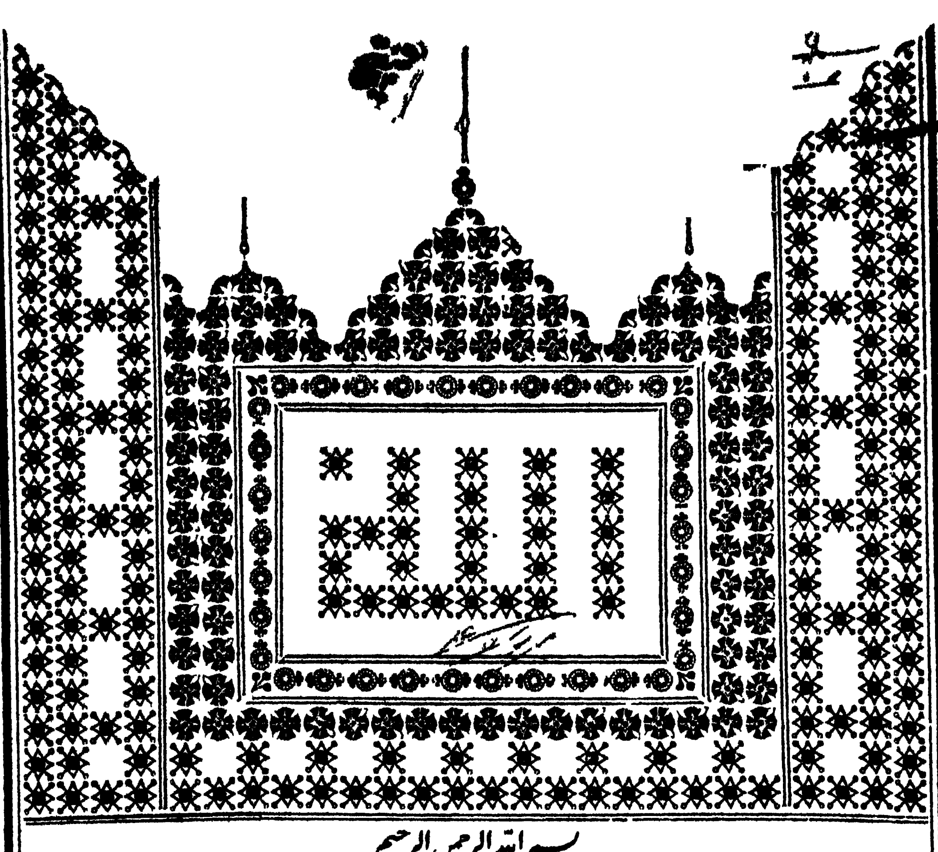
حاشیه على شرح الفیه ابن مالک
از علامة الصبان

الجزء الاول من حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الاشمونى على
ألفية الامام ابن مالك فى
النحو نفعنا الله بهم
والمسلمين
آمين

﴿وبهامشه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعى المالكى حفظه الله﴾

﴿الطبعة الاولى﴾
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية)
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)
﴿هجرية﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الاسرار ومضمرات الحكم ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدا ومبتدع ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبع اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المنخفض لجلالك وجبرت بالسكون اليك كسر الجازم بوحدتك في ذاتك وصفاتك وأفعالك (أما بعد) فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه هذه حواش شريفة وتقريرات جليلة منيفة وتحقيقات فائقة وتدقيقات رائقة خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الاشموني الشافعي على ألفية الامام ابن مالك كل الخدمة وصرفت في تحرير مبانيها وتهذيب معانيها جميع الهمة ملخصا فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الاعيان منبها على كثير مما وقع لهم من أسقام الافهام وأوهام الاذهان ضاما الى ذلك من نفائس المسطور وما ينشرح به الخاطر مضيفا اليه من عرائس بنات فكري ما تقر به عين الناظر وحيث أطلقت شيخنا فمرادي به شيخنا العلامة المدابغي أو قلت شيخنا السيد فمرادي به شيخنا المحقق السيد البليدي أو قلت البعض فمرادي به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحفني رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيرا وما كان زائدا على ما في حواشيهم وليس معزوا لاحد فهو غالبا مما ظهر لي وربما نسبته الى تصريحا وعلى الله الاعتماد انه ولي السداد (قوله أما بعد حمد الله الخ) اعترض بان هذه العبارة انما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف ويجاب أولا بانا لا نسلم تلك الافادة لان القصد من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة في قوة الجملة فكأنه قال أما بعد قولي أحمد الله منشئا للحمد وثانيا بانا سلمنا تلك الافادة لكن لا نسلم أن

المطلوب

{بسم الله الرحمن الرحيم}
(أما بعد) حمد الله

(قوله اعترض) حاصله قياس مركب من الشكل الاول منع المحشي أولا صغراه وأورد على منعه بانه مكابرة لا عبرة بها ويرد بانه بحسب المراد وهو مبني على أن مراد المعترض لا تفيد الاتيان بها لا لفظا ولا قصدا أما ان أراد الاول فلا يجاب عنه الا بمنع ان المطلوب الاتيان لفظا تامل وقوله سلمنا الخ مراده به انها تفيد السبق لفظا وقصدا فقط والحق انه يدفع الايراد خصوصا والمقام هنا قرينة عليه كما وضحه سم في الآيات لكن ترك المنع في الصلاة والسلام اتكالا على المقايسة تامل وثانيا كبراه وأورد عليه انه لا يوافق رواية الرفع وأجيب بان المقصود بها مجرد التمثيل لا خصوص اللفظ

المطلوب لا يحصل بها لان افادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهل لان يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه العبارة الواقعة في ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا اذ المطلوب حصول الحمد مطلقا في الابتداء ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بافادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم في نكته عند قول المصنف • أحمد ربي الله خير مالك • مصليا الخ وبه يعرف ما في كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع في الصلاة والسلام فان قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا لما تقرر من أن الاخبار عن الحمد حمد أي صريح قلت ما تقرر انما هو في الاخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة الاسمية أعني الحمد لله لانه ثناء بجميل صراحة فهو حمد صريح بخلاف الاخبار عن الحمد بسبق وقوعه ومثله الاخبار بأنه يقع كما في أحمد ربي الله على أنه خبر لفظا ومعنى فتنبه (قوله على مامنح من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول اسمي أو نكرة موصوفة فمن بيانية والعائد محذوف ويظهر لي عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجح الثاني لان النكرة هي الاصل ولان شرط الموصول اذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها الا بتكلف فاحفظه أو موصول حرفي ويقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لان الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطته ومن زائدة على مذهب الاخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الاشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالاولى والمنح الاعطاء وبابه قطع وضرب والمنحة بالكسر العطية كذا في المختار والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدري لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا والمراد بأسبابه جميع ماله دخل في حصوله كسلامة اللسان من العي والفهاهة وسلامة القلب من موانع الادراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره (قوله وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار وشذ كسر تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال وورد الفتح أيضا في التبيان كما في القاموس وان كان كسره أكثر والتبيان كما قاله الخطابي أبلغ من البيان لانه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الاصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى والمراد بأبوابه كل ماله دخل في حصوله كالادراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالابواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو في التبيان استعارة بالكناية والابواب تخييل والفتح ترشيح وذكر المنح والاسباب في جانب البيان والفتح والابواب في جانب التبيان لان التبيان أبلغ كما مر فالوصول اليه أصعب يحتاج الى فتح أبواب مغلقة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد الله (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أي الكائنين على من رفع أو حال منهما وقال شيخنا تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اه ومراده كما قاله الفاضل الروداني محشي التصريح التنازع المعنوي الذي هو مجرد الطلب في المعنى لا العملي بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من أن التنازع لا يكون الا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتي وما ذكر ليس كذلك أي لان الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على أنه سيأتي أن المراد اسمان يشبهانهما في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر وممن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتي على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على

على مامنح من أسباب البيان • وفتح من أبواب التبيان والصلاة • والسلام على من رفع

جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من أصله والرفع الاعلاء والمراد به هنا الاظهار والاعزاز (قوله بماضى العزم) من اضافة الصفة الى الموصوف أى العزم الماضى قال فى المصباح عزم على الشئ وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله اه لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدى بنفسه وأن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمين معنى تنووا والماضى اما بمعنى النافذ يقال مضى الامر أى نفذ واما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أى قاطع فيكون قد شبه فى النفس العزم بالسيف والماضى بمعنى القاطع تخييل (قوله قواعد الايمان) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالايمان التصديق القلبى فتكون اضافة القواعد اليه من اضافة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ماوجب الايمان به مما ينبنى عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهما أو جميع ماوجب الايمان به سواء بنى عليه غيره أولا فيكون فى التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل أن يراد به الاسلام لتلازم الايمان والاسلام الكاملين فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد بالقواعد الاركان الخمسة المذكورة فى حديث بنى الاسلام على خمس وعليه ففى الكلام تلميح الى هذا الحديث (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آلته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلى من وصف آلة عمل الشئ به فان قلت عامل الجزم لا يخفض فى العربية فلا تتم التورية قلت التورية لا تتوقف على خفضه فى العربية وانما ورى بخفضه الذى لا يقع فى العربية للاشارة الى أن ماوقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ماألفه البشر خارج عن طوقهم (قوله كلمة البهتان) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام واضافتها الى البهتان استغراقية (قوله محمد) بدل من من أو عطف بيان وقوله المنتخب أى المختار نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها (قوله من خلاصة معد ولباب عدنان) خلاصة الشئ بضم الخاء وكسرها ماخلص منه وبمعناه اللباب ففى عبارته تفنن ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان لصلبه قال الجوهرى وهو أبو العرب وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فعلم وجه ذكر معد وعدنان ويحتمل أنه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمى أبويهما وانما أخر عدنان ذكرا مع تقدمه وجودا لانه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام منتخبا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس (قوله أحرزوا) أى حازوا وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة فى آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أعدى فرسه اليها وأخذها عد سابقا ففى الكلام استعارة تمثيلية ان شبه حال الصحابة فى غلبتهم لمن قاواهم فى الاحسان بحال السابقين على الخيل فى الميدان فى سبقهم الى قصبة السبق بجامع مطلق حوز مابه الشرف أو استعارة مكنية ان شبه فى النفس الاحسان بساحة ذات ميدان وجعل اثبات المضمار أى الميدان تخييلا واحراز قصبات السبق ترشيحا أو استعارة مصرحة ان شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحا والاحسان تجريدا والمراد بالاحسان اما معناه الشرعى المبين فى حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك أو مطلق الطاعة وهذا أقرب (قوله وأبرزوا) أى أظهروا وقوله ضمير القصة والشان يحتمل أن المراد المضمر المستور الذى كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشأن الاصطلاحى الواقع فى قوله تعالى

فاعلم

(قوله حقيقة) كذا بالاصل ولعل صوابه حقية اه

بماضى العزم قواعد الايمان وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان محمد المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قصبات السبق فى مضمار الاحسان وأبرزوا ضمير القصة والشان

بسنان اللسان ولسان السنان فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك

فاعلم أنه لا اله الا الله فى الكلام حذف مضاف أى مفسر ضمير الخ لان الذى أظهروه مفسره وهو لا اله الا الله أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها (قوله بسنان اللسان ولسان السنان) السنان نصل الرمح والتركيبان اما من اضافة المشبه به الى المشبه أى اللسان الذى كالسنان فى التأثير والسنان الذى كاللسان فى كثرة استعماله أو من الاستعارة بأن يكون شبه فى التركيب الاول كلام اللسان بالسنان فى التأثير وشبه فى النفس السنان فى التركيب الثانى بالانسان فى صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخييلا أو شبه طرف السنان الذى به الجرح باللسان فى كثرة استعماله وجعل شيخنا اطلاق لسان السنان على طرفه الجارح لا تجوز فيه ممنوع لانه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره وفى قوله بسنان الخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع أخرى كبراعة الاستهلال والتورية فى الفتح والرفع والماضى ونحوها والطباق فى الرفع والخفض والايمان والبهتان والافراط والتفريط والجناس اللاحق فى الاسد والجسد والتحقيق والتدقيق والخلل والملل وكذا بين الادراج والابراج كما قاله شيخنا والبعض وان جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا لما سيأتى والجناس المضارع فى خلا وعلا والفرق بين الجناسين أن الاختلاف ان كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو قريبه فالمضارع ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان فى جنس المخرج ومعنى قربه أن يتحدا فى جنسه ويختلفا فى شخصه (قوله فهذا) اسم الاشارة راجع الى الالفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على أرجح الاوجه فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به فى كمال اتقان المشير أو السامع اياه حتى كأنه مبصر عنده وهل استعارة اسم الاشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه فى رسالتنا فى المجازات والفاء واقعة فى جواب أما وجواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلا وكون الالفاظ المشار اليها شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل فلا بد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده فى التصريح نعم ان كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوى على أنه مصدر بمعنى الشارح أى خارجا لم يحتج الى التقدير لان الشرح الخارجى المدلول على هذا الشرح الذى هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الرودانى فى حواشيه على التصريح انما يحتاج الى التقدير لو أريد بالشرط الذى تضمنته أما التعليق مع أن المراد منه مجرد استلزام شئ لشئ ولو سلم فالتعليق قد يكون فى الاستقبال وقد يكون فى الماضى كما فى شرط لو فليكن هذا منه اه نعم قال يس يندفع بتقدير القول اشكال آخر وهو أن كون هذه الالفاظ شرحا لطيفا بديعا ثابت حمد أو لم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد فاذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اه وهو مبنى على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الاحسن مع أن هذا الاشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوى لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح لكن فى الهمع ما يدل على أن بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتى بسطه فى محله فتنبه (قوله لطيف) يعنى لا يحجب ماوراءه من المعانى مجازا عما لا يحجب ماوراءه من المحسوسات (قوله بديع) فعيل بمعنى المفعول أى مبتدع أى مخترع لا على مثال سابق فانه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق فى الحسن على غيره من الشروح ويجئ بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والارض (قوله على ألفية ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أى دال على ألفية ابن مالك أى على معانيها أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أى كاشف كما قاله البعض وفيه أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على

استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم مستعل وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلا (قوله مهذب الخ) التهذيب التنقية والمقاصد المعانى والمسالك الالفاظ وهما مجروران باضافة الوصف اليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به (قوله يمتزج بها الخ) فى الكلام مبالغة والافالمزج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمتن متمايزان وأشار بهذه السجعة الى مافى شرحه مما لابد منه فى بيان المتن وبالسجعة الثانية الى مازاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن (قوله امتزاج الروح) أى امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وأن المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفى هذا تنقيص لبقية الشروح لانا نقول مقام المدح لا ينظر فيه الى أمثال هذه المفاهيم (قوله ويحل) بضم الحاء وكسرها الان حل بمعنى نزل يجوز فى حاء مضارعه الوجهان كما فى القاموس وبهما قرئ فى السبع قوله تعالى فيحل عليكم غضبى فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير وأما حل ضد حرم فحاء مضارعه بالكسر فقط وحل بمعنى فك فاء مضارعه بالضم فقط (قوله منها) قال شيخنا السيد حال أى كائنا منها الان حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الاسد أى كائنة من الاسد * ولعل معنى كائنا منها وكائنة من الاسد منتسبا اليها ومنتسبة الى الاسد ولا يبعد أن من فى الموضعين بمعنى فى لا يقال الظرفية فى الاول غير ظاهرة لانا نقول لما امتزج بها كأنه حل فيها وقوله محل الشجاعة أى حلولها فمحل مصدر ميمى أى حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم (قوله تجد نشر التحقيق الخ) النشر الرائحة الطيبة والتحقيق يطلق على ذكر الشئ على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة بدليلها مع ردقوادحه والادراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما فى القاموس ويعبق بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح ظهرت رائحته ولا يكون الا للذكية كما فى المصباح ففى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق فى نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعبق ترشيح قال شيخنا السيد وفى العبارة قلب أى من عبارات أدراجه اه ونكتة القلب الاشارة الى قوة النشر حتى سرى من العبارات الى محلها المكتوبة فيه (قوله وبدر التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق على اثبات المسئلة بدليلين أو أكثر وعلى اثبات دليل المسئلة بدليل وعلى ذكر الشئ على وجه فيه دقة والابراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثنى عشر المسماة بالبروج وعبر بالابراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزاوجة أدراج ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أى أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثه مضارع شرق كطلع وزنا ومعنى وعلى كل ففى كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ماقبل الروى وفى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيحان حيث شبه التدقيق بالليلة المقمرة كمال الاقمار بجامع الكمال والبدر تخييل والاشراق والابراج ترشيحان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسماء فى العلو والمتانة ولك أن تجعل الابراج استعارة مصرحة لعبارات الاشارات أى المعانى الدقيقة ان شبهت بالابراج فى أن كلا محل لما ينتفع به اذ العبارات محل للمعانى والابراج محل للكواكب أو تخييلا لاستعارة مكنية ان شبهت الاشارات بالسموات فى الرفعة والمتانة ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضا قلبا أى من اشارات أبراجه ولا حاجة اليه كما لا يخفى (قوله خلا من الافراط الخ) الافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير أى خلا من الافراط فى التطويل وعلا عن التفريط فى تأدية المعانى وعبر فى جانب الافراط بخلا وفى جانب التفريط بعلا لان التفريط أفحش فهو أحق بالتباعد عنه الذى هو المراد من علا وأخرها تين السجعتين مع أنهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتا الى تقدم الاثبات على النفى وشرف الوجود على العدم والممل والمخل

* مهذب المقاصد واضح المسالك * يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد * ويحل منها محل الشجاعة من الاسد * تجد نشر التحقيق من ادراج عباراته يعبق * وبدر التدقيق من أبراج أشاراته يشرق خلا من الافراط الممل * وعلا عن التفريط المخل *

وصفان

وصفان لازمان لان المراد الذى شأنه الاملال والذى شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواما) أى
عدلا وأفرد اسم الاشارة مع رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للافراد
حصول الاقتباس (قوله وقد لقبته) أى سميته وانما آثر التعبير بالتلقيب لما فى هذا الاسم من
الاشعار بالمدح كاللقب (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن همزة
ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التى هى واو
وماضيه ألا كعلا ومصدره ان كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة ألو كدلو وألو كعلو كما فى
القاموس وان كان بمعنى المنع ألو كدلو كما فى حاشية شيخنا السيد لكن فى حاشية ابن قاسم على
المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازى مشهور للالو لا حقيقى ويصح هنا ماعدا
الاستطاعة فعلى الاول قوله جهدا أى اجتهادا منصوب على التمييز محول عن الفاعل والتقدير لم
يقصر اجتهادى على الاسناد المجازى أو نزع الخافض أى فى اجتهادى أو حال بمعنى مجتهدا وعلى
الثانى مفعول به وعلى الاخير مفعوله الثانى وحذف مفعوله الاول لعدم تعلق الغرض بذكره
والتقدير ولم أمنع أحدا جهدا وعن أبى البقاء أن لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر
بمعنى جاهدا والذى يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لاغير
وبمعنى الطاقة بالفتح والضم (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا (قوله وتقريبه) عطف لازم
(قوله والله أسأل الخ) سأل ان كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فالله مفعول قدم
لافادة الحصر أو للاهتمام لعظمته وأن يجعله مفعول ثان وان كان بمعنى استفهم تعدى للاول
بنفسه وللثانى بعن نحو يسألونك عن الانفال أو ما بمعناها نحو فاسأل به خبيرا أى عنه (قوله سليم)
أى سالم من الحقد والحسد ونحوهما (قوله وما توفيقى الا بالله) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل الى
الفاعل بالباء لانه يوهم الآلة فلا يحسن ضربى بزيد اذا كان زيد ضاربا والحسن ضربى من زيد
وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف فى
تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للمجهول حيث قال أى وما
كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت فى جميع أمورى
كما يؤخذ من حذف المعمول أو فى الاقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام وتقديم الجار
والمجرور لافادة الحصر لان الاعتماد فى جميع الامور والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون
الا عليه تعالى وان كان قد يعتمد فى بعض الامور على غيره (قوله أنيب) أى أرجع (قوله قال محمد)
فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روعى متعلق البسملة المقدر نحو أؤلف أو تأليفى فان لم يراع
كان فيه التفات على مذهب السكاكى المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وأتى بجملة
الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب فى كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة فى
العلم والاخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الامن
من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة وأن لا يفوت
الابتداء الحقيقى بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمد ليقع اسمه بين الجملتين الشريفتين فتحيط به
بركتهما فاحفظه (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا لان الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها
وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر فى أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات
والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا اللقب أى مجمل أهل الدين فان قيل كل من
جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والآخر لقبا تحكم قلت يؤخذ جواب ذلك مما
بحثه بعض المتأخرين ونصه والذى يظهر أن الاسم ما وضعه الابوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان
وأن ما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد

وكان بين ذلك قواما * وقد لقبته بمنهج السالك * الى ألفية ابن مالك * ولم آل جهدا فى تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم * وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم * انه قريب مجيب * وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب
(بسم الله الرحمن الرحيم
قال محمد هو) الامام العلامة أبو عبد الله جمال الدين

(قوله فان لم يراع الخ) لا يخفى ان المفهوم من هذه العبارة فان لم يراع متعلق البسملة المقدر نحو أؤلف الخ وذلك صادق بعدم مراعاة شئ أصلا وبمراعاته مقدرا نحو يؤلف المبدوء بياء الغيبة وحينئذ يرد انه لا التفات حتى عند السكاكى فى الصورة الثانية بل الالتفات فى المتعلق فقط عند السكاكى وليس الكلام فيه فلعل المحشى لم يبال بهذا لبعده (قوله أرجع) وقولهم درء المفاسد مقدم على جلب المصالح اذا قويت أو ترجحت فلا ايراد

أو ذم كأنف الناقة فمن اسمه ذلك فلقب أو كان مصدرا بأب كأبي عبد الله فمن اسمه ذلك أو أم كأم
عبد الله فمن اسمها عائشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فمن اعترض عليه أمير افريقية
في تكنيته بأبي القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنواني وحاصل
الجواب أن اعتبار الاشعار والتصدير انما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء والظاهر أن
الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا جمال الدين فهو اللقب (قوله ابن
عبد الله ابن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لانه يلزم
عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت في المتن بل هو باق على رفعه فيكون
بالنظر الى كلام الشارح خبرا آخر لهو فاعرفه فان قلت في قول المصنف هو ابن مالك الباس لايهامه
أن مالكا أبوه قلت هذا الالباس لا يضر هنا لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه في
اسمه وهو انما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها قاله سم وأيضا فيها تفاؤل بملكه رقاب
العلوم والاكثر حذف ألف مالك العلم وان كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها في ونادوا يا مالك في
المصحف العثماني ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذي آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها
فيه فلأن الخط العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائي نسبا) سيأتي
في المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب (قوله الجياني منشأ) نسبة الى جيان بلد من بلاد
الاندلس فكان الاولى تأخيره عن قوله الاندلسي اقليما ليكون للمتأخر فائدة وجواب شيخنا السيد
بأنه قدم الجياني اهتماما بالاخص غير نافع وقد يجاب بان الفائدة حاصلة على تأخير قوله الاندلسي
اقليما لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الاندلس والاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال
وضم اللام كذا في شرح ميارة على متن العاصمية في فصل المزارعة ثم قال وهي جزيرة متصلة بالبر
الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنطينية وانما قيل للاندلس جزيرة لان البحر محيط بها من
جهاتها الا الجهة الشمالية وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان أندلس بن يافث بن نوح عليه
السلام فسميت باسمه اه من مختصر ابن خلكان ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض أن
الاندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فمنها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحا
ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اه ما قاله ميارة ببعض حذف أي ثم بعد مدة
طويلة أخذها النصارى ثانيا هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصا بضم الهمزة والدال أيضا (قوله
ووفاة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ووفاته والاولى أحسن لافادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره
بسفح قاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على ما ذهب اليه
كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبي لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته في الجميع
ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا لان تمييز المفرد عين مميزه في المعنى والامر هنا ليس كذلك (قوله عام
اثنين الخ) أي عام تمام اثنين الخ (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسرها قال المعرب وتبعه شيخنا
والبعض كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم اه
وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم فلفظ أحمد هو المقول
للمصنف فهو الذي يحكى بقال وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثاني خلاف مقتضى الظاهر كما
في المطول والمختصر وغيرهما فلا التفات في نحو قال اني عبد الله ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير
التقليد (قوله ربي الله خير مالك) ذكر في عبارة حمده الفعل والذات والصفة اشارة الى أنه تعالى
يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه انعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم
بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمربي وهو
أولى هنا لذلك ولان المالكية مذكورة في قوله خير مالك الا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر

ابن عبد الله (ابن مالك) الطائي نسبا الشافعي مذهبا الجياني منشأ الاندلسي اقليما الدمشقي دارا ووفاة لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربي الله خير مالك) أي أثني عليه الثناء

(قوله بل هو باق) اعلم انه اختلف في جواز تغيير اعراب المتن للشرح فقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل يجوز للشارح المازج دون غيره ومثل حذف الالف من قبيل الاعراب أو أولا تأمل (قوله دون غيرها) المناسب زيادة ودون غيره لاجل ان يتم التمييز

وقطع

الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمته التى هذا النظم من آثارها واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الاشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه أى كما أن آلاءه تعالى لاتزال تتجدد فى حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لاتزال تتجدد وأيضا

وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخير أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لى أنه من الخير مصدر خار يخير أى تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وبين مالك الاول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى ان رسم الاول بغير ألف كما هو الاكثر فى مالك العلم فان رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا واطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية (قوله الجميل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام القائل بعمومه للخير والشر (قوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه اشارة الى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته اشارة الى قوله ربى لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك الا أن يقال ما تقدم والجلال العظمة ولا يتعين كون اضافته الى ما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لانه وان اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يحوج الى تأويل الجلال بالجليل (قوله وجزيل نعمته) من اضافة الصفة للموصوف قال البعض وأشار اليه شيخنا المراد بالنعمة الانعام بقرينة قوله التى هذا النظم أثر من آثارها لانه ليس أثر النعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفراده اه ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به ويترتب عليها ذلك الاثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فانه يترتب عليها هذا الاثر (قوله واختار صيغة المضارع) أى على الجملة الاسمية والماضوية (قوله المثبت) لا حاجة اليه بل هو لبيان الواقع اذ المنفى لا يتأتى هنا (قوله لما فيها من الاشعار) أى بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار التجددى أى الذى هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد الخ وقوله التجددى أى الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أى وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددى أصلا فان الاولى لا تفيد التجدد وان كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الارجح والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وان أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الاخرى من بعض الوجوه فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهى ثبوت الحمد لله تعالى اذ معنى الحمد لله الحمد ثابت لله والمعين أوقع فى النفس والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وببعضها الاعم من تلك الصفة لان معنى أحمدك أثنى عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها وبعضها فالمضارعية أكثر فائدة (قوله والمحمود عليه) يعنى التربية المفهومة من قوله ربى على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع حمده فى مقابلة نعمة مع أنه لم يذكر ذلك ولا حاجة الى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذى يغلب وقوع الحمد فى مقابلته (قوله دائما) توكيد لقوله لا تزال تتجدد وقوله كذلك تأكيد لقوله كما (قوله نحمده بمحامد لاتزال تتجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرح بأن الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر ما ذكره لان الحمد الانشائى ينقطع بانقطاع التلفظ به فأين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بأن اشعارها بالتجدد باعتبار حالها الاصلى الثابت لها قبل نقلها الى الانشاء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الاشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم (قوله وأيضا) هو مصدر آض اذا رجع وهو اما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الاول أرجع الى التعليل رجوعا وعلى الثانى أقول راجعا الى التعليل وانما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز

جاء زيد أيضا ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ولا اختصم زيد وعمرو أيضا قاله شيخ الاسلام زكريا (قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا التعليل انما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الاول ولهذا اقدمه على هذا (قوله الى الاصل) أي أصل الجملة الاسمية (قوله لحذف الفعل) أي وجوبا ان ذكر بعده وشكرا وشرط بعضهم في الوجوب ذكرلا كفرا بعدهما وجوازا ان ذكر وحده كما سيأتي في باب المفعول المطلق واطلاق شيخنا الوجوب في غير محله (قوله ثم عدل الى الرفع الخ) هذا يقتضي أنه لولم يعدل الى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى في باب المبتدا الان بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع ولا يكفي في افادته وجوب حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضى في باب المصدر وحمل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدا على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه في باب المصدر لكن الاوجه ابقاؤه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام لانا نقول لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفي اعماله في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضا ولئن سلمناه فمحل افادة الاسمية التي خبرها فعل للتجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه ذكره الغزى (قوله لقصد الدلالة) أي لمقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر هذا اذا أريد بدخول اللام العلة الغائية فان أريد السبب المتقدم على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج اليه (قوله والثبوت) ان أراد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الاخصر حذفه (قوله لقصد الاستغراق) أي مثلا والا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس (قوله والله علم) أي بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه في رسالتنا الكبرى في البسملة وسيأتي في المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية (قوله الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لا يضاح الذات المسمى لا لاعتبارهما فيه والا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد في كونه لله (قوله أي لذاته) يحتمل وجهين الاول أنه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ أي الموجود لذاته والثاني أنه تقييد للوجوب أي الواجب الوجود لذاته أي ليس وجوب وجوده لغيره كما في الحوادث المتعلق علم الله بوجودها (قوله وهو عربي عند الاكثر) وقيل معرب وأصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لاها فعرب بحذف ألفه الاخيرة وادخال أل (قوله وقد ذكر الخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الاعظم ووجه الدلالة أن من أحب شيأ أكثر من ذكره (قوله قال ولهذا لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة الاعظمية لكان اسمه المؤمن أولى بها لانه لم يذكر الا مرة واحدة وفيه بحث لانه لم يجعل القلة علة الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكر في المواضع الثلاثة فقط لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال ولهذا لم يذكر الخ ولئن سلم أنه قال لانه لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده التعليل بالذكر في المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه في الثلاثة وهو ماروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو في ثلاث سور في البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يرد على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لانه متكلم فيه فاعرفه (قوله والله أعلم) أي بالاسم الاعظم أو بكل

شئ

فهو رجوع الى الاصل اذ أصل الحمد لله أحمد أو حمدت حمدا لله لحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ثم أدخلت عليه أل لقصد الاستغراق * والرب المالك والله علم على الذات الواجب الوجود أي لذاته المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى هل تعلم له سميا أي هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله وهو عربي عند الاكثر وعند المحققين أنه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلثمائة وستين موضعا واختار الامام النووي تبعا لجماعة أنه الحي القيوم قال ولهذا لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع في البقرة وآل عمران وطه والله أعلم

﴿تنبيه﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلا لمقوله منزلة ماحصل اما اكتفاء بالحصول الذهنى أو نظرا الى ماقوى عنده من تحقق الحصول وقربه نحو أتى أمر الله فلا تستعجلوه وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الاعراب

شيء (قوله تنبيه) الذى حققه العصام فى شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص
وأنها من الوضع الشخصى الخاص لموضوع له خاص قال اذ الكتاب الذى هو عبارة عن الالفاظ
والعبارات المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب
العربية ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع أمرا
متعينا لا متعددا اهـ ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من
الناس يضمها الحنابل وأسماء العلوم لان مسمياتها وهى الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد
بتعدد التعقل وهذا التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أيضا أرباب العربية هـذا هو المتجه عندى وان
اشتهر الفرق فتأمل والتنبيه لغة الايقاظ واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم اجمالا من البحث
السابق قيل أو على بحث بديهى فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهيا غير جارية على
الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الايقاظ الذى هو المعنى
اللغوى (قوله أوقع الماضى موقع المستقبل) أى على سبيل المجاز وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة
على المقصود بدليل وأستعين الله الخ وكون المراد وأستعين الله على اظهار ألفية أو الانتفاع بها
فلا ينافى تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيلا لمقوله أى الذى سيحصل فى الخارج
منزلة ما حصل أى فى الخارج وعلل هذا التنزيل بعلتين ذكر الاولى بقوله اما اكتفاء أى فى التنزيل
بالحصول الذهنى يعنى أنه لما حصل فى الذهن قوله نزله منزلة ما حصل فى الخارج فالجامع على هذه
العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله أو نظرا أى فى التنزيل الى ماقوى عنده الخ يعنى أنه لما
قوى ماعنده من تحقق حصول قوله خارجا فى المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل فى الخارج فالجامع
على هذه العلة تحقق الحصول لكن لو قال الشارح فى العلتين اما لحصول مقوله ذهنا أو لتحقق
حصوله خارجا عنده لكان أخصر وأظهر والذى أراه أن التنزيل فى كلام النحاة بمعنى التشبيه
فى كلام البيانيين وأنه لا خلاف بينهما الا فى العبارة بل كثيرا ما يعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة
بالتشبيه وأن التنزيل عند النحاة فى مثل ما نحن بصدده لا يكفى عن التجوز فى اللفظ بل يقتضيه
والا لزم أنهم يقولون بحقيقية كل لفظ استعمل فى غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالاسد فى
الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو فى غاية البعد أو باطل وبهذا مع ماقررناه أولا
كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله أن قوله أوقع الخ لا يصح لا على
طريقة النحاة لان التجوز فى مثل ذلك على طريقتهم انما هو فى التنزيل ولا تجوز فى الماضى فهو
واقع موقعه لا موقع المستقبل ولا على طريقة البيانيين لانه لا تنزيل فى مثل ذلك على طريقتهم بل
فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل الا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة
واعتراضه بأن قول الشارح اما اكتفاء الخ لا يصح أيضا لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى
التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أى وجوده وثبوته وليس المراد بالتحقق التيقن لانه
لا يناسب قوله ماقوى عنده فتأمل (قوله معترضة) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والايصال
والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه فى اسمه وتجويز جماعة
كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن كونها معترضة وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيره وهو
بعيد وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فمحلها على هذا نصب وعلى ماقبله رفع ولا محل لها على
كونها معترضة واندفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا ما أورد على
المصنف من أنها من قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم أنها من قطع النعت
نقول يكفى فى جوازه تعين المنعوت ادعاء كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع
لان محله اذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم

ولفظ رب نصب تقديرا على المفعولية والياء في موضع الجر بالاضافة والله نصب بدل من رب أو بيان وخبر نصب أيضا بدل أو حال على حد دعوت الله سميعا وموضع الجملة نصب مفعول لقال ولفظها خبر ومعناها الانشاء أي أنشئ الحمد (مصليا) أي طالبا من الله صلاته أي رحمته (على النبي) بتشديد الياء من النبوة أي الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله تعالى فعلى الاول هو فعيل بمعنى مفعول وعلى الثاني بمعنى فاعل ومصليا حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أي ناويا الصلاة على النبي (المصطفى) مفتعل

(قوله ولفظ رب نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد (قوله تقديرا الخ) فقد اجتمع في أحمد ربي الاعراب اللفظي في أحمد والتقديري في ربي والمحلي في الياء والفرق بين التقديري والمحلي أن المانع في الاول من ظهور الاعراب قائم بآخر الكلمة وفي الثاني قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبي كما قاله جماعة أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله الدماميني أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وقوله أو بيان أي لرب لانه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار العامل فيكون جامدا في عبارته مرتين ورجح المعرب الثاني من جهة أن المبدل منه توطئة للبدل وفي حكم الطرح غالبا (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لان بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذي نقله عنه المعرب امتناعها مع ما في جعله بدلا من ربي ان جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل وما في جعله بدلا من الله ان جعل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الابدال من البدل وكونه حالا أي لازمة فيه كما قاله ابن قاسم ايهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالاولى جعله منصوبا بنحو أمدح (قوله وموضع الجملة) أي جملة أحمد ربي الله خير مالك أي والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله وأستعين الله في ألفيه وعبارة السندوبي وجملة أحمد ربي الى آخر الكتاب في محل نصب لانها محكية بالقول اه ويظهر لي حمل الاول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فانه نفيس وانما لم يقل مفعول به ليجري على القولين كونه مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وان كان الراجح الاول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت في الكلام على قول الشارح أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية معنى ويكون حامدا ضمنا (قوله مصليا) هذه الحال وان كانت مفردة الا أنها في قوة جملة انشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم ويلزم على الوجه الاول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع فتأمل وانما لم يأت بجملة صريحة اشارة الى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة افراد أحدهما عن الآخر بل اذا صلى في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندي وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنهما لان الواو لا تقتضي ذلك (قوله أي رحمته) أي اللائقة بمقامه والاضافة للعهد (قوله بتشديد الياء من النبوة الخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر وأنا أقول يصح أن يكون المهموز من النبء بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أي ارتفع بل هذا أولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبا بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك وعلى كون النبي من النبوة يكون واوي اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله أي الرفعة) فيه مسامحة اذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أي المكان ذي الرفعة (قوله لانه مخبر عن الله) أي ولو بكونه نبأ فلا يرد أن النبي على الاصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى اليه (قوله فعلى الاول الخ) يصح على كل من الاول والثاني أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففي كلامه احتباك (قوله حال) اعترض بأن الحالية تقتضي تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بأنها انما تقتضي تقييد حمده في هذا المتن بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر في ذلك بل هو الواقع (قوله منوية) هي المقدرة ودفع بهذا الاعتراض

بأن

من الصفوة وهو الخلوص من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفا لانفتاح ماقبلها ومعناه المختار (وآله) أى أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى العلو ﴿تنبيه﴾ أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء فى هراق الاصل أراق ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها كما فى آدم وآمن هذا مذهب سيبويه وقال الكسائى أصله أول كجمل من آل يؤول تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا وقد صغروه على أهيل

بأن الصلاة غير ممكنة فى حال الحمد لاشتغال موردها حينئذ بالحمد وفيه أنه حينئذ لا يكون مصليا بالفعل لان نية الصلاة ليست صلاة فالاولى أنها مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه فمقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفى لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوى لا العرفى لحدوثه بعد زمنه صلى الله عليه وسلم وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحمده بلسانى وأصلى بقلبى يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها (قوله من الصفوة) كذا بالتاء فى نسخ وعليها فتذكير الضمير فى قوله وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشئ واحد واحداهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره وفى نسخ من الصفو بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها (قوله وهو الخلوص من الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى فى الاصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أى معناه المراد هنا (قوله لمجاورة الصاد) أى لانها من حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والتاء اذا وقعت بعد أحدها تقلب طاء (قوله أى أقاربه) الانسب هنا تفسيره بأتباعه فى العمل الصالح وحينئذ يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف اهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الاقارب ولا عموم الاتباع ولو فى أصل الايمان لعدم ملاءمته لقوله المستكملين الشرفا وما اشتهر من أن اللائق فى مقام الدعاء تفسير الآل بعموم الاتباع لست أقول باطلاقه بل المتجه عندى التفصيل فان كان فى العبارة المدعو بها ما يستدعى تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو ما يستدعى تفسير الآل بالاتقياء حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك فان خلت مما ذكر حمل على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك (قوله المستكملين) صفة لازمة لآل والسين والتاء اما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بانه قياسى ومما يدل على أن ثم قولا بقياسيته قول الشمس الشوبرى فى حواشيه على التحرير الفقهى الراجح أن النصب بنزع الخافض سماعى اه أو يقال ان المصنفين نزلوه منزلة القياسى لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك أو للصيرورة كاستحجر الطين أى الذين صاروا كاملين فهو كذلك واستشكل كلامه بأنهم لم يبلغوا شرف الانبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم أو الكلام محمول على المبالغة اشارة الى أنهم لعلو مراتبهم فى الشرف كأنهم استكملوه ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا أى كل شرف أو كل مجد مثلا وجعل البعض هذا أولى لما فى الحذف من الايذان بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر لان ذكر المعمول هنا مساو لحذفه لان المعمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرفا بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهام الثانى من الاول (قوله قلبت الهاء همزة) أى توصلا لقلبها ألفا فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية فى ماء وشاء ولعل وجهه أنهم قصدوا بقلب هائهما همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفا لان الهمزة أقوى من الهاء فتأمل ولم تقلب الهاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه فى موضع آخر حتى يقاس عليه (قوله كما قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير الى أن الحرفين تقارضا (قوله كما فى آدم وآمن) مثل بمثالين من الاسم والفعل (قوله وقد صغروه على أهيل) ضعف باحتمال أنه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للاول وأجيب

بأن حسن الظن بالنقلة يقتضى أنهم لا يقدمون على التعيين الا بدليل (قوله وهو يشهد للاول) ان قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لان المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك الحرف فى المكبر على وجود الاصل فى المصغر أجيب بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالاصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دور (قوله ولا يضاف الا الى ذى شرف) لا ينافى هذا تصغير آل المقتضى الحقارة لان شرف المضاف اليه لا ينافى تصغير المضاف ولو سلم أن شرف المضاف اليه يقتضى شرف المضاف نقول الشرف باعتبار يجامع الحقارة باعتبار آخر وقوله الى ذى شرف أى معرف مذكر ناطق وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال والاسكوف لغة فيه والجمع أساكفة (قوله فمنعه الكسائى والنحاس) لعل شبهتهم أن الآل انما يضاف الى الاشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لان الضمير كمرجعه فى الدلالة اه تجارى على المحلى (قوله أنه) أى المذكور من الاضافة (قوله قال عبد المطلب) أى حين قدم أبرهة بالفيل الى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز اضافته الى غير الناطق فينافى ما تقدم ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ أو ارتكب للمشاكلة (قوله وأستعين الله) أى أطلب منه الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقدار وسماه اعانة لانه بصورة الاعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسبا بلا تأثير وقدرة الله تعالى ايجادا وتأثيرا اذ لا يصدق على هذه الاعانة الاعانة الحقيقية التى هى المشاركة فى الفعل ليسهل أفاده الشيخ يحيى فى حواشيه على المرادى وأصل أستعين أستعون بكسر الواو نقلت كسرتها الى ما قبلها فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة فى نحو هذا المقام كما قالوه فى اقرأ باسم ربك على بعض التقارير (قوله فى نظم قصيدة) قدر نظم لان الاستعانة انما تكون على الفعل وقصيدة لتجرى عليه الصفة أعنى ألفيه لكن فى تسميته هذه الالفية قصيدة ما ستعرفه (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الالف ستة أبيات فليحرر فان جماعة ممن أثق بهم أخبرونى بعد التحرى فى عدها بأنها ألف (قوله أو ألفان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حينئذ أن يقول ألفينيه لان علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على أنها الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلا

قال محمد هو ابن مالك * أحمد ربى الله خير مالك

بيتا مصرعا أعنى مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى أنها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا وأحمد ربى الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الارجوزة قصيدة لانهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الابيات قصيدة للزم وجود الاكفاء والاجازة والاقواء والاصراف فى القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك فى هذه الاراجيز عيبا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا فى الدمامينى على الخزرجية ومنه يعلم ما فى قول الشارح قصيدة ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة فى تعلق بعضها ببعض وفى كونها من بحر واحد فتدبر (قوله والظاهر أن فى بمعنى على) فتكون لفظة فى استعارة تبعية لمعنى على كما فى ولاصلبنكم فى جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن الخ فهو معطوف على قوله والظاهر وانما كان الاول ظاهرا لان الاستخارة قبل الفعل للمتردد والمصنف جازم لشروعه فى

الفعل

وهو يشهد للاول وعلى
أويل وهو يشهد
للثانى ولا يضاف الا الى
ذى شرف بخلاف أهل
فلا يقال آل الاسكاف ولا
ينتقض بآل فرعون فان
له شرفا باعتبار الدنيا
واختلف فى جواز اضافته
الى المضمر فمنعه الكسائى
والنحاس وزعم أبو بكر
الزبيدى أنه من لحن
العوام والصحيح جوازه
قال عبد المطلب
وانصر على آل الصليـ
ـب وعابديه اليوم آلك
وفى الحديث اللهم صل على
محمد وآله (وأستعين الله فى
نظم قصيدة (ألفيه) أى
عدة أبياتها ألف أو ألفان
بناء على أنها من كامل
الرجز أو مشطوره ومحل
هذه الجملة أيضا نصب
عطفا على جملة أحمد
والظاهر أن فى بمعنى على

الفعل ولان ارتكاب التجوز فى الحرف أخف منه فى الفعل لا على قوله ان فى بمعنى على اذ لبس ثم غير
هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوى وهو اشراب
كلمة معنى أخرى بحيث تؤدى المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين البيانى وهو تقدير حال
تناسب الحرف لانا نمنع كون التضمين النحوى ظاهرا عن البيانى للخلاف فى كون النحوى قياسيا
وان كان الاكثرون على أنه قياسى كما فى ارتشاف أبى حيان دون البيانى فاعرفه (قوله لان
الاستعانة) أى أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه فى الآية من تصاريف الاعانة لا الاستعانة
(قوله اغماجات) لم يثن الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها فى تصرف
أو الضمير للاستعانة وخبرما محذوف لعلمه من هذا وقوله متعدية أى الى المستعان عليه لا المستعان
لتعديها اليه بنفسها كما هنا وبالباء كما فى قوله تعالى ياقوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استشهاد
على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله معنى
استخير ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتردد (قوله
أى أغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة وقوله وجل مهماته عطف تفسير للمراد أشار به الى أن
مراده بالمقاصد المهمات التى عبر بها فى آخر الكتاب وأن فى كلامه حذف مضاف ودفع بذلك التنافى
بين ما هنا وقوله آخر الكتاب * نظما على جل المهمات اشتمل * وقد أجيب بأجوبة غير هذا منها أن
ما هنا فى حيز الطلب وما يأتى اخبار بما تيسر له وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل
من وجوه ذكرها السيوطى فى آخر نكته وصرفوا ما هنا الى ما يأتى دون العكس لان ما يأتى هو
المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما (قوله بها أى فيها)
من ظرفية المدلول فى الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة
والمقاصد تلك المعانى ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوية محذوفة أى محوية لمتعاطيها
بسببها (قوله محويه) اسم مفعول وأصله محووية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت احداهما
بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسرت الواو الاولى التى قبل الياء المدغمة للمناسبة
(قوله النحو فى الاصطلاح الخ) تعريف الفن أحد الامور التى يتوقف الشروع فيه على بصيرة
عليها ومنها موضوعه وغايته وفائدته وموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض
الاحوال لها حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال أو حال تركيبها كحركات
الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطا فى الكلام
وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه كذا فى شرح الخطيب على المتن وفى كلام البعض جعل
الاحتراز عن الخطا هو الفائدة وله أيضا وجه وفى الاصطلاح اما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة
للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجىء الحال من المبتدا واما لغو متعلق بمعنى النسبة
التى اشتملت عليها الجملة (قوله العلم) أى القواعد المعلومة أى التى من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل
لان النحو له حقيقة فى نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة فى الاول
التعلق بين المصدر وما اشتق منه وفى الثانى الاول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الاول
لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على الملكة أى الكيفية
الراسخة فى النفس التى يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه وأما اطلاقه
على الادراك فحقيقة لغة وعرفا وأما اطلاقه على فروع القواعد أى المسائل الجزئية المستخرجة
منها بجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع
فزيد من قام زيد مرفوع فمجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كما نقله
البعض عن سرى الدين والمجاز على المجاز جائز عند البيانيين والاصوليين الا الآمدى كما فى البحر

لان الاستعانة وماله صرف
منها اغماجات متعدية
بعلى قال تعالى وأعانه عليه
قوم آخرون والله المستعان
على ما تصفون أو أنه
ضمن أستعين معنى استخير
ونحوه مما يتعدى بفى أى
وأستخير الله فى ألفيه
(مقاصد النحو) أى
أغراضه وجل مهماته
(بها) أى فيها (محويه) أى
محوزة ﴿تنبيه﴾ النحو
فى الاصطلاح هو العلم
المستخرج

بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها قاله صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو مارادف قولنا علم العربية لاقسيم الصرف وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المنحو كالخلق بمعنى المخلوق وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وان كان كل علم منحوا أي مقصودا كما خصت الفقه بعلم الاحكام الشرعية الفرعية وان كان كل علم فقها أي مفقوها أي مفهوما وجاء في اللغة لمعان خمسة القصد يقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك أي مثلك والجهة نحو توجهت نحو البيت أي جهة البيت والمقدار نحو له عندي نحو ألف أي مقدار ألف والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أي أقسام وسبب تسمية

المحيط في الاصول للزركشي فنقل شيخنا السيد المنع عن الاصوليين فيه نظر والباء في قولنا بالمقاييس للتصوير وماذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو اللائق هنا لا الادراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج اذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة أو جعلناها للتصوير اذ لا يصوران بها ولا الفروع وان قال به البعض لانه يلزم عليه كما قاله شيخنا أن لا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر أنها هي النحو فتأمل وخرج بالمستخرج العلم المنصوص في الكتاب أو السنة (قوله بالمقاييس) بغير همز لاصالة الياء الاولى كما في معايش جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشئ و يوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقراء كلام العرب) من اضافة الصفة الى الموصوف أي من كلام العرب المستقرأ أي من أحوال أجزائه ففي العبارة حذف مضافين وان أولت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها لمن بعد الصدر الاول كما أن استنباطها من الصدر الاول واندفع ما يقال استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضي سبق معرفة تلك الاحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها الى معرفة تلك الاحوال يقتضي تأخرها عنه وفي هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا انما يرد اذا جعل الضمير في قوله أجزائه راجعا الى غير كلام العرب أما اذا جعل راجعا الى جنس كلامهم لان أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لان السابق معرفته غير المتأخر معرفته حينئذ وحاصل الدفع الاول اختلاف المعرفة باختلاف العارف وحاصل الثاني اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعاني والبيان ونحوهما (قوله أحكام أجزائه) المراد بالاحكام ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام النحوية (قوله التي ائتلف منها) صفة للاجزاء والضمير في ائتلف يرجع الى الكلام فالصلة جرت على غير ما هي له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم ابرازه عند أمن اللبس وقال البعض نقل الراعي في باب المبتدا والخبر كما أفاده البهوتي أن البصريين فصلوا في وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه في الاول دون الثاني اهـ وهو مخالف لما في الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور (قوله فعلم) أي من تعريف النحو بما يشمل التصريف (قوله مارادف قولنا علم العربية) أي المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وان أطلق على ما يشمل اثنى عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلا لاقسما برأسه واضافة علم الى العربية من اضافة العام الى الخاص (قوله لاقسيم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الاعراب والبناء (قوله وهو مصدر الخ) قال البهوتي انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا قال البعض لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أولا اهـ وأقول وقع في قوله تعالى هذا عطاؤنا كما يفيده كلام البيضاوي (قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أي صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه (قوله وجاء في اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الاسلام سادسا وهو البعض كأكلت نحو السمكة وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها ترددا القصد ولهذا صدر به الشارح قيل لما كان اللغوي متعددا أخره عن الاصطلاحي وان كان الانسب تقديم اللغوي (قوله وسبب تسمية

هـذا العلم بذلك) أي سبب اطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافي ما مر (قوله الديلي) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة واسمه ظالم بن عمرو وقال في التصريح وقد تظافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الاسود وأنه أخذه أولا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الاسود كوفي الدار بصري المنشا ومات وقد أسن واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية (قوله وشيأ من الاعراب) أي حيث قال الاشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذي يتفاوت في معرفته قال السيرافي يعني اسم الاشارة (قوله انح هذا النحو يا أبا الاسود) روي أن مما ذكره أبو الاسود حكم ان وأن وكأن وليت ولعل ولم يذكر لكن فأمره الامام كرم الله وجهه أن يزيدها فزادها (قوله تقرب الخ) اسناد التقريب اليها مجاز عقلي من باب الاسناد الى الآلة اذ الفاعل في الحقيقة الله تعالى وفي الظاهر المصنف (قوله أي الابعد من المعاني) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافي أن المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الابعد والبعيد لان البعد مقول بالتشكيك وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعيد يفهم بالاولى ضعف بانه لا يلزم ذلك لانها قد تهتم بالابعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لان المعهود سببا للتقريب البسط لا الايجاز قال سم ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعاني بالالفاظ الوجيزة التي من شأنها تبعيدها ولا اشكال في كون الايجاز قد يكون سببا للايضاح اذا بولغ في تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اه وقد يقال السبب حينئذ هذه المبالغة لا الايجاز (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففي الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والاصل مع وجازتها وأنت خبير بأن الاتحاد انما يأتي اذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرب ويصح أن تكون من الاقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره (قوله أي اختصاره) ظاهره ترادف الايجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة وفي المصباح أن الايجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله وتبسط البذل) فسره الشارح بتوسع العطاء أي الاعطاء يعني تكثر افادة المعاني ففيه استعارة اما تمثيلية بأن يكون شبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحال الكريم في كثرة اعطائه ووفائه بما يعد أو مصرحة حيث شبه افادة المعاني ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية حيث شبه الالفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح (قوله وهو) أي البذل اشارة الى ما تمنحه أي الى منح ما تمنحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أي الاعطاء ويحتمل أن هذا اشارة الى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أولا بالعطاء بالنظر الى معناه الاصلي وقوله من كثرة الفوائد أي من الفوائد الكثيرة (قوله بوعد منجز) الباء بمعنى مع أو سببية فان قلت الاعطاء بدون وعد أبلغ في المدح فلم قيد بالوعد قلت كأنه لانه الواقع لان فهم المعاني منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها وتصور ألفاظها فكأنها تهيئها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا قاله سم ويمكن أن يوجه أيضا التقييد بالوعد بأنه للاشارة الى عزة معانيها لان الموعود به تتشوف اليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وان قال بعضهم مضارع (قوله ووعد للخير) أي عند الاطلاق وحذفه اكتفاء (قوله لمخلف ايعادي الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله وتقتضي أي تطلب) أي من الله أو من قارئها أو منهما معا واسناد الطلب اليها مجاز عقلي من الاسناد الى السبب اذ الطالب في الحقيقة ناظمها ويحتمل أنه شبه الالفية بعاقل تشبيها مضمرا في النفس على طريق

هذا العلم بذلك ما روي أن عليا رضي الله تعالى عنه لما أشار على أبي الاسود الديلي أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيأ من الاعراب قال انح هذا النحو يا أبا الاسود (تقرب) هذه الالفية للافهام (الاقصى) أي الابعد من المعاني (بلفظ موجز) الباء بمعنى مع أي تفعل ذلك مع وجازة اللفظ أي اختصاره (وتبسط) أي توسع (البذل) بالمعجمة أي العطاء وهو اشارة الى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أي موفى سريعا ﴿تنبيه﴾ قال الجوهري أوعد عند الاطلاق يكون للشر ووعد للخير وأنشد

واني وان أوعدته أو وعدته
لمخلف ايعادي ومنجز موعدي

(وتقتضي) أي تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن

الاستعارة المكنية واثبات الطاب تخييل ويحتمل أنه أراد بالاقتضاء الاستلزام على التجوز (قوله رضا) كسر رائه سماعي كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لان فعلهما كفرح يفرح (قوله محضا) كانه زاده تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيرا لمحضا وقوله يشوبه أي يتخلل بين أزمنة الرضا أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا وعلى كل علم أن قوله وتقتضي رضا لا يغني عن قوله بغير سخط والسخط تغير النفس وانقباضها الاخذ الثار والمراد منه في حقه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام أو الانتقام (قوله فائقة) أي عالية في الشرف وانما فاقتها لانها من بحر واحد وألفية ابن معطي من بحرين فان بعضها من السريع وبعضها من الرجز ولانها أكثر أحكاما من ألفية ابن معطي (قوله الحنفي) في حواشي الشيخ يحيى أنه كان مالكيا وتفقه بالجزائر على أبي موسى الجزولي ثم تشفع كابن مالك وأبي حيان حين الخروج من الغرب اهـ ويمكن أنه تحنف بعد أن تشفع (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله في الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك أن لقب يتعدى بنفسه وبالحرف كسمى (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن العاص (قوله لاقراء الادب) اسم لما يشمل الاثني عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها (قوله في سلخ) أي آخر (قوله على شفير الخندق) أي حرف الخليج الذي حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال الى الحرمين متصلا بالبحر المالح (قوله ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف ان جعل مولده مصدرا ميميا بمعنى الولادة أي كائن في سنة وبرفعها على الخبرية ان جعل اسم زمان (قوله في فائقة) أي في هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره (قوله من فاعل تقتضي) لم يجعلها من ألفية لانها وان كانت نكرة تخصصت بالوصف أو من فاعل تقرب أو تبسط لقرب تقتضي (قوله خبر المبتدأ المحذوف) أي والجملة حالية أو استئنافية (قوله بالجملة) أي جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما في المتن (قوله وأوجبه بعضهم) قال شيخنا والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك في الآية خبر مبتدأ محذوف اهـ وأحسن منه أن يجعله خبرا ثانيا لهذا (قوله بسبق) أي على في الزمن والافادة وفي تقديم المعمول اشارة الى أنه لم يحز الفضل على المصنف الا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب (قوله حائز تفضيلا) أي فضلا من اطلاق المسبب على السبب أو هو مصدر المبني للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يحوزه المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بأن الحيازة في كل شئ بحسبه فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له ولا يرد على الجواب الثاني والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل في نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لان المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال سم أي مستحق اهـ ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أي مصير الثناء واجبا على (قوله لما يستحقه السلف الخ) لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف علته وهي السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضا بل هو علة للعلية أي لكون السبق علة للاستيجاب لكن لا يظهر التعليل الا بتقدير مضاف أي لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخصر وأوضح (قوله مصدر) فيه مسامحة لان الثناء اسم مصدر أثنى ويمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف (قوله اما صفة) أي لازمة أو مخصصة على القولين في الثناء وعلى الوصفية يحتاج الى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائي أو بدل منه أي كائنا عليه أو ثنائي عليه لا بثنائي المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله وقوله أو معمول له أي على أنه مفعول مطلق لهذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أي ثنائي الثناء الجميل أو على أنه مفعول به على التوسع باسقاط الخافض والاول أولى لان الثاني سماعي على الاصح (قوله أي يحكم) فـ

(بغير سخط) يشوبه (فائقة ألفية) الامام العلامة أبي الحسين يحيى (ابن معطي) بن عبد النور الزواوي الحنفي الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق لاقراء الادب الى ان توفي بالقاهرة في سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة (تنبيه) يجوز في فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضي والرفع خبرا لمبتدا محذوف والجر نعتا لالفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس وأوجبه بعضهم (وهو) أي ابن معطي (بسبق) الباء للسببية أي بسبب سبقه اياي (حائز تفضيلا) على (مستوجب) على (ثنائي الجميلا) عليه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائي مصدر مضاف الى فاعله وهو الياء والجميل اما صفة للمصدر أو معمول له (والله يقضي) أي يحكم (بهبات) جمع هبة وهي العطية

القضاء فى كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كما فى شرح المواقف ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ماهى عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب قال وتقديره ايجاده اياها فيما لا يزال على ماهى عليه فيه اهـ والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزى فيرجع الى التقدير (قوله أى عطيات) أتى به مع علمه من تفسير المفرد تحسينا لسبك قول المصنف وافرة مع ماقبله من كلام الشارح (قوله أى تامة) أفاد به أن وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدى يقال وفر الشئ يفر وفورا أى تم ووفرته أفره وفرا أى أتممته (قوله لى ولو الدى فى درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهبات وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطى بعد موته انما يتأتى بها دون درجات الدنيا (قوله قال فى الصحاح) بفتح الصاد ومعناه فى الاصل الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع (قوله هى الطبقات من المراتب) أى علية أو دنية فهو أعم من تفسير أبى عبيدة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلام أبى عبيدة بيانا لما فى الصحاح (قوله والمراد) أى من درجات الآخرة وأشار بهذا الى أن الاضافة فى درجات الآخرة على معنى فى (قوله وصف هبات الخ) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد وحاصله أن المطابقة فى الافراد حاصلة تأويلا فقوله لتأوله بجماعة أى وهو مفرد لفظا وان كان جمعا معنى (قوله وان كان الافصح وافرات) أى محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وان زائدة ويظهر لى فى الجواب عن المصنف أن الافراد لاستعماله جمع القلة فى الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس (قوله لان هبات جمع قلة) أى بناء على مذهب سيبويه أن جمعى السلامة للقلة والذى ارتضاه السعد التفتازانى والدمامينى أن جمعى القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان فى المبدا مختلفان فى المنتهى والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين فى المبدا والمنتهى وعلى هذا يأتى استشكال القرافى الذى ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنه اذا قال له على دراهم كان اقرارا بثلاثة اجماعا وحقه باحد عشر لانه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان أجيب عنه ببناء الاقارير على العرف وأما على مامر عن السعد والدمامينى فلا مجاز ولا استشكال (قوله والافصح فى جمع القلة الخ) وجه ذلك بأن العاقل منظور اليه فاعتنى بشأنه فى المطابقة بخلاف غيره وطوبق جمع القلة لغير العاقل جبرا للقلة وقال شيخنا السيد المطابقة فى جمعى العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها فى جمع الكثرة لغيره لانه لانحطاطه عن العاقل فى حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك فى جمع القلة جبرا للقلة (قوله مما لا يعقل) أى من جموع ما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لما لم يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد فى شرعنا ما يقرره على ما رجحوه فى مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام وانما ذكره استئناسا (قوله لما عرفت) أى من ارتكاب خلاف الافصح (قوله ولان التعميم مطلوب) قال سم لعله عمم فى اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام فى أنه هل يطلب التعميم فى الكتابة أيضا وهو محل نظر اهـ أقول الاقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل

﴿الكلام وما يتألف منه﴾

أى والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التى يتألف الكلام منها وذكر الضمير مراعاة للفظ ما (قوله أى هذا باب شرح الكلام الخ) لاشك أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام أولا بتعريفه والكلم الثلاث التى يتألف منها ثانيا بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف وللاشارة الى اختلافه صرح بلفظ شرح فى المعطوف على أنه كما قال الرودانى تقدير معنى لا تقدير اعراب وان أوهمه صنيع الشارح لان شرح المضاف الى المعطوف عليه متسلط

الدرج الى أعلى والدرك الى أسفل والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب ﴿تنبيه﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة وان كان الافصح وافرات لان هبات جمع قلة والافصح فى جمع القلة مما يعقل وفى جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو الاجذاع انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والافصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الافراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة ﴿خاتمة﴾ بدأ بنفسه لحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام رب اغفرلى ولوالدى وعن موسى عليه السلام رب اغفرلى ولاخى وكان الاحسن أن يقول رحمه الله تعالى

والله يقضى بالرضا والرحمه لى ولو لجميع الامه

لما عرفت ولان التعميم مطلوب

﴿الكلام وما يتألف منه﴾

الاصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه

على المعطوف أيضا عند عدم اعادته معه لان الصحيح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر مثله وما أشار اليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعا للموضح غير متعين اذ يجوز كما قاله الشنواني رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لا هاك كما وقع لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وفي قوله ما يتألف الكلام اشارة الى رجوع ضمير يتألف في كلام المصنف الى الكلام فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز الضمير لامن اللبس المجوز لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله اختصر للوضوح) قيل على التدريج لانه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح ثم شرح وأنيب عنه الكلام وقيل دفعة واحدة لانه أقل عملا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمد فلم ينب الكلام عن المبتدا على هذا القول أصلا كما لم ينب عنه على القول الاول بل هو على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شئ فتجويز البعض نيابته عن المبتدا على الثاني غير صحيح فتدبر (قوله كلامنا) أي بالاضافة وان كان مستغنى عنها بكون التأليف في النحو كما صرح به في الخطبة للاشارة الى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللاشارة الى أن المصنف من مجتهدي النحاة (قوله أيها النحاة) أي مبنية على الضم في محل نصب بأخص محذوفا وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ ويظهر لي أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعا لضم لفظ أي فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة أن النعت موافق للمنعوت في اعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين كما سيأتي في محله فاحفظه (قوله صوت) يستعمل مصدر الصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتمال الكل على جزئه المادي كما قاله البعض لكن هذا ظاهر اذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فان كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص (قوله تحقيقا الخ) تعميم في الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف أي محقق تحقيقا أو مقدر تقديرا أو بمعنى محققا أو مقدرا حال ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدرة قال الروداني واستعماله في كل منهما حقيقة لا أنه في المقدرة مجاز اه ومن التحقيقي المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيقي اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديري ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضي لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اه فقول المعربين في استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت أي تصوير معناه تقريبا وتدريبا أنت قال البعض وحينئذ فليس في اضرب مثلا الا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ بجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم كالجامي ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلا ليس على ما ينبغي أفاده العصام (قوله المستتر) أي وجوبا وجوازا فيما يظهر (قوله مفيد) أي بالوضع فاندفع ما أورد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد عقلا وطبعا مع أن المراد بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد

اختصر للوضوح (كلامنا أيها النحاة (لفظ) أي صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقا كزيد أو تقديرا كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فانه لفظ مفيد

على مافى المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان مايقال المفيد يصدق بما يفهم معنى ما ولو مفردا او المراد بالسكوت سكوت المتكلم على الاصح و بحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج فى استفادة المعنى من اللفظ الى شئ آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه و به (قوله بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربى الذى هو قيد لابد منه فى تعريف الكلام كما قال الشاطبى وغيره ليخرج كلام الاعاجم لا القصد لانه ادرجه فى الافادة كما سيأتى لكن لا وجه لزيادته فى بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه فى نفس التعريف فكان الاولى زيادته فى التعريف أيضا ثم حمل الوضع على الوضع العربى مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعى فهو المراد فى التعريف (قوله فخرج باللفظ) لما كان بينه و بين فصله العموم الوجهى أخرج به (قوله من الدوال مما ينطلق الخ) من الاولى بيانية و الثانية تبعيضية اذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أولا لان الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاما فى اللغة وغيره يفهم خروجه بالاولى (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما فى المصباح فعطف الاشارة عليه عطف عام على خاص (قوله و بالمفيد الخ) أخرج به أمورا خمسة وكان الاحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الاضافى (قوله والمركب الاسنادى المعلوم الخ) جرى فى اخراج الضرورى وغير المقصود من الكلام على ماذهب اليه المصنف ونقله فى شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه كما ذهب اليه أبو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الايجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أولا قصدها المتكلم الكلام أولا طابق كلامه الواقع أولا (قوله مصدر أريد به اسم المفعول) أى لا اسم جنس جمعى للفظة حتى يرد اعتراض أبى حيان على التعريف باستلزامه أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس الجمعى ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدريته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوى ليس فعلا فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله فى التعريف قلت صار حقيقة عرفية فى الملفوظ به لهجر النحاة معناه الاصلى وهو الرمى مطلقا أو من الفم فلا اشكال فتنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقى على مجازيته لعدم هجر معناه الاصلى وهو الايجاد انما هو فى مجرد اطلاق المصدر وارادة المفعول (قوله أن يكون تمثيلا) أى فقط وعليه فهو خبر لمبتدا محذوف أى وذلك كاستقم (قوله وهو الظاهر) أى من العبارة فلا ينافى أن كونه تمثيلا وتتميما كما أشار اليه ابن الناظم أولى وانما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد ايراد تعريف الشئ ايراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله (قوله فانه اقتصر فى شرح الكافية) أى والالفية خلاصة الكافية (قوله نظرا الى أن الافادة تستلزمهما) أى لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الامركبا ولا ترد الاعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية أو السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به (قوله لكنه الخ) استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك فى بقية كتبه أيضا (قوله صرح بهما) أما تصريحه بالقصد فظاهر وأما بالتركيب فلذكره بدله الاسناد المفسر كما فى شروح التلخيص بضم كلمة أو ما يجرى مجراها الى أخرى أو ما يجرى مجراها بحيث يفيد أن مفهوم احداهما ثابت لمدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركنين وأرجع بعضهم الاول الى الثانى بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أى لازم انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط فى تحقق الكلام لا جزء منه وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصفوى قاله الشيخ يس والشيخ يحيى ووقع الخلاف أيضا فى

بالوضع فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه فى اللغة كلاما كالخط والرمز والاشارة و بالمفيد المفرد نحو زيد والمركب الاضافى نحو غلام زيد والمركب الاسنادى المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة وغير المستقل كجملة الشرط نحو ان قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهى والنائم ﴿تنبيهات﴾ الاول اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أى الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق • الثانى يجوز فى قوله كاستقم أن يكون تمثيلا وهو الظاهر فانه اقتصر فى شرح الكافية على ذلك فى حد الكلام ولم يذكر التركيب والقصد نظرا الى أن الافادة تستلزمهما لكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال الكلام ما تضمن

فى الفضلات هل هى خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فان كان حذفها مضرا كنساؤه طوالق الاهند او عبيده أحرار الا زيد ادخلت والافلا اه وسيأتى لهذا مزيد بحث (قوله من الكلم) أى الكلمات ومن تبعيضية وهى ومجرورها فى موضع الحال من ضمير تضمن (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح بأحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالاخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط فى الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط فى الخط أفاده فى الهمع (قوله لاخراج نحو قام أبوه الخ) أى لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية (قوله وهذا الصنيع) أى التصريح بأجزاء الماهية فى الحد (قوله لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر أن التركيب والقصد داخلان فى مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة فى الحدود ولو سلم أنها التزامية فهجرها انما هو فى الحدود الحقيقية التى بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم وقد ينازع فيما استظهره وفى قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم فان الامور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هى حدودا أفاده شيخ الاسلام فى آخر مبحث الكليات من شرحه على ايساغوجى نقلا عن الامام الرازى (قوله ومن ثم) أى من هنا أى من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام (قوله جعل الشارح) يعنى ابن الناظم (قوله تتميما للحد) أى من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين فى الكلام أى وتمثيلا أيضا من جهة الايضاح به للمحدود لا تمثيلا فقط ولا ينافى ذلك قول ابن الناظم فى آخر كلامه فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل لان معناه أنه اكتفى عن تتميم الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتتميمه بالمثال المتضمن لهما على أنه لو منع مانع كونه تتميما وتمثيلا وسلمناه ذلك والتزمنا أن المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله فى آخر كلامه على المعنى الذى ذكرناه وأن تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من الاعتراض على الشارح بأن فى آخر كلام ابن الناظم ما ينافى ما أسنده اليه الشارح وان كان فى أول كلامه ما يشير اليه فتأمل والظاهر على كونه تتميما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت ثان للفظ وقول البعض هو فى موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع أنه يضار به قوله بعد ذلك ومجرور الكاف محذوف والتقدير كفائدة استقم اه لان مقتضى هذا أن يكون كاستقم نعتا لمفعول مفيد محذوفا والاصل مفيدا فائدة كفائدة استقم فعليك بالانصاف (قوله انما بدأ بتعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ أكثير بالكلمة وحاصل الجواب أنه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلتألف الكلام منها والنكات لا تتزاحم (قوله لان التأليف الخ) وقال السيد هما بمعنى واحد قال البعض وهو معنى التأليف (قوله وقوع الالفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسناد احداهما الى الاخرى أو اضافتها اليها أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شئ من ذلك كقام جاء قاله الشنوانى أى وليس المراد بها تناسبهما فى المعنى لئلا يخرج نحو الحجر مأكول (قوله الكلم مبتدأ الخ) أى كما يقتضيه قولهم اذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر واعلم أن الشارح حمل الكلم فى عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحى كما يدل عليه كلامه

الآتى

من الكلام اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فزاد لذاته قال لاخراج نحو قام أبوه من قولك جاء نى الذى قام أبوه وهذا الصنيع أولى لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تتميما للحد • الثالث انما بدأ بتعريف الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم • الرابع انما قال وما يتألف منه ولم يقل وما يتركب لان التأليف كما قيل أخص اذ هو تركيب وزيادة وهى وقوع الالفة بين الجزأين (واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم مبتدأ خبره ما قبله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده الى ثلاثة أنواع نوع الاسم ونوع الفعل ونوع الحرف فهو من تقسيم الكلى الى جزئياته

الاتي في غير موضع وان كان قوله أي الكلم الذي يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لان تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحي فيؤول بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أي من أجزائه التي يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحده مفرده الاصطلاحي الذي هو لفظ كلمة ويحتمل أن المراد به جزؤه أي جزء ما صدق عليه وعلى كل ففي عبارته حذف مضاف تقديره على الأول مفهوم واحده لان الانقسام الى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثاني جنس واحده لان جزأه فرد من أفراد الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شيء آخر انقسام للآخر في الحقيقة فاتضح قول الشارح لان المقسم وهو الكلمة الخ وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتي فتنبه ولك أن تستغني عن اعتبار واحد الكلم في تقسيم المصنف الكلام الى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم في كلامه بمعنى الكلمات وترجع الضمير في واحده الى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحي على الاستخدام لا بمعنى الكلمات والا لانث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أي الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلم الاصطلاحي كلمة وهذا أولى لعدم احواجه الى تقدير (قوله لان المقسم) أي محل القسمة يعني المقسوم (قوله صادق الخ) قال يس الصدق في المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الانسان وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفي فيقال هذه القضية صادقة في نفس الامر أي متحققة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل الى أجزائه تحليل المركب الى أجزائه التي تركب منها وتقسيم الكلي الى جزئياته ضم قيود الى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود والتقسيم حقيقي ان تباينت أقسامه والا فاعتباري (قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة) أي باجتماعها أي لتحققه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أي وان كانت من نوع الاسم فقط أو من نوع الاسم والفعل فقط أو الحرف فقط والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات في الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل الى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاءه باعتبار تركبه من مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلم في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل (قوله ودليل انحصار الخ) أخذ الانحصار من تقديم الخبر في قوله واسم الخ وانما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء والا فيمكن أن يقال لا نسلم أن ما لا يصلح ركنا للاسناد هو الحرف فقط وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط وما يقبله بطرف هو الفعل فقط (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير الى الثلاثة (قوله اما أن تصلح الخ) اما حرف تفصيل وأن تصلح في تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أي ذات صلوح أو تأويل المصدر باسم الفاعل أي صالحة لان الكلمة ليست الصلوح وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم ان أي حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذ الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم حالها ولانه في وقت الحاجة لا قبلها ولان التقدير قبل اسم أن يحتاج معه في صحة قوله الثاني الحرف الى تقدير أي ذات الثاني الحرف أو الثاني حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه وفرق السيد بين صريح المصدر وأن والفعل حيث قال من رجع الى المعنى يعرف أن الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثاني قال شيخنا السيد ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياما وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الموصول (قوله

لان المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الاقسام الثلاثة أعني الاسم والفعل والحرف وليس الكلم منقسما اليها باعتبار ذاته لانه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل الى أجزائه لان الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ولا من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ظاهر ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أن الكلمة اما أن تصلح ركنا للاسناد أولا الثاني الحرف والاول اما أن يقبل الاسناد بطرفيه

أو بظرف) ليس المراد الظرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة و بأن تكون مسندا اليها بل الظرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثانى الفعل (قوله الاول الاسم) أورد عليه أن من الاسماء مالا يقبله أصلا كالظروف التى لا تتصرف ومالا يقع الا مسندا كاسماء الافعال ومالا يقع الا مسندا اليه كالضمائر المتصلة وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده فى الاشباه (قوله على هذا) أى انحصار الكلمة فى الثلاثة (قوله الامن لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق أنه من أفراد الاسم (قوله الى كيفية تألف) الاضافة للبيان أى كيفية وحالة هى تألف وقوله بأنه فى موضع الحال من التألف والباء للتصوير والمراد بالضم الانضمام من اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد أنه ذكر فى التعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم أن التأليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم باحدى الكلمتين على الاخرى وقوله الفائدة المذكورة أى التى يحسن السكوت عليها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أى التألف وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله فى شرح القطر مع الاشارة الى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لانه لا يتأتى الامن اسمين أو اسم وفعل ويوافقه قول الرضى وكان على المصنف يعنى ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر اه لكن قال السيد قبل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا بأكثر وهما اما كلمتان أو ما فى حكمهما فى قبول اسناده أو الاسناد اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال فى محل آخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذى يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى ذكرت فى الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم (قوله اسمان) أى حقيقة كما مثل به أو حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر فى الوصف كالعدم لانه لا يبرز فى تثنية ولا فى جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (قوله نحو ذا زيد) اعترض بأن الاولى نحو ذا أحد لان التنوين حرف معنى ورد بمنع أنه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد فى تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف فى تسهيله والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة (قوله أو فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر اه يس (قوله وقام زيد) انما مثل بالماضى وفاعله الظاهر لان الماضى على تقدير أن فيه ضميرا لا يسمى كلاما على الاصح لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون الضمير واجب الاستتار أفاده فى التصريح وناقشه يس بأنه لا شك فى أن قام فى جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال (قوله ولا نقض بالنداء) أى الجملة الندائية فانه أى عند الجمهور من الثانى أى المركب من فعل واسم لان يا نائبة عن أدعو وهو فعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لا منها حتى يقال ان يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثانى فان قلت قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون الخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من أجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فانه من الثانى قلت لعله يشترط فى الاكثر الذى يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الافادة نحو زيد أبوه قائم وان قام زيد قمت فلا يلزم عد المنادى من الاجزاء حتى ينافى ما سلف لعدم توقف افادة أدعو على ذكر المدعو ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن النداء انشاء وأدعو اخبار على أنه لا مانع من أن يقال انما نابت يا عن أدعو بعد نقله الى الانشاء فتأمل وأورد أيضا ألا ماء لانه كلام مركب من حرف واسم لان

أو بظرف الاول الاسم والثانى الفعل والنحويون مجمعون على هذا الامن لا يعتد بخلافه وقد أرشد بتعريفه الى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة الى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم وأقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو ذا زيد وهيهات نجد أو فعل واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقراء ولا نقض بالنداء فانه من الثانى

ألا التي للتمني لا خبر لها لا ظاهرا ولا مقدرا وبعكس دفعه عما قيل في يا زيد (قوله ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو) قال الدماميني في قول المغني الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ما نصه الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما حال من المبتدا على حد ما أجازه سيبويه في قول الشاعر

• لمية موحشا طلل • اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده واما صفة للمبتدا بأن يقدر متعلقه معرفة أي الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين اه وما ذكره في قول المغني من الكتاب يأتي مثله في قول الشارح في قوله ثم حرف (قوله اذ لا معنى للتراخي بين الاقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الاقسام التراخي الرتبي من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الرتبي بينها من حيث ذواتها وقوله ويكفي في الاشعار الخ فيه أن ثم أدل على ذلك لان المتأخر ذكرا قد يكون أشرف كما في آية لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة فالاولى ابقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبي بين الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام (قوله أن الكلم اسم جنس على المختار) أي لدلالته وضعا على الماهية من حيث هي وللبهوتي اعتراض بتنافي كلام الشارح نقله البعض وأقره وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلام مبتدأ فلا تغفل (قوله وقيل) جمع رد بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه وقوله وقيل اسم جمع رد بأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله والمختار أنه اسم جنس جمعي الجمعي صفة لاسم لا الجنس على الصواب قاله يس واعلم أن الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادي ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب والجمعي ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم قال اللقاني اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ولا يخفى أن ذلك مناف لكونه جمعيا وجوابه ما في الرضي في باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعا جمعي استعمالا قال الروداني لكن يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وقد يقال انه مستعمل في الجنس في ضمن أفراد كذا قيل وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل في زيد ان كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص التشخص فحقيقة وان كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالاولى التزام لزوم المجاز ولا ثلم فيه اه وأقول الاولى أن يقال انه غلب استعماله في ثلاثة افراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من أصله ولا يبعد حمل كلام الرضي على ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل في الجمع وغلب استعماله في الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول بقي أن تقسيم اسم الجنس الى افرادي وجمعي غير حاصر اذ منه ما ليس جمعيا ولا افراديا كأسد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحاديا (قوله وقيل لا يقال) أي الكلم لانه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعي (قوله أي يقال على الكثير والقليل) هذا بناء على أنه ما دل على الماهية من حيث هي وأما على أنه ما دل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم اطلاقه على الكثير الا من آل مثلا ولذا تدخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا قاله يس (قوله يجوز في ضميره) أي الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعي لان المحدث عنه الكلم ولان

•(تنبيه)• ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للتراخي بين الاقسام ويكفي في الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفا (واعلم) أن الكلم اسم جنس على المختار وقيل جمع وقيل اسم جمع وعلى الاول فالمختار أنه اسم جنس جمعي لانه لا يقال الا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد وقيل لا يقال الا على ما فوق العشرة وقيل افرادي أي يقال على الكثير والقليل كماء وتراب وعلى الثاني فقيل جمع كثرة وقيل جمع قلة ويجري هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الاصل وهو الاكثر نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه وقد أنثه ابن معطي في ألفيته فقال واحدها كلمة وذكره الناظم فقال

(واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة ومن المخلوقات نبق ونبقة فاسم الجنس الجمعى هو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما جاء منه على العكس من ذلك أى يكون بالتاء دالا على الجمعية واذا تجرد منها يكون للواحد نحو كمء وكمأة وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومى وزنج وزنجى وحد الكلمة قول مفرد وتطلق فى الاصطلاح مجازا على أحد جزأى العلم المركب نحو امرئ القيس فمجموعهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا وفيها ثلاث لغات كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف فان كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا نحو شهد

من اسم الجنس الجمعى ما يجب تذكير ضميره كغنم وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز فى ضميره الامران كبقر وكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائز الامرين كركب كذا قال أرباب الحواشى وفى غالبه خلاف نذكره ان شاء الله تعالى فى باب العدد (قوله واحده كلمة) قال سم أى واحد معنى الكلم يسمى كلمة اه ومراده بواحد معناه جزء ماصدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحده مفرده الاصطلاحى كامر (قوله ومن المخلوقات) أى ما ليس للعبد دخل فيه والا فالعبد وصنعته مخلوقان لله تعالى (قوله فاسم الجنس الجمعى) قال البعض تفريع على قول المصنف واحده كلمة اه وفيه أنه لا تعرض فى كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعى يفرق الخ فالوجه أنه تفريع على قول الشارح سابقا فالمختار أنه اسم جنس جمعى مع قول المصنف واحده كلمة لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل فى التفريع ولك أن تجعل الفاء فصيحة أى اذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعى فاسم الخ والجمعى صفة لاسم كامر (قوله هو الذى يفرق الخ) أى ولم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع (واعلم) أن فرق بالتضعيف والتخفيف فى الاجرام والمعانى وما نقل عن القرافى من تخصيص المضعف بالاجرام والمخفف بالمعانى لعله أريد به الاولوية لان الفرق لما كان أظهر فى الاجرام ناسبه التضعيف عكس المعانى والا فأهل اللغة متواطئون على أن مثل كسرته وكسرته فى المعانى والاجرام مطلقا أفاده الروداني فان قلت يرد على التخصيص وان حمل على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم واذ فرقنا بكم البحر قلت أريد فى الآية الاولى افادة التكثير وانما أوتى بالمخفف اذ لم ترد تلك الافادة وفى الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعانى أتى فيه بالمخفف (قوله والاحتراز بغالبا) أى الثانية وأما محترز غالبا الاولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزنج) بكسر الزاى وفتحها طائفة من السودان (قوله قول) خبر عن حد وتطابقهما ظاهر وقول البعض لم يؤنث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه فى الاصل مصدر الا يثنى ولا يجمع وان أريد به هنا المقول لان اعتبار الاصل جائز فى مثله انما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم والتاء فى الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافى كلية الجنس المدلول عليه بأل الداخلة على المحدود وزاد فى التسهيل فى حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب المصنف وذهب الرضى الى أنها كلمات (قوله وتطلق فى الاصطلاح مجازا) وكذا فى اللغة وخص الاصطلاح بالذكر لانه أهم لان وضع الكتاب لبيانه فسقط قول البعض الصواب اسقاط قوله فى الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح فى ذلك والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية وما ذكره الشارح من أن هذا الاطلاق مجاز أحد قولين والثانى أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره فى العربية من خلط اصطلاح باصطلاح (قوله وتجمع) أى جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافى ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعى لا جمع (قوله كسدر) أى بسكون الدال وأما بفتحها كعنب فجمع لسدرة كقربة وقرب وتجمع أيضا على سدر وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما فى القاموس وغيره (قوله فى كل ما كان على وزن فعل) أى من الاسماء فقط كما يشعر به التمثيل وقوله فان كان وسطه أى وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه وقوله جاز فيه لغة رابعة أى زيادة على جواز الثلاثة فتجوز الاربعة فيما على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان

(والقول) وهو على الصحيح لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس أما كونه أعم من الكلام فلا نطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد وأما كونه أعم من الكلم فلا نطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلم مختص بهذا الثالث وأما كونه أعم من الكلمة فلا نطلاقه على المركب والمفرد وهي مختصة بالمفرد وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ومباينا للكلمة وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الافادة والكلم بالعكس فيجتمعان في الصدق في نحو زيد أبوه قائم وينفرد الكلام في نحو قام زيد وينفرد الكلم في نحو ان قام زيد ٭(تنبيه)٭ قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقا

وفعلا فتسمية اللغة الاخيرة رابعة ليست بالنسبة الى الاسماء فقط وان توهمه البعض بل بالنسبة الى الافعال التي وسطها حرف حلق أيضا قال السعد في شرح تصريف العزي في نحو نعم وشهد أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اهـ ومثله للشارح في باب نعم وبئس فان لم يكن وسط الفعل الذي على فعل حلقيا كعلم فليس فيه الا الفتح فانه وكسر عينه أو سكونها تخفيفا (قوله والقول) أي المقول (قوله على الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها قيما يأتي قولين والثالث أنه مرادف للكلمة والرابع أنه مرادف للفظ حكاه السيوطي في جمع الجوامع (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات القرآنية لانها ملفوظة بالفعل النسبة لغيره تعالى والحكمي كالضمير المستتر والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل أو النوعي كالمركبات والمجازات ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور في تصريحه فانظره (قوله على معنى) أي واحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمي بمعنى المفعول أي المقصود من اللفظ (قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا) أي عم كلا من الثلاثة عموما مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولنحو غلام زيد وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفا بأو فكل كلام أو كلم أو كلمة الخ وبدليل قوله أما كونه الخ وحمل الشارح عم على أنه فعل ماض لتبادره وعدم احواجه الى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح وبه يعلم ما في كلام البعض فانظره ومثل جعله أفعل تفضيل في البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورة (واعلم) أن عم كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها في الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن (قوله ولا عكس) أي بالمعنى اللغوي (قوله وقد بان لك) أي من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم اذ لا قرينة على هذه الارادة فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من اعتراضه بقوله هذا أي قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهر ان اعرب الكلم مبتدأ خبره ما بعده لانه حينئذ مستعمل في معناه الاصطلاحي وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فان أعرب مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل لانه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهي الاسم والفعل والحرف اهـ مع أن دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم في عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحي غير مسلمة لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يتبين بتعريفهما لا بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلم كلمة ومع أن دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية على اعرابه مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا الاعراب بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد (قوله بينهما عموم وخصوص من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص ﴿فائدة﴾ قال ابن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وجهي من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر اذ الظاهر أنه يستغنى عن معرفته (قوله قد عرفت) أي من تعريف القول (قوله على الصحيح) احترز

فكان من حقه أن يأخذه جنسا في تعريف الكلام كما فعل في الكافية لانه أقرب من اللفظ ولعله انما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأى والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وكلمة بها كلام قد يؤم) أى يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده قال المكودى وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لانه نوعها الى كونها احدى الكلم والى كونها يقصد بها الكلام انتهى ولا حاجة الى ذلك فان المقصود اللفظ وهو معرفة أى هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة قال تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت وقال عليه الصلاة والسلام أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

بقوله على الصحيح من بعض الاقوال المقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وان لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافي أنه أخص من اللفظ على بعض الاقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا في مقابلة الصحيح والحاصل أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا لشيخنا على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم (قوله فكان من حقه) أى القول أى مما يستحقه أو المصنف أى من الحق المطلوب منه أى على وجه الاولوية والا فأخذ البعيد في التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) أى الى الكلام لانه أقل عموما من اللفظ (قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الاصلي وقال الفاكهي يطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قد يؤم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لان الخبر فيها جملة وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبره الجملة بعده) أى جملة كلام قد يؤم التي هي اسمية مركبة من مبتدا ثان وخبر وقد فصل بين المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر المبتدا الثاني وهو بها للضرورة (قوله للتنويع) قال سم حمل الكلمة على التنويع يقتضي أنه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لان المراد بها هنا نفس اللفظ أى ولفظ كلمة الى آخره وحينئذ فما قاله المكودى لا يصح لا أنه غير محتاج اليه فقط ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة اذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو ومثلا فكأنه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قد يؤم فصح ما قاله المكودى اه ببعض تصرف (قوله احدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان أوفق (قوله وهو معرفة) أى بالعلمية لان كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الالفاظ موضوعة لانفسها تبعا لوضعها لمعانيها لا قصدا حتى يصير به اللفظ مشتركا فتنوينها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة وقال السيد دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت فليست بالوضع اه والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه في أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضي موقع المستقبل الخ وان قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظني (قوله يطلق لغة) أى اطلاقا مجازيا كما في التصريح وغيره ويشير اليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فما نقله البعض عن بعضهم من أن هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) أى جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال يس ليس بقيد فان العلاقة الآتية تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر في كلامهم التقييد بها اه وقد يقال كلامهم في الاطلاق بالفعل والذى تفيده العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها بالفعل (قوله انها) أى جملة رب ارجعون الخ (قوله قالها الشاعر) أل للجنس (قوله كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامرى الصحابي توفي في خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل انه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عمر في الاسلام دهرا وكان يقول ابدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مدة خلافته يا لبيد أنشدني شيأ من شعرك فقال ما كنت لا قول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الاسلام هذا البيت

ما عاتب المرء الكريم كنفسه ❊ والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله اذ لم يأتني أجلي ❊ حتى اكتسيت من الاسلام سربالا

(قوله

(قوله ألا كل شئ ماخلا الله باطل) أى ذاهب فان أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح والظاهر من ايراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع فى الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو • وكل نعيم لامحالة زائل • واعترض بان نعيم الجنة لايزول وأجيب بأنه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لاجنة أولادوام لها وبان المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لان سياق القصيدة لذم الدنيا وقوله لامحالة بفتح الميم أى لابد وقيل لاحيلة (قوله وهو) أى الاطلاق المذكور من باب الخ أى فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الجزء على الكل واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل فلا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة والأمر هنا ليس كذلك قال الا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لان الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة (قوله وربيئة القوم) كذا فى بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمزة وفى بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافية) لانها أشرف أجزائه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن ابن أوس فى ابن أخته

أعلمه الرماية كل يوم • فلما استد ساعده رمانى
وكم علمته نظم القوافى • فلما قال قافية هجانى

واستد بالسين المهملة أى قوى كما فى شيخ الاسلام (قوله وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة) أى انهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا ومن هنا اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل انه من أمراض الالفية التى لادواء لها وقد أطال سم فى دفعه بما حاصله أن اهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لايمنع من ذكره بل يؤكده لان اهماله يوهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه ويكون قد فى عبارته للتوقع فان استعمال اللفظ فى المعنى المجازى بصدد أن يتوقع وحاجة اليه فيرتكب أو أنه أراد بيان المعنى اللغوى المجازى لكثرته فى نفسه وان كان قليلا بالنسبة الى المعنى الحقيقى (قوله وهذا) أى الشروع فى الكلام الآتى ليصح الحمل ويصح رجوع الاشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف فى الخبر أى ذو شروع (قوله فى العلامات) العلامة يجب اطرادها أى وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أى انتفاؤه عند انتفائها بخلاف التعريف فانه يجب اطراده وانعكاسه حدا كان أو رسما الا عند من جوز التعريف بالاعم أو الاخص (قوله لشرفه) أى لوقوعه محكوما عليه وبه ولانه لاغنى لكلام عنه (قوله بالجر) هو على ان الاعراب لفظى الكسرة وما ناب عنها وتعريفه بالكسرة التى يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودور لاخذ المعرف فيه وان أجيب عن الثانى بأنه تعريف لفظى لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فان العلامات تزيد على ماذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لان التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين ويجاب بأن الاولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله من التعبير بحرف الجر) رجح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لان المدخول اسم تأويلا لتأويل أن تقوم بالقيام و ينفع بالنفع (قوله والاضافة) أى المضاف ليجرى على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف ولم يقل

ألا كل شئ ماخلا الله باطل وهو من باب تسمية الشئ باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عينا والبيت من الشعر قافية وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة • (تنبيه) • قد فى قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسبى أى استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة الى استعمالها فى المفرد لاقليل فى نفسه فانه كثير وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (بالجر) ويرادفه الخفض قال فى شرح الكافية وهو أولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والاضافة (والتنوين)

وهو في الاصل مصدر نونت أي أدخلت نونا ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد فقيد لا خطا فصل مخرج للنون في نحو ضيفن اسم للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا وللنون اللاحقة للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مد عوضا عن مدة الاطلاق في لغة تميم وقيس كقوله

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان أصبت لقد أصابن الاصل العتابا وأصابا وقوله أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدن الاصل قدي ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف أي قطع الترنم لان الترنم مد الصوت بمدة

والتبعية لان الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتها (قوله وهو في الاصل) أي اللغة (قوله أي أدخلت نونا) أي أو صوت فالتنوين يطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ) في العبارة اختصار والتقدير ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخ لان العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لا من ادخال النون اذ هي مباينة له وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتيك عن الروداني وقوله لفظا قال يس بيان للواقع لا للاحتراز وقوله لا خطا أي لان الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا رفعا وجرا ولما ثبت عوضه وهو الالف في الوقف نصبا كتبت الالف والمراد بالحوق خطا المنفي لحوقها بنفسها الا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب في الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطا لان عوضها وهو الالف لاحق خطا وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركا لخروج نون التوكيد الخفيفة حينئذ بقوله لا خطا لكن يرد على طرده نون اذا على الصحيح من أنها تكتب ألفا في الدرج تلحق لفظا لا خطا وليست تنوينا ولو زاد قيد الزيادة في التعريف كغيره لخرجت ويجاب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحوق الآخر كذا في الروداني (قوله مخرج للنون) أي الاولى المتحركة المزيدة في آخر ضيف وأخرجها الروداني بقيد تلحق الآخر نظرا الى أنها آخر ضيفن لا أنها لحقت آخره والشارح ومن وافقه نظروا الى أنها لحقت آخر ضيف كما فهم مما قدمته ولحقت آخره للالحاق بجعفر وأما الثانية فتنوين (قوله في نحو ضيفن) كرعشن للمرتعش اليد (قوله مع الضيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وأضياف والاول أفصح قال تعالى هؤلاء ضيفي فلا تفضحون قاله الدنوشري (قوله للقوافي) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولا أشهرها قولان قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء البيت وقول الاخفش بأنها الكلمة الاخيرة واعترض قوله للقوافي المطلقة بأنه يلحق الاعاريض المصرعة أيضا وبان المراد آخر القوافي وآخرها مدة والتنوين بدل منها لا أنه لحقها وأجيب عن الاول بأن المراد بالقوافي ما يشمل الاعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز وعن الثاني بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روي القافية كذا في الروداني ولا يرد عليه ما اذا وصل الروي بالهاء نحو مقامه لان المراد لحوق التنوين روي القافية ولو مع فصل بينهما نعم يرد ما اذا كان الروي مدة أصلية فان الظاهر حينئذ حذفها والاتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا لروي القافية في هذه الصورة فتدبر (قوله عوضا) مفعول لاجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة (قوله في لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما في لغة الحجازيين فلا تلحق (قوله كقوله) أي الشاعر المفهوم من السياق وان لم يفهم بخصوص اسمه كجرير هنا والنابغة فيما بعده (قوله عاذل) منادى مرخم وأصبت بضم التاء كما في التصريح وهو الاقرب وبكسرها كما في الشمني أي ان أردت النطق بالصواب بدل اللوم وجملة لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولي (قوله أفد) في رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح ولما نافية وتزل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل وهو المسكن وكأن قد أي كأن قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمنا على الترحل (قوله على حذف مضاف الخ) وقيل لا حذف لان الترنم يحصل بالنون نفسها

لانها

لانها حرف أغن نقله في التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه لا يكون الترنم خصوص مد الصوت بمدة تجانس الروي (قوله تجانس الروي) أي حركة الروي والروي الحرف الذي تنسب اليه القصيدة (قوله أحار الخ) حار منادى مرخم حارث وخمر بفتح فكسر أي مخمور أي مستور العقل مغلوب به ويعدو يسطو والواو استئنافية أو تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة الى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب الاخفش والكوفيين ما يأتمرن ما مصدرية أي ائتماره لا مر غير رشيد قال في التصريح والمشهور تحريك ماقبله أي ماقبل التنوين الغالي بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ماقبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ماقبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ويظهر لي جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا الى الاصل (قوله وقاتم) أي ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوي الخالي والمخترق الممر الواسع لان المار يخترقه أي يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أي قطعته (قوله قالت بنات العم الخ) ضمير كان يرجع الى البعل أي الزوج وجواب الشرط الاول محذوف تقديره ترضين به والثاني حذف فعله وجوابه وتقديرهما وان كان فقيرا رضيت به (قوله فان هاتين النونين) أي اللاحقة للقوافي المطلقة واللاحقة للقوافي المقيدة وقوله فان هاتين النونين الخ ان جعل تعليلا لاخراج قيد لا خطا هاتين النونين وجعل قوله كما زيدت الخ تنظيرا في الثبوت وقفا في قوة التعليل لاخراجه نون ضيفن اتجه عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول فان هاتين النونين لحقتا خطا كما لحقت نون ضيفن خطا الا ان القيد المذكور في التعريف المخرج به ماذكر قولنا لا خطا لا قولنا وقفا فالمناسب أن يكون تفريعا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفا قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما في القوافي فيكون قوله كما زيدت الخ تنظيرا في مطلق المخالفة للتنوين الحقيقي هذا وكان الاولى أن يؤخر هذه الجملة والتي بعدها أعني قوله وليستا الخ عن قوله ويسمى التنوين الغالي الخ كما فعل الموضح لتعلق ماذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان هاتين الخ وتعلق ماذكره أولا بالنونين معا بقي أن الدماميني نقل عن الزمخشري أن تنوين الترنم لا يؤتى به وقفا (قوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر مالم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما في الخط لان تعليل خروجهما بثبوتهما في الخط يعلم أيضا من التعريف (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له أو أن التنوين الغالي ليس قليلا وان أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه واختلف في فائدته فقيل الترنم فلا يصح ان يكون قسيما لتنوين الترنم وهذا انما يتجه على القول الثاني الذي لم يجر عليه الشارح في قولهم تنوين الترنم وقيل الايذان بالوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن آخره للوزن أواصل أنت أم واقف (قوله وقد عرفت) أي من خروجهما من تعريف التنوين (قوله مجاز) أي بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة كما بين في محله ومن هذا يعلم مافي كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخبط (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط) وهي نون التوكيد الخفيفة التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفا لا نونا أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التي قبلها ضمة أو كسرة فيستغني عن قيد لغير توكيد أفاده شيخ الاسلام (قوله وهي أربعة) أي المشهور منها الكثير الوقوع أربعة فلا يرد أنه بقي من أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية

تجانس الروي ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافي المقيدة وهي التي رويها ساكن غير مد كقوله

أحار بن عمرو كأني خمرن
ويعدو على المرء ما يأتمرن

الاصل خمر ويأتمر وقوله

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

الاصل المخترق وقوله

قالت بنات العم ياسلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان

فان هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل ويسمى التنوين الغالي زاده الاخفش وسماه بذلك لان الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته وقد عرفت أن اطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يرد ان على الناظم وقيد لغير توكيد فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط نحو لنسفعا وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين وهي أربعة الاول

تنوين الامكنية ويقال له تنوين التمكن وتنوين التمكين كرجل وقاض سمي بذلك لانه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية أي انه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير تقول سيبويه بغير تنوين اذا أردت معينا وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين

كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله ٭ ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ٭ وكتنوين المنادى المضموم في قوله ٭ سلام الله يا مطر عليها ٭ وتنوين الشذوذ حكى هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء لتكثير اللفظ وتنوين المناسبة كما في قراءة بعضهم سلاسلا مع أن بعضهم أدخل الاولين في تنوين التمكين زاعما في القسم الاول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدها بقي على كونه تنوين صرف ورده الدماميني بانه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف ألا ترى أن الحركة في مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكي حركة اعراب وزاعما في النوع الاول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف ورده الدماميني بان تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العلتين قد تخلف للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لانه منتقد على أنهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين الامكنية وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الاعراب ورد بان سبب البناء قائم ولا ضرورة الى الاعراب بل الى مجرد التنوين فاعرف ذلك (قوله تنوين الامكنية) من اضافة الدال الى المدلول وكذا يقال فيما بعد وتنوين الامكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال له تنوين الخ) ويقال له تنوين الصرف أيضا (قوله وتنوين التمكين) أي التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية أو المراد بالتمكين التمكن (قوله كرجل وقاض) أي وزيد لانه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل برجل ردا على من زعم أن تنوين المنكر للتنكير فقد رد بانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى تعسفه وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكونه موضوعا لشئ لا بعينه ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب (قوله لانه لحق الخ) هذا التعليل أنسب بالاسم الاول (قوله أي أنه) بيان للشدة (قوله فيبنى) منصوب بان مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب النفي (قوله لبعض المبنيات) يعني العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سماعا كما في التصريح ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير (قوله تقول سيبويه بغير تنوين اذا أردت معينا) أي فهو حينئذ معرفة بالعلمية (قوله وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريح فهو معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات اهـ وقوله أي الحديث المعهود المناسب أي الزيادة المعهودة أي التي هي من حديث معين وقوله المصدر أي مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره وقال محشيه الروداني قوله لان جميع الافعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له اهـ أي علم شخصي لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ والتعدد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية وعبارة الشارح صالحة لحملها على هذا القول أيضا ولا يخفى أن ما ذكر من علمية اسم الفعل جار في المنون وغيره لانه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل

المنوّن نكرة على القول بانه اسم للفظ الفعل يظهر لى فى التخلص عن ذلك أن المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به أى فرد من أفراد حدثه وغير المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حدثه فايه مثلا غير منوّن اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين وايه منوّنا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أى حديث وأن معنى كون الثانى نكرة أنه فى حكم النكرة ومشبه لها وانما لم يعتبروا التعريف والتنكير فى الفعل بالطريق الذى اعتبروا به التعريف والتنكير فى اسم الفعل لانه لاضرورة تدعو الى مثل ذلك فى الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من جملة الاسماء فأجروه مجراها ويعتبر مثل ذلك فى اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص وفى كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل (قوله استزدت) السين والتاء للطلب (قوله باضافة بيانية) لان بين المتضايفين عموما وجهيا (قوله وهو أولى) لعله لان البيانية أشهر من اضافة المسبب الى السبب وقيل الاول أولى لان الاضافة عليه حقيقية على معنى اللام (قوله نحو جوار وغواش) أى من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعوادو أعيم تصغير أعمى (قوله عوضا عن الياء المحذوفة) أى لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الاعلال على منع الصرف لتعلق الاعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فانه حال للكلمة فأصل جوار جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوّضوا التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوّض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال فى حالة الجر على الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جندل فانه عوض عن ألف والاصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار فى المغنى أنه للصرف أفاده فى التصريح ببعض زيادة (قوله لاذ فى نحو يومئذ وحينئذ) قال المصنف اضافة يوم الى اذ من اضافة أحد المترادفين الى الآخر وقال الدمامينى للبيان كشجر أراك وكأن الاول لم يعتبر تقييد اذ بما تضاف اليه والثانى اعتبره وما ذكراه ظاهر ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضى أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضى فالاضافة للبيان مطلقا لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ أقصر من هذا القدر فمن اضافة الكل الى الجزء أو زائدا عليه فمن اضافة الجزء الى الكل وأما حينئذ فاضافته كاضافة يومئذ اذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذ اذا على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو واذا لآتيناهم اذا لامسكتم وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال غدا آتيك اذا أكرمك بالرفع أى اذا أتيتنى أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين

فاذا أردت غير معين قلت سيبويه وايه بالتنوين والثالث تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض باضافة بيانية وبه عبر فى المغنى وهو أولى وهو اما عوض عن حرف وذلك تنوين نحو جوار وغواش عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور وسيأتى الكلام على ذلك فى باب ما لا ينصرف مبسوطا ان شاء الله تعالى واما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لاذ فى نحو يومئذ وحينئذ فانه عوض عن الجملة التى تضاف اذ اليها فان الاصل يوم اذ كان كذا

فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت اذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما وزعم الاخفش أن اذ مجرورة بالاضافة وأن كسرتها كسرة اعراب ورد بلازمتها للبناء لشبهها بالحرف فى الوضع وفى الافتقار دائما الى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شئ يقتضى الجر فى قوله

نهيتك عن طلابك أم عمرو ∗ بعافية وأنت اذ صحيح

قيل ومن تنوين العوض ماهو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما يضافان اليه ذكره الناظم ∗ والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء سمى بذلك لانه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو مسلمين وليس بتنوين الامكنية خلافا للربعى لثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمى به مؤنث كاذرعات لقرية ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات ولا تنوين عوض وهو ظاهر وما قيل انه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها

وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذا فى هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضى وعلى الاسم (قوله فحذفت الجملة) أى جوازا للاختصار (قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله ورد بلازمتها للبناء) أى على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هى دعوى مخالف الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف الا أن يقدر مضاف أى باستحقاق ملازمتها للبناء (قوله فى قوله نهيتك الخ) أجاب عن هذا الاخفش بأن الاصل حينئذ فحذف المضاف وبقى الجر كما فى قراءة بعضهم والله يريد الآخرة أى ثواب الآخرة أفاده فى المغنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وان ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية أى حال كونك متلبسا بعافية وكذا وأنت اذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدمامينى قال الشمنى وهو بناء على أنه بالفاء وقد رأيناه بالقاف فى صحاح الجوهرى فى باب الذال المعجمة وعليه فبعاقبة متعلق بنهيتك أى بذكر عاقبة هذا الطلب لك (قوله قيل ومن تنوين العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المصرح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين قال بعضهم ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك وللتمكين لان مدخوله معرب منصرف ومثلهما أى (قوله تنوين المقابلة) من اضافة المسبب الى السبب (قوله لانه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم) قال فى التصريح قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك اه وقوله أولا الذى فى الواحد يرد عليه أن الجمع بالالف والتاء قد لا يكون فى واحده تنوين كما فى فاطمات الا أن يجعل التنوين فى كلامه شاملا للفظى والتقديرى ثم انه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه فى رتبتها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون أقوى وأجلد بسبب حركتها وما نقله الاسقاطى عن البيضاوى فى قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات من أن أل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه حواشيه (قوله للربعى) بفتح الباء الموحدة نسبة الى ربيعة كما فى يحيى على المرادى (قوله وهو ما سمى به مؤنث) لاجتماع مانعى الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولى فيه بحث لان من ينون نحو عرفات ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر الى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر الى الحالتين فافهم (قوله مردود بأن الكسرة الخ) وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر ∗ (فائدة) ∗ قال فى المغنى يحذف التنوين لزوما لدخول أل وللاضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا فان قدر خبرا فحذف التنوين للبناء وان قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفا فهو للاضافة ولمانع الصرف وللوقف فى غير النصب أما فيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب فأما قوله

جارية من قيس بن ثعلبه ∗ فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله

∗ فألفيته غير مستعتب ∗ ولا ذاكر الله الا قليلا

وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة ليتماثل المتعاطفان فى تعين التنكير لاحتمال ذاكر المضى فتفيده اضافته التعريف وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد بترك تنوين أحد لتماثل الكلمات فى ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين سابق ونصب النهار لمماثل ما قبل العاطف فى ترك التنوين وفى الحركة اه بايضاح والاصل فى

(والندا) وهو الدعاء بيا أو احدى اخواتها فلا يرد نحو ياليت قومي يعلمون يارب ساريات ماتوسدا ألا يا اسجدوا في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يا فانها لمجرد التنبيه وقيل انها للنداء والمنادى محذوف تقديره ياهؤلاء وهو مقيس في الامر كالآية وفي الدعاء كقوله ألا يا اسلمي يادارمي على البلى (وأل) معرفة كانت كالفرس والغلام أو زائدة كالحرث وطبت النفس ويقال فيها أم في لغة طيئ ومنه ليس من امبر امصيام في امسفر وسيأتي الكلام على الموصولة وتستثنى الاستفهامية فانها تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب وانما لم يستثنها لندرتها (ومسند) أي محكوم به من اسم أو فعل أو جملة نحو أنت قائم وقت وانا نحن نزلنا الذكر ﴿تنبيه﴾ حمل الشارح لفظ مسند في النظم

تحريكه لساكن يليه الكسر ومن العرب من يضمه اذا ولي الساكن ضم لازم نحو هذا زيد اخرج اليه فان لم يكن لازما فليس الا الكسر نحو زيدا بنك همع (قوله والندا) قال في المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر اه فعلم أن لغاته أربع وأن القصر في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة لكن المكسور والممدود مصدر قياسي وغيره سماعي لان قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة ووجه الوارد في لغة الضم والمد بأنه لما انتفت المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف فن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادي بأن المضموم اسم لا مصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أي طلب اقبال مدخول الاداة بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره النداء بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ماذكر (قوله يارب سار) أي عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ماتوسدا أي لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده (قوله فانها لمجرد التنبيه) أي وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعي منبها او المنبه لا يكون الا معنى اسم اذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقديره له في نظم الكلام لانه لا يذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا (قوله تقديره ياهؤلاء) أي في الآيتين وأما في البيت فيقدر ما يناسب (قوله وهو مقيس) أي حذف المنادى مع كون حرف النداء يا خاصة (قوله ألا يا اسلمي) تقدير المنادى ياهذه ومي قيل ترخيم مية للضرورة وقيل مي اسم آخر لا ترخيم مية وعلى بمعنى من (قوله وأل) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير المستثناة كما في شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بأنه ثنائي وهمزته وصل زائدة معتد بها في الوضع كالاعتداد بهمزة نحو استمع حيث لا يعد رباعيا نظرا الى الاعتداد بالهمزة ويجوز على الثاني التعبير بالالف واللام نظرا الى زيادة الهمزة أما على القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالالف واللام أفاده المرادي (قوله ويقال فيها أم في لغة طيئ) بمكن جعل في الاولى بدلية كالباء في أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفي الثانية ظرفية أي ويقال بدل أل أم في لغة طيئ فلم يلزم تعلق حرفي جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول كما قاله السيوطي على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوي (قوله وسيأتي الكلام على الموصولة) حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة والناظم جوز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده (قوله تدخل على الفعل) أي الماضي كما في التصريح (قوله لندرتها) أي والنادر كالعدم (قوله ومسند أي محكوم به) فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند اليه معناه وهو الاكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه الواقع في تركيب آخر غير هذا التركيب الذي وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر لان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع في التركيب المستعمل في معناه وهو أعني مسماها المذكور هو المحكوم عليه في الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافي الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثاني بحرف جر ويصح تسمية الاسناد في نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوي لان المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها المار عن السعد التفتازاني أن الالفاظ موضوعة لانفسها تبعا لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالاسناد اللفظي لان المحكوم عليه فيها لفظ

كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور تسميته بالثانى ٭(فائدة)٭ اذا أسندت الى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين مالم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما فى على حرف جر واذا كان ثانى الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول فى لو لو وفى فى فىّ وفى ما ماء بقلب الالف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يبعد اذا كان لفظه حرفا أن يبنى للشبه اللفظى بالحرف وجعل الرضى وتبعه الدمامينى التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ أما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين وسيأتى مزيد كلام فى هذا المقام فى بابى الحكاية والنسب (قوله على اسناد) هو كما مر ضم كلمة الى أخرى على وجه الانشاء أو الاخبار فهو أعم من كل منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعل كمسند تأتى مصدرا ميميا لافعل كاسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهلا جعل مسندا من أول الامر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الاقامة (قوله وحذف صلته) أى الجار والمجرور المتعلقين به وهما اليه واحتاج الى تقديرها لان الاسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل اذ كل منهما يكون مسندا (قوله اعتمادا على التوقيف) أى التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف ورده زكريا بأن الاعتماد عليه فى مثل ذلك لا يؤثر (قوله ولا حاجة الى هذا التكلف) مثله جعل اللام فى للاسم بمعنى الى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز وقول البعض لا حذف فى الكلام على هذا غير صحيح الا أن يريد نفى حذف متعلق مسند فقط (قوله ولا يسند الا الى الاسم) أى على الصحيح وقيل يجوز الاسناد الى الجملة مطلقا وقيل يجوز بشرط كون المسند قلبيا واقترانه بمعلق نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وهو على الاول مؤول بأن فى بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل وليسجننه معمول لقول محذوف أى قالوا ليسجننه وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما ويأتى بسطه فى باب الفاعل (قوله تسمع بالمعيدى) تصغير معدى منسوب الى معد بن عدنان وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذى له صيت فى الناس لكنه محتقر المنظر (قوله فحذفت أن) أى ورفع الفعل قال الشمنى وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسيا على المختار اه وجزم الرودانى بأنه قياسى وأما رواية نصبه فعلى اضمارها لان المضمر فى قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على اضمارها فى مثل ذلك شاذ كما ستعرفه فى باب اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله ولا يسند الا الى الاسم (قوله زعموا مطية الكذب) أى مطية الحاكى قول غيره الى نسبة الكذب الى القول الذى يحكيه على ما قاله شيخنا ويحتمل أن المراد مطية الكاذب الى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية فى التوصيل الى المقصود ويروى مظنة بالظاء المشالة والنون (قوله اسم للفظ) أى علم شخصى للفظ الواقع فى غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ فى معناه كما فى مررت من البصرة وضرب زيد كما مر مفصلا (قوله تمييز) أى تميز لانه الثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل به (قوله تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة الخ) هذا أحد الاوجه فى اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم ومنها أن يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتمييز وللاسم متعلق بحصل وأوصلها أرباب الحواشى الى سبعين وجها أو أكثر وفى كثير منها نظر يعلم بالتامل

على اسناد فقال ومسند أى اسناد اليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ولا حاجة الى هذا التكلف فان تركه على ظاهره كاف أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسندا اليها ولا يسند الا الى الاسم وأما تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر والاصل أن تسمع أى سماعك فحذفت أن وحسن حذفها وجودها فى أن تراه وقد روى أن تسمع على الاصل وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى ارادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض فكل من زعموا ومن ضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر (للاسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللاسم خبر وبالجر متعلق بحصل وقدم معمول الصفة على الموصوف

تأمل فيما كتبوه (قوله الممنوع) صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله موصوف وان أوهمه كلام البعض على حذف مضاف أي الممنوع تقديمه لان الصفة متأخرة في الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ماهو فرعها عليه ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف نائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أي الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفي هذا تكلف كثير وفي الذي قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنبي وأحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أي التقديم الممنوع (قوله مخبر عنه في المعنى) زيد في مررت بزيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه في المعنى على الاول بانه ممرور به وعلى الثاني بأن له غلاما وانما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجر في المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه (قوله معانيه الاربعة) أي الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهي دلالته على أمكنية الاسم ودلالته على تنكيره وكونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للنون في جمع المذكر السالم وكونه عوضا فالاضافة على تقدير مضاف أو هي لادنى ملابسة واطلاق معنى الشيء على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير في كلامهم (قوله لا تتأتى في غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأما كونه في جمع المؤنث السالم مقابلا لنون جمع المذكر السالم فلان الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك وأما كونه عوضا فلان العوضية ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة أو عن مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسما أو عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو آخر الاسم الممنوع من الصرف (قوله فلان المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور وقالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادي وقال ابن كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى ولا تقدير اه وفي حاشية السيوطي على المغني أن بعضهم ذهب الى أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم (قوله والمفعول به لا يكون الا اسما) أورد عليه أمران الاول أنه كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف كون الكلمة مناداة وبحث فيه سم بأنه ان أراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوبا اقباله ففي ادراك المبتدي اياه دون المفعولية نظر ظاهر * الثاني أن المفعول به قد يكون جملة نحو أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبي الله وأجيب بانها مفرد في المعنى لان المعنى أظن زيدا قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول ويدل لهذا ماسننقله أن التحقيق أن الخبر في نحو نطقي الله حسبي من قبيل الخبر المفرد فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا في المعنى غير متجه (قوله وهو لا يكون الا للاسم) لان وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل (قوله بتا الفاعل) أشار الشارح بهذا الى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وارادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل ومثل ذلك يقال في قوله ويا افعلي ونون أقبلن وقوله نحو الخ يقتضي ضم التاء في عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح ولعله آثر الاعرف وهو ضمير المتكلم والاشرف وهو الضم أو أشار الى صحة غير المروي ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه ذلك كضربت ومت وماضربت ومامت وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرف الفاعل في بابه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء في نحو ماضربت ومامت وعلم أيضا

الممنوع اختيار الضرورة وسهلها كونه جارا ومجرورا وانما ميزت هذه الخمسة الاسم لانها خواص له أما الجر فلان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم وأما التنوين فلان معانيه الاربعة لا تتأتى في غير الاسم وأما النداء فلان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما وأما أل فلان أصل معناها التعريف وهو لا يكون الا للاسم وأما المسند فلان المسند اليه لا يكون الا اسما ﴿تنبيه﴾ لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها (بتا) الفاعل متكلما كان نحو (فعلت) بضم التاء أو مخاطبا نحو تباركت يا الله بفتحها أو مخاطبة نحو تت يا هند بكسرها

(و) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو (أتت) هند والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء وقالت امرأة العزيز بكسر التاء لالتقاء الساكنين وقالتا بقصها لذلك أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل ان كانت حركتها اعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وان كانت غير اعراب فلا تختص بالفعل بل تكون في الاسم نحو لا حول ولا قوة الا بالله وفي الفعل نحو هند تقوم وفي الحرف نحو ربت وثمت وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسي حرفية ليس وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس ﴿تنبيه﴾ اشترك التاآن في لحاق ليس وعسى وانفردت الساكنة بنعم وبئس وانفردت تاء الفاعل بتبارك هكذا مشى عليه الناظم فانه قال في شرح الكافية وقد انفردت يعني تاء التأنيث بلحاقها

سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء في نحو ما قام الا أنت لانها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط لكن بقي أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية أخواتها عليه نص على ذلك المصنف في تسهيله بل هي تاء من نفي عنه الخبر اللهم الا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر اذ هي تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه ويتعين القصر في قول الناظم بتا للوزن وان كان في نحو الباء والتاء والثاء المد والقصر كما في الهمع (قوله وأتت) عطف على تافعلت بتقدير مضاف أي وتاء أتت أو على فعلت مع جعل التاء في قوله بتا من استعمال المشترك في معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضي اتحاد تاء فعلت وتاء أتت مع أنهما نوعان متباينان (قوله التأنيث) أي تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها نعم يرد أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التأنيث اذ ليست التاء في نحو ليست هند قائمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما مر الا أن يجاب بما مر لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر آنفا مبني على ما اشتهر أنها للنفي لا على ما يأتي عن السيد فتنبه ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء في نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء اذ المتصف به المتكلم الا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى في الاصل قارب كما يأتي وهند مثلا هي المتصفة بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبئست فان معناهما ان كان أمدح وأذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة ويمكن اختيار الثاني ويقال لما كان مدح الجنس لاجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل (قوله الساكنة) هذا القيد للاخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للادخال فقوله بعد والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة أي عن خروج ذي الحركة العارضة وانما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله قالت امة بنقل الخ) هو رواية ورش عن نافع وهي سبعية (قوله من التقاء الساكنين) أي للتخلص من التقائهما (قوله بفتحها لذلك) أي للتخلص من التقاء الساكنين • واعلم ان لفتح التاء جهتين جهة عموم وهي جهة كونه حركة وجهة خصوص وهي جهة كونه فتحا فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة الالف والكلام هنا في فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة وقوله أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلهذا قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين (قوله وان كانت غير اعراب) بأن كانت حركة بناء كما في قوة أو حركة بنية كما في تقوم فلا اعتراض على تمثيله (قوله نحو ربت وثمت) أي على لغة تحريك تائهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة وليس من الحروف ما أنث بالتاء الا هي كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللقاني (قوله رد على من زعم من البصريين الخ) أجاب الفارسي بأن لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان ورافعا وناصبا كذا في الدماميني ومثله يجري في عسى (قوله حرفية ليس) أي قياسا على ما النافية نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن ليس عند من جعلها فعلا معناها ثبت انتفاؤه أي انتفاء وصف ما أسندت اليه وعليه الجمهور وأن القول بأنها للنفي قول بحرفيتها لان النفي معنى في الاسناد اهـ (قوله حرفية عسى) أي قياسا على لعل نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الاصلي قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اهـ وما قاله انما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهي للترجي (قوله في لحاق) بفتح اللام مصدر لحق

بكسر

بكسر الحاء (قوله وتباركت أسماء الله) . قال فى التصريح هذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة
لا تثبت بالقياس اه ورد بأن هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى
خر جامع بينهما وماهنا ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال علامة فى فعل يصلح لدخولها (قوله
ويا افعلى) بقصر يا للوزن ولم يقل وياء الضمير أو ياء المتكلم للحوقهما الاسم والفعل والحرف نحو
ربى أنى فأكرمنى و بهذه العلامة رد على من قال كالزمخشرى بأن هات بكسر التاء وتعال بفتح
اللام اسما فعلى امر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف
حرف العلة ان خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون ان خوطب بهما مؤنث (قوله يعنى ياء المخاطبة)
أى لا خصوص اللاحقة للامر وان أوهمته العبارة وانظر لم يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة فى
الامر نحو افعلى والمضارع نحو أنت ياهند تقومين ولعله للتفنن (قوله ليسجنن وليكونا) قيل
أكدت فى الاول بالثقيلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه وفى الثانى بالخفيفة لعدم قوة
قصدها تحقيره واهانته وعدم شدة رغبتها فى ذلك لما عندها من المحبة له (قوله وأما لحاقها اسم
الفاعل) وكذا الماضى فى قوله

دامن سعدك ان رحمت متيما ٭ لولاك لم يك للصبابة جانحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيده صدر البيت ٭ ياليت شعرى منكم حنيفا ٭ أى ياليتنى أعلم حال
كونى حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام وأما جعل البعض تبعا للعينى حنيفا مفعول شعرى
فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن الخ بما قبله على أن الرضى قال التزم حذف الخبر فى ليت
شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى أتأتينى أم لا لان هذا الاستفهام مفعول شعرى والخبر محذوف
وجوبا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال اه فأصله أشاهرون فادخلت نون التوكيد فحذفت نون
الجمع لتوالى الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيده كلام العينى وروى أقائلون
وقوله الشهودا أى على أن الولد الذى جاءت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطى فالاسم
معرب بالواو ولو كان مفرد الاعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كالمضارع لان الاصل فى الاسم
الاعراب بخلاف الفعل وبحث الدمامينى فى الاستشهاد بالاخير بأنه يجوز أن يكون الاصل أقائل
أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين فى النون وفى هذا الاحتمال من البعد والمخالفة
لرواية أقائلون ما يصحح الاستشهاد المبنى على الظاهر فتدبر (قوله فشاذ) وسهل شذوذه مشابهته
المضارع لفظا ومعنى (قوله قصد الجنس) أى فى ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا
البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الاربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص
العلامة التى يقبلها فان اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه
الماضى أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الامر أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك
فسقط بقولنا فى ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهى لا تلحقها العلامات لعدم
حصولها فى الخارج و بقولنا بعض أنواعه الخ ما قيل ان الجنس يوجد فى ضمن جميع أفراده وجنس
الفعل فى ضمن جميع أفراده لا ينجلى بواحدة من العلامات الاربع اذ لا شئ منها يلحق الانواع
الثلاثة جميعا وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة أى الاسم والحرف (قوله وبتا متعلق
بينجلى) ان قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا وهو ممنوع قلت هذا التقديم
مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جارا ومجرورا والظروف يتوسع فيها مع أن منع هذا التقديم
أحد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الاصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه اشارة الى أن الباء فى قوله
لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه (قوله من باب الحكم بالجميع) أى بكل فرد قال شيخنا
السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان المعنى الفعل

نعم وبئس كما انفردت تاء
الفاعل بلحاقها تباركت وفى
شرح الآجرومية للشهاب
البجائى أن تبارك تقبل
التاء بن تقول تباركت
ياالله وتباركت أسماء
الله (ويا افعلى) يعنى ياء
المخاطبة ويشترك فى
لحاقها الامر والمضارع
نحو قومى ياهند وأنت
ياهند تقومين (ونون)
التوكيد ثقيلة كانت أو
خفيفة نحو (أقبلن) ونحو
لنسفعا وقد اجتمعتا حكاية
فى قوله ليسجنن وليكونا
وأما لحاقها اسم الفاعل
فى قوله
٭ أشاهرن بعدنا السيوفا ٭
وقوله
٭ أقائلن أحضروا الشهودا ٭
فشاذ (فعل ينجلى) مبتدأ
وخبر وسوغ الابتداء بفعل
قصد الجنس مثل قولهم تمرة
خير من جرادة وبتا متعلق
بينجلى أى يتضح الفعل
ويمتاز عن قسيميه بهذه
العلامات لاختصاصها به
فلا توجد مع غيره الا فى
شذوذ كما تقدم ﴿تنبيه﴾
قولهم فى علامات الاسم
والفعل يعرف بكذا وكذا
هو من باب الحكم بالجميع
لا بالمجموع أى كل واحد
علامة بمفرده لا جزء علامة

ينجلي بكل مماذكر وقوله لا بالمجموع أي الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أي الحاصلة من اجتماع هذه العلامات وقوله أي كل واحد الخ بيان لحاصل المعنى ولو قال أي الفعل ينجلي بكل واحد مماذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدأ وان قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح (قوله أي سوى قابلي العلامات) أشار بذلك الى ما قاله ابن هشام من أن في كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلي علاماتهما ولو لم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم أن كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعا وأورد عليه سم في نكته أنه علم من قوله واسم الخ أيضا قطعا أن الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشئ لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير محتمل أيضا الا أن يقال ان في هذا التقدير اشارة الى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد أي علامة الحرفية الخ فهو بيان للمقصود من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه الى أقسامه الثلاثة لا يقال هذا شامل للجملة لانها لا تقبل شيأ من علامات الاسم والفعل لانا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هي وان كان بعضها حروفا في الواقع الا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا أولا وانما قال الشارح التسع المذكورة لانه لو عمم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات التي لم يذكرها لكان في الكلام احالة على مجهول وأورد على كلامه أن من الاسماء مالا يقبل شيأ من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل وأجيب بأن هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لافادته التمييز في الجملة وما قيل من أنه يؤدي الى خطأ المبتدي اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء دفع بأن التوقيف الذي لا يستغني عنه المبتدي كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل الايراد بانا لا نسلم أن ماذكر لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ماهو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله اما بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه (قوله أي علامة الحرفية أن لا تقبل الخ) أورد عليه أن عدم قبول ماذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودي وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) اشارة الى نكتة تعداد المصنف الامثلة ولك أن تجعل نكتته الاشارة الى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك ومراد الشارح بالانواع الانواع اللغوية وهي الاصناف من الشئ لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هي أصناف ثم الانواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيه كهل وبل أو عامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفي أو غير الخاص كان وأخواتها أو مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الاصل لا يسئل عنه وما جاء على خلافه يسئل عن حكمة مخالفته الاصل وسيذكر الشارح ذلك (قوله لا نظرا الى أصلها من الاختصاص بالفعل) انما كان أصلها ماذكر لانها في الاصل بمعنى قد كما في هل أتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت

(سواهما) أي سوى قابلي العلامات التسع المذكورة (الحرف) لما علم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة أي علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيأ من علامات الاسماء ولا شيأ من علامات الافعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع مشترك (كهل) فانك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) مختص بالاسماء نحو (في و) مختص بالافعال نحو (لم) * (تنبيهان) * الاول انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو فهل أنتم شاكرون وهل يستطيع ربك لا نظرا الى أصلها من الاختصاص بالفعل

على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص (قوله ألا ترى) استدلال على اختصاصها بحسب الاصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو فى ألم نشرح لان الاستفهام التقريرى حمل المخاطب على الاقرار بالحكم الذى يعرفه من اثبات كما فى ألم نشرح لك صدرك أليس الله بكاف عبده أو نفى كما فى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله لا حمل المخاطب على الاقرار بما يلى الهمزة دائما والا ورد مثل هذه الآيات وانما أولى الهمزة ضد المقرر به فى مثل هذه الآيات لنكتة كـكون ايراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على اصغائه اليه واذعانه للحق الذى هو المقرر به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام للانكار أى لانكار نفى الرؤية (قوله كيف وجب) الجملة فى محل نصب لسدها مسد مفعولى ترى المعلق بالاستفهام وكيف فى محل نصب على الحالية من فاعل وجب (قوله فى نحو هل زيدا أكرمته) هذا والمثال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفى فى هذه الصورة أن يليها تقديرا فعل وهو مذهب الكسائى ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد فى حيزها لا يجوز أن يليها لفظا اسم فى الاختيار وأنه لا يكفى حينئذ أن يليها تقديرا فعل (قوله وذلك) أى المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف فى هل زيدا أكرمته ووجوب الرفع على الفاعلية لمحذوف فى هل زيد قام ثابت لانها الخ هكذا ينبغى فهم العبارة وما قاله البعض فى حلها غير ظاهر (قوله فى حيزها) أى قرب حيزها لاشتغال حيزها بها أو المراد بحيزها تركيبها أى التركيب التى هى فيه (قوله ذاهلة) أى غافلة عنه تركا له فى مقابلة تركه لها (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف (قوله لسابق الالفة) أى للالفة السابقة (قوله الا بمعانقته) أى ولو تقديرا على ما مشى عليه الشارح قبل من مذهب الكسائى أما على مذهب سيبويه فلا ترضى الا بمعانقته لفظا (قوله حق الحرف المشترك الاهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا (قوله أن يعمل العمل الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف فى القبيل المختص به (قوله لعارض الحمل) أى لعارض هو الحمل فالاضافة للبيان أو للحمل على ليس العارض فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه افادة كل النفى (قوله ها التنبيه) بالقصر ولا يجوز المد لانه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف فذكر وأضيف الى التنبيه اضافة الدال الى المدلول ليتضح المراد به ولو مد اقتضى أن لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يس (قوله وأل المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها فى الاصل المعرفة فهى داخلة فى عبارته فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لتنزيلهن) أى الستة ووجه التنزيل فى ها التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ووجهه فى قد والسين وسوف أن قد تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله ومقابليها يفيدان تأخره فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه أو تحقيقه أو تقليله أو تأخره لكن فى كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله لتنزيلهن الخ أورد عليه بعضهم أن وكى المصدريتين لعملهما فى المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء منه ما لا موصولتان وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لمدخولها والمخصص للشئ كالوصف له والوصف لا يعمل فى الموصوف فتأمله (قوله لما يذكر فى موضعه) أى من شبه ان وأخواتها بالافعال فى المعنى فان وأن يشبهان أكد وليت أتمنى ولعل أترجى وكأن أشبه ولكن استدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو (قوله وانما عملت لن النصب الخ) هذا السؤال يجرى فى أن وكى واذن الناصبات للمضارع أيضا دون الجواب فتدبر (قوله لانها بمعناها) أى ملابسة لمعناها أى لجنس معناها وهو مطلق النفى فلا يرد أن لا لنفى الجنس ولن لمطلق النفى (قوله

ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو هل زيدا أكرمته كما سيجئ فى بابه ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ فى هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها تسلت عنه ذاهلة وان رأته فى حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ الا بمعانقته * الثانى حق الحرف المشترك الاهمال وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وانما عملت ما ولا وان النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس على أن من العرب من يهملهن على الاصل كما سيأتى وانما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالاسماء ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالافعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن وجزء الشئ لا يعمل فيه وانما لم تعمل ان وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر فى موضعه وانما عملت لن النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على أن بعضهم جزم بها كما سيأتى ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة مضارع وماض وأمر أخذ فى تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع

لشرفه بمضارعته الاسم أي بمشابهته كما سيأتي بيانه فقال (فعل مضارع يلي) أي يتبع (لم) النافية أي ينفى بها (كيشم) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم هذه اللغة الفصحى وجاء أيضا من باب نصر ينصر حكى هذه اللغة الفراء وابن الاعرابي ويعقوب وغيرهم ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق بها (وماضي الافعال بالتا) المذكورة أي تاء فعلت وأتت (مز) لاختصاص كل منهما به ومز أمر من مازه يميزه يقال مزته فامتاز وميزته فتميز (وسم) أي علم (بالنون) المذكورة أي نون التوكيد (فعل الامر ان أمر) أي طلب (فهم) من اللفظ أي علامة فعل الامر مجموع شيئين افهام الكلمة الامر اللغوي وهو الطلب وقبولها نون التوكيد فالدور منتف فان قبلت الكلمة النون ولم تفهم الامر فهي مضارع نحو هل تفعلن أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد فان أحسن لفظه لفظ الامر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (والامر) أي اللفظ الدال على الطلب (ان لم يك للنون

لشرفه) واسبق الاستقبال على المضي فان الغد المستقبل يصير ماضيا هذا اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضي واحدا فان كان متعددا كأمس وغد فالماضي سابق كذا قال الشمني وبه يجمع بين القولين (قوله بمضارعته الاسم) أي المسوغ للفاعل لفظ الموافقته له في السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال (قوله لم النافية) الصفة لازمة (قوله وماضي الافعال) الاضافة على معنى من التبعيضية (قوله بالتاء المذكورة) أي فأل للعهد الذكري والمعهود التاء المتقدمة بنوعيها على أنها من باب استعمال المشترك في معنييه كما مر ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه كما قاله الراعي (قوله فهم من اللفظ) أي باعتبار وضعه فلا يرد الامر المستعمل في غير الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على أن القرينة انما تمنع ارادة المعنى الحقيقي لا فهمه أي تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح في قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وان لم يسمعا بها قاله الروداني فيجوز هاتين وتعالين باعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين واخشين (قوله فالدور) أي الحاصل من أخذ الامر في تعريف فعل الامر منتف وهذا تفريع على تفسير الامر في قوله ان أمر فهم بالامر اللغوي الذي هو الطلب فالمعلم الامر الاصطلاحي والمعلم به اللغوي (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن كان الانسب ذكره بعد قول المصنف الآتي والامر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام في قبول الكلمة النون قياسا والا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لورود تأكيدهما بها شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب (قوله كما ستعرفه) أي في بابه (قوله والامر) مبتدأ أخبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وكأن قول الشارح فليس بفعل أمر اشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدما فان لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الاداة كان خبرا والجزاء محذوف وان اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر في الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندي ثم رأيت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه في قول ابن معطي * اللفظ ان يفد هو الكلام * فيحمل ما نقله البعض في الحالة الاولى على السعة وبقي حالة ثالثة وهي أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفي خبره حينئذ ثلاثة أقوال قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والاصح الاول فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم (قوله أي اللفظ الدال) أي بنفسه فخرج لام الامر لان دلالة الحرف بغيره وفي كلامه اشارة الى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي دال الامر وأن المراد بالامر الامر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدا والخبر وفي عبارته ميل الى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضي وفي قوله الآتي فان معناه اسكت وقوله معناه أقبل الخ ميل الى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا

محل فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) اما مصدر نحو فندلا زريق المال أى اندل ؤا ما اسم فعل أمر (نحو صه) فان معناه اسكت (وحيهل) معناه أقبل أو قدم أو عجل ولا محل للنون فيهما ﴿تنبيهات﴾ الاول كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم كاوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه أيضا أسماء أفعال فكان الاولى أن يقول وما يرى كالفعل معنى وانخزل محى شرطه اسم نحو صه وحيهل ليشمل أسماء الافعال الثلاثة ولعله انما اقتصر في ذلك على فعل الامر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الامر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه (الثاني) انما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية اذا كان للذات فان كان لعارض فلا وذلك كما في أفعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها لا تقبل احدى التاءين مع أنها أفعال ماضية لان عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح بخلاف أسماء الافعال فانها غير قابلة للتاء لذاتها (الثالث) انما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الاحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للازم فهي كالانسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان قبول النداء علامة للاسم ملزومة له

وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع أنه اسم لاسكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذي هو اسم لاسكت الذي هو فعل أمر في قولك اسكت فعل أمر اه وبقي قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالاقوال أربعة كما في الروداني (قوله محل) مصدر ميمي بمعنى حلول (قوله اما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الامر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الامر قاله الروداني ويمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال (قوله نحو صه وحيهل) لو مثل بنزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لان اسمية صه وحيهل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين وفي حيهل ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين وكلام المصنف يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي ابدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة (قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل) يتعدى على الاول بعلى وعلى الثاني بنفسه وعلى الثالث بالباء (قوله ولا محل) أى حلول كما مر (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما (قوله فكان الاولى أن يقول) قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

ومايكن منها الذي غير محل * فاسم كهيهات ووي وحيهل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم الخ (قوله عن شرطه) أى علامته (قوله أسماء الافعال الثلاثة) يصح جر الثلاثة ونصبها (قوله كما ستعرفه) أى من قول الناظم في باب اسم الفعل

وما بمعنى افعل كآمين كثر * وغيره كوي وهيهات نزر

(قوله اذا كان) أى هذا الانتفاء للذات أى ذات الكلمة (قوله وما عدا الخ) أى وعدا وخلا من ما عدا وما خلا وحب من حبذا (قوله لان عدم قبولها التاء عارض الخ) أى كما عرض لسبحان ولبيك ونحوهما عدم قبول خواص الاسماء من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها في التعجب الخ) أى من استعمالها فيما ذكر استعمال الامثال التي تلزم طريقة واحدة (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) أى الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أى وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والاعم ينفرد عن الاخص (قوله فهي مطردة الخ) اطراد الشئ استلزام وجوده وجود شئ آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شئ آخر فقول الشارح أى يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو قال ولا ينعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم (قوله لكونها) علة لقوله دل (قوله مساوية للازم) أى لازمها وهو المعلم أى والملزوم المساوي

للازمه مطرد منعكس فقولهم العلامة غير منعكسة محله اذا لم تكن مساوية للمعلم وأجاب ابن قاسم
فى نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه
شرطا لازما لا من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم (قوله وهى أخص) لم يرد
بالاخص ماهو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الاعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير
عكس (قوله وهذا هو الاصل) أى الغالب

(المعرب والمبنى)

أى من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبنى من الفعل أيضا بقوله وفعل أمر ومضى بنيا وأعربوا
مضارعا الخ وانما قدم على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطراديا تعسف لا حاجة اليه وان سلكه
شيخنا وتبعه البعض (قوله المعرب والمبنى اسما مفعول الخ) لم يضمر لان الترجمة للمعرب والمبنى
المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعم الاصطلاحى واللغوى ولانهما فى الترجمة بمعنى المعنى و فى قوله
المعرب والمبنى اسما مفعول بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يقدم الخ) أى عكس ما فعل المصنف حيث
أخر بيان الاعراب بقوله والرفع والنصب الخ ففى كلامه تلميح الى اعتراض ابن هشام على المصنف
وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء
بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب
والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففى تقديم
بيان المعرب والمبنى على بيان الاعراب والبناء توطئة لاجرائهما على الكلمة لان من عرف أولا
قابل الاعراب وغير قابله تأتى له اجراء الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لان اجراء الاعراب
على الكلمة وعدم اجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين
الاعراب وغيره قال سم فتأمله فانه فى غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر وقيل انما قدم
المعرب على الاعراب نظرا الى تقدم المحل على الحال وفى حواشى البعض أن كلام الشارح يوهم أن
المصنف أغفل الكلام على الاعراب مع أنه سيأتى فى قوله والرفع والنصب الخ اه ودعواه الايهام
ممنوعة كما علم من صدر القولة (قوله أى أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى على أن الاعراب
لفظى كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة والانسب به على أنه معنوى التغيير (قوله أى أظهر) أتى
به لان أبان يأتى بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر (قوله أو أجال) يقال أعرب زيد دابته أى أجالها
ونقلها من مكان فى مرعاها الى آخر (قوله أو أزال عرب الشئ) بفتحتين يقال عرب يعرب عربا من
باب فرح أى فسد كذا فى القاموس (قوله أو أعطى العربون) بفتحتين وبضم فسكون ويقال عربان
بضم فاسكان وبابدال العين همزة فى الثلاثة ففيه ست لغات (قوله أولم يلحن فى الكلام) هذا لازم
للتكلم بالعربية الا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها بقطع النظر عن أحوال أواخرها (قوله ماجىء
به) أى شئ نطق به وان لم يكن طارئا ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع
أفاده الدنوشرى (قوله لبيان مقتضى العامل) أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى
الفاعلية والمفعولية والاضافة العامة لما فى الحرف والاعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع
والنصب والجر لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والاعراب
والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد
وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون
البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والادغام والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب
رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لزم الدور كما قاله سم لاخذ الاعراب فى
تعريف العامل وأخذ العامل فى تعريف الاعراب قال الا أن يجعل التعريف لفظيا ولزم القصور

وهى أخص منه اذ يقال
كل قابل للنداء اسم ولا
عكس وهذا هو الاصل فى
العلامة

(المعرب والمبنى)

المعرب والمبنى اسما
مفعول مشتقان من
الاعراب والبناء فوجب
أن يقدم بيان الاعراب
والبناء فالاعراب فى اللغة
مصدر أعرب أى أبان
أى أظهر أو أجال أو حسن
أو غير أو أزال عرب
الشئ وهو فساده أو تكلم
بالعربية أو أعطى
العربون أو ولد له ولد عربى
اللون أو تكلم بالفحش
أو لم يلحن فى الكلام أو
صار له خيل عراب أو
تحبب الى غيره ومنه العروبة
المتحببة الى زوجها وأما
فى الاصطلاح ففيه
مذهبان أحدهما أنه
لفظى واختاره الناظم
ونسبه الى المحققين وعرفه
فى التسهيل بقوله ماجىء
به لبيان مقتضى العامل

أيضا لعدم دخول نحو لم اذ لم يتقوم بها معنى يقتضى الجزم كما عرفت فسر بالطالب لاثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله أو سكون أو حذف) قال الروداني كونهما لفظيين انما هو من حيث اشعار اللفظ بهما الان من سمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما (قوله والحركات) أي وجودا وعدما ليدخل السكون وكان الاحسن أن يزيد والحروف أي وجودا وعدما ليدخل الحذف وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بانها الاصل أي في الجملة والا فقد تكون فرعا كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادة الحروف (قوله تغيير أواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذى هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض قول المورد ان الاعرب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أي غيرا لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الاصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها فالذى ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوي بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعا لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبني على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الاصل من أخصية المعاني الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ما قبل النقل كالمنقول بالنقل وباعتبارهم في قولهم معرب ومبنى حال ما قبل النقل على القول بأن الاعراب والبناء لفظيان ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منونة مع أن التنوين اصطلاحا النون المخصوصة نعم ان أول اللزوم في تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل أيضا لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل كما في قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم في أنه معنوى أو لفظى اذ فعل الفاعل معنوى قطعا هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والاضافة في أواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضى توقف تحقق الاعراب على تغيير ثلاث أواخر مع انه ليس كذلك وفي العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها الا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الافعال الخمسة فان اعرابها بالنون وحذفها وهي ليست الآخر حقيقة لانها بعد الفاعل وهو انما يأتى بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الاسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكما كما في المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم

من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والثاني أنه معنوي والحركات دلائل عليه واختاره الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم

المرفوع والمنصوب أوحكما كما في جمع المنصوب والمجرور وانما جعل الاعراب والبناء في الآخر لانهما
وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد
بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب في أول أحواله أفاده الشنوانى ومنه يؤخذ جواب
اعتراض الشارح الآتى وأل في العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه اياها
ليشمل العامل المعنوى كالابتداء والعامل المتأخر وخرج بقوله لاختلاف الخ التغيير لاتباع أو نقل
أو نحوهما (قوله لفظا أو تقديرا) الاولى أنهما راجعان الى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير
لفظا كما في زيد وتقديرا كما في الفتى ووجود العامل لفظا كما في جاء زيد وتقديرا كما في زيدا ضربته وجعل
التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار داله من الحركة ونحوها والاظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع
الخافض وان ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعى أى على الراجح ويصح أن يكون
مفعولا مطلقا على تقدير أى تغيير واختلاف لفظ أو تقدير (قوله أقرب الى الصواب) يقتضى أنه
ليس بصواب لان الاقرب الى الشئ غير ذلك الشئ ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن
الاول الذى هو الصواب باعتبار ظننا أقرب الى الصواب باعتبار نفس الامر ويقتضى أن الثانى
قريب الى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا
التأويل فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثانى لاقربه الى الصواب انما هو باعتبار الظاهر
وقطع النظر عن التأويل وللاشارة الى امكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار اليه البعض من
تنافى كلام الشارح ولا حاجة الى دفعه بأن أفعل التفضيل ليس على بابه فان قلت بعد التأويل
السابق كانا متساويين لا أقربية لاحدهما على الآخر قلت أقربية الاول حينئذ باعتبار عدم
احواجه الى تأويل بخلاف الثانى (قوله لان المذهب الثانى) أى لان تعريف أهل المذهب الثانى أو
المراد لان المذهب الثانى يقتضى باعتبار التعريف عليه فافهم (قوله التغيير الاول) أى الانتقال
من الوقف الى الرفع (قوله لم تختلف بعد) أى الآن أى حين التغيير الاول أى لان حقيقة اختلاف
الاشياء أن يخالف كل منها الآخر (قوله على صفة) أى حال والجار والمجرور حال من وضع واحترز
بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب وقوله
الثبوت أى مدة طويلة فأل للعهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله في الدوام لايهامه الدوام
الحقيقى فان قلت التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة
من ذلك وهى لزوم عدم الفائدة في قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل
الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شئ على شئ فاندفع ما اعترض به
البعض (قوله لا لبيان الخ) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) بكسر فسكون أو بفتحتين
أى مشابهه في كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا ومن بيان لما (قوله وليس) أى ما جئ به
وقوله حكاية الخ أى لاجل الحكاية كما في من زيدا حكاية لمن قال رأيت زيدا أو الاتباع كما في الحمد لله
بكسر الدال اتباعا لكسر اللام أو النقل كما في فمن اوتى بنقل ضمة الهمزة الى النون أو التخلص
من التقاء الساكنين كما في اضرب الرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب
والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافى هذا ما سيأتى من عدهم الاتباع
والتخلص من أسباب البناء على حركة لان ما هنا فيما اذا كان التابع والمتبوع والساكنان في كلمتين
وما سيأتى فيما اذا كان ذلك في كلمة وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا
ادغاما ولكن درج على التعريف بالاعم (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الاولى اسقاط آخر لان
المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد أن في آخر
حيث لغات الضم والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا

لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا أو تقديرا
والمذهب الاول أقرب الى
الصواب لان المذهب الثانى
يقتضى أن التغيير الاول
ليس اعرابا لان العوامل
لم تختلف بعد وليس
كذلك والبناء في اللغة
وضع شئ على شئ على
صفة يراد بها الثبوت وأما
في الاصطلاح فقال في
التسهيل ما جئ به لا لبيان
مقتضى العامل من شبه
الاعراب وليس حكاية أو
اتباعا أو نقلا أو تخلصا
من سكونين فعلى هذا هو
لفظى وقيل هو لزوم آخر
الكلمة حركة أو سكونا

وأمثلة الاربعة هؤلاء كم لا رجلين ارم فدخل فى تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة مادامامنادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الاصلى فلا يرد ان لعروض بنائهما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناء على اعرابها كما سيأتى فى الاضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح فى الاول ومتعلق الظرف فى الثانى والابتداء فى الثالث (قوله أو اعتلال) خرج به نحو الفتى وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظا وتقديرا والفتى غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة الى قوله أو اعتلال فى اخراج ماذكر ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر ورد اخلال بحسبه فى اللزوم أتى بما يخرجه صريحا هذا وفى كلام الشارح لف ونشر مرتب فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عامل الى الامرين (قوله والمناسبة فى التسمية) أى تسمية الاعراب والبناء باللفظى على المذهب الاول وتسميهما بالمعنوى على المذهب الثانى (قوله ظاهرة) لان ماجىء به للبيان أولا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعانى المعقولة (قوله أى بعضه) تفسير من ببعض أقرب الى مذهب الزمخشرى الجاعل من التبعضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتدأ ومعرب خبر وهذا أحسن فى المعنى وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لحاصل المعنى (قوله على الاصل) أى الراجح والغالب (قوله ويسمى متمكنا) فان كان منصرفا يسمى متمكنا أمكن (قوله ومنه أى وبعضه) دفع بتقدير ذلك مايوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شئ واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وان لم تفده العبارة والدليل على ذلك ماسيذكره من أن علة البناء شبه الحرف شبها قويا وأن المعرب ماسلم من هذا الشبه قال السندوبى وكما لا تقتضى عبارته الحصر لا تقتضى ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما تصنع فى من التبعيضية فانها تقتضى ذلك قلت هى هنا على حد قوله تعالى فمنهم من آمن ومنهم من كفر وقولهم منا ظعن ومنا أقام اذ ليس فى الآية والشاهد الا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم الخ اه وحاصل الجواب أن من التبعيضية انما تقتضى بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع الا أنه راعى قوله على الاصح فقط فترك التفريع (قوله على الاصح) وقيل المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبنى والصحيح أنه معرب وذهب بعضهم الى أن الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الاسماء (قوله ويعلم ذلك) أى عدم الواسطة (قوله من قوله ومعرب الاسماء الخ) أى مع قوله هنا ومبنى لشبه الخ (قوله وبناؤه) أى الواجب فلا يرد على الناظم ماسيأتى فى باب الاضافة أن من أسباب البناء الاضافة الى مبنى لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبنى ليتوافق قسما التقسيم فى الاطلاق فيتناسبا وليفيد انحصار البناء فى كونه لشبه الحرف على حد الكرم فى العرب لان الاضافة تأتى لما تأتى له اللام ولهذا قال الشارح يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة الخ (قوله لشبه من الحروف مدنى) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه وأجيب بانا لا نسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر الى حكمه من اعراب أو بناء ثم

لغير عامل أو اعتلال وعلى هذا هو معنوى والمناسبة فى التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة (والاسم منه أى بعضه (معرب) على الاصل فيه ويسمى متمكنا (و) منه أى وبعضه الآخر (مبنى) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الاصح الذى ذهب اليه الناظم ويعلم ذلك من قوله ومعرب الاسماء ماقد سلما من شبه الحرف وبناؤه (لشبه من الحروف مدنى) أى مقرب لقوته يعنى أن علة بناء الاسم

الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبهه
الحرف باعتبار تعقل الواضع ومارتبه فى عقله بأن يكون تعقل أولا الانواع الثلاثة عند ارادة
وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم
وانما اكتفى فى بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف فى منع الصرف بشبه الفعل الا
من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من
الحرف الذى ليس بينه وبينه مناسبة الا فى الجنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف فى
البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى فى نفسه بخلاف الحرف وانما لم يعرب الحرف اذا أشبه
الاسم كما بنى الاسم اذا أشبه الحرف لعدم فائدة الاعراب فى الحرف وهى تمييز المعانى المتواردة على
اللفظ المفتقرة الى الاعراب لان الحرف لا تتوارد عليه تلك المعانى (قوله منحصرة فى مشابهته
الحرف الخ) أى خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل كما فى نزال المشابه لانزل
وشبه شبه الفعل كما فى حذام المشابه لنزال المشابه لانزل والوقوع موقع الضمير كما فى المنادى
والتركيب كما فى اسم لا وكل هذه فى التحقيق ترجع لشبه الحرف (قوله وهو الذى عارضه الخ) كما فى
أى فانها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبهها للحرف
لزومها الاضافة التى هى من خواص الاسماء (قوله كالشبه الوضعى) نسبة الشبه الى الوضع نسبة
له الى وجهه فان قلت قال سيبويه اذا سميت بباء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب
وقال غيره قلت رب بالاتيان بما قبل الحرف وبالاعراب وهذا ينافى اقتضاء الشبه الوضعى للبناء
قلت لامنافاة لان شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض
فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعى منبها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على
التعبير باللفظى الانسب فى مقابلة المعنوى ولعل الاتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون
الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر فى الاعراب بالحركات كيد ودم فاندفع مانقله البعض
عن الطبلاوى وسكت عليه من استشكال الاتيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الاعراب
وانما قدم الوضعى مع انكار كثير له تقديما للحسى أو اهتماما به لكونه فى مظنة المنع (قوله على
صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية أى موضوع هو الحرف قاله شيخنا
السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالتنوين والاضافة على حد قطع الله يد ورجل من قالها (قوله فى
اسمى جئتنا) الاضافة على معنى من واشتراط صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فى الاضافة
التى على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف أفاده الرودانى (قوله قولك) ذكره
لزيادة الايضاح لا لما قيل من أنه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لان المراد حينئذ لفظ جئتنا والذى يراد
لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونا فيه كالزاى من زيد لا اسمين لان المراد اسمى مسمى جئتنا التى
نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل فى معناه كما فى قولك جئتنا يازيد والتاء ونا فيه اسمان لانفس
جئتنا التى نطق بها المصنف حتى يلزم ماذكر على أن ارادة لفظ جئتنا ثابتة مع تقدير القول أيضا
فلو تم ماقيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبى ولو جرى
عليه لقال كلا (قوله والاصل فى وضع الحروف الخ) أراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين
الاصل فى كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما
لان مرادهم بالاصلى الملائم للطبع (قوله أو حرفى هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو
مذهب غير الشاطبى وقيده الشاطبى بكون الثانى حرف لين كما سيذكره الشارح (قوله وأعرب نحو
يد ودم الخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها الخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك
مراعاة لاصله كما راعوه فى التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا فى النسب على ماسيأتى فقالوا

منحصرة فى مشابهته
الحرف شبها قويا يقربه
منه والاحتراز بذلك
من الشبه الضعيف وهو
الذى عارضه شئ من
خواص الاسم (كالشبه
الوضعى) وهو أن يكون
الاسم موضوعا على صورة
وضع الحرف بأن يكون
قد وضع على حرف أو حرفى
هجاء كما (فى اسمى) قولك
(جئتنا) وهما التاء ونا اذ
الاول على حرف والثانى
على حرفين فشابه الاول
الحرف الاحادى كباء الجر
وشابه الثانى الحرف
الثنائى كعن والاصل فى وضع
الحروف أن تكون على
حرف أو حرفى هجاء وما وضع
على أكثر فعلى خلاف
الاصل وأصل الاسم أن
يوضع على ثلاثة فصاعدا
فما وضع على أقل منها فقد
شابه الحرف فى وضعه
واستحق البناء وأعرب
نحو يد ودم لانهما ثلاثيان
وضعا

وضعاً أوليا كما لا فإن شيأ من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ماهو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد مامثل به الناظم فما أشار اليه هو التحقيق ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد انتهى (و) كالشبه (المعنوي) وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من بل بمعنى أنه خلف حرفا في معناه أي أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم سواء تضمن معنى حرف موجود كما (في متى) فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقم أقم فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الاول ومعنى ان في الثاني وكلاهما موجود أو غير موجود (و) ذلك كما (في

في التصغير يدية ودمى وفي النسب يدوي ودموي وكذا راعوه في التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذا يديان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع قال البعض قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الاصل في التثنية أي على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحرفي التثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اهـ وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب الى يد ودم لان ياء النسب بحرفين وفي تصغير يد لان المؤنث بلا تاء اذا صغر لحقته التاء كما سيأتي مع أنهم أعادوا الياء فيهما فلعل ترك اعادتها في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لان استعمال تثنية يد ودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما فتنبه (قوله قال الشاطبي) هو أبو اسحق شارح المتن وأما القاري صاحب حرز الاماني فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبي قال يس هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي ما لغير الشاطبي (قوله وضعا أوليا) احترازا عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لان وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا أولي فلا يعتد به (قوله فان شيأ) علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لان شيأ الخ (قوله من الاسماء) أي المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كالموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدماميني المراد الاسماء البحتة أي التي لا تؤدي مع المعنى الاسمي معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة (قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده في الاسم معربا كنحو مع بناء على القول بانها ثنائية وضعا وقيل ثلاثية وضعا وأصلها معي ونحو قد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها (قوله وبهذا بعينه) أي كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثاني حرف لين (قوله على من اعتل الخ) أي فالصحيح على ما ذكره الشاطبي أن علة بناء كم الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه المعنوي ان كانت استفهامية أو شرطية والافتقاري ان كانت موصولة وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا اشكال (قوله فعلى الجملة) أي أقول قولا مشتملا على الجملة أي الاجمال أو جملة الاحوال وجميعها قال المنوفي وكان حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للغير فخفف في وضعه (قوله قد تضمن معنى) أي زيادة على معناه الاصلي الموضوع له أولا وبالذات ولكون وضعه له أولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الاولي وانما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوي أيضا والحاصل أنا راعينا ما وضع له أولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين (قوله من معاني الحروف) أي من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة الا أبا حيان من أن معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذي تضمنه الاسم المبني النسبة الجزئية وقال الروداني المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التي حقق السيد أنها معنى الحرف اهـ والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كليه كما في فن البيان ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف) أي بحيث يكون الحرف منظورا اليه جائز الذكر لكون الاصل في الموضع ظهوره وانما نفي التضمن بهذا المعنى لانه بهذا المعنى لا يقتضي البناء (قوله خلف حرفا في معناه) أي في افهام معناه أي بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور اليه وغير جائز الذكر مع الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم في قوله وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى الخ (قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء

تضمن معنى حرف موجود (قوله فما فعلوا) قال يس نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا أو خارجا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا اهـ وأجيب بأن المراد بالاشارة التي لم يضعوا لها حرفا الاشارة الحسية وهي ما كانت بشئ من المحسوسات كاليد والرأس والاشارة بأل ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبي علي كما في نكت السيوطي أن هنا بنيت لتضمنها معنى أل كامس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدى الخ) لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار اليه كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين الخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه (قوله وكنيابة) أي وكشبه نيابة أي شبه في نيابة كما يفيده عطفه على قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار أصلا (قوله في العمل) زاد في التصريح والمغنى (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فالمعنى يبنى الاسم لشبهه الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأبى وضعه ومعناه الاعراب وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فكأنه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهافت ولان عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه وهذا تناف وأجيب أيضا بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بأن عدم تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب ولك أن تمنع الفرعية فتأمل فان قلت وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل في الحرف قلت لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف دون الاسم لان الاصل في الاسم الاعراب فبتسليم أن النيابة عن الفعل أصل في كل من الاسم والحرف لا في الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه في المشبه به باعتبار أحد جزأي وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض * (فائدة) * قال الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل اهـ أقول لم قيل بنقل اعراب لا الى تأثر وتقدير اعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ولم يقل بأن لا معربة محلا أو تقديرا وأنها مضافة الى تأثر وأن جر تأثر اعراب له لا للا الا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل اعراب الا بمعنى غير الى ما بعدها كما في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فتأمل (قوله ويسمى الشبه الاستعمالي) الضمير يعود الى معلوم من السياق أي يسمى الشبه في النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله ويسمى الشبه الافتقاري (قوله وذلك موجود في أسماء الافعال) فكلها مبنية للشبه الاستعمالي وفتحة نحو رويدا لا فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية الى اسمية الفعل خلافا لابن خروف في جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه كنصب المصدر (قوله ولا يعمل غيرها فيها) أي لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح لايهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج في الذعر

لانه من الاسناد الى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابله أنها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كالجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كالجماعة منهم المازني وانظر ما علة البناء على هذين القولين (قوله نائبان عن أتمنى وأترجى) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين افادتهما معناهما الا أن الاصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان كما في نيابة حرف

هنا) أي أسماء الاشارة فانها مبنية لانها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا لان الاشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه (وكنيابة عن الفعل) في العمل (بلا * تأثر) بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالي وذلك موجود في أسماء الافعال فانها تستعمل نيابة عن الافعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب كما سيأتي فأشبهت ليت ولعل مثلا ألا ترى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ولكنه يتأثر بالعوامل

كالمصدر النائب عن فعله فانه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وكافتقار أصلا) ويسمى الشبه الافتقاري وهو أن يفتقر الاسم الى الجملة افتقارا مؤصلا أي لازما كالحرف كما في اذ واذا وحيث والموصولات الاسمية أما ما افتقر الى مفرد كسبحان أو الى جملة لكن افتقارا غير مؤصل أي غير لازم كافتقار المضاف في نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الى الجملة بعده فلا يبنى لان افتقار يوم الى الجملة بعده ليس لذاته وانما هو لعارض كونه مضافا اليها والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر الى المضاف اليه ألا ترى أن يوما في غير هذا التركيب لا يفتقر اليها نحو هذا يوم مبارك ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فانها مفتقرة اليها لكن افتقارا غير مؤصل لانه ليس لذات النكرة وانما هو لعارض كونها موصوفة بها والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر الى صفته وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار ﴿تنبيهان﴾ الاول انما أعربت أي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه في أي من لزوم الاضافة وفي البواقي من وجود صورة التثنية

النداء عن أدعو (قوله كالمصدر النائب الخ) مبني على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا وانما قيد بالنائب لانه العامل لزوما وغيره وان كان أيضا يتأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا (قوله أصلا) ألفه للاطلاق ولو جعلها ضمير تثنية عائدا على نيابة وافتقار لصح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله لان نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فان نيابته عنه متأصلة حقيقة في المرتجل كآمين وتنزيلا في المنقول كوراءك (قوله وهو) أي الشبه الافتقاري أن يفتقر الاسم أي ذو أن يفتقر الاسم أو الضمير راجع الى افتقار (قوله الى الجملة) أي أو ما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة أو عوض عنهما كالتنوين في اذ اهـ دنوشري ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا اياه للتنويع لان النوع كما يتحقق بالافتقار الى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائما الى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لانه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة اذا كنت تلفظت بزيد مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيأ هكذا ينبغي تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض (قوله أي لازما) تفسير مراد اذ المؤصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم فهو من اطلاق الملزوم وارادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالحرف) انما افتقر الحرف في افادة معناه الى الجملة لانه وضع لتأدية معاني الافعال أو شبه الافعال الى الاسماء (قوله كسبحان) أي على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله سبحان من علقمة الفاخر أي براءة منه قال عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء الاصل سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعي كما في أنبت الله الشئ نباتا ويجوز أن يكون مصدر سبح في الارض والماء كمنع اذا ذهب وأبعد أي أبعد من السوء ابعادا أو من ادراك العقول واحاطتها فيكون مضافا الى الفاعل ولا يجوز أن يكون من سبح سبحانا كمنع أو سبح تسبيحا اذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور اهـ مع بعض ايضاح وزيادة من القاموس وفي كونه علم جنس على التنزيه أو غيره علم خلاف (قوله فلا يبنى) جواب أما أي فلا يبنى وجوبا أعم من أن لا يبنى أصلا كما في سبحان أو يبنى جوازا كما في يوم وبنائه على الفتح قرأ نافع (قوله وعند زوال عارض الموصوفيه) كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله الا أن يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى ما في النسخ الاولى (قوله انما أعربت الخ) جواب سؤال وارد بالنظر الى أي الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوي وبالنظر الى أي الموصولة واللذان واللتان على الشبه الافتقاري (قوله من لزوم الاضافة) أي الى المفرد فخرج باللزوم كم فانها قد تضاف الى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد اذ واذا وحيث فانها انما تضاف الى الجملة ولدن فانها قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده في لدن فاعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع الا تحتم البناء وبهذا الاخير يجاب عن ايراد قد الاسمية لان فيها أيضا لغتي الاعراب والبناء (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالاعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لاشتراطه في اعراب التثنية اعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الاصح حكم بأنها صورية لان مفردها ذكر مبني لا يقبل التنكير والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالاعراب وثانيا بأن التثنية صورية والجواب منع التلفيق بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما لم تجئ هذه

وهما من خواص الاسماء
واغا بنيت أي الموصولة
وهي مضافة لفظا اذا كان
صدر صلتها ضميرا محذوفا
نحو ثم لننزعن من كل شيعة
أيهم أشد قرئ بضم أي
بناء وبنصبها لانها لما
حذف صدر صلتها نزل
ماهي مضافة اليه
منزلته فصارت كأنها
منقطعة عن الاضافة لفظا
ونية مع قيام موجب البناء
فمن لاحظ ذلك بنى ومن
لاحظ الحقيقة أعرب فلو
حذف ما تضاف اليه
أعربت أيضا لقيام
التنوين مقامه كما في كل
وزعم ابن الطراوة أن أيهم
مقطوعة عن الاضافة
فلذلك بنيت وأن هم أشد
مبتدأ وخبر ورد برسم
المصحف الضمير متصلا
والاجماع على أنها اذا لم
تضف كانت معربة وانما
بني الذين وان كان
الجمع من خواص الاسماء
لانه لم يجر على سنن الجموع
لانه أخص من الذي وشأن
الجمع أن يكون أعم من
مفرده ومن أعربه نظر
الى مجرد الصورة وقيل
هو على هذه اللغة مبني
جيء به على صورة المعرب
ومن أعرب ذو وذات
الطائيتين حملهما على ذي
وذات بمعنى صاحب
وصاحبة (الثاني) عد في
شرح الكافية من أنواع
الشبه الشبه الاهمالي ومثل له بفواتح السور

التثنية على قياس التثنية لان قياس تثنية ما كان كذا وتا والذي والتي ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كأنها غير حقيقية فلذلك قال صورة (قوله وهما) أي الاضافة والتثنية (قوله وانما بنيت أي الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله فيما يأتي وانما بني الذين الخ (قوله وبنصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له في الايراد وهذه القراءة شاذة (قوله كأنها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية) أما الاول فلتنزيل المذكور وأما الثاني فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا ومصب كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية تحقيقا فتأمل (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف في الافتقار اللازم الى جملة (قوله فمن لاحظ ذلك) أي التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أي وجود المعارض للشبه من الاضافة (قوله فلو حذف ما تضاف اليه) أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أي كما أعربت حال الاضافة وحذف صدر الصلة على لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أي مقام ما تضاف اليه ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الاضافة فتبنى اتفق على اعرابها (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهي مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا الخ وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيئان ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش (قوله وان كان الجمع) أي اللغوي فلا ينافي أنه اسم جمع والواو للحال (قوله لانه لم يجر على سنن الجموع) يرد عليه أن التثنية في ذان وتان واللذان واللتان لم تجر أيضا على سنن التثنية لما مر ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع في الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فافهمه فانه نفيس (قوله لانه أخص من الذي) لان الذي يستعمل في العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا في العاقل (قوله ومن أعربه) أي بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا نظرا الى مجرد الصورة أي الى صورة الجمع المجردة عن النظر الى المعنى من كونه أخص من مفرده (قوله على هذه اللغة) اسم الاشارة يرجع الى لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافي قوله بعد مبني الخ أو الى لغة من ينطق بالواو في حال الرفع المعلومة من المقام (قوله ومن أعرب ذو وذات) جواب سؤال وارد على الشبه الافتقاري (قوله الشبه الاهمالي) أي شبه الاسم الحرف المهمل في اهماله عن العمل أي كونه لا عاملا ولا معمولا قال في التصريح وأدخله ابن مالك في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي اه وانما يظهر ادخالهم لان الشبهين ذكرهما اذا لم يرد بالمعنوي والاستعمالي خصوص معناهما السابق بل أريد الاعم الشامل للشبه الاهمالي وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجودي والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالي بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق وبعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر الناظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظي مجوز للبناء لا محتم له فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا (قوله ومثل له) أي للمشتمل عليه بفواتح السور أي كص و ق والم وهذا مبني على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل أما على أنها أسماء للسور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية أو نصب على المفعولية لمحذوف أي اقرأ أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص أو موازن مفرد كحم موازن قابيل جاز اعرابه لفظا أو تقديرا بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالم وكهيعص يتعين فيه الثاني كذا في تفسير البيضاوي وحواشيه وفي الهمع أن المفرد اذا أعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار

تذكير المسمى وتأنيثه وأن موازنه اذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الاعجمي وان مالم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزأين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع اضافة أول الجزأين لثانيهما وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اه بتصرف وبقولنا ولم يصحبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضي عدم المحل وعدم الاعراب لثبوت ذلك في غيرها من المتشابه (قوله والمراد) أي بما بنى للشبه الاهمالي وقوله الاسماء أي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى وأين وقوله مطلقا أي فواتح السور أولا والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمي ما يشمل الاسنادي والاضافي (قوله وبعضهم الى أنها معربة حكما) أي قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظي لان الاول لا ينفي قبولها للاعراب والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو في التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف الى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها من شبهه وقال في شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما فالمعرب معنيان أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثاني مقابل المبني فبين المبني والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة وبين المبني والمعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما اه ببعض تلخيص وقال الجامي في شرح قول ابن الحاجب في كافيته فالمعرب أي من الاسماء المركب الذي لم يشبه مبني الاصل أي المبني الذي هو أصل في البناء ما نصه اعلم أن صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه وأما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة اه وهو حسن ينبغي أن يحمل عليه موهم خلافه (قوله ولاجل سكوته عن هذا النوع) أي وعن غيره كالشبه الجمودي وان أوهم تقديمه الطرق خلافه (قوله بكاف التشبيه) الاولى بكاف التمثيل (قوله ومعرب الاسماء) قال يس الاضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اه واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الاضافة صحة حمل الثاني على الاول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الروداني من أن صحة الحمل شرط أغلبي لا لازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب الاسماء مع استفهامه من قوله ومبني لشبه من الحروف مدني توطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله ما قد سلما من شبه الحرف) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه (قوله الشبه المذكور) أشار به الى أن الاضافة في شبه الحرف للعهد الذكري والمعهود شبه الحرف المتقدم أعني المدني أي الذي لم يعارضه معارض وبجعل الاضافة عهدية دخلت أي ونحوها من المعربات التي أشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أي ونحوها لان فيها شبها بالحرف (قوله يظهر اعرابه) أي ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف واتباع (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر جمعت في هذا البيت

سم سمة اسم سماة كذا سما * سماء بتثليث لاول كلها

(قوله في الذكر) أي ذكر قسمي الاسم ولو قال في التقسيم لكان أوضح اذ الذكر لا يخص التقسيم

والمراد الاسماء مطلقا قبل التركيب فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة وذهب بعضهم الى أنها موقوفة أي لا معربة ولا مبنية وبعضهم الى أنها معربة حكما ولاجل سكوته عن هذا النوع أشار الى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه (ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف) الشبه المذكور وهذا على قسمين صحيح يظهر اعرابه (كأرض و) معتل يقدر اعرابه نحو (سما) بالقصر لغة في الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العرب اسم وسم وسما مثلثة والعاشر سماة وقد جمعتها في قولي

لغات الاسم قد حواها الحصر
في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزه والقصر
مثلثات مع سماة عشر

* (تنبيه) * بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه

(قوله وفي التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما في المبني والضمني كما في المعرب لان قوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل اعراب الاسم والمراد أيضا ما يشمل التعليل بعلة تامة كما في المبني والتعليل بعلة ناقصة كما في المعرب فلا يرد أن علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله فلان) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبني في التعليل (قوله أفراده معلول علة البناء) أي أفراد موصوف معلول علة البناء لان علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبني وأفراده النوعية محصورة لانها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة والاسماء الموصولة وأسماء الافعال وأسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لا ان جعل الكلام فيما يشمل البناء الاصلي والعارض ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام في البناء الاصلي والاورد أن افراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة (قوله بخلاف علة الاعراب) أي أفراد معلول علة الاعراب أي أفراد موصوف معلولها (قوله فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها) أي فيما يأتي وكان الاولى حذفه لان تبيين أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل (قوله وفعل مضى) فيه اشارة الى جر مضى وتقدير مضاف حذفه المصنف لمماثلته المعطوف عليه وأبقى المضاف اليه بحاله وأن قوله بنيا الرافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار عن مفرد بتحمل ضميرا لتثنية ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض ويحتمل أن ألف بنيا للاطلاق وأن ضميره يرجع الى فعل مرادا به الجنس في ضمن نوعيه فعل الامر وفعل المضى وأصل مضى مضوي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة (قوله الاول على ما يجزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الاناث مبني على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون الاناث والامر المؤكد بالنون مبني على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون التوكيد والامر الذي لا مضارع له كهات وتعال مبني مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزوما وأجاب بعضهم عن الاولين بأن المضارع الذي اتصلت به نون الاناث أو نون التوكيد في محل جزم واستبعد لكن يأتي قريبا ما يؤيده وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الاناث المعتل فانه مبني على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث مجزوم بحذف آخره وبعضهم عن الاخير بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغني عن هذه التكلفات بجعل كلامه أغلبيا وقال شيخنا السيد المحقق أن هات له مضارع يقال هاتى يهاتى مهاتاة كناجى يناجى مناجاة اه (قوله من سكون) أي ظاهر أو مقدر كلم يزيد وقوله أو حذف أي حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه الا حركة كما في قل أصله قل أي عد نقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت (قوله لمشابهته المضارع) أي والمضارع معرب والاصل في الاعراب الحركة (قوله في وقوعه صفة الخ) لا يخفى أن الواقع صفة وصلة وخبرا وحالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس (قوله وأما نحو ضربت الخ) أشار بالامثلة الثلاثة الى الصور الثلاث التي يعرض فيها سكون آخر الماضي وهي اتصاله بتاء الضمير أو نا التي للفاعل أو نون النسوة (قوله كراهتهم توالي أربع متحركات) أي في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعظمت عليه اجراء للباب على وتيرة واحدة وانما حمل الاكثر على الاقل لان في حمله على الاقل

وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الاعراب فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها

(وفعل أمر و) فعل (مضى بنيا) على الاصل في الافعال الاول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف والثاني على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كرمى وبني على الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وبني على الفتح لخفته وأما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات

دفع الحدود بخلاف العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك علابط وجندل لانهما من الالحاق عن أصلهما وهو علابيط وجنادل ولا نحو شجرة لان تاء التأنيث على تقدير الانفصال ويرد عليه أن نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها والا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ماقبلها وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء التأنيث كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول فى نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمساواة فى الرفع والاتصال (قوله فيما هو الخ) ظرف للتوالى لا للاربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشئ فى نفسه فى نحو ضربت لا فى نحو انطلقت بل ظرفية الاربع فيه من ظرفية الجزء فى الكل (قوله لان الفاعل الخ) علة للتشبيه (قوله وكذلك ضمة ضربوا الخ) ليس من هذا القبيل على الاوجه فتحة ضربا بل هى أصلية لا لمناسبة الالف والاصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك فى مررت بغلامى والفرق أن كسرة الاعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الاضافة اليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستصحب بعدها هكذا ينبغى تقرير الفرق (قوله أوجبها مناسبة الواو) لا يرد عليه غزوا وقضوا حيث لم يضم ماقبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا اذ الاصل غزووا وقضيوا قلبت الواو فى الاول والياء فى الثانى ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد أى والاخفش ومما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وابقاء عمله ضعيف كحذف الجار ولهم منع ذلك فى لام الامر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أى دفعا للبس بالمضارع الخبرى الصحيح العين واللام فى الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح فى الوصل عليه (قوله لان الامر معنى) أى نسبى بين الآمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وانما حذف النعت لاخذه من قوله فحقه الخ فانضح قوله فحقه الخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدى بالحرف فان المضى معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف (قوله ولانه أخو النهى) أى نظيره فى مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهى طلب ترك على كلام بين فى محله وبحث شيخنا السيد فى هذا التعليل فقال قد يقال الامر الذى هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الامر الذى هو مدلول فعل الامر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعربوا) أى العرب بمعنى نطقوا به معربا أو النحاة بمعنى حكموا باعرابه (قوله على الاسم) أى مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه (قوله فى الابهام الخ) ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه أما الاول والثانى فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فانه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وأل وأما الثالث والرابع فظاهران فان قلت ذكروا فى باب الاضافة أن المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان الا فى الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم فى التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور فى باب الاضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أومن وتقديره لا يكون فى الفعل أو يقال ما هنالك بالنظر للامرين معا أى التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا فى الاسم أو المراد أن ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه ثم ظاهر مامر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد أقوال ثانيها أنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال واعتمده جماعة كالدمامينى والسيوطى لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللاول أن يقول قد يكثر استعمال

فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو ﴿تنبيه﴾ بناء الماضى مجمع عليه وأما الامر فذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال فى المغنى وبقولهم أقول لان الامر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ولانه أخو النهى وقد دل عليه بالحرف انتهى (وأعربوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم لمشابهته اياه فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء

المشترك في أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب أن يكون
للحال صيغة تخصه كما أن للماضي صيغة الفعل الماضي وللمستقبل صيغة فعل الامر ثالثها عكسه
وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل
بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون يصلي
من قول القائل زيد يصلي حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض و بعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة
في الآنات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني وما ذكرنا من أن زمن فعل الامر مستقبل هو
باعتبار الحدث المأمور به اما باعتبار الامر والطلب فحال (قوله والجريان) أي ولو باعتبار الاصل
ليدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الاصل لان أصله يقوم نقلت حركة الواو الى ماقبلها للثقل
(قوله في الحركات) أي مطلقها من غير نظر الى خصوص الحركة (قوله وتعيين الحروف الاصول
والزوائد) أي تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو شخصه كما في يضرب وضارب وينطلق
ومنطلق (قوله وقال الناظم في التسهيل) أي لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن
الوجه الاول والثاني يأتيان في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد
تخصص بالقرب والثالث أيضا يأتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو والرابع ليس
بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم
كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا فالاوجه الاربعة ليست تامة في نفسها
و بتقدير تمامها لا تفيد لانها ليست علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع
وهو المضارع حكم الاصل مع أن شرط القياس ذلك وأجيب عن قوله و بتقدير تمامها لا تفيد الخ
بأن وجود علة حكم الاصل في الفرع انما يشترط في قياس العلة و يصح أن يكون ما هنا من قياس
الشبه وقد صرحوا بأنه يصح الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه أن
قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في
الاعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب على كل وان أمكن تمييزها في الفرع
بغير الاعراب كما سيأتي ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي
لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المصنف (قوله بجوار شبه
أي مشابه والباء سببية متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز الخ أي بسبب
جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة ومعنى كون
قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة في نحو ما أحسن
زيدا مقصورة عليه لا تتعدى الى غيره ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه
التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهي عن المصاحبة
والنهي عن الاول واباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبه
لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لان أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعاني
المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدماميني على ذكر شبه بأنه فاسد وسقط ما قد يقال المتصف
بالوجوب والجواز الاعراب لا قبول المعاني نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضا قابل للمعاني
التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف وما صام
معتكفا وما صام ولكن اعتكف وأجيب بأنه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل (قوله لالتبست) أي
في بعض الاحيان وانما قيدنا ببعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما لا لبس فيه نحو شرب
زيد الماء حملا على ما فيه الالباس ليجري الباب على سنن واحد اه دماميني بقي له بحث وهو أن
اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاجمال لا الالباس لاحتمال المعاني حينئذ على السواء من

والجريان على لفظ اسم
الفاعل في الحركات
والسكنات وعدد الحروف
وتعيين الحروف الاصول
والزوائد وقال الناظم
في التسهيل بجوار شبه
ما وجب له يعني من قبوله
بصيغة واحدة معاني
مختلفة لولا الاعراب
لالتبست وأشار بقوله
بجواز الى أن سبب
الاعراب واجب للاسم
وجائز للمضارع لان
الاسم ليس له ما يغنيه عن
الاعراب

غير

لانه معانيه مقصورة عليه والمضارع يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما فى نحو لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا فانه يحتمل المعانى الثلاثة فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن ويغنى عن الاعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى أن الاعراب أصل فى الافعال كما هو أصل فى الاسماء قالوا لان اللبس الذى أوجب الاعراب فى الاسماء موجود فى الافعال فى بعض المواضع كما فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم وأجيب بأن اللبس فى المضارع كان يمكن ازالته بغير الاعراب كما تقدم وانما يعرب المضارع (ان عريا من نون توكيد مباشر) له نحو ليسجنن وليكونا (ومن نون اناث كيرعن) من قولك النسوة يرعن أى يخفن (من فتن) فان لم يعر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الافعال فرجع الى أصله من البناء فيبنى مع الاولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها لانهما

غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الاجمال من مقاصد البلغاء وجوابه أنه ليس من مقاصدهم فى مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه (قوله لان معانيه) أى المعانى المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله مقصورة عليه) أى لا تحصل الا بلفظه فتعين اعرابه طريقا لبيانها (قوله لا تعن) بصيغة المجهول على المشهور لانه بمعنى تهتم بخلاف الذى بمعنى تقصد فبنى للفاعل (قوله فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو الخ) ومثل ذلك يقال فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) أى اعرابه أصلا والمضارع أى اعرابه فرعا (قوله خلافا للكوفيين) أى ولمن ذهب الى أن الاعراب أصل فى الفعل فرع فى الاسم لوجوده فى الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الاعراب فيهما توارد المعانى (قوله ان عريا) بكسر الراء ماضى يعرى كرضى يرضى أى خلا وأما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض (قوله مباشر) أى ولو تقديرا كقوله

لا تهين الفقير علك أن ✱ تركع يوما والدهر قد رفعه

أصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره (قوله ومن نون اناث) أى نون موضوعة للاناث وان استعملت مجازا فى الذكور كما فى قوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ✱ ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله لم يعرب) أى لفظا وهو معرب محلا ان دخل عليه ناصب أو جازم كما فى يس وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك الا أن يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوى كذا قال شيخنا السيد ثم رأيت شيخنا فى باب اعراب الفعل نقل عن سم أن له محل رفع فى حال التجرد من الناصب والجازم وتطرفيه وجزم بأنه ليس له فى حال التجرد محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبى وغيره (قوله لمعارضة الخ) فيه أن عدم اعرابه هو الاصل فلا يحتاج الى التعليل ويجاب بان المضارع لما أشبه الاسم فى الامور المتقدمة كان كأن الاعراب متأصل فيه فاذا خرج عنه فكأنه خرج عن الاصل فنبهذا ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الافعال) أى اقوى تنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أوقد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الافعال لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل الا أن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم (قوله بتركيبه معها الخ) تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لاصل البناء لانه ذكره لا لان التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لان المراد هنا خصوص التركيب العددى كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجى والتركيب العددى يصلح علة للبناء كما ستعرفه فى بابه وانما اقتضى التركيب الفتح لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه الى التخفيف بالفتح وقال شيخنا السيد ما ذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الاناث عازيا لشرح الكافية انما ذكره المصنف فى شرح الكافية علة لاصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففى عزوه الى شرح الكافية نظر (قوله حملا على الماضى المتصل بها) أى فى كون كل ساكن الآخر لفظا وفى البناء على السكون لئلا ينافى ما سبق من كون الماضى المتصل بنون الاناث مبنيا على فتح مقدر وان درج شيخنا على المنافاة أخذا بظاهر العبارة وانما علل سكونه مع أن الاصل فى المبنى السكون لانه لما استحق الاعراب الذى أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور اليه فيه هو الحركة فاحتيج فى خروجه عنها مع نون الاناث الى وجه (قوله لانهما) أى الماضى والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضى فى

مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله فى شرح الكافية والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذى فصل بينه الفعل وبينه فاصل ملفوظ به كالف (٥٨) الاثنين أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة نحو هل تضربان يا زيدان وهل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند الاصل تضربانن وتضربونن وتضربينن حذفت نون الرفع لتوالى الامثال ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ولم تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب والضابط أن ما كان رفعه بالضمة اذا أكد بالنون بنى لتركبه معها وما كان رفعه بالنون اذا أكد بالنون لم يبن لعدم تركبه معها لان العرب لم تركب ثلاثة أشياء *(تنبيه)* ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا وأما نون الاناث فقال فى شرح التسهيل ان المتصل بها مبنى بلا خلاف وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلى الى أنه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (وكل حرف مستحق للبنا) الذى به بالاجماع اذ ليس فيه مقتضى الاعراب لانه لا يعتوره من المعانى ما يحتاج الى الاعراب (والاصل فى المبنى) اسما كان أو فعلا أو حرفا (أن يسكنا) أى السكون لخفته وثقل الحركة

والبعض

سكون الآخر لفظا الا فى البناء على السكون لما عرفت (قوله مستويان فى اصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الاصل الاصيل فى الافعال البناء وفى المبنى السكون فان قلت اذا كان الماضى والمضارع مستويين فى اصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضى قلت المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت فى القوة ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضى الذى لم يخرج ولم تضعف أصالة السكون فيه (قوله لتوالى الامثال) أى الممنوع وذلك اذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جنن لان الزائد المثل الاخير فقط (قوله لفوات المقصود منها بحذفها) أى لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فانها وان أتى بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة (قوله لالتقاء الساكنين) أى لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة الى حذف الواو والياء للتخلص منه ويمكن دفعه بأنه وان كان جائزا لا يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف (قوله بنى لتركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا ما درج عليه الناظم فى شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم (قوله لم تركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها فى قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتى فى باب لا وأجيب هناك بأن لا انما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشئ الواحد ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم ادخال نون التوكيد (قوله بين المباشرة) أى بين نون التوكيد المباشرة لان نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة (قوله الى البناء) أى على الفتح حتى فى المسند الى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه البعض (قوله الى الاعراب مطلقا) لكنه فى المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أى سكون ومن فى قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمتأصل فيه من الاعراب فلا ينافى ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضى فى اصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل فتنبه (قوله الذى به) أشار به الى الجواب عن الاعتراض بان كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل اذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن أل فى البناء للعهد الحضورى أى البناء الحاضر فى الحرف فيكون كلام المصنف مفيدا لبناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له ويجاب أيضا بان حصول البناء للحرف علم من قوله لشبه من الحروف مدنى والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له (قوله لا يعتوره) أى لا يتوارد عليه (قوله ما يحتاج) أى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها الى الاعراب وأما المعانى الافرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة الى من فتعتور الحرف لكن لا يميز بينها بالاعراب (قوله والاصل فى المبنى) أى الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله أى السكون) فسر أن يسكن بالسكون لانه عبارة النحاة لا لتأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وان توهمه شيخنا

والبعض لان المصدر المؤول به أن يكن مبنى للمفعول قطعا أى كونه مسكنا وهو وصف الكلمة قطعا فلا تغفل بقى شئ آخر أورده السيوطى فى نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك فى الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف فى الامر المعتل والامر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة وعن الفتح الكسر فى نحو لا مسلمات لك والياء فى نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك والالف فى نحو لا وتران فى ليلة وعن الكسر الفتح فى نحو سحر على رأى من يقول ببنائه وعن الضم الواو والالف فى نحو يازيدون ويازيدان اهـ وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر فى نحو سحر ظرفا تأمل (قوله والمبنى ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف الى ضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبنى الحرف الثقيل وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلى كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبنى من الاسماء للشبه المعنوى كمتى (قوله ومنه) أشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لان من المبنى ما بنى على حرف كيازيدان ويازيدون ولا رجلين وما بنى على حذف كاغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى (قوله ذو فتح) قدمه لان الفتح أخف الحركات ويليه الكسر (قوله وذو الضم نحو حيث) فان قلت من أين يعلم أن الناظم أتى به مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لان أين تعينت مثالا للفتح وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الاشهر أرجح (قوله لا الفعل) وأما نحو ضربوا فبنى على فتح مقدر والضمة للمناسبة كما مر وأما رد بضم الدال فبنى على سكون مقدر وضمته للاتباع وأما نحو ع و ق فبنى على الحذف والكسرة كسرة بنية وأما رد بكسر الدال فبنى على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين (قوله لثقلهما وثقل الفعل) أما الاول فلان الضم انما يحصل باعمال العضلتين معا والكسر باعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم وأما الثانى فلتركب معناه من حدث وزمان قيل ونسبة على ما بين فى محله (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع الى الحرف (قوله وبنى أمس عند الحجازيين) أى بشروط خمسة ذكرها الشارح فى باب ما لا ينصرف أن يراد به معين وأن لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل وأما التميميون فبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فى الاحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر فى غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضى المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا واذا نون كان صادقا على كل أمس وفيها ألغز ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت نكرت واذا نكرت عرفت ومراده بالاول حالة اقترانه بأل وبالثانى حالة بنائه فاعرفه فان قلت العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت التعيين الذى هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود فى العلم مثلا فافهم قال الشنوانى والفرق بين العدل والتضمين أن العدل يجوز معه اظهار أل بخلاف التضمين اهـ فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الامس مع النظر الى أل وجواز ذكرها (قوله لانه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة فى نحو قولهم أمس الدابر لا يعود وكان ينبغى حذف قوله ظاهرة لايهامه أن الاداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمين المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ولو قال لانه

والمبنى ثقيل فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) أى من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والمحرك (ذو فتح وذو كسر و) ذو (ضم) فذو الفتح (كأين) وضرب ورب وذو الكسر نحو (أمس) وجير وذو الضم نحو (حيث) ومنذ (والساكن) نحو (كم) واضرب وهل فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الاصل وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها الى السكون وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل وبنى أين لشبهه بالحرف فى المعنى وهو الهمزة ان كان استفهاما وان ان كان شرطا وبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لانه معرفة بغير أداة ظاهرة وبنى حيث للافتقار اللازم الى جملة

وبنى كم للشبه الوضعى أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التى للتكثير ﴿تنبيه﴾ ما بنى من الاسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بنى وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما بنى من الافعال أو الحروف على السكون لا يسئل عنه وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا وأسباب البناء على الحركة خمسة التقاء الساكنين كأين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة لان يبتدأ بها كباء الجر أو لها أصل فى التمكن كأول أو شابهت المعرب كالماضى فانه أشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا كما تقدم وأسباب البناء على الفتح طلب الخفة كأين ومجاورة الالف كأيان وكونها حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم مفعول والفرق بين معنيين بأداة واحدة نحو يالزيد لعمرو والاتباع نحو كيف بنيت على الفتح اتباعا لحركة الكاف لان الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين وأسباب البناء على الكسر

معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لتم التعليل فافهم (قوله وبنى كم للشبه الوضعى) أى على مذهب غير الشاطبى وقوله أو لتضمن الخ أى على مذهب الشاطبى أيضا (قوله وما بنى من الافعال) أى غير المضارع لان المضارع لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسئل عنه اذا بنى على السكون سؤالان لم بنى ولم سكن كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض أقول يؤخذ منه أن قول الشارح وما بنى منهما على حركة الخ محله أيضا فى غير المضارع وان سؤالى المضارع المبنى على حركة لم بنى ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسئل عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الاعراب الذى الاصل فيه الحركة ويرد على ما ذكر أنه لا يسئل عن سكون المبنى من الاسماء ويسئل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع فى الاعراب الذى الاصل فيه الحركة اللهم الا أن يقال لما ضعف أصالة المضارع فى الاعراب لكون الاصل الاصيل فيه البناء فربما توهم عدم تأصله فى الاعراب بالكلية احتيج الى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لاشعار ذلك بأن له أصالة ما فى الاعراب الذى الاصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم فى الاعراب فانها قوية غير محتاجة الى ذلك فتأمل (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ولو قال وأسباب تحرك المبنى لكان أوضح ونظير ذلك يقال فى قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده (قوله التقاء الساكنين) أى دفعه وأورد هنا ايراد أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه لفظى (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما فى تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك (قوله أو عرضة لان يبتدأ بها) اعترض بأنه يغنى عنه ما قبله لانه من أفراد ما قبله ويجاب بانه بصدد التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لان يبتدأ بها يصلح سببا باعثا له ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا لبنائها على حركة وان لم تكن عرضة لان يبتدأ بها كتاء الفاعل هكذا ينبغى تقرير الاعتراض والجواب (قوله أو لها أصل فى التمكن) أى حالة فى التمكن أى أنها تعرب فى بعض الاحوال وليس المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بأن المبنى غير متمكن (قوله كأول) أى اذا حذف ما تضاف اليه ونوى معناه كابد أبدا من أول بالضم (قوله أو شابهت المعرب كالماضى) لان بناءها على الحركة أقرب الى الاعراب من بنائها على السكون (قوله يا مضار) أى على لغة من ينتظر ونظر فيه الشنوانى بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التى الكلام فيها بل هى فتحة بنية وحركة البناء على هذه اللغة انما هى الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال فى الموضعين الآتيين (قوله والفرق بين معنيين) أى كالمستغاث به والمستغاث له فى المثال المذكور وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين أى منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لان الفرق باختلاف الحركة لا بالاداة الواحدة (قوله نحو يالزيد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد الفرق المصحوب بالمناسبة وهى هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة (قوله نحو كيف) ان قلت لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا بأين مع أنه يصح العكس وكون الفتح فى كل للامرين معا لان الاسباب قد تتعدد أجيب بان وجه ما صنعه أن الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف

التقاء الساكنين كأمس ومجانسة العمل كباء الجر والحمل على المقابل كلام الامر كسرت حملا على لام الجر فانها في الفعل نظيرتها في الاسم والاشعار بالتأنيث نحو أنت وكونها حركة الاصل نحو يامضار ترخيم مضارر اسم فاعل والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لموسى عبد والاتباع نحو ذه وته بالكسر في الاشارة للمؤنثه وأسباب البناء على الضم أن لا يكون للكلمة حال الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم ومشابهة الغايات نحو يازيد فانه أشبه قبل وبعد قيل من جهة انه يكون متمكنا في حالة أخرى وقيل من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الاعراب وقال السيرافي من جهة انه اذا نكر أو أضيف أعرب ومن هذا حيث فانها انما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر أخواتها فنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وكونها حركة الاصل نحو ياتحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاج اذا سمي به وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرتها هم وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها

للاتباع (قوله التقاء الساكنين) فيه ان التقاء الساكنين انما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الاصل في التخلص من التقاء الساكنين لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة اعراب الا مع التنوين أو أل أو الاضافة قاله يس وعبارة الدماميني على المغني قالوا وانما كان الاصل في ذلك الكسر لان الجزم في الافعال عوض عن الجر في الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا عنه اه ﴿فائدة﴾ الساكنان يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين أم لا ولا يلتقيان في الوصل الا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلو لم يكن الاول حرف لين حرك كما في اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما في اضرب الرجل بفتحها تريد اضربن بنون التوكيد الخفيفة ولو لم يكن الثاني مدغما حرك كغلاماي ومن سكنه من القراء في ومحياي فالوصل بنية الوقف ولو لم يكن الثاني متصلا حذف الاول نحو ودعوا الله يقولوا التي أفي الله شك وربما ثبت كقراءة عنه تلهى باشباع الهاء وتشديد التاء مالكم لا تناصرون باثبات ألف لا وتشديد التاء وربما فر من التقائهما في المتصل بابدال الالف همزة مفتوحة قرئ ولا جان ولا الضالين بالهمزة قال أبو حيان ولا ينقاس شئ من ذلك الا في الضرورة على كثرة ما جاء منه همع بتلخيص وزيادة (قوله ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه الا أن يقال المراد أخذا من كلام الشاطبي ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لان الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكه عنهما اذا كانتا للعطف والخطاب (قوله حملا على لام الجر) أي الداخلة على ظاهر غير مستغاث به (قوله فانها) أي لام الامر حالة كونها في الفعل نظيرتها أي لام الجر حالة كونها في الاسم أي في أن كلا عمل العمل الخاص بمدخوله (قوله والاشعار بالتأنيث) أي لان الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي اشعار به (قوله والفرق بين أداتين) قال هنا بين أداتين وفي يالزيد لعمرو جعل الاداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فانهما من نوع حرف الجر (قوله كسرت فرقا بينها الخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد الا أن يقال الكلام باعتبار الاغلب (قوله نحو لموسى عبد) الانسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المتحدث عنها (قوله ومشابهة الغايات) هي الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية في النطق اه فاكهي وانما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين (قوله نحو يازيد) أي فضمة زيد لمشابهته للغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذي هو من معاني الحروف وأما كونه على حركة فلان له أصلا في التمكن أي حالة في الاعراب (قوله وقيل من جهة الخ) لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافي معنى فقول شيخنا انه بمعنى قول السيرافي غير صحيح (قوله لا تكون له الضمة حالة الاعراب) أي وهو منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الاول فظاهر وأما الثاني ففي حالة الاستغاثة به باللام (قوله وقال السيرافي) هذا عين القول الاول (قوله ومن هذا حيث) أي مما ضم لمشابهة الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فانها انما ضمت الخ (قوله كالواو) أي في كون كل يكون علامة رفع ومن واد واحد (قوله كنحن الخ) حاصله أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهم ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهم لعدد أقله ثلاثة كانت هم أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه

الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال (قوله نحو اخشوا القوم الخ) حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا للثالث مما تصل به لا نقلا لأن الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التي هي لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الاخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشئ على نظيره فوجه الشبه بين الضمتين كون كل في آخر الفعل أعم من أن يكون آخرا حقيقة أو تنزيلا وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا في لتبلون فهي ضمة مناسبة لا ضمة بناء وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لا ضمة بناء وأصل تحريكهما التخلص من التقاء الساكنين وكلاهما في أسباب ضم البناء وكان الاولى اسقاط هذا الاخير ﴿فائدة﴾ ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو المشهور وسمع كسرها وفتحها كما سمع الضم في غير واو الجمع نحو لو انطلقنا كذا في الهمع (قوله وقد بان لك) أي من قوله والاصل في المبني أن يسكنا ومنه الخ (قوله أن ألقاب البناء) أي ألقاب أنواع البناء الاصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الالقاب ليست للبناء الذي هو جنس كلي لأن حق ألقاب الشئ اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك بل لانواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الالفاظ ويجري الاعتراض والجواب في قولهم ألقاب الاعراب أيضا وبالاصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر في الاربعة فان منه البناء على حرف كما في يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما في اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي (واعلم) أن أنواع البناء وأنواع الاعراب وان اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الاسماء فان الاولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية متغيرة مجتلبة لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الاعراب رفعا ونصبا وجرا أو خفضا وجزما وفي البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها أو حركات الاعراب لدلالتها على المعاني كالفاعلية والمفعولية والاضافة وتغيرها انما هو لعلة أو كل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لأنه أشرف اذ هو اعراب العمد ولا يخلو منه كلام وثنى بالنصب لأنه أوسع مجالا فان أنواعه أكثر قال أبو حيان ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذي الاعراب فيه أصل لاتجه أيضا اهـ دماميني (قوله وعن المازني أن الجزم ليس باعراب) وجهه أن الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى (قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا) اعترضه السيوطي بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك في عدة مواضع كقوله ✽ والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ✽ وقوله وبه الكاف صلا وعلله بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى وينبغي حمل امتناع التقدم ان سلم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا وحينئذ يندفع الاعتراض (قوله والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين الخ لانا نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الاعراب خاص بالاسم (قوله لأن عامله) أي عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فا جواب النفي باضمار أن وقوله غيره عليه أي غير الجر في الاسم وهو الجزم في الفعل لو كان على الجر في الاسم وقوله بخلاف الرفع والنصب أي في الاسم فانهما القوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه (قوله كما قد خصص الخ) الكاف قد تأتي لمجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا (قوله أي بالجزم) فسر أن ينجزم بالجزم لانه الواقع في عبارة النحاة لمناسبته الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الاصلي للجزم (قوله لكونه فيه حينئذ

نحو اخشوا القوم ونظيرتها قل ادعوا والاتباع كمنذ وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ويسمى أيضا وقفا ✽ وهذا شروع في ذكر ألقاب الاعراب وهي أيضا أربعة رفع ونصب وجر وجزم وعن المازني أن الجزم ليس باعراب فمن هذه الاربعة ما هو مشترك بين الاسماء والافعال وما هو مختص بقبيل منهما وقد أشار الى الاول بقوله (والرفع والنصب اجعلن اعرابا ✽ لاسم وفعل) فالاسم نحو ان زيدا قائم والفعل (نحو) أقوم و(لن أهابا) والى الثاني أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) أي فلا يوجد في الفعل قال في التسهيل لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب (كما قد خصص الفعل بأن ينجزما) أي بالجزم لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله في التسهيل

واعلم أن الاصل فى كل معرب أن يكون اعرابه بالحركات أو السكون والاصل فى كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة والى ذلك الاشارة بقوله

(فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر)

فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم والاسم الكريم مضاف اليه وهو مجرور بالكسر وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح ثم أشار الى ما بقى وهو الجزم بقوله (واجزم بتسكين) نحو لم يقم

﴿تنبيه﴾ لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب اذ هى اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص (وغير ماذكر) من الاعراب بالحركات والسكون مما سيأتى فرع عما ذكر (ينوب) عنه فينوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون حذف الحرف فللرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه أربع عشرة علامة منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها فالاعراب بالفرع النائب

(نحو جا أخو بنى نمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه

أى حين اذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الاعراب اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر فى عدم استقلال العامل أصالة لان الحرف غير مستقل جارا كان أو جازما أو غيرهما فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله أصالة حتى يرد ماذكره البعض من لزوم اختصاص الاشرف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله فيجاب بأن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وان اغتر به المذكور (فان قلت) كان القياس خفض المضارع اذا أضيف اليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الاضافة جر المضاف اليه وجزم الاسم الذى لا ينصرف لشبه الفعل فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور (قلت) أما الاول فلان الاضافة فى المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل وأما الثانى فلما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة (قوله واعلم أن الاصل الخ) توطئة للمتن (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الاعراب لفظى وسيأتى للشارح كلام آخر (قوله وانصبن فتحا وجر كسرا) الاقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم وقوله بتسكين وان كان النصب به سماعيا على الراجح لانه لا يبعد عندى أن محل كونه سماعيا على هذا القول اذا لم يصرح بالخافض فى نظير المنصوب بحذفه (قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصد به الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم الخ من كون الاعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه لفظيا (قوله لا منافاة بين جعل هذه الاشياء) يعنى الضم وأخواته اعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن اعرابا لان جعل الرفع والنصب اعرابا جار على المذهبين والخلاف انما يظهر فى الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظى هى نفس الاعراب وعلى أنه معنوى علامات اعراب وقوله وجعلها علامات اعراب أى كما هو ظاهر قوله فارفع بضم الخ لان المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات اعراب والمعنى فارفع معلما بضم الخ وان احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة من أصلها كما مر وكلامه يقتضى أن القائل بأن الاعراب لفظى يجوز جعل هذه الاشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الاعراب من تعليم وجود الكلى بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك وان كان المشهور أن القائل بان الاعراب لفظى يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل بأنه معنوى يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا بقى شئ آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت اعرابا أو علامات اعراب ويمكن أن يقال فى عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والاصل وارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الاعراب فاحفظه (قوله من الاعراب كالحركات والسكون) بيان لما وقوله مما سيأتى بيان لغير (قوله فرع عما ذكر الخ) أى على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس المعنى أن كل واحد من غير ماذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس هذا حل اعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لانه المقابل صريحا لقوله سابقا والاصل فى كل معرب أن يكون اعرابه الى قوله رفعه بالضمة الخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتى وسكت عليه من الاعتراض (قوله نحو جا أخو بنى نمر) بقصر جا لا للضرورة بل لكثرة حذف احدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعتا ونمر بفتح فكسر أبو قبيلة من

والياء فيه نائبة عن
الكسرة وعلى هذا الحذو
(واعلم) أن النائب في
الاسم اما حرف واما حركة
وفي الفعل اما حرف واما
حذف فنيابة الحرف عن
الحركة في الاسم تكون في
ثلاثة مواضع الاسماء
الستة والمثنى والمجموع على
حده فبدأ بالاسماء
الستة لانها أسماء مفردة
والمفرد سابق المثنى
والمجموع ولان اعرابها
على الاصل في الاعراب
بالفرع من كل وجه فقال
(وارفع بواو وانصبن
بالالف * واجرر بياء)
أي نيابة عن الحركات
الثلاث (ما) أي الذي من
الاسماء أصف) لك بعد
(من ذاك) أي من الذي
أصفه لك (ذو ان صحبة
أبانا) أي أظهر لا ذو
الموصولة الطائية فان
الاشهر فيها البناء عند
طيئ (والفم حيث الميم منه
بانا) أي انفصل فان لم
ينفصل منه أعرب
بالحركات الظاهرة عليها
وفيه حينئذ عشر لغات

العرب (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لانه ملحق بجمع المذكر السالم (قوله وعلى هذا الحذو)
يعني القياس من حذاه يحذوه اذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بدلا من
اسم الاشارة ومتعلق الظرف محذوف أي واجر على هذا الحذو أو منصوب مفعولا لمحذوف أي احذ
الحذو (قوله والمجموع على حده) أي حد المثنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحترز به عن
جمع التكسير فان اعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أي اذا علمت ذلك فبدأ أو الاولى الواو وقاله شيخنا
أي لعدم احتياجها الى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة (قوله ولان اعرابها على الاصل الخ) أي لان
الاصل في المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس
الفرع الاصل ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه
حركة عن حركة لانه لم يجر على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فان
بعضه جاء على الاصل في الاعراب بالفرع من كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء على الاصل
من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده فان الاول جاء على الاصل في الجر والثاني جاء عليه في
الرفع والجر (قوله وارفع بواو) المناسب الفاء لان هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب الخ والواو
توهم أنه أجنبي منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق لمحذوف أي تنوب هذه
الاحرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولا لاجله لتنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد
أحدهما بالعمل فيه نظرا الى متعلقه أعني قوله عن الحركات الثلاث الا أن تجعل أل للجنس (قوله
ما من الاسماء أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الاخير وأضمرنا في ما قبله ضميره وحذفناه
لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الاخير لوجوب ابراز الضمير حينئذ فيما بعد وان كان فضلة
(قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة في معناها
وهي هنا المراد بها اللفظ (قوله ان صحبة أبانا) صحبة مفعول لمحذوف يفسره المذكور من باب
الاشتغال لا مفعول مقدم لابانا لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر واشتراط كون
الشاغل ضميرا أكثري لا كلي أو الضمير مقدر قاله يس وقد يقال اذا جعل صحبة مفعولا مقدما
لابانا فقد ولي ان الفعل الظاهر تقديرا (قوله لا ذو الموصولة) احترز عنها مع أن الكلام في المعرب
وهي مبنية دفعا لتوهم المبتدي الذي لا يعرف أنها مبنية دخولها في قوله ذو (قوله والفم حيث
الميم منه بانا) استعمل حيث في الزمان على رأي الاخفش أو في المكان الاعتباري أعني التركيب
واعترض كلامه بأنه يوهم أن الاصل فم بالميم فالذي ينبغي وفوه ان لم يبدل من واوه ميم وقد يقال
لا نسلم أن الاصل الواو قال الناظم الصحيح أن للفم أربع مواد ف م ي ف م و ف م م ف و ه
كذا في الروداني وبأن الفم اذا فارقته الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا والمعرب هو فوك وهو
غير الفم بنقص الميم ففي عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم
وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أي ودال الفم حيث الميم
من داله بان والدال اسم ما معه ميم وما معه غيرها (قوله الظاهرة عليها) كان الاولى اسقاطه لتدخل
الحركات المقدرة في لغة القصر (قوله وفيه حينئذ) أي حين اذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات
قال شيخ الاسلام في شرحه على الشذور وما نصه الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه
ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصا بتثليث فائه فيهما فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة
واقتصر في التسهيل على عشر وأفصحها فتح فائه منقوصا اهـ فأنت تراه ذكر في الفم بالميم اثنتي
عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهي اعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء
واسقاط لغة اتباع فائه لميمه فاذا ضمت الى الاثنتي عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله
البعض وسكت عليه من أنها عشرون وأن شيخ الاسلام ذكرها في شرحه على الشذور لا اصل له

فهذه الاسماء الستة تعرب بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وهذا الاعراب متعين في الاول منها وهو ذو ولهذا بدأ به وفي الثاني منها وهو الفم في حالة عدم الميم ولهذا ثنى به وغير متعين في الثلاثة التي تليهما وهي أب وأخ وحم لكنه الاشهر والاحسن فيها (والنقص في هذا الاخير) وهو هن (أحسن) من الاتمام وهو الاعراب بالاحرف الثلاثة ولذلك أخره والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهي النون وفي الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا ولقلة الاتمام في هن أنكر الفراء جوازه وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وفي أب وتاليبه) وهما أخ وحم (يندر) أي يقل النقص ومنه قوله

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

(وقصرها) أي قصر أب وأخ وحم (من نقصهن أشهر) قصرها مبتدأ

وبقي لغات ثلاث نقلها الدماميني وغيره وهي فاه وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجعه (قوله نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم (قوله وقصره) أي اعرابه بالحركات مقدرة على الالف كما في فتى (قوله اتباع فانه لميمه) أي في حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا (قوله وأب) مبتدأ لانه معرفة لان المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه وكذاك خبر أي كما ذكر من ذو والفم في كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لحاصل معنى قوله كذاك والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أي كذاك (قوله عن أسماء الاجناس) كان ينبغي حذف أسماء لان ما ذكر كناية عن الاجناس نفسها قال الجوهري الهن كناية ومعناه شئ تقول هذا هنك أي شيئك ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بيكنى أي بدلا عن أسماء الاجناس فصح كلام الشارح (قوله عما يستقبح ذكره) أي فرجا كان أو غيره (قوله ولهذا ثنى به) أي لكونه متعين الاعراب بالحروف لا مطلقا بل في حالة عدم الميم (قوله أحسن) أي أكثر استعمالا يس (قوله من تعزى الخ) قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه في القتال الى الباطل فأعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة مشددة أي قولوا له عض على هن أبيك أي على ذكر أبيك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت اليه عساه أن ينفعك فأما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أي لا تذكروا كناية الذكر وهي الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الاير بفتح الهمزة وسكون التحتية اه وقوله أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت اليه الخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أبيك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من يعضدك على الباطل من اخوتك * (فائدة) * قال يس الحديث المذكور في الجامع الصغير عن الامام أحمد والنسائي لكن بلفظ اذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه الخ وقد اقتصر ابن الاثير في النهاية على ما في الشرح اه (قوله فما ظلم) أي ما حصل منه ظلم في المشابهة لانه لم يشابه أجنبيا فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا في الصفة المشابه فيها لكونها صفة أبيه فالمفعول محذوف ايذانا بالعموم أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو ما ظلم أمه باتهامها فيه اذا لم يشابه أباه (قوله وقصرها من نقصهن) عبر بضمير الافراد ثم بضمير الجمع اشارة الى جواز الامرين وان كان الافصح في الثلاث الى العشر هن وفيما فوق العشر ها كما أشير اليه الافراد أولا والجمع ثانيا في قوله تعالى ان عدة الشهور الآية ذكره السيوطي في كتابه المسمى بالشماريخ في علم التاريخ فما في حاشية شيخنا السيد من أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغي (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك ولا ينافيه قوله وفي أب وتاليبه يندر أي النقص لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال وأشهر أفعل تفضيل شاذ لانه اما من شهر المبني للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثي (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد لان المتن لم يصرح بالاكثرية وكأن الشارح يشير الى أن في كلام المتن حذفا (قوله أكثر وأشهر الخ) مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف بندرته فيهن الا أن يقال الندرة في كلام المصنف بالنسبة الى القصر والاتمام فلا تنافي كثرته في نفسه (قوله ان أباها الخ) الشاهد في

 وأشهر خبره ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وهو قليل كما ستعرفه والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة أي بالالف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة أي محذوفة اللامات معربة على الاحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة ومن القصر قوله ان أباها وأبا أباها * قد بلغا في المجد غايتاها

مكره أخاك لا بطل وحاصل ماذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الاعراب بالاحرف الثلاثة والثانية أن تكون
طلقا والثالثة أن تحذف منها (٦٦) الاحرف الثلاثة وهذا نادر وأن في هن لغتين النقص وهو الاشهر والاتمام وهو
ادفى التسهيل في
ديد فيكون فيه
أربع لغات وفي أخ التشديد
وأخو باسكان الخاء
فيكون فيه خمس لغات
وفي حم حموا كقرو وحما
كقرء وحما كخطا فيكون فيه
ست لغات ﴿تنبيه﴾
مذهب سيبويه أن ذو
بمعنى صاحب وزنها فعل
بالتحريك ولامها ياء
ومذهب الخليل أن وزنها
فعل بالاسكان ولامها واو
فهي من باب قوة وأصله
ذوو وقال ابن كيسان تحتمل
الوزنين جميعا وفوك وزنه
عند الخليل وسيبويه فعل
بفتح الفاء وسكون العين
وأصله فوه لامه هاء وذهب
الفراء الى أن وزنه فعل
بضم الفاء وأب وأخ وحم
وهن وزنها عند البصريين
فعل بالتحريك ولاماتها
واوات بدليل تثنيتها بالواو
وذهب بعضهم الى أن لام
حم ياء من الحماية لان
أحماء المرأة يحمونها وهو
مردود بقولهم في التثنية
حموان وفي احدى لغاته
حمو وذهب الفراء الى أن
وزن أب وأخ وحم فعل
بالاسكان ورد بسماع
قصرها وبجمعها على أفعال
وأما هن فاستدل الشارح
على أن أصله التحريك بقولهم هنة وهنوات وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية واعترضه ابن بل
اياز بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث وفي هنوات لكونه مثل جفنات فتح لاجل جمعه بالالف والتاء
وان كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه أهناء.

الثالث صراحة وفي الاولين بقرينة الثالث اذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهد في
الثالث فقط أراد الشاهد صراحة وقوله غايتاها على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير الى المجد
وأنثه باعتبار الصفة أو الرتبة والمراد بالغايتين المبدأ أو المنتهى كما قيل أو غاية المجد في النسب وغاية
المجد في الحسب وقيل الالف بعد التاء الفوقية للاشباع لا للتثنية (قوله مكره أخاك) خبر مقدم
ومبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والاخفش من
أنه لا يشترط في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه قال في التصريح قيل أول من قاله عمرو بن العاص
حين حمله معاوية على مبارزة علي فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه علي رضي الله تعالى
عنهم وذكر الاخ للاستعطاف (قوله وأن في هن لغتين) زاد في الهمع ثالثة دونهما وهي تشديد
النون (قوله وزاد في التسهيل الخ) ذكر الروداني أنه يجوز في الاب والاخ المشددين اعرابهما
بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلا بالتشديد والاعراب بالحروف (قوله كقرو) القرو بفتح
القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب (قوله كقرء) القرء بفتح
القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كما في القاموس (قوله
وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء) أما الاول فلانقلاب لامها ألفا في نحو ذواتا وقيل ذاتا أيضا بلا رد
اللام كما في التسهيل وأما الثاني فلان باب اللام أكثر من واويه والحمل على الاكثر أرجح فأصلها
ذوي حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها ثم
حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفي حال النصب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وفي
حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لا وجه
للنقل والاتباع في حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا قلت يقدر ذهاب فتحهما الاصلي وفتح
الواو بفتحة الاعراب التي كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب
كحالتي الرفع والجر على قياس ماسيأتي للشارح ترجيحه في أب قبيل التنبيه الآتي ولك أن
لا تتكلف ذلك على قياس مقابله الآتي (قوله فعل بالاسكان) أي مع فتح الفاء واستدل بأن
الحركة زيادة فلا يقدم عليها الا بثبت وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم اذا حذفت لامه ثم ثني
لا ترد عينه الى سكونها قاله يس أي فالمقتضي لقلب اللام ألفا موجود (قوله ولامها واو) انظر
مادليله على أن لامها واو ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فوك واو فأجري
الباب على سنن واحد (قوله من باب قوة) أي من باب ماعينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء
(قوله وأصله ذوو) حذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو الاولى وفعل
بالكلمة ماتقدم (قوله بفتح الفاء وسكون العين) لان حركة العين زيادة فلا تثبت الا بثبت ولا يرد
جمعه على أفعال لان ماعلى فعل الساكن العين يجمع على أفعال اذا كان معتل العين كثوب
وسيف (قوله وأصله فوه) حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلة في الخفاء وقربها منه في المخرج
ثم تارة يعوض عن واوه الميم لانهما من مخرجها وأخف من الياء وتارة لا فتنقل حركة الاعراب الى
الواو ويفعل بالكلمة ماتقدم (قوله لامه هاء) بدليل قولهم في الجمع أفواه وفي التصغير فويه (قوله
بسماع قصرها) لان قصرها يوجب فتح العين اذ لا مقتضي لقلب اللام ألفا الا تحركها مع انفتاح
ماقبلها (قوله وبجمعها على أفعال) أي لان ماعلى فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال

بل على أفعل كما سيأتى فى قول الناظم • لفعل اسما صح عينا أفعل • لكن هذا لا ينهض على الفراء الا فى حم لا فى أب وأخ لان مذهبه أن ما على فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على أفعال وأفعل ومفاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا فى سماعه (قوله فبه يستدل) أى لا بما ذكره الشارح كما يفيده تقديم المعمول لما علمت من رده (قوله وشرط ذا الاعراب بالاحرف الثلاثة) أخذه الشارح من كون المقام مقام الاعراب بالنائب ومن المثال ويكفى هذان فى صرف اسم الاشارة عن رجوعه الى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف (قوله أن يضف) أى ولو نية فى فانصبا كما فى التسهيل وجمع الجوامع للسيوطى كقول العجاج • خالط من سلمى خياشيم وفا • أى خياشيمها وفاها قال فى الهمع خص البصريون ذلك بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله ورأيت بخط الشنوانى عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضا غير فا من فو وفى وبقية الاسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط فى ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لانهما ملازمان للاضافة وأجيب بأن الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه بدلالة العقل والمحتاج اليه هنا هو ما عداهما فقول الشارح فى الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد على اشتراط الاضافة لا أبا لك لانه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه فى الحقيقة نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله فى المغنى وعلله بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف فى المضاف اليه فان قلت لو كان مضافا الى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع والتكرار لا كما سيأتى فى باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار نظرا الى عدم الاضافة بحسب الظاهر والحاصل أنا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فأعملنا لا فيه ولم نكررها أقول بقى أن يقال لم أعربنا لا أبا لى بالحرف مع اضافته فى الحقيقة للياء وعدم اضافته أصلا فى الظاهر والقاطع للاشكال من أصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القصر وانما ترك التنوين للبناء وسيأتى بسط ذلك فى باب لا (قوله لا لليا) معطوف على متعلق يضف المحذوف والتقدير أن يضف لاى اسم لا لليا ولم يقيد الياء بياء المتكلم لان الاضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلا لاختصاصها بالفعل (قوله مع ما هن عليه الخ) أشار به الى دفع اعتراض على المصنف فى سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لا من المضاف اليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو (قوله أنواع غير الياء) أى أنواع المضاف اليه المغاير للياء (قوله عما اذا لم تضف) أى تلك الاسماء أى القابل منها لعدم الاضافة فلا يرد أن ذو والفم بلا ميم ملازمان للاضافة (قوله فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لى أنه ليس بقيد بالنسبة الى أب وأخ وحم لاطلاقهم جواز قصرها مثلا فتفطن ولا يرد عليه قوله • خالط من سلمى خياشيم وفا • لان لفظ المضاف اليه منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أى خياشيمها وفاها ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفم الفمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس فى الفم بالميم بل ليس فى ذى والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يضفن وما ذكرناه عند قول الشارح عما اذا لم تضف فافهم (قوله عوض من عينه وهى الواو ميم) وجه التعويض أن الاضافة اذا زالت يأتى التنوين فيدخل على واو وهى ساكنة فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى الميم للامن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدمامينى وتقدم وجه ايثار الميم دون غيرها (قوله وقد تثبت) أى على قلة اجراء لحال الاضافة مجرى حال عدمها (قوله يصبح) أى الحوت المذكور قبل وجملة وفى البحر فمه حالية (قوله لخلوف فم الصائم) بضم الخاء

فبه يستدل على أن وزنه فعل بالتحريك (وشرط ذا الاعراب) بالاحرف الثلاثة فى الكلمات الست (أن يضفن لا • لليا) مع ما هن عليه من الافراد والتكبير (كجا أخو أبيك ذا اعتلا) فكل واحد من هذه الاسماء مفرد مكبر مضاف واضافته لغير الياء وقد احتوت هذه الامثلة على أنواع غير الياء فان غير الياء اما ظاهر أو مضمر والظاهر اما معرفة أو نكرة والاحتراز بالاضافة عما اذا لم تضف فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورأيت أخا ومررت بحم وكلها تفرد الا ذو فانها ملازمة للاضافة واذا أفرد فوك عوض من عينه وهى الواو ميم وقد تثبت الميم مع الاضافة كقوله

يصبح ظمآن وفى البحر فمه

ولا يختص بالضرورة خلافا لابى على لقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والاحتراز بقوله لا لليا عما اذا أضيفت للياء

بأنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء الاذو فانها لا تضاف لمضمر وانما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر (٦٨) وبكونها مفردة عما اذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فانها تعرب اعرابهما وان جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة وبكونها مكبرة عما اذا صغرت فانها تعرب أيضا بالحركات الظاهرة (واعلم) أن ماذكره الناظم من أن اعراب هذه الاسماء بالاحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين وهشام من الكوفيين في أحد قوليه قال في شرح التسهيل وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ماقبل الآخر للآخر فاذا قلت قام أبو زيد فأصله أبو زيد ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أبا زيد فأصله أبو زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا قيل وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع واذا قلت مررت بأبي زيد فأصله بأبو زيد فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في اعراب هذه الاسماء وهما أقواها ﴿تنبيه﴾ انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف توطئة لاعراب المثنى والمجموع على حده

وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيل خطأ أي تغير رائحته بعد الزوال ومعنى أطيبيته عند الله أحقيته بثناء الله على صاحبه ورضاه به ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على المعتمد وذكره في رواية مسلم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أي على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبي وأخي وحمي وهني بلا رد للامها المحذوفة كما هو الشائع أو منع من ظهورها سكون ماقبل الياء للادغام في الاربعة برد لامها وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم وفي فيجب قلب عين في ياء وادغامها في ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للادغام كما صرح به الرضي (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ماوضع لمعنى كلي معرفا أو منكرا وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم وبقوله ظاهر الضمير الراجع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذوه أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح ووجه ماذكره الشارح من الحصر أن ذو وصلة للوصف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق غني عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة (قوله وما خالف ذلك فهو نادر) كاضافته الى العلم في نحو أنا الله ذو بكة والى الجملة في نحو اذهب بذي تسلم أي اذهب في وقت صاحب سلامة وفي نكت السيوطي أن اضافته الى العلم قليلة والى الجملة شاذة وفي يس أنه أضيف الى الضمير شذوذا (قوله أو مجموعة جمع سلامة) أي بالواو والنون أو الياء والنون ان أريد بها من يعقل أو بالالف والتاء ان أريد بها مالا يعقل كان يقال أبوات وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذي جمع مذكر سالم قيل وهن وحم وفم بلا ميم أيضا (قوله وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فان فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الاعراب بها وهي بيان مقتضى العامل ولا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها (قوله وأتبع فيها ماقبل الآخر للآخر) ان قلت لم أتبعوا في هذه الاسماء دون نظائرها من الاسماء المعتلة نحو عصا ورحا قلت الفرق أن للاتباع في هذه الاسماء فائدة وهي الاشعار بأن ماقبل الآخر كان في غير حالة الاضافة حرف اعراب نحو هذا أخ لي وأب لي فلما أضيف فرعوا عليه وفي بعض التعليقات ان هذا أخ له أباشحا كبيرا فقد سرق أخ له بخلاف النظائر ومن المقرر أن الشيء اذا لزم شيئا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته فلا يرد فوك وذو مال (قوله ثم انقلبت الواو ألفا) أي لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وهذا أولى) أورد عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا للقلب الواو والمتحركة ألفا مناسبا لما في محله من أنه يشترط أصالة الفتح وأجيب بأن حركتها في الحقيقة غير عارضة والحكم بذهاب حركتها الاصلية والاتيان بحركة أخرى للاتباع أمر تقديري ارتكبناه لاجراء الباب على وتيرة واحدة وعلى تسليم عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الاصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده الدماميني (قوله وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح) أي لان الاصل في الاعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لانه في الاعراب بالنيابة كما قال سابقا وغيرها ماذكر ينوب الخ (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثني عشر مذهبا ساقها السيوطي في همع الهوامع فراجعه (قوله انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف) الاولى والمناسب لقوله

لقوله فى السؤال الثانى وانما اختيرت هذه الاسماء أن يقول هنا انما أعرب بعض المفردات بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الاسماء الستة لانها تشبه المثنى الخ وتصحيح كلام الشارح أن يقال المنظور اليه فى السؤال الاول جهة عموم الاسماء الستة وهى كونها بعضا من الاسماء المفردة لا جهة خصوصها وهى كونها هذه الاسماء بأشخاصها (قوله للفرق بينهما الخ) ولم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواقى) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والفم يستلزم صاحبه وكذا الهن (قوله ارفع المثنى) سيأتى شروط المثنى (قوله والمثنى) أى اصطلاحا أما لغة فهو المعطوف كثيرا (قوله اسم) أى معرب بدليل أن الكلام فى المعرب فلا يرد على التعريف أنتما (قوله ناب عن اثنين) أى اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزيدين أو جمعى تكسير كالجمالين أو اسمى جمع كالركبين أو اسمى جنس كالعسلين والمراد ناب عنهما فى الحالة الراهنة لان معنى الفعل غير معتبر فى التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل فى الكثرة لان نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على أن منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة (قوله فى الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذى يجوز تثنية المشترك مرادا بها معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند أمن اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لاحد معنييه نحو عندى عينان منقودة ومورودة وبجمعه كذلك ويجوز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللا ذلك بأن الاصل فى التثنية والجمع العطف وهو فى المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصار فاذا جاز فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسا قال فى شرح الجامع و بعضهم بنى المسئلة على جواز استعمال المشترك فى معنييه أى واللفظ فى حقيقته ومجازه فان قلنا به جاز والا فلا اه وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب (قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاء زيد و زيد مثلا فى غير ضرورة أو شذوذ الا لنكتة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج انا الله محمد ومحمد فى يوم أى محمد ابى ومحمد أخى وأل فى العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففى كتاب العسكرى لا يجوز فى قام زيد وزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان لان النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان فى لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا فى الدمامينى وعلى هذا لا يجوز بالطريق الاولى جاء زيد فعمرو الظريفان وعندى أنه يجوز جاء زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمرو الظريفان لانتفاء اللبس المانع من جواز جاء الزيدان فى جاء زيد فزيد أو فعمرو ولانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فعليك بالانصاف وأل فى المعطوف أيضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لان المعطوف ليس من لفظ المثنى (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا مع سكوته عن اخراج قوله ناب عن اثنين لما دل على أقل من اثنين كرجلان أى ماش ولما دل على أكثر كصنوان جمع صنو ولما أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتى الحداد أو علم كالبحرين لمكان وجعله اتفقا فى الوزن قيدا أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا أول مخرجا لما مر (قوله كالقمرين) للشمس والقمر تغليبا للمذكر ولم يغلبوا المؤنث الا فى مسئلتين قولهم ضبعان بفتح فضم فى تثنية ضبع للمؤنث وضبعان بكسر فسكون للمذكر ونحو قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث

بها وذلك انهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالاحرف للفرق بينهما وبين المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الالفة وانما اختيرت هذه الاسماء لانها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلانها لا تستعمل كذلك الا مضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا وكذا البواقى وانما اختيرت هذه الاحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بالالف ارفع المثنى) نيابة عن الضمة والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقى كالزيدين وغيره كالقمرين واثنين واثنتين وكلا وكلتا والالفاظ الموضوعة للاثنين

كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد ببين كذا فى المغنى قال الدمامينى ومن أمثلة المسئلة الثانية اشتريت عشرا بين جمل وناقة ثم قال ووقع تغليب المؤنث فى غير تينك المسئلتين ففى التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث العدد لتغليب الليالى وقوله تعالى ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا مشعر بأن المراد بالعشر الايام فأنث تغليبا لليالى وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث فى قوله حبب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عينى فى الصلاة اهتماما بالنساء وهذا الحديث رواه النسائى عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح اه أقول عد فى آخر المغنى من أمثلة التغليب قولهم المروتين فى الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث

• (فائدة) * أذكرنى ذكر القمرين قول القائل

رأت قمر السماء فأذكرتنى • ليالى وصلها بالرقمتين

كلانا ناظر قمرا ولكن * رأيت بعينها ورأت بعينى

قال الدمامينى هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقى هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازى لمشابهته وجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعينى يرشد اليه اه أى لان معنى رأيت بعينها الخ أنى رأيت القمر الحقيقى وهى رأت القمر المجازى لانى رأيت وجهها وهو القمر الحقيقى وهى رأت قمر السماء وهو القمر المجازى قال الصلاح الصفدى وهذا أحسن ما يقال فى معنى البيتين وذهب بعضهم الى أن نحو القمرين مثنى حقيقة وأن التثنية انما حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازا وهو مبنى على جواز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه (قوله كزوج وشفع) فيه أنهما لم يوضعا للاثنين خاصة بل لاعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما زكا يقال خسا أو زكا أى فردا أو زوجا قاله الرودانى (قوله تخرج بالقيد الاول نحو العمرين) يصح ضبطه بالفتح فالاسكان تغليبا للاخف وبالضم فالفتح اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين اليك يعنى عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذى هو أبو جهل تغليبا للاشرف الذى سبقت له السعادة فيكون فى الحديث رمز الى أنه الذى يسلم قال الدمامينى يعاب الاخف لفظا ما لم يكن غير الاخف مذكرا أقول أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه فى العمرين بالضم فالفتح وما نقلناه عن الدمامينى نقله الشمنى عن التفتازانى ثم نقل الدمامينى عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الادنى على الاعلى وضعفه وعن غيره أن شرطه تغليب الاعلى على الادنى وضعفه (قوله وبالثانى نحو العمرين) كان الاولى أن يقول نحو الزيدين فى زيد وعمرو لان المثال الذى ذكره خارج بالقيد الاول لاختلاف الوزن أيضا فيه (قوله وبالثالث كلا وكلتا الخ) قال شيخنا أى تخرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بان لا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغنى عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون له مفرد من لفظه اه فالاول نحو كلا وزوج وشفع والثانى نحو كلتا واثنان واثنتان اذ لم يسمع كلت واثن واثنة وثنت ومن هذا يعلم أنه كان ينبغى للشارح ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة لخروجهما أيضا بالقيد الثالث الا أن يقال تركهما للمقايسة وأنه كان ينبغى له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا لا بعدم سماع مفردها لايهامه أن فيها زيادة لكن لا تغنى عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها فتأمل (واعلم) أن اخراج زوج وشفع بالقيد الثالث انما هو على التنزل مع الشارح فى دخول شفع وزوج فى قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه (فائدة) قال فى التصريح ويشترط فى كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط • أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وان ثنى غير ذلك من جمع التكسير واسم

الجمع

كزوج وشفع تخرج بالقيد الاول نحو العمرين فى عمرو وعمرو وبالثانى نحو العمرين فى أبى بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلت ولا اثن ولا اثنة ولا ثنت وأما قوله • فى كلت رجليها

الجمع واسم الجنس كما مر • الثاني الاعراب فلا يثنى المبنى وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يا زيدان ولا رجلين لان البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبنى • الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولا مزجيا على الاصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي بهما أضيف اليهما ذوا أو ذواتا والمجوزون تثنية المزجي قال بعضهم يقال معديكرباني سيبويهان وقال بعضهم يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيبان وأما العلم الاضافي فانما يثنى جزؤه الاول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدى العلم • الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية فيقال جاء الزيدان ويا زيدان مثلا ولهذا الا تثنى كنايات الاعلام كفلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير • الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوين للاب والام فتغليب وتقدم بيانه • السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ أورد عليهم جواز تثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما أنه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لان تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردي أحد معنييه وهذا مفقود في تثنية العلم اذ ليس شئ من معانيه جنسا وقدمر أن المصنف اشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر • السابع أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا سيان لا سواآن أي قياسا فلا ينافي أنه شذ سواآن وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بالحق المثنى نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية • الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقد مر بيانه اه مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقييدى العلم كالمزجي وزاد بعضهم كالسيوطي في الهمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وأحد وعريب وديار لافادة لجميع العموم ورد زيادته بأنه يغني عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثنى فعل من ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية في أفعل من عرض من التركيب أي مع من لا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح أن يثنى (قوله سلامى) هى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العيني (قوله وكلا) هذا شروع في ذكر بعض ما حمل على المثنى وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء وقيل الالف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للالحاق وقيل للتأنيث فان قلت اذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية والالف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون اعرابا أجيب بأن الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما في الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شئ كما في الاسماء الستة وبعد دخوله اعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر (قوله بمضمر) متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر وقوله مضافا حال من الضمير المستتر في وصل العائد الى كلا مؤسسة احترز به عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافة اليه نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لان الاتصال يشمل القبلي والبعدي فعلم ما في

سلامى واحده • فانما أراد كلتا فحذف الالف للضرورة فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في اعرابه وليست منه (وكلا • اذا بمضمر مضافا وصلا) الالف للاطلاق

أى وارفع بالالف كلا اذا وصل بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر حملا على المثنى الحقيقى و (كلتا كذاك) أى ككلا فى ذلك
تقول جاءنى الرجلان كلاهما (٧٢) والمرأتان كلتاهما فان أضيفا الى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الالف رفعا ونصبا وجرا
وبعضهم يعربهما اعراب
المثنى فى هذه الحالة أيضا
وبعضهم يعربهما اعراب
المقصور مطلقا ومنه قوله
نعم الفتى عمدت اليه مطيتى
فى حين جد بنا المسير كلانا
* (تنبيه) * كلا وكلتا
اسمان ملازمان للاضافة
ولفظهما مفرد ومعناهما
مثنى ولذلك أجيز فى
ضميرهما اعتبار المعنى
فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد
وقد اجتمعا فى قوله
كلاهما حين جد الجرى
بينهما
قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى
الا أن اعتبار اللفظ أكثر
وبه جاء القرآن قال تعالى
كلتا الجنتين آتت أكلها ولم
يقل آتتا فلما كان لكلا
وكلتا حظ من الافراد وحظ
من التثنية أجريا فى
اعرابهما مجرى المفرد تارة
ومجرى المثنى تارة وخص
اجراؤهما مجرى المثنى بحالة
الاضافة الى المضمر لان
الاعراب بالحروف فرع
الاعراب بالحركات
والاضافة الى المضمر فرع
الاضافة الى الظاهر لان
الظاهر أصل المضمر فجعل
الفرع مع الفرع والاصل
مع الاصل مراعاة للمناسبة
(اثنان واثنتان) بالمثلثة
اسمان من أسماء التثنية وليسا بمثنيين حقيقة كما سبق (كابنين وابنتين) بالموحدة اللذين هما مثنيان الحال
حقيقة (يجريان) مطلقا فيرفعان بالالف ومثل اثنتين ثنتان فى لغة تميم (وتخلف اليا فى) هذه الالفاظ (جميعها) أى المثنى وما
ألحق به (الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف) اليا فاعل تخلف قصره للضرورة والالف مفعول به وجرا ونصبا نصب على

كلام شيخنا (قوله أى وارفع الخ) أشار الى أن كلا معطوف على المثنى وأن مضافا حال من نائب
فاعل وصل وأن متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه (قوله كلتا كذاك) مبتدأ وخبر هذا
هو الظاهر (قوله فى هذه الحالة) أى حالة الاضافة الى ظاهر (قوله مطلقا) أى سواء أضيفا الى
مضمر أو ظاهر (قوله عمدت) أى قصدت وبابه ضرب كما فى المختار والاسناد فى جد بنا المسير مجاز
عقلى والاصل جددنا فى المسير (قوله ملازمان للاضافة) أى الى المعرف الذى يدل على اثنين
بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفردا أو جمعا كما سيأتى فى الاضافة (قوله كلاهما) أى الفرسين
وقوله جد الجرى مجاز عقلى والاصل جدا فى الجرى وقوله قد أقلعا أى كفا عن الجرى وقوله رابى
أى منتفخ والشاهد فى أقلعا ورابى (قوله وبه جاء القرآن) أى نصا وأما اعتبار المعنى فلم يجئ فيه
نصا لان الضمير فى قوله تعالى وفجرنا خلالهما نهرا لا يتعين رجوعه الى كلتا من قوله تعالى كلتا
الجنتين آتت أكلها بل يحتمل رجوعه الى الجنتين وان كان رجوع الضمير الى المضاف أكثر من
رجوعه الى المضاف اليه ولهذا مشى فى شرح الجامع على رجوع الضمير الى كلتا قال الدمامينى
ويتعين الافراد مراعاة للفظ فى نحو كلانا غنى عن أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم
الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذ المراد كل واحد منا غنى عن أخيه قال فى المغنى وقد
سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر
كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى
هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه (قوله اثنان
واثنتان) تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف
غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لا فرق فى ذلك بين الظاهر
والضمير على المرضى عندى ويؤيده تصريح بعضهم كما فى الروداني بجواز اثنا كما اذا أريد بالاثنين
أمران غير المخاطبين مضافان اليهما كعبدين لهما وأما ما نقله فى التصريح عن الموضح فى شرح
اللمحة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنتين الى ضمير تثنية لانها اضافة الشئ الى نفسه
فغير ظاهر على اطلاقه (قوله من أسماء التثنية) أى من الاسماء الدالة وضعا على اثنين (قوله كابنين
وابنتين الخ) قال بعضهم لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى أتى بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله
كالمثنى وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه يجريان أى فى الرفع بالالف أفاده فى النكت
(قوله مطلقا) أى سواء أفردا كقوله تعالى حين الوصية اثنان أى شهادة اثنين ليصح الاخبار به عن
شهادة بينكم أو ركبا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا أو أضيفا نحو اثناكم واثنتاكم (قوله وتخلف
اليا الخ) أى تقوم مقامها فى بيان مقتضى العامل لا فى النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد
الخلف ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل مرفوعا (قوله فى هذه الالفاظ جميعها) جعل
الشارح جميعها تأكيد المحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل الا أن يقال هو حل معنى لا حل اعراب
(قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وان كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الالف الذى هو مفتوح
لان التصريح أقوى فى البيان ولافادة علة فتح ما قبل ياء المثنى وهى ألفة الفتح مع الالف كما فى نكت
السيوطى فقوله قد ألف فى معنى التعليل (قوله للضرورة) فيه أن قصر ذى الالف من أسماء حروف
التهجى لغة لا ضرورة الا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن (قوله نصب على

الحال) فيه أن مجيء المصدر حالا وإن كان كثيرا مقصور على السماع فالأولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل وقت جر ونصب كما في آتيك طلوع الشمس (قوله أي مجرورة ومنصوبة) لم يقل أي مجرورا ومنصوبا مع أن المجرور بني وهو لفظ جميع مذكر لأن الغالب مراعاة ما أضيف إليه كل وجميع لا لمجرد اكتساب التأنيث من المضاف إليه وإن اقتضاه كلام شيخنا والبعض (قوله وبسبب فتح) أي إبقاء فتح والسبب الذي ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر (قوله خلف عن الألف) إنما كانت الألف أصلا لأن الرفع أول أحوال الإعراب ومثلها الواو في الجمع (قوله والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا) في معنى التعليل للإشعار (قوله لزوم الألف) أي والإعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الألف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهي لغة قليلة جدا كذا في الدماميني وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى إذا انضم إلى زيادة الألف والنون علة أخرى كالوصفية في نحو صالحان فتأمل (قوله لعمما) أي عض ونيب (قوله وجعل منه إن هذان لساحران) وقيل اسم إن ضمير الشأن وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر إن واعترض بأن حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فإنهم استسهلوه معهما لكونه في كلام بني على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شيء يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيرهما شاذا لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فإذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدأ ينافي التأكيد لأن تأكيد الشيء يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي خلافه وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لأن التأكيد للنسبة والحذف للمبتدأ ولأن المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو مررت بزيد وجاء في أخوه أنفسهما بالرفع على تقدير هما صاحباي أنفسهما وبالنصب على تقدير أعنيهما أنفسهما قاله الدماميني وقيل هذان مبني لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لأن الأصل في المبني أن لا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لألف ساحران وإنما قال الأكثر هذين جرا ونصبا نظرا لصورة التثنية (قوله ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الألف والنون (قوله كاشهيبابين) تثنية اشهيباب وهي السنة المجدبة التي لا مطر فيها (قوله وارفع بواو) أي ظاهرة كما في الزيدون أو مقدرة كما في صالحو القوم أو منقلبة إلى الياء كما في مسلمي على التحقيق (قوله وبيا اجرر وانصب) ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطالب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذي أعملناه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثاني بلا حذف للضمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنواني (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا أي نابت الياء فيما ذكر نيابة ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لأجله لقوله اجرر وقوله والفتحة أي ونيابة عن الفتحة مفعولا لأجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثاني لدلالة الأول (قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الأخير وأضمر في الأولين ضميره وحذفه وإضافته إلى جمع من إضافة الصفة إلى

الحال من المجرور بني أي مجرورة ومنصوبة وبسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خلف عن الألف والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها

﴿ تنبيهان ﴾ الأول في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعا ونصبا وجرا وهي لغة بني الحرث بن كعب وقبائل أخر وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الأئمة قال الشاعر

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى ... مساغا لناباه الشجاع لصمما

وجعل منه إن هذان لساحران ولا وتران في ليلة

• الثاني لو سمي بالمثنى ففي إعرابه وجهان أحدهما إعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيبابين لم يجز إعرابه بالحركات (وارفع بواو) نيابة عن الضمة (وبيا اجرر وانصب) نيابة عن الكسرة والفتحة (سالم جمع عامر

الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبه ذين ويشترط فى هذا الجمع زيادة على ما يأتى شروط التثنية كما قاله الرودانى وغيره وسيأتى الكلام على جمع التكسير فى بابه (قوله وجمع مذنب) دفع بتقدير جمع هنا ايهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب فى جمع واحد وانما لم يبال المصنف بهذا الايهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك ولا لبس والمضاف الى متعدد انما تجب فيه المطابقة اذا خيف اللبس (قوله جمع المذكر السالم) أى المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلى لمذكرين فانهما يقال فيهما زينبون وحبلون وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا لجمع وجره نعتا للمذكر والارجح الثانى لان السلامة فى الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنوانى (قوله لسلامة بناء واحده) أى بنيته أى لغير اعلال فدخل فى جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة فى الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلى (قوله علما) أى شخصيا فلا يجمع العلم الجنسى بالواو والنون أو الياء والنون الا ما كان علما على الشمول التوكيدى نحو أجمع فانه يقال فيه أجمعون وأجمعين لانه صفة فى أصله لانه أفعل تفضيل أصالة قاله الرودانى ثم اشتراط العلمية للاقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به فى قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد قصد تنكيره لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أى المهيئة لقبول الجمعية وهى لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدمامينى المشهور الذى ذكره شيخنا والبعض (قوله لمذكر عاقل) أى مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين وانما لم يعتبروا المعنى فى طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزى والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه فى الصفة قوله تعالى قالتا أتينا طائعين رأيتهم لى ساجدين والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبى غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر فى التسهيل أنه يكفى ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أى لا مع اختلافها فلا يقال رجلان فى رجل وامرأة ولا عالمون فى عالم وقائمتين قال سم وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير فى التثنية أيضا فليحرر اه أقول فى الدمامينى على التسهيل أن ادخال المثنى فى هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق فى اللفظ مأخوذ فى تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب (قوله خاليا من تاء التأنيث) مالم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمى مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا وانما اشترط الخلو من تاء التأنيث لانها ان حذفت فى الجمع التبس بجمع ما لا تاء فيه وان أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وانما اغتفر وأوقوعها حشوا فى التثنية لانه ليس لتثنية ذى التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) قال البعض الاولى حذفهما لانهما شرطان لمطلق الجمع صحيحا أو مكسرا وكلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه اه ولك أن تقول لا دليل على أن كلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا فى شروطه أعم من أن تخصه أولا لكن يعكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه (قوله بحرفين) فيه مسامحة اذ الاعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة

و) جمع (مذنب) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده ويقال له جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى لان كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة وأشار بقوله (وشبه ذين) الى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الاسماء غير علم كرجل أو علما لمؤنث كزينب أو لغير عاقل كلاحق علم فرس أو فيه تاء التأنيث كطلحة أو التركيب المزجى كمعديكرب

حرف

وأجازه بعضهم أو الاسنادي كبرق نحره بالاتفاق أو الاعراب بحرفين كالزيدين أو الزيدين علما والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث كحائض أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كاحمر وشذ قوله

فما وجدت نساء بنى تميم
حلائل أسودين وأحمرينا

أو من باب فعلان فعلى كسكران فان مؤنثه سكرى أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث كصبور وجريح فانه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح ﴿تنبيهات﴾ الاول أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع • الثانى يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث نحو عدة أو من لامه نحو ثبة فانه يجوز جمعه هذا الجمع • الثالث يقوم مقام الصفة التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون • الرابع لم يشترط الكوفيون الشرط الاخير مستدلين بقوله منا الذى هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب فالعانس من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لانها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم فى البيت لشذوذه

حرف الاعراب قال ذلك تسمحا أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أى الواو فى حال الرفع والياء فى حالى النصب والجر (قوله وأجازه بعضهم) أى مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول ويحذف الثانى فيقال سيبون (قوله أو الاسنادى) فاذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمى باحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذو وكذا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم وسكت عن الاضافى لانه يثنى ويجمع جزؤه الاول وجوز الكوفيون تثنية الجزأين وجمعهما قال الرودانى لا أظن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الاضافة الى الله تعالى انما الله اله واحد اه (قوله كالزيدين أو الزيدين علما) أى ان أعربا اعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع اعرابين فى كلمة واحدة فان أعربا بالحركات جاز جمعهما (قوله صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما فى وانا لموسعون فنعم الماهدون ونحن الوارثون لانه سماعى لان أسماءه تعالى توقيفية والكلام فى الجمع المقيس قال الدمامينى معنى الجمعية فى أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون اه (قوله خالية من تاء التأنيث) أى من التاء الموضوعة له وان استعملت فى غيره ليصح اخراج علامة فان تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث (قوله أفعل فعلاء) بالاضافة التى لادنى ملابسة أى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلاء وكذا يقال فى نظيره وعبارته صادقة بأن لا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلا كأكمر لكبير الكمرة الذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الافضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بأن لا يكون من باب فعلان أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذى ليس له مؤنث أصلا كلحيان لطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما الخ هو بمعنى قول الموضح قابلة للتاء أو تدل على التفضيل وانما اعتبر فى الصفة قبول التاء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع انما هو لتكون الواو فيها كالواو فى الفعل الذى هو أخوها فى الاشتقاق فى الدلالة على الجمعية كما مر وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم للتنكير (قوله كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد فى فعول اذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفى فعيل اذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فان جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما الخ) لا يخفى أن هذا لا ينافيه ما سيأتى من عد جمع الثلاثى المذكور من الملحقات بجمع السلامة لانه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علما وما سيأتى فيما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع) أى عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعنى أن لا يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذى يقتضيه صنيع الشارح بعد وان خالف الكوفيون فى اشتراط أن لا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضا كما فى الهمع (قوله ما ان طر) ما نافية وان زائدة وطر بفتح الطاء من باب مر أى نبت وتضم بهذا المعنى أيضا وبمعنى قطع والعانس من بلغ أوان التزوج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى والامرد من لم يبلغ أوان الانبات وليس مكررا مع قوله ما ان طر شاربه لان المراد

(قوله الشائب) صوابه الاشيب اه

لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها ان لشبهها فى اللفظ بما النافية انتهى عينى بتلخيص و زيادة ورد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب ولا يكون قسيماله ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب أى والشيب غير العانسين (قوله و به عشرونا الخ) شروع فى ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جموع كعشرين وأولى وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين وجموع سمى بها كعليين وجموع تكسير كارضين وسنين (قوله و بابه) أى نظيره وقوله الى التسعين الغاية داخلة (قوله ألحق) أفرد ولم يثن على ارادة المذكور (قوله بالحرفين) أى الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشرى والروداني (قوله وعشرين) أى واطلاق عشرين (قوله وهو) أى اللازم باطل أى فكذا الملزوم (قوله وان كان جمعا) أى غير مستوف لشروط الجمع (قوله فأهل ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذى القرابة وأورد عليه الوصف به فى قولهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام فى الاهل بمعنى القريب لا المستحق فان هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقى لا ملحق كذا قالوا ولى فيه بحث لانه ان كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو فى معنى المشتق مطلقا فما الفارق الداعى الى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى المستحق صفة الا أن يختار الثانى و يقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل ثم رأيت الروداني ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل (قوله لانه اسم جمع) أى لذى ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه و بين الى الجارة فى الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع (قوله اما أن لا يكون جمعا العالم) أى بل يكون اسم جمع له (قوله على كل ماسوى الله) أى على مجموع ماسوى الله تعالى وهذا أحد اطلاقيه والاطلاق الثانى اطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون الجمع الخ) من تمام العلة والمتجه عندى أن هذا كلى لا أغلبى وأنه لا يجوز أن يكون مساويا لمفرده وان ذكره شيخنا والبعض اذ لو جاز كونه مساويا له لم يكن فى الجمع فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده أو اثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا فأين الشمول وما استندا اليه من حصول المساواة على الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وأنصف (قوله أو يكون جمعا له) أى غير مستوف للشروط كما يفيده قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة (قوله باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد و باعتبار اطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفرده لانا اذا جعلنا على هذا الاحتمال الثانى مفرد العالمين عالما بمعنى صنف من الاصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لان مدلول المفرد حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف فلم يكن المفرد أعم ولا مساويا بل الاعم الجمع فما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا للجمع على الاحتمال الثانى وأنه لا محذور فى ذلك لان كون الجمع أعم أغلبى غير مسلم كما انكشف لك لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لانا نقول فرق بين الصدقين لان صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم شمولى والمعتبر هنا العموم الشمولى والازم أن غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساو لمفرده فيبطل قولهم ان كون الجمع أعم أغلبى هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام (قوله لغير علم ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جمع لم يستوف شروط جمع

(وبه) أى وبالجمع السالم المذكر (عشرونا وبابه) الى التسعين (ألحق) فى الاعراب بالحرفين وليس بجمع والا لزم صحة اطلاق ثلاثين مثلا على تسعة وعشرين على ثلاثين وهو باطل (و) ألحق به أيضا (الاهلونا) لانه وان كان جمعا الاهل فأهل ليس بعلم ولا صفة وألحق به (أولو) لانه اسم جمع لا جمع (و) ألحق به أيضا (عالمون) لانه اما أن لا يكون جمعا لعالم لانه أخص منه اذ لا يقال الا على العقلاء والعالم يقال على كل ماسوى الله ويجب كون الجمع أعم من مفرده أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع لغير علم ولا صفة وألحق به (عليونا)

السلامة لمذكر وقال الرضى العالم الذى يعلم منه ذات موجده تعالى و يكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال اه و بالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا (قوله لانه ليس بجمع) أى فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل انه فى الاصل جمع على تكسيت من العلو ثم سمى به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه (قوله اسم لاعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج الى تقدير مضاف فى قوله تعالى كتاب مرقوم أى محل كتاب وفى الكشاف أنه اسم لديوان الخير الذى دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتب فى قوله ان كتاب الابرار مصدرا بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أى كتابة أعمال الابرار (قوله وأرضون) مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أى كذلك هذا ما درج عليه الشارح (قوله بفتح الراء) وحكى اسكانها قاله الدمامينى وقال شيخنا تسكينها ضرورة (قوله شذ قياسا) أى لا استعمالا أما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعمالا فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وانما خص أرضين و باب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع الملحقات شاذة قياسا ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لان كلا منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل أربعة لان مفرد كل غير علم وغير صفة و يدل على ما ذكرناه قول المصنف فى شرحه على العمدة ما ملخصه أن عالمين وأهلين مستويان فى الشذوذ وأن أرضين وسنين أشذ منهما اه وقولنا مع أن جميع الملحقات شاذة شامل لعليين وعلى شذوذه درج التسهيل ونازع فيه الدمامينى بأنه اذا جعل اسما لاعلى الجنة كان علما منقولا عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفرده فى الاصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب ألا ترى الى قنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه اذا سمى بالجمع على سبيل النقل يعنى عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه ثلاث اللغات يعنى التى سيذكرها الشارح فى الجمع المسمى به ثم قال الدمامينى نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع علية وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذا لعدم العقل (قوله بدليل أريضة) و بدليل يا عبادى ان أرضى واسعة (قوله كذلك) أى مثل أرضين فى الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر ستة قيود كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتى فى أخذ المحترزات عرف أن الشارح ألغى القيد الاول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو أوزون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضى أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز (قوله ولم تكسر) أى تكسيرا تعرب معه بالحركات والافسنون جمع تكسير وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه وشرط بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فان مذكره هن جمع به فلو جمع هو أيضا به التبس المؤنث بالمذكر (قوله اطرد فيه الجمع) أى كثر وشاع استعمالا فلا ينافى قوله آنفا شذ قياسا (قوله سنو أو سنه) أو للتخيير لا للشك كما زعمه شيخنا لثبوت اصالة كل منهما بدليل (قوله لقولهم فى الجمع الخ) اعترض بان فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف فى المفرد على ثبوته فى الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف فى المفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف (قوله وفى الفعل سانيت) أى والفعل المسند الى التاء يرد الاشياء الى أصولها (قوله وأصل سانيت) جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على أن الاصل الياء لا الواو (قوله عضو) بدليل ما يأتى و بدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) أى كالاعضاء

لانه ليس بجمع وانما هو اسم لاعلى الجنة (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شذ) قياسا لانه جمع تكسير ومفرده مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل (و) كذلك (السنونا) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وبابه) كذلك شذ قياسا والمراد ببابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا نحو عضة وعضين وعزة وعزين وارة وارين وثبة وثبين وقلة وقلين قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين الذين جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن الشمال عزين وأصل سنة سنو أو سنه لقولهم فى الجمع سنوات وسنهات وفى الفعل سانيت وسانهت وأصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف وأصل عضة عضو من العض وواحد الاعضاء أى ان الكفار جعلوا القرآن أعضاء

أى مفرقا يقال عضيته وعضوته تعضية (٧٨) أى فرقته تفرقة قال ذو الرمة * وليس دين الله بالمعضى * أى بالمفرق لانهم فرقوا

أقاويلهم فيه أو عضه
من العضه وهو البهتان
والعضه أيضا السحر فى لغة
قريش قال الشاعر
أعوذ بربى من النافثا
ت فى عقد العاضه المعضه
وأصل عزة وهى الفرقة
من الناس عزو وأصل
ارة وهى موضع النار ارى
وأصل ثبة وهى الجماعة
ثبو وقيل ثبى من ثبيت أى
جمعت والاول أقوى
وعليه الاكثر لان
ما حذف من اللامات
أكثره واو وأصل قلة
وهى عودان يلعب بهما
الصبيان قلو ولا يجوز
ذلك فى نحو تمرة لعدم
الحذف وشذاضون جمع
أضاة كقناة وهى الغدير
وحرون جمع حرة واحرون
جمع احرة والاحرة والحرة
الارض ذات الحجارة
السود وأوزون جمع أوزة
وهى البطة ولا فى نحو عدة
وزنة لان المحذوف الفاء
وشذ رقون فى جمع رقة
وهى الفضة ولدون فى
جمع لدة وهى الترب
وحشون فى جمع حشة
وهى الارض الموحشة
ولا فى نحو يد ودم لعدم
التعويض وشذ أبون
وأخون ولا فى نحو اسم
وأخت لان المعوض غير
الهاء اذ هو فى الاول
الهمزة وفى الثانى التاء وشذ بنون فى جمع ابن وهو مثل اسم ولا فى نحو

في التفرقة فقوله أى مفرقا بيان لحاصل المعنى (قوله أى مفرقا) أى مفرقا فيه أى مفرقة أقوالهم فى شأنه (قوله يقال عضيته وعضوته) الاول بالتشديد والثانى بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلبت واوه ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف فقوله تعضية مصدر الاول ومصدر الثانى عضو بفتح فسكون وقوله أى فرقته تفرقة تفسير لهما وان كان بالاول أنسب (قوله لانهم فرقوا أقاويلهم فيه) علة لقوله جعلوا القرآن أعضاء أى فنهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال أساطير الاولين (قوله أو عضه) ويدل له تصغيره على عضيهة (قوله من النافثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة العاضه والبيت يعطى أن النافثات غير السحرة الا أن يكون من الاظهار فى مقام الاضمار (قوله عزو) فى التصريح عزى فلامه ياء (قوله وهى الجماعة) أى لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لامها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هى أيضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثانى تجمع بهما (قوله ولا يجوز ذلك الخ) شروع فى محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن (قوله وشذاضون) بكسر الهمزة أى شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتى فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ (قوله واحرون) بكسر الهمزة وحكى فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع احرة بكسر الهمزة وفى التصريح أن أحرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة احرة حذفت همزته وأن هذا الاصل ترك وصار نسيا منسيا أى فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع احرة بالنظر الى الاصل لا المستعمل الآن (قوله ولا فى نحو عدة الخ) أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن وورق وولد ووحش بكسر الواو فى الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث (قوله وهى الفضة) ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة (قوله وهى الترب) أى المساوى فى السن (قوله لعدم التعويض) أى من لاميهما المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم اه تصريح وحكى فى المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو (قوله وشذ أبون وأخون) أى وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما مر قال الدمامينى نحو أبون يحتمل وجهين الاول أن يكون الاصل أبوون أى برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا فى المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثانى أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان فى حالة افراده وعدم اضافته (قوله اسم وأخت) أصل الاول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الرودانى حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاؤه وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الرودانى فهل به مامر وقيل أصل الكلمتين بفتحتين كذكريهما وهو مفاد كلام الشارح فى النسب قال فى التصريح والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اه (قوله وشذ بنون فى جمع ابن) قال فى التصريح وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة اه قال الرودانى هى أن أصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنوون لانهما يردان الاشياء الى أصولها فأرادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراو لهراوة ففعل بهما مافعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة فى الجمع الى ضمة النون أوجب

(قوله والعضه مبالغة العاضه) لا مبالغة بل الذى فى الصحاح أنه المعضه بالميم من أعضه الرباعى اه

أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه حاجزا غير حصين كلا فاصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص بما اذا أريد به من يعقل قال فى التسهيل يقال فى المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذى بنون وأبون وأخون وهنون وذوون اه أى وأما المراد به مالا يعقل فيجمع بالالف والتاء (قوله شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال فى التصريح بسكون الواو فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فلقيت الواو هاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاة ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الروداني لو قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لان اعلالا واحدا أولى من اعلالين ولكان كشفة اذ أصله شفهة اه وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كما يفيده كلام الروداني فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها (قوله على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله فى جمع ظبة) بكسر الظاء كما فى التصريح وبضمها كما فى القاموس ولامها واو كما فى التصريح قال لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (قوله وأظب) أصله أظبو كأرجل (قوله كسرت فاؤه فى الجمع) أى مالم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كثرون فى حرة أو يقال الكلام فى المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلام فى باب سنة وحرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم (قوله على الافصح) راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى الخ فيستفاد من كلام الشارح أن فى جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الافصح فى الاولين الكسر وهل هما فى الثالثة على حد سواء أولا والذى يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطى أنهما سواء حيث قال وكسر فاء كسرت أو فتحت فى مفرد أشهر من ضمها وساغا ان ضمت اه وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففى جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر اه وهى ليست نصا فى أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه بالاكثرية على الكسر فى ثبين فقط ففى نقل البهوتى عن شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم الا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو فى غاية البعد والذى يتجه عندى رجحان الضم فى حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر فى حالى النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم الى كسر (قوله نحو مئين) قضيته أنه من باب سنين وبه صرح فى النكت ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث ياء كما صرح به فى المصباح فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل حين) حال من ذا أو صفة لمحذوف أى ورودا مثل ورود حين أى فى الاعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للاضافة لكن فى باب سنين حينئذ لغتان التنوين وعدمه كما فى التصريح وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال فى شرحه على التسهيل علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين فى كلمة واحدة وظاهر كلامه أن من لم ينون يجره بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة اه وانظر ما علة منع الصرف وبقى فى باب سنين لغتان أخريان ذكرهما السيوطى فى جمع الجوامع أحدهما أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن اعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة الخ ثانيهما أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات (قوله دعانى) أى اتركانى وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد فى قوله فان سنينه لانه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للاضافة (قوله فى احدى الروايتين) والرواية الاخرى سنين كسنى يوسف باسكان الياء وحذف النون (قوله أى مجىء) لو قال أى ورود لكان أحسن لانه المتقدم ضمنا فى قوله يرد الا أن يقال أشار بذلك الى أن الورود بمعنى المجىء وقوله الجمع

شاة وشفة لانهما كسرا على شياه وشفاه وشذ ظبون فى جمع ظبة وهى حد السهم والسيف فانهم كسروه على ظبى بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين ﴿تنبيه﴾ ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الافصح نحو مئين وحكى مؤن وسنون وعزون بالضم وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين (ومثل حين قد يرد ٭ ذا الباب) فيكون معربا بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله دعانى من نجد فان سنينه ٭ لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وفى الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف فى احدى الروايتين (وهو) أى مجىء الجمع مثل حين (عند قوم) من النحاة منهم الفراء (يطرد) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه وخرجوا عليه قوله

ربع مى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضاربين القباب وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * والصحيح انه لا يطرد بل
يقتصر فيه على السماع *(تنبيهان)* الاول قد عرفت أن اعراب المثنى والمجموع على حده مخالف
للقياس من وجهين
الاول من حيث الاعراب
بالحروف والثانى من
حيث ان رفع المثنى ليس
بالواو ونصبه ليس بالالف
وكذا نصب المجموع أما
العلة فى مخالفتهما القياس
فى الوجه الاول فلأن
المثنى والمجموع فرعان
عن الآحاد والاعراب
بالحروف فرع عن الاعراب
بالحركات فجعل الفرع
للفرع طلبا للمناسبة
وأيضا فقد أعرب بعض
الآحاد وهى الاسماء
الستة بالحروف فلو لم يجعل
اعرابهما بالحروف لزم
أن يكون للفرع مزية على
الاصل ولانهما لما كان
فى آخرهما حروف وهى
علامة التثنية والجمع تصلح
أن تكون اعرابا بقلب
بعضها الى بعض فجعل
اعرابهما بالحروف لان
الاعراب بها بغير حركة
أخف منها مع الحركة وأما
العلة فى مخالفتهما للقياس
فى الوجه الثانى فلان
حروف الاعراب ثلاثة
والاعراب ستة ثلاثة
للمثنى وثلاثة للمجموع
فلو جعل اعرابهما بها
على حد اعراب الاسماء
الستة لالتبس المثنى
بالمجموع فى نحو رأيت زيدين ولو جعل اعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا اعراب وبالآخر
فوزعت عليهما وأعطى المثنى الالف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل

يعنى جمع سنة وبابه واضافة مجىء الى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجىء مثل حين الثابت لسنين وبابه
يطرد فى جمع المذكر السالم فلا ركاكة فى حل الشارح لانها انما تكون اذا أريد بالجمع فى قوله أى
مجىء الجمع جمع المذكر السالم القياسى (قوله عرندس) أى قوى شديد والطلال بالفتح الحالة
الحسنة وفى قوله لا يزالون مراعاة معنى الحى بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهى التى تتخذ من
الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد فى ضاربين حيث أثبت
النون ولم يحذفها للاضافة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الاصل ضاربين ضاربى القباب على
الابدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره (قوله مخالف للقياس)
أى الاصل (قوله من حيث ان رفع المثنى) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع معموليها فى تأويل
مبتدا والخبر محذوف أى من حيث ذلك موجود هذا ان جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص
حيث بالجمل فان جرينا على مذهب الكسائى من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر (قوله
وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد الخ) هذا التوجيه يقتضى أن سبب اعراب المثنى والمجموع على
حده بالحروف اعراب بعض الآحاد بها لانهما لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الاصل وقد
سبق عنه أن سبب اعراب بعض الآحاد بها ارادة اعراب المثنى والمجموع بها ليكون توطئة
لاعرابهما بها وفى هذا دور فافهم (قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل) اعترض بأن التثنية
والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردهما وبأن هذا يقتضى اعراب كل جمع بالحروف لوجود
الفرعية وليس كذلك ويجاب عن الاول بأنهما فرعان عن المفرد فى الجملة وبأن من جملة المثنى
أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون وحمون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على
مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثانى بأن ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها (قوله لما كان) أى وجد
وجواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفى بعض النسخ باسقاط لما وهى ظاهرة (قوله بقلب بعضها الى
بعض) أى خلف بعضها عن بعض (قوله بغير حركة) أى بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة أو مقدرة
وقوله أخف منها أى أخف من وجودها ملغاة وهى صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة أى مع
اعتبار الحركة هكذا ينبغى تقرير هذا المحل (قوله فلأن حروف الاعراب) أى فى الاسم فلا يرد النون
فى الافعال الخمسة (قوله والاعراب ستة) أى رفع ونصب وجر فى المثنى ومثلها فى الجمع (قوله فى نحو
رأيت زيدين) أى من كل مثنى أو مجموع أضيف سواء كان مع الالف فى حال النصب أو مع الواو فى
حال الرفع لا الياء لتميزهما معها بفتح ما قبلها فى المثنى وكسره فى الجمع فقول البعض أو الياء سهو
(قوله بقى الآخر بلا اعراب) ان كان المراد بقى الآخر بلا اعراب أصلا ورد عليه أن المقدم
لا يستلزم التالى حينئذ لجواز اعراب الآخر بحرفين فقط وان كان المراد بلا اعراب على حد
اعراب الاسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه اذ لقائل أن يقول هلا أعرب
الآخر بغير اعراب الاسماء الستة بأن يعرب بحرفين وان كان المراد بلا اعراب رافع للالتباس ولو
أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثنى بالمجموع فى الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين
لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة والمثنى بالالف والياء والعكس اللهم الا أن يقال
المثنى سابق على المجموع فهو الاحق بأن يعطى الاحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن
يكون أحدهما الواو رفعا لدلالتها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد بلا
اعراب رافع للالتباس لائق لكن هذا يؤدى الى أن المراد بأحدهما فى كلام الشارح المثنى

اسما فى نحو اضربا وحرفا فى نحو ضربا أخواك وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية فى الفعل اسما فى نحو اضربوا وحرفا فى نحو أكلونى البراغيث وجرا بالياء على الاصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لان كلا منهما فضلة ومن حيث المخرج لان الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين • الثانى ما أفهمه النظم وصرح به فى شرح التسهيل من أن اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب الى الزجاج والزجاجى قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى أن اعرابهما بحركات مقدرة على الاحرف (ونون مجموع وما به التحق) فى اعرابه (فافتح) طلبا للخفة من ثقل الجمع وفرقا بينه وبين نون المثنى (وقل من بكسره نطق) من العرب قال فى شرح التسهيل يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة وجزم به فى شرح الكافية ومما ورد منه قوله

عرفنا جعفرا وبنى أبيه • وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله

وقد جاوزت حد الاربعين

(ونون ما ثنى والملحق به) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بعكس ذلك) النون (استعملوه) فكسروه كثيرا على الاصل فى التقاء الساكنين وفتحوه قليلا بعد الياء (فانتبه) لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائى والفراء كقوله

وبالآخر المجموع لا الاحد الدائر والآخر الدائر فتأمل (قوله اسما) حال من الضمير فى بها العائد على الالف (قوله لان كلا منهما فضلة) أى اعراب فضلة أو التقدير لان محل كل منهما فضلة (قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لان كلا منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أى ولتقارب المخرج (قوله لان الفتح الخ) اعترضه البعض كشيخنا بأنه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف فى المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة فى حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل الى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت لها ميلا الى أقصى الحلق أو مكسورة وجدت لها ميلا الى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلا الى الشفتين (قوله بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب فى الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن الثانى بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج الى تقدير الرابط فى الخبر ﴿فائدة﴾ تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو

خليلى ما ان أنتما الصادقا هوى • اذا خفتما فيه عذولا وواشيا

ونحو قراءة الحسن والمقيمى الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير معجزى الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وماهم بضارى به من أحد كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى وفى المغنى يحذف النونان لشبه الاضافة نحو لا غلامى لزيد ولا مكرمى لعمرو اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا وسيأتى بسط اعرابهما فى باب لا (قوله فافتح) أى ضاما ماقبل الواو ولو تقديرا فى نحو وأنتم الاعلون اذ أصله الاعلوون وكاسرا ماقبل الياء ولو تقديرا فى نحو وانهم عندنا لمن المصطفين اذ أصله المصطفيين (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلبا (قوله وفرقا) أى وزيادة فرق اذ أصل الفرق حاصل فى نحو المصطفين بحذف ألف الجمع وقلب ألف المثنى ياء وفى غيره بحركة ماقبل الياء (قوله وقل من بكسره نطق) أى مع الياء قال فى التصريح ولم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر لعدم التجانس (قوله لغة) أى لا ضرورة كما قيل به (قوله وجزم به) أى بكونه لغة وهذا هو الراجح (قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد بهم الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (قوله حد الاربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف وسابقا على أن اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا الى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفى فيه الاحتمال كما صرحوا به وان زعم البعض خلافه ويمكن أن يجعل مثالا (قوله وهو اثنان واثنتان وثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملحقات المصحوبة بالنون وان كان الملحق المصحوب بالنون لا ينحصر فى الالفاظ الثلاثة لان منه المذروين والثنايين وما سمى به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض (قوله بعكس ذلك) أى بخلافه لان الكثير هنا قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغوى قطعا فما حكاه البعض من أنه لا لغوى ولا منطقى غير صحيح (قوله على الاصل فى التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الاصل لان قياس التقاء

الساكنين اذا كان الاول حرف لين أن يحذف كما قال

ان ساكنان التقيا اكسر ماسبق * وان يكن لينا فحذفه استحق

ويجاب بأن محل الحذف مالم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم فوات الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغى فيه التخفيف والساكن أخف (قوله على أحوذيين) تثنية أحوذى وهو خفيف المشى لحذقه وأراد بهما هنا جناحى قطاة يصفها بالخفة والضمير فى استقلت أى ارتفعت يرجع اليها وقوله فما هى الا لمحة أى فما مسافة رؤيتها الا مقدار لمحة وقوله وتغيب أى بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها) الضمير يرجع الى سلمى فى البيت قبله كما قاله العينى والجيد العنق وقوله ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر أو بكسرها ففى البيت تلفيق من لغتين وفى البيت تلفيق آخر من لغتين لانه جرى فى قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الالف وفى قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء وقال الدمامينى فى قوله ومنخرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا ينتفى التلفيق الثانى والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهما وبضمهما وظبيان اسم رجل على ماصوبه العينى رادا على من جعله تثنية ظبى كالدمامينى وعلى ماقاله العينى فانظر هل المراد أشبها منخرى ظبيان فى الكبر أو أشبها نفس الرجل فى العظم أو القبح (قوله أرقنى) أى أسهرنى والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد أو قذذ كبطل والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم أفصح (قوله عما فاتهما من الاعراب بالحركات الخ) هذا مذهب سيبويه والصحيح الذى اختاره المحقق الرضى وغيره أن النون عوض عن التنوين فى المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراجح ولان سيبويه يقول ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها الا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم ثبتت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع أل قلت قال الرضى انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير وفى ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اه (قوله ومن دخول التنوين) أى الظاهر أو المقدر كما فى الممنوع من الصرف (قوله وحذفت مع الاضافة الخ) حاصله أنه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع أل كما تثبت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الامور الآتية فى قول الناظم فصل مضاف الخ (قوله نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا) لا وجه لقوله أيضا لان المنظور اليه فى عدم الحذف مع أل هو كونها عوضا عن الحركة فقط الا أن يكون المراد كما نظر الى التعويض بها عن التنوين فى الحذف مع الاضافة (قوله وقيل لدفع الخ) هذا هو الذى اختاره الناظم (قوله لدفع توهم الاضافة) أى وحمل مالا توهم فيه على مافيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الافراد) أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت اضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حينئذ وأجيب بالفرق بأنه فى الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك مانحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا فى الايراد على الجر لانه لا التباس حال النصب لان ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو (قوله فى نحو جاءنى هذان) مبنى على أنه مثنى حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثنى فى أول التنبيه هو وما ألحق به (قوله

على أحوذيين استقلت
عشية
فما هى الا لمحة وتغيب
وقيل لا تختص هذه اللغة
بالياء بل تكون مع الالف
أيضا وهو ظاهر كلام
الناظم وبه صرح السيرافى
كقوله
أعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين أشبها ظبيانا
وحكى الشيبانى ضمها مع
الالف كقول بعض العرب
هما خليلان وقوله
يا أبتا أرقنى القذان
فالنوم لا تألفه العينان
﴿تنبيه﴾ قيل لحقت
النون المثنى والمجموع
عوضا عما فاتهما من
الاعراب بالحركات ومن
دخول التنوين وحذفت
مع الاضافة نظرا الى
التعويض بها عن التنوين
ولم تحذف مع الالف واللام
وان كان التنوين يحذف
معهما نظرا الى التعويض
بها عن الحركة أيضا وقيل
لحقت لدفع توهم الاضافة
فى نحو جاءنى خليلان
موسى وعيسى ومررت
ببنين كرام ودفع توهم
الافراد فى نحو جاءنى هذان
ومررت بالمهتدين وكسرت
مع المثنى على الاصل فى
التقاء الساكنين لانه
قبل الجمع ثم خولف
بالحركة فى الجمع

طلبا

طلبا للفرق) أى بين نونى المثنى والجمع وكلامه هذا يقتضى أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح الا أن يحمل مامر على تعليل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر فى المثنى لكونه الاصل فى التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وأن خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم (قوله وقد مر ذلك) أى مر أن علة الفتح طلب الخفة (قوله لتخلفه فى نحو المصطفين) فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الالف فى الجمع وقلبها ياء فى التثنية كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط فى حال اضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكتف بحركة ماقبل الياء فارقا مبالغة فى الفرق لكان أتم (قوله من الاسماء) بيان لما مشوب بتبعيض (قوله ما نابت فيه حركة عن حركة) لم يقل من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد به هنا لان ما نابت فيه حركة عن حركة لا يكون الا من الاسماء بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة (قوله والاول أكثر) لانه أفراد ثلاثة أنواع هى المثنى والمجموع على حده والجمع بالالف والتاء وأما الثانى فأفراد نوع واحد هو ما لا ينصرف (قوله وما) أى جمع وقوله قد جمعا أى تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قيل يلزم تحصيل الحاصل ان أوقعت ما على جمع واعراب المفرد فى حالة النصب والجر بالكسر مع أن المعرب به الجمع ان أوقعت ما على مفرد (واعلم) أن الجمع بالالف والتاء يطرد فى خمسة أنواع ما فيه تاء التأنيث مطلقا وما فيه ألف التأنيث مطلقا ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات ونظمها الشاطبى فقال

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى ❊ ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل ❊ وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات رثيبات وشمالات وأمهات ويستثنى من الاول خمسة ألفاظ لا تجمع بالالف والتاء امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة زاد الرودانى وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثانى فعلاء أفعل وفعلى فعلان غير منقولين الى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لا أفعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بألف وتاء لان المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب حزام فى لغة من بناه قاله الرودانى وغيره (قوله بتا) بالتنوين لانه مقصور للضرورة على مامر والمقصور اذا لم تدخل عليه أل ولم يضف ولم يوقف عليه ينون فاعرابه مقدر على الالف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لان حذف الالف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فهى أحق من الهمزة بجعلها حرف الاعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف (قوله بسبب ملابسته) أشار بقوله بسبب الى أن الباء سببية وبقوله ملابسته الى أن فى عبارة المصنف تقدير مضاف لان السبب ليس وجود الالف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى عما أطال به البهوتى هنا من التعسف وبجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الالف والتاء بالزيادة لانهما انما يكونان سببا فى الجمعية اذا كانتا مزيدتين (قوله فى الجر) انما ذكره مع أنه جاء على الاصل والكلام فى النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للاشارة الى أن النصب حمل على الجر (قوله معا) منصوب على الحال وهى بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضى اتحاد الوقت فلا اشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون

طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة وقد مر ذلك وانما لم يكتف بحركة ماقبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو المصطفين ❊ ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الاسماء أخذ فى بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيآن ما جمع بألف وتاء وما لا ينصرف وبدأ بالاول لان فيه حمل النصب على غيره والثانى فيه حمل الجر على غيره والاول أكثر فقال (وما بتا وألف قد جمعا) الباء متعلقة بجمع أى ما كان جمعا بسبب ملابسته للالف والتاء أى كان لهما مدخل فى الدلالة على جمعيته (يكسر فى الجر وفى النصب معا) كسر اعراب خلافا للاخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه وانما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة

ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم ومحل هذا القول مالم يرد اليه المحذوف فان رد اليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات

﴿تنبيه﴾ انما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكر كحمامات وسرادقات ومالم يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات واخوات ولا يرد عليه نحو أبيات وقضاة لان الالف والتاء فيهما لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية (كذا أولات) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا الاعراب الحاقا له بالجمع المذكور قال تعالى وان كن أولات حمل (والذى اسما قد جعل) من هذا الجمع (كاذرعات) اسم قرية بالشام وذاله معجمة أصله جمع أذرعة التى هى جمع ذراع (فيه ذا) الاعراب (أيضا قبل) على اللغة الفصحى ومن العرب

معاهنا مجازا فى مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر فى وقت واحد (قوله ليجرى على سنن أصله) ولانه لولم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا قلت تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة أى فى جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء (قوله مطلقا) أى حذفت لامه أولا (قوله وهشام فيما حذفت لامه) لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع فى رد الاشياء الى أصولها وجبرا لحذف لامه (قوله سمعت لغاتهم) أى بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغى حذفت اللام وعوض عنها هاء التأنيث (قوله فان رد اليه نصب بالكسرة) لانتفاء العلتين المذكورتين (قوله انما لم يعبر بجمع المؤنث السالم الخ) أجيب عمن عبر به بأنه صار علما فى اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين (قوله وسرادقات) جمع سرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كما فى القاموس (قوله نحو بنات وأخوات) لم ترد اللام فى بنات وردت فى اخوات حملا لكل على جمع مذكره وهو أبناء واخوة لعدم الرد فى أبناء والرد فى اخوة قاله البعض وفيه نظر لانهم ردوا اللام فى أبناء أيضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الالف الزائدة كما فى كساء الا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم ترد (قوله لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية) بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة (قوله كذا أولات) أى مثل ما جمع بالف وتاء فى اعرابه السابق أولات فقول الشارح يعرب هذا الاعراب بيان لوجه الشبه ولا يخفى أن المقصود لفظ أولات فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة أو اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وان اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة لفظا لان ما فيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التانيث كما سننقله عن شيخنا وبهذا يعرف ما فى كلام البعض وأصل أولات ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات قاله فى التصريح قال الروداني فيه أنه يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو خلاف المفروض فالصواب أن وزنه فعلات بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا يدفعه أنا لم نجد زيادتهما فى غير المفرد معنى الا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسعلاة وبهماة فلو كانتا زائدتين لكان جمعا اه (قوله لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو فى المؤنث نظير أولى فى المذكر الا أن أولى مختص بالعاقلين بخلاف أولات (قوله وان كن) أصله كون بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم توصلا لما يأتى ثم نقلت ضمة الواو الى الكاف فسكنت الواو فاجتمعت ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله والذى اسما) أى علما لمذكر أو مؤنث كما فى شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منعه التنوين كما فى اللغتين الأخريين اذا سمى به مؤنث فان سمى به مذكر لم يمنع التنوين لفقد التأنيث كما فى التصريح وغيره قال شيخنا وانما لم يجعل من التأنيث اللفظى لان ما فيه تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث كما سيأتى (قوله كاذرعات) بكسر الراء وقد تفتح قاموس (قوله أيضا) أى كما قيل فى أولات كذا قيل ويبعده عدم وقوعه عقب قوله فيه مع أن حمله على هذا المعنى يؤدى الى عدم فائدته والمفيد الذى يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الاعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح (قوله قبل) أراد القبول القياسى لانه انما يتكلم فى الاصول القياسية اه يس (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة الاصلية فقط وقال المرادى انما بقى تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية أى اذا كان علما على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اه أى وتنوين المقابلة يجامع ما فيه منع

الصرف

الصرف (قوله من يمنعه التنوين) أى مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه لتنوين الصرف فى الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين فى الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة أى مراعاة للحالة الاصلية ففى هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى فى جره ونصبه بالكسرة الحالة الاصلية يعلم أن الكسرة فى حال النصب نائبة عن الفتحة لا فى حال الجر وان ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح (قوله ومنهم من يجعله كأرطاة) والمراعى فى هذه اللغة الحالة الراهنة فقط (قوله واذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعنى فلا يرد أن المنع انما هو مع هاء التأنيث لا مع تائه على أن التأنيث المعنوى موجود أيضا (قوله تنورتها) أى نظرت بقلبى لا بعينى الى نارها لشدة شوقى اليها وجملة وأهلها بيثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها الخ ويثرب اسم لمدينة النبى صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العماليق وقد ورد النهى عن تسميتها بيثرب لانه من التثريب وهو الحرج وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين وأدنى دارها مبتدأ ونظر عالى خبر والكلام على حذف مضاف اما من المبتدا أى نظر أدنى دارها أو الخبر أى ذو نظر عالى والمعنى أن نظر الاقرب من دارها الى نظر عظيم فكيف بنظرى نفس دارها (قوله جائز عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه (قوله قد تقدم) أى فى الشرح أى وتقدم حكم اعراب المسمى بما جمع بألف وتاء فى المتن وأورد عليه أنه تقدم فى المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم سائر أوجهه بل بوجه واحد وهو اعرابه كاعرابه قبل التسمية به (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين فى كونه ذا زيادتين الياء والنون (قوله منونة) أى ان لم يكن اعجميا فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب اعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين اه تصريح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم الى العلمية مانع آخر كالعجمة والتأنيث المعنوى أفاده البعض وقد كتب الروداني على قول المصرح فان كان أعجميا الخ ما نصه هذا كلام ظاهرى فان ضمير كان عائد الى ما سمى به من الجمع وما ألحق به وقنسرون وسائر الاعجميات ليس واحدا منها بل هى أسماء مرتجلات لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع فى أنواع الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدماميني فى شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين أو علما كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والاولى جعل عليين من هذا النوع اه ببعض تغيير وهو حسن جدا طالما كان يلوح ببالى (قوله وشبه العجمة) لان وجود الواو والنون فى الاسماء المفردة من خواص الاسماء الاعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما فى الشيخ يحيى (قوله أن تلزمه الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاسه على المثنى عند من يلزمه الالف ويكسر نونه ويقدر الاعراب على الالف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير الاعراب فى وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت فى الاصل أعنى فى حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة (قوله وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا ما لا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر ويؤيد الاول لاحقه والثانى سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة

من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ومنهم من يجعله كأرطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة واذا وقف عليه قلب التاء هاء وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله • تنورتها من اذرعات وأهلها • بيثرب أدنى دارها نظر عالى والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين ﴿تنبيه﴾ قد تقدم بيان حكم اعراب المثنى اذا سمى به وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه الاول كاعرابه قبل التسمية به والثانى أن يكون كغسلين فى لزوم الياء والاعراب بالحركات الثلاث على النون منونة والثالث أن يجرى مجرى عربون فى لزوم الواو والاعراب بالحركات على النون منونة والرابع أن يجرى مجرى هرون فى لزوم الواو والاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة والخامس أن تلزمه الواو وفتح النون ذكره السيرافى وهذه الاوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله وشرط جعله كغسلين وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف فان تجاوزها كاشهيبابين تعين الوجه الاول قاله فى التسهيل (وجر بالفتحة) نيابة عن الكسرة (ما لا ينصرف)

فثقل فلم يدخله التنوين
لانه علامة الاخف عليهم
والامكن عندهم فامتنع
الجر بالكسرة لمنع التنوين
لتآخيهما في اختصاصهما
بالاسماء ولتعاقبهما على
معنى واحد في باب راقود
خلا وراقود خل فلما منعوه
الكسرة عوضوه منها
الفتحة نحو فحيوا باحسن
منها وهذا (مالم يضف
أو يك بعد أل ردف)
أي تبع فان أضيف
أو تبع أل ضعف شبه
الفعل فرجع الى أصله من
الجر بالكسرة نحو في أحسن
تقويم وأنتم عاكفون في
المساجد ولا فرق في أل بين
المعرفة كما مثل والموصولة
نحو كالاعمى والاصم
وقوله
وما أنت باليقظان ناظره
اذا نسيت بمن تهواه ذكر
العواقب بناء على أن
أل توصل بالصفة المشبهة
وفيه ما سيأتي والزائدة
كقوله
أيت الوليد بن اليزيد مباركا
ومثل أل أم في لغة طيئ
كقوله
أان شمت من نجد بريقا تألقا
تبيت بليل ام أرمد اعتادا
أولقا ﴿تنبيهان﴾ الاول
ما الاولى موصولة والثانية
حرفية وهي ظرفية
مصدرية أي مدة كونه
غير مضاف ولا تابع لأل

كاجدو المقدرة كموسى وأورد اللقاني على قوله وجر بالفتحة الخ أنه منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به بناء على أنه معرب باعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثناؤه من قوله سابقا والذي اسما قد جعل الخ فافهم (قوله وهو مافيه علتان) العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة (قوله لانه شابه الفعل) أي في اجتماع علتين فرعيتين احداهما لفظية والاخرى معنوية كما سيأتي بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين (قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين) فاذا نون للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بان تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بانه تنوين آخر أتي به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجر بالكسرة نظرا الى أنه بصورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقبهما) أي تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصا أو احتمالا وذلك أنك اذا قلت عندي راقود خلا كان القصد المظروف نصا لان التمييز المنصوب على معنى من نصا واذا قلت عندي راقود خل احتمل أن يكون خل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما ان راقودا ان نون لم يجر خل بل ينصب تمييزا والا جر باضافة راقود اليه اضافة المميز الى التمييز والراقود دن طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما في زكريا (قوله نحو فحيوا بأحسن منها) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كاحسن وكمساجد وصحراء تمثيل لذي العلتين وذي العلة (قوله مالم يضف الخ) أي مدة عدم الاضافة والردف لأل لان النفي مع العطف بأو يفيد نفي كل نحو مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة قاله سم فهو من عموم السلب (قوله ردف) ليس حشوا لان البعدية لا تقتضي الاتصال اه يس (قوله فان أضيف) أي الى ظاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو ابدأ بذا من أول في رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه شنواني (قوله ضعف شبه الفعل) أي لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهي أل او الاضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما في معناه التعريف أي في الجملة فلا ترد أل الزائدة والاضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة في معناه يندفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جر ما لا ينصرف بالكسرة اذا صحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم (قوله وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الخرم بخاء معجمة فراء وهو حذف أول البيت والناظر يطلق كثيرا على انسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لاجله لمحذوف أي ومثلنا بالاعمى والاصم واليقظان لانا بنينا على الخ أو مفعول مطلق لمحذوف أي والتمثيل به بني بناء أو بالرفع خبر محذوف أي والتمثيل به بناء على الخ أي مبني (قوله أأن شمت الخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتي بجوابها مرفوعا لان فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة أي نظرت وبريقا تصغير برق وتألق لمع والاولق الجنون وجملة اعتادا ولقا حال من المضاف اليه أو نعت له لانه نكرة في المعنى كما في كمثل الحمار يحمل أسفارا كذا قال العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجيء الحال من المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان الضمير في يضف وما بعده يرجع الى ما لا ينصرف ومفهومه أنه اذا أضيف ما لا ينصرف أو تبع أل جر بالكسرة ولا شك أن المحكوم عليه في هذا المفهوم ما لا ينصرف (قوله وهو

* الثاني ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل يكون باقيا على منعه من الصرف وهو

اختيار جماعة) هو مبنى على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة وانما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه قاله فى الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وان زالت منه علة ولا وجه له الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود أل أو الاضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض انه مبنى على أن الصرف هو الجر بالكسرة ان كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة فمسلم وان كان استنباطا فلا (قوله مطلقا) أى زالت منه علة أولا (قوله وهو الاقوى) التحقيق تفصيل الناظم (قوله اذا زالت منه علة) أى بان كانت أحدى علتيه العلمية لان العلم لا يضاف ولا تدخل عليه أل حتى ينكر (قوله فمنصرف) أى ولم يظهر التنوين لوجود أل أو الاضافة (قوله واجعل لنحو يفعلان الخ) انما أعربت هذه الامثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجراهما فى الاعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته لهما ولانها لو أعربت بالحركات لكانت اما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها لا سبيل الى الاول لان الضمائر كلمات فى ذاتها ولا يقدر اعراب كلمة على كلمة أخرى ولا الى الثانى لان ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالافعال فكان ما قبلها حشو والاعراب لا يقع حشوا ولمن يعربها بحركات مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول ان سلم أن ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الاعراب لا يكون على ما هو كالحشو بدليل أن البناء الذى هو نظير الاعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف اعرابها الالف والواو والياء الموجودات لانها أسماء والاسماء لا تكون حروف اعراب وأيضا لو كانت اعرابا لأذهبها الجازم كما فى سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقائه ساكنا مع الضمائر الساكنة وكان حرف اعرابها النون لمشابهتها حروف العلة لانها تدغم فى الواو نحو من وال وفى الياء نحو ومن يقنت وتبدل ألفا فى الوقف على المنصوب المنون فى اللغة المشهورة وفى الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفى الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون فى حالة الرفع وجوبا فقد كما فى نحو هل تضربان هل تضربن يا زيدون هل تضربن يا هند وجوازا بكثرة فى الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمرونى بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية واذا لم تحذف جاز الفك والادغام وبالاوجه الثلاثة قرئ تأمرونى وبقلة فى غير ذلك نحو

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الذكى

وفى الحديث والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران يظاهرا أى يتظاهران فأدغم التاء فى الظاء وحذف النون كذا فى التصريح وغيره لكن قال الدمامينى وشارح الجامع انه شاذ وقال فى الهمع لا يقاس عليه فى الاختيار (قوله ألف اثنين) أى شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين (قوله اسما) بان كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أى دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث (قوله الاصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلامى المصنف لانه جعل أولا النون اعرابا وثانيا الحذف علامة اعراب والمناسب جعلهما معا اعرابا أو علامة اعراب وأرجع ما هنا الى ما سيأتى من قوله وحذفها الخ ولم يعكس مع أن فى العكس التأويل وقت الحاجة لا قبلها لبعد التأويل فى الثانى بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدرى الذى هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون التأويل فى الاول ولا ينافى التأويل فى الاول مذهب المصنف من كون الاعراب لفظيا كما قيل لما

اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافى وابن السراج الى أنه يكون منصرفا مطلقا وهو الاقوى واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه اذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم * ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال (واجعل لنحو يفعلان) أى من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا (النونا * رفعا) الاصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يدل على ذلك ما بعده والتقدير اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (و) لنحو (تدعين) من كل

مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا فالامثلة خمسة على اللغتين وهي

يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فهذه الامثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة (وحذفها) أي النون (للجزم والنصب سمه) أي علامة نيابة عن السكون في الاول وعن الفتحة في الثاني (كلم تكوني لتروي مظلمه) الاصل تكونين وترومين حذفت النون للجازم في الاول وهو لم وللناصب في الثاني وهو أن المضمرة بعد لام الجحود ﴿تنبيهان﴾ الاول قدم الحذف للجزم لانه الاصل والحذف للنصب محمول عليه وهذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن اعراب هذه الامثلة بحركات مقدرة على لام الفعل * الثاني انما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى الا أن يعفون لانه ليس من هذه الامثلة اذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فانه من هذه الامثلة اذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفووا ولما فرغ من بيان اعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان اعراب المعتل منهما

قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشئ اعرابا وجعله علامة اعراب لان جعله اعرابا من حيث عموم كونه أثرا جلبه عامل وجعله علامة اعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لانها لا تكون الا اسما (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالمعنى اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون وفي نسخ واو الجماعة وهي ظاهرة (قوله فالامثلة خمسة) تفريع على ما يفيده تعميم الشارح في الفعل حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لا على تعميمه في ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أو حرفا لان المعروف أن عدها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الالف والواو وحرفيتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهي يفعلان وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين أي جارية على كل من اللغتين وان كان الاختلاف بين اللغتين في غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند الى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والالف في الاولين اسم فقط وفي الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحتية للغائبين فقط اسما أو حرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضربين وان نظر الى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس والى كون المؤنث حقيقي التأنيث أو مجازيه زاد العدد وسمي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين أمثلة لانه ليس المقصود هي بخصوصها بل هي وما ماثلها في اتصال الالف أو الواو أو الياء ﴿فائدة﴾ اذا قلت هما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتتح الفعل بتاء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى أو بياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين الاول قول ابن أبي العافية تلميذ الاعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع والثاني قول ابن أبي الباذش قاله الدماميني (قوله بثبات النون) أي بثبوتها أي بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها الخ أتم وهذه النون تكسر مع الالف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الالف أيضا قرئ أتعدانني أن أخرج بفتحها وذكر ابن فلاح في المغني أنها تضم أيضا وقرئ شاذا لا يأتيكما طعام ترزقانه بضمها قاله الروداني (قوله وحذفها للجزم الخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر (قوله مظلمه) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير (قوله لانه الاصل) أي الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وانما كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الاصل الاصيل في الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شئ فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل (قوله والحذف للنصب محمول عليه) كما حمل النصب على الجر في المثنى والجمع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص (قوله وهذا) أي اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور الخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أي وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر اهـ دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتي المجزوم والمرفوع لا به والجازم انما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا أو عدما ليدخل السكون (قوله بخلاف الرجال يعفون) أي في الامور الاربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل في هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب (قوله تعفوا) أي بواوين الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الاولى فحذفت ثم الاولى لالتقاء الساكنين وخصت

بالحذف

ويدأ بالاسم فقال (وسمي معتلا من الاسماء ما) أي الاسم المعرب الذي حرف اعرابه ألف لينة لازمة (كالمصطفى) وموسى والعصا أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعي (والمرتقى مكارما) ﴿تنبيه﴾ انما سمي كل من هذين الاسمين معتلا لان آخره حرف علة أولان الاول يعل آخره بالقلب اما عن ياء نحو الفتى أو عن واو ونحو المصطفى والثاني يعل آخره بالحذف فخرج بالمعرب نحو متى والذي وبذكر الالف في الاول المنقوص نحو المرتقى وبذكر اللينة المهموز نحو الخطا وبذكر الياء في الثاني المقصور نحو الفتى وبذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان في الاول ومررت بأخيك وغلاميك وبنيك في الثاني وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظبي وكرسي (فالاول) وهو ما كان كالمصطفى (الاعراب فيه قدر جميعه) على الالف لتعذر تحريكها (وهو الذي قد قصرا) أي سمي مقصورا والقصر الحبس ومنه حور مقصورات في الخيام أي محبوسات على بعولتهن وسمي بذلك لانه محبوس عن المد أو عن ظهور الاعراب (والثان) وهو ما كان كالمرتقى (منقوص) سمي بذلك

بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة (قوله ويدأ بالاسم) لكن في ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل (قوله معتلا) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا أو آخرا كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمي ويغزو ويسمى الاول مثالا لمماثلته الصحيح في عدم اعلال الماضي واسمي الفاعل والمفعول والثاني أجوف وذا الثلاثة لانه في الحكاية عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعت والثالث ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الاخير وقفا وجزما من بعض أفراده كاغز ولم يغز ونقص الاعراب كلا أو بعضا من بعض آخر كالفتى ويغزو وذا الاربعة لانه في الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون في الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح ان سلم من التضعيف والهمز فسالم والا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس (قوله الذي حرف اعرابه ألف الخ) دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الالف (قوله لينة) لم يكتف بكون الالف عند الاطلاق تنصرف الى اللينة لان توهم الشمول قائم والمطلوب في التعاريف الايضاح (قوله لازمة) أي في الاحوال الثلاثة لفظا أو تقديرا كما في المقصور المنون واعترض بأنه لا يشمل الالف المنقلبة عن الهمزة كالمقرا اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أي التي هي الاصل وأجيب بأن ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجري في قوله ياء لازمة (قوله كالمصطفى وموسى والعصا) أشار بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين العربي والعجمي ولا بين العاقل وغيره (قوله كالداعي والمرتقى) أشار بزيادة الداعي الى أنه لا فرق بين الثلاثي والمزيد أو الى أنه لا فرق بين ما ياؤه أصلية كالمرتقى أو منقلبة عن واو كالداعي ولم يذكر المصنف في معتل الاسماء ما آخره واو كما ذكره في معتل الافعال لانه لا يوجد اسم معرب عربي آخره أصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبني كذو الطائية والاعجمي قال في الهمع كهندو ورأيت بخط ابن هشام السمندو اه وما واوه عارضة للتطرف كيا غوم حم ثمود أو غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية (قوله يعل) أي يغير آخره بالقلب أي دائما فلا يرد أن الثاني قد يعل آخره بالقلب كما في الداعي فان ياءه منقلبة عن واو كما مر (قوله والثاني يعل آخره بالحذف) أي حذف يائه للتنوين وفيه أن الاول يعل آخره بحذف الالف للتنوين أيضا (قوله فخرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الاسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمي وفي نظرا الى أن شأن الجنس أن لا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظرا الى أن الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهي كما هنا قد يخرج بكل ما دخل في الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل في المعرب كما لم يدخل في الاسم (قوله وغلاميك) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حينئذ عما بعده ولان الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثنى خارج باشتراط الكسرة يرده أن اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وانما الاخراج بالسابق (قوله نحو ظبي وكرسي) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل (قوله جميعه) اما تأكيد للضمير في قدر العائد الى الاعراب أو نائب فاعل قدر أو تأكيد للاعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن لكن الفاصل في الآية معمول لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه انما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سم (قوله على الالف) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى (قوله والقصر) أي في اللغة (قوله لانه محبوس عن المد) أي الفرعي وهو الزائد على المد الطبيعي وجه

لحذف لامه للتنوين أو لانه نقص منه ظهور بعض الحركات (ونصبه ظهر) على الياء لخفته نحو رأيت المرتقي ومن نقيا وأجيبوا داعي الله وداعيا الى الله باذنه (ورفعه ينوى) على الياء ولا يظهر نحو يوم يدعو الداعي لكل قوم هاد فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة و (كذا أيضا يجر) بكسر منوى نحو أجيب دعوة الداعي وأنهم في كل واد وانما لم يظهر الرفع والجر استثقالا لا تعذرا لامكانهما قال جرير (٩٠) * فيوما يوافين الهوى غير ماضي * وقال الآخر لعمرك ماتدري متى أنت جائي
ولكن أقصى مدة العمر عاجل
﴿تنبيه﴾ من العرب من يسكن الياء في النصب أيضا قال الشاعر
ولو أن واش باليمامة داره
وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا
قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر (وأي فعل) كان (آخر منه ألف) نحو يخشى (أو واو) نحو يدعو (أو ياء) نحو يرمي (فمعتلا عرف) أي شرط وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف اليه وكان بعده مقدرة وهي اما شأنية وآخر منه ألف جملة من مبتدا وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدا جملة الشرط وقيل هي وجملة الجواب معا وقيل جملة الجواب فقط ومعتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى أي فعل كان آخره حرفا من
من الاحرف المذكورة فانه يسمى معتلا (فالالف انو فيه غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على الالف والالف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده (وأبد) أي أظهر (نصب ما) آخره واو (كيدعو) أو ياء نحو (يرمي) لخفة النصب وأما قوله * أبى الله أن أسمو بام ولا أب * وقوله

التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده في نحو يخشى ولا على الثاني بوجوده في نحو غلامي على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتي عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو غلامي ليس ذاتيا (قوله لحذف لامه) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثاني نحو يدعو ويرمي كما مر (قوله ونصبه ظهر على الياء) مالم تكن الياء آخر الجزء الاول من مركب مزجي أعرب اعراب المتضايفين نحو معد يكرب وقالي قلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في همع الهوامع بلا خلاف استصحابا للحكم بها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضي بأن هذه الاضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث ان احداهما عقب الاخرى لكن في حواشي شيخنا عن سم أن الدماميني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها (قوله لخفته) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو يبيع ورمي فانه للزومه الياء لو أبقي استثقل فقلبت الياء ألفا فاندفع استشكال الفرق فتأمل (قوله ورفعه ينوى) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن (قوله ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوى دفع توهم أن المراد ينوى جوازا (قوله بكسر منوى) أي اذا كان منصرفا والا قدرت الفتحة حال الجر (قوله غير ماضي) أي وفاء غير نافذ بل مقطوع (قوله ولو أن واش الخ) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من اجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور (قوله وهو من أحسن ضرورات الشعر) الاصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء (قوله وأي فعل) أي مضارع ولم يقيد به لان الكلام في المعرب (قوله وكان بعده مقدرة) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل الا على الجملة الاسمية لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد أداة الشرط غير ان ولو الا ان كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد اللهم الا أن يكون ذلك في غير الضرورة (قوله اما شانية) أي اما ناقصة شانية أي اسمها ضمير الشان وقوله أو ناقصة أي غير شانية ففي عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشانية من الناقصة على الاصح فلا تحسن مقابلتها بها وفي بعض النسخ أو غير شانية والامر عليها ظاهر (قوله جملة من مبتدا وخبر خبرها) فهي في محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها في مفسرة العامل لا ضمير الشان (قوله وألف خبرها) وعلى هذا فقوله أو واو أو ياء خبر مبتدا محذوف أي أو هو واو أو ياء فلا اشكال في رفعه (قوله وخبر المبتدا جملة الشرط) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله في المغني (قوله حال منه) أي من الضمير المستكن في عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فان جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثاني وهذا أولى لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به (قوله والمعنى الخ) لا يخفى أنه حل معنى لا حل اعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شانية وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمى (قوله والالف نصب الخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله يفسره) أي معنى لا لفظا والتقدير اقصد الالف أو اعتبر أو لابس (قوله أبى الله الخ) يعني أن علوه وسيادته

من نفسه لاتصافه بالاوصاف الحميدة لا أنها وراثة من آبائه (قوله ما أقدر الله أن يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول) ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاي موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا في شرح الشواهد للعيني والذي في القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط في كثير من النسخ (قوله ثلاثهن) من اضافة الصفة الى الموصوف وانما جاز حذف الآخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضي لان شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر والرفع الذي فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الآخر الا حرف العلة مشابها للحركة فحذفه ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وانما لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما ألحق به في الافعال الخمسة لانه انما ألحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا بالحركة على الاصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافي أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل وقال بعضهم انما ثبتت ألف نحو يخشى نصبا لا جزما لان الجزم ذهاب الحركات واذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذي هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة الا أنها تغيرت من ضمة الى فتحة فلو حذفت الالف بقيت الحركة التي هي الفتحة بلا حرف (واعلم) أنه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان متأصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقري ويوضو فان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لان العامل أخذ مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ والاكثر حينئذ عدم الحذف بنا على عدم الاعتداد بالعارض (قوله أو يكون معمولا للحال) لو قال أو للحال لكان أخصر وأنسب بالعطف على قوله اما الاحذف (قوله ان كان نقض الخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به (واعلم) أنه لا ينحصر تقدير الاعراب في الاسم المعتل والفعل اذ منه في الاسم ما سكن آخره للادغام نحو وقتل داود جالوت بادغام الدال في الجيم أو للوقف أو للتخفيف والمحكي نحو من زيد لمن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الاسنادي على مختار السيد وسيأتي في العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرا وكالياء بدلها نحو ياغلاما ويا أبتا ويا أمتا ومنه في الفعل ما سكن للادغام نحو زيد يضرب بكرا أو للوقف أو للتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز في النثر على الصحيح وما حرك لالتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما أدغم في آخره كلم يشد وما حرك من القوافي نحو * وأنت بهما تأمري القلب يفعل * وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما في الاسماء الستة أو المثنى أو الجمع اذا أضيف الى كلمة أولها ساكن (قوله قد ثبت حرف العلة) أي وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذي هو لام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد فقيل ضرورة وقيل بل حذف الخ أي فقيل حرف العلة الموجود هو الاصلي وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الاصلي بل الاصلي حذف ثم أشبعت الفتحة الخ فلا حاجة الى ما تكلفه البعض هذا وفي الهمع أن ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة (قوله في قوله وتضحك الخ) وأما قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر باثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء اشباع أو لاجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة (قوله شيخة عبشمية) أي عجوز منسوبة الى عبد شمس وعبشم نحتا بأصله بمعنا حذفت احدى يائي النسب وعوض عنها الالف (قوله والانباء تنمي) بفتح

(انو) لثقله عليهما (واحذف جازما ثلاثهن) وأبق الحركة التي قبل المحذوف دالة عليه (تقض حكما لازما) نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم فالرفع نصب بالمفعولية لانو وفيهما متعلق به واحذف عطف على انو وفي كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله وجازما حال من فاعل احذف وثلاثهن مفعول به اما لاحذف والضمير في ثلاثهن لاحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف وهي الافعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الافعال الثلاثة المذكورة أو يكون معمولا للحال والضمير للافعال ومعمول الفعل محذوف وهو الاحرف الثلاثة والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازما الافعال ثلاثهن وتقض مجزوم جواب احذف وحكما مفعول به ان كان تقض بمعنى تؤد ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم * (خاتمة) * قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا وقوله

ألم يأتيك والانباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد وقوله

حذف لامه للتنو. داعي الله وداع على البا. اسم.

الفوقية أي الاخبار ترد او تنتشر يقال نما الشئ ينمو و ينمي ازداد ونمي الحديث ينمي ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا في القاموس قال العيني والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو ما لاقت والباء زائدة ويحتمل أنه تنازع يأتي وتنمي في ما لاقت وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الاول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال في المغني والمعنى على الاول يعني زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه اذ الانباء من شأنها أن تنمي بهذا و بغيره وقوله لبون هي الناقة ذات اللبن و يروى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة (قوله هجوت زبان) اسم رجل والقصد الانكار عليه في الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة (قوله فقيل ضرورة) وعليه جزم الفعل باسقاط الضمة المقدرة

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع ۰ فقيل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في تر فنشأت ألف والكسرة في يأتك فنشأت ياء والضمة في تهجو فنشأت واو وأما سنقرئك فلا تنسى فلا نافية لا ناهية أي فلست تنسى ۰(النكرة والمعرفة)۰

﴿النكرة والمعرفة﴾

هما في الاصل اسما مصدر بن لنكر وعرف ثم جعلا اسمي جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وان وقع في كلام شيخنا قبل تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق أنه معرفة معنى أيضا لانه الماهية المتشخصة بقيد ظهورها في فرد ما فاشيوع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الامر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الروداني (فائدة) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت طائرا يصيح أو فوق غصن أو على غصن و بعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال يضيء أو بين السحاب أو في الافق و بعد النكرة التي كالمعرفة أو المعرفة التي كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصانه أو على أغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبني الزهر يفوح نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على اطلاقه كذا في المغني وأسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة ﴿فائدة ثانية﴾ قال في المغني قالوا ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى وان أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الاولى وحملوا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الاطلاق وعدم القرينة فأما مع القرينة فالتعويل عليها اوجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله ان مع العسر يسرا وان احتمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسرا للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون في الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذي كانوا فيه و باليسرين ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر في أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال التفتازاني في تلويحه المذكور أولا اما نكرة أو معرفة وعلى كل اما ان يعاد نكرة أو معرفة فالاقسام أربعة وحكمها أن الثاني ان كان نكرة فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة اه وكلامه مخالف لكلام المغني في صورة اعادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاء بن السبكي فيها قولين كما في الشمني فكل منهما مشى على قول ثم قال التفتازاني واعلم أن المراد أن هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام من القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك الى قوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة

نكرة

نكرة مع عدم المغايرة نحو انما الهكم اله واحـد اه ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المغنى يسألك أهـل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا (قوله نكرة قابل أل الخ) أورد عليه أنه غير جامع لخروج الاسماء المتوغلة فى الابهام كاحد الملازم للنفى وهو ماهمزته أصلية وبمعنى انسان لا ما يقع فى الاثبات والنفى وهو ما همزته بدل من واو وشذوذا أو بمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغير وشبه لانها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لان أل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وأفعل من لانها لا تقبل أل وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد الى نكرة كجاءنى رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبـل أل وهو رجـل ودخول يهود ومجوس فانهما يقبلان أل مع أنهما معرفتان اذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبـل أل كانسان وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثـلا والحال وما بعدها قابلة لأل فى حالة الافراد ولا يضر عـدم قبولها أل فى تلك التراكيب وعن الثانى بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل أل لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجـل والرجل لا يقبل أل أفاده سم ومنع أن يهود ومجوس يقبـلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وانما يقبلان أل حال كونهما جمعين ليهودى ومجوسى كروم ورومى وهما حينئـذ نكرتان (قوله كرجـل وفرس الخ) لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله أو واقع الخ) أو للتنويع أى لتنويع مفهوم النكـرة الى نوعين فهى موضوعـة لقدر مشترك بين النوعين وهو مادل على شائع فى جنسه كما قاله ابن هشام (قوله كذى بمعنى صاحب) أورد عليه أن صاحبا الذى يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعـل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الاسماء الجامـدة وأل الداخلة على الصفة التى من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبـل أل ولو فى الجملة وصاحب يقبـل أل المعرفـة باعتبار معناه الاسمى وان لم يكن معناه عنـد وقوع ذى موقعـه قاله سم أو يقال صاحب الذى هو معنى ذو واقع موقـع ذات ثبت لها الصحبـة فذو واقع موقع ما يقبـل أل بواسـطة وقال الرودانى تحرير هـذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة وان صاحب لا يشك فى أنه يجوز أن يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب أى مصاحب وعليـه يقال مررت برجـل صاحب أخوه عمـرا وانكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صـفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون أل الداخلة عليـه معرفة لا موصولة فلا يتجـه التزام كون أل فى الصاحب الواقع موقعـه ذو موصولة والجواب بمامر اه ملخصا وهو حسن (قوله فانهـما عنـده معرفتان) لان جوابهـما معرفة نحو زيد ولقاؤك فى جواب من عندك وما دعاك الى كذا وشرط الجواب مطابقـة السؤال ورد بجواز أن يقال فى الجواب رجل من بنى فلان وأمر مهم كذا فى شرح الجامع (قوله ولا يؤثر خـلوهما) جواب عن ايراد على قوله ومن وما يقعان الخ (قوله موصوفتـين) أى بمفرد كما مثـل أو بجملة كمررت بمن قام ومررت بما رأيت أى بانسان قام وبشئ رأيت وانما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله كون من وما موصولتين لان الصـلة لا تكون مفردا (قوله وهو سكوتا وانكفافا) أى النائبين عن اسكت وانكفف أى اسكت سكوتا ما وانكفف انكفافا ما ويجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير كصه ومه فاندفع اعتراض اللقانى بانه ان أريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير لان اسكت انما يدل على طلب السكوت من حيث هو أو غير النائب فات الطلب على ان قولهـم الفعل من قبيـل النكرات يقتضى دلالة

(نكرة قابـل أل مؤثرا) فيـه التعريف كرجـل وفرس وشمس وقمر (أو واقع موقع ما قد ذكرا) أى ما يقبل أل وذلك كذى بمعنى صاحب ومن وما فى الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان فى الاستفهاميتين فانهما عنده معرفتان فهذه لا تقبل أل لكنها تقع موقع ما يقبلها اذ الاولى تقع موقع صاحب ومن وما يقعان موقع انسان وشئ ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام فان ذلك طارئ على من وما اذ لم يوضعا فى الاصل له ومن ذلك أيضا من وما نكرتين موصوفتين كما فى مررت بمن معجب لك وبما معجب لك فانهما لا يقبلان أل لكنهما واقعان موقع انسان وشئ وكلاهما يقبل أل وكذلك صه ومه بالتنوين لا يقبلان أل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتا وانكفافا وما أشبه ذلك

ونكرة مبتدأ والمسوّغ قصد الجنس وقابل أل خبر ومؤثرا حال من المضاف اليه وهو أل وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها واحترز بمؤثرا عما يدخله أل من الاعلام لضرورة أو للمح وصف على ما سيأتى بيانه فانها لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة ﴿تنبيه﴾ قدم النكرة لانها الاصل اذ لا يوجد معرفة الا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له والمستقل أولى بالاصالة وأيضا فالشئ أول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمى اذا ولد فانه يسمى انسانا أو مولودا أو موجودا ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا عكس وهكذا كل رجل انسان الى آخره (وغيره) أى غير ما يقبل أل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (معرفة) اذ لا واسطة واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة قال فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه

اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ما ذكره الشارح مبنى على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر والذى عليه الجمهور أن مدلوله الفعل قال الرودانى والذى نفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم (قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتى كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج الى مسوغ وعلل ذلك بان التعريف غير محمول على المعرف لا حمل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور ساذج أى لا حكم معه كما صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى اذ التصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغى حملها على معنى أن المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وان كان حمله عليه حمل مواطأة لازما فتأمل (قوله قصد الجنس) أى فى ضمن الافراد اذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المسوغ الوقوع فى معرض التقسيم وقيل غير ذلك (قوله وقابل أل خبر) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدأ الان قابل صفة لمحذوف أى اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة خبرا مقدما وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهى الاولى بالابتداء (قوله أو للمح وصف) لو قال أو للمح أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فانه فى الاصل اسم عين للدم (قوله لانها الاصل) أى الغالب والسابق يدل على الغلبة العلة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن المعرفة أشرف لان النكات لا تتزاحم ولان الانسب اعتبار كون الاسبق فى الوجود هو الاسبق فى الذكر (قوله الاوله) أى لمدلوله (قوله ويوجد كثير من النكرات) كاحد وعريب وديار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده أن الثلاثة لها معرفة بأل (قوله والمستقل الخ) من تمام علة الاصالة ومراده بالمستقل ما ينفرد فى بعض الصور ويلزمه الاكثرية ولو عبر بدله بالاكثر لكان أوضح (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب اذ ما شابه هذه الاشياء كهى فكمذكور أى ماشأنه أن يذكر معلوم أى ما شأنه أن يعلم وكموجود معدوم وكحيوان شجر وكانسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقى النظر فى الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهى والظاهر أنهما فى رتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه (قوله نام ثم حيوان) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاط ثم نام والاولى أولى (قوله ثم عالم) أورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه ما فيه (قوله وأخص مما فوقه) هذا باعتبار غالب ما ذكره اذ الطرف الاعلى ليس فوقه شئ فتأمل (قوله وغيره معرفة) فى الاخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وانما أفرد الضمير مع أن المرجع اثنان لتأوله بالمذكور وقول البعض ليكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من ان افراد الضمير انما هو بعد أو التى للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين أو الامور لا التى للتنويع لانها بمنزلة الواو (قوله اذ لا واسطة) وأثبتها بعضهم فى المجرد من أل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف (قوله بحد النكرة) أى تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال ان ما ذكره رسم لا حد على أنا قدمنا رده فى بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة فى قوة قولك المعرفة ما لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا وأجيب بأن المراد

عن حدها مصرحا به فلا ينافي أنه يفهم من كلامه ضمنا (قوله دون استدراك) أى اعتراض عليه
الضمير الى من أوحد ومن جملة ما علل به المصنف أن من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما
فى قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كاسامة قال الدمامينى وهو كلام ظاهرى خال عن التحقيق
أى لان الاول فى الاصل مبهم وتعينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الاصل
والثانى مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرف غير واحد
المعرفة بما وضع لشئ بعينه ولا استدراك (قوله والمضاف الى معرفة) أى اضافة محضة كما يشير
اليه المثال (قوله المنادى المقصود) أى المنكر المقصود نداؤه بعينه وانما سكت عنه هنا لذكره له
فى باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به
سحر يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الاول فى بابه والثانى فى باب التوكيد والثالث والرابع
فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد الاربعة الى الستة أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق
على تنكيره وأما المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وانما زاده النداء وضوحا وقيل
تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف
الستة (قوله والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيرى (قوله بأل) أى الحضورية وناب حرف النداء
منابها (قوله فات على الناظم) كان عليه حذف على لان فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى
عسر (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعى المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم
التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كما فى القاموس واعلم
أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا بالفائقة كالموصول والعلم فى سلام على من أنزل عليه الكتاب
أو فائقا عليه كالعلم والضمير فى جواب طارق الباب للقائل من بالباب نبه عليه الشارح فى شرحه
على التوضيح (قوله على الاصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المحلى والخلاف فى
غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف اجماعا قال الشنوانى ويليه ضميره (قوله ثم العلم) وأعرفه علم
المكان ثم علم الآدمى ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف فى بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص
قال شارح الجامع ولا بد منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة اه يعنى فليس بعد العلم وقبل
اسم الاشارة وانظر ما رتبته فتأمل (قوله ثم اسم الاشارة) وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم
ما للبعيد (قوله ثم الموصول) قيل أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن أعرف كل
منهما ما كان معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجىء الموصول للثلاثة كأل والاضافة
(قوله ثم المحلى) وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس فان قلت مدار التعريف والتنكير على
المعنى وقد شاع أن المعرف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة لفظا قلت التحقيق أنه معرفة
معنى أيضا كما مر عن الرودانى فى أول الباب (قوله وقيل هما فى مرتبة واحدة) اختاره الناظم وعلله
بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى أن الذى فى مرتبة الموصول عنده هو المحلى بال العهدية
كما أشار اليه الدمامينى (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قائله ابن كيسان واستدل بقوله
تعالى قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجاب
المصنف بأن الذى بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم
بنو اسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذى انما تمنع أعرفية الموصول من
المحلى لا تساويهما الذى ذهب اليه المصنف وحينئذ فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم (قوله
فى رتبة العلم) أى لا الضمير لانه يقع صفة للعلم فى نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى
والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا والاظهر عندى أن المضاف دون المضاف
اليه مطلقا كما ذهب اليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وأن قولهم فى علة استثناء الضميرات

دون استدراك عليه وأنواع
المعرفة على ما ذكره هنا
ستة المضمر (كهم و) اسم
الاشارة نحو (ذى و) العلم
نحو (هند و) المضاف الى
معرفة نحو (ابنى و) المحلى
بأل نحو (الغلام و) الموصول
نحو (الذى) وزاد فى شرح
الكافية المنادى المقصود
كيا رجل واختار فى التسهيل
أن تعريفه بالاشارة اليه
والمواجهة ونقله فى شرحه
عن نص سيبويه وذهب
قوم الى أنه معرفة بأل
مقدرة وزاد ابن كيسان
من وما الاستفهاميتين كما
تقدم ولما فات على الناظم
ترتيب المعارف فى الذكر
على حسب ترتيبها فى المعرفة
لضيق النظم رتبها فى
التبويب على ما ستراه
فأعرفها المضمر على الاصح
ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم
الموصول ثم المحلى وقيل
هما فى مرتبة واحدة وقيل
المحلى أعرف من الموصول
وأما المضاف فانه فى رتبة
ما أضيف اليه مطلقا عند
الناظم وعند الاكثر أن
المضاف الى المضمر فى
رتبة العلم وأعرف الضمائر
ضمير المتكلم ثم المخاطب

الصفة لا تكون أعرف ممنوع لانه اذا كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فأى مانع من
كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل على المتبوع لانا نقول هذا منقوض بجواز ابدال
المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه
نعت ثم رأيت الفارضى فى باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت
وذكر أن اشتراط كونه دونه أو مساويه مذهب الاكثر ورأيت الشارح أيضا فى باب النعت نقل جواز
ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رجحه وعما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بأن المضاف دون
المضاف اليه مطلقا بنحو وواعدناكم جانب الطور الايمن لان النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفا
(قوله ثم الغائب السالم عن الابهام) فسر فى التصريح السلامة من الابهام بأن يتقدم اسم واحد
معرفة أو نكرة فمثال غير السالم جاءنى زيد وعمرو فأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال
عوده للاول والثانى لعدم ما يعين رجوعه الى أحدهما بخصوصه وان كان عوده للثانى راجحا فاندفع
ما نقله شيخنا والبعض عن الدمامينى من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع الى معرفة أو نكرة
معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقيل مؤخر عن رتبة العلم وقيل فى رتبته هذا وقد اختلف
فى ضمير الغائب العائد الى النكرة فالجمهور على أنه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو
جاءنى رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلا ويا لها قصة ورب رجل وأخيه واختاره الدمامينى وعلله بأن
فى الضمير فى الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس فى المظهر النكرة ألا ترى أنك اذا أردت
تفسير الضمير فى جاءنى رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تنكيرها بخلاف
واجبته كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية (قوله وجعل الناظم هذا) أى السالم عن الابهام
فغير السالم بالاولى وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم (قوله فما وضع) قدر متعلق الجار والمجرور
خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة أو حضور أى مع اعتبار دلالته على
الغيبة أو الحضور فخرج بما التى أوقعناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقوله
لذى غيبة أو حضور ضمير الفصل وياء الغيبة لانهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذى
الغيبة أو ذى الحضور وثانيهما للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لانهما وضعا
للخطاب لا لذى الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لانها وضعت للتكلم
لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور الاسماء
الظاهرة المستعملة فى غائب أو حاضر هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تندفع الايرادات هذا وكلام
المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضعا
جزئيات استعمالا والمعنى فما وضع لمفهوم ذى غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد والسيد من
أنها جزئيات وضعا واستعمالا والمعنى فما وضع لكل فرد ذى غيبة أو حضور على حدته بواسطة
استحضار أمر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا (قوله تقدم ذكره الخ)
بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءنى رجل فأكرمته
وضرب زيد غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع فى قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب
غلامه زيد أو لتضمن الكلام السابق اياه نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمرجع
الضمير أو لاستلزام الكلام اياه استلزاما قريبا نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس أى الميت
بقرينة ذكر الارث أو بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب أى الشمس على قول بقرينة ذكر العشى
وتقدمه حكما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وان خولف لنكتة الاجمال ثم
التفصيل وهذا فى المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا
فى الخطائى وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيدا فان المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى

ثم الغائب السالم عن
الابهام وجعل الناظم هذا
فى التسهيل دون العلم
(فما) وضع (لذى غيبة)
تقدم ذكره لفظا أو معنى
أو حكما على ما سيأتى فى آخر
باب الفاعل (أو) لذى
(حضور) متكلم أو مخاطب

(كأنت) وأنا (وهو) وفروعها (سم) فى اصطلاح البصريين (بالضمير) والمضمر وسماه الكوفيون كاية ومكنيا ﴿تنبيه﴾ رفع ايهام دخول اسم الاشارة فى ذى الحضور بالتمثيل (وذو اتصال منه مالا يبتدا به (ولا يلى الا) الاستثنائية (اختيارا أبدا) وقد يليها اضطرارا كقوله

ومانبالى اذاما كنت جارتنا

ولا حكما أما الاولان فظاهران وأما الثالث فلأنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ماذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه بأول المتنازعين وجره برب وابدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضمير الشأن والاخبار عن الضمير بالمفسر نحو هى النفس تحمل ماحملت وهى العرب تقول ماشاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل مابعده بدل مفسر له ونحو ان هى الاحياتنا الدنيا وجوز الزمخشرى تفسير الضمير بالتمييز بعده فى غير بابى نعم ورب نحو فسواهن سبع سموات فقضاهن سبع سموات جوز كون سبع تمييزا مفسرا للضمير وقولنا وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل ايضاحه أنهم انما خالفوا فى المسائل الست ونحو الضمير بتأخير مفسره لانهم قصدوا التفخيم بذكر الشئ أولا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس الى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون آكد وفى الهمع أن الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أى عمر معمر آخر

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا • الى حمامتنا أو نصفه فقد

أى نصف حمام آخر بقدره عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اهـ قال الدمامينى كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصائغ وهو خطأ اذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ماقبله ﴿فائدة﴾ قال فى التسهيل ولا يكون أى مفسر ضمير الغائب غير الاقرب الا بدليل اهـ قال الدمامينى وينبغى أن يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه أما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له الا بدليل ثم قال فان قلت هذا أى ماذكره المصنف اذا لم يمكن عود الضمير الا الى أحدهما أى الشيئين المتقدمين كما فى قولك جاءنى زيد وعمرو وأكرمته وأما اذا أمكن عوده الى أحدهما وعوده اليهما معا كما فى قولك جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك قلت لم أرفيه بخصوصه نصا وينبغى أن يجرى على مسئلة ما اذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء معدودة فمن قال هناك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتأمله (قوله كأنت وهو) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كأنت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير يس (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزل وقوله والمضمر مفعل من الاضمار وهو الاخفاء فاطلاق الاول على كثير الحروف كنحن والثانى على البارز بتغليب غيرهما عليهما (قوله رفع ايهام الخ) أى رفع قوته وأضعفه والا فالتمثيل ليس نصا فى الرفع (قوله مالا يبتدأ به ولا يلى الا) أى مالا يؤتى به فى افتتاح النطق ولا يقع بعد الا بحسب قانون اللغة العربية وان أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وانما لم يبتدأ به ولم يل الا لان وضعه على أن يلى عامله نعم كان القياس ان يلى الا على أقول بانها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلى الا باقيا على حالته التى كان عليها قبل الابتداء وتلو الا فاندفع ما أورده اللقانى من أن الضمير فى ضربتهما وضربتهم وضربتهن متصل ويبتدأ به ويقع بعد الا نحو هما ضربا وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب الا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا بعد أن كان مفعولا وانما يرد لو صح أن يقال هما ضربت مثلا على أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نقلا عن الرضى وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتى على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء أو تلو الا (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن الا الوصفية التى بمعنى غير فى نحو مررت برجل الا ك أى غيرك لكن فى شرح الجامع منصه وربما اقتضى كلامه أى ابن هشام فى متن الجامع أن الا اذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس

ونكرة مبتدأ ـ ديار قصد الخ . والكاف خبر ، (ابنى أكرمك المف . والهامن) قولك و" مليه ماملك) فالاول وهو الياء ضمير متكلم مجرور والثانى وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع والرابع وهو الهاء ضمير الغائب منصوب وهى ضمائر متصلة لاتتأتى البداءة بها ولاتقع بعد الا (وكل مضمر) متصلا كان أومنفصلا (له البنا يجب) باتفاق النحاة واختلف فى سبب بنائه فقيل لمشابهته الحرف فى المعنى لان كل مضمر مضمن معنى التكلم أوالخطاب أوالغيبة وهى من معانى الحروف وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب (الاول) مشابهة الحرف فى الوضع لان أكثرها على حرف أوحرفين وحمل الباقى على الاكثر (والثانى) مشابهته فى الافتقار لان المضمر لاتتم دلالته على مسماه الابضميمة من مشاهدة أوغيرها (والثالث) مشابهته له فى الجمود فلا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أويوصف به (الرابع) الاستغناء عن الاعراب

مرادا اه (قوله الا ك) الكاف فى محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار (قوله كالياء والكاف الخ) أشار بتعداد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكر ياء وها سليه التمثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه بألف وكسرتهما بياء لغة رديئة لربيعة فيجوز عليها قمتا ورأيتكا وقمتى ورأيتكى وتوصل التاء المذكورة مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين وانماضمت التاء اجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما فى المخرج وبميم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين اذا ولى الميم ضمير متصل كضربتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة للمخاطبات دماميني ملخصا قال الرضى زيد للاناث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو فى المذكور واختار والنون لمشابهتها بسبب الغنة الميم اه ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لانها غير مدة (قوله والها) تضم هذه الهاء الا ان وليت كسرة أوياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أماهم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص وماأنسانيه وبما عاهد عليه الله وحمزة لاهله امكثوا وتشبع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الاول وقد تسكن أوتختلس حركتها بعد متحرك عند بنى عقيل وبنى كلاب اختيارا فيقولون له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وان فصل فى الاصل الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو لا يؤده اليك ونصله جهنم أو بناء نحو فألقه جازت الاوجه الثلاثة وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وباشباع دونه نحو فيهم احسان أسهل من ضمها وان كان الضم أقيس لانه محركوا والجماعة وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الاكثر بهم الاسباب بضم الميم وأنعمت عليهم بسكونها دماميني ملخصا (قوله مجرور) أى فى محل جر وكذا يقال فى نظائره (قوله وكل مضمر الخ) كان الاولى تقديمه على تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالكلية أوتأخيره عنه بالكلية ولايخفى أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا وان زعمه البعض حتى تلتمس فائدة لذكره هنا بعد قوله كالشبه الخ اذ المستفاد من قوله كالشبه الخ بناء التاء ونا فقط (قوله يجب) أى يلزم فاندفع مانقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لايستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ماقيل فى قوله وكل حرف مستحق للبنا (قوله وهى من معانى الحروف) أى من المعانى النسبية التى حقها أن تؤدى بالحروف قال ابن غازى وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق فى نحو اياى ايانا اياك اياه بناء على أنها حروف لاضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى كما قدمنا (قوله مشابهته فى الافتقار) اعترض بأن الافتقار لايوجب البناء الا اذا كان الى جملة (قوله فى الجمود) أى عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله فلا يتصرف فى لفظه) فلا يثنى ولا يجمع وأماهما وهم ونحن فأسماء للاثنين والجماعة دماميني (قوله الاستغناء عن الاعراب) أى مشابهة الحرف فى الاستغناء الخ قال سم فيه بحث اذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لايكون لها محل من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته فى المحل ولافائدة لذلك اه وقد يجاب بأن اثباته فى المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول

والمضاف

والمضاف اليه ونحوها على وتيرة واحدة فتامل (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام فى قوله لاختلاف المعانى لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن و بين أنت واياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعانى اختلافها حقيقة كأنا للمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الاعراب كالمتكلم له فى الرفع تاء مضمومة وفى النصب والجر ياء والمخاطب له فى الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفى النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل اه بايضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن واختلاف الهيئة واختلاف المعانى حقيقة فى سبب الاستغناء عن الاعراب فالانسب حمل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها كانت واياه ونحن واياك وحمل المعانى على المعانى التى تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لان ماذكر هو الذى له دخل فى استغناء الضمير عن الاعراب فتأمل هذا ولا يضر فى كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى سببا فى استغناء الضمير عن الاعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية نا للاحوال الثلاثة كما لم يضر اشتباه النصب بالجر فى جمع المؤنث السالم ومالا ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى أغلبيا (قوله وأمل هذا الخ) قال الشنوانى يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا (قوله عقبه بتقسيمها) أى الى صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب أى المحلى فلا اعتراض بأن المضمر مبنى وبان تقسيمها بحسب الاعراب يقتضى أنها معربة فكيف يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناظم أنه انما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للاحوال الثلاثة وصلاحية الالف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغى أن يكون سببا للاعراب الا أن يقال محط التعقيب قوله وذو ارتفاع الخ (قوله كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء) لانه اذا ذكر أن صيغة الضمير الذى يقع فى محل رفع غير صيغة الضمير الذى يقع فى محل نصب وهكذا علم أنها تميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الاعراب فتبنى (قوله ولفظ ما جر) الاضافة للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للاعراب وانما قال ولفظ ما جر كلفظ ما نصب ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما جر لينبه من أول وهلة على أن كلامه فى المتصل اذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ما جر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها واندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله كلفظ ما نصب) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته (قوله نحو انه وله) ونحو بى وانى (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا لجواز تقدمه عند البصريين اذا كان الخبر الفعلى متصرفا كما هنا وان لم يجز تقدم عامله الذى هو الخبر الفعلى وقولهم جواز تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبى (قوله وجر) عطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة فى قوله بعد وألف والواو الخ اشارة الى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسئلة فى باب العطف (قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة فى المعظم نفسه حقيقة وفى الدمامينى أن بعضهم قال انما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة فى نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا اه ومثلها نا (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروى عليه (قوله كاعرف بنا) أى اعترف بقدرنا (قوله بالفاعلية) أى بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح (قوله وأما الياء وهم

باختلاف صيغه لاختلاف المعانى قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الاعراب كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال (ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) نحو انه وله ورأيتك ومررت بك (للرفع والنصب وجر نا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صلح) مع اتحاد المعنى والاتصال (كاعرف بنا فاننا نلنا المنح) فنا فى بنا فى موضع جر بالباء وفى فاننا فى موضع نصب بان وفى نلنا فى موضع رفع بالفاعلية وأما الياء وهم فانهما يستعملان للرفع والنصب والجر

لكن لا يشبهان نا من كل وجه فان الياء (١٠٠) وان استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها الا أنها ليست فيها بمعنى واحد لانها في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضربي وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي واني وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد الا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي الجر والنصب ضمير متصل (وألف والواو والنون) ضمائر رفع بارزة متصلة (لما غاب وغيره) أى المخاطب فالغائب (كقاما وقاموا وقن (و) المخاطب نحو (اعلما) واعلموا واعلمن ﴿تنبيه﴾ رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل ولما كان الضمير المتصل على نوعين بارز وهو ما له وجود في اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك وقدم الكلام على الاول شرع في بيان الثاني بقوله (ومن ضمير الرفع) أى لا النصب ولا الجر (ما يستتر) وجوبا أو جوازا فالاول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كافعل) يا زيد أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أوافق) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نغتبط) أو بتاء المخاطب نحو (اذ تشكر) أو بفعل استثناء نحو خلا وعدا ولا يكون في نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا أو بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيدين أو بأفعل التفضيل نحو هم أحسن أثاثا أو باسم فعل ليس بمعنى المضى كنزال (رمه)

الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نا بذكر الصلاحية للاحوال الثلاثة مع أن الياء وهم أيضا صالحان لها (قوله لكن لا يشبهان نا من كل وجه الخ) اعترض بان هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقا لان الياء تكون بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبني كوني مسافرا الى أبي فانها في الجميع للمتكلم ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني وجر في الثالث وهم يكون ضميرا متصلا في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبهم كونهم مسافرين الى آبائهم فانها ضمير متصل في الجميع ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني وجر في الثالث. والجواب أن وقوع الياء وهم فيما ذكر في محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة (قوله والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله

فلو أن الاطبا كان حولى • وكان مع الاطباء الاساء

وكقراءة طلحة قد أفلح المؤمنون بضم الحاء والجرى على لغة أكلوني البراغيث كما في الكشاف وبهذه القراءة يرد على قول أبي حيان ان ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الامر أيضا أفاده الدماميني (قوله ضمائر رفع بارزة) أى اذا اتصلت بالافعال كما في مثاله فالالف والواو في نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر (قوله ما له وجود في اللفظ) أى ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فان له وجودا في اللفظ بالقوة لامكان النطق به بخلاف المستتر فانه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم امكان النطق به بل هو أمر عقلي تحصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقاني فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما اه ومن ثم كان المستتر في حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا اذا سمى بيضرب من زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل واذا سمى بقائم من أيهم قائم بحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى اذ ليس جملة كما قاله الروداني (قوله ومستتر) تصريح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة (قوله أى لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخبر وقوله وجوبا أو جوازا أى استتارا ذا وجوب أو ذا جواز (قوله لا يخلفه ظاهر) أى لا يحل محله بأن لا يرتفع بعامله (قوله بأمر الواحد) خرج أمر الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهى الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله أو بمضارع) أى مذكور لانه اذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كما سيأتي (قوله أو بتاء المخاطب نحو اذ تشكر) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء في مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا أيضا وخرج باضافة تاء الى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات فانها بارزة (قوله أو بفعل استثناء) لانه لكثرة استعماله أجروه مجرى الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله أو بأفعل التفضيل) أى في غير مسئلة الكحل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد في مسئلة الكحل وبندور في غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره لان بروزه يوهم جريانها على غير من هى له وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب وأما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا فغير صحيحة كما يعلم من ضابطى واجب الاستتار وجائزه (قوله ليس بمعنى المضى) أما الذى بمعناه فمرفوعه جائز الاستتار لانه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك هيهات العقيق هيهات على أنه من تأكيد الجمل (قوله كنزال

ومه) فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كان المفرد مذكرا أو غيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات وكذا كل اسم فعل أمر (قوله يخلفه الظاهر) أي يحل محله بأن يرتفع بعامله (قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أي غير ما تقدم من فعلي الاستثناء والتعجب (قوله المحضة) أي التي لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور وأما غير المحضة كالابطح والأجرع فغير متحملة للضمير أصلا وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق هيهات بناء على أنه من تأكيد الجمل كما مر وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فإنما يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور وعلى ما قاله الروداني وفيه نظر لأن الاختلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل في نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فما أظن أحدا يمنعه فتأمل ولعل الشارح لم يزده لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبي حيان (قوله وفيه نظر) قال سم حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بأن لا يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه إذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح إذ الاستتار الخ إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه اه مع بعض تلخيص (قوله فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية) أي حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا وبحث في هذا النفي بأن سيبويه أجاز في قوله تعالى أن علي هو وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيدا وإن استشكل بأن القاعدة أن لا فصل مع إمكان الوصل إلا فيما استثني وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلا إذ لم يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا وبتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما في تأييد البعض النظر من النظر (قوله إلى ما لا يرفع إلا الضمير) أي المستتر كما يؤخذ من المقام أي بطريق الأصالة فلا يرد أن أقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع لأنه بطريق التبعية للمستتر (قوله وإلى ما يرفعهما) أي الضمير والظاهر وعبارة التوضيح وإلى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن (قوله يجب ذكره) أي لفظا أو تقديرا أو المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير (قوله ولا داعي إلى تقدير وجودهما) أي غالبا فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع إلى تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما (قوله وذو ارتفاع) أي محلا وكذا يقال فيما بعد قال الروداني ينبغي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والأصالة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو أنا كأنت فإنه قليل ولا بما أكد به المنصوب أو المجرور كما يأتي في باب التوكيد فإنه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لأنه في محل نصب فإن ذلك شاذ لا مطرد اه (قوله أنا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فتجر بالكاف نحو أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو (قوله هو) قال في التسهيل وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما قيس وأسد وتشددهما همدان اه بزيادة كلمة من الدماميني (قوله والفروع عليها) أي المتفرعة عليها (قوله في

ومه وأف وأوه والثاني هو الذي يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة قال في التوضيح هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر إذ الاستتار في نحو زيد قام واجب فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر والتحقيق أن يقال ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم وإلى ما يرفعهما كقام انتهى (تنبيه) إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره فإن وجد في اللفظ فذاك وإلا فهو موجود في النية والتقدير بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ (وذو ارتفاع وانفصال أنا) للمتكلم و(هو) للغائب (وأنت) للمخاطب (والفروع) عليها واضحة (لا تشتبه) عليك (وذو انتصاب في

لكن لا يشتبهان نا

فى حالة الرفع ا ... ايّاى) فروعه (١٠٢) (والتفريع ليس مشكلا) فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع مرفوع متصل ومرفوع

اضربى ... ن ومنصوب والـ... مل ومنصوب منفصل وارمجرور ولا يكون وتالامتصلا ﴿تنبيه﴾ مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الاحرف الثلاثة وفيه خمس لغات ذكرها فى التسهيل * فصحاهن اثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا * والثانية اثباتها وصلا ووقفا وهى لغة تميم * والثالثة هنا بابدال همزته هاء * والرابعة آن بمدة بعد الهمزة قال الناظم من قال آن فانه قلب أنا كما قال بعض العرب راء فى رأى * والخامسة أن كعن حكاها قطرب وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هى وأما هما وهم وهن فكذلك عند أبى على وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل وقيل غير ذلك وأما أنت فالضمير عند البصريين أن والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا وأما اياى فذهب سيبويه الى أن ايا هو الضمير ولواحقه وهى الياء من اياى والكاف من اياك والهاء من اياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة

انفصال) أى مع انفصال والظاهر أن قوله هنا فى انفصال وقوله قبل وانفصال للتفنن (قوله اياى) قال الغزى فى شرحه اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو اياك والغائب وهو اياه كما فعل فى المرفوع أى مع أن الثلاثة أصول فى الموضعين لان جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وانما اختلاف بتكلم أو خطاب أو غيبة فى آخره فلذلك قال والتفريع أى على اياى ليس مشكلا اه ولا بعد فى جعل الاصلين فرعين لاياى قال فى الهمع وفى ايا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور (قوله والتفريع) لما ذكرها أصلا واحدا وذكر فيما قبله أصولا ثلاثة عبرهنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة (قوله فتلخص) أى من مجموع كلامه حيث أشار الى المرفوع المتصل بقوله وألف الخ وقوله ومن ضمير الخ والى المرفوع المنفصل بقوله وذو ارتفاع الخ والى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء والكاف الخ وقوله ولفظ ما جر كلفظ الخ والى المنصوب المنفصل بقوله وذو انتصاب الخ والى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والنصب الخ (قوله على خمسة أنواع) تحت النوع الاول الذى هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن أضرب نضرب تضرب اضربى وأما اضربا واضربا بتا فهما واضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربين مع اضربى وكذا اضرب مع تضرب والاثنا عشر الاول تجرى نظائرها فى الانواع الاربعة الباقية فجملة الضمائر أربعة وستون وبما ذكرنا يعرف ما فى كلام البعض وغيره من القصور (قوله مذهب البصريين الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا سمينا به فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى أنه أن يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقله يس (قوله هو الهمزة والنون) أى وزيدت الالف وقفا لبيان الحركة فهى كهاء السكت (قوله والثالثة هنا) انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الاولى فى الالف الاخيرة أو أهل اللغة الثانية لم أر من صرح بذلك والاقرب الاول (قوله فانه قلب أنا) أى قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخيره عنه واستشكل الدمامينى كونه قلبا بأن الحرف وشبهه برىء من الصرف والقلب نوع منه (قوله حكاها) أى اللغة الخامسة (قوله وأما هما وهم وهن) أى المنفصلات (قوله وقيل غير ذلك) هو ما ذهب اليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهى الضمير والواو والياء اشباع وهو ضعيف وما ذهب اليه جمهور البصريين من أن الميم والالف فى هما والميم فى هم والنون فى هن حروف زائدة والضمير الهاء فقط (قوله فالضمير عند البصريين أن الخ) وذهب الفراء الى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان الى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن همع (قوله والتاء حرف خطاب) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنوانى وبه يندفع ما أورد من أن الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لا أن كما يفيده ظاهر كلام الشارح ومثل الايراد والجواب المذكورين يجرى فى اياى وأجيب أيضا عن الايراد فيها بأن ايا مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج فى فهم المراد منها الى قرينة تعينه وهى اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لايا لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفى قول الشارح تدل على المراد به الخ اشارة الى هذا الجواب (قوله كالاسم) أى كالتاء الواقعة اسما

(قوله وأما اضربا واضربنا) أى وكذلك يضربان وتضربان وقوله وكذا اضربوا أى ويضربون وتضربون فى وقوله واضربن أى ويضربن وتضربن وبقى عليه أن يزيد على ما ذكره يضرب مع ضرب وتضرب للغائبة مع ضربت تامل اه

وذهب الخليل الى أنها ضمائر واختاره الناظم (وفى اختيار لا يجىء) الضمير (المنفصل * اذا تأتى أن يجىء) الضمير (المتصل) لان الغرض من وضع المضمرات انما هو الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه الا حيث لم يتأت الاتصال لضرورة نظم كقوله

وما أصاحب من قوم فاذكرهم
الا يزيدهم حبا الى هم

وقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
اياهم الارض فى دهر الدهارير

الاصل الا يزيدونهم وقد ضمنتهم أو تقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو كونه محصورا بالا أو انما نحو أمر أن لا تعبدوا الا اياه ونحو قوله

أنا الذائد الحامى الدمار وانما
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

لان المعنى لا يدافع الا أنا أو كون العامل محذوفا أو معنويا نحو

فى نحو ضربتك وقوله وتمم رفا أى فى الجملة اذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده كاء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج الى قولنا فى الجملة (قوله وذهب الخليل الخ) وقيل الضمير هو اللواحق واياعماد أى حرف زائد تعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق واياسم ظاهر أضيف اليها (قوله الى أنها ضمائر) أى واياها مضافة اليها بدليل ظهور الاضافة فى قوله فاياه وايا الشواب اضافة العام للخاص لان ايا مشتركة كما مر ورد بانه لو صح ذلك لوجب اعرابها لان المبنى اذا لزم الاضافة أعرب وما استدل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة (قوله واختاره الناظم) وجعل اضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما فى * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * (قوله وفى اختيار) مفهومه أنه فى حال الضرورة يجىء المنفصل مع امكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور ان الضرورة ما وقع فى الشعر وان كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم انها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فشكل الا أن يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعى غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفى اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فانه لم يأخذ له مفهوما وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يتأت الاتصال لضرورة نظم الخ (قوله لضرورة نظم الخ) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة وبقى عليه أسباب أخر ذكرها فى التصريح منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف الى منصوبه نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو يرفع بصفة جارية على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفى نحو ماهن أمهاتهم وأن يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم وأن يلى واو المصاحبة كقوله

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

وأن يلى اما المكسورة نحو اما أنا واما أنت ومن الاسباب التى عدها فى التصريح أن ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك ورده الدماميني بجواز اتصاله واصلا بين المتضايفين كأن يقال عجبت من ضربك الامير بجر الامير (قوله فاذكرهم) بالنصب جوابا للنفى وبالرفع عطفا على أصاحب والضمير يرجع الى قومه لا الى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصاحب قوما فأذكرلهم قومى الا يزيدون قومى حبا الى لكثرة ثنائهم على قومى والشاهد فى هم الاخير الذى هو فاعل يزيد كذا فى المغنى واستقرب الدماميني أن الذكر قلبى بمعنى التذكر وأن زيادتهم قومه حبا اليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوز الشمنى أن يكون فاعل يزيد ضميرا يرجع الى الذكر القلبى المفهوم من فأذكرهم والضمير المنفصل تأكيد للمتصل لانه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا (قوله بالباعث) الباء متعلقة بحلفت فى بيت قبله والباعث هو الذى يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذى ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه على حد قوله * بين ذراعى وجبهة الاسد * أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثانى وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والدهارير قال فى التصريح بمعنى الشدائد اه وتبعه شيخنا والبعض والذى فى القاموس الدهارير أول الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد والسالف ودهو ردهارير مختلفة اه وقال العينى وقولهم دهر دهارير أى شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء والاضافة فيه مثل جرد قطيفة اه والموافق لصدر عبارته أن يقول والاضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم (قوله أو كونه محصورا) أى فيه قد يقال ما قبله محصور فيه أيضا وأجاب شيخ الاسلام بأن هذا مصطلح علماء المعانى أما النحاة فانما يكون الحصر عندهم بانما أو ما والا (قوله أنا الذائد) بالذال المعجمة أى المانع والحامى من الحماية

لكن لايشبهان نا
فى حالة الرفع اا ره١١
اضربى لن ٩
والنصل و
وارجح

اياك والشر وأنا زيد لتعذر
الاتصال بالمحـــذوف
والمعنوى (وصل أو افصل
هاء سلنيه وما أشبهه) أى
وما أشبه هاء سلنيه من
كل ثانى ضميرين أولهما
أخص وغـــير مرفوع
والعامل فيهما غـــير ناسخ
للابتداء سواء كان فعـــلا
نحو سلنيـــه وسلنى اياه
والدرهم أعطيتكه
وأعطيتك اياه والاتصال
حينئـــذ أرجح قال تعالى
فسيكفيكهم الله أنلزمكموها
ان يسألكموها اذ يريكهم
الله فى منامك قليـــلا ولو
أراكهم كثيرا ومن
الفصل ان الله ملككم
اياهم ولو شاء لملكهم اياكم
أو اسما نحو الدرهم أنا
معطيكه ومعطيك اياه
والانفصال حينئذ أرجح
ومن الاتصال قوله
لئن كان حبك لى كاذبا
لقد كان حبيك حقا يقينا
وقوله
ومنعكها بشئ يستطاع
و(فى) هاء

وهى الوقاية والذمار مالزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعـــل الحسن للشخص ولا ثبانه مأخوذ من الحساب لانهم يحسبونه و يعدونه عند المفاخرة قال السعد التفتازانى لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى انما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود (قوله اياك والشر) أصله احذر تلاقيك والشر (قوله وصل أو افصل الخ) استثنى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة فى قوله وفى اختيار الخ وقوله أو افصل أى ائت بالضمير المنفصل بدلها الان هاء سلنيه لا يمكن فصلها لانها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل اشارة الى رجحانه مع الفعل الذى صرح به فى عبارته (قوله أولهما أخص) أى أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل فى نحو ضربوناو الفصـــل فى نحو أعطاه اياك أو اياه وأعطاك اياى أو اياك كما ستعرفه (قوله وغير مرفوع) أى فقط فلا يرد نحو حبيك فى البيت الآتى لانه وان كان فى محل رفع هو فى محـــل جر أيضا بالاضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصـــل ان كان العامل فعـــلا نحو ضربته أما اذا كان اسما ولا يكون حينئـــذ الضمـــير الاول المرفوع الا مســتترا فيجوز اتصال الثانى وانفصاله نحو أنا الضاربك والضارب اياك عنـــد من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا اليه أما عنـــد من يعربه مضافا اليه فيتعين الوصل اذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا (قوله أنلزمكموها ان يسألكموها) الواو فيهما تولدت من اشباع الضمة اه شنوانى (قوله اذ يريكهم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام فيما اذا كان العامل فى الضميرين غـــير ناسخ للابتـــداء و يرى فى الآية حلمية وهى من نواسخ الابتـــداء فكان ينبغى ذكرها فى أمثلة باب خلتنيه وأجيب بأن النسخ فى الآية انما هو للمفعول الثانى والثالث لا للاول والثانى اذ الاول فاعل فى الاصـــل فالنسخ ليس للضميـــرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ المنفى فى قولنا غير ناسخ للابتـــداء نسخ المفعولين معا فتأمل وفى الهمع اذا وردت مفاعيل أعلم الثـــلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت (قوله ان الله ملككم اياهم الخ) ساقه فى التصريح حديثا والشاهد فى هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للارقاء (قوله والانفصال حينئذ أرجح) لان عمل الاسم لمشابهتـــه الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه فى اتصال الضمير به (قوله لئن كان الخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العينى والشيخ خالد زاد العينى وتسمى المؤذنة أيضا لانها تؤذن بأن الجواب بعـــد أداة الشرط التى دخلت عليها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض فى البيت الآتى أعنى قول الشاعر لئن كان اياه الخ من أن الموطئة هى لام لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العينى انه جواب الشرط واللام للتأكيـــد مردود كما يعلم من صـــدر عبارته وجواب الشرط محـــذوف لدلالة جواب القسم عليـــه والشاهد فى الشطر الثانى فقط وقول العينى الشاهد فيه وفى الاول لا يلتفت اليه كما نبه الشيخ خالد عليه (قوله ومنعكها) مصدر مضاف لفاعله كما قاله العينى وغـــيره لا لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وها مفعول ثان أى ومنعيكها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع الى فرس تسمى سكاب مذكورة فى الابيات قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه اياها والباء اما صلة المنع و يســتطاع خبر منع أى منعك اياها منى بأى شئ أردت مســتطاع لك هين عليك فلا ينبـــغى أن توجه همتك العليـــة اليها واما زائدة فى خبر منع و يستطاع صفته وصدر البيت * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * وأبيت اللعن كانت تحية الملوك فى الجاهلية أى أبيت أســباب لعن الناس لك والواو فى ومنعكها للحال من فاعل تطمع أو مجرور فى لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء من شرح شواهد المغنى للسيوطى

(كنته) وبابه (الخلف) الآتي ذكره (انتمى) أي انتسب و(كذاك) في هاء (خلتنيه) وما أشبهه من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ للابتداء (واتصالا أختار) في البابين لانه الاصل ومن الاتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله وقول الشاعر (١٠٥)

فان لا يكنها أو تكنه فانه * أخوها غذته أمه بلبانها

وأما الاتصال في باب خال فلمشابهة خلتنيه وظننتكه لسألتنيه وأعطيتكه وهو ظاهر ومنه قوله

بلغت صنع امرئ برا خالكه * اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

وأما (غيري) سيبويه والاكثر فانه (اختار الانفصالا) فيهما لان الضمير في البابين خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع فمن الاول قوله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

ومن الثاني قوله

أخي حسبتك اياه وقد ملئت * أرجاء صدرك بالاضغان والاحن

﴿تنبيه﴾ وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال لانه خبر مبتدا في الاصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فانه خبر مبتدا في الاصل ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة (وقدم الاخص) من الضميرين في الابواب الثلاثة على غير الاخص منهما وجوبا (في) حال (اتصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلنيه وأعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال

للسيوطي وشرح الشواهد للعيني وغيرهما (قوله وبابه) أي أخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالمثال أم لا نحو الصديق كانه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه ولا يكون اياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز الاه فكما لا يقع المتصل بعد الا يقع بعد ما هو بمعناها والظاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا الا في ندور وجزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن قولهم ليسي وليسك شاذ (قوله الخلف) أي في الراجح من الوجهين كما يشير اليه قول الشارح الآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أي لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنا منه أنه الدجال ولعل هذا الترديد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنها الخ) قبله

دع الخمر يشربها الغواة فانني * رأيت أخاها مغنيا بمكانها

يخاطب غلاما له ينهاه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيها واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر في يكنها يرجع الى أخيها والبارز اليها وقوله أو تكنه بالعكس والمراد بأمه شجرة الكرم (قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع لأما هنا ولو قال عطفا على قوله لانه الاصل ولمشابهة خلتنيه الخ لكان حسنا (قوله وهو ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لان كلا من الضميرين في البابين منصوب وأولهما أخص (قوله بلغت) الظاهر أنه بتاء المتكلم أي أخبرت بصنع امرئ بر بفتح الباء أي محسن اخالكه بكسر الهمزة على الافصح وفتحها على القياس (قوله لان الضمير الخ) رده الناظم في شرح الكافية بأنه يقتضي جواز انفصال الضمير الاول بل رجحانه لانه مبتدا في الاصل وهو ممتنع بالاجماع وأجاب الرضي بان قرب الاول من الفعل منع من رعاية الاصل (قوله وكلاهما) أي البابين أي فصليهما مسموع (قوله لئن كان اياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحول (قوله أخي حسبتك اياه) الظاهر أن أخي مبتدأ وحسبتك اياه خبر وأن الكلام من باب الاشتغال لا أن أخي منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدنوشري قال ما قلته وقوله وقد ملئت الخ جملة حالية والارجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والاضغان والاحن جمعا ضغن واحنة بكسر أولهما وهما الحقد (قوله والمرفوع كجزء من الفعل) أي فانفصل به كلا فصل (قوله وقدم الاخص الخ) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الامرين في باب سلنيه بتقديم الاخص وأنه اذا قدم غير الاخص تعين الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيده صريحا لجواز أن لا يعتبر في الشبه تقديم الاعرف أفاده سم وانما وجب تقديم الاخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قدموه على القوي في نحو ضربتني لتقويه بتوغله في الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعا (قوله في الابواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الاخص في غيرها كضربونا (قوله وحسبتنيك) كذا في بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبتكه بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والاول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الياء وأما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف على الياء أي في مثال آخر غير ما تقدم فتأمل (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) أي الا ما ندر من قول عثمان أراهمني الباطل

(وقدمن ماشئت) من الاخص وغير الاخص (في انفصال) نحو سلني اياه وسله اياي والدرهم أعطيتك اياه وأعطيته اياك والصديق كنت اياه وكان اياي وهكذا الى آخره ومنه ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم ﴿تنبيه﴾ حاصل ماذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبر كان أو احدى أخواتها أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع فخرج مثل الكاف من نحو أكرمتك ودخل (١٠٦) مثل الهاء من نحو قوله ● ومنعكها بشئ يستطاع ● فان الهاء ثاني ضميرين أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لانه مجرور باضافة المصدر اليه (وفي اتحاد الرتبة) وهو أن لايكون فيهما أخص بأن يكونا معا ضميري تكلم أو خطاب أو غيبة (الزم فصلا) نحو سلني اياي وأعطيتك اياك وخلته اياه ولا يجوز سلنيني ولا أعطيتكك ولا خلتهه (وقد يبيح الغيب) أي كونهما للغيبة (فيه) أي في الاتحاد (وصلا) من ذلك مارواه الكسائي من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها وقوله

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة
أنالهماه قفو أكرم والد

وقوله

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة
لضغمهماها يقرع العظم نابها

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظهما كما في هذه الشواهد قال فان اتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث وفي الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو أعطاه اياه ولو قال فأعطاهوه بالاتصال لم يجز لما في ذلك من استثقال توالي المثلين مع ايهام كون الثاني تأكيدا للاول وكذا لو اتفقا في الافراد والتأنيث نحو أعطاها اياها أو في التثنية أو الجمع نحو أعطاهما اياهما أو أعطاهم اياهم أو أعطاهن اياهن فالاتصال في هذا وأمثاله ممتنع هذه عبارته في بعض كتبه ثم قال فان اختلفا وتقاربت الهاءآن نحو أعطاهوها وأعطاهاه ازداد الانفصال حسنا وجودة لان فيه تخلصا من قرب الهاء

شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا في زكريا (قوله وقدمن ماشئت في انفصال) أي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فان خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو زيد أعطيتك اياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذي ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الاخص في الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الاخيرة منه واجب فافهم (قوله أو ثاني ضميرين الخ) أي سواء كان العامل فيهما ناسخا أولا فدخل بابا سأل وخال (قوله وفي اتحاد الرتبة) متعلق بباب سلنيه وخلتنيه لان من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم (قوله الزم فصلا) أي على الصحيح كما يصرح به قول المرادي أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف اه وقوله مطلقا أي سواء اختلف ضميرا الغيبة فيما يأتي أو اتفقا (قوله وخلته اياه) وانعقاد المبتدا والخبر من مفعولي خال هنا على حد شعري شعري كما قاله زكريا (قوله أي كونهما للغيبة) كان الظاهر أن يقول أي وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة اذ على تفسير الشارح يصير ضائعا لعلم اتحاد الرتبة من كونهما ضميري غيبة (قوله وأنضرهموها) الضمير الثاني للوجوه وهي تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا فاما أن يجري على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط في التمييز أن يكون نكرة (قوله لوجهك في الاحسان) أي في وقت الاحسان والبسط البشاشة والبهجة الحسن والقفو الاتباع والمراد أن ذلك وراثة من آبائه وليس عارضا فيه (قوله وقد جعلت نفسي الخ) هذا البيت من قصيدة يرثي بها الشاعر أخاه ويشتكي من قريبين له يؤذيانه والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة لعض الانسان عندها على يده واللام في لضغمة بمعنى الباء وفي لضغمهماها للتعليل والضميران مفعولان لضغم الاول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أي لاجل ضغم الدهر القريبين اياها أي مثل الضغمة التي ضغمت بها ويقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا والاضافة في نابها لادنى ملابسة (قوله أن يختلف لفظهما) بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا أو مفردا والآخر مثنى أو جمعا أو مثنى والآخر جمعا كما يفيده ما بعده (قوله ولم يكن الاول مرفوعا) احترز به عن نحو الدرهم زيد أعطاه والزيدون العمرون أعطوهم فلا يجب الفصل هنا لان استتار الضمير الاول في الاول ومخالفته للثاني لفظا في الثاني مانع من توالي المثلين المستثقل واختلاف المحل مانع من ايهام التأكيد ومن مثل كالبعض بنحو زيد ضربه عمرو فقد أخطأ من وجهين لانه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلنيه وخلتنيه ولانه ليس في هذا المثال الا ضمير واحد (قوله لم يجز) في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال والكثير في كلامهم أعطاه اياه وينبغي أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الاشباع كما في عبارة الشارح وانه اذا لم يؤت بها تعين الانفصال (قوله وكذا) أي كاتفاقهما في الافراد والتذكير في نحو أعطاه اياه (قوله وتقاربت الهاءآن) وبالاولى اذا توالتا نحو أعطاهها (قوله ازداد الانفصال الخ) يقتضي أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد

من ألهاء اذ ليس بينهما فصل الا بالواو في نحو أعطاهوها و بالالف في نحو أعطاهاه بخلاف أنصرهموها وأنالهماه وشبهه
﴿تنبيه﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور (١٠٧) بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ (وقبل يا النفس) دون غيرها من المضمرات (مع الفعل) مطلقا (التزم نون وقاية) مكسورة نحو دعاني ويكرمني وأعطني وقام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني ان قدرتهن أفعالا وما أحسنني ان اتقيت الله وعليه رجلا ليسني وندر ليسي بغير نون كما أشار اليه بقوله (وليسي قد نظم) أي في قوله

اذ ذهب القوم الكرام ليسي * وجوز الكوفيون ما أحسني بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل وأما نحو تأمروني فالصحيح أن المحذوف نون الرفع ﴿تنبيه﴾ مذهب الجمهور أنها انما سميت نون الوقاية لانها تقي الفعل الكسر وقال الناظم بل لانها تقي الفعل اللبس في أكرمني في الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنثة ففعل الامر أحق بها من غيره ثم حمل الماضي والمضارع على الامر (وليتني) بثبوت نون الوقاية (فشا) حملا على الفعل لمشابهتها له مع عدم المعارض (وليتي) بحذفها (ندرا) ومنه قوله * كمنية جابر اذ قال ليتي * وهو ضرورة وقال الفراء يجوز ليتي وليتني وظاهره الجواز في الاختيار (ومع لعل اعكس) هذا الحكم

الاتحاد حسن وجيد وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم (قوله على معنى نوع الخ) أي ووكل بيان ذلك النوع الى الموقف (قوله مطلقا) أي ماضيا أو مضارعا أو أمر متصرفا أو جامدا كما مثل (قوله نون وقاية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها في حروف المعاني وأن المعنى الموضوعة له الوقاية واستشكله الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأي حرف لو فرض الجزء به وقال الدنوشري الظاهر أنها حرف مبني وذكر المغني لها في أوجه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى (قوله مكسورة) أي مناسبة لياء المتكلم (قوله ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن حروفا أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر فيما خلا وما عدا لوجود ما المصدرية التي لا توصل الا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة فقوله ان قدرتهن أفعالا لا يظهر الا في حاشا كذا في يس عن اللقاني ولهذا قال في المغني وحاشا ان قدرت فعلا ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل (قوله وعليه رجلا ليسني) في المغني أنه قاله بعضهم وقد بلغه أن انسانا تهدده أي ليلزم رجلا غيري اه فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للامر بل فعل مضارع مقرون بلام الامر وهذا شاذ لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغي أن لا ينوب عنهما الاسم (قوله وندر ليسي بغير نون) وانما جاز حذف النون فيها لانها لا تتصرف فاشبهت الحروف الآتي بيانها زكريا (قوله اذ ذهب الخ) صدره * عددت قومي كعديد الطيس * بفتح الطاء أي الرمل الكثير وفي قوله ليسي شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء (قوله نحو تأمروني) بنون واحدة مخففة (قوله فالصحيح أن المحذوفة الخ) لانها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي وما يشعركم بسكون الراء فحذف النائبة عنها للتخفيف أولى وللاحتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية وقيل نون الوقاية لانها منشأ الثقل فهي أولى بالحذف ولانها الامر استحساني ولا دلالة لها على شئ بخلاف نون الرفع وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل بقي ما اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف نون الوقاية قال في البسيط اجماعا وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح لان نون الاناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدماميني (قوله لانها تقي الفعل الكسر) أي الذي يدخل مثله في الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم أي والكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كما صين عن الجر أما الكسر الذي ليس بهذه المثابة فلا حاجة الى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا في شرح الجامع قال زكريا والتعليل المذكور ظاهر في غير المعتل أما فيه نحو دعا ورمى فلا فكان ينبغي أن يزاد وألحق المعتل بغيره طردا للباب اه وكان ينبغي أن يزاد أيضا وتقي ما تتصل به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل (قوله ثم حمل الماضي الخ) قال البعض ظاهره أنه لا لبس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في نحو ضربني اذ لولا النون لالتبس الماضي بالاسم فان الضرب نوع من العسل اه وفيه أنه انما يتجه اذا كان مراده مطلق اللبس أما اذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحدة كما يؤخذ من قوله في نحو أكرمني الخ فلا فتدبر (قوله لمشابهتها له) أي في المعنى والعمل وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالي الامثال فأل للجنس (قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة والمناسب حمله على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قولي الناظم وان كان قوله

(قوله تهدده) الصواب يهدده كما في كتب اللغة اه

هو أكثر من ليتي نبه على ذلك في الكافية وانما ضعفت لعل عن أخواتها لانها تستعمل جارة نحو لعل أبي المغوار منك قريب
وفي بعض لغاتها لعن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وكن مخيرا في) أخوات ليت ولعل (الباقيات) على السواء فتقول اني وانني وكاني وكانني ولكني ولكنني فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة وحذفها لكراهة توالي الامثال (واضطرارا خففا • مني وعني بعض من قد سلفا) من العرب فقال
أيها السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني
وهو في غاية الندرة والكثير مني وعني بثبوت نون الوقاية وانما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وفي لدني) بالتشديد (لدني) بالتخفيف (قل) أي لدني بغير نون الوقاية قل في لدني بثبوتها ومنه قراءة نافع قد بلغت من لدني عذرا بتخفيف النون وضم الدال وقرأ الجمهور بالتشديد (وفي قدني وقطني) بمعنى حسبي (الحذف) للنون (أيضا قد يفي) قليلا ومنه

الثاني انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة الى قول آخر مقابل لما في المتن ثم أشار الى ما في المتن مؤيدا له بموافقة الفراء فقال وقال الفراء الخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالاكثر لعلي بلا نون والاقل لعلني ولو جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعلي بلا نون والضرورة لعلني ويمكن تطبيق قوله فالاكثر الخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالاقل الضرورة لكن قد يتوقف في كون لعلني ضرورة ثم رأيت ابن الناظم صرح بأنه ضرورة لكن رده الموضح وغيره فتأمل (قوله فالاكثر لعلي بلا نون والاقل لعلني) أفعل التفضيل في الموضعين على غير بابه (قوله ففلت أعيراني الخ) القدوم آلة النحت وأخط أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم (قوله لانها تستعمل الخ) ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف أخواتها الآتية فان المعارض فيها توالي الامثال فقط (قوله وحذفها لكراهة توالي الامثال) مبني على أن المحذوفة في اني نون الوقاية لانها منشأ الثقل وقيل الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعلال وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل اللامات التي يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجري في انا فقيل المحذوفة الاولى وقيل الثانية ولم يقل أحد يعتد به انها الثالثة لانها اسم كذا في الروداني (قوله لست من قيس الخ) يجوز في قيس الصرف على ارادة أبي القبيلة والمنع على ارادتها نفسها ومنع الثاني أوفق بالقافية (قوله لحفظ البناء على السكون) انما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لانه الاصل ولهذا قال سيبويه يقال في لد بالضم لدي بغير نون وفي لد بالسكون لدني بالنون (قوله ومنه قراءة نافع) قيل يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية لان حذف نون لدن لغة وأجيب بان المحذوفة النون المتحركة الآخر لا لحقها نون الوقاية كما مر في كلام سيبويه لانها انما يؤتى بها في مثل ذلك لتقي الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التي تلحقها النون للمحافظة على سكون البناء الاصلي لا يحتملها ما في الآية لضم دال ما فيها وأما ما ذكره البعض تبعا للدماميني من الجواب بأن نون لدن انما تحذف اذا كان المضاف اليه ظاهرا لا ضميرا فيرده ما مر في كلام سيبويه من أنه يقال في لد بالضم لدي بغير نون لصراحته في أنه يضاف الى ياء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى حسبي) راجع للامرين قبله احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فان ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي على ما يأتي فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اه زكريا قال الروداني والغالب عليهما اذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنيان على الكسر وقد يعربان (قوله قدني) أي يأتي وأشار بقد الى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح (قوله قدني من نصر الخبيبين قدي) قيل أراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا على التغليب لان عبد الله كان يكنى أبا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظر ويروى الخبيبين بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير وقيل على ارادة أبي خبيب عبد الله ومن كان على رأيه واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الاصل قد بالسكون وحركت بالكسر لاجل الروي فتكون الياء للاشباع لا للمتكلم قال الروداني أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للاشباع اه وقد يقال مشاكلة اللاحق للسابق ترجح احتمال الاضافة لياء المتكلم (قوله وفي الحديث قط قط) في صحيح البخاري مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويروى بعضها الى بعض (قوله والنون أشهر) راجع

قوله جامعا بين اللغتين في قدني • قدني من نصر الخبيبين قدي • وفي الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها ويروى قطني بنون الوقاية وقط قط بالتنوين (والنون أشهر) ومنه قوله امتلأ الحوض وقال قطني الى

مهلا رويدا قد ملأت بطني وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه وذهب الكوفيون الى أن من جعلهما بمعنى حسب قال قدي وقطي بغير نون كما تقول حسبي ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفي قال قدني وقطني بالنون كغيرهما من أسماء الافعال ﴿خاتمة﴾ وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود فهل أنتم صادقوني وقول الشاعر

وليس بمعييني وفي الناس ممتع صديق اذا أعيا على صديق

وقوله

وليس الموافيني ليرفد خائبا فان له أضعاف ما كان أملا

للتنبيه على أصل متروك وذلك لان الاصل أن تصحب نون الوقاية الاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتقيها خفاء الاعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل وربما لحقته هذه النون من الاسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب نحو ما أحسنني ان اتقيت الله والله أعلم

﴿العلم﴾

(اسم يعين المسمى) به (مطلقا علمه) أي علم ذلك المسمى قاسم مبتدأ أو يعين المسمى جملة في موضع رفع صفة له ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعلمه خبر ويجوز أن

الى قول المصنف وفي قد في وقطني الخ (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل ورويدا مصغر رواد بمعنى امهالا تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح في باب أسماء الافعال والاصوات فهو تأكيد لمهلا لا صفته كما زعمه العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذي جوزه البعض يحوج الى تجوز (قوله بمعنى اكتفي) كان الصواب بمعنى يكفي كما في المغني أو كفى كما في الجنى الداني لابن أم قاسم واستقربه الدماميني لان مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفي كلام التفتازاني مجيء قط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر وانما قلنا الصواب ذلك ليكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الافعال) أي التي تتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية ليكون مدلولاتها أفعالا متعدية كدراكني وعليكني وسمع الفراء مكانكني أي انتظرني وانما اتصلت بها نون الوقاية حملا لها على مدلولاتها وهي الافعال المتعدية وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الافعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها فانه قال وربما لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اه قال شيخنا وصريح كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المغني وشرحه للدماميني أن بجل يأتي حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسما مرادفا لحسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا (قوله ووقعت نون الوقاية) أي شذوذا (قوله ليرفد) بالبناء للمجهول أي يعطى (قوله للتنبيه على أصل متروك) اعترض بأنه لو كان للتنبيه لادخلوها على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامي فالاولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل (قوله فلما منعوها) أي للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف اليه (قوله غير الدجال أخوفني عليكم) روي بحذف النون أيضا أي أخوف مخوفاتي عليكم واندفع ما يقال الحديث يقتضي أن الدجال وغيره خائفان لا مخوف منهما الا ان حق أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثي وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي صلى الله عليه وسلم لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه نعم يبقى صوغ أفعل من المبني للمجهول وهو شاذ عند الجمهور ﴿فائدة﴾ حيث قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربية فانما يعني بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الاثم الشرعي فمن لحن في غير التنزيل والحديث كان نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول انه يأثم الا ان يقصد ايقاع السامع في غلط يؤدي الى نوع ضرر فعليه حينئذ اثم هذا القصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر

﴿العلم﴾

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل الى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لانه علامة على مسماه (قوله يعين المسمى) أي خارجا كعلم الشخص الخارجي أو ذهنا وكعلم الجنس بناء على التحقيق الآتي أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل في هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهني أعني الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا في المستقبل وكعلم القبيلة فانه موضوع لمجموع أبناء الاب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينئذ فان المجموع لا وجود له الا في ذهن الواضع فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي أفاده يس والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لانه معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل (قوله حال) أو صفة مفعول مطلق محذوف أي يعين تعيينا مطلقا (قوله ويجوز أن

يكون الخ) هذا أولى بل متعين لان المعرف هو الذى يجعل مبتدأ والتعريف هو الذى يجعل خبرا ولان علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتى (قوله بضميره) أى ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجردا عن القرائن الخارجية) أى الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع اذ لا بد منه وهو من القرائن كما فى الرودانى (قوله النكرات) كرجل وفرس فانهما لا تعيين فيهما أصلا وكشمس وقمر فانهما وان عينا فردين لكن ذلك التعيين لامر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع انما جاء من تعدد الاوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لانه وان احتاج فى تعيين مسماه الى قرينة من وصف أو اضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى أصل الوضع كبقية المعارف (قوله كأل) ولو للعهد الذهنى لان المراد بمدخولها الحقيقة وهى معينة وكونها مرادة فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين (قوله كالحضور) أى فى ضميرى المتكلم والمخاطب وقوله والغيبة أى ومرجع الغيبة يعنى أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه أما اذا كان المرجع معرفة فالتعين ظاهر وأما اذا كان نكرة فلان معناه الشئ المتقدم فتعين معناه من حيث ان المراد به الشئ المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشئ مبهمة فسقط ما للبعض هنا وكان عليه أن يقول أو حسية كالاشارة الحسية فى اسم الاشارة لانها القرينة التى بها تعين مدلول اسم الاشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلا لقرينة اسم الاشارة فى قوله أو الحضور ويمكن أن يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فتشمل الحسية فافهم (قوله لرجل) أى مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو منقول عن اسم ولد الارنب (قوله أخت طرفة) بفتح الراء كما فى القاموس (قوله وعدن لبلد) أى بساحل اليمن تصريح (قوله ولاحق لفرس) أى لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما تصريح (قوله وشذقم) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذى يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين وقوله لجمل أى للنعمان بن المنذر (قوله وواشق لكلب) قال فى التصريح ذكر فى النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم (قوله والمراد به هنا) أى بخلافه فى تعريف العلم فان المراد به ما قابل الفعل والحرف ويطلق أيضا الاسم ويراد به ما قابل الصفة وقوله ماليس أى علم ليس الخ (قوله وكنية) من كنيت أى سترت واعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حينئذ واللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم فى اللقب بمعناه وفى الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كتكنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الرودانى (قوله وهى ما صدر) أى علم مركب تركيبا اضافيا صدره فلا انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لان المركب الاضافى فى الاول جزء العلم لا هو والثانى لا اضافة فيه أفاده الشنوانى (قوله بأب أو أم) أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم (قوله وهو ما أشعر) أى بحسب وضعه الاصلى لا العلمى اذ بحسب وضعه العلمى لا اشعار له الا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشى والمتجه عندى أنه يشعر بحسبه أيضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات اذ الاشعار الدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ما ذكر ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعا ثم رأيت فى التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الاسماء نحو محمود ومرة وبعض الكنى نحو أبى الخير وأبى جهل وأجيب بأن ما وضع للذات أولا فهو الاسم أشعر أولم يشعر صدر أولم يصدر ثم ما وضع ثانيا وصدر فهو الكنية أشعر أولم يشعر ثم ما وضع

يكون علمه مبتدأ مؤخرا واسم يعين المسمى خبرا مقدما وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوبا لكون المبتدا ملتبسا بضميره والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا أى مجردا عن القرائن الخارجية فخرج بقوله يعين المسمى النكرات وبقوله مطلقا بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم اما لفظية كأل والصلة أو معنوية كالحضور والغيبة ثم العلم على نوعين جنسى وسيأتى وشخصى ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (كجعفر) لرجل (وخرنقا) لامرأة وهى أخت طرفة بن العبد لامه (وقرن) لقبيلة ينسب اليها أويس القرنى (وعدن) لبلد (ولاحق) لفرس (وشذقم) لجمل (وهيلة) لشاة (وواشق) لكلب (واسما أتى) العلم والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (و) أتى (كنية) وهى ما صدر بأب أو أم كأبى بكر وأم هانئ (و) أتى (لقبا) وهو ما أشعر برفعة

ثالثا وأشعر فهو اللقب فالاشعار وعدمه والتصدر وعدمه غير منظور اليه في الموضوع أولا والاشعار وعدمه غير منظور اليه في الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم والاقرب عندي من هذا وجهان الاول أن الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعرا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أولا أولا أشعرت أولا فتجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وانما كان هذا أقرب من ذلك لشمول اللقب عليه ما وضع ثانيا وأشعر وشمول الكنية عليه ما وضع ثالثا وصدر وعدم شمولهما على ذلك ما ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ولان اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الاسماء كما في أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها الثاني ما قيل انه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية وانما كان هذا أيضا أقرب من ذلك لما مر وفي الروداني أن المفهوم من كلام الاقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ما وضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولا واللقب ما وضع بعد ذلك أيضا أي بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهي متباينة اهـ ويرد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل (قوله أوضعته) بفتح الضاد أو كسرها أي خسته وهاؤه عوض عن الواو (قوله يعني الاسم) تفسير للسوى وأبقاه كثير على عمومه مرجحين وجوب تأخيره على الكنية أيضا ويؤيده تعليله الآتي بقوله لان اللقب في الاغلب الخ لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وان يكونا مفردين كما سيأتي للشارح لما يأتي عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم اذا لم يكن اجتماعهما على سبيل اسناد أحدهما الى الآخر والا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به (قوله لان اللقب الخ) وقيل لانه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لانه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولانه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الاغلب احترازعن نحو زين العابدين (قوله فلو قدم لأوهم) يؤخذ منه أنه اذا انتفى ذلك الايهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم أفاده يس (قوله أنا ابن الخ) الشاهد في مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الروداني وانما لقب به لانه كان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره وعمرو هذا من أجداد أوس بن الصامت قائل هذا البيت أخي عبادة بن الصامت وقوله وجدي أي من جهة الام وانما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل هو في الاصل لقب أمه ثم استعمل فيه ومراد الشاعر أنه نسيب الطرفين (قوله بان ذا الكلب) أي صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها ٭ عني حديثا وبعض القول تكذيب

قالتهما أخت عمرو والمذكور من قصيدة ترثيه بها أولها

كل امرئ بمحال الدهر مكروب ٭ وكل من غالب الايام مغلوب

وقوله ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو والشريان شجر يتخذ منه القسي وببطن خبر أن اذا نصب خيرا على النعتية لعمرو وخبر ثان اذا رفع على الخبرية لان (قوله وغيرها) أي اسما أو لقبا كما سيذكره (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر الخ) بعده

٭ فاغفر له اللهم ان كان فجر ٭ أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك والنقب والدبر رقة الخف وجرح حنث في يمينه كذا في التصريح (قوله هالك) أي ميت وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ سيد الاوس رضي الله تعالى عنه (قوله وكذلك يفعل بما مع اللقب) ذهب قوم كابن الصائغ والمرادي الى تأخير اللقب عن

مسماه أوضعته كزين العابدين وبطة (وأخرن ذا) أي آخر اللقب (ان سواه) يعني الاسم (صحبا) تقول جاء زيد زين العابدين ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لأن اللقب في الاغلب منقول من غير الانسان كبطة فلو قدم لأوهم ارادة مسماه الاول وذلك مأمون بتأخيره وقد يدر تقديمه في قوله

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي
أبوه منذر ماء السماء

وقوله

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا
ببطن شريان يعوي حوله الذيب

(تنبيه) ٭ لا ترتيب بين الكنية وغيرها من تقدمها على الاسم قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر

ومن تقديم الاسم عليها قوله

وما اهتز عرش الله من أجل هالك
سمعنا به الا لسعد أبي عمرو

وكذلك يفعل بما مع اللقب اهـ

(حتما) ان لم يمنع من الاضافة مانع على ماسيأتى بيانه هذا ماذهب اليه جمهور البصريين نحو هذا سعيد كرز يتأولون الاول بالمسمى والثانى بالاسم وذهب الكوفيون الى جواز اتباع الثانى للاول على أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا نحو مررت بسعيد كرزا وكرز أى أعنى كرزا وهو كرز (والا) أى وان لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو الاسم نحو عبد الله بطة أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الاضافة للطول وحينئذ (أتبع الذى ردف) وهو اللقب للاسم فى الاعراب بيانا أو بدلا وللك القطع على ماتقدم وكذا ان كانا مفردين ومنع من الاضافة مانع كأل نحو الحرث كرز (ومنه) أى بعض العلم (منقول) عن شئ سبق استعماله فيه قبل العلمية وذلك المنقول عنه مصدر (كفضل و) اسم عين مثل (أسد) واسم فاعل كحرث واسم مفعول كمسعود وصفة مشبهة كسعيد وفعل ماض كشمر علم فرس قال الشاعر أبولك حباب سارق الضيف برده

الكنية وأبقوا قوله سواه على ظاهره من العموم (قوله وقد رفع الخ) قال سم الرفع ممنوع لصدق قوله وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواه أى وان يكن اللقب وسواه مفردين كما فى الاسم واللقب ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواه لا يكون الامر كالكنية (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ماقابل المركب كما أن المراد به فى باب الاعراب ماقابل المثنى والمجموع والملحق بهما والاسماء الستة وفى باب المبتدا ماقابل الجملة وفى باب لا والمنادى ماقابل المضاف والمشبه به وأما اطلاقه على مالا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقى (قوله فأضف حتما) لا يخفى أن الاضافة بالتأويل الآتى فى الشرح تخرج عن اضافة الاسم الى اسم اتحد به فى المعنى لانها على التأويل الآتى تكون من اضافة المسمى الى الاسم فعنى الاسم الاول الذات دون الثانى لان المقصود منه لفظه فعناه اللفظ الواقع فى التركيب المستعمل فى الذات فلا تنافى بين قوله هنا فأضف حتما وقوله فيما سيأتى ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وان ذكره شيخنا والبعض (قوله كرز) هو فى الاصل خرج الراعى ويطلق على اللئيم والحاذق (قوله يتأولون الاول بالمسمى الخ) أى غالبا والا فقد يعكسون كما فى كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الاذلك (قوله وذهب الكوفيون) أى وبعض البصريين كما يدل عليه ماقبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه فى التسهيل (قوله على أنه بدل منه) أى بدل كل من كل وجوز الدنوشرى وجها ثالثا وهو أن يكون تأكيدا بالمرادف (قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام الشنوانى ونقله يس عن بعضهم وصرح به الرودانى وقال بعضهم لا يقطعان الاشذوذا (قوله باضمار فعل) أى جوازا وكذا قوله باضمار مبتدا فيجوز اظهارهما صرح به فى التصريح (قوله والا الخ) ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثانى مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضى لجواز كون المضاف اليه مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله أتبع الذى ردف) أى تبع الاتباع الاول اصطلاحى والثانى لغوى فليس فى كلامه طلب تحصيل الحاصل الذى هو عبث وهذا الامر كناية عن منع الاضافة فلا ينافى ماصرح به الشارح من جواز القطع وأتبع جواب ان الشرطية المدغمة فى لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بيانا) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح (قوله كأل) وكون اللقب وصفا فى الاصل مقرونا بأل كهرون الرشيد ومحمد المهدى قاله فى التصريح (قوله عن شئ) أى معنى وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شئ فالمنقول عنه معنى لا لفظ هذا مفاده هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد الخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير مضاف فى الثانية أى معنى مصدر الخ والعكس بتقدير مضاف فى الاولى أى عن لفظ شئ الخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف بقى أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اه (قوله سبق استعماله فيه) الاولى سبق وضعه له ليدخل فى المنقول ماوضع لشئ ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الحد مااستعمل قبل نوع العلمية الحاضرة فى نوع آخر من العلمية كأسامة علما لشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوانى وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ماقاله الرودانى من أن جعل أل للعهد الحضورى يقتضى أن سعاد مسمى به امرأة غير الاولى منقول وهو باطل فافهم (قوله أبولك حباب) أى جبان على ماقيل ولم أجده فى القاموس ولا غيره وفى القاموس

القاموس أنهم سموا بضموم الحاء ناسا وشيطا نار يطلقونه على الحية وسموا بمفتوحها ومكسورها ناسا وذكر للثلاثة معاني أخر لا تناسب هنا وسارق الصيف من اضافة الوصف لفاعله و برده مفعول له وقد يقال لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر الا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والشئ يحمل على الغالب مالم يصرفه عنه صارف وكذا يقال في الشاهد بعده (قوله وذوارتجال) من ارتجل الخطبة والشعر أي ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله غير علم قاله الدماميني (قوله اذ لا واسطة الخ) علة لمقدر أي وزدت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لانه لا واسطة (قوله لا منقول ولا مرتجل) أما الاول فلان النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني ولا وضع فيه له وأما الثاني فلانه سبق له استعمال في غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلي لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم في الآيات البينات (قوله كلها منقولة) أي لان الاصل في الاسماء التنكير ولا يضر جهل المعنى الاصلي للاسم الذي يتوهم أنه مرتجل (قوله كلها مرتجلة) مبني على قوله ان المرتجل مالم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الاعلام نكرة أو وصفا أو غيرهما أمر اتفاقي لا بالقصد (قوله ما استعمل من أول الامر علما) أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل اذ لا يشترط في العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازاني العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كاسامة علما الشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما قال البعض فكان الاولى أن يقول ما وضع لشئ لم يسبق وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأدد) نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من واو كما في أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضي كونه قسيما للمنقول والمرتجل وانما تكلم على المنقول من جملة والمنقول من مركب مزجي والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات كالمركب التقييدي لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرناها) أي ذوابتاها (قوله على أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار في البيت السابق و باليات الخيام منصوب على الحال من الديار وسميت تلك المفازة بأطرقا لان السالك فيها يقول لصاحبيه أطرقا أي اسكتا مخافة ومهابة قاله العيني (قوله نبئت) أي أخبرت يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول التاء التي نابت عن الفاعل الثاني أخوالي و بني يزيد بدل أو بيان لاخوالي الثالث جملة لهم فديد أي صياح وظلما مفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا في التصريح وأنت خبير بانه حيث كان العامل في ظلما وعلينا محذوفا تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالا مؤكدة والشاهد في يزيد فانه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال والمشهور في يزيد في البيت أنه بالياء التحتية وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب اليه البرود التزيدية رده ابن الحاجب كما في زكريا بأن الرواية انما صحت بالتحتية وبان تزيد بالفوقية لم يسمع الا مفردا لا جملة ونظير يزيد في هذا البيت جلا في قوله

* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا *

على القول بأنه علم محكي منقول من نحو زيد جلا فيكون من جملة لا من نحو جلا زيد والا كان مفردا منه مرفالان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل

وجدي يا حجاج فارس شمرا
وفعل مضارع كيشكر
قال الشاعر
ويشكر الله لا يشكره * وجملة
وستأتي (و) بعضه الآخر
(ذوارتجال) اذ لا واسطة
على المشهور وذهب
بعضهم الى أن الذي علميته
بالغلبة لا منقول ولا
مرتجل وعن سيبويه أن
الاعلام كلها منقولة
وعن الزجاج كلها مرتجلة
والمرتجل هو ما استعمل
من أول الامر علما
(كسعاد) علم امرأة
(وأدد) علم رجل (و) من
المنقول ما أصله الذي نقل
عنه (جملة) فعلية والفاعل
ظاهر كبرق نحره وشاب
قرناها أو ضمير بارز
كأطرقا علم مفازة قال
الشاعر
على أطرقا باليات الخيام
أو مستتر كيزيد في قوله
نبئت أخوالي بني يزيد
ظلما علينا لهم فديد

الموصوف محذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور وكشفها كذا فى المغنى والدمامينى (قوله ومنه اصمت) بهمزة قطع وميم مكسورتين وان كان الامر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومتين على أنه من صمت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسرها لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما فى التصريح (قوله أشلى) أى أغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن والباء فى بها بمعنى مع وقوله بوحش صلة أشلى وقوله فى اصلابها أود أى عوج جملة فى محل نصب صفة لسلوقية وعندى وقفة فى الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الامر وفاعله المستتر لان اصمت فى البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد فى البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ورأيت صاحب التصريح عد اصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر ويشكر وهو يؤيد ما قاله فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددى فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كانما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كازيد فكل ذلك يحكى ولم ينص الشارح على ما ذكر لانه شبيه بالمركب الاسنادى فكأنه داخل فيه ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف ومجرور فان الاجود فيه اعراب الجار مضافا للمجرور معطى ماله لو سمى به وحده بأن يضعف آخره ان كان لينا ككى ولا يضعف بل يجعل كيد ودم ان كان صحيحا كمن ويجوز حكايته وقيل يجب الاعراب والاضافة فى ثلاثى أو ثنائى صحيح كرب ومن والحكاية فى ثنائى معتل ككى فان كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند الجمهور وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما مكملا أولهما بتضعيف حرف لين يجانس حركته كما لو سمى به وحده فيقال فى بزيد جاء بى زيد كذا فى الهمع وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الاسلام فيعرب بحسب العوامل وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا (قوله أن يحكى أصله) أى ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد واللباب وقيل مبنى لا محكى وذكر فى التسهيل أنه ربما أضيف صدر ذى الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جاء برق نحره واحترز من المضمر نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز فيهما الا الحكاية وأجاز بعضهم اعرابه تقول هذا قت ورأيت قتا ومررت بقت أفاده الدمامينى (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان لمفهوم قوله سابقا وجملة فعلية (قوله ومن العلم) الاولى ومن المنقول قوله بمزج) أى مع مزج (قوله منزلا ثانيهما) حال من ضمير جعلا الراجع الى اسمين وقوله منزلة تاء التأنيث مما قبلها أى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها واعترض اللقانى هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معد يكرب ولا نحو سيبويه ويمنع بمنع وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة فى أحوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التأنيث التى قد يكون ما قبلها ساكنا كما فى بنت وأخت دون هاء التأنيث فتأمل (قوله ومعد يكرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا لكن قال فى باب النداء معنى معد يكرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته أنه اسم مفعول أعل اعلال مرمى فلا شذوذ فى كسر داله لا مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الرودانى ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف بائه اذ القياس تشديدها كما فى مرمى (قوله يبنى على الفتح الخ) كان الاولى والاخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون لانهما ليسا للبناء (قوله تشبيها بخمسة عشر) أى تشبيها بصنف آخر من المزجى وهو المركب العددى فلا يقتضى كلامه أن العددى ليس من المزجى

ومنه اصمت علم مفازة قال الشاعر
أشلى سلوقية باتت وبات بها
بوحش اصمت فى أصلابها أود
﴿تنبيه﴾ حكم العلم المركب تركيب اسناد وهو المنقول من جملة أن يحكى أصله ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدا وخبر لكنه بمقتضى القياس جائز اه (و) من العلم (ما بمزج ركبا) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة تاء التأنيث مما قبلها نحو بعلبك وحضرموت ومعد يكرب وسيبويه و (ذا) المركب تركيب مزج ان (بغير ويه تم) أى ختم (أعربا) اعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى والجزء الاول يبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء كمعد يكرب فيبنى على السكون وقد يبنى ما تم بغير ويه على الفتح تشبيها بخمسة عشر

كما

كما زعمه البعض تبعا لغيره ولا ينافيه تعريفه السابق لان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحلي كما مر لكن قال يس اذا كان العددي من المزجي ورد أنه اذا سمي به يحكى كما صرح به اللقاني والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اه وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجي لان كلامه في المزجي غير العددي (قوله وقد يضاف صدره الى عجزه) فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز ويجري الاول بوجوه الاعراب الا أن الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معدي كرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب اه دماميني بايضاح وزيادة من الهمع (قوله لما سلف) علة لكون البناء على الكسر لان مراده بما سلف كون الكسر الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وأما أصل البناء فلان ويه اسم صوت وهو مبني لما سيأتي في بابه فبني سيبويه تغليبا لجانب الصوت لانه الآخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر قاله في الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) نبه على حكمة تعداد المثال ويحتمل أن تكون حكمته الاشارة الى أنه لا فرق في الجزء الاول بين أن يكون معربا بالحركات أو الحروف وفي الثاني بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله واعرابه اعراب غيره من المتضايفين) أي لانهم أجروا على كلمتيه أحكامهما قبل العلمية فأعربوا الجزأين وأعطوا جزأه الاخير حكم العلم فمنعوا صرف أوبر وهريرة في بنات أوبر وأبي هريرة وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) أي العرب واسناد الوضع اليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع على الاصح هو الله تعالى وفي كلامه اشارة الى أن علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما وردمنه (قوله غالبا) وقد يوضع العلم الجنسي لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله والوحوش) عطف عام لشموله ما لا يعدو بنابه وقوله والاحناش بحاء مهملة ثم نون ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لان الحنش كما في القاموس الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الارض وهي صغار دوابها (قوله لعدم الداعي) علة للفوات والداعي هو الالفة (قوله وهو كعلم الاشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدا محذوف والاولى أنه نعت لعلم (قوله فلا يضاف) أي ما دامت علميته فان نكر جازت اضافته وكذا يقال فيما بعده ﴿فائدة﴾ قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الاسامتان والاسامات وينبغي أن يكون ذلك كما في الارتشاف بالنظر الى الشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم في مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون الا علم الشمول التوكيدي كأجمع فيقال أجمعون (قوله ويبتدأ به) أي بلا مسوغ وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) انما قيد به لان تقدم الحال مسوغ لمجيئها من النكرة (قوله في بنات أوبر) علم على ضرب رديء من الكمأة (قوله وابن آوى) علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الاظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري اه تصريح (قوله علم التسبيح) أي عند قطعه عن الاضافة كما عليه البيضاوي أو مطلقا كما عليه غيره واضافته للايضاح كحاتم طيئ وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته قال الرضي لا دليل على علميته لان أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله • سبحانه ثم سبحانا نعوذ به • وقد جاء باللام كقوله • سبحانك اللهم ذا السبحان • قالوا دليل علميته قوله • سبحان من علقمة الفاخر • ولا منع من أن يقال حذف المضاف اليه ونوي وبقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله

وقد يضاف صدره الى عجزه والاول هو الاشهر أما المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فانه مبني على الكسر لما سلف وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه (وشاع في الاعلام ذو الاضافه) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة التنوين وهو على ضربين غير كنية (كعبد شمس و) كنية مثل (أبي قحافه) واعرابه اعراب غيره من المتضايفين (ووضعوا لبعض الاجناس) التي لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش والاحناش (علم) عوضا عما فاتها من وضع الاعلام لاشخاصها لعدم الداعي اليه وهذا هو النوع الثاني من نوعي العلم وهو (كعلم الاشخاص لفظا) فلا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة وثعالة ووزن الفعل في بنات أوبر وابن آوى والزيادة في سبحان علم التسبيح وكيسان علم على الغدر وعلم مفعول بوضعوا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولفظا تمييز أي العلم الجنسي كالعلم الشخصي من حيث اللفظ (وهو) من جهة المعنى

• خالط من سلمى خياشيم وفا • هذا قول الشارح علم التسبيح كذا في بعض النسخ وفي بعضها علم
على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أي
وهو علم الخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لان المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه
بالنكرة وهكذا قوله علم على الغدر (قوله عم) فعل ماض كما أشار اليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل
حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم في المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك (قوله في
أمته) أي جماعته وأفراده (قوله وانه في الشياع كاسد) أي الذي هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر
اللازم بعد الملزوم (قوله بين اسم الجنس) أي الذي هو النكرة كاللقاني والدماميني وابن الحاجب وجماعة
وكما هو ظاهر من عبارات كثير من النحاة وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم وأما ما في حواشي
شيخنا السيد أن النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه (قوله
تؤذن بالفرق الخ) اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله الاشارة الى الفرق) أي
بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو النكرة على ما مر ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا
على ظهوره عندهم عبر بالاشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم
الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو
شرط على القولين والصحيح عند منهما الثاني وان اقتصر البعض على الاول لان التعين سواء
كان شخصيا كما في علم الشخص أو ذهنيا كما في علم الجنس أمر اعتباري كما صرحوا به فلو كان
جزءا داخلا في مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصيا أو جنسيا أمرا اعتباريا لان المجموع
المركب من الوجودي والاعتباري اعتباري وأن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن
لا مطابقة وكل من اللازمين في غاية البعد ان لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة
ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المنتشر قال البعض ولي فيه وقفة لان اسم الجنس
على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لان الحقيقة من حيث هي متحدة معينة
ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة
المعنى لا يجدي نفعا في اجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على
مدخول أل الجنسية في قولك لرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من
حيث هي مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة
ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذي يختاره العقل ويميل اليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع
للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه وأنا أقول قال العلامة سم في الآيات البينات
عند قول ابن السبكي العلم ما وضع لمعين الخ ما نصه فيه أي في تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع
لمعين أيضا اذ الواضع انما يضع لمعين فقوله أي المحلي تخرج النكرة ممنوع ويجاب بأن المراد أنه
وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج النكرة فانه وان وضع لمعين لم يعتبر تعينه اه وقد عرف غير واحد
من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه فتبين أن تعين الموضوع له حاصل في النكرة أيضا
وان الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعين في المعرفة وعدم اعتباره في النكرة فوجود التعين
المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضي كونه معرفة واستناده
الى حكمهم على مدخول أل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي من
باب الاشتباه لان المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار
الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لانه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله
ومختصره في الكلام على تعريف المسند اليه بأل وكذا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين
علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الاول على اعتبار التعين بجوهره والثاني بقرينة أل

(عم) وشاع في أمته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت وهذا معنى ما ذكره الناظم في باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وأنه في الشياع كاسد وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضا وفي كلام سيبويه الاشارة الى الفرق فان كلامه في هذا حاصله

والمراد

والمراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبثه بأن جعل اسم الجنس قسما للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق اطلاقين خاصا وعاما كما قاله يس وغيره فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص اذا أشرقت في سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت الخلل وقفته بحذافيرها والله ولي التوفيق وكثيرا ما يخطر ببالي فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلا غير مقصود في وضعه ولهذا كان معرفة واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلا غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والاضافة وهو فرق نفيس وفي ظني أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم والذي استوجهه الشيخ الغنيمي وتلميذه الشبراملسي أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتباري وأن كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقنا أيضا هذا وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لأن المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدها في ذهن المخاطب وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه وينكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الاول وهو المحقق الحسن وشاهي شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك (قوله ان هذه الاسماء) أي أعلام الاجناس (قوله للحقائق المتحدة في الذهن) أي المتوحدة فيه وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب الى كلامه (قوله ومثله) أي نظيره وشبهه في اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع الى الحقائق المتحدة في الذهن وذكره للتأول بالمذكور أو مدلول هذه الاسماء أي وتماثلهما يقتضي أن ما ثبت لاحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر ولذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أي للمذكور من تلك الحقائق علم لان العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظير أل (قوله قال بعضهم) هذا تأييد وايضاح لما قاله سيبويه في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أي حالة كون الواحد غير ملتبس بتعينه في أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أي اطلاقا جاريا على أصل وضعه أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينئذ لغو متعلق بأطلقته والاضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه وأما على أنه موضوع للحقيقة فاذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان اطلاقا حقيقيا والا كان مجازا وكذا يقال في علم الجنس اذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله الفاكهي وما ذكر من التفصيل هو الذي قاله السعد في مطوله والذي قاله الكمال بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن اطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقا (قوله واذا أطلقت أسامة على واحد) أي معين كما في هذا أسامة مقبلا أو مبهم كما في ان رأيت أسامة ففر منه (قوله فانما أردت الحقيقة) أي لاحظت حال اطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذي استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة في الفرد ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه في الاطلاق الحقيقي أي واذا أطلقت أسامة

أن هذه الاسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد أن يوضع له علم قال بعضهم والفرق بين أسد وأسامة أن أسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه واذا أطلقت أسامة على واحد فانما أردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة

مشكلة (من ذلك) الموضوع علما للجنس (أم عريط) وشبوة للعقرب وهكذا ثعالة وأبو الحصين (للثعلب) وأسامة وأبو الحرث للاسد وذؤالة وأبو جعدة للذئب (ومثله برة) علم (للمبرة) بمعنى البر (كذا فجار) بالكسر كحذام (علم للفجرة) بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق وقد جمعهما الشاعر في قوله

أنا اقتسمنا خطتينا بيننا ... فحملت برة واحتملت فجار

ومثله كيسان علم الغدر ومنه قوله

اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم ... الى الغدر أدنى من شبابهم المرد

وكذا أم قشعم للموت وأم صبور للامر الشديد فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني ويكون اسما وكنية (خاتمة) قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب هيان بن بيان وللفرس أبو المضاء وللاحق أبو الدغفاء وهو قليل

(اسم الاشارة)

اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده بالعد وهي ستة لانه اما مذكر أو مؤنث وكل منهما اما مفرد أو مثنى أو مجموع (بذا

على واحد اطلاقا حقيقيا فيتم الحصر (قوله باعتبار الوجود) أي وجودها في ضمن الافراد المستعمل فيها اللفظ وقوله لجاء التعدد أي تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا أي لزوما من الاطلاق والاستعمال اذ يلزم من اطلاقه على الحقيقة التي توجد في ضمن أفراد متعددة التعدد وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أي باعتبار الاطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول لجاء التعدد باعتبار الاستعمال (قوله وهي) أي مسئلة الفرق (قوله للفجرة) لم يقل للفجو رلان فعال من أعلام المؤنث قوله بمعنى الفجور) أي لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله أنا اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت في البيت قبله والخطة بالضم الخصلة وأما بالكسر فالارض التي يحط عليها لتحازو تبنى (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أي الى كيسان (قوله يكون للذوات والمعاني) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذي هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعاني (قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف) هو ما احترز عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول الخ) وكقولهم للبغل أبو الاثقال وللجمل أبو أيوب وللحمار أبو صابر وللدجاجة أم جعفر وللشاة أم الاشعث وللنعجة أم الاموال (قوله هيان بن بيان) هو من اسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لا هينة بينة (قوله وهو قليل) لان الاشياء المألوفة توضع الاعلام لآحادها لا لاجناسها

(اسم الاشارة)

أي اسم تصحبه الاشارة الحسية وهي التي بأحد الاعضاء (قوله لمشار اليه) أي اشارة حسية ولم يصرح بذلك لان الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما لان الاشارة بذلك ذهنية ولا دور في التعريف لان أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجبه لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشئ آخر صرح بجميع ذلك الدماميني وأما الجواب بأن الاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فالاشارة فيه لغوية كالتعريف وكون الاشارة حسية يستلزم كون المشار اليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله في غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية أو التبعية على خلاف في ذلك بيناه في رسالتنا في الاستعارات وما يقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله في المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله بحصر أفراده) أي أفراد اسم الاشارة وهي سبعة عشر ثلاثة للمفرد المذكر وعشرة للمفردة المؤنثة وذان وتان وأولى بالمد والقصر فقوله وهي ستة غير ظاهر الا أن يقال جعله أفراد اسم الاشارة ستة باعتبار المشار اليه وان كانت في نفسها أكثر من ستة وباعتبار المشار اليه يندفع ما يقال كيف عد اسم اشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ (قوله بذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الاضافي أي بالنسبة الى الصيغ المذكورة في المتن فالمعنى بذا لا بغيره من الصيغ الآتية فلا ينافي أنه يشار الى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح وزاد في التسهيل للبعيد آلك بهمزة ممدودة فلام قال الدماميني وينبغي أن يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما وسئل عن هذا في باب النداء عند ذكر آفي حروف نداء البعيد فيقال في أي موضع يكون آ اسما اه باختصار (واعلم) أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الاصل لا ثنائي وألفه زائدة لبيان حركة الدال كما يقوله الكوفيون ولا ثنائي وألفه أصلية مثل ما كما يقوله السيرافي لغلبة أحكام الثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولا شئ من الثنائي كذلك وأصله ذيي بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا

مقصورا (المفرد مذكر أشر) وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة و(بذى وذه) وته بسكون الهاء وبكسرها أيضا باشباع وباختلاس فيهما و(تى) و(تا) وذات (على الانثى) المفردة (اقتصر) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاها فى التسهيل (وذان) و(تان للمثنى المرتفع) الاول لمذكره والثانى لمؤنثه (وفى سواه) أى سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب (ذين) و(تين) بالياء (اذكر تطع) وأما ان هذان لساحران فمؤول (وبأولى أشر لجمع مطلقا) أى مذكرا كان أو مؤنثا (والمد أولى) فيه من القصر لانه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى هاأنتم أولاء تحبونهم والقصر لغة تميم ﴿تنبيه﴾ استعمال أولاء فى غير العاقل قليل ومنه قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الايام

وما تقدم هو فيما اذا كان المشار اليه قريبا (ولدى البعد) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار اليه على رأى الناظم (انطقا) مع اسم الاشارة (بالكاف حرفا) ألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف أى انطقن بالكاف

لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل ذوى لان باب طويت أكثر من باب حييت وقيل ذيى باسكان العين والمحذوف العين والمقلوب ألفا اللام لان حذف الساكن أهون من حذف المتحرك ورد الاول بحكاية سيبويه امالة ألفه ولا سبب لها هنا الا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا يقال يحتمل أن المحذوف الواو والمقلوب الياء والثانى بأن الحذف أليق بالآخر (قوله لمفرد) قيل اللام بمعنى الى ومقتضاه أن الاشارة لا تتعدى باللام وهو ما يفيده صنيع القاموس والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق قال فى متن الجامع وقد يستعار لغير المفرد ماله نحو عوان بين ذلك أى الفارض والبكر ولك أن تقول المرجع مذكر فهو مفرد حكما (قوله مذكر) أى حقيقة أو حكما نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل التذكير لان الله تعالى حكى قول ابراهيم ولا فرق فى لغته بين المذكر والمؤنث لان الفرق بينهما خاص بالعرب (قوله بعد الهمزة) أى المكسورة أيضا وروى ضمهما معا أيضا كما فى التصريح (قوله بذى) بقلب ألف ذا ياء وذه بقلب ياء ذى هاء وتى بقلب الذال تاء والالف ياء وعلى هذا قياس البقية نقله الرودانى (قوله وذات) بالبناء على الضم وهى أغرب بها واسم الاشارة ذا والتاء للتأنيث شنوانى (قوله على الانثى) أى حقيقة أو حكما كالمذكر المنزل منزلة الانثى وقوله المفردة أى حقيقة أو حكما كالفرقة والجماعة (قوله فلا يشار بهذه العشرة الخ) أشار الى أن الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا اذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدته فان لوحظ المجموع جاز الامران (قوله للمثنى المرتفع) اعترض بأنه ان أريد بالمثنى اللفظ الذى هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكلام وان أريد به المعنى الذى هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى ويجاب باختيار الشق الثانى وتقدير مضاف عقب المرتفع أى المرتفع داله أو الاول وتقدير المضاف قبل المثنى أى لمدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان أو لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئى لكليه والمراد المثنى صورة المرتفع محلا فلا يقال اسم الاشارة مبنى فلا يثنى ولا يرفع هذا هو الاصح والظاهر أن الاسمين مبنيان على الالف والياء كما فى يارجلان ولا رجلين واعلم أنه لا يثنى من أسماء الاشارة الا ذا وتا (قوله الاول لمذكره والثانى لمؤنثه) أورد عليه فذا نك برهانان لان المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان وأجيب بأن التذكير لمراعاة الخبر ذكره فى المغنى (قوله وفى سواه) أى فى حال ارادة سواه (قوله فمؤول) ومن تأويله أنه على لغة من يلزم المثنى الالف (قوله مطلقا) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية فى باب الحال فيكون مجىء الحال منه من القليل (قوله والمد أولى فيه من القصر) فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولى مبنى والجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدى زيد فى آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصورة فعل اتفاقا وألفها أصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لامالتها وتنوين الممدود لغة قال ابن مالك والجيد أن يقال ان صاحب هذه اللغة زاد نونا كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله وابدال أوله هاء مضمومة وابدال هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا فى التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة بواو قبل اللام لئلا يلتبس بالى الجارة مجرورا وتكتب ألف المقصورة ياء (قوله قليل) ومنه فى القرآن ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الاصل وضمه اتباعا وهى على هذا الترتيب فى الحسن على ما ظهر لى والمراد بالعيش المعيشة (قوله قريبا) أى حقيقة أو حكما وكذا فى البعد (قوله ولدى البعد) أى بعد المشار اليه قليلا أو كثيرا على رأى الناظم أن له مرتبتين كما سيأتى (قوله على رأى الناظم) أى تبعا لبعض النحاة وعزى لسيبويه وهو

باعتبار الوجود التعلق مشكلة (من الموضوع له (أم عن اللغة)

محكوما عليه بالحرفية وهو اتفاق ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو في نحو غلامك ولحوق الكاف للدلالة على الخطاب وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا فهذه ستة أحوال تضرب في أحوال المشار اليه وهي ستة كما تقدم فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان

انظر الجدولين اللذين صنعهما الشارح في صحيفة ١٢٣

الراجح لانه سبب أي أن ترك اللام لغة التميميين والاتيان بها لغة الحجازيين فلو كانت المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور للزم أن التميميين لا يشيرون الى البعيد والحجازيين لا يشيرون الى المتوسط (قوله محكوما عليه بالحرفية) أشار الى أن هذه الحال وان كانت جامدة لفظا هي مشتقة تأويلا (قوله للدلالة على الخطاب) أي بالمادة وقوله وعلى حال المخاطب أي بهيئته أو ما يلحقه وأفاد لا انها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم اياها عند البعد (فائدة) تتصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني لا بمعنى أعلمت مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء والتاء حينئذ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير هو الفاعل وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلا وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول والصحيح الاول قال ابن هشام وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أأبصرت ألا ترى أنها تتعدى الى مفعولين وهذا من الانشاء المنقول الى انشاء آخر يعني أن هذا الكلام كان أولا لانشاء هو الاستفهام ثم صار لانشاء هو الامر اذ هو بمعنى أخبر وقال الرضي أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أأبصرت أو أعرفت ولا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو أرأيت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله الآية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أولا من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو أرأيت زيدا ما صنع وأرأيتكم ان أتاكم عذاب الله الآية والمقدر نحو أرأيتك هذا الذي كرمت علي لئن أخرتني أي أرأيتك هذا المكرم لم كرمته علي وقوله لئن أخرتني كلام مستأنف ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كان المخاطب قال لما قلت أرأيت زيدا عن أي شئ من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لأرأيت كما ظنه بعضهم اه بحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين أحدهما جعله أرأيت منقولا من أرأيت بمعنى أأبصرت أو أعرفت والثاني أنها ليست متعدية الى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد في مثل أرأيت زيدا ما صنع فانه لا يصح أن يكون منصوبا على اسقاط الخافض أي أخبرني عن زيد وان كان في كلامه ما يشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب على اسقاط الخافض ليس بقياس في مثل هذا ولا مفعولا به لأرأيت لان معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار والذي يظهر لي أنه على حذف مضاف أي خبر زيد اه دماميني ملخصا وقد يختار ما أشار اليه الرضي ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع ومفاد ما مر عن ابن هشام أن زيدا مفعول به أول وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني وبه صرح غيره ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم الا أن ينظر الى المنقول عنه فتأمل (قوله فذلك ستة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ والا فمن ستة المشار اليه حالتان مشتركتان في اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث فبالنظر الى اللفظ يكون المضروب خمسة والمضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما في كلام البعض من السهو (واعلم) أنك اذا ضربت الستة والثلاثين في مرتبتي القرب والبعد كان الحاصل اثنين وسبعين وعلى اعتبار التوسط يكون المجموع مائة وثمانية المتعذر منها ثلاثون لان اشارات القريب التي هي ستة باعتبار أحوال المشار اليه لا تتعدد بحسب أحوال المخاطب اذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والممتنع منها اثنا عشر وهي ما اجتمع فيها الكاف واللام والجائز منها ست وستون فمن جدولها منهم كالشارح لم يستوعب أقسامها الجائزة ومن لم يجدولها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلي لم يبين المتعذر منها والجائز والممتنع

وهذا

وهذا الجدول كافل بجميع ذلك والصفر الموضوع فى الاسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالاشارة وذلك فى جميع صور القريب فانظره

	مراتب المشار إليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مثنى مذكر مخاطب	مثنى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد مذكر مشار إليه	قريب	ذا	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	ذاك	ذاك	ذاكما	ذاكما	ذاكم	ذاكن	جائز
	بعيد	ذلك	ذلك	ذلكما	ذلكما	ذلكم	ذلكن	جائز
مفرد مؤنث مشار إليه	قريب	تا	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	تاك	تاك	تاكما	تاكما	تاكم	تاكن	جائز
	بعيد	تالك	تالك	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
مثنى مذكر مشار إليه	قريب	ذان	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	ذانك	ذانك	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
	بعيد	ذانلك	ذانلك	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكن	ممتنع
مثنى مؤنث مشار إليه	قريب	تان	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	تانك	تانك	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
	بعيد	تانلك	تانلك	تانلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
جمع مذكر مشار إليه	قريب	أولى	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	أولاك	أولاك	أولاكما	أولاكما	أولاكم	أولاكن	جائز
	بعيد	أولالك	أولالك	أولالكما	أولالكما	أولالكم	أولالكن	جائز
جمع مؤنث مشار إليه	قريب	أولى	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	أولاك	أولاك	أولاكما	أولاكما	أولاكم	أولاكن	جائز
	بعيد	أولالك	أولالك	أولالكما	أولالكما	أولالكم	أولالكن	جائز

وطريقة هذين الجدولين المشار اليهما أنك تنظر لاحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار اليه الستة مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ثم بالمثنى كذلك ثم بالمجموع كذلك وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم المجموع ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع واء اقضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لانها لو كانت اسما لكان اسم الاشارة مضافا واللازم باطل

(قوله مبتدئا منها) أى من أحوال المشار اليه (قوله بالمفرد بقسميه) المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الاول من الجدول الايمن ثم السطر المقابل له من الجدول الايسر ثم السطر الثانى من الايمن ثم المقابل له من الايسر وهكذا (قوله وابتدئ) أى من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار اليه (قوله على اختلاف الخ) أى مع اختلاف مواقعها كالاسمية

لان اسم الاشارة لا يقبل التنكير بحال وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة (دون لام) كما رأيت وهى لغة تميم (أو معه) وهى لغة الحجاز ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الاشارة بل مع المفرد مطلقا نحو ذلك وتلك ومع أولى مقصورا نحو أولالك وأولى لك وأما المثنى مطلقا وأولا الممدود فلا تدخل معهما اللام

قال فى التصريح هذه الكاف وان كانت حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية فى غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمعين ودون هذا أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع (قوله لان اسم الاشارة الخ) ولقولهم ذانك وذينك ولو كان مضافا لحذفت النون (قوله لا يقبل التنكير بحال) لانه لمصاحبته الاشارة الحسية لا يقبل شياعا أصلا (قوله وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وفى الدمامينى والهمع وغيرهما أنها لا تلحق من اشارات المؤنث الاتى وتاو كذا ذى على خلاف قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة وتيك وتالك بفتح التاء فيهما وتالك وذيك وأنكر الاخيرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقتضى جواز فتح تيك جوازتى بفتح التاء للقريب اذلا بعد فى اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد (قوله وهى لغة تميم) فلا يأتون باللام مطلقا لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع كما فى التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا أى عند غير بنى تميم ممن يوافقهم فى القصر كقيس وأسد وربيعة كما فى التصريح فلا يقال القصر لغة بنى تميم وهم لا يأتون باللام وفى شرح التوضيح للشارح أن بنى تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر (قوله أو معه) أو للتخيير بالنسبة الى المفرد وأولى المقصور ولتنويع اسم الاشارة بالنسبة الى المثنى وأولاء الممدود مع غيرهما وظاهر عبارة الشارح أنها للتنويع خلاف العرب فافهم (قوله بل مع المفرد مطلقا) أى مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار اليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المشار اليه وقيل لبعد المخاطب حكى الثلاثة يس وأصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر فى نحو ذا لك لكن تارة يبقى سكونها وتحذف الياء أو الالف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما فى تلك بكسر التاء وتلك بفتحها وتارة تبقى الياء أو الالف قبلها وتحرك هى بالكسر كما مر فى تيلك وتالك وذالك

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذاك	الرجل	يارجل	كيف	تيك	المرأة	يارجل
كيف	ذانك	الرجلان	يارجل	كيف	تانك	المرأتان	يارجل
كيف	أولئك	الرجال	يارجل	كيف	أولئك	النساء	يارجل
كيف	ذاكما	الرجل	يارجلان	كيف	تيكما	المرأة	يارجلان
كيف	ذانكما	الرجلان	يارجلان	كيف	تانكما	المرأتان	يارجلان
كيف	أولئكما	الرجال	يارجلان	كيف	أولئكما	النساء	يارجلان
كيف	ذاكم	الرجل	يارجال	كيف	تيكم	المرأة	يارجال
كيف	ذانكم	الرجلان	يارجال	كيف	تانكم	المرأتان	يارجال
كيف	أولئكم	الرجال	يارجال	كيف	أولئكم	النساء	يارجال
كيف	ذاك	الرجل	ياامرأة	كيف	تيك	المرأة	ياامرأة
كيف	ذانك	الرجلان	ياامرأة	كيف	تانك	المرأتان	ياامرأة
كيف	أولئك	الرجال	ياامرأة	كيف	أولئك	النساء	ياامرأة
كيف	ذاكما	الرجل	ياامرأتان	كيف	تيكما	المرأة	ياامرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	ياامرأتان	كيف	تانكما	المرأتان	ياامرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	ياامرأتان	كيف	أولئكما	النساء	ياامرأتان
كيف	ذاكن	الرجل	يانساء	كيف	تيكن	المرأة	يانساء
كيف	ذانكن	الرجلان	يانساء	كيف	تانكن	المرأتان	يانساء
كيف	أولئكن	الرجال	يانساء	كيف	أولئكن	النساء	يانساء

(واللام ان قدمت ها) التنبيه فهي (ممتنعه) عند الكل فلا يجوز اتفاقا هذا لك ولا هاتلك ولا هؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد • (تنبيه) • أفهم كلامه أن ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو هذا وهذه وهاذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك لكن هذا الثاني قليل ومنه قول طرفة

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعه وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه وما أشار إليه الشارح تبعا للمكودي من أن ممتنعه خبر مبتدا محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا ممنوع كما تقدم بيانه في قول المصنف والأمر ان لم يك للنون محل الخ كذا قال البعض وهو مبني على ما ذكره هناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المغني جوز الوجهين في قول ابن معطي • اللفظ ان يفد هو الكلام • وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله وهاذانك وهاتانك وهؤلائك) أي على الأصح عند أبي حيان وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف وها التنبيه في مثنى أو جمع وعليه المصنف في شرح التسهيل والقولان ذكرهما في الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالأمثلة الثلاثة الأخيرة (قوله لكن هذا الثاني قليل) أي

ولا أهل هذاك الطراف
الممدد (وبهنا) المجردة
من ها التنبيه (أو ههنا)
المسبوقة بها (أشر الى داني
المكان) أي قريبه نحو انا
ههنا قاعدون (وبه الكاف
صلا في البعد) نحو هناك
وههنا لك (أو بثم فه) أي
انطق في البعد بثم نحو
وأزلفنا ثم الآخرين (أو هنا)
بالفتح والتشديد (أو بهنالك)
أي بزيادة اللام مع الكاف
(انطقن) على لغة الحجاز
كما تقول ذلك نحو هنالك
ابتلي المؤمنون ولا يجوز
ههنالك كما لا يجوز هذالك
على اللغتين (أو هنا)
بالكسر والتشديد قال الشاعر
هنا وهنا ومن هنالهن بها
ذات الشمائل والايمان
هينوم. تروى الاولى بالفتح
والثانية بالكسر والثالثة
بالضم بتشديد النون في
الثلاث وكلها بمعنى وهو
الاشارة الى المكان لكن
الاوليان للبعيد والاخيرة
للقريب وربما جاءت
للزمان ومنه قوله
حنت نوار ولات هنا حنت
وبدا الذي كانت نوار أجنت
(خاتمة). يفصل بين ها
التنبيه وبين اسم الاشارة
بضمير المشار اليه نحو ها أنا
ذا وها نحن ذان وها نحن
أولاء وها أنا ذي وها نحن
تان وها نحن أولاء وها أنت
ذا وها أنتما ذان وها أنتم
أولاء وها أنت ذه وها أنتما
تان وها أنتن أولاء وها هو ذا وها هما ذان وها هم أولاء وها هي تا وها هما تان وها هن أولاء وبغيره قليلا نحو

لان المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه اذ لا ينبه أحد ليرى ماليس بمرئي
له ولهذا لا يجامع اللام التي لاقصى البعد قاله في شرح الجامع (قوله بني غبراء) قيل أراد بهم
اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك وقيل الاضياف وقيل أهل الارض لان الغبراء اسم للارض
وأهل عطف على الضمير المرفوع في لاينكرونني وقد وقع الفصل بالمفعول والطراف بكسر الطاء
المهملة البيت من الادم وأراد بأهل الطراف الاغنياء قاله العيني (قوله وبهنا الخ) تقديم المعمول
المفيد لحصر الاشارة الى المكان في هذه الالفاظ انما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فانه من هذه
الحيثية لا يشار اليه الا بها فلا ينافي صلاحية أسماء الاشارة المتقدمة لكل مشار اليه ولو مكانا وقع
غير ظرف أفاده يس (واعلم) أن هنا ملازمة للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص
الجر بمن كما في عند ولدن وقبل وبعد بل الجر بمن أو الى كما في أين قاله الدماميني ومثل هنا ثم كما في شرح
الجامع قال ولذا غلط من زعم أن ثم في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت مفعول لرأيت بل مفعوله
محذوف اما اختصارا أي واذا رأيت ثم الموعود به أو اقتصارا أي واذا حصلت رؤيتك في ذلك
المكان (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف وليس كذلك بل
هذه تلزم الفتح والافراد كما نقله سم عن أبي حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أو بثم) وقد تلحقها وقفا
هاء السكت وقد يجري الوصل مجرى الوقف وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأيته في غير موضع
ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء واسكانها (قوله وأزلفنا ثم) أي في المسلك الذي سلكه موسى
وقومه وهو ما بين الماء بين وسط البحر الآخرين أي فرعون وقومه أي قربناهم من بني اسرائيل
وأدنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد (قوله أو هنا) هي والمكسورة تصحبهما والكاف كما
في همع الهوامع (قوله هنالك ابتلي المؤمنون) أي على انها في الآية للمكان كما عليه أبو حيان
وذهب ابن مالك الى انها في الآية للزمان المذكور قبل في قوله اذ جاؤكم الآية (قوله هنا وهنا ومن
هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الاول وكسر الثاني وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع
التشديد وقوله الرود أي والضمير في لهن للعين وفي بها أي فيها للارجاء في البيت قبله وذات نصب على
الظرفية بالعامل في بها المقدر والشمائل جمع شمال على غير قياس والايمان جمع يمين والهينوم
الصوت الخفي (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للاخيرة وأرجعه بعضهم الى الثلاثة وعبارة
الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كحذام وضمة الاعراب قاله شيخنا
وقوله ولات هنا حنت لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك
كما عند الفارسي أي وليس في هذا الوقت حنين وقوله أجنت بالجيم أي سترت والمراد بالذي أجنته
محبتها وشوقها (قوله وبين اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وقيده في التسهيل بالمجرد من الكاف قال
الدماميني وانما امتنع ها أنا ذاك مع أن ها التنبيه تدخل على ذاك لان لحاق ها له قليل فلم يحتمل
التوسع اه وأفهم كلام الشارح منع ادخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم
الاشارة وبه صرح الدماميني نقلا عن ابن هشام فانه قال في حاشيته على المغني وقع للمصنف ادخال ها
التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم اشارة كقوله في ديباجة الكتاب وها أنا بائح
بما أسررته وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا الى ان قول صاحب
التسهيل وأكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل أو اسم اشارة معترض بأن ظاهره أن الاخبار عن
الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا اه كلام الدماميني
(قوله نحو ها أنا ذا) ها للتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدماميني وحاصل ما ذكره الشارح
ثمانية عشر مثالا لان ضمير المشار اليه اما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل اما مذكر أو مؤنث
وكل اما مفرد أو مثنى أو جمع (قوله وبغيره) أي غير الضمير المذكور قليلا ويستثنى من الغير كاف

ها ان ذى عذرة وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحوها أنتم هؤلاء والله أعلم

(الموصول)

(موصول الاسماء) ما افتقر أبدا الى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة كذا حده فى التسهيل فخرج بقيد الاسماء الموصول الحرفى وسيأتى ذكره آخر الباب وبقوله أبدا النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله الى عائد حيث واذ واذا فانها تفتقر أبدا الى جملة لكن لا تفتقر الى عائد وقوله أو خلفه لادخال نحو قوله سعاد التى أضناك حب سعادا وقوله وأنت الذى فى رحمة الله أطمع مما ورد فيه الربط بالظاهر وأراد بالمؤولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة على ما سيأتى بيانه وهذا الموصول على نوعين نص ومشترك فالنص ثمانية (الذى) للمفرد المذكر عاقلا كان أو غيره و(الانثى) المفردة لها (التى) عاقلة كانت أو غيرها وفيهما ست لغات اثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان الذال أو التاء وتشديدها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة (واليا) منهما (اذا ما ثنيا

التشبيه نحو هكذا او اسم الله تعالى فى القسم عند حذف الجار نحو ها الله ذا بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات ألف ها وحذفها قاله الدماميني (قوله ها ان ذى عذرة) بكسر العين أى معذرة وأما بالضم فالبكارة وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة (قوله توكيدا) أى لتوكيد التنبيه

(الموصول)

أى الاسمى بقرينة عدم ذكره الحرفى لا الاعم لئلا يلزم الترجمة لشئ والنقص عنه ولان الكلام فى المعارف وأل فيه معرفة لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية (قوله موصول الاسماء) مبتدأ والذى مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدا الاول (قوله الى عائد) هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ما سيأتى تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط (قوله أو مؤولة) من باب الحذف والايصال أى مؤول بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه فى معناها كما فى صلة أل أو تقديرها قبله كما فى الظرف والجار والمجرور (قوله فخرج بقيد الاسماء) اعترضه سم وغيره بأنه فى حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج الحرفى بقوله الى عائد أو ما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنسا بينها وبين الفصل عموم وجهى فيصح الاخراج بها وأجيب بأن مراده الاسماء التى هى مصدوق ما الواقعة فى حيز المعرف وسماها قيدا مع أنها جنس لانها من حيث الخصوص فصل ولذا صح الاخراج به وهو مع بعده يرد عليه أن ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على أسماء لان المعهود فى التعاريف الافراد لا الجمع ولانه اخبر عن موصول الاسماء الذى هو مفرد فتدبر (قوله حيث واذ واذا) أى وضمير الشان (قوله فى رحمة الله) والقياس فى رحمته وان كان يجوز فى رحمتك كما سيأتى (قوله مما ورد) أشار الى أن الربط بالظاهر سماعى لا مقيس (قوله وأراد بالمؤولة الخ) قال البعض اورد عليه أن كلا من الثلاثة ليس جملة أولت بشئ آخر فالصواب أن يقول وجملة ملفوظ بها أو مقدرة او مفرد مؤول بالجملة اه وقد علمت سقوطه بما كتبناه على قوله أو مؤولة فتنبه (قوله نص) أى مختص بمعنى وضع له كان يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر وهلم جرا (قوله الذى) يكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة كتابتهما وان كان الاصل كتابتهما بلامين كما هو القياس فى كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كاللبن ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى فى الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالالف فى المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالاصل من اجتماع اللامين فافهم هذا وقيد الفنرى فى حواشى المطول كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعا ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فخفف بحذف احدى اللامين (قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكما كالفريق وقوله المذكر أى حقيقة أو حكما كالفرقة وكذا يقال فيما بعد ولم يقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الانثى التى (قوله عاقلا كان) الاولى عالما لاطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الروداني والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا وقول بعضهم انهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجازا لعلاقة اللزوم (قوله لها التى) مقتضاه أن التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدا الاول الذى هو الانثى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الانثى والمعنى الانثى للذى التى أى مؤنث الذى التى فتأمل (قوله وحذفها) أى الياء (قوله وتشديدها) أى الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد اعرابها بوجوه الاعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض (قوله اذا ما ثنيا) وكذا اذا جمع ولم يذكره لمجيئه فى قوله جمع الذى الالى الذين ولان سقوط الياء اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره قيل كان عليه أن يقول فى غير تصغير لانك تقول فى التصغير اللذيان واللتيان باثبات الياء والجواب أنه انما حكم على لفظ

(قوله معرفة) ان كان اسم جنس فظاهر وان كان منقولا مع أل فلا تكون معرفة بل كالجزء

لا تثبت * بل ما تليه) الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى (أوله العلامه) الدالة على التثنية وهى الالف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب تقول اللذان واللتان واللذين واللتين وكان القياس اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين باثبات الياء كما يقال الشجيان والشجيين فى تثنية الشجى وما أشبهه الا أن الذى والتى لم يكن لياءيهما حظ فى التحريك لبنائهما فاذا اجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (والنون) من مثنى الذى والتى (ان تشدد فلا ملامه) على مشددها وهو فى الرفع متفق على جوازه وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم وأما فى النصب فمنعه البصريون وأجازه الكوفى وهو الصحيح فقد قرئ فى السبع ربنا أرنا اللذين أضلانا * (والنون من ذين وتين) تثنية ذا وتا (شددا * أيضا) مع الالف باتفاق ومع الياء على الصحيح وقد قرئ فذانك برهانان واحدى ابنتى هاتين بالتشديد فيهما (وتعويض بذاك) التشديد من المحذوف وهو الياء من الذى والتى والالف من ذا وتا (قصدا) على الاصح وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس وألف شددا وقصدا للاطلاق انتهى حكم تثنية الذى والتى وأما * (جمع الذى) فشيآن الاول (الالى) مقصورا وقد يمد قال الشاعر

وتبلى الالى يستلئمون على الالى * تراهن يوم الروع كالحدا القبل

وقال الآخر

أبى الله للشم الألاء كانهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها

ويستلئمون والكثير استعماله فى جمع من يعقل ويستعمل فى غيره قليلا وقد يستعمل أيضا جمعا للتى كما فى قوله فى البيت الاول على الالى تراهن وقوله محاجيما حب الالى كن قبلها * والثانى (الذين بالياء (مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا (وبعضهم) وهم هذيل

الذى والتى المكبرين (قوله لا تثبت) بضم التاء الاولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامه ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس فى كلامه ما يقتضى أن اذا شرطية وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند الى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم اه يس مع زيادة والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع حذف الياء فى حالة الافراد (قوله بل ما تليه) تصريح بما علم مما قبله وبل للانتقال لا للاضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء والضمير المستتر فى تليه عائد على الياء كما أشار اليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس وأما الضمير البارز فى تليه فعائد على ما (قوله وكان القياس اللذيان الخ) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية أنها تثنية حقيقية واليه ذهب بعضهم غير مشترط فى التثنية الحقيقية الاعراب وذهب بعضهم الى أنهما صيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحدهما ويمكن اجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف اذا ما ثنيا اذا أتى بهما على صورة المثنى ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثنى والاصح أنهما مبنيان والظاهر أن بناءهما على الالف أو الياء (قوله فحذفت لالتقاء الساكنين) ولقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى سم (قوله والنون ان تشدد فلا ملامه) والنون المزيدة قال الفارسى هى الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها وقال أبو حيان هى الاولى لئلا يكثر العمل باسكان الاولى وادغامها قال فى التوضيح وشرحه وبلحرث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد قال الفرزدق

أبنى كليب ان عمى اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

الهمزة للنداء وبنى منادى والغل بالضم حديد يجعل فى العنق اه مع حذف وبلحرث أصله بنو الحرث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسى فى النسب وشاهد حذف نون اللتان قوله

هما اللتا لو ولدت تميم * لقيل فخر لهم صميم

وفيهما لغة رابعة لذان ولتان بحذف أل (قوله وقد قرئ واللذان) هى قراءة سبعية وكذا فذانك (قوله وأما فى النصب) أى والجر وترك ذكره لعلمه بالمقايسة (قوله ربنا أرنا اللذين) ضبطه البعض بسكون الراء لان من يشدد النون يسكن راء أرنا وهذا مستحسن لا واجب لان التلفيق من قراءتين جائز اذا لم يختل المعنى والاعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد اوسوغ الابتداء به ما فى الجملة من معنى الحصر لان المعنى ما قصد بذلك الا التعويض فهو على حد شئ جاء بك أى ما جاء بك الا شئ وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف قال سم ينبغى على أن التشديد للتعويض أن لا يجوز التشديد فى المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اه وانما لم يعوضوا فى يدين ودمين لان الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق (قوله على الاصح) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى (قوله الألى) يلزمه أل فلا يشتبه بالى الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما فى التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الاشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أل فيها فتشتبه بالى الجارة (قوله وتبلى) الضمير راجع الى المنون فى البيت قبله وهو [illegible]

ويستلئمون يلبسون اللأمة وهي الدرع وعلى الالى حال أي حالة كونهم على الخيول الألى الخ والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب والحدأ كعنب جمع حدأة كعنبة وهي الطائر المعروف والقبل بضم فسكون جمع قبلاء كحمراء وهي التي في عينها قبل بفتحتين أي حول قاله العيني (قوله للشم) قال العيني في محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء أعلاه والقين الحداد والصقال الجلاء اه وكأنه يشير الى أن اشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحينئذ ففي الكلام حذف أي أبى الله ضرر الشم الخ وبحث الروداني في الاستشهاد بالبيت على أن المد لغة باحتمال أنه ضرورة وقد يقال الاصل عدم الضرورة (قوله أو عقيل) كذا بالشك في التصريح أيضا وعقيل بالتصغير (قوله بالواو رفعا نطقا) وهل هو حينئذ معرب أو مبني جيء به على صورة المعرب قولان الصحيح الثاني اذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذي للعاقل وغيره ولان الذي ليس علما ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على اجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية ولعل وجه الاول أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الاسماء فيعارض قوله صبحوا الصباحا أي صبحوهم أي أتوهم في الصباح وذكر الصباح تأكيدا لفهامه من صبحوا والنخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر من الاغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغيرين حال والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم هذا ملخص ما في التصريح والعيني ويكتب اللذون على هذه اللغة بلامين لمشابهته المعرب الذي تظهر معه أل كما في يس وقد مرت المسئلة عن الفنري بتعليل آخر قريبا (قوله مجاز) أي بالحذف والتقدير اسم جمع الذي أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقي في افادة كل التعدد ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوي وحينئذ لا تجوز (قوله فانه خاص بالعقلاء الخ) كذا في ابن الناظم ورد بأن عموم الذي لا يمنع جري جمعه على سنن الجموع بل ان كان للعاقل جمع على الذين وان كان لغيره منع كسائر الاوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فانها عامة للعاقل وغيره وتجمع ان كانت للعاقل والا فلا ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التي ذكرها الشارح بل من حيث ان الذي ليس علما ولا صفة والتثنية جارية على ما حقه أن يكون على سنن تثنية المبنيات فان المبني لا حظ له من الحركة فياؤه ساكنة وحقها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم واثبات الياء حق المعربات لا حق المبنيات كذا في الروداني ولك منع الرد بأن الذي ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الاوصاف فتأمل وانما اختص الذين بالعقلاء لانه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما في شرح الجامع ومثل للثاني بقوله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم لتنزيل المشركين الاصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) أي في اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أي فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبني على خلاف التحقيق كما مر بيانه (قوله باللات) الباء بمعنى على أو للآلة (قوله أي التي قد جمع باللاتي) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء اشارة الى أن اثبات الياء هو الاصل ويشير الى ذلك أيضا تقديمه اثباتها على حذفها في قوله باثبات الخ (قوله على الألى) أي فتكون الألى مشتركة بين جمع الذي وجمع التي اه دماميني (قوله وتجمع أيضا على اللواتي) هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الروداني والصحيح أن اللواتي واللوائي جمعان للائي واللاتي كالهادي والهوادي واللاآت جمع اللائي اه ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللوائي بالمد واثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللاءات بألفين بينهما همزة (قوله واللاء كالذين) قال شيخنا يحتمل أن يريد أن اللاء وقع موقع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين في أنه يزاد فيه الياء والنون فيقال اللائين كما قال الشاعر

وما من اللائين ان قدروا عفوا * وان أتربوا جادوا وان تربوا عفوا

أو عقيل (بالواو رفعا نطقا) قال

نحن اللذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا

﴿تنبيه﴾ من المعلوم أن الالى اسم جمع لا جمع فاطلاق الجمع عليه مجاز وأما الذين فانه خاص بالعقلاء والذي عام في العاقل وغيره فهما كالعالم والعالمين انتهى (باللات واللاء) باثبات الياء وحذفها فيهما (التي قد جمعا) التي مبتدأ وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع أي التي قد جمع باللاتي واللائي نحو واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم واللائي يئسن من المحيض وقد تقدم أنها تجمع على الألى وتجمع أيضا على اللواتي باثبات الياء وحذفها وعلى اللواء ممدودا ومقصورا وعلى اللا بالقصر واللاءات مبنيا على الكسر أي معربا اعراب أولات وليست هذه جموعا حقيقية وانما هي أسماء جموع (واللاء كالذين نزرا وقعا اللاء

وسمع اللاؤن رفعا كما سمع اللذون رفعا اهـ ولتبادر الاول جرى عليه الشارح (قوله وكالذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المعرب متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع ونزرا حال أخرى منه اهـ وهذا هو الظاهر ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ومن هنا يعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى أن اللاء الخ) قال شيخنا فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذى والتى كالألى اهـ وقد يدعى أن استعمال اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الألى بمعنى اللاتى بقلته التى صرح بها المصنف ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أى اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قوله بأمن منه) أى من هذا الممدوح واللاء الخ صفة لآبائنا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبى وتجويزه قول (قوله وأل) نقل عن السعد وغيره أن الخلاف الجارى فى أل المعرفة من أنها أل بجملتها أو اللام فقط يجرى فى الموصولة (قوله تساوى ماذكر) أى تساوى كلا مما ذكر سابقا أى تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر (قوله فى الموصولية) لو قال فى الاستعمال أى استعمالها فى المذكر والمؤنث والمفرد وقسميه لكان أولى اذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر فى مجرد كون كل موصولا لانه لا يفيد الاشتراك الذى هو المقصود (قوله وهكذا الخ) هكذا أى كهذا حال من الضمير فى شهر وذو مبتدأ وشهر خبره أى ذو شهر حالة كونه كمن وما وأل وافراد اسم الاشارة بتأول المذكور (قوله بهذا) أى بالمساواة التى تضمنها تساوى تضمن الفعل حدثه الذى هو معنى مصدره وتذكير اسم الاشارة باعتبار المذكور أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (قوله وتستعمل فى غيره) أى مجازا بالاستعارة واليه أشار بقوله لعارض تشبيه أو مرسلا لعلاقة الجزئية واليه أشار بقوله أو تغليبه عليه لان التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا أو لعلاقة المجاورة واليه أشار بقوله أو اقترانه الخ هذا ما ظهر لى فى تقرير عبارته والضمير فى تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله أسرب القطا الخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء والسرب القطيع من كل شئ وهويت بكسر الواو من باب رضى وأما هوى يهوى كرمى يرمى فبمعنى سقط فنداؤه السرب وطلب اعارة الجناح منه يقتضى تشبيهه بالعالم (قوله ألا عم صباحا) قيل أصل عم انعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أى تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس ويصح ان يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أى تنعم وكذا يصح الوجهان فى قوله يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل والطلل ما شخص من آثار الديار والبالى المشرف على العدم والاستفهام انكارى والعصر بضمتين لغة فى العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية دمامينى ببعض زيادة (قوله فى اختلاط) أى فى حال اختلاط العاقل بغيره قال فى المغنى يغلبون على الشئ غيره لتناسب بينهما كما فى الابوين للاب والام والمشرقين والمغربين الا أن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباهما والخافقين للمشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجاز لانه مخفوق فيه أى مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر أو لاختلاط كما فى تغليب المخاطبين على الغائبين فى لعلكم تتقون بعد قوله اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لان لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى وكانت من القانتين بناء على أن من تبعيضية والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم فى فسجدوا الا ابليس ولهذا عد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه فى أو لتعودن فى ملتنا بعد قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم فى يذرؤكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا الا قال يذرؤكم واياها

ومعنى

مبتدأ أو وقع خبره وكالذين متعلق به ونزرا أى قليلا حال من فاعل وقع وهو الضمير المستتر فيه والالف للاطلاق والمعنى أن اللاء وقع جمعا للذى قليلا كما وقع الألى جمعا للتى كما تقدم ومن هذا قوله

فما آباؤنا بأمن منه
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

والمشترك ستة من وما وأل وذو وذا وأى على ما سيأتى شرحه وقد أشار اليه بقوله * (ومن وما وأل تساوى) أى فى الموصولية (ماذكر) من الموصولات (وهكذا ذو عند طيئ شهر) بهذا فأما من فالاصل استعمالها فى العالم وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به كقوله * أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلى الى من قد هويت أطير * وقوله ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى أو تغليبه عليه فى اختلاط

ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم بهذا الجعل اهـ مع اختصار وبعض زيادة من الدماميني (قوله نحو ولله يسجد) أي يخضع فلا اشكال في وصف غير العاقل به وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال في التوضيح ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر اهـ قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لنظم الآية لانه ليس من الثاني بل من الاول يعني التغليب (قوله أو اقترانه) أي غير العاقل به أي العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا التعبير المغني بالاختلاط في هذه الآية الثانية أيضا أو لحمله العموم في صورة التغليب على الكل المجموعي وفي هذه الآية على الكل الافرادي فافهم (قوله فصل بمن) أي الجارة هذا هو الاوجه لانها المتقدمة في الذكر والاقرب الى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالاضمار لان الكلام فيها وفي التصريح بمن الموصولة (قوله نحو فمنهم من يمشي الخ) فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة الا أن يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا لشمولها الانسان والطائر واقترانهما في العموم السابق (قوله والاكثر في ضميرها) أي من لا بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومن يقنت ومحل كون الاكثر مراعاة اللفظ اذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو حمراء أمك لقبح الاخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو من هي أحمر أمك ولا من هو أحمر أمك لان الموصول وصلته كشيء واحد فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبح في الصورتين الاوليين أشد لان تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله • وان من النسوان من هي روضة • فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا في التصريح مع زيادة من حاشية الروداني عليه ومن الدماميني ولي فيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ في قوله من هي روضة أيضا الاخبار بمؤنث عن مذكر فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في قوله من هي حمراء أمك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هي روضة أيضا اذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما في الدماميني ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والاسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حمراء أمك فتدبر • (فائدة) • يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشتري لهو الحديث الى قوله واذا تتلى عليه آياتنا وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعللوه بأنه يكون الباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيرا وأقره ابن هشام وغيره اهـ دماميني ملخصا لكن قال في الهمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك اهـ وفي الرضي ما نصه وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لخفاء موصوليتها اهـ (قوله تعش) الخطاب لذئب وقوله لا تخونني أي على أن لا تخونني وقيل جواب القسم الذي تضمنه عاهدتني (قوله فانها لغير العالم) أي موضوعة لغير العالم قال في التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم اهـ قال في شرح الجامع روى ذلك أي كونها لغير العقلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في كثير من كتب الاصول وغيرها أن ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لأخصمن محمدا فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى

نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الارض أو اقترانه به في عموم فصل بمن نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع لاقترانه بالعاقل في كل دابة وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو ومنهم من يؤمن به ومن يقنت منكن ويجوز اعتبار المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومنه قوله

تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان • وأما ما فانها لغير العالم

الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك مالما لا يعقل اهـ وهذا ان صح كان نصا فى المسئلة (قوله نحو ما عندكم ينفد) قيل أى ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال فى غير العالم للاختلاط (قوله وتستعمل فى غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه اما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وان لم يشر الشارح الا الى الثانى بقوله اذا اختلط به أى بأن غلب غير العالم على العالم (قوله فى صفات العالم) أى فى ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة فى المثال الاول لانه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهى من غير العالم كان كأنها مستعملة فى غير العالم وانما قلنا أى فى ذوات الخ لان ما فى الامثلة ليست واقعة على الصفات نفسها اذ النكاح فى المثال الاول لا يتعلق الا بالذات والتنزيه فى المثالين الاخيرين للذات وانما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل موصول استعمل فى العالم نحو جاءنى من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة وعبارة الكشاف فى تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ما نصه وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء اهـ قال السعد فى حواشيه عليه التفرقة أى بين من وما اذا أريد الذات أى لا مع ملاحظة الصفة أما اذا أريد الصفة أى لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفى الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كمن بحكم الوضع على ما ذكره المصنف أى الزمخشرى والسكاكى وغيرهما وان انكره البعض والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب الى غير ذلك من الاوصاف اهـ ويوجد فى بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء أى الطيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما فى غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أى أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا وكان الاولى بعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل) أى حقيقة كما فى يس وقوله فى المبهم أمره أى الذى لم يدر أانسان هو أو غير انسان قال المصنف وكذا لو علمت انسانيته ولم يدر أذكر هو أو انثى كقوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى محررا (قوله وتكون بلفظ واحد لكن) أى والاكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما الخ) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان أخر ككونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما فى حيثما فان ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما فى لو ضربت زيدا فان ما غيرت لو من الشرطية الى التحضيض قال المصنف فى التسهيل ويوصف بها أى بما على رأى اهـ قال الدمامينى نحو لامر ما جدع قصير أنفه أى لامر أى أمر وهذه التى يعبر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام الحقارة نحو أعطه شيأ ما والفخامة نحو لامر ما جدع قصير أنفه والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال المصنف والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لان زيادتها عوضا عن محذوف ثابتة فى كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت فزادوها عوضا من كان وليس فى كلامهم نكرة موصوف بها جامدة الا وهى مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أى رجل وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اهـ باختصار (قوله وما تفعلوا من خير يوف اليكم) المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول اما وما تنفقوا من خير يوف اليكم وأما وما تفعلوا من خير يعلمه الله بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله رب ما تكره) يجب فصل رب من ما لان الذى يوصل برب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير محذوف أى تكرهه وقوله فرجة بالفتح أى انفراج وقال الدمامينى الفرجة بالفتح فى الامر المعنوى وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا فى العينى وفى القاموس أن الفرجة بمعنى الخلوص من الهم مثلثة وان فرجة

نحو ما عندكم ينفد وتستعمل فى غيره قليلا اذا اختلط به نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وتستعمل أيضا فى صفات العالم نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وحكى أبو زيد سبحان ما يسبح الرعد بحمده وسبحان ما سخركن لنا وقيل بل هى فيها لذوات من يعقل وتستعمل فى المبهم أمره كقوله وقد رأيت شبحا من بعد انظر الى ما أرى وتكون بلفظ واحد لكن * (تنبيه) * تقع من وما موصولتين كما مر واستفهاميتين نحو من عندك وما عندك وشرطيتين نحو من يهد الله فهو المهتدى وما تفعلوا من خير يوف اليكم ونكرتين موصوفتين كقوله

ألا رب من تغتشه لك ناصح

وقوله

رب من أنضجت غيظا قلبه
قد تمنى لى موتا لم يطع

وقوله

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن
لشئ بعيد نفعه الدهر ساعيا

وقوله

رب ما تكره النفوس من الامـ
ـر له فرجة كحل العقال

ومن ذلك فيهما قولهم مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ويكونان أيضا نكرتين تامتين أما من

نحو الحائط بالضم والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة لتمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة
والسرعة قال فى المغنى ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره
النفوس من الامر شيأ أى وصفا فيه أو الاصل من الامور أمرا وفى هذا انابة المفرد عن الجمع وفيه
وفى الاول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ جملة له فرجة الخ عليهما صفة للمحذوف اهـ
وقوله انابة الصفة الخ أى وهى لا تجوز اختيارا الا اذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن
أو فى نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا ظاعن وفينا أقام (قوله وعلى رأى أبى على) متعلق بمحذوف أى
فتكون نكرة تامة على رأى أبى على (قوله والفاعل مستتر) أى يعود على التمييز كما سيأتى فى قوله

ويرفعان مضمرا يفسره * مميز كنعم قوما معشره

وسيأتى أنه مما يغتفر عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أى ولفظ هو وهو
المخصوص فهو اما مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور والمحذوف والمعنى هو الممدوح مثلا فى سر
واعلان أو الجملة قبله والجار والمجرور فى محل نصب على الحال واما خبر مبتدأ محذوف على ما يأتى
(قوله خبره هو آخر) أى والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق بهو المحذوف لما فيه من معنى
الفعل أى ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى حالتى سر واعلان قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير هو
ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله قال الدمامينى ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف
خبره اهـ وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا فان قيل هلا جعل الجار
والمجرور خبر هو المذكور وأجيب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون
خاص هو معنى هو المحذوف اذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى سر واعلان وفيه أنه يجوز
تعلقه بخاص لقرينة المدح أى الممدوح فى سر واعلان كما جرينا عليه آنفا (قوله على حد قوله
شعرى شعرى) أى على طريقته فى التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو
المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها وبهو الخبر الذات الموصوفة بالفضائل (قوله الا الاخفش)
اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوزه ويجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليهما محذوف
وجوبا تقديره شئ عظيم (قوله وفى باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأى البصريين الخ وزاد
بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم اذا أرادوا المبالغة فى الاخبار عن أحد بالاكثار من فعل الكتابة
مثلا ان زيدا مما أن يكتب أى من شئ كتابة فما بمعنى شئ وان وصلتها فى تأويل مصدر بدل من ما أو
عطف بيان والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدمامينى (قوله فما نصب على التمييز)
اعترض بأن ما مساوية للضمير فى الابهام فكيف تميزه وأجيب بمنع المساواة لان معناها شئ عظيم
وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اهـ شمنى ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر فى نعم يعود على التمييز
والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال فى ما هذه سنأتى فى باب نعم وبئس
وقد درج عليه فى المغنى فى موضع ودرج فى موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل
ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة أى المقدرة من لفظ اسم تقدمها هى وعاملها صفة له فى المعنى
فتقديرها فى المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة أى المقدرة بالشئ وهى ما لم يتقدمها ذلك نحو ان
تبدوا الصدقات فنعما هى أى فنعم الشئ هى والاصل فنعم الشئ ابداؤها لان الكلام فيه حذف
المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع والحاصل أن ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة
وهى الموصوفة وتامة وهى غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهى الموصولة وتامة كما مر (قوله هو
مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أى فى الخارج والا فهى حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن
فأكرمت المحسن قاله الرضى (قوله الى أنها حرف موصول) رد بأنها لو كانت كذلك لأولت مع ما بعدها
بمصدر (قوله الى أنها حرف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من أعمال اسمى الفاعل والمفعول

وعلى رأى أبى على زعم أنها
فى قوله ونعم من هو فى سر
واعلان تمييز والفاعل
مستتر وهو هو المخصوص
بالمدح وقال غيره من
موصول فاعل وقوله هو
مبتدأ خبره هو آخر محذوف
على حد قوله شعرى شعرى
وأما فعلى رأى البصريين
الا الاخفش فى نحو ما
أحسن زيدا اذ المعنى شئ
حسن زيدا على ما سيأتى
بيانه فى بابه وفى باب نعم وبئس
عند كثير من النحويين
المتأخرين منهم الزمخشرى
نحو غسلته غسلا نعما أى
نعم شيأ فما نصب على التمييز
وأما أل فالعاقل وغيره وما
ذكره الناظم من أنها اسم
موصول هو مذهب الجمهور
وذهب المازنى الى أنها
حرف موصول والاخفش
الى أنها حرف تعريف والدليل
على اسميتها أشياء الاول

عود الضمير عليها فى نحو قد أفلح المتقى ربه وقال المازنى عائد على موصوف محذوف ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف فى غيرها الا لضرورة وليس هذا منها الثانى استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو جاء الكريم فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف الثالث اعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضى فلولا أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها الرابع دخولها على الفعل فى نحو

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

والمعرفة مختصة بالاسم واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالمجرور ضارب ولا موضع لأل ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب قال الشلوبين الدليل على أن الالف واللام حرف قولك جاء القائم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء لانه على هذا التقدير مهمل لانه صلة والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول وأجاب فى شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام فى اللفظ غير جملة جىء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى ويلزم فى ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربين والضاربات وأماذو فانها للعاقل وغيره قال الشاعر ذاك خليلى وذو يواصلنى * يرمى ورائى بامسهم وامسلمه الفا

وقال الآخر فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا * هلم فان المشرفى الفرائض وقال الآخر فاما كرام موسرون لقيتهم * فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا وقال الآخر فان الماء ماء أبى وجدى * وبئرى ذو حفرت وذو طويت والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما فى الشواهد وبعضهم يعربها اعراب ذى بمعنى صاحب وقد روى بالوجهين قوله * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا * (وكالتى أيضا لديهم) أى عند طيئ (ذات) أى بعض طيئ ألحق بذو تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم حكى الفراء

بمعنى الحال أو الاستقبال لابعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة (قوله عود الضمير عليها) أى والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله بأن لحذف الموصوف مظان) أى مواقع وهى ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أوفى نحو أن اعمل سابغات أى دروعا ومنا ظعن ومنا أقام أى فريق وفينا سلم وفينا هلك (قوله الا لضرورة) كقوله * ترمى بكفى كان من أرمى البشر * أى بكفى رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الاول لان النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كريما صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الاصح فكان الاولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أى منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى حينئذ أى حين اذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله أحق منه أى من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها أى والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الاحقية أن عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهى مبعدة له عن شبهه ومقربة له من الجوامد لانها حينئذ من خصائص الاسماء التى الاصل فيها الجمود لان أصل وضعها للذوات والتزم الاخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل (قوله على حرفيتها) أى فى القولين الاخيرين (قوله لكان لها موضع من الاعراب) أى واستحق مدخولها عدم الاعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وايضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعنى عدم الاعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أى لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) أى لاخذه مقتضاه من العمل فى الموصول (قوله وأجاب) أى الناظم وقوله بأن مقتضى الدليل أى القياس على جعل الاعراب على عجز المركب المزجى الشبيه بمجموع الموصول وصلته أخذا مما يأتى قال الروداني وانما لم يمنع مجموع ال وصلتها من الصرف مع أنه شبيه بالمزجى لعدم العلمية اه وبحث الدمامينى فى الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجى بأن المقصود الموصول وانما جىء بالصلة لتوضيحه فحق الاعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجى والدليل على ذلك ظهور الاعراب فى أى الموصولة واللذين واللتين على القول باعرابهما والذين واللائين على لغة وأجاب الرضى عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى لا التى بمعنى غير (قوله لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه) ولهذا لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم فى ضمير أل الخ) أى لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ اذ لم يقع خبرا أو نعتا نحو جاء الضارب (قوله وذو يواصلنى) عطف على خليلى وجملة يرمى الخ خبر ثان لذاك وقوله وامسلمه بكسر اللام وهى الحجر (قوله ساعيا) أى آخذ الصدقات الاموال والمشرفى السيف المنسوب الى مشارف موضع بأرض العرب والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها الخ) استشكل الاعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله اعراب ذى بمعنى صاحب) أى بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وخص بعضهم الاعراب بحال الجر قال لانه المسموع كما فى التصريح (قوله ألحق بذو تاء التأنيث) أى بعد قلب الواو

بالفضل ذو فضلكم الله به
والكرامة ذات أكرمكم
الله به (وموضع اللاتي أتى
ذوات) جمعا لذات قال
الراجز
جمعتها من أينق موارق
ذوات ينهضن بغير سائق
﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام
الناظم أنه اذا أريد غير
معنى التي واللاتي يقال ذو
على الاصل وأطلق ابن
عصفور القول في تثنية
ذو وذات وجمعهما قال
الناظم وأظن أن الحامل
له على ذلك قولهم ذات
وذوات بمعنى التي واللاتي
فأضربت عنه لذلك لكن
نقل الهروي وابن
السراج عن العرب مانقله
ابن عصفور (ومثل ما)
الموصولة فيما تقدم من
أنها تستعمل بمعنى الذي
وفروعه بلفظ واحد (ذا)
اذا وقعت (بعد ما استفهام)
باتفاق (أو) بعد (من)
استفهام على الاصح
وهذا (اذا لم تلغ) ذا (في
الكلام) والمراد بالغائها
أن تجعل مع ما أو من اسما
واحدا مستفهما به ويظهر
أثر الامرين في البدل من
اسم الاستفهام وفي
الجواب فتقول عند
جعلك ذا موصولا ماذا
صنعت أخير أم شر بالرفع
على البدلية من ما

ألفا ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالغزي انها صيغة
مستقلة فتأمل وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغي حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنية على
الضم مع أنها مبنية على السكون وفي التوضيح وحكى اعراب ذات وذوات اعراب ذات وذوات
بمعنى صاحبة وصاحبات أي مع التنوين لعدم الاضافة كما في التصريح وحكى اعراب ذات
اعراب جمع المؤنث السالم كما في الهمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون في ذات ثلاث لغات
(قوله بالفضل الخ) ليس بشعر كما توهم أي أسألكم بالفضل وبه الاخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت
حركة الهاء الى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله
جمعتها) أي النوق المتقدمة في البيت قبله والأينق جمع ناقة وأصلها أنوقة قلبت الواو ياء لتحركها
وانفتاح ماقبلها وأصل أينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة في التخفيف
والموارق جمع مارقة أي سوابق وقوله ذوات ينهضن بدل أو نعت على مذهب الكوفيين المجوزين
تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا في المدح والذم أو خبر لمحذوف أي هن ذوات الخ ويجوز
كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف الى الفعل بمعنى المصدر أي ذوات نهوض كقولهم اذهب
بذي تسلم أي بوقت ذي سلامة وقوله بغير سائق بالهمز من السوق (قوله اذا أريد) أي على لغة
من يقول ذات وذوات وقوله غير معنى التي واللاتي بأن أريد المفرد المذكر أو المثنى مطلقا أو جمع
الذكور أي مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لاذو قال الرضي في ذو الطائية أربع
لغات أشهرها مامر أعني عدم تصريفها أصلا مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه
ومجموعه في الاحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية
الا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال كلها والرابعة تصريفها تصريف
ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع تصريفاتها حملا على التي بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائية اه
والمصنف ذكر الاولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل في كلامه حذف والتقدير وكالتي واللتين
لديهم الخ ولامكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناظم الخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور
القول في تثنية الخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى اطلاق القول فيه عدم تقييده
ببعض طيئ بل أسنده اليهم جملة فعليه مؤاخذة من هذه الجهة أيضا نبه عليها الشاطبي وغيره لكن
الشارح لم يتعرض لها بل انما تعرض لمؤاخذة المصنف اياه من جهة اثبات غير ذو وذات وذوات
وانما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لان في نقل هذا الاطلاق عن ابن عصفور نظرا قال ابن عصفور
في المقرب وذو وذات في لغة طيئ وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم وقال السيوطي في النكت لم يذكر
ابن مالك في جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان أن لا اطلاق في عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك
خاص ببعض طيئ وأن ابن مالك انما نازع في الثبوت كذا في الروداني وعلى هذا كان ينبغي للشارح
أن يقول وحكى ابن عصفور تثنية الخ (قوله على ذلك) أي على قوله بتثنية ذو وذات وجمعهما (قوله
لذلك) أي لكونه قاله قياسا على ماقالوه (قوله ومثل ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثلا لموازنتها اذا
ولخفتها باختتامها بالالف فتدبر (قوله من أنها الخ) انما قصر وجه الشبه على ذلك لان من جملة
ماتقدم كون ما لغير العاقل مع أن ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما نقله ابن غازي (قوله من
استفهام) في المتن حذف من الثاني لدلالة الاول لكن في صنيع الشارح تحريك من مع سكونها في
المتن (قوله على الاصح) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالسماع في كليهما (قوله اسما واحدا
مستفهما به) أي أو مع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة فصور التركيب ثلاثة ويقال له
الالغاء الحكمي والغاؤها الحقيقي جعل ذا زائدة وما استفهامية على رأي الناظم تبعا للكوفيين
المجوزين زيادة الاسماء قالوا وذلك المجموع المجعول اسما واحدا مستفهما به مخصوص بجواز عمل

عود الضمير عليها في نحو قد أ

الا لضرورة وليس هذا
الصفة عليه كـ... اضلال
الفاعل في
ما أنت عند جعلهما اسما
واحدا ماذا صنعت أخيرا
أم شرا ومن ذا أكرمت
أزيدا أم عمرا بالنصب على
البدلية من ماذا أو من ذا
لانه منصوب بالمفعولية
مقدما وكذا تفعل في
الجواب نحو يسألونك
ماذا ينفقون قل العفو
قرأ أبو عمرو برفع العفو
على جعل ذا موصولا
والباقون بالنصب على
جعلها ملغاة كما في قوله تعالى
ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا
وان لم يتقدم على ذا ما ومن
الاستفهاميتان لم يجز أن
تكون موصولة وأجازه
الكوفيون تمسكا بقوله
عدس ما لعباد عليك امارة
نجوت وهذا تحملين طليق
وخرج على أن هذا طليق
جملة اسمية وتحملين حال
أي وهذا طليق محمولا
﴿تنبيه﴾ يشترط
لاستعمال ذا موصولة
مع ما سبق أن لا تكون
مشارا بها نحو ماذا التوانى
وماذا الوقوف وسكت عنه
لوضوحه (وكلها) أي كل
الموصولات (يلزم) أن
تكون (بعده صله) تعرفه
و يتم بها معناه اما ملفوظة
نحو جاء الذي أكرمته أو
منوية كقوله
نحن الألى فاجمع جمو
عك ثم وجههم الينا
أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام وأفهم بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة

ماقبله فيه نحو أقول ماذا ذكره الدماميني نقلا عن المصنف وغيره وكذا في الروداني وغيره فما ذكره
البعض من عدم عمل ماقبله فيه توهما منه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح و يظهر أثر الالغاء في
نحو سألته عماذا افتثبت الالف مع الجار على تقدير الالغاء الحكمي وتحذف معه على تقدير الحقيقي
قاله الشيخ يحيى (قوله لانه مبتدأ وذا وصلته خبر) قال شيخنا الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لان ذا
معرفة حينئذ فتأمل اهـ وجارهما الاخبار بمعرفة عن نكرة لان هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد
قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفي
لسمح نحو فان حسبك الله على أن ابن هشام اكتفى في الاخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم
الموافق للصناعة أن الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر
(قوله قال الشاعر الخ) قال الدماميني يجوز في البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدأ خبره يحاول
والرابط محذوف أي يحاوله لجواز مثل هذا في الشعر أو مفعول ليحاول ونحب خبر محذوف أي هو
نحب (قوله يحاول) أي يطلب والنحب في الاصل المدة يقال فلان قضى نحبه أي مدة حياته وأراد به
هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو
يسعى في قضائه أم هو ضلال وباطل (قوله وتقول عند جعلهما اسما واحدا) يصح أيضا في هذه الحالة
تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر
أو في موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور ولكن كل هذا تكلف مع أنه يرد على الاول أن حذف
رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يفيده مامر عن الدماميني وعلى الثاني أن حذف الضمير
الشاغل قبيح كما سيأتي في باب الاشتغال (قوله وكذا تفعل في الجواب) أي استحسانا لان حق الجواب
أن يطابق السؤال اسمية وفعلية (قوله قل العفو) أي الزائد على قدر الحاجة (قوله وأجازه
الكوفيون) أي كما أجازوا في بقية أسماء الاشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء
تقتلون وقوله تعالى وما تلك بيمينك أي الذين تقتلون والتي بيمينك وأجيب بجعل تقتلون و بيمينك
حالا قاله الدماميني (قوله عدس) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل والامارة بالكسر
الحكم و لبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن أبي سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان
فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه له بريدا
وأخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك عيني باختصار (قوله وتحملين حال) أي من ضمير طليق
بناء على الاصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة كما في شرح الجامع (قوله أن
لا تكون مشارا بها) زاد البعض تبعا لشيخنا شرطا آخر وهو أن لا يكون بعدها اسم موصول نحو من
ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ولا حاجة اليه للاستغناء عنه بقوله اذا لم تلغ في الكلام لانها في هذه
الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذي خبر وفي الدماميني أن الالغاء يترجح في هذه الحالة أيضا ولا
يتعين لانه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذي تأكيد له أو خبر لمبتدأ المحذوف اهـ وفي البيضاوي
أن من مبتدأ وذا خبر والذي بدل اهـ (قوله وكلها يلزم بعده صله) قال في التسهيل وقد ترد صلة بعد
موصولين أو أكثر مشترك كافيها أو مدلولا بها على ما حذف اهـ فالاشتراك فيما اذا ناسبت الصلة
جميع ماقبلها من الموصولات والدلالة فيما اذا لم تناسب الا واحدا منها والقسم الاول داخل تحت
قول الشارح ملفوظة والثاني داخل تحت قوله أو منوية (قوله بعده) ويجوز الفصل بينه و بينها
بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما في الهمع والدماميني (قوله تعرفه) اعترض بأن
الموصول لو كان معرفا بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بصفتها وأجيب بأن تعين الموصول بصلته
وضعي لوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب فمعنى قولك لقيت من
ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على أن

ولا شيء منها على الموصول وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط في الصلة أن تكون معهودة أو منزلة منزلة المعهود وإلا لم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو جاء الذي قام أبوه والمنزلة منزلة المعهود هي الواقعة في معرض التهويل والتفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فأوحى إلى عبده ما أوحى

تكون معرفة بصلتها وأما إذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت إنسانا مصرورا بالك والتخصيص بمضرو بية المخاطب وإن حصل بقولك إنسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لأن إنسانا موضوع لإنسان ما بخلاف الذي ومن مثلا فإنهما وضعا للمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كقولك أعبد إلها خلق السموات والأرض اهـ دماميني ببعض تلخيص وسيأتي قريبا جواب آخر فتنبه (قوله ولا شيء منها) أي ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذي قائم أبوه قال في التسهيل وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفا أو أل وعلل في الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين جزأي مصدر وكذا اشتد امتزاج أل قال المرادي وفصل في الحرف قوم فأجاز وافي غير العامل نحو عجبت مما زيدا تضرب ومنعوا في العامل كأن (قوله ففيه متعلق الخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل إذا كان ظرفا كما في الآية وعليه لا تقدير قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها في ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا في جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد واختار السيوطي ما نقله في الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أو حرفيا (قوله بمحذوف والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) وعلى هذا يكون من الزاهدين إما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين أو خبرا ثانيا لكان أفاده الدماميني (قوله دلت عليه صلة أل) لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا لأن ذلك في باب الاشتغال قاله يس (قوله أن تكون معهودة) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل محل اشتراط العهد إذا أريد بالموصول معهود فإن أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفي الروداني بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجي نحو وإذ تقول للذي أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أي من حيث هي نحو المعطي خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة في ضمن بعض الأفراد نحو كمثل الذي ينعق أو في ضمن جميع الأفراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن أل موصولة أو الذي يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة في الجميع معهودة والعهد خارجي في الأول وذهني في غيره وأما نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجي أي الذي يعرف في الخارج أنه غشيهم فإن المعهود خارجا يجوز أن يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر أن العهد في الجميع وأن استثناء مقام إرادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة منزلة المعهود) إجراء لدلالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار فاندفع قول سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال إن عرفت الصلة مع الإبهام ولا معنى لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل في حصول التعريف فليتأمل وعبارة التوضيح معهودة إلا في مقام التفخيم والتهويل فيحسن إبهامها اهـ وعلى هذا لا حاجة إلى التنزيل المذكور (قوله في معرض التهويل) أي التخويف والتفخيم أي التعظيم أي المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فغشيهم الخ مثال للتخويف وقوله فأوحى الخ مثال للتفخيم

وأن تكون (على ضمير لائق) بالموصول أي مطابق له في الافراد والتذكير وفروعهما (مشتمله) لحصول الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله
سعاد التي أضناك حب سعادا
وقوله
* وأنت الذي في رحمة الله أطمع *
كما سبقت الاشارة اليه وهو شاذ فلا يقاس عليه ﴿تنبيه﴾ الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في العائد وان خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر ومراعاة المعنى كما سبقت الاشارة اليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فان لزم لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى (وجملة أو شبهها) من ظرف ومجرور تامين (الذي وصل به) الموصول (كمن عندي الذي ابنه كفل) فعندي ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذي وانما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لانهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند الى ضمير الموصول تقديره الذي استقر عندك والذي استقر في الدار وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذي اليوم والذي بك فانه لا يجوز لعدم الفائدة ﴿تنبيه﴾ من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز الا

(قوله وأن تكون الخ) يلزم على صنيعه تغيير اعراب قول المصنف مشتمله (قوله أي مطابق له الخ) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما في الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما في المشتركة غير أل على ما مر هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل بمنعه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية في الابتداء تأتي هنا اذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به فاللام الاولى للابتداء وما موصول بمعنى الذي مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أي آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها ما معكم لانه اسم ظاهر خلف عن الضمير والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ وقيل غير ذلك (قوله في رحمة الله) لو أضمر لقال في رحمتك نظرا الى المبتدأ أو رحمته نظرا الى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما في التسهيل وشرحه للدماميني ولاحتمال الضمير هنا وتعينه في الشاهد قبله للغيبة عدد الشاهد (قوله فلا اشكال في العائد) أي في مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو الاكثر) أي في غير أل على ما مر (قوله فان لزم لبس الخ) اعترض بأن اللازم في المثال اجمال لا لبس ولا محذور في الاجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الاجمال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الاخبار بمؤنث عن مذكر في نحو من هي حمراء أمتك على ما تقدم بيانه فتنبه (قوله وجملة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لانه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر وفي وصل ضمير يعود الى كلاهما وهو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده الى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده (قوله من ظرف ومجرور تامين) فيه أنهما هما متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة ولا حاجة لقوله أو شبهها الا أن يقال مراده بالجملة في قوله وجملة الملفوظ بها وبشبهها الجملة المقدرة كما في الدماميني والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص اذا دلت عليه قرينة كما قاله الدماميني ومثل له بأن يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض (قوله يعطيان معناها) أي يدلان عليه لانهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها (قوله متعلقين بفعل) قال في المغني قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة أن يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد تماما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا ولي فيه بحث اذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على انه خبر لمبتدأ محذوف اذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذي في الدار النفيسة لانتفاء العلة حينئذ وظاهر اطلاقهم يخالفه ولعل هذا أوجه عدول الدماميني عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش الى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة ان لا يصلح الباقي للوصل وهو مفقود هنا لصلاحية الباقي وهو الجار والمجرور للوصل فليتأمل (قوله خبرية) اعترض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد في شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الاصل قبل جعلها صلة وبجواز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا الى الجواب وأما من يسميها انشائية نظرا الى القسم فيستثنيها من عدم جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية في جواز الوصل بها اذا كان جوابها خبرا والا فلا كذا في الروداني وانما اشترط كون جملة الصلة خبرية لانه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب الى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الانشائية ليست كذلك لان مضمونها لا يعلم

جاء الذى اضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى فى الكل وللمازنى فى الاخيرة وأما قوله وانى لراج نظرة قبل التى *

لعلى وان شطت نواها
أزورها وقوله
وماذا عسى الواشون أن
يتحدثوا * سوى أن يقولوا
انى لك عاشق * فخرج
على اضمار قول فى الاول
أى قبل التى أقول فيها
لعلى أزورها وأن ماذا فى
الثانى اسم واحد وليست
ذا موصولة لموافقة عسى
لعل فى المعنى وأن تكون
غير تعجبية فلا يجوز
جاء الذى ما أحسنه وان
كانت عندهم خبرية
وأجازه بعضهم وهو مذهب
ابن خروف قياسا على
جواز النعت بها وأن لا
تستدعى كلاما سابقا فلا
يجوز جاء الذى لكنه قائم
(وصفة صريحة) أى
خالصة الوصفية (صلة
أل) الموصولة والمراد بها
هنا اسم الفاعل واسم
المفعول وأمثلة المبالغة
وفى الصفة المشبهة خلاف
وجه المنع أنها لا تؤول بالفعل
لانها للثبوت ومن ثم كانت
أل الداخلة على اسم
التفضيل ليست موصولة
بالاتفاق وخرج بالصريحة
الصفة التى غلبت عليها
الاسمية نحو أبطح وأجرع
وصاحب فأل فى مثلها
حرف تعريف لا موصولة
والصفة الصريحة مع أل
اسم لفظا فعل معنى ومن
ثم حسن عطف الفعل
عليها نحو فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا وانما لم يؤت بها
فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وكونها) أى صلة أل (بمعرب الافعال)

الا بعد ايراد صيغها أفاده الدمامينى ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد اذ يلزم من كونها معهودة
كونها خبرية قال الرودانى دفعا لتوهم أنها فى مقام التهويل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذى
اضربه الخ) المثال الاول للانشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثانى للانشائية لفظا ومعنى الغير
الطلبية صراحة والثالث للانشائية معنى لا لفظا (قوله شطت نواها) أى بعد بعدا هاو تأنيث الفعل
لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه وفسر الدمامينى والشمنى نواها بجهة قصدها من السفر
وعد فى القاموس من معانى النوى الدار والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا فى
الثانى الخ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى انشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم
ووقوعها خبرا لان نحو انى عسيت صائما دليل على أنه فعل خبرى واذا ثبت كونها خبرا فينبغى أن
يجوز وقوعها صلة بلا خلاف اه (قوله لموافقة عسى) علة لمحذوف تقديره وانما كانت جملة عسى
انشائية لموافقة الخ (قوله وان كانت عندهم خبرية) أى بحسب الاصل لا بحسب الاستعمال فانها
بحسبه انشائية اتفاقا فحينئذ عدم استعمالها صلة لانها فى الاستعمال انشائية لا خبرية كذا فى
الرودانى وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففيه ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين
(قوله وان لا تستدعى الخ) بقى من الشروط أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق
عينيه قاله يس نقلا عن المصنف ولعل وجهه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذى
حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال اذا قصد الاستغراق فاستفده فانه نفيس (قوله
وصفة الخ) نقل يس عن الزمخشرى فى المفصل والسعد فى المطول أن الوصف مع مرفوعه الواقع
صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله فى التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة
فى المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أى اللذان أريد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت
كالمؤمن والصائم كانت أل الداخلة عليهما معرفة لانها حينئذ صفة مشبهة اه يس (قوله وجه
المنع) أى منع كونها صلة لأل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف
أفعل التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا فى مسئلة الكحل (قوله لانها للثبوت) أى والفعل
للتجدد والحدوث (قوله ومن ثم) أى من أجل أن منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث انها لا تؤول
بالفعل وفيه أن هذا انما ينتج أصل المنع لا المنع بالاتفاق الا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة
وحذف جزئها الثانى وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر باطراد الا فى مسئلة الكحل بخلاف
الصفة المشبهة فتدبر (قوله التى غلبت عليها الاسمية) أى بسبب كثرة استعمالها فى الذات بقطع
النظر عن الصفة (قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو فى الاصل وصف لكل مكان منبطح
أى متسع من الوادى ثم صار اسما للارض المتسعة وأما أجرع فهو فى الاصل وصف لكل مكان مستو
ثم صار اسما للارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيأ وأما الصاحب فهو فى الاصل وصف
للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك قال الشاطبى والدليل على أن هذه الاسماء انسلخ عنها معنى
الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (قوله فالمغيرات
صبحا) أى فالخيول المغيرات فى الصبح والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقين) أى حق الموصولية
فأدخلوها على ما هو فى معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (قوله وكونها)
مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف اليه اسمه فى محل جر باعتبار الاضافة ومحل رفع
باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (قوله
أى صلة أل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أى
وكون أل موصولة بمعرب الخ (قوله بمعرب الافعال) بحث الدمامينى أن أل اذا وصلت بجملة
مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل فى

المفرد الذى يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر وأن قولهم جملة الصلة لا محل لها من الاعراب ليس على اطلاقه ورأيت بخط الشنوانى عازيا السم مانصه يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة انما يكون لها محل ان صح حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة أما اذا كان مفردا صورة جملة حقيقة فلا يكون للجملة التى يصح حلوله محلها محل وقد بين الرضى ان صلة أل المفرد اسم صورة فعل حقيقة اه وكذا قال الشمنى وزاد أو يقال محل ذلك اذا كان اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد أل عارية منها كما مر (قوله المترضى) بادغام اللام وتركه بخلاف لام أل الحرفية فانها يجب ادغامها فى التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم انها ماوقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وماقاله ابن مالك بناء على قوله انها ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه مامن ضرورة الا ويمكن ازالتها بنظم تركيب آخر ورأيت بخط الشنوانى عازيا السم مانصه قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ماهو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التى يسهل استحضارها فى العادة فلا يرد عليه مارد به عليه فليتأمل اه وهو جواب حسن كان يخطر كثيرا بالى (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) فى التصريح أن ماعليه المصنف اختيار ثالث فى المسئلة لان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين فى الجواز اختيارا الا فى القلة لعدم قولهم بها والذى يظهر لى أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وان لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت فى كلام الروداني ما يؤيده (قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم من أن أل صلتها مفرد فى معنى الفعل فيكون مستثنى من اطلاقهم أن الظرف اذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا أفاده الاسقاطى وقوله حر أى حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد اشارة الى وجه الشبه فى قوله كما وأنه ناقص لان ما لغير العاقل وأيا لهما وما مبنية دائمة وأيا مبنية فى حالة فقط فعلم أن قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المصنف كما وان زعمه البعض بل قوله كما مرتبط بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله خلافا لاحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله * فسلم على أيهم أفضل * لان الاستفهامية والشرطية لا يبنيان على الضم ولا يصلحان هنا اه تصريح بالمعنى وبحث فيه باحتمال أن تكون أى فى البيت استفهامية هى وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوفا أى على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك فى ماهى بنعم الولد ما ليلى بنام صاحبه وسيأتى جوابه قريبا فتفطن (قوله الا شرطا أو استفهاما) أى لا موصولة فالحصر اضافى اذ لا ينفى استعمالها نعتا وحالا ووصلة لنداء مافيه أل (قوله يثنونها ويجمعونها) يقال أيان وأيتان وأيون وأيات بالاعراب فى جميع الاحوال اعراب المثنى والجمع ولك أن تصرح بالمضاف اليه كان تقول أيتهن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وأياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشترك وفى صرف أية وأيات ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الاضافة لمعرفة الذى هو شبه العلمية خلاف قال الروداني والجمهور على الصرف أى لان التعريف بنية الاضافة ليس من علل منع الصرف عندهم (قوله مالم تضف) أى مدة انتفاء اضافتها المقيدة أخذا من واو الحال بحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معا نحو أى هو قائم أو تنتفى الاضافة دون الحذف نحو أى قائم أو ينتفى الحذف دون الاضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما اذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان

وهو المضارع (قل) من ذلك قوله

ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ومذهب الناظم جوازه اختيارا وفاقا لبعض الكوفيين وقد سمع منه أبيات ﴿تنبيه﴾ شذ وصل أل بالجملة الاسمية كقوله

من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بنى معد

وبالظرف كقوله

من لا يزال شاكرا على المعه
فهو حر بعيشة ذات سعه

و(أى) تستعمل موصولة خلافا لاحمد بن يحيى فى قوله انها لا تستعمل الا شرطا أو استفهاما وتكون بلفظ واحد فى الافراد والتذكير وفروعهما (كما) وقال أبو موسى اذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وأعربت) دون أخواتها (مالم تضف

وصدروصلهاضميرانحذف) فان أضيفت وحذف صدرصلتها بنيت على الضم نحو (١٣٩) ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشدا التقدير أيهم هوأشدوان لم تضف أو لم يحذف نحو أى قائم وأى هوقائم وأيهم هوقائم أعربت وقدسبق الكلام على سبب اعرابها فى المبنيات (وبعضهم) أى بعض النحاة وهوالخليل ويونس ومن وافقهما (أعرب) أيا (مطلقا) أى وان أضيفت وحذف صدر صلتها وتأولا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل لان التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب واحتج عليهما بقوله

اذا ما لقيت بنى مالك
فسلم على أيهم أفضل

بضم أى لان حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ذكر هذا الشرط ابن اياز وقال نص عليه النقيب فى الامالى ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم الى آخره أن بعض العرب يعربها فى الصور الاربع وقد قرئ شاذا أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة ﴿تنبيهان﴾ الاول لا تضاف أى لنكرة خلافا لابن عصفور

المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البناء فى الاخيرة قيام موجبه وهو الشبه الافتقارى مع عدم المعارض لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا اضافة ومن أعربها فى هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ووجه اعراب الثلاث الاول وجود المعارض من الاضافة اللفظية فى الثالثة والتقديرية فى الاوليين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف اليه ولم ينزل التنوين فى الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولان قيام التنوين مقام المضاف اليه معهود كما فى كل وبعض وحينئذ بخلاف قيامه مقام المبتدا (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل أن يقال ان الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضارب أى جاء أيهم زيد ضاربه فى مقام عهد فيه أن زيدا ضرب واحدا من الجماعة سم ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبى حيان أنها اذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت اجماعا (قوله على الضم) للاشارة به لكونه أقوى الحركات الى أن للكلمة حالة اعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين (قوله وان لم تضف) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله (قوله وتأولا الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأى مبتدأ أضمته اعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول وبقى رأى ثالث للاخفش والكسائى وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما بها زيادتها فى الايجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل الا اذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو وننزع ليس منها (قوله الذى يقال فيه) أى الفريق الذى الخ ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقا يقال فيه الخ لكان أولى (قوله وبين معمولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيأ آخر وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور ويكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينافيه تقديرهم القول فى قولهم ما هى بنعم الولد وقولهم على بئس العير وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولا فلا ضرورة الى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لان ما بعده فعل وعبارة المغنى فى توجيه رد بيت الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها لانه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اه بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الاقوال كما سبق (قوله لا تضاف أى) أى الموصولة التى الكلام فيها أما الواقعة نعتا أو حالا فلا تضاف الا الى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى النكرة وكذا الى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو أى زيد أحسن أى أى أجزائه أحسن وأى الدينار دينارك أى أى أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر * أيى وأيك فارس الاحزاب * وهما مع النكرة بمنزلة كل فيراعى فى الضمير المضاف اليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال أى غلامين أتيا أى غلمان أتوا أى الغلامين أتى أى الغلمان أتى كما تقول ذلك عند الاتيان بلفظ كل وبعض ان قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أى أجيب بأن أيا لوضعها على الابهام محتاجة الى تعريف جنس ما وقعت عليه والى تعريف عينه فالاول بالمضاف اليه والثانى بالصلة بخلاف غيرها فانه محتاج الى الثانى فقط فأى معرفة بالاضافة والصلة من جهتين كذا قال والاولى فيه بحث لانه لا يأتى فيما اذا كان أى الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ لا تعرف العين ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التى تعرفها الصلة أى ما يعم قسم الجنس المعرف بالاضافة لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لانا نمنع ذلك فقد يتميز الشئ ببعض صفاته مع الجهل بجنسه هذا وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز اضافة العلم مع بقاء علميته

وانما لم تجز اضافتها الى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لان الموصول مراد تعيينه واضافته الى النكرة تقتضى ابهامه فيحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها الخ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح وقال الناظم فى التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها فى البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لان العامل فيها حرف جر وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل فى المجرور محلا (قوله وسئل الكسائى) أى فى حلقة يونس تصريح (قوله أى كذا خلقت) أى وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما فى التصريح بأن أيا وضعت على الابهام ولو قلت أعجبنى أيهم قام كان على التعيين وايضاحه أن معنى أعجبنى أيهم قام أعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام فى الخارج فهو متعين فى الخارج بوقوع القيام منه فى الماضى بالفعل واذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فمعناه يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعيينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم ان الابهام فى يعجبنى ايهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بأن الامر يعمل فيها ولا ابهام فيه لانه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل واستقباله فافهم وانما اشترط التقدم لتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متأخر (قوله ووصلة لنداء مافيه أل) قال الرضى وذلك لانهم استكرهوا اجتماع آلتى التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة لوضعهما مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا أن اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية ولا يحتاج الى الوصف بخلاف أى فكانت أدخل فى الابهام ولهذا جاز ياهذا ولم يجز ياأى بل لزم أن يردفه ما يزيل ابهامه اه وبهذا أيضا كان الفصل بأى أكثر من الفصل باسم الاشارة (قوله دالا على الكمال) أى فيما أضيفت اليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف فى الاول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف اليه وفى الثانى باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت بفارس أى فارس وبرجل أى رجل قال الفارسى رجل الثانى غير الاول لان الاول واحد والثانى جنس لان أيا بعض ما تضاف اليه (قوله لحبتر) اسم رجل ويلزم فى هذين الوجهين أى كونها نعتا وكونها حالا الاضافة الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى انسان بخلاف مررت برجل أى عالم فلا يجوز كما فى التسهيل والهمع (قوله حذف العائد اذا كان مبتدأ) أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله صدر وصلها (قوله ان يستطل) أى يعد طويلا فالسين والتاء لعد الشئ كذا كاستحسنه أو يطل بالبناء للمجهول أى يطيلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على بنائه للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة فى أى لملازمتها للاضافة لفظا أو نية فالطول بالاضافة لازم لأى فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح يعجبنى أى قائم وان جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله ومنه وهو الذى فى السماء اله) فاله خبر مبتدأ محذوف هو العائد وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود ولا يجوز تقديره اله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلو الصلة حينئذ من العائد على الموصول ولا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل هو صلة واله الاول والثانى بدلين من الضمير المستتر فيه وفى الارض معطوف على فى السماء لتضمنه الابدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف كذا فى التصريح والرودانى عليه والمغنى (قوله

ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما فى الآية والبيت وسئل الكسائى لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت * والثانى تكون أى موصولة كما عرف وشرطا نحو أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واستفهاما نحو فأى الفريقين أحق بالامن ووصلة لنداء ما فيه أل ونعتا للنكرة دالا على الكمال نحو مررت برجل أى رجل وتقع حالا بعد المعرفة نحو هذا زيد أى رجل ومنه قوله

فأومأت ايماء خفيا لحبتر
فلله عينا حبتر أيما فتى

(وفى ذا الحذف) المذكور فى صلة أى وهو حذف العائد اذا كان مبتدأ (أيا غير أى) من الموصولات (يقتفى) غير أى مبتدأ ويقتفى خبره وأيا مفعول مقدم وأصل التركيب غير أى من الموصولات يقتفى أيا أى يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (ان يستطل وصل) نحو وما أنا بالذى قائل لك سوأ أى بالذى هو قائل لك ومنه وهو الذى فى السماء اله أى هو فى السماء اله (وان لم يستطل) الوصل

(قوله نعم) فيه أن المراد والعامل لابد ان يكون مناسبا للصلة فتم التوجيه فليتأمل

فالحذف

(فالحذف نزر) لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون ومنه قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذي أحسن وقراءة مالك بن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع وقوله

لا تنو الا الذى خير فما شقيت * الا نفوس الألى للشر ناوونا

وقوله

من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه * ولا يحد عن سبيل المجد والكرم *

(وأبوا أن يختزل) العائد المذكور أى يقتطع ويحذف (ان صلح الباقى) بعد حذفه (لوصل مكمل) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها لانه والحالة هذه لا يدرى أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها فلا يجوز جاءنى الذى يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار على أن المراد هو يضرب أو هو أبوه قائم أو هو عندك أو هو فى الدار ولا يعجبنى أيهم يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار كذلك أما اذا كان الباقى غير صالح للوصل بان كان مفردا أو خاليا عن العائد نحو أيهم أشد وهو الذى فى السماء اله جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف ﴿تنبيهان﴾ الاول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدا شروطا أخر أحدها أن لا يكون معطوفا نحو جاء الذى زيد وهو فاضلان ثانيها أن لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذى هو وزيد قائمان نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه ثالثها أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذى لولا هو لأكرمتك الثانى أفهم كلامه أن العائد اذا كان مرفوعا غير مبتدا لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف عندهم) أى عند النحاة أو العرب (كثير منجلى فى عائد متصل ان انتصب بفعل) تام

فالحذف نزر) الا فى لا سيما زيد فانهم جوزوا اذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لا سيما منزلة الا الاستثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة فاذا قيل لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك فى المغنى (قوله وابن السماك) بالكاف على وزن العطار فان صدر بأب فباللام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أى فى الآيتين أما بنصب أحسن فالذى اسم موصول حذف عائده أى على العلم الذى أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهى علامة الجر كذا فى الروداني وأما بنصب بعوضة فبعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضة صفة لما ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا ويضمر المبتدا تقديره مثلا هو بعوضة كذا فى اعراب القرآن لابى البقاء (قوله من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أى من يعنيه ويهمه حمد الناس له لرغبته فيه ويحد بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد اذا مال (قوله العائد المذكور) أى الذى هو صدر الصلة والاكثر وائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة أو لا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك جاء الذى ضربته فى داره لان الباقى بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أى للموصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أو شبهها) أى مشتملة على العائد (قوله لانه والحالة هذه الخ) فيه أن غاية ذلك حصول الاجمال وهو ليس بعيب ولو قال لان المتبادر حينئذ الى فهم السامع عدم الحذف لاستقام التعليل (قوله على أن المراد هو يضرب الخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقى بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفردا) أى اسما واحدا (قوله نحو أيهم أشد الخ) فى كلامه لف ونشر مرتب (قوله أن لا يكون معطوفا) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام فى حذف العائد المبتدا لان المعطوف على المبتدا مبتدا أو اشترطوه لان حذفه وحده يؤدى الى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد بمثنى (قوله أن لا يكون معطوفا عليه) لانه يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا أو الاخبار عن مفرد بمثنى صورة (قوله أن لا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر بعدها بقيده الآتى فلو حذف العائد لأدى الى الاجحاف وبقى شرطان آخران أن لا يكون بعد حرف نفى نحو جاء الذى ما هو قائم وأن لا يكون بعد حصر نحو جاء الذى ما فى الدار الا هو وانما فى الدار هو وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازا عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من اطلاق لفظ المبتدا لان المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الاطلاق (قوله أفهم كلامه) أى حيث أشار الى حذف الصدر بقوله وفى ذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام الخ) لان الفاعل ونائبه لا يحذفان الا فى مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلى خبران للحذف وقوله فى عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو الظاهر وفى كلامه من عيوب القافية التضمين وهو تعلقها بما بعدها الا أن يخص بكون ما بعدها ركن الاسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) فى مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بان كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وان لم يكن لذلك جاز نحو ومما رزقناهم ينفقون بناء على تقدير العائد منفصلا لانه أربع أى رزقناهم اياه على أنه سيأتى عن الروداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الاول ويدخل الثانى (قوله ان انتصب بفعل أو وصف) فان قلت قد نصوا فى

(أو وصف) هو غير صلة أل فالفعل (١٤٢) (كمن نرجو ايهب) أى نرجوه وأهذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه ومما عملت أيدينا أى عملته والوصف كقوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به
فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أى الذى الله موليكه فضل وخرج عن ذلك نحو جاء الذى اياه أكرمت وجاء الذى انه فاضل وجاء الذى كأنه زيد والضاربها زيد هند فلا يجوز حذف العائد فى هذه الامثلة وشذ قوله * ما المستفز الهوى محمود عاقبة * ولو أتيح له صفو بلا كدر * وقوله

فى المعقب البغى أهل البغى ما
ينهى امرأ حازما أن يسأما

وقوله * أخ مخلص راف صبور محافظ * على الود والعهد الذى كان مالك أى كأنه مالك ﴿تنبيهات﴾ فى عبارته أمور الاول ظاهرها أن حذف المنصوب لوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ولعله انما لم ينبه عليه للعلم باصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه مع ارشاده الى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف * الثانى ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة أل والذى هو صلتها ومذهب الجمهور أن منصوب صلة أل لا يجوز حذفه وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام * الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور فان لم يكن متعينا لم يجز حذفه نحو جاء الذى ضربته فى داره الرابع انما لم يقيد الفعل بكونه تاما لايراه

قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أنه يجوز أن يكون التقدير تزعمونهم شركائى وهذا لا اشكال فيه وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائى وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف قلت الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا مثاله حذف الفاعل فى نحو زيدا ضربته تبعا للفعل وحذف الفاء فى نحو فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم تبعا للقول اه دمامينى (قوله أو وصف) أى تام أيضا ليخرج نحو جاء الذى أنا كائنه (قوله هو غير صلة أل) أما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه أى ان عاد اليها دلالتهم بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فان عاد الى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذى أنا الضارب أى الضاربه وبذلك يقيد اطلاقه الآتى أيضا أما جاء رجل أنا الضارب أى الضاربه فلا حاجة الى الاحتراز عنه بالتقييد لان المحذوف غير عائد الموصول والكلام فى حذف عائده (قوله ومما عملت أيدينا) ونحو قوله تعالى وما عملت أيديهم فى قراءة الكوفيين الا حفصا بالحذف أى عملته كما فى قراءة الباقين قال الاصفهانى شارح اللمع لم يأت فى القرآن اثبات العائد اتفاقا الا فى ثلاث آيات كالذى يتخبطه الشيطان من المس كالذى استهوته الشياطين واتل عليهم نبأ الذى آتيناه شرح الجامع (قوله أى الذى الله موليكه) قدر الضمير متصلا مع أن الراجح انفصاله لان الكلام فى المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الرودانى (قوله نحو جاء الذى اياه أكرمت) أى وجاء الذى لم أكرم الا اياه فلا يجوز حذف العائد لانه لو حذف فى الاول لتبادر الى الذهن تقديره مؤخرا فيفوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتمام ولو حذف فى الثانى لتبعه فى الحذف الا فيتوهم نفى الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام فى شرح بانت سعاد ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل اذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لعرض لفظى جاز حذفه نحو فاكهين بما آتاهم ربهم أى آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لما مر من أن انفصال ثانى الضميرين المتحدين غيبة المختلفين فى الافراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله ما المستفز) أى المستخف والهوى فاعل المستفز والهاء المحذوفة مفعوله أى المستفزه وأتيح بفوقية فتحتية فخاء مهملة أى قدر كذا فى العينى (قوله فى المعقب البغى الخ) أى فى الشئ الذى يعقبه البغى أهل البغى ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد فالبغى فاعل وأهل مفعوله الاول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثانى مقدم أى المعقبه كذا فى العينى واسناد النهى الى مدلول الضمير الراجع الى ما مجاز (قوله كان مالك) علم لرجل والضمير فى كانه الى الأخ (قوله تنبيهات) وفى نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الاولى فلان المعدود الامور لا التنبيهات ما عدا الخامس وأما الثانية فلأن الخامس ليس من الامور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالتثنية الاول فى عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثانى (قوله باصالة الفعل فى ذلك) أى فى حذف المعمول الذى هو نوع من التصرف الذى الاصل فيه الفعل (قوله وعبارة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة أل العائد الى غيرها فلا ينافى كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقد لان التقليل نسبى فاندفع ما للبعض (قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا لكان أحسن لان هذا الشرط عام كما سيأتى قاله سم (قوله لم يجز حذفه الخ) لان الضمير المجرور يغنى عنه فى الربط فيتبادر الى ذهن السامع أن لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا ولانه لا يدرى أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره فى داره مع أن المقصود افادة أنه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولوحظ المجرور رابطا ولم يقصد افادة عين المضروب جاز الحذف (قوله انما لم يقيد الفعل بكونه تاما الخ) فيه أن الناظم

اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته * الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه فى توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الاخفش والكسائى ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واتفقوا على مجىء الحال منه اذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التى عانقت مجردة أى عانقتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التى مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور وهو على نوعين مجرور بالاضافة ومجرور بالحرف وبدأ بالاول فقال (كذاك) أى مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (حذف ما يوصف) عامل (خفضا * كأنت قاض بعد) فعل * (أمر من قضا) قال تعالى فاقض ما أنت قاض أى قاضيه ومنه قوله

ما يصغر فى عينى تلادى اذا انثنت * عينى بادراك الذى كنت طالبا

أى طالبه أما المجرور باضافة غير وصف نحو جاء الذى وجهه حسن أو باضافة وصف غير عامل نحو جاء الذى أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه * (تنبيه) * انما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بارشاد المثال اليه و (كذا) يجوز حذف العائد (الذى جر) وليس عمدة ولا محصورا (بما الموصول جر) من الحروف مع اتحاد متعلق الحرفين لفظا ومعنى (كمر بالذى مررت فهو بر) أى مررت به ومنه ويشرب مما تشربون أى منه وقوله

لا تركنن الى الامر الذى ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أى ركنت اليه وقوله

لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة * فبح لان منها بالذى أنت بائح

أى بائح به وخرج عن ذلك نحو جاء الذى مررت به ومررت بالذى مر به ومررت بالذى ما مررت الا به ورغبت فى الذى رغبت عنه وحللت فى الذى حللت به ومررت بالذى مررت به تعنى باحدى البائين السببية والاخرى الالصاق وزهدت فى الذى رغبت فيه وسررت بالذى فرحت به

لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (قوله فى توكيده) نحو جاء الذى ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذى ضربت وعمرا (قوله أجازه الاخفش) تبع فى العزو للاخفش الشيخ المرادى والذى لغيره المنع عنه كما فى المغنى والاخافشة ثلاثة لكن المراد عند الاطلاق أبو الحسن الاخفش شيخ سيبويه فانه الشيخ يحيى (قوله فأجازها ثعلب) هو الراجح (قوله ما يوصف عامل) أى ناصب للعائد محلا باعتبار أنه فى المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وان كان جارا له محلا أيضا باعتبار الاضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذى أنت مضروبه قاله فى التصريح وظاهره ولو اسم مفعول المتعدى الى اثنين نحو جاء الذى أنت معطاه والذى تميل اليه نفسى جواز حذف مخفوضه لا يقال اذا اشترط فى الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله والحذف عندهم الخ لانا نقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضا) أى بعد فعل أمر مشتق من قضا بقصر الممدود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ماضيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغر فى عينى تلادى) هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتالد والتلد بفتح التاء وضمها والتلد بفتحتين والتليد والمتلد قاله فى القاموس وخصه بالذكر لان النفس أضن به اذا انثنت أى انصرفت أى يحقر فى عينى أعز أموالى اذا ظفرت بادراك ما كنت طالبه (قوله فلا يجوز حذفه) لان الحذف انما هو لكون المجرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز حذف العائد) حل معنى أشار به الى وجه الشبه لا حل اعراب والا فكذا خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر (قوله وليس عمدة الخ) حاصله أن شروط حذف العائد المجرور بالحرف باطراد سبعة ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جر وهى جر الموصول بالحرف وان يكون الجار له موافقا الجار العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتى وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهى أن لا يكون العائد عمدة ولا محصورا وان يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه فى نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فسماعى (قوله لفظا) أى مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضيا والآخر مضارعا أو فعلا والآخر اسم فاعل لم يضر (قوله أى منه) لم يقدر العائد منصوبا أى تشربونه لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وتصحيحه بجعل المعنى مما تشربون جنسه تكلف (قوله الى الامر) أى الفرار من القتال كما قاله يس ويعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العينى (قوله سمراء) اسم امرأة حقبة بحاء مهملة مكسورة فقاف ساكنة فموحدة أى مدة طويلة وضبطه بعضهم بخاء معجمة مضمومة ففاء فتحتية من خفى الشئ اذا لم يظهر والاول أصح وقوله فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الهمزة لالتقائهما اه عينى ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعه أن المتعلقين فى هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لانه سيذكر أمثلة اختلافهما مع انهما مختلفان معنى لان معنى الاول المحبة والثانى الزهد وأجاب شيخنا بأنهما متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق فى هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله وسررت بالذى فرحت به) استوجه شيخ الاسلام ما ذهب اليه بعضهم من جواز حذف العائد فى هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر أى أمر بما تؤمر به وقال الاول الحذف تدريجى فالمحذوف

و وقفت على الذى وقفت
عليه تعنى بأحد الفعلين
الوقف والآخر الوقوف
ولا يجوز حذف العائد فى
هذه الامثلة وأما قول حاتم
ومن حسد يجور على قومى
وأى الدهر ذو لم يحسدونى
أى فيه وقول الآخر
وان لسانى شهدة يشتفى بها
وهو على من صبه الله علقم
أى عليه فشاذان وحكم
الموصوف بالموصول فى
ذلك حكم الموصول كما فى
قوله لا تركنن الى الامر
الذى ركنت البيت وقد
أعطى الناظم ما أشرت
اليه من القيود بالتمثيل
﴿تنبيهان﴾ الاول حذف
العائد المنصوب هو
الاصل وحمل المجرور عليه
لان كلا منهما فضلة
واختلف فى المحذوف من
الجار والمجرور أولا فقال
الكسائى حذف الجار أولا
ثم حذف العائد وقال غيره
حذفا معا وجوز سيبويه
والاخفش الامرين اه
* الثانى قد يحذف ما علم
من موصول غير أل ومن
صلة غيرها فالاول كقوله
أمن يهجو رسول الله منكم
ويمدحه وينصره سواء
والثانى كقوله
نحن الالى فاجمع جمو
عك ثم وجههم الينا
وقد تقدم هذا الثانى
﴿خاتمة﴾ الموصول الحرفى
كل حرف أول مع صلته
بمصدر وذلك ستة أن وأن

فى الآية عائد منصوب لا مجرور وله أن يقول التقدير توهم على لغة تعديته الى الثانى بنفسه
كقوله أمرتك الخير أو ما موصول حرفى كما جوزه غير واحد كالبيضاوى واستظهره فى المغنى أى اجهر
بامرك (قوله ومن حسد) من تعليلية (قوله شهدة) أى كالشهدة وكذا قوله علقم وهو بتشديد الواو كما
هو احدى اللغات السابقة والشاهد فى قوله على من صبه الله اذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلق
الحرفين اذ متعلق الاول متعلق الكاف الداخلة تقديرا على علقم كما مر أو نفس علقم لتأوله بمعنى
المشتق أى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم ما فى كلام البعض من التساهل (قوله فشاذان) رد بأن محل
الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيتين فلا شذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول
الخ) مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذى مررت أى به كما قاله المرادى والدمامينى كلاهما
فى شرح التسهيل والمضاف للموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذى مررت أى به كما بحثه
الشنوانى وغيره (قوله واختلف فى المحذوف الخ) لا يخفى ان الخلاف ليس فى المحذوف أولا لان
القول الثانى انما هو بحذفهما معا فلا أولية فكان الاولى أن يقول واختلف فى كيفية الحذف (قوله
فقال الكسائى الخ) تظهر فائدة الخلاف فى نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فعلى رأى الكسائى
الحذف قياسى لان المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول بل حذف كل
عائد مجرور على قول الكسائى من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ أن الكسائى
ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به اللهم الا أن تجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل
الحذف فتأمل (قوله من موصول) أى اسمى لان الكلام فيه أما الحرفى فلا يجوز حذفه الا أن
فيجوز حذفها باطرادا اجماعا فى نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف فى نحو ومن آياته يريكم البرق وتسمع
بالمعيدى خير من أن تراه ويجوز حذف صلة الحرفى ان بقى معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أى
لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقى معمولها فان لم يبق معمولها فلا كما فى التسهيل (قوله كل
حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو
معها أو يدعى عدها من الموصولات الحرفية وفى كل من الجوابين نظر وان أقرهما البعض وغيره
أما الاول فلان المؤول بالمصدر فى الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها لتصريحهم بانها آلة فى
السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثانى فتلاعب بارد والاقرب أن فيه حذفا والتقدير كل حرف
مصدرى هذا ومقتضى كلامه حرفية الذى المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر
ونقل فى التصريح عن الرضى أنه قال لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية على القول بمجيئها
مصدرية (قوله أول) أى بالقوة والصلاحية وان لم يؤول بالفعل (قوله مع صلته) أى ما اتصل به
فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففى التعريف دور أفاده اللقانى
(قوله ستة) الراجح خمسة باسقاط الذى وأما وخضتم كالذى خاضوا فأجيب عنه بانه يحتمل أن الاصل
كالذين حذفت النون على لغة أو أن الاصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن
الاصل كالجمع الذى خاضوا فأفرد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقانى
القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا
والبعض وصاحب هذا القول دفع الاشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن
أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل فى الذى فتأمل (قوله أن) أى المشددة وتوصل
بمعموليها أو تؤول بمصدر من خبرها مضاف الى اسمها ان كان خبرها مشتقا أو بالكون المضاف الى
اسمها ان كان جامدا ومثلها المخففة منها (قوله وأن) أى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف
ماضيا خلافا لابن طاهر فى دعواه أن الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلا بأنها لو
كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعدان الشرطية ولا قائل به

واجاب

وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت في معناه القلب الى الاستقبال فأثرت الجزم في محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمرا على قول سيبويه في هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر في قولهم كتبت اليه بأن قم لان حرف الجر لو زائد الا يدخل الا على اسم أو مؤول به وقال أبو حيان لا يقوى عندي وصلها بالامر لامرين أحدهما أنها اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز وأجاب ابن هشام عن الثاني بأن عدم الجواز انما هو من عدم صحة تعلق الاعجاب ونحوه بالانشاء وكان ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل وعن الاول بأن فوات الامر لا يضر كفوات المضي والاستقبال وبحث الدماميني في هذا الجواب عن الاول بأن فيه تسليم فوات الامر عند السبك وهو قابل للمنع ففي الكشاف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبي حيث قال في تفسير قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أي بالامر بالانذار فعلى هذا يقدر في نحو كتبت اليه بأن قم ولا تقعد كتبت اليه بالامر بالقيام والنهي عن القعود فلا يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات الامر كفوات المضي والاستقبال لان السبك مفوت للامر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلافهما لدلالة المصدر على مطلق الزمان التزاما وفي الجواب عن الثاني بأنا اذا جعلنا أن الموصولة بالامر مؤولة مع صلتها بمصدر طلبي كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الاعجاب به اذ التقدير أعجبني الامر بالقيام ثم قال ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن أن الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع وادعاء خلاف ذلك في أن من بين أدوات النصب خروج عن النظائر ولا دليل لهم أيضا على أن التي يذكر بعدها فعل الامر والنهي موصول حرفي اذ كل موضع يقع فيه كذلك محتمل لان تكون تفسيرية أو زائدة فالاول نحو أرسلت اليه أن قم أو لا تقم والثاني نحو كتبت اليه بأن قم أو لا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أي بهذا اللفظ فالباء انما دخلت في الحقيقة على اسم فتأمل ﴿فائدة﴾ في حاشية السيوطي على المغني عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح الى أن والفعل ثلاثة أمور دلالتهما على زمان الحدث من مستقبل في نحو يعجبني أن تقوم وماض في نحو أعجبني أن قمت والدلالة على امكان الفعل دون وجوبه واستحالته والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبني أن قدمت أي نفس قدومك ولو قلت أعجبني قدومك لاحتمل أن الاعجاب لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته ثم نقل عن ابن جني فرقين أن أن والفعل لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال ضربت أن أضرب ولا يوصفان فلا يقال يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اهـ أقول بقي أمران أحدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر في نحو عسى أن تكرهوا شيأ بناء على نقصان عسى ومسد المفعولين في نحو أحسب الناس أن يتركوا ثانيهما صحة الاخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم في نحو زيد اما ان يقول كذا واما أن يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أي يقدر الزمان قبلها وغير زمانية وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بدام وندر وصلها بجامد نحو خلا وعدا وتوصل أيضا على الاصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرة به نحو ما أن نجما في السماء فالتقدير ما ثبت أن نجما في السماء قال في المغني وعدلت عن قول كثير ظرفية الى قولي زمانية لتشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت اضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الاخفش كما في المغني ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدرا عائدها فمعنى أعجبني

وما

(قوله فلا نسلم الخ) فيه أن الذي قاس عليه ابن هشام فوات خصوص المضي والاستقبال واللازم انما هو مطلق زمن أسير (قوله خروج) قد يقال هي أم الباب (قوله ولا دليل) عدم الوجدان لا يقتضي عدم الوجود على ان هذا سوء ظن بالائمة (قوله أو زائدة) في التسهيل تزاد ان جوازا بعد لما وبين القسم ولو وشذوذا بعد كاف الجر قال الدماميني وتزاد أيضا شذوذا بعد اذ (قوله بجملة اسمية) أي نص فيها فلا يرد ما بعد

ما ثبت أخص من القيام الذى قبله (قوله وكى) أى الناصبة للمضارع وتقرن بلام التعليل لفظا أو تقديرا فتوصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالماضى والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية قال الدمامينى قلت قد جا فى قوله تعالى يود والو أنهم بادون فى الاعراب فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها كما وقعت بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير الى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أى ثابت فمقتضى هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأى نعم يدعى أن تقييد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الاطلاق وتأمله اهـ والمصادر الغالب وقوعها بعد مفهم التمنى كود وأحب ومن خلاف الغالب

ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

﴿المعرف بأداة التعريف﴾

الاخصر والانسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الاداة والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الاقوال وصدقه على أم فى لغة حمير (قوله كما هو مذهب الخ) أى كالقول الذى هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة الى المصنف فى المشبه والنسبة للخليل وسيبويه فى المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أى بناء على ما الخ يوقع فى اشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى عليه فتجعل شيخنا البعض به لا يجدى (قوله أو اللام) أو لتنويع الخلاف وتفصيله لى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف أى حرف تعريف (قوله فقط) الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب وقيل فى جواب شرط مقدر وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب أى اذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسب أى كافيك (قوله فنمط عرفت) أى أردت تعريفه واعترض بانه لا فائدة فيه لانه فى الوضوح بغاية وأجيب بانه لما كان الباب معقودا للمعرف بالاداة فمع أن يذكر الاداة ولا يعطف على ذكر المعرف بها وبانه قصد الاشارة الى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد وعلى الطريقة وعلى غير ذلك وفقط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده وقوله قل فيه النمط خبر وانما فقط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لان المراد لفظه (قوله على الاول) أى كونها أل بجملتها وقوله عند الاول أى الخليل وقوله وعند الثانى أى سيبويه زائدة أى همزة وصل زائدة معتد بها فى الوضع كما فى الهمع وغيره وان أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع ومعنى الاعتداد بها وضعا أنها جزء أداة التعريف وان كانت زائدة فى أدائه فهى كهمزة اضرب واللام الاولى فى لعل واندفع اعتراض اللقانى بأن الاعتداد بها وضعا ينافى زيادتها وحاصل الدفع أن المنافى للاعتداد وضعا الزيادة على الاداة لا فيها أفاده يس (قوله وعلى الثانى) أى من قولى المتن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا وا قولين قبله فى نحو قام القوم فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج اليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها كذا فى الهمع قال شارح الجامع وقيل الاداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فالاقوال أربعة قولان ثنائيان وقولان أحاديان (قوله لا مدخل لها فى التعريف) بدليل سقوطها فى الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة) أى لأن يزاد فيه لان الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتى فى قوله * حرف وشبهه من الصرف برى * ولا يرد لعل فانها حرف ولامها الاولى زائدة لانها خارجة عن القياس ولا يقاس عليها أفاده سم (قوله وللزوم فتح الخ) دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الادلة دليل لقوله أصلية (قوله وان فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اهـ دمامينى (قوله وللوقف عليها) أى ولا يوقف على أحادى وقوله فى التذكر أى تذكر ما بعدها وللعرب فى الوقف عليها فيه طريقان سكون آخرها

وكى ولو والذى نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا وأن تصوموا خير لكم عما نسوا يوم الحساب لكيلا يكون على المؤمنين حرج يود أحدهم لو يعمر وخضتم كالذى خاضوا

﴿المعرف بأداة التعريف﴾

(أل) بجملتها (حرف تعريف) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه (أو اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فنمط عرفت قل فيه النمط) فالهمزة على الاول عند الاول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وعند الثانى زائدة معتد بها فى الوضع وعلى الثانى همزة وصل زائدة لا مدخل لها فى التعريف وقول الاول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف وللزوم فتح همزته وهمزة الوصل مكسورة وان فتحت فلعارض كهمزة ايمن الله فانها انما فتحت لئلا ينتقل من كسر الى ضم دون حاجز حصين وللوقف عليها فى التذكر واعادتها بكمالها حيث اضطر الى ذلك كقوله

والحلقه مدة تشعر باسترساله في الكلام فيقولون ألى وتعاد على كلا الطريقين كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادي وغيرهما ولهذا جعلوا البيتين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكر وبهذا يعرف ما في كلام الشارح ولو قال وحيث اضطر الى الوقف لاستقامة كلامه (قوله يا خليلى اربعا) من ربع يربع بفتح الموحدة فيهما اذا وقف وانتظر والدارس المندرس وقوله حلال بكسر الحاء أى حالين ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعينى صفة لمنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفا وتنكيرا لان مثل لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام وسحق البرد بفتح السين من اضافة الصفة الى الموصوف أى البرد السحق أى البالى وعفى بالتشديد أبلى والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرضى أى أقام كما في القاموس والضمير فيه للحى والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمالى وتأويبها ترديد هبوبها بسرعة على ما في العينى أو هبوبها النهار كله على ما في القاموس (قوله ملناه) بكسر اللام من المال وهو السآمة كذا أفاده العينى وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذا في قوله دع ذا والاقرب عندى أنه من قولهم ملت اللحم ملا بكسر اللام الاولى أى أدخلته في الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر وقوله بجل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بباء مكسورة جارة وخاء معجمة وهو الاقرب كما في الشواهد (قوله ودليل الثانى) أى القول الثانى من قولى المتن وهو أن المعرف اللام فقط (قوله أن المعرف يمتزج بالكلمة) أى ولا يمتزج الا الحرف الاحادى واستدل على هذا الامتزاج بامرين ذكرهما في قوله ألا ترى الخ الا أنه كان المناسب في الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو لم يمتزج لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ايطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد ايطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على أن العامل (قوله ولو أنه ثنائى) أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الايطاء وفيه أن قيام أل بنفسها لا يقتضى أن ما بعدها نكرة لانه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالايطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها رسما وحدها (قوله وعلم التنكير) أى علامته (قوله يتخطى ها التنبيه) وكذا الا نحو بلا مال وان لا تفعل (قوله وهو على حرفين) أى فلا يقتضى التخطى الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله وأيضا) أى ويبطل الثانى من دليلى الامتزاج أيضا الان ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله ولا الجنسية) أى التى لنفى الجنس وهذا ابطال للشئ الثانى (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه أن أقسام أل أربعة أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات ثانيها ورجحه السيد الصفوى وصرح به التفتازانى أن أل قسمان كما في التوضيح وغيره الاول التى للعهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى الثانى التى للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التى للحقيقة وهى ما قصد به الحقيقة من حيث هى والتى للعهد الذهنى وهى ما قصد به الحقيقة في ضمن فرد مبهم والتى للاستغراق وهى ما قصد به الحقيقة في ضمن جميع الافراد ثالثها ورجحه العلامة القوشجى أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شئ لكن تقصد بدلالة القرينة تارة من حيث هى وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد معين وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد (قوله يشار به) أى بمصاحبه من الاداة اشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس (قوله بما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس

يا خليلى اربعا واستخبرا الـ
منزل الدارس عن حى حلال
مثل سحق البرد عفى بعدك الـ
قطر مغناه وتأويب الشمال

وكقوله

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذا الـ
الشحم انا قد مللناه بجل

ودليل الثانى شيآن الاول هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل فى قافيتين لا يعد ايطاء ولو أنه ثنائى لقام بنفسه • الثانى أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف أحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك وفيهما نظر وذلك لان العامل يتخطى ها التنبيه فى قولك مررت بهذا وهو على حرفين وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ولا الجنسية من علامات التنكير وهى على حرفين فهلا حمل المعرف عليها واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يشار به الى نفس حقيقته الحاضرة فى الذهن من غير اعتبار لشئ مما صدق عليه من الافراد

(قوله نحو الرجل الخ) أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافى خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب فهى هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلا بد فى الحنث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مسلوبا بها ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست أل فى المثال للاستغراق والا لتوقف الحنث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازانى فى تلويحه فان نواه الحالف لم يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كأنه نوى المجاز (قوله فالاداة فى هذا التعريف الجنس) أى نفس الحقيقة من غير نظر الى ما تصدق عليه من الافراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها فى معنى الخ) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه فى معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه فى مرتبته تعريفا فلا ينافى أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (قوله الى حصة) أى بعض واحدا أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صدق يرجع الى اسم الجنس وضمير عليه الى ما فالصلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس ومن الافراد بيان لما وقوله لتقدم علة لمعينة (قوله مكنيا عنه بما) أى باعتبار تقييدها بمحررا والا فما عامة للذكر والانثى وهى كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص ان الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم لان ما باعتبار تقييدها بمحررا ملزوم للذكر لان المحرر لا يكون الا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو الذكر قال الغنرى وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكى انها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له لان التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر (قوله محررا) قال فى الكشاف معتقا لخدمة بيت المقدس لا يد لى عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشئ وكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اهـ (قوله فان ذلك) أى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت (قوله أو لحضور معناها) أى الحصة أى معنى هو الحصة فالاضافة للبيان (قوله فى علم المخاطب) أى الناشئ عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعله أل فى الحاضر معناه فى علم المخاطب للعهد الخارجى تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهنى قاله يس (قوله أو حسه) أى الاحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الاحساس بالبصر قصور (قوله القرطاس) بالنصب أى أصب القرطاس وقوله لمن فوق سهما أى رفعه للرمى (قوله وقد يشار به الى حصة غير معينة) جعل غيره أل فى نحو ادخل السوق للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وهو اللائق بجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة فى نفسها ذهنا وتقييدها بكونها فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم فى معنى النكرة بالنظر الى الفرد المبهم الذى اعتبرت الحقيقة فى ضمنه فتدبر (قوله بل فى الذهن) اى باعتبار ما فيه من الحقيقة والا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة الخ) أى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يسبنى وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام يس الذى ذكره شيخنا والبعض وأقراه بل تقييد المرور بحال السب نعم رجح جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله ثمت قلت لا يعنينى لان

المتبادر

نحو الرجل خير من المرأة
فالاداة فى هذا التعريف
الجنس ومدخولها
فى معنى علم الجنس وقد
يشار به الى حصة مما صدق
عليه من الافراد معينة فى
الخارج لتقدم ذكرها فى
اللفظ صريحا أو كناية
نحو وليس الذكر كالانثى
الذكر تقدم ذكره فى اللفظ
مكنيا عنه بما فى قولها
نذرت لك ما فى بطنى محررا
فذلك كان خاصا بالذكور
والانثى تقدم ذكرها
صريحا فى قولها رب انى
وضعتها أنثى أو لحضور
معناها فى علم المخاطب نحو
اذ هما فى الغار أو حسه نحو
القرطاس لمن فوق سهما
فالاداة لتعريف العهد
الخارجى ومدخولها فى
معنى علم الشخص وقد يشار
به الى حصة غير معينة فى
الخارج بل فى الذهن نحو
قولك ادخل السوق حيث
لا عهد بينك وبين مخاطبك
فى الخارج ومنه وأخاف
أن يأكله الذئب والاداة
فيه لتعريف العهد الذهنى
ومدخولها فى معنى النكرة
ولهذا نعت بالجملة فى قوله
ولقد أمر على اللئيم يسبنى

المتبادر منه لا يعنيني بالسب الذي سمعته منه لما مررت عليه مع أن الحال اذا جعلت لازمة أفادت الدوام (قوله وقد يشار به الى جميع الافراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل أل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله الى جميع الافراد وقوله اما حقيقة الخ راجع لقوله الى جميع الافراد (قوله أو مجازا) أى بالاستعارة بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول فى كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية فى جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفى الثانى لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه فى المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة وحينئذ فالحمل اما على المبالغة أو على تقدير مضاف أى جامع كل خصيصة ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشابهته جميعهم فى استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقانى كتب على قول التوضيح فهى لشمول خصائص الجنس ما نصه هذا بيان لحاصل المعنى المراد فى قولك أنت الرجل لا المدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه (قوله أنت الرجل علما وأدبا) أى كل رجل من جهة العلم والادب وفيه أن هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجاب بأن المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أى جميع أحوالها وأصنافها وعند الاطلاق خصائص جميع الاوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أى آحاده ولو كان مدخول أل جمعا على ما حققه التفتازانى فى شرحى التلخيص (قوله ولهذا صح الاستثناء منه) ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثانى ليس كذلك والظاهر أنه كذلك اذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل الا فى الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل الا فى ذلك ذكره الدمامينى (قوله وقد تزاد أل) فيه اشارة الى أن ضمير تزاد راجع الى لفظة أل فى قول المصنف أل حرف الخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما وقدسها لان المراد بأن وضميرها واحد وهو لفظ أل وعدم اعتبار دا فى الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضى الاستخدام فلا تغفل والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقانى كونها غير معرفة لا صلاحيتها للسقوط اذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدمامينى على القول بزيادة أل فى السموأل واليسع بأن العلم مجموع أل وما بعدها فهو جزء من العلم كالميم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد (قوله معرفا بغيرها) كالعلم والموصوف وقوله وباقيا على تنكيره كالتمييز (قوله لازما) حال من ضمير تزاد غير أنه ذكر بعد ما أنث اشارة الى جواز الامرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الاداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف أى زيدا لازما مصدر زاد زيدا وزيادة (قوله لازما وغير لازم) تعميم فى المعرف فقط أما المنكر فغير لازم فقط (قوله وضعها) أى للعلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية كالنضر وما قارنت أل ارتجاله كالسموأل أفاده المصرح (قوله على صنمين) وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان والقولان حكاهما الخازن (قوله على رجلين) الاول علم شاعر يهودى والثانى علم نبى قيل هو يوشع ابن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام واختلف فيه فقيل هو أعجمى وأل قارنت ارتجاله وقيل عربى وأل قارنت نقله من مضارع وسع واستشكل الثانى بأنهم نصوا على أن لا عربى من أسماء الانبياء الا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا وأجيب بأن المراد العربى المصروف لا العربى مطلقا وبأن المراد العربى المتفق على عربيته واستشكل الاول بأن أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمى وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربى الى العجمى وأورد عليه أن الاعلام خارجة من محل الخلاف فان الواضع لها الابوان اتفاقا ولك أن تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحى اما أسماء أولاد الانبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحى الى ذلك النبى نحو اسمه

وقد يشار به الى جميع الافراد على سبيل الشمول اما حقيقة نحو ان الانسان لفى خسر أو مجازا نحو أنت الرجل علما وأدبا فالاداة فى الاول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه وفى الثانى لاستغراق خصائصه مبالغة ومدخول الاداة فى ذلك فى معنى نكرة دخل عليها كل (وقد تزاد) أل كما يزاد غيرها من الحروف وتصحب معرفا بغيرها وباقيا على تنكيره وتزاد (لازما) وغير لازم فاللازم فى ألفاظ محفوظة وهى الاعلام التى قارنت أل وضعها (كاللات) والعزى علمى صنمين والسموأل واليسع علمى رجلين

(و) الاشارة نحو (الآن) للزمن الحاضر بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الاشارة لتضمنه معناها فانه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج أو أنه تضمن معنى أداة التعريف ولذلك بنى لكنه رده فى شرح التسهيل أما على القول بأن الاداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (والذين ثم اللاتى) وبقية الموصولات مما فيه أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو الذى والا فبنيتها نحو من وما الا أيا فانها تتعرف بالاضافة فعلى هذا لا تكون أل زائدة وغير اللازم على ضربين اضطرارى وغيره وقد أشار الى الاول بقوله (ولاضطرار) أى فى الشعر (كبنات الأوبر) فى قوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر أراد بنات أوبر لانه علم على ضرب من الكمأة ردىء كما نص عليه سيبويه وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم فأل عنده غير زائدة بل معرفة و (كذا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز نحو (وطبت النفس ياقيس السرى) فى قوله

يحيى و بشرناه باسحق اسمه المسيح عيسى بن مريم واليسع من هذا القبيل كذا فى الرودانى مع بعض زيادة وهو صريح فى أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما فى قول البعض انه مصروف لوجود أل وان كانت زائدة وبعد سم استشكال الاول بعامر بأنه يتوقف فى أن أل ليست فى لغة العجم (قوله والاشارة) اعلم أنه اختلف فى الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك وغير الجمهور على أنه اسم اشارة حقيقة للزمان كما أن هنا اسم اشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الرودانى اذا عرفت هذا فقول الشارح والاشارة ان حمل على مذهب الجمهور بجعل المعنى وشبيه الاشارة أى شبيه اسم الاشارة فى الدلالة على الحضور فى كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الاشارة لان تعريفه على مذهبهم بالعلمية وان حمل على مقابل قولهم بجعل المعنى واسم الاشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج اذ هو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وانما اختلافهم فى سبب البناء ويمكن اختيار الثانى وجعل الضمير فى قوله وهو قول الزجاج الى جعل تضمن معنى الاشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله نحو الآن) لو قال وهى الآن لكان مستقيما (قوله بما تعرفت به أسماء الاشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالاشارة الحسية (قوله معناها) أى معنى الاشارة والاضافة للبيان (قوله فانه جعل فى التسهيل ذلك) أى التضمن المذكور لان الاشارة من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كما مر فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثانى (قوله متضمن معنى الخ) أى لان أل الموجودة زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه والغاء هذا الحرف الموجود لفظا (قوله أما على القول الخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما فى نكت السيوطى (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح فى نظيريه أن يقول والموصولات كالذين الخ وحكمه بلزوم أل فى الذين واللاتى ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب والا فقد قال فى التسهيل وقد يقال لذى ولذان ولذين ولتى ولتان ولاتى اهـ (قوله والا فبنيتها) ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة ببنية أل المعرفة ولا مانع منه (قوله ولاضطرار) أى وغير لازم لاضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله سم (قوله كبنات الأوبر) التمثيل به مبنى على أن بنات أوبر علم كما فى الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لانه اذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لانه حينئذ نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر فى كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد الا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (قوله ولقد جنيتك) أى جنيت لك فهو على الحذف والايصال وحسنه موازنة نهيتك الا كمؤ جمع كمء واحد الكمأة فهو على خلاف الغالب من كون التاء فى الواحد والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة وأصل عساقل عساقيل كعصافير فحذفت المدة للضرورة قاله العينى و زكريا وفى شرح الدمامينى للمغنى أن العساقل الكمأة الكبار البيض وأن بنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب (قوله لانه علم) أى والعلم لا تدخله أل المعرفة (قوله ليس بعلم) أى بل نكرة وعليه فمنعه من الصرف اذا جرد من أل للوزن والوصفية الاصلية لان أوبر فى الاصل وصف بمعنى كثير الوبر وطرو الاسمية على الوصفية الاصلية لا يخرجها عن منعها الصرف كأسود للحية وأدهم للقيد ومنعه على الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم فى حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطرارى الخ حل معنى بين به وجه الشبه لا حل اعراب والواو فى وطبت من المحكى والسرى الشريف (قوله من الاضطرارى زيادتها فى التمييز) ويلحق بذلك ما زيد شذوذا فى الاحوال نحو

ادخلوا الاول فالاول جاؤا الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاؤا جميعا سندوبى (قوله وجوهنا) أى أكابرنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أى طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أراد طبت نفسا الخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس فى البيت مفعول صددت وتمييز طبت محذوف أو لا تمييز له (قوله عليه دخلا) الضمير لأل وذكر باعتبار أنها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الالف للتثنية عائدة على الالف واللام المفهومين من أل (قوله للمح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هى له وضمير عنه يرجع الى ما (قوله مما يقبل أل) بيان لما على تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل أل فصح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ الدال عليه فلا يصح أن يكون مما يقبل أل بيانا لما مع أنه يمكن ايقاع ما على اللفظ بأن يراد عما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر مضاف فى كلام الناظم أى للمح معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل الخ تمثيلا لبعض الاعلام وهو المتبادر أو لما وعلى الاول يتعين الاول فافهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (قوله والنعمان) أى الذى لم تقارن أل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما فى الشمنى فليس مما اللمح وابه لذا لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف فى شرح التسهيل لما قارنت أل وضعه بالنعمان وأما قوله

أيا جبلى نعمان بالله خليا ٭ نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

فليس مما نحن فيه بالكلية لان نعمان فيه بالفتح كما فى يس عن الشمنى وفى القاموس والصحاح وغيرهما ما يؤيده اسم لواد فى طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك وبه يعرف ما فى كلام المصرح الذى تبعه شيخنا والبعض من الخلل والضمير فى نسيمها يرجع الى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلى أو الى النسيم الاول مرادا به الريح وبالنسيم الثانى نفسها الضعيف ويؤيده رواية طريق الصبا اذ الضمير عليها يرجع الى الصبا وبعد هذا البيت

فان الصبا ريح اذا ما تنسمت ٭ على نفس مهموم تجلت همومها

٭(فائدة)٭ الصبا ريح مهبها المستوى من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار قال الصفدى الظاهر أنها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التى تمر عليها والفصول لأنا نشاهدها بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الاجسام وتحرق الثمار والزروع وهى فى الديار المصرية أشد منها فى الشامية مع أن أشعار العرب مملوءة من الاسترواح بها ووصفها باللطف وتنفيس الكرب ولعلها فى الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتى يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن لها فأتته بذلك ولذلك يتروح بها كل محزون من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله على نحو محمد الخ) أى من الاعلام التى لم يسمع دخول أل عليها للمح فاندفع اعتراض شيخنا تبعا للشارح فى شرح الاوضح بأن الوجه حذف نحو (قوله اذ الباب سماعى) أى باب ادخال أل للمح الاصل فما سمع من العرب ادخالها عليه كان لك ادخالها عليه ولو فى غير مسماهم وما لا فلا فالقيود المتقدمة ليست شروطا لجواز ادخال أل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة الى التقييد بالمنقول عما يقبل أل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد الخ) لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا تفاءل يوما من المصحف فخرج له واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فمزق المصحف وأنشد

تهدد كل جبار عنيد ٭ فها أنا ذاك جبار عنيد

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ٭ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ٭ أراد طبت نفسا لان التمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين وأشار الى الثانى بقوله (وبعض الاعلام) أى المنقولة (عليه دخلا للمح ما قد كان) ذلك البعض (عنه نقلا) مما يقبل أل من مصدر (كالفضل و) صفة مثل (الحرث و) اسم عين مثل (النعمان) وهو فى الاصل اسم من أسماء الدم وأفهم قوله وبعض الاعلام أن جميع الاعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ولا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف اذ الباب سماعى وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد وأدد والمنقول عما لا يقبل أل كيزيد ويشكر وأما قوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا٭

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد (١٥٢) ثم قوله للمح ان أراد أن جواز دخول أل على هذه الاعلام مسبب عن لمح الاصل

اذا ماجئت ربك يوم حشر * فقل يارب مرقني الوليد

فلم يلبث الا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا (قوله فضرورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أل للتعريف قال المصرح وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر (قوله سهلها تقدم ذكر الوليد) أي فيكون دخولها للمشاكلة وأل في الوليد للمح (قوله ثم قوله للمح الخ) هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الاول مبنى على الاول والثاني على الثاني واللامح على الاول المتكلم وعلى الثاني السامع قال شيخنا وقدم الشق الاول لانه الظاهر (قوله فيدخل) أي النظر على المجاز العقلي أو الواضع المفهوم من السياق (قوله اذ لا فائدة الخ) اعترض بان ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الاصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سيين (قوله قال الخليل الخ) دليل على أن الدخول سبب للمح وقوله لتجعله الشئ بعينه أي لتجعل المذكور من الاعلام أي لتجعل مسماه الشئ نفسه أي المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع فأل في الحرث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها حرث وفي العباس ذاتا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الاعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن ويقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لان النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هي أن يغلب اللفظ على بعض أفراده ملازما له وهي تحقيقية ان استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه والا فتقديرية (قوله وابن مسعود) قيل الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاصي لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الاربعة وليس بشئ لانه انما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الاربعة على العبادلة أي الاشخاص الاربعة الذين سمى كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الامر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة في كلامه بالمعنى الوضعي لا الغلبي ولا محذور فيه (قوله من اخوتهم) الاحسن أن المراد باخوتهم نظراؤهم في اسم الاب لا خصوص الاخوة في النسب (قوله العهدية) أي بحسب الاصل والا فهي الآن زائدة ولا يخفى أن أل العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل فمصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا لفظ العقبة المعرف بأل العهدية وضع في الاصل لان يستعمل في كل فرد عهد بينهما على البدل فخصته الغلبة بعقبة أيلة فسقط بهذا التحقيق مااعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذي يستحقه كل فرد من الافراد بالوضع هو المجرد من أل لا المقرون بها لان المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة ايلى) بالقصر والذي في التصريح والقاموس وغيرهما ايلة بالتاء فلعل مافي الشرح سهو والعقبة في الاصل اسم للطريق الصاعد في الجبل (قوله وخو يلد بن نفيل) كان رجلا لا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه أي أوعية طعامه التراب فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول والصعق في الاصل اسم لمن رمى بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثروى من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها لانها سبعة وقيل أكثر وأصلها ثريوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (قوله وحذف أل ذي الخ) اعترض تخصيص حذف أل للنداء والاضافة بهذه بان أل لا تجامع الاضافة وكذا النداء الا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله

* وباضطرار خص جمع يا وأل * وأجيب بانه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد

أي ينتقل النظر من العلمية الى الاصل فيدخل أل (فذكر) أل (ذا) حينئذ (وحذفه سيان) اذ لا فائدة مترتبة على ذكره وان أراد أن دخول أل سبب اللمح الاصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الاصل نعم هما سيان من حيث عدم افادة التعريف فليحمل كلامه عليه قال الخليل دخلت أل في الحرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشئ بعينه (تنبيه) في تمثيله بالنعمان نظر لانه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الاداة فيه نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة والتي للمح الاصل ليست لازمة (وقد يصير علما) على بعض مسمياته (بالغلبة) عليه (مضاف) كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من اخوتهم (أو مصحوب أل العهدية) كالعقبة والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيلى ومدينة طيبة وكتاب سيبويه وخويلد بن نفيل والثريا (وحذف أل ذي) الاخيرة (ان تناد) مدخولها (أو تضف أوجب)

أن أل مطلقا لا تباشره بل مراده أن أل هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ماهى فيه بأى أوذا كما يتوصل لنداء ما أل غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة ولا ياذا النابغة كما تقول يا أيها الرجل وياذا الرجل لكن هذا الجواب انما ينفع بالنسبة الى النداء دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال انما خص هذه لدفع توهم أنها لكونها فى الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والاضافة (قوله لان أصلها المعرفة) وصارت الآن زائدة (قوله كما هى فى نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالمنفى وهو تمكن لا بالنفى وأن أل فى نحوه تبقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم أى كون أل فى نحو اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك وجزم بهذا شيخنا تبعا للمامشى عليه الفارضى من البقاء المذكور واستدل بقوله فى الكافية

وقد تقارن الاداة التسميه ٭ فتستدام كاصول الابنيه

وتبعه على الجزم به البعض وزاد ان الهمزة تقطع وهو خلاف ما فى الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الرودانى على التصريح قال فى الهمع أل فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها فى النداء والاضافة وقل حذفها فى غيرهما وأما ما غلب بالاضافة فلا يفصل منها بحال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا فى النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصودة فى التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها فى الاعشى ونحوه فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتنى بها الا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع اهـ مع حذف وقال فى التسهيل ومثله ما قارنت الاداة نقله أو ارتجاله اهـ قال ابن عقيل فى شرحه عليه أى مثل الذى فيه أل من العلم بالغلبة فى نزع أل منه حيث تنزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اهـ وسيذكر كلام الرودانى ومن الحذف للنداء فيما قارنت الاداة نقله قول خالد بن الوليد

ياعز كفرانك لا سبحانك ٭ انى رأيت الله قد أهانك

فان عزى علم على العزى نعم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدمامينى وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والاضافة الا أن يقال كونها فى صورة المعرفة التى لا تجامع النداء والاضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هى فى نحو اليسع متعلقا بالنفى فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أى أفى الحق أى أفى الامر الثابت أن أخطلكم هجانى (قوله أعشى تغلب) أصله الاعشى فحذفت منه أل وأضيف الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها وكذا يقال فيما بعده والاعشى فى الاصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى تغلب (قوله ونابغة ذبيان) بضم الذال المعجمة وكسرها كما فى القاموس والنابغة فى الاصل اسم لكل من ظهر فى الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أى حاجز ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم اثنين) أصله يوم الاثنين وهو من اضافة المسمى الى الاسم وبحث فى التمثيل به بأن اثنين فى الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحينئذ فعلميته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذكر الرودانى أن الصحيح أن أسماء الاسبوع أعلام جنسية منقولة من الاعداد دخلت عليها أل للمح المعنى العددى وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغى التمثيل بها الذى غلبة حذفت منه أل بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع فانه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل فى النداء والاضافة وجوبا وقد يحذف فى غيرهما (قوله ما يدعو الى ذلك) أى الى نزعه عن الاضافة لانه ينادى ويضاف فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف ان كان تمام العلم ناقض ما تقدم فى باب العلم عند قول المصنف وان

لان أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الاصلى اللازم أبدا كما هى فى نحو اليسع كما تقدم فتقول يا صعق ويا أخطل وهذه عقبة أيلى ومدينة طيبة ومنه ٭ أحقا أن أخطلكم هجانى ٭ والاخطل من يهجو ويفحش وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره وتقول أعشى تغلب ونابغة ذبيان (وفى غيرهما) أى فى غير النداء والاضافة (قد تحذف) سمع هذا عيوق طالعا وهذا يوم اثنين مباركا فيه

﴿تنبيهان﴾ الاول المضاف فى أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الاضافة بنداء ولا غيره اذ لا يعرض فى استعماله ما يدعو الى ذلك ٭ الثانى كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف

أنهم يذكرون هنا تعريف العدد فاذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الآخر وهو المضاف اليه فيصير الاول مضافا الى معرفة فتقول ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار ومنه قوله

مازال مذ عقدت يداه ازاره * فسما فأدرك خمسة الاشبار

وقوله

وهل يرجع التسليم أو يكشف العما * ثلاث الاثافي والديار البلاقع

وأجاز الكوفيون الثلاثة الاثواب تشبيها بالحسن الوجه قال الزمخشري وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء واذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بالاول تقول الاحد عشر درهما والاثنتا عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لانه بمنزلة بعض الاسم وأجاز ذلك الاخفش والكوفيون فقالوا الاحد العشر درهما والاثنتا العشرة جارية لانهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ويدل عليه اجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشوا فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك

يكونا مفردين فأضف الخ من أن العلم الاضافي لا يضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد أمران الاول أن المضاف لابد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لان العلم مجموع المتضايفين فكل منهما كالزاي من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الاصل * الثاني أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن اضافة المضاف اليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفا (قوله طلبا للتخصيص) كان المناسب أن يقول للايضاح لان التخصيص في النكرات والايضاح في المعارف (قوله كما سبق) من نحو أعشى تغلب ونابغة ذبيان (قوله خاتمة) نظم العلامة الاجهوري حاصلها فقال

وعددا تريد أن تعرفا * فأل بجزئيه صلن ان عطفا
وان يكن مركبا فالاول * وفي مضاف عكس هذا يفعل
وخالف الكوفي في الاخير * فعرف الجزأين يا سميري

والمراد بالاخير غير الاول فيشمل الثاني والمركب لان الكوفي خالف فيه أيضا كما سيأتي وكان الاحسن أن يقول بدل الاخير

وخالف الكوفي في هذين * ففيهما قد عرف الجزأين

(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثاني ليشمل ما فيه أكثر من اضافة نحو خمسمائة ألف دينار وفي كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل يعرف الاول فقط فيقول هذه الخمسة أثوابا وخذ المائة درهما ودع الالف دينارا (قوله مازال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد في البيت قبله وخبرها يدنى في بيت بعده وقوله فسما بالفاء العاطفة على عقدت وأراد بخمسة الاشبار السيف (قوله وهل يرجع التسليم) بضم ياء مضارع أرجع أو بفتحها مضارع رجع لمجيئه متعديا أيضا والاثافي بالمثلثة ثم الفاء فالتحتية التي تشدد في غير هذا البيت وتخفف أحجار يوضع عليها القدر جمع أثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهي أحد تلك الاحجار كما في القاموس وان أوهم كلام البعض أن الاثفية هي نفس تلك الاحجار وقال الاسقاطي بالفوقية ثم النون أصله أثانين حذفت نونه الاخيرة ضرورة وهو جمع أتون كتنور وقد تخفف أخدود الخباز وأقره البعض كشيخنا وفيه نظر لان جمع أتون المخفف أتن كعمود وعمد وجمع المشدد أتاتين بفوقية ثانية بعد الالف اللينة لا نون كما هو قياس جمع تنور ونحوه وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم والبلاقع جمع بلقع وهي الارض المقفرة والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب المحبة مواضع طبخ الاحباب وديارهم الخالية (قوله تشبيها بالحسن الوجه) رد بأن الاضافة في ذلك لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أي البصريين (قوله عن القياس واستعمال الفصحاء) أما الاول فلان ادخال أل في كل من المتضايفين انما يكون اذا كان الاول وصفا نحو الضارب الرجل ولان فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف اليه فيكون دخول أل على المضاف ضائعا وأما الثاني فلان المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف اليه دون المضاف (قوله ولذلك بنيا) أي في غير اثني عشر واثنتي عشرة بقرينة ما مر أن اعراب اثنين واثنتين كاعراب المثنى وان ركبا مع عشر وعشرة وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الاول بناء والظاهر أن البناء عند البصريين على آخر الجزء الاخير فقط لان محله آخر الكلمة وآخر الجزء الاول صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتاء التأنيث الخ) في معنى التعليل لقوله ويدل ولو قال لان تاء التأنيث الخ لكان أوضح

(قوله

(قوله ولا يجوز الاحد العشر الدرهم) أى ولا الاحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين معا) لم يذكر فيه خلافا وفى الدماميني أن قوما أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الآمدى (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشأن (قوله فى تعريف المضاف) أى فى حالة تعريف العدد المضاف وقوله وقد يكون المعرف بفتح الراء أى المعرف بال أو بكسرها أى المعرف للمضاف وهو أل وقوله الى جانب الاول أى مضموما الى جانب الاول وقوله كما تقدم أى فى ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أى قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تقييد لاطلاقه فى أول الخاتمة تعريف المضاف اليه من العدد الاضافى (قوله كما عرفت) أى من التمثيل سابقا بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لانافتها) أى الى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة او نكرة لان أل لا تدخل على المضاف فى مثل ذلك وأما ما وقع فى صحيح البخارى فى باب الكفالة فى القرض والديون ثم قدم الذى كان أسلفه وأتى بالالف دينار فأوله الدماميني بتقدير مضاف مبدل من المعرف أى بالالف ألف دينار قال ولا يقال ان أل زائدة لان ذلك لا ينقاس

﴿الابتداء﴾

هذا شروع فى الاحكام التركيبية والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر أو فعلية ومنها الجملة الندائية ولم يقل المبتدأ والخبر لان الابتداء يستدعى مبتدأ وهو يستدعى خبرا أو ما يسد مسده غالبا على ما ستعرفه فاطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة فى الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والاشارة الى عدم تلازم المبتدا والخبر فلا يقال ترجم لشئ ولم يبينه وبين شيأ ولم يترجم له نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ فلم يترجم به ويمكن أن يجاب بانه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدا للاشارة فى الترجمة الى أنه العامل فتأمل وقدم باب المبتدا على باب الفاعل لما قيل انه أصل المرفوعات لانه مبدوء به وقيل الفاعل لان عامله لفظى وقيل كل أصل قال الدماميني تظهر فائدة الخلاف فى نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الاول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثانى يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ثم اعترض بان استحسان مطابقة الجواب للسؤال فى الاسمية والفعلية يقتضى ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقا وأجاب بان جملة من قام اسمية فى الصورة فعلية فى الحقيقة وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية فى الحقيقة فان أجبت بالفعلية نظرا الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وان أجبت بالاسمية نظرا الى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا واذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها فى الصورتين فبقى الترجيح باصالة الفاعل أو المبتدا سالما فتدبر اه وفيه نظر لان مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسؤل عنه أن أصل من قام أزيد قائم أم عمرو أم خالد اذ المسؤل عنه من قام القائم لا القيام فاعرفه (قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله * ورفعوا مبتدأ بالابتدا * وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ أو مرفوعه (قوله العارى الخ) أورد على التقييد به أنه يخرج اسم ان ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وليس عاريا وأجيب بانه باعتبار الرفع عار لان الحرف كالعدم باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وقررهما وتبعه البعض وفى الجواب تسليم أنه مبتدأ والذى يظهر لى منعه بدليل ما سيأتى فى بابى ان ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى

ولا يجوز الاحد العشر الدرهم لان التمييز واجب التنكير نعم يجوز عند الكوفى وقد استعمل ذلك بعض الكتاب واذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا نحو الاحد والعشرون درهما لان حرف العطف فصل بينهما واعلم أن فى تعريف المضاف قد يكون المعرف الى جانب الاول كما تقدم وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة الالف وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة ألف الدينار وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار الرجل وقد يكون بينهما أربعة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل وعلى هذا ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف اليه لان المضاف منصوب على التمييز ولو عرف المضاف اليه صار المضاف معرفة باضافته اليه والتمييز واجب التنكير نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف اليه نحو خمسة آلاف الدينار وكذلك حكم المائة لان مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ولا تعرف الآلاف لاضافتها والله أعلم

﴿الابتداء﴾

المبتدأ هو الاسم العارى

على القول بانه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء المحرز أي الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء واذا عدم الابتداء عدم المبتدأ وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن العوامل) أل للجنس وقوله اللفظية نسبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان أريد باللفظ التلفظ أو الجزئي الى الكلي ان أريد الملفوظ والمراد اللفظية تحقيقا أو تقديرا لتدخل العوامل المقدرة وقوله غير الزائدة أي وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للادخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبرا عنه) أي محدثا عنه فالاخبار لغوي لا مذكورا بعده خبره الاصطلاحي للزوم الدور لاخذ الخبر حينئذ في تعريف المبتدأ واخذ المبتدأ في التعريف الآتي للخبر وجعله حالا من الضمير في العاري أولى من جعله حالا من الاسم وان اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف في مجيء الحال من الخبر كالمبتدأ (قوله أو وصفا الخ) عطف على مخبرا عنه المجعول حالا من الضمير في العاري وفي ذلك تصريح باشتراط العروّ في الوصف أيضا فيخرج نحو لاهية قلوبهم على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفى به كما قاله الروداني وهو ظاهر والمراد الوصف ولو تأويلا فلا يدخل لا نولك أن تفعل لان نول وان كان مصدرا بمعنى التناول الا أنه هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك هذا الفعل أي لا ينبغي لك تناوله فنولك مبتدأ وأن تفعل نائب فاعله وقول المصرح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما في الروداني وقال أبو حيان نولك مبتدأ وأن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع اذ لا يشمل أقل رجل يقول ذلك فان أقل مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ولا غير قائم الزيدان فان غير مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا وأجيب عن الاول بأن المعرف المبتدأ الاطرادي وهذا سماعي لا يقاس عليه وانما لم يخبر عنه لانه ليس في المعنى مبتدأ اذ المعنى قل رجل يقول ذلك وقيل لان صفة النكرة بعده أغنت عن الخبر في الافادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبرا عن أقل وعن الثاني بان المبتدأ مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد وبان الوصف وان خفض لفظا في قوة المرفوع بالابتداء وكانه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤول) قد يدعى أنه اسم حقيقة ولا اعتراض على ارادته في التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه أو يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع الخ) أي لانه على تقدير أن وقيل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسما حكما كما في سواء عليهم أأنذرتهم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقي والحكمي أفاده سم (قوله نحو بحسبك درهم) أي مما يلي حسبك فيه نكرة فان وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هي المبتدأ وحسبك الخبر لانه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفي النسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام في الاخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لان الباء لا تزاد في الخبر في الايجاب والذي عليه الجمهور كما في المغني أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا أو لا محذور في اجتماع اعرابين لفظي وتقديري من جهتين مختلفتين أو محلا ولا يختص المحلي بالمبنيات قولان واعلم أن زيادة الباء في نحو بحسبك سماعية بخلاف زيادة من في نحو الآية الآتية فقياسية (قوله غير الله) اما نعت لخالق لرفعه تقديرا أو محلا على الخلاف والخبر محذوف أي لكم أو هو الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لخالق أغنى عن الخبر لان الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا في يس والروداني ولا كون يرزقكم هو الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل الا شذوذا عند سيبويه (قوله مخرج لاسماء الافعال) أي بعد التركيب (قوله ورافعا لمستغنى به يشمل الخ) الاولى ومستغنى به يشمل الخ لان

الفاعل

من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمستغنى به فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو وأن تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان وغير الزائدة لادخال نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله ومخبرا عنه أو وصفا الى آخره مخرج لاسماء الافعال والاسماء قبل التركيب ورافعا لمستغنى به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان ونخرج به نحو أقائم من قولك قائم أبوه زيد فان مرفوعه

الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرافع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقائم خبرا مقدما وأبوه فاعلا أو أبوه مبتدأ ثانيا وقائم خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لان الاستفهام فى المثال داخل فى الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل نعم يظهر لى أن محل المنع اذا لم يعلم المرجع أما اذا علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فلا منع لان التركيب حينئذ بمنزلة أقائم أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم واعلم أن قولهم الوصف مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لال الموصولة على قول كامر لانه فى قوة الفعل فى الصورتين (قوله وأول) سوغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينة للثانى المعرف (قوله والثانى فاعل أغنى عن الخبر) قال فى التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة اه (قوله أغنى عن الخبر) أى عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلا لانه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أى مقيم والظعن الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله نهج عرقوب) أى طريقته وهو رجل يضرب به المثل فى اخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أى الوصف المذكور فى المثال ولو قال على هذين المبتدأين كفعل المكودى والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله من كل وصف) لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا بخلاف عمله النصب كما يأتى ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الدار زيد وأعندك عمرو على أحد احتمالات اذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرا أو فاعلا للمبتدأ المحذوف تقديره كائن مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا لاستقر مثلا محذوف فهى فعلية أو فاعلا للظرف فهى ظرفية كذا فى المغنى (قوله أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوبا نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى الزيدان والظاهر عندى أن مثل ذلك نحو أذو مال العمران لانه فى معنى المشتق ثم رأيت فى كلام الشارح عند قول المصنف وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن ما يؤيده (قوله أو كيف أو من أو ما) نحو كيف جالس العمران وما راكب البكران ومن ضارب الزيدان وكيف فى الاول فى محل نصب على الحال وما ومن فى الاخيرين فى محل نصب على المفعولية وكالادوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كأين ومتى (قوله أو ضميرا منفصلا) فلا يسد المستتر مسد الخبر فاذا قلت أقائم زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلا سد مسد الخبر بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أى هو قاعد واذا قلت أقائم الزيدان وأردت العطف وجب افراد الوصف المعطوف وابراز الضمير منفصلا فتقول أم قاعد هما وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ لانه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون فى الثوانى اه فأشار الى فاعلية الضمير المستتر واغنائه عن الخبر لانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ومثله يجرى فى المثال الاول وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدأ محذوف أى أم هما قاعدان فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق فى أقائم زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفى) أى ولو معنى نحو انما قائم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قائم الا الزيدان كذا فى التصريح ومنه يعلم أن النفى المنقوض يكفى فى الاعتماد وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنفى والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز فى زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ وان اعتمد على المخبر عنه كما فى المغنى قال فى التصريح وهل تقدم النفى أو الاستفهام شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان أرجحهما الثانى كما فى المغنى (قوله الصالح الخ) حمل الشارح

غير مستغنى به وأو فى التعريف للتنويع لا للترديد أى المبتدأ نوعان مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر وقد أشار الى الاول بقوله (مبتدأ زيد وعاذر خبر) أى له (ان قلت زيد عاذر من اعتذر) والى الثانى بقوله (وأول) أى من الجزأين (مبتدأ والثانى) منهما (فاعل اغنى) عن الخبر (فى) نحو (أسار ذان) الرجلان ومنه قوله

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا وقوله

أمنجز أنتم وعدا وثقت به أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب (وقس) على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو بهل أو كيف أو من أو ما ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا منفصلا (وكاستفهام) فى ذلك (النفى) الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان وهو ما ولا وان أو اسما وهو غير أو فعلا وهو ليس الا أن الوصف بعد ليس يرتفع

الاستفهام والنفى فى عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفى به فوصف النفى بالصالح الخ وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وان عابه البعض تبعا للشيخ اولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفى بلفظ صالح الخ لصح أيضا واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان ولم ولما (قوله على أنه اسمها) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ فى الاصل وكذا يقال فى اسم ما الحجازية وقوله يغنى عن خبرها وادخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدا فى الاصل وكذا يقال فى خبر ما الحجازية ثم فى اغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر فى ذلك ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل فى محل نصب باعتبار اغنائه عن خبر ليس أو ما لانه ليس للبس أوما فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير يجر بالاضافة) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف اليه أى الى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد أو باعتبار أنه فى قوة المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطرح اللهو) بتشديد الطاء وكسر الراء والسلم بالكسر والفتح الصلح أى بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة كما فى الهمع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به فى التسهيل وأشار اليه هنا بقد لان تقليل الجواز كناية عن قبحه وأشار اليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ومذهب الكوفيين والاخفش وهو الجواز بلا قبح فقول الشارح خلافا للاخفش والكوفيين أى فى قولهم بالجواز بلا قبح وفى كلامه حذف أى وللبصريين فى قولهم بالمنع بالكلية وقوله ولا حجة أى للمصنف والاخفش والكوفيين على أصل الجواز فى قوله الخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته اياهم فى المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاتها العبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المسوغ للابتداء به مع أنه نكرة عمله فى المرفوع بعده لاعتماده على المسند اليه وهو المرفوع وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض بأن الاخفش أى والكوفيين لا يشترطون فى عمله الاعتماد فقتضاه عدم الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتى على مذهب المصنف لانه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتماد على نفى أو استفهام يشترط فى عمله الاعتماد الاعم كما سيأتى فى باب اعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خبير بنو لهب الخ) المعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبى اذا زجر وعاف حين يمر عليه الطير وزجر الطير بالزاى فالجيم فالراء عيافته وهى كما فى القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنوائها فتتسعد أو تتشاءم (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها أن ظهيرا على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا وفيه أنه يقتضى استواء المذكر والمؤنث فى فعيل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فينافى ما قالوه من أن محل استوائهما فيه اذا كان بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بأن هذا شرط لقياسية الاستواء فلا ينافى سماعه فى فعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة المصدر نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد فاحفظه فانه نفيس (قوله والشان مبتدا) بابدال الهمزة ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) أى سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به الى أن الطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه وأنه حال من فاعل استقر وليس الطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر سماعية وحتى يقال الاولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أى استقر طبقه أى مطابقته

على أنه اسمها والفاعل يغنى عن خبرها وكذا ما الحجازية وبعد غير يجر بالاضافة وغير هى المبتدا وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ومن النفى بما قوله

خليلى ما واف بعهدى أنتما
اذا لم تكونا لى على من أقاطع

ومن النفى بغير قوله

غير لاه عداك فاطرح اللهو
ولا تغترر بعارض سلم

وقوله

غير مأسوف على زمن
ينقضى بالهم والحزن

(وقد يجوز) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام (نحو فائز أولو الرشد) وهو قليل جدا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة فى قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا
مقالة لهبى اذا الطير مرت

لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد والملائكة بعد ذلك ظهير وقوله

هن صديق للذى لم يشب

(والثان مبتدا) مؤخر (وذا الوصف) المذكور (خبر) عنه مقدم (ان فى سوى الافراد) وهو التثنية والجمع (طبقا استقر) أى استقر الوصف مطابقا للمرفوع بعده نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون ولا يجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر الا على لغة أكلونى البراغيث

فاذكره البعض تبعا للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فان تطابقا فى الافراد) مثل ذلك ما اذا كان الوصف يستوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون (قوله جاز الامران) لكن الارجح الاول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا لان الاصل عدم التقديم والتأخير بل يتعين فى صورتين لمانع فيهما من الثانى وهما أحاضر القاضى امرأة ونحو أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور والمانع من الثانى فى الصورة الاولى لزوم عدم تطابق المبتدا والخبر وفى الثانية لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وهو أنت وقد يتعين الابتداء المانع من الفاعلية نحو أفى داره زيد اذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما أفى داره قيام زيد فمنعه الكوفيون مطلقا أما على الفاعلية فلما مر وأما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ وأجازه البصريون على الابتداء للسماع ولان ما هو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين فى نحو أقائم أنت مذهب البصريين وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويجاب بأنه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل ولان مرفوع الوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا فى المغنى (واعلم) أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية ثلاثة فى المطابقة وهى أقائم زيد أقائمان الزيدان أقائمون الزيدون وحكم الاولى جواز الامرين وحكم الاخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما وست فى عدمها أقائم الزيدان أقائم الزيدون أقائمان زيد أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان وحكم الاوليين من الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا وحكم الاربع الاخيرة الفساد واذا فصلت الجمع الى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتى عشرة صورة اذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور بقى شئ آخر وهو أنه أورد على تجويز كون الثانى مبتدأ مؤخرا أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره فى زيد قام لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدا فى أقائم زيد اجمال لا الباس بخلاف اللازم على التأخير فى زيد قام ولئن سلم أنه الباس فليس فيه كبير ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلافه فى زيد قام فافهم (قوله أى العرب) لو قال أى سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدا بالابتداء ذكره البعض ولك أن تقول ليس فى عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتد بالابتداء ذكره البعض ولك أن تقول ليس فى عبارته ما يقتضى انهم حكموا بأن رفع المبتدا بالابتداء اذ غاية مفادها أن العرب رفعوا المبتدأ وأن رفعهم اياه حاصل بالابتداء أى بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء فى اللغة الافتتاح وفى الاصطلاح قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى الابتداء بالاسم فى اللغة وفى الاصطلاح الاهتمام به فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتداء تخليط ثم قيل ان الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لان معناه كونها مبتدأ بها ويمكن أن يجاب بان الاهتمام والجعل فى كلامه مصدران للمبنى للمجهول (قوله ليسند اليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم اسناد شئ اليه لانه مسند فلو قال للاسناد لكان أولى (قوله كذاك) أى كرفع المبتدا بالابتدا رفع الخبر بالمبتدا فى الانتساب اليهم فكذاك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر وبالمبتدا ظرف لغو متعلق برفع ويحتمل أن كذاك حال وما بعده مبتدأ وخبر

فان تطابقا فى الافراد جاز الامران نحو أقائم زيد وماذاهبة هند (ورفعوا) أى العرب (مبتدأ بالابتدا) وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدما ليسند اليه فهو أمر معنوى (كذاك رفع خبر بالمبتدا) وحده قال سيبويه

(قوله غير صحيح) هو خلاف الاولى فقط اه (قوله وفى الثانية) قال الدماميني ويرده وفى النار هم خالدون والتوسع فى الظرف مشهور وقوله واعلم ان نظرت لكون الجمع لمذكر أومؤنث كثرت اه

(قوله اثنتى عشرة) بل ست عشرة تأمل اه

فأما الذى بنى عليه شئ هو هو فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وقيل رافع الجزأين هو الابتداء لانه اقتضاهما ونظير ذلك أن معنى التشبيه فى كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فيهما ونعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك وذهب المبرد الى أن الابتداء رافع للمبتدا وهما رافعان للخبر وهو قول عالا نظير له وذهب الكوفيون الى أنهما مترافعان وهذا الخلاف لفظى (والخبر الجزء المتم الفائدة) مع مبتدا غير الوصف المذكور

(قوله اعترض الخ) لا ورود له بعد تفسير أقوى العوامل بالفعل نعم لو فسر بالعامل اللفظى ورد اه

والاول أقرب (قوله فأما الذى الخ) أى المبتدأ الذى والضمير المنفصل الاول للشئ والثانى للذى وأشار به الى أن الخبر عين المبتدا فى المعنى أى بحسب الماصدق لا المفهوم على ماسيأتى تفصيله (قوله فان المبنى عليه) أى وان الشئ المبنى عليه أى على ذلك الذى بنى عليه شئ وقوله كما ارتفع هو أى ذلك الذى بنى عليه شئ واعترض القول برفع المبتدا للخبر بان المبتدأ عين الخبر فى المعنى فيلزم رفع الشئ نفسه وبأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبانه قد يكون جامدا كزيد والعامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه والمبتدأ ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه وأجيب عن الاول بان الخبر عين المبتدا فى الماصدق فقط أما فى المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفى وعن الثانى بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر وعن الثالث بان ماذكر فيه انما هو فى العامل المحمول على الفعل والمبتدأ ليس عمله فى الخبر بالحمل على الفعل بل بالاصالة (قوله لانه اقتضاهما) أى استلزمهما لان الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبرا أو ما يسد مسده (قوله ونظير ذلك الخ) فى التنظير نظر اذ العامل فى النظير لفظ كأن لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف مانحن فيه وأيضا العملان فى النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف الخ) اعترض بان من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد الخبر وأجيب بان الخبر المتعدد فى المعنى متحد وهو لا يظهر فى نحو زيد عالم شجاع الا أن يقال هو فى تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة (قوله بان أقوى العوامل) وهو الفعل (قوله وهو قول عالا نظير له) أى من اجتماع عاملين على معمول واحد وأجيب بان العامل عنده مجموع الامرين لا كل منهما والعامل واحد قاله الدمامينى (قوله مترافعان) أى رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به فى صاحبه نحو أياما تدعوا وقد يفرق باتحاد العمل فى المقيس واختلافه فى المقيس عليه (قوله لفظى) أى لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بانك اذا قلت زيد قائم وعمرو جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بان العامل فى الجزأين الابتداء بخلافه على بقية الاقوال للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتف بالاشارة بقوله وعاذر خبر الى تعريفه كما اكتفى بالاشارة فى المبتدا اهتماما بحط الفائدة وتوطئة الى تقسيمه الى مفرد وجملة سم (قوله المتم الفائده) أى المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند اليه وانما هو متم لها أى زيادة فيها فلا يصدق الحد الا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شئ يتعلق به فدخل نحو بل أنتم قوم تجهلون وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدا الثانى فى نحو قولك زيد أبوه قائم اذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة اذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها بالذات ولذلك قالوا ان النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الاب وأيضا لا بد فى افادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب فى قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر وأجيب عن الاول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الاصل والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرا كذلك ومن حيث نفس الاسناد وتوقف الافادة على المرجع من حيث الضمير وعن الثانى بان المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التى أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التى يفيدها جملة يضرب أبوه واعلم انه استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه فى كلامهم وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه كذا فى الشهاب على البيضاوى (قوله مع مبتدا) خرج به فاعل الفعل ونائبه وقوله غير الوصف المذكور خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أى فاعل الفعل وفاعل

الوصف

الوصف على التوزيع وما قاله البعض من أنه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل ونائبه خرج الفعل لكان حسنا لانه الذى يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثا عن غيره مدفوع بان الفاعل يلتبس أيضا بالخبر من جهة كون كل اسما ملازم الرفع متأخرا عن مصاحبه من مبتدأ أو فعل (قوله بدلالة المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المذكور أما فى الاول فلدلالة قوله مبتدأ زيد الخ على ان الخبر لا يصاحب الا المبتدأ وأما فى الثانى فلدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له (قوله كالله بر) أى محسن والايادى جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) يعنى نائب الفاعل (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتى (قوله وهو الاصل) أى الغالب أو السابق لانه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله ويأتى جملة) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة واعلم أن الجملة أعم من الكلام لانه لا يشترط أن يكون اسنادها مقصودا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهى فعل مع فاعله) لو قال كالفعل مع فاعله الخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وان كذلك ولا فرق فى الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لان مدلولها لا يحصل الا بها لكن اذا وقعت الجملة الانشائية خبرا طلبا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها لقيامه بالطالب والمنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فاذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد الا باعتبار تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لان يطلب ضربه وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب هذا خلاصة ما نقله الدمامينى عن بعض المتأخرين وقال هو فى غاية الحسن (قوله زيد قام أبوه) قال الدمامينى بعض المحققين على أنه لا اسناد للجملة من حيث هى جملة الى زيد بل القيام فى نفسه مسند الى الاب ومع تقييده مسند الى زيد وأما المجموع المركب من الاب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك يؤولون زيد قام أبوه بانه قائم الاب وقولهم الخبر الجملة باسرها توسع اه (قوله حاوية معنى الذى الخ) أى مشتملة على ما يدل على معنى المبتدا (قوله وذلك) أى احتواؤها على معنى المبتدا (قوله بان يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذى عطف هو أو ما بسببه على شئ فى الجملة بالواو خاصة لانها المطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء كشئ أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو وأبوه والذى فى نعت أو بيان شئ فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه أو ضربت عمرا أخاه فان قدرت أخاه بدلا امتنعت المسئلة بناء على المشهور أن عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية الجارية أعجبتنى هو لان هو بدل اشتمال ﴿فائدة﴾ قد يكون الضمير الذى فى الجملة لغير المبتدا ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدا كما فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بناء على قول الناظم كالكسائى الاصل يتربص أزواجهم فجىء بالنون مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف كسائر الضمائر وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى ضمير المبتدا وقيل يقدر أزواج قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل يتربصن وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا فى المغنى (قوله نحو السمن الخ) وكقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وهى تشكل على ما نقله الدمامينى من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل اذا كان مبتدأ قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك اه

بدلالة المقام والتمثيل بقوله (كالله بر والايادى شاهده) فلا يرد الفاعل ونحوه (ومفردا يأتى) الخبر وهو الاصل والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كبر وشاهدة (ويأتى جمله) وهى فعل مع فاعله نحو زيد قام وزيد قام أبوه أو مبتدأ مع خبره نحو زيد أبوه قائم ويشترط فى الجملة أن تكون (حاوية معنى) المبتدا (الذى سيقت) خبرا (له) ليحصل الربط وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظا كما مثل أو نية نحو السمن

منوان بدرهم أي منوان منه أو خاف عن ضميره كقولها زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب قيل أل عوض عن

الضمير والأصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى أي مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أي المس له أو منه وهي المأوى له والالزم جواز نحو زيد الاب قائم وهو فاسد أو كان فيها اشارة اليه نحو ولباس التقوى ذلك خير أو اعادته بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة قال أبو الحسن أو بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له أو كان فيها عموم يشمله نحو زيد نعم الرجل وقوله

فأما القتال لا قتال لديكم

كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل في الدار وهو غير جائز فالاولى أن يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته وعلى أن أل في فاعل نعم للعهد لا للجنس أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها اما معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمرو فورثه وقوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة

فيبدو وتارات يجم فيغرق

قال هشام أو الواو نحو زيد ماتت هند وورثها وأما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام

قال في المغني ولم يقرأ ابن عامر برفع كل في سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال أو ميزان وتقلب ألفه ياء أيضا في التثنية كذا في القاموس وهو مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر أي منوان منه (قوله زوجي الخ) ليس بيت شعر كما توهم وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب وقيل نبات طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله والالزم جواز نحو زيد الاب قائم) قال سم جواز ذلك لازم على الصحيح أيضا الا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ماذهبوا اليه من تقدير له أو منه اذا لم يلزم اللبس والا وجب التصريح به لانا نقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظير ذلك (قوله وهو فاسد) لايهامه أن الاب نعت لزيد وأن زيدا القائم مع أنه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها اشارة الخ) عطف على مدخول أن في قوله بأن يكون فيها ضميره الخ ولو قال أو اشارة اليه الخ لكان أخصر وأنسب (قوله ولباس التقوى) أي على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ أما على قراءة النصب عطفا على لباسا وهي سبعية أيضا أو الرفع على انه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على ان النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد (قوله أو اعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وان كان فيها أكثر لان وضع الظاهر موضع المضمر قياسي وان لم يكن باللفظ الاول ذكره البعض (قوله ما الحاقة) ما للاستفهام التفخيمي مبتدأ ثان خبره ما بعده وسوغ الابتداء بها عمومها على أنها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه) أي حال كون الاعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الاول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أي بناء على الاصح أن أل للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن أل للجنس المستغرق لا للعهد (قوله وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذا من هذا الكلام اللهم الا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أي زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر أي ويخرج البيت على انه من اعادة المبتدا بلفظه بناء على ارادة الجنس في المبتدا واسم لا (قوله بناء على صحته) أي صحة ما قاله أبو الحسن وانما قال ذلك لمخالفة الجمهور له (قوله وعلى أن أل) أي وبناء على أن أل (قوله لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله أو وقع بعدها الخ) زاد في المغني عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدا جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة (قوله اما معطوفة الخ) التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ الضمير وانظر هل يقال مثل ذلك في نحو زيد يقوم عمرو ان قام الظاهر نعم (قوله يحسر) بضم السين أي ينكشف ويأتي متعديا أيضا فيقال حسره أي كشفه ويجم بضم الجيم وكسرها أي يكثر ويتراكم شمني (قوله أو الواو) أي بناء على أن الواو للجمع في الجمل أيضا ورده في المغني بجواز هذان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد وفي كلام الرضي أو ثم فانه قال الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت جملة أخرى متعلقة بها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى بتراخ أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في أختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا المضمون الثانية كما في مثال الذباب أولا كما تقول الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد لان المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذي تزول الجبال ولا يزول أنا اذ المعنى الذي يقترن عدم زواله بزوال الجبال أنا فههنا تساوي الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوي وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذي قام وقعدت هند أنا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال أنا

اه وأقره الدماميني الا أنه نظر في قصر التعلق المعنوي في الواو على الاقتران اذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخي كما تقول الذي قام وقعدت هند بعقب ذلك الحال أو متراخ عنها أنا (قوله وان تكن اياه معنى الخ) قال يس قال الناظم في شرح التسهيل الجملة المتحدة بالمبتدا معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اه وبه يسقط الاعتراض المشهور بانه ان أريد بكون الجملة نفس المبتدا الاتحاد في الماصدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدا وخبر كذلك أو في المفهوم فباطل لانه يؤدي الى الغاء الحمل اه وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما في منطوقي الله حسبي لأن المراد بالشأن الحالة والصفة وبخبره مضمون الجملة وان نقله البعض عن البهوتي وأقره ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة اذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الإخبار عنه بالمفرد بان يقال هو الاحدية مثلا فتنبه (قوله اكتفي) أي المبتدا بها والمعنى أنه لا ضمير فيها الا أنه مستغنى عنه مع امكان الاتيان به (قوله كنطقي الله حسبي) الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بانه جملة انما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي لان المقصود بالجملة لفظها فالمعنى منطوقي هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق والاضافة في نطقي للعهد (قوله وكفى) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والايصال والاصل وكفى به حسبي الا أن الاكثر في فاعل كفى أن يجر بالباء الزائدة اه خالد مع زيادة (قوله وآخر دعواهم) أي دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة اه وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الاخبار بجملة هي عين المبتدا في المعنى لان الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يمنعه أن التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لا بها هنا بعد مفرد فتأمل (قوله منه) قدره للاشارة الى أن الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك لئلا يعود الضمير في قوله وان يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لانه خلاف المتبادر وان كان جائزا عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقا وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانيا بتقدير الرابط خلاف المتبادر أيضا الا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف ارجاع الضمير الى الموصوف بدون صفته بل جعله الشاطبي خطأ مستدلا بقول سيبويه وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وان نوزع في التخطئة (قوله فارغ) أي على الصحيح خلافا للكوفيين في قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كاسد بمعنى شجاع فيتحمل اتفاقا والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا عندهم أصلا فلا بد من تأويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص فيؤول زيد في نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا كذا في شرح الجامع وقوله والمناطقة أي جمهورهم والا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من المصدر الخ) هذا هو المشتق بالمعنى الاخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الاعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح ارادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات التي أهملت مصادرها واستظهر بعضهم أن نحو ربعة ليس مشتقا أصلا بل أجري مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف في نحو شمردل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أي واحد نعم ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف قيل انه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرا وهو مز لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان

(وان تكن) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا (اياه معنى اكتفي بها) عن الرابط (كنطقي الله حسبي وكفى) فنطقي مبتدأ وجملة الله حسبي خبر عنه ولا رابط فيها لانها نفس المبتدا في المعنى والمراد بالنطق المنطوق ومنه قوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله (و) الخبر (المفرد الجامد) منه (فارغ) من ضمير المبتدا خلافا للكوفيين (وان يشتق) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به في شرح التسهيل (فهو ذو ضمير

مستكن) فيه يرجع الى المبتدا او المشتق بالمعنى المذكور وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهي من الجوامد وهو اصطلاح ﴿تنبيهات﴾ الأول في معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أي

شجاع وعمرو تميمي أي منتسب الى تميم وبكر ذو مال أي صاحب مال

وفي هذه الاخبار ضمير المبتدا الثاني يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا فألف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما في يقومان ويقومون بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا اعراب (وأبرزنه) أي الضمير المذكور (مطلقا) أي وان أمن اللبس (حيث تلا) الخبر (ما) أي مبتدأ (ليس معناه) أي معنى الخبر (له) أي لذلك المبتدا (محصلا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند ارادة الاخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضارب به هو فضارب به خبر عن عمرو ومعناه هو الضارب به لزيد وبابراز الضمير علم ذلك ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى ومثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربته هي فيجب الابراز أيضا لجريان الخبر على غير من هو له وقال الكوفيون لا يجب الابراز حينئذ وأوهم الناظم في غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت * بكنه ذلك عدنان وقحطان

﴿تنبيهان﴾ الاول من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالهاء في أبوه هو الضمير الذي كان مستكنا في قائم ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا الثاني

على

في معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة وقال الفارسي واحد مستتر في الثاني لان الاول بمنزلة الجزء من الثاني والثاني هو تمام الخبر وقال أبو حيان اثنان تحملهما اجزاء الخبر ولا يلزم ان يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة المصرفتين قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به وان قلنا يتحمل كل كان من باب التنازع كذا في الهمع ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر والا كان فارغا لانه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (قوله مستكن) أي وجوبا الا لعارض يقتضي البروز كالحصر في نحو زيد ما قائم الا هو والجريان على غير من هو له في نحو زيد عمرو ضارب به هو ومذهب سيبويه جواز الابراز كما يؤخذ من تجويزه في نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وتوكيدا للضمير المستتر (قوله يرجع الى المبتدا) الظاهر أن المراد الى مبتدا ذلك الخبر وأورد عليه أنه قد يرجع الى غيره في نحو زيد عمرو ضارب به هو وأجيب بأن كلامه جرى على الغالب وسينبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه الخ وأجاب شيخنا بأن فرض كلام الناظم في المستكن فلهذا قال الشارح يرجع الى المبتدا والضمير في المثال المذكور بارز وهذا جواب وجيه كما لا يخفى على نبيه والبعض الذي شنع عليه هو الاحق بالتشنيع والاجدر باللوم والتقريع لا يقال جوابه وان دفع ايراد المثال المذكور لا يدفع ايراد نحو زيد هند ضاربها لان الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه الى غير مبتدئه لانا نقول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير اذا جرى الخبر على غير من هو له مطلقا وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلا فافهم (قوله ففي هذه الاخبار ضمير المبتدا) ويرتفع بها الظاهر اذا جرت على غير من هي له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الفارضي (قوله وأبرزنه) يوهم كلامه أن وجوب الابراز خاص بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضا وكذا ما احتمل أن يكون مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو في داره هو أو عنده هو وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الابهام قال أبو حيان نعم وخالفه المرادي (قوله حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعت والصلة كركب عمرو والفرس طارده هو ومر زيد برجل ضاربه هو وبكر الفرس الراكبه هو وكذا اذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد في الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما في الهمع (قوله مثاله) أي الابراز عند خوف اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل الا الرضي فانه قال تأكيد للضمير المستتر وفي صورة الامن فاعل عند البصريين وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيدا ضاربتاهما هما ومثل ذلك الجمع والمسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الا في لغة أكلوني البراغيث قاله الدماميني (قوله ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللقاني ينبغي أن يخص بظهوره اذ لم يلبس استتاره عموم قوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ (قوله واستدلوا لذلك الخ) وجه التمسك به أن قومي مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بنى يبني خبر الثاني والجملة خبر الاول والهاء عائدة

على ذرى المجد والعائد على المبتدا الاول مستتر فى بانوها فقد جرى الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بأن الذرى مبنية لا بانية ولو أبرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان الوصف كالفعل اذا أسند الى ظاهر أو ضمير منفصل مثنى أو جمع وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحى بانوها هم وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معمولا لوصف محذوف يفسره المذكور والاصل بانون ذرى المجد بانوها وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضى ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال فى صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر ﴿فائدة﴾ تكتب ذرى بالالف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو وياء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت) أى من مفهوم قوله ماليس معناه له محصلا (قوله بظرف) اى تام يحصل بالاخبار به فائدة أخذا من تعريف الخبر السابق والمراد بالظرف ما يعم المكانى والزمانى الواقع خبرا عن غير جثة أو عنها مع الفائدة وقصره على المكانى كما فعل البعض قصور (قوله مع مجروره) لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذى هو حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لا جزء منه هذا وقد حقق الرضى أن المحل أى محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر أو بالمتعلق الملفوظ به فى نحو زيد جالس فى الدار وذهبت بزيد أو الرفع بالمبنى للمجهول فى نحو مر بزيد انما هو للمجرور فقط لان الجار لتوصيل معانى الافعال وما فى حكمها الى الاسماء كالهمزة والتضعيف فى أذهبت زيدا وفرحته لكن هذا الذى حققه لا يقتضى أن الاخبار فى الظاهر الذى أراده المصنف بالمجرور فقط فتفريع البهوتى على كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازا لعلاقة المجاورة غلط وان نقله البعض وأقره وقال السيد فى حواشى الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور فى المستقر وللمجرور فقط فى اللغو نحو أنعمت عليهم ومر بزيد اه ومراده بالمحل الذى للمجموع فى الخبر الظرفى محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافى ما للرضى فتنبه والحاصل أن محل المجموع فى المستقر تارة يكون رفعا اذا كان خبرا وتارة يكون نصبا اذا كان حالا مثلا وتارة يكون جرا اذا كان صفة لموصوف مجرور ومحل المجرور فى اللغو تارة يكون رفعا كما فى مر بزيد بالبناء للمجهول وتارة يكون نصبا كما فى مررت بزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك (قوله اذ هو الخبر حقيقة) وقيل الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضى وابن الهمام والقائل بالاول نظر الى أن العامل هو الاصل وان معموله قيد له والقائل بالثانى نظر الى الظاهر والقائل بالثالث نظر الى توقف مقصود المخبر على كل منهما قال الروداني حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيقى ثم الخلاف فى المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون الا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أى راكب وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدمامينى وهو مقتضى قول المغنى لا ينتقل الضمير من المحذوف اذا كان خاصا الى الظرف والجار والمجرور اه وسمى اللغو لغوا لخلوه من الضمير فى المتعلق والمستقر مستقرا أى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف وجوبا) انما قال وجوبا لان كلام المصنف فى المتعلق العام فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بان هذا يقتضى أن المحذوف كون عام اذ الخاص لا يجب حذفه فى هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد فى بحث الحمد لله من حاشية الكشاف هذا وجوز ابن جنى اظهار المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير الخ) فى كلامه تلفيق من مذهبين فان القائلين بالانتقال هم

قد عرفت أنه لا يجب الابراز فى زيد هند ضاربته ولا هند زيد ضاربها ولا زيد عمرو ضاربه تريد الاخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر على من هو له بل يتعين الاستتار فى هذا الاخير لما يلزم على الابراز من ايهام ضاربية زيد (وأخبروا بظرف) نحو زيد عندك (او بحرف جر) مع مجروره نحو زيد فى الدار (ناوين) متعلقهما اذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا وانتقل الضمير الذى كان فيه

القائلون بان الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين وأما القائلون بانه المتعلق فالضمير عندهم باق فى المتعلق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين فى أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثانى نصها والوجهان جاريان فى عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفى تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو فى المقدر والاكثرون فى المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة اه ولهذا قال الرودانى هذا يعنى قول الشاعر فان يك جثمانى الخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ودليل على ترجيح أنه الظرف لان الضمير انما يستكن فى الخبر اه فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لانه لا يلزم عليه شئ بخلاف الثانى فانه يلزم عليه تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع وان أجيب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه الظرف فى تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه حذف العامل فى الضمير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وان أجيب بأن البعدية أمر اعتبارى تقديرى فانه لا يخلو من ضعف فتأمل (قوله الى الظرف والجار والمجرور) فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما الاسم ان جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه شرح الجامع (قوله فى واحد منهما) أى الظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فان يك الخ) وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيدا لفؤادى ولا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد ولا لفؤادى باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيدا للضمير فى الظرف ولا يشكل عليه الفصل بالاجنبى وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله فى التصريح أقول سبق فى باب المعرب والمبنى أن الخليل وسيبويه يجيزان حذف المؤكد وسيأتى فى باب ان أن مذهب الناظم تبعا للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للمحل وأنه يجوز مراعاة حال المنسوخ وان زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على السيرافى وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى أرضكم قاله السيوطى فى شرح شواهد المغنى وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب توصيفى لا اضافى والالم يحتج لتقدير المضاف وقوله عندك ضبطه البغدادى بكسر الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم لان المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة فى سترها (قوله ناوين معنى الخ) أى ناوين كائنا أو استقر أو ما فى معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله ما فى معنى كائن) من ظرفية الدال فى المدلول والمراد كائن وما فى معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضى لان الوصف بمعنى الماضى يعمل فى الجار والمجرور اتفاقا وفى الظرف على الاصح وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف أو الجار والمجرور فى موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا الى ما لا نهاية له نقله الشمنى عن السعد (واعلم) أن الاصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخرا نحو ان فى الدار زيدا الان ان لا يليها مرفوعها ونحو فى الدار زيد على تقديره فعلا لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان لان رجحان تقديره مؤخرا بكونه فى الحقيقة الخبر والاصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدا يعارضه أن المتعلق عامل والاصل فى العامل أن يتقدم على المعمول هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام فى المغنى (قوله أو الجملة) فيه أن المتعلق المنوى ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغى أن يقول والمتعلق المنوى اما من قبيل الاسم وهو ما فى معنى كائن الخ أو الفعل وهو ما فى معنى استقر ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للاشارة الى أن الخبر الذى هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين فى قوله * ومفردا يأتى ويأتى جمله * وانما أفرده المصنف

الى الظرف والجار والمجرور وزعم السيرافى انه حذف معه ولا ضمير فى واحد منهما وهو مردود بقوله
فان يك جثمانى بأرض سواكم
فان فؤادى عندك الدهر أجمع
والمتعلق المنوى امامن قبيل المفرد وهو مافى (معنى كائن) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة وهو مافى معنى (استقر) وثبت

قوله أى ناوين الخ لاداعى اليه اه

والمختار عند الناظم الاول قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما ان تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر لانه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم فاعل اذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا في اسم الفاعل * الثاني ان كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعد أما واذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد لان أما واذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذي دلت على أولويته هو مذهب سيبويه والآخر مذهب الاخفش هذا كلامه ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لان ما ذكره في الاول معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما واذا انما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة على ان ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني هل يجوز اذا زيد اضربه فقال نعم فقال ابن جني يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولا يليها الا الاسماء فقال لا يلزم ذلك لان الفعل ملتزم الحذف ويقال مثله في أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لانهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرا لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه

نظرا الى الظاهر أو الى أنه لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله والمختار عند الناظم الاول) ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثاني وذهب ابن هشام الى تساويهما ما لم يقتض المقام أحدهما فاذا كان المعنى على الحال قدر الاسم أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع أو على المضي قدر الماضي قال فان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال اهـ قال الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال فالمخرج من العهدة أن لا يقدم على تقدير شئ معين بل يردد الامر ويقال ان أريد الماضي قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله الى تقدير آخر) بالتنوين وبالاضافة أي تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يحوج الخ) بحث فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضي كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله الى تقدير اسم فاعل) أي الى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله اذا ظهر) أي الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أي على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر الا في اسم الفاعل أي فلابد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع وفيه أن هذا يقتضي أن كل ما لم يظهر فيه الاعراب ولو مفردا لابد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد الى ذلك ولا فارق فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج الى تقدير شئ آخر كما تقدم (قوله وبعد أما الخ) في قوة التعليل لمقدر أي ولا عكس لانه بعد أما الخ (قوله واذا الفجائية) في بعض النسخ واذا المفاجأة باضافة الدال الى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما في أما فلانها مقدرة بأداة الشرط وفعله أعني مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر ايلاؤها الفعل لان أداة الشرط لا يليها من الافعال الا فعل الشرط ثم جوابه وأما في اذا فلانها لا يليها الا الاسم على الاصح فرقا بينها وبين اذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع) أي مواضع الخبر كما نبه عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفي خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) أي ترجح لان الخلاف انما هو في الراجح (قوله لا دلالة) أي معمولا بها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بأن الخ) قد يقال يتقوى الاول بأن الاصل في الخبر الافراد (قوله انما هو لخصوص المحل) أي لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما تعين تقديره في بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين في بعضها لخصوص المحل (قوله كما أن الخ) تنظير في كون التعين لامر عارض وقوله كذلك أي لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف في شرح الكافية من اختصاص التعين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بان كلام المصنف في الخبر لا في الصلة والصفة لانه لو كان قصده ذلك لقال وأما الثاني فممنوع لوجوب تقدير الفعل في نحو جاء الذي الخ (قوله في نحو جاء الذي في الدار) قال ابن يعيش انما لم يجز في الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا اهـ مغني ولنا فيه بحث أسلفناه في الموصول (قوله وصفة النكرة الخ) وأما قوله

كل أمر مباعد أو مدان * فمنوط بحكمة المتعالي

فنادر اهـ مغني (قوله الواقعة مبتدأ) أي أو مضافا اليها المبتدأ كما في المثال (قوله على أن ابن جني الخ) هذا رد لقول المصنف في دليله الثاني وبعد أما واذا الفجائية الخ أورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما واذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر في آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أي لزوما

مضمرا والافتقديرالفعل بعد اذا في مثاله لابد منه (قوله اذ يجوز تقديره بعد المبتدا) كان ينبغي أن
يقول اذ يجب لما سيأتي أنه يجب تأخير الخبر اذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدا فان قلت علة
امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدا خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا انما يكون في
الملفوظ لا المقدر قلت أعطوا المقدر حكم الملفوظ وان كانت العلة لا توجد في المقدر اجراء للباب على
سنن واحد قاله الشمني (قوله ليس في مركزه) أي محله الاصلي بل مقدم فتعلقه الذي هو ذلك العامل
كذلك والاولى لا ما في الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (قوله لكونه خبرا) أي بحسب الظاهر أو على أحد
الاقوال الثلاثة (قوله وكون الخ) يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب اليه المصنف (قوله انما يجب
حذف المتعلق المذكور) أي في قول المصنف ناوين معنى كائن أو استقر لكن لا بقيد عمومه
المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة واعترض البعض تبعا لشيخنا
على الحصر بانه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والامثال نحو الكلاب على
البقر أي أرسل وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به
قوله المذكور (قوله وجب ذكره) أي ان لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليل فان دل عليه دليل جاز
حذفه نحو زيد على الفرس أي راكب ومن لي بفلان أي من يتكفل لي به لكن لا ينتقل الضمير من
الخاص الى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني (قوله ولا يكون
اسم زمان خبرا عن جثة) أي ذات والتقييد باسم الزمان والجثة نظرا للغالب من أن اسم الزمان انما
يفيد الاخبار به عن المعنى لا عن الجثة وأن ظرف المكان يفيد الاخبار به عن كليهما فان لم يفد
الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أو حينا وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال
مكانا امتنع هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة
اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة وما ذكره المصنف مبني كما استظهره سم على مذهب من
يشترط تجدد الفائدة أما على مذهب من لا يشترط تجددها فيجوز (واعلم) أن الزمان اذا أخبر به عن
المعنى يرفع غالبا ان استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير
شهر أي زمن الصوم يوم الخ وقد ينصب ويجر بفي فان لم يستغرق الجميع أو الاكثر أو كان الزمان
معرفة نصب أو جر بفي غالبا نحو الخروج يوما أو في يوم والصوم اليوم أو في اليوم وقد يرفع ومنه الحج
أشهر معلومات وأن ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه ان كان
المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ويجوز جانبا فان كان معرفة ترجح نصبه على
رفعه نحو زيد أمامك وداري خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم
مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوق ثم اعلم انه يجوز رفع
اليوم ونصبه اذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى
الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به ويتعين الرفع اذا لم يتضمن
كالاحد الى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو أول السنة المحرم
والوقت الطيب المحرم أفاده في الهمع وقوله وأن ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عين الخ
الظاهر ان اسم المعنى كاسم العين في ذلك فتدبر (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل
باحد أمور ثلاثة الاول أن يتخصص الزمان بوصف أو اضافة مع جره بفي كنحن في يوم طيب أو شهر
كذا الثاني أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهري ربيع الثالث
تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر اذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس
في محله وأن نحو الرطب شهري ربيع لا يحتاج الى تقدير المضاف لمشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله
الناظم في تسهيله لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغدا أمر) من

اذ يجوز تقديره بعد المبتدا
فيكون التقدير أما في
الدار فزيد استقر
وخرجت فاذا في الباب زيد
حصل لا يقال ان الفعل
وان قدر متأخرا فهو في
نية التقديم اذ رتبة
العامل قبل المعمول لانا
نقول هذا المعمول ليس
في مركزه لكونه خبرا
مقدما وكون المتعلق فعلا
هو مذهب أكثر البصريين
ونسب لسيبويه أيضا
(تنبيه) انما يجب
حذف المتعلق المذكور
حيث كان استقرارا عاما
كما تقدم فان كان استقرارا
خاصا نحو زيد جالس عندك
أو نائم في الدار وجب ذكره
لعدم دلالتهما عليه عند
الحذف حينئذ (ولا يكون
اسم زمان خبرا عن جثة)
فلا يقال زيد اليوم لعدم
الفائدة (وان يفد) ذلك
بواسطة تقدير مضاف هو
معنى (فاخبرا) كما في قولهم
الهلال الليلة والرطب
شهري ربيع واليوم خمر
وغدا أمر وقوله
أكل عام نعم تحوونه
أي طلوع الهلال ووجود
الرطب وشرب خمر واحراز
نعم فالاخبار حينئذ باسم
الزمان انما هو عن معنى
لا جثة هذا مذهب جمهور
البصريين وذهب قوم منهم
الناظم في تسهيله الى عدم
تقدير مضاف

تتمة المثال ولا شاهد فيه لان الاخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الاشارة الى تقدير المضاف الذى به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم الخ (قوله نظرا الى أن هذه الاشياء تشبه المعنى الخ) الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام الخ والتقصير من الشارح لان المصنف لم ينظر الى ذلك فى هذه الاشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتدا بالنكره) لان معناها غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية ولا يرد مجىء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه فى المعنى لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها أى خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع انه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدا فتأمل والكلام فى النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليل السابق لا التى لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وان كانت نكرة محضة كما سيأتى عن الدمامينى ثم ماذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الاخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) أى عدم الافادة والاحسن أن الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أى وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الافادة شرط فى الكلام مطلقا لان الغالب عدم افادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط سيبويه والمتقدمون الخ) يعنى أنهم لم يعتنوا بتعديد الاماكن التى يسوغ الابتداء فيها بالنكرة وانما ذكروا ضابطا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الاخبار عن النكرة دمامينى (قوله الا لحصول الفائدة) أى علم حصولها اذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو انما يظهر اذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم وفى يس لنا نكرة لا تحتاج الى مسوغ مذ ومنذ (قوله فمن مقل مخل) فيه أوجه من أظهرها أن من تبعيضية والجار والمجرور خبر مبتدا محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل مخل (قوله انحصار مقصود ماذكروه الخ) قد يتوقف فى اندراج بعض ماذكروه فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بانما فى نحو انما رجل قائم أفاده الدمامينى (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور فى الخبر الجار والمجرور والمضاف اليه فى الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للاخبار عنه قاله الشمنى (قوله كعند زيد نمره) هى اسم لبردة من صوف تلبسها الاعراب غزى (قوله قيل ولا دخل الخ) قائله ابن هشام فى المغنى ووجه تمريض هذا القول أن المبتدا أيتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك فى الفاعل لانه اذا قيل فى الدار علم أن مايذكر بعد وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة كما فى الجامى وأقره شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغى حينئذ الاكتفاء بالتقديم فى التسويغ وان لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدا المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره فى الفرق بين المبتدا والفاعل ولذا قال غير واحد الحق ماقاله ابن هشام فتدبر (قوله فان فات الاختصاص الخ) لم يمثل لفوات الاختصاص فى الجملة فيوهم كلامه انها لا تكون الا مختصة مع أنها قد تكون غير مختصة كما فى ولد له ولد رجل كذا ينبغى ان يمثل وأما تمثيل البهوتى بمات فى يوم رجل فغير صحيح وان أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لان فيه تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا على المبتدا (قوله وما تفعل أفعل) التمثيل به مبنى على أن ما مبتدأ والعائد محذوف أى ما تفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم لتفعل (قوله فى سياق استفهام) اعترض بأن الكلام فى العموم الشمولى والنكرة فى سياق الاستفهام انما يكون عمومها شموليا اذا

نظرا الى أن هذه الاشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا الذى يقتضيه اطلاقه (ولا يجوز الابتدا بالنكرة مالم تفد) كما هو الغالب فان أفادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواضع الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصح أو معدد لامور متداخلة والذى يظهر انحصار مقصود ماذكروه فى الذى سيذكر وذلك خمسة عشر أمرا ❊ الاول أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها (كعند زيد نمره) وفى الدار رجل وقصدك غلامه انسان قيل ولا دخل للتقديم فى التسويغ وانما هو لما فى التأخير من توهم الوصف فان فات الاختصاص نحو عند رجل مال ولانسان ثوب امتنع لعدم الفائدة ❊ الثانى أن تكون عامة اما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم أكرمه وما تفعل أفعل ونحو من عندك وما عندك أو بغيرها وهى الواقعة فى سياق استفهام أو نفى نحو أإله مع الله (وهل فتى فيكم فما خل لنا)

عندنا) أو تقديرا نحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم أي وطائفة من غيركم بدليل ما قبله وقولهم السمن منوان بدرهم أي منه ومنه قولهم شر أهر ذا ناب أي شر عظيم أو معنى نحو رجيل عندنا لانه في معنى رجل صغير ومنه ما أحسن زيدا لان معناه شئ عظيم حسن زيدا فان كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو رجل من الناس جاني لعدم الفائدة * الرابع أن تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان اذا جوزناه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة (ورغبة في الخير خير) وأفضل منك عندنا اذا الجر و رفيها منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جرا نحو خمس صلوات كتبهن الله (وعمل بر يزين) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود * الخامس العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى * السادس أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة ومنه تمرة خير من جرادة * السابع أن تكون في معنى الفعل وهذا

كان انكاريا كما في الآية التي مثل بها الشارح لانه في معنى النفي لا اذا كان غير انكاري كما في مثال المصنف نعم قد تكون في غير النفي وما في معناه والنهي للعموم الشمولي مجازا فينزل عليه مثال المصنف على أنه لا مانع من جعل الاستفهام في مثاله أيضا انكاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر (قوله وما أحد أغير من الله) الانسب بالمقام جعل ما تميمية لان الكلام في المبتدا في الحال (قوله أن تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع انسان في الدار لوصف المبتدا في الاول وعدمه في الثاني مع أن المعنى متحد فيهما ويمكن الفرق بأن في الاول نكتة الاجمال ثم التفصيل بخلاف الثاني ثم رأيت سم نقل بهامش الدماميني عن شيخه السيد الصفوي ما نصه تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها في بعض المواضع وعلى هذا اندفع الايرادات الحكم بعدم صحة انسان ناطق وصحة حيوان ناطق لا لامر معنوي فيها بل القاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها في موضع آخر طردا للباب فافهمه ينفعك في مواضع اه (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) الواو للحال فهي مسوغ آخر وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شر أهر ذا ناب) أي جعل الكلب هارا أي مصوتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقديرا والموصوف معنى أن استفادة الوصف في الاول من مقدر وفي الثاني من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالية كما في التعجب وقد يصح في المعنوي التصريح بالوصف كما في صورة التصغير فما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الاول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان اذا جوزناه) أي حكمنا بجوازه على رأي من لا يشترط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام وتعقبه الدماميني بأن الكلام في المبتدا المخبر عنه أما الوصف الرافع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجري فيه لان المبتدا هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدا وجملة كتبهن الله أي أوجبهن نعت وقوله في اليوم والليلة خبر أو جملة كتبهن خبر وقوله في اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب في كل يوم وليلة مع أن الكتب في ليلة الاسراء اظهارا وفي الازل قضاء (قوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) لا يقال المبتدا فيهما معرفة لاضافته الى الضمير لتوغل مثل وغير في الابهام فلا تفيدهما الاضافة تعريفا قوله العطف بشرط الخ) انما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لان حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشئ الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ في الآخر (قوله يجوز الابتداء به) بأن يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحته أربع صور لكن الشارح اقتصر في التمثيل على صورتي التنكير لعلم صورتي التعريف بالاولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن أما طاعة وقول معروف الذي في قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ (قوله أن يراد بها الحقيقة) أي الماهية من حيث هي وقال في شرح الجامع باعتبار وجودها في فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الافراد اذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بان يراد بالنكرة العموم اه وأراد بقوله فتعم حينئذ الخ العموم الشمولي لانه المسوغ وفي تفريعه على ارادة الحقيقة في ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغي حمله على ارادة الحقيقة في ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأة أي باعتبار حقيقته فلا ينافي أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أي لشخص أو عليه

شامل لما يراد بها الدعاء نحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين ولما يراد بها التعجب (قوله

نحو عجب لزيد وقوله عجب لتلك قضية وإقامتي * فيكم على تلك القضية أعجب ولنحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون فيه مسوغان كما في نحو وعندنا كتاب حفيظ فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتماد * الثامن أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت * التاسع أن تقع في أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا * محياك أخفى ضوؤه كل شارق

وكقوله

الذئب يطرقها في الدهر واحدة * وكل يوم تراني مدية بيدي

العاشر أن تقع بعد إذا المفاجأة نحو خرجت فإذا أسد بالباب وقوله * حسبتك في الوغى بردى حروب * إذا خور لديك فقلت سحقا بناء على أن إذا حرف كما يقول الناظم تبعا للأخفش لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعا للزجاج * الحادي عشر أن تقع بعد لولا كقوله * لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة * الثاني عشر أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم * الثالث عشر أن تقع جوابا نحو رجل في جواب من عندك التقدير رجل عندي * الرابع عشر أن تقع بعد كم الخبرية كقوله كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت علي عشاري

(قوله عجب) مبتدأ لتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف قيل الوجه نصب عجبا بالفعل المحذوف وجوبا كما في حمدا وشكرا لعدم اطراد الرفع في مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسموع بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كونه في معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده وقوله كما في نحو الخ أي كالمسوغين في نحو الخ وهما الوصف وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما (قوله أن منعه) أي قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك أي معنى الخبر كالتكلم في المثال (قوله في أول الجملة الحالية) أي لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيد المقابلها وعلل في المغني افادة الابتداء بالنكرة في أول الجملة الحالية و بعد إذا الفجائية بأن الاعادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الأسد مثلا عند الخروج وبه يتضح التعليل الأول (قوله محياك) أي وجهك وقوله كل شارق أي كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظا ومعنى (قوله الذئب يطرقها الخ) قبله

تركت ضأني تود الذئب راعيها * وأنها لا تراني آخر الأبد

والشاهد في قوله مدية بيدي فإنها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير في بيدي وروي نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أي ممسكا كما في المغني أو على أنه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاه الدماميني وناقشه الشمني بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث اشعاره به اجمالا وتقاضيه له بوجه ما وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك والطروق والطرق المجيء ليلا وضمير يطرقها بضم الراء كما في المصباح وغيره للضأن وقوله واحدة أي مرة واحدة والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بقوله الذئب يطرقها الخ غير ظاهرة فتأمل (قوله حسبتك في الوغى الخ) الوغى الحرب وبردى تثنية برد على ما قاله البعض وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى قال وهو البحر وجبل بالحجاز والخور بفتح الخاء المعجمة والواو الجبن وهو مبتدأ خبره الظرف بعده وسحقا بضم السين كما في القاموس أي بعدا (قوله لا ظرف مكان) وعلى هذين القولين تكون هي الخبر والمسوغ وصفه في المثال بقوله بالباب وفي البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر في البيت على القولين لكون المبتدأ فيه اسم معنى وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان لكون المبتدأ فيه اسم عين إلا أن يقدر مضاف هو معنى أي رؤية أسد أو وجود أسد (قوله أن تقع بعد لولا) إنما كان هذا مسوغا لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدأ فيها بالنكرة (قوله لأودى كل ذي مقة) بكسر الميم أي هلك كل ذي محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه يمقه بالكسر فيهما أي أحبه فهو وامق (قوله أن تقع بعد لام الابتداء) أي لتخصيص مدخولها بالتأكيد بها (قوله التقدير رجل عندي) وليس التقدير عندي رجل إلا على ضعف لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف في شرح التسهيل قال سم هذا الدليل يقتضي أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كم عمة الخ) أي بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام التهكمي في محل نصب على الظرفية أو المصدرية مميزها محذوف أي كم وقت أو كم حلبة بجر التمييز إن كانت خبرية ونصبه إن كانت استفهامية وناصبها حلبت وعمة مرفوع بالابتداء ولك صفة عمة وفدعاء صفة خالة والخبر قد حلبت فيكون فيه مسوغان أما على أن كم استفهامية وعمة بالنصب تمييز لها أو خبرية وعمة بالجر تمييز لها فلا شاهد في البيت لأن كم نفسها على هذين الوجهين هي المبتدأ في محل رفع خبرها قد حلبت لا أن المبتدأ ما بعد كم والفدعاء بفاء ودال وعين مهملتين المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ولم يقل فدعاوين قد حلبتا لأنه حذف مع كل من الموصوفين ما أثبته للآخر وحذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر والعشار جمع عشراء كالنفاس جمع نفساء والعشراء التي أتى عليها من زمن حلبها عشرة أشهر وأشار بعلي إلى أنه كان مكرها على أن يحلب

عشاره أمثال عمه نجر بروخالته لانهما عنده أدنى من ذلك (قوله أن تكون مبهمة) أى مقصودا ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ابهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغا (قوله مرسعة) بالسين والعين المهملتين على زنة اسم المفعول تميمة تعلق على الرسغ مخافة البلاء والموت وفى القاموس رسع الصبى كمنع شد فى يده أو رجله خرز الدفع العين اه وهو مبتدأ وبين أرساغه خبره وهو جمع رسغ بنظم بين الكوع والكرسوع وفى قوله أرساغه تغليب الرسغ على غيره والعسم بفتح العين والسين المهملتين يبس فى مفصل الرسغ تعوج منه اليد ويبتغى أى يطلب والارنب حيوان معروف وفى الكلام حذف مضاف أى كعب أرنب لانهم كانوا يعلقون كعب الارنب حفظا من العين والسحر لان الجن تمتطى الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب الارانب لحيضها ومرجع هذه الضمائر فى بيت قبله عينى مع زيادة وحذف (قوله وليقس) أى على ما أشير اليه سابقا من الامور المسوغة مالم يقل من بقية المسوغات والاشارة بالكاف فى قوله كعند زيد نمرة الى بقية أمثلة تلك الامور فلا تكرار أفاده سم (قوله والاصل فى الاخبار أن تؤخرا) اعلم أن للخبر فى نفسه حالتين التقدم والتأخر والاصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وله ماثلاثة أحكام وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الاصل من الثلاثة اذ الاصل عدم الموجب والمانع قاله اللقانى (قوله من حيث انه الخ) حيثية تعليل أو تقييد وقوله لما أى للمبتدا الذى هو أى الخبر له أى خبر له وقوله دال خبر بعد خبر وقوله على الحقيقة أى الذات أى ذات المبتدا كزيد قائم فقائم يدل على ذات هى ذات زيد وقوله أو على شئ من سببيه أى على ذات من الذوات التى تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهى ذات أبيه فى الاول وذات داره فى الثانى والمراد بالذات مايشمل الصفة فيما اذا كان السببى صفة كزيد غزير علمه وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا والبعض فى تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب) أى حالتها المتسببة فى وجوب الخ أى التى هى سبب فى وجوب تأخير الصفة وتلك الدرجة والحالة هى ماحوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا وتنكيرا ومتابعته فى اعرابه المتجدد أيضا فهى تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله فى وجوب التأخير لاقتضائه أن كلا منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر فى ذلك أحط وأنزل وذلك غير صحيح فى نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الاصل الراجح وهذا أول أحوال الخبر الثلاثة جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان وبدأ بالاول لانه الاصل من الثلاثة كمامر عن اللقانى ثم بالثانى لانه على الاصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الاصل من كل وجه (قوله اذ لا ضررا) الاحسن والانسب بقول المصنف فامنعه حين الخ أن اذ ظرفية لا تعليلية (قوله ومشنوء) أى مبغوض (قوله فان حصل فى التقديم ضرر فلعارض) هذا الكلام منه مبنى على أن اذ تعليلية وهو خلاف مارجحناه واللائق على كونها ظرفية أن يقول فان حصل فى التقديم ضرر امتنع (قوله فامنعه حين يستوى الجزآن الخ) أى على مذهب الجمهور فقد نقل الدمامينى عن قوم منهم ابن السيد أنهم أجازوا فى نحو صديقى زيد كون زيد مبتدأ أو كونه خبرا ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول أصل المعنى فعلم أن فى تقديم الخبر على المبتدا هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل فى نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف فى ذلك فاحفظه (قوله أى فى التعريف والتنكير) أشار الى أنهما اسما مصدرين للتعريف والتنكير وأنهما منصوبان بنزع الخافض لان المعنى عليه وان كان مقصورا على

السماع

* الخامس عشر ان تكون مبهمة كقوله

مرسعة بين أرساغه
به عسم يبتغى أرنبا

(وليقس) على ماقيل (مالم يقل) والضابط حصول الفائدة (والاصل فى الأخبار أن تؤخرا) عن المبتدآت لان الخبر يشبه الصفة من حيث انه موافق فى الاعراب لما هو له دال على الحقيقة أو على شئ من سببيه ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب التأخير توسعوا فيه (وجوزوا التقديم اذ لا ضررا) فى ذلك نحو تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك فان حصل فى التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه اذا تقرر ذلك (فامنعه) أى تقديم الخبر (حين يستوى الجزآن) يعنى المبتدأ والخبر (عرفا ونكرا) أى فى التعريف والتنكير

(قوله لم يحو الخ) أى بل حوى الامرين اللذين ذكرهما الشارح اه

السماع أوضح من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوى والمراد الاستواء فى جنس التعريف بان يكون كل منهما معرفة وان كان أحدهما أعرف من الآخر قيل هذا ما عليه النحاة وذهب أهل المعانى الى تعين الاعرف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مر قريبا عن الدمامينى ولقول المغنى يجب الحكم بابتدائية المتقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الاعرف فقط والمعلوم له غير الاعرف عند جهله بالاعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفا اه بايضاح من الشمنى ثم قال المغنى فان علمهما وجهل النسبة يعنى واستويا تعريفا فالمقدم المبتدأ يعنى وتقدم أيهما شئت ثم قال ويستثنى من المتفاوتتين اسم الاشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه الا مع الضمير فان الافصح جعله المبتدأ وادخال التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا وسمع قليلا هذا أنا وما حكاه من أن المشتق خبر وان تقدم هو رأى الفخر الرازى قال لانه الدال على المعنى المسند الى الذات والذات هى المسند اليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ فاذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق خبره فيهما قال صاحب التلخيص ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبى ومسندا قال بهاء الدين السبكى وقد يقال الدال على الوصفية انما هو منطلق أما المنطلق فأل فيه موصول بمعنى الذى فهو فى الجمود والدلالة على الذات كزيد اه وقد يعكر على النقل السابق عن أهل المعانى قول المطول والمختصر الذى يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به والذى يؤخر ويجعل خبرا هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به واذا عرف المخاطب زيدا بعينه واسمه وجهل اتصافه بانه أخوك قلت زيد أخى واذا عرف أن لك أخا وجهل عينه واسمه قلت أخى زيد قال ويتضح هذا فى قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب اه أى لان الاسود لابد لها من الغاب فيكون معلوما فاعرف ذلك والاستواء فى نوع التنكير بان يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة وان اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء فى جنس التنكير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء فى جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادمى بيان لان الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا أحسن (قوله عادمى بيان) حال من فاعل يستوى والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أى قرينة الخ (قوله نحو صديقى زيد) فالمجهول للسامع هو الذى يجعل خبرا فى مثل ذلك على مامر (قوله أفضل منك أفضل منى) أى لكونى دونك أو مساويك (قوله لاجل خوف اللبس) علة لامنعه (قوله للعلم بخبرية المقدم) أما فى نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدا والخبر من عدم الاستواء وأما فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبى يوسف بابى حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات الى احتماله قال فى المغنى اللهم الا أن يقتضى المقام المبالغة (قوله اذا ما الفعل) قال الرودانى مثله اسم الفعل فلا يتقدم فى نحو زيد هيهات اه قيل ومثله الوصف المسبوق بنفى أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدا بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمتنع والفرق أن ضرر اللبس فى الفعل أشد لانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فان تطابقا فى الافراد جاز الامران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لايهام تقديمه والحالة هذه) أى كون الخبر فعلا فى الصورة فاعلية المبتدا أى فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الاسناد لكن

(عادمى بيان) أى قرينة تبين المراد نحو صديقى زيد وأفضل منك أفضل منى لاجل خوف اللبس فان لم يستويا نحو رجل صالح حاضر أو استويا واجدى بيان أى قرينة تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم فتقول حاضر رجل صالح وأبو حنيفة أبو يوسف للعلم بخبرية المقدم ومنه قوله
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الاباعد
أى بنو أبنائنا مثل بنينا و(كذا) يمتنع التقديم (اذا ما الفعل) من حيث الصورة المحسوسة وهو الذى فاعله ليس محسوسا بل مستترا (كان الخبرا) لايهام تقديمه والحالة هذه

(قوله أو جهله الخ) هذا لا يصلح أن يكون خطابا (قوله والمعلوم) شامل لصورتين (قوله فان جهلهما) بقى عليه صورة وهو جهلهما والحاصل الى الصور العقلية ثمانية اه

فاعلية المبتدا فلا يقال فى نحو زيد قام قام زيد على أن زيد مبتدأ بل فاعل فان كان الخبر ليس فعلا فى الحس بان يكون له فاعل
محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا وزيد قام أبوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقام أبوه زيد للامن من المحذور المذكور الا على لغة أكلونى البراغيث وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر لان تقديم
الخبر أكثر من هذه اللغة والحمل على الاكثر راجح قاله فى شرح التسهيل وأصل التركيب كذا اذا ما الخبر كان فعلا لان الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جعله حديثا لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (أو قصد استعماله منحصرا) أى وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا استعمل منحصرا نحو وما محمد الا رسول انما أنت منذر اذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود ولا شعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدا فان قلت المحذور منتف اذا تقدم الخبر المحصور بالا مع الا قلت هو كذلك الا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بانما وأما قوله وهل الا عليك المعول فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدا نحو لزيد قائم كما أشار اليه بقوله (أو كان) أى الخبر (مسندا لذى لام ابتدا) لاستحقاق لام الابتداء الصدر وأما قوله
خالى لانت ومن جرير خاله
ينل العلاء ويكرم الاخوالا
فشاذ أو مؤول وقيل اللام زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدا محذوف أى لهو أنت وقيل أصله لخالى أنت أخرت اللام للضرورة (أو) مسند المبتدا (لازم الصدر) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (كمن لى منجدا) ومن يقم أحسن اليه وما أحسن زيدا وكم عبيد لزيد

حقق السيد كما فى الدمامينى أن الجملة الاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الا التقوى والمراد بايهام الفاعلية جعلها المتبادرة الى الوهم أى الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا الاول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثانى يحتمل تصغير عمر وتصغير عمرو ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلى بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدا لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله فاعلية المبتدا) أى أو نائبية الفاعل فى نحو زيد ضرب (قوله فتقول قاما الزيدان) فيه أن الالف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظا وأجيب بانه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف نعم لا لبس بحال فى نحو قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا اشكال فى جوازه (قوله الا على لغة الخ) راجع لقوله للامن من المحذور المذكور بالنسبة للمثالين الاولين وقوله وليس ذلك أى وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه اللغة) أى ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر ولهذا قالوا فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله منحصرا) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدا وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى منحصرا مبتدؤه أى منحصرا مبتدؤه فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون باداة الحصر فلا يظهر فى الحصر بانما وروى بفتحها أى منحصرا فيه على الحذف والايصال وهو أقرب من الكسر الى المقصود وان ضعف بان الحذف والايصال سماعى فقد يمنع كونه سماعيا (قوله وما محمد الا رسول) الحصر اضافى وكذا فى انما أنت منذر (قوله ولا شعر الخ) العطف للتفسير (قوله بانحصار المبتدا) أى بالانحصار فيه أى بانحصار الخبر فيه (قوله وأما قوله وهل الخ) وارد على قوله ألزموه التأخير (قوله وهل الا عليك المعول) صدره * فيارب هل الا بك النصر يرتجى * ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال وعليه ففيه الشاهد أيضا وان يكون يرتجى هو الخبر وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لان المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر الا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر وفيه ما لا يخفى وأول العجز عليهم والاستفهام انكارى بمعنى النفى (قوله فشاذ) ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك لانه حينئذ كالفعل ويمتنع هل الا قام زيد (قوله ينل العلاء ويكرم الاخوالا) خبر من وجزمهما وان كانت من موصولة اجراء لها مجرى الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز فى يكرم الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلو وبالضم والقصر جمع عليا بالضم والقصر والاخوالا مفعول يكرم ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمجهول أى للاخوال هذا ما ظهر (قوله أى لهو أنت) ضعف بان الحذف ينافى التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (قوله لمبتدا لازم الصدر) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامى زيد منطلق كما فى التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط الخ) انما وجب تقديمها لانها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الامر وينتفى عنه التحير الذى يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام فان قيل فيلزم ان يقدم كل من زيد أو ضربت اذا قيل زيدا ضربت لانه اذا قدم زيدا تحير السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلا واذا قدم ضربت

ومنه قوله كم عمة لك يا جرير وخالة • فدعاء قد حلبت علي عشاري وفي معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف اليهما نحو غلام

من عندك وغلام من يقم أقم معه فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر (تنبيه) يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم قاله في شرح الكافية وهذا شروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر (ونحو عندي درهم ولي وطر) وقصدك غلامه رجل (ما التزم فيه تقدم الخبر) رفعا لايهام كونه نعتا في مقام الاحتمال اذ لو قلت درهم عندي ووطر لي ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدا وان يكون نعتا له لانه نكرة محضة وحاجة النكرة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد بها آكد من حاجتها الى الخبر ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو وأجل مسمى عنده و (كذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا عاد عليه مضمر مما) أي من المبتدا الذي (به) أي بالخبر (عنه) أي عن ذلك المبتدا (مبينا يخبر) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا وقوله

أهابك اجلالا وما بك قدرة • علي ولكن ملء عين حبيبها

فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت أن قوله عاد عليه هو على حذف مضاف أي عاد على ملابسه و (كذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا

ضربت تحيرا السامع فيما بعده أزيدا أو عمرا ثلاثات أجاب ابن الحاجب في أماليه بوجوه منها أن هذا لا يمكن ان يكون الا كذلك لانه لابد من تقديم جزء على جزء فهو ما قدم أحد الجزأين احتمل الآخر كل ما يصلح ومنها ان هذا التباس في آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس في أنواع الكلام فكان أهم (قوله ومنه قوله كم عمة الخ) أي على رواية جر عمة على ان كم خبرية لانه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية في محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه (قوله ما أضيف اليهما) أي لانه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالاضافة الى اسم الاستفهام واسم الشرط فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا للمضاف اليه كما قاله الناصر وعليه فمن مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لدلالتها ذلك على المضاف وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن قال الروداني الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام اه ومثل ما أضيف اليهما ما أضيف الى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما في التوضيح (قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء) أي لان الفاء انما دخلت في الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما اذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الاهمال أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أعربهما مبتدأين (قوله وهذا شروع في المسائل الخ) أل للجنس فانه لم يستوفها كما ستعرفه (قوله ونحو عندي درهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد نمره وأجيب بأن ذكره هنالك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه (قوله ولي وطر) أي حاجة (قوله في مقام الاحتمال) أي احتمال كونه نعتا أي احتمالا راجحا لان الاحتمال على الاستواء اجمال ولا محذور في الاجمال (قوله لانه نكرة محضة) علة لمحذوف أي وكونه نعتا أقرب لانه الخ (قوله ليفيد الاخبار) علة لحاجة لا بمعنى احتياج (قوله ولهذا) أي لكون وجوب التقديم لدفع ايهام الصفة التي تحتاج النكرة اليها (قوله كذا) أي مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه اذا عاد عليه مضمر من المبتدا الذي بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبينا أي مفسرا للضمير العائد اليه من المبتدا فمبينا حال من الضمير في به لبيان الواقع ففصل بينها و بين صاحبها بأجنبي للضرورة قال ابن غازي هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغني عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر • من مبتدا أو ما به يصدّر

(قوله زبدا) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفي أو الاستفهام وعلى هذين فمثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته اعراب أو بناء وبحث الدماميني في تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبدا بأن الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما تذكره مؤخرا لو كان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبني على أن الظرف هو الخبر فتدبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أي وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه في نحو ضرب غلامه زيدا فان فيه خلافا والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في الثاني دون الاول (قوله وقد عرفت) أي من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف) أي عاد على ملابسه يستثنى من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدا فان أمكن صح تأخير الخبر جوازا نحو عمرا علمه نافع أو وجوبا نحو عمرا علمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده في الصورتين كما في التسهيل والهمع وأما قول البعض الاولى ابقاء المتن على ظاهره

يستوجب التصديرا) بان يكون اسم استفهام أو مضافا اليه (كأين من علمته نصيرا) وصبيحة أى يوم سفرك (وخبر المبتدا (المحصور) فيه بالا أو بانما (قدم أبدا) على المبتدا (كمالنا الا اتباع أحمدا) وانما عندك زيد لما سلف ﴿تنبيه﴾ كذلك يجب تقديم الخبر اذا كان المبتدأ أن وصلتها نحو عندى أنك فاضل اذ لو قدم المبتدا تبست أن المفتوحة بالمكسورة وأن المؤكدة التى هى لغة فى لعل ولهذا تجوز بعد أما كقوله عندى اصطبار وأما أننى جزع يوم النوى فلوجد كاد يبرينى لان ان المكسورة ولعل لا يدخلان هنا اه (وحذف ما يعلم) من الجزأين بالقرينة (جائز كما تقول زيد) من غير ذكر الخبر (بعد) ما يقال لك (من عندكما) والتقدير زيد عندنا وان شئت صرحت به ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده قال فى شرح التسهيل ولا يجوز أن يكون التقدير عندى رجل الا على ضعف (وفى جواب كيف زيد قل دنف) بغير ذكر المبتدا (فزيد) المبتدأ (استغنى عنه) لفظا (اذ) قد (عرف) بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وان شئت صرحت به وقد يحذف الجزآن معا اذا حلا محل مفرد

الى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله (قوله يستوجب) أى يستحق التصدير أى فى جملته فلا يرد نحو زيد أين مسكنه (قوله صبيحة أى يوم سفرك) أى ابتداء سفرك لانه المظروف فى الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أى المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والايصال (قوله لما سلف) الذى سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بانه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بانه لو أخر لانعكس المعنى المقصود فلابد من تقدير مضاف أى لنظير ما سلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو لله درك فانه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم اشارة مكان نحو ثم أو هنا زيد (قوله لالتبست) أى خطا فقط فى التباس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظا وخطا فى التباسها بأن التى هى لغة فى لعل (قوله ولهذا) أى لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يبرينى) بفتح ياء المضارعة من برى القلم أى نحته (قوله لا يدخلان هنا) لان أما لا يفصل بينها وبين الفاء بجملة وان المكسورة مع معموليها جملة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) أى بعينه فلا يكفى علمه اجمالا بأن يعلم أن فى الكلام حذفا (قوله من الجزأين) أى المبتدا والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرافع لمستغنى به ولا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبى وخرج أيضا فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وان علما واختلف فيما اذا دار الامر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر فقيل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف وتوسع والاحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولان الحذف أليق بالاعجاز وقيل الاحسن حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة (قوله جائز) أى غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدا وحذف الخبر كما سيأتى تفصيله (قوله كما تقول الخ) لم يقل تقولان ليوافق عندكما لاحتمال ان المجيب أحد المسؤلين فقط (قوله لك) كان ينبغى لكما لان المخاطب اثنان وان كان المجيب واحدا (قوله قدر الخبر أيضا بعده) والمسوغ وقوعه فى الجواب سم (قوله ولا يجوز) أى جوازا مستوى الطرفين بل هو خلاف الاولى لانه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال فى ترتيب أجزاء الجملة فقوله الا على ضعف أى خلاف الاولى كما أفاده سم والا بمعنى لكن (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهو مبنى على أن كيف اسم غير ظرف وأنها فى محل رفع أما على قول سيبويه انها ظرف كأين وأن المعنى فى أى حال فيكون الجواب فى صحة مثلا قاله يس وعبارة الدمامينى اعلم أن فى كيف ثلاث عبارات احداها أنها ظرف يستفهم به عن الاحوال فمعناها فى أى حال على أن الظرفية مجازية كما فى زيد فى حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه فموضعها عنده نصب دائما الثانية أنها اسم يستفهم به عن الاحوال فمعناها على أى حال وهذه عبارة السيرافى والاخفش فموضعها عندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى والا اتحد هذا بالقول الثانى ثم اعترض القول الاول والثانى بامور ثم قال وأما القول الثالث فلا اشكال عليه البتة ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما فى قول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أى الى الحال التى يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اه ملخصا (قوله هو دنف) قدره ضميرا تبعا للنحاة لئلا يتوهم المغايرة وظاهر قول المصنف فزيد الخ أنه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح (قوله اذا حلا محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا فى يس عن ابن هشام وهو لا يظهر الا على القول بان الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بانها مفهومة من نعم بلا تقديرها ولعل كلام

الشارح مبني على هذا فتأمل (قوله كقوله تعالى واللائي لم يحضن) انما لم يجعل اللائي معطوفا على اللائي قبله وما بينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء . وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدا منزلة الجواب من الشرط وأيضا لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائمان وعمرو مع أنه لا يجوز للقبح اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمرو ونقله يس عن ابن هشام وفي استدعاء جواز ذلك جواز زيد قائمان وعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر في الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظي بخلافه على أن الذي في المغني صحة عدم تقدير شئ في الآية بالجعل السابق ولا يرد عندي اقتران الخبر بالفاء لان المتقدم عليه تابع المبتدا ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهن ثلاثة أشهر قول الفارسي ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور وقال في المغني والاولى أن يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك لانه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن ولان أصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم تقليلا للتكرار (قوله لدلالة الجملة الخ) علة لحذفه بعد تعليله بالعلة الاولى واندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ما قيل في نظائره (قوله وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم وتقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جائز على ما قال التفتازاني انه الحق وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد ان كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقا والا جاز (قوله الامتناعية) خرج التحضيضية اذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناظم في قوله وأولينها الفعلا (قوله أي في غالب أحوالها وهو الخ) أشار بذلك الى دفع الاستشكال بأن الوجوب ينافي الغلبة وحاصله أن الوجوب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق وبتعين محل الغلبة بتعيين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لاصل الحذف وقوله وسد الخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتي وبكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لا لوجوبه لا يرد ما قيل ان العلة التي هي العلم موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج الى الجواب عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدا الا بقرينة خارجية لانهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وان مشى على وروده والجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب بحثا لانه ان أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وان كانت غير نفس لولا كما في لولا أنصار زيد حموه ما سلم ولولا الغمد يمسكه لسالا الدلالة الانصار على الحماية والغمد على الامساك وان أراد الخارجية عن لولا وان كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا في وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ولهذا قال سم في الجواب ما نصه كأنهم اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية من الكلام اعتناء بالخبر اه وان ورد عليه ما ذكرناه في الشق الاول فتدبر نعم قد يقال سد الجواب مسد الخبر المحذوف اذا كان وجودا مقيدا أيضا مع أن حذفه غير واجب اللهم الا أن يمنع السد حينئذ فتأمل (قوله وسد جوابها مسده) أي وهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ولولا رجال مؤمنون أي لأذن لكم في الفتح وان لزم في الثاني حذف العوض والمعوض معا لان القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أي بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالمة (قوله لولا قومك حديثو عهد) أي قريبو زمن والخطاب لعائشة وممن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه فانقل عن

كقوله تعالى واللائي لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي فعدتهن ثلاثة أشهر عليها ◦ واعلم أن حذف المبتدا والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع في بيانه (وبعد لولا) الامتناعية (غالبا) أي في غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق (حذف الخبر حتم) نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض أي ولولا دفع الله الناس موجود حذف موجود وجوبا للعلم به وسد جوابها مسده أما اذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها فان لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم

وان دل عليه دليل جاز
اثباته وحذفه نحو لولا
أنصار زيد حموه ماسلم
وجعل منه قول المعري
يذيب الرعب منه كل عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا
واعلم أن ماذكره الناظم
هو مذهب الرماني وابن
الشجري والشلوبين
وذهب الجمهور الى أن الخبر
بعد لولا واجب الحذف
مطلقا بناء على أنه لا يكون
الا كونا مطلقا واذا أريد
الكون المقيد جعل مبتدأ
فتقول لولا مسالمة زيد ايانا
ماسلم أي موجودة
وأما الحديث فروي بالمعنى
ولحنوا المعري (وفي نص
يمين ذا) الحكم وهو حذف
الخبر وجوبا (استقر) نحو
لعمرك لأفعلن وايمن الله
لأقومن أي لعمرك
قسمي وايمن الله يميني فحذف
الخبر وجوبا للعلم به وسد
جواب القسم مسده فان
كان المبتدأ غير نص في
اليمين جاز اثبات الخبر
وحذفه نحو عهد الله لأفعلن
وعهد الله علي لأفعلن
﴿تنبيه﴾ اقتصر في شرح
الكافية على المثال الاول
وزاد ولده المثال الثاني
وتبعه عليه في التوضيح

ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وان دل عليه دليل) أي
سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد محسن اليك لولا زيد
أي محسن الي لهلكت (قوله لولا انصار الخ) الدليل قوله أنصار لان شأن الناصر الحماية (قوله وجعل
منه قول المعري الخ) لان شأن الغمد امساك السيف (قوله كل عضب) هو السيف القاطع والغمد
غلاف السيف فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذ العجز يقتضي عدم السيلان لان جواب لولا
منتف والصدر يقتضي وجوده لان الاذابة الاسالة وهي ايجاد السيلان وانما عبر بالمضارع
لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار قلت المراد لولا امساك الغمد له لسال منه فالمنفي
سيلان خاص قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرماني الخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أي في كل
تركيب (قوله فتقول لولا مسالمة الخ) أي وأما نحو لولا زيد سالمنا ماسلم فتركيب فاسد (قوله فروي
بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد ورد
بانه يؤدي الى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث أو غالبها على أنه انما يتم لو لم تكن رواة الحديث عربا أما
اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم اه سم وفي حاشية المغني للدماميني أسقط
أبو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته
اياها بالمعنى وكثيرا ما يعترض بذلك على الامام ابن مالك في استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بانها
على تسليم أنها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لان الاصل عدم التبديل لا سيما
والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها باعيانها مما شاع بين الرواة والقائلون منهم بجواز الرواية
بالمعنى معترفون بانها خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام بل في الاحكام الشرعية
فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب أما
ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الاحاديث وقع في الصدر
الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج
به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون ذلك المبدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي
حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر اه باختصار (قوله
ولحنوا المعري) أي خطؤه ورد تلحينه بورود مثله في الشعر الموثوق به كقول الشاعر لولا زهير جفاني
كنت معتذرا وكان يغني الجمهور عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الاصل
أن يمسكه فحذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني (قوله وفي نص يمين) من اضافة الصفة
الى الموصوف (قوله استقر) اظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل
فيكون خاصا على حد ما قيل في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده (قوله لعمرك) أي حياتك التزموا فتح
عينه في القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وان صح في غيره الفتح والضم أفاده الدماميني (قوله وايم
الله) أي بركته (قوله للعلم به) أي من كون ما ذكر نصا في اليمين (قوله نحو عهد الله) انما لم يكن نصا
في اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر
المقسم عليه قاله المصرح وأقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل
أو مبارك فيه والاقرب عندي أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك في اليمين بخلاف عهد
الله ويحمل اثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره فيه ونفي الفقهاء صراحة عمر
الله وعهده على نفي كونه يمينا معتدا به شرعا على الاطلاق جمعا بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء
عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين الا اذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد
استحقاقه لايجاب ما أوجبه علينا بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به لانهما يطلقان
على هذا كما رأيته بخط الشنواني نقلا عن سم (قوله على المثال الاول) يعني لعمرك لأفعلن وقوله

المثال الثاني يعني أيمن الله لأقومن (قوله وفيه نظر اذ لا يتعين الخ) أجاب سم بانهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم ولعل الحذف حينئذ أي حين اذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده اه أي لعدم حلوله محل المبتدا لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدا على أن يسد شئ مسده بخلاف الخبر والفرق أن الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله لمكان لام الابتداء) أي كونها أي وجودها فمكان مصدر ميمي من كان التامة واعترض بانه يجوز كون اللام داخلة على مبتدا مقدر كما قيل في قوله خالي لأنت فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ خبرا واجيب بان دخول اللام على شئ واحد لفظا وتقديرا أولى من دخولها لفظا على شئ وتقديرا على آخر فالحمل على الاول أرجح مع أن حذف المبتدا ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغني نقل عن ابن عصفور تجويز الوجهين في المثالين وعن غيره الجزم بانهما من حذف الخبر (قوله عينت مفهوم مع) أي كانت ظاهرة فيه اذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كأن يقال كل صانع وما صنع مخلوقان أفاده سم (قوله وما صنع) الاظهر أن ما مصدرية لان الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعته) أي حرفته وسميت ضيعة لان صاحبها يضيع بتركها أو لانها تضيع بتركها فان قلت الضمير في ضيعته لا يصح عوده الى كل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا الى رجل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضا فاسد قلت لما كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا فكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بأن تقدير الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضي الظاهر أن الحذف غالب لا واجب وأجاب سم بان الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وان لم يسد مسده من حيث هو خبره اذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسد المحذوف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا) أي ظهورا بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك في الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لا نصا أي ظهورا كما في بيت الشارح ومثاله لان ظهور المعية فيهما انما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لان الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في افادة المعية كما قاله الشنواني قال ولو قيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما في كلام البعض فافهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز ان دل دليل عليه (قوله يشعب) كيذهب أي يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبر الخ) رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها لان مع ظرف يصلح للاخبار به بخلاف الواو زكريا (قوله وقبل حال) أي مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربي زيدا مع عصيانه على جعله حالا من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبرا) أي بحسب ذاتها كالمثال الاول أو قصد المتكلم كالمثال الثاني ولهذا قال الشارح اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا فاندفع الاعتراض بان المثال الثاني تصلح الحال فيه للخبرية واعترض الراعي المثال الاول بانه يصح الاخبار عن الضرب بكونه مسيأ على وجه المجاز وأجيب بان المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا حجر في المجاز حتى يجب اضمار الخبر ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية الا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم والحاصل أن المثال الاول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذي خبره قد أضمرا) أي وان صلحت أن تكون خبرا عن غيره فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أصلا فلهذا قال عن الذي الخ فالقصد منه

وفيه نظر اذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدا هو المحذوف والتقدير قسمي أيمن الله بخلاف المثال الاول لمكان لام الابتداء (و) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بعد) مدخول (واو عينت مفهوم مع) وهي الواو المسماة بواو المصاحبة (كمثل) قولك (كل صانع وما صنع) وكل رجل وضيعته تقديره مقرونان الا أنه لا يذكر للعلم به وسد العطف مسده فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما في نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف قال الشاعر

تمنوا الى الموت الذي يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان

وزعم الكوفيون والاخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة كذلك لا تحتاج اليه مع الواو ومصحوبها (وقبل حال لا يكون خبرا) أي ويجب حذف الخبر اذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عن) المبتدا (الذي خبره قد أضمرا) وذلك فيما اذا كان المبتدأ

مصدرا عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لان تكون خبرا عن ذلك المبتدأ أو اسم تفضيل

مضافا الى المصدر المذكور أو الى مؤول به فالاول (كضربى العبد مسيأ) و الثانى مثل (أتم تبيينى الحق منوطا بالحكم) اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا والثالث نحو أخطب ما يكون الامير قائما والتقدير اذ كان أو اذا كان مسيأ ومنوطا وقائما فمسيأ ومنوطا وقائما نصب على الحال من الضمير فى كان وحذفت جملة كان التى هى الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ اذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالاساءة فان قلت جعل هذا المنصوب حالا مبنى على أن كان تامة فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها لان حذف الناقصة أكثر فالجواب أنه منع من ذلك أمران أحدهما أنا لم نر العرب استعملت فى هذا الموضع الا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بأنها أحوال اذ لو كانت أخبارا لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة * الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقول الشاعر خير اقترابى من المولى حليف رضا

الاشارة الى ما ذكر لا الى كون الخبر مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال لان المعنى و يحذف الخبر وجوبا قبل حال وقوله قد أضمرا أى قدر (قوله مصدرا) أى صريحا لا مؤولا عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيدا قائما (قوله فى اسم) أى ظاهر كالعبد والحق فى المثالين أو مضمر كاياه فى قولك العبد ضربى اياه مسيأ وظاهر عبارته عدم اشتراط اضافة المصدر نحو ضرب عمرا قائما وظاهر كلام الرضى اشتراطها حيث قال و يكون المصدر مضافا للفاعل أو للمفعول أولهما الا أن يقال قصده التعميم فى الاضافة لا اشتراطها وقوله أولهما أى كما فى تضاربنا أو مضاربتنا ففى بعض حواشى الجامى أن نا فى محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول وفى محل جر باعتبار الاضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربى زيدا الشديد قائما ولا شربى السويق كله ملتوتا لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائى و وافقه المصنف فى تسهيله اتباعا للقياس (قوله لضمير) بالتنوين وهو الضمير فى اذ كان أو اذا كان ويصح ترك التنوين على أن الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير أو حقيقية ان أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال أى بعد الضمير أو المفسر (قوله اذا جعل منوطا جاريا على الحق) أى جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لانه لو جعل جاريا على المبتدا بأن قصد ايقاعه على معنى المبتدا وأرجع الضمير فى الخبر المقدر الى المبتدا وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم اضافة اسم التفضيل الى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال اذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب ما يكون) أى أخطب كون بمعنى أكوان ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمح وأخطب من الخطب وهو الشدة أى أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) أى تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذى هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله اذ كان) أى عند ارادة المضى أو اذا كان أى عند ارادة الاستقبال قاله الدمامينى والسيوطى وغيرهما وفى الرضى أن اذا هنا للاستمرار كما فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقال الروداني تبعا أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال بقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الازمنة بلفظ واحد اه ورأيت بخط الشنوانى أنه اذا أريد الاستمرار يؤتى باذا لانها تأتى للاستمرار (قوله وحذفت جملة كان) أى مع الظرف المضاف اليها وقوله التى هى الخبر فيه مسامحة اذ الخبر اما متعلق الظرف كما هو الاصح أو نفس الظرف المضاف الى تلك الجملة (قوله للعلم بها) أى مع الظرف أى من كون المراد الاخبار عن المصدر أو ما أضيف اليه بالكون مقيدا بحال من أحوال من تعلق به المصدر أو ما أضيف اليه وقوله وسد الحال مسدها أى مع الظرف والحاصل أن الحال قامت مقام اذ كان لان فى الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا راكبا لقيته فى وقت الركوب واذ كان سد مسد المتعلق الذى هو الخبر فى الحقيقة كسائر بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر فى الظاهر مباشرة والخبر فى الحقيقة بواسطة (قوله لمباينتها) أى بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (قوله الا أسماء منكورة مشتقة) الحصر اضافى أى لا معارف ولا جوامد فلا ينافى مجىء الحال جملة كما سيأتى (قوله لجاز) أى جوازا وقوعيا أن تكون معارف الخ وكون مجيئها منكورة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد لان الظاهر أن التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون الا لنكتة وأن النكتة كونها أحوالا (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضا وقوع الاسمية موقعه بلا واو على ما قاله الكسائى وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضا فيجوز ضربى زيدا هو قائم (قوله موقعه) أى موقع المنصوب (قوله حليف رضا) أى اذ كنت أو اذا وجدت حليف رضا قاله العينى

وشربي عندي عنبة وهو غضبان فان قلت فما المحوج الى اضمار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر فالجواب انه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته ولا تسد مسد خبره فيفتقر الامر الى تقدير خبر ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربي العبد مسيأ موجود وهو رأي كوفي وذهب الاخفش الى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير ذي الحال والتقدير ضربي العبد ضربه مسيأ واختاره في التسهيل وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيبويه ومنه قوله ورأي عيني الفتى أباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا أما اذا صلح الحال لان يكون خبر العدم مباينته للمبتدا فانه يتعين رفعه خبرا فلا يجوز ضربي زيدا شديدا وشذ قولهم حكمك مسمطا أي حكمك لك مثبتا كما شذ زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا فيما حكاه الاخفش أي ثبت قائما وجالسا ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف اذ كان أو اذا كان لما عرفت من أنه لا يجوز الاخبار بالزمان عن الجثة ﴿تنبيه﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدا وعدها في غير هذا الكتاب أربعة

وبه يعرف أنه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما في معناها وأن الضمير الذي يفسره معمول المصدر قد يكون بارزا عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف اليه المصدر ولو ضميرا وان لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندي أنه يصح أن يكون التقدير اذ كان حليف رضا أي مصاحبا للرضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم وحليف الرضا الحالف المعاقد على الرضا (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله أن يعمل فيها المصدر) وذلك بأن تجعل حالا من منصوب المصدر لان العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله لكانت من صلته) أي متعلقاته فحلها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشئ لا يسد مسد غيره الا اذا كان في محله أفاده سم (قوله الى تقدير خبر) أي بعد الحال اذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله حينئذ كذا قيل وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لان الخبر معمول للمبتدا الا أن يجعل كالاجنبي للخلاف في كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسده والا فالخبر مقدر على كل حال (قوله وهو رأي كوفي) أي اعمال المصدر في الحال وتقدير الخبر بعده رأي كوفي أي وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أي حصر الضرب مثلا في كونه حال الاساءة ولعل وجه افادة نحو ضربي العبد مسيأ للحصر مشابهة المصدر باضافته المعرف بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصر في الخبر كذا ما شابهه وعلى كلامهم يكون الحذف جائزا لا واجبا لعدم سد شئ مسده (قوله الى ضمير ذي الحال) الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحا الضمير وحقيقة ان أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسيأ) بالحال حصل التغاير بين المبتدا والخبر (قوله واختاره في التسهيل) وكذا ابن هشام في المغني لقلة المقدر عليه لان المقدر عليه شيآن والمقدر على الاول خمسة أشياء ولان التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ولان تقدير اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع نعم يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأي عيني الخ) رأي مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله وأباك بدل أو بيان وقوله يعطي الجزيل حال سد مسد خبر رأي وقوله فعليك ذاكا أي الزم الاعطاء الذي كان عليه أبوك (قوله فانه يتعين رفعه) أي عند عدم قصد المتكلم جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بان يقال ضربي زيدا اذ كان شديدا أو ضربه شديدا كما نقله شيخنا (قوله ولا يجوز ضربي زيدا شديدا) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر اذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل وفيه أن هذه العلة تأتي في نحو أتم تبييني الخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل (قوله وشذ قولهم) أي لرجل حكموه عليهم وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر قاله المصرح (قوله مسمطا) بضم الميم الاولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبتا) يعني نافذا (قوله أي ثبت قائما وجالسا) التقدير في فاذا زيد جالسا على غير القول بأن اذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هي الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أي في زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا (قوله أربعة) بقيت أشياء في الهمع وغيره منها المبتدا المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما في لا سيما زيد برفع زيد ومنها المبتدا المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو سقيا لك ورعيا لك فلك خبر مبتدا محذوف وجوبا يلي الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر كما كان يلي الفعل أي وهذا الدعاء لك نقل هذا الثاني الدنوشري عن الرضي وعندي أنه انما يحتاج اليه اذا كان المجرور ضمير المخاطب كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص

• الاول ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع فى معرض مدح أوذم أوترحم • الثانى ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر

نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدر المخصوص خبرا فان كان مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لاغير وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الكتاب • الثالث ما حكاه الفارسى من قولهم فى ذمتى لأفعلن التقدير فى ذمتى عهد أو ميثاق • الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جىء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أى أمرى سمع وطاعة ومنه قوله

وقالت حنان ما أتى بك ههنا ... أذو نسب أم أنت بالحى عارف

• أى أمرى حنان أى رحمة وقول الراجز

شكا الى جملى طول السرى ... صبر جميل فكلانا مبتلى

أى أمرنا صبر جميل (وأخبروا باثنين أو باكثرا • عن) مبتدا (واحد) لان الخبر حكم ويجوز أن يحكم على الشئ الواحد بحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين الاول تعدد فى اللفظ والمعنى (كهم سراة شعرا) ونحو وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقوله

من يك ذا بت فهذا بتى ... مقيظ مصيف مشتى

وقوله

ينام باحدى مقلتيه ويتقى ... • بأخرى الاعادى فهو يقظان نائم

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه والثانى تعدد فى اللفظ دون المعنى وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو هذا حلو حامض على

والخطاب بغيره لشخص آخر فى جملة واحدة أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) قال أبو على انما التزموا فى النعت المقطوع فى المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدا فى النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل للاشعار بانشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء دماميني بتصرف وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله فى معرض مدح الخ) خرج بذلك ما اذا كان النعت للتخصيص أو للايضاح فانه يجوز ذكر المبتدا وحذفه كما فى التصريح وغيره (قوله ما أخبر عنه بمخصوص الخ) انما وجب حذفه لصيرورة الكلام لانشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع اذ لا يكون المخصوص خبرا الا اذا أخر (قوله من قولهم فى ذمتى الخ) لدلالة الجواب عليه وسده مسده وحلوله محله لان المبتدأ هنا واجب التاخير (قوله فى ذمتى عهد) أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر فى الذمة دنوشرى (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بواسطة لان الاصل أسمع سمعا وأطيع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لافادة الدوام وأوجبوا حذف المبتدا اعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية التى هى حالة النصب اذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا (قوله وقالت حنان) أى رحمة وأكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه الثلم وقوله أذو نسب الخ أى ذو قرابة هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحى وانما قالت ذلك خوفا عليه من انكار الحى اياه قاله العينى فلقنته الحجة موهمة أنها لا تعرفه (قوله وأخبروا باثنين أو باكثرا) أى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف وفى المغنى زعم الفارسى أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده فى نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخير لعدم افادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اه بتصرف ثم قال وأوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اه وأما نحو زيد يقرأ كتب فمن تعدد الخبر لاغير (قوله لان الخبر حكم) أى محكوم به (قوله فى اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الاخبار كما فى الدمامينى (قوله سراة) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سرى على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبى وأنبياء وتقى وأتقياء وزكى وأزكياء وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم لان قياس جمع فعيل فعلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم لان ما قالوه فى فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدده من فعيل معتلها وقيل هو اسم جمع (قوله من يك ذا بت) البت الكساء الغليظ المربع ومن شرطية لا موصولة وان زعمها البعض تبعا للصدر كلام العينى المتناقض بدليل يك والمعنى من يك ذا بت فانا مثله لان هذا البت بتى فحذف المسبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أى كاف لى قيظا وصيفا وشتاء والقيظ شدة الحر (قوله ينام الخ) الضمير للذئب والذى وقع فى الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه بقية القوافى من القصيدة يقظان هاجع أى نائم والشاهد فى قوله فهو يقظان نائم فان الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجه ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين اليقظان والنائم أى جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أى بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون الا بالواو أفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه الخ) هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للابلق مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه الا أن يراد عن المبتدا كلا أو بعضا فيخرج نحو هذا المثال (قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) ولهذا قال بعضهم اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ما للكل

أى مز وهذا أعسر يسر أى أضبط وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافا لابى على *هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية وزاد ولده فى شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له اما حقيقة نحو بنوك كاتب وصائغ وفقيه وقوله يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظة واما حكما كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الاموال والاولاد واعترضه فى التوضيح فمنع أن يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم حلو حامض فى معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ وأن نحو قوله يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لاعدائها غائظة فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر وأن نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو الثانى تابع لا خبر قلت وفى هذا الاعتراض نظر أما ما قاله فى الاول فليس بشئ اذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر وأما الثانى فهو أن كون يداك ونحوه فى قوة مبتدأين لا ينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا اذ النظر الى كون المبتدا واحدا أو متعددا انما هو الى لفظه لا الى معناه وهو واضح لا خفاء فيه وأما قوله فى الثالث ان الثانى يكون تابعا لا خبرا فانا نقول لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدأ وغير ذلك وهو أيضا ظاهر ﴿خاتمة﴾ حق خبر المبتدا أن لا تدخل عليه ... ن نسبته من المبتدا نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف الا أن بعض المبتدآت

على الجزء (قوله أى مز) يعنى أن الموجود فى الرمان هو المرازة وهى كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى فى زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فى زيد قاله الناصر اللقانى (قوله أى أضبط) أى فى العمل لكونه يعمل بكلتا يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ولا يقال أعسر أيسر كما فى الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أى نظرا للمعنى لان الخبرين فى المعنى شئ واحد والعطف يقتضى خلاف ذلك (قوله خلافا لابى على) فانه أجاز العطف نظرا الى تغاير اللفظ (قوله وزاد ولده) أى على ما فى شرح الكافية فلا ينافى أنه تابع فى هذه الزيادة لابيه فى شرح التسهيل (قوله لتعدد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحو هم سراة شعراء لان تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدا الان كلا من أفراد المبتدا فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو بنوك الخ فانه لم يتصف كل من البنين بالاوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدا (قوله يداك يد الخ) يد خبر المبتدا وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله واما حكما الخ) انما كان التعدد حكميا فى الآية لكون المبتدا المفرد ذا أقسام فجعل فى حكم الجمع الدال على الافراد (قوله أنما الحياة) أى حالها (قوله واعترضه) أى ما ذكر من النوعين الثانى والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وابن الناظم لا يقصره على ذلك (قوله وأن يتوسط بينهما مبتدأ) كما يمتنع توسط المبتدا بينهما يمتنع تأخر المبتدا عنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الاكثر كما فى الهمع فقول البعض بعد عزوه الى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله فى قوة مبتدأين الخ) انما رد بهذا مع امكان الرد بأن الثانى تابع كما فعل فى الآية لان هذا الذى ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا بخلاف كونه تابعا فانه يرفع التعدد اصطلاحا فقط أفاده الناصر (قوله الثانى تابع) أى الثانى منه تابع فالرابط محذوف وانما لم يرد بكون المبتدا فى قوة مبتدآت لتعدده حكما كما فعل فيما قبله مع انه أقوى فى رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدا فى الآية خفى لكونه حكميا فلم يعرج عليه فى الرد لذلك فافهم (قوله وفى هذا الاعتراض) أى الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثانى) أى دفع ما قاله فى الثانى *(فائدة)* فى البحر المحيط للزركشى قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثوانى بل يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الاول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين وأوجب الاخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون ان كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الانسان حيوان ناطق لان حلو حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالا بخلاف الانسان حيوان ناطق اهـ ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدا وهو قسمان أحدهما أن يجرد كل من المبتدآت عن اضافته لضمير ما قبله ويؤتى بعد خبر المبتدا الاخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربته فى داره من أجله والمعنى هند ضاربة عمرو فى داره من أجل زيد الثانى أن يضاف كل من المبتدآت غير الاول لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لان نسبته) أى الخبر من المبتدا أى الى المبتدا نسبة الفعل من الفاعل أى كنسبة الفعل الى الفاعل يعنى أن الخبر بالنسبة

يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء اما وجوبا وذلك بعد أما نحو وأما ثمود فهديناهم وأما قوله * أما القتال لاقتال لديكم * فضرورة واما جوازا وذلك اما موصول بفعل لا حرف شرط معه أو بظرف واما موصوف بهما أو مضاف الى أحدهما واما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة نحو الذى يأتينى أو فى الدار فله درهم ورجل يسألنى أو فى المسجد فله بر وكل الذى تفعل فلك أو عليك وكل رجل يتقى الله فسعيد والسعى الذى تسعاه فستلقاه فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط

الى المبتدا كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل المقتضى كافادة التسبب فى نحو قام زيد فدخل عمرو فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما فى هذا المثال هذا ملخص ما قاله البعض والاقرب عندى فى تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل وان يجعل المعنى أن نسبة الخبر الى المبتدا كنسبة الفعل الى الفاعل فى أن كلا نسبة محكوم به الى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء فان قلت هذا التقرير يؤدى الى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدا والخبر فات رتبة المبتدا التقديم فالفصل حاصل تقديرا فافهمه فانه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أى أسماءه أى فى العموم (قوله فيقترن خبره بالفاء) أى ان تأخر عن المبتدا فان سبقه نحو له درهم الذى يأتينى وجب ترك الفاء لان الجواب انما يقترن بالفاء اذا تأخر (قوله اما وجوبا وذلك بعد أما) كان ينبغى اسقاط هذا القسم لان اقتران الخبر فيه بالفاء لاجل اما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدا باداة الشرط (قوله وذلك) أى المبتدا الذى يقترن خبره بالفاء جوازا اما موصول الخ وجملة صوره خمس عشرة صورة موصول بفعل لا حرف شرط معه موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا الى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله أو موصوف بغير ماذكر نحو

كل أمر مباعد أو مدانى * فمنوط بحكمة المتعالى

قيل ومنه حديث كل أمر ذى بال الخ وفيه بحث أبديته فى رسالتى الكبرى فى البسملة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذى ان يأتنى أكرمه مكرم امتنعت الفاء لانها انما دخلت فى الخبر لشبه المبتدا بالشرط وهو هنا منتف اذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها فى هذا أيضا وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذى أبوه محسن فمكرم خلافا لابن السراج ولا القائم فزيد أو فاصربه خلافا للناظم فى تسهيله فانه صرح فيه بجوازه ومثل له فى شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وحمل الجمهور الخبر محذوفا أى مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الشارح أن يزيد وأن لا يكون مصدرا بعلم استقبال ولا بقد ولا بما النافية أو يقول موصول بفعل صالح للشرطية كما فى التسهيل ليفيد اشتراط ماذكر (قوله أو بظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور (قوله واما موصوف) أى اسم منكر موصوف وقوله بهما أى بواحد من الفعل والظرف (قوله أو مضاف الى أحدهما) أى الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما واعلم أن المضاف الى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها كجميع فيجوز غلام الذى عندك فلا درهم معه وأما المضاف الى النكرة الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها فقول الشارح وكل الذى تفعل الخ ذكر كل فيه ليس قيدا وقوله وكل رجل يتقى الله الخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد فى جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما فى قوله فلو عدم العموم وكما فى قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره بل لا حاجة كما قاله الدماميني الى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسئلة المبتدأ المشبه لاسم الشرط فى العموم (قوله واستقبال معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فشمل نحو وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء فى قراءة نافع وابن عامر همع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه اما بتقييد الصلة أو الصفة كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه وكل رجل يأتينى فى المسجد له كذا واما بتقييد

وكذا الوعدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدا الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن إن أو أن أو لكن بإجماع المحققين فإن كان الناسخ إن وأن (١٨٥) ولكن جاز بقاء الفاء نص على ذلك في أن وأن سيبويه وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر

بكل داهية ألقى العداة وقد
يظن أني في مكري بهم فزع
كلا ولكن ما أبديه من فرق
فكي يغروا فيغريهم بي الطمع

وقول الآخر

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون

وروي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد إن وهذا عجيب لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو زيد فقائم فإذا دخلت إن على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد والله أعلم ﴿كان وأخواتها﴾ (ترفع كان المبتدا) إذا دخلت عليه ويسمى اسما لها وقال الكوفيون هو باق على رفعه الأول (والخبر تنصبه)

الموصوف نحو كل رجل كريم يأتيني له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لأن ما ذكر من الأمثلة لم يعدم فيه العموم بل قل فإن قيل المراد بعدم العموم قلت لا عدمه رأسا قلت لا وجه لإرادة ذلك لأن قلة العموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو من يقم في المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا الوعدم الاستقبال) نحو الذي زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا تمسكا بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله وأول على معنى وما يتبين إصابته إياكم قاله الدماميني (قوله الذي اقترن خبره بالفاء) أي الذي يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أي أزال جواز دخولها وليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالتها كما نبه عليه الدماميني لكن هذا التأويل مع كونه غير ضروري يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه وإنما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه المبتدا بالشرط بدخول الناسخ لأن اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله وهنا تقدم على المبتدا الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أي لأنها ضعيفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ولهذا جاز العطف معها بالرفع على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية أخوات إن فإنها قوية في العمل لتغييرها المعنى (قوله قل إن الموت الخ) كان الأنسب تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة إن المكسورة بعضها ببعض وقد يوجه تأخيره بأنه من الموصوف بالموصول وهو آخر الأقسام في كلامه سابقا (قوله من فرق) أي خوف وبابه فرح (قوله ووجود الفاء في الخبر) أي خبر المبتدا المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الأحسنية من جهة المعنى والأسهلية من جهة اللفظ والله تعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

أي نظائرها في العمل وفيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام وإنما كانت أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعل بالضم لا الفتح (قوله ترفع كان المبتدا) أي تجدد له رفعا غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء وتسميته مبتدأ إنما باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل في المبتدا للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا في الهمع والتصريح وغيرهما (قوله ويسمى اسما لها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيدا في كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال الإضافة لأدنى ملابسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أي المخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا (قوله وقال الكوفيون) أي ما عدا الفراء فإنه موافق للبصريين ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي فلا ينهض عليهم وإن أقره البعض واقتصر عليه لأن العامل في المبتدا عندهم ليس معنويا بل هو لفظي وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف في كان زيد قائما وعمرو جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد هكذا ظهر لي فاحفظه (قوله باق على رفعه الأول) فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه أيضا للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كالخبر الطلبي فلا يقال كان زيد اضربه والإنشائي فلا يقال كان عبدي بعتكه على قصد الإنشاء لأن هذه

الافعال ان كانت خبرية فهى صفات لمصادر أخبارها فى الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما الزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى ومعنى أصبح زيد قائما الزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى وقت الصبح وقس على هذا سائرها وكون الخبر طلبيا أو انشائيا ينافى حصوله فى الماضى فيناقض آخر الكلام أوله وان كانت غير خبرية فان توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها اذ الطلب فيها طلب فى أخبارها تقول كن قائما أى قم وهل تكون قائما أى هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم وأما قوله * وكونى بالمكارم ذكرينى * فذكرينى فيه بمعنى تذكرينى وان اختلف الطلبان كان يكون أحدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كونى هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فى حالة واحدة وهو محال أفاده الرضى وكالخبر الفعلى الماضوى فى صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها لدلالتها على اتصال الخبر بزمن الاخبار والماضى على انقطاعه فيتنافيان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام فى دام وليس والمنفى بما على الاصح فلا يقال لا أكلمك كيف مادام زيد ولا أين مازال زيد ولا أين مايكون زيد ولا أين ليس زيد وجوزه الكوفيون بخلاف المنفى بغير ما وغير المنفى نحو أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا فى الهمع وغيره قال الدمامينى نقلا عن غيره ينبغى أن تكون ان كذلك لان لها الصدر بدليل أنها تتلقى نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا ثم ذكر أن لا فى جواب القسم كذلك وسيأتى ايضاحه فى باب ظن وأخواتها وعلة المنع كما فى الدمامينى ازدحام اثنين على طلب الصدرية فى المنفى بما ولزوم تأخير ماله الصدر أو تقدم معمول الصلة فى دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها فى ليس والصحيح منعه قال الدمامينى ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية لا تلزم الصدر (قوله باتفاق) أى وان اختلفوا فى نفس المنصوب فقال الفراء هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بانه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فأجيب عنه بان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفى التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الاصح انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد قاله الدمامينى (قوله وككان فى ذلك) أى فى العمل المذكور لا فى المعنى ومعنى كان اتصاف المخبر عنه بخبرها أى بمدلول خبرها التضمنى وهو الحدث فى زمان صيغتها (قوله ومعناها) أى مع معموليها الان معناها وحدها مطلق حدث فى زمان ماض نهارى وقوله بالخبر أى بمدلوله التضمنى وقوله نهارا أى ماضيا ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحول الخ) أى فهى موضوعة له وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لانه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لانه أسهل من القلب ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين وحكى الفراء لست بكسر اللام كذا فى الهمع مع زيادة من الدمامينى ﴿فائدة﴾ ذكر فى التسهيل أن ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدمامينى حكى سيبويه ليس أحد أى هنا اه وقد بسط المسئلة صاحب الهمع فقال قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلانه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روعى أصله وهو خبر المبتدا جاز حذفه أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه فى معناه اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد

باتفاق ويسمى خبرها (ككان سيدا عمر) فعمر اسم كان وسيدا خبرها و(ككان) فى ذلك (ظل) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا و(بات) ومعناها اتصافه به ليلا و(أضحى) ومعناها اتصافه به فى الضحى و(أصبحا) ومعناها اتصافه به فى الصباح و(أمسى) ومعناها اتصافه به فى المساء (وصار) ومعناها التحول من صفة الى صفة و(ليس) ومعناها النفى

وهي عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد بزمن بحسبه و(زال) ماضي يزال و(برحا) و(فتئ وانفك) ومعنى الاربعة
ملازمة الخبر المخبر عنه على
مايقتضيه الحال نحو مازال
زيد ضاحكا ومابرح عمرو
أزرق العينين وكل هذه
الافعال ماعدا الاربعة
الاخيرة تعمل بلا شرط
(وهذي الاربعه) الاخيرة
لاتعمل الا بشرط كونها
(لشبه نفي) والمراد به النهي
والدعاء (أولنفي متبعه)
سواء كان النفي لفظا نحو
مازال زيد قائما ولايزالون
مختلفين لن نبرح عليه
عاكفين وقوله
ليس ينفك ذا غنى واعتزاز
كل ذي عفة مقل قنوع
أو تقديرا نحو تالله تفتؤ
تذكر يوسف وقوله
فقلت يمين الله أبرح قاعدا
ولو قطعوا رأسي لديك
وأوصالي
ولا يحذف النافي معها
قياسا الا في القسم كما رأيت
وشذ قوله
وأبرح ماأدام الله قومي
بحمد الله منتطقا مجيدا
أي لا أبرح ومثال النهي
قوله
صاح شمر ولاتزل ذاكر المو
ت فنسيانه ضلال مبين
ومثال الدعاء قوله
ألا يااسلمي يادارمي على
البلى
ولازال منهلا بجرعائك
القطر
(ومثل كان) في العمل
المذكور (دام مسبوقا بما)
المصدرية الظرفية
(كأعط مادمت مصيبا درهما) أي مدة دوامك مصيبا (تنبيه) مثل

والا عواض لايجوز حذفها فالواو قد يحذف في الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع الا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا والى هذا ذهب الفراء أيضا اه وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف مايأتي في نحو ان خيرا فخير من أن خبر الاول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذلك أو بحذف الخبر وحده فليحرر اه (قوله وهي عند الاطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهي في هذا للماضي واسمها ضمير الشأن ونحو ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهي في هذا للمستقبل (قوله نفي الحال) أي لانتفاء الحدث في الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضي ماض ويمكن أن يجاب بان مخالفتها سائر الافعال في الدلالة على المضي عارض نشأ من شبهها الحرف في الجمود في المعنى (قوله ماضي يزال) احترازعن زال ماضي يزيل بفتح أوله فانه تام متعد بمعنى ماز وعن زال ماضي يزول فانه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر الثاني الزوال ولامصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما في التصريح وغيره (قوله وفتئ) بتثليث التاء وأفتأ همع (قوله ومعنى الاربعه) أي مع النفي (قوله على مايقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على مايقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو مازال زيد أزرق العينين مازال الله محسنا أولا نحو مازال زيد ضاحكا (قوله وهذي الاربعه) أي موادها فاندفع ماقيل ان هذه الاربعة أفعال ماضية والنهي لايدخل على الماضي (قوله الا بشرط الخ) لان المقصود من الجملة الاثبات والاربعة متضمنة للنفي ونفي النفي اثبات (قوله والمراد به النهي والدعاء) ظاهر اطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندي وان نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ ـت لكم خالدا خلود الجبال

بناء على وروده للدعاء كما في البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل في كل قيل ومثلهما الاستفهام الانكاري (قوله ليس ينفك الخ) ليس اما مهملة واما عاملة اسمها ضمير الشأن وجملة ينفك الخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخرا لان الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل (قوله يمين الله) خبر لمبتدا محذوف أي قسمي أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والاوصال جمع وصل وهو العضو (قوله معها) أي مع الافعال الاربعة (قوله الا في القسم) أي بشرط كون الفعل مضارعا والنافي لا كما في التصريح وغيره (قوله منتطقا مجيدا) أي صاحب نطاق وجواد وهما خبران لا أبرح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر في هذا الباب أو الثاني نعت للاول بناء على مقابله (قوله مي) قال في التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اه وكانه قصد الرد على العيني في قوله ومي ترخيم مية اه ومن تتبع كلام ذي الرمة نظما ونثرا وجده يسمي محبوبته بهما وقوله على البلى أي منه وهو بكسر الباء من بلي الثوب كرضي اذا صار خلقا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لاتنبت شيأ والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانهلال الغير المضر بقرينة الدعاء لها فلا اعتراض (قوله دام) أي الناقصة أما التامة كما في مادامت السموات والارض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبني مادمت صحيحا أي دوامك صحيحا فدام تامة بمعنى بقي وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كأعط الخ) أي كأعط المحتاج درهما مادمت مصيبا له ففي الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله مادمت) أصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح العين الى مضمومها عند ارادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو الى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل

صار فى العمل ماوافقها فى المعنى من الافعال وذلك عشرة وهى آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح كقوله وبالمحض حتى آض جعدا عنطنطا * اذا قام ساوى غارب الفحل غاربه وفى الحديث لاترجعوا بعدى كفارا وقوله وكان مضلى من هديت برشده * فلله مغو عاد بالرشد آمرا وفى الحديث فاستحالت غربا ومن كلام العرب أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وقال الله تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس

وبدلت قرحا داميا بعد صحة * فيالك من نعمى تحولن أبؤسا

وفى الحديث لو رزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وحكى سيبويه عن بعضهم ماجاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ماصارت فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ وفى جاءت ضمير يعود الى ما وأدخل التأنيث على ما لانها هى الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت وحاجتك خبر والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا وقوله

بتيهاء قفر والمطى كأنها * قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ونحو ظل وجهه مسودا وهو كظيم وقوله

ثم أضحوا كأنهم ورق جف * فألوت به الصبا والدبور

وقوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

وقوله

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * أخنى عليها الذى أخنى على لبد

قال فى شرح الكافية وزعم الزمخشرى أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (وغير ماض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر

صار فى العمل) أى على خلاف فى ذلك (قوله وبالمحض) أى وربيته أى ذلك البعير بالمحض وهو بالمعجمة اللبن الخالص والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل وكثير الوبر والغليظ كما فى القاموس وأنسبها هنا الاخيران فعلم ما فى قول البعض الجعد الكريم كما فى القاموس والمراد به فى البيت الغليظ اهـ من المؤاخذات والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما فى القاموس الطويل والغارب بالغين المعجمة والراء الكاهل (قوله غربا) أى دلوا عظيمة (قوله أرهف شفرته) بفتح الشين المعجمة أى سن سكينه وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل الا اذا كان الخبر مصدرا بكأن واستحسنه الرضى فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعد لا يسأل حاجة الا قضاها وجعل منه الزمخشرى قوله تعالى فتقعد مذموما مخذولا (قوله وبدلت) بالبناء للمجهول قرحا بفتح القاف وضمها أى جرحا داميا أى سائل الدم والنعمى مثل النعمة وهى بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا مثل البأساء والأبؤس كذا فى المصباح ومثله فى القاموس وزاد جمعين لنعماء بالفتح والمد وهما انعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين اذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى فى البيت بالضم لا منافيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة وعرفت أن النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها فى قوله تحولن أبؤسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التى هى الصحة بمنزلة نعم عديدة لانها أم النعم فقول البعض النعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد والابؤس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو خماصا الخ) فى التمثيل به نظر لان الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب فى الغدوة وترجع فى الرواح أى المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال (قوله وحكى سيبويه) غير الاسلوب لانه نادر كما فى التسهيل (قوله ماجاءت حاجتك) ذكر الدمامينى أن الاندلسى قال جاء لا تستعمل بمعنى صار الا فى خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده فى غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطى فى الهمع عن قوم (قوله وأدخل التأنيث على ما) أى أوقعه على ضميرما أى أنث ضميرما والمراد أدخل علامة التأنيث على الفعل المسند الى ضميرما (قوله بتيهاء) أى أرض يتيه فيها السائر قفر أى خالية والمطى الواو للحال وهو اسم جنس جمعى للمطية سميت مطية لانه تمطو فى سيرها أى تسرع كأنها أى فى سرعة السير قطا الحزن أى القطا فى الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الارض وفائدة هذه الاضافة أن الحزن لا تألفه القطا لان الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه وجملة قد كانت الخ حال من قطا الحزن وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لان اسراعها الى فراخها غالبا أشد من اسراعها الى البيض (قوله فألوت) أى طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان (قوله فأصبحوا الخ) فى الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا (قوله أمست خلاء) الشاهد فى هذا فقط لا فى الثانى لكون الخبر فيه ماضيا وصار وما بمعناها لا يكون خبرهما ماضيا كما مر وأخنى عليها أهلكها ولبد كعنب (٢) نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع الخ)

(٢) صوابه كصرد كما فى القاموس والصحاح اهـ

يشعر بأنه لا يجيء منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيبويه مكون فيه فقال في شرح اللمحة أن أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أي عملا مثل عمل الماضي ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلعله غير متفق عليه (قوله وهي) أي هذه الافعال في ذلك أي التصرف ثبوتا مع التمام أو النقصان وانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابله ما قاله الاقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ذكره في التوضيح وشرحه قالوا ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودائم ودوام لانها من تصرفات دام التامة ولي بالاقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك ما دمت عاصيا وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصيا بل الصحيح عندي أن لها مصدرا أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر وان هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كأعط الخ فلا يقال انها مع ما بعدها في تأويل مصدر مقدر لا موجود والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن فاذا قلت أجلس مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أجلس ما دمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (قوله تصرفا تاما) المراد التمام النسبي اذ لم يجئ لها اسم مفعول (قوله ولم أك بغيا) أصل أك أكون حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة الا فاؤها وأصل بغيا بغويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت العين لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح ولعل وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل أن فعيلا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد الا اذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل وأما فعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا حجارة أو حديدا) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله في التصريح قال الروداني ان قيل لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين في نحو ولم أك بغيا بحذف النون قلنا لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير فوجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فانه لما وجب تحريك النون لاجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا فلو حذفت لكان حذفها بلا مقتض (قوله والمصدر) فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى الاضحاء والاصباح والامساء ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك اياه) أي الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان اياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله اذا لم تلفه) أي تجده واعلم أنه اذا قيل ما منطلق عمرو وقائما كان منطلق مبتدأ ناقصا معتمدا على نفي فيحتاج الى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما والى مرفوع يسد عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ورد على الاول أن فيه اقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفي بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغني عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبي على شرح الازهرية أنه الخبر فيكون قائما في المثال مع كونه خبر منطلق من حيث النقصان سد مسد خبر منطلق من حيث الابتداء لان به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا حقيقة وانما هو ساد مسده وربما

(مثله) أي مثل الماضي (قد عملا) العمل المذكور (ان كان غير الماضي منه استعملا) يعني أن ما تصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانه لا يستعمل منها الامر ولا المصدر وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها فالمضارع نحو ولم أك بغيا والامر نحو

قل كونوا حجارة أو حديدا

والمصدر كقوله

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى
وكونك اياه عليك يسير

واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدي البشاشة كائنا
أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

أن لست زائلا ٭ أحبك حتى يغمض الجفن مغمض (وفي جميعها) أي جميع هذه الافعال حتى ليس وما صار في العمل ماوافقها في المعنى (توسيط الخبر) بينها وبين الاسم (أجز) اجماعا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحفص ليس البر أن تولوا كقوله وبالمحض حتى آض جعدا عنطنطا ٭ اذا قام ساوى غارب الفحل غاربه ٭ وقوله ٭ سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم ٭ (١٩٠) فليس سواء عالم وجهول وقوله لاطيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم وكان مضلى من هديت برشده ٭ فلله مغو عاد بالرشد آمرا حتى قعدت كأنها حربة الاول منع وقال الله تعالى يحيى توسط خبر مادام وجهه ٭ أوهو وهم اذلم ينقل به غيره ونقل صاحب الارشاد خلافا في جواز توسط خبر ليس والصواب ماذكرته ٭ الثاني محل جواز توسط الخبر مالم يعرض مايوجب ذلك أويمنعه فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا الى ضمير يعود على شئ في الخبر نحو كان غلام هند بعلها وليس في تلك الديار أهلها لما عرفت ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبي عدوي واقتران الخبر بالا نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شئ في الاسم نحو كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضا (وكل) أي كل العرب أو النحاة (سبقه) أي سبق الخبر (دام حظر) أي منع سبق مصدر نصب بحظر مضاف الى فاعله ودام في موضع النصب بالمفعولية والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها وهذا تحته صورتان الاولى أن يتقدم على ما ودعوى الاجماع على منعها مسلمة والاخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفي دعوى الاجماع على منعها نظر لان المنع معلل بعلتين احداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى أن ما موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا أيضا مختلف فيه

يتنازع فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف الا أن يقال انه أغلبي والاقرب عندي أنه الاسم لانه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لان ذلك لعارض نقصان المبتدا فافهم (قوله أن لست) أن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلا أحبك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلا ضمير مستتر فيه واحبك خبرها (قوله أجز اجماعا) لم يكترث بالمخالف في دام وليس لغلطه في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الاجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر مالم يعرض مايوجب ذلك أو يمنعه ويصح أن يراد به ماقابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لاطيب للعيش) أي الحياة وبحث شيخ الاسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منغصة وأضمر في الاول وهو دامت بل يلزم على الاعراب الاول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته (قوله منع ابن معطي الخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري (قوله والصواب ماذكرته) ان كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت مقدم على النافي الا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان غلام هند بعلها) في هذا المثال الاول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أي في شرح قول الناظم كذا اذا عاد عليه مضمر من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر (قوله واقتران الخبر بالا) يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله منحصرا (قوله الا مكاء) أي صفيرا والتصدية التصفيق (قوله وأن يكون في الخبر الخ) الصواب الجواز في مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا والحاصل أن للخبر أحوالا ستة وجوب التأخير نحو ما كان زيد الا قائما وكان صاحبي عدوي ووجوب التوسط نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ووجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد ووجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما ووجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر على ما كان مؤخرا عن ما كما قاله سم وجواز الثلاثة نحو كان زيد قائما (قوله أي سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أي تقديم خبر دام عليها كما يفيده ما بعده (قوله مسلمة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفي دعوى الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع لا يبطلها لانه قدح في علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الاولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزي في شرحه ويمكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الاجماع فيها على اجماع البصريين كما في يحيى وعن قدح الشارح في التعليل بأن علة المنع مجموع الامرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم في ليس) أي في امتناع تقديم خبرها عليها قال سم قد يقال اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم

وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذا كان غير عامل كالمصدرية لكن الصورة الاولى أقرب الى كلامه أشعر بذلك قوله (كذلك سبق خبر ما النافيه) أى كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فجئ بها متلوة لا تاليه) أى متبوعة لا تابعة لان لها الصدر ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال أولا ككان فلا تقول قائما ما كان زيد ولا قاعدا ما زال عمرو قال فى شرح الكافية وكلاهما (١٩١) جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها ووافق ابن كيسان البصريين فى ما كان ونحوه وخالفهم فى ما زال ونحوه لان نفيها ايجاب ﴿تنبيهان﴾ الاول أفهم كلامه أنه اذا كان النفى بغير ما يجوز التقديم نحو قائما لم يزل زيد وقاعدا لم يكن عمرو قال فى شرح الكافية عند الجميع واستدل له بقول الشاعر

ورج الفتى للخير ما ان رأيته
على السن خيرا لا يزال يزيد

أراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول الخبر وهو خيرا على الخبر وهو يزيد مع النفى بلا وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا لكنه حكى فى التسهيل الخلاف عن الفراء قلت ومن شواهده الصريحة قوله

مه عاذلى فهائما لن أبرحا
بمثل أو أحسن من شمس الضحى

الثانى أفهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفى بها نحو ما قائما كان زيد وما قاعدا زال عمرو ومنعه بعضهم والصحيح الجواز الثالث قوله كذلك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لانه شبهه بالمجمع عليه وانما أراد التشبيه فى أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف الى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جر بالاضافة مضاف الى فاعله وهو خبر وليس فى محل نصب بالمفعولية واصطفى جملة فى موضع رفع خبر المبتدا والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفى أى اختير وهو رأى الكوفيين والمبرد والسيرافى والزجاج وابن السراج والجرجانى وأبى على

تصرفها لا ينافى الاتفاق فى دام لمدرك يخصها قال البعض اذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم الا ببيان المدرك والا كان شاهد زور لا لك ولا عليك اه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الاولى الفاء (قوله اذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه اياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لان طلبه اياها من جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الاولى) استدراك على قوله وهذا تحته صورتان وقوله أقرب الى كلامه أى باعتبار قوله كذلك سبق الخ ولهذا أوضح الاقربية بقوله أشعر بذلك قوله الخ والا فالاقرب الى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذلك الخ الصورة الثانية ولعل وجه الاشعار كما يشير اليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث ان المسبوق فى كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذا ان النافية عند الرضى وجعل السيوطى ان كلا (قوله كذلك) تأكيد القوله كما منعوا (قوله فجئ بها الخ) هذا الشطر توكيد لما قبله (قوله ولا فرق فى ذلك) أى فى امتناع تقديم الخبر على ما النافية (قوله لان نفيها ايجاب) أى الكلام بدخولها صار ايجابا لان مدخولها النفى وهى للنفى ونفى النفى ايجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بان نحو ما زال زيد قائما نفى باعتبار اللفظ ايجاب باعتبار المعنى فمنعوا التقديم نظرا الى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا الى المعنى ولما كان التقديم أمرا راجعا الى اللفظ نظر فيه الى اللفظ والاستثناء أمرا راجعا الى المعنى لانه اخراج من معنى الاول نظر فيه الى المعنى (قوله ورج الفتى) أى الشاب للخير أى لفعل الخير وما زائدة على السن أى على زيادته أى كلما ازداد عمره (قوله وهو خيرا) اقتصر عليه مع أن قوله على السن معموله أيضا لانه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليلا (قوله على الخبر الخ) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها على النفى بلا وهو أخصر وأولى لان الكلام فى التقدم على النفى لا فى التقدم على الخبر (قوله غالبا) احترز به عن نحو ان فى الدار زيدا جالس وزيدا لن أضرب أو لم أضرب وعن نحو عمرا زيد ضرب على رأى البصريين المجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدا وعن نحو فأما اليتيم فلا تقهر (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف فى شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن الفراء) أى أنه يمنع التقديم فى جميع حروف النفى (قوله ومن شواهده) أى جواز التقديم على النفى بغير ما (قوله بمثل أو أحسن) أى بمثل شمس الضحى فحذف من الاول لدلالة الثانى والاحسن أن أو بمعنى بل (قوله بين ما والمنفى بها) سيصرح الشارح فى الخاتمة بأنه اذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف كان المنفى هو الخبر وحينئذ لا تستقيم عبارته فكان الاولى أن يقول بين ما والفعل وقد يجاب بأن المنفى فى الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفى (قوله وانما أراد الخ) أى وليس هذا مراده وانما أراد الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر الخ) الخلاف فى غير ليس الاستثنائية اذ لا يتقدم عليها الخبر اجماعا ومثلها لا يكون فى الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز

تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد ثم ان رفع الخبر اسما ظاهرا نحو كان زيد كريما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه و بين معموله بأجنبي كما فى الفارضى وغيره فان قدم مع مرفوعه فالظاهر الجواز قال الرضى فان كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو ضاربا كان زيد عمرا الآن منصوبه ليس كجزئه وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم أو فى الدار اذ الظروف يتوسع فيها اه ثم رأيت المسئلة بتفاصيلها الثلاثة فى التسهيل و وقع الخلاف اذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والاصح جواز تقدمه كما فى التسهيل (قوله فى الحلبيات) هى مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع المانعين وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصديرها (قوله ألا يوم يأتيهم) أى العذاب (قوله من أن تقديم المعمول الخ) أى غالبا فلا يرد نحو زيدا لن أضرب وانما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدا قاله زكريا (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضا بأن يوم يأتيهم معمول لمحذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة وان زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة و بأن يوم فى محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لاضافته الى الجملة وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا لليوم و بأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان وأخواتها لدلالتها على الاحداث كما يأتى (قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف الخ) قال الرودانى فيه أنه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس اذا كان ظرفا أو عديله وليس كذلك لاطلاقهم المنع اه وقد يقال لا لزوم لان معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم (قوله وأيضا فان عسى الخ) ليس جوابا ثانيا كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الاولى تقديمه على قوله وحجة الخ و يمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد ابطاله (قوله مع عدم الاختلاف فى فعليتها) يرده ما تقدم فى شرح قوله بتا فعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بأن المراد بالاختلاف المعدوم فى عسى والاختلاف الموجود فى ليس اختلاف البصريين لاتفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسى بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أى من قوله وليس فى محل نصب بالمفعولية اذ لو كان خبرا مضافا الى ليس لقال فى محل جر بالاضافة (قوله وذلك ممنوع) أى فى الشعر (قوله وذو تمام الخ) فيه اشارة الى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار الى المنصوب أيضا فتسمية هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن بقية الافعال بالافتقار الى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث قال المحققون كالرضى أى من الحدث المقيد لان الدال عليه هو الخبر أما هى فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت فى الاول حصل شئ لزيد حصل القيام وفى الثانى انتفى شئ عن زيد انتفى القيام فيكون فى الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل فى الظرف وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هى لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها و زمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعانى المسند فى باب كان هو الخبر وكان قيد له ولقول المنطقيين ان كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل فى الظرف وهو مشكل عندى فيما له مصدر اذ لا معنى للمصدر الا الحدث اللهم الا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجئ مصدر لشئ منها ثم رأيته مسطورا

لكن يرد الانكار ٭ وكونك اياه عليك يسير ٭ الا أن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفعله أى المذكور وقبل من البدل والحمل على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل

فى الحلبيات وأكثر المتأخرين لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية وحجة من أجاز قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل وأجيب بان معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها وأيضا فان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف فى فعليتها فليس أولى بذلك لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليتها

٭(تنبيه)٭ خبر فى كلامه منون ليس مضافا الى ليس كما عرفت والا توالى خمس حركات وذلك ممنوع (وذو تمام) من أفعال هذا الباب أى التام منها (ما برفع يكتفى) أى يستغنى

بمرفوعه من منصوبه كما هو الاصل فى الافعال وهذا المرفوع فاعل صريح (وماسواه) أى ماسوى المكتفى بمرفوعه (ناقص) لافتقاره الى المنصوب (والنقص فى فتئ) و (ليس) و (زال) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دائما قفى) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال وماسواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاما نحو ماشاء الله كان أى حدث وان كان ذو عسرة أى حضر وتأتى كان بمعنى كفل وبمعنى غزل يقال كان فلان الصبى اذا كفله وكان الصوف اذا غزله ونحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح خالدين فيها مادامت السموات والارض أى مابقيت وكقوله

وبات وباتت له ليلة
كليلة ذى العائر الارمد

وقالوا بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم أى دام ظله وأضحينا أى دخلنا فى الضحى ومنه قوله

* اذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

أى بقى جليدها حتى أضحى أى دخل فى الضحى ويقال صار فلان الشئ بمعنى ضمه اليه وصرت الى زيد تحولت اليه وقالوا برح الخفاء وانفك الشئ بمعنى انفصل وبمعنى خلص ﴿تنبيهان﴾ الاول انما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يزيل فانه فعل تام متعد معناه ماز يقولون زل ضأنك عن معزك أى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل

ومن ماضى يزول فانه فعل تام قاصر معناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ● الثانى اذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها واذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يلى العامل) أى كان وأخواتها (معمول الخبر) مطلقا عند جمهور البصريين

تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدى على المفعول واعلم ان أقرب ما قيل فى لاضربنه كائنا ما كان أن ما نكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أى لاضربنه حالة كونه كائنا شيأ كان أى كائنا أى شئ وجد (قوله بمرفوعه) فيه اشارة الى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الاقرب (قوله فى فتئ) أى لا بفتح التاء أما مفتوحها فيجئ تاما بمعنى كسر وأطفأ يقال فتأته عن الامر كسرته والنار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف فى شرح التسهيل عن الفراء وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فى كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فى تغليطه اهـ (قوله بحال) أى فى حال (قوله أى حدث) تفسير كان فى المثال الاول بحدث وفى الثانى بحضر من تفسير الشئ بجزئيات معناه مراعاة للانسبية والاوضحية فلا ينافى أن كان التامة التى ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت هذا وقال الراغب كان فى الآية ناقصة أى وان كان ذو عسرة غريما لكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقا الا التى بمعنى كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدمامينى (قوله أى مابقيت) وتأتى دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم أى الساكن (قوله وبات وباتت الخ) الشاهد فى بات الاولى لانها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة وخبرها له بناء على مذهب الزمخشرى أن بات تأتى بمعنى صار والعائر بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد وعلى بثر فى الجفن الاسفل وعلى كل ما أعل العين كما فى القاموس فالارمد على الثانى صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ماعداه مؤسسة وليس العائر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو لان معناه كما فى القاموس وغيره الاخذ والاذهاب والذهاب والاتلاف ولا يناسب هنا شئ من هذه المعانى اذا فهمت ماذكرناه فى البيت علمت ما فى كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أى أتاهم ليلا (قوله ظل اليوم أى دام ظله) فى التسهيل أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ومثل الدمامينى الاول بنحو لو ظل الظلم هلك الناس والثانى بنحو ظل الليل وظل النبت (قوله اذا الليلة الشهباء) أى التى لاغيم فيها والجليد البرد الشديد وصدر البيت * ومن فعلاتى أنى حسن القرى (قوله بمعنى ضمه اليه) أى أو قطعه كما فى التسهيل قال شارحه الدمامينى نقلا عن المصنف يقال صاره يصيره ويصوره أى ضمه أو قطعه اهـ ومنه بمعنى الضم فصرهن اليك وفى الهمع أنها تأتى بمعنى رجع أيضا ومنه ألا الى الله تصير الامور (قوله برح الخفاء) أى ذهب وتأتى بمعنى ظهر أيضا وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لانفك كما فى شرح الجامع والهمع متقاربان (قوله للاحتراز من ماضى يزيل) مبنى على المشهور أن يزيل لم يرد مضارعا لزال الناقصة أما على ماحكاه الكسائى والفراء من وروده مضارعا لها وانهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغى أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل قاله الدمامينى (قوله وجب أن تكون ناقصة) أى مالم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلى العامل الخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره قاله فى التصريح قال سم ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الدمامينى لان الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اهـ واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع فى غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمرا يضرب

الخبر على
وكان طعامك
زيد خلافا لابن
السراج والفارسي وابن
عصفور وان لم يتقدم نحو
كان طعامك زيد آكلا
وأجازه الكوفيون مطلقا
تمسكا بقوله
قنافذ هداجون حول
بيوتهم *
بما كان اياهم عطية عودا
وخرج على زيادة كان أو
اضمار اسم مراد به الشان أو
راجع الى ما وعليهن فعطية
مبتدأ وقيل ضرورة وهذا
التأويل متعين في قوله
بانت فؤادي ذات الخال
سالبة
فالعيش ان حم لي عيش من
العجب
وقوله
لئن كان سلمى الشيب بالصد
مغريا
لقد هون السلوان عنها
التحلم
لظهور نصب الخبر وأصل
تركيب النظم ولا يلي
معمول الخبر العامل فقدم
المفعول وهو العامل وأخر
الفاعل وهو معمول
الخبر لمراعاة النظم وليعود
الضمير الى أقرب مذكور
من قوله (الا اذا ظرفا
أتى) أي معمول الخبر
(أو حرف جر) مع مجروره
فانه حينئذ يلي العامل
اتفاقا نحو كان عندك أو في
الدار زيد جالسا أو جالسا
زيد للتوسع في الظرف
والمجرور

زيد لم يجز لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف وزيد في مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع الى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أي وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما اذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجماعا نحو كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (واعلم) أن نحو كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة لان التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف في الالفاظ الثلاثة بعده مثلا اذا قدمت كان فان ذكر بعده زيد فاما ان يتقدم الخبر أو معموله وان ذكر بعده آكلا فاما أن يتقدم الاسم أو المعمول وان ذكر بعده طعامك فاما أن يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد وآكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم (قوله قنافذ الخ) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافذ في مشيهم ليلا فقوله قنافذ تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما في التصريح والهداجون من الهدجان وهو مشية الشيخ والباء في بما سببية وعطية قيل هو أبو جرير والشاهد في ايلاء كان معمول عود الذي هو خبرها وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما في التصريح وشواهد العيني فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو اضمار اسم) أي لكان وقوله مراد به الشأن أي وحينئذ فعائد الموصول محذوف أي عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر الى رابط لان الاسم ضمير الشان (قوله أو راجع الى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر في كان ورابط جملة الخبر بالمبتدا المنسوخ محذوف أي عودهم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا لجوازه عند البصريين كما في سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أي جعله ضرورة متعين أي بالنسبة لبقية التأويل المذكورة ولا ينافي احتمال فؤادي في البيت الاول وسلمى في الثاني للمبتداء ومعمول سالبة ومغربا محذوف أي لك ولا يعارضه في الثاني قوله فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات واندفع الاعتراض على الشارح في دعواه التعين (قوله ان حم) بالبناء للمجهول أي قدر (قوله لتحلم) أي تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها في الحلم بالضم أي المنام والاول أحسن (قوله لظهور نصب الخبر) أي فلا يمكن زيادة كان وبات ولا اضمار ضمير الشان (قوله الى أقرب مذكور من قوله الخ) فيه أن أقرب مذكور من قوله الا اذا الخ الخبر وليس الضمير عائدا اليه الا أن يقال المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف اليه مذكور لتقييد المضاف فافهم (قوله أو حرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع اذ يجوز أن يقال كان عندك في الدار زيد جالسا أو جالسا زيد (قوله ومضمر الشان) مفعول متقدم لانو وهو من اضافة الدال الى المدلول وقوله اسما حال من مضمر أي حالة كونه محكوما باسميته لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الاصح لانه لم يثبت في كلامهم ضمير الشان الا مبتدأ في الحال أو في الاصل نحو قل هو الله أحد ونحو أشهد أن لا اله الا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة (فائدة) قال في المغني ضمير الشان مخالف للقياس من خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شيء منها عليه * ثانيها أن مفسره لا يكون الا جملة مصرحا بجزأيها عند جمهور البصريين * ثالثها أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه * رابعها أنه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه * خامسها أنه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشان مثلا ويؤنث باعتبار القصة ان كان في مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى ولمخالفة القياس من الاوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول

الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان فالاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة وقبيله بالنصب اذ ضمير الشان لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح اه فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشان فالاولى أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه في أن يا ابراهيم أن تقديره أنك وفي كتبت اليه أن لا تفعل أنه يجزم على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على أنك اه بتلخيص وبعض زيادة وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (قوله كما تقدم بيانه) أي كموهم الجواز الذي تقدم بيانه وهو قوله في البيت بما كان اياهم الخ (قوله وقوله) عطف على ما أي وكالموهم في قوله (قوله معرسهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلا (قوله في رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) قيد بذلك لانه لا يكون موهما الجواز ما استبان امتناعه بصحة بحسب الظاهر لجواز ايلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الا على هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لانه على رواية يلقى بالتحتية وهو الاصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى والاقبال يلقون لتطابق المساكين في الجمعية وأما على رواية الفوقية فيغني عن المطابقة في الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الاكل من التمر الذي قدمه لهم حين نزلوا به وكان أحد البخلاء المشهورين (قوله ليس هو أي الشان) فاسمها ضمير الشان وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت) أي من قوله وهذا التأويل متعين الخ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمر الشان الخ (قوله حيث أمكن تقديره) بان كان مفسر ضمير الشان جملة مصرحا بجزأيها اسمية أو فعلية (قوله اذا مات الخ) لا يقال يحتمل أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الالف لانا نقول يمنعه قول شامت ومثني بالرفع وتقدير مبتدا خلاف الظاهر (قوله وقد تزاد كان) أي لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيأ أصلا كما هو مذهب الفارسي والمحققين ونسب الى الجمهور وهو الاصح وذهب جماعة الى انها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو الكون ان لم يكن ظاهرا أو ضميرا بارزا ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلاف المعنى بسقوطها فكان الزائدة على المذهب الاول لا تامة ولا ناقصة وعلى الثاني تامة فقول المصنف وقد تزاد كان أي لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه ثم هي باقية على دلالتها على الزمان الماضي على المشهور ولهذا أكثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي وقال الرضي لا بل هي لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضي كافي نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لا زائدة حقيقة وتبعه حفيد الموضح وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز وفي كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمان الماضي كما كان أصح الخ ولا تدل على الحدث اتفاقا على ما أفاده البعض وهو عندي مشكل لان مقتضى القول السابق أن لها مرفوعا صريحه دلالتها على الحدث اذ لا يسند في الحقيقة من الافعال الا الاحداث فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بانها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين واعلم أن زيادة كان كثيرة في نفسها والتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة الى عدم زيادتها أفاده يس ﴿فائدة﴾ قال في المغني يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتمامها وزيادتها وهي أضعفها والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا وكان في فانظر كيف كان عاقبة مكرهم تحتمل الاوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شانية لاجل الاستفهام وتقدم الخبر لان خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها وكيف حال على التمام

كما تقدم بيانه في قوله
قنافذ هداجون البيت
وقوله
فاصبحوا والنوى عالي معرسهم
وليس كل النوى تلقى المساكين
في رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر وقال الجمهور التقدير ليس هو أي الشان وقد عرفت أنه انما يقدر ضمير الشان حيث أمكن تقديره ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشان في كان قوله
اذا مات كان الناس صنفان شامت
وآخر مثن بالذي كنت أصنع
(وقد تزاد كان في حشو) أي بين شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب (كما كان أصح علم من تقدما) وما كان أحسن زيدا وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله

في غرف الجنة العليا التي وجبت • لهم هناك بسعي كان مشكور وجعل منه سيبويه قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم
• وجيران لنا كانوا كرام ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير وليس ذلك مانعا من زيادتها كما لم يمنع من الغاء ظن
عند توسطها أو تأخرها
اسنادها الى الفاعل وبين
العاطف والمعطوف عليه
كقوله
في لجة غمرت أباك بحورها •
في الجاهلية كان والاسلام
وبين نعم وفاعلها كقوله
ولبست سربال الشباب
أزورها •
ولنعم كان شبيبة المحتال
ومن زيادتها بين جزأي
الجملة قول بعض العرب
ولدت فاطمة بنت الخرشب
الكملة من بني عبس لم
يوجد كان مثلهم نعم شذت
زيادتها بين الجار والمجرور
كقوله
سراة بني أبي بكر تسامى
على كان المسوّمة العراب
﴿تنبيهات﴾ الاول أفهم
كلامه أنها لا تزاد بلفظ
المضارع وهو كذلك الا
ما ندر من قول أم عقيل
أنت تكون ماجد نبيل
اذا تهب شمأل بليل
• الثاني أفهم قوله في حشو
أنها لا تزاد في غيره وهو
كذلك خلافا للفراء في اجازته
زيادتها آخرا • الثالث
أفهم أيضا تخصيص الحكم
بها أن غيرها من أخواتها
لا يزاد وهو كذلك الا ما شذ
من قولهم ما أصبح أبردها
وما أمسى أدفأها روى
ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله عدوّ عينيك وشانيهما • أصبح مشغول بمشغول سيأتي
وقوله أعاذل قولي ما هويت فأوّبي • كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبي وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم ينقص
المعنى (ويحذفونها) أي كان

وخبرا لكان على النقصان وللمبتدا على الزيادة اه مع زيادة من الشمني (قوله العليا) بضم العين مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة اليه والاظهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيبويه الخ) المتجه في البيت ماذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة وعلى أنها زائدة فعلى اعمالها هي تامة والضمير فاعلها وعلى اهمالها قيل الاصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المتصل بجانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر فتحصل في كان في البيت أربعة أقوال أفاده المصرح وعلى القولين الاخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة ان الضمير لا يتصل الا بعامله (قوله ورد ذلك الخ) الرد مبني على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا (قوله وليس ذلك) أي رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبني على أن معنى زيادتها صحة سقوطها وان عملت عند ذكرها وقد يمنع قياسه بأن الالغاء ليس كالزيادة فتأمل (قوله في لجة) أي شدة ففيه استعارة تصريحية وغمرت بحورها ترشيح (قوله ولبست سربال الشباب) أي تلبست بالاحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة تصريحية تبعية في لبست أو أصلية في سربال والشبيبة الشباب (قوله بنت الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة فموحدة والكملة جمع كامل قال الزمخشري في المستقصى فاطمة بنت الخرشب الانمارية ولدت لزياد العبسي الكملة ربيعا الكامل وقيسا الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل والله انهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها (قوله نعم شذت الخ) استدراك على اطلاق قوله في حشو فانه يوهم انها تزاد قياسا حتى بين الجار والمجرور واستفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذي أيده سم وفي شرح ابن عقيل على النظم أنها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدماميني وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس اه وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدماميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة الى ما عدا التعجب اللهم الا ان يكون له قولان (قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع سري أي سيد على غير قياس تسامى أي تتسامى والمسوّمة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أي علامة لتترك في المرعى والعراب العربية ويروى المطهمة الصلاب والمطهمة المتناسقة الاعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول أم عقيل) أي وهي تلاعب ولدها عقيل بن أبي طالب (قوله نبيل) من النبل بالضم أو النبالة وهما الفضل وشمأل بعنبر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالي ثانيها شأمل كجعفر مقلوب شمأل ثالثها شمال كسحاب رابعها شمل بسكون الميم خامسها شمل بتحريكها وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أي بالة أو مبلولة لما فيها من الندى والمراد أنها رطبة وكنت بقولها اذا تهب الخ عن الدوام (قوله لا تزاد في غيره) أي الاول والآخر للاعتناء بهما (قوله أبردها الخ) الضميران للدنيا كما قاله زكريا (قوله وشانيهما) أي باغضهما (٣) والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره أو المراد مشغول بمشغول به لان المحب لا يرضى الشركة في حبيبه (قوله أعاذل الخ) الهمزة للنداء وعاذل منادى مرخم وأوّبي من التأويب وهو الترجيع وكثيرا مفعول ثان لارى (قوله أي كان) أي هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضوية لما

(٣) قوله باغضهما الاولى مبغضهما من أبغض لان بغض تعديته رديئة كما في كتب اللغة اه

سيأتي عن سيبويه في ولو تمر من تقدير يكون (قوله اما وحدها) فالاقتصار على الخبر في قوله ويبقون الخبر لبقائه على الحالتين فلا ينافي هذا الاقتصار قول الشارح اما وحدها وان أورده سم وأقره شيخنا والبعض (قوله وهو الاكثر) أي لان الفعل ومرفوعه كالشئ الواحد (قوله وبعد ان) الظرف متعلق باشتهر وكثيرا الاحسن أنه حال من فاعل اشتهر ولا تكرار في الجمع بين الكثرة والشهرة لانه لا يلزم من احداهما الاخرى قال في التصريح والغالب في ان هذه أن تكون تنويعية (قوله ولو) أي المندرج مابعده افهما لها فلا يجوز ألا حشف ولو تمرا وانما كثر حذفها بعدهما لان ان أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون في الامهات مالم يتوسعوا في غيرها قاله في التصريح (قوله المرء الخ) قال شيخنا والبعض لفظ الحديث الناس مجزيون بأعمالهم الخ اه وقال شيخنا السيد المرء مجزي بعمله ليس حديثا وان صح معناه قاله القليوبي ولذلك حكاه الحافظ في الهمع بلفظ قيل وكذا غيره اه وهذا يفيد أنه لم يرد مطلقا ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم الخ وكذا في همع السيوطي فما رأيته من نسخة وعلى تسليم ورود الناس مجزيون بأعمالهم الخ يكون الشارح رواه بالمعنى (قوله بعمله) أي بجنس عمله لان العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله حدبت الخ) حدب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورق وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة وروي بكسر الضاد وتشديد النون ومدلولا العلمين متغايران (قوله ان كان في عمله خير) لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولان الناقصة أكثر استعمالا من التامة (قوله أربعة أوجه مشهورة) نص في التسهيل على أنه ربما جر المقرون بان أو بلو اذا عاد اسم كان الى مجرور بحرف قال الدماميني نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف أي ان كان قتل بسيف فقتله أيضا بسيف وحكى يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح أي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده اه ببعض حذف (قوله وهذا الرابع أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة الى الاول كما أن قوله أرجحها ليس على بابه بالنسبة الى الرابع وانما كان أضعف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر ومن هذا يعلم أن أرجحية الاول لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين وهما اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وأن توسط الثاني والثالث لسلامة كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بان الحذف في الرفع أقل منه في النصب وقال الدماميني الرفع ضعيف من جهة المعنى لان معنى ان كان في عملهم خير غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عملهم خيرا الا ان كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع بانه على التجريد مثل لهم فيها دار الخلد قاله سم (قوله على تقدير ولو يكون عند نا تمر) المناسب عندكم الا أن يكون استفهام المتكلم من أهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضي بخلاف الزيادة (قوله من لد شولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها شوائل والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والشائل بلا هاء الناقة التي تشول بذنبها للقاح أي ترفعه لاجله ولا لبن لها أصلا وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو كراكع وركع والفاء زائدة والاتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أي تبعها أي من زمن كونها شولا الى زمن تبعية أولادها لها كذا في التصريح وغيره (قوله قدره سيبويه من لد أن كانت شولا) أي في التقدير بان لقلة اضافة لدن الى الجمل واعترض بانه يلزمه

من ذلك المرء مجزي بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر وقوله

قد قيل ماقيل ان صدقا وان كذبا وقوله

حدبت على بطون ضبة كلها ان ظالما فيهم وان مظلوما

وفي الحديث التمس ولو خاتما من حديد وقال الشاعر

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا . جنوده ضاق عنها السهل والجبل

﴿تنبيهان﴾ الاول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم من ذلك ان المرء مجزي بعمله ان خير فخير وان شر فشر برفعهما أي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وان كان في عمله شر فجزاؤه شر وفي هذه المسئلة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع عكس الاول أي رفع الاول ونصب الثاني وهذا الرابع أضعفها والاول أرجحها وما بينهما متوسطان ومنه مع لو ألا طعام ولو تمر جوز فيه سيبويه رفع تمر على تقدير ولو يكون عند نا تمر الثاني قل حذف كان مع غير ان ولو كقوله من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لد ان كانت شولا (وبعد أن) المصدرية (تعويض ما عنها) أي عن كان

(ارتكب) فتحذف كان لذلك ونحو بالذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كمثل أما أنت برا فاقترب) فان مصدرية

وماعوض عن كان وأنت اسمها وبرا خبرها والاصل لان كنت برا فحذفت لام التعليل لان حذفها مع أن مطرد ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها ثم عوض عنها ما وأدغمت فيها النون ومنه قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فان قومي لم تأكلهم الضبع

﴿تنبيه﴾ حذفت كان مع معموليها بعد ان في قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا نافية للخبر ومنه قوله

أمرعت الارض لوان مالا ... لو أن نوقا لك أو جمالا
أو ثلة من غنم اما لا

التقدير ان كنت لا تجدين غيرها (ومن مضارع لكان) ناقصة كانت أو تامة (منجزم) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (تحذف نون) هي لام الفعل تخفيفا (وهو حذف) جائز (ما التزم) نحو وان تك حسنة في القراءتين بخلاف نحو من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء وتكونوا من بعده قوما صالحين ان يكنه فلن تسلط عليه لم يكن الله ليغفر لهم وخالف في هذا الاخير يونس فاجاز الحذف حينئذ تمسكا بقوله

فان لم تك المرآة أبدت وسامة ... فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

وحمل على الضرورة قال الناظم وبقوله أقول

حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها خلافا لما يوهمه كلام البعض وأجيب بانه حل معنى لا حل اعراب وحل الاعراب من لدكانت وان كانت اضافة لدن الى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لدشالت شولا فحل شولا مصدر الاجمعا وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو يومئذ قياسا فهذا أولى (قوله فتحذف كان) أي وحدها اذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضي (قوله وجوبا) أي عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع هذا العمل الا في ضمير المخاطب وأجاز سيبويه أما زيد ذاهبا ذهبت (قوله اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض) كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال أن أنت برا قاله الفارضي (قوله فاقترب) الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب لان الاول سبب والثاني مسبب (قوله فان مصدرية) أي عند البصريين وذهب الكوفيون الى أنها شرطية بدليل الفاء لانهم يجيزون فتح همزة ان الشرطية ونقل البعض في بعض نسخ حاشيته الاول عن غير البصريين والثاني عن البصريين سبق قلم قال الفارضي وان المصدرية حينئذ في محل نصب أو جر على الخلاف في محلها بعد حذف حرف الجر معها اهـ (قوله وأنت اسمها) أي اسم كان وقيل العامل نفس ما لنيابتها عن كان فالاسم والخبر لها (قوله والاصل لان كنت برا) أي الاصل الثاني والاصل الاول اقترب لان كنت برا فقدمت العلة على المعلول ثم حذفت اللام الخ ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر (قوله ثم حذفت كان) أي وصلة الموصول الحرفي قد تحذف نحو ما أن حراء مكانه أي ما ثبت أفاده يس (قوله أبا خراشة) بضم الخاء المعجمة صحابي وهو منادى حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معلولي العلتين لدلالة المقام والاصل لان كنت ذا نفر افتخرت علي لا تفتخر علي فان قومي الخ والضبع حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل الضبع حقيقة فيها أيضا ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم اذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيوطي في شرح شواهد المغني (قوله حذفت كان) أي وجوبا وقوله مع معموليها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر فكأنه لم يحذف لبقاء بعضه (قوله بعد ان في قولهم الخ) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فاذا قيل لك لا تأت الامير فانه جائر جاز أن تقول أنا آتيه وان ومنه قالت وان (قوله فما عوض عن كان) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكونان حذفا بلا تعويض (قوله ولا نافية للخبر) الظاهر أن لا جزء من الخبر أي وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه هذا وجعل اللقاني ما زائدة لتأكيد ان الشرطية من غير تقدير لكان كما في فاما ترين ولا داخلة على فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لانه أقل تكلفا وضعفه الروداني بان ما لا تزاد قبل الشرط المنفي بلا وبان الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى والشرط على زعمه مستقبل وجواب اما الخ بلا على كل محذوف لدلالة افعل قبله عليه والتقدير فافعل هذا (قوله أمرعت) أي أخصبت والثلة بضم المثلثة وقد تفتح القطعة من الشئ والظاهر أن لو في الموضعين للتمني كما في لو أن لنا كرة وخبر أن في الموضع الاول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع الخ) متعلق بتحذف والحاصل أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلا لا وقفا (قوله تحذف نون) أي لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (قوله في القراءتين) أي قراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان (قوله بخلاف نحو من تكون الخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله وتكونوا الخ بالسكون وقوله ان يكنه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله وقد وليه متحرك (قوله فان لم تك المرآة الخ) كانه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه وجه الضيغم

وهو الاسد من الضغم وهو العض (قوله اذ لاضرورة الخ) مبنى على مذهبه فى الضرورة وقدمر مافيه وقوله لامكان أن يقال فان تكن المرآة أخفت وسامة فيه أن هذا أخص من كلام الشاعر لان الشرط على هذا انتفاء الوسامة المقتضى ثبوتها فى نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم ابداء الوسامة الصادق بانتفائها فى نفسها فتأمل (قوله نحو يعيج) أى التى بمعنى ينتفع كما سيذكره الشارح أما عاج التى بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص بالنفى ونحو يعيج أحد وديار وعريب فلا يقال ما كان مثلك الا أحدا (قوله فى كل ما ذكر) أى فى أن المنفى هو الخبر وفى انه اذا قصد الايجاب قرن الخبر بالا وفى أنه اذا كان الخبر ملازما للنفى لم يجز أن يقترن بالا بقى أن ليس وما كان يشتركان فى شئ آخر نبه عليه فى التسهيل وعبارته مع زيادة من الدمامينى عليه وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو ان كان جملة موجبة بالا كقوله

ليس شئ الا وفيه اذا ما * قابلته عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها فى ذلك كان بعد نفى كقوله

ما كان من بشر الا ومنيته * محتومة لكن الآجال تختلف

وربما شبهت الجملة المخبر بها فى هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا كقوله

وكانوا أناسا ينفحون فاصبحوا * وأكثر ما يعطونك النظر الشزر

وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له * وآخر يثنى دمعة العين بالمهل

وهذا انما أجازه الاخفش دون غيره من البصريين ولا حجة فى البيتين لاحتمال أصبح وظل فيهما للتمام وجعل الجملة حالية أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف اه وقال فى التسهيل ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم اه أى حملا لها عند انتقاض نفيها على ما فى الاهمال كما فى المغنى قال الدمامينى حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم قال فى رد نحو هذا التركيب الى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمها والا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أى ليس طيب غير المسك موجودا وأورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا ساد مسده ثم قال قال ابن هشام وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات اه وقوله موجودا عبارة المغنى طيبا (قوله ففيها ايجاب) أى باعتبار مآل المعنى لما مر من أن اللنفى ونفى النفى ايجاب (قوله فلا يقترن خبرها بالا) أى لان الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا فى الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد الا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا القيام (قوله فؤول) أى بوجهين أولهما أحسنهما لا اعتراض على ثانيهما بأن عامل الحال ان جعل تنفك ففيه أن ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى الا فى تابعه أو فى المستثنى منه وعلى الخسف ليس واحدا منهما وان جعل الظرف لزم تقدم المستثنى فى الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبأن الاستثناء المفرغ فى الفضلات قليل فى الايجاب وخرج ابن جنى البيت على أن تنفك ناقصة والا زائدة كما جوزه الواحدى فى قوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء (قوله حراجيج) جمع حرجوج بحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهى الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعى يعنى أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك الى المرعى وأو بمعنى الى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمى بالنون قال الدمامينى وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمى على روايته بالتحتية قوله بها (قوله الا فى حال اناختها الخ) أى فهى تنتقل من مشقة الى مشقة وقوله على الخسف أى على وجه الخسف

اذ لاضرورة لامكان أن يقال

فان تكن المرآة أخفت وسامة

وقد قرئ شاذا لم يك الذين كفروا (خاتمة) اذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف فالمنفى هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فان قصد الايجاب قرن الخبر بالا نحو ما كان زيد الا عالما فان كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفى نحو يعيج لم يجز أن يقترن بالا فلا يقال فى ما كان زيد يعيج بالدواء ما كان زيد الا يعيج ومعنى يعيج ينتفع وحكم ليس حكم ما كان فى كل ما ذكر وأما زال وأخواتها فنفيها ايجاب فلا يقترن خبرها بالا كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفى لتساويهما فى اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فؤول كقوله

حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

أى ما تنفصل عن الاتعاب الا فى حال اناختها على الخسف الى أن نرمى بها بلدا قفرا فتنفك هنا تامة ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة منصوب على الحال أى لا تنفك على الخسف الا فى حال اناختها والله أعلم

﴿فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس﴾

انما شبهت هذه بليس في العمل لمشابهتها اياها في المعنى وانما أفردت عن باب كان لانها حروف وتلك أفعال (اعمال ليس أعملت ما) النافية نحو ما هذا بشرا وماهن أمهاتهم وهذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالاسماء ولاعمالها عند الحجازيين شروط أشار اليها بقوله (دون ان • مع بقا النفي وترتيب زكن) أي علم فان فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو ما ان زيد قائم فما حرف نفي مهمل وان زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره ومنه قوله

بني غدانة ما ان أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

وأما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فخرجة على أن ان نافية مؤكدة لما لا زائدة وكذا اذا انتقض النفي بالا نحو وما محمد الا رسول فاما قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله • وما صاحب الحاجات الا معذبا

﴿فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس﴾

أي في العمل كما أشار اليه الشارح (قوله لمشابهتها اياها في المعنى) وهو النفي والمثبت لاعمال عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة اعمال العرب اياها عمل ليس لا أن المثبت قياسنا اياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس مع النص فالاعتراض بأن هذا قياس في اللغة وهو ممتنع ساقط جدا نعم قال سم انما يظهر التعليل بمشابهتها ليس في المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لانها حروف) ان قلت الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة قلت لانها أظهر شبها بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثير الكثرة مجيء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وعملا بخلاف أفعال المقاربة (قوله أعملت ما) أي عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهي وان عند الاطلاق لنفي الحال كليس كما في الهمع (قوله وأهملها بنو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع (قوله شروط) أي أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا في قوله وسبق حرف جر الخ فانه تضمن أن شرط عملها أن لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين آخرين أن لا تتكرر ما نحو ما ما زيد قائم وأن لا يبدل من خبرها موجب بالا نحو ما زيد شيء الا شيء لا يعبأ به وتركهما المصنف لان الاول ان كان المراد منه ان لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو داخل في شرط بقاء النفي لان نفي النفي ازالة للنفي وان كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه والثاني داخل في شرط بقاء النفي لان ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه مع أن ابن عقيل رح في شرحه على النظم أن ابدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح في الاستثناء جاعلا رفع البدل على محل الخبر وعبارة المغني اذا قلت ليس زيد شيأ الا شيأ لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البدل وان جئت بما مكان ليس بطلت البدلية لان ما لا تعمل في الموجب اه قال الشاطبي لا تعمل ما الا بهذه الشروط بخلاف ليس فانها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم أن ان لا تلي ليس كما اعترف به بعد ذلك يعني ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وان وليها ان مع أنها لا تلي ليس أصلا هذا مراد سم ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال (قوله دون ان) أي المزيدة لا النافية المؤكد بها كما يستفاد من قول الشارح فخرجة على أن ان نافية الخ وبالاولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما صرح به كلام المصنف في شرح التسهيل واعتمده الدماميني والمرادي وان خالف في ذلك بعضهم كما مر وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلينظر وانما لم تعمل مع ان لبعدها عن شبه ليس بوقوع ان بعدها وقيل لضعفها عن تخطي ان وكذا يقال في زيادة ما بعدها ان قلنا بابطالها العمل (قوله مع بقا النفي) أي نفي الخبر فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد ضاربا الا عمرا سم (قوله أي علم) أي من باب المبتدا والخبر فانه علم منه أن حق المبتدا التقدم والخبر التأخر (قوله بني غدانة) بضم الغين المعجمة والصريف الفضة والخزف الفخار (قوله لا زائدة) أي كما هي على رواية الاهمال فالتأكيد بان على أنها نافية لفظي لانه بمنزلة تكرير ما وعلى أنها زائدة معنوي كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة كذا في حاشية السيوطي على المغني (قوله وكذا) أي كوجود ان اذا انتقض الخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو ما ان زيد قائم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فان فقد شرط الخ فانتظمت عبارة الشارح (قوله بالا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر) قال الناصر المراد به نفس الفلك مجازا لا حركته

فشاذ أو مؤول وكذا يبطل عملها اذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد ومنه قوله

فيكون اسم عين فصح أنه من باب ما زيد الا سير او المجنون الدولاب الذي يسقى عليه الماء وضم داله أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) بجعله من باب ما زيد الا سيرا والا سل وما الدهر الا يدور ودوران مجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أي تعذيبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف في الاول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذيبا أو مؤول بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أي يشبه مجنونا ويشبه معذبا وهذا أقل كلفة (قوله نحو ما قائم زيد) أي على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا المكتفى به عن الخبر فلا اشكال في بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدا في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) أي لحن وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا في الروداني ثم قال والذي ينبغي أن لا يشك فيه أن ذلك اذا ترك العربي وسليقته أما لو أراد النطق بالخطا أو بلغة غيره فلا يشك في أنه لا يعجز عن ذلك وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها وأبو الاسود عربي وقد حكى قول بنته لامير المؤمنين علي "ما أشد الحر بالرفع فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسئلة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي مر هم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لا بد من تأويله كان يقال المراد من لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضي نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار اه وهو كلام في غاية المفاسة طالما جرى في نفسي (قوله وقيل مؤول) أي بأن فتحته بناء لاضافته الى مبني فهو في محل رفع بالابتداء أو بان الخبر محذوف أي موجود ومثلهم حال من الضمير في الخبر وانما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من أن الشاعر تميمي (قوله وفاقا لسيبويه في الاول) رد بان المنصوص عن سيبويه المنع والمجوز انما هو الجرمي والفراء (قوله اقتضى اطلاقه) لا يقال قوله وسبق الخ يقيد هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول في قوله كما بي الخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لانا نقول عادته اعطاء الحكم بالمثال مع أن التعميم مبني على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف (قوله وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور) وتأييده بقياسه على معمول الخبر يمنع بالفرق بانه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة فان قيل قد اغتفروا تقدم خبر ان وأخواتها على اسمها اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا أجيب بان هذه الحروف ضعيفة لانها فرع الفرع لانها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف ان وأخواتها (قوله وسبق الخ) أشار به كما تقدم الى شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها اذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لان هذه الاحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن يتصرف معها ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها باجنبي وان تردد فيهما سم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر وللنفس ميل اليه لان الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما أولا (قوله أو ظرف) لا يبعد أن أو مانعة خلو تجوز الجمع (قوله مدخولي ما) مفعول سبق دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما لامتناعه لان ما لها الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد لايهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (قوله بأهبة حزم) الاهبة كما في القاموس العدة بالضم (قوله وان كنت آمنا) عطف على محذوف أي ان لم تكن آمنا وان كنت آمنا أو الواو للحال وان وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالاولى والشاهد في تقدم كل حين لان كل بحسب ما بعدها وما بعدها ظرف فتكون هي ظرفا (قوله تعرفها المنازل) أي اطلب معرفتها في المنازل والشاهد في قوله وما كل

وما خذل قومي فأخضع للعدا
ولكن اذا أدعوهم فهم هم
وأما قول الفرزدق
وأسجوا قد أعاد الله نعمتهم
اذهم قريش واذ ما مثلهم
بشر
فشاذ وقيل غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول ﴿تنبيهان﴾ الاول قال في التسهيل وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بالا وفاقا لسيبويه في الاول وليونس في الثاني • الثاني اقتضى اطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا أو مجرورا قال في شرح الكافية من النحويين من يرى عمل ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور (وسبق حرف جر) مع مجروره (او ظرف) مدخولي ما مع بقاء العمل (كما بي أنت معنيا) وما عندك زيد قائما (أجاز العلما) سبق مصدر نصب بالمفعولية لاجاز مضاف الى فاعله والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل ومنه قوله
بأهبة حزم لذوان كنت آمنا
فما كل حين من ترالى مواليا
فان كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيدا آكل ومنه قوله
وقالوا تعرفها المنازل من منى • وما كل من وافى منى أنا عارف
وأجاز ابن

الخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذى ليس ظرفا ولا مجرورا هذا على رواية نصب كل أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف فى محل نصب خبرها والعائد محذوف أى عارفه ولا شاهد فيه حينئذ (قوله من بعد منصوب) أى أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره سم (قوله ولا يجوز نصبه) أى على رأى الجمهور أما على رأى يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفى فالنصب جائز (قوله لانه موجب) أى على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفى الى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعد بالنصب أى بل ما هو قاعدا أفاده اللقانى وفيه اشكال لان نقل النفى الى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفى فما وجه نصبه وجوابه أن النفى انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه (قوله جاز الرفع) أى على اضمار مبتدا أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرر أى وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لا زائدة للتأكيد (قوله قد عرفت) أى من قوله لكونه خبر مبتدا مقدر (قوله مجاز) أى بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية (قوله وبعد ما) أى عاملة أو مهملة ما لم يكن اهمالها لانتقاض النفى فان كان له لم تدخل الباء لان الكلام حينئذ ايجاب (قوله وليس) أى غير الاستثنائية لانها بمعنى الا ومعمول الا لا يقترن بالباء كذا فى التصريح وسيأتى عن ابن هشام ما يوافقه (قوله بجر الباء الخبر) بشرط عدم نقض نفيه بالا كما تقدم فلا يجوز ما زيد الا بقائم وقبوله الايجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وأن لا يكون فى الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام وكالخبر الاسم اذا وقع فى موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم ليس البر بأن تولوا وجوهكم بنصب البر وهذه الباء لتأكيد النفى على مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لان السامع قد لا يسمع أول الكلام وقيل انما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام اذ ربما لا يتمكن المتمكن من نظمه أو سجعه الا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على الاعمال وعليه يحمل ما ورد فى القرآن لان خبر ما لم يقع فى القرآن مجردا من الباء الا منصوبا ورفع على الاهمال ﴿فائدة﴾ قال فى التسهيل وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال الدماميني وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذى عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس ثم قال فى التسهيل ويندر ذلك أى جر المعطوف على الخبر المذكور فى غير ليس وما ثم قال وان ولى العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببى نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببى وهو أخوه فى المثال أو جعلا مبتدأ وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون اخوته ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببى فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفى وان تلاه أجنبى عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وان جر بالباء جاز على الاصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولى عاملين مختلفين لان جر المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواه نصبت خبرها أو جررته بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ الى عطف الجمل اه مع زيادة من شرحه للدماميني (قوله وبعد لا) أى عاملة عمل ان أو عمل ليس (قوله ونفى كان) أى وكان المنفية أى غير الاستثنائية كما مر (قوله وبقية النواسخ) عطف على كان فنفى مسلط عليها والمراد النواسخ غير ان وأخواتها وغير كاد وأخواتها (قوله قليلا) أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل (قوله فكن) الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم والفتيل الخيط الذى فى شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أى اغناء ما وقوله عن سواد بن قارب من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله اذ أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل

﴿فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات﴾ بليس محذوف انما شبهت ثم ذلك معطوفا العمل ببل الى آخره المعتمد الرفع لكونه خبر المبتدا مقدر ولا يجوز نصبه عطفا على خبر ما لانه موجب وهى لا تعمل فى الموجب تقول ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو شجاعا لكن كريم أى بل هو قاعد ولكن هو كريم فان كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا أو لا قاعد والارجح النصب ﴿تنبيه﴾ قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز اذ ليس بمعطوف وانما هو خبر مبتدا مقدر وبل ولكن حرفا ابتداء (وبعد ما) النافية (وليس جر البا) الزائدة (الخبر) كثيرا نحو وما ربك بظلام أليس الله بكاف عبده (وبعد لا) النافية (ونفى كان) وبقية النواسخ (قد يجر) قليلا من ذلك قوله

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وقوله

وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن
بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وقوله دعاني أتي والخيل بيني وبينه • فلما دعاني لم يجدني بقعدد وربما أجرو الاستفهام مجرى النفي لشبهه اياه كقوله

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت
ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم
وندر في غير ذلك كخبران ولكن وليت في قوله
فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها
فانك مما أحدثت بالمجرب
وقوله
ولكن أجرا لو فعلت بهين
وهل ينكر المعروف في الناس والاجر
وقوله
ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
على احدى الروايتين وانما دخلت في خبر أن في قوله أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى أوليس الله بقادر ﴿تنبيهات﴾ الاول لافرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه اطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهو مردود فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا التفات الى من منع ذلك • الثاني اقتضى اطلاقه أيضا أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول ان وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ومنه قوله لعمرك ما ان أبو مالك • بواه ولا بضعيف قواه • الثالث اقتضى اطلاقه أيضا أنه لا فرق في لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل ان نحو قولهم لا خير بخير بعده النار أي لا خير خير (في النكرات أعملت

وأنجل بمعنى بخل كما في التصريح ولا بقاء أنجل على ظاهره وجه (قوله والخيل) يعني الفرسان والقعدد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر قاله العيني (قوله أجروا الاستفهام) ظاهره ولو غير اطالي وفي التصريح أن هل في البيت للجحد (قوله لشبهه اياه) أي في عدم تحقق مدخول كل (قوله يقول الخ) هو هجو من الفرزدق لجرير بأن قومه كانوا أتون الاتن فالضمير في يقول الى الكلبي اذا اقلولى أي ارتفع على الاتان وأقردت الاتان بالقاف أي لصقت بالارض وسكنت ألا هل الخ مقول القول واعترض البعض الاستشهاد بهذا بأنه خروج عما نحن فيه اذ الكلام في زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بأن قول الشارح وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام داخلا على ناسخ وان أوهمته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخل على الناسخ فالاستشهاد بالبيت في محله (قوله وندر) أي قل جدا (قوله كخبران الخ) وكالحال في ما جاء في زيد براكب (قوله فان تنأ) أي تبعد عنها أي عن أم جندب المذكورة في قوله أول القصيدة

خليلي مرا بي على أم جندب • لنقضي حاجات الفؤاد المعذب

حقبة أي مدة لا تلاقها بدل من تنأ لان عدم الملاقاة هو النأي كما قاله زكريا (قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أي لو فعلته لاصبت أو هي للتمني (قوله وانما دخلت الخ) جواب عما يرد على قوله وندر وحاصله كيف تدعي ندوره مع ذكر وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع النادر واستعماله وحاصل الجواب أن دخولها في الآية لان مدخولها يؤول بحسب المعنى الى خبر ليس (قوله لانه في معنى الخ) بدليل التصريح به في قوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر أو يقال لان ان ومعموليها سدا مسد مفعولي يروا العلمية وهي من النواسخ فدخولها جزء من معمولي الناسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما في الآية أجاز ما ظننت أن أحدا بقائم (قوله في خبر ما) الاضافة لادنى ملابسة بالنسبة للتميمية لانها لا خبر لها أي الخبر الواقع في حيزها (قوله وتبعه على ذلك الزمخشري) بناء منهما على أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان المقتضي نفيه اهـ دماميني أي بدليل دخولها في نحو لم أكن بقائم وامتناعها في كنت قائما (قوله في أشعارهم) كقول الفرزدق • لعمرك ما معن بتارك حقه (قوله بدخول ان) أي أو بعدم الترتيب لا بانتقاض النفي بالا فالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله لا خير بخير) بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لا زائدة والخبر الجار والمجرور وأجاب غير واحد كالبعض بان هذا الاحتمال خلاف الظاهر وان ادعى الدماميني ظهوره وأنا أقول لا بد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا لان المعنى المقصود من هذا الكلام نفي كينونة الخير في الخبر الذي بعده النار أي نفي وجود شيء من الخير في الخير الذي بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعلت الباء ظرفية أو نفي الخيرية عن الخير الذي بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعل مقلوبا والاصل لا خير بعده النار خير وليس المقصود نفي الخيرية التي بعدها النار عن الخير كما يفيده جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لان معنى كون لا لنفي الجنس أنها لنفي الخبر عن الجنس فان قلت يغني عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا قلت يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو خبر وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة الى ارتكاب القلب الذي هو خلاف الاصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدماميني فتدبره فانه في غاية الحسن والمتانة (قوله في النكرات) انما اختص عمل لا بالنكرات لانها عند الاطلاق لنفي الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب اهـ سم أما التي لنفي الجنس نصا فعاملة عمل ان وأورد

كليس لا) النافيــة بشرط بقاء النفي والترتيب على مامر وهو أيضا الخاص بلغــة الحجاز دون تميم ومنــه قوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا

﴿تنبيهات﴾ الاول ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة وأنشد للنابغــة الجعدى

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا
سواها ولا عن حبها متراخيا

وتردد رأى الناظم في هذا البيت فأجاز في شرح التســهيل القياس عليه وتأوله في شرح الكافيــة فقال يمكــن عنــدى أن يجعــل أنا مرفوع فعــل مضمر ناصب باغيا عــلى الحال تقديره لا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هــذا من باب الاستغناء بالمعــمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة منها قولهم حكمك مسمطا أى حكمك لك مسمطا أى مثبتا فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غــير فعــل فأن يعمــل باغيــا بذلك وعامله فعــل أحق وأولى هذا لفظه • الثاني اقتضى كلامه مساواة لا لليس في كثرة العمل وليس كذلك بل عملها عمل ليس قليــل حتى منعــه الفراء ومن وافقه وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب • الثالث الغالب على خبر لا أن يكون محذوفا حتى قيل ان ذلك لازم كقوله

من صد عن نيرانها • فأنا ابن قيس لا براح

أى لا براح لي والصحيح جواز ذكره كما تقدم (وقد تلى لات وان

على تخصيص عمــل لا بالنكرات أنه وقع في أمثلة سيبويه مازيد ذاهبا ولا أخوه قاعــدا واجيب بأنه لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ماقاله المصرح (قوله كليس) حال من لا أو مفعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفي والترتيب) أى بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بان لانها لا تقترن بها أصلا فلا يحتاج الى اشتراطه وبقي شرطان عدم تقدم معــمول خبرها على اسمها وهو غــير ظرف أو جار ومجرور وأن لا تكون لنفي الجنس نصا ولا يرد البيت الآتي أعنى تعز الخ لان التنصــيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجيــة لا من نفس لا (قوله على مامر) أى من البيان قيل ومن الخلاف (قوله تعز) أى تصبر وتســل والوزر الملجأ والشاهد في الشطرين وقيل لا شاهــد في الشطر الاول لاحتمال أن باقيا حال من الضمــير في على الارض وعلى الارض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب وفيه أنا لو سلمنا أن على الارض خبر لكان نصب الخــبر في الشطر الثاني قرينة على نصــبه في الاول والا كان تلفيقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الامر أنه في الاول بقرينة الثاني (قوله سواد القلب) أى حبته السوداء وباغيا طالبا (قوله مرفوع فعل) أى على أنه نائب فاعل (قوله لا أرى) أى لا أبصر اذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لان حذف غير القلبي أكثر من حذف القلبي (قوله والفعل المقدر بعده) انما قدر بعــده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا (قوله هذا) أى الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول الخ أى من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ ممــا بعده أى قوله ونظائره الخ فلا اعترض بأن الوجه الاول فيــه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض ولك أن ترجع اسم الاشارة الى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الاول بنحو حكمك مسمطا في الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وان لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب (قوله حكمك مسمطا) تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به (قوله اقتضى كلامه) حيث شــبه لا بليس ثم قال وقد تلى لات فأفاد أن اعمال لا كليس كثير ولعــل مراد الشارح باقتضاء كلام المصــنف المساواة في الكثرة اقتضاؤه المساواة في أصــل الكثرة فــلا يمنع كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامي وعللت القلة بنقصان شبهها بليس لانها للنفي مطلقا وليس لنفي الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال ويلحق بها ان النافيه قليلا ولا كثيرا اه قال الســيوطي قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكســه لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا اعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا سوى البيت السابق اه (قوله عن نيرانها) أى الحرب وقوله فأنا ابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أى فأنا لا أصد لاني ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقيــة القوافي فلا يقــال يحتمل أن لا عاملة عمل ان لان ظهور الضم يمنع هــذا الاحتمال قاله الروداني (قوله وقد تلى) من ولى الشئ يليه ولاية اذا تولاه ويشترط لاعمــال لات وان عمــل ليس ما اشــترط في ما الا الشرط الاول لان ان لا تزاد بعــدهما فلا معنى لاشــتراط عدم زيادتها بعــدهما ويظهر قياسا على ماسبق في ما أن تأكيد ان النافيه بان نافيــة أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط أن يكون معمولاها اسمى زمان وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل النسبي بالنســبة لان بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فلا ينافي قول صاحب التوضيح وعملها أى لات اجماع من العرب وعلى تسليم ان قد للتقليل بالنســبة الى لات أيضا يقال الاجماع على الجواز فلا ينافي قلة الوقوع فان قلت اذا أجمعت العرب على اعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالاخفش قلت معنى اجماع العرب

على

ذا العملا) المذكور أمالات فأثبت سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش وأما ان فأجاز اعمالها الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلف النقل عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال فقد سمع نثرا ونظما فمن النثر قولهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم على أن ان نافية رفعت الذين ونصبت عبادا أمثالكم خبرا ونعتا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم فى الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك ومن النظم قوله

ان هو مستوليا على أحد
الا على أضعف المجانين

وقوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته
ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وقد عرفت أنه لا يشترط فى معموليها أن يكونا نكرتين (وما للات فى سوى) اسم (حين) أى زمان (عمل) بل لا تعمل الا فى أسماء الاحيان نحو حين وساعة وأوان قال تعالى ولات حين مناص وقال الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم

وقال الآخر

طلبوا صلحنا ولات أوان
فأجبنا أن ليس حين بقاء

أى وليس الاوان أوان صلح فحذف المضاف اليه أوان منوى الثبوت و بنى كما فعل بقبل و بعد الا أن أوانا أشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر ونون اضطرارا وأما قوله

لهفى عليك للهفة من خائف • يبغى جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء أو الفاعلية

على اعمالها كما فى الروداني أنه وجد فى لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافى اختلاف النحاة فى ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا (قوله ذا العملا) اسم الاشارة راجع الى عمل ليس فى قوله اعمال ليس لا الى عمل لا فى قوله فى النكرات الخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض باشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وان وهو غير مسلم فى ان لانها تعمل فى المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الاخفش) وعليه فالمرفوع الذى يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذى يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلا أفاده فى التصريح (قوله ومنعه جمهور البصريين) ومما يخرج عليه قول بعضهم ان قائم بتشديد النون أصله ان أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغمت النون فى النون وحذفت ألفها للوصل ومثل هذا فى لكنا هو الله ربى فأصله لكن أنا ففعل فيه ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده فى المغنى قال الدماميني قرأ ابن عامر لكنا باثبات ألف أنا وصلا ووقفا تعويضا بالالف عن الهمزة المحذوفة وغيره باثباتها وقفا فقط على الاصل اهـ وانظر لم ترسم ان قائم بألف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها وقفا ولعله لدفع التباس ان خطا بأنا التى هى ضمير رفع منفصل واعراب لكنا هو الله ربى لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لانها عين المبتدا والله مبتدأ ثالث خبره ربى وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين (قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ لان نصبها الجزأين شاذ (قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى الخ) أشار به الى دفع التنافى بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها النافية لها وحاصل الدفع أن النفى والاثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة فى العبودية والمنفية المماثلة فى الانسانية وأحوالها كالعقل (قوله الا على أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفى بالنسبة الى معمول الخبر لا يبطل عمل ان كما (قوله وقد عرفت) أى من الامثلة (قوله فى سوى اسم حين) قدر اسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أى فرار (قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد الى الاوان وقوله حين بقاء أى بقاء للصلح (قوله أى وليس الخ) تفسير لقوله ولات أوان (قوله منوى الثبوت) أى معنى ليصح البناء (قوله و بنى) أى عند الجمهور وذهب الفراء الى أنها قد يجر بها الزمان كما فى البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر وأجيب بأن الجر فى الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك فى البيت أيضا (قوله لشبهه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام فى الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل (قوله بنى على الكسر) قال البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين ونون للضرورة اهـ وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون (قوله لهفى) بفتح الهاء من باب فرح كما فى القاموس أى حزنى مبتدأ خبره عليك أو للهفة أى لاجل لهفة أى تحزن عليك لاجل تحزن الخائف الذى يطلب جوارك أى اغاثتك (قوله فارتفاع مجير على الابتداء) والمسوغ له وقوعه بعد النفى أو تقدم الخبر والى هذا أشار بقوله أو لات له مجير (قوله أو الفاعلية)

أى لات يحصل مجير أولات له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ﴿تنبيه﴾ للنحويين فى لات الواقع بعدها هنا كقوله
حنت نوار ولات هنا حنت • مذهبان أحدهما أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا فى موضع نصب على الظرفية لانه اشارة
الى المكان وحنت مع أن مقدرة قبلها فى موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين وهذا توجيه الفارسى والثانى
أن تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس الوقت وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لان
فيه اخراج هنا عن الظرفية وهى من الظروف التى لا تتصرف وفيه أيضا اعمال لات فى معرفة وانما تعمل فى نكرة واختصت لات بانها لا يذكر معها معمولاها معا بل لا بد من حذف أحدهما (وحذف ذى الرفع) منهما وهو الاسم (فشا) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص أى وليس الوقت وقت فرار فحذف الاسم وبقى الخبر (والعكس قل) جدا قرأ بعضهم شذوذا ولات حين مناص برفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أى كائنا لهم ﴿خاتمة﴾ أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما فى ربت وثمت قيل ليقوى شبهها بالفعل وقيل للمبالغة فى النفى كما فى نحو علامة ونسابة للمبالغة وحركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فانها فيهما متحركة مع تحريك ماقبلها وقيل
أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء وهو ضعيف لوجهين • الاول أن فيه جمعا بين اعلالين وهو مرفوض فى كلامهم لم يجئ منه الا ماء وشاء ألا ترى أنهم لم يدغموا فى يطد ويتد فرارا من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين الى جنس اللام • والثانى أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما الا بدليل ولا دليل والله أعلم
﴿أفعال المقاربة﴾ اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل أفعال المقاربة وهى ثلاثة كاد وكرب وأوشك

أى بفعل محذوف (قوله أى لات الخ) لف ونشر مشوش (قوله هنا) أى بضم الهاء وتشديد النون ومثلها مكسورتها أو مفتوحتها المأمر أن الثلاثة جاءت للزمان (قوله ولات هنا) بضم الهاء كما فى الدمامينى (قوله وهنا فى موضع الخ) أى خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) أى والفعل اذا أضيف اليه كان لمجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب اليه بعضهم ومن بيانه (قوله والتقدير وليس الوقت الخ) جرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات فى غير الزمان (قوله وفيه أيضا الخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولى لات وحذف المضاف الى جملة (قوله اعمال لات فى معرفة) أى ظاهرة كما فى المغنى وقوله وانما تعمل فى نكرة أى عملا ظاهرا فلا ينافى أن المقدر لا بد أن يكون معرفة كما قاله المصنف وأشار اليه الشارح بقوله سابقا فليس الاوان أوان صلح و بقوله بعد ولات الحين حين مناص قال المصنف لان المراد نفى كون الحين الخاص حينا ينوصون فيه لا نفى كون جنس الحين اه ولعل هذا اذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة فى قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أى كثر لان الخبر محط الفائدة (قوله أى كائنا لهم) ظاهره جعل كائنا خبر لات وهو لا يصح لان من شروط عملها كون معموليها اسمى زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حينا كائنا لهم فيكون كائنا صفة للخبر لا خبرا (قوله كما فى ربت وثمت) أى فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ قال فى التصريح زيادة التاء فى لات أحسن من زيادتها فى ربت وثمت لان لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان (قوله بالفعل) يعنى ليس اذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) رد عليه وقفهم عليها بالتاء غالبا كما فى الدمامينى (قوله كما فى نحو علامة ونسابة) التشبيه فى مطلق المبالغة فلا ينافى أن التاء فى لات لاصل المبالغة فى النفى وفى علامة ونسابة لزيادة المبالغة فى الاثبات (قوله وحركت الخ) متعلق بالقول بان التاء للتأنيث فكان الاوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة (قوله أصلها ليس) أى بكسر الياء كما فى المغنى والتصريح وان صرح الشارح بعد بانها ساكنة فهى حينئذ فعل ماض وقيل هى ماضى يليت أى ينقص يقال لات يليت وألت يألت وبهما قرئ قوله تعالى لا يلتكم من أعمالكم شيأ (قوله والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين اعلالين) أى قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وقلب السين تاء (قوله وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم الرفض بدليل باب قه وعه بل قد يجتمع أكثر من اعلالين كما فى قضايا وخطايا فتدبر (قوله الا ماء وشاء) اصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة (قوله فى يطد ويتد) مضارع وطد الشئ وطدا وطدة أثبته ووتده وتدا وتدة ثبته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة (قوله وقلب العين الخ) أى ليتأتى الادغام (قوله الياء الساكنة) فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر

﴿أفعال المقاربة﴾

لم يقل كاد وأخواتها على قياس ما سبق لان هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية كان لان أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولان لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها او المراد أصل القرب لان الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين

وضعت للدلالة على قرب الخبر وأفعال الرجاء وهي أيضا ثلاثة عسى وحرى واخلولق وضعت للدلالة على رجاء الخبر وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر وهي أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب (كـكان في العمل (كاد وعسى لكن ندر غير) جملة فعل (مضارع لهذين) وأخواتهما من أفعال الباب (خبر) فلذلك افترقا بما بين وغير جملة المضارع المفرد كقوله

فأبت الى فهم وما كدت آيبا

وقوله

لا تكثرن اني عسيت صائما

وأما فطفق مسحا بالسوق فالخبر محذوف أي يمسح مسحا والجملة الاسمية كقوله

اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره ولك أن تحملها على بابها القرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وان كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم وهل عين كاد ياء أو واو قولان واستدل لكونها واوا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا أكاد وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليلية لا صلة الوضع فلا ينافي أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخبر) أي قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في يكاد زيتها يضيء (قوله على رجاء الخبر) يعني الطمع في الخبر محبوبا والاشفاق أي الخوف منه مكروها في كلامه اطلاق الرجاء على الطمع والاشفاق وهو تغليب كما قاله يس وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ الآية كما في المغني قال الدماميني فالاولى للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الامر أي ما كرهتموه من الغزو ينبغي أن يترجى لانه خير لان فيه اما الظفر والغنيمة أو الشهادة والجنة وما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغي أن يكره لان فيه الذل وحرمان الغنيمة والاجر وقال الشمني الاولى لاشفاق المخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظرا الى ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع) أي التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من باب التغليب) أي تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الانواع فلا ترد شهرة عسى لانها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين هذا وقد قيل ان في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة ومما أفاد ذلك النيلي حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لان رجاء الفعل دنو لمقدر نيله وتارة تكون للاخذ فيه لان الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اهـ وعلى هذا لا تغليب أيضا لان الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام أفاده الروداني (قوله في العمل) أي لا في كل أحكامها فان الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه ان علم بخلافه في باب كان في المسئلتين على كلام في الثانية مر وسنذكره وأما توسط الخبر فجائز باتفاق اذا لم يقترن بأن وعلى أحد القولين اذا اقترن بان وصححه ابن عصفور كذا في الهمع والدماميني ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) أي وأخواتهما الآتية (قوله لكن ندر الخ) قال الدماميني نقلا عن المصنف وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيها على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر فالاصل أن يكون خبرها ككخبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا في مواضع (قوله غير جملة الخ) قدر جملة لان الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما اذا اقترن بان خرج من باب الجملة الى باب المفرد الا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة (قوله وأخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما وحاصل الدفع أن في المتن حذف الواو مع ما عطفت أي لهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع ويجاب أيضا بان غير نكرة في سياق الاثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك افترقا) أي لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضا حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال (قوله فأبت) أي رجعت الى فهم قبيلة (قوله لا تكثرن) أي من العذل (قوله أي يمسح مسحا) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو

ممنوع عند الناظم وأجيب بانه ليس بمؤكد بل نوعى لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أى فطفق يمسح السيف مسحا كائنا بسوق الخيل وأعناقها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقة الشابة والاكوار جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل أى المنزل والمرتع المرعى ومن الاكوار متعلق بقريب والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الاكوار لما بها من الاعياء (قوله فجعل الرجل الخ) الاستشهاد به مبنى على أن اذا ظرف لارسل غير شرط فان جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذ هذا ما قاله البعض تبعا الشيخ اوفى التصريح ما يرده و يصحح الاستشهاد به على أن اذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح فى شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه أن اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر فى التقدير عن عامله فأول الجملة فى الحقيقة أرسل فافهموه اه (قوله بعد عسى نزر) لان المترجى مستقبل فناسبه أن وقيل تجردها من أن خاص بالشعر وانما ساغ الاخبار بان يقوم مثلا مع أنه فى تاويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لانه على تقدير مضاف أى عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد ذا أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تاويل وقيل بقدر أن الاخبار انما وقع أولا بالفعل ثم جىء بان لتؤذن بالتراخى لا لقصد السبك و بهذا الجواب الاخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة وقيل المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب وعسى على هذين القولين تامة وقيل بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البدل مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لانفسهم بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور فى لزوم البدل لانه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا فرب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الاكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب لان المبدل منه فى حكم المطروح وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا فى المغنى وحواشيه ولك أن تقول نص الزمخشرى وغيره على انه ليس معنى كون المبدل منه فى حكم المطروح أنه مهدر بل أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وحينئذ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما أن الفاعل فى نحو نفعنى زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل ﴿فائدة﴾ قال الشيخ اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهى فى كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان وفى كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقى فقول العلامة المحلى لم يثبت مثل هذا فى كلامهم ممنوع وأجاب سم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره فى عسى غير معلوم اذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وان كان جائزا اذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنها لما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك ادراجا لها فى نظم أخواتها ومنه يتحقق أن المراد الوضع الحقيقى أو التقديرى اه ومن المعلوم أن الوضع التقديرى لا يكفى فى كون اللفظ مجازا وكونها فى كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال كونها فى كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه فى لعل وقال الرضى انه الحق كذا فى يس وقول اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى أى للرجاء مع الزمن الماضى وقول الصفوى ومنه يتحقق أن المراد أى بالوضع فى قولهم الفعل الماضى موضوع للزمان الماضى (قوله الذى أمسيت فيه) روى بفتح التاء وضمها وقوله يكون الخ قال الدمامينى ينبغى أن يجعل فرج مبتدأ خبره وراءه والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود الى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون و وراءه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنبيا عن الاسم وهو ممنوع كما يأتى (قوله عكسا) لدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه

وقد جعلت قلوص بنى زياد
من الاكوار مرتعها قريب
وجملة الماضى كقول ابن
عباس رضى الله عنهما
فجعل الرجل اذا لم يستطع
أن يخرج أرسل رسولا
(وكونه) أى كون المضارع
الواقع خبرا (بدون أن)
المصدرية (بعد عسى
نزر) أى قليل ومنه قوله
عسى الكرب الذى أمسيت
فيه يكون وراءه فرج
قريب (وكاد الامر فيه
عكسا) فاقترانه بأن بعدها
قليل كقوله

(قوله على تقدير الخ) قال
الدمامينى وفى هذا العذر
تكلف اذ لم يظهر المضاف
الذى قدروه يوما من الدهر
لا فى الاسم ولا فى الخبر اه
(قوله المبالغة) بعيد اذ
لا يقصد دائما (قوله ذلك)
مبنى على ان عامل البدل
المذكور

كادت النفس أن تفيض عليه وقوله أبيتم قبول السلم منا فكدتم * لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل وأنشد سيبويه
فلم أر مثلها خباسة واحد فنهنهت * نفسي بعدما كدت أفعله وقال أراد بعدما كدت أن أفعله فحذف ان وأبقى عملها وفيه اشعار
باطراد اقتران خبر كاد بأن لان العامل لا يحذف و يبقى عمله الا اذا اطرد ثبوته (وكعسى) فى العمل والدلالة على الرجاء (حرى ولكن
جعلا * خبرها حتما بأن متصلا) نحو حرى زيد أن يقوم ولا يجوز حرى زيد يقوم (٢٠٩) (والزموا اخلولق أن مثل حرى) فقالوا
اخلولقت السماء أن تمطر ولم يقولوا اخلولقت تمطر (و بعد أوشك انتفا أن نزرا) أى قل والكثير الاقتران بها كقوله ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا * ومن التجرد قوله * يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها (ومثل كاد فى الاصح كربا) بفتح الراء ونقل كسرها أيضا يعنى أن ثبات أن بعدها قليل ومنه قوله * سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها أن تقطعا والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره ومنه قوله * كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب (وترك أن مع ذى الشروع وجبا) لما بينهما من المنافاة لان أفعال الشروع للحال وأن للاستقبال (كأنشأ السائق يحدو
وطفق) زيد يدعو بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء أيضا و (كذا جعلت) أتكلم (وأخذت) أقرأ (وعلق) زيد يسمع ومنه قوله أراك علقت تظلم من أجرنا * وظلم الجار اذلال المجير ﴿تنبيهات﴾ الاول عد الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام نحو هب زيد يفعل وقام بكر ينشد * الثانى اذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد * الثالث يجب فى المضارع الواقع خبرا لافعال هذا الباب غير عسى

فى الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والضاد المعجمة أى تخرج (قوله فلم أر مثلها) أى مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التى كان أرادهما وقوله خباسة بضم الخاء المعجمة أى مغنم ونهنهت زجرت وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله أراد بعدما كدت أن أفعله) وقيل الاصل بعد ما كدت أفعلها أى تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ورده فى المغنى بكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه اشعار باطراد الخ) دفع لما قد يقال يحتمل أن اثبات أن فى البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (قوله والزموا اخلولق أن مثل حرى) للاشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وان اشتركت الثلاثة فى الرجاء المختص بالمستقبل (قوله و بعد أوشك انتفا أن نزرا) قال اللقانى لان القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كاد وكرب لانهما موضوعة للاسراع المفضى الى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتى أوشك فى قوله و بعد أوشك بسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز الى الكامل سهو ظاهر لان هذا انما هو فى أوشك فى قوله بعد عسى اخلولق أوشك (قوله غراته) بكسر الغين أى غفلاته (قوله ومثل كاد الخ) أى فى أنها للمقاربة وفى ان الكثير تجردها من أن وان اقتضى كلام الشارح أن التشبيه فى الثانى فقط (قوله فى الاصح) مقابله شيآن مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها الا التجرد ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيذكر الشارح الاول واقتصار شيخنا البعض على كونه أشار بقوله فى الاصح الى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قد بزت) بضم الموحدة أى هلكت و بهس اسم رجل والمثبور الهالك (قوله سقاها) الضمير الى العروق المتقدمة فى قوله * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * قيل المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حدثوا فى الغنى والعطاء وأن أصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العينى فى شواهده الكبرى وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع فى قوله أعناقها فتفسير البعض العروق فى البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحيين بانيا ذلك على أنها بفتح العين ليس فى محله والاحلام العقول والسجل بالفتح قال فى القاموس الدلو العظيمة مملوءة اه ونقل شيخنا عن الشارح فى شرحه للتوضيح أنه الدلو التى فيها ماء قل أو جل وتقطعا أصله تتقطع (قوله من جواه) أى شدة وجده (قوله وترك أن الخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة الى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله وطبق بالباء) أى المكسورة كما فى التصريح (قوله هب وقام) أقول يجب أن يعد منها شرع فى نحو شرع زيد يأكل (قوله ينشد) اما مضارع الثلاثى نشد الضالة ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعى أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) أى بخلاف باب كان فقد قال السيوطى فى الهمع قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اه قال سم ولينظر ذلك مع ما ذكروه فى نحو ان خيرا فخير من أن خبر الاول اسم كان المحذوفة مع خبرها اللهم الا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم نقل فى الهمع قولين آخرين فى حذف خبر

ضمير الاسم وأما قوله وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمني أحجاره وملاعبه وقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني
ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل (٢١٠) فأحجاره وثوبي بدلان من اسمي كاد وجعل وأما عسى فانه يجوز في المضارع بعدها
أن يرفع السببي كقوله
وماذا عسى الحجاج يبلغ
جهده * اذا نحن جاوزنا حفير
زياد روي بنصب جهده
ورفعه ولا يجوز أن يرفع
ظاهرا غير سببي وأما قوله
عسى الكرب الذي
أمسيت فيه * يكون وراءه
فرج قريب فان في يكون
ضمير الاسم والجملة بعده
خبر كان (واستعملوا
مضارعا لأوشكا) كما رأيت
وهو أكثر استعمالا من
ماضيها (وكاد لا غير) أي
دون غيرهما من أفعال
الباب فانه ملازم لصيغة
الماضي (وزادوا موشكا)
اسم فاعل من أوشك معملا
عمله كقوله
فموشكة أرضنا أن تعود
خلاف الانيس وحوشا
يبابا وقوله
فانك موشك أن لا تراها
وتعدو دون غاضرة
العوادي وهو نادر
﴿تنبيهان﴾ الاول أثبت
جماعة اسم الفاعل من
كاد وكرب وأنشدوا على
الاول قوله
أموت أسى يوم الرجام
وانني * يقينا لرهن بالذي
أنا كائد وعلى الثاني
قوله * أبني ان أباك كارب
يومه * فاذا دعيت الى
المكارم فاعجل والصواب
أن الذي في البيت الاول
كابد بالباء الموحدة كما
جزم به ابن السكيت في شرح ديوان كثير اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله اذ القياس مكابد قال ابن سيده كابده وفاته
مكابدة وكبادا قاساه والاسم كابد كالكاهل والغارب وأن كاربا في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم كرب

كان وأخواتها وقدمرا في بابها (قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم) لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجي أو المشروع فيه بنفس مرفوعها وجوز في التسهيل رفعه السببي على قلة ومثل له الدماميني بقول الشاعر وقد جعلت اذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله تعالى من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم فيؤول بأن قلوب بدل من الضمير في كاد الراجع الى القوم وفاعل تزيغ ضمير راجع الى القلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك لكن هذا انما يتأتى على قراءة من قرأ تزيغ بالتاء الفوقية أما على قراءة من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل اذا أسند الى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون في الكلام تنازع لما ذكرنا وانما هو على اضمار ضمير الشأن كذا قال الدماميني وفي كونه على اضمار ضمير الشأن نظر ظاهر واذا أرجع الضمير في يزيغ بياء الغيبة الى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر (قوله وأسقيه) أي ربع مية بدمعي وشكواي مما أبثه أظهره وما موصول اسمي وملاعبه مواضع اللعب (قوله الثمل) أي السكران (قوله بدلان من اسمي كاد وجعل) أي الاول بدل بعض ان كانت الاحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو الظاهر والا فبدل اشتمال كالثاني أي لا فاعلان ليثقلني وتكلمني والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل لانه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلني وتكلمني خبرين لعامل البدل المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير الى المبدل منه وعن خبري عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر الا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل المذكورين لان الفعل حينئذ لغير رافع ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر (قوله أن يرفع السببي) أي الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود الى الاسم (قوله وماذا) ما مبتدأ وذا ملغاة أو اسم موصول وعسى الخ على اضمار القول صلة لان الانشاء لا يقع صلة أي ما الذي يقال فيه عسى الخ والمعنى ما الذي يرجى للحجاج أن يناله مني أحبسي أم قتلي أي لا يرجى له شيء من ذلك والجهد بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفي فهرب من العراق وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أبي سفيان كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية تصريح (قوله روي بنصب جهده) أي على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حينئذ لرفعه ضمير الاسم وعائد الموصول محذوف أي يبلغ به وقوله ورفعه أي على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف في يبلغ يعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) أي مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان أحسن (قوله كما رأيت) أي من قوله يوشك من فر الخ (قوله فموشكة أرضنا الخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفي موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود خبرها خلاف الانيس أي بعد الانيس كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ووحوشا بفتح الواو أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش يبابا أي خرابا خبر تعود بمعنى تصير (قوله وتعدو دون غاضرة) بالغين والضاد المعجمتين أي تعوق دون هذه الجارية العوائق وهو من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله قوله) أي قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما في التصريح ولا ينافيه قول الشارح بعد في شرح ديوان كثير أي بالمثلثة والتصغير لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادي لا لكونه في الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضيا سيئ الاعتقاد وكان عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه يقول اني لأعرف صالح بني هاشم ببغضه لكثير وفاسدهم بحبه له (قوله أموت أسى) أي حزنا والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقعت به وقعة لرهن أي مرهون بالذي أنا كائد أي كائد آتيه فالخبر محذوف (قوله كارب يومه) أي كارب في يومه يموت فالخبر محذوف (قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه برفع يوم أي قريب يوم

الشتاء أي قرب كما جزم به الجوهري وغيره، الثاني حكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم وسمع أيضا ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه (بعد عسى) و(اخلولق) و(أوشك قد يرد غنى بأن يفعل) أي يستغنى بأن والمضارع (عن ثان) من معموليها (فقد) وتسمى حينئذ تامة نحو وعسى أن تكرهوا شيأ واخلولق أن يأتي وأوشك أن يفعل فأن والمضارع في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فان كان نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين الى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وأن ويقوم فاعل عسى وهي تامة لا خبر لها وذهب المبرد والسيرافي والفارسي الى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها وأن والمضارع في موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخرا لتقدمه في النية وتظهر فائدة الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط وهكذا أوشك واخلولق ﴿تنبيه﴾ يتعين الوجه الأول في نحو عسى أن يضرب زيد عمرا فلا يجوز أن يكون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بأجنبي وهو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا (وجردن عسى) واخصصها اخلولق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة الى أن يفعل كما مر (أو ارفع مضمرا بها) يكون اسمها وأن يفعل خبرها (اذا اسم قبلها قد ذكرا) ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على الأول الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم والهندان عسى أن يقوما والهندات عسى أن يقمن وهكذا اخلولق وأوشك هذه لغة الحجاز وتقول على الثاني الزيدان عسيا والزيدون عسوا وهند عست والهندان عستا والهندات عسين وهكذا اخلولق وأوشك وهذه لغة تميم ﴿تنبيهات﴾

وفاته (قوله كضرب وقوله كعلم) الأحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضا فان مصدر المفتوح طفوق كجلوس ومصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر (قوله حتى يجعل) بالرفع لأن حتى ابتدائية وفي هذا المسموع ما تقدم في قول ابن عباس فجعل الرجل الخ (قوله بعد عسى الخ) أي لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع (قوله غنى بأن يفعل الخ) اعلم أن مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم أنها ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في نحو أحسب الناس أن يتركوا وكلام الناظم محتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثان تمامها وعلى مذهبه غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور اغنناء أن يفعل عنه لوقوعه في محله بخلاف الثاني والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يفعل في محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشئ واحد باعتبارين في نحو أعجبني كونك مسافرا (قوله مستغنى به عن المنصوب) أي عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بأن الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال ان أن والفعل اغنى عنه (قوله وتجويز وجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدا في الأصل بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا في باب المبتدا تقديم الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا خوفا من التباس المبتدا بالفاعل وقد يجاب بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لأنه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبدا وهو عسى بخلافه هناك فانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب بتجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا كما ذكره الشارح في شرحه على التوضيح أفاده سم وانما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كما في الأوضح (قوله أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك الوجه اذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اه قال البعض الظاهر جوازه اذ لا فرق تأمل اه وأقول بل يجب اذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع وتذكيره) أي لجوازهما في المسند الى ظاهر مجازي التأنيث (قوله بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند الى ضمير المؤنث ولو كان مجازي التأنيث (قوله ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) أي ان جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غير ذلك فان جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أي فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضي (قوله اذا اسم قبلها قد ذكرا) أي لفظا كما مثل أو رتبة كما في عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخرا فيجوز حينئذ في عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه قاله الشارح في شرح التوضيح قال سم ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخرا أنه يلزم التباس المبتدا بالفاعل وقد تحرزوا منه كما مر في المبتدا (قوله لغة الحجاز) وعليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم الآية (قوله

الاول ماسوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الاضمار تقول الزيدان أخذا يكتبان وطفقا يخصفان ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخصفان ۞ الثانى ۞ ۞ اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه الى أنه فى موضع نصب حملا على لعل كما حملت لعل على عسى فى اقتران خبرها بأن كما فى الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وذهب المبرد والفارسى الى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذى كان اسما جعل خبرا والذى كان خبرا جعل اسما وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه الا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه فى قوله

يا ابن الزبير طالما عصيكا
وطالما عنيتنا اليكا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد نحو رأيتك أنت ومررت بك أنت وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان الضمير المشار اليه فى موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه فى مثل ۞ يا أبتا علك أو عساكا ۞ لانه بمنزلة المفعول والجزء الثانى بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما أشبهه انتهى وفيه نظر (والفتح والكسر أجز فى السين من) عسى اذا اتصل بها تاء الضمير أو نون اناث كما فى (نحو عسيت) وعسينا وعسين (وانتقا الفتح زكن) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشئ أى اختاره وزكن علم أى اختيار الفتح علم لانه الاصل وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى فهل عسيتم وقرأ نافع بالكسر ۞ خاتمة ۞ قال فى شرح الكافية قد اشتهر القول بان كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا أنشد أبو

يجب فيه الاضمار) أما فيما لا يقترن خبره بان فلعدم جواز اسناد الفعل الى الفعل وأما فيما يقترن بأن كحرى فلعدم السماع (قوله وأخواتها) كالهاء والياء التحتية فى عساه وعسانى (قوله فى موضع نصب) أى اسما لها فمذهبه ابقاء طرفى الاسناد بحالهما والمنعكس انما هو العمل ويدل له ۞ فقلت عساها نار كأس وعلها ۞ برفع نار (قوله حملا على لعل) أى فى العمل بجامع الترجى أو الاشفاق فى كل قال فى التوضيح وشرحه التصريح مانصه وهى حينئذ أى حين اذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف ووافقه السيرافى ونقله أى نقل السيرافى القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور فى اطلاق القول بفعليته ولابن السراج وثعلب فى اطلاق القول بحرفيته فالحاصل فى عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف فى عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد اهـ ببعض حذف (قوله ألحن) أى أفصح (قوله لكن الذى كان اسما) أى كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه المخبر عنه وهو المبتدأ فى الاصل وهو الضمير جعل خبرا أى مقدما والذى كان خبرا أى كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدا فى الاصل جعل اسما أى مؤخرا فمذهب المبرد اقرار العمل والمنعكس انما هو طرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر كما تقدم (قوله وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه) أى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفى الاسناد بحالهما فاللازم على مذهبه انما هو التجوز فى الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع (قوله وهذا ما اختاره الناظم) رد بامرين الاول ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبتت فى المنفصل نحو ما أنا كأنت وأما يا ابن الزبير طالما عصيكا فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير ۞ الثانى ظهور الخبر مرفوعا فى قوله ۞ فقلت عساها نار كاس وعلها ۞ قاله الدمامينى (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لانهما اتفقا على أنه فى محل نصب وان افترقا فى أن سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) قد يقال ان علك فى البيت الذى أنشده قد اقتصر فيه على ما هو فى موضع نصب فلو كان الاقتصار فى عساك على الكاف يمنع كونه فى موضع نصب لمنع الاقتصار فى علك على الكاف كونه فى موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه فى موضع نصب اسم عل ويدفع بان عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذى يشبه الفاعل والذى يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها لا مرفوع لعل ومنصوبها (قوله والجزء الثانى) أى من معمولى عسى وهو الخبر (قوله وفيه نظر) لانه لا يلزم من كون شئ بمنزلة شئ أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع فى قولهم ان مالا وان ولدا بل عهد حذف الفاعل فى مواضع يمكن قياس ماهنا عليها (قوله والكسر) لان كسر سين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه (قوله أو نون اناث) فيه تغليب نون الاناث على نا (قوله لانه الاصل) أى الغالب (قوله فهل عسيتم) استدل به بعضهم على أن عسى خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشرى والمعنى هل قاربتم أن تفسدوا فى الارض بمعنى أتوقع افسادكم فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير واثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب فى توقعه كذا فى يس وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهى فى معنى الخبر (قوله بان كاد اثباتها نفى الخ) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد اثباتها نفى لها نفسها ونفيها اثبات لها نفسها والرد الآتى مبنى على حمله على هذا الظاهر وحمله كثير على أن كاد اثباتها نفى للخبر ونفيها اثبات للخبر ورد على هذا الحمل بأن الخبر بمقتضى كاد منفى على كل حال فالشق الاول مسلم والثانى غير مسلم (قوله أنشد أبو

هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وان أثبتت قامت مقام جحوده ومراده هذا

القائل كاد ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الافعال وأن معناها منفي اذا صحبها حرف نفي

وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال قائل كاد زيد يبكي فمعناه قارب زيد البكاء فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قال لم يكد يبكي فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد ٭ رسيس الهوى من حب مية يبرح ٭ صحيحا بليغا لان معناه اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير واذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لانه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح وكذا قوله تعالى اذا أخرج يده لم يكد يراها هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله أعلم

﴿ان وأخواتها﴾

(لان) و (أن) و (ليت) و (لكن) و (لعل) و (كأن عكس ما لكان) الناقصة (من عمل) فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كأن زيدا عالم بأني ٭ كفء ولكن ابنه ذو ضغن) أي حقد وقس الباقي هذه اللغة المشهورة

هذا العصر الخ) قائله المعري وجرهم وثمود قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الحجازي بقوله

لقد كاد هذا اللغز يصدي فكرتي ٭ وما كدت منه أشتفي بورود

فهذا جواب يرتضيه أولو النهى ٭ ويمتنع عن فهم كل بليد

(قوله ونفس البكاء الخ) أي لان القرب من الفعل يستلزم انتفاءه اذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغني لان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا كان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربته اذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة اه ويمكن حمل الاول على هذا (قوله قول ذي الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان قيل لقب ذا الرمة لانه أتى مية صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقاها فقالت له اشرب يا ذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله النأي) أي البعد والرسيس يطلق على أول الشيء وعلى الشيء الثابت كما في القاموس ومن بيانية لرسيس الهوى أو للهوى ويشير الى الاول قول الشارح لم يقارب حبي ولو جرى على الثاني لقال لم يقارب رسيس حبي ويبرح يذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيا بالاولى لكان قوله تعالى فذبحوها الآية متناقضا وبوضح جوابه قول الرضي قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك القرينة هي الدالة على ثبوت مضمونه في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وذلك كما في فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة من رجوع ضمير الخبر الى الاسم قال يس ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميرا (قوله فكلام الخ) انما جعله كلاما واحدا لان قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما الخ) أي ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر

﴿ان وأخواتها﴾

(قوله فتنصب المبتدأ) أل في المبتدأ والخبر للجنس فان من المبتدأ ما لا تنصبه كلازم التصدر الا ضمير الشأن وكواجب الابتداء نحو طوبى للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبي والانشائي قال الدماميني ومن هنا يعلم أن جملتي نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وسيأتي في ذلك كلام في باب نعم وبئس ان شاء الله تعالى اه أشار بقوله وسيأتي الخ الى ما ذكره هنالك وسنذكره ان شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم واعترض الدماميني عليه بما هو متجه ولمن يجعلهما للانشاء تأويل الآيتين باضمار القول كما قيل به في قول الشاعر

ان الذين قتلتم أمس سيدهم ٭ لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثاني في نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما أخبارا كما سيأتي في باب نعم وبئس قال في المغني ينبغي أن يستثنى من منع الاخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كما في قوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها على قراءة تخفيف النون بعدها جملة فعلية وقولهم أما أن جزاك الله خيرا على فتح الهمزة اه وحذف أحدهما لقرينة جائز على قلة الا الاسم الذي هو ضمير الشأن فان حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث ان من أشد

الناس عذابا يوم القيامة المصورون والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت
شعري هل قام زيد أي ليت شعري جواب أو بجواب هذا الاستفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام
هي الخبر على تقدير مضاف أي ليت مشعوري جواب هذا الاستفهام وتختص ليت أيضا بجواز
اتصال أن ومعموليها بها سادة مسد معموليها نحو ليت أنك قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل
مثلا وقاس الاخفش لعل على ليت فجوز لعل أن زيدا قائم (قوله وحكى قوم الخ) ظاهره أن ذلك لغة
وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بان الجزء الثاني حال والخبر محذوف والتقدير في
ان حراسنا أسدا تلقاهم أسدا وفي يا ليت الخ أقبلت رواجعا وفي كأن أذنيه الخ يحكيان قادمة بل
التأويل في الثالث متعين لئلا يلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى (قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة
منه والخطا بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما في الصحاح
وهي نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمني فتبعه شيخنا والبعض
غير مناسب في البيت (قوله كأن أذنيه) أي الحمار والتشوف التطلع والعامل في اذا معنى التشبيه في
كأن والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقادم ريشه وهي عشر في كل جناح اه شمني (قوله
نظرا الى كونها الخ) وانما ذكر كأن مع أن أصلها ان المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية
ففتحت الهمزة لانتساخ هذا الاصل بادخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج
الكاف الى متعلق وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها
منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله في الهمع (قوله
في لزوم المبتدا والخبر) بيان لوجه الشبه واحترز باللزوم عن ألا وأما الاستفتاحيتين لدخولهما على
الجملتين وقوله والاستغناء بهما الخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجها معهما الى جواب واذا
الفجائية لاحتياجها معهما الى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جملة الفرع اذ المشابهة لا تنتج
العكس ولذلك احتاج الى تعليله بقوله ليكونا الخ فينبغي جعله معمولا لمحذوف أي وعملت عملا معكوسا
ليكونا الخ (قوله تنبيها على الفرعية) أي باعطائها الفرع الذي هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه
الفاعل ولم يحتج لذلك في ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها الى تنبيه لعدم اتفاق
العرب على اعمالها واشتراط شروط في عملها يبطل بفقدان واحد منها (قوله ولان معانيها في الاخبار)
قال سم قد يقال وكان وأخواتها كذلك اه قال الاسقاطي هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه في
كان وأخواتها أصالتها فاعطيت الاصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه في ان وأخواتها اه
بقي أن الدماميني اعترض على العلتين بجريانهما في ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على
مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الاولى فتأمل (قوله فاعطيا) أي الاخبار والاسماء وقوله
اعرابيهما أي العمد والفضلات وفي الكلام توزيع (قوله التوكيد) أي تقوية النسبة وتقريرها في
ذهن السامع ايجابية أو سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون
لدفع انكارها وتارة يكون لا ولا فالاول مستحسن والثاني واجب والثالث لا ولا قاله في التصريح
فالثالث عربي الا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعاني قاله الروداني قال سم ولا ينافي كون
المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشيء بمعنى شيء لا يلزم أن يساويه
في كل ما يفيده فاندفع ما لابي حيان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته
أو اثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج اليه في تصحيح تعريفه
بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته هذا
وذكر شيخنا السيد عن الدماميني وس أن رفع التوهم ليس لازما للكن بل هو أغلبي فقط لانها قد
لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب

وحكى قوم منهم ابن سيده
أن قوما من العرب تنصب
بها الجزأين معا من ذلك
قوله * اذا اسود جنح
الليل فلتأت ولتكن *
خطاك خفافا ان حراسنا
أسدا وقوله * يا ليت أيام
الصبا رواجعا * وقوله
كأن أذنيه اذا تشوفا
قادمة أو قلما محرفا
(تنبيهات) الاول لم يذكر
الناظم في تسهيله أن
المفتوحة نظرا الى كونها
فرع المكسورة وهو صنيع
سيبويه حيث قال هذا باب
الحروف الخمسة * الثاني
أشار بقوله عكس ما لكان
الى ما لهذه الاحرف من
الشبه بكان في لزوم
المبتدا والخبر والاستغناء
بهما فعملت عملها معكوسا
ليكونا معهن كمفعول قدم
وفاعل أخر تنبيها على
الفرعية ولان معانيها في
الاخبار فكانت كالعمد
والاسماء كالفضلات
فأعطيا اعرابيهما *
الثالث معنى ان وأن
التوكيد ولكن الاستدراك

وفسر بعضهم الاستدراك كما فى الروداني بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولا وهذا أعم (قوله والتوكيد) أى على قلة نحو لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجئ اذ عدم المجئ معلوم من لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما فى الهمع وسم (قوله ونون لكن للساكنين الخ) أنشد البيت ليدفع مجادل عليه من عهد حذف نون لكن للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف النون الاولى من أن لان الضرر حصل بها ويدفع أيضا بلزوم الاجحاف حينئذ فافهم (قوله ولست بآتيه الخ) هذا حكاية لكلام ذنب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه فقوله ولست بآتيه أى ما دعوتنى اليه والفضل الزيادة (قوله من لا وان) أى المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد (قوله والكاف الزائدة) أى المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس وقال شيخنا السيد كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لان المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحذفت الهمزة) أى بعد نقل حركتها الى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقدم (قوله وليت) ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء همع (قوله فى الممكن) أى غير المتوقع أى المنتظر وقوعه بخلاف الممكن فى الترجى فمنتظر وقوعه (قوله وهو الاكثر) أى التمنى فى المستحيل (قوله والاشفاق) هو توقع المخوف (قوله فلعلك تارك الخ) أورد أن ترك بعض ما يوحى اليه غير ممكن لعصمته وأجيب بان المراد بالممكن فى قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وان استحال عادة أو شرعا كذا فى حاشية البعض وفيه نظر لان ترك النبى بعض ما يوحى اليه مستحيل عقلا لان دليل استحالته عقلى كما قرر فى فن الكلام (قوله لعله يزكى) أى أى ما يدريك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل الخ) لا يرد قول فرعون لعلى اطلع الى اله موسى لانه فى زعمه الباطل ممكن هذا وقد اختلف فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله فى حقه تعالى فقيل انها باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلق بهم كما أن الشك فى أو كذلك وفى شرح المناوى على الجامع الصغير أن لعل فى كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اه وفيه نظر ظاهر وكلعل عسى ويؤخذ من التصريح كما قال الرودانى أن معنى عسى ولعل فى القرآن أمر بالترجى أو الاشفاق وفى حاشية الكشاف للتفتازانى لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت فى القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على أنه لا خلف فى اطماع الكريم وأنه يجزمه بالحصول ولما كان ما بعد لعل الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضا مما قبلها زعم ابن الانبارى وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كى ورده المصنف يعنى الزمخشرى بان عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه ألا تراك تقول دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشئ من هذه المعانى كما فى قوله تعالى لعلكم تتقون أما كونها ليست للاشفاق فظاهر أو لترجى الله فلاستحالته أو لترجى المخلوقين فلانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها أو للاطماع فلانه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هى مستعارة لحالة شبيهة بالترجى لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجى بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز فى الطلب نعم ان قلنا بان لعل قد تأتى للتعليل صح حملها فى الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد الى العباد فان منعه بعيد جدا لمخالفته كثيرا من النصوص اه باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال فى التسهيل وقد يقال فى لعل عل ولعن وعن ولأن وأن ورعن ورغن ولغن أى بغين معجمة فى هذين ولعلت قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين رغل وغن بالمعجمة فيهما وفى الهمع زيادة لون ولعا ورعل بمهملة ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام فى هذين فان أراد فتح اللام مشددة لزمه

والتوكيد وليست مركبة على الاصح وقال الفراء أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله

ولست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل

وقال الكوفيون مركبة من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا ومعنى ليت التمنى فى الممكن والمستحيل لا فى الواجب فلا يقال ليت غدا يجئ وأما قوله تعالى فتمنوا الموت مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الاكثر ولعل الترجى فى المحبوب نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق فى المكروه نحو فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو لعله يتذكر والاستفهام نحو وما يدريك لعله يزكى وتابع فى الاول الاخفش وفى الثانى الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الاصح وفيها عشر لغات مشهورة

وكأن التشبيه وهى
مركبة على الصحيح وقيل
باجماع من كاف التشبيه
وان وأصل كأن زيدا
أسد ان زيدا كاسد
فقدم حرف التشبيه
اهتماما به ففتحت همزة
ان لدخول الجار (وراع
ذا الترتيب) وهو تقديم
اسمها وتأخير خبرها وجوبا
(الا فى الموضع (الذى)
يكون الخبر فيه ظرفا أو
مجرورا (كليت فيها أو هنا
غير البذى) للتوسع فى
الظروف والمجرورات قال
فى العمدة ويجب أن يقدر
العامل فى الظرف بعد
الاسم كما يقدر الخبر وهو غير
ظرف ﴿تنبيهان﴾ الاول
حكم معمول خبرها حكم
خبرها فلا يجوز تقديمه الا
اذا كان ظرفا أو جارا
ومجرورا نحو ان عندك زيدا
مقيم وان فيك عمرا راغب
ومنه قوله

فلا تلحنى فيها فان بحبها
أخاك مصاب القلب جم
بلابله

وقد صرح به فى غير هذا
الكتاب ومنعه بعضهم
الثانى محل جواز تقديم
الخبر اذا كان ظرفا أو
مجرورا فى غير نحو ان عند
زيد أخاه وليت فى الدار
صاحبها المسائل (وهمزان
افتح) وجوبا

التكرار لتقدم مثل المشددة اللام فى كلامه وان أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح فى آخر الباب (خاتمة) لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشارح فى مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد فى جميع لغات لعل وبالجملة فزيادة هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة (قوله وكأن التشبيه) أى المؤكد وقيد البطليوسى كونها للتشبيه بما اذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فان كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو فى الدار لان زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه ﴿فائدة﴾ قال الرضى أولى ما قيل فى كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل أن التقدير كأنك تبصر بالدنيا أى تشاهدها كما فى قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية ولم تكن ولم تزل وقولهم كأنى بالليل وقد أقبل وكأنى بزيد وهو ملك وأما قولهم كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالاولى فيه أن ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب (قوله وراع ذا الترتيب) أى المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله الا فى الذى الخ) ان قلت حيث توسع فى الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفا أو مجرورا قلت لم يجز لان لها الصدر كما فى الحاجبية قالوا ليعلم من أول الامر اشتمال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمنى أو الترجى سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر فان قلت فحينئذ لم يجز تقدم خبرها عليها قلت يوجه بالحمل على المكسورة فانها فرعها فان قلت لم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها وان كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم قلت يوجه بأن هذه أقوى لانها تشبه الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لانها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت الخ ولانها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعى سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعى سبق كلام تام فلا ينافى صدارتها فى كلامها فاعرفه (قوله غير البذى) أى فاحش اللسان (قوله بعد الاسم) هذا يؤدى الى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه فى تقديم الخبر الا أن يقال جعل المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما فى قولهم ان مالا وان ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أى على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كما يأتى فى قوله وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن فى تقديمه على الاسم فصلا لها من معموليها معا (قوله فلا تلحنى) أى تلمنى جم كثير بلابله وساوسه وهمومه (قوله ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه فى ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا وامتناعه هناك أفاده سم وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بانه أغلبى كما مر لا كلى (قوله محل جواز تقديم الخبر الخ) اذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج الى التقييد (قوله فى غير نحو الخ) أى من كل تركيب لابس فيه الاسم ضميرا يعود على شئ فى الخبر فيجب التقديم فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يمتنع نحو ان زيدا لفى الدار لامتناع تقديم الخبر المصحوب باللام وأما التمثيل لممتنع التقديم بنحو ان صاحب الدار فيها فنوقش بان امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين وأما البصريون فاجازوه لان الاسم وان تأخر لفظا متقدم رتبة فكذا ما أضيف هو اليه (قوله وجوبا) أبقى الشارح الامر هنا على ظاهره لان التأويل فى الثانى أعنى قوله وفى سوى ذاك اكسر

بجعله شاملا للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الامر فى حقيقتها ومجازها أولى من التأويل هنا وابقاء الثانى على ظاهره (قوله لسد مصدر) هو مصدر خبرها ان كان مشتقا أو الكون ان كان جامدا (قوله لزوما) متعلق بسد (قوله فى محل فاعل) أى ولو لفعل مقدر نحو ولو أنهم صبروا أى ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدرا واختاره المحققون وقال أكثر البصريين هى مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما أن زيدا جالس أى ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الاصح فقول البعض ان ما المصدرية لا تدخل الا على الفعل اجماعا فأن ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر اجماعا غير صحيح (قوله مفعول) أى به أو له نحو جئت أنى أجلك أو معه نحو يعجبنى جلوسك وأنك تحدثنا وتقع مستثنى نحو يعجبنى أمورك الا أنك تشتم الناس لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا فى الدمامينى وغيره (قوله غير محكى) أى بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر فى الاصل ليخرج نحو ظننت زيدا انه قائم الا أن يقال تركه لاستفادته من التنبيه الآتى قريبا (قوله أو مبتدا) أى فى الحال كما فى الآية أو فى الاصل نحو كان عندى أنك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا مذهب الخليل ونقل المطرزى عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وان لم يعتمد الظرف على شئ قال ومنه ومن آياته أنك ترى الارض أفاده فى التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى الخ) حاصله أن المخبر عنه اذا كان اسم معنى فاما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل اما أن يكون خبران صادقا على اسم المعنى أى يصح حمله عليه أو لا وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولا وخبران صادقا عليه نحو قولى انه حق لعلم وجوب كسرها بالاولى لانها اذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولا وصدق خبران عليه فمعهما أولى نعم فى صورة كون اسم المعنى قولا اذا كان خبران قولا واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولى انى أحمد الله كما سيأتى فان اختلف القائل وجب الكسر نحو قولى ان زيدا يحمد الله (قوله عليه خبرها) أى على المعنى خبران (قوله اعتقادى أنك فاضل) أى معتقدى فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن المبتدا لعدم الرابط (قوله واعتقاد زيد انه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه لان الاعتقاد الواقع عليه الضمير فى قولنا اعتقاد زيد أنه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدأ الراجع اليه الضمير بحسب الظاهر لان هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاستفده (قوله ذلك بأن الله هو الحق) أى متلبس بحقية الله (قوله أو الاضافة) أى ان كان المضاف اليها مما لا يضاف الا الى المفرد بدليل ما سيأتى فاندفع اعتراض سم وغيره باب الفتح لا يجب عند كل اضافة لوجوب الكسر اذا كان المضاف الى ان مما لا يضاف الا الى الجملة كحيث وجواز الفتح والكسر اذا كان مما يضاف الى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم) ما زائدة (قوله وأنى فضلتكم) عطف خاص على عام (قوله أنها لكم) أى استقرارها لكم وهو بدل اشتمال من احدى الطائفتين (قوله نحو ظننت زيدا انه قائم) فان فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اكسر) أى أدم الكسر (قوله فى الابتدا) أى ابتداء جملتها اما حقيقة بان لا يسبقها شئ له تعلق بتلك الجملة أو حكما بان يسبقها ذلك ومن القسم الاول الواقعة بعد كلا بناء على قول الجمهور انها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا فى سورة فاحكم بانها مكية لان أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لان أكثر العتو كان بها وقال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثانى وقال النضر بن شميل تكون حرف تصديق كاى وقال الكسائى تكون بمعنى حقا وضعف بانه لم يسمع فتح ان بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه قال مكى وهى حينئذ اسم كرادفها ولتنوينها فى قراءة بعضهم كلا سيكفرون بعبادتهم

(لسد مصدر مسدها) مع معموليها لزوما بان وقعت فى محل فاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أو مفعول غير محكى بالقول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو نائب عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع أو مبتدا نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى أنك فاضل بخلاف قولى انك فاضل واعتقاد زيد انه حق أو مجرور بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق أو الاضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون أو معطوف على شئ من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم أو مبدل منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم ﴿تنبيه﴾ انما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر نحو ظننت زيدا انه قائم (وفى سوى ذلك اكسر) على الاصل (فاكسر فى الابتدا) اما حقيقة نحو انا فتحنا لك أو حكما كالواقعة

أبعد الا الاستفتاحية نحو ألا ان أولياء الله والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث ان زيدا جالس والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد انه قائم والواقعة بعد اذ نحو جئتك اذ ان زيدا غائب (وفى بدء صله) نحو ما ان مفاتحه لتنوء بخلاف حشو الصلة نحو جاء الذى عندى أنه فاضل ولا أفعله ما أن فى السماء نجما اذ التقدير ما ثبت أن فى السماء نجما (وحيث ان لمين مكمله) يعنى وقعت جوابا له سواء مع اللام أو دونها نحو والعصر ان الانسان لفى خسر حم والكتاب المبين انا أنزلناه (أو حكيت بالقول) نحو قال انى عبد الله فان لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ومن ثم روى بالوجهين قوله * أتقول انك بالحياة ممتع * (أو حلت محل * حال) اما مع الواو (كزرته وانى ذو أمل) كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون وقوله

ما أعطيانى ولا سألتهما
الا وانى لحاجزى كرمى

أو بدونه نحو الا انهم ليأكلون الطعام (وكسروا) أيضا (من بعد فعل) قلبى

وقال غيره اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للاصل ومحوج لتكلف صلة لبنائها وخرج التنوين فى الآية على أنه بدل من حرف الاطلاق المزيد فى رؤس الآى ثم وصل بنية الوقف أفاده فى الهمع (قوله بعد ألا الاستفتاحية) أى التى يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم اه دمامينى وفى المغنى ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها اه ويقال فيها هلا بابدال الهمزة هاء اه همع وهل هى بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث) أى عقب حيث نحو خرج حيث خرجت حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فان هذه واجبة الفتح كما علم مما مر هذا والصحيح جواز الفتح عقب حيث أما على القول بجواز اضافتها الى المفرد فظاهر وأما على المشهور من وجوب اضافتها الى الجملة فلانه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكتفى باضافتها الى صورة الجملة واذ مثل حيث فى جواز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة خبرا عن اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصرح وان كان للبحث فيه مجال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض فى بعض التراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمرو اما أنه قائم أو قاعد فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل (قوله وفى بدء صله) أى لموصول اسمى أو حرفى وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو مررت برجل انه فاضل (قوله ما ان مفاتحه لتنوء) أى تثقل والاستشهاد مبنى على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) أى بحسب اللفظ فلا ينافى كونها فى الصدر باعتبار الرتبة فى جاء الذى عندى أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل فى الحشو لا أفعله ما أن فى السماء نجما (قوله سواء مع اللام) أى ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولا وقوله أو دونها أى مع حذف فعل القسم فلا يعارض هذا ما يأتى من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم على أن من فتح فى هذه الصورة لا تيه لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما اذا كانت جوابا فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وان لم يمثل الشارح الا لصورتين وأن قول البعض الكلام هنا فى قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتى أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لانه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتى لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند اليه من القرينة لا تشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتى والتقييد الخ لما ستعرفه هذا وفى التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين اذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه ولم يثبت لهم سماع بذلك اه وفى شرح الجامع أن القول بجواز الفتح فى نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال فى بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى فى التوضيح اجماع العرب على تعين الكسر فى الصور الثلاث (قوله أو حكيت بالقول) الباء للآلة (قوله فان لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن) أى بالفعل بان عمل عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين ايجاب الشارح الفتح فى هذه الحالة وبين تجويز المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولاجرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه مجرى الظن جائزة (قوله أو حلت محل حال) لم تفتح حينئذ لان وقوع المصدر حالا وان كثر سماعى على أن السماع انما ورد فى المصدر الصريح لا المؤول ولان المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون ان فى ابتداء الحال ليخرج نحو خرج زيد وعندى أنه فاضل (قوله كما أخرجك) ما مصدرية (قوله الا انهم) أى

(علقا) عنها (باللام كاعلم انه لذو تق) والله يعلم انك لرسوله وأنشد سيبويه ألم ترانى وابن أسود ليلة ٭ لنسرى الى نارين يعلو سناهما
و (بعد اذا الفجاءة أو) فعل (قسم) ظاهر (لالام بعده بوجهين نمى) أى نسب نظرا الموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل
البدل فمن الاول قوله وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا ٭ اذا انه عبد القفا واللهازم بروى بالكسر على معنى فاذا
هو عبد القفا وبالفتح على
معنى فاذا العبودية أى
حاصلة كما تقول خرجت فاذا
الاسد قال الناظم والكسر
أولى لانه لا يحوج الى
تقدير لكن ذهب قوم الى
أن اذا هى الخبر والتقدير
فاذا العبودية أى ففى
الحضرة العبودية وعلى
هذا فلا تقدير فى الفتح
أيضا فيستوى الوجهان
ومن الثانى قوله
أو تحلفى بربك العلى ٭
انى أبو ذيالك الصبى ٭
يروى بالكسر على جعلها
جوابا للقسم وبالفتح على
جعلها مفعولا بواسطة
نزع الخافض أى على انى
والتقييد بكون القسم
بفعل ظاهر للاحتراز عما
مر قريبا فى المكسورة
وبقوله لا لام بعده عما
بعده اللام من ذلك حيث
يتعين فيه الكسر نحو
ويحلفون بالله انهم لمنكم
وأهؤلاء الذين أقسموا بالله
جهد أيمانهم انهم لمعكم
وقد اتضح لك أن من
فتح ان لم يجعلها جواب
القسم لان الفتح متوقف
على كون المحل مغنيا فيه
المصدر عن أن وصلتها
وجواب القسم لا يكون
كذلك فانه لا يكون الا جملة
ويجوز الوجهان أيضا (مع
تلو فا الجزا) نحو فانه غفور رحيم جواب من عمل منكم سوأ بجهالة قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أى فهو غفور رحيم
وبالفتح على تقديرها بمصدر وهو خبر مبتدا محذوف أى فجزاؤه الغفران أو مبتدا خبره محذوف أى فالغفران جزاؤه والكسر

المرسلين ولكسران فى الآية سبب آخر وهو وقوع اللام فى خبرها (قوله علقا عنها باللام) أى لام
الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله ليلة) طرف نسرى وقوله سناهما أى
ضوؤهما (قوله بعد اذا) حال من الضمير فى نمى الراجع الى همزان (قوله ظاهر) أى حقيقة أو حكما بان
كان مقدرا اجاز الذكر بان كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية (قوله نمى) أى
همزان بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظرا الموجب كل منهما) موجب الكسر
مع اذا اعتباران ومعموليها جملة بلا احتياج الى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب
القسم وموجب الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفرد امبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير
الخافض كما سيبينه الشارح وقوله لصلاحية علة لنظرا أو ضمير لهما الى الموجبين (قوله وكنت أرى)
بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم فى معنى أظن كما قاله يس وان جاز فى الذى بمعنى أظن
الفتح أيضا وتتعدى الى مفعولين سواء فتحت أو ضممت فزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله الثانى
كما قاله المصرح والعينى ووجه تعديه المضموم الى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى الى ثلاثة
استعماله بمعنى أظن المتعدى الى اثنين من باب الاستعمال فى اللازم كما قاله الغزى اذ معنى أرانى زيد
عمرا فاضلا جعلنى زيد ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن فى شرح المتن
للمرادى أن من الافعال المتعدية الى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت
كذلك وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى
للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها قال ولا يكون المفعول الاول لاريت هذه ومضارعها
الا ضمير متكلم كاريت وأرى ونرى وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ وترى الناس سكارى
بضم التاء ونصب الناس اه يس والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم
وخصهما بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز وقوله كما قيل أى ظنا موافقا لما
يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم الخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام
الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى الخ حتى يرد عليه اعتراض غير
واحد كالبعض بانه لا ينهض على المصنف لان مذهبه أن اذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية
الكسر متفق عليها (قوله هى الخبر) أى لكونها ظرف مكان بقرينة قوله أى ففى الحضرة العبودية
وان ذهب بعضهم الى أنها ظرف زمان وأنها خبر أى ففى الوقت العبودية (قوله أو تحلفى) أو بمعنى
الى أو الا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولا الخ) أى سادا مسد الجواب
(قوله للاحتراز عما مر) أى بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف وحيث
ان ليمين مكمله وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم
مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعده اللام) أى عن فعل القسم الظاهر الذى بعده
اللام وقوله من ذلك أى مما مر أى حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول
المصنف سابقا وحيث ان ليمين مكمله كما قدمناه (قوله وقد اتضح لك) أى من قوله يروى بالكسر الخ
(قوله لم يجعلها جواب القسم) أى بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور
يقوم مقامه ويؤدى مؤداه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك الى أن الظرف معطوف
على بعد اذا بحذف حرف العطف (قوله مع تلو فا الجزا) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما فى قوله واعلموا
أنما غنمتم من شئ فان لله خمسه (قوله هو خبر مبتدا محذوف) هو أولى مما بعده لان نظائره أكثر نحو

أحسن فى القياس قال الناظم ولذلك لم يجئ الفتح فى القرآن الا مسبوقا بان المفتوحة (وذا) الحكم أيضا (يطرد * فى) كل موضع وقعت ان فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد كافى (نحو خير القول انى أحمد) الله فالفتح على معنى خير القول حمد الله والكسر على الاخبار بالجملة لقصد الحكاية كانك قلت خير القول هذا اللفظ أما اذا انتفى القول الاول فالفتح متعين نحو عملى أنى أحمد الله أو القول الثانى أولم يتحد القائل فالكسر نحو قولى انى مؤمن وقولى ان زيدا يحمد الله ﴿تنبيه﴾ سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان * الاول أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر اما على الاستئناف أو العطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح عطفا على أن لا تجوع * الثانى أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل * الثالث أن تقع بعد أما نحو أما انك فاضل فتكسر ان كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا وتفتح ان كانت

وان معه الشرفيونس أى فهو يونس (قوله أحسن فى القياس) لعدم احتياجه الى تقدير (قوله الا مسبوقا بان المفتوحة) أى كقوله ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله كتب عليه أنه من تولاه فانه يضله بخلاف مالم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح أنه من عمل منكم سوأ بجهالة وناقع ممن فتح أنه من عمل وكسر فانه غفور رحيم كذا فى البيضاوى (قوله وذا الحكم) أى جواز الوجهين (قوله خبر قول) أى ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال فى قوله وكان خبرها قولا (قوله خير القول) انما كان المخبر عنه هنا قولا لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فالفتح) اذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية واذا كسرت فهو بمعنى المقول قاله فى التصريح ولا بد فى كل حال من جعل أل للعهد أى قولى أو القول منى لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام (قوله حمد الله) أى اللغوى بأى عبارة كانت (قوله على الاخبار بالجملة) ولم تحتج الى رابط لانها عين المبتدا قال الشارح فى شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول انى أحمد الله وخرج الكسر على أنه من باب الاخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كانك قلت أول قولى هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى ثم أطال فى بيان ذلك وعلل فى شرح الجامع رده بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا اللهم الا أن يدعى زيادة أول والبصريون لا يجيزونها (قوله لقصد الحكاية) أى حكاية لفظ الجملة أى الاتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وان زعم شارح الجامع أنها مقول القول (قوله نحو عملى أنى أحمد الله) محل وجوب الفتح فى هذا المثال اذا لم يرد بالعمل المعمول اللسانى وهو المنطوق وتجعل الاضافة للعهد فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولى انى أحمد الله فى جواز الوجهين وفاقا الحفيد الموضح وابن قاسم العزى وقال فى شرح الجامع مؤيدا وجوب الفتح ان البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فما لا يراد به مما أريد به معناه كما فى هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح فى المثال حينئذ اهـ وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر اذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الاخبار بالجملة فاعرفه (قوله سكت الناظم) أى لم يصرح بذلك والا فهى داخلة فى كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قيدا (قوله صالح للعطف عليه) احترازا عن نحو ان لى مالا وان عمرا فاضل فالا غير صالح لعطف ان الثانية عليه لصيرورة المعنى ان لى مالا وفضل عمرو (قوله فتكسر بعد الابتدائية) أى التى تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهى بمعنى فاء السببية وبحث البعض فى عد هذا من مواضع جواز الوجهين بان المراد جوازهما فى تركيب واحد والتركيب هنا مختلف وهو بحث قوى وان كان يمكن دفعه بان اتحاد ما قبل ان فى التركيبين هنا كاف هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد مخالف لما لابن الحاجب حيث قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز فى المبتدا الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها وان قلنا يجوز حذفه واثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى انك فاضل) الاظهر أنها فيه عاطفة ومثال الجارة أصاحبك حتى انك تعصى (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله أما استفتاحية) أى حرف استفتاح على ما مر قريبا فى ألا بسيطا وقيل مركب من همزة الاستفهام وما النافية وفى الهمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها تحذف فى الاحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الالف اهـ قال الدمامينى وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كانه قيل أما معلوم أنك فاضل اهـ وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية

ونقل

ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذى صرح به فى المغنى أنها بمعنى أحقا وأنها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى شئ وذلك الشئ هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا على الظرفية في البيت الآتى على قول سيبويه وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل وقال ابن خروف أما هذه حرف بسيط وهى مع ان ومعموليها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسى فى يا زيد كذا فى شرح التوضيح للشارح وفى المغنى عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله استقلوا) أى نهضوا مرتحلين (قوله ولا صلة) الذى فى الدمامينى عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة ثم رأيت الوجهين فى المغنى (قوله من أن بعضهم) أى العرب (قوله فيقول لا جرم لآتينك) وأجيبت باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح فى ان لآتينك جواب لا جرم وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لا جرم وانظر ما اعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الاقرب الثانى لكون الحاكى هو الفراء. وزاد فى الاوضح فى مواضع جواز الوجهين أن تقع فى موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرئ بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله وبعد ذات الكسر) الظرف متعلق بتصحب قدم لافادة الحصر أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحوهن فالحصر اضافى ولا ينافى أنها تصحب المبتدأ وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الاصح قيل والفعل نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول من أنفسكم والمشهور أنها فى ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية الا فى باب ان قاله فى المغنى (قوله تصحب الخبر لام ابتداء) بشروط أربعة تأخره عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام فقولك ان زيدا لوجهه حسن أولى من ان زيدا وجهه لحسن بل فى البسيط أنه شاذ لا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن الناظم بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدا أو على غيره بعد ان المكسورة العاملة فيما أصله المبتدأ (قوله وكان حق هذه اللام الخ) أى كما أن حق ان وأخواتها ذلك لان لها أيضا الصدارة الا أن هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الاصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لان لها الصدر بأنه قد يعارض بأن ان وأخواتها لها أيضا الصدر (قوله بين حرفين لمعنى واحد) أورد عليه أمران الاول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظى وأجاب سم بأن التأكيد اللفظى اعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وان أقره شيخنا والبعض وغيرهما الوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظى بالمرادف فى الحروف قول الشاعر

وقلن على الفردوس أول مشرب * نعم جير ان كانت أبيحت دعاثره

وسيأتى هذا للشارح فى باب التوكيد فافهم * الثانى أنهم جمعوا بينهما فى لهنك قائم بابدال الهمزة هاء سواء قيل ان اللام للقسم أو للابتداء لان كلا منهما لتأكيد النسبة كان وهن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد فى لقد قام زيد فان قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفا تنبيه فى ألا يا ليتك تقوم وقد يدفع ايراد لهنك بان الاجتماع سهله زوال صورة ماله الصدر بابدال همزته هاء كما فى الرودانى (قوله فزحلقوا اللام) بالقاف والفاء أى أخروا ولم يزحلقوا ان لانها قويت بالعمل وحق العامل التقدم وانما ادعى أن الاصل فى ان زيدا القائم لان زيدا قائم ولم يدع أن الاصل ان لزيدا قائم لئلا يفصل بين

بمعنى حقا كما تقول حقا انك ذاهب ومنه قوله * أحقا أن جيرتنا استقلوا * أى أفى حق هذا الامر الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل أى وجب أن الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) جوازا (لام ابتداء نحو انى لوزر) أى ملجأ وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لان لها الصدر لكن لما كانت للتأكيد وان للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلقوا اللام الى الخبر ﴿تنبيه﴾

اقتضى كلامه آنها لاتصحب
خبرغيران المكسورة وهو
كذلك وماورد من ذلك
يحكم فيه بزيادتها فن ذلك
قراءة بعض السلف الا
أنهم ليأكلون الطعام
بفتح الهمزة وأجازه المبرد
وماحكاه الكوفيون من
قوله
ولكنني من حبها لعميد
ومنه قوله
أم الحليس لعجوز شهربه
ترضى من اللحم بعظم الرقبه
وقوله
فقال من سئلوا أمسى لمجهودا
وقوله
ومازلت من ليلى لدن أن عرفتها
لكالهائم المقصى بكل مرادوقوله
أمسى أبان ذليلا بعد عزته
وما أبان لمن أعلاج سودان
*(ولا يلي ذى اللام ماقد
نفيا) ذى اشارة واللام
نصب بالمفعولية ومامن
قوله ماقد نفيا فى موضع
رفع بالفاعلية أى لاتدخل
هذه اللام على منفى الا
ماندر من قوله
وأعلم ان تسليما وتركا
للامتشابهان ولاسواء
(ولا) يليها أيضا (من
الافعال ما كرضيا) ماض
متصرف غير مقرون
بقد فلا يقال ان زيدا
لرضى وأجازه الكسائى
وهشام فان كان الفعل
مضارعا

ان ومعموليها معا بعاله صدر الكلام ولتطفهم باللام مقدمة على ان فى قولهم لهنك ولان صدراتها بالنسبة لماقبل ان دون مابعدها دليل الاول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعموليها ولهذا كسرت فى نحو والله يعلم انك لرسوله ودليل الثانى أن عمل ان يتخطاها تقول ان فى الدار لزيدا وان زيد القائم وأن عمل العامل بعدها يتخطاها تقول ان زيدا طعامك لآكل كذا فى المغنى (قوله اقتضى كلامه) لتقديمه الظرف (قوله لاتصحب خبرغيران المكسورة) انما لم تدخل اللام على خبرغيرها لانها تدخل على الجملة ولاتغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث فى الخبر التمنى ولعل الترجى وكان التشبيه ولكن تصير الجملة لاتستعمل الابعد كلام وأن المفتوحة تصير الجملة فى تاويل المصدر قاله يس (قوله بزيادتها) أى مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أى شذوذا فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسران فى صدر الحال (قوله لعميد) من عمده العشق بكسر الميم أى هده (قوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم أنه مما حكاه الكوفيون وقيل ان اللام داخلة على مبتدا مقدر أى لهى عجوز فلا تكون من الداخلة على خبرغيران المكسورة (قوله شهربه) أى فانية ومن تبعيضية ان قدر مضاف أى بلحم عظم الرقبة وبمعنى بدل ان لم يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أى من سألوه أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لان الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنيا للفاعل لكتبت بصورة الالف ولعدم احواجه الى تقدير وان كان فى الاول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض أولوية الاول غير مسلم وصدر البيت
* مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم * (قوله من ليلى) أى من أجل حبها والهائم الذاهب لايدرى أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف نظرا الى ان وزنه فعال وبمنعه نظرا الى ان وزنه أفعل منقول من أبان ماضى يبين وهو الاصح والاعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم وسودان جمع أسود وذهب الكوفيون كما فى شرح الجامع الى أن اللام بمعنى الا فلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لان المقام للذم وللبصريين أن يجعلوا التنوين فى سودان للتعظيم والنفى منصبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلى) ليس المراد بالولى التبعية من غير فاصل والا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام ومانفى بأداة النفى مع أنه ممتنع وانمالم يلها لان غالب أدوات النفى مبدوأة باللام فلو وليتها لزم توالى لامين وهو مكروه وحمل الباقى وللتنافى بين اللام التى هى لتأكيد الاثبات وبين حرف النفى (قوله ذى اشارة الخ) كان الاولى بل الصواب أن يقول ذى اسم اشارة فى محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطف بيان أوصفة (قوله وأعلم ان) بالكسر تسليما أى على الناس وقيل المراد تسليم الامر وتركا أى للتسليم للامتشابهان أى متقاربان ولاسواء أى ولامتساويان وكان حقه أن يقول لاسواء ولامتشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء فى الاصل مصدر فيه مسامحة قال فى التصريح وتبعه غير واحد وفيه أى فى البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس أن لا يعلق لان الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كماقيل أنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسران مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذا الا أن يقال جعل ذلك شاذا من حيث ترتبه على الشاذ (قوله من الافعال) بيان لما مقدم عليه مشوب بتبعيض وقوله ماض الخ بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشار به الى وجه الشبه (قوله فلا يقال ان زيدا لرضى) أى على ان اللام للابتداء فيقال على انها للقسم (قوله وأجازه الكسائى وهشام) أى على اضمار قد كما فى المغنى وسيأتى فى الشرح وفى

دخلت عليه متصرفا كان نحو ان زيدا لرضى أو غير متصرف نحو ان زيدا لبئس الرجل أو لعسى أن يقوم وهو مذهب الاخفش (٢٢٣) والفراء لان الفعل الجامد كالاسم والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك فان اقترن الماضى المتصرف بقد جرد دخول اللام عليه كما أشار اليه بقوله (وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا) لان قد تقرب الماضى من الحال فاشبه حينئذ المضارع وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائى وهشاما يجيزان ان زيدا لرضى وليس ذلك عندهما الا لاضمار قد واللام عندهما لام الابتداء أما اذا قدرت اللام للقسم فانه يجوز بلا شرط ولو دخل على ان والحالة هذه ما يقتضى فتحها افتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لرضى (وتصحب) هذه اللام أعنى لام الابتداء أيضا (الواسط) بين اسم ان وخبرها (معمول الخبر) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو ان زيدا لعمرا ضارب فان لم يكن الخبر صالحا لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط نحو ان زيدا عمرا ضرب لان دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا فان كان حالا لم يجز دخولها عليه فلا يجوز ان زيدا لراكبا منطلق واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر فلا يجوز ان زيدا ضارب لعمرا (و) تصحب أيضا (الفصل) وهو الضمير المسمى عمادا نحو ان هذا لهو القصص الحق

الاوضح بدل الكسائى الاخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) أى لشبهه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أى تصرفا تاما والا فقد جاء يذر أمر نحو وذرهم الآية (قوله اذا كان غير متصرف) دخل فى ظاهر عمومه ليس مع انه يمتنع دخول اللام عليها قال الشاطبى ولعله لم يحترز عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفى وقال ابن غازى وتبعه البعض بل على أنه داخل فى قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر اذ ليست ليس مما قد نفى لانها النافى (قوله كالاسم) أى الجامد فى عدم التصرف (قوله مستحوذا) أى غالبا (قوله فأشبه حينئذ المضارع) أى المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه (قوله وليس جواز ذلك) أى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترشيح) خطاب بن يوسف الماردى حيث ذهب الى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقد واذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير فى ان زيدا لقد قام ان زيدا والله لقد قام (قوله وقد تقدم أن الكسائى الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح وحاصله أن الكسائى وهشاما ذهبا الى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالاولى وأنت خبير بان هذا معارضة مذهب بمذهب وهى لا تصلح ردا فالاولى جعله تذكيرا بمخالفتهما لصاحب الترشيح (قوله واللام عندهما) جملة حالية وقوله أما اذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط أى بلا شرط اضمار قد لان لام القسم تدخل على الماضى مطلقا (قوله والحالة هذه) أى تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع هذه اللام أى لما مر من أن كسر ان انما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات كلام القسم (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط الشئ كوعد أى توسطه وقوله بين اسم ان وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الالفاظ الواقعة بعد ان لكان أولى ليدخل نحو ان عندك لفى الدار زيدا جالس مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو ان زيدا لضربا ضارب والمفعول له نحو ان زيدا لاجلالا قادم ونازع أبو حيان فى الاخيرين (قوله بشرط الخ) الشروط أربعة واحد فى المتن وهو التوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن بجعل أل فى الخبر للعهد أى الخبر الذى سبق أنه يصح اقترانه باللام * والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز ان زيدا لعمرا لضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الاوضح كذا ذكره شيخنا قال البعض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه اذا دخلت اللام الخ اه وهو غفلة عجيبة فان الشارح لم يتعرض فى التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلا كما ستعرفه (قوله لم يجز دخولها على معموله الخ) جوزه الاخفش والفراء محتجين بان المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ورجحه الموضح قال بدليل اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد فى المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أى وهى لا تدخل عليه فكذا معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصرح وسم (قوله لا تصحب المعمول المتأخر) أى لان المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه فى موضعه بخلافه مع التأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان لعندك زيدا جالس (قوله وتصحب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه أكثر النحاة كما فى الروداني فتسميته ضميرا مجاز علاقته

المشابهة في الصورة وسمى ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم وعماد الاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كما أن اسم الفعل كذلك وقيل محله محل ماقبله وقيل محل مابعده ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الاخيرين وفي نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما وفي نحو ان زيدا هو القائم بالعكس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لماقبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدا وخبر في الحال أو في الاصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كافعل من وفي بعض هذه الشروط خلاف بسطه في المغنى وفائدته الاعلام من أول الامر بان مابعده خبر لا صفة وتاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند اليه قال التفتازاني في حاشية الكشاف وهذا انما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى وقال في المطول التحقيق أنه قد يكون للتخصيص أي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان في الكلام مايفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق أي لا رزاق الا هو أو قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أي لا كرم الا التقوى اه قال الناظم وجاز دخول لام الابتداء عليه لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر أي اذا كان الخبر جملة اسمية (قوله اذا لم يعرب هو مبتدأ) فان أعرب مبتدأ كان جزأ من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما في التصريح (قوله حل قبله الخبر في هذا البيت ايطاء لكن في بعض النسخ تنكير خبر الثاني وهو دافع للايطاء على الاصح (قوله في معنى تقدم الخبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان في الدار لساكن رجل (قوله أو على الاسم المتأخر) أي عن الخبر أو عن معموله كما يفيده التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) خرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من أن بخلاف ما الزائدة (واعلم) أن انما وأنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد أي ما يوحى الى الا قصر الاله على الوحدة فالحصر الاول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد ابحاء الاشراك الى نبينا صلى الله عليه وسلم حيث أصروا عليه والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والاتيان به مبالغة في الرد والا فالمعبر بثبوت الوحدة ناف للتعدد والاعتراض على افادة انما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بان الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التأكيد لانه أمر تقديري ثم قيل الحصر من اجتماع ان وهي للاثبات وما وهي للنفي فصرف الاثبات للمذكور والنفي لغيره وقيل لاجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعترض هذا بان اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر والا لوجد في ان زيدا لقائم مثلا والاول بانه ينافي ماقدمنا من أن ما الملحقة بان وأن زائدة وقد يجاب عن اعتراض الثاني بان اجتماع مؤكدين على وجه تركبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الاول بان ما هذه نافية أصالة لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها هذا ماظهر لي فاعرفه واعترض في المغنى الاول أيضا بان ان ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيدا قائم أو نفيا نحو ان زيدا ليس بقائم قال الشمنى فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا (قوله مبطل اعمالها) أي وجوب اعمالها فلا ترد ليت (قوله تزيل اختصاصها بالاسماء) أي ماعدا ليت كما سيأتي (قوله فوجب اهمالها) أي ماعدا ليت ووجوب الاهمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتي

اذا لم يعرب هو مبتدأ (و)
نصب (اسما) لان (حل
قبله الخبر) نحو ان عندك
لبرا وان لك لاجرا وفي معنى
تقدم الخبر تقدم معموله
نحو ان في الدار لزيدا قائم
﴿تنبيه﴾ اذا دخلت اللام
على الفصل أو على الاسم
المتأخر لم تدخل على الخبر
فلا يجوز ان زيدا لهو
لقائم ولا ان لفي الدار لزيدا
ولا ان في الدار لزيدا لجالس
(ووصل ما) الزائدة (بذي
الحروف مبطل اعمالها)
لانها تزيل اختصاصها
بالاسماء وتهيئها للدخول
على الفعل فوجب اهمالها
لذلك نحو انما زيد قائم
وكأنما خالد أسد ولكنما
عمرو جبان ولعلما بكر
عالم

(وقد يبقى العمل) وتجعل ماملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أونصفه فقد
يروى بنصب الحمام على الاعمال ورفعه على الاهمال وأما البواقي فمذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناظم ولذلك أطلق في قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزالت اختصاصها بالاسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد كأنما يساقون الى الموت وقوله
فوالله مافارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون * وقوله
أعد نظرا ياعبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا * بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض النحويين الى وجوب الاعمال في ليتما وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل يجوز اعمالها واهمالها باجماع (وجائز) بالاجماع (رفعك معطوفا على * منصوب ان) المكسورة (بعد أن تستكملا) خبرها نحو ان زيدا آكل طعامك وعمرو ومنه * فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * فان لنا الام النجيبة والاب * وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم مثل ماجاء في
من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع في مسئلتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ بل امامبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ماقبلها من الابتداء أومفرد معطوف على الضمير في الخبران كان فاصل كما في المثال

في الشرح وقوله لذلك يغنى عنه التفريع (قوله وقد يبقى العمل) قد للتقليل بالنسبة لغير ليت وللتحقيق بالنسبة لليت لان اعمالها كثير بل أوجبه بعضهم كما سيأتي في كلامه استعمال المشترك في معنييه (قوله ملغاة) أي عن الكف (قوله قالت) أي زرقاء اليمامة ولفظ مقولها ليت الحمام ليه * الى حمامتيه * أونصفه قديه * تم الحمام ميه * وقصتها أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ماذكر ثم ان القطا وقع في شبكة صياد فعدّ فاذا هو ستة وستون فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة (قوله أونصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدماميني ظاهر كلام الزجاجي في الجمل أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغى ما وينصب بان وكذلك أخواتها هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيبويه) أي والجمهور وصححه ابن الحاجب كما في النكت (قوله لما سبق الخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفي في صحة الاعمال الاختصاص بحسب الاصل ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر كثيرة كوارا اعمال ان المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم اهمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالاسماء كما ان وان كانت لكبيرة أفاده سم (قوله ولكنما يقضى الخ) الصواب التمثيل بدله بقول امرئ القيس * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * لان ما في البيت الذي ذكره موصول اسمي بدليل عود الضمير في يقضى عليها (قوله أعد الخ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة وأنما قد يستعمل متعديا كما في البيت (قوله ولذلك) أي لبقائها على اختصاصها بالاسماء (قوله وهو يشكل الخ) قد يقال لم ينظر المصنف الى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الاجماع (قوله معطوفا على منصوب ان) ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين ره والاقرب الى عبارة المصنف وسيأتي بقية الاوجه ولو قال رفعك تالي عاطف لكان جاريا على سائر الاوجه الآتية وفي التسهيل أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمي والزجاج والفراء تقول ان زيدا قائم الفاضل أو أبو عبد الله أونفسه بالنصب والرفع قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدماميني هو ظاهر ان قلنا ان الرفع على العطف على محل اسم ان فأما ان قلنا على الابتداء وانه من عطف الجمل فالقياس امتناع ماعدا النسق فليتأمل وقاس الرضي البدل ومثل له بقوله ان الزيدين قد استحسنتهما شمائلهما بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف النسق قال في الهمع وهو الاصح قال في شرح الجامع ولم يقيد العطف بالواو لان لا كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمرا أولا عمرو اه والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك (قوله بعد أن تستكملا) متعلق برفعك أو معطوفا الا انه خلاف ماتقتضيه لمافيه من الفصل بالمبتدا وهو أجنبي من الخبر (قوله لم ينجب) أي يلد ولدا نجيبا وقوله النجيبة من وضع فعيل موضع مفعل أي المنجبة أو الاصل النجيبة أبناؤها فحذف المضاف واتصل الضمير (قوله وليس معطوفا الخ) أي كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن أن تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية (قوله مثل ماجاءني الخ) ظاهره أن رجلا اعرابه محلي وهو القول الاصح لعدم لزوم اجتماع حركتي اعراب وقيل تقديري ويلزم عليه ماذكر لكن مر في أول الابتداء دفعه (قوله وقد زال بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب الى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا اشكال في العطف على محل اسم ان الا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع كما في الروداني (قوله ابتدائية) أي استئنافية (قوله على محل ماقبلها من الابتداء) من بيان لما على تقدير مضاف أي ذات الابتداء أي الجملة الابتدائية أي المستأنفة وفي عبارته أمران الاول كان ينبغي حذف محل لان الابتدائية لامحل لها الثاني القصور لعدم شمولها

والبيت فإن لم يكن فاصل نحو ان زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الاول وقد أشعر قوله ثم أن النصب هو الاصل والارجح أما اذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال ان خبرها تعين النصب وأجاز الكسائى الرفع مطلقا تمسكا بظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون برفع ملائكته وقوله فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فانى وقيار بها لغريب * وخرج ذلك على التقديم والتأخير أوحذف الخبر من الاول كقوله

خليلى هل طب فانى وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ويتعين الاول فى قوله فانى وقيار بها لغريب * لاجل اللام فى الخبر والثانى فى وملائكته لاجل الواو فى يصلون الا ان قدرت للتعظيم مثلها فى رب ارجعون ووافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان وان هذا وعمرو عالمان تمسكا ببعض ما سبق قال سيبويه واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان (وألحقت بان) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لكن)

البيت لان الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهى فى محل جزم لا ابتدائية وكذا ما عطف عليها (قوله تعين الوجه الاول) أى كونه من عطف الجمل أى عند الجمهور والا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه الثانى (قوله تعين النصب) أى لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان جعل من عطف المرفوع على الضمير فى الخبر قال سم لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل وقال الرضى انما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لان العامل فى خبر المبتدا هو المبتدأ وفى خبر ان هو ان فيكون قائمان من قولك ان زيدا وعمرو قائمان خبرا عن ان وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان فى معمول واحد ولا يجوز ذلك اه ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام فى شرح بانت سعاد كما سيأتى قريبا ومقتضى اطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو ان زيدا وعمرو قائم وهو الذى حققه الروداني وصنيع الشارح فيما يأتى أقرب الى هذا فتدبر (قوله وأجاز الكسائى الخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان فان لم يتعين ذلك نحو ان زيدا وعمرو فى الدار جاز اتفاقا قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا فى التصريح ومثل ان زيدا وعمرو فى الدار ان زيدا وعمرو قائم وقد رد الفاضل الروداني كلام الموضح فى شرح بانت سعاد وحقق أن نحو ان زيدا وعمرو فى الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه (قوله مطلقا) أى سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر اعراب المعطوف عليه أو خفى فالاطلاق فى مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وان جعله البعض فى مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أى منزله وقيار اسم فرس الشاعر وقيل اسم جمل وقوله فانى الخ دليل الجواب أى فانا الاعمى وبها رحلى لانى الخ (قوله على التقديم والتأخير) أى تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك ومن آمن فى محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف الخ والجملة خبر ان وخبر الصابئون محذوف أى كذلك كما علم ويجوز أن يكون من آمن الخ خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه فالحذف على هذا من الاول لدلالة الثانى وعلى الاول من الثانى لدلالة الاول وهو الكثير كما فى المغنى والعائد على كل محذوف أى من آمن منهم وأورد بعضهم على التخريج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه لتقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ فى النية هذا وقال الروداني اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله انما يرجع اليه فى تخريج المسموع ولا يجوز لاحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعى أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كما فى القاموس (قوله ويتعين الاول الخ) نظر فيه سم بجواز أن تقدر اللام داخلة على مبتدا محذوف أى لهو غريب وقد يقال الاصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبنى عليه (قوله الا ان قدرت للتعظيم) بحث فيه بأنه لم يسمع أنا قائمون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد وانا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون كما فى المغنى (قوله فيما خفى) أى فى تركيب خفى الخ أى لكونه مبنيا أو مقصورا مثلا قال سم انظر لو خفى اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل أنه عنده كذلك وقال الروداني قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء اعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع فى ان زيدا والفتى ذاهبان اه (قوله وأعلم) بهمزة المتكلم والقصد بنقل ما ذكر الرد به على الفراء والكسائى ولا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى وقوله يغلطون من باب فرح واعترض

بانه

بأنه كيف يسند الغلط الى العرب وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطأ اذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس في الكلام ان وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المغني ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا قدم المصنف الكن على أن (قوله في التسامي) أي العلو والعراقة في النسب خؤولة أي ولا عمومة بدليل ما بعده قال العيني هي اما مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه ما فيه (قوله وأن المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون ان ولكن لعدم نقلهما الجملة الى باب المفرد فأشبه الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (قوله اذا كان موضعها موضع الجملة) لانها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب الاصل اسدها ومعموليها بعد اعلم مسد مفعوليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك نحو أعجبني أن زيدا قائم وعمرا فيتعين النصب لانها ليست في موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر ان في نحو علمت ان زيدا القائم وامتنع ذلك في نحو أعجبني أن زيدا قائم كما قاله الدماميني نقلا عن ابن الحاجب (قوله أو معناه) أي دال معناه كأذان في الآية الشريفة أي اعلام (قوله ورسوله) أي بالرفع وقرئ شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم ان كما في الفارضي (قوله لزوال معنى الابتداء) أي معنى الجملة ذات الابتداء لان الكلام قبل هذه الثلاثة للاخبار عن المسند اليه بالمسند وبعدها للتمني المسند للمسند اليه أو ترجيه له أو تشابهه به وقيل لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الانشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء ولا على أن العطف على الضمير في خبران ولهذا قال في متن الجامع برفع مطلقا تالي العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد ان وان ولكن ان قدر مبتدأ الخ وكذا لا يتم على أنه عطف على محل الاسم هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن انشاء لا خبر وقد يتوقف فيه وتأمل ثم رأيت صاحب المغني صرح بأن كأن للاخبار ورأيت الدماميني نقل قولا آخر عن بعضهم أنها لانشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع الى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أي الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت ان) أي بشرط أن لا يكون اسمها ضميرا وان يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفي لانه وان لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن ان نافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) انما قل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالاسماء لان المزيل هناك أقوى لانه لفظ أجنبي زيد وهو ما بخلافه هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها فعل كما في الامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها قاله زكريا (قوله وان كل لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية ولما بمعنى الا واعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الاول وهذا أولى لما يلزم على الاول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدا والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو الاضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانيا اعادة المبتدأ بمعناه لانه على هذا بمعنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع (قوله وان كلا لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيته في المغني واعرابه على التخفيف كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم قال في المغني لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال

باتفاق كقوله
وما قصرت بي في التسامي
خؤولة • ولكن عمي الطيب
الاصل والخال (وأن)
المفتوحة على الصحيح اذا
كان • وضعها موضع الجملة
بأن تقدمها علم أو معناه
نحو وأذان من الله ورسوله
الى الناس يوم الحج الاكبر
أن الله برئ من المشركين
ورسوله (من دون ليت
ولعل وكأن) حيث
لا يجوز في المعطوف مع
هذه الثلاث الا النصب
تقدم المعطوف أو تأخر
لزوال معنى الابتداء معها
وأجاز الفراء الرفع معها
أيضا متقدما ومتأخرا
بشرطه السابق وهو خفاء
الاعراب (وخففت ان)
المكسورة (وقل العمل)
وكثر الاهمال لزوال
اختصاصها حينئذ نحو
وان كل لما جميع لدينا
محضرون وجاز اعمالها
استصحابا للاصل نحو وان
كلا لما ليوفينهم

جملة القسم انشائية والصلة لا تكون الا خبرية اهـ وقيل ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم
معموله وهو جملة القسم مقامه أي وان كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول
كما علم مما مر عن المغني وكذا الاعراب على التخفيف مع تشديد النون وأما على تشديد النون والميم
معا فقال ابن الحاجب أحسن ما قيل فيه أن لما هي الجازمة حذف فعلها أي لما يهملوا واعترضه
في المغني بان لما تفيد توقع منفيها واهمال الكفار غير متوقع وأجاب الدماميني بان توقع منفيها غالب
لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الاهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم ثم قال في المغني
والاولى عندي ان يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفينهم الخ عليه ولتوقع الرضية (قوله وتلزم
اللام) أي عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله وان فيكون وقوله وربما
استغنى الخ وينبغي كما بحثه الروداني أن محل لزوم اللام اذا قصد البيان وأنه اذا قصد الابهام لم تلزم
لان الاجمال من مقاصد البلغاء (قوله اذا ما تهمل) أي أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان اعراب
الاسم خفيا نحو ان هذا أو الفتى لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني
(قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدماميني حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام
وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع
المشددة اهـ وقد يجاب بان المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل
(قوله يجب فتحها) أي لطلب العامل ولا معلق لان اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات
وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بان النافية
حتى يحتاج للفرق وقد يقال انها دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة
وأبقيت اللام فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة أو يقال لام الفرق قد
تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام
(قوله وربما استغنى عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض بان التعبير
بربما يقتضي أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك أنه مع القرينة
يجوز ترك اللام وذكرها (قوله ان الحق الخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لا فانه يبعد معها أن يراد بان
النفي اذ لو أريد ما ذكر لجيء بالاثبات بدلا عن نفي النفي الصائر الى الاثبات وفيه أيضا قرينة معنوية
وهي أنه لو أريد بان النفي ونفي النفي اثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذي بصيرة وفساده ظاهر
وينبغي أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لان لا مبعدة للنفي لا مانعة منه
فتأمل (قوله أنا ابن أباة الخ) القرينة هنا دلالة مقام المدح على ان الكلام اثبات فلاجلها لم يقل
كانت لكرام وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع أن يلي اللام فعل متصرف خال من قد
وما قيل من أن هذا الامتناع مخصوص بان العاملة دون المهملة يرده تصريح أبي حيان في ارتشافه
باستوائهما في ذلك وبان اللام لو دخلت في هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك والاباة جمع آب
كقضاة وقاض من أبي اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولهذا قال كانت وصرفها مراعاة
للحي قاله المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفي والمعنى انتفى في غالب الازمنة أو في
غالب التراكيب وجود الفعل موصلا بان اذا لم يكن ناسخا ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الناسخ
موصلا بان لم ينتف في الغالب فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمنفي لكان المفهوم أن وجود الفعل
الناسخ موصلا بان غالبي مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة أفاده سم (قوله موصلا) اسم
مفعول من أوصل الرباعي المتعدي وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا
أيضا فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن الغزي اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله
وجدته موصلا الخ) بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفي ليخرج زال وأخواتها وغير صلة

(وتلزم اللام اذا ما تهمل) لتفرق بينها وبين ان النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة وقد عرفت أنها لا تلزم عند الاعمال لعدم اللبس *تنبيه* مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء وذهب الفارسي الى أنها غيرها اجتلبت للفرق ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى الاول يجب كسران وعلى الثاني يجب فتحها (وربما استغنى عنها) أي عن اللام (ان بدا) أي ظهر (ما ناطق أراده معتمدا) على قرينة اما لفظية كقوله * ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة * أو معنوية كقوله * أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

(والفعل ان لم يك ناسخا) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فلا * تلفيه) أي لا تجده (غالبا بان ذي) المخففة من الثقيلة (موصلا) وان كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين

ليخرج

ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان
وجدنا أكثرهم لفاسقين ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا
فالفاعل بقسميه نحو ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه والمفعول الظاهر نحو ان قتلت لمسلما وأما
المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك ان قتلت لمسلما قولك وان أهنت لاياه لكن انما تدخل
على المفعول دون الفاعل اذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو زيد ان ضرب
لعـ[illegible] منه) أى من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الامثلة أو من نحو وان يكاد
الخ والـ[illegible] الاقسام أربعة كثير وأكثر يقاس عليهما اتفاقا ونادر وفي القياس عليه خلاف
وأندر ولا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك أن ان المشددة مختصة بالمبتدا والخبر فلما ضعفت بالتخفيف
وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها
الاصلي في الجملة وكان الماضي أكثر اشبهها بعض الماضي كقبل في عدد الحروف والهيئة والبناء
على الفتح ولما انتفى في الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدا والخبر كان نادرا ولما انتفى الاختصاص
والشبه في الاخير كان أندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة (قوله خلافا
للاخفش والكوفيين) تبع في هذا العزو التوضيح والتسهيل والذي في الهمع والمغني أن الكوفيين
لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بان ان نافية واللام ايجابية بمعنى
الا ولذلك رد عليهم بقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من خفف ان ولما وان أجيب عنهم بأن
لهم أن يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفا واللام بمعنى الا كما هو رأيهم في مثلها وما مزيدة للفصل بين
اللامين أو موصولة أو نكرة كما مر ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الاخفش نظرا الى
موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على ان قتلت لمسلما وان كان قياسهم عليه على وجه أن ان نافية
واللام بمعنى الا وقياس الاخفش عليه على وجه أن ان مخففة واللام لام الابتداء فمراد الشارح
خلافا لمن ذكروا في مطلق القياس على ان قتلت لمسلما (قوله الذي هو ضمير الشان) أى فقط عند ابن
الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجرى في حل كلام
المصنف على مذهبه ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشان قول الشاعر

في فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى وينتعل

قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولولا ان ضمير الشان مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا والذي سوغ
التقديم كون الجملة واقعة خبرا الا كون أن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبرا لانهم يعتبرون مع
التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اه باختصار (قوله وأما بروز الخ) وارد
على قوله فاسمها الذي هو ضمير الشان استكن وحاصل الايراد أنه وجد في كلامهم اسم أن المخففة
غير ضمير الشان وغير مستكن (قوله فلو أنك الخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله
الحبيب الفراق لاجابه كراهة رد السائل وخص يوم الرخاء بالذكر لان الانسان ربما يفارق الاحباب
في الشدة وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لان الانسان لا يعز عليه فراق عدوه وصديق فعيل بمعنى
اسم المفعول أى مصادقة بفتح الدال أو من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول وفي
المصباح يقال امرأة صديق وصديقة (قوله مريع) بفتح الميم أى كثير العشب من مرع الوادى
بتثليث الراء أى كثر عشبه كأمرع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل وبضمها من أراع
الشئ أى نما وكثر كراع يريع ريعا أفاده في القاموس والثمال بكسر المثلثة الغياث (قوله فضرورة)
أى من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكورا ومن الوجه الثاني فقط
عند الناظم (قوله والخبر اجعل جملة) أى ان حذف الاسم سواء كان ضمير شان أولا على مذهب
المصنف فان ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع الخ (قوله

وأكثر منه كونه ماضيا
نحو وان كانت لكبيرة
ان كدت لتردين وان
وجدنا أكثرهم لفاسقين
ومن النادر قوله شلت
يمينك ان قتلت لمسلما *
ولا يقاس عليه نحو ان قام
لانا وان قعد لزيد خلافا
للاخفش والكوفيين وأندر
منه كونه لا ناسخا ولا
ماضيا كقولهم ان يزينك
لنفسك وان يشينك لهيه
(وان تخفف أن) المفتوحة
(فاسمها) الذي هو ضمير
الشان (استكن) بمعنى
حذف من اللفظ وجوبا
ونوى وجوده لأنها تحملته
لانها حرف وأيضا فهو
ضمير نصب وضمائر النصب
لا تستكن وأما بروز اسمها
وهو غير ضمير الشان في
قوله

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وقوله بأنك ربيع وغيث
مريع * وانك هناك
تكون الثمالا * فضرورة
(والخبر اجعل جملة

من بعد أن) نحو علمت أن زيد قائم فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وزيد قائم جملة فى موضع رفع خبرها (تنبيه) أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لان لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضى أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر نحو ايد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بان جعل اسمها محذوفا وتكون بذلك عاملة كلا عاملة وبما يوجب مزيتها على المكسورة

أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه الا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وان يكن) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فعلا ولم يكن) ذلك الفعل (دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن) حينئذ (الفصل) بين أن وبينه (بقد) نحو ونعلم أن قد صدقتنا وقوله شهدت بان قد خط ماهو كائن وانك تمحو ما تشاء وتثبت (أو نفى) بلا أو لن أو لم نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب أن لم يره أحد (أو حرف تنفيس) نحو علم أن سيكون وقوله واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتى كل ماقدرا (أو لو) نحو وان لو استقاموا على الطريقة (وقليل) فى كتب النحاة (ذكر لو) وان كان كثيرا فى لسان العرب وأشار بقوله فالاحسن الفصل الى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل وقوله انى زعيم يانويقة ان أمنت من الرزاح ونجوت من عرض المنون من العشى الى الصباح أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح اما اذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج الى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وأن ليس للانسان الا ما سعى والخامسة أن غضب الله عليها (وخففت كأن أيضا) حملا على أن المفتوحة

من بعد أن) من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة (قوله تنبيه أن المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لماذا أعملوا أن المفتوحة وأهملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وحاصل الجواب أن الفرع قد يميز على الاصل لمعنى فيه لا يوجد فى الاصل (قوله لا تشبه الا الامر) قد يقال بل تشبه نحو قيل وبيع أيضا الا أن يقال صيغة المجهول محولة عن صيغة المعلوم لا أصلية (قوله فلذلك) أى لكونها أشبه بالفعل الخ أوثرت أى خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفريع اذ لا ينتجه ماقبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أى وعملت على وجه الخ أى لئلا تظهر بالكلية مزية الفرع على أصله وبه يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى محذوف غالبا والمكسورة فى مذكور وأجاب بعضهم بان ذلك اعطاء للاصل الاصل والفرع الفرع وبهذا أيضا يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى ضمير والمكسورة فى ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أى بالاسماء وقوله وصليتها أى كونها حرفا موصولا بمعمولها (قوله وبطل عملها) أى فى الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) أشار به الى أن الضمير فى يكن الى الخبر بتقدير مضاف أى صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان أحسن وان كان المآل واحدا أو دفع بذلك مايوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل فان قلت الظاهر ان الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل قلت المراد صدر مابعد هذا الحرف من التركيب الاسنادى (قوله دعا) أى ذا دعاء أى قصد به الدعاء (قوله فالاحسن حينئذ الفصل) أى للفرق بين المخففة والمصدرية التى تنصب المضارع ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها وأفعل التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغى أن يكون محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع ان بعد العلم والا لم يقبح كما فى الروداني ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الاولى وان من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كما فى أن تهبطين (قوله وبينه) أى الفعل (قوله بلا) أى مع الماضى والمضارع وكذا لو واستشكل الفصل بلا بانه لا فائدة فيه لان أن المخففة لا تحتاج بعد العلم الى تمييزها عن المصدرية لان المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما ولا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بانه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب أن كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفى شرح الجامع ان الفصل بالمذكورات اما لئلا تلتبس بالمصدرية أو ليكون كالعوض من تخفيفها ولا اشكال عليه (قوله أن لا تكون) أى على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة (قوله زعيم) أى كفيل والرزاح بضم الراء وكسرها الهزال والمنون الموت واضافة عرض اليه من اضافة الصفة للموصوف أى المنون العرض أى العارض والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضى (قوله فلا تحتاج الى فاصل) أى لما علمت من أن هذه الجمل لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (قوله أن غضب الله) أى فى قراءة نافع أن بسكون النون وغضب بصيغة الماضى مقصودا به الدعاء فهى قراءة سبعية ومافى التصريح مما

يخالف

يخالف ذلك سبق قلم (قوله فنوى منصوبها الخ) أي حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الاعمال لانه أثبت لها منصوبا منويا تارة وثابتا أخرى قاله يس لكن جوز الدماميني في قوله كان طبيبة الخ على رواية رفع طبيبة أن يكون الرفع لاهمال كأن بتخفيفها (قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشان فيفيد أن منصوبها قد يثبت وذكر هذا المصنف بقوله وثابتا الخ وانه قد ينوى وهو غير ضمير الشان وسيمثل له الشارح بالشاهد الثاني هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كان المخففة المحذوف كاسم ان المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشان وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح أن الخبر في الشاهد الثاني مفرد اذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشان لم يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثيرا لقوله فنوى فقط فان مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوى لا يكون الا ضمير الشان وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفردا كما في الثاني فافهم (قوله قليلا) راجع لقوله وثابتا الخ (قوله كمنصوب أن) التشبيه في مطلق الثبوت والذكر فلا ينافي أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كان فانه ليس بضرورة (قوله فى الاول) أي المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشان بدليل الشاهد الثاني فان المحذوف فيه غير ضمير الشان كما سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدماميني قال لا يظهر لي تعين كون الاسم في الشاهد الاول ضمير الشان اذ يجوز أن يكون ضميرا عائدا الى المتقدم الذكر أي كأن النحر ثدياه حقان (قوله مشرق النحر) أي مضيء العنق ثدياه أي الصدر أي الثديان فيه حقان أي في الاستدارة ويجوز أن يكون ثدياه اسم كأن على لغة من يلزم المثنى الالف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ (قوله توافينا) أي تقابلنا والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن تعطو أي تأخذ وعداه بالى وان كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل وقال الدماميني أي تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا في القاموس اه والجملة صفة لظبية الى وارق السلم أي مورق هذا الشجر يقال ورق يرق وأورق يورق أي صار ذا ورق (قوله هما من الثاني) وعليه فالخبر في البيت الثاني محذوف أي هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة ويروى ظبية بالجر أيضا على أن الاصل كظبية وزيدت أن بين الكاف ومجرورها (قوله وقد عرفت أي من التمثيل بالبيت الثاني وقوله كما في أن راجع للمنفي لا للنفي (قوله وان يكون مفردا كما في الثاني) لكون الاسم فيه غير ضمير الشان اذ التقدير كأنها أي المرأة ظبية وبما قررناه لك يندفع ما أوردها مما هو ناشئ عن عدم التأمل في أطراف كلام الشارح (قوله وان كانت فعلية) أي فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على ما مر (قوله فصلت بقد أولم) للفرق بين كأن المخففة وأن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله لا يهولنك) أي لا يفزعنك واللظى النار فهي اما استعارة لمشقات الحرب أو اضافتها الى الحرب من اضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار التدفي بها فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها او التلبس بها ومحذورها هو الموت كأن قد ألما أي نزل أي والموت لا بد منه (قوله فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالاسماء لدخول المخففة على الجملتين

()

(فنوى منصوبها) وهو ضمير الشان كثيرا (وثابتا أيضا روى) وهو غير ضمير الشان قليلا كمنصوب ان في الاول قوله

وصدر مشرق النحر
كأن ثدياه حقان

وقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم
كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

على رواية من رفع فيهما وعلى رواية النصب فهما من الثاني وقد عرفت أنه لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما في أن بل يجوز أن يكون جملة كما في البيت الاول وأن يكون مفردا كما في الثاني

﴿تنبيه﴾ اذا كان خبر كان المخففة جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كما في البيت الاول وان كانت فعلية فصلت بقد أولم نحو كأن لم تغن بالامس وكقوله

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر
ب فمحذورها كأن قد ألما

﴿خاتمة﴾ لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها وأما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها حينئذ قياسا وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب

﴿تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله لا التي لنفي الجنس﴾

فهرست الجزء الاول من حاشية الصبان على الاشمونى

صحيفه

١٩ الكلام وما يتألف منه
٤٤ المعرب والمبنى
٩٣ النكرة والمعرفة
١٠٩ العلم
١١٨ اسم الاشارة
١٣٥ الموصول
١٤٦ المعرف باداة التعريف
١٥٥ الابتداء
١٨٥ كان وأخواتها
٣٠٠ فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس
٣٠٦ أفعال المقاربة
٣١٣ ان وأخواتها

تمت

فهرست الجزء الثانى من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الاشمونى

صحيفه

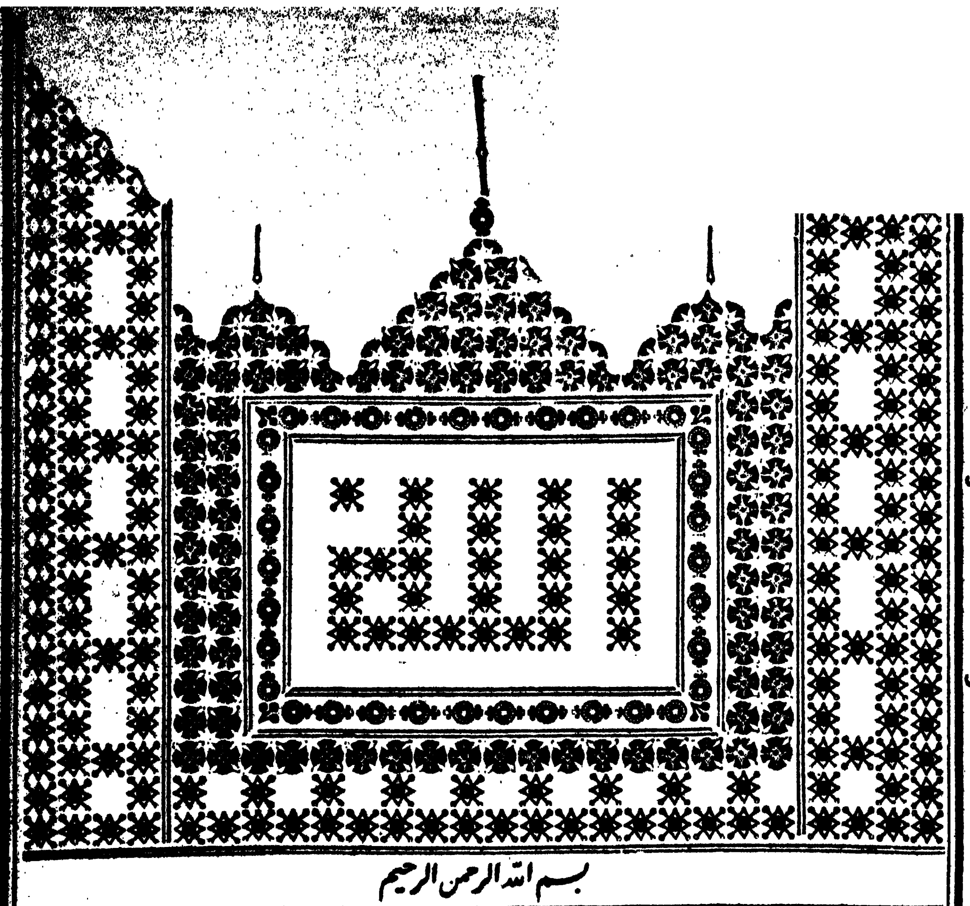
٣ لا التى لنفى الجنس
١٣ ظن وأخواتها
٣٦ أعلم وأرى
٣٨ الفاعل
٤١ النائب عن الفاعل
٤٩ اشتغال العامل عن المعمول
٦٣ تعدى الفعل ولزومه
٧١ التنازع فى العمل
٧٩ المفعول المطلق
٨٩ المفعول له
٩١ المفعول فيه المسمى ظرفا
١٠٤ الاستثناء
١٢٦ الحال
١٤٤ التمييز
١٥١ حروف الجر
١٧٣ الاضافة
٢٠٣ المضاف الى ياء المتكلم
٢٠٤ اعمال المصدر
٢١٠ اعمال اسم الفاعل
٢١٨ ابنية المصادر
٢٢٥ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها

(تمت)

الجزء الثانى من حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الاشمونى على
ألفية الامام ابن مالك فى
النحو نفعنا الله بهم
والمسلمين
آمين

﴿وبهامشه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعى المالكى حفظه الله﴾

﴿الطبعة الاولى﴾
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية)
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)
﴿هجرية﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لا التى لنفى الجنس﴾

أى لنفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده وتسمى لا التبرئة باضافة الدال الى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر والمراد بكونها لنفى الجنس نصا كونها له فى الجملة لان لا العاملة عمل ان انما تكون نصا فى نفى الجنس اذا كان اسمها مفردا فان كان مثنى نحو لا رجلين أو جمعا نحو لا رجال كانت محتملة لنفى الجنس ولنفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد فى مطوله وأما لا العاملة عمل ليس فانها عند افراد اسمها لنفى الجنس ظهورا لعموم النكرة مطلقا فى سياق النفى ولنفى وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج الى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال فان ثنى اسمها أو جمع كانت فى الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا ثنى اسمها أو جمع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس انما هو عند افراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع فى كلام البعض وغيره مما يخالفه والمهملة كالعاملة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لنفى الجنس نصا عند افراد اسمها ان الجنس منفى نصا فى • تعز فلا شئ على الارض باقيا • مع عملها عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية (قوله على سبيل الاستغراق) أى نصا وقوله اختصت بالاسم أى النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لان الموضوع لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أى الاستغراقية كما فى التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك الخ و يعبر عنها بالزائدة وفى سم أنها البيانية قال شيخنا وهذا ان صح فوجهه ان أصل لا رجل لا شئ من رجل (قوله ولا يليق ذلك) أى وجود من لفظا أو معنى وقوله الا بالاسماء

﴿لا التى لنفى الجنس﴾

اعلم انه اذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات

قول الشارح اختصت الخ قال السيد أقول ظاهر العبارة ان قصد نفى الجنس على جهة الاستغراق انما يستلزم الاختصاص بالاسم بواسطة كونه مستلزما لمن مع ان استغراق افراد الجنس كاف فى الاختصاص فى الاسم وتضمن من انما هو علة لاستغراق النفى الا أن يريد بقوله ولا يليق ذلك الا بالاسماء أى النفى على الوجه المذكور من قصد استغراق الافراد ومن تضمن من ليكون نصا ثم رأيت الشنوانى قال ما نصه بيانا لهذه العبارة كان الحاصل انهم وضعوا لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا مضمنة معنى من البيانية فلزم من ذلك أنهم اذا قصدوا النفى المذكور اختصت بالاسم فليتأمل اه وسيأتى عن الروداني ما فى قوله انهم الخ

فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل اما رفع واما نصب وأما جر فلم يكن جر الئلا يعتقد أنه بمن المنوية فانها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الاحيان كقوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه
وقال ألا لا من سبيل الى هند

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولان فى ذلك الحاقا للا بان لمشابهتها اياها فى التوكيد فان لا لتأكيد النفى وان لتأكيد الاثبات ولفظ لا مساو للفظ ان اذا خففت فى تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها فى العمل وقد أشار الى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال (عمل ان اجعل للا فى نكره مفردة جاءتك) نحو لا غلام رجل قائم (أو مكرره) نحو لا حول ولا قوة الا بالله وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه (تنبيه) شروط اعمال لا العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحا وتلويحا سبعة أن تكون نافية وأن يكون منفيها الجنس وأن يكون نفيه نصا وان لا يدخل عليها جار وأن يكون اسمها نكرة وأن يتصل بها وأن يكون خبرها أيضا نكرة فان كانت غير نافية لم تعمل وشذ اعمال الزائدة فى قوله

لولم تكن غطفان لا ذنوب لها
اذن للام ذوو أحسابها عمرا

وان كانت لنفى الوحدة

النكرات أى لانها التى تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب الخ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص بقبيل أن يعمل فيه (قوله بمن المنوية) أى تضمنا لا تقديرا كما يفهم من الدمامينى وذكره يس (قوله لظهورها فى بعض الاحيان) أى ضرورة كما فى حاشية شيخنا السيد (قوله يذود) أى يطرد (قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا الاعتقاد فى العاملة عمل ليس أيضا ولم يراعوه الا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان أقوى عملا من العاملة عمل ليس للاجماع على اعمال الهاد دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولان فى ذلك الخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولان الخ أو لسلامته مما ذكر ولان الخ (قوله لتأكيد النفى) يعنى للنفى المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيا أكيدا قويا وهذا لا يقتضى وجود النفى أولا بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) أى اثبات المنسوب للمنسوب اليه ولو كان المنسوب نفيا كما فى القضية المعدولة المحمول نحو ان زيدا ليس فى الدار فاندفع الاعتراض بانها لتوكيد النسبة مطلقا اثباتا أو نفيا (قوله حملت عليها فى العمل) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل الا بالشروط الآتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ظرفا أو مجرورا (قوله يؤذن بذلك) أى بالحمل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال فى عبارته اعمال النصب فى المضاف والشبيه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفى للجنس وكونه نصا صريح فى أن لا لنفى الجنس نصا سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافا للتاج السبكى حيث خص افادتها ذلك بما اذا بنى اسمها ولابن الهمام حيث ذهب الى أن المبنية أيضا ليست نصا فى العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك فى رافعة الاسم وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقا فان قيل تقدم عن سم أن الموضوع لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها فى المضاف وشبهه والا لبنيا قلت لا نسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالروداني وانما أعرب بالمعارضة الاضافة أو شبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الاول فهمت من الترجمة أما الاولان ففهمهما منها ظاهر وأما الثالث فلانه متى أطلق نفى الجنس انصرف الى نفيه نصا قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل ان اجعل للا لان عملها عمل ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ وتنكير الاسم والخبر من قوله فى نكره والاتصال من قوله الآتى وبعد ذاك الخبر اذكر لافادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم وبحث فيه بانه انما يفيد قوله وبعد ذاك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نصا) أى أن يقصد المتكلم نفيه نصا ولا شك فى سبق هذا القصد على المشروط الذى هو عملها عمل ان فلا يرد أن كون النفى نصا فرع عن العمل المذكور لان السامع انما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطا لسبق الشرط على المشروط (قوله وشذ اعمال الزائدة) أى لعدم اختصاصها فحقها الاهمال (قوله لولم تكن الخ) وجه كونها زائدة أن معنى البيت لولم يكن لغطفان ذنوب للام ذووا عمر أى امتنع لومهم عمر بن هبيرة الفزارى الذى كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفى المأخوذ من لو المسلط على النفى المأخوذ من لم لان نفى النفى اثبات فلم يستفد من لا نفى أصلا فتعين أن تكون زائدة وانما أفاد البيت امتناع لومهم لان لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور وقال الرودانى الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لان ذنوبهم كلا

ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فما بالك بانهم يلومونه حين لم يذنبوا يعنى أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أولا مثل لولم يخف الله لم يعصه اه وماذكره محتمل لا متعين فالتصويب فى غير محله (قوله أولنفى الجنس) أى مطلقا عن قيد الوحدة والا فالتى لنفى الوحدة لنفى الجنس أيضا لكن فى ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك أن تقول انها لنفى الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أى أو أهملت وكررت (قوله خفض النكرة) أى ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حينئذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور باضافة لا اليه (قوله بلا شئ بالفتح) وجهه بان الجار دخل بعد التركيب فاجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالباء ولا خبر للا حينئذ لصيرورتها فضلة قاله فى التصريح (قوله وان كان الاسم معرفة) سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايسة (قوله ووجب تكرارها) أى عند الجمهور أما فى المعرفة فجبرا لما فاتها من نفى الجنس وأما فى الانفصال فتنبيها بالتكرير على كونها لنفى الجنس لان نفى الجنس تكرار للنفى فى الحقيقة أفاده الدماميني ومنه يعلم أن الغاءها لا يخرجها عن كونها لنفى الجنس فى النكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فى الموضعين (قوله قضية ولا أبا حسن لها) أى هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر فى حق على رضى الله تعالى عنهما كما فى شرح الجامع لا شطر بيت ولهذا لم يذكره العينى فى شواهده وصار مثلا يضرب عند الامر العسير فقول البعض هو من كلام على وهو من الكامل ودخله الوقص فى جزئيه الاول والثانى خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح وهيثم بالمثلثة اسم سارق أو راع أو حاد أقوال وهذا شطر بيت من الرجز (قوله مؤول) أى بأنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به اسم مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضى والثانى أولى من الاول لانه يعترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلا ولو كانت اضافة مثل منوية لم يحتج الى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حينئذ تنكير اسم لا فى الحقيقة وبان العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما فى قوله * يبكى على زيد ولا زيد مثله * ولو كانت اضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن الاول بأن أل فى أبى الحسن وان كانت للمح الا أن الاصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وان كان أقوى منها الا أنه معنوى فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهى لا للزم القبح ظاهرا وعن الثانى بأن الفساد فى موضع لمقتض لا يستلزم الفساد فى موضع ليس فيه ذلك المقتضى نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل وأما التأويل بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب اذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لانها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الاظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وان اقتصر شيخنا والبعض تبعا للتصريح على كونها غائية بمعنى الى والفعل بعدها منصوب وقوله شانى أى باغضا خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أى شانيته ومن شاننا متعلق بشانية على ما فى الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أو صفة (قوله ومشبه بالمضاف) من حيث ان كلا منهما اتصل به شئ من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شئ من تمام معناه) أى بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد على أن سم نقل عن الرضى فى النداء أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف بل صرح صاحب الهمع فى النداء بان الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف والمراد بالتمام المتمم (قوله فانصب بها مضافا) قال سم اغنا لم يبن لتعذر

أولنفى الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كامر وان دخل عليها جار خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شئ وشذ جئت بلا شئ بالفتح وان كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة وأما نحو قضية ولا أبا حسن لها ولا هيثم الليلة للمطى وقوله نكدن ولا أمية فى البلاد فمؤول وعدم التكرار فى قوله

شاء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شانية من شاننا شانى

فضرورة اه واعلم أن اسم لا على ثلاثة أضرب مضاف ومشبه بالمضاف وهو ما بعده شئ من تمام معناه ويسمى مطولا وممطولا أى ممدودا ومفرد وهو ما سواهما (فانصب بها مضافا) نحو لا صاحب بر ممقوت

التركيب فيما فوق اثنين وانما بنى ظريف فى لارجل ظريف لان الصفة وموصوفها واحد فى المعنى اه وهذا ظاهر على القول بان بناء اسمها المفرد لتركبه معها أما على القول بانه لتضمنه معنى من فاعراب المضاف لمعارضة الاضافة التى هى من خصائص الاسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه ودخل فى المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو لا أبالك ولا أخالك ولا غلامى لك ولا يدى لك بناء على مذهب سيبويه والجمهور أن مدخول لا مضاف حقيقة الى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة فهى مثل مثلك لانه لم يقصد نفى أب معين مثلا بل هو دعاء بعدم الاب وكل من يشبهه أى لا ناصر لك والاضافة غير المحضة ليست محصورة فى اضافة الوصف العامل الى معموله فلم تعمل لا فى معرفة ولو سلم ان الاسم معرفة فهو نكرة صورة ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الاضافة عن العرب شذوذا وأوله جماعة كالفارسى وابن الطراوة واختاره السيوطى بان مدخول لا مفرد لكن جاء أبالك وأخالك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامى ويدى للتخفيف شذوذا واللام ومجرورها خبر وفيه أن المنصوص عليه أن الجارها لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام اذ لا وجه لمنع لا أبا فيها أو عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون للشبه به (قوله أو مضارعه) جوز البغداديون ترك تنوينه حملا له فى هذا على المضاف كما حمل عليه فى الاعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قال الدمامينى ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضا بجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول فى ولا معطى لما منعت (قوله وأما الرافع له) معادلها محذوف أى أما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرافع الخ (قوله لا خلاف) أى بين البصريين اذ الكوفيون لا يقولون برفع ان للخبر ولا أولى بذلك أفاده الدمامينى (قوله فمذهب الاخفش الخ) دليله أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله (قوله ومذهب سيبويه أنه مرفوع الخ) مقتضاه انه مرفوع بالمبتدا قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ وفى التصريح أن العامل فيه الرفع لا مع اسمها لان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه والذى يتجه كما أشار اليه ابن قاسم حل عبارة التصريح ونحوها على التسمح وأن العامل فى الحقيقة هو النكرة فقط التى هى المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت لا كجزء منها نسبوا ذلك الى المجموع تسمحا وبه يندفع الاستشكال بانه لو كانت لا مع اسمها فى محل رفع مبتدأ لزم أن المخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفى تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مرادا وورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابك فان قلت كون النكرة مبتدأ زال بدخول الناسخ فهى الآن ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر قلت يجاب بما ذكره المصنف فى شرح تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا قال ولهذا أتبعنا اسمها رفعا باعتبار محله ولم نفعل ذلك فى اسم ان لقوتها ونسخها عمل الابتداء لفظا ومحلا فتلخص ان ما فى الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغى ارجاعه اليه بالتأويل هذا وقد وجه سيبويه عدم عمل لا فى الخبر بضعف شبهها بان حالة التركيب لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت فى الاسم لقربه وقال فى المغنى الذى عندى أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل فى الاسم أيضا لان جزء الشئ لا يعمل وأما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اه أى أن النصب بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع فى الفاضل كذلك قال فى شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الاخفش وسيبويه فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الاخفش يمتنع لما فيه من اعمال

(أو مضارعه) أى مشابهه نحو لا طالعا جبلا ظاهر (وبعد ذاك) المنصوب (الخبر اذكر) حال كونك (رافعه) حتما وأما الرافع له فقال الشلوبين لا خلاف فى أن لا هى الرافعة له عند عدم تركيبها فان ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الاخفش أنها أيضا هى الرافعة له وقال فى التسهيل انه الاصح ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولم تعمل الا فى الاسم ﴿تنبيه﴾ أفهم قوله وبعد ذاك الخبر اذكر أنه لا يجوز

تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر (وركب الاسم (المفرد) وهو ما ليس مضافا ولا مشبها به مع لا تركيب خمسة عشر (فاتحا) له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح وانما بنى والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل فى الدار مبنى على جواب سؤال سائل محقق أو مقدر سال فقال هل من رجل فى الدار وكان من الواجب أن يقال لا من رجل فى الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا أنه لما جرى ذكر من فى السؤال استغنى عنه فى الجواب فحذف فقيل لا رجل فى الدار فتضمن من فبنى لذلك وبنى على الحركة ايذانا بعروض البناء وعلى الفتح لخفته هذا اذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كلا حول ولا قوة) الا بالله وجمع التكسير مثل لا غلمان لك أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياء كقوله

تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع

وقوله

يحشر الناس لا بنين ولا آباء الا وقد عنتهم شؤن

عاملين لا الاولى ولا الثانية فى معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لان العامل واحد اه بايضاح وسيأتى عند كلامنا على قول الناظم أوص كما يرده (قوله تقديم خبرها) ولو ظرفا أو جارا ومجرورا وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الاقرب عندى نعم ويرشحه قوله تعز فلا الفين بالعيش متعا (قوله فاتحا له) فتحا ظاهرا أو مقدرا كما فى المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفى قوله فاتحا قصور سيشير الشارح اليه لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لانهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لانه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الاصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتى قريبا فى المثنى والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتى قريبا فى جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقيل فتحة اعراب وحذف التنوين تخفيفا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بان المتضمن ذلك انما هو لا نفسها ورده الروداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير اذ ليس فى العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن انما عهد فى الاسماء فالصواب أن المتضمن معنى من انما هو النكرة وهو وجيه فينبغى حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسمح فافهم (قوله مبنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان الصواب اسقاط جواب لان لا رجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لاجل اجابة لسؤال الخ (قوله أو مقدر) أى مفروض وانما فرض لان الكلام بعد السؤال أوقع فى النفس (قوله من الواجب) أى المستحسن (قوله فتضمن من فبنى لذلك) كلامه يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحينئذ فاعراب المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر وقول البعض كلامه كالصريح فى أن تضمن معنى من ليس مختصا بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار اليه الناظم بقوله وركب الخ وان نقل يس عن ابن هشام أن التركيب أيضا لا يصلح علة لاصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن هذا التضمن أشبه بالتضمن الذى لا يقتضى البناء كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن فى قوله فقام يذود الناس الخ ويجاب عن الاول بان اشتراط كون التضمن بأصل الوضع انما هو فى البناء الاصلى لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع أصلى وهو المشروط فيه ذلك وهو الذى حصر ابن مالك سببه فى شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المبنى واضافة الظرف الى الجملة المصدرة بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك فى مواطن كثيرة وعن الثانى بان التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من (قوله لخفته) ولانه اعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) أى فى باب الاعراب والضمير للغير (قوله فيبنيان الخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما اياه فى اللذين والذين على القول باعرابهما لان سبب البناء وارد هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفى أن القائل باعراب اللذين والذين يقول بأن تثنية اللذين وجمع الذين حقيقيان فقول البعض انهما غير حقيقيين انما يأتى على مذهب القائل ببنائهما وليس الكلام فيه (قوله تعز) أى تسل وتصبر (قوله وقد عنتهم) أى أهمتهم والشؤن جمع شأن وهو الخطب قال فى التصريح والجملة أى جملة وقد عنتهم شؤن فى موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسى فأمسى وهو عريان وقولهم ما أحد الا وله نفس أمارة وليست حالا خلافا للعينى لان واو الحال لا تدخل على الماضى التالى الا كما قاله الموضح فى باب الحال اه قال الروداني قوله

لان خبر الناسخ الخ فيه أن هذا غير مسلم على اطلاقه وحاصل ما في التسهيل والهمع أن الخبر ان كان جملة بعد الا لم يقترن بالواو الا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ و بغير الا يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها الا بعد جميع النواسخ هذا عند الاخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر بالواو أصلا وحملوا ما ورد من ذلك على انه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عنتهم شؤن لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد الا الايجابية وسيأتي في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب وصرح في المغني بان من شروط عملها أن لا يبطل نفيها كما الجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب الحال جواز اقتران الماضي التالي الا بالواو وخبر لا محذوف قبل الا فلم يبطل نفيها الا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما الا في الدار اه وكتب على قوله وقولهم ما أحد الخ ما نصه فيه أن ما لا بطال نفيها بالا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذي لا يشترط عدم ابطاله بالا فخبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو ولما تقدم فاحد مبتدأ محذوف الخبر والجملة بعد الا حال لا أنه اسم ما وخبرها محذوف قبل الا كما في لا بنين لان خبر ما لا يجوز حذفه اه وقال الشارح في شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشري قال في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فان ولها الخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال (قوله وذهب المبرد الى انهما معربان) لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لاعرب يا زيدان و يا زيدون ولا قائل به قاله الشارح في شرحه على التوضيح ومثله في التصريح وتظهر ثمرة الخلاف في نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أي بلا تنوين لان تنوينه وان كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لا سماعا نظرا الى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضي (قوله وقد روى بالوجهين) ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العيني فهو على حذف مضاف أي لذي الشيب وضبطه الشارح على الاوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية القوافي (قوله لاسابغات) أي دروع سابغات أي واسعة والجأواء الحمراء فاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التي يعلوها الجأو أي السواد لكثرة الدروع و باسلة نعت لجأواء من البسالة وهي الشجاعة (قوله والثاني) مفعول أول لاجعل لكن سكن الياء ضرورة وحذفها للساكنين (قوله أو منصوبا) هذا أضعف الاوجه بل قيل ضرورة كما في التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الاولى أي ولا خلة اليوم وتمامه قيل * اتسع الخرق على الراقع * وقيل اتسع الفتق على الراتق * وعلى هذا القالي وابن الوردي وغيرهما بل قيل هو الصواب لان القافية قافية (قوله أو مركبا) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أي لا حول ولا قوة موجودان لنا لان لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدا فالمقدر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة و يجوز أن يقدر لكل خبر على حدته أي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما معا خبر واحد مرفوع بلا الاولى والثانية لانهما وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلتان فيجوزان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان وان يقدر لكل خبر على حدته كذا في التصريح والدماميني وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها وفيه أن الاخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من

وذهب المبرد الى انهما معربان وأما جمع السلامة لمؤنث فيبني على ما ينصب به وهو الكسر ويجوز أيضا فتحه وأوجبه ابن عصفور وقال الناظم الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله

ان الشباب الذي مجد عواقبه
فيه نلذ ولا لذات للشيب

وقوله

لا سابغات ولا جأواء باسلة
تقي المنون لدى استيفاء آجال

(والثاني) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة الا بالله (اجعلا مرفوعا) كقوله لا أم لي ان كان ذاك ولا أب (أو منصوبا) كقوله لا نسب اليوم ولا خلة (أو مركبا) كالاول نحو لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة في قراءة أبي عمرو وابن كثير

(قوله وخبر الثانية) فيه نظر لانها لا خبر لها كما يأتي (قوله موجودان لنا) لم يجعل الخبر الا بالله بل قدره لاشتراط نفي خبرها كما مر اذ لا يعقل هذا بالنسبة للامور الوجودية دون الاعتبارية كما هنا لا سيما وهناك من يقول يجتمع معرفان على معرف واحد

فاما الرفع فانه على أحد ثلاثة أوجه العطف على محل لا مع اسمها فان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي أو بالابتداء وليس للا عمل فيه أو أن لا الثانية عاملة عمل ليس وأما النصب فبالعطف

(قوله والعطف عليه) أي فتكون الاولى مسلطة على ما بعد الثانية فان قلت كون لا الثانية لتأكيد النفي يقتضي صحة الاستغناء في افادة المقصود وهو نفي كل من الامرين وليس كذلك لان الكلام بدونها يحتمل نفي المجموع كما يحتمل نفي كل واحد قلت كونها لتأكيد النفي لا ينافي ان تأكيدها يدفع احتمال نفي المجموع ويعين نفي كل واحد سم اه من خط الشنواني

تأويل هذا الكلام كان يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا اه ببعض تصرف وكتب الروداني قوله متماثلتان أي لفظا ومعنى فلا يرد أن زيد من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل باحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا اهـ. والحق المتجه أن رفع الخبر في ذلك وفي نحو ان زيدا وان عمرا قائمان انما هو بمجموع الحرفين لا بكل اذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مؤثرين مطلقا ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو وعمرو قائمان فالرافع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ولا فرق الا ان التثنية في الاول بحرف العطف وفي الثاني بالصيغة ولا أثر له اه واقتصر في المغني على تقدير خبرين عند غير سيبويه (قوله فاما الرفع) أي رفع الثاني مع فتح الاول (قوله على محل لا مع اسمها الخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا وفي عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسمح المتقدم بيانه والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا تغفل (قوله فان محلهما الخ) نقل سم عن الدماميني أن الامر كذلك عند سيبويه مع المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسمح المتقدم وفيه بعد عندي نظر لانه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدا في شيء عند سيبويه لان رفع الخبر بلا عنده كغيره اذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر الا أن يقال النافي والمنفي كالشيء الواحد فعمل أحدهما كانه عمل الآخر ونظيره غير قائم الزيدان فتأمل (قوله زائدة بين الخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف وكيف تكون لا الثانية زائدة والجواب أن في الكلام تسمحا كما مر ايضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب وان أشكل على البعض قال الروداني والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة أن الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة والملغاة هي التي لها عمل أصالة لكن أهملت اه وظاهره ان الزائدة باقية على كونها للنفي وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه الا أن يكون أغلبيا والاوجه الفرق بان الزائدة يستغنى الكلام عنها بخلاف الملغاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للا عمل فيه) أي بل هي ملغاة عن العمل في الاسم وان كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرر لا قاله الدماميني وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما في الوجه الذي قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلا ليس معطوفا على مبتدا تقدم فيكون العطف من عطف الجمل ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدا عند غير سيبويه والمبتدأ الاول والمبتدأ الثاني المستقل عند سيبويه على معمول واحد هو الخبر هذا ما ظهر لي (قوله أو أن لا الثانية الخ) وعليه يقدر لكل من لا الاولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ولا يصح أن يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا (قوله وأما النصب فبالعطف الخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده ان يقدر لهما خبر واحد لان الخبر بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الاولى لان الاولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة في الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لان العامل واحد وهو لا الاولى كذا في شرح الجامع بايضاح ومثله في التصريح وفيه عندي نظر أما أولا فلان مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا الاولى عند غيره وأما ثانيا فلانه يبعد رفع ما بعد الثانية بالاولى مع عدم

رفعها

رفعها مابعدها وتعليل ذلك بان لا الاولى ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظا فتكون عاملة فى الخبر بعد الثانية يرده اناطة عمل لا فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة الشارح السابقة وعبارة الهمع وغيرهما ولا فى مجموع المركبة فلا عمل لها فى الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة الناصبة لاسمها بان كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد فى التصريح انه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفى هذه الزيادة من النظر ما فيهم فتأمل (قوله على محل اسم لا) أى أو على لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته حركة الاعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفى الضرورة عند الاخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر (قوله امارفعه) وعليه فالخبر واحد ان قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفا سواء جعلت لا الاولى مهملة أو عاملة عمل ليس ويجب خبران ان قدرت لا الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا بقسميه أن يكون الخبر واحدا لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد فان جعلتهما معا عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر فى حالة بنائهما معا على الفتح فتنبه واقتصر فى المغنى على تقدير خبرين عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله واما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع ان جعلت الاولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المحذوران السابقان وكذا ان جعلت مهملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه فيجوز خبران وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين ان كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ مستقلا غير معطوف على مبتدأ قبله فان كان يوجب ذلك وجب خبران هكذا ظهر لى ثم رأيت فى كلام الدمامينى ما ظاهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على الغاء لا أو اعمالها عمل ليس وفتح الثانى للتركيب والكلام جملتان اه (قوله فلا لغو الخ) اللغو القول الباطل والتأثيم قولك لآخر أثمت والضمير للجنة (قوله فى نحو لا حول الخ) أى من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفردا صالحا للعمل لا فان لم تتكرر لا فسيأتى حكمه فى قول المصنف والعطف ان لم تتكرر لا الخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان أو كان أحد الاسمين غير مفرد فان كان الاول ففيه أيضا خمسة أوجه بابدال فتح الاول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها وهذا ما فى التنبيه الاول وان كان الثانى تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح للعمل لا تعين الرفع وهذا ما فى التنبيه الثانى (قوله خمسة أوجه) أى اجمالا وثلاثة عشر تفصيلا لان ما بعد الاولى اما مبنى على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الاولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهى بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الاولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه فى خمسة ما بعد الثانية هذه الاربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الاولى مضروبا فى خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعا للتصريح واثنا عشر تفصيلا لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية (قوله أفهم كلامه) يعنى قوله وان رفعت أولا لا تنصبا لانه علق منع النصب على رفع الاول فأفهم انه اذا كان مفتوحا أو منصوبا بأن كان مضافا أو شبهه جاز فيه الاوجه الثلاثة (قوله صالحا للعمل لا) بأن كان نكرة (قوله تعين رفعه) أى بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها لا باعمال لا عمل ليس لان العاملة عمل ليس تختص أيضا بالنكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لا فتح لان فاءه زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله أجز فيه الخ حل معنى لا حل اعراب ونعتا عطف

على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر (وان رفعت أولا) اما بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس فالثانى وهو المعطوف (لا تنصبا) لان نصبه انما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا وهو حينئذ مفقود بل يتعين امارفعه كقوله

فاهجر تلك حتى قلت معلنة
لا ناقة لى فى هذا ولا جمل

واما بناؤه على الفتح كقوله

فلا لغو ولا تأثيم فيها
وما فاهوا به أبدا مقيم

فحاصل ما يجوز فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه فتحهما وفتح الاول مع نصب الثانى وفتح الاول مع رفع الثانى ورفعهما ورفع الاول مع فتح الثانى (تنبيهان) الاول أفهم كلامه انه اذا كان الاول منصوبا جاز فى المعطوف أيضا الاوجه الثلاثة الفتح والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة • الثانى محل جواز الاوجه الثلاثة فى المعطوف اذا كان صالحا للعمل لا فان لم يكن صالحا تعين رفعه نحو لا امرأة فيها ولا زيد ولا غلام رجل فيها ولا عمرو (ومفردا نعتا لمبنى يلى) منعوته أجز فيه الاوجه الثلاثة

بيان أو بدل ولمبنى صفة نعتا وبلى صفة ثانية هذا ومن النعت المذكور قولهم لاماء ماء باردا عندنا فماء الثانى نعت للاول فيجوز فيه الاوجه الثلاثة لانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح و يسمى نعتا موطئا ولا بد من تنوين باردا لان العرب لا تركب أربعة أشياء ولا يصح أن يكون ماء الثانى توكيدا لفظيا ولا بدلا لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مرادفا حتى يكون توكيدا ولا مساويا حتى يكون بدلا كما فى التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظى وقد جوز والتوكيد مع الوصف كقوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة وقال فى النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلا لجواز كونهما أوضح من المتبوع ووجه الرودانى جواز كونه توكيدا أو بدلا بانه لا مانع من اعتبار كون وصف الثانى طارئا بعد التوكيد أو الابدال أو يكون وصف الاول محذوفا لدلالة وصف الثانى عليه وفيه بحث لان ماذكره من الوجهين انما يصلح توجيها للتوكيد لا الابدال لان حاصل الوجه الاول اتحاد اللفظين اطلاقا وحاصل الثانى اتحادهما تقييدا ومثل جاء فى رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل انما هو من التوكيد اللفظى لا من الابدال (قوله فافتح) جرى على الغالب والا فقد يكون مبنيا على غير الفتح كالياء فى النعت المثنى أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت فى محل نصب أو يحكم بالمحل على كل اختار يس على التصريح الثانى واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى المبنى حيث لم تبن لان الصفة هنا هى المنفية فى المعنى بخلاف صفة المنادى فانها ليست المنادى فى المعنى كما قاله سم (قوله على نية) أى لنية تركيب الصفة مع الموصوف فيه أن هذا خلاف مامشى عليه سابقا من أن بناء الاسم لتضمنه معنى من الا أن يقال ماتقدم فى أصل البناء وماهنا فى كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد لتعذر موجب البناء لان المراد به التركيب فالاولى أن يقال مشى فى كل من الموضعين على قول من القولين فى علة البناء اشارة الى الخلاف فيها هذا وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة اعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس مامر وما يأتى يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أى لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أوانصبن) مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لان الناظم لا يرى التنازع فى المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أو اتباعا للحركة البنائية (قوله وغير المفرد الخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب لتعينه لو باشرتها ياء وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعذر موجب البناء) أى مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة الى غير مايلى لان الفاصل لا حظ له فى البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذى هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى فى هذا الباب وكان ينبغى أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمتنع البناء الخ) هذا مفهوم قول المصنف المبنى (قوله أوماهر فيها) بالرفع على القطع قيل أو بالعطف على محل لا مع اسمها لان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه فى غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا مافيه فتنبه (قوله وقد يتناوله (قوله وغير المفرد) أى بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنعه قوله أوالرفع اقصد الا أن يراد رفع المنعوت غير المفرد رفعه على اعمال لا عمل ليس أو الغائها (قوله دون البناء) أى لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) اماصفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أى فتح البناء (قوله فشاذ) وخرجه بعضهم على أن الاصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البدل الخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضى ان كان لفظيا فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب اه أى وأما المعنوى فلا يجوز تأكيد المنفى المبنى به أى لانه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوى معارف وفى تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع اذ لا تعمل لا فى معرفة

الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر نحو لا رجل ظريف فيها (أوانصبن) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا فيها (أوارفع تعدل) مراعاة لمحل لا مع المنعوت نحو لا رجل ظريف فيها (وغير مايلى) منعوته (وغير المفرد) وهو المضاف والمشبه به (لاتبن) لتعذر موجب البناء بالطول (وانصبه) نحو لا رجل فيها ظريفا ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعا جبلا ظاهر (أوالرفع اقصد) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالع جبلا ظاهر وكذا يمتنع البناء ويجوز الامران الا آخران اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهرا أوماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد (والعطف ان لم تتكرر لا) معه (احكم له بما للنعت ذى الفصل انتمى) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله * فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح وأما ماحكاه الاخفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ وماذكر فى معطوف يصلح لعمل لا فان لم يصلح تعين رفعه نحو لا رجل وهند فيها * تنبيه * حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد فاحفظه

فاسقطه وجوز الاندلسي بناء المبدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى قال الرضى وقوله أقرب اذا لم يفصل عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذى يبنى جوازا بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضى جوازه لا امتناعه لان العامل المقدر هو لا وهى تقتضى الفتح (قوله رجلا) أى منه أى من الاحد فوجد الضمير المشترط فى بدل البعض والنصب اما اتباع للمحل أو للفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل لا مع اسمها (قوله تعين الرفع) أى على الابدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا أحد زيد) منه بدلا البعض والاشتمال المضافان الى ضمير المبدل منه فان لم يضافا الى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كانا من الصالح (قوله هذه) الاولى حذفه لشمول الاعطاء للعاملة عمل ليس أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهى الآن همزة توبيخ وانكار كذا فى الشيخ يحيى والروداني وكلامهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفى واستعمال الهمزة فى غير الاستفهام الحقيقى مجاز كما سنوضحه فى باب العطف (قوله من الاحكام) كالاعمال عمل ان وجواز الالغاء اذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أى على الفعل الماضى والانكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالانكار عده منكرا قبيحا لا الجحد والنفى (قوله ألا اطعان) أى موجود وألا فرسان أى موجودون على رواية من نصب عادية نعتا لفرسان أما على رواية من رفعها فهى خبر لا الثانية والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو اسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة وبالمعجمة من الغدوة ضد الرواح وقوله الا تجشؤكم أى الماشئ من كثرة الاكل والاستثناء منقطع والتنور ما يخبز فيه من شرح شواهد المغنى للسيوطى مع زيادة (قوله ألا ارعواء) أى انكفاف والشبيبة الشباب وهو لغة حداثة السن وعند الاطباء كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة والمشيب قيل الشيب وقيل دخول الرجل فى حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن شمنى مع زيادة قال الدمامينى وآذنت ان كان حالا على تقدير قد فلا اشكال أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة المضافة الى ضمير الموصول مع انه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفى ضمير شبيبته فى الربط لان مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اه باختصار (قوله ويقل ذلك) أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفى متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والانكار وقرر البعض العبارة بما لا ينبغى فاحذره (قوله لسلمى) هى زوجته وقوله الذى لاقاه أمثالى يعنى الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام عن الصبر دمامينى (قوله أما اذا قصد بالاستفهام) أى مع لا اذ المجموع هو الدال على التمنى على المذهبين الآتيين وقوله بالاستفهام أى بالهمزة التى للاستفهام باعتبار ما كان والا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفى عن لا أفاده الروداني (قوله فيرأب) أى يصلح منصوب فى جواب التمنى أثأت أخربت (قوله بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامينى كما أن أتمنى كذلك اذ لا خبر للفعل وبحث فيه الروداني بأن كونها بمنزلة أتمنى ان أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فان أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل قال والحق انهما ان أرادا بانه لا خبر لها انه يحذف ولا يذكر فمسلم والا فتسليط التمنى على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل والمعقول انما هو تمنى المعنى فى الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبرا اه وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقولك أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلته فلم يحتج الى خبر فلا

رجلا وامرأة فيها ولا أحد رجل وامرأة فيها فان لم يصلح له تعين الرفع نحو لا أحد زيد وعمرو فيها (وأعط لا) هذه (مع همزة استفهام ما تستحق) من الاحكام (دون الاستفهام) على ما سبق بيانه وأكثر ما يكون ذلك اذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والانكار كقوله

ألا اطعان ألا فرسان عادية
الا تجشؤكم حول التنانير

وقوله

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته
وآذنت بمشيب بعده هرم

ويقل ذلك اذا كان مجرد استفهام عن النفى حتى توهم الشلوبين انه غير واقع كقوله

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد
اذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

أما اذا قصد بالاستفهام التمنى وهو كثير كقوله

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه
فيرأب ما أثأت يد الغفلات

فعند الخليل وسيبويه ان ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت

وخالفهما المازني والمبرد ولا حجة لهما في البيت اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة ورجوعه فاعلا بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك ﴿تنبيه﴾ تأتي ألا لمجرد التنبيه وهي الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وقوله ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

(قوله يمتعه) هذا من خارج (قوله هذه صفته الخ) أي فجملة جزاه الخ خبرية حينئذ ويحتمل انها معترضة

يرد قوله والا فتسليط الخ والحاصل أن ألا ماء كلام تام حملا على معناه وهو أتمنى ماء كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول به فلا يرد قوله ان أوجب كونها بمنزلة أتمنى الخ (قوله وخالفهما المازني والمبرد) فجعلاها كالمجردة من الهمزة واستدلا بالبيت لان مستطاع اما خبر للا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف أي راجع وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيا كان يبطل المذهب الاول قال في الهمع والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمني واقع على الاسم على الاول وعلى الخبر على الثاني (قوله ولا حجة لهما) أي للمازني والمبرد (قوله خبرا) أي حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها وقوله أو صفة أي حتى يمنع قولهما لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها ففي كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه) أي على الوجهين فاعلا أي نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أي في محل نصب اتباعا لمحل اسم لا المفرد أو لفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب في عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة لها قاله الشمني وماذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضي في المنادى من أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه الا أن يخرج على ما أجازه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع اعرابه اه سم أو يقال هو من وصف المبني لا من بني الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء كما يقال في صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على على كلام المازني والمبرد أيضا لان جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية وسيأتي في باب النداء جواز جعل نحو يا حليما لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف هذا وبحث الروداني في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بانه مكابرة مقتضى العقل اذ لا يشك عاقل تأمل في أن المتمني انما هو استطاعة رجوع عمر ولى فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل أن المتمني هو العمر المدبر المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أي فتدل على تحقق ما بعدها وتقويه لتركبها في الاصل من همزة الانكار الابطالي ولا النافية ونفي النفي يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشئ ببينة كذا في المغني والدماميني عليه قال الشمني قال التفتازاني لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل ألا ان زيدا قائم وكذا الكلام في أما والاكثر على أنهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه (قوله ألا يوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لان ألا داخلة في الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أي الطلب برفق والتحضيض أي الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية) أي ولو تقديرا كما في البيت ويشترط في الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤول به كما سيأتي (قوله ألا رجلا الخ) بعده

ترحل لمتي وتقم بيتي * وأعطيها الاتاوة ان رضيت

قال الازهري هما لاعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ورجلا منصوب بمحذوف أي ألا تروني رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاه قاله البعض تبعا لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاه يخرج ألا عن كونها للعرض أو للتحضيض لكون الفعل انشائيا فلا طلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت شاهد المدعى الشارح ثم رأيته في الدماميني على المغني ثم رأيت صاحب المغني اعترض أيضا جعله من الاشتغال بان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبان شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وبقي وجه ثالث وهو قول يونس ألا للتمني ونون الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن واختارها

وليست الاولى مركبة على الاظهر وفى الاخيرتين خلاف وكلامه فى الكافية يشعر بالتركيب (وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر) جوازا عند الحجازيين ولزوما عند التميميين والطائيين (اذا المراد مع سقوطه ظهر) بقرينة نحو ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت قالوا لا ضير فان خفى المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره قال حاتم

ورد جازرهم حرفا مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح

﴿تنبيه﴾ ندر فى هذا الباب حذف الاسم وابقاء الخبر من ذلك قولهم لا عليك يريدون لا باس عليك اهـ

﴿خاتمة﴾ اذا اتصل بلا خبر أو نعت أو حال وجب تكرارها نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وجاء زيد لا خائفا ولا آسفا وأما قوله

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع

وقوله بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا الينا رجوعها وقوله

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخدائع والمكر

فضرورة والله أعلم

﴿ظن وأخواتها﴾

هذه الافعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين

لتكون عوناله على استخراج الذهب من تراب معدنه وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا اذا فعله ليلا واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله فى البيت الثانى ترجل لمتى الخ وقيل بضم التاء من أبات أى تبيتنى عندها وقيل معناه تكون لى بيتا اى امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتى أى تسرح شعر رأسى واللمة بكسر اللام هى فى الاصل الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغ المنكبين فهو جمة بضم الجيم وقوله وتقم بيتى بضم القاف أى تكنسه والاتاوة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العينى ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الاولى) أى الاستفتاحية مركبة أى من همزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الاظهر) أى من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالاصح فما يوهمه قوله وفى الاخيرتين خلاف من أنه لا خلاف فى تركيب الاولى غير مراد ولعل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح فى الاخيرتين بخلاف الاولى لكن فى التصريح أن الاصح البساطة فى الثلاث (قوله يشعر بالتركيب) الا أنهما انسلخا عن المعنى الاصلى (قوله اسقاط الخبر) ومنه لا سيما ولا اله الا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولان خبرها خبر فى الاصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبرا له لتعريفه وتنكيرا له ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما محمد الا رسول وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وستتكلم على القولين فى الاستثناء فان قلت البدل هو المقصود بالنسبة وهى بالنظر الى المبدل منه سلبية فيفيد التركيب ضد المطلوب قلت النسبة اعما وقعت للبدل بعد نقض النفى بالا فالبدل هو المقصود بالنفى المعتبر فى المبدل منه لكن بعد نقضه ونفى النفى اثبات أفاده الدمامينى (قوله اذا المراد) باذا الشرطية أو اذ التعليلية والشرط أولى لايهام التعليل ظهور المراد فى كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوت) أى لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب قالوا لا ضير أى علينا بدليل وانا الى ربنا المنقلبون (قوله قال حاتم) نوزع فى نسبته الى حاتم والحرف الناقة المهزولة وقيل المسنة والمصرمة بفتح الراء المشددة التى يعالج صرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والولدان جمع وليد من صبى وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته أى سقيته الصبوح وهو الشراب صباحا وقد لفق الشارح عجز بيت الى صدر بيت آخر كما بينه العينى (قوله ندر فى هذا الباب الخ) كما ندر حذفهما معا فى قولك لا فى جواب القائل أعلى بأس (قوله اذا اتصل بلا الخبر الخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) مالم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا (قوله لا نفع) أى لا نافعة ويحتمل انها عاملة عمل ليس والخبر محذوف أى لا نفع فيها فلا شاهد فيه

﴿ظن وأخواتها﴾

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الافعال وما لا فلا الا المبتدأ الذى هو اسم استفهام أو مضاف اليه فان هذه الافعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه فى البابين اذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ أو الخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدا والخبر) يشكل عليه حسبت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه أنه لا حذف فى الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أى ثابتا أو مستقرا وحسبت زيدا عمرا وأفعال التصيير كصيرت الطين خزفا وأجيب عن الجميع بانه ليس فى العبارة أن هذه الافعال لا تدخل الا على المبتدا والخبر وعن الاخيرين بان أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن

الاخبار في ثانيهما باعتبار الاول وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغاير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئي له عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغاير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن زيدا هو عمرو أي أنهما متحدان أو أن المرئي الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله وهي على نوعين) جعل الاخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذاك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى الى مفعول واحد وبأنها لو تعدت الى اثنين لكانت اما من باب أعطى أو من باب ظن ويبطل الاول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويبطل الثاني أنها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء اه همع وللاخفش ومن وافقه اختيار الثاني ودفع هذا الابطال بأن من باب ظن ما لا يجوز الغاؤه كهب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتي فلتكن سمع مثل ما ذكر فتدبر (قوله لقيام معانيها) أي التضمنية (قوله جزأي ابتدا) أي جزأي جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثاني جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال في تسهيله ولهما أي للمفعولين من التقديم والتأخير مالهما مجردين اي عن هذه الافعال ولثانيهما من الاقسام والاحوال ما للخبر كان اه قال الدماميني في الاحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما للخبر كان ولم يقل ما للخبر المبتدا وأما قول أبي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فعلى اضمار القول أي وجدت الناس مقولا في حق كل واحد منهم اخبر تقله كما أول قول الشاعر وكوني بالمكارم ذكريني بانه خبر معنى أي تذكريني (قوله رأى بمعنى علم الخ) يستثنى منه أرى المبني للمفعول فانه استعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وان استعمل في الاكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقاني عن الرضي (قوله يرونه) أي يظنون البعث ممتنعا ونعلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد في الانتفاء والقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل الا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأي) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أي اعتقد حله فيتعدى الى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حلالا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما في الدماميني بان رأى الاعتقادية متعدية الى اثنين وقال الرضي لا دلالة في قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التي من الرأي متعدية الى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة الى مفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا الى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال اه وهذا صريح في جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية الى واحد هو مصدر ثاني الجزأين مضافا الى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لان هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة فليجز الاقتصار عليه في العبارة وفي الدماميني ما يخالف ذلك وعلله بان المضاف اليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الافعال مستدعية في المعنى لشيئين ينعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتتمة للآخر وهو قابل للبحث وما قدمناه عن الرضي أوجه فتأمل (قوله أصابته رئته) بالهمز عضو ذو شعبتين في القلب

لى نوعين أفعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب وأفعال تصيير وقد أشار الى الاول بقوله (انصب بفعل القلب جزأي ابتدا) يعني المبتدأ والخبر (أعني) بفعل القلب (رأى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا

وبمعنى ظن وهو قليل وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أي يظنونه ونعلمه فان كانت بصرية أو من الرأي أو بمعنى أصاب رئته تعدت الى واحد وأما الحلمية فستأتي و(خال) بمعنى ظن كقوله

(قوله أي التضمنية) أي في الجملة فلا يرد زعم على بعض الاقوال (قوله تقله) قال الشيخ المدابغي في باب التنوابع قلى يقلى كرمى ويقلى كرضى اه

(قوله

اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى * يسومك ما لا يستطاع من الوجد و بمعنى علم وهو قليل كقوله دعاني الغواني عمهن وخلتني * لي اسم فلا أدعى به وهو أول * فان كانت بمعنى تكبر أو ظلع فهي لازمة و (علمت) بمعنى تيقنت كقوله علمتك الباذل المعروف فانبعثت * اليك بي واجفات الشوق والأمل وقوله علمتك منانا فلست بآمل * نداك ولو ظمآن غرثان عاريا و بمعنى ظننت وهو قليل نحو فان علمتموهن مؤمنات فان كانت من قولهم علم الرجل اذا انشقت (١٥) شفته العليا فهو أعلم فهي لازمة وأما التي بمعنى عرف فستأتي و (وجدا) بمعنى علم نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجود فان كانت بمعنى أصاب تعدت الى واحد ومصدرها الوجدان وان كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة و (ظن) بمعنى الرجحان كقوله * ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا * فعردت فيمن كان عنها معردا * و بمعنى اليقين وهو قليل نحو وظنوا أنهم ملاقو ربهم وأما التي بمعنى اتهم فستأتي و (حسبت) بمعنى ظننت كقوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف وتحسبهم أيقاظا وهم رقود و بمعنى تيقنت وهو قليل كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا * وفي مضارعها لغتان فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الأكثر في الاستعمال ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمحسبة والمحسبة فان كانت بمعنى صار أحسب أي ذا شقرة أو حمرة و بياض كالبرص فهي لازمة (وزعمت مع عد) بمعنى الرجحان فالأول كقوله

زعمتني شيخا ولست بشيخ * انما الشيخ من يدب دبيبا ومصدرها الزعم قال السيرافي هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا وقال الجرجاني هو قول مع علم وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة و يقوي هذا قولهم زعم مطية الكذب أي هذه اللفظة مركب الكذب

(قوله اخالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تفتح وذا هوى مفعوله الثاني تغضض الطرف أي تكفه يسومك أي يكلفك والضمير المستتر للهوى (قوله دعاني) أي سماني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الحلي والحلل وخلتني الياء مفعول أول وجملة لي اسم مفعوله الثاني وقوله فلا أدعى به الظاهر انه على تقدير همزة الاستفهام الانكاري أي أولا أدعى به وهو أول اسم لي وجملة وهو أول حال وقد عمل خال هنا في ضميرين لشيء واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال ضربتني كما سنبسطه (قوله أو ظلع) من باب نفع كما في المصباح أي عرج (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو الجر باضافة الباذل اليه فانبعثت أي انطلقت واجفات الشوق أي دواعيه وأسبابه (قوله منانا) أي معددا للنعم والندى الجود والغرثان بفتح المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحتين فتعدى الى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا في القاموس (قوله شفته العليا) أما مشقوق السفلى فأفلح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما في القاموس قيل والوجود أيضا (قوله فهي لازمة) ومصدر الاولى وجد بتثليث الواو ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اه سم أي بفتح الميم وكسر الجيم (قوله ان شبت) بفتح الشين وضمها كما في القاموس أي اتقدت صاليا هو اسم فاعل من صلى النار كرضي قاسى حرها فعردت بالعين المهملة فالراء المشددة أي انهزمت (قوله وظنوا أنهم ملاقو ربهم) التلاوة الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) أي ميتا (قوله وفي مضارعها لغتان) بخلاف التي بمعنى عد فهي بفتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرهن كذا في القاموس فقول البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمحسبة والمحسبة) أي بفتح السين وكسرها (قوله مع عد) حال من مفعول أعني (قوله يدب) بكسر الدال أي يمشي متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بتثليث الزاي كما في القاموس (قوله قال السيرافي الخ) ساق كلام السيرافي دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل مناف للمدلول الا أن يجاب بان المراد بالاعتقاد الظن كهو في قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد أو بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجاني وكلام ابن الانباري ليقابل بكل منهما القول الاول أما مقابلته بكلام الجرجاني فلاشتراط الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل وأما مقابلته بكلام ابن الانباري فلاشتراط ابن الانباري عدم الصحة واطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد فعلم أن بين القول الاول وقول الجرجاني التباين بناء على أن المراد بالاعتقاد في الاول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الاول وقول ابن الانباري العموم والخصوص من وجه نعم ان حمل كلام ابن الانباري على أن الزعم يستعمل في القول من غير صحة غالبا كما في كلام كثير فلا ينافي أنه قد يستعمل في القول الصحيح كما في قول أبي طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم

ودعوتني وزعمت أنك ناصح * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافي العموم والخصوص المطلق وأما بين قول الجرجاني وقول ابن الانباري

فان كانت بمعنى تكفل أورأس تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف وان كانت بمعنى سمن أوهزل فهى لازمة (تنبيه) الاكثر
تعدى زعم الى أن وصلتها نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله وقد زعمت أنى تغيرت بعدها * ومن ذا الذى ياعز لا يتغير
والثانى كقوله فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى * (١٦) ولكنما المولى شريكك فى العدم فان كانت بمعنى حسب تعدت لواحد
و(حجا) بمعنى ظن كقوله
قد كنت أحجو أباعمرو أخا ثقة * حتى ألمت بنا يوما ملمات * ان كانت بمعنى غلب فى المحاجاة أوقصد أو ورد تعدت الى واحد وان كانت بمعنى أقام أو بخل فهى لازمة و(درى) بمعنى علم كقوله
دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد * والاكثر فيه أن يتعدى الى واحد بالباء تقول دريت بكذا فان دخلت عليه همزة النقل تعدى الى واحد بنفسه والى آخر بالباء نحو قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به وتكون بمعنى ختل أى خدع فتتعدى لواحد نحو دريت الصيد أى ختلته (وجعل اللذ كاعتقد) فى المغنى نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل كذا والتى بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها وأما التى بمعنى صير فستأتى (وهب) بلفظ الامر بمعنى ظن كقوله

فالتباين لاشتراط الصحة فى أولهما لان المعلوم لابد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدمها فى ثانيهما على مامر والمراد الصحة وعدمها فى الواقع وان خالفه الاعتقاد وتقرير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فان كانت بمعنى تكفل الخ) عبارة الهمع فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد وأخرى بحرف الجر اه وفى القاموس الزعيم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله وتارة بالحرف) أى الباء فى الاولى وعلى فى الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبنى للفاعل فضد الجد كما فى الصحاح (قوله الى أن) أى المشددة والمخففة منها بدليل الامثلة وكزعم فى أكثرية التعدى الى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبعكسهما هب فان تعديه الى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى والحريرى كذا فى المغنى والدمامينى (قوله والثانى) أى عد (قوله المولى) أى الصاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أول أى محالطك فى حال الغنى والعدم كقفل الفقر (قوله بمعنى حسب) أى بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض باضافته اليه فمعنى ثقة وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله فى المحاجاة) فى القاموس حاجيته محاجاة وحجاء فحجوته فاطنته فغلبته (قوله أو ورد) أى أوساق أوحفظ أوكتم كما فى التسهيل (قوله دريت) التاء المفتوحة كما فى شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى مفعول ثان مضاف للعهد أو ناصب له أو رافع له والنصب أرجحها والرفع أضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتبط أى دم على الاغتباط وهو تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه (قوله والاكثر فيه الخ) عطف على مقدر أى هذا الاستعمال قليل والاكثر الخ أى الكثير اذ الاكثرة فى الاستعمال الاول (قوله فان دخلت عليه همزة النقل الخ) محله اذ لم يدخل على الفعل استفهام فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى وما أدراك ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام ولا يبعد عندى منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثانى المتعدى اليه بالحرف لما فى الهمع والمغنى أنها تسد مسد المفعول المتعدى اليه بالحرف فتكون فى محل نصب باسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه عد الشارح وغيره له مما يدل على الرجحان كما سيأتى الا أن يراد بالرجحان ماعدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل كما قد يراد بالظن ذلك كما فى الاطول ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى الى اثنين وقد نقل فى الهمع عن السكاكى زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم فى شرح الكافية أى اعتقدوا وقال ابن الناظم أى ظنوا وقال الزمخشرى أى صيروا كذا فى شرح العزى فالتمثيل بالآية مبنى على غير ماذكره الزمخشرى (قوله تعدت الى واحد) أى بنفسها فلا ينافى ان جعل بمعنى أوجب يتعدى الى ثان بحرف الجر كما فى المثال (قوله بمعنى ظن) احترازا عن هب أمرا من الهبة وهب أمرا من الهيبة (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما عبر به فى الهمع أو أراد بالظن فى قوله سابقا بمعنى ظن ماقابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله والا تضيعها أى هذه الوصية فانك قاتله أى مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه فى المستقبل بتعاطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم

فقلت أجرنى أباخالد * والا فهبنى امرأ هالكا أى اعتقدنى و(تعلم) بمعنى اعلم كقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * فهى
* فبالغ بلطف فى التحيل والمكر * والكثير المشهور استعمالها فى أن وصلتها كقوله فقلت تعلم أن للصيد غرة * والا تضيعها
فانك قاتله وقوله * تعلم رسول الله أنك مدركى * وفى حديث الدجال تعلموا أن ربكم ليس بأعور أى اعلموا فان كانت بمعنى تعلم الحساب
ونحوه تعدت لواحد فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع * الاول ما يفيد

في الخبر يقيناً وهو ثلاثة وجد وتعلم ودرى والثاني ما يفيد فيه رجحاناً وهو خمسة جعل وحجا وعد وزعم وهب * والثالث ما يرد للأمرين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم * والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وخال وحسب ﴿تنبيه﴾ إنما قال أعني رأى إلى آخره إيذاناً بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولاً واحداً نحو عرف وفهم ومنها اللازم نحو جبن وحزن وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التصيير (والتي كصيرا) من الأفعال في الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد (أيضاً بها انصب) بعد أن تستوفي فاعلها (مبتدأ وخبراً) نحو * فصيروا مثل كعصف مأكول * ونحو فجعلناه هباء منثوراً ونحو واتخذ الله إبراهيم خليلاً وكقوله

تخذت غرازاً إثرهم دليلاً *

وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم وهبني الله فداءك ونحو وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض وقوله

وربيته حتى إذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه *

ونحو لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً وقوله

فرد شعورهن السود بيضاً * ورد وجوههن البيض سوداً

(وخص بالتعليق) وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (والإلغاء) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً (ما) ذكر (من قبل هب) من أفعال القلوب وهو أحد عشر فعلاً

فهي أمر بتحصيل العلم في الحال بما يذكر من المتعلق بالالتفات إلى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بأن معنى اعلم موجود في نحو تعلم الحساب لأنه أمر بالعلم فأي فرق أفاده سم (قوله في الخبر) أي في ثبوته للمخبر عنه سم (قوله كصيرا) تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقيل أصار كما في التمثيل وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) إنما قال نحو لإدخال ما أراده كثير من حذاق النحاة كما في الغزي وهو ضرب العامل في المثل نحو ضرب الله مثلاً قرية واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية لكن الذي اختاره المصنف في تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو بدل وما زاده بعضهم من نبذ في نحو نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفاً لنبذ لأن الظرف لا بد أن يكون حاوياً للفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره وهو يقتضي أن ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها في ذلك وأن الظرفية للعامل لا تصح في نحو خلفت زيداً ورائي وأجلست عمراً أمامي وهو بعيد جداً ثم رأيت الفاضل الروداني قال ينبغي أن لا يشك في بطلان هذه الدعوى إذ لا شك في صحة أبصرت الهلال في السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل فالحق أن الظرف تارة يحوي الفاعل كدعوت الله في المسجد وتارة يحوي المفعول كالذي مر وتارة يحويهما معاً كضربت زيداً في السوق فلا نسلم إلحاق نبذ أفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضي (قوله فصيروا مثل كعصف مأكول) هو عجز بيت من السريع الموقوف فلام مأكول ساكنة وكاف كعصف قيل زائدة ومثل مضاف إلى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالأولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الأولى أو مضافة إلى عصف ومضاف إليها مثل وأجيب كما في الروداني بأنه نظير لا أبا لك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع أكل حبه وبقي تبنه وقيل ورق الزرع (قوله غرازاً) بضم العين المعجمة وفتح الراء ثم زاي اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة إثرهم أي عقب رحيلهم ودليلاً بالدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا في القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع إلى الحدثان في البيت قبله وهو قوله

رمى الحدثان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سموداً

والحدثان بالكسر كما في القاموس وحدثان الأمر ابتداؤه وحدثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه وفي العيني ما يقتضي أنه محرك مثنى لأنه فسره بالليل والنهار وعليه فالضمير في فرد للمقدار وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أي حزن وقال العيني بالبناء للمفعول ثم قال والسامد الساكت والحزين الخاشع اهـ ففي كلامه تناف لأن فاعلاً إنما يصاغ من المبني للفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ) المناسب لما قبله من قوله والتي كصيرا أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والأمر هب قد ألزما أن يكون خص ماضياً مبنياً للمجهول ورجح الأول قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو ضمير الشأن وقوله وجوز الإلغاء وقوله والتزم التعليق بناء على أن الرواية في هذين بصيغة الأمر كما هو المشهور ثم التخصيص إضافي أي بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق في نحو فكروا أبصر أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الإلغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور ومما خص به الأفعال القلبية المتصرفة أيضاً جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو أن رآه استغنى وظننتني داخلاً وظننتك داخلاً وهو يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو ظننت نفسي عالماً قال ابن كيسان نعم والأكثرون لا وألحق بها في ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة وعدم وفقد ووجد بقلة ولا يجوز ذلك في بقية الأفعال فلا يجوز ضربتني مثلاً بالاتفاق وعلله سيبويه

بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال رب انى ظلمت نفسى وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشئ واحد وقيل لان الغالب فى غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول فلو قالوا ضربتنى مثلا لرعما سبق الى الفهم ماهو الغالب من التغاير ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مصدر الثانى مضافا الى الاول فجاز فيها ذلك وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لان علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها أكثر فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ماضربت الااياك ويمتنع الاتحاد فى هذا الباب وفى غيره ان أضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيدا ظن قائما ولا زيدا ضرب تريد ظن نفسه وضرب نفسه أمامع الانفصال والبروز فجائز نحو ماظن زيدا قائما الا هو وماضرب عمرا الا هو وهذا حاصل مافى الهمع مع زيادة من الدمامينى وفى المغنى وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو وهزى اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك من الرهب أمسك عليك زوجك أى الى نفسك وقس (قوله وذلك) أى تخصيص ماذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت لان الخ (قوله تأثير الفعل) أى تأثيرا كتأثير الفعل غيرها فى المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد فى قولك علمت زيدا قائما فراده بمتناولها متعلقها وقيل وجه التخصيص ان أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية (قوله التى تدل) أى دلالة تضمنية (قوله أسامى) أى الواقعة مفاعيل ثانية غالبا (قوله بخلاف أفعال التصيير) فان متناولها الذات فهى قوية فى العمل (قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب) أى عن غيرهما أى فلا ينضم اليه والى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ماذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات فلا يقال ان تعليل الشارح يقتضى ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدمامينى هذا مذهب الاعلم وذهب غيره الى أنها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج قال سم وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق (قوله ألزما ماض مجهول الخ) يلزم على هذا الاعراب تقديم معمول الخبر الفعلى وفيه خلاف والبصريون يجيزونه ولو رفع الامر على انه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد ألزما خبر المبتدا الثانى والرابط محذوف تقديره ألزمه لسلم من ذلك (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل ومن سواهما حال لازمة من غير أتى به لبيان الواقع أى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغير الماضى حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لان الاولى لاتصاغ الا من لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين ومانقله البعض عن البهوتى وأقره من التعليل بأنهما لا يصاغان من فعل قلبى لايخفى بطلانه اذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أى فى غير المصدر أما فيه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى أو المراد بالجواز ماقابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله فى القلبى) قيد به لاخراج أفعال التصيير الداخلة فى قوله سابقا من أفعال الباب (قوله وتعليقه) ان عطف على جواز فلا اشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ماقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينافى ماسيأتى من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الاتيان بسببه وهو المعلق (قوله بل فى حال توسطه أو تأخره) لكن يقبح الالغاء اذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده لالغائه ويقل اذا أكد باسم اشارة أو ضمير عائدين الى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذاك أى الظن منطلق وزيد ظننته أى الظن منطلق ورأيت بخط الشنوانى على هامش شرح

وذلك لان هذه الافعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل فى المفعول لان متناولها فى الحقيقة ليس هو الاشخاص وانما متناولها الاحداث التى تدل عليها أسامى الفاعلين والمفعولين فهى ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير وانما لم يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان كانا قلبيين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث خفاء لزوم صيغة الامر كما أشار اليه بقوله

(والامر هب قد ألزما كذا تعلم) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والالف للاطلاق والامر نصب بالمفعولية والجملة خبر المبتدا وهو هب (ولغير الماض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (من سواهما) أى سوى هب وتعلم من أفعال الباب (اجعل كل ماله) أى للماضى (زكن) أى علم من الاحكام من نصب مفعولين هما فى الاصل مبتدأ وخبر نحو أظن زيدا قائما ويا هذا ظن زيدا قائما وأنا ظان زيدا قائما ومررت برجل مظنون أبوه قائما وأعجبنى ظنك زيدا قائما ومن جواز الالغاء فى القلبى وتعليقه على ماستراه (وجوز الالغاء لا فى) حال (الابتدا) بالفعل بل فى حال توسطه أو تأخره

لتسهيل للدماميني نقلا عن سم مانصه ذكر المرادي أن لجواز الالغاء هنا قيدين أهملهما المصنف أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فان دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الالغاء الثاني أن لا ينفى الفعل فان نفي امتنع فيمتنع نحو زيد قائم لم أظن لبناء الكلام على النفي ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذي ذكره المرادي وهو محل نظر اذ قد يدفع الاول بانه لا حاجة لاستدراكه لانه من باب التعليق اذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثاني بمنعه وقد يؤيد اهـ أي يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على النفي للالغاء وبقول الشاعر* وما اخال لدينا منك تنويل* على ما فيه وما نقله المرادي" نقله السيوطي في نكته عن أبي حيان شيخ المرادي" قال سم وينبغي أن يكون كاللام غيرها من المعلقات اهـ وقد تصرف البعض في عبارة السيوطي بلا فهم صحيح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط الاول ولا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم (قوله وصدق ذلك) أي قول المصنف لا في الابتدا لان المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شئ كما هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أي لان العامل اللفظي لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتداء وقيل الاعمال أقوى لان اللفظي أقوى وان توسط ورجحه في التوضيح وكل من التعليلين لا يجري في نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقرير الشارح الآتي اذ ليس فيه على تقديره عامل معنوي كما ستعرفه وانما يجريان في نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أي أحزنك ربع الظاعنين أي منزل الراحلين (قوله يروى برفع ربع الخ) مفاد كلام الشارح تعين الالغاء على رفع ربع وتعين الاعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغي أن يقع فيه خلاف بين بصري وكوفي وأما قول المصنف في تسهيله والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين فالظاهر عندي أن مراده بمرفوع الفعل ما يصلح مرفوعا له لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعي أحد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده مرفوعا به على الفاعلية وبما ذكرناه يعلم ما في كلام البعض فافهم ولا تغفل (قوله وأظن لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما في المغني والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدا او خبره فاعتراض البعض بأنه يلزم على الالغاء المذكور انفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي مدفوع (قوله وشجاك المفعول الثاني) أي جملة في محل نصب مفعول ثان وجعل الدماميني وغيره شجا في البيت اسما مضافا الى الكاف لا فعلا ماضيا او الشجا الحزن والمعنى أن سبب حزنك ربع الاحبة الظاعنين أي المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الانس الفائتة (قوله أن يتأخر عنهما) وجملته حينئذ استئنافية كما في المغني (قوله فلا يرهبكم) بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أي يخفكم اضطرام أي اشتعال (قوله بل يتقدم عليه شئ) أي سواء صلح لان يكون معمول الخبر كمتى في المثال أو لم يصلح كاني في البيت الآتي كما يدل عليه قول الشارح الآتي نعم يجوز الخ وانما جوز تقدم ذلك الالغاء لتنزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفي كلام شيخنا وغيره تقييد الشئ المتقدم بأن لا يكون معمولا للفعل فان كان معمولا له كمتى في المثال ان جعل معمولا للفعل لا للخبر امتنع الالغاء عند البصريين لان المتقدم على ظن حينئذ معمولها فهي في الحقيقة في الابتداء بخلاف معمول الخبر لانه أجنبي من الفعل اذ معمول المعمول ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لان العبرة في الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وان سبقه شئ غيرهما (قوله ولا يجوز الغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا في الابتدا ودخول على المتن والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بان لا يتقدم عليه شئ كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثيله بعد لموهم الغاء المتقدم بالبيتين الآتيين لان الفعل فيهما مسبوق بشئ وانما يكون هذا التمثيل مناسبا لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وان سبق بشئ غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم في قول المصنف

وصدق ذلك بثلاث صور الاولى أن يتوسط الفعل بين المفعولين والالغاء والاعمال حينئذ سواء كقوله* شجاك أظن ربع الظاعنينا* يروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أي أحزنك وأظن لغو وبنصبه على أنه مفعول أول لاظن وشجاك المفعول الثاني مقدم* الثانية أن يتأخر عنهما والالغاء حينئذ أرجح كقوله

آت الموت تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرام

* الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شئ نحو متى ظننت زيدا قائما والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب ولا يجوز الغاء المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش (وانو ضمير الشان) ليكون هو المفعول الاول والجزآن جملة في موضع المفعول الثاني (أو) انو (لام ابتدا) لتكون المسئلة من باب التعليق (في موهم الغاء ما تقدما) كقوله

أرجو وآمل أن تدنو مودتها
وما إخال لدينا منك تنويل
وقوله
كذاك أدبت حتى صار من
خلقي * أني رأيت ملاك
الشيمة الأدب * فعلى الأول
التقدير إخاله ورأيته أي
الشان وعلى الثاني لملاك
ولدينا فالفعل عامل على
التقديرين نعم يجوز أن
يكون ما في البيتين من باب
الالغاء لتقدم ما في الأول
وأني في الثاني على الفعل
لكن الأرجح خلافه كما
عرفت فالحمل على ما سبق
أولى (والتزم التعليق) عن
العمل في اللفظ إذا وقع
الفعل قبل شئ له الصدر كما
إذا وقع (قبل نفي ما) النافية
نحو لقد علمت ما هؤلاء
ينطقون (وان ولا)
النافيتين في جواب قسم
ملفوظ أو مقدر نحو
علمت والله ان زيد قائم
وعلمت ان زيد قائم وعلمت
والله لا زيد في الدار ولا عمرو
وعلمت لا زيد في الدار ولا
عمرو و(لام ابتداء أو) لام
جواب (قسم * كذا) نحو ولقد
علموا لمن اشتراه وكقوله
ولقد علمت لتأتين منيتي *
ان المنايا لا تطيش سهامها
(والاستفهام ذا) الحكم
(له انحتم) سواء كان
بالحرف نحو وان أدري
أقريب أم بعيد ما توعدون
أم بالاسم سواء كان الاسم
مبتدأ نحو لنعلم أي الحزبين
أحصى ولتعلمن أينا أشد
عذابا أم خبرا نحو علمت متى السفر أم مضافا إليه المبتدأ نحو علمت

وانوالخ بان يراد انو وجو بالوذلك اذا لم يسبق الفعل بشئ وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز الخ أو استحسانا وذلك اذا سبق بشئ غير مفعوليه وان اقتصر الشارح في التمثيل على القسم الثاني وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز الخ فتامل (قوله وآمل) من عطف المرادف ولا يكون الا بالواو كما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) أي اعطاء (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشان عامل في محل كل من المفعولين على حدته أعني ضمير الشان المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل في محل الجملة السادة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز الخ) استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الالغاء (قوله كما عرفت) أي من قوله والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب (قوله فالحمل على ما سبق) أي حمل البيتين على نية ضمير الشان أو لام الابتداء (قوله نفي ما) أي ما النافية ولا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله قاله يس (قوله وان) أي سواء كانت عاملة أو مهملة وان لم يمثل الشارح الا للمهملة (قوله ولا) أي سواء كانت عاملة عمل ان أو عمل ليس أو مهملة وان اقتصر الشارح في التمثيل على المهملة وقيدها شارح اللباب بالنافية للجنس (قوله في جواب قسم) قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن في المغني ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذي اعتمده سيبويه أن لا النافية انما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم وقال في محل آخر لا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اهـ وان كلا (قوله علمت والله ان زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم في محل نصب سد مسد المفعولين وقولهم جواب القسم لا محل له اذا لم ينضم الى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر في غير صدر الجملة المعلقة أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلأن المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشئ الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم هذا ما قالوه ولقائل أن يقول العلم انما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوز المصرح في قول الناظم في باب اعراب الفعل وسترة حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما اذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أي كنفي ما وان ولا (قوله نحو ولقد علموا الخ) اللام الاولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه الخ في محل نصب سدت مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لتأتين الخ) اللام الاولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العيني وجملة القسم المقدرة وجوابه في محل نصب سدت مسد المفعولين على ما قيل وفيه ما مر ولك جعل اللام الاولى لام جواب قسم آخر بان يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (قوله والاستفهام) أي ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدماميني (قوله ذا الحكم) أي التعليق لا التزامه لقوله انحتم (قوله وان أدري الخ) أي ما أدري جواب هذا السؤال وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل بقريب لاعتماده على استفهام أو ببعيد على التنازع والجملة على كل في محل نصب بادري (قوله أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعي ورده في المغني بان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر مالا واللام على الاول زائدة وعلى الثاني للتعدية (قوله أم مضافا اليه المبتدأ) أي أو الخبر نحو علمت صبيحة

أو من زيد أم فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي نصب على المصدر بما بعده أي ينقلبون منقلبا أي انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ﴿تنبيهات﴾ الاول اذا كان الواقع بين الملغى والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه وهو الاجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف الى مستفهم به وجاز أيضا رفعه لانه المستفهم عنه فى المعنى وهذا شبيه بقولهم ان أحدا لا يقول ذلك فاحدا هذا لا يستعمل الا بعد نفى وهنا قد وقع قبل النفى لانه والضمير فى لا يقول شئ واحد فى المعنى • الثانى من المعلقات أيضا لعل نحو وان أدرى لعله فتنة لكم ذكر ذلك أبو على فى التذكرة ولو الشرطية كقوله

وقد علم الاقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر

وان التى فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر أن المعلق انما هو اللام لا ان الا أن ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان • الثالث قد عرفت أن الالغاء سبيله عند وجود سببه الجواز والتعليق سبيله الوجوب وان الملغى لا عمل له البتة والمعلق عامل فى المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا

أى يوم سفرك (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف الى من فقول الشارح أو مضافا اليه المبتدأ هو بالنظر للاصل والا فاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو كما م لا يقال ماله الصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل أبو فى من لانا نقول محل ذلك اذا لم يكن العامل جارا (قوله فأى نصب على المصدر الخ) عبارة الفارضى فأى اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من تأخير لان الاصل ينقلبون أى منقلب يعنى أى انقلاب فقدم لان له صدر الكلام (قوله منقلبا أى انقلاب) يوهم أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو ينافى ما أسلفه من كونها استفهامية لان الاستفهامية لا تكون صفة كما ان الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمنى (قوله فلا يعمل فيه ما قبله) ما لم يكن حرف جر نحو ممن أخذت وبم جئت وعم تسال وعلى أى حال أتيت أو مضافا نحو غلام من أنت (قوله جاز نصبه) أى على انه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيدا أبو من هو بمعنى أخبرنى عن زيد لان زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق فان وقع بعد التاء كاف فهى حرف خطاب قال الشهاب فى حواشى البيضاوى استعمال أرأيت بمعنى أخبرنى مجاز ووجه المجاز انه لما كان العلم بالشئ وابصاره سببا للاخبار عنه استعمل رأى التى بمعنى علم أو أبصر فى الاخبار والهمزة التى للاستفهام عن الرؤية فى طلب الاخبار لاشتراكهما فى مطلق الطلب ففيه مجازان اه باختصار (قوله وهو الاجود) وعليه فالتعليق ليس الا عن المفعول الثانى وقد نقل الدمامينى عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بانه لا معنى لقولك علمت زيدا جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضا) لعل أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما فى الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزمخشرى وأيده صاحب المغنى فى الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال الدمامينى انما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بان لها الصدر كالاستفهامية اذ كل ماله الصدر يعلق نعم لا تعلق على ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال انه لغة رديئة (قوله لو أن حاتما) أن ومعمولاها فاعل ثبت محذوفا وثراء المال بالفتح والمد كثرته والوفر الكثير (قوله فى خبرها) أى أو اسمها المتأخر نحو علمت ان فى ذلك لعبرة أو معمول خبرها نحو علمت ان زيدا لفى الدار قائم (قوله والظاهر أن المعلق انما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون فى صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها فى الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالى حرفى توكيد كما مر فهى مصدرة حكما نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق ان) أى ولا يحتاج الى ما سبق من اشتراط وجود اللام فى خبرها الا ان أيضا لها الصدارة قال سم لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجويز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر ان وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره التعليق أنه يتعين ما دام كسر ان فلا خلاف فى الحقيقة (قوله الجواز) أى فى غير المصدر أما اذا كان الملغى مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لان المصدر لا يعمل فى متقدم نحو زيد قائم ظنى غالب وزيد ظنى غالب قائم وفى غير اقتران المفعول الاول المقدم على عامله بلام الابتداء فالالغاء حينئذ واجب على ما مر (قوله والمعلق عامل فى المحل) أى فى محل الجملة بعد أن كان عاملا فى لفظ كل من الجزأين أو فى محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التى اتصل بها الا بالنسبة لتوابعها وان العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدمامينى ليس بقاطع لاحتمال

أن تكون مازائدة والبكا مفعول به أو أن الاصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل اه ولا يخفى كفاية الظواهر فى أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ولا بد من تقدير ماهى بعد موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب فى معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبى والالزم عمل أدرى فى مفعول واحد وهو لا يجوز على مامر فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل أن يكون جملة فى الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا أو تقديرا نحو الذى مر على الوجه الاول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لانه بمعنى وزيدا متصفا بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثانى فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير وبهذا التحقيق يعلم مافى كلام البعض (قوله من المرآة المعلقة) أى المفقود زوجها فقوله لا مزوجة أى بحسب الصورة (قوله ولهذا) أى لشبه المعلق بالمرآة المذكورة (قوله بافعال القلوب) أى الناصبة للمفعولين وقوله أفعال غيرها أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بان كان فعلا غير قلبى كما فى الامثلة غير أولم يتفكروا الخ أو فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسى وعرف ولم يمثل له الشارح أو لا لشئ أصلا كما فى أولم يتفكروا ويختص التعليق فى القسم الاول أعنى غير القلبى بالاستفهام بخلاف القلبى هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمعنى بقوله تعالى أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة بناء على الظاهر كما قاله الشمنى ان ما نافية لكن فى التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه الافعال الملحقة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده استئناف قال الشمنى وقيل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شئ بصاحبكم من الجنون أى ليس به شئ منه اه وعليه لا مخالفة فتأمل ﴿فائدة﴾ الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين ان كان يتعدى اليهما ولم ينصب الاول فان نصبه سدت مسد الثانى نحو علمت زيدا أبو من هو وان لم يتعد اليهما فان كان يتعدى بحرف الجر فهى فى موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وان كان يتعدى الى واحد سدت مسده نحو عرفت أيهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فقال جماعة الجملة حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقال آخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف أى عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير وقال الفارسى مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا فى الهمع ومثله فى المغنى وزاد أن القول الاخير رد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح فى محل آخر القول بالبدلية قال وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل فى محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لان حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق نحو علمت زيدا أبوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية على مامر والجنة الجنون وتفكر لازم علق عما عن المجرور اذ الاصل أولم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلم عرفان) من اضافة الدال للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان باى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعديه وملتزمه نعت تعديه أو ملتزمه الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعديه لواحد ملتزمه) للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية الى اثنين بان الاولى تتعلق بنفس الشئ وذاته كعلمت زيدا أى عرفت ذاته والثانية باتصاف الشئ بصفة كعلمت زيدا قائما أى عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم فمعنى علمت أن زيدا قائم علمت اتصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف الى زيد فى نفسه ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى والفرق فى العمل انما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظى (قوله

ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ووجه تسميته تعليقا أن العامل ملغى فى اللفظ عامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقا أخذا من المرآة المعلقة التى لا مزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى هذا اللقب لهذا المعنى ٭ الرابع قد ألحق بافعال القلوب فى التعليق أفعال غيرها نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فستبصر ويبصرون بايكم المفتون أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسألون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم أما ترى أى برق ههنا (لعلم عرفان وظن تهمه ٭ تعديه لواحد ملتزمه) نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ أى لا تعرفون وتقول سرق مالى وظننت زيدا أى اتهمته

واسم المفعول منه مظنون وظنين قال الله تعالى وماهو على الغيب بظنين أى بمتهم (٣٣) وقد نبهت على استعمال بقية أفعال
القلوب فى غيرما يتعدى
فيه الى مفعولين كما رأيت
وانما خص هو علم وظن
بالتنبيه لانهما الاصل اذ
غيرهما لا ينصب المفعولين
الا اذا كان بمعناهما
وأيضا فغيرهما عند عدم
نصب المفعولين يخرج
عن القلبية غالبا بخلافهما
(ولرأى) التى مصدرها
(الرؤيا) وهى الحلمية (انم)
أى انسب (ماالعلماء طالب
مفعولين من قبل انتمى)
أى انتسب ماموصول
صلته انتمى فى موضع نصب
مفعول لانم وطالب حال
من علم ولرأى متعلق بانم
ولعلما متعلق بانتمى وكذلك
من قبل والتقدير انسب
لرأى التى مصدرها الرؤيا
الذى انتسب لعلم متعدية
الى مفعولين من الاحكام
وذلك لانها مثلها من حيث
الادراك بالحس الباطن
قال الشاعر

أبوحنش يؤرقنى وطلق
وعمار وآونة أثالا
أراهم رفقتى حتى اذاما
تجافى الليل وانخزل انخزالا
اذا أنا كالذى يجرى لورد
الى آل فلم يدرك بلالا

فهم من أراهم مفعول أول
ورفقتى مفعول ثان وانما
قيد بقوله طالب مفعولين
من قبل لئلا يعتقد أنه
أحال على علم العرفانية
فان قلت ليس فى قوله الرؤيا
نص على المراد اذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقا حلمية كانت أو يقظية قلت الغالب والمشهور كونها مصدر الحلمية (ولا تجز
هنا) فى هذا الباب (بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول) ويسمى اقتصارا

(قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التى للرجحان فظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله فى غيرما) أى التركيب أوما واقعة على المعنى وفى فى فيه سببية (قوله بالتنبيه) أى على استعمالهما فى غيرما يتعديان فيه الى المفعولين (قوله غالبا) احترازمن نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل (قوله بخلافهما) أى عند نصبهما مفعولا واحدا الذى نبه عليه المتن وان عم ظاهر الشرح لزومهما أيضا فلا يرد علم اذا انشقت شفته العليا فانه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل اعراب وما يلزمه من تغيير اعراب المتن مغتفر لانه غير ظاهر (قوله وهى الحلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه (قوله من قبل) أى قبل ذكر علم العرفانية وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أتى به لمجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم (قوله من الاحكام) أى الا التعليق والالغاء خلافا للشاطبى كما فى التصريح وغيره (قوله أبوحنش يؤرقنى الخ) أبوحنش وطلق وعمار وأثالة أشخاص فقوله أثالا مرخم فى غير النداء للضرورة يؤرقنى أى يسهرنى وآونة جمع أوان وهو الحين أى الزمن كذا فى القاموس وقول البعض وأوان جمع آن مخالف للمنصوص مع كونه يرده أن فعالا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعنى أثالا واذا الاولى ظرفية شرطية والثانية فجائية والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزل واللام فى لورد تعليلية والورد بالكسر المنهل أى الماء الذى يورد والآل بالمد قال فى المصباح هو الذى يشبه السراب اه والسراب كما فى القاموس ماتراه نصف النهار كأنه ماء وقال فى القاموس الآل السراب أوخاص بما فى أول النهار اه والبلال بالكسر مايبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء وبحث الدمامينى فى الاستشهاد بذلك بان القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه محقق ليس الكلام فيه وجعل رفقتى حالا وضعف بان رفقتى معرفة والحال لا يكون معرفة وأجيب بان الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته غير محضة ولك أن تقول المحقق كونهم رفقته فى اليقظة لا كونهم رفقته فى المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وانما قيد بقوله الخ) ظاهر صنيعه أن من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ماقدمه من أنه لغو متعلق بانتمى (قوله أو يقظية) فى تعبيره باليقظية دون البصرية اشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدر الرأى العلمية والبصرية هذا ومذهب الحريرى والمصنف أن الرؤيا لا تكون الا مصدر الحلمية وعليه لا اشكال (قوله الغالب الخ) أى وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى العلمية قال فى القاموس الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله فى هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامهما أو انعدام أحدهما أما فى الثانى فظاهر وأما فى الاول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول فى غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقا وينبغى أن محل امتناع الحذف اذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم أما اذا أريد ظننت ظنا عجيبا أو عظيما أو نحو ذلك أو أريد اعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو ابهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغى الجواز أفاده الرودانى ومما يجوز الحذف أيضا تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت فى الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه فى التسهيل (قوله ويسمى اقتصارا) أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا للاقتصار على نسبة الفعل الى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم فى صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدى الى واحد فى صورة حذف أحدهما فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافى ذلك نص البيانيين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لان نظرهم الى المعانى

أما الثانى فبالاجماع وفى
الاول وهو حذفهما معا
اقتصارا خلاف فعن سيبويه
والاخفش المنع مطلقا كما
هو ظاهر اطلاق الناظم
وعن الاكثرين الجواز
مطلقا قال تعالى أعنده
علم الغيب فهو يرى أى يعلم
وظننتم ظن السوء وقولهم
من يسمع يخل وعن الاعلم
الجواز فى أفعال الظن دون
أفعال العلم أما حذفهما
لدليل ويسمى اختصارا
فجائز اجماعا نحو أين شركائى
الذين كنتم تزعمون وقوله
بأى كتاب أم بأية سنة
ترى حبهم عارا على وتحسب
وفى حذف أحدهما
اختصارا خلاف فمنعه ابن
ملكون وأجازه الجمهور من
ذلك والمحذوف الاول قوله
تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من
فضله هو خيرا لهم فى قراءة
يحسبن بالياء آخر الحروف
أى ولا يحسبن الذين يبخلون
ما يبخلون به هو خيرا ومنه
والمحذوف الثانى قوله
ولقد نزلت فلا تظنى غيره
منى بمنزلة المحب المكرم
أى فلا تظنى غيره واقعا
منى (وكتظن) عملا ومعنى
(اجعل) جوازا (تقول)
مضارع قال المبدوء بتاء
الخطاب فانصب به مفعولين
(ان ولى مستفهما به) من
حرف أو اسم (ولم ينفصل)
عنه (بغير ظرف أو كظرف)
وهو الجار والمجرور (أو
عمل) أى معمول

الحاصلة فى الحال ونظر النحاة الى الالفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ووافق فى المغنى البيانيين
ويحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهما والمتجه
عندى ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن
الاولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثانى فبالاجماع) انما
أجمع هنا واختلف فيما بعده لان المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فى ظننت زيدا قائما
فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها ومثله يقال
فى الحذف لدليل وانما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصارا واختلف فى حذف أحدهما اختصارا
لان المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصارا واختلف فى حذفهما
اقتصارا (قوله مطلقا) أى فى أفعال العلم وأفعال الظن فهو فى مقابلة تفصيل الاعلم الآتى (قوله
فهو يرى) أى ما يعتقده حقا وقد يقال كما فى الرودانى ان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر
بالمفعولين فحذفهما لدليل (قوله وظننتم ظن السوء) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين الى أهليهم
منتفيا أبدا وظن السوء مفعول مطلق ولى فى كون الحذف هنا لغير دليل نظر لان قوله تعالى بل ظننتم
أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم أبدا وزين ذلك فى قلوبكم يشعر بالمفعولين أو بما سد
مسدهما وهو أن لن ينقلب الخ (قوله من يسمع يخل) أى مسموعه حقا وجعله جماعة كالرضى من
الحذف لدليل قال الرودانى وينبغى أن لا يختلف فى أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول
الاول وحال التخاطب دليل على الثانى وما قيل لا دلالة فيه على الثانى قطعا مكابرة لمقتضى الذوق
السليم اهـ ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع
خبرا يحصل له خيلة أى ظن بتنزيله منزلة اللازم (قوله وعن الاعلم الجواز فى أفعال الظن) لكثرة
السماع فيها اهـ تصريح (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائى أو تزعمون أنهم شركائى جريا
على الاكثر من تعدى زعم الى أن وصلتها ولا يرد أن الكلام فى حذف المفعولين لا فى حذف ما يسد
مسدهما الا أن ما يسد مسدهما بمنزلتهما (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى قاله الرودانى
(قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره (قوله هو خيرا) هو ضمير فصل والمفعول الاول
محذوف قدره الشارح فيما يأتى ما يبخلون به ويصح تقديره بخلهم (قوله بالياء آخر الحروف) أما على
قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أى ولا تحسبن بخل الذين يبخلون الخ
(قوله ولقد نزلت الخ) كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت وهو الظاهر أما على أنه
مفعول ثان لتظن أى فلا تظنى غيره كائنا منى فليس منه فقول الشارح أى لا تظنى غيره واقعا منى
موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت والمحب
المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما فى التصريح (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل ومفعوله
الاول تقول (قوله عملا ومعنى) أى عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب
التصريح فى الالغاء والتعليق فيجريان فيه على الاول دون الثانى (قوله جوازا) فلذا تجوز الحكاية
مع استيفاء الشروط الآتية لكن اذا حكى به كان بمعنى التلفظ كما فى الرودانى (قوله مضارع قال)
وألحق به السيرافى قلت بالخطاب والكوفيون قل بالامر كما فى التصريح (قوله بتاء الخطاب) أى
لا بقيد الافراد والتذكير دمامينى (قوله مستفهما به) أى عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما
فى الدمامينى وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثانى
نحو علام تقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو
* متى تقول القلص الرواسما * البيت فان متى ظرف ليدنين (قوله أى معمول) المراد به ما يعم
المفعولين معا نحو أزيدا قائما تقول ومعمول المعمول نحو أهندا تقول زيدا ضاربا والمعمول غير

المفعول

المفعول كالحال نحو أراكا تقول زيدا آتيا أفاده سم (قوله وان ببعض ذى) أى منفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما بحثه سم قال لان الاصل فى ضم الجائز الى الجائز الجواز قال يس والاقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها قال ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وان ببعض ذى الخ حشو لانه لم يفد زيادة على ماقبله (قوله علام تقول الخ) ما استفهامية حذفت ألفها لدخول الجار عليها وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه اه قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح طعنه بالرمح ضربه وطعن فى المفازة ذهب وفى السن كبر وفى الامر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعانا قدح وعاب وباب الكل نصر وجاء الاخير من باب منع فى لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع فى الكل لمكان حرف الحلق اه بالمعنى واذا الاولى ظرف ليثقل والثانية ظرف لم أطعن والمعنى بأى حجة أحمل السلاح اذا لم أقاتل عند كر الخيل (قوله القلص) بضمتين جمع قلوص الناقة الشابة الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء كذا فى القاموس (قوله أبعد بعد الخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزمانى ومثال الفصل بالظرف المكانى أعندى تقول زيدا جالسا (قوله شملى) مصدر شملهم الامر كفرح ونصر شملا وشملا وشمولا اذا عمهم كما فى القاموس وفى شواهد العينى هو الاجتماع وفى المصباح جمع الله شملهم أى ما تفرق من أمرهم وفرق شملهم أى ما اجتمع من أمرهم (قوله وأأنت تقول زيد منطلق) انما يتعين فيه الرفع اذا جعل الضمير مبتدأ فان جعل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا فى التوضيح واستشكله فى التصريح بما نقله عن الموضح فى الحواشى من أن الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له الا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للمضمر وذكر الظاهر لمجرد التفسير (قوله باللام) لانها تبعده من الظن (قوله أن يكون حاضرا) وعليه فيشترط فى الاستفهام أن لا يكون بهل لانها تخصص المضارع بالاستقبال والذى عليه الاكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على اطلاقه واستدل لما عليه الاكثر بنحو قوله * فتى تقول الدار تجمعنا بنصب الدار على أنه المفعول الاول وتجمعنا فى موضع الثانى فقد عمل تقول مع استقباله لان متى ظرف مستقبل متعلق به وبحث فيه الموضح والدمامينى وغيرهما بأنا لا نسلم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بان الفعل على هذا البحث ليس هو المسؤل عنه قال الدمامينى فان قيل المسؤل عنه هو ما يلى أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك فى الهمزة وأم وهل على ما فيه لانها أحرف لا موضع لها من الاعراب فاما الاسماء فانها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المسؤل عنه (قوله وفى شرحه أن يكون الخ) ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير مذكور فى التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بأن المعنى وفسره فى شرحه بان يكون الخ (قوله وأجرى القول كظن مطلقا عند سليم) وهل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن قولان اختار ثانيهما ابن جنى وعلى الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ اه سم ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد فى الضباب أنها من مسخ بنى اسرائيل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائين فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقى المضاف اليه على جره بالفتحة لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة فى اسرائيل اه تصريح (قوله هذا) اشارة الى ضب صاده الاعرابى

(وان ببعض ذى) المذكورات (فصلت يحتمل) فمن ذلك حيث لا فصل قوله

علام تقول الرمح يثقل عاتقى ... اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت

وقوله

متى تقول القلص الرواسما ... يدنين أم قاسم وقاسما

ومنه مع الفصل بالظرف قوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة ... شملى بهم أم تقول البعد محتوما

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله

أجهالا تقول بنى لؤى ... لعمر أبيك أم متجاهلينا

فان فقد شرط من هذه الاربعة تعين رفع الجزأين على الحكاية نحو قال زيد عمرو منطلق ويقول زيد عمرو منطلق وأنت تقول زيد منطلق وأأنت تقول زيد منطلق ﴿تنبيه﴾ زاد السهيلى شرطا آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا وفى شرحه أن يكون مقصودا به الحال هذا كله فى غير لغة سليم (وأجرى القول كظن مطلقا) أى ولو مع فقد الشروط المذكورة (عند سليم) نحو قل ذا مشفقا وقوله

قالت وكنت رجلا فطينا ... هذا لعمر الله اسرائينا

قائل هذا البيت والضمير في قلت الى امرأته اسرائينا أي من ممسوخ بني اسرائين لغة في اسرائيل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وان أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة اجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم والمنقول عن البصريين الفتح اذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح أن) أي جوازا لما مر أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أي من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أي الى أهل بلدة اسم فاعل من آبت الى بني فلان آتيتهم ليلا كذا في شواهد العيني وفي القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما في التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكتظن عملا ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لايهام عبارته أن القول في هذه الحالة مستعمل في معناه الاصلي أيضا (قوله وهو على نوعين) بقي ثالث وهو المفرد الذي مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضي (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل ابراهيم في الآية منادى أو خبر المبتدأ المحذوف (قوله واما جملة) أي ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما في قالوا سلاما قال سلام أي سلمنا سلاما وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضي اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام والا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية بما لم يتلفظ به قبل كقول المصنف قال محمد الخ فعلى طريق المجاز كما مر واعلم أن الاصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجوز على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول قال زيد عمرو منطلق أو المنطلق عمرو كذا في الهمع وقال الرضي فلك أن تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد واذا قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو وأنت تخيل فلك أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت تخيل رعاية للفظ المحكي وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو يخيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا فيه غائبان اه وصريح صدر عبارته جواز تعبير الاسمية بالفعلية وهو ما رأيته بخط الشنواني والظاهر أن العكس كذلك قال في الهمع وتحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول في قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزموه في الملحونة اه والوجه عندي الجواز اذا كان قصد الحاكي حكاية اللحن (قوله في موضع مفعوله) أي المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعي عند غيرهم

﴿أعلم وأرى﴾

كذا في نسخ وفي نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما بعدها في الترتيب ووجهت الاولى بأن المخالفة ليتعادل كل من أرى وأعلم اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى فليست احداهما تابعة في العمل للاخرى فليست احدى النسختين أحسن كما زعمه يس وتبعه البعض وأصل أرى أرأى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الساكن قبلها (قوله رأى) ولو حلمية نحو اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا (قوله على الفعل الثلاثي) قيد بذلك لان غير الثلاثي لا تدخل عليه همزة النقل (قوله ان كان متعديا) أي لواحد أو اثنين بقرينة التمثيل (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلا لانه الذي يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضا حققا (قوله مطلقا) حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولي أو حققا متعلق قوله للثان والثالث أو صفة لمفعول مطلق أي تحقيقا مطلقا أي عن التقييد بحكم بخصوصه من الاحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتبطا بحققا متعلق قوله للثان والثالث أن الاطلاق عن التقييد ببعض الاحوال كبناء أعلم ونحوه للمجهول ردا على من اشترطه لجواز الالغاء والتعليق

تنبيه على هذه اللغة تفتح أن بعد قلت وشبهه ومنه قوله

اذا قلت أني آيب أهل بلدة
وضعت بها عنه الولية بالهجر

اه ﴿خاتمة﴾ قد عرفت أن القول انما ينصب المفعول لا حيث تضمن معنى الظن والافهو وفروعه مما يتعدى الى واحد ومفعوله اما مفرد وهو على نوعين مفرد في معنى الجملة نحو قلت شعرا وخطبة وحديثا ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم أي يطلق عليه هذا الاسم ولو كان مبنيا للفاعل لنصب ابراهيم خلافا لمن منع هذا النوع وممن أجازه ابن خروف والزمخشري واما جملة فتحكى به فتكون في موضع مفعوله والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

(الى ثلاثة) من المفاعيل (رأى وعلما) المتعديين الى مفعولين (عدوا اذا) دخلت عليهما همزة النقل و(صارا أرى وأعلما) لان هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها الى مفعول كان فاعلا قبل فيصير متعديا ان كان لازما نحو جلس زيد وأجلست زيدا ويزاد مفعولا ان كان متعديا نحو لبس زيد جبة وألبست زيدا جبة ورأيت الحق غالبا وأراني الله الحق غالبا وعلمت الصدق نافعا وأعلمني الله الصدق نافعا (وما) حقق (لمفعولي علمت) ورأيت من الاحكام (مطلقا)

والثاني والثالث) من مفاعيل أعلم وأرى (أيضا حققا) فيجوز حذفهما معا اختصارا اجماعا وفي حذف أحدهما اختصارا ما سبق ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا اجماعا وفي حذفهما معا اقتصارا الخلف السابق (٢٧) ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو أعلمت زيدا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الاكابر وقوله • وأنت أراني الله أمنع عاصم • وأرأف مستكفى وأسمح واهب • وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو أعلمت زيدا لعمرو قائم وأريت خالدا لبكر منطلق وأما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا (وان تعديا) أي رأى وعلم (لواحد بلا همز) بان كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فلاثنين به) أي بالهمز (توصلا) لما عرفت فتقول أريت زيدا الهلال وأعلمته الخبر (والثان منهما) أي من هذين المفعولين (كثاني اثني) مفعولي (كسا) وبابه من كل فعل يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدا جبة وأعطيته درهما (فهو) أي الثاني من هذين المفعولين (به) أي بالثاني من مفعولي باب كسا (في كل حكم ذو ائتسا) أي ذو اقتداء فيمتنع أن يخبر به عن الاول ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول ويمتنع الالغاء نعم يستثنى من اطلاقه التعليق فان أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثاني لان أعلم قلبية وأرى وان كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية في ذلك ومن تعليق أرى عن الثاني قوله تعالى رب أرني كيف تحيي الموتى (وكأرى السابق) المتعدي الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الاحكام (نبأ) و(أخبرا) و(حدث) و(أنبأ) و(كذا خبرا) لتضمنها معناه كقوله

والتعليق في هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا في طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أي لان أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولي علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) أي مع ذكر الاول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا ففي التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقا لحصول الفائدة اذ الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولي ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفي حذف أحدهما اختصارا ما سبق) أي من الخلاف ووجه القول بالمنع ما في حذف أحدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه في الباب السابق (قوله وفي حذفهما معا الخ) قال سم قضيته أن المانع هنالك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الاول بخلافه هنالك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الاول أيضا كما علمت مما مر عن ابن مالك (قوله وأنت أراني الله الخ) الاصل أراني الله اياك أمنع عاصم فلما قدم المفعول الثاني أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ والعاصم الحافظ (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما في العيني أي مطلوبا منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أي مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا) اعترض بان المسموع تعديه علم بمعنى عرف الى اثنين بالتضعيف نحو وعلم آدم الاسماء كلها لا بالهمزة وأجيب بان في كلام الشاطبي دلالة على سماع تعديتها بالهمزة الى اثنين ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيدا جبة جائز وتوصلا اما ماض مبني للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ورجح هذا بوجود الفاء بدون احتياج الى تقدير قد عقبها بخلاف الاول (قوله لما عرفت) أي في أول الباب (قوله اثني مفعولي) الاضافة بيانية (قوله فهو به الخ) أتى به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه في بعض الاحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر • ومن يعلق ههنا فاسا • لكان أحسن كما ستعرفه (قوله في كل حكم ذو ائتسا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثاني لانه لو شبه المفعولين بمفعولي كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالمجموع وأنه في غير امتناع كون الثاني جملة بدليل أن الاول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول) ويجوز حذفهما معا كما في التصريح وغيره (قوله ويمتنع الالغاء) تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالاعمال وجوبا كما تقول زيدا درهما أعطيت وانما امتنع الالغاء لامتناع الاخبار بالثاني عن الاول (قوله ومن تعليق أرى عن الثاني) أي بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفي التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لان كيف تستعمل اسما معربا مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به في قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك ويكون مضافا الى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما في يوم ينفع فالمعنى أرني كيفية احيائك الموتى فظهر ان أرني كيفية احيائك تفسير لكيف برديفه لا تأويله بالمصدر وان سبك جملة تحيي باحياء لكونها مضافا اليها أفاده الروداني وتقرير المصرح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بان جملة كيف تحيي الموتى يحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول أرني أي أرني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه أن الكيفية ليست مصدرا (قوله نبأ وأخبر الخ) قال شيخ الاسلام اعلم أن نبأ وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها الى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب الا وهي مبنية للمفعول اه وقد وقع في القرآن تعدية نبأ مبنية للفاعل اليها واحد صريح واثنين سد مسده ا

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * يهدى الى غرائب الاشعار وكقوله وماعليك اذا أخبرتنى دنفا * وغاب بعلك يوما أن تعودينى
وكقوله أو منعتم ماتسئلون فمن * (٣٨) حدثتموه له علينا الولاء وكقوله وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير أهل اليمن وكقوله
وخبرت سوداء الغميم مريضة * فاقبلت من أهلى بمصر أعودها ﴿تنبيه﴾ دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة الى ماينشأ عنهما فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا الى مفعول لم يكن متعديا اليه بدونها وصوغه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا اليه قبل الصوغ فالذى لايتعدى ان دخلته همزة النقل تعدى الى واحد والمتعدى الى ثلاثة اذا صغته للمفعول صار متعديا الى اثنين وذو الاثنين يصير متعديا الى واحد وذو الواحد يصير غير متعد فان كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن وان كان من باب ظن لحق بباب كان وكالمصوغ للمفعول فى ذلك المطاوع اه ﴿خاتمة﴾ أجاز الاخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما فى النقل الى ثلاثة بالهمزة فيقال على مذهبه أظننت زيدا عمرا فاضلا وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت ومذهبه فى ذلك ضعيف لان المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بالتجرد وليس فى الافعال متعد بالتجرد الى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ولو
ورد السماع بنقلهما فقبل ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما الا ما سمع ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز أن
يقال ألبست زيدا عمرا ثوبا وهذا لا يجوز اجماعا والله أعلم ﴿الفاعل﴾ (الفاعل) فى عرف النحاة هو الاسم (الذى) أسند اليه فعل

ان المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها فى قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم الآية الا أن يقال مراد شيخ الاسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفى الدمامينى من ألحق هذه الافعال بأعلم ليس قائلا بان الهمزة والتضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت فى لسانهم ماينقل عنه ماذكروا انما هو من باب التضمين أى تضمينها معنى أعلم وفى قول الشارح لتضمنها معناه اشارة الى ذلك وفى التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثانى منها على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر اذ الحال قيد فى عاملها على معنى فى فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمرو فى حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الاخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما المخبر به من أحوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فان له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبئت زرعة الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى الخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذم زرعة الذى كان يسفه عليه فى أشعاره (قوله وماعليك الخ) ما للاستفهام الانكارى أى أى شئ عليك وقوله ان تعودينى أى فى أن تعودينى متعلق بما تعلق به عليك وقول البعض أن تعودينى مفعول لعليك فاسد (قوله ماتسئلون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم أبله) أى أجربه كما زعموا أى بلوا كالبلو الذى زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلى أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فاقبلت (قوله فالذى لايتعدى الخ) تفريع على قوله فدخول الهمزة الخ ولم يقل والذى يتعدى الى واحد ان دخلته همزة النقل تعدى الى اثنين والذى يتعدى الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى الى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وانما ذكر القسم الاول مع تقدمه هنالك أيضا توطئة لقوله والمتعدى الى ثلاثة الخ (قوله لحق بباب ظن) أى فى التعدى الى اثنين لا فى سائر الاحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان فى باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فطاوع المتعدى الى ثلاثة متعد الى اثنين كأعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا ومطاوع المتعدى الى اثنين متعد الى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ومطاوع المتعدى الى واحد لازم ككسرته فانكسر (قوله الثنائية) أى المتعدية الى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعامل معاملة علم ورأى فى النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وان كان منه ماينقل بها الى اثنين كفهم والى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أى يقاس بالنصب فى جواب النفى (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه (قوله لجاز أن يقال ألبست الخ) فيه أن نحو ماذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على أعلم وأرى لان لبس متعد لواحد فالهمزة انما تعديه الى الثانى فقط فكان الاولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيدا عمرا جبة

﴿الفاعل﴾

(قوله فى عرف النحاة) وأما فى اللغة فمن أوجد الفعل (قوله أسند اليه فعل) أى على وجه الاثبات أو النفى أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب زيد وان ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الاسناد الاسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لان الاسناد فيهما تبعى قال يس على انا لا نسلم الاسناد فى البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الاول قال شيخنا أى فالمذكور لم يسند اليه أصلا وكلامنا فيه لا فى المقدر اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد الاسناد

تام أصلي الصيغة أو مؤول به (كمرفوعي) الفعل والصفة من قولك (أتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى) فكل من زيد والفتى فاعل لانه أسند اليه فعل تام أصلي الصيغة الا أن الاول متصرف والثاني جامد ووجهه فاعل لانه أسند اليه مؤول بالفعل المذكور وهو منيرا فالذي أسند اليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤول به نحو أولم يكفهم انا أنزلنا والتقييد بالفعل يخرج المبتدأ وبالتام نحو اسم كان وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل وذكر أو مؤول به لادخال الفاعل المسند اليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه ﴿تنبيه﴾ للفاعل أحكام أعطى الناظم منها التمثيل البعض وسيذكر الباقي * الاول الرفع وقد يجر لفظه

ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشارح في شرحه على التوضيح لا حاجة الى هذا القيد لان المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند اليه فعل لان اسم كان لم يسند اليه كان لان معناه ليس منسوبا اليه وانما هو منسوب الى مضمون الجملة اه وفيه نظر يعلم مما قدمناه في باب كان وأخواتها (قوله أصلي الصيغة) المراد بأصالتها عدم تحويلها الى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسرتين لان الفعل فيهما ليس أصلي الصيغة لان الصيغة الاصلية بفتح فكسر نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقاني كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤول به) أي الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتي ومعنى كونه مؤولا بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كمرفوعي أتى) عد فاعلي أتى ونعم واحدا كما أشار اليه الشارح لان الرافع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤول بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير في نحو قاما وقم (قوله والمؤول به) أي لوجود سابك ولو تقديرا وهو هنا أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كي ولو فلا يؤول الفاعل بالاسم من غير سابك عند البصريين وانما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في التصريح واستثنى الدماميني باب التسوية ان جعلنا سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم خبرا وما بعده فاعلا وظاهر كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد بدليل ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم ولا حجة فيهما أما الاول فلاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به في قوله * بدا لي من تلك القلوص بداء * وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم انشاء لان المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بدا لهم كذا في المغني وأما الثاني فلما يأتي وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بمعلق وقال الدماميني تبعا للمغني تقع ان كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثاني والآية الثانية لان الاسناد حينئذ في الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة اذ المعنى ظهر لي جواب أقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشئ مناف للاستفهام عنه اه فالاقوال أربعة وصرح بعضهم بان اسناد الفعل الى الجملة عند من جوزه انما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المبتدأ) أورد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤول به فان زيد من زيد قائم أسند اليه مؤول بالفعل وأجاب سم بان المتبادر من قوله أسند اليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر (قوله وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما أن من يسمي اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بانها صيغة أصلية فيحتاج الى ابدال قولنا أصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كأسد بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر فالمصدر نحو أعجبني ضرب زيد الامير واسمه نحو أعجبني عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو هيهات نجد والظرف نحو أعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو أفي الله شك وهذان بحسب الظاهر والا ففي الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) أي سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه ما لم يذكراه كوحدته فلا يتعدد فالفاعل في نحو اختصم زيد وعمرو المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد

(قوله عدا الخ) أظهر منه ان قوله نعم الخ لم يقصد به التمثيل للفاعل بل قصد به التعميم في العامل (قوله كوحدته) لان الاثر الواحد لا ينشأ الا من واحد (قوله فالفاعل الخ) فيه ان الثاني تابع كما مر وتوقف معنى الفعل على شئ آخر لا يمنع التبعية

الا فى أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الاعراب جعل فى أجزائه وأما قوله
* فتلقفها رجل رجل * فالاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا أى مثنى وبين فحذف الفاعل وأقيم الحال
مقامه (قوله باضافة المصدر) أى بالمصدر المضاف أو الباء سببية ليجرى كلامه على الاصح من أن
العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور
وذهب بعضهم الى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا (قوله بمن أو
الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو هيهات هيهات لما توعدون (قوله بما لاقت) فالباء زائدة
وما فاعل يأتيك وجملة والانباء تنمى أى تشيع حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبنى
على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والجمل وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتى اعراب فى آخر الكلمة
وهذا قول الاكثر والثانى أنه تقديرى لا محلى بناء على اختصاص المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى
كون الكلمة معربة بكذا محلا أنها فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا لاقتضائه أن
المحلى لا يكون فى المعرب كما هنا وفرقهم بين المحلى والتقديرى بأن المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة
وفى التقديرى بالحرف الاخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الاخير ويمكن اجراء كلام الشارح على هذا
القول بأن يراد بالمحلى ما قابل اللفظى (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن
جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر فاله البعض ثم فرق
بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار فى الاول لكونه حرفا زائدا وقوته فى الثانى لكن
فى حاشية شيخنا أن ما أضيف اليه المصدر أو اسمه يجوز فى تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة اه وهذا
هو الذى سيصرح به المصنف فى باب المصدر بقوله

وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى فى الاتباع المحل فحسن

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فان كان المعطوف) أى على المجرور بمن وكذا اذا كان المعطوف
نكرة والعطف ببل أو لكن لانهما بعد النفى والنهى لاثبات الحكم لما بعدهما نعم ان قصد ببل
نقل النفى لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن)
بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه
لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما فى باب النائب عن الفاعل حكمين وهو ظاهر ولعل وجه
ما هنا أن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتأمل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه
أما معه فيجوز لدليل كما فى التسهيل ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء الفعل
للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو ضرب ازيدا أو اطعام فى يوم بناء على ما ذكروه من عدم
تحمله الضمير لجوده وذهب السيوطى الى أنه فى مثل ذلك يتحمل لان الجامد اذا أول بمشتق
تحمل وضربا زيدا فى معنى اضرب واطعام فى معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد
بالنون فى نحو لا يصدنك وكون الفاعل فيه محذوفا لعلة فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفا بل يقرره
فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم فحذف فاعل الثانى
والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد الاصل ما قام أحد الا زيد وفى استثناء هذين نظر أما التعجب
فلاحتمال أن الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظا
فكأن المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل فى باب التنازع عن الدمامينى ما نصه على
مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن وأجمل بزيد على أن يكون الاصل أحسن به ثم حذفت
الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثانى فى قوله تعالى أسمع بهم وأبصر اه
وهو نص فيما قلناه أولا فلله الحمد وأما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعد الا وهو
مذكور وكون الاصل ما قام أحد الا زيد هو بالنظر الى المعنى ونظر النحاة الى الالفاظ قال يس

باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن أو الباء الزائدتين نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو وكفى بالله شهيدا وقوله ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد * ويقضى حينئذ بالرفع على محله حتى يجوز فى تابعه الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو ما جاءنى من رجل كريم وكريم وما جاءنى من رجل ولا امرأة ولا امرأة فان كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءنى من عبد ولا زيد لان شرط جر الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد نفى أو شبهه * الثانى كونه عمدة لا يجوز حذفه

(قوله فحذف الفاعل) فيه ان المعتبر الظاهر فيكون الثانى تابعا باسقاط العاطف ولو كان من باب الحذف لذكر فى المواضع الآتية

وبقي سادس وهو ماقام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمر في أحدهما مع الاتيان بالاآخرى فلا يرد ماقاله فتأمل (قوله لان الفعل وفاعله الخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة فالاولى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض (قوله تمسكا بنحو قوله فان كان الخ) أي حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل يرضيك أيضا وان لم يتعرض له الشارح في التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان وحتى للغاية بمعنى الى كما في العيني وقطري بفتح القاف والطاء رجل خارجي (قوله على أن التقدير فان كان هو) أي فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (قوله وجوب تأخيره) أي عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما في نحو وان أحد الخ) أي على الاصح من أن جملة الشرط لا تكون الا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ مخبرا عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لما سيأتي) من أن الاصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك اصالة الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعترض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا ودفعه الروداني بأن مرجح الفعلية أقوى لانه أمر معنوي كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فانها لمجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الا بين متساويين (قوله وبعد فعل فاعل) أي بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما في علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثرما وطالما كذا قالوا قال الشاطبي وهو غير متعين في قلما لانها تستعمل للنفي المحض فيمكن أن تكون حرفا نافيا كما فلا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للنفي المحض أي غالبا وقد تستعمل لاثبات الشئ القليل كما قاله الرضي وعندي أن ما مصدرية هي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل ثم رأيته في المغني عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه الا جملة فعلية صرح بفعلها وأما بلاء ها فعلا مقدرا يفسره المذكور في قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضا الفعل المؤكد كما في أتاك أتاك اللاحقون وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أي وشبهه) وانما خص الفعل بالذكر لانه الاصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوي أي وبعد مفهم فعل الخ فلا اقتصار في كلامه (قوله فاعل مبتدأ) والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا اذ المراد باختصاصه كما مر في محله عن الشمني أن يكون ما أضيف اليه الظرف صالحا لان يبتدأ به وهو هنا كذلك لان المراد كما أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لان يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وان كان عاما فلا تغفل (قوله فان ظهر) أي الفاعل في المعنى أي داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أي الفاعل في الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادي وفيه أن مرجع الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحي اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه الواجب التأخير عن الفعل اللهم الا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله والا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فانه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر الخ) علة لقوله أي يجب أن يكون الفاعل الخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو

لان الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر وأجاز الكسائي حذفه تمسكا بنحو قوله

فان كان لا يرضيك حتى تردني
الى قطري لا اخالك راضيا

وأوله الجمهور على أن التقدير فان كان هو أي ما نحن عليه من السلامة • الثالث وجوب تأخيره عن رافعه فان وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدأ كما في نحو زيد قام واما فاعلا محذوف الفعل كما في نحو وان أحد من المشركين استجارك ويجوز الامران في نحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه والارجح الفاعلية لما سيأتي في باب الاشتغال والى هذا الثالث الاشارة بقوله (وبعد فعل) أي وشبهه (فاعل) فاعل مبتدأ خبره في الظرف قبله أي يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فان ظهر) في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (فهو) ذاك (والا) أي وان لم يظهر في اللفظ (فضمير) أي فهو ضمير (استتر) نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأي كلمة ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته

تمسكا بقول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا * (٣٢) أجندلا يحملن أم حديدا وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وئيدا وقيل ضرورة وقد روي مثلثا الرفع على ما ذكرنا والنصب على المصدر أي تمشي مشيها والخفض بدل اشتمال من الجمال (وجرد الفعل) من علامة التثنية والجمع (اذا ما أسندا * لاثنين) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (أو جمع كفاز الشهدا) ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات هذه اللغة المشهورة (وقد يقال) على لغة قليلة (سعدا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وسعدوا) العمرون ويسعدون العمرون وسعدن الهندات ويسعدن الهندات ومن ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله نسيا حاتم وأوس لدن فا * ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز

وقوله نصروك قومي فاعتززت بنصرهم * ولو انهم خذلوك كنت ذليلا

وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلهم يعذل

وقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارضي * فأعرضن عني بالخدود النواضر

ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث وعليها حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار أخرجه مالك في الموطا ثم قال لكني أقول في حديث مالك ان الواو فيه علامة اضمار لانه حديث مختصر بحذف

زيد قام وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين وفي كلام الدماميني ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الاعلم وابن عصفور في قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اه وكذا في التصريح (قوله تمسكا بقول الزباء) ملكة الجزيرة حيث رفع مشيها فاعلا للجمال أعني وئيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبره وما للجمال مبتدأ وخبر والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهي التأني والجندل الحجر وانما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع الى ما فتخلو الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أي وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه في المغني أنه تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لان هذا الحال تصلح خبرا عن المبتدا (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لان البصريين يمنعون مطلقا والكوفيين يجيزون مطلقا (قوله على ما ذكرنا) أي من الوجهين (قوله وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام في قوله الفعل ما تقدم في قوله وبعد فعل (قوله لاثنين) أي لدال اثنين أو جمع أي دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قاما زيد وعمرو وقاموا زيد وعمرو وبكر ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤني من جاءك لانها لم تسمع في ذلك وضعفه في المغني بأنه اذا كان سبب الحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان الحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة قليلة) في الدماميني ينبغي على هذه اللغة ترك العلامة جوازا في قولك قام اليوم أخواك ووجوبا في قولك ما قام الا أخواك كما يفعل في علامة التأنيث أي على أحد القولين في الفصل بالا كما يأتي وانه اذا قيل قاما وقعدا أخواك فانه يتصل بكل من الفعلين ألف الا أنها في المهمل ضمير وفي المعمل علامة وجوز في المغني في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم تنازع العاملين في الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير مستتر في المهمل قال وهذا أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية اه قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجي هم والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرا ومخرجي خبرا مقدما فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته صلى الله عليه وسلم وقد قال الناظم سابقا

والثان مبتدا وذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقا استقر

(قوله تولى) أي مصعب بن الزبير المارقين الخارجين أسلماه أي خذلاه وأسلماه الى عدوه والمبعد قال في التصريح اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب اه والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادا به غير الصاحب والحميم القريب كما في التصريح أو الصاحب الذي يهتم بصاحبه كما في غيره والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلوني البراغيث) عبر بأكلوني مع أن حقها أكلتني أو أكلنني لان الواو للعقلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالاكل مجازا كذا في شرح الجامع والمغني (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكني أقول الخ) تبع فيه المرادي قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلي وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين (قوله لانه حديث مختصر) أي من الراوي يعني أن الراوي اختصر اللفظ النبوي الذي هو الحديث المطول

رواه البزار مطولا مجردا فقال ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم وحكى بعض النحويين أنها لغة طيئ وبعضهم أنها لغة أزدشنوءة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الاحرف بل هو (للظاهر بعد مسند) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء فى قامت هند على تأنيث الفاعل ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال أو التقديم والتأخير لان الائمة المأخوذ عنهم هذا الشان اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف فى فعل الاثنين والواو فى فعل جمع المذكر والنون فى فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت أسماء للزم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا (ويرفع الفاعل فعل أضمرا) أى حذف من اللفظ اما جوازا كما اذا أجيب به استفهام محقق (كمثل زيد فى جواب من قرا) اذا جعل التقدير قرأ زيد ومنه ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله أى خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله وقراءة بعضهم زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم وقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ببناء الافعال للمفعول والاسماء المذكورة رفع بالفاعلية لافعال محذوفة كأنه قيل من يسبح ومن يوحى ومن زينه ومن يبكيه فقيل يسبح رجال ويوحى الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبارا مبتدآت محذوفات لاعتضاد التقدير الاول بأن جعلها اما الآية

بحذف صدره واللفظ النبوى ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو فى يتعاقبون ضمير يرجع الى ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما أجمل فى ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو فى المختصر عائدة على ملائكة الاولى المحذوفة قاله البهوتى دافعا به بحث سم بان اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفا لاسناد الفعل الى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما فى كلام البهوتى من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل ما رواه البزار فى صحيح البخارى (قوله مجردا) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم اسناده الى الظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان لله ملائكة الخ) لم يذكر تمام الحديث لاخذه مما سبق (قوله أزدشنوءة) حى من اليمن ويقال أيضا أسد شنوءة بالسين المهملة بدل الزاى وقد وجدهكذا فى بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل فى نحو ما قاما الا هما وانما قاما هما (قوله حمل جميع ما جاء الخ) أى ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما لزمت التاء الخ) الفرق بينها وبين علامتى التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنهما قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتهما بخلافها وأيضا الاحتياج الى تاء التأنيث أتم لان الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا ايهام قاله سم (قوله للزم) أى عند هؤلاء الاقوام المخصوصين (قوله وأما اسناد الفعل مرتين) أى ان جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (قوله واللازم باطل اتفاقا) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأى مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى فان قلت كيف يتصور اسناد الفعل الواحد الى فاعلين قلت لا مانع من ذلك عقلا اذا اتحد الفاعلان فى المعنى كما هنا لان مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أى ملفوظ بداله وان كان فى حيز شرط لم يوجد مدلوله فى الخارج كما فى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض وقوله أو مقدر أى غير ملفوظ بداله (قوله يسبح له فيها الخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضمتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارئ (قوله ضارع) أى مسكين لخصومة علة للفعل المحذوف ومختبط أى محتاج وما مصدرية أى من أجل اطاحة الاشياء المطيحة أى المهلكة وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعل اضطرارا (قوله لافعال محذوفة) أى قياسا على الاصح الا اذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ فى المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الاول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لانا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر الخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر الخ لان الاستفهام للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال

الاولى فلتبوته فيما يشبهها وهو ولئن سألتهم (٣٤) من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفيما هو على طريقتها

وهو قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة قالت من أنبأك هذا قال نبأنى العليم الخبير وأما البواقى فبالرواية الاخرى وهى رواية البناء للفاعل نعم فى غير ماذكر يكون الحمل على الثانى أولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف بخلاف الفعل فانه غير الفاعل أو أجيب به نفى كقوله

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه
من الوجد شئ قلت بل أعظم الوجد

أى بل عراه أعظم الوجد أو استلزمه فعل قبله كقوله

أسقى الاله عدوات الوادى
وجوفه كل ملث غادى
كل أجش حالك السواد

أى سقاها كل أجش واما وجوبا كما اذا فسر بعد الفاعل من فعل مسند الى ضميره أو ملابسه نحو وان أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام أبوه أى وان استجارك أحد استجارك وهلا لابس زيد قام أبوه الا أنه لا يتكلم به لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (وتاء تانيث تلى الماضى اذا * كان لانثى) لتدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لان معناها فى الفاعل الا أن الفاعل

فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الالمانع هنا منه كما فى آية قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر فان قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند اليه اه وفيه كما قال الروداني تبعا لحفيد السعد أن المسؤل عنه بالهمزة ما يليها ففى أخلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق من خالقه أو ان الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الاول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم ضرب و يقال اذا سأل عن الفاعل آلله خالق أم غيره وأ زيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لانهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ فى معنى آلله خالق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال فى الاطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن فى رعايتها بايراد الجواب جملة اسمية ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أى لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فلثبوته فيما يشبهها) وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والارض فان قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على انه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها قلت وقوعه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتها) من حيث ان كلا سؤال عن شئ ولكون التناسب بين الآية الاولى والآية التى شبهها بها أتم منه بين الاولى وآية قال من يحيى العظام عبر فى الاول بالشبه دون الثانى (قوله وأما البواقى) أى وأما اعتضاد التقدير الاول فى البواقى الخ (قوله فبالرواية الاخرى) أى بالحمل عليها (قوله نعم فى غير ماذكر) أى فى غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ماذكر كزيد فى جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله فاعلا وأما تمثيل البعض بدنف فى جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لا رجحانه فقط (قوله أو أجيب به نفى) عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر ان المراد النفى بالجملة الفعلية كما فى الشاهد فان كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلا كما لو قيل

تجلدت حتى قيل لا وجد عنده * فقلت مجيب القول بل أعظم الوجد

فالارجح أن التقدير عندى أعظم الوجد هذا ما ظهر لى (قوله أسقى الاله الخ) العدوات بضمتين جمع عدوة بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والملث بالمثلثة من ألث المطر دام أياما والغادى الآتى فى الغداة والاجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد وحالك السواد شديده والشاهد فى قوله كل أجش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ماذكر كل الخ على الاسناد المجازى لان اسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله واما وجوبا) عطف على قوله اما جوازا (قوله أو ملابسه) أى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للامرين على اللف والنشر المرتب (قوله وتاء تانيث الخ) هذا هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضى) أى وجوبا أو جوازا على التفصيل الآتى وكالماضى الوصف نحو أقائمة هند وقوله لانثى أى مسند الانثى والمراد بالانثى المؤنث حقيقة أو مجازا أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما كالمضاف الى المؤنث (قوله لتدل على تأنيث الفاعل) أى من أول الامر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التى فى الفاعل على انه قد يخلو فاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة وأيضا فى عدم الاكتفاء بتاء الاسم اجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل فى ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن الا أن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله

لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى فى الفاعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى
الافعال الخمسة وسواء فى
ذلك التأنيث الحقيقى
(كأتت هند الاذى)
والمجازى كطلعت الشمس
(وانما تلزم) هذه التاء
من الافعال (فعل) فاعل
(مضمر متصل) سواء
عاد على مؤنث حقيقى
كهند قامت والهندان
قامتا أم مجازى كالشمس
طلعت والعينان نظرتا
(أو) فعل فاعل ظاهر
متصل (مفهم ذات حر)
أى فرج وهو المؤنث
الحقيقى كقامت هند
وقامت الهندان وقامت
الهندات فيمتنع هند قام
والهندان قاما والشمس
طلع والعينان نظرا وقام
هند وقام الهندان وقام
الهندات وقد أفهم ان
التاء لا تلزم فى غير هذين
الموضعين فلا تلزم فى المضمر
المنفصل نحو هند ما قام
الا هى وما قام الا أنت ولا
فى الظاهر المجازى التانيث
نحو طلع الشمس ولا فى
الجمع غير مذكر على ما
سيأتى بيانه ﴿تنبيهان﴾
الاول يضعف اثبات التاء
مع المضمر المنفصل
• الثانى تساوى هذه التاء
فى اللزوم وعدمه تاء
مضارع الغائبة والغائبتين
(وقد يبيح الفصل) بين
الفعل وفاعله الظاهر
الحقيقى التأنيث (ترك التاء)
كما (فى • نحو أتى القاضى
بنت الواقف) وقوله لقد ولد الاخيطل أم سوء وقوله ان امرأ غره منكن واحدة بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور

لما كان كجزء الخ) فان قلت يلزم لحاق التاء لما هو كجزء الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لانه الآخر قلت لما كان بعض افراد الفاعل تأنيثه لفظى كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتى تأنيث فى كلمة واحدة ولم يكتف فى هذا البعض بتائه لما ذكرناه قريبا (قوله وسواء فى ذلك) أى فى لحوق تاء التأنيث الماضى (قوله التأنيث الحقيقى) معنى حقيقية التأنيث حقيقية اطلاق المؤنث على الشئ ومعنى مجازيته مجازية اطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أى فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزا كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فان تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة اليها ونحو نعمت امرأة هند لان الفاعل وان كان ضمير مؤنث متصلا يعود على التمييز كما فى الدمامينى وغيره لكن لا تلزم التاء فى فعله بل تجوز لما ستعرفه فى قول المصنف والحذف فى نعم الفتاة الخ وانما لزمت مع المضمر لخفاء حاله ثم هذا اللزوم باق اذا عطف عليه مذكر نحو هند قامت هى وزيد كما يلزم فى نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التذكير فى عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو كفى بهند لانه فى صورة الفضلة وهى لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أى بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثانى لدلالة الاول عليه (قوله حر) بكسر الحاء أصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح حذفت لامه اعتباطا وجعل كيد ودم وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله أى فرج) المراد به كما فى يس المحل المعد للوطء فيه ولو دبرا فقط كما فى الطير وبه يجاب عن ايراد أن الحر خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا نعم قال فى النكت يرد عليه اسم الجنس الذى واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فان التاء تلحق المسند اليه لزوما سواء كان ذكرا أو انثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما يراد من المعنى اه (قوله وهو المؤنث الحقيقى) أى تأنيثا معنويا فقط كزينب أو معنويا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كنملة يؤنث وان أريد به مذكر قاله أبو حيان والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى فى الواقع (قوله فلا تلزم فى المضمر المنفصل) أى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترزا لاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الخ وقول الشارح ولا فى الظاهر المجازى التأنيث أى بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهم ذات حر (قوله ولا فى الجمع غير مذكر) نحو وقام الهنود وذكر هذا فى حيز التفريع يدل على أن قوله فلا تلزم فى المضمر الخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح فى التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين لان عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم فى غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الاول الخ) قيل لا حاجة الى ذكر هذا الاول لعلمه من قول المصنف • والحذف مع فصل بالا فضلا • وهو ممنوع لان من افراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف الخ نحو انما قام أنت وانما قام هى (قوله فى اللزوم) أى بأحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الامور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتى أيضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتى وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لان تاءهما للخطاب لا للتانيث والظاهر أن تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أى بغير الا بدليل ما يأتى وفى التعبير بقد والاباحة اشعار بان الاثبات أجود (قوله كما فى نحو) أى كالفصل الذى

في نحو أو كالترك الذي في نحو وانما أتى الشارح بقوله كما دفعا لتوهم كون الظرف قيدا (قوله والاجود الاثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما اذا كان المسند اليه حقيقي التأنيث وهل الحكم كذلك اذا كان المسند اليه مجازي التأنيث أو الاجود الحذف نقل الدماميني عنهم الثاني قال اظهار الفضل الحقيقي على غيره ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغي أن اثبات العلامة أحسن ونازعه سم بأن كثرة الاثبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام اياها (قوله مع فصل بالا فضلا) وقيل واجب ومثل الاسوى وغير وان كان مذكرا لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه ويدل على انهما مثل الا قوله اذ معناه الخ قاله سم (قوله اذ معناه ماز كا أحد) أي فالمسند اليه بالنظر الى المعنى الذي هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر (قوله الجراشع) كقنافذ جمع جرشع كقنفذ أي الضلوع المنتفخة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت والجمع في هذا البيت وفي آية فاصبحوا لاترى الا مساكنهم وان كان للتكسير الا أن جواز الاثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرئ الخ) القراءتان المذكورتان في الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقي التأنيث) لعله لم يقل ومع ضميره لانه لم يسمع (قوله بلا فصل) أي لا بالا ولا بغيرها (قوله ذي التأنيث المجازي) التأنيث بمعنى اطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذي الاطلاق المجازي أي الذي يطلق عليه المؤنث مجازا ولا يخفى أن الاطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر في محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى اطلاقه فقول البعض التأنيث لا يوصف بالمجاز الا مجازا كما هو ظاهر فلو قال ومع ضمير المؤنث ذي المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فاما ترينى) ان شرطية أدغمت في ما الزائدة وجملة ولي لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجمة أودى بها أي أهلكها ولم يقل أودت بها لاجل التأسيس وهو ألف قبل الروي بحرف متحرك كما في عالم لوجوب توافق القوافي في التأسيس كذا قال العيني وتبعه غيره وهو انما يتم لو كان الروي هاء الضمير وهم يأبون كونه رويا كما قرر في محله فينبغي أن يقال لاجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروي وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافي في الردف أيضا (قوله فلا مزنة) هي السحابة البيضاء ودقت ودقها أي أمطرت كامطارها وابقل ابقالها أي أنبتت البقل كانباتها وقيل التذكير في أبقل على اعتبار المكان والتأنيث في ابقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من اعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه وممن نص على أن البيت من هذا القبيل البهاء السبكي في عروس الافراح فقول التصريح التذكير في أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء في ابقالها غير مسلم ونص الدماميني في حاشية المغني على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقي التأنيث باعتبار التأويل وأنه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (قوله والتاء مع جمع) أشار به الى أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعي كالبقر فان حكمهما كذلك قاله سم قال ابن جني اذا أنثت الجمع أعدت الضمير اليه مؤنثا وان ذكرته أعدت الضمير مذكرا فتقول ذهبت الرجال الى اخوتها وذهب الرجال الى اخوتهم كذا في يس والظاهر أن هذا على سبيل الاولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر في القولة السابقة (قوله سوى السالم الخ) قال شيخنا قال الشاطبي ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه الوجهان وكذلك ما جاء من هذا النحو بالالف والتاء نحو ولدات حكم التاء معه التخيير اه وفي كلام الشارح في التنبيه

والاجود الاثبات (والحذف مع فصل بالا فضلا) على الاثبات (كما زكا الا فتاة ابن العلا) اذ معناه ماز كا أحد الا فتاة ابن العلا ويجوز ماز كت نظرا الى اللفظ وخصه الجمهور بالشعر كقوله

ما برئت من ريبة وذم
في حربنا الا بنات العم

وقوله * فما بقيت الا الضلوع الجراشع * قال الناظم والصحيح جوازه في النثر أيضا وقد قرئ فاصبحوا لاترى الا مساكنهم ان كانت الا صيحة واحدة (والحذف قد يأتي) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بلا فصل) شذوذا حكى سيبويه قال فلانة (ومع ضمير ذي) التأنيث (المجاز) الحذف (في شعر وقع) أيضا كقوله

فاما تريني ولي لمة
فان الحوادث أودى بها

وقوله

فلا مزنة ودقت ودقها
ولا أرض أبقل ابقالها

(والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر)

والسالم من مؤنث كامر (كالتاء مع) المؤنث المجازى وهو ما ليس له فرج حقيقى (٣٧) مثل (احدى اللبن) أعنى لبنة فكما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول قامت الرجال وقام الرجال وقامت الهنود وقام الهنود وقامت الطلحات وقام الطلحات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتاوله بالجمع وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ومنه وقال نسوة في المدينة ﴿تنبيه﴾ حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان الا أن سلامة نظم الواحد في جمعى التصحيح أوجبت التذكير في نحو قام الزيدون والتأنيث في نحو قامت الهندات وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين ووافقهم في الثانى أبو على الفارسى واحتجوا بقوله آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقوله

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى * والظاعنون الى ثم تصدعوا

وأجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد وبان التذكير في جاءك للفصل أو لان الاصل النساء المؤمنات أو لان أل مقدرة باللاتى وهو اسم جمع (والحذف في نعم الفتاة) وبئس الفتاة (استحسنوا) أى رأوه حسنا (لان قصد الجنس فيه بين) فالمسند اليه الجنس وأل في الفتاة جنسية خلافا لمن زعم أنها عهدية ومع كون الحذف حسنا الاثبات أحسن منه (والاصل في الفاعل أن يتصلا) بالفعل لانه كجزء منه ألا ترى ان علامة الرفع تتأخر عنه في الافعال الخمسة (والاصل في المفعول أن ينفصلا) عنه بالفاعل لانه فضلة

الآتى ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أى من جمع مؤنث حقيقى التأنيث فخرج نحو طلحات وثمرات فيجوز الوجهان في نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله في الاول والشاطبى في الثانى (قوله حقيقى) لا حاجة اليه اذ الفرج لا ينقسم الى حقيقى ومجازى (قوله تقول قامت الرجال الخ) لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالالف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعى على ما للدمامينى والذى للسيوطى استواء الامرين في الاربعة وتقدم رجحان الاثبات في المجازى وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع احدى اللبن أى في أصل الجواز فلا يرد اختلافهما في الرجحان (قوله وقام الهنود) انما لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان في المفرد لان المجازى الطارئ أزال الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى في رجال قاله الدمامينى (قوله لتأوله بالجماعة) أى وهى مؤنث مجازى قال في شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث في نحو النساء والهنود حقيقى لان الحقيقى الذى له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وانما أسندت الفعل الى الجمع لا الى الآحاد اه وفيه عندى نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل مسند في الحقيقة الى آحاد الجمع الا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبنى نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذى اه أى اسم جمع الذى وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعى كبقر ونخل كامر (قوله أن يجوز فيه الوجهان) أى لتأتى التأويلين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير الخ) أى لان الواحد كالمذكور وحينئذ وعند الاسناد الى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل انه الزمخشرى

ان قومى تجمعوا * وبقتلى تحدثوا لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

أى وجوبا أو جوازا (قوله شجوهن) أى لشجوهن أى حزنهن وتصدعوا تفرقوا (قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد) أى لانه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بان قضيته جواز التذكير في نحو جاءت الحبليات ودفع بظهور أن التغيير المشترط في التكسير هو الاعتباطى كما في بنات لا التصريفى فانه لكونه عن علة كلا تغيير (قوله وبان التذكير في جاءك الخ) اعترض على الاجوبة الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الاول فلما تقدم من ان الراجح في الفصل بغير الا الاثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم اجماع السبعة على مرجوح وأما الثانى فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصرى وأما الثالث فلان أل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الاول بانه مشترك الالزام اذ الظاهر أن الكوفيين أيضا يرجحون الاثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثانى بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بان الصفة هنا لا يبعد ان يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطى مثله نعم فتاة هند (قوله لان قصد الخ) مقتضاه جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيرا من الرجل لما ذكروه وكذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لان المرأة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة والعموم لافراد الجنس انما جاء من النافى بخلاف ما قامت من امرأة ففيه الخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبى ونقل ابن هشام أن الاكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة ان لا تلحقه علامة التأنيث كذا في يس (قوله والاصل) أى الغالب والراجح هذا شروع في الحكم السابع (قوله والاصل في المفعول أن ينفصلا) تصريح بما علم من الجملة الاولى وقال سم هذا لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الاصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش اه ونوقش بانه لا يتأتى اتصالهما معا

(وقد يجاء بخلاف الاصل) فيتقدم (٣٨) المفعول على الفاعل اما جوازا واما وجوبا وقد يمتنع ذلك كما سيأتى (وقد يجى المفعول قبل الفعل) وفاعله وهو أيضا على ثلاثة أوجه جائز نحو فريقا هدى وواجب نحو من أكرمت وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتى بيانه (وأخر المفعول) عن الفاعل وجوبا (ان لبس حذر) بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة اذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الا بالرتبة كما فى نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابنى أخى فان أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى وأضنت سعدى الحمى ﴿تنبيه﴾ ما ذكره الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص المتأخرين ونازع فى ذلك ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور فاجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبان تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه قد نقل الزجاج انه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو فما زالت تلك دعواهم أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لانه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به فان الامر فيه يتبادر

حتى يكون الاصل فى كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بان معنى كون الاصل فى كل منهما الاتصال ان الاصل اتصال أحدهما أيا كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدح فى ذلك امتناع مجىء المفعول معه بخلاف الاصل لان الاصل قد يلزم وقوله وقد يجاء بخلاف الاصل لا يفيد أن المجىء بخلاف الاصل فى كلها (قوله وقد يجاء الخ) أفاد بقد أمرين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجىء المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه قبله اما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعا كما فى أكرمتك فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الاصل قد يكون واجبا نحو أكرمتك وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمرا وقد يكون ممتنعا نحو ضرب بنى زيد ومخالفة الاصل فى الاول ممتنعة وفى الثانى جائزة وفى الثالث واجبة (قوله وقد يجى) قصره على لغة من يقول جا يجى وشا يشى بالقصر (قوله وواجب) فى مسئلتين أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت أيا ما تدعوا وغلام من أكرمت وغلام أى رجل تضرب أضرب وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو وربك فكبر فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا فى التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالحصر فيه نحو انما ضرب زيد عمرا والتباسه نحو ضرب موسى عيسى أو توسطه ككونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضرب بنى زيد ويمنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول أن المشددة ومعموليها الا أن يسبقها أما نحو أما أنك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعموليها وكونه معمول فعل تعجبى أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجبت مما زيدا تضرب ومنهم من أطلق فى المنع ولم يقيد بالناصب أو مجزوم الا اذا قدم على الجازم أيضا فيمتنع لم زيدا أضرب ويجوز زيدا لم أضرب وكذا المنصوب بلن أما المنصوب بان أو كى فمن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا وأما المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال أبو حيان لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائى أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بان بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمرا ليرضى زيد ويجوز ان زيدا عمرا ليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما فى الهمع مع زيادة من الدمامينى (قوله ان لبس حذر) أى ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الاعراب) بان كان تقديريا أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أى لفظية كالمثال الاول أو معنوية كالمثال الثانى (قوله وتظافر) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أى تعاونوا كما فى كتب اللغة (قوله محتجا بان العرب الخ) لو قال محتجا بان العرب تجيز الاجمال وتقصده كتصغير عمر وعمرو على عمير ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبان الاجمال الخ) مبنى على أن لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وأن الاول تبادر فهم غير المراد والثانى احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وأن الاول مضر دون الثانى وتصغير عمر وعمرو على عمير وضرب أحدهما الآخر من الثانى (قوله وبان تأخير البيان الخ) هذا فى المجمل لا فى الملبس (قوله يجوز فى نحو فما زالت الخ) أى فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير أن ما استدل به ابن الحاج من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والثانى ضار لتبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شئ فيه قال سم قال يس وهذا الجواب لا يجدى الناظم نفعا لمناسبة أتى له فى باب التعدى واللزوم من ان الحذف مع أن وأن يطرد مع أمن اللبس وأحترز بامن اللبس من نحو رغبت فى أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا

لا يؤدي الى مثل ذلك وهو ظاهر (أو أضمر الفاعل) أي وأخر المفعول عن الفاعل أيضا وجوبا ان وقع الفاعل ضميرا (غير منحصر)
نحو أكرمتك وأهنت زيدا (وما بالا أو بانما انحصر) من فاعل أو مفعول ظاهرا كان أو مضمرا (أخر) عن

غير المحصور منهما فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرا الا زيد أو الا أنا وانما ضرب عمرا زيد أو أنا والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضربت الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا وانما ضربت عمرا (وقد يسبق) المحصور فاعلا كان أو مفعولا غير المحصور (ان قصد ظهر) بان كان الحصر بالا وتقدمت مع المحصور بها نحو ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا عمرا زيد ومن الاول قوله فلم يدر الا الله ماهيجت لنا عشية آناء الديار وشامها وقوله

ماعاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبأ بطلا

ومن الثاني قوله

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها

وقوله

ولما أبى الا جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فان لم يظهر القصد بان كان الحصر بانما أو بالا ولم تتقدم مع المحصور امتنع تقدمه لانعكاس المعنى حينئذ وذلك واضح ﴿تنبيه﴾ الذي أجاز تقديم المحصور بالا مطلقا هو الكسائي محتجا بما سبق وذهب بعض البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقا واختاره الجزولي والشلوبين حملا لالا على انما وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الانباري الى منع تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور لانه

يقدر منه شئ التباسا اهـ وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجمال عند المصنف في بعض الابواب شموله له عنده في بقية الابواب لكن ينظر ما الفارق ثم قال سم وأما بالنسبة للوجه الاخير فهو أنه لا يلزم من ايراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اهـ وكأن وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ أو الخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيخنا ذلك بان الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدا في غير النسخ اذا خيف الالتباس أي فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي الى مثل ذلك) أي لان اللازم عليه اما الاجمال وهو لا يضر أو الالباس الغير الضار (قوله أي وأخر المفعول الخ) المراد وجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الاول وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعداد المثال فالوجوب اضافي بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل ضميرا) أي متصلا اذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلا والفرض انه متصل (قوله غير منحصر) على صيغة اسم الفاعل أي منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله انحصر) أي فيه وقوله عن غير المحصور أي فيه وكذا يقال فيما بعد ومن ذكر من قصر الصفة على الموصوف الا أنه اذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاربية الفاعل فقولك ما ضرب عمرا الا زيد لقصر مضروبية عمرو على زيد أي انه لم يحصلها لعمرو الا زيد وقولك ما ضرب زيد الا عمرا لقصر ضاربية زيد على عمرو أي انه لم يتعد أثرها الا الى عمرو (قوله وما ضربت الا عمرا) كان الاولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد الا اياك لان العموم السابق في قوله ظاهرا كان أو مضمرا في المحصور فيه وكذا يقال في انما ضربت عمرا وفي نسخ اسقاط قوله وما ضربت الا عمرا (قوله وقد يسبق الخ) قد يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع الا ومنع في باب المبتدا والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله وهل الا عليك المعول وأجاب شيخنا السيد بان الفرق أن الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخر لا تقدم المعمول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشية الخ) منصوب على الظرفية والآناء كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشمة وهي الكلام الشر والعداوة وشامها فاعل هيجت (قوله جبأ) بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة الجبان (قوله ولما أبى الا جماحا) أي اسراعا وجواب لما في بيت بعده (قوله الذي أجاز) أي قبل المصنف وعبارته توهم انه تقدمت اشارة الى أن هناك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع انه لم يتقدم اشارة الى ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه بمعناه اللغوي (قوله مطلقا) أي فاعلا كان أو مفعولا (قوله وذهب بعض البصريين الخ) قال الفاكهي هو الاصح اهـ وعليه فما تقدم من الابيات شاذ أو مؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصور بأن كأن يقدر قبل ماهيجت درى وقبل كلامها زاد وقوله الى منع تقديم المحصور أي بالا مطلقا أي فاعلا كان أو مفعولا ووجه الدماميني هذا المذهب بانه اذا قدم المحصور فيه بالا كأن قيل ما ضرب الا زيد عمرا فان أريد أن زيدا وعمرا مستثنيان معا والتقدير ما ضرب أحد أحدا الا زيد عمرا أفاد أن الضرب انما وقع من زيد لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيده تأخير المحصور فيه لان مفاده أن ضرب عمرو محصور في زيد وهذا لا ينافي أن الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو ولزم محذور آخر وهو استثناء

في نية التأخير (وشاع) في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نحو خاف ربه عمر) وقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما أتى ربه موسى على قدر لان الضمير فيه وان عاد على متأخر في اللفظ الا أنه متقدم في الرتبة (وشذ) في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نحو زان نوره الشجر) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الناظم والنحويون الا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماع وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما وقوله وما نفعت أعماله المرء راجيا * جزاء عليها من سوى من له الامر * وقوله (٤٠) جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار * وقوله كساحلمه ذا الحلم أثواب سودده * ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * وذكر بجوازه وجها من القياس وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الاخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول المانعون بعض هذه الابيات بما هو خلاف ظاهرها وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر (تنبيهات) الاول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسئلة اجماعا كما امتنع صاحبها في الدار وقيل فيه خلاف واختلف في نحو ضرب أباها غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون وهو الصحيح لانه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم الثاني كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدما حكما كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو أدب ولدك في الصغر ينفعه في الكبر أي التأديب ومنه اعدلوا هو أقرب للتقوى أي العدل الثالث يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو بناء على أن المخصوص مبتدأ الخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف * الثاني أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفوني ولم أجف الاخلاء انني * لغير جميل من خليلي مهمل على ما سيأتي في بابه * الثالث

شيئين باداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما ستعرفه في باب الاستثناء وان أريد أن عمرا متقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذور وان المذكوران لكن يلزم عمل ماقبل الا فيما بعدها مما لم يذكروا جواز عمل ماقبل الا فيه في قولهم لا يعمل ماقبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ماقام الا زيد أو مستثنى منه نحو ماقام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ماقام أحد الا زيد افاضل اه وللكسائي اختيار الشق الثاني وزيادة المحصور المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ماقبل الا فيه فتدبر (قوله في نية التأخير) أي فتقدمه كلا تقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع الى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وباذ وقوله قدرا أي مقدرة (قوله وشذ) أي على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما سيعلمه (قوله والصحيح جوازه) أي نظما ونثرا (قوله أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة وعن بمعنى بعد وقوله كما يجزى أي جزى وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومي بنى قصرا عظيما بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا يبني لغيره مثله فضربت به العرب المثل في سوء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقيل هو دعاء عليه بالابنة لان الكلاب اذا تعاوى عند طلب السفاد وعدي بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجو (قوله وجها من القياس) يعني انه قاسه على المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتي قريبا وأجيب بانها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده في التصريح ونقل شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كالاصل وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول في الشعور لان في الفعل المتعدي اشعارا به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن في كلام الشارح على الحل الاول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الاخيرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أي من أوجه النظر والرأي (قوله وممن أجاز ذلك الخ) اختار هذا المذهب أيضا الرضي (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المانعون بعض الخ) فقالوا في قوله جزى الخ الضمير عائد الى الجزاء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدي (قوله في الشعر) أي للضرورة (قوله امتنعت المسئلة اجماعا) أجمعوا هنا واختلفوا في نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا في مرجع الضمير وملابسه واتحاده في زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضا فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع الخ أي لما مر من اختلاف العامل (قوله في نحو ضرب أباها غلام هند) أي من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفاعل المتأخر (قوله بناء على ان المخصوص الخ) أما على انه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (قوله على ما سيأتي في بابه) أي من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون يمنعونه

أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هى الا حياتنا الدنيا * الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله أحد فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا * الخامس أن يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم و بئس فى وجوب كون مفسره (٤١) تمييزا وكونه مفردا كقوله * ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجد دائبا فاجابوا ولكنه يلزم أيضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها و يقال نعمت امرأة هند السادس أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور أجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع انتهى ﴿خاتمة﴾ قد يشتبه الفاعل بالمفعول وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل فى موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهى صحيحة قبله والا فهى فاسدة فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو ان أوقعت ما على مالا يعقل لانه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز أعجبنى الثوب فان أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول أمكننى السفر ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم ﴿النائب عن الفاعل﴾ (ينوب مفعول به عن فاعل) حذف لغرض اما لفظى كالايجاز وتصحيح النظم أو معنوى كالعلم به والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه

بمعونه (قوله أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره) كان الاولى أن يقول مخبرا عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشأن لئلا يتكرر مع ما بعده والاصح أن الضمير فى الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها والا كان التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا وهو ممنوع الا أن يجاب بأن الضمير راجع الى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم فى باب المبتدا وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة وانما يؤنث اذا كان فى الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى نحو انها هند حسنة انها قمر جاريتك فانها لا تعمى الابصار ولا يفسر بجملة فعلية الا اذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت فى باب كان وأخواتها (قوله وكونه مفردا الخ) أجاز الكوفيون مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع مغنى (قوله دائبا) أى دائما (قوله ولكنه يلزم أيضا التذكير) أى فيخالف ضمير نعم من هذه الجهة (قوله قد يشتبه الفاعل) أى فى الواقع بالمفعول أى فى الواقع (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاشتباه (قوله اسما ناقصا) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالته على معناه الا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه الا بضميمة كالموصوفة و بالتام ما عداه وقيل أراد بالناقص خفى الاعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أى الفاعل الصواب والمفعول الصواب (قوله ان كان مرفوعا) أى فى عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صوابا أو خطأ (قوله اسما بمعناه) أى الناقص وقوله فى العقل اما أن تكون فى بمعنى من بيانا للمعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الاولى أى مماثلا له فى العقل وعدمه وانما ذكره دفعا لتوهم أن المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بان نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أى ونصبه (قوله على أنواع من يعقل) أراد بالانواع ما يشمل الافراد (قوله وتقول أمكن الخ) هذا من غير الاكثر لان الفاعل والمفعول اسمان تامان

﴿النائب عن الفاعل﴾

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذى لم يسم فاعله لصدقه على دينارا من أعطى زيد دينارا وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وان أجيب بان المفعول الذى لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر فى جميع ما ذكره من الاغراض (قوله كالعلم به) نحو وخلق الانسان ضعيفا وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بان الجهل انما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى انك تقول سأل سائل وسام سائم وقد يقال لا يشترط فى الغرض من الشئ أن لا يحصل من غيره فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوى تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما فى التوضيح من جعله مقابلا للغرض اللفظى والمعنوى اه وعندى أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل وقوله والابهام أى على السامع كقول مخفى صدقته تصدق اليوم على مسكين و يأتى فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقير أى تحقير الفاعل نحو طعن عمر وقتل الحسين ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اه وأراد بالبيان ما يشمل علم المعانى لان ما ذكر من تعلقات علم المعانى (قوله

وسيأتي أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الاصل في النيابة عنه (فيماله) من الاحكام كالرفع والعمدية ووجوب التاخير وغير ذلك (كنيل خير نائل) فخير نائب عن الفاعل المحذوف اذ الاصل نال زيد خير نائل نعم النيابة مشروطة بان يغير الفعل عن صيغته الاصلية الى صيغة تؤذن بالنيابة (فأول الفعل) الذي تبنيه للمفعول (اضمن) مطلقا (و) الحرف (المتصل بالآخر) منه (اكسر في مضى كوصل) ودحرج (واجعله) أي المتصل بالآخر (من مضارع منفتحا كينتحي المقول فيه) عند البناء للمفعول (ينتحى و) الحرف (الثاني التالي تا المطاوعه) وشبهها من كل تاء مزيدة (كالاول اجعله بلا منازعه) تقول تدحرج الشئ وتغوفل عن الامر باتباع الثاني للاول في الضم (وثالث) الفعل (الذي بدئ) بهمز الوصل (كالاول اجعلنه كاستحلي) الشراب واستخرج المال فتتبع الثالث أيضا للاول في الضم (واكسر أو اشمم فا) فعل (ثلاثي أعل * عينا) واويا كان أو يائيا فقد قرئ وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء بهما

(وسيأتي أنه ينوب الخ) اشارة الى سؤال وجواب منشؤهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (قوله فيماله من الاحكام) لا يعترض بان من جملتها أنه اذا قدم أعرب مبتدأ والنائب اذا كان ظرفا أو مجرورا وقدم لا يعرب مبتدأ وانه يؤنث الفعل له والنائب اذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لان كلامه هنا في النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع الخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغنائه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الاولين وقول البعض للخلاف في الاولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أي العطاء (قوله نعم النيابة الخ) استدراك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيماله دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المغير أو اسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل المبني للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقا لان ما رفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما رفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولانه قد يلتبس بالمصدر الرافع للفاعل وقيل بالجواز مطلقا والاصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضا اضافة المصدر لنائب فاعله فيكون في محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف اليه المصدر في محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع يتعين اضافة المصدر لما بعده على أنه في محل نصب على المفعولية أفاده في شرح الجامع (قوله عن صيغته الاصلية) هذا كالصريح في أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضمن) أي ولو تقديرا كنيل وقوله مطلقا أي ماضيا أو مضارعا (قوله اكسر) أي ولو تقديرا كرد وطلب كسره ظاهر اذا لم يكن مكسورا في الاصل فان كان مكسورا في الاصل فاما أن يقال يقدر أن الكسر الاصلي ذهب وأتى بكسر بدله أو يقال المراد اكسر اذا لم يكن مكسورا في الاصل وكذلك يقال في قوله واجعله من مضارع منفتحا والكسر هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتحه في المعتل اللام ويقلب الياء ألفا فيقول في رؤى زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصرح (قوله منفتحا) أي ولو تقديرا كيقال (قوله كينتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (قوله والثاني) أتى به ليفيد أن هذا في الماضي لان تالي تاء المطاوعة لا يكون ثانيا في المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالي لتاء المطاوعة في المضارع باق على ما كان عليه في المبني للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع أن التي للمطاوعة هي البنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا في الشاطبي والمطاوعة حصول الاثر من الاول للثاني نحو علمته فتعلم وكسرته فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أي زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه أي دفنه فلا يضم ثاني الفعل معها اذا بني للمجهول كما في التصريح وانما كانت غير معتادة لان الاصل في التوصل الى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشئ وتغوفل عن الامر) فيه مع قوله تا المطاوعه وشبهها لف ونشر مرتب وفي التمثيل بالاول نظر لانه لا يبنى للمفعول الا المتعدي (قوله وثالث الفعل) أي الماضي الزائد على أربعة أحرف لان همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضي الثلاثي والرباعي (قوله كالاول) أي كالحرف الاول (قوله فتتبع) بالنصب في جواب الامر (قوله أو اشمم) بنقل حركة الهمزة الى الواو (قوله أعل عينا) أي غيرت عينه فخرج المعتل الذي لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فانه اذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أي كقيل أو يائيا أي

والاشمام وهو الاتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روما (وضم جا) فى بعض اللغات (كبوع) وحوك (فاحتمل)
كقوله ليت وهل ينفع شيأ ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت وكقوله (٤٣)
حوكت على نيرين اذ تحاك
تختبط الشوك ولا تشاك
﴿تنبيه﴾ أشار بقوله فاحتمل الى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الاوليين وتعزى لبنى فقعس وبنى دبير (وان بشكل) من هذه الاشكال (خيف لبس يجتنب) ذلك الشكل ويعدل الى شكل آخر لا لبس فيه فاذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب فان كان يائيا كباع من البيع اجتنب كسره وعدل الى الضم أو الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو بعت العبد فانه بالكسر ليس الا وان كان واويا كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل الى الكسر أو الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو سمت العبد فانه بالضم ليس الا ﴿تنبيه﴾ ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر كلامه جواز الاوجه الثلاثة مطلقا ولم يلتفت للالباس لحصوله فى نحو مختار وتضار نعم الاجتناب أولى وأرجح (وما لباع) ونحوه من جواز الضم والكسر والاشمام (قد يرى لنحو حب) ورد من كل فعل ثلاثى مضاعف مدغم لكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز فقد قرأ علقمة ردت الينا ولو ردوا (وما لفا باع) ونحوه من جواز الاوجه الثلاثة ثابت (لما العين تلى * فى) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل نحو (اختار وانقاد وشبه ينجلى) فتقول اختور وانقود واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والاشمام

كغيض واصل قيل قول نقلت كسرة الواو لاستثقالها عليها الى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى ميزان وأصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والاشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على الاشارة بالشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاى فى الصراط وأصدق وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبينية على وجه الافراز لا الشيوع وفى الاشباه والنظائر للسيوطى عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهى التى قبل الالف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التى قبل الالف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائى (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل (قوله ليت الخ) ليت الثانية مرادا بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للاولى التى لها الاسم والخبر وشيأ مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافا للعينى (قوله حوكت على نيرين) أى نسجت على طاقين لتقوى والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث وقوله اذ تحاك أى اذ حيكت (قوله وبنى دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال) ظاهره ان الاشمام شكل ولا مانع منه وان منعه البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الاشمام لا يخاف به لبس فكان الاحسن أن يقول من شكلى الضم والكسر (قوله خيف لبس) أى بين الفعل المبنى للفاعل والفعل المبنى للمفعول (قوله يجتنب) أى حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض على اطلاقه على أن اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الاناث كما فى شرح الجامع (قوله فان كان يائيا) ينبغى أن يكون مثله الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند ارادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل فانه بالكسر ليس الا ثم رأيت فى سم ما يؤيده (قوله نحو بعت العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سمت العبد (قوله فانه) أى فعل الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واويا) أى مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على ما هو ظاهر كلامه) انما قال ظاهر لاحتمال أن يراد يجتنب جوازا أو استحسانا (قوله لحصوله فى نحو مختار وتضار) أى فى الاسم والفعل اذ الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة والثانى يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الاولى قبل الادغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ورد بانهما من باب الاجمال لا من باب اللبس الذى كلامنا فيه (قوله وما لباع الخ) قال سم وتبعه غيره هذا شامل لمسئلة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس فى المضاعف كالضم فى رد لالباسه بالامر فيعدل الى الكسر أو الاشمام وانما لم يعدل الى أحدهما فى قوله تعالى ولو ردوا لعادوا الان وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد أداة الشرط اه ولا يخفى ما فى كون المترتب على الضم فى رد الباسا لانه اجمال فافهم بقى أن ظاهر كلامه يوهم أن الذى يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الاشمام والضم وليس كذلك الا فى الاشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا ومن ثم كان الضم هنا أفصح اللغات والاشمام فالكسر وكان الامر فى باع بالعكس أفاده الشاطبى (قوله لما العين تلى) أى للحرف الذى تليه العين (قوله على وزن افتعل أو انفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فان اللغات

الثلاث تجرى فى ذلك أيضا كما قاله الشاطبى وان أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالمعتل (قوله وتحرك الهمزة بحركتهما) أى من ضم أو كسر أو اشمام وان أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لانه أطلق أولا أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الاوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبى (قوله وقابل من ظرف الخ) اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلى كما عليه الدمامينى وغيره ونازع فيه السيد الصفوى وكذا الروداني فانه حقق أن الاسناد فى الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتى بسبحان (قوله أو مجرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من ان نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الانسب اجراء كلامه هنا عليه لكن فى الروداني ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بأنه لم يذهب أحد الى ان الجار والمجرور معا هو النائب اهـ وكذا فى الهمع عن أبى حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما خصص بشئ من أنواع الاختصاص كالاضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (قوله لامتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أى بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ فى محل رفع فليس الدال مضموما كما توهم اذ الاخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف فى نيابته عن الفاعل وعدمها فالاخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدمامينى (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتناع سير) أى بالبناء للمجهول على اضمار السير أى اضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أى بالمنع من سير سير لان الضمير أكثر ابهاما من الظاهر أما على اضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما فى بلى سير لمن قال ماسير سير شديد كما فى الهمع ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافا لمن أجازه) يعنى ابن درستويه ومن معه كما يأتى (قوله ويعتلل) أى يعتذر أو يتجنى لمجئ الاعتلال بالمعنيين وقوله وان يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصال تدرب من باب فرح أى تعتد أى يصر لك ذلك عادة والمراد أنها لا انقطع وصاله دائما فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصله دائما فيتعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العينى ومقتضاه أن تدرب بالدال المهملة ونبطه الدمامينى والشمنى بالذال المعجمة أى يحتد لسانك (قوله أى الاعتلال المعهود) أى بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم افادة النائب حينئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمنى أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بأل العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم وقوله أو اعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم فالموصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قيل ان الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة (قوله كما هو) أى الحذف جواز الدليل شأن الصفات المخصصة كما فى قوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافعا بدليل وأما من خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك) أى بكون الضمير عائدا على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم الا أن الصفة هنا مذكورة ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج الى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وان تأخرت الصفة أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقرينة

وتحرك الهمزة بحركتهما (وقابل) للنيابة (من ظرف او من مصدر أو) مجرور (حرف جر بنيابة حرى) أى حقيق ومالا فلا فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو صيم رمضان وجلس أمام الامير فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة بخلاف اللازم منهما نحو عند واذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع وأجاز الاخفش جلس عندك وبخلاف المبهم نحو صيم زمان وجلس مكان وسير سير لعدم الفائدة فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه فأما قوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل
يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

فمعناه ويعتلل هو أى الاعتلال المعهود أو اعتلال عليك فحذف عليك لدلالة عليك الاول عليه كما هو شأن الصفات المخصصة وبذلك يوجه وحيل بينهم وقوله

صفته أو جعل تقدم مفهوم جنسه وهو الفعل كتقدمه وانما احتيج الى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل ولا يصح كون الظرف نائبا لان بين ودون غير متصرفين كما فى التصريح نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الاخفش بجواز انابة غير المتصرف (قوله فيالك من ذى حاجة) يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة متعلق بمحذوف أى أستغيثك من أجل ذى حاجة وجعل العينى اللام للاستغاثة و يا للتنبيه لا للنداء لا يخفى مافيه (قوله كمذ ومنذ الخ) مثال للمنفى فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها (قوله ولا دل على تعليل) لانه مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى و بهذا يعلل منع نيابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما و بين الفعل وفى المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وان شاع عندهم لانه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت فى قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر ومن ضربت فى قولك ضربت زيدا ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغى جعله سببا للمنع نحو يقام لاجلال زيد و يهتز من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله اذا جاءت) أى الثلاثة للتعليل فان لم تجئ له بأن كانت لغيره لم يمتنع انابة مجرورها (قوله يغضى حياء) الضمير يرجع الى زين العابدين على بن الحسين رضى الله تعالى عنهما والاغضاء ادناء الجفون بعضها من بعض واستقرب الروداني جعل النائب ضميرا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من يغضى لان الاغضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أى كالمذكور من الآية والبيتين وقوله على مامر أى على الوجه الذى مر فى و يعتلل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الاصل يعنى الحال التى تعلقت بها الباء (قوله اذا كان معه من) مقتضاه أنه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام فى المجرور بالحرف (قوله وفى هذا الثانى) أى فى مثاله لان مناقشته انما هى فى المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتى فى قول الناظم

واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز بر ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام متممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحول عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض ان كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحول عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه الخ) اعلم أنه لا خلاف فى انابة المجرور بحرف جر زائد وأنه فى محل رفع كما فى ماضرب من أحد فان جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب فى محل رفع ثانيها وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل وجعل مبهما ليحتمل مادل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها ثالثها وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده فى محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبنى للفاعل فى محل نصب نحو مررت بزيد رابعها وعليه ابن درستويه والسهيلى والرندى أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل و يتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثانى والرابع يجوز اه همع باختصار ولا يبعد عندى جواز تقديمه حتى على الاول والثالث لان علة المنع التباس الجملة الفعلية بالاسمية وهى مفقودة هنا وكالمجرور الظرف فاعرفه (قوله الرندى) بضم الراء وسكون النون نسبة الى رندة قرية من قرى الاندلس (قوله ضمير المصدر) أى الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا

فيالك من ذى حاجة حيل دونها
وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال كمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ولا دل على تعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت للتعليل فأما قوله

يغضى حياء و يغضى من مهابته
فلا يكلم الا حين يبتسم

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على مامر لا قوله من مهابته (تنبيهات) الاول ذكر ابن اياز أن الباء الحالية فى نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما أن الاصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك المميز اذا كان معه من كقولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل أيضا وفى هذا الثانى نظر فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام الثانى ذهب ابن درستويه والسهيلى وتلميذه الرندى الى أن النائب فى نحو مر بزيد ضمير المصدر لا المجرور لانه

لا يتبع على المحل بالرفع ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤلا ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان
مبتدأ ولان الفعل لا يؤنث له فى نحو مر بهند ولنا سير بزيد سيرا وأنه انما راعى محل يظهر فى الفصيح نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب
بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب ومن (٤٦) بزيد الفاضل بالرفع لانك تقول لست قائما ولا تقول فى الفصيح مررت زيدا
ولا مر زيد على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع والنائب فى الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة فى نحو لم يضرب من أحد مع امتناع من أحد لم يضرب وقالوا فى كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند * الثالث مذهب البصريين أن النائب انما هو المجرور ولا الحرف ولا المجموع فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل ان النائب المجموع (ولا ينوب بعض هذى) المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور (ان وجد * فى اللفظ مفعول به) بل يتعين انابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انابة غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد) ذلك كقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقوله

لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغى الا ذو هدى

وقوله

وانما رضى المنيب ربه * ما دام معنيا بذكر قلبه و وافقهم الاخفش لكن بشرط تقدم النائب كما فى لانه
البيتين * تنبيه * اذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قيل ولا أولوية لواحد منها وقيل المصدر أولى وقيل
المجرور وقال أبو حيان ظرف مكان (وباتفاق قد ينوب) المفعول (الثان

فى التصريح فنائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لانه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير بزيد سيرا فهؤلاء هم المراد بمن فى قول الشارح سابقا فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه اهـ وبهذا يعرف ما فى كلام البعض هنا من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب كما فى تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد أو بالمصدر المضاف (قوله ولانه يتقدم) أى على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وفيه أنهم ان أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان أرادوا لا مع كونه نائب فاعل لم يفد لان الفاعل نفسه يتقدم لا مع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الاولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمله فانه وجيه (قوله ولنا) أى المقوى لنا معشر الجمهور وقوله سير بزيد سيرا رد لدعواهم من أصلها لان العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالاولى عدم انابة ضميره وقوله وانه انما راعى الخ رد أول للدليل الاول وقوله على أن ابن جنى رد ثان له وقوله يظهر فى الفصيح احتراز من نحو تمرون الديار وقوله والنائب فى الآية رد للدليل الثانى وقوله ضمير الخ أى لا عنه بل المجرور فى محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف أى المعلوم من السياق أى لا كل كما هو مبنى كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أى من العوامل اللفظية الاصلية رد أول للدليل الثالث وقوله وقد أجازوا أى هؤلاء رد ثان له وانما أجازوا ذلك لان من زائدة وهم انما يمنعون نيابة المجرور بأصلى لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لانهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا اذا تقدم أى صح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا فى عدم جواز التقدم على الابتداء لا ردا ثانيا حتى يرد ما ذكر وقوله مع امتناع من أحد أى لان من لا تزاد الا بعد النفى لا لوقوع أحد فى الاثبات لان نفى ضميره مسوغ كقوله * اذا أحد لم يعنه شأن طارق * نص عليه ابن مالك كما فى التصريح وقوله وقالوا فى كفى بالله رد للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند ومرت بهند لكون المسند اليه فى صورة الفضلة وانما قيل وما تسقط من ورقة وما تحمل من أنثى لان جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه فى صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أى خلافا للفراء ومذهبه فى غاية الغرابة اذ الحرف لا حظ له فى الاعراب أصلا (قوله ان وجد فى اللفظ) احترازا عما لو وجد فى المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر فى اللفظ فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوبا باسقاط الجار فيمتنع انابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابة الثانى عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه فى التسهيل (قوله مطلقا) أى تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أى ورود ضرورة أو شذوذا (قوله المنيب) من الانابة وهى الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصى (قوله كما فى البيتين) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود الى الغفران المفهوم من يغفر وغاية ما فيه انابة المفعول الثانى وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة قال فى شرح الجامع والحق أنه ان كان الغير أهم فى الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصلى وقوع الضرب أمام الامير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل المصدر أولى) لانه أشرف جزأى مدلول العامل وقوله وقيل المجرور أى

من «باب كسا فيما التباسه أمن) نحو كسى زيد اجبة وأعطى عمرا درهم بخلاف مالم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه أعطى زيد اعمرو بل يتعين فيه انابة الاول لان كلا منهما (٤٧) يصلح لان يكون آخذا ﴿تنبيه﴾ فيما

لانه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو حيان الخ أى لان فى انابة المجرور خلافا ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان كذا فى الهمع وبحث فيه سم بأن شرط انابة المصدر وظرف الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لان غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاما على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما باسقاط الجار فبالاول خرج باب ظن وبالثانى خرج نحو اخترت الرجال زيدا (قوله فيما التباسه أمن) أى فى تركيب أمن فيه الالتباس قال سم وقد يتوهم أنه لو كان المفعول الثانى مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنث الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لان غاية مايدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثانى لجواز أنه الاول (قوله فلا يجوز اتفاقا) ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالباس كما قيل بمثله فى ضرب موسى عيسى وصديقى صديقك فانهم احترزوا من اللبس بالرتبة أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية باقامة غير الثانى بخلاف الموضعين المذكورين فانه لا طريق الى دفع اللبس الا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت انابة الثانى توهم فاعليته معنى لكون الاصل انابة ماهو فاعل معنى كان ذلك معارضا التأخره لفظا ومافضعفت دلالته على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع اذا كان الخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والمعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة لكن هذا انما يقتضى أولوية انابة المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقا) أى سواء كان الاول معرفة أو نكرة طردا للباب (قوله لما سلف) أى لنظير ماسلف لان السالف هو قوله لان كلا منهما يصلح لان يكون آخذا فيقال هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون مظنونا أنه الآخر فى باب ظن ولان يكون معلما ومعلما به فى باب أرى (قوله يشترط لانابة المفعول الثانى) أى لظن لانه الذى يتصور وقوعه جملة بخلاف ثانى كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه وكباب ظن فى امتناع انابة الجملة غيره على الصحيح الا اذا كانت محكية بالقول لانها لكون المقصود لفظها فى حكم المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد وفى انابة المفعول الثانى اذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الاول المذاهب الثلاثة فى انابة غير المفعول مع وجوده وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال وفى كلام الشاطبى ما يؤيده اه وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب فى الحقيقة كما أنه المفعول الثانى فى الحقيقة على الاصح فتدبر (قوله مع ماذكره) أى من أمن اللبس (قوله أفهم كلامه) قيل وجه الافهام أنه حكى خلافا فى انابة الثانى فى بابى ظن وأرى والاتفاق على انابته فى باب كسا وسكت عن الاول فى الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف فى انابته وفيه أنه سكت عن الثالث فى باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على انابته الا أن يقال لم يسكت عنه لانه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ماقاله الموضح ورده المصرح بانه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع الخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقا أى من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما

ذكره من الاتفاق نظر فقد قيل بالمنع اذا كان نكرة والاول معرفة حكى ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقا وقوله قد ينسوب الاشارة بقد الى أن ذلك قليل بالنسبة الى انابة الاول أو أنها للتحقيق اه (فى باب ظن و) باب (أرى المنع) من اقامة المفعول الثانى (اشتهر) عن النحاة وان أمن اللبس فلا يجوز عندهم ظن زيد اقائم ولا أعلم زيدا فرسك مسرجا (ولا أرى منعا) من ذلك (اذا القصد ظهر) كما فى المثالين وفاقا لابن طلحة وابن عصفور فى الاول ولقوم فى الثانى فان لم يظهر القصد تعينت انابة الاول اتفاقا فيقال فى ظننت زيدا عمرا وأعلمت بكرا خالدا منطلقا ظن زيد عمرا وأعلم بكر خالدا منطلقا ولا يجوز ظن زيدا عمرو ولا أعلم بكرا خالد منطلقا لما سلف ﴿تنبيهات﴾ الاول يشترط لانابة المفعول الثانى مع ماذكره أن لا يكون جملة فان كان جملة امتنعت انابته اتفاقا الثانى أفهم كلامه أنه لا خلاف فى جواز انابة المفعول الاول فى الابواب الثلاثة وقد صرح به فى شرح الكافية وأما

الثالث فى باب أرى فنقل ابن أبى الربيع وابن هشام الخضراوى وابن الناظم الاتفاق على منع انابته والحق أن الخلاف موجود فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو أعلم زيدا فرسك مسرج الثالث احتج من منع انابة الثانى فى باب ظن مطلقا بالالباس فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين

و بعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان كان الثاني نكرة نحو ظن قائم زيدا لان الغالب كونه مشتقا واحتج من منع انابته مطلقا في باب أعلم وهم قوم منهم الخضراوي والابدي (٤٨) وابن عصفور بان الاول مفعول صريح والآخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولي أعطى و بأن السماع انما جاء بانابة الاول كقوله

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت
كراما مواليها لئيما صميمها

الرابع حكى ابن السراج أن قوما يجيزون انابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه اخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي نيابة التمييز فأجاز في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال والى ذلك أشار في الكافية بقوله

وقول قوم قد ينوب الخبر
بباب كان مفردا لا ينصر *
وناب تمييز لدى الكسائي *
لشاهد عن القياس نائي

اه واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل الا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه الا نائبا واحدا (وما سوى) ذلك (النائب مما علقا بالرافع) له (النصب له محققا) اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا أو محلا ان يكنه ﴿تنبيه﴾ قال في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس

أي قد حملهم ظهور المعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول به باعراب الآخر كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله

مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر

ولا يقاس على ذلك اه ﴿خاتمة﴾ اذا قلت زيد في رزق عمرو عشرون دينارا تعين رفع عشرين على النيابة وان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدأ وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز للتثنية والجمع ولا

اذا كانا نكرتين أو معرفتين مثال الاول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ومثال الثاني ظننت صديقك زيدا (قوله و بعود الضمير الخ) وذلك لان رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن قائم زيدا لزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا أولا ورتبته التقديم لكن لما أنيب الثاني صار رتبة الاول التأخير وقد يقال هذه العلة تنتفي عند تأخير النائب وتقديم المفعول الاول فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الاول من حيث كونه مفعولا أولا رتبته التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثاني معرفة والاول نكرة لعدمه (قوله بان الاول مفعول صريح) أي ليس أصله مبتدأ ولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والآخران مبتدأ وخبر أي في الاصل شبها أي في نصبهما بمفعولي أعطى أي فاطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله في التصريح ورد سم هذه الحجة بانها لا تقتضي المنع بل أولوية انابة الاول وهذه الحجة والتي بعدها يفيد ان امتناع انابة الثالث أيضا قال الاسقاطي ولا تجري هذه الحجة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبئت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أي الكائنة بالجو والجو أرض اليمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالي العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا في التصريح (قوله انابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهره التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم انابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كما في الهمع (قوله لعدم الفائدة) اذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولاستلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور وهو الاسم وقد يمنع الاستلزام بان الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبرا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو في ضرب عمرو عن كونه مفعولا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وما سوى النائب) أي وتابعه مما علقا بالرافع أي تعلق به من حيث كونه معمولا له وقوله بالرافع له أي لذلك النائب وقوله النصب له أي لما سوى النائب مبتدأ وخبر ونصبه برافع النائب على الصحيح فيكون متجددا وقيل برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا وقيل بفعل مقدر تقديره في أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله ان لم يكن جارا ومجرورا الخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بانه كان الاولى أن يقول لفظا ان كان مما ظهر اعرابه ومحلا أو تقديرا ان لم يكن كذلك ليدخل المبني والمقدر وأجاب الروداني بان المراد باللفظي أن يتوصل اليه العامل بنفسه وبالمحلي أن يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كما قالوا مثل ذلك في قول الناظم في باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابلة لفظا بمحلا ظاهرة في ارادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به الخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا وان كان المعنى على خلافه هذا ومن العرب من يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أي عند الجمهور المانعين انابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أي على النيابة والرابط للخبر بالمبتدأ الضمير المجرور وقوله ونصبه أي على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط (قوله فيبرز في التثنية والجمع) فيقال العمران زيدا في رزقهما عشرين والعمرون زيدوا في رزقهم عشرين

وان شئت حذفت المجرور

﴿اشتغال العامل عن المعمول﴾

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه و وسطو اذكره بين المرفوعات والمنصوبات لان بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل نصبا أو رفعا ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لانه لا يفسر فى هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتى وأن لا يفصل بينه و بين الاسم السابق كما سيأتى ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلط عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم ان نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله وأن يكون قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور ما لا يجر المضمر كحتى وأن يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو فى الدار زيد فأكرمه وأن يكون مختصا الا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما فى المغنى وأن يكون واحدا لا متعددا على ما فيه من الخلاف الآتى قريبا قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى واياى فارهبون واياى فاعبدون واياى فاتقون ونحوه لان الفعل اشتغل بعمله فى الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفا والتقدير واياى ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد فى حواشى الكشاف أنه ليس منه لمكان الفاء بل اياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذى هو أعم من الاشتغال وفى كلام الرودانى تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال اضافة مضمر الى اسم لادنى ملابسة أى مضمر يلاقى اسما متقدما فى ذات واحد فيدخل ما اذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو واياى فارهبون فان تقديره ان كنتم ترهبون أحدا فاياى ارهبوا ارهبون والفاء الشرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ما قيل ان ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا اه أى لان الفاء انما تمنع اذا كانت فى محلها ومشغول به ويشترط أن يكون ضميرا معمولا للمشغول أو من تتمة معموله كزيدا ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه و يجوز حذف الضمير الشاغل بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة (قوله ان مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لانه نكرة فى سياق الاثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسما واحدا ولا يجوز أن يقال زيدا درهما أعطيته اياه لانه لم يسمع وأجازه الاخفش اذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر فى أكثر من واحد كما فى المثال وعن الرضى أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيدا أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه و يرد على من اشترط كون الاسم واحدا أن من الاشتغال اتفاقا زيدا وعمرا و بكرا ضربتهم الا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار الى ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوّ فى ذا الباب الخ وقوله شغل أى ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله اياه بنفسه أو بملابسه كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أى ملابس ضمير الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو ان زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح فى الخاتمة كالتوضيح

يجب ذكر الجار والمجرور

﴿اشتغال العامل عن المعمول﴾

(ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل) أى حقيقة باب الاشتغال أن يسبق اسم عاملا مشتغلا عنه بضميره أو ملابسه

(قوله ويشترط) لا يظهر فى الرافع ودعوى انه ان تأخر الاسم المرفوع عمل فيه الرافع خلاف مرادهم على انه لا معنى لمنع الاشتغال فى المصدر وما معه حينئذ

(قوله وان لا يفصل) أى بالنسبة للفعل دون الوصف

(قوله لعارض) فيه ان ما امتنع كونه مفسرا انما هو للعارض والظاهر أن للمرفوع ضابطا آخر وتأمل فى المقام

يقتضى نه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبى حيان و يؤيده مافى شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ ففى الضابط قصور فزيد فى المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وان كان لا يعمل قام فى زيد لو فرضناه فارغا من الضمير لان عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل الاخفش عن العرب أزيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لان زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدمامينى (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه) ظاهره يقتضى أن المناسب أيضا مشتغل وليس كذلك الا أن يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لنصبه) أى لصلح فى حد ذاته لنصبه وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لان الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وان منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى فى الوصف ان لم يك مانع حصل ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لانا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال كما يعلم مما يأتى أفاده سم (قوله والباء فى بنصب الخ) و يحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته و بنصب محله تعديه اليه بواسطته كزيدا مررت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار فى قوله الآتى وفصل مشغول بحرف جر لان ما يأتى أعم مما هنا لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلا على مضاف الى الضمير ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الاعم قاله سم (قوله باعادة العامل) أى بمعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وان اختار المصنف خلافه (قوله اما وجوبا الخ) أشار بهذا التفصيل الى أن الامر فى كلام الناظم للاباحة المقابلة للمنع الصادقة بالايجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد اذا الفجائية وليتما (قوله أو هو حال) عطف على مقدر مستفاد من الكلام السابق تقديره هو وصف لمحذوف أو هو حال أى حال سببى أى محتوما اضماره لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوما فيه شئ لا يخفى (قوله كالبدل) أى العوض فالمراد البدل اللغوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلفظ (قوله فلا يجمع بينهما) أى لان الجمع ينافى العوضية وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للاول أو المفعول الثانى لرأيت الاول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير انى رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعد والجمع على هذا فى رأيتهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهرا) ولا محل لجملة الظاهر على الصحيح لانها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر فى اشتغال المنصوب الذى كلامنا الآن فيه وأما فى اشتغال المرفوع فلا لان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشلوبين جملة التفسير بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيدا ضربته لا محل لها وفى نحو وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فى محل نصب اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم الخ لكان منصوبا وفى نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز فى محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * بجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا فى تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكأن الجملة المفسرة

لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظا أو محلا فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به على ما سيأتى بيانه فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من ضمير عنه باعادة العامل و الالف واللام فى المحل بدل من الضمير والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أى نحو زيدا ضربته أو محله نحو هذا ضربته (فالسابق انصبه) اما وجوبا واما جوازا راجحا أو مرجوحا أو مستويا الا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (بفعل أضمرا * حتما) أى اضمارا حتما أى واجبا أو هو حال من الضمير فى أضمر أى محتوما وذلك لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (موافق) ذلك الفعل المضمر (لما قد أظهرا) اما لفظا ومعنى كما فى نحو زيدا ضربته اذ تقديره ضربت زيدا ضربته

عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وقال أبو علي الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله
• لا تجزعي ان منفسا أهلكته • مجزومان محلا وجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أي ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضمار ان وان لم يسغ اضمار لام الامر الا في ضرورة لاتساعهم فيها ولقوة الدلالة عليها بتقدم مثلها واستغني بجواب ان الاولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو أزيدا ظننته قائما بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة انظر المغني وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة بل هو الاولى لان المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما أتي بها لضرورة التفسير (قوله واما معنى) أي واما موافقه له في المعنى قال سم بقي أن لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون لازما للمذكور كزيدا ضربت أخاه فان ضرب أخي زيد ملزوم أي عرفا لاهانة زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل الملفوظ به وضعا أو لزوما عرفيا على معنى المقدر فالاول كما في زيدا مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور المتعدي بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدي بعلى فانه بمعنى المحاذاة والثاني كما في زيدا ضربت أخاه أي أهنت وزيدا ضربت عدوه أي أكرمت وكما في زيدا مررت بغلامه أي لابست (قوله في الفعل) أي دون الوصف وقوله أن لا يفصل أي بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أي فيتعين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قياسا على الوصف وسيأتي الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) فجميعها الا الهمزة يختص بالفعل اذا رأته في حيزها وانما خصوا هل بذكر ذلك لان الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارئ عليها بالتطفل على الهمزة أما الهمزة فتدخل على الاسم وان كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وانما لم تختص كأخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافي وواو العطف وفائه وثم والشرط وان كما في الهمع وأنا لا أرى بأسا بدخول هل أيضا على الشرط وانما كانت أما لان دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التطفل ولانها أعم موردا لانها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد ولطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ونحو أقائم زيد أم قاعد وهل لا تكون الا لطلب التصديق وبقية الادوات لا تكون الا لطلب التصور فان قلت المسند اليه في نحو أزيد قائم أم عمرو والمسند في نحو أقائم زيد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل استفهامه فكيف يطلب تصورهما وانما المطلوب له في الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين الى زيد لان هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم اذ الحاصل عنده في الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين لا بعينه وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه الى زيد قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الاولين والاخيرين باعتبار تعيين المسند اليه أو المسند في الاولين وعدم التعيين في الاخيرين وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وأن المطلوب تصور المسند اليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المغني واستحسنه وذكر في محل آخر أن هل أتت لطلب التصور ندورا كما في قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله هل تزوجت بكرا أم ثيبا ثم أورد على قولهم بقية الادوات لطلب التصور أم المنقطعة المقدرة ببل والهمزة أو الهمزة فقط فانها لطلب التصديق وممن عد أم من أدوات الاستفهام السكاكي في المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ثم قال لكني أستشكل عدهم أم منها أما المتصلة فلان مدخولها معطوف

وامامعنى دون لفظ كما في نحو زيدا مررت به اذ تقديره جاوزت زيدا مررت به
﴿تنبيه﴾ يشترط في الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلو قلت زيدا أنت لم تضربه لم يجز للفصل بأنت (والنصب حتم ان تلا) أي تبع الاسم (السابق ما) أي شيأ (يختص بالفعل) وذلك كادوات الشرط (كان وحيثما) وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو ان زيدا لقيته فأكرمه

(قوله وطارئ) أي فربما يتوهم عدم الاختصاص (قوله وان المطلوب) لا يقال التصور حاصل أيضا لانا نقول لما كان الجواب بالمفرد أوثر التصور ولك ان تقول ان المطلوب تصور المعين من حيث افراده تدبر

وحيثما عمرا لقيته فأهنه وهلا بكرا ضربته وأين زيدا وجدته ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لانه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الادوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل نعم قد يجوز رفعه بالفاعليه لفعل مضمر مطاوع لظاهر كقوله لا تجزعى ان منفس أهلكته في رواية منفس بالرفع وقوله فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الاوائل * التقدير ان هلك منفس أهلكته وان لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك * (تنبيه) * لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام الا في الشعر وأما في الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل الا اذا كانت أداة الشرط اذا مطلقا

على مدخول الهمزة فشاركته له في كونه مستفهما عنه بقضية العطف ألا ترى أنك اذا أبدلت أم باو كان ما بعد أو مستفهما عنه كما كان مع أم وان كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه في المغنى في بحث أم ولم يقل أحد بان أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها أو احد معنييها اه ببعض ايضاح قال الشمنى لعلهم انما عدّوا أم من أدوات الاستفهام لان المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقى أو المجازى سابقا عليها والمنقطعة مصاحبة في الغالب له متأخرا عنها ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام اه ولم يعدها منها الزمخشرى في المفصل وابن الحاجب وشراح كلامهما ثم قال الدمامينى فان قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بان أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بان زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثانى فتكون من لطلب التصديق على قياس ما سبق في نحو أزيد قائم أم عمرو قلت فرق بينهما لان السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فاذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو اذ لا يفيد جوابه تصورا لتصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اه ببعض ايضاح وستأتيك بقية مباحث الاستفهام في باب العطف (قوله وحيثما عمرا الخ) التمثيل بهذه الامثلة مجاراة لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كالادوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في النثر والنظم وسيجىء أنه لا يليها في النثر الا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط اذا مطلقا أو ان والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الاولى فاء التفريع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغى جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدا بعد أدوات الشرط والتحضيض والاستفهام (قوله والحالة هذه) أى كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز الخ) استدراك على قول المصنف والنصب حتم الخ أفاد به تقييده بما اذا لم يقدر فعل يرفع الاسم ولو قال فيجوز الخ تفريعا على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب قال سم يمكن أن يستفاد ذلك أى جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بان يقال المراد بحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذا من قوله ما يختص بالفعل اذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس الا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود اه (قوله مطاوع) قيد به لان كلامه فيما اذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعى) أى لا تخافى الفقر ان منفس بضم الميم وكسر الفاء أى مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعى الخ عينى (قوله فان أنت الخ) أى ان لم تتعظ بعلمك بموت صاحب لك فانتسب الى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتتعظ فلعل تعليلية أفاده السيوطى في شرح شواهد المغنى (قوله وان لم تنتفع بعلمك) أى فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال الخ) قال الرودانى أى لا يقع وقوعا حسنا الا انه يقع بعدهما في النثر أيضا لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أى غير الهمزة بقرينة ما تقدم اذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع أنها كادوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر الا على الفعل الصريح فكان الاولى ذكرها (قوله وأما في الكلام) أى النثر وقوله فلا يليهما الا صريح الفعل أى في باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافى صحة ايلائها الاسم اتفاقا اذا لم تر الفعل في حيزها نحو أين زيد ويستثنى من كلامه أما فان الاسم يليها ولو كان في حيزها فعل نحو وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده أى وأما ثمود فهدينا هديناهم أو هو جار على القول بانها ليست أداة شرط كما نقل عن أبى حيان أفاده سم ويس (قوله الا اذا كانت أداة الشرط اذا) أى لانها لا تجزم قال الرودانى مثل اذا في ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو لو ذات سوار لطمتنى لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقا) أى سواء كان

(قوله فرق) لا يخفى أن المطلوب بالهمزة في مثاله التصور كما مر (قوله تقييده) وان كان الكلام في المنصوب تدبر (قوله بان يقال الخ) لا يوافق ما مر (قوله حسنا) سبق ان الايلاء لفظا واجب على خلاف

الفعل

الفعل ماضيا أو مضارعا (قوله أوان) لانها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون فى الامهات (قوله والفعل ماض) أى لفظا نحو ان زيد القيته فاكرمه أو معنى نحو ان زيد الم تلقه فانتظره والفرق أنها لما جزمت المضارع لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضى فانها لم تجزمه لفظا امالكونه ماضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فيليها غيره ظاهرا قاله المصرح (قوله فتسوية الناظم الخ) أجيب بأن التسوية بينهما فى وجوب النصب وفى مطلق الاختصاص بالفعل وان كان أحدهما أقوى من الآخر وعبارة الناظم لا تقتضى غير ذلك (قوله ما بالابتدا) أى بذى الابتداء (قوله فالرفع التزمه أبدا) أى على الصحيح وللرد على المقابل أكده بقوله أبدا (قوله وتخرج المسئلة عن هذا الباب الخ) أى لانه يعتبر فى الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد تبع الشارح فى ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه اطلاق كلام الناظم من عده منه لان العامل صالح للعمل فى الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتما بشر زرته) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم ازالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوزه ابن أبى الربيع بناء على الازالة قال فى المغنى والصواب أن انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد مثلا (قوله اذا المفاجأة) من اضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفية لا بتكلف (قوله لا يليهما فعل) أى ظاهر ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد أنه لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لان اختصاص واو الحال بالابتداء ليس فى جميع الاحوال بل فى حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبتا (قوله فى نحو خرجت الخ) أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز الخ أى لما يأتى فى الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا يمتنع فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا اذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقد نحو انى لزيد ضربته (قوله ما لم يرد الخ) أى شيأ لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده (قوله كأدوات الشرط الخ) أى وكأدوات الاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو برفع زيد لا غير كما فى التسهيل وشروحه وكلا النافية فى جواب القسم ولهذا قال سيبويه فى قول الشاعر

* آليت حب العراق الدهر أطعمه * ان نصب حب باسقاط على لا بالاشتغال وان كان مقيسا دون اسقاط الخافض لان أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب فى نحو زيدا سأضربه أو سوف أضربه كما فى الهمع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية فى قوله والاستفهام (فائدة) كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولا ثانيا فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده لان الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وان جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم وتعين كونها مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزمخشرى كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسؤل عنها المحذوفة والاصل سل بنى اسرائيل عن الآيات التى آتيناهم ملخصة من المغنى والدمامينى (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيد لا ناضربه زيد ما ضربته زيد كم ضربته زيد انى ضربته زيد الذى ضربته زيد رجل ضربته (قوله ولا يجوز النصب) أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لان لها الصدر ولو عمل ما بعدها فيما قبلها لزم وقوعها حشوا وقوله فلا يفسر عاملا فيه أى على الوجه المعتبر فى هذا الباب وهو كون المشغول عوضا عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسئلة من باب الاشتغال فالمعمول دليلا دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله ولهذا صرح المصنف

أوان والفعل ماض فيقع فى الكلام فتسوية الناظم بين ان وحيثما مردودة (وان تلا) الاسم السابق ما بالابتدا يختص) كاذا الفجائية وليتما (فالرفع التزمه أبدا) على الابتداء وتخرج المسئلة عن هذا الباب الى باب المبتدا والخبر نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته فلو نصبت زيدا وبشرا لم يجز لان اذا المفاجاة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال فى نحو خرجت وزيد يضربه عمرو فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو بنصب زيد و(كذا) التزم رفع الاسم السابق (اذا الفعل) المشتغل عنه (تلا) أى تبع (ما) أى شيأ (لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد) كأدوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء وما النافية وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف تقول زيد ان زرته يكرمك وهل رأيته وهلا كلمته وهكذا الى آخرها بالرفع ولا يجوز النصب لان هذه الاشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا

بان دلوى فى ٭ ياأيها المائح دلوى دونكا ٭ مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم بايضاح وزيادة (قوله لانه بدل من اللفظ به) أى لان مابعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن البدل موافقة المبدل منه فلابد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا اشكال فى الاشتغال فى نحو زيد التضربه أو لا تضربه لما فى الرودانى عن شرح المقرب أن لام الامر ولا يعمل مابعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما يلزم ذلك فى نحو لم ولما ولن فما يفيده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وانما اختير النصب لان وقوع هذه الاشياء أخبارا للمبتدا قليل بل قيل بمنعه (قوله وانما وجب الرفع الخ) مقتضاه ان أحسن فى التعجب دال على الطلب حتى احتيج الى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جىء به على صورة الامر ولا دلالة له على الطلب وقد يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما أجاب الشارح بما ذكره لا بمنع دلالته على الطلب لاستلزام ماذكره منع دلالته على الطلب ومن قال كالزمخشرى انه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لان فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (قوله لان الضمير) أى المجرور بالباء فى محل رفع أى وانما ينصب الاسم السابق اذا لم يكن ضميره فى محل رفع (قوله وانما اتفق السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما فى المبتدا من معنى الشرط فلهذا لم يجز نصب الاسم اذ لا يعمل الجواب فى الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار فى العموم كالآية قال البعض وذكر السعد أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى بلا فاصل اهـ أى ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه اشارة الى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده) وأجاز الاخفش وجماعة زيادتها فى الخبر مطلقا وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا تصريح (قوله فى نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بأحدهما على ما تقدم (قوله وقائلة) أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أى لما فى المبتدا من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم فالمعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا الخ (قوله ولا يعمل الجواب فى الشرط) فهم الجماعة أن المراد فى اسم الشرط ولهذا قال اللقانى لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان اذا من أسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه اهـ ومثل اذا بقية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص الايراد باذا ويحتمل عندى أن المراد فى فعل الشرط يعنى أن الاسم المرفوع قائم مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لان الجواب لا يعمل فى فعل الشرط وكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمله فانه وجيه وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق فى معنى الشرط وما بعده فى معنى الجواب (قوله ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله فى التصريح (قوله فى

فيه لانه بدل من اللفظ به (واختير نصب) أى رجح على الرفع فى ثلاثة أحوال الاول أن يقع اسم الاشتغال (قبل فعل ذى طلب) وهو الامر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه أوليضربه عمرو أولا تهنه واللهم عبدك ارحمه أو لا تؤاخذه وبكرا غفر الله له وانما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لان الضمير فى محل رفع وانما اتفق السبعة عليه فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا لان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ولذا قال فى قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

ان التقدير هذه خولان وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط ولا يعمل الجواب فى الشرط وكذلك ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ يختار الرفع فى

العموم) أي ذي العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه اشارة الى أن في عبارة المصنف تأخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذي بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فايلاؤه الخ (قوله لانه الفاعل في المعنى) أي لانه الذي يلي الاشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فان فصلت الخ) أي هذا ان اتصلت بالاسم المشتغل عنه فان فصلت الخ وقوله فالمختار الرفع أي لان الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لانه لا يحوج الى تقدير هذا ان لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ والا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لان الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب اذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لان البعدية ظاهرة في الاتصال (قوله الا في نحو الخ) أي مما فصل فيه بظرف أو جار ومجرور (قوله فالرفع) أي واجب بدليل قوله وحكم بشذوذ الخ وانما وجب لان الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لان السؤال عن الاسم انما يوجب دخول الهمزة عليه فقط لا منع رفعه مبتدأ بدليل أن السؤال في نحو أزيدا ضربت أم عمرا بلا ضمير انما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب اجماعا (قوله أثعلبة الخ) ثعلبة ورياح وطهية والخشاب قبائل ومراده مدح الاولين وذم الآخرين وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور وتقديره أحقرت ثعلبة الخ والفوارس صفة لثعلبة ورياحا بالياء التحتية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية ان كان عدلت بمعنى ساويت وبنزع الخافض والباء بدليه ان كان بمعنى ملت أي ملت بدلهم الى طهية والخشابا بخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله النفي بما الخ) قيد بالثلاثة لان لم ولما ولن لا يليها الاسم الا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمرا كلمته) مقتطع من كلام أي لا زيدا رأيته ولا عمرا كلمته لان لا الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض وعندي أنه يقوم مقام تكرارها الاتيان بدل لا الاولى بما النافية كما في المثال لانها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة اذ كل منهما لفظ ثنائي آخره ألف لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لان مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الاسماء والافعال على السواء فيرجع الى مرجح عدم الاضمار فغير صحيح لانه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصريح (قوله يستويان) لان لكل مرجحا يساوي عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أي ولو غير الواو كما في الشاطبي وقوله بلا فصل أي بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمرا أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجح النصب فيه أيضا أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيدا ضربته اذ لم يأت بعده شئ لعدم تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمرا أكرمته لان تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب ويمهد له هذا ما أفاده البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين في ترجح النصب واقتصر الروداني على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمرا اه وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيته في مغنيه ولو قيل بتساوي الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه فتدبر

في المخصوص كزيد اضربه (و) الثاني أن يقع (بعد ما ايلاؤه الفعل غلب) أي بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فايلاؤه مصدر مضاف الى المفعول الثاني والفعل مفعول أول لانه الفاعل في المعنى والذي يليه الفعل غالبا أشياء منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه فان فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه الا في نحو أكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته أم عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله

أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشابا

ومنها النفي بما أو لا أو ان نحو ما زيدا رأيته ولا عمرا كلمته وان بكرا ضربته وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف يستويان ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيدا ضربته (و) الثالث أن يقع (بعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولا) سواء كان ذلك المعمول منصوبا نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته أو مرفوعا نحو قام زيد وعمرا أكرمته وانما رجح النصب

طلبا للمناسبة بين الجملتين لان من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما واحترز بقوله (٥٦) بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فان الرفع فيه أجود لان الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله و بقوله فعل مستقر أولا من العطف على جملة ذات وجهين وسيأتي ﴿تنبيهان﴾ الاول تجوز الناظم في قوله على معمول فعل اذ العطف حقيقة انما هو على الجملة الفعلية كما عرفت الثاني للترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها هنا أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت القوم حتى زيدا أكرمته وما قام بكر لكن عمرا ضربته فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين فلو قلت أكرمت خالدا حتى زيدا أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة اذ لا تقع حتى العاطفة الا بين كل و بعض ولا تقع لكن العاطفة الا بعد نفي وشبهه * ثانيها أن يجاب به استفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت ومثل المنصوب المضاف اليه نحو غلام زيد ضربته جوابا لمن قال غلام أيهم ضربت * ثالثها أن يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالمقصود و يكون نصبه نصا في المقصود كما في انا كل شيء خلقناه بقدر اذ النصب نص في عموم خلق الاشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود وفي الرفع ايهام كون الفعل وصفا مخصصا و بقدر هو الخبر وليس المقصود لايهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير خ

(قوله طلبا للمناسبة الخ) ولم يعارضه ان الاصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدا بل نقل في المغني عن الامام الرازي أن التخالف قبيح فاندفع ما قيل ان في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لان التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم يقتض الحال تخالفهما كقصد افادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون (قوله فان الرفع فيه أجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيدا وأما عمرا فاهنه قال الرضي ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا مع أما لكونها في غير محلها أو اذا كانت زائدة قال الدماميني ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها و بين اما بأكثر من جزء واحد (قوله مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لان الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح انما أخرج هذا بقوله بلا فصل لانه أصرح في اخراجه (قوله تجوز الناظم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله بعد شبيه بالعاطف) اعطاء لشبيه العاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين قال الشارح في شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين الآتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما انما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعاطف في حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيدا أكرمته) محل كون زيد امنصوبا بفعل مقدر اذا لم يجعل معطوفا على القوم وأكرمته تأكيدا أي لا كرمت زيدا الذي تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيدا الا لأكرمت القوم وان أوهمه كلام بعضهم لاختلافهما مفعولا (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قول المصنف الآتي والرفع في غير الذي مر رجح اذ لا وجه لتعينه غايته أنه حينئذ مثل زيد ضربته افاده سم (قوله استفهام منصوب) أي مستفهم به اذ هو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع أي ترجح الرفع في الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف اليه) أي الى المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار ما كان والا فهو بعد الاضافة مجرور (قوله اذ النصب نص الخ) اعترضه الرضي بان المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبرا اذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية لان الخلق الايجاد وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شيء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان وأجاب السعد بان الشيء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشيء عليه على انه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بان المعنى الاول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فان مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه في الاول أعم منه في الثاني مفهوما بل وصدقا عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة وحينئذ فجعل الجملة صفة غير مقصود لايهامه ما ذكره الشارح (قوله وفي الرفع ايهام كون الفعل الخ) انما قال ايهام لان الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفا و بقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا و بقدر حالا من الهاء كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أي له تعالى وهذا مذهب المعتزلة

ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب وقال النصب فى الآية مثله فى زيدا ضربته قال وهو عربى كثير وقد قرئ بالرفع لكن على أن خلقناه فى موضع الخبر للمبتدا والجملة خبران وبقدر حال وانما كان النصب نصا فى المقصود لانه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا لان الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ومن ثم وجب الرفع فى قوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر (وان تلا المعطوف) جملة ذات وجهين غير تعجبية بان تلا (فعلا مخبرا به) مع معموله (عن اسم) غير ما التعجبية (فاعطفن مخيرا) فى اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الاول أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمروا أكرمته فى داره أو فعمرا أكرمته برفع عمرو ونصبه فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ولا ترجيح لان فى كل منهما مشاكلة بخلاف ما أحسن زيدا وعمروا أكرمته عنده فانه لا أثر للعطف فيه فان لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافى يمنعان النصب والفارسى وجماعة منهم الناظم يجيزونه

فى أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب) أى لانه يدفعه المقام فلا ينظر اليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الاكثر والوجه اعتباره مرجحا وأورد الرودانى أن ايهام الوصفية حاصل مع النصب أيضا الا انه يجوز كون خلقناه صفة وكل شئ منصوب بخلقناه مقدرا لا من باب الاشتغال والاصل خلقنا كل شئ خلقناه مثل وفعلت فعلاتك التى فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بان احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التى بها استقامة المعنى اذ النصب يقتضى أنهم فعلوا فى الزبر أى صحف الاعمال كل شئ مع أنهم لم يفعلوا فيها شيأ اذ لم يوقعوا فيها افعالا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة فان قلت يستقيم المعنى على النصب اذا جعل الظرف نعتا لكل شئ لان المعنى حينئذ فعلوا كل شئ مثبت فى صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم قلت هو وان كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما فى آية وكل صغير وكبير مستطر (قوله وان تلا المعطوف) أى غير المفصول بأما أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمروا فأكرمته فالمختار رفعه ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله شارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعنى اسمية الصدر فعلية العجز كما فى التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق فى قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله بشرط أن يكون فى الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لان جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالخبر والتمثيل بما ذكر مبنى على عود الضمير الثانى الى الاسم الاول ولا يضر احتمال عوده الى الثانى لان المثال يكفى فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطفت بالفاء) فى هذا العطف حزازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيما وانما قامت الفاء مقام الضمير لانها لافادتها السببية تربط احدى الجملتين بالاخرى كالضمير (قوله لان فى كل منهما مشاكلة) ولان سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلين شرح الجامع (قوله مشاكلة) أى للمعطوف عليه (قوله عنده) لا حاجة اليه ان رجع الضمير لزيد لانه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له ان رجع الضمير للمبتدا أعنى ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقا بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الاول الخ (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أى على الجملة الصغرى يعنى أنه لا يصح العطف عليها الا انه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الانشاء ويجوز النصب على العطف المذكور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله يمنعان النصب) أى بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما فى التصريح فلا ينافى عزو المصنف فى تسهيله الى الاخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لانه مبنى على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب فى النصب حينئذ فاعرفه (قوله يجيزونه) أى مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدمامينى وسم قال الاسقاطى فيكون مستثنى مما يحتاج الى الرابط كما يدل عليه قول المصرح بعد ذكره أن هذا المذهب الثانى ظاهر كلام سيبويه ما نصه ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان من والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اه ووجه الاستثناء انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل اه كلام الاسقاطى وأقره شيخنا وغيره فعلم أن الخلاف معنوى

لا لفظى وأن بناء البعض الجواز فى القول الثانى على أن العطف على الكبرى وان فات التناسب فيكون الخلاف لفظيا مصادما للمنقول وعزوه الى التوضيح أن الخلاف لفظى تقوّل باطل بل قول الموضح عقب مذهب الاخفش والسيرافى وهو المختار يدل على انه معنوى وظهر أن قوله تفريعا على ماذكره مما مر ما نصه فلا حاجة الى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا الى بيان وجه استثنائه خلافا لسم باطل مبنى على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسى ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم (قوله الواو كالفاء) ردّ بان الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعمل فى باب العطف أن كونها للجمع فى المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أى حيث أطلق فى المعطوف بل اطلاقه يقتضى ان ثم مثلا كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبل الابتدائيات (قوله فى هذا) أى فى جواز الامرين على السواء اذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتى لصحة النصب هنا شتراط الضمير أو الفاء اذ لا عطف هنا حتى يحتاج الى الرابط (قوله أيضا) أى كما فى الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أى الوصف الناصب للمفعول بخلاف مالم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلا هذا قائم الاب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الاب وعمرا يكرمه لان مشابهة هذا لوصف للفعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) فى تساوى الرفع والنصب فى المثال الثانى بحث لانه اذا نصب عمرو أفاد الكلام ان عمرا مفعول به الاكرام واذا رفع أفاد أنه فاعل الاكرام الا اذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيد او عمرو يكرمه هو وعند عدم الابراز كما فى عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذى يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف فى مثال الشارح كالفعل الذى خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الابراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيد اوعمرا أكرمته فى داره لكان أولى (قوله فى غير) متعلق برجح على ماقاله الشيخ خالد انه الظاهر (قوله فارسا ماغادروه) أى تركوه وما زائدة ملحما بالحاء المهملة المفتوحة أى غشيه الحرب فلم يجد له مخلصا غير زميل بضم الزاى وتشديد الميم أى غير جبان ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أى ضعيف وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره الى غيره لعجزه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل فان قلت شرط الاسم المشتغل عنه ان يكون مختصا كما مر وفارسا نكرة محضة أجيب بأن ما وان كانت زائدة هى قائمة مقام الوصف أى فارسا أى فارس (قوله فما أبيح الخ) فائدته دفع توهم أن ماخالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبى (قوله فيما يرد الخ) حال من ما التى هى مفعول مقدم لافعل وقول البعض حال من ما على رأى سيبويه أو من ضميره فى الخبر على رأى غيره مبنى على زعم ان ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم الى التعسف السقيم وقوله أن ترده اليه نائب فاعل أبيح كما أشار اليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبيح وهو لا يجوز فالذى ينبغى جعله بدل اشتمال من الضمير فى أبيح وضمير ترده وتخرجه الى ما أبيح واليه وعليه الى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذى أبيح لك رده الى ما أوردناه عليك من القواعد وتخريجه عليه حالة كون ذلك الحكم كائنا فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أبيح لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع مالم يبح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أى عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقا أى غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو باضافة أى بمضاف أو ذى اضافة وقوله أو بهما معا فيه اشارة الى ان أو فى كلام المصنف مانعة خلو فتجوز الجمع واعترض الشاطبى كلام المصنف بأن

وقال هشام الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم ﴿تنبيه﴾ شبه العاطف فى هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول نحو أنا ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثانى نحو هذا ضارب زيد اوعمرا يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (والرفع فى غير الذى مر) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحا أو مساويا (رجح) على النصب لسلامة الرفع من الاضمار الذى هو خلاف الاصل فرفع زيد بالابتداء فى قولك زيد ضربته أرجح من نصبه باضمار فعل ونصبه عربى جيد خلافا لمن منعه وأنشد ابن الشجرى على جوازه قوله فارسا ماغادروه ملحما غير زميل ولا نكس وكل ومنه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها بنصب جنات ثم اذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فما أبيح) لك فيما يرد عليك من الكلام أن ترده اليه وتخرجه عليه (افعل ودع مالم يبح) لك فيه ذلك (وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق (بحرف جر) مطلقا (أو باضافة) وان تتابعت او بهما معا (كوصل يجرى)

في جميع ما تقدم فالاحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر فيجب النصب في نحو
ان زيدا مررت به أو بغلامه أو حبست عليه أو على غلامه أو أكرمت أخاه او غلام أخيه أكرمك كما يجب في نحو ان زيدا أكرمته ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو خرجت فاذا زيد مر به أو بغلامه او حبس عليه أو على غلامه أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو وكما وجب الرفع في نحو فاذا زيد يضربه عمرو وقس على ذلك بقية الامثلة ﴿تنبيه﴾ النصب في نحو زيدا ضربته أحسن منه في نحو زيدا ضربت أخاه وفي نحو زيدا ضربت أخاه أحسن منه في نحو زيدا مررت بأخيه (وسوفي ذا الباب وصفا ذا عمل) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بالفعل) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق نحو أزيدا انت ضاربه او مكرم اخاه او مار به او محبوس عليه تريد الحال أو الاستقبال كما تقول أزيدا تضربه أو تكرم اخاه او تمر به أو تحبس عليه وانما امتنع زيدا أنت تضربه بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل فان كان الوصف غير عامل لم يجز أن يفسر عاملا فلا يجوز أزيدا أنت ضاربه أو محبوس عليه أمس وانما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير

الفصل لا يتقيد بما ذكر اذ يجوز زيدا ضربت راغبا فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اه وحينئذ فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (قوله في جميع ما تقدم) أي من الاحكام الخمسة فلا يرد أن المقدر في الوصل مقدر من لفظ المذكور وفي الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه في مطلق ثبوت الاحكام الخمسة فلا يرد أن النصب في الوصل أحسن منه في الفصل كما سيذكره (قوله أو حبست عليه الخ) أتى بهذا اشارة الى أنه لا فرق في حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقا (قوله بقية الامثلة) الاولى بقية الاحكام الا أن يكون اسم الاشارة راجعا الى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الاحكام أي ويختار النصب في نحو زيدا مررت به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيدا اضربه ويستوي الامران في نحو زيد قام وعمرو مررت به في داره كما يستويان في زيد قام وعمروا أكرمته في داره ويترجح الرفع في زيد مررت به كما يترجح في زيد ضربته (قوله أحسن منه في نحو زيدا ضربت أخاه) لان المقدر في الاول من لفظ المذكور ومعناه وفي الثاني من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثاني وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيدا مررت بأخيه لانفهامه بالاولى كما ستعرفه (قوله وفي نحو زيدا ضربت أخاه أحسن الخ) لان الفصل فيه أقل من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيدا مررت به مع زيدا ضربت أخاه والمنقول عن أبي حيان أن النصب في الاول أحسن منه في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير في المعنى في الاول دون الثاني لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسوفي ذا الباب وصفا) أي في الجملة اذ لا يتأتى وجوب النصب لانه لا يكون الا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل والى هذا الاشارة بقول الشارح في جواز الخ ويرشد اليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم الخ اذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيدا أنتما ضارباه أو أنتم ضاربوه أو أنتن ضارباته وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيدا أنتم ضرابه أو أنتن ضواربه (قوله ذا عمل) أي فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله نحو أزيدا أنت ضاربه) قال سم ينبغي أن يكون خبر المبتدا الوصف المحذوف وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسرا للمحذوف المرفوع وقائما مقامه اه وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد باضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لانت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدا آخر اه يعني تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولاجل أولهما جيء بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان نظر الى الموصوف المحذوف أي شخص محبوس أي مقصور وأنت ان نظر الى المبتدا الذي هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المجرور بعلي والا لم يكن في محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أي بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه وايضاح وجه عدم وروده ان مراد الشارح توجيه منع زيدا أنت تضربه وجواز زيدا أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وانما امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافي قوله سولان المعنى ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة بقي شيء آخر وهو أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي كما صرحوا به في الكلام على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي وحينئذ لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويجاب بان المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح لذاته لان يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال

أخـذا من كلامهـم هنا وكلامهـم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى الفصـل الممنوع وقوع الاجنـبى بعـد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما فى الآية بخلاف وقوعه قبـل العامل مع تقـدم المعمول عليهما كما فى أزيدا أنت ضارب لان المعمول وان تقـدم لفظا متأخر رتبة فكأنه لا فصـل فتدبر (قوله ان لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذ الفعل لا يكون مفسرا لناصب الاسم السابق الا اذا فقـد المانع وأجيب بانه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لانه أضعف من الفـعل فى العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنـه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقدم عن سم أن قول المصنف ان لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل فى ذاته لان ينصب الاسم السابق لو سلط عليـه وان عرض مانع من ذلك وصلة أل عاملة لذاتها وعـدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سـقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بان الصلة متممة للموصول فهى كالجزء منه فكان منع العمل للذات (قوله ومن ثم) أى من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عامـلا (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على اخراجها من قول المصـنف وصفا ذا عمل لان الكلام فى الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذى هو الاصل فى الباب اهـ سم (قوله يتعين الرفع فى نحو زيد عليكه) أى على ان زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر وقاله فى التصريح قال شيخنا علـم من قوله خـبره الفعل النائب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بانه لا يصلح أن يكون اسم الفـعل أو المصـدر خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اهـ وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر أما بالنسـبة الى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محـل له لان المحل على ما قلنا للمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفى محليـة اسم الفعل وحـده فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشـتغال فلا ينافى جواز نصـبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال اما فعل كالزم واضرب اذ لا يشـترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط واما اسم فعل ومصـدر على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أى على الاشتغال بفعل محـذوف أو اسم فعل ومصـدر محذوفين على ما مر ومحل جواز النصب اذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين فى قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخـبر أى تعسهم الله تعسا ودخلت الفاء فى الخـبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر فى باب الاشتغال عاملا الدماميـنى وتعليله بوجود الفـاء أولى من تعليل المغـنى بان اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين قاله لا بالمصدر لانه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غـير لازمة يعنى فالضمـير من جملة أخرى غير جمـلة التفسـير فقد رد الدماميـنى دعوى لزومها بقول ابن الحاجب فى شرح المفصـل انها تسـقط فيقال سـقيا زيدا ورعيا اياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال فى نحو زيدا سـقيا له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وان خالفهم فى المغـنى بناء على تعليـله السابق وكاسم الفـعل والمصـدر على هـذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيدا لست مثـله أى باينت زيدا (قوله الذى لا ينحـل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا فى المثال واحـترز عما ينحل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصـلة لا تعمل فيما

(ان لم يك مانع حصـل) يمنعـه من ذلك كوقوعه صلة لأل لامتناع عمل الصـلة فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم امتنع تفسـير الصفة المشبهة فلا يجوز زيدا أنا الضاربه ولا وجـه الاب زيد حسنه ﴿تنبيه﴾ يتعين الرفع فى زيد عليكه وزيد ضربا اياه لانهما غير صفة نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائى ومعمول المصـدر الذى لا ينحل بحرف مصـدرى وهو المبرد والسيرافى

(قوله وقـدم) عبارة الشـارح تفيـد أنه شرط للتفسـير الا ان يقال لتفسـير الناصب له (قوله النائب الخ) فيـه ان اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل الدال على معناه فلا نيابة اللهم الا على بعض الاقوال (قوله ردّ الخ) سـبق أن سقيا لك يتعين فيـه أنها للتبيين ويطرد الباب فما للمغنى متجه

(وعلقة) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حاصلة بتابع) سببي له جار على متبوع أجنبي منه وهو الشاغل نعتا أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (كعلقة بنفس الاسم) السببي (الواقع) شاغلا فكما تقول زيدا أكرمت أخاه أو محبه فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله في سببيه كذلك تقول زيدا أكرمت رجلا يحبه أو أكرمت عمرا وأخاه أو عمرا أخاه فتكون العلقة عمله في متبوع سببيه المذكور ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع الى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى في أي أن وجود الضمير في تابع الشاغل كاف في الربط كما يكفي وجوده في نفس الشاغل وان كان الاصل أن يكون متصلا بالعامل أو منفصلا عنه بحرف جر ونحوه ﴿تنبيه﴾ لو جعلت أخاه من قولك زيدا أكرمت عمرا أخاه بدلا امتنعت المسئلة نصبت أو رفعت لان البدل في نية تكرير العامل فتخلو الاولى عن الرابط نعم يجوز ذلك ان قلنا ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وكذا تمتنع اذا كان العطف بغير الواو لافادة الواو معنى الجمع بخلاف غيرها من حروف العطف ﴿خاتمة﴾ اذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه أو ملابسا لضميره نحو أزيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة أو بالفاعلية نحو

قبل الموصول فلا تفسر عاملا قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ) يعني أن الارتباط بينهما الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم السابق في المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافا لضميره يحصل بتابع الشاغل الاجنبي لاشتمال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء في قوله بتابع و بالاسم سببية لان كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه في حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجها آخر (قوله سببي له) أي للاسم السابق (قوله نعتا) أي لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع وبقي البدل وسيذكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلا نعم يرد عليه أن العلقة تكون في غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هندا ضربت الذي تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيدا لقيت عمرا والذي يحبه أي يحب زيدا وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يحبه و بيان المعطوف على الشاغل نحو زيدا ضربت رجلا وعمرا أخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوي لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالواو) أي بشرط أن لا يعاد معه العامل كما في التسهيل والا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببي) كان الاحسن حذف السببي ليشمل الضمير في نحو زيدا ضربته كما في سم (قوله فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله) أي مسبب عمله وفي كلامه اشارة الى أن في كلام المصنف حذفا أي بالعمل في متبوع تابع سببي و بالعمل في نفس الاسم ولا حاجة الى ذلك كما يعلم مما قدمناه في قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ (قوله فتكون الباء بمعنى في) لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أي كالمضاف (قوله في نية تكرير العامل) يعني أن عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى في الحقيقة وان كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ وقال الروداني عامل البدل وان كان مقدرا لكنه غير مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظيره قمت قمت في تأكيد الضمير فقط فان الفعل غير مقصود بالاسناد وعزا الدماميني القول بان البدل على نية تكرار العامل الى الاخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين وعزا القول بان عامله العامل في متبوعه الى سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ومال اليه (قوله فتخلو الاولى عن الرابط) فلا يصح أن تكون خبرا ان رفعت لعدم الرابط بين المبتدا والخبر ولا مفسرة لناصب الاسم السابق ان نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الاسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير اه دماميني (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) أي على الفاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثالين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون الخ) كالصريح في أن ما ذكر من باب الاشتغال و به صرح في التسهيل و يصرح به قول صاحب الهمع أيضا الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باضمار فعل في نحو ان زيد قام و يترجح في نحو أزيد قام و يجب العامل كونه بالابتداء الخ اه بتصرف لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لان العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لان الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما الا انا نقول المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل (قوله اذا قدرت ما كافة) أما اذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزا لا واجبا لجواز الاعمال والالغاء حينئذ وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لانه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر على المشهور (قوله أو بالفاعلية) لو قال أو بفعل

المبرد ومتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طلب الفعل وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ونحو قام زيد وعمرو قعد ونحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قعد عنده والله أعلم

﴿تعدى الفعل ولزومه﴾

(علامة الفعل المعدى) الى مفعول به فاكثر ويسمى أيضا واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته الفاعل الى المفعول به أمران الاول صحة (أن تصل ها) ضمير راجع الى (غير مصدر به) والثانى أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نحو عمل) فانك تقول منه الخير عمله زيد فهو معمول بخلاف نحو خرج فانه لا يقال منه زيد خرجه عمرو ولا هو مخروج بل مخروج به أو اليه فلا يتم الا بالحرف والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرجه زيد والضرب ضربه عمرو ﴿تنبيه﴾ هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدى نظرا الى شبهها به وربما أطلق على خبرها المفعول (فانصب به مفعوله

لكان أحسن اذ الفاعلية ليست رافعة الا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل فى نحو ان زيد ضرب بالبناء للمفعول (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أورد عليه اللقانى أن أداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا أو ناصبا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن يكون نعتا والتقدير ان وجدت أحد او أجاب يس بان مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الرودانى بانه لا يمنع أحد مثل ذلك فى غير الآية اذا لم يرد به الاشتغال واما ما نحن فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال فى غيرها فيمتنع لان التلاوة رفع أحد وفى غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أى بفعل مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغى أن يزاد الكوفيون فانهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال فى ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدمامينى (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أى من نفى أو استفهام (قوله نحو زيد ليقم) انما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الاخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصرح أن ذلك يستدعى حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ فكيف يكون راجحا وفى نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفى نحو أبشر يهدوننا لان الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا فى أأنتم تخلقونه لكن فيه كلام تقدم فى باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) انما استوى الامران فيه لان فى كل منهما مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق

﴿تعدى الفعل ولزومه﴾

من اضافة الصفة الى الموصوف أى الفعل المتعدى اى بنفسه بحسب الوضع لانه المراد عند الاطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم وانما جعلنا الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف لان الذى سيذكره صراحة المتعدى واللازم وفى هذا الباب ذكر المفعول به (قوله الى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم (قوله أمران الاول الخ) فيه تغيير اعراب المتن الا أن يقال هو حل معنى لا حل اعراب لكن لا يخفى ما فى تحميل الشارح كلام المصنف الامر الثانى من التكلف الذى لا حاجة اليه ولا دليل عليه (قوله ان تصل) أى ولو بحسب الاصل فلا يرد على عكس التعريف الافعال اللازمة للبناء للمفعول لانها صالحة لذلك بحسب الاصل فهى متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الرودانى والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على طرد التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها وأما ايراد الصديق كنته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذ لا تقبل النفس قمته باعادة الضمير الى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله ها ضمير الخ) الاضافة بيانية وخرج بها هاء السكت فانها تتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أى صحة أن يصاغ من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد فى التسهيل باطراد لاخراج نحو تمرون الديار فانه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء غير المصدر (قوله والمعروف انها) أى فى حال نقصانها أما فى حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (قوله الى شبهها به) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله والا لقال

مفعوله

مفعوله أوخبره ولتقدم الكلام على الافعال الناقصة فتكون أل فى الفعل فى عبارة المصنف للعهد فتدبر (قوله مفعوله) أى المفعول به لما مر (قوله ان لم ينب عن فاعل) أى ولم يضمن معنى فعل لازم والا كان لازما أوفى حكم اللازم كما سيأتى فى الخاتمة وكان الاولى التنبيه على هذا لان ماذكره من عدم نصب المفعول اذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعترض اللقانى كلام المصنف بان مقتضاه ان فعل المجهول متعد وفيه نظر لان التعدى الى شئ نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا وهو مدفوع بانه متعد بحسب الاصل ومرفوعه منصوب بحسب الاصل بناء على الاصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله اذ لا واسطة) أى على ما يستفاد من كلامه هنا حيث قدم الخبر والا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحرف زائد ثالثها لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كفغرفاه بمعنى فتحه وفغرفوه بمعنى انفتح وكزاد ونقص لانه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أى للازم ذلك اذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة اليه لازمان للقصور المذكور (قوله لازم له) أى غالبا أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الاكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله اذا كثر أكله) أى كان كثرة الاكل سجية له فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الاكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهرى وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للاكل وفى القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة فى الطعام وان لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى فهو نهم ونهيم ومنهوم اه فلعل قول الشارح أى كثر أكله قول آخر أو تفسير باللازم وفى التمثيل لافعال السجايا بنهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافه بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم الا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشمأز) نقل الروداني انه جاء متعديا قالوا اشمأز الشئ أى كرهه (قوله وما ألحق به) أى وكذا ما وازن ما ألحق بافعلل فى الزنة والالحاق جعل مثال أنقص من آخر موازنا له ليصير مساويا له فى عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما فى حوقل وكوثر فانهما مخالفان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لاصل الملحق معنى فى كلامهم كما فى كوكب وزينب فانه لا معنى لككب وزنب وانما كان افوعل ملحقا بافعلل لزيادة حرف فيه غير الالف وهو الواو بخلاف افعالّ (قوله وهو افوعل) لو قال كافوعل لكان شاملا لنحو ابيضض (قوله اكوهد) أصله كهد أى أسرع اه فارضى (قوله اذا ارتعد) يعنى لامه لترقه (قوله افعنلل) أى أصلى اللامين وقوله وما ألحق به عطف على افعنلل فيكون المشبه به افعنلل أصلى اللامين وافعنلل زائد احداهما وهل الزائد الثانية أو الاولى قولان وافعنلى والمشبه الافعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احرنجم واقعنسس واحرنبى فاعتراض البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعنلل فيكون من المشبه به وحينئذ فأين المشبه فكان الظاهر أن يقول بدل قوله وما ألحق به والذى شابه افعنلل وزنا أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدا وخبر لبيان المشبه والمضاهى فى غاية السقوط اذ لا داعى الى جعل المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما ألحق بافعنلل أصلى اللامين من الوزنين الآخيرين بل تمثيل الشارح المضاهى افعنلل بنحو احرنجم والمضاهى افعنلل زائد احدى اللامين بنحو اقعنسس والمضاهى فعنلى بنحو احرنبى صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الافعال المشبهة للصيغ الثلاث فى الوزن واياك أن تتوهم أن كلام الشارح فى التنبيه يأباه فان كلامه انما هو بالنظر لبعض

ان لم ينب) ذلك المفعول (عن فاعل نحو تدبرت الكتب) فان ناب عنه رفعته به كما سلف (ولازم غير المعدى) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره أى ما سوى المعدى هو اللازم اذ لا واسطة ويسمى قاصرا أيضا لقصوره على الفاعل وغير واقع وغير مجاوز لذلك (وحتم لزوم أفعال السجايا) وهى الطبائع والمراد بافعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له (كنهم) بكسر الهاء الرجل اذا كثر أكله وشجع وجبن وحسن وقبح وطال وقصر وما أشبه ذلك و(كذا) ما وازن (افعللّ) نحو اقشعر واشمأز واطمأن وما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهدّ الفرخ اذا ارتعد (و) كذا (المضاهى) أى المشابه فى الوزن افعنلل نحو احرنجم يقال احرنجمت الابل أى اجتمعت وما ألحق به وهو

وزنان افعنلل بزيادة احدى
اللامين نحو (اقعنسسا)
يقال اقعنسس البعير اذا
امتنع من الانقياد وافعنلى
نحو احرنبى الديك اذا
انتفش للقتال واسلنقى
الرجل اذا نام على ظهره
وقد جاء منه المتعدى نحو
اسرندى واغرندى أى
علا وركب فى قول الراجز
قد جعل النعاس يسرندينى
أدفعه عنى ويغرندينى
(تنبيه) يجوز فى اقعنسس
أن يكون مفعولا للمضاهى
والاولى أن يكون فاعلا له
والمفعول محذوف أى
والمضاهيه اقعنسس لما
عرفت أنه ملحق باحرنجم
(و) كذا حتم أيضا لزوم
(ما اقتضى) من الافعال
(نظافة أو دنسا) نحو نظف
وطهر ووضؤ ودنس ونجس
وقذر (أو عرضا) وهو
ما ليس حركة جسم من معنى
قائم بالفاعل غير ثابت فيه
كمرض وكسل ونشط وفرح
وحزن وبهم اذا شبع (أو
طاوع المعدى لواحد كمده
فامتدا) ودحرجت الشئ
فتدحرج أما مطاوع
المتعدى لاكثر من واحد
فانه متعد كما مر (وعدلا زما
بحرف جر) نحو ذهبت بزيد
بمعنى أذهبته وعجبت منه
وغضبت عليه (وان
حذف) حرف الجر

تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك (قوله وهو وزنان افعنلل) لو قال كافعنلل لكان شاملا لنحو احونصل (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (قوله واغرندى) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهى) أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة (قوله ما اقتضى) أى أفاد (قوله نحو نظف الخ) أى بضم العين فيما عدا دنس فانه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضا فى طهر وكسرها وفتحها أيضا فى نجس وقذر هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى التى تحتاج الى بينة (قوله أو عرضا) زاد فى المغنى أو لونا كاحمر واخضر وأدم أو عيبا واسواد أو حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس الا على فعيل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا كأغد البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أما ما هو حركته فمنه لازم كمشى ومتعد كمد ويدخل فى التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فان أخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أو منزلين منزلة الثابت أشكلا على تعريف أفعال السجايا أفاده الدنوشرى أى لدخولهما فيها حينئذ مع أنهما متعديان وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لان النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر فى تعريف السجية السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت فيه) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الافعال أفعال السجايا (قوله كمرض وكسل الخ) وكلها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طاوع الخ) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول الاثر من الاول للثانى مع التلاقى اشتقاقا والقيد الاخير لاخراج نحو ضربته فتألم وقد يتخلف معنى الثانى عن معنى الاول لتوقفه على شئ من جانب فاعل الثانى لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرته فلا يجوز أن يقال فما انكسر لعدم توقفه على شئ من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لانه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لانه حينئذ مثل أضجعته فنام مما يفضى فيه كثيرا الاول الى الثانى بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أضجعته فما نام لان الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها والاجماع على أن تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم التناقض فى علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته فى عالجت تعليمه وانه يجوز أن يقال كسرته فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرته فى صحة المعنى المجازى فى النفى دون المعنى الحقيقى فاحفظه وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معا أو متعديين معا الى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور وزعم أبو على أنهما جاآ لازمين سمع فى شعرهم منهوى ومغوى من هوى وغوى وهما لازمان ورد بأنهما ضرورة وقيل مطاوعان لاهويته وأغويته وضعف بان انفعل لافعل شاذ وزعم ابن برى أنهما يقعان متعديين الى اثنين نحو استعطيته درهما فأعطانى درهما والى واحد نحو استفتحته ففتحنى ورد بان هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما فى المغنى (قوله وعدلا زما) المراد باللازم ولو بالنسبة الى ما يتعدى اليه بحرف الجر فيدخل المتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه اشارة الى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع

التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو ذهب الله بنورهم وأجيب بان المراد تقييد المصاحبة مالم يمنع مانع منها كما في الآية فان استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا هي التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التي هي ايصال معنى الفعل الى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر وفي تمثيل الشارح اشارة الى أن المراد بالتعدية في المتن مايشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين اسقاط الجار بس (قوله وشذا بقاؤه الخ) ويطرد في رب نحو وليل كموج البحر (قوله أشارت الخ) صدره * اذا قيل أي الناس شر قبيلة * أشارت الخ والاصل أشارت الى كليب بالاكف بالاصابع فدخله الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الاشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خبر لمحذوف أي هي كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (قوله فانما يحذف نقلا) جعل الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون في المعنى راجعا لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندي ماصنعه الشارح وان قال شيخ الاسلام الوجه رجوعه اليهما معا بقرينة قوله وفي أن وان يطرد الخ ولان الحذف هو اللائق بأن يوصف بكونه سماعيا الا انه متبوع النصب ولعدم مايفيده هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فانه تابع للحذف ولا يصح مايفيده وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسي فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الاول وارد في السعة) ظاهر تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم أي على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونصحته) مبني على القول بأنهما الارمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع أن وأن قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لان المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أي تركيب سمع شخصه أو لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فان ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل انه منصوب على الظرفية شذوذا لان اطراد الظرفية المكانية في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله نثرا ولو في منصوبه المسموع قاله الروداني (قوله آليت) بفتح التاء أي أقسمت خطاب للملك هجاه الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أي لا آكله (قوله كما عسل) بالاهمال والفتحات أي اضطرب وصدر البيت

* لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل يصف رمحا بانه لدن أي لين والباء في بهز سببية وقوله يعسل متنه أي يضطرب ويهتز صدره وقوله فيه أي مع هز الكف (قوله وحذفه في أن وأن) أي معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بماذكر وليس كذلك اذ منه كما في التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك اكراما ونحو فلينظر أيها أزكى طعاما وليت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن العمل والتقدير فلينظر في جواب أيها أزكى الخ وليت شعري بجواب هل الخ حاصل وفي كلام شيخنا والبعض أن الحذف في القسم الاخير واجب وتقدم فيه اعراب آخر ومنه أيضا كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كي تكرمني على جعل كي مصدرية مقدرا قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن وفي الدماميني عن ابن عصفور أن الاخفش

(فالنصب للمنجر) وجوبا وشذا بقاؤه على جره في قوله

أشارت كليب بالاكف الاصابع

أي الى كليب وحيث حذف الجار في غير أن وأن فانما يحذف (نقلا) لا قياسا مطردا وذلك على نوعين الاول وارد في السعة نحو شكرته ونصحته وذهبت الشام والثاني مخصوص بالضرورة كقوله

آليت حب العراق الدهر أطعمه

وقوله

كما عسل الطريق الثعلب

أي على حب العراق وفي الطريق (و) حذفه (في أن وأن يطرد) قياسا (مع أمن لبس كعجبت أن يدوا) أو عجبت أن جاءكم ذكر من ربكم شهد الله أنه لا اله الا هو أي من أن يدوا أي يعطوا الدية ومن أن جاءكم وبانه فان خيف اللبس امتنع الحذف كما في رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل

الاصغر وابن الطراوة ذهبا في الفعل المتعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار ان تعين الجار وتعين موضعه لطول الفعل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه واختار موسى قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أى من بنى اسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذى في التسهيل عن الاخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل الى مفعولين (قوله لاشكال المراد بعد الحذف) أى عدم فهمه فيكون اجمالا فهو مبنى على مذهب المصنف من شمول اللبس للاجمال وأنه مانع كاللبس وكذا ايراد الآية الآتية مبنى على هذا أيضا لانها من الاجمال وقدم غير مرة أن الحق أن بينهما فرقا وان الاجمال ليس معيبا مالم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (قوله فيجوز الخ) حاصل الجواب الاول أنه لا اجمال في الآية لان قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عن لانه لاختلافهم في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغنى وحاصل الثانى أن الاجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وانما يمتنع الاجمال اذا لم يقصد لنكتة (قوله لقرينة كانت) أى حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين ان سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين انه يدل على معنى عن فقط وقيل ان المنقول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لمالهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لاينافى وجود القرينة اذ لامانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لاجل الابهام) أى لاجل قصد المتكلم الابهام على السامع والبلغاء تقصد الابهام اذا ناسب المقام (قوله لدمامتهن) بالمهملة أى قبحهن ومنه ماوراه الحلق الدميم الا الخلق الذميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أى تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما في المرادى وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين اذ ليس هذا الجواب عن ايراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا اشكال في تعبيره بأجاب فافهم (قوله لطولهما بالصلة) أورد أن الموصول الاسمى طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بان العلة النحوية غير مطردة وبانهم فروا في الموصول الحرفى من دخول الحرف على حرف في الظاهر بخلاف الاسمى (قوله فذهب الخليل الخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما في المغنى والتصريح اهـ وعبارة المغنى بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا اهـ فليس في كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهبا له فافهم (قوله تمسكا بقوله الخ) أى حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلى لان تكون حبيبة لى ولا لدين أنا طالبها به وانما زرتها لضرورة نزلت بى ففى العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى على نحو من ان تأمنه بقنطار أى دين عليها قاله الدماميني ويحتمل أنها بمعنى من متعلقة بطالب (قوله وهو الاقيس) أى الاقوى قياسا لان قائله قاس على ما اذا كان المجرور غير أن وأن فانه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفا وقائل القول الاول قاس على مجرور رب مع أن من النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا برب فأفعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بان جر دين بالعطف على توهم اللام (قوله كى المصدرية) فيحذف معها مايدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما في المغنى (قوله سبق فاعل معنى) أى وسبق مالا يجر على ماقد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالاصل تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف في الشرح يعنى ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الاعلى

لاشكال المراد بعد الحذف وأما قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت او أن الحذف لاجل الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين ﴿تنبيهان﴾ الاول انما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة الثانى اختلفوا في محلهما بعد الحذف فذهب الخليل والكسائى الى أن محلهما جر تمسكا بقوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة
الى ولا دين بها أنا طالبه

بجر دين وذهب سيبويه والفراء الى أنه في موضع نصب وهو الاقيس ومثل أن وأن في حذف حرف الجر قياسا كى المصدرية نحو جئتك كى تقوم أى لكى تقوم (والاصل) في ترتيب مفعولى الفعل المتعدى الى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سبق فاعل) أى أن يسبق الفاعل (معنى) منهما المفعول معنى (كمن

من) قولك (ألبسن من زاركم نسج اليمن) فان من هو لابس فهو الفاعل فى المعنى (٦٧) ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول فى المعنى ويجوز العدول عن هذا الاصل فيتقدم ما هو مفعول فى المعنى على هو فاعل فى المعنى فيقال ألبسن نسج اليمن من زاركم (و) قد (يلزم الاصل) المذكور (لموجب عرا) أى وجد وذلك كخوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو كون الثانى محصورا كما أعطيت زيدا الا درهما أو ظاهرا والاول ضمير متصل نحو انا أعطيناك الكوثر (وترك ذاك الاصل) لمانع وجد (حتما قد يرى) أى قد يرى واجبا وذلك كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا نحو ما أعطيت الدرهم الا زيدا أو ظاهرا والثانى ضميرا متصلا نحو الدرهم أعطيته زيدا أو متلبسا بضمير الثانى نحو أسكنت الدار بانيها فلو كان الثانى متلبسا بضمير الاول كما فى نحو أعطيت زيدا ماله جاز وجاز على ما عرف فى باب الفاعل ﴿تنبيه﴾ حكم المبتدا مع خبره اذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الامور الثلاثة فجواز تقدمه فى نحو ظننت زيدا قائما ووجوبه فى نحو ظننت زيدا عمرا وامتناعه فى نحو ظننت فى الدار صاحبها (وحذف فضلة) وهى المفعول من غير باب ظن (أجز) اختصارا أو اقتصارا (ان لم يضر) حذفها كما هو الاصل ويكون ذلك لغرض اما لفظى كتناسب الفواصل نحو ما ودعك

قول من أجاز ضرب غلامه زيدا دمامينى (قوله من ألبسن) بضم السين أمر للجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور بالالباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الاصل) التقليل بالنسبة الى عدم اللزوم (قوله نحو أعطيت زيدا عمرا) توقف سم فى جواز تقديمهما معا تبين على الفعل وفى جواز تقديم الثانى على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أى والحاصل فى الصورة الثانية اجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الاصل امتناع تقديم الثانى على الاول متأخرين معا عن الفعل أو متقدمين معا عليه فتأمل (قوله محصورا) أى فيه (قوله أو ظاهرا والاول ضمير) اعترضه حفيد الموضح بانه يجوز تقديم الثانى على الفعل وأجيب بان لزوم الاصل انما فى بالنسبة الى امتناع تقديم الثانى على الاول لا مع الفعل (قوله أى قد يرى واجبا) اشارة الى أن حتما مفعول ثان ليرى مقدم ويحتمل أن يكون اشارة الى أنه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أى تركا حتما أو حالا من ترك على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما فى رأى الشافعى حل كذا بناء على القول بان رأى بمعنى اعتقد متعدية الى واحد كما مر فى محله (قوله كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا) أى فيه قال سم ما ملخصه انظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل فى المعنى محصورا فيه نحو ما أعطيت عمرا الا زيدا اذا كان زيد هو الفاعل فى المعنى فانه ان قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وان قدم عمرو لاجل الحصر فى زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعة للبس اه أى كأن يقال ما أعطيت عمرا عبدى الا زيدا ويظهر لى أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم الا مع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الا زيدا عمرا بقى ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل فى المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الرودانى الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى الى ذلك فيقال فى هذا زوج الجارية أعطيته اياها وفيما قبله عمرو ما أعطيته الا زيد أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثانى وجاز تأخيره لانه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله كحكم الفاعل الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدا والخبر (قوله وهى المفعول من غير باب ظن) لو قال وهى ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكأن التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لا اقتصارا كما تقدم فى قوله ولا تجز هنا بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصارا) لا يقال هذا لا يأتى فى المفعول به لان الفعل المتعدى يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا لدليل لانا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا وبهذا يعلم ما فى كلام الشاطبى هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة ورأى البيانيين ووافقهم فى المغنى أنه لا مفعول له أصلا وعبارة المغنى بعد ذكر رأى النحاة والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربى الذى يحيى ويميت وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذى اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى أهذا الذى بعث الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أى حكمة فلا يشكل فى جانب الله تعالى اسقاطى (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهى رأس

الآية تصريح (قوله لمن يخشى) الاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلا (قوله وكالايجاز الخ) أى وكتصحيح النظم وهو كثير (قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) أى الاتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (قوله أو استهجانه) أى استقباح التصريح به أى وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الاغراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ما سبق) أى مفعول سبق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أى وكحذف المفعول فى الاشتغال نحو زيدا ضربته وفى التنازع نحو ضربنى وضربته زيد وكحذف مفعول أكرمته فى نحو جاء الذى أكرمته فى داره لان حذفه يوهم أن العائد الضمير فى داره (قوله هو بكسر الضاد الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف واوى أو على أنه مضعف وقف عليه فى القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اه (قوله أى لم يضركم) المناسب أى لا يضركم (قوله ويحذف الناصبها) واذا حذف فالاصل تقديره فى مكانه الاصلى الا لمانع أو مقتض فالاول نحو أيهم رأيته اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ونحو وأما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلى أما فعل ونحو فى الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد ان قدرته فعلا لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا فى مثل هذا ونحو ان خلفك زيدا فيجب تأخير المتعلق قدرته اسما أو فعلا لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثانى كتأخير متعلق باء البسملة الشريفة لافادة الحصر كذا فى المغنى وناقش الدمامينى التعليل بعدم الالتباس بأنك اذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشان دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم وافتراق الجملتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله فالالتباس حاصل بعده أيضا على أن ابن عصفور رجح منع التقدم فى نحو كان زيد يقوم قال لان الذى استقر فى باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو أسقطتها فى المثال لم يرجعا الى ذلك وأجاب الشمنى بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد وقد قال ابن هشام لا ينبغى الحمل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يخفى ما فى قوله وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم فتأمل (قوله ان علما) اشترط فى حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لانه أحد ركنى الاسناد وعمدتيه فلا يستغنى الاسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة (قوله قالوا خيرا) أى أنزل خيرا بدليل ماذا أنزل (قوله كما فى باب الاشتغال والنداء) اذ لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله بشرطه) أى بشرط كل من التحذير والاغراء فشرط التحذير أن يكون بإياك نحو اياك والاسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الاسد الاسد وشرط الاغراء العطف نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أخاك أخاك (قوله الكلاب على البقر) أى بقر الوحش كما فى التصريح والمراد خل الناس جميعا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل المراد اذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشرى أن المثل مستعمل فى غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل فى كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فاعطى حكمه فى عدم التغيير (قوله انتهوا خيرا لكم) أى انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم (قوله لازما) بأن ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما فى الثانى والثالث وقوله أو فى حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما فى الاول والرابع والخامس فان المضمن باعتبار دلالته على معنى الفعل المتعدى متعد والضعيف عن العمل متعد فى المعنى للمفعول والغالب

على ونحو الا تذكرة لمن يخشى وكالايجاز فى نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وامامعنوى كاحتقاره فى نحو كتب الله لأغلبن أى الكافرين أو استهجانه كقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت منه ولا رأى منى أى العورة فان دعت الحاجة الى ذكره امتنع الحذف امتنع وذلك (كحذف ما سبق جوابا) لسؤال سائل كضربت زيدا لمن قال من ضربت (أو حصر) نحو ما ضربت الا زيدا او انما ضربت زيدا أو حذف عامله نحو اياك والاسد ﴿تنبيه﴾ قوله يضر هو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر يضر ضرا قال الله تعالى لا يضركم كيدهم شيأ أى لم يضركم (ويحذف الناصبها) أى ناصب الفضلة (ان علما) بالقرينة واذا حذف فقد يكون حذفه جائزا نحو قالوا خيرا (وقد يكون حذفه ملتزما) كما فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والاغراء بشرطه وما كان مثلا نحو الكلاب على البقر أى أرسل الكلاب أو أجرى مجرى المثل نحو انتهوا خيرا لكم ﴿خاتمة﴾ يصير المتعدى لازما أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء الاول التضمين

له وكذلك فى الضرورة هذا ما ظهر (قوله لمعنى لازم) بالاضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر فى نحو قوله تعالى أحسن بى اذ أخرجنى من السجن فان تعديه أحسن بالباء لتضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالاولى أن يقال التضمين الحاق مادة بأخرى فى التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة الخ) فيكون اللفظ مستعملا فى مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا الا فى كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة المجاز على هذا لا يقال العلاقة الجزئية لانا نقول نقل الناصر اللقانى فى حواشيه على المحلى عن السعد التفتازانى أنه لابد فى اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الاجزاء حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والاقرب عندى أنه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وان لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدمامينى وغيره أنه مستعمل فى حقيقته ومجازه وهذا هو التضمين النحوى وفى كونه مقيسا خلاف ونقل أبو حيان فى ارتشافه عن الاكثرين أنه يقاس وأما البيانى فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى اليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه وقال ابن كمال باشا الحق أن التضمين البيانى هو التضمين النحوى وانما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر خارجين عن أمر ربهم فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج البيان وكذا ما بعده الا قوله أى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى فى ذريتى أى بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع أى من تنزيل المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أتى به مجرورا بفى كأنه محل له فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى ذريتى دمامينى (قوله ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعلا متعديا صار بالتضمين لازما ولهذا فصله بمن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعد الى واحد وصار بالتضمين متعديا الى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترانى قاليا مجنى) بكسر الميم وفتح الجيم أى فى أى حالة ترانى باغضا ترسى ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أى ذلك فى حال قتل الله زيادا عنى لامنى حينئذ وقيل المراد بالمجن المحل فالمعنى فى أى حالة ترانى باغضا محلى لست قاليا له لان الله قتل زيادا عنى فالاستفهام على هذا انكارى وأراد بزياد زياد بن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بانه أخوه لابيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله بمن مع أنه مما نحن فيه ليناسب ما قبله فى الفصل بمن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل الى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين الى الفاء فى نحو قلته وطلته على قول سيبويه ان الاصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم لتنتقل ضمته الى فائه فيعلم أن عينه واو كما حولوا نحو باع الى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فان هذا التحويل لا يقضى باللزوم أما على قول ابن الحاجب ان الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما ذكر متعد فى المعنى الى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه وزيادة اللام لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المغنى فسقط اعتراض البعض (قوله تبلت) بالفوقية فالموحدة

لمعنى لازم والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين نحو فليحذر الذين يخالفون عن أمره أى يخرجون ولا تعد عيناك عنهم أى تنب أذاعوا به أى تحدثوا وأصلح لى فى ذريتى أى بارك لى ومنه قول الفرزدق

كيف ترانى قاليا مجنى
قد قتل الله زيادا عنى

أى صرفه بالقتل وقول الآخر

ضمنت برزق عيالنا أرماحنا

أى تكفلت وهو كثير جدا

* الثانى التحويل الى فعل بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه * الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كما مر * الرابع الضعف عن العمل اما بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون الذين هم لربهم يرهبون أو بكونه فرعا فى العمل نحو مصدقا لما بين يديه فعال لما يريد * الخامس الضرورة كقوله

تبلت فؤادك فى المنام خريدة * تسقى الضجيع ببارد بسام ويصير اللازم متعديا بسبعة أشياء * الاول همزة النقل كما أسلفته * الثانى تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحت زيدا وقد اجتمعا فى قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل * الثالث المفاعلة تقول فى جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته * الرابع استفعل للطلب أو النسبة للشئ كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب ومنه قوله

أستغفر الله ذنبا لست أحصيه

وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت أى طلبت التوبة * الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا أكرمه أى غلبته فى الكرم * السادس التضمين نحو ولا تعزموا عقدة النكاح أى لا تنووا لان عزم لا يتعدى الا بعلى تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا ومنه رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن أى وسعتكم وبلغ اليمن * السابع اسقاط الجار توسعا نحو أعجلتم أمر ربكم أى عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أى عليه وقوله كما عسل الطريق الثعلب أى فى الطريق وليس انتصابهما على الظرفية خلافا للفارسى فى الاول وابن الطراوة قال

أى أصابت ويقال أنبل بالهمزة والخريدة المرأة الحسناء والضجيع بمعنى المضاجع ببارد أى بريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد فى قوله ببارد فان الفعل يتعدى اليه بنفسه فجعله الشاعر لازما بالنسبة اليه للضرورة ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تشفى فعداه بالباء وجوز الدمامينى أن يكون المراد تسقى الضجيع ريقها بفم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة (قوله ويصير اللازم متعديا) كان عليه أن يقول أو فى حكم المتعدى لان السادس والسابع يصيرانه فى حكم المتعدى لا متعديا (قوله همزة النقل) قال فى المغنى الحق أن دخولها قياسى فى اللازم دون المتعدى وقيل قياسى فيه وفى المتعدى الى واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعى اه (قوله كما أسلفته) أى فى باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) ما لم تكن همزة نحو نأى فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدى الى ادغام الهمزة أو الادغام فيها وقل فى غيرها من باقى حروف الحلق كدهنه وبعده كذا فى التسهيل وشرحه قال فى المغنى التضعيف سماعى فى اللازم وفى المتعدى لواحد ولم يسمع فى المتعدى لاثنين وقيل قياسى فى الاولين اه ﴿فائدة﴾ قال الزمخشرى والسهيلى وغيرهما التضعيف يقتضى التكرار والتمهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالهمزة بدليل لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة والظاهر الاول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق ثم رأيت فى الكشاف ما يصرح به حيث قال فى تفسيره هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا (قوله الثالث المفاعلة) أى ألف المفاعلة كما عبر به فى المغنى أو دلالته على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المشتق منها سهو عن كون المعدود الاشياء التى يصير بها اللازم متعديا لا الافعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أى كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به فى المغنى والشارح فى الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احترز عن استفعل للصيرورة فانه لازم كاستحجر الطين (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أى نسبة الحسن ونسبة القبح فاصل استحسنت زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصارا بنقلهما الى استفعل متعديين (قوله وقد ينقل) أى استفعل ذا المفعول الواحد أى الفعل صاحب المفعول الواحد أى وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر أى طلبت فهمه ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما فى علم وقد لا ينقل كما فى كسر وأما همزة النقل فتنقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رتج الباب وأرتجه أى أغلقه لان الهمزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته الخ) الاصل كتبت الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل الى التعدى لاثنين (قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم فى باب لا ان هذا على معنى من اه وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى الى واحد الى التعدى الى اثنين ويجوز أن لا تكونا اذ لا يلزم من وجودهما نقلهما اليه كما أشار اليه الشارح بقد فما هنا مبنى على الاول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما فى باب لا مبنى على الثانى وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب كما يشير اليه قول الشارح وانما جاز الخ فلا تنافى فتأمل ونقل الدمامينى عن ابن الحاجب وغيره أن استغفر يتعدى للثانى تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين) قال فى المغنى ويختص التضمين عن بقية المعديات بانه قد ينقل الفعل الى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك فى نحو قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا أمنعك وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أنبئهم باسمائهم فلما أنبأهم باسمائهم نبؤنى بعلم اه (قوله رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما قال فى المغنى ولا ثالث لهما أى ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين الى المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثعلب)

قال الفارضي في اسناد العسلان الى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطي في المزهر (قوله لعدم الابهام) أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتي وانما كان الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله في المغني

﴿التنازع في العمل﴾

التنازع لغة التجاذب واصطلاحا أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى غزي (قوله ان عاملان) أي مذكوران كما صرح به في التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا في جواب من ضربت وأكرمت ووجه الرد في كون زيدا في المثال ليس من التنازع بان الجواب على سنن السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمهما بل عمل فيها الاول وعمل الثاني في ضميرها محذوفا فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع في ذلك فحينئذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك في جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقا قال في المغني أو عمل أولهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا اه وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جوابا للاول جواب السؤال أو الشرط نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة آتوني أفرغ عليه قطرا أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما في المغني فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله اقتضيا) أي وجوبا على ما ذهب اليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع في نحو وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا لاحتمال عمل كان في ضمير الشان فلا تكون متوجهة الى سفيهنا ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عملها في ضمير الشان وهذا هو الاظهر وان استظهر الدماميني الاول نعم لا تنازع في قام أظن زيد لا على الاول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها الى زيد ولا على الثاني لانها اذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة اليه تعين اعمالها في ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدماميني (قوله في اسم) أي ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو زيد انما قام وقعد هو ونحو ما ضربت وأكرمت الا اياك ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف في الاخيرين وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد انه الظاهر خلافا لقول المكودي متعلق باقتضيا (قوله اتفاقا) أي ممن لا يجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معا اذا اتفقا في طلب المرفوع كما سيأتي (قوله آتاك آتاك اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لان كلا بهما بلا ياء نص في أنهما خطاب لمذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف أي احبس نفسك كما قاله العيني (قوله اذ الثاني توكيد) أي فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلا قال المرادي في شرح التسهيل ويحتمل قوله آتاك آتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني من ثم وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله

* فهيهات هيهات العقيق وأهله * قال ارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمرت في الاولى أو بالاولى وأضمرت في الثانية وأجاز ابن أبي الربيع في نحو قام قام زيد أن يكون زيد فاعلا بالثاني وأضمر في الاول وأن يكون فاعلا بالاول والثاني توكيد لا فاعل له وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيأ واحدا في اللفظ والمعنى فكأن العامل واحد اه مع زيادة من الدماميني (قوله والا فسد اللفظ) أي من جهة الصناعة النحوية (قوله والا فسد المعنى) أي المعنى المراد اذ المعنى المراد كفاني الخ ومعنى فساده افادة الكلام خلافه فاندفع ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل

في الثاني لعدم الابهام والله أعلم

﴿التنازع في العمل﴾

(ان عاملان) فاكثر (اقتضيا) أي طلبا (في اسم عمل) متفقا أو مختلفا (قبل) أي حال كونهما قبل ذلك الاسم (فللواحد منهما العمل) فيه اتفاقا والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو آتاك آتاك اللاحقون اذ الثاني توكيد والا فسد اللفظ اذ حقه حينئذ أن يقول آتاك أتوك أو أتونك آتاك ومن نحو

(قوله التجاذب) أي بالكلام وقوله أن يتقدم بل هو طلب عاملين الخ (قوله بأن الخ) أي لمطابقة الفرع لاصله الالداع ولا داعي هنا يقال اذا لم يكن في الجواب كقولك زيدا منكرا أو متعجبا بعد قوله ضربت وأكرمت زيدا وفيه تنازع ولعله يطرد الباب (قوله مطلقا) نقل في النكت أن شرطه ان لا يكون أحدهما مقرونا بالا أو بل

بعضهم الفساد بلزوم التناقض لانه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفا على كفانى ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا لطلب القليل لوقوع النفى فى حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ونفى النفى اثبات والحال أنه نفاه أولا بقوله ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة لاقتضاء لوا لنفى كما عرف والسعى لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع اذا جعلت الواو استئنافية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا اذا جعلت الواو استئنافية أفاده الفارضى وصاحب المغنى وقال الكوفيون والفارسى ان البيت من التنازع واعمال الاول ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فانك لو قلت لو دعوته أجابنى غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى ونظر فيه فى المغنى بما نوقش فيه نعم يرد أن النفى اذا دخل على كلام مقيد توجه الى تقييده الا أن يقال هذا أغلبى ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على هذا المحذوف قوله

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ۞ وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

هذا ولا يخفى أن ما ذكره الشارح فى توجيه البيت انما يخرجه عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه الا أن يجوز ذلك فى الشعر قاله يس (قوله أما المثال فظاهر) لان كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لان يعمل فيه لان الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا فى اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أى افهامها مالا يصح وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل التنازع اذا طلبا نصبا كما فى زيدا ضربت وأكرمت أى اعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعنى والحال أنه ممتنع على وجه التنازع لأخذ الاول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثانى طلبه كما قاله بعضهم أولانه يلزم عليه تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع فى غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدمامينى فيخرج المثال على ان زيدا انما طلبه أول العاملين وأما الثانى فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضى كما هو صريح عبارته لا ظاهرها وان زعمه البعض الى جواز التنازع فى المتقدم المنصوب وأجازه الفارسى فى المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قولا بجواز التنازع فى المتقدم ولو مرفوعا مع كونها فى غاية البعد تحتاج الى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح لا يهامها ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف فى المنصوب والله أعلم (قوله وعمل مفعول به) أى للفعل المقدر (قوله يشبهانهما) أى فى العمل لا فى التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرؤا كتابيه وقول الشاعر لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا وفى شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتونى أفرغ عليه قطرا) فأعمل الثانى ونوى الضمير فى الاول وانما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند اهمال الاول كما سيأتى (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) ها اسم فعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع والاصل هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفى اعراب القرآن للسمين زعم القتيبى أن الهمزة بدل من الكاف فان عنى أنها تحل محلها فصحيح وان عنى البدل الصناعى فليس بصحيح اه (قوله ولم أنكل) أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الاولى اسم رجل (قوله ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الاضمار فى المتنازعين اذ الحروف لا يضمر فيها وعندى فيه نظر لان المراد بالاضمار فى هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذفه كما فى ضربت وضربنى زيد وهذا يتأتى فى الحروف كما فى علم أن سيكون منكم مرضى وقد نقل الدمامينى

كفانى ولم أطلب قليل من المال فان الثانى لم يطلب قليل والا فسد المعنى اذ المراد كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك وبكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لان كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعلل اوفى كل من المثال والتعليل نظر أما المثال فظاهر وأما التعليل فلقصور العلة لان ذلك يقتضى أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما اذا طلبا نصبا وعاملان فى كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ﴿تنبيهات﴾ الاول مراده بالعاملين فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو اسم وفعل كذلك فالاول نحو آتونى أفرغ عليه قطرا والثانى كقوله ۞ عهدت مغيثا مغنيا من أجرته ۞ والثالث نحو هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله ۞ لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا ۞ ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد

(قوله الواو للحال وحينئذ تكون مؤكدة ولكن لا يفيد البيت على هذا صراحة أنه طالب الملك

عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه وقالوا في لعل وعسى زيد أن يخرج انه على اعمال الثاني لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا أعمل الاول لقيل لعل وعسى زيد لخارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى اهقال الدماميني وانظر من الذي قال هذا من النحاة فان المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب اذا أعمل الاول أن يقال خارج مع ان خبر لعل يقترن بان كثيرا وانظر أيضا أي محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر

* يا أبتا علك أو عساكا * وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبي علي الفارسي وأبي الفتح بن جني ما قد يشهد لان التنازع قد يقع في الحروف اه قال يس واما فان لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل في محل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) أي فعلين جامدين وقوله ولا جامد أي فعل جامد فلا يرد هاؤم اقرؤا كتابيه ولا البيت قال الروداني ينبغي تقييده بما اذا تقدم الجامد لانه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع اذ لا فصل سواء أعملت الاول أو الثاني نحو أعجبني ولست مثل زيد (قوله وعن المبرد اجازته في فعلي التعجب) أي سواء أعملت الثاني أو الاول ويغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان ورجح هذا القول الرضي همع (قوله نحو ما أحسن الخ) هذا في اعمال الثاني وتقول على اعمال الاول ما أحسن وأجمله زيدا وأحسن وأجمل به بعمرو وانما جيء على اعمال الثاني مع الاول المهمل بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لانه فاعل ويجب تركه عند القائلين انه فضلة (قوله واختاره في التسهيل) شرط في شرحه للجواز اعمال الثاني تخلصا من الفصل المذكور دماميني (قوله من ذلك) أي مما تعدد فيه المتنازع وهي الافعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعني دبر والمفعول المطلق أعني ثلاثا وثلاثين وأعمل الاخير اذ لو أعمل الاول لاضمر عقب الثاني والثالث فيه اياها ولو أعمل الثاني لاضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الاخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره في التسهيل قاله سم (قوله طلبت الخ) المتنازع طلبت وأدرك وأبلغ والمتنازع فيه الندى وعند (قوله أن يكون غير سببي مرفوع) أي للزوم اسناد أحدهما الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببي من رابطه بالمبتدا واعترض بانه يكفي في الربط رفعه لضمير السببي المضاف الى ضمير المبتدا كما اكتفى المصنف تبعا للاخفش والكسائي بضمير الازواج المرتبطات بالمبتدا في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أي أزواجهم وبان الفساد المتقدم حاصل في نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه مع ان المتنازع فيه سببي منصوب ولا فساد في نحو قولك زيد أكرمه واحسن اليه أخوه مع ان المتنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدا مع كل من العاملين سواء كان السببي مرفوعا أو منصوبا ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان السببي أو منصوبا وكوجود ضمير المبتدا مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه (قوله مبتدأ) أي ثان وقوله والعاملان أي مع ضميريهما لان الخبر المجموع لا العامل وحده أي والجملة في المثال خبر المبتدا الاول ويلزم على هذا الاعراب بالنسبة الى المثال أي زيد الخ تقدم الخبر الفعلي على المبتدا والجمهور على منعه وقول البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي سهو (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السببي ومن الغير كون ممطول خبرا ومعنى حال من غريمها وغريمها نائب فاعل ممطول (قوله بخلاف السببي المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بأنك اذا أعملت الاول فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح الوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا (قوله كامر) كان الاولى حذفه لانه لم يتقدم له تمثيل السببي

وغيره وعن المبرد اجازته في فعلي التعجب نحو ما أحسن وأجمل زيدا وأحسن به وأجمل بعمرو واختاره في التسهيل * الثاني قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وقول الشاعر

طلبت فلم أدرك بوجهي فليتني * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

الثالث اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع فنحو زيد قام وقعد أخوه وقوله وعزة ممطول معنى غريمها محمول على أن السببي مبتدأ والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب كامر ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين وأجاز بعضهم في البيت التنازع

(والثان) من المتنازعين(أولى) (٧٤) بالعمل من الاول(عند أهل البصره) لقربه(واختار عكسا) من هذا وهو أن الاول أولى لسبقه (غيرهم ذا أسره) أى غير البصريين وهم الكوفيون مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما ﴿تنبيه﴾ سكتوا عن الاوسط عند تنازع الثلاثة وحكى بعضهم الاجماع على جواز اعمال كل منها ومن اعمال الاول قوله

كسالك ولم تستكسه فاشكرن له أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ومن اعمال الثالث قوله

جئ ثم حالف وقف بالقوم انهم لمن أجاروا ذووعز بلاهون

(وأعمل المهمل) منهما وهو الذى لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه اليه فى المعنى (فى ضمير ما تنازعاه والتزم) فى ذلك (ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة وسواء فى ذلك كان الاول هو المهمل (كيحسنان ويسىء ابناكا) أم الثانى (و) ذلك نحو (قد بغى واعتديا عبداكا) وهذا المثال الثانى متفق على جوازه والاول منعه الكوفيون لانهم يمنعون الاضمار قبل الذكر فى هذا الباب فذهب الكسائى ومن وافقه الى وجوب حذف الضمير من الاول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكا بظاهر قوله تعفق بالارطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب * وقال الفراء ان اتفق العاملان فى طلب المرفوع ونصها

المنصوب (قوله والثان من المتنازعين أولى بالعمل من الاول عند أهل البصرة لقربه) قال يس ولو كان أضعف من الاول فى العمل اه ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلة المذكورة وعللت أيضا أولوية الثانى بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول باجنبى وان اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الاول أولى لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ومحل الخلاف مالم يوجد مرجح لاحدهما فنى بل نحو ضربت بل أكرمت عمرا يجب اعمال الثانى وبالعكس فى لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله فى النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضا أولوية الاول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان أعمل الثانى وأضمر فى الاول ضمير الرفع كما هو رأى البصريين أو حذف الضمير من الاول ان أعمل الثانى وحذف من الاول ضمير الرفع كما هو رأى الكسائى أو عمل العاملين فى معمول واحد ان اتفق العاملان فى طلب المرفوع وتاخير ضمير الاول ان اختلفا كما هو رأى الفراء كما سيأتى فى الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزى بالجماعة القوية لكن فى القاموس الاسرة بالضم الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الادنون (قوله على جواز اعمال كل منهما) أى اذا لم يستلزم اعمال الثانى أن يضمر فى الاول ضمير رفع فان الكوفيين يمنعونه كما سيأتى فلا منافاة بين ماهنا وبين ما يأتى فلا تغفل (قوله ومن اعمال الاول) أى بدليل الاضمار فى الثانى والثالث (قوله ومن اعمال الثالث) أى بدليل تعديه الثالث بالحرف وحذف الضمير من الاولين ولم يمثل لاعمال الثانى لانه لم يحفظ اعماله فى كلام العرب كما قاله المرادى (قوله فى ذلك) أى فى حال اعمال المهمل فى الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) فى التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ذكر وسيذكره الشارح لكن صرح الدمامينى نقلا عن سيبويه بقبحه فيكون المراد التزام ذلك فى الفصيح ومحل المطابقة مالم يستوفيه المذكر والمؤنث والاضمر مفردا مذكرا لاغير نحو أجريح وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كيحسنان الخ) المثالان من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقائم هما وذاهب الزيدان وأقائم وذاهب هما لزيدان وأقائم أنتما وذاهب أنتما وأقائم وذاهب أنتما أنتما فانتما الاول فى المثال الاخير مضمر الثانى المهمل وأنتما الثانى فاعل الاول المعمل وبعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدمامينى على المغنى (قوله وهذا المثال الثانى متفق على جوازه) قال شيخنا هذا ينافى ماسيأتى عن الفراء من اعمالهما معا فى الظاهر عند اتفاقهما فى طلب المرفوع اه ويجاب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر (قوله والاول منعه الكوفيون) أى من حيث اشتماله على اضمار ضمير الرفع فى الاول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على اعمال الثانى بدليل كلامه بعد فلا ينافى هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أى لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائى الخ) تفصيل لمحذوف أى واختلفوا فى كيفية اعمال الثانى مع طلب الاول الرفع فيل ما وقع فيه أشنع مما فر منه لان حذف الفاعل أشنع من الاضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفى شرح الايضاح ما حكى عن الكسائى من أنه يحذف الفاعل فى نحو ضربنى وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفرد فى الاحوال كلها قاله يس (قوله تمسكا بظاهر قوله تعفق) أى استتر وضبطه الشارح فى شرحه على التوضيح بالغين المعجمة وفى التصريح أنه بالعين المهملة بالارطى شجر لها أى للبقرة الوحشية فبذت بتشديد الذال المعجمة أى غلبت والنبل السهام وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ووجه التمسك به أنه لم يضمر فى واحد من تعفق وأراد فلم يقل تعفقوا على اعمال الثانى ولا أرادوها على اعمال الاول وانما قال بظاهر لامكان تاويله بما سيأتى فى الشرح (قوله فى طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما فى طلب المنصوب ويرشد اليه عبارة الهمع

ونصبها وقال الفراء كلاهما يعملان فيه ان اتفقا فى الاعراب المطلوب (قوله والعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد الا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما فى زيد وعمرو قائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل (قوله ولا اضمار) أى على أحد نقلين عنه ونقل عنه أنه يجوز الاضمار مؤخرا فى حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخوالك هما (قوله أضمرته مؤخرا) أى ان كان الاول هو الطالب للمرفوع كما فى المثال على ماهو قضية كلام التسهيل والتصريح فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فان أعملته فمرفوع الثانى ضمير فيه وان أهملته فلا اضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء اذا اختلفا هو مانقله المصنف عنه والذى نقله الجمهور عنه وجوب اعمال الاول حينئذ كما فى الهمع (قوله نحو ضربنى وضربت زيدا هو) فهو فاعل ضربنى لا توكيد لمستتر فى الفعل لانه يمنع أن فيه ضميرا مستترا كما مر (قوله والمعتمد ماعليه البصريون) أى من وجوب اضمار ضمير الرفع فى الاول عند اعمال الثانى (قوله لان العمدة يمتنع حذفها) اعترض اللقانى هذا الدليل بانه لا يفيد وجوب الاضمار بخصوصه بل هو أو الاظهار ويمكن أن يجاب بانه اقتصر على جزء العلة لكفايته فى الرد على مجوز الحذف وهو الكسائى والجزء الثانى لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضى منع الاظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل فى مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولان الاضمار) بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذى قبله فيرد به على الكسائى ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء فى غير هذا الباب) أى فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فيقال جاء حذف الفاعل فى غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب وبحث فيه اللقانى أيضا بان جواز الاضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب لغرض ايراد الشئ مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولك دفعه بانه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الاجمال ثم التفصيل فتامل (قوله وقد سمع) ترق من قياس الاضمار قبل الذكر فى هذا الباب على الاضمار قبل الذكر فى غيره الى سماعه فى هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع الخ أى سمع كثيرا نظما ونثرا وذلك علامة الاطراد فاندفع ماقيل للكسائى أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما فى قوله تعفق الخ على أن ما استدل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده يس (قوله وكمتا) أى ترى خيلا كمتا جمع أكمت من الكمتة وهى حمرة تضرب الى سواد مدماة أى شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أى جعلته شعارا ولباسا لها والمذهب بضم الميم المموه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثانى وأضمر فى الاول ضميره قبل الذكر لكن هذا البيت لا يحتج به على الكسائى لان الضمير فى الاول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خلوه منه ويحتج به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا (قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع) أى على تأوله بمن ذكر كما سيشير اليه أو تأوله بالجمع واعترض بان الافراد قبيح كما مر عن الدمامينى فكيف ينفى الحجية ويمكن أن يقال احتمال البيت أمرا جائزا ولو مع قبح ينفى حجيته على ثبوت أمر آخر فتامل وقد روى كما فى العينى تعفق بضم القاف على أنه مضارع حذفت منه احدى التاءين مسندا الى ضمير الرجال لانهم فى معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائى حينئذ وقول العينى ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع الى البقرة لا يلائم قوله لها الا بتكلف (قوله وقد أجاز ذلك) أى الافراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله فى الاحوال كلها أى اسناد الفعل الى الواحد والاثنين والجماعة لكن الافراد فى الاثنين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا مايصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا مايصل اليه بواسطة الحرف كما فى التصريح فلا يرد أن اعراب المضمرات محلى دائما لبنائها (قوله أوهلا) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك أى جعلك أهلا له (قوله

فالعمل لهما ولا اضمار
نحو يحسن ويسىء
ابناكا وان اختلفا أضمرته
مؤخرا نحو ضربنى وضربت
زيدا هو والمعتمد ماعليه
البصريون وهو ماسبق
لان العمدة يمتنع حذفها
ولان الاضمار قبل الذكر
قد جاء فى غير هذا الباب
نحو ربه رجلا ونعم رجلا
وقد سمع أيضا فى هذا الباب
من ذلك ماحكاه سيبويه
من قول بعضهم ضربونى
وضربت قومك ومنه قوله
جفونى ولم أجف الاخلاء
اننى
لغير جميل من خليلى مهمل
وقوله
هوينني وهويت الغانيات الى
أن شبت فانصرفت عنهن
آمالى وقوله
وكمتا مدماة كان متونها
جرى فوقها واستشعرت
لون مذهب
ولا حجة فيما تمسك به
المانع لاحتمال افراد
ضمير الجمع وقد أجاز ذلك
البصريون فى الاحوال
كلها تقول ضربنى وضربت
الزيدين كانك قلت ضربنى
من على مالا يخفى (ولا
تجئ مع أول قد أهملا
بمضمر لغير رفع) وهو النصب
لفظا أو محلا (أوهلا) أى
جعل أهلا (بل حذفه الزم

ن غير خبر) في الاصل لانه حينئذ فضلة فلا حاجة الى اضمارها قبل الذكر فتقول ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي عمرو ولا ضربته وضربني زيد ولا مررت (٧٦) به ومر بي عمرو وأما قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ٭ فضرورة (وأخرنه ان يكن هو الخبر) لانه منصوب فلا يضمر قبل الذكر وعمدة في الاصل ولا يحذف فتقول كنت وكان زيد قائما اياه وظنني وظننت زيدا عالما اياه أما امتناع الاضمار مقدما فادعى الشارح الاتفاق عليه وفي دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب أحدها جوازه كالمرفوع وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل الى جواز اضمار المنصوب مطلقا مقدما واحتج له وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون لانه مدلول عليه بالمفسر وهو أقوى المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل ﴿تنبيهات﴾ الاول اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو ضربني وضربته زيد ومر بي ومررت بهما أخواك لدخوله تحت قوله وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه ولم يخرجه ومنه قوله

اذا هي لم تستك بعود أراكة ٭ تنخل فاستاكت به عود اسحل

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله والتزم ما التزما وهذا لم يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله

بعكاظ يعشي الناظرين ٭ اذا هم لمحوا شعاعه

وخص لفصل بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لان في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض ٭ الثاني كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين الاول جزمه بحذف الفضلة من الاول المهمل والثاني جزمه بتأخير الخبر ولم يجزم بهما في التسهيل

بل حذفه الزم) أي على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخرنه الخ كما سيتضح (قوله ان يكن غير خبر) حذف في الموضعين جواب ان التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة الى اضمارها) أي لفظا فلا ينافي أنها منوية وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة انما يهرب منه اذا كان الضمير ملفوظا به (قوله وأخرنه) أي اذكره مؤخرا فكلامه متضمن لشيئين ولهذا علل الشارح الامرين على اللف والنشر المشوش (قوله وعمدة في الاصل فلا يحذف) يرد عليه ان خبر كان ومعمولي ظن يجوز حذفهما لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتي أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا في الاضمار مقدما كما قد يتوهم من عبارة الشارح وزاد في التوضيح رابعا وهو الاظهار (قوله أحدها جوازه) أي الاضمار للمنصوب مقدما كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيره وهو ما في النظم ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل الى جواز الخ) وقضيته تجويز اضماره مؤخرا بالاولى سم (قوله مطلقا) أي عمدة كان في الاصل أو فضلة (قوله واحتج له) أي بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازه الكوفيون) نقل المصرح عن أبي حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما والا لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن يقول اياه متقدما أو متأخرا ولا ينافي هذا ما سيأتي من وجوب الاظهار اذا لم يطابق الضمير المفسر وان زعمه سم لان ما سيأتي مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الاظهار حينئذ (قوله لانه مدلول عليه بالمفسر) أي وحذف المعمول لدليل جائز حتى في باب كان وظن (قوله لسلامته من الاضمار قبل الذكر) أي اذا أضمر مقدما كما مال اليه في شرح الكافية ومن الفصل أي بين العامل الاول المهمل ومعموله اذا أضمر مؤخرا كما قال به هنا (قوله اذا هي) أي المرأة والاراكة واحدة الاراك تنخل بالبناء للمجهول والحاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد أي اختير لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر في القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب اذا والاسحل بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة شجر دقيق الاغصان يشبه الاثل يتخذ منه أيضا السواك كذا في العيني والذي في القاموس والصحاح الاسحل بالكسر شجر يستاك به وضبطت الحاء بالقلم في نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الاقرب الى قولهما بالكسر والشاهد في تنخل واستاكت حيث تنازعا عود اسحل فأعمل الاول وأضمر في الثاني ضمير عود اسحل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت في الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون الشعر قال في الصحاح بناحية مكة شهرا وقال في القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما والبا في بعكاظ ظرفية وقوله يعشي بالعين المهملة كيعطي أي يسيء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضي والضمير في شعاعه للسلاح والشاهد في يعشي ولمحوا حيث تنازعا شعاعه فأعمل الاول وأضمر في الثاني ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم حذفه بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فانه قال وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع لانه فضلة كقوله بعكاظ الخ ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اهـ (قوله تهيئة العامل) يعني لمحوا للعمل أي في الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على اعمال الثاني مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الاضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض

بل أجاز التقديم * والثالث يشترط لحذف الفضلة من الاول المهمل أمن اللبس فان خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان
على زيد به لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه * الرابع قوله غير خبر (٧٧) يوهم أن ضمير المتنازع فيه اذا كان
المفعول الاول فى باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو ظننت منطلقة وظننى منطلقا هند اياها فاياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه وفى حذفه ما سبق ولذلك قال الشارح لو قال بدله

واحذفه ان لم يك مفعول حسب * وان يكن ذاك فاخره تصب

لخلص من ذلك التوهم لكن قال المرادى قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف أيضا بل يؤخر كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال

بل حذفه ان كان فضلة حتم * وغيرها تأخيره قد التزم

* لاجاد قلت وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ما على بيت الاصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته فكان الاحسن أن يقول

واحذفه لا ان خيف لبس أو يرى * لعمدة فجئ به مؤخرا

الخامس قاس المازنى وجماعة المتعدى الى ثلاثة على المتعدى الى اثنين وعليه مشى فى التسهيل فتقول على هذا عند اعمال الاول أعلمنى وأعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما ويختار اعمال الثانى نحو أعلمنى وأعلمت زيدا عمرا قائما اياه اياه وأعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما اياه اياه (وأظهر ان يكن ضمير خبرا) أى فى الاصل (لغير ما يطابق المفسرا) أى فى الافراد والتذكير وفروعهما لتعذر الحذف بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة فتعين

لفصل العامل الاول من المعمول بالعامل الثانى فى حال اعمال الثانى مع الحذف قال سم وكانهم أى المجوزين اختيارا حذفه عند اعمال الاول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال اعمال العامل الآخر فى المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمله فانه حسن (قوله بل أجاز التقديم) أى ذكر الضمير مقدما عمدة فى الاصل أو فضلة فليس الاضراب راجعا لقوله والثانى جزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون فى كلامه قصور كما توهمه البعض (قوله لحذف الفضلة من الاول المهمل) وكذا يشترط لجواز حذفها من الثانى المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يجز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس) ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الابواب السابقة ومن قوله سابقا * وحذف فضلة أجز ان لم يضر (قوله وجب التأخير) على ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو استعنت واستعان على زيد به) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة معمول الفعل الثانى مع أن المراد استعنت بزيد أما اذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لان المتبادر هو المراد أفاده سم (قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ) لو علله بما أسلفناه لكان مناسبا لان تعليله انما ينتج الاجمال لا اللبس لكن مر أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعم الاجمال وان كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ أى هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض فاعترض بأن الاولى حذف مستعان اذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم الخ) لان من الغير المفعول الاول لانه مبتدأ فى الاصل (قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ) لان كلا منهما عمدة فى الاصل ويمكن الجواب عن المصنف بانه عبر بالملزوم وهو الخبر وأراد اللازم وهو العمدة وبان المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالاولى لاشرفيته والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر (قوله وفى حذفه ما سبق) أى من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفى حذفه واضماره مقدما ما سبق لان صنيعه يشعر بانه لا خلاف فى عدم جواز اضماره مقدما وليس كذلك لوجود الخلاف فى اضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أى لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادى) استدراك على قوله لخلص من ذلك التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شئ أصلا (قوله أو يرى لعمدة) بكسر اللام أى منتسبا لعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفى نسخ بالكاف (قوله قاس المازنى الخ) أى فى أنه اذا أعمل الاول أضمر فى الثانى ضمير المفعولين الثانى والثالث بجانبه لعودهما على متقدم فى الرتبة واذا أعمل الثانى أضمر فى الاول ضميرهما مؤخرا لما تقدم وأما المفعول الاول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثانى المهمل كما سبق (قوله ويختار اعمال الثانى) أى عند البصريين لقربه كما مر (قوله وأعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما اياه اياه) لا يخفى أن اياه الاول ضمير المفعول الثانى واياه الثانى ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذى هو المفعول الاول لما تقدم (قوله وأظهر) أى ضمير المتنازع فيه أى ائت به اسما ظاهرا وقوله لغير ما يطابق المفسرا أى لمبتدا فى الاصل غير مطابق للمفسر كالياء فى يظنانى فى المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أى للمخبر عنه ان أتى به مطابقا للمفسر وللمفسر ان أتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حينئذ بالنسبة الى المفعول الثانى لا بالنسبة الى المفعول الاول لتنازعهما فيه فاعملنا فى مثالنا الاول وأضمرنا فى الثانى

الاظهار وتخرج المسئلة من هذا الباب (نحو أظن ويظناني أخاه زيدا وعمرا أخوين في الرخا) على اعمال الاول فزيدا

وعمرا أخوين مفعولا أظن وأخا ثاني مفعولي يظناني وجيء به مظهرا لتعذر اضماره لانه لو أضمر فاما أن يضمر مفردا مراعاة للمخبر عنه في الاصل وهو الياء من يظناني فيخالف مفسره وهو أخوين في التثنية واما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه وكلاهما ممتنع عند البصريين وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا وأجاز الكوفيون الاضمار على وفق المخبر عنه نحو أظن ويظناني اياه الزيدين أخوين عند اعمال الاول واهمال الثاني وأجازوا أيضا الحذف نحو أظن ويظناني الزيدين أخوين ﴿تنبيه﴾ وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو أن الاصل أظن ويظنني الزيدين أخوين فتنازع العاملان الزيدين فالاول يطلبه مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فأعملنا الاول فنصبنا به الاسمين وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الالف وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج الى اضماره فرأيناه متعذرا لما مر فعدلنا به الى الاظهار وقلنا أخا فوافق المخبر عنه ولم تضره مخالفته لاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره ﴿خاتمة﴾

لا يتأتى التنازع في التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطي وكذا نحو ماقام وقعد الا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول فيؤول

ضميره وهو الالف في يظناني (قوله وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو الخ) صوره في عكس المثال مع انه عكس فيه وهو باق على حاله بان يقال أظن ويظنني زيد وعمرو أخا اياهما أخوين لان ماذكره أشبه في العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) أي وان خالف المفسر ويؤيده أن الرضي كما نقله الاسقاطي لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه اذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى فان كن نساء ثم قال وان كانت واحدة مع أن الضمير فيها للاولاد لظهور المقصود (قوله عند اعمال الاول واهمال الثاني) فان أعملت الثاني وأهملت الاول قلت على مايظهر أظن ويظنني الزيدان أخا اياهما اياهما (قوله وأجاز وا أيضا الحذف) يعكر عليه ما تقدم نقله عن أبي حيان (قوله وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو أن الاصل الخ) ظاهره أن كونها من هذا الباب انما هو بالنسبة الى المفعول الاول لا الثاني وبه صرح الموضح واستظهر سم وغيره أنها منه بالنسبة الى الثاني أيضا باعتبار كونه مطلوبا بالكل من العاملين على أنه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا وأطال في ايضاح ذلك (قوله فعدلنا به) أي الاضمار أي عنه (قوله لا يتأتى التنازع الخ) لان كلا من الحال والتمييز لا يضمر لوجوب تنكيره وقوله خلافا لابن معطي حيث أجازه في الحال قال الفارضي نحو زرني أزرك راغبا على اعمال الثاني وزرني أزرك في هذه الحالة راغبا على اعمال الاول اه وفيه أن هذا مثل اعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ماقام الخ) لانه ان أضمر في الفعل المهمل بدون الا انعكس المعنى المراد من الاثبات على وجه الحصر الى النفي وان أضمر فيه مع الا بأن يقال ماقام الا هو وماقعد الا زيد كما نقل عن ابن هشام فان أراد مع حذف الا هو ورد أن البصري لا يجيز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وان أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضي وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ماضربت وأكرمت الا زيدا وفرق بان المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد ان أضمر في الفعل المهمل بدون الا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها ان أضمر مع الا وقد صرحوا بان المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضي الامتناع اذا كان المنصوب عمدة في الاصل نحو ماعلمت وظننت الا زيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن ثم رأيت الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بالا والحصر بانما فقال الذي يفهمه المتأمل أن تخريج ذلك انما هو على التنازع وبيانه أن القياس يقتضي أن يقال ماقام وقعد الا زيد هو لان العاملين فرغا لما بعد الا فيعمل أحدهما في الظاهر والآخر في ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملغى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده الى ما بعده لفظا ورتبة يلزم أن يكون هو مقدما لفظا مؤخرا رتبة لان رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا رتبة كونه موجبا محصورا بالا التي قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الاصلي دليل على ايجابه وحصره وعروض تقدمه لاجل اصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا عملا بالاصل من الحصر وقولهم اذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير انما هو في الضمير الذي جاء على أصله وهو المتأخر لفظا ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد انما التي يجب انفصال الضمير بعدها أيضا لافادة الحصر مع أنها مثل الا قياس التنازع فيها أن يقال انما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير الاصلي ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله اه باختصار (قوله وما ورد الخ) كقوله

ماصاب قلبي وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات والله تعالى أعلم

(المفعول المطلق)

زاد في شرح الكافية في الترجمة وهو المصدر وذلك تفسير للشئ بما هو أعم منه مطلقا كتفسير الانسان بأنه الحيوان اذ المصدر أعم مطلقا من المفعول المطلق لان المصدر يكون مفعولا مطلقا وفاعلا ومفعولا به وغير ذلك والمفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الاصل (واعلم) أن المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم في باب تعدي الفعل ولزومه ومفعول مطلق ومفعول له ومفعول فيه ومفعول معه وهذا أول الكلام على هذه الاربعة فالمفعول المطلق ما ليس خبرا من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده فما ليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك ضربك ضرب أليم ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومفيد توكيد عامله الخ مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك أمرك سير سير وللمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو عرفت قيامك ومدخل لانواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلة نحو ضربت ضربا أو ضربا شديدا أو ضربتين

فيؤول بأنه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثنى منها المفعول له قال بعضهم وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بفي يقدر في المفعول له مقترنا باللام وفرق الروداني بتوسعهم في الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر في وقيل صمت وسرت اليوم على أن التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول له فلا يقال قمت وسرت خوفا إذ لا يجوز قمته أي الخوف لعدم التوسع فيه والنفس الى جواز التنازع فيه أميل فتنبه

(المفعول المطلق)

(قوله زاد في شرح الكافية الخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغي أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لانه لا تصريح فيما سيذكره بأن المفعول المطلق أي شئ هو وان كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بان المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا بمفيد التوكيد أو مبينا للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله الخ وقوله توكيدا الخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتركه على زيادته في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول (قوله وذلك تفسير للشئ الخ) جوزه المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز في الجملة (قوله لا يكون) أي أصالة بدليل ما بعده (قوله نظرا الى ان ما يقوم مقامه) أي المصدر أي يحل محله ويوضع في مكانه مما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضافين الى المصدر وكالعدد خلف عنه في ذلك أي في المفعولية المطلقة وأنه أي المصدر الاصل أي والاعتبار ليس بالاصل أما اذا نظر الى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهي (قوله ما) أي اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا ولم يقل منصوب نظرا الى أنه قد يرفع نائبا عن الفاعل كما سيذكره وفيه ما سيأتي وإنما خص النفي بالخبر دون غيره كالمبتدا والفاعل لانه الذي قد يجيء مبينا للنوع عامله كما في ضربك ضرب اليم أو عدده كما في ضربك ضربتان (قوله مفيد الخ) مما خرج به كراهتي في قولك كرهت كراهتي على أن كراهتي مفعول به لكرهت إذ هو حينئذ لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد عامله) أي مصدر عامله الذي تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد إذ ذلك شرط في التأكيد اللفظي الذي هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا هذا ما أفاده الدماميني والرضي وبحث فيه بأنه يرفع التجوز كالنفس والعين ورد بأن التأكيد اللفظي قد يكون لرفع التجوز في المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الامير الامير لرفع توهم التجوز فاعرفه والمراد افادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد والا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا وان كان قد لا يقصد وأو في قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر الى القسمين الاخيرين كما في ضربت ضربتي الامير لا بالنظر الى القسم الاول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الاخيرين وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله فما ليس خبرا) لو قال فليس خبرا لكان أحسن اذ لا دخل لما في اخراج ما ذكر ولان شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر الخ أي من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئا آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج الا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله أشار بنحو الى شئ آخر يخرج بقولنا من مصدر وان خرج بما بعده أيضا كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكد) هو المصدر الثاني المؤكد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكد عامله بل مثله ولا بين نوعه لان الذي

بين نوع عامله هو المصدر الاول (قوله أو مرفوعا الخ) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحا مفعولا
مطلقا بل نائب فاعل (قوله لان حمل المفعول عليه) أى اطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد
الاخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يحوج الى صلة) أى بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج الى
ذلك لغة فلا ينافى أنه مقيد عند النحاة بالاطلاق ولهذا قال فى المغنى المفعول اذا أطلق فى اصطلاح
النحاة انما ينصرف الى المفعول به لانه أكثر دورا فى الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور
الا مقيدا بقيد الاطلاق (قوله لانه مفعول الفاعل حقيقة) أى الفعل الذى يصح اسناده اليه
وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالاسناد ما يعم ما على جهة الايجاب أو السلب
فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فانها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لاجله وبعض
أفراد المفعول به نحو كرهت قيامى ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك
الفعل المذكور فيخرج ما ذكر فتأمل (قوله باعتبار الصاق الفعل به) وان لم يكن موجودا قبل ذلك
الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وان كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها
مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناه على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا فأوجد
الفاعل فيه شيأ آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله الى التقييد بحرف الجر) أى أو الظرف كما فى
المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) أى لبيان تعدى الفعل ولزومه
وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع
ضميمة شئ آخر) أى كونه غير خبر ومفيدا تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كما أشار الى ذلك
المصنف بقوله توكيدا الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل فى هذا التعريف اسم المصدر لانا نقول
اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدمامينى عن ابن
يعيش وغيره وأقره أفاده سم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النيابة عن
المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بان تقيد الدلالة على الحدث فى تعريفه
بالاصالة (قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل) صرح السيد والرضى بان المفعول المطلق هو
الاثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أى ايقاعه الذى معناه أمر اعتبارى وهو تعلق القدرة
بالمقدور وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى فى شرح العقائد ويطلق المصدر
على كل منهما وأنت خبير بأن ما قالاه لا يظهر فى نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل
الفعل المذكور وأنه يقتضى أن المصدر المستعمل فى التأثير كأثرت تأثيرا أو أوقعت ايقاعا لا يسمى
مفعولا مطلقا والوجه خلافه والحاصل ان المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة
على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه
وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو الضاربية والمضروبية أى الكون ضاربا والكون
مضروبا ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبنى للمفعول
والثانى أعنى الاثر هو المختلف فى كونه مخلوقا للعباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد
للتفتازانى وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبى شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آياته ولى
فيه بحث وهو أن الثانى يتوقف حصوله على الاول ويكون أيضا مكلفا به لان ما لا يتم المكلف به
الا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل
بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانيا وبالتبع وكونه أمرا اعتباريا لا وجود له
خارجا لا يمنع التكليف به تبعا فتأمل (قوله من مدلولى الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا
فعل له وبالعكس وأجيب بان ما لم يوضع بقدر يس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم
بالغير (قوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب

أو مرفوعا لكونه نائبا عن
الفاعل نحو غضب غضب
شديد وانما سمى مفعولا
مطلقا لان حمل المفعول
عليه لا يحوج الى صلة لانه
مفعول الفاعل حقيقة
بخلاف سائر المفعولات
فانها ليست بمفعول الفاعل
وتسمية كل منها مفعولا
انما هو باعتبار الصاق الفعل
به أو وقوعه لاجله أو فيه
أو معه فلذلك احتاجت فى
حمل المفعول عليها الى
التقييد بحرف الجر بخلافه
وبهذا استحق أن يقدم
عليها فى الوضع وتقديم
المفعول به لم يكن على سبيل
القصد بل على سبيل
الاستطراد والتبعية ولما
كان المفعول المطلق هو
المصدر مع ضميمة شئ آخر
كما عرفت بدأ بتعريف
المصدر لان معرفة المركب
موقوفة على معرفة أجزائه
فقال (المصدر اسم ما
سوى الزمان من مدلولى
الفعل) أى اسم الحدث
لان الفعل يدل على الحدث
والزمان فما سوى الزمان
من المدلولين هو الحدث
(كأمن من) مدلولى (أمن)
وضرب من مدلولى ضرب

الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة الى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفي المقام بحث أبداه الشاطبي فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلان مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين وأما خروجها عن التضمن فلان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة الى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لان دلالته على الزمان ليست من الجهة التي يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالته على الاول بالصيغة وعلى الثاني بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلان دلالة الالتزام هي الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه اهـ وأنا أقول نختار أنها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره في دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالته على الذات وتعينها ليست من جهة واحدة فتفطن واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأنا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته والا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو ربض أو برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطا بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر أو الوصف فاعرفه (قوله بمثله) أي المفعول المطلق أي بمصدر مثله في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط وقوله نصب أي المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه على هذا استخدام قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له ارادة الحدوث كما يأتي (قوله ولو معنى دون لفظ) أي على الاصح عند المصنف لان ما ذهب اليه الجمهور من أن العامل في المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد في نحو حلفت يمينا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة في جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايسة هذا وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة في اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبني ايمانك تصديقا فمن باب النيابة وسيأتي في قوله وقد ينوب عنه الخ (قوله أو فعل) أي متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم الخ) بحث في التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى المجزي به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا في الحقيقة ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أي محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة (قوله أصلا في الاشتقاق) معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف (قوله الى أن الفعل) أي المضارع على الاصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقيته زمانا لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضي لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه وهذا القائل فرض زماني الفعلين في شيئين بخلاف الاول فانه فرض الازمنة في شئ واحد فهو أولى بالترجيح وأما الامر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الاصل من المضارع والماضي مشتق من الاصل منهما (قوله ان كلا الخ) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف (قوله لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الاصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة في الفعل دلالته على الزمن وفي الوصف دلالته على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع

(بمثله) ولو معنى دون لفظ (أو فعل او وصف نصب) نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا ويعجبني ايمانك تصديقا وكلم الله موسى تكليما والذاريات ذروا (وكونه) أي المصدر (أصلا) في الاشتقاق (لهذين) أي للفعل والوصف (انتخب) أي اختير وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى أن الفعل أصل لهما وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب البصريين لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الاصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيدا او نوعا

(قوله نختار الخ) لك أن تقول اللفظ اسم لمجموع المادة والصفة فنسبة دلالة المجموع على كل نسبة واحدة هي الدلالة على الجزء

على أصله وهى ممنوعة لانا نقول الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدنوشرى هذا وقد ناقش سم قولهم ان من شأن الفرع الزيادة على الاصل بأنه لا برهان يقتضى ذلك وأطال فراجعه (قوله يبين المصدر والمسوق الخ) أشار الى رجوع ضمير يبين الى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا و يصح اعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله أى لا يخرج الخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المعمول (قوله كسرت سير ذى رشد الخ) ذهب بعضهم كالدمامينى الى أن المضاف من النيابة اذ يستحيل أن يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثاله فالاصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وان رده البعض بما لا يسمع غير أن هذا لا يرد على المصنف لان مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا والظاهر أن المعرف بأل العهدية كالمضاف فى ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لتخصصه بتحديده بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه الخ) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصريح والاصح الاول لما مر (قوله أى عن المصدر) أى المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى افرح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه فى الاشتقاق نحو وأنبتها نباتا حسنا واسم المصدر غير العلم نحو توضأ وضوء العلماء (قوله كليته) أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة وكذا قوله أو بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر (قوله كجد) أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا فى القاموس و به يعلم أن الامر أيضا بكسر الجيم وضمها (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرهما ٣ مقصورا أن يجلس على أليتيه و يلصق فخذيه ببطنه و يحتبى بيديه أو يجلس على ركبتيه منكبا و يلصق فخذيه ببطنه و يتأبط كفيه وعد القهقرى والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل قاله سم وصحح الرودانى أنهما انما يكونان مصدرين اذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقرى وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود (قوله نحو وسرت أحسن السير الخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أى سير ومن نيابة الصفة كما قاله الدمامينى ضربت ضرب الامير وسرت سير ذى رشد على ما مر بيانه ومنه سرت طو يلا بناء على أن التقدير سيرا طو يلا و يحتمل الظرفية أى زمانا طو يلا والحالية أى سرته أى السير حال كونه طو يلا ومثله وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أى ازلافا غير بعيد أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنة أى الازلاف حال كونه أى الازلاف غير بعيد الا أن هذه الحال مؤكدة وقيل حال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير ذلك كذا فى المغنى (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعلة (قوله ومنه) أى من المرادف أى مقارب المرادف لان الحب ليس مرادفا للاعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله (قوله يعجبه السخون) ما سخن من المرق والبرود ما برد منه والسين والباء مفتوحتان (قوله عبد الله أظنه جالسا) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فان أرجع الى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الرودانى وكان الاولى التمثيل برفعهما على الغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اه و يعارضه ما مر من اشتراط عدم الغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل و يرد على الشارح أن كلامه الآن فى النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لان مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وأل العهدية والاضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن

غراض الثلاثة فالمؤكد
كسرت) سيرا و يسمى
م ومبين العدد ويسمى
مدود كسرت (سيرتين)
كاد كة واحدة ومبين
وع كسرت (سير ذى
مد) أو سيرا شديدا أو
سير الذى تعرفه ويسمى
تص هكذا فسره بعضهم
الظاهر أن المعدود من
بيل المختص كما فعل فى
تسهيل فالمفعول المطلق
لى قسمين مبهم ومختص
لمختص على قسمين معدود
غير معدود (وقد ينوب
نه) أى عن المصدر فى
لانتصاب على المفعول
لطلق (ما عليه) أى
على المصدر (دل) وذلك
تة عشر شيأ فينوب عن
مصدر المبين ثلاثة عشر
يأ * الاول كليته (كجد
ل الجد) ومنه فلا تميلوا
ل الميل وقوله
لمان كل الظن أن لا تلاقيا
لثانى بعضيته نحو ضربته
عض الضرب * الثالث
وعه نحو رجع القهقرى
قعد القرفصا * الرابع
صفته نحو سرت أحسن
لسير وأى سير * الخامس
هيئته نحو يموت الكافر
يتة سوء * السادس
رادفه نحو قمت الوقوف
وافرح الجذل) ومنه قوله
يعجبه السخون والبرود
والتمر حبا ماله مزيد
السابع ضميره نحو عبد الله
أظنه جالسا ومنه أعذبه
عذابا

٣ فى القاموس انه مثلث القاف والفاء مقصورا و بضمهما و بضم القاف والراء ممدودا

المصدر

المصدر المؤكد نعم ان أرجع الضمير الى مبين للنوع كظنى أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون
الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا الى قولنا لدلالة المقام عن قول البعض تبعا لغيره لان الضمير
معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضى كونه مبينا للنوع ألا
ترى أنه يقوم مقام المعرف بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب
بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع
فسقط ماقيل هنا بقى شئ آخر وهو أنه لابد فى الآية من تقدير والاصل لا أعذب تعذيبا مثل
التعذيب المذكور لان نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الاول يستحيل وقوعه على
أحد من العالمين سواه حتى ينفى والذى يمكن وقوعه على سواه انما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير فى
الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة
المصدر الذى هو المفعول المطلق أصالة فتنبه (قوله المشار به) أى وان لم يكن متبوعا بالمصدر عند
الجمهور نحو ضربته ذلك وذهب الناظم الى أن الاتباع شرط وانما يكون اسم الاشارة نائبا عن
المصدر الذى هو المفعول المطلق اصالة فى مثل ما اذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب
أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالاشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لان
فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضربا مثل
ذلك الضرب (قوله الا أنه قليل) أى مانحن فيه من انابة الظرف عن المصدر أما عكسه فكثير كما يأتى
(قوله نحو ماتضرب زيدا) أى أى ضرب تضربه وقوله نحو ماشئت فاجلس أى أى جلوس شئته
فاجلس (قوله آلته) أى اسم آلته وقوله ضربته سوطا أى ضربة سوط (قوله فى آلة الفعل) أى
المعهودة له (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لى أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الاول
موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنا والثانى للفظه لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر
لفظ المصدر أو الاول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا والثانى لها لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول
اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما الفرق بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله
ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر (قوله نحو برة وفجار) يشكل على التمثيل فرقهم بين
المصدر واسمه بان الاول ماجمع حروف الفعل والثانى مالم يجمعها لجمع كل من برة وفجار حروف فعله
الا أن يدعى أن ذلك أغلبى أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كابره وأفجره
أى صيره بارا وصيره فاجرا لكن كان ينبغى على هذا أن يقول الشارح نحو أبرة وأفجار فتأمل
(قوله ان اسم المصدر) أى العلم كما فى التصريح لا مطلقا لنصه فى التسهيل على أن اسم المصدر غير
العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضا كما مر وقوله لا يستعمل الخ لا يرد عليه
سبحان لان مذهب المصنف عدم علميته (قوله ثلاثة أشياء) زاد الرودانى الضمير واسم الاشارة
(قوله شنئته بغضا) فى القاموس شنئه كمنعه وسمعه شنأ ويثلث وشنأة ومشنأ ومشنأة ومشنوءة
وشنآنا أبغضه (قوله ملاقيه فى الاشتقاق) أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة
الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء فاندفع اعتراض شيخ الاسلام بان الاولى
مشاركه فى المادة لان المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته (قوله نباتا) فيه أنه اسم
مصدر غير علم لانبت مثل عطاء لاعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من
الملاقى فى الاشتقاق اشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة فى النيابة أو نظرا الى ماقاله الموضح
من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر أفاده سم لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمى
به النابت كما سمى بالنبت (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لان معنى العلم زائد
على معنى العامل قال المصنف ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل دماميني (قوله نحو توضأ

لا أعذبه أحدا من العالمين
الثامن المشار به اليه نحو
ضربته ذلك الضرب
التاسع وقته كقوله
لم تغتمض عيناك ليلة أرمد
أى اغتماض ليلة أرمد
وهو عكس فعلته طلوع
الشمس الا أنه قليل العاشر
ما الاستفهامية نحو
ماتضرب زيدا * الحادى
عشر ما الشرطية نحو
ماشئت فاجلس * الثانى
عشر آلته نحو ضربته
سوطا وهو يطرد فى آلة
الفعل دون غيرها فلا يجوز
ضربته خشبة * الثالث
عشر عدده نحو فاجلدوهم
ثمانين جلدة وزاد بعض
المتأخرين اسم المصدر
العلم نحو برة وفجار
وفى شرح التسهيل أن
اسم المصدر لا يستعمل
مؤكدا ولا مبينا وينوب
عن المصدر المؤكد ثلاثة
أشياء * الاول مرادفه
نحو شنئته بغضا وأحببته
مقة وفرحت جذلا * الثانى
ملاقيه فى الاشتقاق نحو
والله أنبتكم من الارض
نباتا وتبتل اليه تبتيلا
والاصل انباتا وتبتلا
* الثالث اسم مصدر غير
علم نحو توضأ

وضوأ الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كما فى وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغى أن يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل الا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اهـ وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الاول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقانى وما أجيب به انما ينفع فى عدم ادخال تبتيلا فى اسم المصدر غير العلم لا فى عدم ادخال نباتا من قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقدم آنفا الاعتذار عن عدم ذكره فى أمثلة اسم المصدر فتنبه (قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل) كان الاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذى تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثانى وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله (قوله وأفردا) دفع به ما يتوهم من ظاهر الامر فى قوله وثن الخ ولا يغنى عنه مفهوم فوحد أبدا لصدقه بكون السلب كليا أى لا توحد غيره دائما ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اهـ سم فلا اعتراض بان جواز الافراد ظاهر لانه الاصل (قوله لصلاحيته) أى المبين لذلك أى المذكور من التثنية والجمع لان الجنس الواحد يتعدد بتعداد أنواعه وآحاده (قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافى تصريح (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعى والعددى فلا يمتنع تأخيره عنهما قاله الروداني (قوله لتقوية عامله) أى تثبيت معناه فى النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أى رفع توهم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكد نقله الزركشى فى البحر المحيط فى الاصول ونقض بقوله تعالى ومكروا مكرا وقول الشاعر وعجت عجيجا من جذام المطارف وأجيب بانه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا فى القسطلانى على البخارى فالمتعين للمجاز يؤكد كما فى الآية والبيت فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على اطلاقه (قوله ونازع فى ذلك الشارح) أى بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالاولى وان السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا وجوبا نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا ورد بان الحذف مناف للتوكيد مطلقا لان التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافى ذلك فدعواه الاولوية مردودة وما ذكره وان كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لنكتات تأتى كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ وفيه أن نحو أنت سير الادليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة اليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الامثلة التى ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شئ من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد ولا خلاف فى عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا فى عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الاول لا يأتى فى نحو أنت سيرا وانه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة فى قوله توكيدا ونوعا الخ الا ان يكون مراده أن تلك الامثلة ليست من المؤكد الآن وان كانت منه بحسب الاصل فتأمل (قوله متسع) أى اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ويحتمل أن المعنى والحذف فى سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وانما جاز

وضوأ واغتسل غسلا وأعطى عطاء (وما) سبق من المصادر (لتوكيد فوحد أبدا) لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (وثن واجمع غيره) اى غير المؤكد وهو المبين (وأفردا) لصلاحيته لذلك أما العددى فباتفاق نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات واختلف فى النوعى فالمشهور الجواز نظرا الى أنواعه نحو سرت سيرى زيد الحسن والقبيح وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين (وحذف عامل) المصدر (المؤكد امتنع) لانه انما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافى ذلك ونازع فى ذلك الشارح (وفى) حذف عامل (سواه لدليل متسع) عند الجميع كان يقال

حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله (قوله ماضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لاثبات المنفي قبلها (قوله حجا مبرورا) يقدر في الاول تحج وفي الثاني حججت (قوله والحذف حتم الخ) في قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أي عوضا من اللفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي لم يستعمل له فعل كويح وويل قال الدماميني والعامل المحذوف في هذا المصدر اما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوسا عند الجمهور واما فعله المهمل وان لم يصح النطق به اذ لا يلزم من كونه عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الاول اقتصر الشارح في الخاتمة (قوله وواقع في الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء الذي ليس من الطلب كحمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا وطاعة وسمعا نقله الدنوشري عن اللقاني وفي الهمع عن الشلوبين وابن مالك ان عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا انشاء وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظا ومعنى (قوله فالاول هو الواقع) أي المصدر الواقع وان لم يكن متعديا على ما يؤخذ من الامثلة الآتية ومن تمثيل السيوطي في الهمع بجيبة خلافا لما وقع في كلام الشاطبي وتبعه البعض وهذا النوع الاول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا بخلاف النوع الثاني الآتي فسماعي على الصحيح الا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا وذا حصر ومؤكدا للجملة وذا تشبيه فقياسي وكذا من السماعي ما كان من الاول لا فعل له من لفظه كويحه وويله أو لم يكن مفردا منكرا (قوله والاصل اندل يا زريق) يقتضي أن زريقا اسم رجل وفي العيني انه اسم قبيلة وعليه فالاصل اندلي أو اندلوا ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها (قوله وتقول الخ) لو قال وكقولهم قياما لا قعودا لكان أنسب (قوله أي قم ولا تقعد) فيه ان حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوف عليه أي افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من تخلص أبي حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني الى أن يقال انه خبر بمعنى النهي (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل (قوله أو دعاء) عطف على أمرا أي دعاء له أو عليه وقد مثل لهما (قوله نحو سقيا ورعيا الخ) اعلم أن من هذه المصادر ونحوها ما سمع مضافا نحو ويحك وويلك وبعدك وسحقك والنصب واجب عند الاضافة ولا يجوز الرفع لانه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الافراد النصب والرفع على الابتداء كذا في الهمع وأطلق في التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الاضافة وهو الاقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له اذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله * صبر جميل فكلانا مبتلى * أي صبر جميل أجمل أو أمري صبر جميل وخبرا المكرر نحو سير سير والمحصور نحو ما زيد الا سير والمؤكد نفسه نحو له علي ألف اعتراف أي هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا انشائيا كقوله عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه أي أمري عجب وشأني حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ ولتلك خبر والمفيد خبرا غير انشائي اه أي نحو افعل ذلك وكرامة أي ولك كرامة والظاهر أن ما التفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا اه وفيه نظر لان جاء في كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافي قياس غيره عليه فالاوجه الاطراد كما يفيده كلام ابن عصفور وقال في الهمع ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن ادخال أل ليس مطردا في جميعها وانما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقي لك والرعي وقال الفراء والجرمي بقياسه اه وبقولهما أقول والمجرور بعد نحو سقيا ورعيا

ماضربت فتقول بلى ضربا مؤلما أو بلى ضربتين وكقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن أراد الحج أو فرغ منه حجا مبرورا فحذف العامل في هذه الامثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (والحذف حتم) أي واجب (مع) مصدر (آت بدلا من فعله) لانه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه وهو على نوعين واقع في الطلب وواقع في الخبر فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا (كندلا اللذ كاندلا) وقوله

على حين ألهى الناس جل أمورهم
فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا بدل من اللفظ باندل والاصل اندل يا زريق المال أي اختطفه يقال ندل الشيء اذا اختطفه ومنه فضرب الرقاب أي فاضربوا الرقاب وتقول قياما لا قعودا أي قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله

* صبرا في مجال الموت صبرا *

أو دعاء نحو سقيا ورعيا

وجدعا وكيا أومقرونا باستفهام توبيخى (٨٦) نحو أتوانيا وقدجد قرناؤك وقوله ٭ ألوما لا أبالك واغترابا ٭ والثانى مادل على عامله قرينة وكثر استعماله كقولهم عندتذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا وعندتذكر الشدة صبرا لاجزعا وعندظهور معجب عجبا وعندالامتثال سمعا وطاعة وعند خطاب مرضى عنه افعل ذلك وكرامة ومسرة وعند خطاب مغضوب عليه لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولافعلت ذلك ورغما وهوانا (وما) سيق من المصادر (لتفصيل) أى لتفصيل عاقبة ماقبله (كامامنا) من قوله تعالى فشدوا الوثاق فامامنا بعدواما فداء (عامله يحذف حيث عنا) أى حيث عرض لماذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله والتقدير فاما تمنون واما تفادون (كذا مكرر وذو حصر ورد) كل منها (نائب فعل لاسم عين استند) نحو أنت سيرا سيرا وانما أنت سيرا وما أنت الاسيرا فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل والحصر ينوب مناب التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الاضمار والاظهار نحو أنت سيرا وأنت تسير سيرا والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى نحو أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج الى اضمار فعل هنا بخلافه بعد اسم العين لانه يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لايخبر به عن العين

اسم

معمول لمحذوف مسوق للتبيين أى لك أعنى أولزيد أعنى أو الجار والمجرور خبر لمحذوف تقديره ارادتى أودعائى وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه اذا كان المجرور مخاطبا نحو سقيا لك أما اذا لم يكن مخاطبا نحو سقيا لزيد فالمتجه عندى أن يجعل معمولا للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين اذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين فى جملة واحدة على ان المحذور انما يلزم فى سقيا لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق فان جعل نائبا عن سقى على ان الخبر بمعنى الطلب فلا (قوله وجدعا) بالدال المهملة يستعمل فى قطع الانف وفى قطع الاذن كافى يس (قوله أومقرونا باستفهام توبيخى) فى كلام غيره الاكتفاء فى وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش فى جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازى لانه خبر فى المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله ألوما الخ) بضم اللام وسكون الهمزة أى أتلوم لوما وتغترب اغترابا وقوله لا أبالك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم اشباع الكلام فيها والاغتراب البعد عن الاوطان (قوله والثانى) أى الواقع فى الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما فى التوضيح الاول ما أشار اليه الشارح بقوله مادل الخ والاربعة ستأتى فى المتن (قوله حمدا وشكرا لا كفرا) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الامثال فلا اتجاه للاعتراض بانه يقال حمدت الله حمدا وشكرته شكرا مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبرا لا انشاء وكلامنا عند قصد الانشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين اذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدمامينى نقلا عن الشلوبين (قوله وماسيق الخ) المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف الخ (٣) خبره فيوهم أن هذا قسيم للآتى بدلا من فعله مع أنه قسم منه فان الآتى لابد من فعله اما واقع فى الطلب كندلا واما واقع فى الخبر وهذا الثانى اما مسموع ولم يتعرض له واما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت أو مكررا الخ فالاولى جعل قوله وما لتفصيل الخ عطفا على ندلا فيكون مثالا ثانيا وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتى بدلا المتحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ماقبله) أى لتفصيل المترتب على مضمون ماقبله وقيد ابن الحاجب ماقبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما التفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فامايصح صحة أو يغتنم اغتناما (قوله والتقدير فاما تمنون الخ) وفى بعض النسخ فاما تمنوا الخ بحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله كذا) أى مثل ماسيق الخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من افراد المصدر الآتى بدلا من فعله كما مر الا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا (قوله جاز الاضمار الخ) هذا ظاهر بالنسبة الى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع اضمار عامله عند الناظم كما قال قبل وحذف عامل المؤكد امتنع وبهذا يعلم مافى تمثيل الشارح الا أن يكون جرى على رأى ابن الناظم (قوله والاظهار) أى ان لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه والا تعين الاضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أأنت سيرا وأنت أكلا وشربا قاله المصرح (قوله والاحتراز باسم العين الخ) الذى يتجه عندى ان هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز اذ المصدر فى أمرك سير سير ليس نائب فعل استند الى اسم معنى بل المصدر نفسه استند الى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب أن يرفع الخ) هذا بيان مرادوان لم يفهم من النظم اذ مفهومه أنه لايحذف عامله وجوبا وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مرفوعا ان جعل العامل المبتدأ أو منصوبا ان جعل فعلا (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فانه يحتاج الى اضمار فعل لعدم صحة الخبرية وقوله لانه يؤمن معه الخ علة لمحذوف أى وانما جاز حذف العامل بعد

(٣) قوله ويحذف الخ خبره هكذا فى الاصل الذى بيدى ولعل صوابه وعامله يحذف الخ خبره تأمل اه

اسم العين لانه يؤمن الخ قال يس ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه نحو أملك سيرا سيرا وحينئذ فى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله الا مجازا) مقتضى قوله أى ذات اقبال واد بار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا مرسلا علاقته التعلق (قوله ومنه مايدعونه مؤكدا) لا يشكل على قوله سابقا وحذف عامل المؤكد امتنع لان الامتناع عنده فى غير الصور المشار اليها بقوله والحذف حتم الخ التى منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكانه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الاصح كما فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأيها قال الدماميني لانها دليل العامل فيه فلا يفهم منها الا بعد تمامها (قوله هى نص فى معناه) ان أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وان أراد ولو مجازا فممنوع سم أى لاحتمال أن تكون للتهكم مجازا ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى أنها لا تحتمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا (قوله فكانه نفسها) الانسب بالتسمية أن يقول فكانها نفسه لكنه راعى قوله لانه بمنزلة اعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لانه أثر فى الجملة) أى برفع احتمال الغير (قوله كابنى أنت حقا) الذى يظهر لى أن حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز أما اذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الاتيان به مع ارادة المجاز كان يريد بنوة العلم لكن انما يتجه على مادرج عليه الشارح من أن قولنا حقا رفع احتمال المجاز والذى فى الرضى والدماميني أنه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها فى الواقع قال الرضى المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا الا انك انما تؤكد بمثل هذا التوكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكانك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه اه وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا مانصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا فى الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصا فى الواقع وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى اه فعلى ما قالاه المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ومثل أنت ابنى حقا لا أفعله البتة أو أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أى أبت البتة والتاء للوحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكانت اللام للعهد أى القطعة المعلومة منى التى لا أتردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفى وانقطاعه ولفظ البتة محقق لاستمراره وأل فى البتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها قاله فى التصريح (قوله صرفا) أى خالصا نعت لحقا (قوله مما يلتزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله

الا مجازا كقوله فانما هى اقبال وادبار أى ذات اقبال وادبار (ومنه) أى ومن الواجب حذف عامله (مايدعونه مؤكدا) وهو اما مؤكد (لنفسه أو غيره فالمبتدا) من النوعين وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه وسمى بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة فكأنه نفسها (نحو له على ألف عرفا) أى اعترافا ألا ترى ان له على ألف هو نفس الاعتراف (والثان) وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصا وسمى بذلك لانه أثر فى الجملة فكأنه غيرها لان المؤثر غير المؤثر فيه (كابنى أنت حقا صرفا) فحقا رفع ما احتمله أنت ابنى من ارادة المجاز و(كذاك) مما يلتزم اضمار ناصبه المصدر

(قوله أملك) مثال يس نقصا نقصا ومثال المحشى لا يتجه تأمل (قوله لا يشكل) فيه أنه مؤكد للجملة ومامر مؤكد للعامل الا أن يقال هو مؤكد للعامل أيضا

المشعر بالحدوث (ذو التشبيه بعد جمله) (٨٨) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كلى بكا بكاء ذات عضلة)

أى ممنوعة من النكاح
ولزيد ضرب ضرب الملوك
وله صوت صوت حمار
فالمنصوب فى هذه الامثلة
قد استوفى الشروط السبعة
بخلاف ما فى نحو لزيد يد يد
أسد لعدم كونه مصدرا
ونحو له علم علم الحكماء
لعدم الاشعار بالحدوث
ونحو له صوت صوت حسن
لعدم التشبيه ونحو صوت
زيد صوت حمار لعدم تقدم
جملة ونحو له ضرب صوت
حمار لعدم احتواء الجملة
قبله على معناه ونحو عليه
نوح نوح الحمام لعدم
احتوائها على صاحبه
فيجب رفعه فى هذه الامثلة
ونحوها وقد ينتصب فى
هذا الاخير لكن على الحال
وبخلاف ما فى نحو أنا أبكى
بكاء ذات عضلة وزيد
يضرب ضرب الملوك حيث
يتعين كون نصبه بالعامل
المذكور فى الجملة قبله
لا بمحذوف لصلاحية
المذكور للعمل فيه وانما
لم يصلح المصدر المشتملة
عليه الجملة فى نحو لى بكاء
ولزيد ضرب للعمل لان
شرط اعمال المصدر أن
يكون بدلا من الفعل أو
مقدرا بالحرف المصدرى
والفعل وهذا ليس واحدا
منهما ﴿تنبيه﴾ مثل له
صوت صوت حمار قوله
ما ان يمس الارض الا
منكب منه وحرف الساق طى المحمل لان ما قبله بمنزلة له طى قاله سيبويه ﴿خاتمة﴾ المصدر الآتى وجوبا
لا من اللفظ بفعله على ضربين * الاول ماله فعل وهو ما مر * والثانى ما لا فعل له أصلا كبله اذا استعمل مضافا كقوله

أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أى التجدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت دمامينى (قوله وفاعله) أى فاعل معنى المصدر كالياء فى مثال المصنف وارجاع الضمير الى معنى المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه أن مثال المصنف ومثالى الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثانى لان فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى والصوت الثانى ذات العضلة والملوك والحمار ولم تشتمل الجملة على شئ من الثلاثة ويجاب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده سم (قوله كلى بكا بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الاول للضرورة فلا يقال ان البكا بالقصر اسالة الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغى أن يكون قوله كلى الخ صفة لجملة أى بعد جملة كالجملة فى هذا الكلام ليكون اشارة الى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبى (قوله وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب مناب المصدر كما زعمه البعض (قوله لعدم الاشعار بالحدوث) لانه من قبيل الملكات قال فى الهمع لم ينصب ذكاء الحكماء فى له ذكاء ذكاء الحكماء لان نصب صوت وشبهه انما كان لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا الى فاعل التقدير فى له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه) أى لان ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح فلم يكن فى الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما فى غاية الظهور فدعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم فى غاية العجب (قوله فيجب رفعه فى هذه الامثلة ونحوها) الذى يتجه لى صحة النصب فى نحو لزيد يد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت حمار على الحال من الضمير المستتر فى الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد أسد الخ أو على المفعولية لفعل محذوف أى تماثل يد أسد الخ وتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة ولا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور وفى النكت والدمامينى جواز نصبه على المصدرية على ضعف (قوله حيث يتعين) حيثية تعليل (قوله لان شرط الخ) ذهب الناظم فى تسهيله الى أنه لا يشترط ذلك فى عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور بالجملة بل قال الدمامينى بعد ذكره أن كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الاكثر ما نصه قال الرضى وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب أى فى قوله له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به فى حال تصويت ومعالجة اه ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى احداث ما يسمع واخراجه لا نفس ما يسمع وان زعمه المرادى فى شرح التسهيل وجعله الداعى للجمهور الى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا بصوت لانه بمعنى ما يسمع ليس مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلا من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدمامينى قال البعض وانما لم يكن مقدرا بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به اه وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومفاد ما مر عن المرادى فى شرح التسهيل فى له صوت صوت حمار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل (قوله ما ان يمس الخ) ما نافية وان زائدة وحرف الساق معطوف على منكب والمحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية علاقة السيف والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطى المحمل متجاف كتجافى المحمل وأنه بلغ فى الضمور الى أن لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منكبه وحرف ساقه والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف

وبحو باعلى حدله صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طى كذا فى التصريح وغيره (قوله تذر) أى السيوف والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الانسان بتمامه مجازا وهو أليق بقوله هاماتها اذهى جمع هامة وهى الرأس وضاحيا من ضحا يضحو اذا برز عن محله بله الاكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافا الى المفعول على أحد الاوجه الآتية فى بله كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات والمعنى أن هذه السيوف تترك القوم بارزة رؤسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على الابدان فتر كالذكر الاكف لانها سهلة القطع بالنسبة الى الرؤس (قوله فيكون اسم فعل الخ) وعلى هذا ففتحته بنائية وبقيت رواية ثالثة وهو رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لانها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضا بنائية والمعنى عليه كيف الاكف لا تترك ضاحية عن الايدى مع أنها أسهل من الرؤس فعلى هذا بله فى البيت للاستفهام التعجبى (قوله ومثل بله الخ) أى فى وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا فى النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفى كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل احزن (قوله وهى كنايات عن الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهرى أن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب وذكر شيخنا أن ويس كويح وويب كويل ومراد الشارح انها كنايات عن الويل بالنظر لاصل الوضع فلا ينافى ما سيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب بقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض (قوله تقال عند الشتم والتوبيخ) أى عند ارادتهما (قوله وهو قليل) أى هذا النوع الذى لا فعل له من لفظه

﴿المفعول له﴾

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير اليها ومانع موصولية أل يرجع الضمير الى الموصوف المحذوف قال المرادى فى شرح التسهيل ولا يجوز تعدده منصوبا أو مجرورا الا بابدال أو عطف قال فى الهمع ولذا امتنع فى قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق الجار بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به ان جعل حالا (قوله لانه أدخل منه الخ) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه فقوله وأقرب الخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بأن احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله وأقرب الى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق تصريح (قوله كما أشار الى ذلك) أى الى أقربيته بكونه مصدرا (قوله ينصب مفعولا له المصدر) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بنزع الخافض وقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك اكراما وعليه فهو مفعول مطلق وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاق له فى المعنى مثل قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق ولذا قال فى التصريح قال الزجاج والكوفيون انه أى المفعول له مفعول مطلق اهـ (قوله ان أبان تعليلا) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له الخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند عدمها يسمى مفعولا له والجمهور على أنه حينئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلا أظهر علة الشئ أى الباعث على الفعل سواء كان غرضا نحو جئتك جبرا لخاطرك أولا كقعدت عن الحرب جبنا (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أى وغير معناه ويغنى عن هذا الشرط قول المصنف ان أبان تعليلا (قوله أى لاجل الشكر) أى لاجل أن تكون شاكرا مع (قوله كخيل محيلا) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمى (قوله طاعة) أشار به الى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله قال البعض لدلالة الاول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكرا آخر لكان الحذف لدليل ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كأنها لم تخلق فى رواية خفض الاكف قبله حينئذ منصوب نصب ضرب الرقاب والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك لان بله الشئ بمعنى ترك الشئ فهو على حد النصب فى نحو شنئته بغضا وأحببته مقة ويجوز أن ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهى احدى الروايتين فى البيت وسيأتى فى بابه ومثل بله المضاف ويله وويحه وويسه وويبه وهى كنايات عن الويل وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض ونصبها بتقدير ألزمه الله وهو قليل ولذلك لم يتعرض له هنا

﴿المفعول له﴾

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا كما أشار الى ذلك بقوله (ينصب مفعولا له المصدر) أى القلبى (ان أبان تعليلا) أى أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كجد شكرا) أى لاجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كخيل محيلا كان انتصابه على المصدرية (ودن طاعة) (وهو) أى المفعول له

(بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا) الجملة حالية ووقتا وفاعلا نصب بنزع الخافض أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل فالشروط حينئذ خمسة كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل قاله الجمهور وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد وأنكره سيبويه وكونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيد أى لتضرب زيدا وكونه علة فلا يجوز أحسنت اليك احسانا اليك لان الشئ لا يعلل بنفسه وكونه متحدا مع المعلل به فى الوقت فلا يجوز جئتك أمس طمعا غدا فى معروفك ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ بل يكفى عدم ظهور المنافاة وفى الفاعل فلا يجوز جئتك محبتك اياى خلافا لابن خروف ﴿تنبيه﴾ قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديريا كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون اه (وان شرط) من الشروط المذكورة

يجوز حذفه وهو ظاهر اذا دل عليه دليل (قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع متعلقة بمتحد خالد (قوله نصب بنزع الخافض) كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعى على الراجح وفى بعض النسخ نصب على التمييز أى المحول عن الفاعل وهى أولى (قوله أن يتحد مع عامله فى الوقت) بان يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحبستك خوفا من فرارك أو بالعكس كجئتك اصلاحا لحالك قاله الرضى (قوله فالشروط حينئذ خمسة) بل ستة سادسها ماذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (قوله وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم أما العبيد فذو عبيد لان هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد الخ من المفعول لاجله القياسى وجعله بعض النحاة مفعولا به لمحذوف أى مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير أما بمهما كمهما يكن من شئ بل قدره فى كل مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولا له بتقدير مضاف أى مهما تذكره لاجل تملك العبيد (قوله وأنكره سيبويه) أى أنكر القياس عليه قائلا ان رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها (قوله وكونه قلبيا) قال فى التصريح لان العلة هى الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اه وعزا هذا الشرط السيوطى فى الهمع الى بعض المتأخرين وعزاه الرضى الى بعضهم معللا بما مر ثم رده فقال ان أراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجودا أو تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قاله بجواز جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف أى ارادة اصلاح وارادة تأديب قلنا فجوز أيضا جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكرامك غدا بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصورا أى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا اه (قوله وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيد) أى مع أن المصدر ليس قلبيا ولعله لا يقول باشتراط اتحاده مع العامل فاعلا أيضا حتى يجيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط الاعلم والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت والفاعل نحو ضربت ابنى تأديبا ثم قال ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما فى الوقت واختلافهما فى الفاعل اه وتقدم عن الرضى رد اشتراط كونه قلبيا بقى أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى فلا يصح أن يكون علة للضرب لان الشئ لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير ارادة لانا نقول يصير المعنى حينئذ أدبت ابنى لارادة التأديب أو ضربته لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى لان الباعث على الشئ ليس مجرد ارادته والحاسم عندى لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأدب الذى هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفاعلا أو على ارادة التأدب الذى هو هذا الاثر بناء على الاشتراط فاحفظه (قوله وكونه علة) أى كونه مفهما العلة وما قيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على ما مر (قوله خلافا لابن خروف) فانه لم يشترط الاتحاد فى الفاعل تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسيذكر الشارح جوابه وجوز ابن الضائع بمعجمة ثم مهملة تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا (قوله تقديريا) أى باعتبار التقدير والمعنى (قوله يجعلكم ترون) أى ففاعل الرؤية التى تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر وان العامل الذى تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم

ما عدا قصد التعليل (فقده فاجرره بالحرف) الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها وفى بعض النسخ باللام أو ما يقوم مقامها ففقد الاول وهو كونه مصدرا نحو والارض وضعها للانام والثانى وهو كونه قلبيا نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق بخلاف خشية املاق والثالث وهو الاتحاد فى الوقت نحو قوله * فجئت وقد نضت لنوم ثيابها *

والرابع وهو الاتحاد فى الفاعل نحو * وانى لتعرونى لذكراك هزة * وقد انتفى الاتحادان فى أقم الصلاة لدلوك الشمس (وليس يمتنع) جره باللام أو ما يقوم مقامها (مع وجود (الشروط) المذكورة (كلزهد ذا قنع وقل أن يصحبها) أى اللام (المجرد) من أل والاضافة كهذا المثال حتى قال الجزولى انه ممنوع والحق جوازه ومنه قوله * من أمكم لرغبة فيكم جبر * (والعكس فى مصحوب أل) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل (وأنشدوا) شاهدا لجوازه قول الراجز (لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء) ﴿تنبيهان﴾ الاول أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الامران على السواء نحو جئتك ابتغاء الخير ولابتغاء الخير * الثانى أفهم أيضا جواز تقديم المفعول له على عامله منصوبا كان أو مجرورا كزهدا ذا قنع ولزهد ذا قنع ﴿خاتمة﴾ اذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف الى معرفة تعرف بأل أو بالاضافة خلافا للرياشى والجرمى والمبرد فى قولهم انه لا يكون الا نكرة وان أل فيه زائدة واضافته غير محضة

﴿المفعول فيه وهو المسمى ظرفا﴾

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له فى الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ولأن العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحا (وقت أو مكان) أى اسم وقت أو اسم مكان

لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لانهم لا يرون لاجل الخوف والطمع بل يريهم الله لاجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوى جلى فان كان ولا بد من التأويل فالاقرب أن يؤول الخوف والطمع بالاخافة والاطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على اضمار ذوى أو على التأويل باسمى فاعل (قوله ما عدا قصد التعليل) أى ماعدا كونه علة فأطلق السبب وأراد المسبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وانما استثناه لانه عند فقد التعليل لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضا اذ لا تعليل (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفى ومن زاد الشاطبى الكاف نحو واذكروه كما هداكم وفى شرح اللمحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئتك كى تكرمنى وان الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى اه وينبغى زيادة على نحو ولتكبروا الله على ما هداكم (قوله وفى بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لانها الاصل (قوله وقد نضت) بتخفيف الضاد أى خلعت (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك الشمس أى الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبيا وفى المغنى أن اللام فى لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل (قوله كلزهد ذا قنع) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور كما مر (قوله أى اللام) فيه أن النسخة التى شرح عليها بالحرف وحينئذ فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأنيث الضمير حينئذ باعتبار الكلمة (قوله أفهم كلامه أن المضاف الخ) وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسيميه فدل على استواء الامرين فيه (قوله منصوبا كان أو مجرورا) أما افهامه جواز تقديم المجرور فظاهر وأما افهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايسة

﴿المفعول فيه وهو المسمى ظرفا﴾

أى عند البصريين واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهى الاقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح وأجيب بأنهم تجوزوا فى ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح قال المصرح وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه صفة اه ولعله باعتبار الكينونة فيه (قوله بكونه) أى المفعول المطلق أى معناه مستلزما له أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الامر وان لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أى ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ اذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف مقدر هذا وقال الرضى لم يصل اليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ (قوله بخلافه) فانه يصل اليه العامل بواسطة الواو (قوله وقت) أى ولو تخيلا كما فى أمس قبل اليوم فان التقدير أمس فى زمان قبل اليوم ومعلوم أن الزمان ليس فى زمان فكون أمس فى زمان مجرد تخيل وكما فى الله قبل العالم فان من العالم الزمان فوجود الله تعالى فى زمان قبل العالم الذى منه الزمان مجرد تخيل فتأمل (قوله أى اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لان المفعول فيه من صفات الالفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل

(ضمنا) معنى (في) دون لفظها (باطراد (٩٢) كهنا امكث أزمنا) فهنا اسم مكان وأزمنا اسم زمان وهما مضمنان معنى في

لانهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث والاحتراز بقيد ضمنا في من نحو يخافون يوما ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته فانهما ليسا على معنى في فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفا لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وبمعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك فانه لا يسمى ظرفا في الاصطلاح على الارجح وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه غير ظرف اذ لا يطرد نصبه مع سائر الافعال فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار فانتصابه على المفعول به بعد التوسع باسقاط الخافض هذا مذهب الفارسي والناظم ونسبه لسيبويه وقيل منصوب على المفعول به حقيقة وان نحو دخل متعد بنفسه وهو مذهب الاخفش وقيل على الظرفية تشبيها له بالمبهم ونسبه الشلوبين الى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد وعلى الاول يحتاج اليه خلافا للشارح ﴿تنبيهان﴾ الاول تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الاول يقتضي البناء وهو

ما عرضت دلالته على أحدهما أو جرى مجراه فالاول نحو سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا والثاني نحو أحقا أنك ذاهب كما في التوضيح ودخل في التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو أي وكل فانهما بحسب ما يضافان اليه لان المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما الا أنه اما للزمان دائما واما للمكان دائما قاله يس ونخرج ما ضمن معنى في باطراد وليس واحدا منهما نحو وترغبون أن تنكحوهن أي في أن تنكحوهن على أحد التقديرين فان النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد قال البهوتي وأقره الاسقاطي وشيخنا والبعض وقد يقال حيث ضمن هذا معنى في باطراد ينبغي أن يجعل ظرفا لانه مكان اعتباري وأنا أقول معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتي أن يتعدى اليه سائر الافعال والاطراد في نحو وترغبون أن تنكحوهن ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجا بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتي فتدبر (قوله ضمنا معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها اشارته اليه لكونه في قوة تقديرها وان لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند (قوله باطراد) بان يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه أنه مخرج لاسماء المقادير فانها انما ينصبها أفعال السير وما صيغ من الفعل فانه انما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما يأتي وأجيب بانهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي (قوله لانهما مذكوران للواقع) أي حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما (قوله من نحو يخافون يوما) اذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه (قوله ونحو الله أعلم الخ) اذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن العلم واقع فيه (قوله فانتصابهما على المفعول به) أورد عليه أن في جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وفي التسهيل أن تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغي حمل التنزيل عليه ولذا قال الدماميني لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه اخراج حيث عن الظرفية (قوله وناصب حيث) أي محلا (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا لانا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر (قوله اجماعا) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به فقد قال المصرح قال الموضح في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما هو في زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس * وأضرب منا بالسيوف القوانسا * اه وقال أبو حيان في الارتشاف قال محمد بن مسعود أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله اه وأجيب بانه لم يلتفت اليه لشدة ضعفه وفيه نظر (قوله من نحو سرت في يوم الجمعة) فان هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الاشموني فرد على ابن الناظم كما سيأتي ايضاحه (قوله فلا يقال نمت البيت) قال ابن قاسم كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخا ولا قرأت مكانا فما الفرق اه ويظهر لي في الفرق أن الافعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الافعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فانها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضي (قوله بعد التوسع الخ) أي فهو مفعول به مجازا كما في تمرون الديار (قوله وأن نحو دخل متعد بنفسه) أي يتعدى بنفسه من غير توسع باسقاط الجار لانه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الامرين فيه تدل على أصالتهما (قوله وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد) بل لا يصح على رأي الشلوبين لانه داخل في الظرف حقيقة غاية الامر أنه من المبهم تنزيلا وانما لم يحتج اليه على رأي الاخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى في (قوله وعلى الاول) أي كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج اليه لانه مع كونه غير ظرف مضمن معنى في بمعنى أنه مشير الى معنى في لكونه في قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم في دعواه عدم الاحتياج اليه على الاول أيضا

قول المحشي وهو أهدى سبيلا التلاوة بالواو اه

لخروجه

لخروجه بقوله ضمنا معنى فى لانه عليه مضمن لفظ فى بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظى ماهو أعم من أن يكون لفظها فى التركيب أو ملاحظا فيه بان كان موجودا ثم حذف وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظى كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الاشمونى فقيد باطراد محتاج اليه على القول الاول فرد البعض تبعا لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر (قوله أن يخلف الاسم الحرف على معناه) أى حالة كونه دالا على معناه بان يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور اليه أى غير ملاحظ فى نظم الكلام (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا اليه) أى ملاحظا فى نظم الكلام أى فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير اليه فقط ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفا (قوله بناء على أن أو على بابها الخ) فيه لف ونشر مرتب وفيه أن أو اذا كانت على بابها فهى للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالالف للتثنية مطلقا (قوله وهو الاظهر) أى المتبادر الى الذهن لان الاصل بقاء أو على حالها (قوله بالواقع فيه) أى فى جميعه ان استغرقه الواقع فيه أو فى بعضه ان لم يستغرقه فالاول نحو صمت يوم الجمعة والثانى نحو صمت رمضان وفى عبارة المصنف تسمح سينبه عليه الشارح ﴿فائدة﴾ قال الدمامينى الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا لمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف الى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الاول فالذى يصلح جوابا لكم فقط أولها ولمتى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذى تضمنه ناصبه ان لم يكن الحدث مختصا ببعض أجزاء ذلك الزمان فاذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب أن يقع السير فى جميع الشهر ليله ونهاره الا أن يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت فى جوابه المحرم مثلا فان كان حدث الناصب مختصا ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا فى جواب كم صمت أو كم سريت فالاول يعم جميع أيامه دون لياليه والثانى بالعكس وكذا الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بأل وأما أبدا فلاستغراق مايستقبل لا لاستغراق جميع الازمنة تقول صام زيد الابد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم الى حين وفاته ولا تقول صام أبدا وتقول لا أصوم من أبدا وماسوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعيض كاليوم والليلة وأسماء أيام الاسبوع وأسماء الشهور مضافا اليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف صورة عدم اضافته اليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصفار أن أسماء الشهور كالمحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما فمعنى سرت المحرم سرت الثلاثين يوما فيصلح جوابا لكم وكذا لفظ شهر بدون اضافته الى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر باضافته عن كونه معدودا اسما لثلاثين يوما لان الشئ لا يضاف الى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف فى ذلك الا الزجاج فذهب الى أن المحرم كشهر المحرم فجوز كون الحدث فى جميعه وفى بعضه ومقتضى ماذكر جواز اضافة لفظ شهر الى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين وقيل يختص ذلك بربيع الاول وربيع الثانى ورمضان اه باختصار وفى الهمع أن ماصلح جوابا لكم أو متى يكون الفعل فى جميعه تعميما أو تقسيطا فاذا قلت سرت يومين فالسير واقع فى كل منهما من أوله الى آخره وقد يكون فى بعض كل ولا يجوز أن يكون فى أحدهما فقط وكذا يحتمل الامرين قولك سرت المحرم ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة (قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو صفة ولو تأويلا نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو يوم القتال فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لانهما فى تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان (قوله مظهرا كان) أى ان كان مظهرا فحذف حرف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة

أن يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور اليه كما سبق فى تضمن متى معنى الهمزة وان الشرطية والثانى لا يقتضى البناء وهو أن يكون الحرف منظورا اليه لكون الاصل فى الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا الثانى الثانى الالف فى ضمنا يجوز أن تكون للاطلاق وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن او على بابها وهو الاظهر أو بمعنى الواو وهو الاحسن لان كل واحد منهما ظرف لا أحدهما انتهى (فانصبه بالواقع فيه) من فعل وشبهه (مظهرا كان) الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أمامك وأنا سائر غدا خلف الركب (والا) أى وان لم يكن ظاهرا بل كان محذوفا من اللفظ جوازا أو وجوبا (فانوه

مقدرا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت وفرسخين لمن قال كم سرت والوجوب فيما اذا وقع خبرا نحو زيد عندك أو صلة نحو رأيت الذي معك أو حالا نحو رأيت الهلال بين السحاب أو صفة نحو رأيت طائرا فوق غصن أو مشتغلا عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن ﴿تنبيهان﴾ الاول العامل المقدر في هذه المواضع سوى الصلة استقر أو مستقر وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر لان الصلة لا تكون الاجملة كما عرفت ❊ الثاني الضمير في فانصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان وفي فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لان الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب والاصل فانصبه بدليل الواقع في مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الاول والثاني لوضوح المقام انتهى (وكل) اسم (وقت قابل ذاك) النصب على الظرفية مبهما كان أو مختصا والمراد بالمبهم مادل على زمن غير مقدر كحين ومدة ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا وبالمختص مادل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بأل كسرت اليوم وأقت العام أو بالاضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا أو وقتا طويلا (وما يقبله المكان الا) في حالتين الاولى أن يكون (مبهما) لا مختصا والمراد هنا بالمختص ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والبلد وبالمبهم ماليس كذلك (نحو الجهات) الست وهي أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت

قوله فانصبه عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهرا حال والاول أنسب بقوله والا الخ (قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى الخ) الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم منها وقوعا (قوله فيما اذا وقع خبرا الخ) قال في التصريح لا يقع الظرف المقطوع عن الاضافة المبني على الضم صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا الا يقال مررت برجل أمام ولا جاء الذي أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء والوقوع موقع شئ آخر اه قال يس محل المنع اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي قاله المصرح وسيأتي عن الشاطبي أنه قد ينصب على التوسع (قوله كقولهم حينئذ الآن) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمرا تقادم عهده أي كان ماتقوله واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهي المتكلم عن ذكر مايقوله وأمره بسماع مايقال له (قوله الثاني الضمير الخ) أشار به الى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخرا الا الى أن فيه استخداما كما زعمه البعض اغترارا بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه نعم كلام المتن في حد ذاته محتمل له بان يكون أعاد الضمير أولا على الظرف بمعنى اللفظ وثانيا على الظرف بمعنى مدلول اللفظ (قوله وفي فيه لمدلوله) أي للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهم أن المجاز لغوي لا بحذف المضاف فينافي ما بعده الا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع الخ (قوله وكل اسم وقت) أي اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبي وشمل كلامه ما سبغ على مفعل مرادا به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مرادا به زمان القعود فانه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان اذا أريد به المكان (قوله تقول سرت حينا ومدة) فحينا ومدة تأكيد معنوي لزمن الفعل لانه لا يزيد على مادل عليه الفعل ومثله أسرى بعبده ليلا لان الاسراء لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمفعول المطلق الا أن تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله (قوله مادل على مقدر) منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح (قوله واعتكفت يوم الجمعة) يقتضي أن العلم مجموع يوم الجمعة والذي في كلام غيره أن العلم الجمعة فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله أو بالاضافة) لم تضف العرب لفظ شهر الا الى رمضان والربيعين مع جواز ترك الاضافة أيضا معها والراجح جواز الاضافة الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله أو وقتا طويلا) فيه أنه جعل المختص مادل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم (قوله وما يقبله المكان الا مبهما) وجه ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الامكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقا بامور منها أنه لو فعل ذلك فيه لادى الى الالباس بالمفعول به كثيرا ألا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان انما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فاجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقي مالم يكثر في الاستعمال على أصله (قوله هنا) أي في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر (قوله ماله صورة) أي هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر وحدود أي نهايات من جهاته محصورة أي مضبوطة (قوله نحو الجهات الست) أي أسمائها وانما

كانت

كانت مبهمة لعدم لزومها مسماها بخصوصه لانها أمور اعتبارية أى باعتبار الكائن فى المكان فقد يكون خلفك أماما لغيرك وقد تتحول فينعكس الامر ولانه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلا اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا كذا فى التصريح (قوله وما أشبهها فى الشياع كناحية الخ) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيده كلام الهمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شئ منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف اه قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح اه والذى فى الدمامينى نقلا عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصا ما اذ لا تصلح لكل بقعة اه وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثانى أنها من المختص لان الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقى والثالث وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث انها ليست شيأ معينا فى الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسيذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما فى بعض النسخ وظاهر اعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحوا غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو وكلام المصنف يكفى فى صدقه وجود نحو بعض الاشياء التى ذكرها (قوله كفرسخ الخ) الفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم (قوله والثانية ما صيغ) أى أن يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان وجرى الشارح فى حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات فيكون من المبهم لان الظاهر من كلامه فى شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتى وعليه فما صيغ معطوف على مبهم والتقدير الا فى حال كونه مبهما أو مصوغا من الفعل (قوله من مادة الفعل) أى حروفه قال سم مما يدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتى لما فى أصله معه اجتمع اه وانما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح أل فى الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذى ذكره المصنف بعد اذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه فى المادة ثم الفعل ليس بقيد اذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبنى جلوسك مجلس زيد (قوله تقول رميت الخ) قال شيخنا والبعض عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق فى المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعداده مثال المفرد الصحيح (قوله ظرفا) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع فى المادة وانما أتى به ليعلق به قوله لما فى أصله الخ وانما كان زائدا لان الظرفية مفهومة من اسم الاشارة الراجع الى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله فى أصل مادته) الاضافة للبيان فالاصل فى المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرنى جلوسك مجلس زيد لانه ظرف لاصله لا لما اجتمع معه فى أصله وانما لم يكتف فى نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوى كما اكتفى به فى المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكون نصبه على الظرفية مخالفا للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوسا قاله فى المغنى (قوله هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا) جعل الدمامينى من متعلقة بمضاف محذوف تقديره فى هذين المثالين بعده منى وفى

وما أشبهها فى الشياع كناحية ومكان وجانب (و) نحو (المقادير) كفرسخ وبريد وغلوة تقول جلست أمامك وناحية المسجد وسرت فرسخا (و) الثانية (ما صيغ من مادة (الفعل) العامل فيه (كمرمى من) مادة (رمى) تقول رميت مرمى زيد وذهبت مذهب عمرو وقعدت مقعد بكر ومنه وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع (وشرط كون ذا) المصوغ من مادة الفعل (مقيسا أن يقع ظرفا لما فى أصله معه اجتمع) أى لما اجتمع معه فى أصل مادته كما مثل وأما قولهم هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا

وعمرو مني مقعد القابلة ومعقد الازار ونحوه (٩٦) فشاذا ذا التقدير هو مني مستقر في مزجر الكلب فعامله الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله ولو أعمل في المزجر زجر وفي المناط ناط وفي المقعد قعد لم يكن شاذا ﴿تنبيهان﴾ الاول ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره وأما النوع الذي قبله وظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم وقال الشلوبين ليس داخلا تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم الثاني انما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل على المكان بالالتزام فقط فلم يتعد الى كل أسمائه بل يتعدى الى المبهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة والى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ انتهى (وماير) من أسماء الزمان أو المكان (ظرفا) تارة (وغير ظرف) أخرى (فذاك ذو تصرف في العرف) النحوي كيوم ومكان تقول سرت يوم الجمعة وجلست مكانك بهما ظرفان وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر وأعجبني اليوم ومكانك وشهدت يوم الجمل وأحييت مكان زيد فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما

الدار

المثالين الآتيين قربه مني وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفا والمناسب له ما في التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أي هو مستقر مني في مزجر الكلب ومناط الثريا أي في مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أي مكان نوطها وتعلقها من الشخص والاول ذم والثاني مدح كما قاله الدماميني (قوله وعمرو مني مقعد القابلة ومعقد الازار) أي في مكان قريب كقرب مكان القابلة أي المولدة من المولدة وكقرب محل عقد الازار من عاقده (قوله ولو أعمل الخ) أي بأن قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد ويظهر على هذا أن من بمعنى الى وأن خبر هو الفعل المقدر أي هو بالنسبة الى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا الخ بل جعل من بمعنى الى محتاج اليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصرح المعنى على هذا هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر الخ فلا يظهر فتأمل (قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم) لان المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهرا لنظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر وهذا منه لان مجلس زيد مثلا وان تعين بالاضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم قال شيخنا والذي في غالب النسخ تنبيه انما استأثرت الخ واسقاط التنبيه الاول (قوله النوع الذي قبله) وهو المقادير (قوله ليس داخلا تحت المبهم) أي لاختصاصه بقدر معلوم (قوله أنه شبيه بالمبهم) أي من حيث أنه ليس شيأ معينا في الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر ولاحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم (قوله بصيغته) أي بهيئته الموضوعة له مطابقة وقوله وبالالتزام أي لانه يدل على الحدث بمادته الموضوعة له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلالته على الحدث فقط (قوله فلم يتعد) أي بنفسه (قوله في الجملة) أي من بعض الوجوه وهو الالتزام لانه لا بد لحدث الفعل من مكان ما (قوله والى المختص) هذا أجرى منه على جرى عليه أولا في حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا (قوله حينئذ) أي حين اذ صيغ من مادة العامل (قوله وغير ظرف) أي مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذي التصرف الخ (قوله فذاك ذو تصرف) أي ظرف ذو تصرف أي يسمى بذلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق وكذا يقال فيما بعد (واعلم) أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الاربعة الاخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلا كما في التسهيل قال الدماميني وأجاز بعض النحويين فيهما التصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقة بينهما والذي حكاه الاخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب لكن وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوق ويتوقد تحته نارا برفع تحت وانما يخرجان على التصرف فتأمله اه ببعض اختصار وبين مجردة من التركيب وما والالف وما هو نادره كالآن وحيث ودون لا بمعنى رديء ووسط بسكون السين فتصرف الاول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أي سقطة هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوي في

النار الآن حين انتهى فالآن مبتدأ خبره حين انتهى وتصرف الثانى كقول الشاعر

• لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم • وتصرف الثالث كقوله

ألم تريا أنى حميت حقيبتى • وباشرت حد الموت والموت دونها

برفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كاليراع أوسرج المجدل • طورا يخبو وطورا ينير

برفع وسط على الابتداء ويروى بالنصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا اذا صرح بفى فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب وقال الفراء اذا حسنت فى موضعه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وان لم يحسن كان اسما نحو احتجم وسط رأسه ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن فى الظرف والتحريك أحسن فى الاسم وقال ثعلب يقال وسط بالسكون فى متفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك فى غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة الساكن ظرف والمتحرك اسم لاظرف تقول جلست وسط الدار أى فى داخلها وضربت وسطه أى منتصفه كذا فى الهمع والدمامينى (قوله فى الاول) أى المقول الاول المشتمل على مثالى الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعد قاله سم (قوله وكذا ما أشبهها) أى الامثلة السابقة وفى نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان (قوله أو شبهها) معطوف على محذوف كما سيشير اليه الشارح أى أولزم ظرفية أوشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية فى النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية ان جعلت أو تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الامرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها ان جعلت أو للاحد الدائر واللزوم منصبا على الاحد الدائر (قوله وهو الملازم للظرفية) أى الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه الى النوعين بعده (قوله كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان الا بعد نفى أو شبهه والافصح فى قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى وبنيت لتضمنها معنى من والى اذ المعنى من يوم خلقت الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت ضمة تشبيها بالغايات وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف مع ضمها أو اسكانها وعوض معرب ان أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى ان لم يضف على الضم أو الكسر أو الفتح وسمى الزمان عوضا لانه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر أفاده فى المغنى (قوله وهو الجر بالحرف) أى من فقط لكثرة زيادتها فى الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وجر متى بالى وحتى وأين بالى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا (قوله نحو قبل وبعد الخ) سيأتى الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث واذا واذ ولما ومع فى باب الاضافة وعلى مذ ومنذ فى باب حروف الجر وعلى سحر فى باب ما لا ينصرف (قوله مع أن من تدخل عليهن) قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية اهـ وفى التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة (قوله لان الظرف والجار والمجرور الخ) لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الاولى التعليل بما قلناه آنفا (قوله ثم الظرف المتصرف منه منصرف الخ) أى ومنه مبنى على السكون كاذ عند اضافة اسم زمان اليها نحو بعد اذ هديتنا أو على غيره كامس عند الحجازيين (قوله وهو غدوة وبكرة) الاولى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس الى الضحوة (قوله علمين لهذين الوقتين) أى علمين جنسيين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه

فى الاول مبتدأ وفى الثانى فاعلا وفى الثالث مفعولا به وكذا ما أشبهها (وغير ذى التصرف) منهما هو (الذى لزم • ظرفية أو شبهها من الكلم) أى غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين ما لا يخرج عنها أصلا كقط وعوض تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض وما يخرج عنها الى شبهها وهو الجر بالحرف نحو قبل وبعد ولدن وعند فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى ما يشبهها لان الظرف والجار والمجرور سيان فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة • ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أولم يقصد قال فى شرح التسهيل ولا ثالث لهما لكن زاد فى شرح الجمل لابن عصفور ضحوة فقال انها لا تنصرف للتأنيث

(قوله اليراع) ذباب يرى بالليل كأنه نار وسرج جمع سراج والمجدل القصر يخبو من خبت النار طفئت

والتعريف والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف
فالمنصرف نحو سحر وليل ونهار وعشاء وعتمة ومساء وعشية غير مقصود بها كلها التعيين وغير المنصرف نحو سحر مقصودا به التعيين ومن العرب من لا يصرف عشية فى التعيين (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر)

(قوله غدوة فى الآية صوابه بكرة اه

أولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أولم يقصد كما وضع لفظ أسامة علما للحقيقة الاسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولا فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى لا النوعى اذ هو لابد منه فلا اعتراض بان عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين ويؤيد ماذكرناه قول الدمامينى كما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لاسيرن الليلة الى غدوة أو بكرة قال وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا وحكى الخليل جئتك اليوم غدوة وجئتنى أمس بكرة والتعيين فى هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف لان التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما فى يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما الى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الاجناس النكرات بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما اه ببعض اختصار وقال فى الهمع ذكر بعضهم أن غدوة فى الآية انما نونت لمناسبة عشيا اه (قوله والتعريف) أى بالعلمية الجنسية (قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف) أى ومنه مبنى على السكون كمذ ولدن أو على غيره كمنذ وما ركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء فان فقد التركيب وأضيف أحدهما الى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف واحد فى الجميع عند الجمهور أى كل صباح وكل يوم وكل صباح ومساء وخالف الحريرى فى صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الاضافة أنه يأتى فى الصباح وحده كما يختص الضرب فى قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف وكبين بين فان فقد التركيب أعرب وتصرف ومنه مودة بينكم لقد تقطع بينكم ومن قرأه منصوبا مرفوع المحل حملا له على أغلب أحواله وهو كونه ظرفا منصوبا كما قيل بذلك فى ومنا دون ذلك وقيل غير ذلك ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين الى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أى وقتا ذا صباح ووقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم وأما خثعم فيخرجونهما عن الظرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع وانما منع غيرهم تصرفهما لقلة اضافة المسمى الى الاسم واستقباح كل العرب تصرف صفات الازمان القائمة مقام موصوفاتها اذا لم توصف فيقع عند الجميع سير عليه طويل أى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ومن غير المتصرف بالتاء أيضا حوال وحوالى وحول وحولى وأحوال وأحوالى وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا أى مكانه أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل اذا استعمل فى أصل معناه فهو متصرف وان استعمل فى معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدمامينى وغيره قال صاحب ديوان الادب ويستعمل حواليك مصدرا كلبيك لان الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشئ المحيط به يطلقان بمعنى القوة (قوله فالمنصرف نحو سحر الخ) فيه أن سحرا وليلا ونهارا ونحوها متصرفة ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى نجيناهم بسحر فكيف جعلها من غير المتصرف (قوله غير مقصود بها كلها التعيين) فان قصد بها التعيين فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف والا صرف ففى مفهومه تفصيل فلا اعتراض والعلة الاخرى فى سحر العدل عن السحر وفى عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حينئذ لاحدى لعلتين كما يأتى (قوله وغير المنصرف نحو سحر) أى وعشية وعتمة وانما لم يذكرهما لان صرفهما مع التعيين هو الفصيح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدمامينى وأشار اليه الشارح فى عشية بقوله ومن العرب الخ قال الدمامينى ولا يقدح فى

فينتصب انتصابه نحو
جلست قرب زيد أى
مكان قربه ولا يقاس على
ذلك لقلته فلا يقال آتيك
جلوس زيد تريد مكان
جلوسه (وذاك فى ظرف
الزمان يكثر) فيقاس عليه
وشرطه افهام تعيين وقت
أو مقدار نحو كان ذلك
خفوق النجم وطلوع الشمس
وانتظرته نحر جزور وحلب
ناقة والاصل وقت خفوق
النجم ووقت طلوع الشمس
ومقدار نحر جزور ومقدار
حلب ناقة فحذف المضاف
وأقيم المضاف اليه مقامه
﴿تنبيه﴾ قد يحذف أيضا
المصدر الذى كان الزمان
مضافا اليه فينوب ما كان
هذا المصدر مضافا اليه
من اسم عين نحو لا أكلمه
القارظين ولا آتيه
الفرقدين والاصل مدة
غيبة القارظين ومدة بقاء
الفرقدين انتهى ﴿خاتمة﴾
مما ينوب عن الظرف
أيضا صفته وعدده وكليته
أو جزئيته نحو جلست
طويلا من الدهر شرقى
مكان وسرت عشرين يوما
ثلاثين بريدا ومشيت جميع
اليوم جميع البريد أو كل
اليوم كل البريد ونصف
اليوم نصف البريد أو
بعض اليوم بعض البريد

﴿المفعول معه﴾

(ينصب) الاسم الفضلة
(تالى الواو) التى بمعنى مع
التالية لجملة

تنكيرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية وقوله ومن العرب الخ اشارة الى مثال آخر لغير المنصرف من غير المتصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت وقوله عشية أى وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين اذ لا فرق وفى بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون اشارة الى اختلاف العرب فى بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كأنها كالتعيين فافهم (قوله فينتصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم لك أن تقول هذا من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم اذا كان المضاف اليه غير قابل لنسبة الحكم اليه كما هنا اذ لا يتصور كون الجلوس فى القرب بالمعنى المصدرى فلم حكم على هذا بأنه غير مقيس (قوله يكثر) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر (قوله أو مقدار) أى من الزمن وان لم يكن معينا (قوله خفوق النجم) أى غروب الثريا وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك استخراج ما فى الضرع من اللبن مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا فى القاموس (قوله لا أكلمه القارظين) هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا (قوله صفته وعدده الخ) أى دوال هذه المذكورات ﴿فائدة﴾ هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال فى المغنى أجاز الفارسى فى قوله تعالى وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه اهـ قال الدمامينى ان أريد بالدنيا الازمنة السابقة ليوم القيامة فلا اشكال فى عطفه عليها الا ان كلا منهما زمان وان أريد بها هذه الدار من حيث هى مكان ففيه عطف زمان على مكان وفى الكشاف ما يقتضى منعه فانه لما تكلم فى تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين أو فى أيام مواطن كثيرة ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين اهـ ووجهه بعض الافاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شئ من ذلك وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما فى الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفى المسجد أو فى المسجد ويوم الجمعة وعليه جرى جدى ابن المنير فى الانتصاف مناقشا به صاحب الكشاف اهـ باختصار

﴿المفعول معه﴾

(قوله الاسم الفضلة) قدر الموصوف معرفة وان كان تالى الواو اسم فاعل مضافا الى معموله فلا تفيده الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتى لان المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيده الاضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون اضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للازمنة الثلاثة فتفيده الاضافة تعريفا باعتبار دلالته على المضى لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك فى قوله تعالى مالك يوم الدين ذكره يس فى حواشى المختصر (قوله تالى الواو) فيه اشارة الى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وان جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس ويجب ذكر هذه الواو اذ لم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه كما فى المغنى (قوله التى بمعنى مع) أى التى للتنصيص على مصاحبة ما بعدها المعمول العامل السابق أى مقارنته له فى الزمان سواء اشتركا فى الحكم كجئت وزيدا أولا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فانها تقتضى المشاركة فى الحكم ولا تقتضى المقارنة فى الزمان وان وجدت فى نحو كل رجل وضيعته ذكره شارح الجامع فلو لم يمكن التنصيص بها على

ذات فعل أو اسم يشبهه
بما فيه معنى الفعل
وحروفه (مفعولا معه)
كما (فى نحو سيرى والطريق
مسرعه) وأنا سائر والنيل
وأعجبنى سيرك والنيل
فالطريق والنيل نصب
بالمفعول معه وخرج بالاسم
نحو لا تأكل السمك وتشرب
اللبن ونحو سرت والشمس
طالعة فان تالى الواو فى
الاول فعل وفى الثانى جملة
وبالفضلة نحو اشترك زيد
وعمرو وبالواو نحو جئت
مع عمرو وبكونها بمعنى مع
نحو جاء زيد وعمرو قبله أو
بعده وبكونها تالية لجملة
نحو كل رجل وضيعته فلا
يجوز فيه النصب خلافا
للصيمرى وبكون الجملة
ذات فعل أو اسم يشبهه
نحو هذا لك وأباك فلا
يتكلم به خلافا لابى على
وأما قولهم ما أنت وزيدا
وكيف أنت وقصعة من
ثريد وما أشبهه فسيأتى
بيانه (بما من الفعل وشبهه
سبق ذا النصب) ذا
النصب رفع بالابتداء خبره
فى المجرور الاول وهو بما
وسبق صلة ما ومن الفعل

المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما فى ضربت زيدا وعمرا كانت للعطف
اتفاقا كما قاله الدمامينى ومما خرج بالتى بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر
والشعير فما بعد الواو فى مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لان المعية فى مثله مستفادة مما قبل الواو
لا منها فانها لمجرد العطف فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الآتى بما من الفعل الخ سم
(قوله أو اسم يشبهه) أى فى العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتى واستثنوا الصفة المشبهة
وأفعل التفضيل فلينظر وجهه ثم رأيت فى المغنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال وقد أجيز فى حسبك
وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل فى
المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به (قوله بما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكل
عليه تمثيله فيما يأتى بقد فى فتأمل وقد أشار المصنف الى هذه الشروط بالمثال (قوله كما فى نحو) أى
كالتالى للواو فى نحو الخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا للتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وان الاشارة بنحو
الى غير سيرى من بقية العوامل وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء اعطاء القيود بالمثال مع
زيادة كما فقال كان الاظهر عدم زيادة كما ويكون الظرف وهو قوله فى نحو قيدا لينصب بناء على
طريقة المصنف من اعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا الى بقية القيود التى ذكرها الشارح (قوله
سيرى والطريق) يفيد أنه لا يشترط فى نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى
على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جنى اه سم ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشبة
ان كان استوى بمعنى ارتفع فان كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة فى العلو فهو مما يصح
فيه العطف (قوله نصب بالمفعول معه) أى بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبا لان المصدر يخبر به
عن الواحد وغيره (قوله وتشرب اللبن) أى بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد
بالاسم فى التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغى أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب
والا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم اه والاول ظاهر صنيع
الشارح لان ظاهره أن الواو فى المثال بمعنى مع وهى انما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا
(قوله فان تالى الواو فى الاول فعل الخ) فيه أن تالى الواو فى الاول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد
ركنى الجملة فى الاول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار
الظاهر يندفع أيضا ما يقال أن مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة وبان المراد بالاسم
فى التعريف الاسم الصريح كما مر (قوله وفى الثانى جملة) أى وان كانت الواو الحالية تفيد المقارنة
(قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) قال البعض تبعا للمصرح هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء
رأيت لكان أولى اه ورد بان المراد بالفضلة كما هو أحد معنييها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعا
كالمعطوف فى المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل فى التعريف نحو اشترك زيد وعمرا
بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضيعته) أى اذا قدر الخبر مثنى
كأن قيل كل رجل وضيعته مقترنان أما اذا قدر مفردا معطوفا على ضمير ما بعد الواو كأن قيل كل
رجل موجود وضيعته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولا معه (قوله فلا يجوز فيه
النصب) أى فى هذا المثال الاخير (قوله للصيمرى) بفتح الميم وضمها (قوله فلا يتكلم به) أى لفساده
يتعين أن يقال هذا لك ولابيك على رأى الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتى فى
محله (قوله خلافا لابى على) فانه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل
كالتنبيه والاشارة والظرف ولهذا أجاز فى قوله * هذا ردائى مطويا وسربالا * أن سربالا نصب على
المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطويا لاغير كما سيأتى (قوله فسيأتى بيانه) أى فى قوله وبعد
ما استفهام الخ (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل

أو

متعلق بسبق أى نصب المفعول معه انما هو بما تقدم فى الجملة قبله من فعل وشبهه (لا بالواو فى القول الاحق) خلافا للجرجانى فى دعواه أن انتصب بالواو اذ لو كان الامر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممتنع باتفاق وأيضا فهى حينئذ حرف مختص (١٠١) بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل الا الجر كحروف الجر (ولا بالخلاف) خلافا للكوفيين وانما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطى العامل لها وتناول اطلاق الفعل الظاهر كما مثل والمقدر كقوله * فمالك والتلدد حول نجد * أى ما تصنع والتلدد ومن اعمال شبه الفعل قوله فحسبك والضحاك سيف مهند وقوله فقدنى واياهم فان ألق بعضهم يكونوا كتعجيل السنام المسرهد وقوله لا تحبسنك أثوابى فقد جمعت هذا ردائى مطويا وسربالا فسربالا نصب على المفعول معه والعامل فيه مطويا لا هذا خلافا لابى على فى تجويزه الامرين * تنبيه * أفهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق فلا يجوز والطريق سرت وفى تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع وأجاز ذلك ابن جنى تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ثلاث خصال لست عنها بمرعوى * وقوله أكنيه حين أناديه لأكرمه * ولا ألقبه والسوءة اللقبا على رواية من نصب السوءة واللقب يعنى أن المراد فى الاول جمعت غيبة ونميمة مع فحش وفى الثانى ولا ألقبه اللقب مع السوءة لان من اللقب ما يكون لغير سوءة ولا حجة له فيهما لامكان جعل الواو فيهما عاطفة

أو عطف بيان (قوله متعلق بسبق الخ) أى بمعمول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أى حال كونه كائنا من الفعل وشبهه والعامل فى صاحب الحال عامل فيها (قوله انما هو بما تقدم الخ) أى بواسطة الواو فهى معدية العامل الى المفعول معه دمامينى (قوله لوجب اتصال) يعنى لصح اتصال الضمير اذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن ان واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير ولا ترد الا الاستثنائية لما سيذكره الشارح فى أوائل الاستثناء (قوله فهى حينئذ) أى حين اذ عملت (قوله ولا بالخلاف) أى مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين وكان الاولى تأخيره وذكره قبيل قوله وتناول لان ما بعده مرتبط بما قبله ومما رد به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعانى وانما ثبت الرفع بها كالابتداء والتجرد وأن الخلاف لو نصب لقيل ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقا وبقى قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أى سرت ولابست النيل (قوله خلافا للكوفيين) تبع فى حكايته عنهم المصنف فى التسهيل قال الدمامينى ما حكاه المصنف عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم والاخفش انتصابه على الظرف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو فى الاصل حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعده اعرابه عارية كما أعطى ما بعد الا التى بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما قاله هؤلاء لجاز النصب فى كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك (قوله وتناول اطلاق الفعل) تناول أيضا الفعل المتعدى وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان سم (قوله أى ما تصنع) يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذى يؤول اليه معنى الكلام فان تصنع لا يتأتى أن يكون محذوفا فى هذا التركيب لانه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفا وهذا ما ذكره المصنف فى التسهيل وعكس اجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أى ما تصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر فان قلت لم اكتفى بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف به فى هذا لك واباك حيث منع فيه النصب أجيب بقوة الداعى للفعل فيما ذكروه وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذى الاصل فى العمل فيه الفعل بخلاف ذلك فان الداعى فيه وجود الجار والمجرور فقط ذكره الفاكهى (قوله فحسبك الخ) أى بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفى والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به لمحذوف أى ويحسب الضحاك أى يكفيه من أحسب اذا كفى وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الاول بنائية وعلى الثانى اعرابية وروى كما فى المغنى جر الضحاك ورفعه أيضا فالجر قيل باضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الاصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف اليه (قوله فقدنى) أى يكفينى كتعجيل خبر يكونوا أى كذى تعجيل والمسرهد السمين (قوله فى تجويزه الامرين) أى بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوى (قوله وهو اتفاق) أى محل اتفاق وفيه أن الرضى جوز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو واياك والنيل سرت (قوله أكنيه بفتح

قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الاول ظاهر وأما في الثاني فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السوءة ثم حذف ناصب السوءة (وبعد ما استفهام (١٠٣) أو كيف نصب) الاسم على المعية (بفعل كون مضمر) وجوبا (بعض العرب) فقالوا ما أنت وزيدا ومنه قوله
ما أنت والسير في متلف
وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد
والاصل ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير ﴿تنبيهان﴾ الاول من ذلك أيضا قوله
أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميل مميلا
فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر والتقدير أزمان كان قومي والجماعة كذا قدره سيبويه * الثاني في قوله بعض العرب اشارة الى أن الارجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف اه (والعطف ان يمكن بلا ضعف) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أحق) وأرجح من النصب على المعية كما في نحو جاء زيد وعمرو وجئت أنا وزيد اسكن أنت وزوجك الجنة برفع ما بعد الواو على العطف لانه الاصل وقد أمكن بلا ضعف ويجوز النصب على المعية في مثله (والنصب) على المعية (مختار لدى ضعف النسق) اما من جهة المعنى كما في نحو قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ونحو قوله
اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والليالبا
وقوله فكونوا أنتم وبني أبيكم

الهمزة) أي أدعوه بكنيته (قوله قدمت هي ومعطوفها) أي ضرورة كما سيأتي في باب العطف (قوله فعلى أن يكون الخ) فتكون السوءة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل وأما اللقب فمفعول به ثان لا لقب تقول لقبته لقبا ويلقب كسميته اسما وباسم ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لاحواج المفعولية المطلقة الى تأويل اللقب بالتلقيب (قوله بفعل كون) أي بفعل مشتق من لفظ الكون لكن اذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره فان قلت لم اكتفي بتقدير الفعل في نحو ما أنت وزيدا ولم يكتف به في نحو هذا لك وأباك أجيب بقوة الداعي للفعل في نحو ما أنت وزيدا لوجود مقتضيين له تقدم الاستفهام الذي هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذي كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فان فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا في شرح التوضيح بأنه جواز او هو الحق (قوله فقالوا ما أنت وزيدا) وقالوا ما شأنك وزيدا أي ما يكون شأنك (قوله ما أنت والسير في متلف) بفتح الميم اسم مكان أي طريق قفر يتلف فيه سالكه وهو شطر بيت من المتقارب المثلوم وأنشده في الهمع وما أنت ولا ثلم عليه (قوله فاسم كان مستكن) صريح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق ذكره يس (قوله من ذلك) أي من اضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله (قوله أزمان قومي) جمع زمن وقومي اسم كان المحذوفة أو فاعلها وكالذي خبرها أو حال أي كالراكب الذي والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أي بسبب أن تميل والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا تميل ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب ومميلا مصدر بمعنى ميلا ورأيت بخط الشنواني بهامش الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه اه (قوله والتقدير أزمان كان قومي) تقدير كان هنا متعين وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الامثلة ولانها أعم الافعال اه دماميني وفيه أنه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل (قوله وأرجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب اذ القائل بان النصب سماعي كما سيأتي في الخاتمة لا يجيزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة ولان الاصل في الواو العطف ومحل جواز الامرين اذا قصد المتكلم مطلق النسبة فان قصد التنصيص على المعية تعين النصب وان قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدماميني (قوله وزوجك) عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الامر في الاسم الظاهر انما يمتنع اذا لم يكن تابعا أما اذا كان تابعا فلا لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل انه فاعل لمحذوف أي وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ (قوله لانه الاصل) أي الغالب في الواو (قوله ويجوز النصب على المعية) المحل لفاء التفريع (قوله على تقدير لو تركت الخ) أي لان مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدهما بخلاف تركها ترأم فصيلها من باب سمع أي تعطف عليه وتركه يرضعها أي يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك رضاعه اياها بالفعل (قوله وتكثير عبارة) أي تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب (قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها) أي معية في الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها فتفطن (قوله اذا أعجبتك) أي أوقعتك في

يجب ومعنى قوله ووا كل أمره والليالى على العطف اترك أمره لليالى واترك الليالى لامره وهذا وجه التعسف الذى سيذكره (قوله مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد (قوله تعسفا فى الاول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن (قوله وتوهينا) أى تضعيفا للمعنى فى الثانى وجهه اقتضاء كون بنى الاب مأمورين وهو خلاف المقصود لان المقصود أمر المخاطبين بان يكونوا مع بنى أبيهم وبحث فيه بانه ينتج التعين لا الرجحان فقط والى تعين النصب مال أبو البقاء وتبعه المصرح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدا وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفا ويجب خبر المبتدا لان حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ضرورة كذا قال غير واحد وفيه أن محل كونه ضرورة اذا لم يكن الشرط المضارع مجزوما بلم والا جاز حذف الجواب كما سيأتى لكونه ماضيا فى المعنى * واعلم أن عبارة المصنف تحتمل أمرين الاول كون أو للتخيير والمعنى اذا امتنع العطف كما فى سرت والنيل وجب أحد أمرين اما النصب على المعية واما النصب باضمار عامل الثانى كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب باضمار عامل نحو علفتها تبنا وماء باردا وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد فى النوع الثانى وجها وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الاول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها الخ وعلى الثانى أن دعوى عدم صحة تقديرا العامل فى النوع الاول غير مسلمة لانه يصح فى نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولابست النيل (قوله مما لا يصح) اى من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه فاجمعوا أمركم وشركاءكم اذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال أجمع أمره وعلى أمره أى عزم فنصب شركاءكم لكونه مفعولا معه أو بتقدير اجمعوا بوصل الهمزة ومنه والذين تبوؤا الدار والايمان اذ الايمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولا معه أو بتقدير أخلصوا مثلا أو بتأويل تبوؤا بلزموا (قوله كما فى نحو مالك وزيدا) أى بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لانه لا يقول بوجوب اعادة الجار فى العطف على الضمير المجرور واعلم أنهم منعوا النصب كما معوه فى هذا لك وأباك لما أسلفناه وفى التسهيل وشرحه للدمامينى ما نصه والنصب فى هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا أو بمصدر لابس منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملابستك زيدا وكذا فى المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثانى يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه الى كونه مفعولا به فان قلت ويلزم عليه اعمال المصدر منويا قلت قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا فى قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز اعمال المصدر منويا وأطنب فى الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه واذا قدر الناصب مصدرا منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذى هو كائن المحذوف الذى يتعلق به لك فالمعنى مالك مستقرا ولا ملابستك زيدا اذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اهـ مع حذف ومنه يعلم أن فى تعين نصب زيدا فى المثال على المعية نظرا الا أن يجاب بما يأتى قريبا (قوله وما شأنك وعمرا) بحث فيه الدمامينى بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وابقاء المضاف اليه على جره كما فى قوله

أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فدعوى تعين النصب فيه على المعية ممنوعة ويجاب بأن تعين النصب فيه اضافى أى بالنسبة الى الجر على العطف على الضمير (قوله ممتنع عند الجمهور) أى جمهور البصريين لا النحويين لان الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون اعادة الجار

مكان الكليتين من الطحال لان فى العطف تعسفا فى الاول وتوهينا للمعنى فى الثانى وفى النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى واما من جهة اللفظ كما فى نحو جئت وزيدا واذهب وعمرا لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى الامع الفصل ولا فصل فالوجه النصب لان فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة (والنصب) على المعية (ان لم يجز العطف) لمانع معنوى أو لفظى (يجب) فالمانع المعنوى كما فى سرت والنيل ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها فى حكمه والمانع اللفظى كما فى نحو مالك وزيدا وما شأنك وعمرا لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور فيتعين النصب على المعية

(قوله ومنه) فى الدمامينى أن اجمع يكون بمعنى جمع فيصح العطف لكن فيه استعمال المشترك فى معنييه اهـ

هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت فاما اذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الاقسام وذلك كما فى نحو قوله

علفتها تبنا وماء باردا وقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا
فان العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع لانتفاء المصاحبة فى الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فأول علفتها بأنلتها وزججن بزين كما ذهب اليه الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة والاصمعى واليزيدى (أو اعتقد اضمار عامل) ملائم لما بعد الواو ناصب له (نصب) أى وسقيتها ماء وكحلن العيون والى هذا ذهب الفراء والفارسى ومن تبعهما ﴿تنبيه﴾ بقى من الاقسام قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده انتهى ﴿خاتمة﴾ ذهب أبو الحسن الاخفش الى أن هذا الباب سماعى وذهب غيره الى أنه مقيس فى كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه ايراد الناظم وهو الصحيح والله تعالى أعلم

﴿الاستثناء﴾

الاستثناء هو الاخراج بالا أو احدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل فالاخراج جنس و بالا الى آخره يخرج التخصيص ونحوه وما كان داخلا ما يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرا وهو المفرغ والقيد الاخير لادخال المنقطع على ما ستراه (ما استثنت الا

كالناظم كذا قال البعض تبعا لغيره والذى فى الدمامينى أن أهل الامصار انضموا فى المنع الى أكثر البصريين فصار المجوز أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت ارادة جمهور النحويين (قوله هذا) أى ما تقدم من الاقسام الثلاثة أو الاشارة للقسم الاخير والاول أولى (قوله لانتفاء المشاركة) أى مشاركة الماء للتبن فى العلف والعيون للحواجب فى التزجيج الذى هو تدقيقها وتطويلها كما فى التصريح وغيره (قوله وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى) قال سم فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعا لبعضهم وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفى الاعلام بها فائدة اه وأنت خبير بأن قوله والعيونا لم يقع الا بعد افادة تزجيج الحواجب فلا محصل له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للاعلام به (قوله فأول العامل الخ) أى و يكون ذلك مجازا مرسلا لا من باب التضمين كما زعمه البعض (قوله أو اعتقد الخ) عطف على يجب من عطف الانشاء على الاخبار للضرورة أو جريا على القول بجوازه والرابط لجملة اعتقد الخ بالمبتدا على جعل يجب خبرا عن النصب محذوف تقديره عامل له (قوله نحو كل رجل الخ) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة (قوله وهو ما اقتضاه ايراد الناظم) حيث بوب له مع الابواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعيا ﴿فائدة﴾ قال الفارضى اذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذى تعدى اليه العامل بنفسه ثم الذى تعدى اليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزمانى ثم المكانى ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هنا تأديبا وطلوع الشمس اه باختصار والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب

﴿الاستثناء﴾

السين والتاء زائدتان وهو من الثنى بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه (قوله الاستثناء هو الاخراج الخ) أظهر لان الاستثناء فى الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره فى المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدرى (قوله لما كان داخلا) أى فى مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا من أول الامر فى النية أو المراد باخراج ما كان داخلا اظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافى ما قالوه انه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بادخال الشئ ثم اخراجه والكفر ثم الايمان فى لا اله الا الله (قوله فالاخراج جنس) لشمول المعرف وغيره كالاخراج بالصفة و بدل البعض والشرط والغاية نحو فتحرير رقبة مؤمنة أكلت الرغيف ثلثه اقتل الذمى ان حارب وأتموا الصيام الى الليل قاله المصرح (قوله يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لشيوعه فيهما و بنحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل حقيقة الخ) قال سم الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديرا فان المستثنى فى الاستثناء المفرغ داخل حقيقة الا أن الدخول تقديرى من حيث ان المستثنى منه الذى هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ (قوله ما استثنت الا) أى الاستثنائية أما الوصفية فستأتى فى الشرح ﴿فائدة﴾ قال فى الهمع الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالى الا عليها فيمتنع ما أنا زيدا الا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا عمرا زيد وما مر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام الا زيدا أحد وما مررت باحد الا زيدا خير من عمرو وأجاز الكسائى تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا واستدل بقوله ٭ فما زادنى الا غراما كلامها ٭ وقوله

مع) كلام (تمام) أى غير مفرع موجبا كان أو غير موجب (ينتصب) الا أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقا سواء كان المستثنى متصلا وهو ما كان بعضا من المستثنى منه

• وما كف الا ماجد ضر بائس • وقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا الى قوله بالبينات والزبر ووافقه ابن الانبارى فى المرفوع والاخفش فى الظرف والمجرور والحال نحو ماجلس الا زيد عندك وما مررت الا بعمرو بك وماجاء الا زيدا راكبا واختاره أبو حيان اه باختصار وقوله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى ومافرغ له العامل نحو ماضرب الا زيد (قوله مع تمام أى غير مفرغ) فى تفسير الشارح اشارة الى أن التمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة الى ذلك اذ يصح ابقاء التمام على مصدريته أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير المستتر (قوله موجبا كان) أى العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتى وبعد نفى الخ تفصيلا لما أجمل هنا ويجوز أن يقيد ماهنا بالايجاب بقرينة ما يأتى فيكون مقابلا له وهو أظهر والمراد بالانتصاب على الاول ما يعم الواجب والجائز وعلى الثانى الواجب (قوله متحتم اتفاقا) فيه نظر فان الاتباع جائز فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة بعضهم شذوذا فشربوا منه الا قليل منهم وسيأتى أنه فى تأويل لم يكونوا منى بدليل فمن شرب منه فليس منى قال شيخنا الظاهر أن الوجوب اضافى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز فى الاسم بعد الا فى التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره اه وظاهر اطلاقه جريان ماذكر فى المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتى ما يؤيده وعبارة الدمامينى اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع قلت وأهمل الاكثرون عد هذه الجملة فى الجمل التى لها محل من الاعراب وينبغى أن تعد على هذا اه أقول ممن عدها منها صاحب المغنى فانه قال والحق أنها تسع والذى أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها ومثل الاولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها وبقراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل على قول الفراء ان قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا ثم قال وأما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم اذا أعرب سواء خبرا وأأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه اذا لم يقدر الاصل أن تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف فى نحو ويوم نسير الجبال وفى نحو أأنذرتهم فى تأويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك اه ومتى كان ما بعد الا جملة فالا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلا كما فى الدمامينى عن توضيح الناظم لكن ان نصب تالى الا فهى كلكن المشددة وان رفع فكالمخففة (قوله سواء كان المستثنى متصلا) هكذا فى نسخ وعليه فتعريفاه للمتصل والمنقطع ظاهران لا تحتاج صحتهما الى تقدير لكن الاشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى وفى نسخ سواء كان الاستثناء متصلا وهو الموافق للاشهر لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل الى تقدير أى وهو ذو ما كان بعضا أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع لتبادر المتصل منه الى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظى فيهما وقيل معنوى (قوله ما كان بعضا من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لانه يصدق على قام القوم الا حمارا وجاء بنوك الا ابن زيد مع انهما من المنقطع وتأويل الجنس بالنوع انما يدفع ورود الاول لا الثانى ولانه يخرج عنه نحو أحرقت زيدا الا يده مما كان فيه المستثنى جزأ من المستثنى منه مع أنه من المتصل ويعلم من هذا أن المراد بالبعض فى التعريف ما يشمل الفرد والجزء واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء فى قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم فان المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن

جنسه مع أن الاستثناء منقطع فينبغي أن يقال ان الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد الا مثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فان فقد أحد القيدين كان منقطعا ففقد القيد الاول نحو قام القوم الا حمارا وفقد الثاني نحو الا تبين فانه لم يحكم على المونة الاولى بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ولا على التجارة عن التراضي بعدم منع أكلها بالباطل الذي هو نقيض منع أكلها بالباطل أفاده الشهاب القرافي وأسهل منه أن يقال في تعريف المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الا مثلا بها (قوله أو منقطعا) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الا ثعبانا وان لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز صهلت الخيل الا الابل بخلاف صوتت الخيل الا الابل نقل شيخنا الاول عن الحلبي والثاني عن الشارح وصرح به الدماميني (قوله لا ما قبلها بواسطتها) هذا رأى السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معدى بها لان التعدية انما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم اخوتك الا زيدا كذا في الدماميني وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا أول أخوتك بالمنتسبين لك بالاخوة كان من شبه الفعل وقوله ولا مستقلا معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال (قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال ما استثنت الا وسيقول وألغ الا الخ بناء على أن المراد الغاؤها عن العمل وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضا ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله الا بالاتفاق فانه قال بعد ذكر الاقوال وهذا كله في المتصل وأما المنقطع فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه حينئذ كلام مستأنف اه لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه وقال الرضي اما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به فما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا أو منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا أوجب فتح أن الواقعة بعدها نحو زيد غنى الا أنه شقى والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو جاءني القوم الا حمارا أى لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين أولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وأيضا لكن للاستدراك والا في المنقطع كذلك لانها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اه مع بعض حذف (قوله مختص بالاسماء) اعترض بانها دخلت على الفعل في نحو نشدتك الله الا فعلت كذا وأجيب بانها داخلة على الاسم تأويلا اذ المعنى لا أسألك الا فعلك كذا (قوله فيجب في الا الخ) لو قال فهي عاملة لانضحت نتيجة القياس الذي ركبه من الشكل الاول التي أشار اليها بقوله فيجب في الا الخ (قوله ما لم تتوسط) أى لان العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها سم (قوله ان كان التفريغ محققا) لعدم شئ في اللفظ يشتغل به العامل (قوله وجوازا الخ) أى لان ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما سيأتي فالرفع باعتبار التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغا الا على القول بان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بانه لما كان عامل البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا في المعنى للبدل وكان المبدل منه في نية الطرح كان

أو منقطعا وهو ما لم يكن كذلك وسواء كان متقدما على المستثنى منه أو متأخرا عنه تقول قام القوم الا زيدا وخرج القوم الا بعيرا وقام الا زيدا القوم وخرج الا بعيرا القوم وهكذا تقول مع عامل النصب والجر ﴿تنبيه﴾ ناصب المستثنى هو الا لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقلا ولا أستثنى مضمرا خلافا لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح في اختياره في غير هذا الكتاب وقال انه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ومشى عليه ولده لانها حرف مختص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل فيجب في الا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى وجوبا ان كان التفريغ محققا نحو ما قام الا زيد وجوازا ان كان مقدرا نحو ما قام أحد الا زيد فانه في تقدير ما قام الا زيد لان أحدا مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح وانما لم تعمل الجر لان عمل الجر بحروف تضيف معاني الافعال الى الاسماء

العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل منه فى نية الطرح مفرغا للبدل (قوله وتنسبها اليها) عطف تفسير على تضيف (قوله تخرجه من النسبة) أى نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير فى حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافا لبعضهم والصحيح الثانى وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان (قوله فلما خالفت الحروف الجارة الخ) يرد عليه الجر بخلا وعدا وكان الاولى أن يقول مافى شرحه على التوضيح وانما لم تعمل الجر لموافقتها الفعل معنى كما (قوله وانما لم يجز اتصال الضمير بها الخ) دفع لما يقال لو كانت الا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لان الضمير يتصل بعامله (قوله لان الانفصال ملتزم الخ) أى لعدم عملها فى حال التفريغ (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفى لفظا ومعنى والنفى معنى فقط ولم يذكر النفى لفظا فقط نحو لا يمسه الا المطهرون لانه نهى فى المعنى ويمكن ادراجه فى النهى بان يراد به النهى ولو معنى فقط كما فى الآية فان النفى فيها بمعنى النهى وكما فى قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فانه شرط فى معنى النهى أى لا تولوا الادبار الا متحرفين فتأمل ومن النفى معنى فقط ويأبى الله الا أن يتم نوره أى لا يريد الله الا ذلك وانها لكبيرة الا على الخاشعين أى لا تسهل الا عليهم لكن هذه الامثلة من التفريغ الذى ليس الكلام فيه الآن وقل رجل يقول ذلك الا زيد أى لا رجل يقول ذلك الا زيد وأما لو فالنفى فيها ضمنى لا قصدى فاذا قلت لو جاءنى اخوتك الا زيدا لاكرمتهم تعين النصب وأما لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا بمعنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجىء فى الشرح (قوله وهو الانكارى) مراده به ما يشمل التوبيخى والفرق بينهما ان المستفهم عنه فى الاول غير واقع ومدعيه كاذب وفى الثانى واقع ومدعيه صادق وان كان ملوما فالمراد بكون الثانى فى معنى النفى أنه فى معنى نفى الانبغاء واللياقة ويقال للاول الابطالى أيضا (قوله انتخب اتباع ما اتصل) أى ان لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رد الكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتى فى المتن والا كان المختار النصب نحو ماجاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا لان اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك ونحو ماقاموا الا زيدا رد القول قائل قاموا الا زيدا ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب فى هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمامينى بل نازع أبو حيان فى اختيار النصب فيها وفى الصورة قبلها كما فى الهمع ونحو ماقام الا زيدا أحد واذا انتقض النفى أو النهى بالا كان فى حكم الاثبات فينصب ما بعد الا الثانية نحو ماشرب أحد الا الماء الا زيدا ولا تأكلوا الا اللحم الا عمرا ومامررت بأحد الا قائما الا بكرا فهذا ونحوه بمنزلة مالا نفى فيه ولا نهى اذ المعنى شربوا الماء الا زيدا وكلوا اللحم الا عمرا ومررت بهم قائمين الا بكرا قاله الدمامينى وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية فى صورة نصب المستثنى منه أيضا نحو ماضربت أحدا الا زيدا وبه صرح فى المغنى قال الدمامينى ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلية والنصب على الاستثناء فى هذه الصورة (قوله وبالصريمة) أى فى الرملة المنصرمة من معظم الرمل والخلق بفتحتين البالى والعافى الدارس والنؤى بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر والوتد معروف (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود أى ليس موجود يغفر الذنوب الا الله فاندفع ماقيل ان الكلام فى الاستثناء من كلام تام ومافى الآية مفرغ (قوله الاول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البدل يحل محل الاول فيقال ماقام الا زيد ولا يقال ماقام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لان الا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الاظهر ونقل شيخنا

وتنسبها اليها الا ليست كذلك فانها لا تنسب الى الاسم الذى بعدها شيأ بل تخرجه من النسبة فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها وانما لم يجز اتصال الضمير بها لان الانفصال ملتزم فى التفريغ المحقق والمقدر فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد اهـ (وبعد نفى) ولو معنى دون لفظ (أو كنفى) وهو النهى والاستفهام المؤول بالنفى وهو الانكارى (انتخب) أى اختير (اتباع ما اتصل) لما قبل الا فى اعرابه فمثاله بعد النفى لفظا ومعنى ماقام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد ومثاله بعد النفى معنى دون لفظ قوله

وبالصريمة منهم منزل خلق ... عاف تغير الا النؤى والوتد

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله ومثال شبه النفى لا يقم أحد الا زيد وهل قام أحد الا زيد ومن يغفر الذنوب الا الله ﴿تنبيهات﴾ الاول المستثنى عند البصريين والحالة هذه

عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفي عنه القيام في الواقع وان كان بعض مدلول لفظ أحد لغة (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان الا قرينة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الاول لولا ها قاله الدماميني (قوله عطف نسق) أي لان الا عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة اهـ تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو ما قام الا زيد وليس لنا حرف عطف يلي العامل باطراد وأجاب ابن هشام بأنه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام أحد الا زيد قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعتراض على مذهب البصريين واعترض أيضا بان بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود في نحو ما قام أحد الا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب انما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بالا لدلالتها على اخراج الثاني من الاول وكونه بعضا منه كما مر عن الدماميني (قوله وهو موجب ومتبوعه منفي) أي ويجب تطابق البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البدل هو المستثنى وحده دون القول بانه هو مع الا وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز في نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك يجوز في ما جاء القوم الا زيد أن يجعل قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم اهـ ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده (قوله في عمل العامل) أي بمماثل العامل لما عرفت أي بقطع النظر عن النفي والاثبات بقولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفي والاثبات (قوله كانه لم يذكر) أي ولا تعلق للنفي والاثبات بذلك (قوله وقد يخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بان تخالفهما في ذلك نظير او هو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو قام زيد لا عمرو (قوله اذا تعذر البدل على اللفظ الخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها الا زيد بدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود فان المنفي في المثال التبعية للنصب محلا لا لفظا قاله سم (قوله أبدل على الموضع) قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ومثلوا له بنحو قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة كما مر بيانه أي فهلا جاز جر ما بعد الا في المثال الاول والاخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بان ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر الخ (قوله ولا أحد فيها الا زيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الاول فقاله في المغني ووجهه بانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح احلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني وأسلفنا في باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه الى الثاني وأما الثاني فنقله في المغني عن الاكثرين واستشكل بعدم صحة احلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بان هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الا زيد وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال ما فيها الا زيد وهذا القول الثاني انما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير الى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الاول يذكر الخبر عند الاحلال فيقال الله موجود كما في المغني وعلى الثاني يكون الاحلال لكون المعنى ما في الوجود اله الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المغني بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر ﴿فائدة﴾ قال في المغني يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه

بدل بعض من المستثنى منه وعند الكوفيين عطف نسق قال أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي وأجاب السيرافي بانه بدل منه في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والايجاب لا يمنع البدلية لان سبيل البدل أن يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يخالف الموصوف والصفة نفيا واثباتا نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب ❀ الثاني اذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو ما جاءني من أحد الا زيد ولا أحد فيها الا زيد وما زيد شيأ

ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيدا نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله

في ليلة لا نرى بها أحدا * يحكي علينا الا كواكبها

اه وقوله وهو المختار أي لان الابدال من صاحب الضمير أرجح لانه الاصل ولانه لا يحوج الى التاويل الذي في الابدال من الضمير وهو أن صحة الابدال من الضمير لشمول النفي للضمير معنى لان معنى ما أحد يقول ذلك ما يقول أحد ذلك ولا بد من جعل رأى في مثاله الثاني علمية على تقييد سيبويه جواز الابدال من الضمير بكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الاصل وقال الرضي أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما أنصفني أحد كلمته الا زيد بخلاف لا أوذي أحدا يوحد الله الا زيدا فلا يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمعنى بل الاذى فقط اه دماميني وشمني (قوله الاشئ) بالرفع لمراعاة محل شيأ قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شئ خبر مبتدا محذوف أي هو شئ لا يعبأ به والا حينئذ بمعنى لكن (قوله لا يزادان في الايجاب) أي على غير مذهب الاخفش والمراد لا يزادان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع (قوله الا امرأتك بالنصب) كلامه مبني على أن النصب على الاستثناء من أحد وفر الزمخشري من تخريج قراءة الاكثر على اللغة المرجوحة وان جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسري بها والرفع كونها مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء ورد بان اخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسري بها بل أنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روى أنها تبعتهم وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها وقال في المغني الذي أجزم به أن قراءة الاكثر لا تكون مرجوحة وان الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه في آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية لست عليهم بمسيطر (قوله تقول ما قام أحد الا حمارا) نقل عن القرافي أن أحدا اذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمنقطع واعلم أن الا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فاعرب من فاعل والله بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع واعترض بانه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا (قوله كالمتصل) التشبيه في مجرد جواز الابدال وان كان برجحان في المتصل ومرجوحية في المنقطع (قوله فيجيزون ما قام أحد الا حمار) فحمار بدل غلط صرح به الرضي وقال سم بدل كل بملاحظة معنى الا اذ معنى الا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الاحد اه وفيه أنه كيف يكون الاعم بدل كل من كل نعم ان أريد من العام خاص كما يأتي نظيره صح فتدبر (قوله اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الابل التي يخالط بياضها صفرة (قوله عشية) منصوب على الظرفية باجاهد في البيت السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرفي نسبة الى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه لا يقال جعافري قاله العيني وفي المصباح مشارف الارض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اه فعلم أن المنسوب اليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس في النسبة الى مشارف مشرفي لان القياس في النسبة الى

الا شئ لا يعبأ به برفع ما بعد الا فيهن ونحو ليس زيد بشئ الا شيأ بنصبه لان من والباء لا يزادان في الايجاب وما ولا لا يقدران عاملتين بعده كما تقدم في موضعه * الثالث أفهم قوله انتخب أن النصب جائز وقد قرئ في السبع ما فعلوه الا قليلا منهم ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك بالنصب اه (وانصب) والحالة هذه أعني وقوع المستثنى بعد نفي أو شبهه (ما انقطع) تقول ما قام أحد الا حمارا وما مررت بأحد الا حمارا هذه لغة جميع العرب سوى تميم وعليها قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن (وعن تميم فيه ابدال وقع) كالمتصل فيجيزون ما قام أحد الا حمار وما مررت باحد الا حمار ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس
الا اليعافير والا العيس

وقوله

عشية لا تغني الرماح مكانها
ولا النبل الا المشرفي المصمم

وقوله

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن

لما خاطب الا السنان وعامله ﴿تنبيه﴾ شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما فى الامثلة والشواهد فان لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا نحو مازاد هذا المال الا مانقص ومانفع زيد الا ماضر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وحيث وجد شرط جواز الابدال فالارجح عندهم النصب اه (وغير نصب) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (فى النفى قد يأتى) على قلة بان يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعاله كقوله

لانهم يرجون منه شفاعة
اذا لم يكن الا النبيون شافع

قال سيبويه وحدثنى يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالى الا أبوك ناصر ﴿تنبيه﴾ المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى وقد كان المستثنى بدل بعض منه ونظيره فى أن المتبوع أخر فصار تابعا مامررت بمثلك أحد اه (ولكن نصبه) على الاستثناء (اختران ورد) لانه الفصيح الشائع ومنه قوله

ومالى الا آل أحمد شيعة
ومالى الا مذهب الحق مذهب

بنصب آل ومذهب الاول واحترز بقوله فى النفى عن الايجاب فانه يتعين النصب كما تقدم ﴿تنبيه﴾ اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختارا كما يكون اذا لم تذكر على الصفة وذلك كما فى نحو مافيها أحد الا أبوك صالح كانك لم تذكر صالحا وهذا رأى سيبويه والثانى أن لا يكترث بتقديم الموصوف

الجمع أن تنسب الى مفرده فقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد والمصمم اسم فاعل الماضى حده (قوله وعامله) أى السنان وهو مايليه (قوله شرط جواز الابدال الخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه ابدال لان من شأن البدل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم (قوله يمكن تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله ان كان المراد مع الا بان يقال ماقام الا الحمار وليس بها الا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وان كان المراد بدون الا أشكل علينا البيت اذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختيار الشق الثانى وأن المراد امكان التسلط ولو فى مادة أخرى فافهم (قوله وجب النصب) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني بان مراتب النقص متفاوتة فاذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو فى المرة الاخرى يزيد فى النقص على المرة الاولى قال وماذا يفعلون فى نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل مااشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اه أى فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الاخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره فى المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب (قوله نحو مازاد الخ) ونحو لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فمن رحم فى محل نصب لانك لو حذفت المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا فى الدماميني وهو مبنى على أن الاستثناء فى الآية منقطع أى لكن من رحمه الله يعصمه وقيل متصل أى الا الراحم وهو الله تعالى أو الا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة (قوله الا مانقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله اذ لا يقال زاد النقص) الظاهر أن انتفاء قول ذلك اذا كانت زاد متعدية وأنه يقال اذا كانت لازمة فتأمل (قوله وغير نصب سابق) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفى أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل (قوله مستثنى سابق الخ) قال سم انظر ولو منقطعا نحو ماجاء الا حمارا أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ماجاء الا حمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره اه بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم (قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف وأما قوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما • أعد عيالى شعبة من عيالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء الا زيدا القوم والقوم الا زيدا ضربت نعم ان قدم عليهما وتوسط بين جزأى الكلام نحو القوم الا زيدا جاؤا اذا جعل زيدا مستثنى من الضمير فى جاؤا فقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا وأجاز الكسائى تقديم المستثنى أول الكلام دماميني (قوله فى النفى) أى أو شبه النفى ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفى أو كنفى الخ (قوله قد يأتى على قلة) وهل يقاس على هذه اللغة أولا قولان والى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطى (قوله بدل كل) أى من كل لان العامل فرغ لما بعد الا والمؤخر عام أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى (قوله ان ورد) أى السابق أى أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد ان ورد عن العرب وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بان نصبه أرجح والا فما ورد عن العرب يتبع نصبا أو اتباعا (قوله بل يكون البدل مختارا) فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل

بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهو (١١١) اختيار المبرد والمازني قال في الكافية
وشرحها وعندي أن
النصب والبدل مستويان
لان لكل مرجحا فتكافآ
اه (وان يفرغ سابق الا) من
ذكر المستثنى منه (لما بعد)
أي لما بعد الا وهو الاستثناء
من غير التمام قسيم قوله
أولا ما استثنت الا مع تمام
(يكن كما لو الا عدما) فاجر
ما بعدها على حسب
ما يقتضيه حال ما قبلها
من اعراب ولا يكون هذا
الاستثناء المفرغ الا بعد
نفي أو شبهه فالنفي نحو وما
محمد الا رسول وما على
الرسول الا البلاغ المبين
وشبه النفي نحو ولا
تقولوا على الله الا الحق
ولا تجادلوا أهل الكتاب
الا بالتي هي أحسن فهل
يهلك الا القوم الفاسقون
ولا يقع ذلك في ايجاب فلا
يجوز قام الا زيد وأما
ويأبى الله الا أن يتم نوره
فمحمول على المعنى أي
لا يريد (تنبيهات) الاول
الضمير في يكن يجوز أن
يكون عائدا على سابق أي
يكون السابق في طلبه لما
بعد الا كما لو عدم الا وأن
يعود على ما من قوله لما
بعد أي يكون ما بعد الا في
تسلط ما قبل الا عليه كما لو
عدم الا * الثاني يصح
التفريغ لجميع المعمولات
الا المصدر المؤكد فلا يجوز
ما ضربت الا ضربا وأما
ان نظن الا ظنا فمتأول * الثالث قوله سابق أحسن من قوله في التسهيل عامل لان السابق يكون عاملا وغير عامل كما في الامثلة
اه (وألغ الا ذات توكيد) وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد الا قبلها

على النعت والواجب العكس الا أن يكون مبنيا على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين
التوابع قاله الدنوشري (قوله لان لكل مرجحا) فيرجح البدل تقدم الموصوف ويرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة (قوله سابق) تنوينه متعين لاختلال الوزن بالاضافة فتجويز الشيخ خالد لها
سهو وقوله الا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على
الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفا للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغي أن يقول من
ارتباطه بالمستثنى منه لفظا ويمكن الجواب بجعل كلامه من اطلاق الملزوم وارادة اللازم وقوله
وهو أي تفريغ العامل السابق (قوله يكن) أي السابق أو ما بعد كما لو الا عدما أي عند غير الكسائي
أما هو فيجيز النصب في نحو ما قام الا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند
الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجرورا الخ وما في قوله كما لو الا عدما يجوز أن تكون
مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أي يكن كعدم الا أي كذي عدم الا في الحكم وقول البعض
ان الكلام على تقدير مضاف أي كحكم عدم الا ليس بشيء قال الشيخ خالد والا مرفوع بفعل محذوف
يفسره عدم اه وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم
والفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى السابق أو ما بعد فالا منصوب على المفعولية لا مرفوع على
نيابة الفاعل (قوله حال ما قبلها) أي حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر في نحو ما على الرسول
الا البلاغ فحال هذا اللفظ وهي خبريته تقتضي رفع ما بعد الا مبتدأ أو كالفعل في نحو ما قام الا زيد
فحال هذا اللفظ وهي كونه فعلا لم يذكر له فاعل قبل الا تقتضي رفع ما بعد الا فاعلا وقس وقوله من
اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب ثم لا تنافي بين كون تالي الا في التفريغ
مستثنى وكونه فاعلا أو مبتدأ مثلا في نحو ما قام الا زيد وما زيد الا قائم لان الاول بالنظر الى المعنى لان
تالي الا مستثنى من مقدر في المعنى اذ المعنى ما قام أحد الا زيد وما زيد شيء الا قائم والثاني بالنظر الى
اللفظ نقله الدماميني عن الشلوبين (قوله وما على الرسول الا البلاغ) الواو جزء من الآية الممثل بها
فتكون واو العطف مقدرة هنا كما في نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال
لان الآية التي فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التي ليس فيها لفظ المبين فانها بدون الواو لكن نسخ
الشارح بلفظ المبين (قوله ولا يقع ذلك في ايجاب) جوزه ابن الحاجب فيه اذا كان فضلة وحصلت
فائدة نحو قرأت الا يوم كذا فانه يجوز أن تقرأ في جميع الايام الا يوم كذا بخلاف ضربت الا زيدا اذ
من المحال أن تضرب جميع الناس الا زيدا (قوله فلا يجوز قام الا زيد) لان المعنى قام جميع الناس الا
زيدا وهو بعيد ولا قرينة في الغالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في النفي
نحو ما مات الا زيد وأجيب بأنه قليل فأجرى الحكم فيه طردا للباب وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز
اذا قامت قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد
يقال هو قليل فلا يلتفت اليه طردا للباب نظير ما مر (قوله لجميع المعمولات) أي المعمولات بالاصالة
أما التوابع فلا تفريغ لها الا البدل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي في الصفات أيضا قاله سم
(قوله الا المصدر المؤكد) أي لان فيه تناقضا بالنفي أولا والاثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة
وكان عليه أن يستثني المفعول معه فلا يقال ما سرت الا والنيل (قوله فمتأول) أي بكونه مصدرا
نوعيا أي الا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفي فلا تناقض (قوله كما في الامثلة) فانه عامل فيما عدا
ما على الرسول الا البلاغ وغير عامل في ما على الرسول الا البلاغ لان الخبر لا يعمل في المبتدأ على
الراجح نعم ان جعل المستثنى فاعلا بالجار ولاعتماده على النفي كان عاملا (قوله وألغ الا الخ) أطلق
هنا فدل على أن هذا الحكم يكون في الايجاب والنفي وشبهه (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على

بدلا منه وذلك ان توافقا في المعنى ومعطوفا عليه ان اختلفا فيه فالاول (كلا * غررتهم الا الفتى الا العلا) فالعلا بدل كل من الفتى والا الثانية زائدة لمجرد التأكيد والتقدير الا الفتى العلا * والثاني نحو قام القوم الا زيدا والا عمرا فعمرا عطف على زيد والا الثانية لغو والتقدير قام القوم الا زيدا وعمرا ومن هذا قوله * وما الدهر الا ليلة ونهارها * والا طلوع الشمس ثم غيارها * أي وطلوع الشمس وقد اجتمع البدل والعطف في قوله مالك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله أي الا عمله رسيمه ورمله فرسيمه بدل ورمله معطوف والا المقرونة بكل منهما مؤكدة (وان تكرر لا لتوكيد) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو اما أن يكون ذلك مع تفريغ أولا (فمع * تفريغ التأثير بالعامل) المفرغ (دع) أي اترك

(قوله أي جملك) قال السيد أي جملك الشبيه بالشيخ في التوصل للمقصود بكل اه وبه تعلم بطلان كل ما قيل هنا وتمثيل الشارح مبني ان رمله معطوف على عمله

ملزوم (قوله بدلا منه) أي بدل كل من كل كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبني الا زيد الا وجهه أو اشتمال نحو ما أعجبني الا زيد الا علمه أو اضراب نحو ما أعجبني الا زيد الا عمر وأي بل عمرو وأفاده في التصريح فقول الشارح ان توافقا في المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضى (قوله ومعطوفا عليه) أي بالواو خاصة كما في التسهيل (قوله ان اختلفا فيه) الا اذا كنت غالطا أو أردت الاضراب اه يس أي فلا عطف بل يجب الابدال (قوله فالعلا بدل كل من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فيكون العلا بدلا من الفتى مبني على جواز الابدال من البدل واستشكل سم كون العلا بدلا اذا نصبنا الفتى على الاستثناء بأن الصحيح أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون الا مؤكدة للاحتياج اليها للعمل في البدل والفرض أنها مؤكدة فينبغي أن يجعل العلا عطف بيان اذا نصبنا الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الاشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان اذا جررنا الفتى بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الابدال من البدل والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبني على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبني على نصب الفتى على الاستثناء (قوله والتقدير الا الفتى العلا) صريح في أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فعلى أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه يكون العامل في العلا حينئذ الا مقدرة فعلم أن الا قد تعمل مقدرة أي حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسنذكر في حذف الا مزيد كلام (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أي غيابها من غارت الشمس أي غابت (قوله مالك من شيخك) أي جملك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أي بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما اذا لم تكرر وتعدد المستثنى قال الدماميني ما ملخصه مع الايضاح لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة دون عطف شيآن وموهم ذلك ان كان في الايجاب فالاول مستثنى والثاني معمول عامل مضمر وان كان في غيره فكذلك أو الاول بدل مثال الايجاب أعطيت القوم الدراهم الا زيدا الدنانير فزيدا منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول لمحذوف أي أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيأ الا زيد ادرهما فزيدا مستثنى أو بدل ودرهما مفعول لمحذوف وما ضرب أحد الا بكر خالدا وبكر ان رفعته كان بدلا من أحد وان نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول لمحذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين في نحو ما أعطيت أحدا أحدا الا زيدا عمرا وما ضرب أحد أحدا الا زيد بكرا ورده المصنف بان البدل لم يعهد تكرره الا في بدل البداء وبان حق بدل البعض أن يقترن بالضمير وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه بالا مغنيا عن الضمير والاسم الثاني غير مقترن بالا لفظا ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف فقد يمتنع أيضا كما في الامثلة المتقدمة لان العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما في ما جاءني أحد الا زيد وعمرو فالعطف في هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثاني على أنه مفعول لمضمر أي وجاءني عمرو اه وفي حاشية المغني للدماميني أن جماعة أجازوا نصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشاف في مواضع منها لا تدخلوا بيوت النبي الآية فقال ان المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر في كل منهما مقصود أي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال اه (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد كما أشار اليه الشارح بالاضراب (قوله بالعامل المفرغ) حمل العامل على ما قبل الا تبعا للموضح وحمله المرادي على الا أي اترك تأثير الا النصب في واحد أي لا تجعلها مؤثرة في واحد ويؤيد الاول قوله مما بالا اذ لو كان العامل هو

باقيا (فى واحد مما بالا استثنى منه وليس عن نصب سواه) أى سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مغنى) فتقول

ماقام الازيد الاعمرا الا بكرا وما ضربت الازيدا الاعمرا الابكرا وما مررت الابزيد الا عمرا الابكرا ولا يتعين لاشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغلته به جاز والاول أولى (ودون تفريغ مع التقدم) على المستثنى منه (نصب الجميع) على الاستثناء (احكم به والتزم) نحو قام الازيدا الاعمرا الابكرا القوم وما قام الازيدا الاعمرا الابكرا أحد (وانصب لتاخير) عنه أما فى الايجاب فطلقا نحو قام القوم الازيدا الاعمرا الابكرا وأما فى غير الايجاب فكذلك (و) لكن (جئ بواحد منها) معربا بما يقتضيه الحال (كمالو كان دون زائد) عليه ففى الاتصال تبدل واحدا على الراجح وتنصب ماسواه (كلم يفوا الاامرؤ الاعلى) الابكرا فعلى بدل من الواو فانه لا يتعين للابدال واحد لكن الاول أولى ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل وعلى منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ماقام أحد الاحمارا الافرسا الاجملا ويجوز الابدال على لغة تميم (وحكمها) أى حكم هذه المستثنيات سوى الاول (فى القصد حكم الاول) فان كان مخرجا لوروده على موجب فهى مخرجة وان كان مدخلا لوروده على غير موجب فهى أيضا مدخلة

الالكان القياس أن يقول مما به وان أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذاكرا هنا حكم الواحد بخلافه على الثانى فانه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثيره الا فيه وان كان يعلم من قوله فيما مر وان يفرغ سابق الا الخ ويؤيد الثانى عدم احواجه الى تقدير فى دع (قوله باقيا فى واحد) دفع به ايهام المتن أن المراد اترك التأثير فى واحد واجعله مؤثرا فى البقية هذا ان أريد بالعامل ما قبل الا كما مشى عليه الشارح فان أريد به الا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثير الا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة النصب فى واحد واجعلها مؤثرة النصب فى البقية (قوله وليس عن نصب الخ) مغنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع الى الواحد أو الى التأثير ومغنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لانا نقول الا فى هذه الحالة لمجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها (قوله والاول أولى) أى لقربه من العامل تصريح (قوله ودون تفريغ مع التقدم) قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما اهـ وهو انما يصح على مذهب من يجيز التنازع فى المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور أى أمض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ماذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم (قوله وماقام الازيدا الخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق الخ لان ما مر فى غير تكرر المستثنى وبحث سم جواز اعراب واحد مما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير ما مر فى مالى الا أبوك ناصر ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء قال وحينئذ فقول المصنف نصب الجميع الخ ينبغى أن يكون باعتبار الاغلب والاشهر واعترض بانه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع باجنبى واستعمال اللغة الضعيفة فى غير المحل الذى ثبتت فيه (قوله وانصب) أى الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا بمرجوحية فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا برجحان فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح فى تقرير المتن (قوله أما فى الايجاب فطلقا) أى فى جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الايجاب وصورة النفى فيكون قوله وجئ بواحد بيانا للراجح فى بعض الصور الداخلة فى قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الايجاب فيكون قوله وجئ بواحد مقابلا له تامل (قوله بواحد) أى فقط وأجاز الابدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف (قوله كمالو كان) قال المكودى فى موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو بالعكس وكان تامة ودون زائد حال من الضمير فى كان والكلام على تقدير مضاف أى وجئ بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكودى تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالاولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى مجيأ كوجوده الخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة (قوله تبدل واحدا على الراجح) وأما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع (قوله كلم يفوا) الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والاصل يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة فصار يفيوا نقلت ضمة الياء الى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله ويجوز الابدال) أى فى واحد فقط (قوله فى القصد) أى المعنى المقصود من ادخال واخراج كما بينه الشارح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء بالاخراج أنه دائما

اخراج ومقتضى ماهنا أنه قد يكون ادخالا قلت لا منافاة لان كل استثناء اخراج مما قبله من الاثبات والنفي لكن اذا كان ما قبله نفيا كان هو مستلزما للادخال في النسبة الثبوتية أي مستلزما لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فافهم (قوله محل ماذكر) أي من أن حكمها في القصد حكم الاول هذا ما يفيده ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف في تسهيله عدم امكان استثناء بعضها من بعض قيدا فيما ذكر من التفصيل في الا المتكررة لا للتوكيد (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو له على عشرة الا ثلاثة الا أربعة فمذهب السيرافي أن الاربعة كالثلاثة في الاخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة وزعم الفراء أن المقر به في هذه الصورة أحد عشر لانك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقي سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك الا أربعة جريا على قاعدة أن الاستثناء الاول اخراج والثاني ادخال ورد بان هذه القاعدة فيما اذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم ان قول الفراء هذا أعجوبة من الاعاجيب ويمكن أن يتكلف له وجه بجعل الثاني مستثنى من مفهوم عشرة الا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لاغيرها الا أربعة فتامل (قوله فطريق معرفة ذلك) أي كونه مقرا بسبعة في المثال (قوله في المراتب الوترية) كالاولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسئلة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب * أحدها وهو الاصح أنه يعود للكل الا لدليل يخصصه بالبعض كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فقوله الا الذين تابوا عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معاد ون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذي في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو الا لا الافعال السابقة وسواء سيقت الجمل لغرض واحد أولا كان عطفها بالواو أو بغيرها * ثانيها ان اتحد العامل فللكل أو اختلف فللاخيرة فقط اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبني على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون الا * ثالثها ان سيقت لغرض واحد نحو حبست داري على أعمامي ووقفت بستاني على أخوالي الا أن يسافروا فللكل والا فللاخيرة فقط نحو أكرم العلماء واحتق عبيدك الا الفاسق منهم * رابعها ان عطفت بالواو فللكل أو بالفاء أو بثم فللاخيرة فقط * خامسها للاخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح لكل منهما فانه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتي كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للاول نحو قم الليل الا قليلا نصفه فالا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا ولم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو استبدلت الا زيدا أصحابنا بأصحابكم فان كان أحدهما كذلك اختص به مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو ضرب الا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت الا الاصاغر أبناؤنا عبيدنا وضرب الا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت الا الاصاغر عبيدنا أبناؤنا فالابناء في المثالين فاعل معنى لانهم المالكون فان لم يصلح الا لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحسنيات وأصبى الزيدين نساؤهم الا ذوي النهى واستبدلت الا زيدا اماءنا بعبيدنا اه همع ببعض تصرف وقوله كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية أي وكما في قوله تعالى الا من اغترف غرفة بيده فانه استثناء من جملة فمن شرب منه فليس مني لا من جملة ومن لم يطعمه فانه مني لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لاباحة الاغتراف باليد لهم والذي حرم عليهم الكرع في الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الاولى فالفصل بها كلا فصل كذا في المغني والدماميني عليه وماذكره في الوارد بعد مفردين اذا لم يمكن تشريكهما والاعاد لهما معا

﴿تنبيه﴾ محل ماذكر اذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت أما اذا أمكن ذلك كما في نحو له على عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا فقيل الحكم كذلك وان الجميع مستثنى من أصل العدد والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه فهو في الاول يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم ما بقي مما قبله وهكذا فما بقي فهو المراد اه (واستثن مجرورا

ومثل له الدماميني بنحو اهجر بني زيد و بني عمرو الا من صلح فمن صلح مستثنى من بني زيد و بني عمرو جميعا ﴿فائدة﴾ يقع تالي الا خبرا لما قبلها نحو ومازيد الا قائم أو يقوم أو أبوه قائم و يمتنع مازيد الا قام كما في الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو ماجاء في زيد الا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه وجعل منه نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن وما أنعمت عليه الا شكر قال الدماميني وهو لا ينطبق على المراد اذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه الا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء في ترتب الثاني على الاول وليس المراد أنك لم تنعم عليه الا في حال شكره أو في حال عزمه على الشكر حتى تكون حالا مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثاني على أن المعنى ما أنعمت عليه الا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى واذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو مامررت برجل الا قائم ومامررت بأحد الا زيد خير منه أو يقوم وجعله الاخفش وأبو علي والمصنف في الاول صفة بدل محذوف أي الا رجل قائم وفي الثاني حالا قاله الدماميني ومما جعله الزمخشري من التفريغ في الصفات نحو وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وان من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالي الا خبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور وتقديره وان أحد من أهل الكتاب وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الدماميني بأن الاختصاص اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما في الآية أو بفي ورده الشمني بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما في التسهيل وغيره (قوله بغير) بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها الا في الانقطاع ولا تضاف الى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الاضافة و يقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في توضيحه المختار عندي أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدماميني و بقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما في المغني تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضا كما في حديث أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حد قوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ✱ بهن فلول من قراع الكتائب

كذا في المغني أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني قال السيوطي هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار الا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال في غير بالالغاء اذا تكررت لتوكيد فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم (قوله متعلق باستثن) الوجه أن يقال تنازعه استثن ومجرورا اهـ سم (قوله معربا) وقد تبنى على الفتح في الاحوال كلها عند اضافتها الى مبني كما في التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح في نحو ماقام غير زيد لتضمنها معنى الا قاله الفارضي وفي التصريح تفارق غير الا في خمس مسائل احداها أن الا تقع بعدها الجمل دون غير ✱ الثانية أنه يجوز أن يقال عندي درهم غير جيد على الصفة و يمتنع عندي درهم الا جيد ✱ الثالثة أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد ✱ الرابعة أنه يجوز أن يقال ماقام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ماقام الا زيد وعمرو ولا يجوز مع الا مراعاة المعنى ✱ الخامسة أنه يجوز ماجئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ماجئتك لغير ابتغاء معروفك وماذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع الا

بغير معربا ✱ بما لمستثنى بالا نسبا) مجرورا مفعول باستثن و بغير متعلق باستثن ومعربا حال من غير و بما متعلق بمعربا وما موصول صلته نسب ولمستثنى متعلق بنسب وبالا متعلق بمستثنى والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتكون هي معربة بما نسب للمستثنى بالا من الاعراب فيما تقدم

أيضا كما سيأتي (قوله فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد) أي على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الايجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير قاله سم (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق الخ (قوله وفي نحو ما قام أحد غير حمار) معطوف على قوله في هذا المثال (قوله ويمتنع في نحو ما قام غير زيد) أي عند غير الكسائي فانه أجاز في نحو ما قام الا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم (قوله أصل غير الخ) أي وضعها الاصلي على أن يوصف بها لانها في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به قال الرضي الاصل الاول والثاني مجاز (قوله أوشبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فانه مبهم باعتبار عينه (قوله فان الذين جنس الخ) حاصله أن غير متوغلة في الابهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الآية من تأويل فاما أن يراعى أصلها من التوغل في الابهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التنكير وهذا هو الذي أشار اليه الشارح بقوله فان الذين الخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه الى النكرة واما أن يراعى ضعف ابهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حينئذ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي أشار اليه الشارح بقوله وأيضا الخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها الى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح وأما قول البعض مراده بقوله وأيضا فهي اذا وقعت الخ افادة أن غير اذا وقعت بين ضدين تتعرف بالاضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أي ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة ففيه مدة قوله ضعف ابهامها دون ان يقول زال ابهامها فافهم بقي شئ آخر وهو أن في غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقا وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف اذا وقعت بين ضدين كما في صراط الذين أنعمت الآية فعلى هذين القولين تكون في الآية صفة وعلى الاول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج الى التأويل الذي ذكره الشارح الا وقيل انها لا تتعرف مطلقا وانها في الآية صفة ولم يعثر عليه (قوله لما ضمنت معنى الا) مرتبط بقوله أصل غير الخ وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالاضافة للمفرد على أن بعضهم بينها حينئذ كما تقدم وعبارة الرضي في توجيه حمل غير على الا وحمل الا على غير نصها أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها الموصوفها اذاتا أو صفة وأصل الا المغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت الا على غير في الصفة فصار ما بعد الا مغاير الما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو اثباتا وحملت غير على الا في الاستثناء فصار ما بعدها مغاير الما قبلها نفيا أو اثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا أن حمل غير على الا أكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الا انتهت وبها يتضح كلام الشارح (قوله فيوصف بها) أي مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد في حاشية الكشاف الاجماع كما قاله الدماميني قال ولو ذهب ذاهب الى أنها تصير حينئذ اسما لكن لا يظهر اعرابها الا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي اه ونظير ذلك أيضا أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا اليه مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اعراب الا الظاهر فيه وينبني على ذلك كما أفاده الدماميني أن الوصف بمجموع الا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة (قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا الخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي

فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع وفي نحو ما قام أحد غير حمار عند غير تميم وفي نحو ما قام غير زيد أحد عند الاكثر ويترجح في هذا المثال عند قوم وفي نحو ما قام أحد غير حمار عند تميم ويضعف في نحو ما قام أحد غير زيد ويمتنع في نحو ما قام غير زيد

﴿تنبيهات﴾ الاول أصل غير أن يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل أوشبهها نحو غير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وأيضا فهي اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فلما ضمنت معنى الا حملت عليها في الاستثناء وقد تحمل الا عليها فيوصف بها بشرط أن يكون الموصوف جمعا أو شبهه وأن يكون نكرة أو شبهها فالجمع نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وشبه الجمع كقوله

وبشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية وانما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه مراعاة لاصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة فى التنكير (قوله سلمى) أى ياسلمى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبرا للفعل قبله أو على المفعولية لمحذوف أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق كما قاله الشمنى (قوله صفة لغيرى) فيه تسمح اذ الصفة الا لكن لما ظهر اعرابها فيما بعدها صار كانه هى وفى النكت عن التسهيل أن الوصف الاسم ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمله (قوله أنيخت) أى الناقة والمراد بالبلدة الاولى صدرها وبالثانية الارض التى أناخها فيها والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبى فاستعاره لصوت الناقة فان قلت الصفة فى البيت مخصصة مع أن ما بعد الا مخالف لما قبلها اذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتى عن المغنى أن الصفة عند التخالف مؤكدة قلت أجاب الدمامينى بان البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف . واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما فى الآية وأن يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقية كما فى البيت الاول والعكس كما فى البيت الثانى وأن يكون شبيها بالجمع شبيها بالنكرة كالمفرد المعرف بال الجنسية ولم يمثل له الشارح (قوله لكن تفارق الخ) استدراك على قوله وقد تحمل الا عليها (قوله لا يجوز حذف موصوفها) أى لان الوصف بها خلاف الاصل بخلاف غير (قوله فى ذلك) أى فى عدم جواز حذف موصوفها (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أى الا فيما اذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كقولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتى فى النعت (قوله الا حيث يصح الاستثناء) قال سم يمكن أن يوجه بان غير الا محاجات على الا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل الا عليها الا حيث يصح الاستثناء (قوله الا دانق) بكسر النون وفتحها ويقال أيضا داناق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقرا بدرهم الا سدسا ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوانق وصفه بالا وبهذا يجاب أيضا عما يقال الوصف فى هذا المثال مؤكد وسيأتى عن المغنى أن الوصف عند مطابقة ما بعد الا لما قبلها فى الافراد مثلا مخصص قاله الدمامينى (قوله لانه يجوز الا دانقا) أى بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه (قوله لانه يمتنع الا جيدا) أى لان درهم نكرة فى سياق الاثبات فعمومه للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكفى شموله للمستثنى شمولا بدليا فلا يقال عندى رجل الا زيدا وان أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة اذا حصلت الفائدة (قوله وقد يقال الخ) أشار بقد الى امكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء فى قولهم لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع فى الآية والمثال المتصل لا المنقطع قال الدمامينى وهذا يقتضى لغو الشرط المذكور لكونه لم يحترز به عن شئ وهو كلام متين وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لان الاصل فى القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه (قوله فى لو كان فيهما آلهة الا الله الخ) أى فانه لا يجوز فى الا هذه أن تكون للاستثناء وما بعدها بدلا لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ أما الاول فلان التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدتا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ولهذا كان الا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للاسقاط اذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص نحو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وان خالفه بافراد أو غيره فالوصف مؤكد كالآية يؤخذ هذا من قول النحاة اذا قيل له عندى عشرة الا درهما فقد أقر له

لو كان غيرى سلمى الدهر غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر فالصارم صفة لغيرى ومثال شبه النكرة قوله أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها فالاصوات شبيه بالنكرة لان تعريفه بأل الجنسية لكن تفارق الا هذه غيرا من وجهين أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال جاءنى الا زيد ويقال جاءنى غير زيد ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها . ثانيهما أنه لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندى درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الا جيد لانه يمتنع الا جيدا ويجوز عندى درهم غير جيد هكذا قال جماعات وقد يقال انه مخالف لقولهم فى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

بتسعة وان قال الادرهم فقد أقر له بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم وأما الثانى فلان آلهة جمع منكر فى الاثبات فلا عموم لها شمولياً فلا يصح الاستثناء منها كذا فى المغنى ويمثل هذا الثانى يوجه عدم صحة الاستثناء فى المثال أعنى لو كان معنا رجل الخ كما قاله سم فان قلت لو للامتناع وامتناع الشئ انتفاؤه فتكون النكرة فى الآية والمثال فى سياق النفى فتعم قلت قال الدمامينى العرب لا تعتبر مثل هذا النفى بدليل أنهم لا يقولون لوجاءنى ديار أكرمته ولا لو جاءنى من أحد أحسنت اليه ولو كانت بمنزلة النافى لجاز ذلك كما يجوز مافيها ديار وما جاءنى من أحد فان قلت جوز الزمخشرى فى تفسير سورة الحجر فى قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة فى الاثبات قلت أجاب الدمامينى بان النكرة فى الاثبات تعم اذا قامت قرينة العموم والنكرة فى هذه الآية كذلك بدليل آية لوط انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة (قوله ومن أمثلة سيبويه) أى لالا الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله وشرط ابن الحاجب الخ لان ماذكره ابن الحاجب عكس ماذكره تلك الجماعات قال الشمنى قال الرضى مذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال ويجوز فى قولك ماأتانى أحد الا زيداً أن تقول الا زيد بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ الخ (قوله وجعل من الشاذ قوله وكل أخ الخ) أى لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون الاصفة بل للاستثناء وأتى بالفرقدين بالالف جرياً على لغة من يلزم المثنى الالف وفيه تخلص مما يلزم على وصفية الا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل (قوله كانتصاب الاسم بعد الا) أى فى أن نصب كل منهما على الاستثناء وان كان العامل فيما بعد الا هو الا على الصحيح وفى غير مافى الجملة قبله من فعل أو شبهه وانما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتى قاله الدمامينى وانظر اذا لم يكن فى الجملة قبله فعل أو شبهه ماالعامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى مقدراً فتكون غير مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به فى محل مابعد خلا وعدا اذا جرا كما سيأتى كل محتمل (قوله وعلى الحال عند الفارسى) فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله وقد يقال مذهب الفارسى والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل لا فى الاصل ولا فى الحال (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) بجامع الابهام فى كل (قوله ومراعاة المعنى) أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على الا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل (قوله ماقام أحد غير زيد) أى برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفى والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع فى عمرو وان جاز فيه النصب أيضاً نظراً الى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بالا ونصب غير مع النفى والاتصال فتلخص أن فى عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح اليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب عن اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بانه كان عليه أن يقول وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية فى نحو ذلك (قوله انه من العطف على المحل) أى محل مجرور غير بحسب الاصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على الا لما تقدم من أن الاصل فى مجرور غير والذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الاضافة أن يجرى عليه الاعراب المخصوص الذى يقتضيه حمل غير على الا فسقط ماقاله البعض

ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب فى وقوع الاصفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه
لعمر أبيك الا الفرقدان

الثانى انتصاب غير فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد الا عند المغاربة واختاره ابن عصفور وعلى الحال عند الفارسى واختاره الناظم وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش * الثالث يجوز فى تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لان معنى غير زيد الا زيدا وتقول ماقام أحد غير زيد وعمرو وبالجر وبالرفع لانه على معنى الا زيد وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل وذهب الشلوبين

وعلم

الى أنه من باب التوهم (ولسوى) بالكسر و (سوى) بالضم مقصورتين و (سواء) بالفتح والمد (اجعلا * على الاصح ما لغير جعلا) من الاحكام فيما سبق لانها مثلها الامرين أحدهما اجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وأنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان * والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم (١١٩) بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم الا كالشعرة البيضاء في الثور الاسود وقول الشاعر

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقوله

وكل من ظن أن الموت مخطئه
معلل بسواء الحق مكذوب

وبالاضافة قوله

فانى والذى يحج له النا
س بجدوى سواك لم أثق

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله

واذا تباع كريمة أو تشترى
فسواك بائعها وأنت المشترى

ومرفوعة بالناسخ قوله

أأترك ليلى ليس بيني وبينها
سوى ليلة انى اذا لصبور

وبالفاعلية قوله

ولم يبق سوى العدوا
ن دناهم كما دانوا

وحكى الفراء أتانى سواك ومنصوبة بان قوله

لديك كفيل بالمنى لمؤمل
وان سواك من يؤمله يشقى

وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الاعراب فى الحال أو بحسب الاصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق تفصيل الفرق بينهما (قوله الى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذى هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولا ومراعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر الخ هذا ما قاله سم وقال الاسقاطى الذى يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر الخ بيان للمراد من القسمين اهـ والانصاف أن كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة وللبيان بعد الاجمال وفى الهمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم الا أنه اذا جاء فى القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا واعلم أن تابع المستثنى بالا كتابع المستثنى بغير فى مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف فى التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بالا مراعاة لكون الا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك فى الا (قوله من الاحكام) كوقوعها فى الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ قاله الدماميني (قوله وأنه لا أحد منهم الخ) عطف على اجماع عطف لازم على ملزوم (قوله أن من حكم بظرفيتها) أى من النحاة فلا ينافى ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما الا ما يشمل الرماني والعكبرى اذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها وقوله بظرفيتها أى بكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتى (قوله خلاف ذلك) أى خلاف ما حكم به من اللزوم (قوله ولا ينطق الفحشاء) أى نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعداه بنفسه فالفحشاء مفعول به ومن فى قوله منا ولا من سوائنا بمعنى فى متعلقة بينطق (قوله مرفوعة بالابتداء) يحتمل أن تكون فى البيت خبرا مقدما (قوله كريمة) أى خصلة كريمة أو بمعنى الواو كما فى العينى وقال بعضهم لا مانع من ابقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعا لقوله اذا تباع وقوله وأنت المشترى راجعا لقوله أو تشترى والمعنى اذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك واذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك (قوله انى اذا) أى اذا تركتها فى هذه الحالة فحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وليست اذا الناصبة كما قد يتوهم أفاده يس (قوله دناهم كما دانوا) أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب لما فى البيت قبله (قوله لديك كفيل) أى عندك جود كفيل أو الكلام من باب التجريد وقوله يشقى أى يخيب أمله (قوله أن سوى من الظروف) أى المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض فمعنى جاء الذى سواك فى الاصل جاء الذى فى مكانك أى حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية ولهذا لم يتصرفا أفاده فى الهمع (قوله لانها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل الا على كونها تقع ظرفا الا على أنها ملازمة للظرفية وفيه أيضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وانما حذف صدر الصلة لطولها بالاضافة أو حالا معمولة لثبت مضمرا (قوله ولا تخرج عن الظرفية) المناسب لقول الشارح بعد لان كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أى بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر بمن لكن ينافى هذا قول السيوطى فى نكته لا تكون الا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها فى النثر بمن مما يرد عليهم فافهم (قوله الا فى الشعر) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالابيات السابقة (قوله وهذا أعدل) أى لانه لا يحوج الى

هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لانها يوصل بها الموصول نحو جاء الذى سواك قالوا ولا تخرج عن الظرفية الا فى الشعر وقال الرماني والعكبرى تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا أعدل ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة

لان كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل اه
(تنبيهات) الاول حكى الفاسي في شرح الشاطبية في سوى لغة رابعة وهي المد مع الكسر الثاني أفهم كلامه أنه يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في غير ويساعده قوله في التسهيل تساويها مطلقا سوى بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرور غير الثالث تفارق سوى غيرا في أمرين أحدهما أن المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم

تكلف في موضع من المواضع (قوله لان كثيرا من ذلك أو بعضه الخ) الذي يظهر لي في حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الاضرابية عن التعبير بكثير الى التعبير ببعض لان الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليسا بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولا به أن بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه اشارة الى الاعتراض عليه فاحفظه وأما قول البعض المراد كثرته في نفسه لانه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لانه الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم وأما قوله لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الادلة الاربعة كثيرة بالنسبة اليه فغفلة عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره فتدبر (قوله وبعضه قابل للتأويل) أي بكونه شاذا أو ضرورة (قوله وحكى الفاسي) لا حاجة الى اسناده للفاسي مع حكاية أبي حيان وابن هشام له سم (قوله أفهم كلامه) أي حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرورها وان لم يذكره المصنف هنا (قوله أن المستثنى بغير) مثله المستثنى بالا (قوله نحو ليس غير) أي في قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هي مستثنى فالمحذوف ما أضيف اليه غير لا المستثنى الا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته للشئ والمضاف اليه غير أفيدت مخالفته لغيره هذا ملخص ما قاله البعض وفي الدماميني ما يدفع السؤال من أصله حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء الا أو غيرا وتقدم ليس عليهما قال الاخفش والمصنف أو لا يكون تقول قبضت عشرة ليس الا أو ليس غير أي ليس المقبوض شيأ الا اياها أو غيرها فأضمر اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اه باختصار نعم هذا الدفع انما يتم في غير على أن في ليس ضميرا هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتي ذلك بقي حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك في نحو ما قام وقعد الا زيد انه من باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وقال في المغني قال السهيلي في قوله تعالى ولا تقولن لشئ اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن أن يصل الا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهي لانك اذا قلت أنت منهي عن أن تقوم الا أن يشاء الله فلست بمنهي فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك أن الاصل الا قائلا الا أن يشاء الله وحذف القول كثير اه فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلي وأن المستثنى مصدر تقديره الا قولا مصحوبا بأن يشاء الله أو حال تقديرها الا متلبسا بأن يشاء الله أي بذكر أن يشاء الله وقد علم أن ذكره لا يكون الا مع الاداة أي ذكرها لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن وقال بعضهم يجوز أن يكون الا أن يشاء الله كلمة تأبيد أي لا تقولنه أبدا كما قيل في وما يكون لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله لان عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده أنه يقتضي النهي عن قوله اني فاعل ذلك غدا قيده بالمشيئة أولا وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجويز الزمخشري رجوع الاستثناء الى النهي على أن المعنى الا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهي يستمر الى اتيان نقيضه اه كلام المغني ببعض تصرف فعلى ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمني وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلي سبقه اليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن الا محذوفة فانه قال الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الاعم المحذوف حال أو مصدر الى أن قال وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير الا بأن يشاء الله أي الا بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة في الاخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما في معناه نحو ان شاء الله الا أن يشاء الله بمشيئة الله اه وهذا أولى وأسهل (قوله بالضم) قال

المبرد

المبرد والمتأخرون هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها وقال الاخفش ضم اعراب لانه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف اليه ونوى لفظه قاله الدماميني (قوله وبالفتح) ظاهره أنه فتح بناء ووجهه أن الاسماء المتوغلة فى الابهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبنى كالضمير فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية ويصح جعله فتح اعراب لنية لفظ المضاف اليه المحذوف فعلى هذا تتعين للخبرية (قوله وبالتنوين) أى فى شبهى الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين اعرابية (قوله تقع صلة الموصول) أى فى ظاهر اللفظ والا فهى فى الحقيقة جزء صلة ان قدر قبلها مبتدأ أو معمول الصلة ان قدر قبلها ثبت كذا قال الدماميني (قوله كما سلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظر اذ الظاهر أن غيرا كسوى فى الوقوع صلة على تقدير مبتدأ احذف لطول الصلة بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سوالك فى جاء الذى سوالك جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله ما نصه وعلى التقدير الاول أعنى تقدير المبتدا فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غير مع أى بلا شرط نحو جاء أيهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة نحو جاء الذى غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين اه وهو صريح فى عدم الاكتفاء فى طول الصلة باضافتها ولك أن تقول ان كان الفرق مبنيا على طرفيه سوى فظاهر والا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه ينافى ماقدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان لانها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان وأجيب بأن محل ماقدمه عنهم اذا وقعت فى تراكيب الاستثناء ومانحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا فى باب الظرف الكلام على لفظ وسط (قوله فتقصر مع الكسر) أى أو الضم وبهما قرئ قوله تعالى لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى (قوله مكانا سوى) أى مستو باطريقنا اليه وطريقك اليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستواء (قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل والمختار فى العدم النصب على المعية لضعف العطف لفقد الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعددا فيكون العطف واجبا كما فى اشترك زيد وعمرو وأما قولهم استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل (قوله عن الواحد فما فوقه) أى ويعطف على ضميرها فى الاول شئ يتحقق به التعدد اذ الاستواء لا يعقل الا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر ﴿فائدة﴾ أجيز فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها فى تأويل المصدر فاعل لها لان باب التسوية مما لا يحتاج الى سابك أو خبرا عما بعدها فما بعدها فى تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها فى تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لان هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية فان قيل أم لاحد الامرين وما يتعلق به سواء لا يكون الا متعددا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الاحد وجردت للعطف والتشريك فان قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها للحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كانه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع وذهب الرضى الى رأى آخر فى المسئلة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامر ان سواء وما بعد سواء بيان للامرين والهمزة بمعنى ان الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى ان أنذرتهم أو لم تنذرهم فالامر ان سواء قال وانما

وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى • ثانيهما أن سوى تقع صلة الموصول فى فصيح الكلام كما سلف بخلاف غيره • الرابع تأتى سواء بمعنى وسط وبمعنى تام فتمد فيهما مع الفتح نحو فى سواء الجحيم وهذا درهم سواء وتأتى بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لانها فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء اه (واستثن ناصبا) للمستثنى

(قوله لطول الخ) قد يقال ان سوى ملازمة للاضافة لفظا بخلاف غير فاضافتها اللفظية كلا اضافة فلم تفد طولا وهذا كاف فى الفرق وهو مراد الشارح ويكون جاريا على رأى المصنف وبهذا يعلم ما فى كلامه آخرا

(بليس وخلا و بعدا و بيكون بعد لا) النافية نحو قاموا ليس زيدا وخلا عمرا وعدا بكرا ولا يكون خالدا أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لانه خبرهما واسمهما (١٣٣) ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أى بعضهم فهو نظير فان كن نساء بعد يوصيكم الله فى أولادكم وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى القائم وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذين عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل كما فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا * وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع الا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر وفى مرجعه الخلاف المذكور (تنبيهان) الاول قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الاربع نصب على الحال وقيل مستأنفة لا موضع لها وصححه ابن عصفور * الثانى لا تستعمل يكون فى الاستثناء مع غير لا من أدوات النفى اه (واجرر بسابقى يكون) وهما خلا وعدا (ان ترد) الجر فانه جائز وان كان قليلا فمن الجر بخلا قوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما أعد عيالى شعبة من عيالكا

ومن الجر بعدا قوله

أبحنا حيهم قتلا وأسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير

(تنبيهان) الاول لم يحفظ سيبويه الجر بعدا فقيل ولا بخلا وليس كذلك بل ذكر الجر بخلا * الثانى قيل يتعلقان

أفادت الهمزة فائدة ان لا ستعمالهما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لا ستعمالهما فى الاحد كذا فى شرح الدمامينى على المغنى (قوله بليس وخلا الخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون الامع التمام والاتصال وخلا فى الاصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما فى خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا ولذلك التزم اضمار فاعله وأما عدا فهو فى الاصل يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك كما فى القاموس والاولى أن يكون بليس تنازعه استثن وناصبا نظير ما مر (قوله ولا يكون خالدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا اسم (قوله مستتر وجوبا) ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا كما مر وقيل لانه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى (قوله فهو نظير فان كن نساء الخ) أى فى كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كله السابق اذ النون عائد على الاناث وهن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكرنساء توطئة له فلا يقال لا فائدة فى قولنا فان كانت الاناث نساء قاله المصرح وقيل الضمير للاولاد وأنثه باعتبار الخبر (قوله على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول فى نحو قولك أكرمت القوم ليس زيدا اذ المرجع فيه اسم مفعول (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح (قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم الخ) عبارة الدمامينى والتقدير فى مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه ثم قال ومما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (قوله لانه قد لا يكون الخ) أجاب الدمامينى بان قائلى ذلك انما خصوا الفعل بالذكر لانهم انما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخريج فى غيره فاذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففى نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا أو ليس انتسابهم انتساب زيد (قوله وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين) لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضا فعلان الخ لحسنت المقابلة وسلم من ايهام أن ليس ولا يكون متصرفان (قوله على المفعولية) لانهما متعديان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا (قوله وفى مرجعه الخلاف المذكور) والاصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكله السابق ونظر فيه الرضى بانه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض لزيد فى قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بان البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق الا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى ولى ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير فى خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بالا ولجريان ذلك مجرى الامثال التى لا تغير كما قالوا فى حبذا زيد حيث التزم تذكير اسم الاشارة وافراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضى فاعرفه (قوله نصب على الحال) ولم تقترن بقد فى ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب فى الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء أو يقال محل ذلك الافعال المتصرفة (قوله مستأنفة) أى غير متعلقة بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت به فى المعنى قاله المصرح (قوله وصححه ابن عصفور) علله بعدم الربط للحال ثم قال فان قيل اذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط فى المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس (قوله لا تستعمل يكون الخ) أى كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصاريف الكون ككان (قوله شعبة) أى فرقة (قوله أبحنا حيهم الخ) يحتمل أن حيهم نصب بنزع الخافض أى فى

حيهم

حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الاول ولانهما لا يعديان الافعال الى الاسماء أى لا يوصلان معناها اليها بل يزيلان معناها عنها فاشبها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الا وهى غير متعلقة اه (وبعدما) المصدرية (انصب) حتما لانهما تعينتا بها للفعلية كقوله

ألا كل شئ ما خلا الله باطل

وقوله

تمل الندامى ما عداني فانني * بكل الذى يهوى نديمى مولع

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق فقال السيرافى على الحال وهذا مشكل لتصريحهم فى غير هذا الموضع بان المصدر المؤول لا يقع حالا كما يقع المصدر الصريح فى نحو أرسلها العراك وقيل على الظرف وما وقتية نابت هى وصلتها عن الوقت فالمعنى على الاول قاموا مجاوزين زيدا وعلى الثانى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد (وانجرار) بهما حينئذ (قد يرد) أجاز ذلك الجرمى والربعى والكسائى والفارسى لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية فان قالوه بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (وحيث جرا فهما حرفان) بالاتفاق (كما هما ان نصبا فعلان) بالاتفاق وسواء فى الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها (وكخلا) فى

حيهم وقتلا مفعول به ويحتمل أن حيهم مفعول به وقتلا تمييز محول عنه والشمطاء التى يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز (قوله حينئذ) أى حين اذ جر بهما وقوله بما قبلهما أى فى الرتبة وان تأخر فى اللفظ كما فى الشاهد الاول (قوله على قاعدة حروف الجر) فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه (قوله موضعهما) أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصبا ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبلهما فتكون هى الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما فى التصريح ولا متعلق للحرف على هذا (قوله لعدم اطراد الاول) لانه لا يأتى فى نحو القوم اخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدمامينى فاعرفه (قوله لا يعديان الافعال الخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية ايصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ألا ترى أن المفعول به فى النفى نحو لم أضرب زيدا لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا (قوله ولانهما بمنزلة الا) أى فى المعنى ورد بان ذلك لا يقتضى مساواتهما لها فى جميع الاحكام ألا ترى أنهما يجران بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد الا أن يقال هما فى الاصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الوصل أو يقال هما مستثنيان وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح فى حل المعنى بمادة المجاوزة (قوله حتما) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد الا أن يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجر بهما بعد ما لانه الراجح عند الشارح كما سيشير اليه فتأمل (قوله تمل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة والندامى جمع نديم (قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء تصريح (قوله لا يقع حالا) أى لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول جاء زيد أن يقوم اتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة وأما تعرف نحو العراك فى قولهم أرسلها العراك ففى معنى التنكير لانه بأل الجنسية قاله الدمامينى ثم رأيت فى المغنى ما يدفع الايراد عن السيرافى فانه عد من اللفظ المقدر بشئ مقدرا بآخر ما خلا وما عدا على قول السيرافى ما مصدرية وهى وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا اه (قوله كما يقع) راجع للمنفى (قوله وما وقتية) سميت وقتية لنيابتها هى وصلتها عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح فالذى فى محل النصب على الظرفية مجموع الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافا لمن قال هو ما فقط (قوله كانتصاب غير) أى على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله حينئذ) أى حين اذ وقعا بعد ما (قوله بالقياس) أى على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لان ما الخ (قوله بل بعده) أى بعد الجار (قوله فهو من الشذوذ بحيث الخ) أى فهو من أمكنة الشذوذ فى مكان لا يحتج به (قوله وحيث جرا فهما حرفان) أجرى الظرف مجرى الشرط فادخل الفاء كقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون (قوله وسواء فى الحالين الخ) التعميم مبنى على مذهب من يجيز الجر بهما مع ما المشار اليه بقول المصنف وانجرار قد يرد (قوله وكخلا حاشا) اذا جرت بالثلاثة قلت خلاى وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية ويجوز فى خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوبا أو مجرورا (قوله وفيما تتعلق به) أى وجودا وعدما اذا

جواز جر المستثنى بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيدا فاذا جرت كانت حرف جر وفيما تتعلق به ما سبق فى خلا واذا نصبت كانت فعلا والخلاف فى فاعلها وفى محل الجملة كما فى خلا ﴿تنبيهان﴾ الاول الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبى زيد وأبى عمرو الشيبانى والاخفش وابن خروف

وأجازه المازنى والمبرد والزجاج ومنه قوله (١٢٤) حاشا قريشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين وقوله اللهم

اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبغ وقوله حاشا أبا ثوبان ان أبا ثوبان ليس ببكمة فدم قال المرزوقى فى رواية الضبى حاشا أبا ثوبان بالنصب الثانى الذى ذهب اليه الفراء أنها فعل لكن لافاعل له والنصب بعده انما هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اه (ولا تعجب ما) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيدا وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن أفضلهم فعالا

فشاذ (وقيل) فى حاشا (حاش وحشا فاحفظهما) وهل هاتان اللغتان فى حاشا الاستثنائية أو التنزيهية الاول ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها والثانى ظاهر كلامه فى التسهيل وهو الاقرب ﴿تنبيه﴾ حاشا على ثلاثة أوجه * الاول تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها * والثانى تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفا قال فى التسهيل بلا خلاف بل هى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى فى الآية جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى حاش لله ما هذا بشرا والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه

في

ليس الخلاف السابق فى العامل الذى تتعلق به بل فى كونها لها متعلق أولا ولو قال وفى كونها تتعلق أولا ما سبق لكان أوضح وقوله فى فاعلها أى فى مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلاف فى نفس فاعلها وقوله وفى محل الجملة أى وجودا وعدما اذ الخلاف السابق فى جملة خلا قولان أنها فى محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها (قوله اللهم اغفر لى الخ) هذا نثر وأبو الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين اسم رجل كما فى حاشية شيخنا السيد قال فى التصريح وجعله قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به فى الخسة وقبح الفعل فان قلت سيأتى أن حاشا انما يستثنى بها فى مقام التنزيه والغفران لا ينزه منه قلت بولغ فى قبح الشيطان وأبى الاصبغ وخستهما حتى كان الغفران ينقص بمرتبتهما فى القبح والخسة (قوله حاشا أبا ثوبان) قيل يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم أن قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل اذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الاشهر والبكمة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذى بكمة والفدم بفتح الفاء وسكون الدال العى الثقيل (قوله لكن لا فاعل له) أى ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على الا أى فيكون منصوبا على الاستثناء ومقتضى حمله على الا أنه العامل للنصب فيما بعده (قوله على أنه يمكن) أى مع أنه يمكن (قوله ولا تصحب ما) أى مصدرية كانت أو زائدة لانها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد وحملت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم (قوله رأيت الناس) قال الدمامينى الظاهر أن مفعول رأيت الثانى محذوف أى دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الاخفش فى مثل زيد فقائم وقوله فعالا بفتح الفاء فى الخير وبكسرها فى الشر قاله شيخنا السيد وقال الدمامينى وغيره الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل واقتصر العينى على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فاما الناس (قوله وهو الاقرب) أى لاتفاقهم على نفى حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفا بل التزمه بعضهم (قوله تنزيهية) أى مدلولا بها على تنزيه ما بعدها من السوء قال الرضى وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله تعالى ثم يبرؤن من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزه عن أن لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه اه فان قلت ان معنى التنزيه موجود فى حاشا الاستثنائية والمتصرفة أيضا فلم خصوا هذه باسم التنزيهية قلت قال الشمنى التنزيهية هى التى يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لانهما يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر اه يعنى الاستثناء ولوجود معنى التنزيه فى الاستثنائية انما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى نحو ضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمنى عن الرضى وأقره وذكره الدمامينى أيضا لكن قال عقب ما تقدم ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد الفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اه وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل (قوله بالحذف) أى حذف ألفها الاولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف) وهو اللام فى نحو حاش لله (قوله ينفيان الحرفية) أى لان شأن الحرف عدم التصرف أى ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف (قوله ولا يثبتان الفعلية) أى التى هى مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلاهم قاصران (قوله فى الآية) يعنى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل الخ) اذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لاجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما فى الكشاف (قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هى مصدر لفعل لم ينطق به كما فى بله وويح أو اسم مصدر انظره ثم رأيت فى الدمامينى قال اذا قلنا بأنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثانى قال ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة

منصوبة انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالاضافة كمعاذ الله وسبحان الله وقراءة
أبي السمال حاشا لله بالتنوين أي تنزيها لله كما يقال رعيا لزيد والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا
الحرفية لفظا ومعنى الثالث أنها تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث

أنه عليه الصلاة والسلام قال أسامة أحب الناس الي ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا ويرده أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه
ولا أحاشي من الاقوام من أحد

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف كما مر اهـ ﴿خاتمة﴾ جرت عادة النحويين أن يذكروا لا سيما مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها منبه على أولويته بما نسب لما قبلها ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب أيضا اذا كان نكرة وقد روي بهن قوله

ولا سيما يوم بدارة جلجل

والجر أرجحها وهو على الاضافة وما زائدة بينهما مثلها في أيما الاجلين والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شئ هو يوم ويضعفه في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين

في الفاعل كما في هيهات هيهات لما توعدون وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني في كونه خلاف الظاهر وأيضا هي على تفسير الزمخشري يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل هذا وتنوين حاشا في قراءة من نونه تنوين تنكير ان قلنا انه اسم فعل وتنوين تمكين ان قلنا انه مصدر أو اسم مصدر قاله الدماميني في شرح المغني وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح (قوله منصوبة انتصاب المصدر الخ) والعامل فيها فعل من معناها (قوله بدليل) راجع لقوله اسم أي وكل من الاضافة والتنوين يمتنع في الحرف والفعل (قوله بالاضافة) أي لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية في زعمه أنها في قراءة ابن مسعود حرف جر قاله في المغني ويظهر لي أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الاضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله (قوله أبي السمال) باللام كشداد (قوله لفظا ومعنى) أما لفظا فظاهر وأما معنى فلان معنى التنزيهية الابعاد والحرفية الاخراج وهما متقاربان (قوله حاشيته الخ) قال الدماميني يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم لوليت أي قلت لولا وليت أي قلت ليت وسوفت أي قلت سوف وسبحت وسبحلت أي قلت سبحان الله ولبيت أي قلت لبيك وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا (قوله والمعنى الخ) مبني على أنه من كلام الراوي كما تدل عليه رواية الطبراني الآتية (قوله وتوهم الشارح أنها) أي ما حاشا التي في الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدر به نعت لمحذوف أي ما المصدر به وخبر ان مجموع المتعاطفين ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير (قوله بناء على أنه الخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس الي الا فاطمة فليس أحب الي منها فيحتمل أن تكون هي أحب اليه ويحتمل أن يتساويا في الحب دماميني (قوله ويرده الخ) وجه الرد أن لا في قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفي فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوي واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى محذوفا فيكون من كلام النبي بعيد لا يؤثر في الادلة الظنية (قوله وانما تلك الخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد (قوله لتضمنه معنى الحرف) أي الاستثنائي وهو الا (قوله لا سيما) سي كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء قاله الدماميني (قوله مع أن الذي بعدها منبه على أولويته) أي كونه أولى بما نسب لما قبلها أي وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعد لا سيما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفا بالاولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أي نكرة أو معرفة (قوله يوم بدارة جلجل) هي غدير ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطي واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه فأبين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فذبح لهن ناقته قاله الشمني (قوله وهو على الاضافة وما زائدة بينهما) وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لا سي زيد زعم ابن هشام الخضراوي الاول ونص سيبويه على الثاني كذا في الهمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لمضمر محذوف) أي ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة الا وهي لا تقع بعدها الجملة غالبا (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة دماميني (قوله في نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم

ففتحة سى اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها فى لا رجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله ولا سيما يوم فهو مخطئ وذكر غيره أنها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله

فه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من أعظم القرب

وهى عند الفارسى نصب على الحال وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار والله أعلم

﴿الحال﴾

(الحال) يذكر ويؤنث ومن التأنيث قوله

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل أمره والليالیا

وسيأتى الاستعمالان فى النظم وهو فى اصطلاح النحاة

(قوله لوجود الطول) سبق فى الموصول أن لا سيما مستثناة من شرط الطول كأى

على أقرانه لوجود الطول (قوله ففتحة سى اعراب) لانه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثانى باحتماليه لكنه لا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام كمثل فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أى موجود (قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييز مفرد ومقتضى كلامه أن التمييز لسى وفى كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شئ مفسرة بالتمييز قاله سم وما نقله عن بعضهم رجح بأنه لو كان تمييزا لسى لكان معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته اعرابية وبأن الشيخ فى قولنا مثلا أكرم العلماء ولا سيما شيخنا لنا ليس نفس السى المنفى حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ما وسى مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة) وعليه ففتحة سى بنائية وأما على قول غيره انها نكرة تامة فاعرابية كما فى الوجهين السابقين (قوله وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا اذا كان نكرة (قوله فمنعه الجمهور) وجوزه بعضهم موجها بأن ما كافة وأن لا سيما بمنزلة الا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لاخراجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن الا لا تقترن بالواو لا يقال جاء القوم والا زيدا ووجهه الدمامينى بأن ما تامة بمعنى شى والنصب بتقدير أعنى أى ولا مثل شئ أعنى زيدا (قوله ودخول الواو) أى الاعتراضية كما فى الرضى (قوله من استعمله على خلاف ما جاء الخ) اعلم ان لا سيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سى على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما فى نحو ألا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر فى محله قال الدمامينى وما على هذا كافة اه نحو أحب زيدا ولا سيما راكبا كما حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أى أخصه بزيادة المحبة فى هذه الحال ونحو أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أى ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معنى لا سيما راكبا كما يختص بزيادة محبتى راكبا كما فى قول المصنفين ولا سيما والا كذا تركيب عربى خلافا للمرادى قال الدمامينى ونظير جعل لا سيما الذى بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سى على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء الى الاختصاص مع بقائه على حالته فى النداء من ضم أى ورفع الرجل (قوله قد تخفف) أى بحذف عينها وهى ياؤها الاولى على ما اختاره أبو حيان وقال ابن جنى المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا فى الهمع وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا تيما كما قرئ قل أعوذ برب النات ولامها كذلك فقالوا لا تسيما (قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدمامينى حكى الرضى أنه يقال سيما بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهته بل فى كلام الشارح يعنى المرادى أن سيما بحذف لا لم يوجد الا فى كلام من لا يحتج بكلامه اه باختصار (قوله فه) فعل أمر من وفى يفى والهاء للسكت قال الدمامينى والشمنى فينطق بها وقفا وتكتب ولا ينطق بها وصلا اه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا اجراء للوصل مجرى الوقف (قوله وهى عند الفارسى) أى اذا تجردت عن الواو والاوفق غيره لان الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدمامينى (قوله نصب على الحال) أى ولا مهملة فمعنى قاموا لا سيما زيدا قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام والفارسى يكتفى بالتكرير المعنوى فى لا المهملة الداخلة على الحال وهو موجود هنا لان المعنى قاموا لا مساوين لزيد فى القيام ولا أولى منه فلا يقال اذا أهملت لا وجب تكرارها قاله الدمامينى

﴿الحال﴾

يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر وألفها منقلبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول (قوله يذكر ويؤنث) أى لفظه

وضميره

(وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا أذهب) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ويخرج نحو القهقرى في قولك رجعت القهقرى فانه ليس بوصف اذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل وفضلة يخرج العمدة كالمبتدا في نحو أقائم الزيدان والخبر في نحو زيد قائم ومنتصب يخرج النعت لانه ليس بلازم النصب ومفهم في حال كذا يخرج التمييز في نحو لله دره فارسا ﴿تنبيهان﴾ الاول المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا مسد عمدة كضربي العبد مسيأ أو لتوقف المعنى عليه كقوله

انما الميت من يعيش كئيبا ... كاسفا باله قليل الرجاء

الثاني الاولى أن يكون قوله كفردا أذهب تتميما للتعريف لان فيه خللين الاول أن في قوله منتصب تعريفا للشئ بحكمه والثاني أنه لم يقيد منتصب باللزوم وان كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه يفهم في حال ركوبه وان كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد فان القصد انما هو تقييد المنعوت (وكونه) أي الحال (منتقلا) عن صاحبه غير ملازم له (مشتقا) من المصدر ليدل على متصف (يغلب لكن ليس) ذلك (مستحقا) له فقد جاء غير منتقل كما في الحال

وضميره ووصفه وغيرها لكن الارجح في الاول التذكير بان يقال حال بلا تاء وفي غيره التأنيث (قوله وصف) أي صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصرح (قوله منتصب) أي أصالة وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقيسا على الاصح نحو

فارجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بضم النون وفتح الخاء فمن أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام ويظهر لي فساده في المعنى لانك اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لانفسهم الولاية فتأمله اه وفي تفسير البيضاوي وقرئ نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعيض اه وانما قال الذي له مفعولان لانه قد يتعدى لواحد نحو أم اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لانها لا تزاد فيه (قوله مفهم في حال) أي في حال كذا فهو على نية الاضافة فيقرأ بلا تنوين كذا في شرح السندوبي نقلا عن البصير (قوله ويخرج نحو القهقرى) لانه اسم للرجوع الى خلف لا وصف وقد مشى في الاخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهي أو يقال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو القهقرى مثلا (قوله ما صيغ من المصدر الخ) أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وصرح به ولده نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة في المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الاولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل على معنى في متبوعه (قوله يخرج النعت) أي لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا (قوله ويخرج التمييز) أي لانه على معنى من لا في لانه لبيان جنس المتعجب منه وقوله في نحو لله دره فارسا أي من كل تمييز وقع وصفا مشتقا (قوله من حيث هو هو) الاقرب في هذه العبارة وان لم يتنبه له البعض أن الضمير الاول لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبرا أي باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له أو الثاني راجع للحال خبر أي من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كبعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكان أوضح وانما لم يقتصر على هو الاولى لان قولك من حيث هو حيثية اطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر الى الذات (قوله لان فيه خللين) أي يزولان بجعله تتميما للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى أن الخلل الاول لا يزول بذلك لانه لا ينفي كون منتصب جزءا من التعريف فكان على الشارح أن يقول الاولى أن يكون منتصب خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة وكفردا أذهب تتميما للتعريف لان فيه خللين الخ وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لامكان دفع الاول وهو أن التعريف للشئ بحكمه يوجب الدور لان الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بانه يكفي في الحكم التصور بوجه آخر غير الحد ودفع الثاني بما أشار اليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا وبان المتبادر من قولنا مفهم في حال كذا كون الافهام مقصودا واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور (قوله ليخرج الخ) تعليل للمنفي وهو التقييد فيكون النفي منصبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أي الافهام (قوله لكن ليس مستحقا) دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح الحاء واما للحال فمستحقا بكسرها كما قاله خالد (قوله كما في الحال

المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا ويوم أبعث حيا والمشعر عاملها بتجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وقولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله وجاءت به سبط العظام كأنما عمامته بين الرجال لواء وغيرهما نحو دعوت الله سميعا قائما بالقسط وجاء جامدا (ويكثر الجمود في) الحال الدالة على (سعر) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب (وفي) كل (مبدى تأول بلا تكلف كبعه) البر (مدا بكذا) أي مسعرا وبعه (يدا بيد) أي مقابضه (وكرزيد أسدا أي كأسد) أي مشبها الاسد وادخلوا رجلا رجلا أي مترتبين ﴿تنبيهان﴾ الاول قد ظهر أن قوله وفي * مبدى تاول بلا تكلف * من عطف العام على الخاص اذ ما قبله من ذلك خلافا لما في التوضيح * الثاني تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل وهي أن تكون موصوفة نحو قرآنا عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا

المؤكدة) أي لمضمون الجملة قبلها كالمثال الاول أو لعاملها كالثاني أو لصاحبها في نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا الا في نحو وجاء في القوم جميعا لان اجتماعهم في المجيء ينتقل (قوله بتجدد صاحبها) أي حدوثه بعد أن لم يكن وما أخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أي الايجاد فهي خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الانسان طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الاولى لازمة للخلق الاول والثانية لازمة للخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال وبعضهم قال يداها أطول على المبتدا والخبر فالحال الجملة (قوله وجاءت به) أي جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وان جاز في غير هذا البيت كسرها أي حسن القد وقوله كأنما عمامته بين الرجال لواء أي راية صغيرة أي في الارتفاع والعلو على الرؤس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرهما) أي غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع (قوله قائما بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد أنه لا يجوز جاء زيد وعمرو راكبا قاله الزمخشري وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازاني كأنها الدلالة على علو مرتبتهما ويجوز اعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم (قوله ويكثر الجمود الخ) أي ويقل في غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان الاولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله وفي مبدى تأول بلا تكلف ويقول كالدال على مفاعلة الخ (قوله مدا بكذا) مدا حال وبكذا صفة لمدا أي كائنا بكذا هذا مقتضى قانون الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال في يدا بيد أي مع بد ويرد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة في الاحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافي جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة الا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اه ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أي مد منه (قوله مسعرا) بفتح العين حال من المفعول الذي هو الهاء الراجعة الى البر بناء على رجوع الهاء الى البر كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ كبعه أي البر ومن المفعول المحذوف الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ أخرى كبعه البر وبالكسر حال من الفاعل الذي هو الضمير المستتر (قوله أي مقابضه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير الراجع الى المشتري المعلوم من السياق أو بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل (قوله أي كأسد) على هذا يكون الأسد مستعملا في حقيقته والتجوز انما هو بالحذف وعلى قول التوضيح كزيد أسدا أي شجاعا يكون الاسد مستعملا في غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالا منه مثلا والامران صحيحان (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أي أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلا منهما منصوب بالعامل لان مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض * وقال ابن جني الثاني صفة للاول بتقدير مضاف أي ذا رجل أو مفارق رجل أي متميزا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعطفه على الاول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما الا الفاء قال الرضي وثم وجوز بعضهم الرفع على البدلية (قوله قد ظهر) أي من قوله أي مسعرا فانه تأويل للحال الدالة على سعر (قوله خلافا لما في التوضيح) من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذي لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة (قوله غير مؤولة بالمشتق) أي تأويلا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق الى أن قال وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) ان كان معنى تمثل تشخص

حديدا وأأسجد لمن خلقت طينا وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف اه (والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد) وكلمته فاه الى في وأرسلها العراك وجاؤا الجماء الغفير فوحدك وفاه والعراك والجماء أحوال وهي معرفة لفظا لكنها مؤولة بنكرة والتقدير اجتهد منفردا وكلمته مشافهه وأرسلها معتركة وجاؤا جميعا وانما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا لان الغالب كونه مشتقا وصاحبه معرفة وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تاويل فأجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا أحسن أفضل منه اذا أساء فان لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا

وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغي جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء اذ التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقاني قيل تمثل لها في صورة شاب أمرد سوي الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتنحدر نطفتها الى رحمها كما في البيضاوي (قوله موطئة) بكسر الطاء أي ممهدة لما بعدها فهو المقصود بالذات (قوله طور) أي حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة أي تفضيل له أو عليه (قوله طينا) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من والاولى كما قاله اللقاني كونه منصوبا بنزع الخافض أي من طين لان طينيته غير مقارنة لخلقه بشرا (قوله من المؤول بالمشتق) أي مقروا عربيا ومتصفا بصفات بشر سوي ومعدودا ومطورا بطور البسر أو الرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا (قوله ان عرف لفظا) أي في لسان العرب فالاتيان بها معرفة لفظا مقصور على السماع كما قاله الشاطبي (قوله فاه الى في) ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ ماخوذة من مجموع فاه الى في قال الدماميني والى في تبيين مثل لك بعد سقيا اه والاظهر عندي قياسا على ما مر في مدا بكذا أن الى في صفة لفاه أي الكائن الى في أي الموجه الى في وما ذكره الشارح أحد أقوال منها أن فاه معمول جاعلا ناب منابه في الحالية وروى كلمته فوه الى في فالحال جملة المبتدا والخبر قال الدماميني ويجب الرفع ان قدمت الظرف لان التبيين لا يتقدم اه ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه الى في على كلمته وعن الكوفيين وبعض البصريين المنع قال في التسهيل ولا يقاس عليه خلافا لهشام قال الدماميني لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا اذ الحال في الحقيقة مجموع فاه الى في وأجاز هشام أن يقال قياسا عليه جاورته منزله الى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه لانهم يرونه مفعولا لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه باختصار (قوله وأرسلها) أي الابل وقوله معتركة أي مزدحمة ولو قال أي معاركة كما قال ابن الخباز لكان أحسن لان اسم فاعل العراك معارك لا معترك وقيل العراك منصوب مطلق لمحذوف هو الحال أي تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أي ارسال العراك (قوله الجماء) أي الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أي ساترين لكثرتهم وجه الارض وحذفت التاء من الغفير وان كان معنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول أو التذكير باعتبار معنى الجمع (قوله مشافهه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذي بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء (قوله لئلا يتوهم كونه نعتا) أي ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر الا عند اتحاد حركتي الحال وصاحبها أو يقال حملت حالة الاختلاف في الحركة على حالة الاتفاق فيها طردا للباب (قوله فالمحسن والمسيء الخ) جعل الجمهور نصبهما بتقدير اذ كان أو اذا كان (قوله ان وحده حال من الفاعل) أي حالة كوني موحده أي مفرده بالرؤية فهو اسم مصدر أوحد مؤول باسم الفاعل أو حالة كوني متوحده أي متوحدا به أي منفردا برؤيته فهو مصدر وحد بحد وحدا بمعنى انفرد فعلم أنه اذا كان حالا من الفاعل جاز كون مصدرا أو اسم مصدر نائبا عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضا الخ وعلم ما في كلام البعض من التسمح والقصور فتنبه (قوله من المفعول) أي حالة كونه منفردا فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد (قوله يقول رأيت زيدا وحدي) أي ليطابق ما قبله في التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع الى المفعول في الحالية من الفاعل أيضا على أنه من اضافة اسم المصدر الى مفعوله الحقيقي أو

 يجوز جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب ﴿تنبيه﴾ اذا قلت رأيت زيدا وحده فمذهب سيبويه أن وحده حال من الفاعل وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول لانه اذا أراد الفاعل يقول رأيت زيدا وحدي وصحة مررت برجل وحده

وبه مثل سيبويه تدل على أنه حال من الفاعل وأيضا فهو مصدر أو نائب المصدر والمصادر في الغالب انما تجيء أحوالا من الفاعل
وذهب يونس الى أنه منتصب على الظرفية (١٣٠) لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع انفرد (ومصدر منكر
حالا يقع * بكثرة كبغتة
زيد طلع) * وجاء زيد
ركضا وقتلته صبرا وهو
عند سيبويه والجمهور على
التأويل بالوصف أى
باغتا وراكضا ومصبورا
أى محبوسا وذهب الاخفش
والمبرد الى أن نحو ذلك
منصوب على المصدرية
والعامل فيه محذوف
والتقدير طلع زيد يبغت
بغتة وجاء يركض ركضا
وقتلته يصبر صبرا فالحال
عندهما الجملة لا المصدر
وذهب الكوفيون الى أنه
منصوب على المصدرية
كما ذهبا اليه لكن الناصب
عندهم الفعل المذكور
لتأوله بفعل من لفظ المصدر
فطلع زيد بغتة عندهم فى
تأويل بغت زيد بغتة وجاء
ركضا فى تأويل ركض
ركضا وقتلته صبرا فى تأويل
صبرته صبرا وقيل هى
مصادر على حذف مصادر
والتقدير طلع زيد طلوع
بغتة وجاء مجيء ركض
وقتلته قتل صبر وقيل هى
مصادر على حذف
مضاف والتقدير طلع
ذا بغتة وجاء ذا ركض
وقتلته ذا صبر ﴿تنبيهان﴾
الاول مع كون المصدر
المنكر يقع حالا بكثرة هو
عندهم مقصور على
السماع وقاسه المبرد فقيل مطلقا وقيل فيما هو نوع من عامله نحو جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه وقاسه الناظم نحو
وابنه فى ثلاثة الاول قولهم أنت الرجل علما فيجوز أنت الرجل أدبا ونبلا والمعنى الكامل فى حال علم وأدب ونبل وفى الارتشاف
يحتمل عندى أن يكون تمييزا الثانى نحو زيد زهير شعرا قال فى الارتشاف والاظهر أن يكون تمييزا الثالث

المصدر الى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الاشارة اليه كما أنه على الحالية من المفعول من اضافة المصدر الى فاعله (قوله وبه مثل سيبويه) جملة معترضة (قوله تدل الخ) أى لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنوانى بأن مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتى فمجرد الصحة لا تدل على ماذكر ويمكن دفعه بان المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطردا عند الجميع لان الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتى (قوله أو نائب المصدر) أى اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين (قوله على الظرفية) أى المكانية (قوله صبرا) هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما فى القاموس (قوله وهو) أى المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التاويل بالوصف أى حال على التاويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الاخير وقابل التاويل بالوصف بالقول الاخير ومحصل ماذكره المصنف والشارح من الاقوال فى المصدر المنصوب فى نحو زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعا لشيخنا (قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر) أى نابت المذكورات عنها فى المفعولية المطلقة (قوله على حذف مضاف) أى غير مصدر وذلك المضاف هو الحال فى الاصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف اليه فى الحالية كما تفيده عبارة المرادى ونصها وقيل هى أحوال على حذف مضاف أى أتيته ذا ركض الخ (قوله مقصور على السماع) لان الحال نعت فى المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما فى معناه وقد يتوقف فى ذلك بان غاية أمره أنه مجاز ويكفى فى صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هذا النوع نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بانه منصوب على الحال وهو ينافى قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر فى هذا الموضع وان لم يكن نصبه على الحال عنده (قوله فقيل مطلقا الخ) قال ابن هشام الذى يظهر أنه مطرد فى النوعى وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا فان الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ماورد من ذلك قال الدمامينى انما كان شبه الحال بالخبر أقوى لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبدا فانك اذا طرحت هو وجاء وضربت مثلا من قولك هو الحق بينا وجاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا بقى الحق بين وزيد راكب واللص مكتوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك فى الشبه النعتى (قوله فيما هو نوع من عامله) أى مدلول عامله (قوله قولهم أنت الرجل علما) أى ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال فعلما بمعنى عالما حال من الضمير فى الرجل لتأوله بالمشتق اذ معناه الكامل والعامل فيها الرجل لما ذكر أفاده المصرح (قوله ونبلا) بالضم الفضل كالنبالة (قوله يحتمل عندى أن يكون تمييزا) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما فى الذى بعده بل يحتمل فى الثالث أيضا ونقل الشارح فى شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أى أنت العالم علما (قوله نحو زيد زهير شعرا) أى من كل خبر مشبه به مبتدؤه فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصرح (قوله أن يكون تمييزا) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال فى التصريح أى تمييزا لما انبهم فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه وفيه نظر لان تمييز المفرد عين مميزه ألا ترى أن المثل فى قولك على التمرة مثلها زبدا نفس الزبد وليس المثل فى المثال السابق نفس الشعر ثم رأيته فى الدمامينى (قوله

نحو أما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير العلم والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان فى حال علم فالمذكور عالم ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهى على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شئ فالمذكور عالم فى حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو أما علما فهو ذو علم تعين الوجه الاول فلو كان المصدر التالى لاما معرفا بأل فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم قال فى شرح التسهيل وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب * الثانى أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل بداد ومعرف بأل نحو أرسلها العراك والصحيح أنه على التأويل بمتبددة ومعتركة كما مر (ولم ينكر غالبا ذو الحال) لانه كالمبتدا فى المعنى فحقه أن يكون معرفة (ان لم يتأخر) عن الحال فان تأخر كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة نحو فيها قائما رجل وقوله
لمية موحشا طلل * وقوله * وبالجسم منى بينا لو علمته * شحوب وان تستشهدى العين تشهد (أو يخصص) اما بوصف كقراءة بعضهم

نحو أما علما فعالم) أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد أما فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر (قوله ما بعد الفاء) اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك فى غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها مزحلقة عن مكانها فلا تغفل (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل المضاف اليه فيما قبل المضاف مع كونه أعنى المضاف اليه مصدرا لا يتحمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سم وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف فى هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب (قوله مفعول له) أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهما يذكر انسان لاجل علم ولعل المعنى لاجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الاخفش فكان ينبغى أن يذكر عنه الوجهين قاله الدمامينى (قوله مفعول مطلق) أى منصوب بعالم أى مهما يذكر شئ فالمذكور عالم علما وفيه أن المعرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل مخالفة للاصل قاله زكريا (قوله وهذا القول عندى أولى الخ) وجه أولويته وأحقيته من القول بالحالية اطراده فى التعريف والتنكير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بأل مفعولا له ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ودعوى زيادة أل خلاف الاصل ومن هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو أما قرشيا فأنا أفضلها (قوله بداد) علم جنس للتبدد بمعنى التفرق مبنى على الكسر كحذام ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أى متبددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح (قوله والصحيح أنه على التأويل الخ) مقابله على ما أفاده البعض أربعة أقوال بقية الاقوال الخمسة المتقدمة فى المصدر المنكر (قوله لانه كالمبتدا فى المعنى) أى لكونه محكوما عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه لان شبهه بالمبتدا أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل (قوله كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة) أى قياسا على المبتدا اذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسويغ وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لان الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدا ولا يناسب أيضا جعل الشارح تبعا للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مسوغا لمجىء الحال منها وانما يناسب ما فى المغنى والرضى من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة اذا كان صاحبها منصوبا وطرد الباب فى غير هذه الحالة قال المصرح وعلى هذا فالمسوغ فى المثال تقديم الخبر وفى البيت يعنى لمية الخ الوصف اهـ وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثانى مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما فى المغنى والرضى أنه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المتقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه فتدبر (قوله لمية موحشا طلل) فيه أن صاحب الحال المبتدا وهو مذهب سيبويه دون الجمهور فالاولى أن يجعل صاحب الحال الضمير فى الخبر وحينئذ لا شاهد فيه وكذا يقال فى البيت بعده وتمامه * يلوح كأنه خلل * بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما فى التصريح والعينى قال يس وعلى القول بجواز الحال من المبتدا يكون عامل الحال غير عامل صاحبها اذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لان تكون قيدا له اهـ ونقل حفيد السعد فى حواشى المطول أن العامل فى الحال من المبتدا على هذا القول انتساب الخبر الى المبتدا لانه معنى فعلى قابل للتقييد (قوله شحوب) مصدر شحب بالفتح شحب بالضم أى تغير وأما شحب بضم عين الماضى فمصدره شحوبة كما فى شيخ الاسلام وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتنى (قوله كقراءة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا فى البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال

ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا وقوله نجيت يارب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا واما باضافة نحو فى أربعة أيام سواء للسائلين واما بعمول نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا (أو يبن) أى يظهر الحال (من بعد نفى أو مضاهيه) أى مشابهه وهو النهى والاستفهام فالنفى نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وقوله ماحم من موت حمى واقيا * والنهى (كلا * يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا) وقوله (١٣٢) لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام والاستفهام كقوله

ياصاح هل حم عيش باقيا فترى
لنفسك العذر فى ابعادها الاملا

واحترز بقوله غالبا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم مررت بماء قعدة رجل وقولهم عليه مائة بيضا وأجاز سيبويه فيها رجل قائما وفى الحديث وصلى وراءه رجال قياما وذلك قليل ﴿تنبيه﴾ زاد فى التسهيل من المسوغات ثلاثة * أحدها ان تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها لان الواو ترفع توهم النعتية ثانيها أن يكون الوصف بها على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا ثالثها أن تشترك النكرة مع معرفة فى الحال نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين (وسبق حال ما بحرف جر قد * أبوا) سبق مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف الى فاعله والموصول فى موضع النصب على المفعولية أى منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجيزون فى نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند بمعنى وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك فى الواسطة التزام التاخير قال الناظم (ولا أمنعه) أى بل أجيزه وفاقا لأبى على وابن كيسان وابن برهان لان المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به وأيضا (فقد ورد) السماع به من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر

من المستتر فى الجار والمجرور (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أى شاق للبحر (قوله أى يظهر الحال) كان عليه أن يقول أى يظهر ذو الحال لان الكلام فيه وقد وجد كذلك فى بعض النسخ (قوله والاستفهام) هل المراد الانكارى أو الاعم قياسا على ماسبق فى المبتدا قيل وقيل والاظهر الثانى (قوله نحو وما أهلكنا الخ) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة بعد النفى على المشهور وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتى ولا ينافى ذلك قول المصرح انما يحتاج الى هذا المسوغ فى الايجاب نحو أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها فعلم مافى كلام البعض ومقابل المشهور قول الزمخشرى ان الجملة فى نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لانها فى أصلها للجمع المناسب للالصاق وان لم تكن الآن عاطفة والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوى لا اللفظى (قوله ماحم) أى قدر ومن موت متعلق بحمى أو واقيا والحمى الشئ المحمى المحفوظ كما فى القاموس وغيره وبه يعلم مافى قول البعض والحمى ما به الحماية والحفظ وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بحمى (قوله الاحجام) أى التأخر والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت (قوله باقيا) حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكارى (قوله مما ورد فيه صاحب الحال الخ) أى قياسا عند سيبويه وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح (قوله قعدة رجل) بكسر القاف أى مقدار قعدته (قوله لان الواو ترفع توهم النعتية) يقتضى أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذى قدمه أنه لشبهه بالمبتدا وأجيب بأنه أشار الى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه مامر (قوله على خلاف الاصل) أى لجمودها فلا يتبادر الذهن الى النعتية (قوله مع معرفة) أى أو نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدمامينى (قوله ما بحرف) أى غير زائد كما سيأتى وفى مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتى قريبا فى الشرح حاصله أن الاضافة ان كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال فى نحو لقيت هندا راكبة لان تقديمها يوهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا (قوله فى موضع النصب) أى ان نون حال والا كان فى موضع جر بالاضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل الا التقدم على الصاحب قاله يس (قوله أى منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من ارادة جميع النحاة ويجاب عن تعبيره بذلك بأنه نزل الاكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم (قوله بأن تعلق العامل بالحال) أى فى المعنى والعمل ثان أى تابع لتعلقه بصاحبه فى ذلك (قوله لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين) أى مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحى فلا يرد مررت برجل كريم (قوله التزام التأخير) أى ليكون الحال فى حيز الجار (قوله وأيضا فقد ورد الخ) أورد عليه أن ما استدل به من الآية والابيات محتمل للتأويل وأجيب بأنه يكفى فى الظنيات ظواهر الادلة مالم يردها صريح لاسيما مع مساعدة القياس أفاده المرادى (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة

تسليت طرا عنكم بعد بينكم * بذكراكم حتى كأنكم عندى وقوله لئن كان برد الماء هيمان صاديا * الى حبيبا انها لحبيب وقوله عافلا تعرض المنية للمرء * فيدعى ولات حين اباء وقوله (١٣٣) فان تك أذواد أصبن ونسوة * فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال وقوله مشغوفة بك قد شغفت وانما حم الفراق فما اليك سبيل وقوله اذا المرء أعيته المروءة ناشئا * فمطلبها كهلا عليه شديد والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث وقد ذكر ابن الانبارى الاجماع على المنع ﴿تنبيهات﴾ الاول فصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بها أو كانت الحال فعلا نحو تضحك مررت بهند جاز والا امتنع الثانى محل الخلاف اذا كان الحرف غير زائد فان كان زائدا جاز التقديم اتفاقا نحو ما جاء راكبا من رجل الثالث بقى من الاسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران الاول أن يكون مجرورا بالاضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا وأعجبنى وجه هند مسفرة فلا يجوز باجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان المضاف اليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف وهذا فى الاضافة المحضة كما رأيت أما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا فيجوز قاله فى شرح التسهيل لكن فى كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضى التسوية فى المنع * الامر الثانى

بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بالى وأجيب عن الاول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع الا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع الا كما أشار اليه سابقا فى قوله وقد يسبق ان قصد ظهر على أنه يمكن أن يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه فى محله وعن الثانى بان التخريج على القليل اذا كان قياسيا فصيحا كما هنا سائغ قاله سم بقى أن المصنف اعترف فى تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف ولهذا جعل الزمخشرى كافة صفة مصدر محذوف أى ارسالة كافة للناس لكن اعترض بان كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة وأجيب بنقل السيد عبد الله فى شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر قال وهذا الخط موجود فى آل بنى كاكلة الى الآن اه وقد يقال هذا شاذ قال التفتازانى كافة فى نحو وجاء القوم كافة هو فى الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد دمامينى وشمنى (قوله بعد بينكم) أى فراقكم وحتى ابتدائية (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المتكلم أو الثانى حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمترادفة على الاول (قوله فان تك أذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة وأصبن خبر تك وحبال اسم ابن أخى طليحة قائل هذا البيت وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما فى شيخ الاسلام وان اقتصر العينى ومن تبعه على الكسر أى هدرا حال من قتل (قوله اذا المرء) بنصب المرء على تقدير اذا أعيت المروءة المرء وبالرفع على تقدير اذا عيى المرء وعلى كل هو من باب الاشتغال الا أن العامل فى المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور على حد لا تجزعى ان منفس أهلكته * أى هلك منفس وناشئا شابا (قوله وحمل الآية الخ) لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضى فلا يرد على المصنف لان الاحتمال البعيد لا يقدح فى الادلة الظنية قاله سم ونقل فى التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى الا شديد الكف للناس أى المنع لهم من الشرك ونحوه وقال الزمخشرى الا ارسالة كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن برهان ان كافة لا تستعمل الا حالا قاله المصرح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين (قوله جاز) قال شيخنا والبعض لعله لعدم ظهور الاعراب فى صاحبها فى الاول وفيها فى الثانى فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل (قوله فان كان زائدا جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليله نحو أحسن بزيد مقبلا وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميرا متصلا بصلة أل نحو القاصدك سائلا زيدا أو بصلة الحرف المصدرى نحو أعجبنى أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك لتكون الاضافة غير محضة (قوله فيجوز) لان غير المحضة فى نية الانفصال فالمضاف اليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز قال الدمامينى وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هى التى فى تقدير الانفصال وهو فى نحو مثالك مفقود فاعتراض أبى حيان بامتناع التقديم فى نحو هذا مثالك متكلما مع أن

أن تكون الحال محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين ❊ الرابع كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه وذلك كما اذا كان محصورا نحو ماجاء راكبا الا زيد (ولا تجز حالا من المضاف له) لوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وذلك يأباه (الا اذا اقتضى المضاف عمله) أى عمل الحال وهو نصبه نحو اليه مرجعكم جميعا وقوله تقول ابنتى ان انطلاقك (١٣٤) واحدا ❊ الى الروع يوما تاركى لا أباليا ❊ ونحو هذا شارب السويق ملتوتا وهذا اتفاق كما ذكره فى شرحى التسهيل والكافية (أو كان) المضاف (جزء ماله أضيفا) نحو ونزعنا مافى صدورهم من غل اخوانا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا (أو مثل جزئه فلا تحيفا) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وانما جاز مجىء الحال من المضاف اليه فى هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور أما فى الاولى فواضح وأما فى الاخيرتين فلان العامل فى الحال عامل فى صاحبها حكما اذ المضاف والحالة هذه فى قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف اليه ❊(تنبيه)❊ ادعى المصنف فى شرح التسهيل الاتفاق على منع مجىء الحال من المضاف اليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة نحو ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده فى شرحه وفيما ادعياه نظر فان مذهب الفارسى الجواز وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على مامر فالحال (ان ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت) الفعل (المصرفا) وهى ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز تقديمه) على ذلك الناصب له وهذا هو الاصل فالصفة (كمسرعا ذا راحل) ومجردا زيد مضروب وهذا تحملين طليق فتحملين فى موضع نصب على الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة لا يقال

الاضافة فيه غير محضة سهو (قوله أن تكون الحال محصورة) أى محصورا فيها ويستثنى منه المحصورة بالا اذا تقدمت مع الا كما مر (قوله كما اذا كان محصورا) أى فيه وكما اذا كان صاحب الحال مضافا الى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هند أخوها (قوله ولا تجز حالا الا الخ) دخل عليه السندوبى بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدا على مذهب سيبويه ولا تأتى من المضاف اليه الا فى مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله ولا تجز حالا الخ (قوله لوجوب كون العامل الخ) أى لان الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه الى عدم وجوب ذلك لان الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدا على الصحيح واختاره المصنف فى تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع (قوله وذلك يأباه) أى الوجوب المذكور يأبى جواز مجىء الحال من المضاف اليه لان المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل النصب (قوله أى عمل الحال) أى العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف اليه أى العمل فيه من حيث انه كالفعل لا من حيث انه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل والا فغلام مثلا من غلام زيد عامل فى المضاف اليه لكن عمل الحرف المنوى لا عمل الفعل وقيل المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاءه العمل انما هو اذا دل على الحدث كالمصدر بناء على ان المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك الا فيما فيه معنى الحدث قاله سم ومآل الاوجه الثلاثة واحد (قوله اليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدر ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب (قوله الى الروع) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب (قوله وهذا اتفاق) أى مجىء الحال من المضاف اليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور (قوله فلا تحيفا) أى لا تمل عن ذلك الى زيادة عليه أو نقص عنه (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) اشارة لوجه الشبه المقتضى لصحة مجىء الحال من المضاف اليه (قوله ونحوها) قيل الصواب اسقاطه اذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجىء الحال من المضاف اليه وأجاب البهوتى بأنه تجوز باسم المسئلة عن المثال تسمية للجزئى باسم كليه ويرده وصف المسائل بالثلاث لان الامثلة السابقة أكثر من ثلاثة الا أن يقال نزل الامثلة التى ذكرها لكل مسئلة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعا وفيه بعد (قوله لوجود الشرط المذكور) أى فى قوله لوجوب كون العامل فى الحال الخ (قوله وفيما ادعياه نظر الخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها لان تعليله بذلك يقتضى أن من لم يقل بوجوب ما ذكروه وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع (قوله بفعل صرفا) أى ان لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تاليا للام الابتداء أو القسم والا امتنع التقديم كما سيأتى (قوله أو صفة) أى لم تقع صلة لأل أى أو مصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه أيضا (قوله وقبل علامات الفرعية) أى العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولا مطلقا فلا يرد أفعل التفضيل فانه انما يقبلها اذا عرف بأل أو أضيف كما سيأتى لكن يرد فعيل كقتيل فانه انما يقبلها اذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى (قوله فجائز تقديمه) أى وان كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافا لمن منع فيها (قوله وعاملها طليق)

لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سببيا مؤخرا الا انا نقول ذلك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها فى الحال بسبب مافيها من معنى الفعل قاله المصرح (قوله ومخلصا زيد دعا) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا جريا على القول بجوازه ورجحه الرضى (قوله شتى) جمع شتيت توب الحلبة بالتحريك جمع حالب أى يرجعون متفرقين (قوله نحو ما أحسنه مقبلا) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسمها ظاهرا كما فى شرح العمدة (قوله تشبه الجامد) أى فى عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الافعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس الا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء (قوله خطيبا) هو حال من الضمير فى أفصح (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعلا جامدا وظاهره ان هذا خارج بالقيد وفيه أن اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال فى قوله أو عاملا معنويا (قوله وهو ما تضمن) أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوى نحو الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ماذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو
* ياأيها الربع مبكيا بساحته * لما فى مجىء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وان كان الاصح كما فى جامع ابن هشام الجواز وفى الهمع ان أبا حيان اختار أن اسم الاشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقى الحروف لا تعمل فى الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف الا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كان أيضا فى الحال وفى الاشباه والنظائر أن الاصح عدم عمل كان وأخواتها وعسى فى الحال فتستثنى من العوامل اللفظية (قوله مؤخرا) أى ولا محذوفا كما صرح به فى المغنى غير مرة وان استظهر الدمامينى جواز زيد قائما جوابا لمن قال من فى الدار أى زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف (قوله المخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعتا مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما (قوله تلك هند مجردة) فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل أعنى أشير (قوله وليت زيدا أميرا أخوك) وسط الحال فى هذا المثال وما بعده ليكون حالا من الاسم فيكون معه ولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين فى ان وأخواتها اذ لو أخر لكان حالا من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ لا به وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح ويظهر أن ان وأن ولكن كذلك (قوله كحرف التنبيه) نحو ها أنت زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأى سيبويه فالعامل فى راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه ونحو هذا زيد قائما فالعامل فى قائما حرف التنبيه لما مر وقيل اسم الاشارة لتضمنه معنى أشير وقيل كلاهما لتنزلهما منزلة كلمة واحدة فان قلنا العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائما ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الاخيرين كذا فى يس عن ابن بابشاذ وأورد على كلام الشارح أن الكلام فى عامل ضمن معنى الفعل لا فى مطلق ما تضمن ذلك وأنت خبير بأن المراد العامل ولو فى الحال فقط وحرف التنبيه يعمل فى الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا فى الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب اليه بعضهم وفى التصريح وشرح الجامع أن اسناد العمل الى الاشياء العشرة ظاهرى وأن العامل فى الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كأشير وأنبه وفعل الشرط فى أما علما فعالم اذ التقدير مهما يذكر انسان فى حال علم وحينئذ فيتحد العامل فى الحال وصاحبها بلا اشكال وفى المغنى المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له نحو أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله لمية موحشا طلل فان عامل الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء وان هذه أمتكم أمة واحدة فان عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الاشارة وعامل صاحبها ان ومثله وأن هذا صراطى مستقيما وقوله

(و) الفعل نحو (مخلصا زيد دعا) وخاشعا أبصارهم يخرجون وقولهم شتى توب الحلبة والاحتراز بقوله صرفا وأشبهت المصرفا مما كان العامل فيه فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا أو صفة تشبه الجامد وهو اسم التفضيل نحو هو أفصح الناس خطيبا أو اسم فعل نحو نزال مسرعا أو عاملا معنويا وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار اليه بقوله (وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك) و (ليت وكأن) والظرف والمجرور والمخبر بهما تقول تلك هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك وكأن زيدا راكبا أسد وزيد عندك أو فى الدار جالسا وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجى والاستفهام المقصود به التعظيم نحو ياجارتا ما أنت جارة

وأمانحو أماعلماً فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك وهذا هو القسم الثاني (وندر) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور والخبر بهما (نحو سعيد مستقرا) عندك (١٣٦) أو (في هجر) فاورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه هذا مذهب البصريين وأجاز ذلك الفراء والاخفش مطلقا وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو أنت قائما في الدار وقيل يجوز بقوة ان كان الحال ظرفا أو حرف جر ويضعف ان كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل واستدل المجيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب مطويات وخالصة وبقوله

رهط ابن كوز محقبي أدراعهم
فيهم ورهط ربيعة بن حذار

وقوله

بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة
لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

وتأول ذلك المانع (تنبيهات) الاول محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف اذا توسط كما رأيت فان تقدم على الجملة نحو قائما زيد في الدار امتنعت المسئلة اجماعا قاله في شرح الكافية لكن أجاز الاخفش في قولهم فداء لك أبي وأمي أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة عنده

* ها بيناذا صريح النصح فاصغ له * فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ولك أن تقول لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال حينئذ من المعرفة وأما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح وأما مثالا الاضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا اه باختصار وقال الرضي في باب المبتدا التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها الا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ماذهب اليه المالكي اه (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه (قوله نحو أماعلما فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لاما باعتبار نيابتها عنه (قوله هو القسم الثاني) أي ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل (قوله وندر) أي شذ بدليل قول الشارح فما ورد الخ وقال الموضح قل (قوله مستقرا) قال سم حال مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره أي ثابتا غير متزلزل فهو خاص اذ لو كان عاما لم يظهر قال بعض المتأخرين قد يقال محل عدم ظهوره اذا كان له معمول يقع بدلا عنه والا جاز ظهوره وعندي أن هذا متعين اذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيما كانت الحال فيه من مضمر) أي من مضمر مرجعه مضمر كما في المثال فان قائما حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وان شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أي من مفسر مضمر بفتح السين والمآل واحد ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال مما ثلا له وكان متقدما كان كأن صاحب الحال متقدم فكأن العامل متقدم بخلاف ما اذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو أنت قائما في الدار أولى وما اذا لم يكن مرجعه ضميرا نحو زيد قائما في الدار فلا يجوز ان عند الكوفيين وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقائما حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اه وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا (قوله ان كان الحال ظرفا أو حرف جر) أي مع مجروره نحو زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك اذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله ان كان غيرهما كمثال المتن (قوله واستدل المجيز) أي مطلقا (قوله بقراءة من قرأ) أي شذوذا (قوله رهط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاي مبتدأ خبره فيهم ومحقبي أدراعهم حال من الضمير المستكن فيه أي جاعلين أدراعهم في حقائبهم جمع درع ورهط الثاني معطوف على رهط الاول وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة والرهط ما دون العشرة من الرجال (قوله بنا عاذ عوف الخ) فقدم الحال وهو بادي ذلة على صاحبها أعني الضمير المستكن في لديكم الذي هو خبر هو (قوله وتأول ذلك المانع) أي بان البيتين ضرورة وان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة وان خالصة حال من المستتر في صلة ما فهي العاملة في الحال وتأنيث خالصة باعتبار معنى ما لانها واقعة على الاجنة (قوله لكن أجاز الاخفش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتأخره وبكون الحال ظرفا وغيره وكانت حكاية الاجماع غير مسلمة في تقدم الخبر وفي كونها ظرفا استدرك على حكاية الاجماع فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لان الحال

اذا تقدم الخبر وأجازه ابن برهان فيما اذا كانت الحال ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فهنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ ولله الخبر * الثاني أفهم كلامه جواز نحو في الدار قائما زيد وهو اتفاق * الثالث قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا متأخرة

مقدرا بالحرف المصدرى نحو سرنى ذهابك غازيا أو فعلا مقرونا بلام الابتداء أو قسم نحو لاصبرت محتسبا ولأقومن طائعا أو صلة لال أو لحرف مصدرى نحو أنت المصلى فذا ولك أن تتنفل قاعدا قال الناظم وولده أو نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قال فى المغنى وهو وهم منهما فانه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته فتقول مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه الرابع لم يتعرض هذا للقسم الثالث وهى الحال الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء زيد (ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا) وبكر قائما أحسن منه قاعدا مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفى المعنى أو متحديه مفضل أحدهما فى حالة على الآخر فى أخرى (مستجاز لن يهن) على أن اسم التفضيل عامل فى الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل فى الحال المتقدمة عليه وانما جاز ذلك هنا لان اسم التفضيل وان انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية فله مزية على العامل الجامد لان فيه ما فى الجامد من معنى الفعل ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه فجعل موافقا للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال عليه اذا لم يتوسط بين حالين نحو هو أكفؤهم ناصرا وجعل موافقا لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه اذا توسط بين حالين واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور وزعم السيرافى أن المنصوبين فى ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع اذ فى المضى واذا فى الاستقبال وفيه تكلف اضمار ستة أشياء وبعد تسليمه يلزم اعمال أفعل فى اذ واذا فيكون واقعا فى مثل ما فر منه.

﴿تنبيه﴾ لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا زيد أحسن منه قائما قاعدا (والحال) لشبهها بالخبر والنعت (قد

متأخرة عن العامل حينئذ (قوله مقدر بالحرف) أى مع الفعل واقتصر على الحرف لانه المانع من تقديم الحال كما قاله الدمامينى فان كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا (قوله أو فعلا مقرونا بلام الابتداء) أى فى غير باب ان لتصريحهم هناك بجواز نحو ان زيدا لمخلصا ليعبد ربه قاله الدمامينى (قوله أو صلة لال) بخلاف غير أل فيجوز من الذى خائفا جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول (قوله أو لحرف مصدرى) أى ولو غير عامل نحو سرنى ما فعلت محسنا (قوله فانه يجوز أن يتقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول النعت فى جواز التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور (قوله مكسورا سرجها ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة فبطل ما قيل تقديم الحال فى المثال وان لم يمتنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك (قوله نحو كيف جاء زيد) أى فى أى حال سواء قلنا انه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر الى التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الاخفش لان الحال مطلقا على معنى فى هذا ما ظهر لى وبه يعرف ما فى كلام البعض هنا تبعا للتصريح فتدبر (قوله مفردا) حال من الضمير فى أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع (قوله مختلفى المعنى) أى كالمثال الاول وقوله أو متحديه أى كالمثال الثانى (قوله مستجاز) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أى منسوب الى الجواز ومعدود من الجائز واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بان اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة (قوله على العامل الجامد) يعنى المعنوى كما يدل عليه ما بعده (قوله فجعل موافقا للعامل الجامد الخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى والاولى عندى أن يقال خصت موافقته للجامد باغلب حاليه وهو عدم التوسط لان ذلك أبلغ فى اظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر (قوله خبران لكان مضمرة) صريح فى أن كان ناقصة والذى فى التصريح وشرح الجامع عن السيرافى أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بانها ناقصة والمنصوبان خبران لها الى بعض المغاربة (قوله اضمار ستة أشياء) هى اذ أو اذا وكان واسمها مع الاول والثانى (قوله فيكون واقعا فى مثل ما فر منه) الذى فر منه هو عمل أفعل النصب فى حال متقدمة عليه وقد وقع فى مثله وهو عمله فى ظرف متقدم عليه وقد يقال يتوسع فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره (قوله لا يجوز تقديم الخ) أى دفعا للبس فان قلت يندفع اللبس بجعل أحدهما تاليا لافعل والآخر للضمير فى منه قلت يلزم الفصل بين أفعل ومن ولم يغتفروه الا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك فى الحال هكذا ينبغى الجواب ونقل الدمامينى عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائما منه قاعدا قال واختاره الرضى (قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وان كان الحكم فى الخبر قصديا وفى الحال تبعيا والنعت أى فى افهام الاتصاف بصفة وان كان قصديا فى النعت وتبعيا فى الحال اذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبهها بالخبر لانه أشد من شبهها بالنعت

يجيء ذا تعدد * لمفرد
فاعلم وغير مفرد) فالاولى
نحو جاء زيد راكبا ضاحكا
وقوله
علي اذا ما جئت ليلى بخفية
زيارة بيت الله رجلان حافيا
ومنع ابن عصفور هذا
النوع ما لم يكن العامل فيه
أفعل التفضيل نحو هذا
بسرا أطيب منه رطبا
ونقل المنع الفارسي وجماعة
فالثاني عندهم نعت
للاول أو حال من الضمير
فيه * والثانية قد يكون
بجمع نحو وسخر لكم الشمس
والقمر دائبين ونحو وسخر
لكم الليل والنهار والشمس
والقمر والنجوم مسخرات
وقد يكون بتفريق نحو
لقيت هندا مصعدا
منحدرة وقوله
لقي ابني أخويه خائفا
منجديه فاصابوا مغنما
فعند ظهور المعنى يرد
كل حال الى ما يليق به كما
في المثال والبيت وعند
عدم الظهور يجعل أول
الحالين لثاني الاسمين
وثانيهما للاول نحو
لقيت زيدا مصعدا
منحدرا فمصعدا حال من
زيد ومنحدرا حال من التاء

قال في المغني ومن ثم اختلف في تعددهما واتفق على تعدد النعت وعلل الدماميني الاشدية بانك لو
حذفت العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول زيد راكب
ولا ينتظم منهما منعوت ونعت (قوله يجيء ذا تعدد) أي جوازا ووجوبا فالثاني بعد اما ولا نحو انا
هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خائفا ولا آسفا وجاء افرادها بعد لا ضرورة كما في
قوله قهرت العدا لا مستعينا بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر
والاول فيما عدا ذلك (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها للرد قول ابن عصفور الآتي شاطبي (قوله
فالاولى) هي المتعددة لمفرد وتكون بعطف نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا الآية وبغير عطف
كامثلة الشارح (قوله رجلان) أي ماشيا حافيا أي غير منتعل والحالان قال المصرح اما من فاعل
الزيارة المحذوف والتقدير زيارتي بيت الله أو من ياء المتكلم المجرورة بعلى اه والانسب الاول
(قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أي قياسا على الظرف قال ابن الناظم وليس بشيء أي للفرق
الظاهر بينهما لان وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال واما تقييده بقيدين فلا بأس به
(قوله ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أي المتوسط بين الحالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج
زيد أحسن من أخوته متكلما ضاحكا وانما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد في نحو هذا بسرا الخ
لان صاحب الحال وان كان واحدا في المعنى متعدد في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عنده هذا
ما ظهر لي (قوله نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد
في المعنى وان تعدد في اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح (قوله نعت للاول) أي بناء على
الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات (قوله أو حال من الضمير) أي ويكون حالا
متداخلة (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك
في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحدا وعمله في غير
الحال كذلك نحو جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو ضرب زيد عمرا راكبين أو كان العامل
متعددا وعمله كذلك نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو جاء زيد وذهب عمرو
مسرعين ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع
عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع في ذلك واجب أو لا
استظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضي أنه قال لا أمنع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا كما
أو لقيت زيدا راكبا راكبا كما (قوله دائبين) أي دائمين بتغليب المذكر (قوله وقد يكون بتفريق)
أي مع ايلاء كل حال صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا أو تأخير الاحوال كما مثله الشارح (قوله
بجعل أول الحالين لثاني الاسمين) أي ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب
الجمهور وذهب قوم الى عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب قال الدماميني وقياسا على ما هو
أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب اه أي عند محققيهم لانسياق الذهن الى الترتيب
ونقل الدماميني عن ابن هشام في حواشي التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد ذي الحال بان النشر انما
يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في
تعدد الحال فوجب الحمل على الاقرب الا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجعل
الذي ذكره واجبا أو أولى والذي في المغني وجوبه قال الشمني أي بالنسبة الى عكسه فلا ينافي ما في
الرضي أنه ضعيف أي بالنسبة الى جعل كل حال بجنب صاحبها اه باختصار والاجود عدم العطف
هنا لانه ربما يوهم كون الاحوال لواحد في وقتين أو أوقات ومن العطف بلا ايهام قول عمرو بن كلثوم
وانا سوف تدركنا المنايا * مقدرة لنا ومقدرينا
أي لها بقي ما اذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لقيت زيدا راكبا فالاقرب كونه للاقرب كما

«تنبيه» الظاهر أن قد في قوله قد يجيء للتحقيق لا للتقليل (وعامل الحال بها قد آكدا) أي الحال على ضربين مؤسسة وتسمى
مبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي على ثلاثة أضرب
مؤكدة لعاملها وهي كل وصف وافق عامله اما معنى دون لفظ كما (في نحو لا تعث في الارض مفسدا) ثم وليتم مدبرين أو معنى ولفظا نحو وأرسلناك للناس رسولا وقوله

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته.

ومؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار اليها بقوله (وان تؤكد جملة فمضمر عاملها) أي عامل الحال وجوبا (ولفظها يؤخر) عن الجملة وجوبا أيضا ويشترط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد أخوك عطوفا وقوله

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي ... وهل بدارة يا للناس من عار

والتقدير أحقه عطوفا وأحق معروفا «تنبيه» قد يؤخذ من كلامه ماذكر من الشروط فتعريف جزأي الجملة من تسميتها مؤكدة لانه لا يؤكد الا ما قد عرف وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان أحد الجزأين مشتقا أو في حكمه كان عاملا في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لان الاب والحق صالحان للعمل ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيدا ووجوب اضمار عاملها من جزمه بالاضمار (وموضع الحال تجيء جمله) كما تجيء موضع الخبر والنعت وان كان الاصل فيها الافراد ولذلك ثلاثة شروط أحدها

أشار اليه في التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة (قوله الظاهر أن قد الخ) مقابله أن قد للتقليل النسبي (قوله أي الحال على ضربين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيده منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر في كلامه (قوله اما معنى دون لفظ) قدمه على قسيمه لكثرته وقلة الثاني ولذا لم يمثل له الناظم (قوله في نحو لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا وعثي يعثى عثى وعلى الثاني جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قاله الشاطبي (قوله في الارض) بحذف الياء لفظا ونقل فتحة الهمزة الى اللام (قوله أصخ) أي استمع (قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا الى المسند اليه فيها ان كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف الى المسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان المسند جامدا وهذا هو الممكن لما سيأتي من اشتراط جمود جزأي الجملة ككون زيد أخا في زيد أخوك عطوفا والتأكيد في الحقيقة للازم الكون أخا كما قاله الشنواني وهو العطف والحنو ففي عبارته حذف مضاف أي للازم مضمون جملة (قوله فمضمر عاملها) أي وصاحبها (قوله وجوبا) لان الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض منه وهو الجملة (قوله يؤخر عن الجملة وجوبا) أي لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة (قوله جامدين) أي جمودا محضا ليخرج الجامد الذي في حكم المشتق كما في أنا الاسد مقداما وزيد أبوك عطوفا كما سينبه عليه الشارح (قوله أنا ابن دارة) هي اسم أمه ويا للاستغاثة (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبته أو بمعنى أثبته ومحل تقدير ماذكر ان لم يكن المبتدأ أنا والا قدر نحو حقني أمرا أو أحق مبنيا للمفعول قاله يس (قوله قد يؤخذ من كلامه ماذكر من الشروط الخ) لم يتعرض الشارح لمأخذ اسمية الجزأين ولعله كون عاملها مضمرا أو كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان أحد الجزأين فعلا كان عاملا في الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ماسيذكره في الجمود فتدبر (قوله لانه لا يؤكد الا ما قد عرف) أي على مذهب البصريين وما قيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بان مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ الخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند اليه وتنكيره (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أو حكما لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وانما يستلزمه اشتمال العامل على معنى الحال فكان الاولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها (قوله ولذلك) أي لكون أحد الجزأين اذا كان مشتقا أو في حكم المشتق كان عاملا جعل في شرح التسهيل الخ (قوله من قبيل المؤكدة لعاملها) هو في المثال الاول أبوك المتأول بالعاطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين (قوله لان الاب والحق صالحان للعمل) لتأول الاول بالعاطف وكون الثاني صفة مشبهة فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ولم يجعل الاخ كالاب لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة الى الاب (قوله ووجوب تاخير الحال) يقتضي صنيعه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الاحكام وكذا يقال في قوله ووجوب اضمار عاملها (قوله من كونها تأكيدا) ورد بان المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تاخيرها (قوله وموضع الحال) أي المفردة فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت «فائدة» يجوز في قوله تعالى وكأين من نبي قتل معه ربيون أن يكون ربيون نائب فاعل قتل وأن يكون ربيون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو

أن تكون خبرية وغلط من قال في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب ان لا ناهية والواو للحال والصواب أنها عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ * الثاني أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا * الثالث أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سياتي (كجاء زيد وهو ناو رحله) مثال لما استكملت الشروط (وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا) يربطها (ومن الواو خلت) وجوبا لشدة شبهه باسم الفاعل تقول جاء زيد يضحك وقدم الامير تقاد الجنائب بين يديه ولا يجوز جاء ويضحك ولاقدم وتقاد (وذات واو بعدها انو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا) أي اذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدا محذوف من ذلك قولهم قمت وأصك عينه أي وأنا أصك وقوله فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا * وقوله علقتها عرضا وأقتل قومها * أي وأنا أرهنهم مالكا وأنا أقتل قومها وقيل الواو عاطفة لا حالية

ضميرا للنبي المستتر في قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال ويختلف المعنى على الاول والاخير بين قيل واذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لان قتل الواحد لا تكثير فيه ورد بان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كأين وانما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا في المغني (قوله أن تكون خبرية) تغليبا لشبهه بالنعت في كونه قيدا مخصصا على شبهه بالخبر في كونه محكوما به لان الغرض من الاتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والانشائية اما طلبية أو ايقاعية كبعت واشتريت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل والايقاعية غير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها انما هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا في الدماميني نقلا عن الرضي نعم ان جعلت الانشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت اذ ليست الانشائية حالا حينئذ نقله الشمني عن السيد وغيره قال أبو حيان ويستثنى من الخبرية التعجبية ان قلنا ان التعجب خبر فلا تقع حالا فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه (قوله اطلب ولا تضجر من مطلب) أي طلب وبعده

فآفة الطالب أن يضجرا * أما ترى الحبل بتكراره * في الصخرة الصماء قد أثرا

(قوله ان لا ناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى فتضجر على هذا الغلط مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيده قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ وان اقتضى كلام البعض خلافه ويحتمل أن تكون لا نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أي عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الامر السابق أي ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة اعراب والعطف كالعطف في قولك ائتني ولا أجفوك بالنصب أفاده في التصريح (قوله بعلم استقبال) أي علامته كالسين ولن لانها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لان المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا ورد على التعليل الاول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالا منتظرة فتأمل وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع حالا قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك قلت وهو ان يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضا وجه استشكال الناس قول سيبويه ان لا مختصة بنفي المستقبل مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا اهـ دماميني باختصار وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالا في نحو كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ معنى الآية فمثله كمثل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب في الآية فتامل (قوله مرتبطة بصاحبها) أي بالضمير أو بالواو أو بهما والاصل الضمير بدليل الربط به وحده في الحال المفردة والخبر والنعت قاله الدماميني (قوله وذات بدء بمضارع) فان بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوي اعراب واياك نستعين حالا من فاعل نعبد (قوله لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضي فليس شبهه به شديدا لانه وان أشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالا يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضي الجملة الاسمية (قوله ذات واو) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف أي انو فيها وأما الضمير في بعدها فعائد على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أي اقصد ذات واو ان جوزناه مع حذف الشاغل (قوله حمل على أن المضارع) أي جملة المضارع (قوله فلما خشيت الخ) أي لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت في أيديهم مالكا (قوله علقتها) بالبناء للمجهول أي حببت فيها عرضا أي تعليقا عرضا أي

عارضا

عل بعدها مؤول بالماضى ﴿تنبيهان﴾ الاول تمتنع الواو فى سبع مسائل الاولى ماسبق * الثانية الواقعة بعد عاطف نحو
ها بأسنا بياتا أوهم قائلون * الثالثة المؤكدة لمضمون الجملة نحو هو الحق (١٤١) لاشك فيه ذلك الكتاب لاريب فيه
* الرابعة الماضى التالى الا نحو ماتكلم زيد الاقال خيرا ومنه الا كانوا به يستهزؤن * الخامسة الماضى المتلو بأو نحو لاضربنه ذهب أومكث ومنه قوله

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا
ولا تشح عليه جاد أو بخلا

السادسة المضارع المنفى بلا نحو ومالنا لانؤمن بالله مالى لا أرى الهدهد وقوله

لو أن قوما لارتفاع قبيلة
دخلوا السماء دخلتها لا أحجب

فان ورد بالواو أول على اضمار مبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان وقوله وكنت ولا ينهنهنى الوعيد وقوله

أكسبته الورق البيض أبا
ولقد كان ولا يدعى لاب

نص على ذلك فى التسهيل وفى كلام ولده خلافه * السابعة المضارع المنفى بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة
فمالك بعد الشيب صبا متيما

الثانى تلزم الواو مع المضارع المثبت اذا اقترن بقد نحو وقد تعلمون أنى رسول الله اليكم ذكره فى
التسهيل (وجملة الحال سوى ماقدما) يجوز ربطها (بواو) وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء وقدرها سيبويه والاقدمون
باذ ولا يريدون أنها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل أنها ومابعدها قيد للعامل السابق (أو بمضمر) يرجع الى صاحب الحال (أو
بهما) معا وسوى ماقدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضى مثبتتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفى و يستثنى من ذلك ماتقدم

ضا أى غير مقصود لى (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضى) أى على سبيل الاولوية لمناسبة
عاطفين فقط والا فيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تأويل ولم يؤول الاول بالمضارع
تأويل الثانى فى وقت الحاجة (قوله الواقعة بعد عاطف) أى الجملة الاسمية الواقعة الخ
فرارا من اجتماع حرفى عطف صورة قاله المصرح (قوله أوهم قائلون) من القيلولة وهى نصف
نهار (قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لان المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشئ
على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بان المؤكدة لمضمون الجملة لاتكون الا
اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو هو الحق لايشك فيه (قوله لاريب فيه) فى كونه مؤكدا نظر
اذا جعلت أل فى الكتاب للكمال والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فان هذا يستلزم انتفاء
كونه محلا للريب والشك كما فى البيضاوى (قوله الماضى التالى الا) أى لان مابعد الا مفرد حكما
امر وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو تمسكا بقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة
الا وكان لمرتاع بها وزرا

حكم الاول بشذوذه (قوله الماضى المتلو بأو) أى لانه فى تقدير فعل الشرط اذ المعنى ان ذهب
وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو وكذا المقدر به (قوله المضارع المنفى بلا) قال الدمامينى
انما امتنعت الواو فى المضارع المنفى بما أولا لانه فى تأويل اسم الفاعل المخفوض باضافة غير وهو
لاتدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أو لما فما وجه صحة الواو فيهما دون
لا وما ويمكن دفعه بان مضى المنفى بلم أو لما فى المعنى قربه من الفعل الماضى الجائز الاقتران بالواو
وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أو لا فتدبره فانه نفيس (قوله ومالنا
لانؤمن بالله) أى أى شئ ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين (قوله أول على اضمار مبتدا على الاصح)
مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل
الواو للعطف وهذا قول الجرجانى ويرد الاول وروده فى التنزيل والثانى لزوم عطف الخبر على
الانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو واستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون قاله الدمامينى وبه
يعلم مافى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ولا تتبعان) أى بتخفيف النون (قوله وكنت)
أى وجدت وقوله ولا ينهنهنى أى يزجرنى (قوله أكسبته الورق الخ) أى أظهرت الدراهم نسبه
وقد كان وهو مجهول النسب وكان فى البيت تامة (قوله المضارع المنفى بما) كذا فى التوضيح وغيره
وجزم به فى التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال أبو حيان والقياس كون ان بمنزلة ماقاله
الدمامينى (قوله عهدتك ماتصبو) أى تميل الى الجهل والمتيم من تيمه الحب أى استعبده وأذله
(قوله تلزم الواو مع المضارع الخ) تقييد لاطلاق المتن وانما تلزم مع ذلك قيل لان قد أضعفت شبهه
باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه انما ينتج الجواز كما أفاده سم ونازع السعد فيما
ذكره الشارح فقال التقدير فى الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ماذكر فى لزوم الواو الجملة الفاقدة
للضمير نحو جاء زيد وماطلعت الشمس (قوله يجوز ربطها بواو الخ) الجواز منصب على التقييد بالواو
أو بالضمير أو بهما فلا ينافى كون مطلق الربط واجبا قال الدمامينى هذه الواو مستعارة من العطف
لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وانما خصت الواو لانها
للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل (قوله وواو الابتداء) لانها تدخل كثيرا على المبتدا
وان لم تلزمه أو لوقوعها فى ابتداء الحال (قوله بل أنها الخ) أى فالمراد تشبيه واو الحال باذ فيما ذكر

التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة وجملة الماضي التالي الا والمتلو بأو والمضارع المنفي بلا أو بما على مامر فلم يبق من أنواع المضارع المنفي سوى المنفي بلم أولما وأما المنفي بلن فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم جاء زيد والشمس طالعة ومنه لئن أكله الذئب ونحن (١٤٣) عصبة جاء زيد يده على رأسه ومنه قلنا اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو أي متعادين وقوله

ثم راحوا عبق المسك بهم

وقوله

ولولا جنان الليل ما آب عامر

الى جعفر سرباله لم يمزق

وجاء زيد ويده على رأسه ومنه فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون وهكذا النفي وأمثلته مع جملة الماضي غير ما تقدم جاء زيد وقد طلعت الشمس ومنه قوله

نجوت وقد بل المرادي

سيفه

جاء زيد قد علته سكينة ومنه أوجاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء يبكون قالوا أي قائلين وقوله

وقفت بربع الدار قد غير البلى

معارفها والساريات الهواطل

جاء زيد وقد علته سكينة ومنه ومالنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا وهكذا النفي وأمثلته مع المضارع المنفي بلم أولما جاء زيد ولم يقم عمرو ومنه قوله

ولقد خشيت بأن أموت ولم يكن

للحرب دائرة على ابني ضمضم

جاء زيد لم يضحك ومنه قوله

كأن فتات العهن في كل منزل ۞ نزلن به حب الفنا لم يحطم

المفهم

جاء زيد ولم يضحك ومنه أو قال أوحى الي ولم يوح اليه شيء وقوله

سقط النصيف ولم ترد اسقاطه

وهكذا النفي بلما ومنه أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله ﴿تنبيهات﴾ الاول مذهب البصريين الا الاخفش لزوم قد مع الماضي المثبت

لا بيان معناها (قوله على مامر) أي من الخلاف في امتناع اقتران المنفي بلا بالواو والخلاف موجود في المنفي بما أيضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه (قوله سوى المنفي بلم أولما) الفرق بينه وبين المنفي بلا وما أنه ماض في المعنى لان كلا من لم ولما يقلبه الى المضي فساغ ربطه بالواو كالماضي لفظا (قوله فلا يمكن هنا) أي لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال (قوله وأمثلة ذلك) أي الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معا (قوله غير ما تقدم) أي الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون جملة (قوله والشمس طالعة) فان قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال قلت التقدير موافقا طلوع الشمس مثلا (قوله ونحن عصبة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لان الضمير فيها أعني نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف (قوله ومنه قلنا اهبطوا الخ) قيل الخطاب لآدم وحواء وابليس والحية والامر عليه ظاهر وقيل لآدم وحواء فقط بدليل آية قلنا اهبطا وصححه الزمخشري وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيهما من الذرية التي كالذر كذا قيل وفيه أن تعادي الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعادي ولا ذريتهما مقدرون التعادي حتى تكون الحال مقدرة وهو مبني على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو صاحبها وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا اشكال أي اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى فتأمل (قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أي لصق به (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أي ظلامه وآب رجع (قوله وأمثلته) أي الربط بأقسامه الثلاثة (قوله غير ما تقدم) أي الماضي التالي الا والمتلو بأو (قوله نجوت وقد بل المرادي سيفه) تمامه

۞ من ابن أبي شيخ الاباطح طالب ۞ والمرادي بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة كما قاله يس في آخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله بربع الدار) الربع المنزل فالاضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامرا آهلا والساريات عطف على البلى وهي السحب التي تسري ليلا والهواطل المتتابعة المطر وأنث الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزء المضاف اليه في صحة الاسقاط (قوله المنفي بلم أولما) كان المناسب اسقاط قوله أولما اكتفاء بقوله الآتي وهكذا المنفي بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفي بلم أولما فيما سبق قسما واحدا مقابلا لبقية الاقسام فجمع بينهما هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر (قوله كأن فتات العهن) بضم الفاء أي ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذي علق بهوادج نسوتهم وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في نزلن لنسوتهم لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لانه اذا احطم ظهر لون غير الحمرة (قوله سقط النصيف) هو الخمار (قوله لزوم قد مع الماضي المثبت) أي لانها تقربه الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها فتفوت المقارنة هذا ملخص ما قاله الدماميني وقد ينازع في ذلك الاشعار اذ لا يلزم من تقريبه الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيته في حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما

مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار وفاقا للكوفيين والاخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط وجواز اثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا تمسكا بظاهر ما سبق اذ الاصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد قد قام أبوه ثم جاء زيد وقام أبوه ثم جاء زيد قام أبوه وجعل (١٤٣) الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل • الثاني تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي الا والمتلو بأو وندر قوله متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة • لنفسي الا قد قضيت قضاءها • الثالث قد يحذف الرابط لفظا فينوى نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي منه وقوله • نصف النهار الماء غامره • أي والماء غامره • الرابع الأكثر في الاسمية الجائز فيها الاوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ثم الواو وحدها ثم الضمير وحده وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفراء والزمخشري لما تقدم ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما ظهر جملة المضارع المنفي الجائز فيها الاوجه الثلاثة • الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا وأما فلما رآه مستقرا عنده فليس مستقرا فيه هو المتعلق لانه كون خاص اذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود (والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل) أي منع يعني أنه قد يحذف عامل الحال جوازا لدليل حالي نحو راشدا للقاصد سفرا ومأجورا للقادم من حج أو مقالي نحو بلى قادرين فان خفتم فرجالا أو ركبانا أي تسافر ورجعت ونجمعها وصلوا ووجوبا قياسا في أربع صور نحو ضربي زيدا قائما ونحو زيد أبوك عطوفا وقد مضتا والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدريج نحو تصدق بدرهم فصاعدا واشتر

المفهم للمقارنة جعله قيدا للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفي فلا يقترن بقد فيما يظهر (قوله مطلقا) أي سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما (قوله بظاهر ما سبق) أي من قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء يبكون قالوا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا (قوله نعم في ذلك الخ) استدراك على قوله وجواز اثباتها وحذفها الخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الاشارة يرجع الى الماضي المثبت الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا (قوله الثاني تمتنع قد الخ) في الرضي أنهما قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمني (قوله لم يلف) أي لم يجد وقضاءها بالمد (قوله نصف النهار) أي انتصف الماء غامره الضمير يرجع الى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا (قوله أي والماء غامره) الذي يظهر لي أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله اشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أي غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أي وقفيز بدرهم ويظهر لي أيضا أن تقدير الواو أرجح حملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي أولا للدماميني وما يؤيد ما ظهر لي ثانيا للشمني (قوله الجائز فيها الخ) هي ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده) قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لايهام العطف (قوله مع قلته) أي بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله بنادر أي بقليل جدا في نفسه (قوله لما تقدم) أي من قوله تعالى قلنا اهبطوا الآية والبيتين بعده (قوله جملة المضارع المنفي الجائز الخ) هو المضارع المنفي بلم أو لما (قوله يقع أيضا ظرفا) أي تاما وكذا الجار والمجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال سم حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصا وحينئذ لا يجب حذفه اذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه في الخبر (قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق) أي متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف والا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب (قوله وذلك) أي المتعلق (قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه قيما في قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما والتقدير أنزله قيما فجملة النفي معطوفة على أنزل على عبده الكتاب وقيل حال من الكتاب فجملة النفي معترضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد الحال وان اختلفت جملة وافرادا لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل حال من الضمير المجرور باللام العائد الى الكتاب وقيل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما صفة لعوجا ونظيره اعراب أحوى صفة لغثاء على تفسير الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مدهامتان وانما هو على هذا حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل أما على تفسيره بالاسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغثاء كذا في المغني والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادي من الحشيش ونحوه شمني (قوله وبعض ما يحذف الخ) وقد يمتنع حذف عاملها كما اذا كان معنويا لضعفه كاسم الاشارة والظرف (قوله وقد مضتا) الاولى في باب المبتدا والثانية في هذا الباب (قوله فصاعدا) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة اخبارية على جملة انشائية أي فذهب العدد

بدينار فساقلا وماذ كرلتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس وأتميميا مرة وقيسيا أخرى أى أتوجد وأتحول وسماعا فى غير ذلك نحو هنيأ لك أى ثبت لك الخير هنيأ أو هنأك هنيأ (١٤٤) ﴿تنبيه﴾ قد تحذف الحال للقرينة وأكثر ما يكون ذلك اذا كانت قولا أغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أى قائلين ذلك واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا أى قائلين ذلك ﴿خاتمة﴾ تنقسم الحال باعتبارات الاول باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له الى المنتقلة وهو الغالب والملازمة والثانى باعتبار قصدها لذاتها وعدمه الى المقصودة وهو الغالب والموطئة وهى الجامدة الموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وقد تقدمت هذه الاقسام والرابع باعتبار جريانها على من هى له وغيره الى الحقيقة وهو الغالب والسببية نحو مررت بالدار قائما سكانها والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبلة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين أى ناوين ذلك قيل وماضية ومثل لها فى المغنى بجاء زيد أمس راكبا وسماها محكية وفيه نظر

﴿التمييز﴾ يقال تمييز وتميز وتبيين ومبين وتفسير ومفسر وهو فى الاصطلاح (اسم بمعنى من مبين نكره) فاسم جنس وبمعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فانه بمعنى فى ومبين

صاعدا مع أن فيه الخلاف ويحتمل عندى أن المقدر انشاء أى فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة انشائية على انشائية (قوله وماذكر لتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح أولا وصريح كلامه لا ظاهره فقط وان زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعى (قوله وأتحول) راجع لقوله أتميميا الخ ونظر فيه بأنه ليس المراد أنه يتحول حالة كونه تميميا الخ بل أنه يتخلق تارة بأخلاق التميمى وأخرى بأخلاق القيسى فالاولى تقدير عامل الحال توجد واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والاصل أتخلق تخلق تميمى مرة الخ (قوله هنيأ) من هنئ بكسر النون وضمها يهنأ بتثليث النون هنأ وهناءة أى ساغ كذا فى القاموس (قوله أى ثبت لك الخير هنيأ) على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هنأك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمتنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو أهذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه (قوله الى المبينة الخ) وقد تكون محتملة لهما كما فى هنيأ ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض (قوله وهى المستقبلة) قال فى شرح الجامع علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين فى الآية لانك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لان دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اه ولمن مثل بذلك التخلص بان العلامة لا يجب انعكاسها (قوله أى مقدرا ذلك) أنت خبير بانه اذا نظر الى أن معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقبلة انما هو بالنظر الى الصيد نفسه لا الى تقديره وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أولا جرى على الاول صاحب المغنى واحتج له الشمنى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمامينى (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء فى مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدمامينى على المغنى مبسوطا (قوله لتدخلن الخ) محل الاستشهاد محلقين ومقصرين لان الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان له لا آمنين اذ هى مقارنة للدخول. (قوله وفيه نظر) أى فى اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لان العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهى موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هنالك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازا

﴿التمييز﴾

(قوله اسم) أى صريح (قوله بمعنى من) أى معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من اضافة المعنى اليها فلا يرد أنها تكون بمعنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها الا أنها مقدرة فى نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من فى قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وان لم تكن الاخراج هكذا ينبغى تقرير المقام (قوله مبين) نعت لاسم أى مزيل لابهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو ابهام نسبة فى جملة أو شبهها اه توضيح وشرحه للشارح والاوفق بما يأتى عن ابن الحاجب أن يقال أى مزيل لابهام ما قبله بايضاح جنسه ولو بالتأويل كما فى تمييز النسبة فانه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل اليه مثلا طاب زيد نفسا مؤول بطاب شئ زيد أى شئ يتعلق بزيد وهذا الشئ مبهم يفسره نفسا واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكدا وهو رأى سيبويه وأما شهرا من قوله تعالى ان

عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فهو وان كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى ان عدة الشهور مبين لعامله وهو اثنا عشر قاله فى المغنى (قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا الخ) فانهما وان كانا على معنى من لكنها فى الاول للاستغراق وفى الثانى للابتداء أى استغفارا مبتدأ من أول الذنوب الى مالا يتناهى قاله فى التصريح ولك أن تجعلها فى الثانى تعليلية بل هو أظهر فتدبر وانما عدى بمن لتضمنه معنى استتيب والا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبا مفعولا به كما مر بيان ذلك (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأى البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة (قوله قد فسره) صلة أو صفة جرت على غير ماهى له ولم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح (قوله جملة) كان الاولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة فى غير الجملة كالتى فى عجبت من طيب زيد نفسا الا أن يراد بالجملة مايشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولان المقابل فى الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسرا لابهام الذات غاية الامر أن الذات اما مذكورة أو مقدرة وانما عبروا عن الثانى بتمييز النسبة نظرا للظاهر قال الدمامينى لان النسبة فى الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم انما الابهام فى المتعلق الذى ينسب اليه الطيب فى الحقيقة اذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما فالتمييز فى الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه (قوله دال على مقدار) أى أو شبهه مما حمل عليه نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء ونحو خاتم حديدا كما سيأتى فلا قصور (قوله فتمييز الجملة الخ) قال الدمامينى تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق ان كان الثانى عين الاول نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو خسر الاشقياء أعمالا أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو كرم الزيدون آباء اذا كان لكل منهم أب ويجب تركها ان كان معنى التمييز فى الواقع واحدا والاسم السابق متعددا نحو كرم الزيدون أبا اذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو نظف زيد أثوابا وكرم آباء أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو الاتقياء جادوا سعيا وتترجح فى نحو حسن زيد عينا ولميت هند شفة ويترجح تركها فى نحو حسن الزيدان أو الزيدون وجها اه بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما وقوله الى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضى أن المراد بالجملة مايشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز فى مثله محول عن الفاعل) التحويل فى تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلأ الاناء ماء ولله دره فارسا بناء على أن الثانى من تمييز النسبة وسيأتى الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلا (قوله والاصل الخ) وانما عدل عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون أوقع فى النفس لان الآتى بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أى فى مثله فهو من الحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله وتقول) غير الاسلوب لان هذا مما أجرى مجرى الفعل (قوله عجبت من طيب زيد نفسا) أى من طيب نفس زيد فهو محول عن المضاف اليه الذى هو فى الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب أى زيد طيبة نفسه هذا هو الاوفق بما يأتى للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وان جاز أن يكون محولا عن المبتدا وعليه اقتصر البعض تبعا لشيخنا (قوله وسرعان ذا اهالة) سرعان بتثليث السين والبناء على الفتح فعل ماض أى سرع وذا فاعل واهالة تمييز محول عن الفاعل أى اخافة وافزاعا ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا قال فى القاموس وأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له ماهذا فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب اهالة على الحال أى سرع هذا الرغام حال كونه اهالة أو تمييز كقولهم تصبب زيد عرقا وهو مثل

مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا من قوله

أستغفر الله ذنبا لست محصيه * ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه ثم ما استكمل هذه القيود (ينصب تمييزا بما قد فسره) من المبهمات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان جملة ومفرد دال على مقدار فتمييز الجملة رفع ابهام نسبة ما تضمنته من نسبة عامل فعلا كان أو ماجرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل الى معموله من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفسا واشتعل الرأس شيبا والتمييز فى مثله محول عن الفاعل والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس ونحو غرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا والتمييز فيه محول عن المفعول والاصل غرست شجر الارض وفجرنا عيون الارض وتقول عجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وسرعان ذا اهالة وناصب التمييز فى هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازنى ومن وافقهم هو العامل الذى تضمنته الجملة لا نفس الجملة

(قوله أى اخافة الخ) لايناسب معنى المثل الاخافة بل الاهالة هى الودك اه

وهو والذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب ونص عليه فى غير هذا الكتاب وذهب قوم الى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لانه يصح أن يقال انه فسر العامل لانه رفع ابهام نسبته الى معموله وانه فسر الجملة لانه رفع ابهام ماتضمنته من النسبة وأما تمييز المفرد فانه رفع ابهام مادل عليه من مقدار مساحى أو كيلى أو وزنى (كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا) وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا خلاف (وبعد ذى) المقدرات الثلاث (ونحوها) مما أجرته العرب مجراها فى الافتقار الى مميز وهى الاوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحى سمنا وراقود خلا وماحمل على ذلك من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء وما كان فرعا للتمييز نحو خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا

يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ قبل وقته اه (قوله والذى يقتضيه الخ) أى حيث قال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

(قوله فلا اعتراض الخ) تفريع على قوله ويصح الخ لكن كان الاوضح تأخيره عن قوله لانه الخ وفى نسخ بالواو وهى واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالابهام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالابهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفيها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة فعلم أن قول البعض ان قول الشارح وانه فسر الجملة الخ تتميم للفائدة ولادخل له فى دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام (قوله ابهام مادل عليه) ضمير دل يرجع الى المفرد وضمير عليه الى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ماهى له لامن اللبس وفى قوله من مقدار حذف مضاف أى من مقدر مقدار اذ التمييز له لا للمقدار الذى هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بان المجمل الذى يبينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الاولى أن يقول لانه رفع ابهام مادل عليه المفرد من مقدر به وفيه اكتفاء أيضا أى من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور (قوله مساحى) نسبة الى المساحة بكسر الميم وهى الذرع كذا فى القاموس (قوله وقفيز) من المكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع صاعا ومن الارض مائة وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادا هنا جمعه أقفزة وقفزان (قوله ومنوين) تثنية منا كعصا ويقال فيه من وهو رطلان (قوله مميزه بلا خلاف) وانما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل فى الطلب المعنوى لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصرح (فائدة) اذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل سمنا عسلا على حد الرمان حلو حامض وقال غيره يعطف بالواو لانه لعسمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الامرين كذا فى الهمع (قوله وبعد ذى المقدرات) يعنى المقدر بالمقدار المساحى والمقدر بالمقدار الكيلى والمقدر بالمقدار الوزنى الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين والمتبادر من المتن أن المشار اليه الامثلة الثلاثة التى هى جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا باحد المقادير الثلاثة أولا وظاهر صنيع الشارح ارجاع الاشارة الى أنواع المقدرات الثلاثة كما قررناه وحمل نحوها على غير تلك الانواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادا بها الجزئيات وارجاع الاشارة اليها مرادا بها الكليات فتأمل (قوله مما أجرته العرب مجراها) انما أجرته مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وانما لم تكن مقدرة بمقدار كيلى حقيقة لان هذه الاوعية لا تختص بقدر معين (قوله وهى الاوعية) أى أسماء الاوعية (قوله المراد بها المقدار) أى مقدر المقدار أى المقدر بذلك المقدار الذى هو الوعاء والذنوب الدلو أو التى فيها ماء أو الممتلئة ماء أو القريبة من الامتلاء كذا فى القاموس والحب بضم الحاء المهملة الخابية والنحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة الزق أو زق السمن خاصة كالنحى بفتح فسكون والنحى كفتى كذا فى القاموس والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار (قوله وماحمل على ذلك) أى على ما أجرته العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلا مجمل الحقيقة مرفوع اجماله بما بعده (قوله من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء) اعترضه سم بان هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتى فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتى الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث انهما نحو المقدرات فى ان المنصوب بعدهما تمييز فتأمل (قوله وما كان فرعا) معطوف على نحو لنا الخ (قوله نحو خاتم حديدا الخ) اعلم أن جر نحو خاتم حديد أرجح من نصبه كما سيأتى واذا نصب فقال المبرد والمصنف كون نصبه على التمييز أرجح من

(اجره اذا أضفتها) اليه (كمد حنطة غذا) وشبر أرض ومنوا تمر وذنوب ماء وحب عسل وخاتم حديد وباب ساج ﴿تنبيهان﴾ الاول النصب فى نحو ذنوب ماء وحب عسلا أولى من الجر لان النصب يدل على أن (١٤٧) المتكلم أراد أن عنده ملء الوعاء المذكور من الجنس المذكور وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك الثانى انما لم يذكر تمييز العدد مع هذه المقدرات لان له بابا يذكر فيه ولانفراد تمييزها باحكام منها جواز الوجهين المذكورين وتمييز العدد اما واجب النصب كعشرين درهما أو واجب الجر بالاضافة كمائتى درهم ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى ومنها أنه يميز تمييز العدد اذا وقعت هذه المقدرات تمييزا له نحو عشرين مدا برا وثلاثين رطلا عسلا وأربعين شبرا أرضا (والنصب) للتمييز (بعدما أضيف) من هذه المقدرات لغير التمييز (وجبا ان كان) المضاف لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه (مثل) فلن يقبل من أحدهم (ملء الارض ذهبا) ما فى السماء قدر راحة سحابا اذ لا يصح ملء ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز نصب التمييز وجاز جره بالاضافة بعد حذف المضاف اليه نحو هو أشجع الناس رجلا وهو أشجع رجل ﴿تنبيه﴾ محل ماذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو اذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد وقد أعطى ذلك أيضا بالمثال اه (والفاعل المعنى انصبن) على التمييز (بأفعلا مفضلا) له على غيره والفاعل فى المعنى

كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها وقال سيبويه وأتباعه تتعين الحالية لانه ليس بعده مقدار ولا شبهه واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط أما نحو هذا خاتمك حديدا بتعريف الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف أفاده الدمامينى (قوله اجرره) أى جوازا نعم ان أريد نفس الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لان الاضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن المجرور المذكور يسمى تمييزا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزا (قوله اذا أضفتها) انما قيد لانه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وان جره بمن مقدرة كما فى تمييز كم أو ظاهرة كما يأتى فى قوله واجرر بمن الخ فيفوت المعنى الذى أراده سم (قوله كمد حنطة غذا) مد مبتدأ وغذا خبره هذا ما قاله المكودى وهو أقرب من جعل غذا بدلا أو حالا والخبر محذوف أى عندى وقول الشارح وشبر أرض برفع شبر كما يرشد اليه ومنوا تمر والظاهر على اعراب المكودى أنه مبتدأ عطف عليه ما بعد والخبر محذوف أى كالمد فى جواز الجر بالاضافة ويجوز تقديره عندى وأما على الاعراب الثانى فهو معطوف على مد حنطة (قوله فى نحو ذنوب ماء) أى من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد فان جره أكثر كما صرح به الرضى وغيره لان فى جره تخفيفا بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود وبخلاف نحو شبر أرض فان الاظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما مر فتأمل (قوله لان النصب يدل) أى فهو أنص فى المقصود بخلاف الجر (قوله الوعاء الصالح لذلك) أى أو الصنجة الموزون بها أو المكيال الذى يكال به أو الشئ الذى يمسح به (قوله انما لم يذكر تمييز العدد) أى مع أنه من تمييز المفرد (قوله ومنها أنه) أى تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزا له أى العدد فبرا وعسلا وأرضا تمييزات لتمييز العدد وهو مدا ورطلا وشبرا (قوله والنصب الخ) هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى اجرره اذا أضفتها أى الى التمييز كما قاله الشارح سابقا بخلاف ما اذا كانت مضافة الى غيره والمراد الاضافة ولو تقديرا فدخل نحو الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقئ شحما اذ التقدير ممتلئ الاقطار ماء ومتفقئ الاعضاء شحما فلا يجوز ممتلئ ماء ولا متفقئ شحم (قوله من هذه المقدرات) يشكل على هذا التقييد محترز قوله ان كان الخ وهو قوله أشجع الناس رجلا اذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله ان كان الخ وأيضا فلم وقدر من الشبيه بالمقدرات لانهما كالمقدر المساحى لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادى (قوله لا يصح اغناؤه الخ) اشارة الى وجه الشبه فى قوله ان كان مثل الخ (قوله ملء الارض) برفع ملء على الحكاية كما أشار اليه الشارح (قوله الارض) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذى يغنى عن المضاف اليه هو التمييز لانه الذى يقع فى محله لا المضاف ويدل له قول الهمع ولا يحذف عند جر التمييز بالاضافة شئ غير التنوين أو النون الا مضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس رجلا فيقال أشجع رجل بخلاف نحو لله دره رجلا وويحه رجلا فلا يقال در رجل ولا ويح رجل اه (قوله وجاز جره بالاضافة الخ) ناقش فيه بعضهم بانه بعد الاضافة لم يبق تمييزا بدليل صحة قولك هو أشجع رجل قائما فتمييزه وقد يمنع عدم بقائه تمييزا وتمييزه لا ينافى كونه تمييزا لما مر فى كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز تمييز الاعداد (قوله محل ماذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافى والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافى جواز جره بمن سم (قوله والفاعل المعنى) بنصبه

الفاعل بأحسن ونصب المعنى بإسقاط الخافض اه سندوبي والظاهر أنه يصح جر المعنى بإضافة
الفاعل إليه ومعنى كونه فاعل المعنى إنه المتصف بالمعنى في الحقيقة إذ المتصف بالأحسنية في
الحقيقة هو الوجه في قولك مثلا زيد أحسن وجها وفي آخر ما سننقله عن نكت السيوطي إشارة إلى
هذا فتنبه (قوله هو السببي) أي المتصف في المعنى بالشيء الجاري في اللفظ على غيره أي غير ذلك
المتصف فإن المنزل مثلا هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ على المخاطب (قوله إذ يصح
أن يقال أنت علا منزلك وكثر مالك) أي ولا يفوت التفضيل إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع
موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا علوا زائدا وكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون
هذا التمييز محولا عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السيوطي في نكته
نقلا عن ابن هشام التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن
وجها وجهك أحسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد المصنف
بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لأنك إذا قلت حسن وجهك لم
يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجها محولا عن حسن وجهك وإنما يريد أن هذا التمييز
هو المنسوب إليه ذلك المعنى اه ملخصا وقد علمت الجواب (قوله أما ما ليس فاعلا في المعنى الخ)
والضابط أن تمييز أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيد أفضل رجل وإن لم يكن من
جنس ما قبله نصب نحو زيد أكثر مالا (قوله قائم مقامه) أي مقام التمييز (قوله وبعد كل ما اقتضى
تعجبا) أما وضعا وهو ما أفعله وأفعل به أو لا نحو لله دره فارسا وما بعده فإن قلت لا فائدة في هذا البيت
لأن الإتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله
أجيب بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالإضافة كما يشعر به المثال (قوله
لله دره فارسا) يقال در اللبن يدر ويدر درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا والأقرب أن المراد
هنا اللبن الذي ارتضعه من ثدي أمه وأضيف إلى الله تعالى تشريفا يعني أن اللبن الذي تغذى به مما
يليق أن يضاف وينسب إلى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في
الفروسية والمقصود التعجب كأنه قيل ما أفرس هذا الرجل ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز
بعد الضمير نحو لله دره فارسا وياله قصة من تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا
فلله دره فارسا وجاء في زيد فياله رجلا وزيد حسبك به ناصرا ولله درك عالما وكذا بعد الاسم الظاهر نحو
لله در زيد رجلا ويا لزيد رجلا ومن تمييز المفرد إن كان مجهوله ثم رأيته في الرضي أيضا ثم قال ما ملخصه
فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كما في نحو لله در زيد رجلا وكفى بزيد رجلا إذ المعنى لله در
رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما في نحو طاب زيد علما (قوله لفظا) حال من من أي
حالة كون من ملفوظة وليس متعلقا بقوله اجرر لأن الجر قد يكون تقديريا (قوله وكل تمييز الخ) فيه
تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب
على المفعولية لاجرر (قوله غير ذي العدد) أي الصريح فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن
مع أنه تمييز عدد وإنما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لأن وضع من البيانية أن يفسر بها وبما
بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وفي العدد لا يصح الحمل لكونه
متعددا والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لأن ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها
وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح وعندي في هذا التعليل نظر أما أولا فلأنه لا يتم على جميع
الأقوال الآتية في من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى وأما ثانيا فلأنه يقتضي امتناع من في نحو
امتلأ الإناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الإناء ومقتضى المتن الصحة لأن التمييز في نحوه ليس فاعلا

هو السببي وعلامته
أن يصلح للفاعلية عند
جعل أفعل فعلا (كأنت
أعلى منزلا) وأكثر مالا إذ
يصح أن يقال أنت علا
منزلك وكثر مالك أما ما ليس
فاعلا في المعنى وهو ما أفعل
التفضيل بعضه وعلامته
أن يصح أن يوضع موضع
أفعل بعض ويضاف إلى
جمع قائم مقامه نحو زيد
أفضل فقيه فإنه يصح فيه
أن يقال زيد بعض الفقهاء
فهذا النوع يجب جره
بالإضافة إلا أن يكون
أفعل التفضيل مضافا إلى
غيره فينصب نحو زيد أكرم
الناس رجلا (وبعد كل ما
اقتضى تعجبا ميز كأكرم
بأبي بكر) رضي الله تعالى
عنه (أبا) وما أكرمه أبا
ولله دره فارسا وحسبك به
كافلا وكفى بالله عالما ويا جارتا
ما أنت جارة (واجرر بمن)
لفظا كل تمييز صالح
لمباشرتها (إن شئت) لأنها
فيه معنى كما أن كل ظرف
فيه معنى في وبعضه صالح
لمباشرتها وكل تمييز فإنه
صالح لمباشرة من (غير ذي
العدد * والفاعل) في
(المعنى) المحول

عن الفاعل فى الصناعة (كطب نفسا تفد) اذ أصله لتطب نفسك فهذان لا يصلحان لمباشرتها فلا يقال عندى
عشرون من عبد ولا طاب زيد من نفس ومنه نحو أنت أعلى منزلا ويجوز فيما سواهما نحو عندى قفيز من بر وشبر من أرض ومنوان من عسل وما أحسنه من رجل

﴿تنبيهات﴾ الاول كان ينبغى أن يستثنى مع ما استثناه التمييز المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا وما أحسن زيدا أدبا فانه يمتنع فيه الجر بمن • الثانى تقييد الفاعل فى المعنى بكونه محولا عن الفاعل فى الصناعة لاخراج نحو لله دره فارسا وأبرحت جارا فانهما وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا أنهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما ومن ذلك نعم رجلا زيد يجوز فيه نعم من رجل ومنه قوله

فنعم المرء من رجل تهامى

• الثالث أشار بقوله ان شئت الى أن ذلك جائز لا واجب الرابع اختلف فى معنى من هذه فقيل للتبعيض وقال الشلوبين يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه كما زيدت فى نحو ما جاءنى من رجل قال الآن المشهور من مذاهب النحاة ماعدا الاخفش أنها لا تزاد الا فى غير الايجاب قال فى الارتشاف ويدل لذلك يعنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها قال الحطيئة.

طافت أمامة بالركبان آونة ياحسنه من قوام ما ومنتقبا

بنصب منتقبا على محل قوام • الخامس اذا قلت عندى عشرون من الرجال

فى المعنى ولا مفعولا وقد يدفع بان الكلام فى من المعهودة فى جر التمييز وهى البيانية على أصح الاقوال كما سيأتى ومن فى المثال ليست منها لانها اما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل فى المعنى بمن غير المعهودة فى جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر (قوله عن الفاعل فى الصناعة) دخل فيه نحو زيد أطيب نفسا الان التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل زيد أطيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره أو عن المبتدا (قوله ومنه) أى من الفاعل فى المعنى المحول عن الفاعل فى الصناعة أنت أعلى منزلا فمنزلا محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل أنت أعلى منزلك وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أى علوا زائدا على علو منزل غيرك فلا يرد أنه اذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفى التوضيح أنه محول عن المبتدا والاصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلا مجرورا وهو أيضا صحيح وقد أسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا فى المعنى ومحولا عن المبتدا فى الصناعة لان ما صلح لان يخبر بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا فى المعنى (قوله وأبرحت جارا) أى أعجبت ويصح فى التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا فى قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الاولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا فى المثال متعينا لعدم التحويل لان قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بانها نفسها جارة معجبة لا بان جارها معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج الى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبنى على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال ونظيره كرم زيد ضيفا قال فى المغنى ان قدر أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اه أى للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير الثانى من تمييز الجملة غير المحول قاله الدمامينى (قوله اذ المعنى عظمت فارسا الخ) ففارسا واقع على مدلول التاء التى هى الفاعل فيلزم أن يكون فاعلا فى المعنى (قوله ومن ذلك) أى من الفاعل فى المعنى الغير المحول عن الفاعل فى الصناعة (قوله نعم رجلا زيد) مثله حبذا رجلا زيد قال الشاعر

• ياحبذا جبل الريان من جبل •

دمامينى (قوله تهامى) بكسر التاء ان كان تخفيف ياء النسبة لاجل الروى وبفتحها ان كان لاجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيمان نسبة الى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وان وهم فيه الجوهرى هذا ما يفيده كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدمامينى فيه الضبطين وبه يعرف ما فى كلام البعض وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى وغيره وأيده الدمامينى بان الضمير فى نحو نعم رجلا زيد وزيد نعم رجلا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدا والخبر العموم اه أى وتمييز العائد على مبهم تمييز مفرد كما فى نحو لله دره فارسا والمبهم العام هو رجلا كما صرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدمامينى عن المصنف (قوله فقيل للتبعيض الخ) بقى قول ثالث وهو أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبى فى باب حروف الجر ونقله المصرح عن الموضح فى الحواشى وقال هو ظاهر (قوله وما أشبهها) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه (قوله ويدل لذلك) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلا

لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر لان تمييز العدد شرطه الافراد وأيضا فهو معرف اه (وعامل التمييز قدم مطلقا) أى ولو فعلا متصرفا وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا فى الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل أما غير المتصرف فبالاجماع وأما قوله (١٥٠) ونارنا لم ير نارا مثلها فضرورة وقيل الرؤية قلبية ونارا مفعول ثان (والفعل ذو التصريف نزرا سبقا) هو مبنى للمفعول ونزرا حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أى مجىء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزر أى قليل من ذلك قوله

أنفسا تطيب بنيل المنى
وداعى المنون ينادى جهارا

وقوله

وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقوله

ضيعت حزمى فى ابعادى الاملا
وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا

وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد والجرمى القياس عليه محتجين بما ذكر وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب ﴿تنبيهان﴾ الاول مما استدل به الناظم على الجواز قوله

رددت بمثل السيد نهد مقلص
كميش اذا عطفاه ماء تحلبا

وقوله

اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا
ولم يعن بالاحسان كان مذمما

وهو سهو منه لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف الثانى أجمعوا على منع التقديم فى نحو كفى بزيد رجلا لان كفى وان كان فعلا متصرفا الا أنه فى معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما أكفاه رجلا ﴿خاتمة﴾ يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ويفترقان فى سبعة أمور فأما أمور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام وأما أمور الافتراق فالاول أن الحال تجىء جملة وظرفا ومجرورا كما مر والتمييز لا يكون الا اسما الثانى أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت فى أول باب الحال

للزيادة لانه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد اذا كان يظهر فى الفصيح ولا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الاصل لظهوره فى الفصيح عند حذفها فتأمل (قوله آونة) بمد الهمزة جمع أوان من قوام بفتح القاف أى قامة وما زائدة ومنتقبا بفتح القاف موضع النقاب (قوله لا يكون ذلك من جر الخ) أى بل قوله من الرجال صفة لعشرون (قوله لان تمييز العدد) أى المنصوب بقرينة أن الكلام فى جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة الى الثلاثة جمع (قوله شرطه الافراد) ولذلك قالوا فى قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا ان أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أى فرقة (قوله وعامل التمييز قدم) وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع على جوازه (قوله كونه فاعلا فى الاصل) أى وأعطى غير الفاعل فى الاصل حكم الفاعل اجراء للباب على وتيرة واحدة (قوله لقصد المبالغة) أى فى اسناد الطيب لزيد فانه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام وقيل لقصد الاجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الاجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضا على أن النظر الى الاصل والغالب فلا اشكال (قوله فلا يغير عما كان يستحقه الخ) لا يقال قد يخرج الشئ عن أصله كنائب الفاعل فانه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعه فأى مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم لانا نقول الاصل عدم الخروج عن الاصل (قوله ونارنا الخ) فنارا تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لانه تمييز مفرد (قوله ونزرا حال الخ) قال سم فيه نظر والوجه كونه مفعولا مطلقا أى سبقا نزرا اه ووجه النظر أن جعله حالا من ضمير سبق يقتضى أن النزر وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لى وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالا سماعى (قوله وما كان نفسا) كان زائدة وضمير تطيب يرجع الى ليلى فى صدر البيت وهو أتهجر ليلى بالفراق حبيبها (قوله ضيعت حزمى الخ) الحزم ضبط الامور واتقانها والارعواء الانزجار (قوله بما ذكر) أى من الابيات وأجيب بانه ضرورة (قوله وقياسا على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق فان تقديم التمييز مخل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات قاله الدمامينى ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا مخل بالغرض مع أنه جائز فتدبر (قوله رددت بمثل السيد) أى بفرس مثل السيد بكسر السين أى الذئب نهد بفتح النون أى ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أى طويل القوائم كميش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية ساكنة فشين معجمة أى سريع العدو والثلاثة صفات لمثل والشاهد فى ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلبا أى سالا (قوله عينا قر) قال فى القاموس قرت عينه تقر بالكسر والفتح قرة وقد تضم وقرورا بردت وانقطع بكاؤها أو رأت ما كانت متشوقة اليه اه ومثريا حال أى كثير المال كما فى القاموس وتفسير البعض له بمعطيا لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو سهو منه الخ) نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن فى التسهيل

ولا كذلك التمييز • الثالث أن الحال مبينة للهيآت والتمييز للذوات • الرابع أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز • الخامس أن الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح • السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة كهذا مالك ذهبا ويأتى التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقد مر • السابع الحال تأتى مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز فأما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين وأما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردودة وأما قوله

تزود مثل زاد أبيك فينا
فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فالصحيح أن زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود أو مفعول به ان أريد به الشئ الذى يتزود به من أعمال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت
رد التحية نطقا أو بايماء

ففتاة حال مؤكدة والله أعلم

﴿حروف الجر﴾

(هاك حروف الجر وهى) عشرون حرفا (من) و (الى) و (حتى) و (خلا) و (حاشا) و (عدا) و (فى) و (عن) و (على) و (مذ) و (منذ) و (رب) و (اللام) و (كى) و (واو وتاء والكاف والبا ولعل ومتى) كلها مشتركة فى جر الاسم على التفصيل الآتى وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا فى الاستثناء وقل من ذكر كى ولعل ومتى

وقد تغنى ابتدائية اسم بعد اذا عن تقدير فعل اه فكان الاولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التعبير بالسهو نظرا الى قوله فى الخلاصة وألزموا اذا اضافة الى جمل الافعال (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو ما طاب زيد الا نفسا شمنى (قوله مبينة للهيآت) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها والا خرج نحو تكلم صادقا ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لانه فى معنى جاء مقارنا لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة قاله الدمامينى (قوله مبين للذوات) أى أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقا وان التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضا فى الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه (قوله بخلاف التمييز) أى فانه لا يتعدد أى بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد (قوله لعامله) أى مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل (قوله فمردودة) لان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز (قوله اما مفعول مطلق الخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالا مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله فى قول الشاعر نعم الفتاة الخ (قوله نعت له) أى بحسب ما كان بدليل بقية كلامه (قوله فصار حالا) أى كما هو شأن صفة النكرة اذا تقدمت نحو لمية موحشا طلل

﴿حروف الجر﴾

قدمها على الاضافة لما قيل ان العمل فيها للحرف المقدر وانما سميت حروف الجر اما لانها تجر معانى الافعال الى الاسماء أى توصلها اليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف معانى الافعال أى توصلها الى الاسماء وما لانها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الاعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على الاول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء أحرف جر لانهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله اليه لان المراد بايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ربطه به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه قاله الدمامينى (قوله هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما فى هاؤم اقرؤا كتابيه اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من تذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع كالكاف فى رويدك ومع اسم الاشارة وأرأيتك بمعنى أخبرنى ونحو اياك قاله يس وغيره (قوله وهى من الخ) الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الاخبار ويقال فى من منا كالى بل قيل انها الاصل خففت لكثرة الاستعمال بحذف الالف وسكون النون (قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء وربت بضم الراء وفتح الباء والتاء وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء وربت بفتح الثلاثة وربت بفتح الاولين وسكون التاء وتخفيف الباء من هذه السبعة وربتا بالضم وفتح الباء المشددة ورب بالضم فالسكون ورب بالفتح فالسكون فهذه سبع عشرة لغة اه همع ﴿فائدة﴾ ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى اسميتها وأيده الرضى بأنها فى التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية فى التكثير اذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف فى اسمية كم ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجعه وجنح اليه الدمامينى أيضا قال ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل فى كم من تضمنها معنى الانشاء الذى حقه أن يؤدى بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعا فى بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه (قوله على التفصيل الآتى) أى من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات وبعضها بالظاهر الى غير ذلك (قوله وقد تقدم الكلام الخ) اعتذار عن سكوت الناظم

فى حروف الجر لغرابة الجر بهن * أما كى فتجر ثلاثة أشياء الاول ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشئ نحو كيمه بمعنى لمه * والثانى ما المصدرية مع صلتها كقوله . (١٥٢) يراد الفتى كيما يضر وينفع أى للضر والنفع قاله الاخفش وقيل ما كافة

الثالث أن المصدرية وصلتها نحو جئت كى أكرم زيدا اذا قدرت أن بعدها فان والفعل فى تاويل مصدر مجرور بها ويدل على أن أن تضمر بعدها ظهورها فى الضرورة . كقوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا
لسانك كيما أن تغر وتخدعا

والاولى أن تقدر كى مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا * وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الاول ومحذوفته مفتوحة الآخر ومكسورته ومنه قوله

لعل الله فضلكم علينا
بشئ ان أمكم شريم

وقوله

لعل أبى المغوار منك قريب

وأما متى فالجر بها لغة هذيل وهى بمعنى من الابتدائية سمع من كلامهم أخرجها متى كمه أى من كمه وقوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج

وأما الاربعة عشر الباقية فسيأتى الكلام عليها

(تنبيهان) الاول انما بدأ بمن لانها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على مالم يدخل عليه غيرها نحو من عندك * الثانى عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر فى القسم قال ذلك فى التسهيل وليس الجر فى التعويض بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرمانى الى أن أيمن فى القسم حرف جر وشذا فى

عن الستة فى التفصيل الآتى (قوله نحو كيمه) أصله كيما فحذفت ألف ما وجوبا لدخول حرف الجر عليها وجئ بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصرح وغيره (قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الاولى أن يقول المصدر المنسبك من صلة ما وكذا يقال فيما بعده يدل على ذلك قوله بعد فى تأويل مصدر مجرور بها كذا قال البعض والاوجه أن مجموع الحرف وصلته مجرور محلا بالحرف لانه الذى تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح فى تأويل مصدر مجرور بها انما يظهر اذا قرئ مجرور بالجر فان قرئ بالرفع خبر ثان لقوله فان والفعل فلا ولم يقل على هذا مجروران لان المراد مجموع أن والفعل فتأمل (قوله للضر والنفع) أى ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع (قوله وقيل ما كافة) أى لكى عن عملها الجر مثلها فى ربما (قوله فقالت أكل الناس الخ) كل مفعول أول لمانحا ولسانك أى حلاوة لسانك المفعول الثانى كما فى التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف تخدع تفسيرى والخدع ارادة المكر بالغير من حيث لا يعلم (قوله والاولى) أى فى الموضع الثالث (قوله ثابتة الاول الخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح (قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديرا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد وفضلكم خبر وان أمكم شريم أى مفضاة بدل من شئ (قوله وهى بمعنى من الابتدائية) قال فى الهمع وتأتى اسما بمعنى وسط حكى وضعها متى كمه أى وسطه (قوله شربن) أى السحب وضمن شربن معنى روين فعداه بالباء أوهى بمعنى من وقوله لهن نئيج أى صوت حال من النون فى شربن وهذا على قول العرب والحكماء ان السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يمطره قال فى التصريح يقال ان السحاب فى بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اه (قوله لانها أقوى حروف الجر) ولان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها (قوله نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية (قوله ها التنبيه) أى صورة لا معنى اذ هى حرف قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة الاستفهام كما فى سم وقوله اذا جعلت أى كلتاهما (قوله فى التعويض) أى صورة تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها مدا وقصرا فاللغات أربع وآلله بالمد مع الوصل وأالله بالقطع بلا تعويض شئ عن الباء كذا فى الهمع قال الدمامينى وأضعف اللغات الاربع فى ها الله حذف ألف ها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمى (قوله بالعوض) أى بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لانها أصل حروف القسم (قوله خلافا للاخفش ومن وافقه) أى حيث ذهبوا الى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندى بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمرة قياس مع الفارق لان الفاء والواو ليستا فى الحقيقة عوضين عن أن بدليل اضمارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم (قوله الى أن أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الافصح وبالكسر فالضم وبالكسر فالفتح وبفتحتين ويقال ايم بكسر فضم وأيم بفتح فضم وايم بكسرتين وهيم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم قال أبو حيان وهى أغرب لغاتها وام بكسرتين وأم بفتحتين وأم بفتح فضم وام بفتح فكسر وام بكسر فضم وام بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما وم مثلثا فهذه عشرون لغة كذا فى الهمع (قوله وشذا فى

ذلك) لانها اسم بمعنى البركة (قوله نحوم الله) هو على هذا القول مبنى على احدى الحركات لانه حرف جر وبهذا يعرف ما فى كلام البعض فانظره وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الاعراب على النون المحذوفة تخفيفا (قوله وليست بدلا من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلا لوجب فتحها كما فى التاء قاله الدمامينى وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها فى الحركة الا أن يقال خالفتها للتخفيف (قوله ولا أصلها من) أى التى هى حرف قسم على رأى جماعة مشى عليه المصنف فى تسهيله فى مبحث من الجارة مختص برب مضافا الى الياء نحو من ربى لافعلن بضم الميم وكسرها مع سكون النون فيهما وانما لم يكن الاصل من هذه فحذفت نونها لان الاشهر فى من هذه الاختصاص بربى وآمار واية الاخفش من الله فشاذة بخلاف م وأما من التى هى لغة فى أيمن فثلثة الحرفين كما مر قاله الدمامينى بعضه فى مبحث من الجارة وبعضه فى مبحث أيمن (قوله والصحيح أنها اسم) أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم فى المفعول المطلق (قوله أن لولا حرف جر) أى لا يتعلق بشئ كرب ولعل الجارة تنزيلا للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا فى المغنى وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الاصلى لا بد من متعلق ولا متعلق للولا فافهم والضمير بعدها فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الاخفش أنها فى موضع رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أى وان كان غالب نيابة الضمائر فى الضمائر المنفصلة فقد وجدت فى المتصلة كما فى عساه وعساك وعسانى على قول تقدم فى أفعال المقاربة وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث ان الضمير فى محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثانى لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كما فى عجبت من ضربك زيدا واعلم أنك اذا عطفت على مدخول لولا اسما ظاهرا تعين رفعه اجماعا لانها لا تجر الظاهر نبه عليه الدمامينى (قوله حسن) قال العينى أراد به الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما وروى عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة وروى جبن (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير فى محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاى طحت والرابط محذوف أى طحت فيه وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطيح ويطوح أى هلك وقوله كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقاف آخره فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه على عكس قوله الآتى واخصص بمذ ومنذ وانما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضا عن باء القسم لا أصلا فيه وغرابة الجر ببعضها ولتأديته ادخال الكاف على الضمير الى اجتماع كافين فى نحو كك وطردنا المنع (قوله واخصص بمذ ومنذ وقتا) قال ابن عصفور وما يسئل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا فتقول منذ كم ومذ متى ومذ أى وقت ولا تقول مذ ما لان ما لا تكون ظرفا فان قلت سينص على دخولهما على الافعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت أجيب بأنهما حينئذ ليسا حرفى جر باتفاق والكلام فيما اذا كانا جارين اه يس على أن منهم من يرى أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة وعليه لا اشكال (قوله منذ أن الله خلقه) أى على رواية فتح الهمزة أما على رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة (قوله ويشترط فى مجرورهما) وكذا فى مرفوعهما وبقى شرط رابع وهو أن يكون متصرفا فلا يجوز

ذلك وعد بعضهم منها الميم مثلثة فى القسم نحو م الله وجعله فى التسهيل بقية أيمن قال وليست بدلا من الواو ولا أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان وقرئ ولات حين مناص وزعم الاخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم وذهب سيبويه الى أن لولا حرف جر اذا وليها ضمير متصل نحو لولاى ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه وزعم الاخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا فى الظاهر وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله

أتطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن * وقوله

وكم موطن لولاى طحت كما هوى ... باجرامه من قنة النيق منهوى

انتهى (بالظاهر اخصص منذ) و (مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتا) وكى ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على ما سيأتى بيانه (واخصص بمذ ومنذ وقتا) وأما قولهم ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره منذ

زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله اياه (تنبيه) يشترط فى مجرورهما مع كونه وقتا أن يكون معينا لا مبهما ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ولا أراه مذ غد وكذا فى منذ اه

وتالله لأكيدن أصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن وندر تالرحمن وتحياتك (ومارو وا من نحو ربه فتى) وقوله وربه عطبا أنقذت من عطبه (نزر) أى قليل ﴿تنبيه﴾ يلزم هذا الضمير المجرور بها الافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى فيقال ربه رجلا وربه امرأة قال الشاعر

ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فأجابوا

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل (كذا كها ونحوه أتى) أى قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلا كقوله

وأم أوعال كها أو أقربا

وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الاحاطلا

وهذا مختص بالضرورة ﴿تنبيه﴾ قوله ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكون اشارة الى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله كه ولا كهن * الثانى أن يكون اشارة الى بقية الضمائر مطلقا وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله واذا الحرب شمرت لم تكن كى

منذ يوم تريد مدة يوم بعينه ويشترط فى عاملهما أن يكون فعلا ماضيا منفيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولا نحو سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قاله يس (قوله واخصص برب منكرا) أى فى التكثير فلا يرد قوله الآتى ومارووا الخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشرى أن مثل هذا الضمير نكرة لانه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسى معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف الى ضميره نحو رب رجل وأخيه لانه نكرة تقديرا اذ التقدير وأخ له وانما لم يجز رب أخى الرجل لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع أما رب رجل وزيد مثلا فلا يجوز قال فى التسهيل ولا يلزم وصفه أى المنكر المجرور بها خلافا للمبرد ومن وافقه (قوله والتاء لله ورب) يوهم التسوية فى الدخول عليهما وليس كذلك فان دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه فتى) قال الجامى هذا الضمير عائد على مبهم فى الذهن يعنى قبل ذكره مؤخرا تمييزا فلا ينافى عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما هذا ما ظهر لى (قوله وربه عطبا) أى مشرفا على العطب أى الهلاك قاله العينى ولا ينافيه قوله أنقذت من عطبه لان المراد أبعدته عن العطب وانما عبر بالانقاذ المشعر بالوقوع مبالغة (قوله أى قليل) أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وان كان كثيرا مطردا فى الاستعمال (قوله الافراد والتذكير) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا الى السماع (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف تمييز نعم وبئس ولعل الفرق قوة العامل فى باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه فى ربه رجلا فانه ضعيف واشعار المخصوص بنوع التمييز فى باب نعم وبئس وعدم اشعار شئ به فى رب فتنبه (قوله دائبا) أى ارشادا دائبا أى دائما (قوله وأم أوعال كها أو أقربا) صدره * خلى الذنابات شمالا كثبا * وضمير خلى للحمار الوحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى لخلى اما شمالا وكثبا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أى كالذنابات وأقربا على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا حلائلا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الاتن الا حاطلا استثناء من بعلا والحاطل المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية اذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم الا باذنهم (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جدا أو ضرورة ويجاب بأن التشبيه فى أصل القلة (قوله مطلقا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة (قوله وقد شذ الخ) غرضه التورك على المتن اذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى بايهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لانه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا (قوله واذا الحرب شمرت) أى نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن سيبويه (قوله وأما دخولها) مقابل لمحذوف أى هذا دخولها على ضمير الجر وأما الخ (قوله فجعله فى التسهيل أقل) يتجه لى أن المراد الاقلية من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقليته أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرا وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فان شذوذه من الجهة الاولى فقط فاعرفه فانه فى غاية النفاسة

وكقول الحسن أنا كك وأنت كى وأما دخولها على ضمير الرفع نحو ما أنا كهو وما أنا كانت وما أنت كأنا وعلى ضمير النصب نحو ما أنا كاياك وما أنت كاياى فجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل

النفاسة (قوله قال المرادى وفيه نظر الخ) حاصله منع الاقلية بانه ان لم يكن أكثر فى لسان العرب كان مساويا (قوله كقوله) أى فى حتى الجارة التى الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى اياك وقال ابن هشام الخضراوى لا تعطف الا الظاهر كالجارة اه فارضى (قوله فلا والله الخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا فى جواب القسم على ماقاله العينى وغيره وفيه أن الحقيق بكونه تأكيدا لا الثانية دون الاولى فيكون القسم مقحما بين النافى والمنفى الا أن يراد التوكيد اللغوى ولا يلفى جوابه أى لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول وقوله حتاك أى اليك أى الى لقيك والمعنى لا يجدون فتى الى أن يلقوك فحينئذ يجدون الفتى هذا ماظهر لى (قوله فى ذكر معانى الخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم فى غير الحرف أو فى الحرف لكن على الشذوذ وجوزا الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياسا كما فى التصريح والمغنى وان اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم فى الحرف قال فى المغنى وهذا المذهب أقل تعسفا (قوله بمن) قال فى الهمع الغالب فى نون من اذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وأبو حيان كثير حسن فان كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال فى من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فانهم لا يحذفونها الا اذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقا مع اللام وغيرها وحكى الاخفش ضمها مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اه باختصار (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به الى أن الامر فى كلام المصنف ليس على حقيقته اذ المراد الاخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعانى العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الاخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة (قوله على الخمسة الاولى) قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلا (قوله التبعيض) ان أريد به التبعيض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة فى العبارة وان أريد به مطلق التبعيض كان فى العبارة مسامحة لان معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف فى غيره وقس على ذلك بقية المعانى الآتية للحروف قال فى المطول والمختصر قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والالما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هما باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام اه وكتب سم على قوله معانى الحروف ما نصه كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام ما نصه لان الخواص تستلزم العوام اه وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أى فى أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما فى أصل المعنى وكذا يقال فى نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها ولا خلاف فى كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيا ملحوظا للغير وانما اختلفوا فى كون هذا الجزئى هو الموضوع له أولا ذهب الى الاول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فمن مثلا موضوعة لكل فرد من الابتداآت الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلى يعمها وذهب الى الثانى الاوائل فقالوا هى كليات وضعا جزئيات استعمالا قال عبد الحكيم فى حاشية المطول ذهب الاوائل الى أنها موضوعة للمعانى الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضع فى

قال المرادى وفيه نظر بل ان لم يكن أكثر فهو مساو والثالث أن يكون اشارة الى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله فلا والله لا يلفى أناس فتى حتاك يا ابن أبى زياد وقوله أتت حتاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تخيب اه وهذا شروع فى ذكر معانى هذه الحروف (بعض وبين وابتدئ فى الامكنه بمن) أى تأتى من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الاولى الاول التبعيض نحو حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولهذا قرئ بعض ما تحبون الثانى بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها أن يصح

(قوله الاوائل الخ) اعلم ان الواضع رأى وضعها للكلى لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال فى الجزئى الذى هو آلة ولا كذلك الاسماء تأمل

دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلا هو الابتداء لكن من حيث انه آلة لتعرف حال غيره فلهذا وجب
ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح فى تصانيفه اهـ يعنى التفتازانى وما قيل يلزم حينئذ أن
لا تستعمل ألا فى معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لها مع انهم ترددوا فى أن المجاز
يستلزم الحقيقة أولا مدفوع بأن هذا انما يلزم لو كان استعمالها فى الجزئيات من حيث خصوصياتها
أما اذا كان من حيث انها أفراد المعانى الكلية فلا اهـ باختصار وبسط الكلام على ذلك فى رسالتنا
البيانية (قوله أن يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا ان كان ما قبلها
معرفة فان كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط نحو من أساور من ذهب أى هى ذهب ولو قال
أن يصح الاخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر
فى محل نصب على الحالية ان كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها فى اعرابه إن كان نكرة (قوله
ابتداء الغاية) يعنى المسافة لا معناها الحقيقى الذى هو آخر الشئ فهو من تسمية الكل باسم الجزء
وعلامتها أن يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
أعوذ بالله ألتجئ اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء نقله الشمنى عن الرضى (قوله فى الامكنة) الاولى
أن يراد بها ما عدا الازمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو انه من سليمان (قوله نحو لمسجد أسس
على التقوى من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فمن
بمعنى فى كما قاله الرضى قال ومن فى الظروف كثيرا ما تقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن
بيننا وبينك حجاب (قوله تخيرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع الى السيوف ويوم حليمة
من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى
المنذر بن ماء السماء فأخرجت لهم طيبا وطيبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أتيناك من عند صاحبنا
وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر
وقتلوه ويقال انه ارتفع فى ذلك اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع تجربة
كذا فى المصباح (قوله ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا أو
مفعولا به أو مبتدأ أى أو مفعولا مطلقا على ما جنح اليه ابن هشام ومثل له تبعا لابى البقاء بقوله تعالى
ما فرطنا فى الكتاب من شئ أى من تفريط فلا تزاد مع غير هذه الاربعة عند الجمهور وقيل تزاد قبل
الحال كقراءة من قرأ ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ببناء نتخذ للمفعول وتقدم فى
باب الحال عن ابن هشام رده بانه يلزم على الحالية اثبات الملائكة لانفسهم الولاية وجعل ابن مالك من
الداخلة على الظروف التى لا تتصرف زائدة كما مر فى محله (قوله أن يسبقها نفى أو شبهه) فلا تزاد فى
الاثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية اذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله
التفتازانى عن القوم (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمزة على الاوجه فلا تزاد مع غيرهما لعدم
السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فان هل لطلب التصديق فقط والهمزة
له ولطلب التصور (قوله المبتدأ) أى ولو فى الاصل فدخل فيه أول مفعولى ظن وثانى مفاعيل أعلم
كما قاله الدمامينى (قوله أو مفعولا به) أى حقيقة فخرج ثانى مفعولى ظن وثالث مفاعيل أعلم
لانهما خبران فى الاصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافا الى أولهما اذ
المظنون فى ظننت زيدا قائما قيام زيد قاله الدمامينى (قوله هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى) أى
لانها قبل دخول من تحتمل نفى الوحدة بمرجوحية ونفى الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها
منصص على الثانى فيمتنع أن يقال ما جاءنى من رجل بل رجلان فان قلت اذا أفادت التنصيص
فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادتها وقوعها فى موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين
طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمقصود قاله المصرح (قوله مع نكرة تختص به) أى بالنفى أو

أن يخلفها اسم موصول
لثالث ابتداء الغاية فى
الامكنة باتفاق نحو من
المسجد الحرام الى المسجد
الاقصى (وقد تأتى لبدء)
الغاية فى (الازمنة) أيضا
خلافا لاكثر البصريين نحو
لمسجد أسس على التقوى
من أول يوم وقوله تخيرن
من أزمان يوم حليمة الى
اليوم قد جربن كل التجارب
• الرابع التنصيص على
العموم أو تأكيد
التنصيص عليه وهى
الزائدة ولها شرطان أن
يسبقها نفى أو شبهه وهو
النهى والاستفهام وأن
يكون مجرورها نكرة والى
ذلك الاشارة بقوله (وزيد
فى نفى وشبهه فجر نكرة)
ولا تكون هذه النكرة
الا مبتدأ (كما لباغ من
مفر) أو فاعلا نحو لا يقم
من أحد أو مفعولا به نحو
هل ترى من فطور والتى
للتنصيص العموم هى التى
مع نكرة لا تختص بالنفى
والتى لتأكيده هى التى
مع نكرة تختص به كاحد
وديار

وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوها زائدة في نحو قولهم قد كان من مطر وذهب الاخفش الى عدم اشتراط الشرطين معا فاجاز زيادتها في الايجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم • الخامس أن تكون بمعنى بدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وقوله

أخذوا المخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير أفيلا

السادس الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة • السابع التعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا وقوله يغضي حياء ويغضى من مهابته • الثامن موافقة عن نحو يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا • التاسع موافقة الباء نحو ينظرون من طرف خفي • العاشر موافقة على نحو ونصرناه من القوم الذين كذبوا (للانتها حتى ولام والى) أي تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان والى أمكن في ذلك من حتى لانك تقول سرت البارحة الى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لان مجرور حتى يلزم أن يكون آخرا أو متصلا بالآخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها ونحو سلام هي حتى مطلع الفجر واستعمال اللام للانتهاء قليل نحو كل يجري لاجل مسمى وسيأتي الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى في باب اعراب الفعل • وأما الى فلها ثمانية معان • الاول انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم

شبهه وانما كانت لتأكيده لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من تأكيد لذلك (قوله وذهب الكوفيون) أي بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الاخفش في عدم اشتراط الشرطين معا واختاره في التسهيل كذا في الهمع (قوله وجعلوها زائدة الخ) أجيب بان من تبعيضية أو بيانية لمحذوف أي قد كان شئ من مطر واعترض بان حذف الموصوف واقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لاسيما اذا كان الموصوف فاعلا وأجيب أيضا بان الفاعل ضمير مستتر يعود الى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبان زيادتها في ذلك حكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان كذا في الدماميني (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى الخ) أجيب بان من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب في الاول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام وفي الثاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية (قوله أخذوا الخ) أي عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفة والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة والأفيل صغير الابل لأفوله أي غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أي أدى فلان أفيلا (قوله ماذا خلقوا من الارض الخ) كونها للظرفية أو بمعنى عن أو الباء أو على مذهب الكوفيين وللبصريين أن يجعلوها في هذه الآية لبيان الجنس وفي يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا للابتداء لافادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد قال الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما في فويل للذين كفروا من النار لكن التعلق في آية يا ويلنا معنوي لاصناعي للفصل اه ملخصا وكذا ينظرون من طرف خفي ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا على تضمين نصر معنى نجى كما قيل بكل ذلك وقال الدماميني والشمني ان أريد كون الطرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له فهي للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن) أي لازم موافقتها وهو المجاوزة وكذا يقال في نظائره الآتية ومن التي للمجاوزة على أظهر أوجه في الهمع الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب (قوله موافقة الباء) أي باء الاستعانة دماميني (قوله والى أمكن في ذلك) أي أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولانه يجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو أي هو غايتي وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو ولوضع حتى لافادة تقضي الفعل قبلها شيأ فشيأ الى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين مقصودا به التقضي ولا حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ذكره في المغني ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه الى وهو جرها المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو سرت حتى أدخلها لانه قد يلتزم أن ما انفردت به الى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتهاء دائما ومحله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بان المضمرة والا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللاستثناء كما سيأتي قاله الدماميني (قوله لان مجرور حتى الخ) خالفه في التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقي آخر جزء خلافا لزاعم ذلك (قوله أن يكون آخرا الخ) أي وان يكون ظاهرا لا ضميرا الا ما شذ كما سيأتي قبيل لانها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما في الى وعلى ولدى وهي فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع لاصله بلا ضرورة (قوله نحو أكلت السمكة الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله ونحو سلام هي الخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أي في

الثانى المصاحبة نحو ولاتأكلوا أموالهم الى أموالكم • الثالث التبيين وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن أحب الى • الرابع موافقة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية أى منته اليك • الخامس موافقة فى نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة وقوله

فلا تتركنى بالوعيد كاننى
الى الناس مطلى به القار أجرب

السادس موافقة من كقوله

تقول وقد عاليت بالكور فوقها
أيسقى فلا يروى الى ابن أحمرا

السابع موافقة عند كقوله

أم لا سبيل الى الشباب وذكره
أشهى الى من الرحيق السلسل

الثامن التوكيد وهى الزائدة أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل ❊ (تنبيه) ❊ ان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ونحو قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها

أو على عدم دخوله نحو ثم أتموا الصيام الى الليل ونحو قوله

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت • لهم فلا زال عنها الخير محدودا

عمل بها والا فالصحيح فى حتى الدخول وفى الى عدمه

ود الين

الزمان والمكان فى الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما (قوله الثانى المصاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها فى مثل الآية التى ذكرها الشارح للانتهاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة الى أموالكم دمامينى (قوله نحو ولا تأكلوا الخ) أى من كل تركيب اشتمل على ضم شئ الى آخر فى قوله محكوما به على شئ أو محكوما عليه بشئ أو متعلقا بشئ سواء كان من جنسه أولا فلا يجوز الى زيد مال بمعنى مع زيد مال اذ ليس فيه ضم شئ الى آخر فى شئ مما ذكرنا كذا فى المغنى والشمنى (قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أى مشتقين من لفظى الحب والبغض كذا قاله الشمنى وأقره شيخنا والبعض ويظهر لى أن المشتق مما فى معناهما كالمشتق منهما نحو ود وكره ويشير اليه قول الشارح بعد ما يفيد حبا أو بغضا فتدبر ثم رأيت فى الدمامينى ما يؤيده وسيأتى (قوله موافقة اللام) أى الاختصاصية (قوله نحو ليجمعنكم الخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم (قوله وقوله) أى النابغة الذبيانى يخاطب النعمان بن المنذر (قوله مطلى) أى جمل مطلى به القار أى الزفت فيه قلب نكتته الاشارة الى كثرة القار التى تزيد فى النفرة عنه فافهم واعترض جعل الى بمعنى فى بانه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد الى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل الى متعلقة بمحذوف مضافا الى الناس وفيه نظر اذ الظاهر جواز زيد الى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذى عد هذه المعانى عليه كما علم مما مر (قوله تقول) أى الناقة وقد عاليت أى علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبنى للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب رضى أى زال عطشه والسقى كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السآمة من الركوب وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل البيت وكل من الى وابن أحمر معمول ليسقى أو تنازعهما الفعلان (قوله وذكره الخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول فى الحلق ويظهر لى أنه لا مانع من جعل الى فى البيت للتبيين كهى فى زيد أحب الى لوجود ضابطها تأمل ثم رأيت الدمامينى صرح به فلله الحمد (قوله نحو قرأت القرآن الخ) قال سم كأن القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر فى جميعه مفعولا لقرأت اهـ وفيه اشارة الى أن القرآن قد يستعمل فى القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة ظهور ارادة الاستيفاء (قوله ألقى الصحيفة) الضمير فى ألقى يرجع الى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيأ ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا الى عامله بالحيرة وأوهم أنه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة انا هجوناه ولعله اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لاعطانا فهلم ندفع الكتابين الى من يقرؤهما فان كان خيرا والا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس الى غلام قد خرج من المكتب فقال له أتحسن القراءة قال نعم فاعطاه الكتاب فقرأه فاذا فيه قتله فالقاه فى النهر وفر الى الشام وأتى طرفة الى عامل الحيرة بالكتاب فقتله وقوله حتى نعله بالجر لان الكلام فى حتى الجارة كما هو ظاهر وان روى أيضا بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء فى ألقاها للنعل أو على العطف فحتى عاطفة والهاء للنعل أو الصحيفة أو الثلاثة وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء فحتى ابتدائية والهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء الى النعل أو الثلاثة وأورد أن الذى قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيهما قطعا وأجيب بتأويلهما بالمثقل وهو يشمل النعل فكانه قال ألقى ما يثقله حتى نعله ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها بحتى (قوله ثم أتموا الصيام الى الليل) القرينة نهى الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا انما هو الامساك عن المفطر جميع النهار والى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأتموا لان الاتمام فعل الجزء الاخير فلا يمتد والمغيا لا بد أن يكون ممتدا (قوله سقى الحيا) بالقصر وقد يمد أى المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه وقوله محدودا بجاء

مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة و زعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر
بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق فى حتى العاطفة لا الخافضة والفرق أن العاطفة (١٥٩) بمنزلة الواو انتهى (ومن وباء يفهمان
بدلا) أى تأتى من والباء بمعنى بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريبا ان شاء الله تعالى (واللام للملك وشبهه وفى تعدية أيضا وتعليل قفى وزيد) أى تأتى اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى الاول انتهاء الغاية وقد مر الثانى الملك نحو المال لزيد الثالث شبه الملك نحو الجل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضا لكنه غاير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين وقد يعبر عن الثالث بلام الاختصاص * الرابع التعدية ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا لكنه قال فى شرح التسهيل ان هذه اللام لشبه التمليك قال فى المغنى والاولى عندى أن يمثل للتعدية بما أضرب زيدا لعمرو وما أحبه لبكر * الخامس التعليل نحو لتحكم بين الناس وقوله

وانى لتعرونى لذكراك هزة

* السادس الزائدة وهى اما لمجرد التوكيد كقوله

وملكت ما بين العراق ويثرب
ملكا أجار لمسلم ومعاهد

واما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا عن غيره نحو للذين هم لربهم يرهبون ان كنتم للرؤيا تعبرون ونحو مصدقا لما
معهم فعال لما يريد هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب * السابع التمليك

ودالين مهملات أى ممنوعا أو بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أى مقطوعا قال الدمامينى ولا أعلم الرواية (قوله مطلقا) أى سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أولا وهو راجع الى الدخول فى حتى وعدمه فى الى والمقابل فى الاول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بان ما بعدها ان كان من جنس ما قبلها دخل نحو سرت بالنهار حتى وقت العصر والافلا نحو سرت بالنهار حتى الليل والمقابل فى الثانى القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالاقوال الثلاثة فى كل من الى وحتى على الصحيح خلافا للقرافى هذا ما تفيده عبارة الفارضى وانظر حكم اللام اذا كانت للغاية والاقرب أنها كالى (قوله للملك) وهى الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك (قوله نحو الجل للدابة) الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به قاموس (قوله وجعلها) أى لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هى الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو أنت لى وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الهمع للام الاختصاص بنحو ان له أبا فان كان له اخوة فقدبر (قوله وويل للمطففين) التمثيل به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد فى جهنم لانه على هذا اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثالث الخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجل للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو لزيد ابن كما مر (قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر (قوله الرابع التعدية) أى المجردة فلا ينافى أنها فى بقية المواضع للتعدية لكن مع افادة شئ آخر قاله الحفيد (قوله بما أضرب زيدا لعمرو الخ) أى لان ضرب وحب مثلا متعديان فى الاصل وبناؤهما للتعجب نقلا الى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعديتهما الى المفعول كعمرو وبكر وأنهما لم ينقلا فليست اللام للتعدية وانما هى مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين انه لا يبقى كذا فى التصريح واعلم أنه سيأتى فى باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون للتعدية المجردة اللهم الا أن يكون فيها خلاف فتأمل هذا أقول وما سيأتى قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام فى عد معانى اللام والزائدة ليست من معانى اللام بل نفس اللام فكان الاولى أن يقول كما قال سابقا ولاحقا السادس التوكيد وهى الزائدة وقول البعض كان الاولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضا اذ الزيادة ليست من معانى اللام فافهم (قوله اما لمجرد التوكيد) هى الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو لا أبا لك على أحد الاوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت المزيدة لتقوية العامل (قوله وملكت) بتاء الخطاب قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان تصريح (قوله واما لتقوية الخ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظرا لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذى قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشئ أفاده فى التصريح * فائدة * قال فى المغنى قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لانها ان زيدت فى مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت فى أحدهما لزم الترجيح من غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسى فى قراءة من قرأ ولكل وجهة هو موليها باضافة كل انه من هذا وان المعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته فقدم المفعول الاول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثانى والضمير فى موليها على هذا التولية

نحو وهبت لزيد دينارا • الثامن شبه التمليك نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا • التاسع النسب نحو لزيد أب ولعمرو عم • العاشر القسم والتعجب معا كقوله

لله يبقى على الايام ذو حيد
ونحو لله لا يؤخر الاجل
وتختص باسم الله تعالى

• الحادى عشر التعجب المجرد عن القسم ويستعمل فى النداء كقولهم يا للماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله

فيالك من ليل كان نجومه
بكل مغار الفتل شدت بيذبل

• وفى غيره كقولهم لله دره فارسا ولله أنت وقوله

شباب وشيب وافتقار وثروة
فلله هذا الدهر كيف ترددا

• الثانى عشر الصيرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وتسمى لام العاقبة ولام المآل • الثالث عشر التبليغ وهى الجارة لاسم السامع نحو قلت له كذا وجعله الشارح مثالا للام التعدية • الرابع عشر التبيين على ماسبق فى الى • الخامس عشر موافقة على فى الاستعلاء الحقيقى

المفهومة من مولى وانما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل الى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا فى الهاء من قوله • هذا سراقة للقرآن يدرسه • ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اهـ بايضاح وبعض تصرف وأجاب الدمامينى عن ابن مالك بحمل كلامه على ما اذا كر فيه المفعولان معا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازانى فى حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل الى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أى لكل وجهة الله مولى موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف أى أهلها نقله الشمنى (قوله نحو وهبت لزيد دينارا) فيه أن التمليك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيدا دينارا كان الكلام صحيحا دالا على التمليك ولو مثل بجعلت لزيد دينارا لكان أحسن (قوله شبه التمليك الخ) قد يقال المفيد لشبه التمليك مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال فى النسب بل وفى التمليك على التمثيل له بجعلت لزيد دينارا كما هو التحقيق فى التمثيل اللهم الا أن يقال لما توقف فهم شبه التمليك والنسب والتمليك من التركيب على اللام نسبت اليها فتأمل (قوله نحو لزيد أب) جعل فى الهمع من أمثلة لام الاختصاص ان له أبا فان كان له اخوة (قوله القسم والتعجب معا) قولهم فى باب التعجب ان المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا الى اللام كنسبتهم الطلب الى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل الى الجزء اهـ دنوشرى (قوله لله) بكسر اللام يبقى أى لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة فى قرن الوعل وتمامه • بمشمخر به الظيان والآس • بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالى والظيان بالظاء المشالة والتحتية المشددة ياسمين البر والآس شجر معروف كذا فى الشمنى والدمامينى وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما صرح به التنظير ببدرة وبدر وان كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على ما يفيده قول المصنف فى جمع التكسير ولفعلة فعل والذى فى القاموس أن اسم العقدة فى قرن الوعل الحيد أى بفتح فسكون ثم قال والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب اهـ فلعل فى المفرد لغتين التأنيث بالتاء وتركه والمعنى أن هذا الوعل لا يحتاج الى الخروج الى موضع يمكن أن يصاد فيه لان عنده المرعى المستلزم للماء غالبا ومع هذا لابد أن يفنى (قوله يا للماء والعشب) بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجاز التشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أى يا ماء ويا عشب أقبلا فهذا وقتكما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفى نحو يا لزيد لعمرو ومعنى ألتجئ على خلاف سيأتى وبكسرها على أنهما مستغاث لاجلهما والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومى للماء والعشب على خلاف أيضا سيأتى (قوله فيالك) الاظهر جعل ما بعدها مستغاثا به مجازا والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فتلته واضافته الى الفتل للمبالغة وقوله شدت أى ربطت والباء فى بيذبل بمعنى فى ويذبل علم جبل لا ينصرف وانما جره لاجل الروى والمعنى كان نجومه لطوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المفتولة فى يذبل فلا تسير هذا ما ظهر لى (قوله وثروة) أى غنى (قوله الصيرورة) أنكرها البصريون وجعلوا اللام فى مثالها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب المحبة والتبنى واستعيرت له اللام (قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه ولقد وصلنا لهم القول دمامينى (قوله التبيين على ماسبق فى الى) اعلم أن ما بعد الى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك فان قلت زيد أحب الى كنت أنت المحب وزيد المحبوب واذا قلت زيد أحب لى كنت أنت المحبوب وزيد المحب اذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يوهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام فى نحو تبا لزيد واللام فى نحو سقيا لعمرو وجعلوا الاولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين

المفعول

نحو ويخرون للاذقان وقوله نخرصريعا لليدين وللفم والمجازى نحو وان أسأتم فلها واشترطى لهم الولاء وأنكره

المفعول قالوا وهى ومجرورها خبر لمحذوف أى ارادتى لزيد أو متعلق بمحذوف أى لزيد أعنى فالكلام جملتان والاولى عندى جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل ثم رأيت الدمامينى نقل عن ابن الحاجب وابن مالك مايوافقه نعم يتعين ماقالوه فى نحو سقيا لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق اذ لا يجتمع خطابان لشخصين فى جملة واحدة فان جعل نائبا عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب كان الاولى فيه أيضا ماقلنا فتدبر (قوله ويخرون للاذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما كما فى القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وانما ذكر الذقن لانها أقرب مايكون من الوجه الى الارض عند الهوى للسجود (قوله وأنكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازى أو كونها للاستعلاء مطلقا الاظهر الثانى وعبارة المغنى ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اشترطى لهم الولاء وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف فى العربية لهم بمعنى عليهم اه (قوله نحو كتبته لخمس خلون) الاظهر مانقله الدمامينى عن بعضهم أنها فى المثال بمعنى بعد كما أنها فى قولك كتبته لليلة بقيت بمعنى قبل وفى قولك كتبته لغرة كذا بمعنى فى (قوله قراءة الجحدرى) فى القاموس الجحدر القصير ثم قال وجحدر كجعفر رجل (قوله لا يجليها لوقتها الا هو) أى فى وقتها ان قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه أجيب بانه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل أو المراد لا يجلى مافيها (قوله موافقة من) أى البيانية على خلاف يأتى فى أفعل التفضيل (قوله راغم) أى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ماسبقونا اليه ولولا ذلك لقيل ماسبقتمونا يعنى لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ماقاله بأمور أحدها أن يكون فى الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة الثانى أن يكون اسم المقول عنهم محذوفا أى وقال الذين كفروا للذين آمنوا عن طائفة أخرى أسلمت لو كان خيرا ماسبقونا اليه الثالث أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى فى المحكى بالقول فلك فى حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية فان زيدا غائب حال الحكاية وكذا اذا خاطبت شخصا بانت بخيل وأردت الحكاية فلك أن تقول قلت لعمرو أنت بخيل وقلت لعمرو هو بخيل قاله الرضى (قوله نحو قالت أخراهم لاولاهم) يحتمل أن المعنى فى شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيهما (قوله لدميم) بالدال المهملة من الدمامة وهى القبح أو معناه مطلى بالدمام ككتاب وهو مايطلى به الوجه لتحسينه ﴿فائدة﴾ كسر لام الجر مع الظاهر الا المستغاث وفتحها مع الضمير الا الياء هو المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسرها خزاعة مع الضمير وكسر الياء مطلقا هو المشهور قال أبو حيان وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا فى الهمع (قوله استبن) أى اطلب بيانها والدلالة عليها بماذكر (قوله وقد بيينان السببا) قد للتحقيق بالنسبة الى الباء وللتقليل بالنسبة الى فى فهى من المشترك المستعمل فى معنييه أو هى للتحقيق فقط فلا اعتراض بان بيان السبب بالباء كثير لا قليل (قوله ومثل مع الخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية فى أصل المصاحبة فلا ينافى أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على مااشتهر عند المتأخرين وقدم بيانه (قوله حقيقة) أى بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فان فقدا نحو فى علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد فى سعة أو التحيز نحو فى صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو زيد فى يوم كذا أفاده يس وقضية كلام المغنى والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر فان قلت الظرفية فى قوله تعالى ان المتقين فى جنات وعيون حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة

النحاس * السادس عشر موافقة بعد نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس * السابع عشر موافقة عند نحو كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جنى قراءة الجحدرى بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم * الثامن عشر موافقة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله * التاسع عشر موافقة من كقوله

لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم
ونحن لكم يوم القيامة أفضل

* المتمم عشرين موافقة عن نحو قالت أخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء أضلونا وقوله

كضرائر الحسناء قلن لوجهها
حسدا وبغضا انه لدميم

* الحادى والعشرون موافقة مع كقوله

فلما تفرقنا كانى ومالكا
لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

(والظرفية استبن ببا
وفى وقد يبينان السببا
بالبا استعن وعد عوض ألصق
ومثل مع ومن وعن بها انطق)

أى تأتى كل واحدة من الباء وفى لمعان أما فى فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين الاول الظرفية حقيقة ومجازا نحو زيد فى المسجد ونحو ولكم فى القصاص حياة * الثانى السببية نحو لمسكم فيما أخذتم وفى الحديث

دخلت امرأة النار فى هرة حبستها وتسمى التعليلية أيضا • الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا فى أمم • الرابع الاستعلاء نحو
لأصلبنكم فى جذوع النخل وقوله (١٦٢) • بطل كان ثيابه فى سرحة • الخامس المقايسة نحو فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة
الا قليل • السادس
موافقة الى نحو فردوا
أيديهم فى أفواههم
• السابع موافقة من
كقوله
ألا عم صباحا أيها الطلل
البالى
وهل يعمن من كان فى
العصر الخالى
وهل يعمن من كان أحدث
عهده
ثلاثين شهرا فى ثلاثة
أحوال
أى من ثلاثة أحوال
• الثامن موافقة الباء
كقوله
ويركب يوم الروع منا
فوارس
بصيرون فى طعن الاباهر
والكلى
• التاسع التعويض وهى
الزائدة عوضا من أخرى
محذوفة كقولك ضربت
فيمن رغبت تريد ضربت
من رغبت فيه أجاز ذلك
الناظم قياسا على قوله
ولا يؤاتيك فيما ناب من
حدث
الا أخو ثقة فانظر بمن تثق
أى فانظر من تثق به
• العاشر التوكيد وهى
الزائدة لغير تعويض أجاز
ذلك الفارسى فى الضرورة
كقوله
أنا أبو سعد اذا الليل دجا
يخال فى سواده يرندجا وأجازه بعضهم فى قوله تعالى وقال اركبوا فيها بسم الله وأما الباء فلها خمسة
عشر معنى ذكر منها عشرة الاول البدل نحو ما يسرنى بها حمر النعم وقوله فليت لى بهم قوما اذا ركبوا • شنوا الاغارة فرسانا وركبانا
• الثانى الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناهم بسحر • الثالث السببية نحو فكلا أخذنا بذنبه

ذى

الى العيون فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجاز انما وجهه عند مانع ذلك أجيب بانه يجعل من عموم المجاز بجعل فى مستعملة فى ظرفية مجازية تناسبهما وهى مطلق الملابسة ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم فى اصبعى والقلنسوة فى رأسى الا أن فيهما قلبا لانه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما فى القلب عرضت الناقة على الحوض لان المعروض ليس له اختيار وانما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الحوض على الناقة وقيل لا قلب فى واحد منهما من الدمامينى والشمنى (قوله دخلت امرأة الخ) المرأة من بنى اسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة (قوله لأصلبنكم فى جذوع النخل) أى عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة فى لمعنى على وهو استعلاء جزئى هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن فى كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفى على الوجهين تخييل وبهذا التحقيق يعرف ما فى الحواشى من التساهل (قوله فى سرحة) أى شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة (قوله المقايسة) أى كون ما قبلها ملحوظا بالقياس الى ما بعدها وهى الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما فى المغنى ويظهر لى صحة العكس أيضا (قوله موافقة من) أى التبعيضية وحملها الشمنى على الابتدائية فالمعنى فى البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الاول فى الموصول (قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه باهله تلك المدة واستعمل من فى غير العاقل مجازا (قوله موافقة الباء) أى التى للالصاق حقيقة أو مجازا شمنى (قوله يوم الروع) بفتح الراء الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه قال الجوهرى وهما أبهران يخرجان من القلب والكلى جمع كلية أو كلوة بضمهما (قوله قياسا الخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية لا موصولة وأن الكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما استفهاما انكاريا بقوله بمن تثق على أن زيادة الباء فى مثل ذلك غير قياسى فلا يقاس عليه غيره وفى الهمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضا فى الباء وعن وعلى وقاسها فى الى وفى واللام ومن فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت والى من أويت وفيمن رغبت وأن أبا حيان منعها فى الجميع (قوله ولا يؤاتيك) مهموز الفاء ولك ابدال الهمزة واوا كما قاله الدمامينى أى يساعدك (قوله دجا) أى أظلم يخال بالبناء للمجهول يرندجا بفتح الياء والراء وسكون النون أى جلدا أسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الارندج ويكسر أوله جلد أسود ثم قال واليرندج السواد يسود به الخف أو هو الزاج اه ويحتمل أن تكون فى سببية فلا شاهد فيه (قوله شنوا) أى فرقوا والاغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أى فرقوا الاعداء والاغارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب الابل (قوله الظرفية) أى زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثالين (قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو لقيت بزيد أسدا أى بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل انها ظرفية وقيل للمعية والتجريد أن ينتزع من

ذى صفة آخر مثله مبالغة فى كماله فى تلك الصفة كذا فى الدمامينى والشمنى (قوله الرابع التعليل) ينبغى اسقاطه كما فى المغنى وغيره لان التعليلية والسببية شئ واحد كما قاله أبو حيان والسيوطى وغيرهما ويوافقه قوله فى الكلام على فى السببية وتسمى التعليلية أيضا وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بان العلة متأخرة فى الوجود متقدمة فى الذهن وهى العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل بسبب متقدم وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء (قوله الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل أى الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو بريت القلم بالسكين قاله سم (قوله التعدية) أى الخاصة كما يفيده ما بعده (قوله وهى المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التى ليست بزائدة ولا فى حكم الزائدة شمنى ودمامينى (قوله فى تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة (قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أى تعديه كما جزم به الدمامينى وقوله الفعل القاصر خبر أكثر وجعل البهوتى وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر أكثر محذوف أى ثابت ناشئ عن عدم التأمل قال فى المغنى ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر قال الدمامينى ورد عليه أنه اذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اهـ (قوله بمعنى أذهبته) لا فرق بينهما خلافا لمن فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة فى الذهاب بخلاف أذهبت زيدا ومما يرده قوله تعالى ذهب الله بنورهم وان أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالمجئ فى قوله تعالى وجاء ربك لانه ظاهر البعد نعم ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال والفرق بين أذهبه وذهب به أن معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اهـ قال الشمنى ولا يخفى ما فى قول الزمخشرى والمعنى الخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور فى نسبته الى الله تعالى أصلا (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله باء البدل أن يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله سم أن فى باء التعويض مقابلة شئ بشئ بأن يدفع شئ من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شئ فى مقابلته وفى باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره فى الهمع فتكون هى الدالة على اختيار شئ على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أولا والاول أشهر وأوفق بصنيع الشارح (قوله نحو أمسكت بزيد الخ) فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شئ من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيدا لان معناه المنع من الانصراف بأى وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مرورى بمكان يقرب منه قاله فى المغنى ونازع الدمامينى فى كون الالصاق فى صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر أنه مجاز بجعل الصاق الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازى كان المار بمجاوزته الممرور به استعلى عليه (قوله وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج فى بعض الاماكن الى تكلف كما فى ذهب الله بنورهم وبالله لافعلن (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أى مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله أى

• الرابع التعليل نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم • الخامس الاستعانة نحو كتبت بالقلم • السادس التعدية وتسمى باء النقل وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ أذهب الله نورهم • السابع التعويض نحو بعت هذا بألف وتسمى باء المقابلة أيضا • الثامن الالصاق حقيقة ومجازا نحو أمسكت بزيد ونحو مررت به وهذا المعنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه سيبويه • التاسع المصاحبة نحو اهبط بسلام أى معه

(قوله ونازع) رده الشمنى بان اللغة مبنية على الظاهر وان تأملت ما قاله صاحب المغنى فى معنى الالصاق عرفت أن الحق مع الدمامينى فراجعه

• العاشر التبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله وقوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

• الحادي عشر المجاوزة كعن نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم والى هذه الثلاثة الاشارة بقوله

ومثل مع ومن وعن بها انطق

هذا ماذكره في هذا الكتاب

• الثاني عشر موافقة على نحو من ان تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه من قبل • الثالث عشر القسم وهي أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو أقسم بالله والدخول على الضمير نحو بك لافعلن • الرابع عشر موافقة الى نحو وقد أحسن بي أي الي وقيل ضمن أحسن معنى لطف • الخامس عشر التوكيد وهي الزائدة نحو كفى بالله شهيدا ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة بحسبك درهم ليس زيد بقائم (على للاستعلا ومعنى في وعن) أي تجيء على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة • الاول الاستعلاء وهو الاصل فيها ويكون حقيقة ومجازا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون

بما حمد الرب به نفسه قاله في المغني (قوله العاشر التبعيض) اختلف في الباء من قوله تعالى وامسحوا برؤسكم فنقل صاحب الكشف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال وهو وان كان محملا بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه هي للالصاق فيجب أيضا الاستيعاب اذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كامامنا الشافعي هي للتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله لما في صحيح مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعلى عمامته وما في سنن أبي داود وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كما في فتح الباري وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الاول والاصل وامسحوا أيديكم برؤسكم فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة للمسح اليد دماميني ملخصا (قوله نحو عينا الخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروى وقال الزمخشري المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل فجعلها للمصاحبة (قوله المجاوزة) قال بعضهم يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وأنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة وجعلوها مع السؤال على السببية ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسؤول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم في وبأيمانهم ظرفية أي ويكون في أيمانهم لان أصل النور فيها لان بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفي بالغمام للاستعانة لان الغمام كالآلة وجعلها البيضاوي سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون الا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة اه (قوله هذا ماذكره في هذا الكتاب) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ماذكره الخ لاقتضائه أن ماذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيره بعد قوله هذا ماذكره الخ ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على مامر واغماعد أولا ماذكره المصنف عشرة نظرا لاتحادهما معنى وثانيا أحد عشر نظرا الى اختلافهما عبارة (قوله ولذلك خصت الخ) بقي خاصة ثالثة وهي استعمالها في القسم الاستعطافي وهو ماجوابه انشائي نحو بالله هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة وهي جرها في القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك اه دماميني ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسما بل الباء فيه متعلقة بأسألك محذوفا لا بأقسم (قوله نحو كفى بالله شهيدا الخ) عدد الامثلة اشارة الى أنها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدا ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر في فصل في ما ولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل أفعل في التعجب على قول الجمهور كما سيأتي في بابه وجائزة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفى وواردة في الضرورة نحو

ألم يأتيك والانباء تنمي • بما لاقت لبون بني زياد

والزائدة مع المفعول غير مقيسة وان كان مفعول كفى نحو كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ماسمع كذا في الجنى الداني وقاسها الرضي في مفعول عرف وعلم الذي بمعناه وجهل وسمع وأحس وكذا مع المبتدا نحو كيف بك اذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو • ومنعكها بشيء يستطاع • فلا قياس معهما والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة دماميني ملخصا (قوله أي تجيء على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجيء كل اسما لبعد تنبيه المصنف الآتي على الاسمية في على وقربه في الكاف وعن (قوله ويكون حقيقة ومجازا) قال الفارضي وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أي أضفت توكلي وأسندته الى

ونحو فضلنا بعضهم على بعض * الثانى الظرفية كفى نحو على حين غفلة * الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت على بنو قشير

* الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هدا كم وقوله (١٦٥) علام تقول الرمح يثقل عاتقى * الخامس المصاحبة كمع

نحو وآتى المال على حبه
وان ربك لذو مغفرة للناس
على ظلمهم * السادس
موافقة من نحو اذا اكالوا
على الناس يستوفون
* السابع موافقة الباء
نحو حقيق على أن لا أقول
وقد قرأ أبى بالباء * الثامن
الزيادة للتعويض من أخرى
محذوفة كقوله
ان الكريم وأبيك يعتمل
ان لم يجد يوما على من يتكل
أى من يتكل عليه
* التاسع الزيادة لغير
تعويض وهو قليل كقوله
أبى الله الا أن سرحة مالك
على كل أفنان العضاه تروق
وفيه نظر * العاشر
الاستدراك والاضراب
كقوله
بكل تداوينا فلم يشف ما بنا
على أن قرب الدار خير من
البعد
على أن قرب الدار ليس
بنافع
اذا كان من تهواه ليس
بذى ود
(بعن تجاوزا عنى من قد
فطن وقد تجى) عن (موضع
بعد و) موضع (على * كما على
موضع عن قد جعلا) كما
رأيت وجملة معانى عن عشرة
أيضا اقتصر منها الناظم
على هذه الثلاثة * الاول
المجاوزة وهى الاصل فيها
ولم يذكر البصريون سواه

نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا الثانى البعدية وهو المشار اليه بقوله وقد تجى موضع بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين
لتركبن طبقا عن طبق اى حالا بعد حال * الثالث الاستعلاء كعلى نحو فانما يبخل عن نفسه وقوله * لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب *

الله اذ لا يعلو على الله تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا اه (قوله ونحو فضلنا الخ) جعل الدمامينى الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أى هاديا وجعل الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور نحو فضلنا الخ ونحو ولهم على ذنب حقيقيا (قوله كقوله اذا رضيت على) وقيل ضمن رضى معنى عطف (قوله على حبه) أى مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله (قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بنى الاسلام على خمس أى منها وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هى الاسلام فكيف يكون مبنيا عليها وأجيب أيضا بانه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف (قوله يعتمل) أى يعمل بالاجرة وقيل ان مفعول يجد محذوف أى ان لم يجد شيأ ثم استأنف مستفهما استفهاما انكاريا فقال على من يتكل (قوله أفنان العضاه) جمع فنن وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة آخره هاء كما فى الشمنى وغيره جمع عضه كعنب أو عضهة كعنبة أو عضاهة كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها كذا فى القاموس وتروق أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أى أعجبه كما فى القاموس وايقاع الاعجاب على الافنان على طريق المجاز وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالافنان عن بقية النسوة وعليه فالايقاع حقيقى (قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة اذ يصح أن يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما فى القاموس هذا ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا (قوله والاضراب) أى عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب ابطالى فان قوله على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يوهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشئ لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والاضراب كما قيل بذلك فى حاشا الجارة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف أى والتحقيق كائن على أن الخ لان ما قبلها وقع لا على وجه التحقيق (قوله وقد تجى عن موضع بعد) قال أبو حيان يلزم أن تكون حينئذ ظرفا ولا أعلم أحدا قال انها اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر همع (قوله كما على الخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وان كان قليلا (قوله كما رأيت) أى فى قوله اذا رضيت على بنو قشير (قوله المجاوزة) هى بعد شئ مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالاول نحو رميت السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمى والثانى نحو رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم عن عمرو كانه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الاخذ هذا ملخص ما أفاده سم ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كانه لما عرفك المسؤل بالمسؤل عنه جاوزه المسؤل عنه بسبب السؤال وأنت خبير بان هذا انما يظهر اذا أفاد المسؤل المسؤل عنه لا اذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشئ لا جعل البعد للشئ عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك (قوله ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا لها فى المحال التى لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه فى غيرها من الحروف (قوله أى حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة الى ما بعدها وقيل غير ذلك قال فى شرح اللباب والاولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه (قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين

عنى ولا أنت ديانى فتخزونى * الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك وما كان استغفار ابراهيم لأبيه الا عن موعدة
وعدها اياه * الخامس الظرفية كقوله (١٦٦) وآس سراة الحى حيث لقيتهم * ولا تك عن حمل الرباعة وانيا * السادس موافقة

من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا * السابع موافقة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى * الثامن الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس وفيه رد على الحريرى فى انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية * التاسع البدل نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ وفى الحديث صومى عن أمك * العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله أتجزع ان نفس أتاها حمامها * فهلا التى عن بين جنبيك تدفع (شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائد التوكيد ورد) أى تجىء الكاف لمعان وجملتها أربعة اقتصر منها فى النظم على ثلاثة * الاول التشبيه وهو الاصل فيها نحو زيد كالاسد * الثانى التعليل نحو واذكروه كما هداكم أى لهدايته كم وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل لكنه قال فى شرح الكافية

وحذف المضاف وأناب عنه المضاف اليه ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف أفضلت أى زدت ديانى أى مالكى فتخزونى أى تسوسنى وتقهرنى وهو بسكون الواو اما تخفيفا من فتحة النصب مثل ما تأتينا فتحدثنا بالنصب واما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لان المعنى ما أنت ديانى فما أنت تخزونى (قوله نحو وما نحن الخ) ويحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك الاصادرا عن موعدة (قوله وآس سراة الحى) من آساه بمد الهمزة أى واساه أى أعط أشرافهم والرباعة بالكسر نجوم الحمالة أى أقساط ما يتحمله الانسان من دية أوغيرها فعن بمعنى فى بدليل ولا تنيا فى ذكرى قال فى المغنى والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر اه أى والمراد فى البيت المعنى الاول فكيف تجعل عن فيه ظرفية (قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده (قوله بنحو رميت عن القوس) أى ان أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه (قوله فى انكاره أن يقال ذلك الخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر (قوله أتجزع ان نفس) يصح فى أن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى ان هلكت نفس والحمام الموت وقوله فهلا الخ الاصل فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدمامينى ظاهر كلام المغنى والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفى تفسير الثعلبى أنهم اختلفوا فى قوله تعالى يسألونك عن الانفال فقيل عن علها وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكى قولا بالزيادة ولا تعويض (قوله أربعة) زاد فى المغنى خامسا وهو المبادرة قال وذلك اذا اتصلت بما فى نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز والسيرافى وغيرهما وهو غريب جدا اه ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقتية أى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة وتستفاد المبادرة (قوله الثانى التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون أى أعجب لعدم فلاح الكافرين (قوله تقتضى أن ذلك قليل) أى بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وقد يقال التقليل بالنسبة الى التشبيه فلا ينافى كثرته فى نفسه (قوله ليس كمثله شئ) أى بناء على رأى عزاه فى المغنى الى الاكثرين قالوا اذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازانى فى حاشية العضد لان النفى يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيد ابنا وان كان يحتمل أن يكون نفى المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفى مثله قطعى اه ومنع كثيرون زيادتها فى الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقتها من نفى مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفى مثله وانما كان لازما لانه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفى مثله ولان مثل الشئ من يكون على أوصافه فاذا نفوه عن مماثله فقد نفوه عنه ونظيره مثلك لا يبخل فانهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفى مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكناية فضلا عن استحالة لازمها لان الحقيقى لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله لواحق الاقراب) قاله رؤبة يصف خيلا أى ضوامر الاقراب جمع قرب بضمتين وبضم فسكون الخاصرة أومن الشاكلة الى مراق البطن كما فى القاموس والضمير فى فيها يرجع الى الخيل الموصوفة والمقق الطول الفاحش مع رقة (قوله على خير)

ودلالتها على التعليل كثيرة * الثالث التوكيد وهى الزائدة نحو ليس كمثله شئ أى ليس شئ مثله وقوله وقيل
لواحق الاقراب فيها كالمقق * أى فيها المقق أى الطول * الرابع الاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال كخير أى على خير وهو قليل

وقيل الكاف بمعنى الباء أى بخير وقد قيل فى قولهم كن كما أنت ان المعنى كن على الحال الذى أنت عليه وقيل ان المعنى كن كالشخص الذى هو أنت أى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى (قوله واستعمل اسما) فيكون فاعلا ومفعولا وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسما دائما كما فى الهمع (قوله عن كالبرد) أى عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أى الذى ذاب منه شئ فصغر وبحث سم فى الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حينئذ ويضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد فى مثل هذا الموضع (قوله بكاللقوة) أى بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما فى القاموس وهى العقاب والشغواء بمعجمة بين المعوجة المنقار وحلت من الجولان والكمى الشجاع المتكمى بسلاحه أى المتغطى به والمقنع المغطى رأسه بالبيضة قاله زكريا (قوله فى الاختيار) فأجازوا فى زيد كالاسد أن تكون الكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة مغنى (قوله استعملا اسمين) وهما حينئذ مبنيان لمشابهة الحرف فى اللفظ وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذا فى الهمع والقول باعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه وفى الهمع عن ابن الطراوة والفارسى والشلوبين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا تقول على يعلو علوا وعلى يعلى علاء كبقى يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولان علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لانها ترسم بالالف لان أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو انما يظهر اذا كانت من على يعلى أما اذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالالف لانها حينئذ واوية لكن يكفى فى نكتة ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا ورسما على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فانها لا توافق الحرفية رسما فى وجه أصلا فاعرفه ولم يتعرض المصنف لالى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة (قوله من أجل ذا عليهما من دخلا) استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد ولذا خص من لانها المسموع دخولها عليهما كثيرا وسمع جر عن بعلى نادرا فعلم أن اسميتها لا تتقيد بدخول من نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فاذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتهما (قوله دريئة) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لارى وهى الحلقة التى يتعلم عليها الرمى والطعن قاله العينى والمصرح وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى جواز ياء بدل الهمزة (قوله غدت) أى سارت القطاة من عليه أى الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أى تصوت أحشاؤها من العطش وقوله وعن قيض عطف على قوله من عليه والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قال الدمامينى القشر الاعلى من البيض وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطى أرض غليظة مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعل أى محل الجهل السائر وتوهانه قال فى التصريح نقلا عن ابن السيد وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين اه ولك أن تجعله بدلا (قوله ومذ ومنذ) وكسر ميمهما لغة همع (قوله اسمين وحرفين) قال الشاطبى قد يحتملان الاسمية والحرفية كما فى ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة أما ان كسرت فالاسمية متعينة (قوله كما اذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا لا قيدا والمراد الفعل الماضى فلا يجوز مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يجيزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لانه مضاف اليه واستعماله فى الماضى نقله يس عن ابن هشام وينبغى جواز ذلك عند من جوز اجتماع مجازين فى

أشار الى ذلك فى التسهيل بقوله وقد توافق على (واستعمل) الكاف (اسما) بمعنى مثل كما فى قوله

يضحكن عن كالبرد المنهم

أى عن مثل البرد وقوله

بكاللقوة الشغواء جلت فلم أكن * لاولع الا بالكمى المقنع *

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسى والناظم فى الاختيار (وكذا عن وعلى) استعملا اسمين الاول بمعنى جانب والثانى بمعنى فوق (من أجل ذا عليهما من دخلا) فى قوله

ولقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى تارة وأمامى

وكقوله

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل *

(ومذ ومنذ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فهما (اسمان حيث رفعا) اسما مفردا (أو أوليا) جملة كما اذا أوليا (الفعل) مع فاعله وهو الغالب ولهذا اقتصر على ذكره أو المبتدأ مع خبره

قوله وتوهانه كذا بالاصل وصوابه وتيهانه بالياء اه

الكلمة فتدبر (قوله فالاول) أى ما اذا رفعا اسما مفردا (قوله وهما حينئذ مبتدآن) أى حين اذ رفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لانهما معرفتان لفظا ومعنى أو معنى فقط على الخلاف اذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية وأورد على ابتدائيتهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك وأجيب بأنهما أجروهما رافعين مجراهما خافضين فى أنهما لا يدخلان الا على اسم الزمان أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدمامينى (قوله والتقدير أمد الخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما فى المغنى الحاضر نحو مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر (قوله وأول انقطاع) أى أول أمد انقطاع فوافق قول المغنى وان كان أى الزمان ماضيا فمعناهما أول المدة فاقتصار البعض على الاعتراض بأن ظاهر كلام الشارح يخالف ما فى المغنى تقصير (قوله وقد أشعر الخ) أى لان المبتدأ هو الرافع للخبر من غير عكس على المختار (قوله وقيل بالعكس) قال فى التصريح وهو مذهب الاخفش وأبى اسحق الزجاج وأبى القاسم الزجاجى ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى مالقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان اه قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لان المعنى واللفظ يأبياه أما الاول فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك غير محقق على هذا الاعراب وأما الثانى فلان يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبرا ظرفا للمبتدا حتى يكون تقدمه مسوغا اذ لو كان ظرفا لكان زائدا عليه وهو مناف للمراد اذ المراد أنه هو اه وأنا أقول فى كل من توجيهه للاول وتوجيهه للثانى نظر أما النظر فى توجيهه للاول فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وان لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لان كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافى كينونة غيرهما أيضا لكن يفيده باعتبار العرف اذ لا يقال مثلا بينى وبين لقائه يومان عرفا الا اذا لم يكن الا اليومان فقط وأما النظر فى توجيهه للثانى فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقدمه مسوغا بان الظرف المجعول خبرا ليس ظرفا للمبتدا اذ لو كان ظرفا الخ مردود لبطلان الملازمة اذ لا يجب كون ظرف الشئ زائدا عليه بل يجوز كونه مساويا له بدليل صحة نحو فى يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعرى كيف يحكم على اعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثانى المجمع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كائن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثانى فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم فى المثال الثانى وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع فى اعراب نحو زيد فى الدار بقولهم زيد مبتدأ وفى الدار خبر وأن الخبر فى الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل اذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين الى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بانصاف فانه متين قال الدمامينى واعترض على جعل مذ ومنذ خبرا بان المعنى عليه كما قالوه بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشئ ظرفا لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بينى وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد أسلفنا فى أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه (قوله والمعنى بينى الخ) أورده عليه عدم اطراده لانه لا يأتى فى نحو قولك يوم الاحد ما رأيته مذ يوم الجمعة الا أن يجعل على حذف العاطف والمعطوف أى بينى وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده الى الآن وفيه تكلف (قوله وقيل ظرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا مشتملا على جملتين بخلافه على الاولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافا بيانيا كما فى الدمامينى (قوله مذ كان) أى وقت وجد (قوله أو مذ مضى يومان) فيه أنا اذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما

فالاول نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وقد أشعر بذلك قوله حيث رفعا وقيل بالعكس والمعنى بينى وبين الرؤية يومان وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان واليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلى والناظم فى التسهيل

(قوله كالمثال الخ) يمكن منعه تأمل (قوله أورد الخ) يحتمل أنه مخصوص بما اذا كان يقال فى أول ليلة السبت (قوله الا أن الخ) قد يقال المراد وجد كل جزء أو مضى كل جزء من أجزاء اليومين

والثاني (كجئت مذ دعا) وقوله مازال مذ عقدت يداه ازاره وقوله ومازلت أبغي الخير مذ أنا يافع * والمشهور أنهما حينئذ
ظرفان مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب

تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (وان يجرا) فهما حرفا جر ثم ان كان ذلك (في مضي فكمن * هما) في المعنى نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة (وفي الحضور معنى في استبن) بهما نحو ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أي في يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت فان كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من والى معا كما في المعدود نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين وكونهما اذا جرا حرفي جر هو ما ذهب اليه الاكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما * تنبيهات * الاول أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله

وربع عفت آثاره منذ أزمان * وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره فمن القليل فيها قوله

لمن الديار بقنة الحجر
أقوين مذ حجج ومذ دهر

الثاني أصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم الذال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما أصلان لانه لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكأن ولكن ورب وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فأصلها منذ أو حرفا فهي أصل * الثالث بقي من الحروف رب وهي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند

تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم الا أن يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء الى آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أي واستمر الانتفاء الى الآن فتأمل (قوله والثاني) أي ما اذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يافع) أي ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وان كان هو القياس (قوله وقيل الى زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على قيل الذي قبله شمنى (قوله يكون هو الخبر) أي لتوقف صحة الاخبار عليه حينئذ (قوله فكمن) أي الابتدائية (قوله معنى في استبن) أي اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بهما (قوله نكرة) أي معدودة اذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما في البيت الآتي ومذ دهر لانه متعدد في المعنى وبهذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كما في المعدود استقصائية وفي نسخ فان كان المجرور بهما نكرة معدودا كانا بمعنى من والى معا نحو مذ يومين وهو واضح (قوله نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين) فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله وربع عفت آثاره) أي ومنزل اندرست علاماته وقوله منذ أزمان قال سم لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من والى معا (قوله بقنة الحجر) القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود وأقوين أي خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون (قوله رجوعهم الى ضم الذال) أي على الاشهر وجاء كسرها عند ملاقاة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لانا نقول هذا الكسر عارض مثل قم الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع الى الاصل (قوله ولان بعضهم يقول مذ الخ) قد يقال الضم اتباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف (قوله في الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف حرف وشبهه من الصرف بري ما نصه المراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف في الجمود اه (قوله ويرده تخفيفهم ان الخ) أي وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذا كما سيذكره الشارح في أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل (قوله المالقي) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام (قوله بقي من الحروف رب) أي بقي من معاني الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقيل التكثير دائما وقيل التقليل دائما وعزي الى الاكثرين وقيل التكثير كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أي مكتسية يقال كسي بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاس ويا للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف وفي الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر المبتدا الذي هو كاسية هذا هو الظاهر المتجه وقول البعض كاسية مبتدأ وفي الدنيا صفته وعارية خبره أو الظرف خبر وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهيه أما الاول فلان جعل في الدنيا ظرفا مستقرا صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في الدنيا الذي هو المراد وأما الثاني فلان المقصود من الحديث الاخبار عن الكاسية في الدنيا بانها عارية يوم القيامة لا الاخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوز البعض في عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من الضمير في كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أي ثابتة وفي الاخير نظر لان صاحب الحال لا يقدر العري فكيف تكون عارية حالا منتظرة الا أن يجعل المعنى مقدرا عريها بزنة المفعول لا مقدرة عريها بزنة الفاعل

وانما كانت رب فى الحديث للتكثير لانه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب (قوله يارب صائمه الخ) استدل به الكسائى على اعمال اسم الفاعل ماضيا اذ لو لم يكن عاملا النصب فى ضمير رمضان لكانت اضافته اليه محضة لانها اضافة وصف الى غير معموله فتفيدا التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بانه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيها فاسم الفاعل غير ماض تنزيلا وقوله لن يصومه ولن يقومه عبر بلن الاستقبالية لان المراد لن يحوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو لن يعيش الى صيام مثله وقيامه (قوله ألا رب مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله وذى ولد الخ هو آدم عليه الصلاة والسلام وضمير لم يلده الى ذى ولد وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للياء أو بالضم اتباعا للهاء كذا فى التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين (قوله فلم يعق الخ) نقل فى الهمع أن ما تكف بقلة الباء ومن وبدخلان حينئذ على الفعل (قوله نحو مما خطاياهم الخ) فخطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها فى القراءة الثانية خطيئاتهم ولو مثل بها لكان أظهر ولا يقدح فى هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شئ فيكون ما بعدها بدلا لان المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلهما بان اختصاصه بالاسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما انما يجران بعض الاسماء فلضعفهما عاذ كر كفا عن العمل بخلافها اسم (قوله فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأول ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية همع (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجيم القطيع من الابل والمؤبل بالموحدة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل (قوله كما الحبطات) جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وبفتحتين وهو الحرث ابن مالك بن عمرو وسمى بذلك لانه أكله نبات بالبادية يسمى الذرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك من القاموس والعينى وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخطا (قوله بين بصرى) اى بين جهاتها لحصل التعدد الذى تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة (قوله وننصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالاة وقوله مجروم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أى مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم (قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فان الغالب فى العامل بعدها كونه فعلا ماضيا كما فى المغنى وقال فى الهمع والاصح أن رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبرا لمجرورها أو عاملا فى موضعه أو مفسراله ويجب كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضيا معنى قاله المبرد والفارسى وابن عصفور وقال أبو حيان انه المشهور عند الاكثرين وقيل يأتى حالا أيضا قاله ابن السراج قيل ويأتى مستقبلا أيضا قاله ابن مالك اه مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسراله فيه تطراذ الظاهر أن تعلقها فى صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له (قوله على فعل ماض) أى حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضى تنزيلا من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح (قوله ربما أوفيت فى علم) أى نزلت على جبل (قوله نزل منزلته الخ) حاصل ما أشار اليه الشارح أن يود مستقبل حقيقة لانه فى يوم القيامة لكن لما كان معلوما لله تعالى نزل منزلة الماضى بجامع التحقق فى كل واعلم أن عبارة الشارح هى عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض أنه لم يعتد بقيد التنزيل فى التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فاضح ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله حتى قال

انقضاء رمضان يارب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه * والثانى كقوله ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان اه (وبعد من وعن وباء زيد ما * فلم يعق عن عمل قد علما) لعدم ازالتها الاختصاص نحو مما خطاياهم أغرقوا عما قليل فبما رحمة من الله (وزيد بعد رب والكاف فكف) عن الجر غالبا وحينئذ يدخلان على الجمل كقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم
وعناجيج بينهن المهار

وكقوله

كما الحبطات شر بنى تميم

(وقد تليهما وجر لم يكف) كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصرى وطعنة نجلاء

وكقوله

وننصر مولانا ونعلم انه
كما الناس مجروم عليه وجارم

* تنبيه * الغالب على رب المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماض كقوله

* ربما أوفيت فى علم *

وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله

* ربما الجامل المؤبل فيهم *

حتى قال

الفارسى يجب أن تقدر ما اسما مجرورا بمعنى شئ والجامل خبرا لضمير محذوف والجملة صفة ما أى رب شئ هو الجامل المؤبل (وحذفت رب) لفظا (فجرت) منوية (بعد بل والفا) لكن على قلة كقوله * بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه * وقوله بل بلد ذى صعد وأضباب وقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * وقوله فحور قد لهوت بهن عين * (وبعد الواو شاع ذا العمل) بكثرة كقوله * وليل كموج البحر أرخى سدوله * ﴿تنبيهان﴾ الأول قد يجر بها محذوفة بدون هذه الاحرف كقوله رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضى الحياة من جلله وهو نادر وقال فى التسهيل تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد أقل ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أى كثير بالنسبة الى بل الثانى قال فى التسهيل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق وحكى ابن عصفور أيضا الاتفاق لكن فى الارتشاف وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد الى أن الجر بها والصحيح أن الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين (وقد يجر بسوى رب) من الحروف (لدى حذف) وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت قال خير عافاك الله التقدير على خير وقوله أشارت كليب بالاكف الاصابع * وقوله حتى تبذخ فارتقى الاعلام أى الى كليب والى الاعلام (وبعضه يرى مطردا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعا الاول لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو الله لأفعلن * الثانى بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت أى من درهم خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالاضافة كما يأتى فى بابها * الثالث فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد فى جواب بمن مررت * الرابع فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار أى وفى اختلاف الليل وقوله أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومدمن القرع للابواب أن يلجا

الفارسى) غاية لقوله وندر (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أى رب شئ هو الجامل المؤبل كائنا فيهم وانما قدر الفارسى ضمير المحذوف ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما يحصل الربط بين الصفة والموصوف تصريح (قوله أى رب شئ الخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فانها تكتب موصولة (قوله بعد بل والفا) قيل وبعد ثم همع (قوله ملء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحتين والقتم بفتح فسكون والقتام كسحاب الغبار وقوله لا يشترى كتانه وجهرمه أى جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة الى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت فى بيت بعد من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله ذى صعد) بضمتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة روياً فى هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بفن العروض (قوله فمثلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكر لانهما أزهد النساء فى الرجال وقوله قد طرقت أى أتيتها ليلا (قوله فحور) جمع حوراء وهى شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهى الواسعة العين (قوله وليل كموج البحر) أى فى كثافته وظلمته والسدول الستور والابتلاء الاختبار (قوله رسم دار) أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والاثافى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى أى من أجله أو من عظيم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى أجل وعظيم وحقير وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغنى وشرح شواهده للسيوطى (قوله وهو نادر) أى جدا كما يدل عليه ما بعده (قوله كثيرا بالنسبة الى بل) أى وان كان قليلا بالنسبة الى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقا لكن على قلة (قوله لكن فى الارتشاف الخ) يجاب بان المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالمخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق (قوله والصحيح أن الجر برب المضمرة) لانه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلا ولا بالواو الا فى القسم (قوله وهذا) أى الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب (قوله التقدير على خير) أى أو بخير كما فى التصريح (قوله حتى تبذخ) أى تكبر والاعلام الجبال (قوله وذلك) أى البعض الذى يرى مطردا من الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله دون عوض) أى من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقا لانه مع العوض قيل هو الجار كما مر ذلك (قوله فى جواب ما) أى سؤال تضمن مثل المحذوف أى اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بفى المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الاصح المعمولان خلق وآيات والعاملان فى والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل (قوله أن يحظى) قال فى القاموس الحظوة بالضم والكسر والحظة كعدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظا وحظاء وحظى كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضى واحتظى وهى حظية كغنية اه ولم أجد فيه ولا

أى وبعد من * الخامس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله ما الحب جلد أن يهجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا * السادس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله متى عذتم بنا ولو فئة منا * كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا * السابع فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف نحو أزيد بن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد * الثامن فى المقرون بهلا بعده نحو هلا دينار لمن قال جئت بدرهم * التاسع فى المقرون بان بعده نحو امرر بأيهم أفضل ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اضمار هذه الباء بعد ان أسهل من اضمار رب بعد الواو وفعلم بذلك اطراده (١٧٣) * العاشر فى المقرون بفاء الجزاء بعده حكى يونس مررت برجل صالح الا صالح فطالح أى الا أمر بصالح فقد مررت بطالح والذى حكاه سيبويه الا صالحا فطالح والا صالحا فطالحا وقدره الا يكن صالحا فهو طالح والا يكن صالحا يكن طالحا * الحادى عشر لام التعليل اذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضمرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها * الثانى عشر مع أن وأن نحو عجبت أنك قائم وأن قمت على ماذهب اليه الخليل والكسائى وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه * الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار أجاز سيبويه فى قوله

بدا لى انى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ولم يجزه جماعة من النحاة ومنه قوله

أحقا عباد الله أن لست صاعدا * ولا هابطا الا على رقيب ولا سالك وحدى ولا فى جماعة * من الناس الا قيل أنت مريب

اولا

وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب الا ببين غرابها

وقوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولا دين بها أنا طالبه

﴿تنبيه﴾ لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار وقد يفصل بينهما فى الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله ان عمرا لا خير فى اليوم عمرو وقوله وليس الى منها النزول سبيل وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم نحو اشتريته بوالله درهم

فى غيره حظى متعديا بالباء فلعله على تضمين معنى ظفر أو تنعم مثلا وقوله ومدمن أى مديم والولوج الدخول (قوله أى وبمدمن) ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وأن يحظى والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال أن يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء الا أن يقال العامل فى البدل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود (قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف (قوله ما الحب جلد أن يهجرا) أى قوة للهجر والشاهد فى قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على اضمار أن (قوله ولو فئة) أى ولو بفئة أى ولو عذتم بفئة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نا لان لو لا تدخل الا على الجملة دون المفرد والغالب فى مثل هذا النصب كقولهم ائتنى بدابة ولو حمارا كما فى الهمع (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير فى نظائره الآتية (قوله أسهل من اضمار رب الخ) أى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكروجهه كما فى زكريا أن أن مختصة بالافعال وهى قوية الطلب للجار (قوله مررت برجل صالح) أى فى اعتقادى وقوله الا صالح أى فى نفس الامر فطالح أى فى نفس الامر فلا تنافى وليس لفظ صالح الاول فى عبارة المرادى والامر عليها ظاهر (قوله الا صالح فطالح) الشاهد فى فطالح وأما جر صالح فمن الموضع التاسع لانه لم يقيد فيه المقرون بان بالتكرار ولا بعدم الفصل أفاده شيخنا (قوله أى الا أمر بصالح فقد مررت بطالح) قال فى التصريح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه الا أكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لانك اذا قلت الا أمر نقضت اخبارك أولا بالمرور فيما مضى لان الا أمر معناه الا أمر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون أى الا أكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت فيما مضى بصالح فانا قد مررت بطالح اه ملخصا ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى الا أمر الا أكن مررت (قوله على ماذهب اليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو أن وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر أما على ماذهب اليه سيبويه فموضعهما نصب بنزع الخافض (قوله الصالح لدخول الجار) أى بان يكون اسما لم ينتقض نفيه (قوله ولم يجزه جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب فاثبته جمهور البصريين والكوفيين فى نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لانه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية ففى المسح على الخف على قول وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسيأتى بسطه فى أول النعت (قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول (قوله مشائيم) جمع مشؤم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كما فى المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم (قوله وما زرت ليلى الخ) ينبغى اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ليس ولا ما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون لان محله جر باللام المقدرة على ماذهب اليه الخليل والكسائى نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ أى من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما

* (خاتمة) * يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وهو الله فى السموات وفى الارض أى وهو المسمى بهذا الاسم ما أنت بنعمة (١٧٣) ربك بمجنون أى انتفى ذلك بنعمة ربك فان لم يكن شئ من هذه الاربعة موجودا فى اللفظ قدر الكون المطلق متعلقا كما تقدم فى الخبر والصلة ويستثنى من ذلك خمسة أحرف * الاول الزائد كالباء ومن فى نحو كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله * الثانى لعل فى لغة عقيل لانها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية * الثالث لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة فانها أيضا بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء * الرابع رب فى نحو رب رجل صالح لقيت أو لقيته لان مجرورها مفعول فى الاول ومبتدأ فى الثانى أو مفعول أيضا على حد زيدا اضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرمانى وابن طاهر وقال الجمهور هى فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت الفعل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة اليه ولم يلفظ به فى وقت * الخامس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لما سبق فى باب الاستثناء والله تعالى أعلم

أو لا فتنبه (قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أى لان الحرف موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم والظرف لابد له من شئ يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقيق أن ذلك المتعلق انما يعمل فى المجرور وأنه الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا اليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق اليه مسامحة أو مرادهم تعلق الايصال لان الحرف يوصل معانى الافعال الى الاسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا اذا لم يقع اعراب وضاع عن العامل المحذوف والا حكم على محل مجموعهما باعراب العامل رفعا نحو زيد فى الدار أو نصبا نحو خرج زيد بثيابه أو جرا نحو مررت برجل من الكرام أفاده الدمامينى وغيره (قوله أو ما يشبهه) أى فى العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وان لم يذكره غير واحد كالبعض (قوله أو مؤول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فانه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود (قوله أو ما يشير الى معناه) أى معنى الفعل وسيأتى التمثيل له بما فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون وظاهره أن ما هى المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق بأحرف المعانى ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يشير اليه النافى كما فى المغنى (قوله نحو أنعمت عليهم الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله أى انتفى ذلك) أى الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذى دل عليه النافى والا لنافى آخر كلامه أوله (قوله الاول الزائد) لانه انما أتى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه اليه فى الربط نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لان زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أى بعد مجرورها ولو قال بعده أى بعد المجرور لكان أوضح (قوله لان مجرورها مفعول) أى مفعول فعل يتعدى اليه بنفسه من غير احتياج الى توسط الحرف والا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول فى المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم (قوله لا قبل الجار الخ) أى ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الا مكفوفة بما كما مر (قوله لان رب لها الصدر) أى صدر جملتها فلا ينافى جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدمامينى (قوله وانما دخلت الخ) دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولا من أنها معديه (قوله فان قالوا الخ) وأيضا فلو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا فى الفصيح وقد جاء العطف تقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد فى الاعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز فى الفصيح بزيد وأخاه مررت دمامينى (قوله فخطأ لانه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بان تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لافادة التبعيض وان كان متعديا بنفسه على أن من الافعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر (قوله ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى) أجاب سم بان ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كما فى زيدا اضربته

(الاضافة)

هى لغة الاسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا قال يس وعينها ياء لانها مشتقة من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه وقال فى شرح الجامع يكفى فى اضافة الشئ الى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى عشية أو ضحاها لما كانت العشية والضحى طرفى النهار صح اضافة أحدهما الى الآخر (قوله نونا) أى نطق بها أو لم ينطق بها كما فى لبيك وذوى مال وذوى مال (قوله

(الاضافة) (نونا)

تلى الاعراب)وهى نون المثنى والمجموع (١٧٤) على حده وما ألحق بهما(أوتنوينا)ظاهرا أومقدرا(مماتضيف احذف)

كتبت يدا أبى لهب فيه ثنتا حنظل وكالمقيمى الصلاة وهذه عشر وزيدو (كطور سينا) ومفاتح الغيب أما النون التى تليها علامة الاعراب فانها لا تحذف نحو بساتين زيد وشياطين الانس ﴿تنبيه﴾ قد تحذف تاء التأنيث للاضافة عند أمن اللبس كقوله

وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا * أى عدة الامر وقراءة بعضهم لأعدوا له عده أى عدته وجعل الفراء منه وهم من بعد غلبهم سيغلبون واقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون اضافة فى الاقامة اقام ولا فى الغلبة غلب انتهى والثانى من المتضايفين وهو المضاف اليه (اجرر) بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج (وانو) معنى (من أو) معنى (فى اذا * لم يصلح) ثم (الاذاك) المعنى فانو معنى من فيما اذا كان المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم فضة التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة وانو معنى فى اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو مكر الليل أى فى الليل (واللام خذا * لما سوى ذينك)

تلى الاعراب) أى حرف الاعراب (قوله أومقدرا) وذلك فى الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل (قوله مما تضيف) أى تريد اضافته (قوله احذف) أى ان كان فيه ماذكر والا فلا حذف كما فى لدن زيدا الا أن يقدر فيه التنوين وان كان مبنيا والحسن الوجه الا أن يدعى أن الاضافة قبل دخول أل قاله زكريا (قوله التى تليها علامة الاعراب) قال البعض تبعا للمصرح هذا مبنى على أن الاعراب متأخر عن آخر الكلمة والاصح أنه مقارن له وقد يقال مراده بتلو علامة الاعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له فى الوجود اللفظى فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الاصح (قوله قد تحذف تاء التأنيث) أى جوازا فلا يرد على المصنف لان كلامه فى الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس والا لم يجز حذفها كما فى تمرة وخمسة ثم هو سماعى وقيل قياسى كذا فى النكت ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر * لا يزالون ضاربين القباب * لما مر أول الكتاب (قوله وفاقا لسيبويه) أى والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير انما يتصل بعامله (قوله لا بالحرف المنوى) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة ولا بحرف مقدر ناب عن المضاف اه وهى تقتضى أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح (قوله وانو معنى من) أى البيانية كما نقله الاسقاطى عن الجامى أى التى لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى اشارة الى أن المراد أن الاضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره واعلم أنه يصح فى الاضافة التى على معنى من اتباع المضاف اليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز قال يس والاتباع أقل الاوجه وفى التى على معنى فى نصب المضاف اليه على الظرفية (قوله اذا لم يصلح الاذاك) أى بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التى على معنى من أو فى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله لما سوى ذينك أى بأن لم يرد ماذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى فى ان أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية قاله يس (قوله فيما اذا كان) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول واذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف (قوله بعضا) المراد بالبعض ما يعم الجزئى والجزء الخارج بقوله مع صحة الخ وانما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة الخ قاله سم (قوله مع صحة الخ) فان فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الاول فقط كيوم الخميس أو الثانى فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هى فى هذه الامثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الامثلة فى قوله نحو ثوب زيد الخ ومثل بمثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامى الملك والاختصاص ونقل فى الهمع عن ابن كيسان والسيرافى أنهما لم يشترطا صحة الاخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضا (قوله ظرفا للمضاف) أى زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو مكر الليل يا صاحبى السجن ألد الخصام قاله شارح الجامع (قوله واللام خذا) أى اجعل معنى اللام ملحوظا فيما سوى ذينك وليس المراد أن اللام مقدرة فى نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها نحو كل رجل فان معنى اللام ملحوظ فيه لانه بمعنى افراد الرجل ولا يصلح نظمه لان تقدر فيه اللام وفى الجامى لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفى افادة مدلولها فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح اظهارها فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة اه (قوله لما سوى ذينك) دخل فى عمومه الاضافة اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جنى بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه

على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدماميني ومن ثم صدّر السيوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكى الاول بقيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام في القطر أيضا وظهورها في نحو فعال لما يريد لا يدل للاول وان استدل به قائله لان هذه اللام لام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها كما عرف (قوله اذ هي الاصل) قال في الهمع ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد يعني اذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه اهـ (قوله ليست على تقدير حرف) شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليس كذلك اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وأجيب بمنع لزوم المساواة لان المراد بكون الاضافة على معنى اللام مثلا أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أي من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فرادهم به مجرد تفسير جهة الاضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص (قوله ولا نيته) عطف تفسير (قوله الى أن الاضافة بمعنى اللام) علل ذلك بأن كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية (قوله على كل حال) أي سواء كان المضاف ظرفا أو بعضا أو غيرهما (قوله لا تعدو) أي لا تجاوز (قوله وموهم الاضافة بمعنى الخ) قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الاولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في قليلة فردت الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسما مستقلا (قوله توسعا) لا حاجة اليه لان معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف (قوله في اضافة الاعداد) أي كعشرة رجال وتسع نسوة (قوله أنها بمعنى اللام) أي الاختصاصية سم (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى أنه أظهر وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أي بحسب القصد على ما مر (قوله والمقادير الى المقدرات) أي كقفيز بر ورطل زيت (قوله نحو ثلثمائة) واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما ذكر الى تأويل مائة بمئات لا يضر (قوله على أنها بمعنى من) قيل أي مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضا (قوله واخصص أولا) أي احكم بخصوصه أي قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشئ قسيما له (قوله أو أعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادي لانها في تأويل مصدر مضاف الى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر ان كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فان كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة فان قلت وقوع الجمل صفات للنكرات ينافي تعريف المضاف اليها قلت أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لان وقوعها كذلك لا يتوقف على التأويل بخلاف وقوعها مضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون الا اسما على المختار فاحتيج الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف اليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل (قوله يعني أن المضاف الخ) لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف اليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعني الخ وانما ترك المصنف القيدين لشهرتهما (قوله وان يشابه المضاف يفعل) كنى بيفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل (قوله وصفا) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهي حال لازمة لان المضاف لا يشابه يفعل الا اذا كان وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أي لا بمعنى الماضي أو مطلق الزمن فان اضافته

اذ هي الاصل نحو ثوب زيد وحصير المسجد ويوم الخميس ويد زيد ﴿ تنبيهان ﴾ الاول ذهب بعضهم الى أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا نيته وذهب بعضهم الى أن الاضافة بمعنى اللام على كل حال وذهب سيبويه والجمهور الى أن الاضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعا * الثاني اختلف في اضافة الاعداد الى المعدود فذهب الفارسي أنها بمعنى اللام وذهب ابن السراج الى أنها بمعنى من واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدّرات وقد اتفقا فيما اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلثمائة على أنها بمعنى من انتهى (واخصص أولا) من المتضايفين (أو أعطه التعريف بالذي تلا) يعني أن المضاف يتخصص بالثاني ان كان نكرة نحو غلام رجل و يتعرف به ان كان معرفة نحو غلام زيد (وان يشابه المضاف يفعل) أي الفعل المضارع بان يكون (وصفا) بمعنى الحال أو الاستقبال

اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (فعن تنكيره لا يعزل) بالاضافة لانه في قوة المنفصل (كرب راجينا عظيم الامل * مروع القلب قليل الحيل) فراجي اسم فاعل ومروع اسم مفعول وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منها مضاف الى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب ومثله قوله يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به نحو هديا بالغ الكعبة وانتصابه على الحال نحو ثاني عطفه وقوله

محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى فيما سننقله عنه ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف اذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظرا للماضي وكونها لفظية نظر للحال والاستقبال لان الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره ثم رأيت الدماميني ذكره نقلا عن شرح الكشاف للطيبي حيث قال اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت اضافته غير حقيقية لتمام المشابهة وأما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران اعتبار المضي فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف اليه اه باختصار ورأيت الشمني ذكره نقلا عن شرح الكشاف للتفتازاني حيث قال الاستمرار يحتوي على الازمنة الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين وتارة يعتبر جانب الاخيرين فتجعل الاضافة غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية وبجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات هذا ما ذكره في توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري في الآيتين اه باختصار ثم نقل الشمني عن السيد الجرجاني أنه اختار في توجيه التوفيق أن الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل سكنا تجددي بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول هذا وقوله بمعنى الخ لا يناسب قوله الآتي أو صفة مشبهة اذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي وان كانت كذلك لا تتعرف بالاضافة أصلا كما في الرضى والتصريح لانها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أفاد الاستمرار نحو زيد يعطي كذا علل غير واحد ويرد عليه أن الاستمرار في الصفة المشبهة ثبوتي وفي المضارع تجددي كما مر في كلام السيد فلا تشبهه فان اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذي للاستمرار الثبوتي على ما مر عن السيد أن اضافته معنوية وعلى اطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالاولى التعليل بما يأتي عن الرضى أنها دائما عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا أو نصبا واضافة الوصف الى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى اطلاق ما مر عن غيره فتأمل وعبارة الرضى كون اضافة الصفة المشبهة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا أو نصبا فالصفة المشبهة جائزة العمل دائما فاضافتها لفظية دائما وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقا لان أدنى رائحة فعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى فاعلهما معنى لفظية دائما نحو ضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لانهما اذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن لفظية (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة (قوله فعن تنكيره) أشار باضافة تنكير الى ضمير المضاف الى أن تنكيره حال الاضافة هو الذي كان قبلها فأفاد أن اضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف قاله يس (قوله لانه في قوة المنفصل) أي عن الاضافة بالضمير فاعل الوصف لان ضارب زيد في قوة ضارب هو زيدا كما سيأتي (قوله كرب راجينا) قيل هذا المثال مشكل لان رب تصرف ما بعدها الى المضي فتكون اضافته محضة وفيه نظر فان المذكور في همع الهوامع انما هو أن الاكثرين يقولون بوجوب مضي ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لا أنهم يقولون بوجوب مضي مجرورها وأن ابن

(قوله أشكل الخ) قد يقال لا يلزم من اتحاد المعنى اتحاد الحكم بدليل علم القلبية والعرفانية وأيضا لاسم الفاعل شروط فلذا شدد فيه بخلاف الصفة وأيضا فليسا من واد واحد

(قوله ثم قول الخ) في اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل أنه صفة مشبهة وقيل لها فكلام السيد مبني على الثاني فلا اشكال

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل والدليل على (١٧٧) أنها لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيدا فالاختصاص موجود قبل الاضافة وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف أو رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كما فى ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه أو المقدر كما فى ضوارب زيد وحواج بيت الله أو نون التثنية كما فى ضاربا زيد والجمع كما فى ضاربو زيد وأما رفع القبح فى حسن الوجه فان فى رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفى نصبه قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجر لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود الضمير ونحو الحسن وجه أى بالجر أيضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (وذى الاضافة اسمها لفظيه) وغير محضة ومجازية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال (وتلك) الاضافة الاولى اسمها (محضة ومعنويه) وحقيقية لانها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة الى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الاصلى من الاضافة

﴿تنبيهات﴾ الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى أن اضافة المصدر الى مرفوعه أو منصوبه غير محضة والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله ان وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا فيك من عهدت عذولا وذهب ابن السراج والفارسى الى

السراج يجوز كونه حالا وابن مالك يجوز كونه حالا أو مستقبلا وقد قال فى التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما تتعلق به (قوله فأتت به) أى ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أى حديده مبطنا بفتح الطاء المشددة كما فى القاموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور سهدا بضم السين المهملة والهاء أى قليل النوم والهوجل بالجيم الاحمق واسناد نام الى ليل مجاز عقلى من اسناد الفعل الى زمنه والاصل اذا نام الهوجل فى الليل (قوله التخفيف) أى فى اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله أو رفع القبح أى ازالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب (قوله فى حسن الوجه) أى من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلا واعلم أن ما سموه هنا قبيحا سموه فى باب الصفة المشبهة ضعيفا فلا تنافى بين الموضعين (قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف) أى لان الكلمة لا ترفع ظاهرا وضميرا معا (قوله اجراء وصف القاصر) أى الفعل القاصر مجرى المتعدى أى الفعل المتعدى أى فى نصبه المعرفة على المفعولية (قوله وفى الجر تخلص منهما) أى من الاجراء والخلو المذكورين فلا قبح (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الاضافة فيما ذكر انما هى لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما واعترض بأن الاضافة فى الضارب الرجل لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود أل ولا رفع قبح لان المضاف وصف متعد مضاف لمفعوله فلا قبح فى نصبه وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزأين بأل كما عكسوا فى النصب وان كان نصب المشبه فى العكس قبيحا كما علم (قوله لان النكرة تنصب على التمييز) أى والتمييز ينصبه المتعدى والقاصر (قوله وذى الاضافة) أى اضافة الوصف الى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليدخل فى كلامه اضافة نحو الضارب الرجل فانها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريبا وصرح به سم فيما كتبه بهامش الهمع (قوله لان فائدتها الخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهى فى تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة وأما تسميتها مجازية فعللها فى شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الاصلى من الاضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير اليه تعليله هنا تسمية الاولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الاصلى من الاضافة وقال شيخنا السيد اعلم أن تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها اضافة فى الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى اه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهى فى تقدير الانفصال (قوله بتخفيف) أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله أو تحسين أى برفع قبح الرفع أو النصب كما مر (قوله وتلك) أى الاضافة المغايرة لاضافة الوصف الى معموله (قوله لانها خالصة الخ) علة لتسميتها محضة وقوله وفائدتها الخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو الغرض الخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لانها خالصة الخ علة لتسميتها حقيقية أيضا على ما يؤخذ مما بحثناه سابقا بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغى تقرير العبارة وان وقع البعض فى خلافه فتدبر وقوله كما رأيت أى من افادتها التخصيص أو التعريف (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه الا حال اضافته لمنصوبه لانها فى تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال اضافته لمرفوعه (قوله بنعته بالمعرفة) أى اذا أضيف الى معرفة كما فى الشاهد (قوله عاذرا) مفعول ثالث مقدم والاول الياء والثانى من عهدت والعائد محذوف أى عهدته وعذولا حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولا مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول

أن اضافة أفعل التفضيل غير محضة والصحيح أنها محضة نص عليه سيبويه لانه ينعت بالمعرفة • والثانى ظاهر كلامه انحصار الاضافة فى هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهى المشبهة بالمحضة وحصر ذلك فى سبع اضافات • الاولى اضافة الاسم الى الصفة نحو مسجد الجامع ومذهب الفارسى أنها غير محضة وعند غيره انها محضة • الثانية اضافة المسمى الى الاسم نحو شهر رمضان • الثالثة اضافة الصفة الى الموصوف نحو سحق عمامة • الرابعة اضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة كقوله

• علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

أى على زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما فى الاضافة • الخامسة اضافة المؤكد الى المؤكد وأكثر مايكون ذلك فى أسماء الزمان نحو يومئذ وحينئذ وعامئذ وقد يكون فى غيرها كقوله

فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه
سيرضيكما منها سنام وغاربه

• السادسة اضافة الملغى الى المعتبر كقوله

عن العائد فقول شيخنا السيد انه مفعول عهد سهو (قوله ان اضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض لا وجه له لانها ليست فى تقدير الانفصال اذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتى اه وفيه عندى نظر لانه لايتوقف كون الاضافة فى تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم اضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه فى تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ يوجه كون اضافة أفعل غير محضة بأنها فى تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أى انها منفصلة به فى الحقيقة والتقدير وقد نقل فى التصريح هذا القول عن أبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فان خرجه المخالف على البدل أبطلناه بان البدل بالمشتق قليل اه (قوله لانه ينعت بالمعرفة) أى اذا أضيف الى معرفة (قوله لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا) قال لان للاضافة فى هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالا من حيث ان الاول غير مفصول بضمير منوى وانفصالا من حيث ان المعنى لايصح الا بتكلف خروجها عن ظاهرها كذا فى الهمع والذى يظهر أنه ليس زائدا فى الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة وحينئذ لا يجوز تسميته مشبها بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجويز البعض تبعا لشيخنا تسميته مشبها بغير المحضة مبنى على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ماحققناه (قوله اضافة الاسم الى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتى واعلم أنه سيأتى عند قول الناظم

ولا يضاف اسم لما به اتحد • معنى وأول موهما اذا ورد

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ماسيأتى تفصيله وباعتبار التأويل تكون الاضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل (قوله أنها غير محضة) لشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع أصل صلاة الاولى مثلا الصلاة الاولى على النعت فأزيل عن حده همع (قوله انها محضة) اختاره أبو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة اذ لم يحفظ صلاة أولى مثلا همع (قوله اضافة المسمى الى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الاول بالثانى يقال لها الاضافة التى للبيان باعتبار قصد بيان الاول بالثانى وسماها قوم البيانية وفرق غيرهم بان التى للبيان بين جزئيها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزئيها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علا زيدنا الخ) المتجه أن البيت ونحوه من اضافة الشئ الى ملابسه بعد تنكير العلم واضافته الى الضمير اضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدمامينى (قوله فى الاضافة) أى الى الضمير وقوله سابقا القائم مقام الصفة أى فى الاتصال بالموصوف فاندفع ماقيل بين طرفى كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف (قوله فى أسماء الزمان) أى المبهمة (قوله نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد أنه من اضافة العام الى الخاص لتخصيص الطرف الثانى بالجملة المضاف اليها القائم مقامها التنوين وهو انما يصح على اطلاقه اذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفى النهار والا كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب فى الكلام على التنوين فراجعه (قوله فقلت انجوا) بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أى سلخته والضمير فى عنها يرجع الى الناقة التى ذبحها الشاعر لضيفين له فقالا انها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر والشاهد فى نجا الجلد فان النجا بالجيم مقصورا الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى الظهر (قوله اضافة الملغى الى المعتبر) معنى كونه ملغى أن المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قيل ومنه كمن مثله فى الظلمات أى كمن هو فى الظلمات مثل الجنة التى وعد المتقون فيها أنهار الآية أى الجنة التى وعد

الى الطول ثم ادمم السلام عليكما ● السابعة اضافة المعتبر الى الملغى نحو اضرب أيهم أساء وقوله أقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح الثالث أهمل هنا مما لا يتعرف بالاضافة شيئين ● أحدهما ماوقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة ● ثانيهما مالا يقبل التعريف لشدة ابهامه كمثل وغير وشبه قال فى شرح الكافية اضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل ابهامه الا بأمر خارج عن الاضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل رأيت الصعب غير الهين ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وكقول أبى طالب

يارب اماتخرجن طالبى
فى مقنب من تلكم المقانب
فليكن المغلوب غير الغالب
وليكن المسلوب غير السالب

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع ابهامه لان جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك وكذا مثل اذا أضيف الى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فان الاضافة لا تعرفه ولا تزيل ابهامه فان أضيف الى معرفة وقارنه مايشعر بمماثلة خاصة تعرف هذا كلامه وقال أيضا فى شرح التسهيل وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما وأكثر مايكون ذلك فى غير اذا وقع بين متضادين وهذا الذى قاله فى غير هو مذهب ابن السراج والسيرافى ويشكل عليه نحو صالحا غير الذى كنا نعمل فانها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالاضافة لانها وصف النكرة اه (ووصل أل بذا المضاف)

المتقون (قوله الى الطول) أى ابكيا على الى الطول والخطاب لبنتيه (قوله نحو اضرب أيهم أساء انما كان المضاف اليه ملغى لان تعرف أى انما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالاضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدمامينى عن المصنف ويشكل على هذا مامر فى باب الموصول وسيأتى أيضا من أن لها ابهاما من جهة الجنس وابهاما من جهة الشخص وان اضافتها الى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فانه يقتضى اعتبار المضاف اليه الا أن يقال الغاء المضاف اليه من حيث تعيين الشخص فتأمل (قوله ببغداد العراق الخ) الشاهد فى بغداد العراق ودمشق الشام وانما لم يجعل الاول هو الملغى لوقوعه فى مركزه والمبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال الاضافة فى البيت كالاضافة فى نجا الجلد المتقدم فى اوجه التفرقة (قوله أهمل هنا الخ) قال سم قد يقال لا اهمال لامكان دخولهما فى قوله واخصص أولا فانه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك (قوله ماوقع موقع نكرة الخ) لكن اضافته محضة مفيدة للتخصيص كما فى الدمامينى والتوضيح وشرحه واقتضاه مامر قريبا عن سم (قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أى حالة كونه جاهدا ومطيقا (قوله لان رب وكم الخ) علة لمحذوف أى وانما كان المعطوف فى هذه الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ وجعل بعضهم المعطوف فى الاولين معرفة وقال انه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل (قوله كمثل وغير وشبه) انما كانت شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فاضافتها للتخفيف نقله الدمامينى عن سيبويه والمبرد وهذا كصنيع الهمع يقتضى أن اضافته لفظية لا تفيد تخصيصا أيضا وهو خلاف مافى التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لان غير زيد يشمل كل موجود سواه ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فدلوله شائع شيوعا غير مضبوط وفيه أن اضافة ماذكر ان كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مرادا به العهد أو استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مرادا به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال والكاف فى عبارة الشارح لادخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكاف ونحوها وأما شبيهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغى أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالاضافة الا فيما استثنى لا تتعرف بأل أيضا لان المانع من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بأل اه ونقل الشنوانى عن السيد أنه صرح فى حواشى الكشاف بان غيرا لا تدخل عليها أل الا فى كلام المولدين (قوله لا تزيل ابهامه) أى ازالة تقتضى التعيين فلا ينافى أنه يتخصص بالاضافة وتسمى اضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه مامر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتى على مامر عن سيبويه والمبرد أن اضافة نحو مثل للتخفيف (قوله يارب اماتخرجن الخ) ان شرطية وما زائدة وقوله فليكن أى الطالب جواب الشرط والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد ويطلق على مخلب الاسد وعلى الذئب (قوله لان جهة المغايرة) أى مابه المغايرة (قوله وقارنه مايشعر بمماثلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم فان القرينة وهى اشتهار حاتم بالجود تدل على أن المراد المماثلة فى ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال أيضا فى شرح التسهيل) تقوية لما قبله (قوله هو مذهب ابن السراج والسيرافى) وذهب المبرد الى أن غيرا لا تتعرف أبدا وذهب بعضهم الى انها تتعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك فى باب الاستثناء (قوله لانها وصف النكرة) أجيب بمنع أنها وصف بل هى على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا (قوله بذا المضاف

أى المشابه يفعل) خرج المضاف اضافة محضة فلا تدخل عليه أل لان المضاف فيها الى معرفة تعرف بالاضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص بالاضافة ولو أدخلت عليه أل لزم اضافة المعرفة الى النكرة وهى ممنوعة (قوله ان وصلت بالثان) قال يس انما اشترطت أل فى المضاف اليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسئلة لان رفع قبح نصب ما بعدها بالاضافة لا يحصل الا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اه بايضاح وأيضا ليكون دخول أل على المضاف الذى هو خلاف الاصل كالمشاكلة واختلف فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز عدم وصله بأل نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الاول بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قاله الرضى (قوله وهن) أى السيوف الشافيات الحوائم أى العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائم العطاش التى تحوم حول الماء ثم سمى كل عطشان حائما كما فى القاموس (قوله أو بالذى له أضيف الثانى) لقيام وجودها فيه مقام وجودها فى الثانى لكون المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد أفاده فى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجانى (قوله أقفية العدا) جمع قفا (قوله أو بما أضيف الى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثانى (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والافصح فى المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله مثنى أوجمعا) أى أو ملحقا بهما (قوله أى وجودها) أشار به الى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفى الوصف خبره (قوله كاف الخ) لانه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف اليه (قوله فى اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدا والخبر المشتق الخالى من الضمير لرفعه الظاهر (قوله ان يغنيا) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى واثبات الالف مع أنه مسند الى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث وعدن اسم بلد باليمن (قوله الشاتمى عرضى) قد يبحث فيه باحتمال عدم الاضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتى (قوله فان انتفت الشروط) أى وصل أل بالثانى أو بما أضيف اليه الثانى أو بما أضيف الى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا على حده بأن لم يوجد واحد من الاحوال الخمسة وسماها شروطا باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها فى دخول أل (قوله ذلك) أى وصل أل (قوله مضافا الى المعارف) حال من الضمير المجرور بنى العائد الى المضاف وهو داخل فى حيز الاجازة بدليل قول التوضيح وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بأل الى المعارف كلها اه فهو لا يوجب كون الضمير فى محل جر اذا أضيف الوصف المحلى بأل الى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه فى محل نصب على المفعولية أيضا بخلاف المبرد والرمانى كما يأتى وقوله مطلقا أى سواء كان المضاف اليه علما أو اسم اشارة أو ضميرا أو غيرها (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فانه لا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (قوله وقال المبرد والرمانى الخ) أى فيكونان موافقين للفراء فى الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم (قوله كالظاهر) أى غير المحلى بأل بدليل التفريع بعده (قوله فهو منصوب فى الضاربك) أى لانتفاء شرط اضافة الوصف المحلى بال ﴿فائدة﴾ قال فى المغنى مثل هذا الضمير فى النصب قولهم لا عهد لى بألأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضاربه الا أن ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وليست مضافا اليها والا لخفض أوضع بالكسرة وعلى هذا فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فان

فتحت

أى المشابه يفعل (مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر) وقوله

وهن الشافيات الحوائم.

(أو بالذى له أضيف الثانى كزيد الضارب رأس الجانى) وقوله

لقد ظفر الزوار أقفية العدا

أو بما أضيف الى ضميره الثانى كقوله

الود أنت المستحقة صفوه

ومنع المبرد هذه (وكونها فى الوصف كاف ان وقع مثنى أو جمعا سبيله اتبع) أى وكون أل أى وجودها فى الوصف المضاف كاف فى اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعا اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر السالم كقوله

ان يغنيا عنى المستوطنا عدن
فاننى لست يوما عنهما بغنى

وقوله

الشاتمى عرضى ولم أشتمهما

وكقوله

والمستقلو كثير ما وهبوا

فان انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بذا المضاف وأجاز الفراء ذلك فيه مضافا الى المعارف مطلقا نحو الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل وقال المبرد والرمانى فى الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض وقال الاخفش وهشام نصب وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب فى الضاربك

مخفوض فى ضاربك ويجوز فى الضاربك والضاربوك الوجهان لانه يجوز الضاربا زيدا والضاربو عمرا وتحذف النون فى النصب كما تحذف فى الاضافة ومنه قوله الحافظو عورة العشيرة لا يأ • تيهم من ورائهم وكف (١٨١) وقوله العارفو الحق للمدل به والمستقلو كثيرا ما وهبوا فى رواية من نصب الحق وكثير نعم الاحسن عند حذف النون الجر بالاضافة لانه المعهود والنصب ليس بضعيف لان الوصف صلة فهو فى قوة الفعل فطلب معه التخفيف واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ﴿تنبيه﴾ قوله أن وقع هو بفتح أن وموضعه رفع على أنه فاعل كاف على ما تبين أولا وقال الشارح هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الاول يعنى كونها وقال المكودى فى موضع نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجود آل فى الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده ويجوز فى همزان الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ (وربما أكسب ثان) من المتضايفين وهو المضاف اليه (أولا) منهما وهو المضاف (تأنيثا) أو تذكيرا (ان كان) الاول (لحذف موهلا) أى صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى فمن الاول يوم تجد كل نفس وقوله جادت عليه كل عين ثرة وقولهم قطعت بعض أصابعه وقراءة بعضهم تلتقطه بعض السيارة وقوله طول الليالى أسرعت فى نقضى وقوله كما شرقت صدر القناة من الدم وقوله أتى الفواحش عندهم معروفة ولديهم ترك الجميل جميل وقوله

فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهى مجرورته اه (قوله مخفوض فى ضاربك) أى محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بال (قوله الوجهان) أى الخفض بناء على أن النون حذفت للاضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيبويه وقال الجرمى والمازنى والمبرد وجماعة هو فى موضع جر فقط اذ الاصل سقوط التنوين للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره كما فى قولك هذان الضاربا زيدا قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله ومنه) أى من حذف النون للتخفيف لا للاضافة (قوله عورة العشيرة) هى كل ما يستحيا منه والوكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا فى رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وان جوزت العربية الجر فتأمل (قوله للمدل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال اه ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة فى دل كما فى المصباح والباء بمعنى على (قوله نعم الاحسن الخ) استدراك على قوله ويجوز فى الضاربك لدفع توهم مساواة الوجهين (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فان حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر (قوله والجملة خبر الاول) أى والرابط محذوف تقديره فى اغتفاره كما مر (قوله وقال المكودى فى موضع نصب الخ) فيه عندى نظر لان وجود آل فى المضاف ليس هو الكافى عن وجود آل فى المضاف اليه وانما الكافى عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لان وجود آل فى المضاف خلاف حقه فيحتاج الى مسوغ له من وجود آل فى المضاف اليه أو فيما أضيف اليه المضاف اليه أو كون المضاف مثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر فتدبره (قوله ويجوز فى همزان الكسر) أى على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودى فافهم (قوله أو تذكيرا) فى كلام المصنف اكتفاء وخص التأنيث بالذكر لانه الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرهما أيضا كالامور المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكالظرفية فى نحو كل حين والمصدرية فى نحو كل الميل ووجوب التصدير فى نحو غلام من عندك والاعراب فى نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعربه والبناء فى نحو مثل ما أنكم تنطقون والتعظيم فى نحو بيت الله والتحقير فى نحو بيت العنكبوت والجمع فى نحو

فما حب الديار شغفن قلبى • ولكن حب من سكن الديارا

كذا فى يس ويرد على قوله والاعراب الخ أن الاعراب فى مثاله لمعارضة الاضافة سبب البناء لا لاكتساب الاعراب من المضاف اليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشرك كما قاله الدمامينى (قوله أى صالحا للحذف) لما كان معنى الموهل المجعول أهلا وليس هو الشرط بل الشرط كونه فى نفسه أهلا للحذف فسره تفسير مراد بقوله أى صالحا للحذف فهو من اطلاق المسبب وارادة السبب وزاد فى التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف اليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فان لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب وان صلح للحذف فلا يجوز أعجبتنى يوم العزوبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس وجادت عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدمامينى بعد قول التسهيل أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه وزاد الفارسى قسما آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف الى المؤنث كله كقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة الى أن قال قال الشارح يعنى المرادى والافصح فى هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق (قوله جادت عليه) أى النبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة أى كثيرة الماء (قوله كما شرقت) بكسر الراء أى غصت صدر القناة أى الرمح (قوله أتى الفواحش) بفتح الهمزة مصدر أتى بمعنى

وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
وقوله
رؤية الفكر ما يؤول له الامر
ومعين على اجتناب التواني
ويحتمله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولا يجوز قامت غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور ﴿تنبيه﴾ أفهم قوله وربما أن ذلك قليل ومراده التقليل النسبي أي قليل بالنسبة الى ما ليس كذلك لا أنه قليل في نفسه فانه كثير كما صرح به في شرح الكافية نعم الثاني قليل (ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى) كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع صفته لان المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف اليه فلابد أن يكون غيره في المعنى فلا يقال قمح بر ولا رجل فاضل ولا فاضل رجل (وأول موهما اذا ورد) أي اذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فمما أوهم اضافة الشئ الى مرادفه قولهم جاء في سعيد كرز وتأويله أن يراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم أي جاء في مسمى هذا الاسم ومما أوهم اضافة الموصوف الى صفته قولهم حبة الحمقاء وصلاة الاولى ومسجد الجامع وتأويله

الاتيان (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشيا كاهتزاز رماح تسفهت أي أمالت أعاليها مر الرياح النواسم (قوله رؤية الفكر الخ) قد يقال الاول هنا ليس صالحا للحذف فلم يوجد الشرط الا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته واذا حذف الاول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام اذ يصح أن يقال الفكر معين الخ (قوله ويحتمله) أي اكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير وعبر بالاحتمال لما في اطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذكير وصف للفظ الجلالة لانه المضاف اليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الادب فتأمل ولانه يبعده التذكير حيث لا اضافة في لعل الساعة قريب ولان فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فعيل وهو وان كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه بمعنى مفعول أي مقربة ومنها أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران ومنها ما ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق (قوله أفهم قوله وربما الخ) فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا افهام (قوله فانه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم (قوله نعم الثاني) أي اكتساب التذكير (قوله لما به اتحد معنى) أي بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الاب فانه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما في الليث والاسد والتساوي كما في الانسان والناطق سواء كان التساوي بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كما في الصفة والموصوف اه سم والترادف الاتحاد ماصدقا ومفهوما والتساوي الاتحاد ماصدقا فقط ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسي جواز الاضافة وخرج منه ما غاير معنى وان اتحد لفظا فتجوز فيه الاضافة نحو عين العين (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه) أي يتخصص به على وجه نسبته اليه وكونه بعضا أو مظروفا أو مملوكا أو مختصا كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى الا اذا تغاير المتضايفان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز اضافته اليها للتخصيص كما جاز نعته بها للتخصيص وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها في الاعراب فلو أضيف اليها الموصوف لكانت مجرورة أبدا ولم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفي الاضافة لا يمكن ذلك وعلل منع اضافة أحد المترادفين أو المتساويين الى الآخر بعدم الفائدة اذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتكون لغوا لا يقال هي مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوا لانا نقول ترك الاضافة بالكلية أخف لان فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضي امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوي الآخر على وجه الاتباع أيضا وليس كذلك أفاده سم (قوله أن يراد بالاول الخ) هذا اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان كان مناسبا للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز واعلم أن هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة في نحو مسجد الجامع بالتأويل الذي ذكره فيها أفاده سم وانما أضيف سعيد الى كرز ولم يضف أسد الى سبع لان الاعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها نقله يس عن ابن الحاجب (قوله ومما أوهم اضافة الموصوف الى صفته الخ) قال الدماميني واعلم أن اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها لا تنقاس اه ومنه يعلم أن التأويل الذي ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الاضافة وانما هو تخريج للمسموع على وجه جائز (قوله حبة الحمقاء) بالمد وهي المسماة بالرجلة وانما وصفت بالحمق مجازا لانها تنبت في مجاري السيول فتمر بها فتقطعها فتطؤها الاقدام وعندي فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز اضافة الموصوف الى صفته نظر لانه انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول أما اذا كانت واحدة الحب كما في

القاموس

أن يقدر موصوف أى حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع ومما أوهم اضافة الصفة الى الموصوف قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة وتأويله أن يقدر موصوف أيضا واضافة الصفة الى (١٨٣) جنسها أى شئ جرد من جنس القطيفة وشئ سحق من جنس العمامة ﴿تنبيه﴾ أجاز الفراء اضافة الشئ الى مابمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله فى النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو ولدار الآخرة وحق اليقين وحبل الوريد وحب الحصيد وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (و بعض الاسماء) تمتنع اضافته كالمضمرات والاشارات وكغير أى من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (يضاف أبدا) فلا يستعمل مفردا بحال (و بعض ذا) الذى يضاف أبدا (قد يأت لفظا مفردا) أى يأتى مفردا فى اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو كل و بعض وأى قال الله تعالى وكل فى فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض أيا ماتدعوا ﴿تنبيه﴾ أشعر قوله وبعض الاسماء وقوله و بعض ذا قد يأت لفظا مفردا أن الاصل والغالب فى الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد وأن الاصل فى كل ملازم للاضافة أن لا ينقطع عنها فى اللفظ واعلم أن اللازم للاضافة على نوعين مايختص بالاضافة الى الجمل وسيأتى ومايختص بالمفردات وهو على ثلاثة أنواع مايضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشئ وحماداه بمعنى غايته ومايختص بالظاهر وذلك نحو أولى وأولات وذى وذات ومايختص بالمضمر واليه الاشارة بقوله (و بعض مايضاف حتما) أى وجوبا (امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف الى جميع

القاموس كالبرو بزر الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا والذى فى القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وايهام الاول جواز ماذكر ظاهر (قوله أن يقدر موصوف) أى يكون الاول مضافا اليه اضافة الشئ الى جنسه كالمثال الاول أو زمنه كالمثال الثانى أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الاضافة فى حبة الحمقاء من اضافة العام الى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج الى التأويل (قوله وصلاة الساعة الاولى) أى من الزوال أو المراد أول ساعة أديت فيها الصلاة المفروضة (قوله ومسجد المكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله جرد قطيفة الخ) جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية (قوله أن يقدر موصوف أيضا) أى كما يقدر فيما قبله وان اختلف المحل (قوله واضافة الصفة الى جنسها) أى جنس موصوفها أى فالاضافة حينئذ من اضافة الشئ الى جنسه كخاتم فضة (قوله من جنس القطيفة) صرح بمن لبيان أن الاضافة على معنى من (قوله ولدار الآخرة) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الاضافة من اضافة العام الى الخاص ولعلهم يقولون الاضافة فيما بعده من اضافة العام الى الخاص قال سم تمتنع اضافة الخاص الى العام كاحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الاحد (قوله تمتنع اضافته) أى لانه لا يعرض له مايحوج الى اضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف (قوله وكغير أى الخ) بخلاف أى فانها ملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا لضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها الى ماتضاف اليه لتوغلها فى الابهام (قوله نحو كل) أى اذا لم يقع توكيدا أو نعتا والا تعينت الاضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشرى واعلم أن كلا و بعضا عند قطعهما لفظا عن الاضافة الى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة وقال الفارسى نكرتان كذا فى التصريح ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا ادخال أل عليهما (قوله وأى) أى شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتا أو حالا فتعينت الاضافة لفظا (قوله وكل فى فلك يسبحون) أى كلهم فالتنوين عوض عن المضاف اليه والضمير للشموس والاقمار فان اختلاف الاحوال يوجب تعددا ما فى الذات أو للكواكب فان ذكرهما مشعر بها قاله البيضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيده كلام البعض لانهما لايوصفان بالسباحة فى الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعلها فعله من السباحة والجرى وأفرد فى فلك مراعاة لكل وجمع فى يسبحون مراعاة للمضاف اليه المحذوف فلا يقال الآية تقتضى اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الاول وفلك الكواكب على الثانى (قوله واعلم أن اللازم الخ) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام مايضاف بذكر مافاته المصنف وهو مايختص بالظاهر واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الاضافة وعدمها تسعة ماتجوز اضافته وماتمتنع وماتجب اضافته لجملة فعلية فقط وماتجب اضافته للجملة مطلقا وماتجب اضافته لفظا ونية للمفرد مطلقا وماتجب اضافته لفظا للمفرد مطلقا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقا أو لضمير المخاطب (قوله كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة (قوله قصارى الشئ) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء وقصار بحذف الالف الاخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الالفين مع فتح القاف وسكون الصاد كذا فى القاموس وبه يعلم مافى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله وحماداه) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما (قوله وذى وذات) أى وفروعهما وندر انما يصطنع المعروف من

الضمائر (كوحده) نحو
جئت وحدي وجئت وحدك
وجاء وحده وقسم يختص
بضمير المخاطب نحو (لبى
ودوالى) و (سعدى)
وحنانى وهذاذى تقول
لبيك بمعنى اقامة على
اجابتك بعد اقامة من ألب
بالمكان اذا أقام به ودواليك
بمعنى تداولا لك بعد تداول
وسعديك بمعنى اسعادا لك
بعد اسعاد ولا يستعمل الا
بعد لبيك وحنانيك بمعنى
تحننا عليك بعد تحنن وهذاذيك
بذالين معجمتين بمعنى
اسراعا لك بعد اسراع (وشذ
ايلاء يدى للبى) فى قوله
دعوت لما نابنى مسورا
فلبى فلبى يدى مسور
كما شذت اضافته الى ضمير
الغائب فى قوله
لقلت لبيه لمن يدعونى
﴿تنبيه﴾ مذهب سيبويه
أن لبيك وأخواته مصادر
مثناة لفظا ومعناها التكثير
وأنها تنصب على المصدرية
بعوامل محذوفة من
ألفاظها الا هذاذيك ولبيك
فمن معناهما وجوز
سيبويه فى هذاذيك فى قوله
ضربا هذاذيك وطعنا وخضا
وفى دواليك فى قوله
اذا شق برد شق بالبرد مثله
دواليك حتى كلنا غير لابس
الحالية بتقدير نفعله
مداولين وهاذين أى
مسرعين وهو ضعيف

الناس ذووه (قوله كوحده) قال فى الهمع هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الاصمعى وحد الرجل يحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالابوة والخؤلة وقيل محذوف الزوائد من ايحاد وقيل نصبه على الحال لتأوله بموحد وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وقد يثنى شذوذا أو يجر بعلى سمع جلسا على وحديهما وقلنا ذلك وحدينا وجلس على وحده أو اضافة نسيج وقريع على وزن كريم وجحيش وعيير مصغرين اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يقال هو نسيج وحده وقريع وحده اذا قصد قلة نظيره فى الخير وأصله فى الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والقريع السيد وهو جحيش وحده وعيير وحده اذا قصدت قلة نظيره فى الشر وهما مصغرا عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبى رجيل وحده اهـ ببعض اختصار (قوله تقول لبيك) أصله ألب لك البابين أى أقيم لطاعتك البابا كثيرا لان التثنية للتكرير نحو ثم ارجع البصر كرتين فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر اليه كل ذلك ليسرع المجيب الى التفرغ لاستماع الامر والنهى ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضى ومثله فى حذف الزوائد الباقى (قوله بمعنى تداولا لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والامران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى اداله بعد اداله لعدم ظهور مناسبة معانى الادالة كالغلبة هنا بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفى الكلام حذف مضاف أى تداولا لطاعتك فاحفظه (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حنانا عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك (قوله دعوت الخ) أى طلبت مسورا للامر الذى أصابنى وهو غرم دية لزمته فلبى أى قال لبيك وقوله فلبى يدى مسور أى اقامة على اجابته بعد اقامة اذا سألنى فى أمر نابه جزاء لصنعه وخص اليدين لان العطاء بهما ففيه اشعار بأن مسورا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل ذكر اليدين مقحم والفاء الاولى تعقيبية والثانية سببية (قوله لقلت لبيه) كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة وحكى بالمعنى (قوله مصادر) قال شيخنا والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر اهـ وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر (قوله ومعناها التكثير) لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح (قوله من ألفاظها) فيقدر فى دواليك أداول وفى سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أى ساعد وأعان كما فى القاموس وفى حنانيك أتحنن على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا الخ أو أحن على ما هو الانسب بلفظ حنانيك (قوله فمن معناهما) فيقدر أسرع وأقيم لان فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألب بالمكان لان أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة فى المعنى لا يقتضى أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكأن الحامل لهم على ذلك أن لبيك تثنية ثلاثى وألب رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك فى سعديك مع فعله وهو أسعد على انه يقال لب ثلاثيا بمعنى أقام كما فى القاموس وشرح الكافية للرضى كما مر فالمتجه عندى أنه منصوب بفعل من لفظه نعم ذكر قوم أن معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فالناصب فعل من معناه اذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه (قوله وخضا) بخاء وضاد معجمتين أى مسرعا للقتل (قوله اذا شق برد الخ) الباء فى البرد بدلية قال فى التصريح قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (قوله الحالية) أى على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد (قوله مداولين) المناسب لتفسيره دواليك بتداولا لك بعد تداول أن يقول متداولين (قوله أى مسرعين) تفسير

لهذين فقط على الظاهر (قوله للتعريف) أي وحق الحال التنكير وقوله ولان المصدر الخ) دفع
بهذا التعليل ماقد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفا لفظا وان كان منكرا معنى (قوله
الوصفية) أي لضربا والمعنى اضرب ضربا مكررا كذا قال البعض تبعا لشيخنا و يحتمل أن المعنى
على الوصفية اضرب ضربا مسرعا مسرعا بل هذا أنسب بما مر في معنى هذاذيك (قوله بما ذكر) أى
من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا (قوله ولانه معرفة) في الرد بهذا
على الاعلم بحث لانه سيذكر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكاف في لبيك وأخواته وحينئذ لا اضافة
ولا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردا ثالثا وهو أن ضربا مفرد وهذاذيك مثنى ولا يوصف المفرد
بالمثنى (قوله أصله لبى) أي بوزن فعلى بسكون العين كما في التصريح وقد يؤخذ منه أن الالف للتأنيث
فتأمل (قوله كما في على الخ) أشار به الى أن الالف لا تبدل للاضافة ياء دائما بدليل فتاك وعصاك
(قوله ورد عليه سيبويه الخ) ليونس أن يجيب بأن قوله فلبى يدى مسور شاذ فلا يصلح للرد فتأمل
(قوله وهم) أي بل خلافه في لبيك فقط (قوله مثلها في ذلك) أي في هذا اللفظ (قوله ورد عليه بقولهم
الخ) أي لان قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها الا ان الاسم انما يقوم
مقامه مثله وأجاب في التصريح عن هذا بأن لبيه ولبي يدى مسور شاذان فلا يصلحان للرد وعن
الثاني بأن النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في اثنى عشر
واغلامي يحذف من ذانك للالباس (قوله لاجلها) أي لاجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله و بانها
(قوله الى الجمل) أي الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع الى المضاف دماميني (قوله حيث واذ)
الاول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وتاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واوا بل
قال ابن سيده هي الاصل كما في الدماميني و بنو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من أسماء
المكان غيرها كما في المغني والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا أضيف اليه ظرف زمان
كيومئذ قال جماعة منهم الناظم أو وقع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا أو بدلا منه نحو
واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ انتبذت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما
سيأتي وترد للتعليل فتكون حرفا وقيل ظرفا والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى
اذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم الآية أي لن ينفعكم يوم القيامة
اشتراككم في العذاب لظلمكم في الدنيا ولصاحب هذا القول ان يجعل اذ في الآية لمجرد الظرفية
بدلا من اليوم على معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولاها
تعليلا على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع الى قولهم ياليت بيني و بينك بعد
المشرقين أو الى القرين و يؤيدهما قراءة بعضهم بكسر ان على استئناف العلة كما في المغني
وللمفاجأة بعد بينا و بينما وهل هي حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال
فاذا قلت بينا أو بينما أنا قائم اذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا
أو بينما كما يكون ذلك لو لم توجد اذ بعد بينا أو بينما وهو الاكثر وعلى القول بانها حرف مفاجأة
فالعامل في بينا أو بينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن
الباذش عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا أو بينما محذوف يفسره الفعل
المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو في زمن بين أوقات قيامي وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل
فيها الفعل ولا في بينا أو بينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملها محذوف
يدل عليه الكلام واذ بدل منهما أي بين أوقات قيامي حين أقبل عمرو وافقت اقبال عمرو واعلم أن
أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت
بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه

للتعريف ولان المصدر
الموضوع للتكثير لم يثبت
فيه غير كونه مفعولا مطلقا
وجوز الاعلم في هذاذيك
في البيت الوصفية وهو
مردود بما ذكر ولانه
معرفة وضربا نكرة وذهب
يونس الى أن لبيك اسم
مفرد مقصور أصله لبى
قلبت ألفه ياء للاضافة الى
الضمير كما في على والى ولدى
ورد عليه سيبويه بانه لو
كان كذلك لما قلبت مع
الظاهر في قوله فلبى يدى
مسور وقول ابن الناظم
ان خلاف يونس في لبيك
وأخواته وهم وزعم
الاعلم أن الكاف حرف
خطاب لا موضع له من
الاعراب مثلها في ذلك
ورد عليه بقولهم لبيه
ولبي يدى مسور وبحذفهم
النون لاجلها ولم يحذفوها
في ذانك و بانها لا تلحق
الاسماء التي لا تشبه
الحرف اه • النوع
الثاني من اللازم للاضافة
هو ما يختص بالجمل على
قسمين ما يختص بنوع من
الجمل وسيأتي وما لا يختص
واليه الاشارة بقوله
(وألزموا اضافة الى الجمل
• حيث واذ) فشمل اطلاقه
الجمل

فتبين أن بين المضافة الى المفرد تستعمل في الزمان والمكان فلما قصدوا اضافتها الى الجملة اسمية
أو فعلية والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لانها تكف المقتضي عن
اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف
اليه لانه حينئذ كالموقوف عليه لان الالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا وتعين حينئذ أن
لا تكون الا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث واضافة بينما أو بينا في
الحقيقة الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين
أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي وقد يضاف بينا الى مفرد مصدر دون بينما على الصحيح كذا في
الدماميني والهمع وتقدير أوقات لان بين انما تضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بان بينا قد تضاف
للمصدر المتجزئ كالقيام مع انهم لا يحذفون المضاف الى الجملة في مثل هذا قال في الهمع وما ذكر
من أن الجملة بعد بينا و بينما مضاف اليها قول الجمهور وقيل ما والالف كافتان فلا محل للجملة
بعدهما وقيل ما كافة دون الالف بل هي مجرد اشباع اه وعلى عدم اضافتهما عاملهما ما في الجملة التي
تليهما كما في المغني (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن اضافة حيث الى الفعلية أكثر ولهذا ترجح
النصب في نحو جلست حيث زيد أراه كذا في المغني قال في الهمع وتقبح اضافة اذ الى اسمية عجزها فعل
ماض نحو جئتك اذ زيد قام ووجه قبحه أن اذ للماضي والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في
جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو واذ زيد يقوم فانه حسن اه
وقال في التصريح شرط الاسمية بعد اذ أن لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه
وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا نحو واذكروا اذ كنتم قليلا أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع
ابراهيم القواعد من البيت ثم قال وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك
سيبويه اه ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد اذ شرط حسنها فلا ينافي كلام الهمع ولعل معنى
قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافي ما مر عن المغني أن النصب في نحو جلست حيث
زيد أراه أرجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما في كلام البعض وغيره من الخلل (قوله واذكروا اذ
أنتم قليل) اذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور ظرف لمفعول محذوف أي
واذكروا نعمة الله عليكم اذ أنتم واذ كنتم واذ يمكر اه تصريح وقالوا في واذكر في الكتاب مريم اذ
انتبذت ان اذ انتبذت ظرف لمحذوف أي قصة مريم اذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين في واذكروا
نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء كون اذ ظرفا النعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل
من نعمة (قوله ومعنى هذا المضارع) أي الواقع في الجملة المضاف اليها اذ بخلاف المضارع بعد حيث
وقد يقال لا حاجة الى ذلك لتصريح ابن هشام في المغني بان اذ قد تستعمل في المستقبل كما أن اذا قد
تستعمل في الماضي والجواب أن المحوج موافقة الواقع لان نزول الآية بعد وقوع المكر مع أن
الجمهور لا يثبتون مجيء اذ للاستقبال و يجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضي كما في
المغني (قوله أما ترى الخ) هي بصرية مفعولها طالعا وحيث ظرف مكان مبني وقيل اذا أضيف الى
مفرد يكون معربا كذا في العيني وقيل مفعولها حيث وطالعا حال من سهيل وقيل من حيث على
معنى طالعا فيه وقيل علمية مفعولاها حيث وطالعا أي طالعا فيه أول أو طالعا مفعول أول وحيث
ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا والشاهد في اضافة حيث الى مفرد وقيل سهيل مرفوع
بحيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعا (قوله حيث لى العمائم)
قال شيخنا أي شد العمائم على الرؤس يؤيده قول العيني أراد بمكان لى العمائم الرؤس (قوله اذ
ذاك كذلك) أي ثابت أو نحو ذلك (قوله وان ينون الخ) ألحق الكافيجي باذ في ذلك اذا فيجوز
أن تقطع عن الاضافة و يعوض عنها التنوين كقوله تعالى ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا

الجملة الاسمية والفعلية
فالاسمية نحو جلست
حيث زيد جالس واذكروا
اذ أنتم قليل والفعلية
نحو جلست حيث جلست
وا جلس حيث أجلس
واذكروا اذ كنتم قليلا
واذ يمكر بك الذين كفروا
ومعنى هذا المضارع المضي
حينئذ وأما نحو قوله أما
ترى حيث سهيل طالعا
ونحو قوله حيث لى العمائم
فشاذ لا يقاس عليه خلافا
للكسائي * تنبيه * قولهم
اذ ذاك ليس من الاضافة
الى المفرد بل الى الجملة
الاسمية والتقدير اذ ذاك
كذلك أو اذ كان ذاك (وان
ينون يحتمل افراد اذ)

(قوله بدل كل من نعمة)
بل بدل اشتمال على
ما سبق (قوله موافقة)
والتأويل في الفعل أكثر
(قوله مفعولها) على ما ذكر
تكون من النادر

أي وان ينون اذ يحتمل افرادها لفظا وأكثر ما يكون ذلك مع اضافة اسم الزمان اليها كما في نحو يومئذ وحينئذ ويكون التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف اليها كما تقدم بيانه في أول الكتاب وأما نحو وأنت اذ صحيح فنادر (وما كاذ معنى) في كونه ظرفا مبهما ماضيا نحو حين ووقت وزمان ويوم اذا أريد بها الماضي (كاذ) في الاضافة الى ما تضاف اليه اذ لكن (أضف) هذه (جوازا) لما سبق أن اذ تضاف اليه وجوبا (نحو حين جا نبذ) وجاء زيد يوم الحجاج أمير ونحو حين يجيئك نبذ وجاء زيد يوم امرة الحجاج فتضاف للمفرد فان كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة اذ بل يعامل معاملة اذا فلا يضاف الى الجملة الاسمية بل الى الفعلية كما سيأتي وأما يوم هم على النار يفتنون وقوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقق وقوعه هذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسكا بظاهر ما سبق وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى المفرد نحو شهر كذا (وابن أو اعرب ما كاذ قد أجريا) مما سبق أنه يضاف الى الجملة جوازا أما الاعراب فعلى الاصل وأما البناء

الخاسرون اهـ نكت (قوله أي وان ينون اذ الخ) أشار الى أن الضمير في ينون عائد الى اذ وأن في قوله افرادا اذا اقامة الظاهر مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير الى غير اذ (قوله وأما نحو وأنت اذ صحيح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون الخ وبه يتبين أن أفعل التفضيل في أكثر على غير بابه وفي بعض النسخ اسقاط قوله وأما الخ (قوله وما كاذ الخ) الاقرب ما أشار اليه الشارح من أن ما مبتدأ وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جوازا استئناف في موقع الاستدراك كما أشار اليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أي اضافة كاضافة اذ في كونها الى الجملة (قوله ظرفا مبهما) يعني بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا كما في المغني وكما يرشد اليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون ويوم ينفع الصادقين صدقهم اذ الاول بدل من المفعول به في لينذر يوم التلاق والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت وزمن أوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم الا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كما سيأتي لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له الا أن يراد مطلق وقت شمسي وفي شرح ابن غازي أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل وممن ذكر عدم جواز الاضافة في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليحرر وقول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام في جواز الاضافة الى الجملة ثم رأيت في المغني شاهدا على اضافة العام فانه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف اليها الى المضاف فأما قوله * مضت سنة لعام ولدت فيه * فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر النحاة اهـ وسبقه الى ذلك الناظم وعلله بان المضاف الى الجملة مضاف في التقدير الى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف اليه الى المضاف لا يعود منها قال الدماميني وقضيته امتناع العود لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى (قوله ويوم) أي اذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص والا كان من المحدود أفاده سم

(فائدة) اذا قلت أتيتك يوم لا حر ولا برد جاز لك رفع حر وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل ان وجرهما على أن لا زائدة حكى الاخفش الاوجه الثلاثة كذا نقلوا وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى الا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير لكان أوضح فتأمل (قوله أضف هذه) أي الالفاظ المشبهة اذ ولو قال هذا أي ما كاذ لكان أحسن (قوله لما سبق) اللام للتعدية متعلقة بأضف لا للتعليل (قوله ونحو حين يجيئك الخ) ظاهر صنيعه أن هذا أيضا مثال لاضافة ما كاذ الى ما سبق أن اذ تضاف اليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الاولى أن يقول ومثال اضافة ما كاذ الى المفرد نحو حين الخ (قوله مستقبل المعنى) بقي ما اذا كان حالا فانظره (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبها اذ كاذا فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه اذ حيث أعطى حكم اذ في الاضافة (قوله بظاهر ما سبق) أي من الآية والبيت (قوله فلا يضاف الى جملة) لانه حينئذ بعيد الشبه باذ ولانه لم يسمع (قوله ما كاذ قد أجريا) تنازعه الفعلان قبله. وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكر بما اذا لم يبن والا وجب اعرابه ولا يتقيد جواز بناء ما ذكر بحال الاضافة الى الجملة بل يجوز بناؤه اذا أضيف الى مفرد مبني كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لابهامه كغير ومثل ودون وبين وذهب الناظم الى أنه لا يبنى مضاف الى مبني بسبب اضافته اليه أصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية اليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات اعراب فتأمل في انه

لحق مثل ما أنكم تنطقون حال من ضمير لحق وبين ودون في لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل و بينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف ودون ذلك صفته أي قوم دون ذلك قال سم ويشكل على التعليل بناء يوم في يومئذ الآن يوجه بالحمل على شبهه وهو اذ اه وهل مشبه اذا كمشبه اذ في جواز البناء والاعراب اذا أضيف الى الجملة على التفصيل المذكور قال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر قال في النكت وقد صرح به الشاطبي جازما به (قوله حملا على اذ) اعترض بان شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع وعلة بناء اذ مشابهتها الحرف في الافتقار الى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال انما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل (قوله فيما تلاه فعل مبني) أي بناء أصليا أو عارضا ولذا مثل بمثالين (قوله على حين عاتبت الخ) أي في حين عاتبت على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وكذا فيما يأتي (قوله على حين يستصبين) أي النسوة من استصبيت فلانا أي عددته صبيا كذا قيل والانسب أنه من استصباه أي طلب أن يصبو اليه أي يميل (قوله وقبل فعل معرب) صريح في جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذي بمعنى اذ وهو انما يتم اذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزيلا كما في اذا اذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا ولا يخفى أن الاقرب في الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضي تنزيلا أن يجعل بمعنى اذا و يستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي تنزيلا (قوله يا عمرك الله) يا للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء اذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والاصل عمرتك بالله عمرا أي ذكرتك به تذكيرا يعمر قلبك وحكى رفعه على الفاعلية للمصدر (قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضي لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر الهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والاصل عدمها (قوله ما تذكر من سلمى) أي الذي تذكره منها وأبهمه تعظيما له وتفخيما والداني القريب (قوله الظرفية) احترازا عن اذا الفجائية لانها حرف على الاصح والحرف لا يضاف ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لانها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير في خرجت فاذا زيد خرجت ففي الوقت زيد أي حضوره اذ لا يخبر بالزمان عن الجثة هذا ان قدرت خبرا فان قدرت متعلقة بخبر محذوف أي ففي الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فاذا زيد حاضر فلا اشكال في الاخبار ومقتضاه أن لا تكون اذا مضافة للجملة اذ لا يعمل شيء من المضاف اليه في المضاف وهو خلاف المقرر في اذا الظرفية ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر في زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدرة وقال جماعة ظرف مكان والتقدير في فاذا زيد ففي المكان زيد أو ففي الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل اذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافيه أنه لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث كما مر ويجوز فاذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر اذا أو محذوف ولا يليها في المفاجأة الا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين وجوز الاخفش أن يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء اذا الفجائية وهل هي زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزئية كهي في جواب الشرط أقوال واعلم أن اذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت على غضبى وأوله غيره بجعل

حملا على اذ (واختر بنا متلو فعل بنيا) أي أن الارجح والمختار فيما تلاه فعل مبني البناء للتناسب كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبى * وقوله

على حين يستصبين كل حليم

(وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب) نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وكقوله

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل

ولم يجز البصريون حينئذ غير الاعراب وأجاز الكوفيون البناء واليه مال الفارسي والناظم ولذلك قال (ومن بنى فلن يفندا) أي لن يغلط واحتجوا لذلك بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح وقد روى بهما قوله

على حين الكرام قليل

وقوله

تذكر ما تذكر من سلمى على حين التواصل غير دان

(والزموا اذا) الظرفية (اضافة

اذا ظرف المحذوف هو المفعول أى لا علم شأنك اذا كنت الخ مجرورة بحتى نحو حتى اذا جاؤها الآية والغاية فى الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالمعنى وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى فى مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو أى وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضى عن بعضهم ثم قال ولم أعثر له على شاهد من كلام العرب كذا فى الدمامينى مع زيادة من الهمع (قوله الى جمل الافعال) بنقل حركة الهمزة الى اللام أى الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا فى قوله

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع

(قوله ما تضمنته الخ) ولم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقق وقوع تاليها قاله يس وعبارة الهمع ولكون اذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف ان لم تجزم الا فى الضرورة (قوله غالبا) سيأتى مقابله فى كلام الشارح (قوله كهن اذا اعتلى) أى كن متواضعا هينا اذا تكبر غيرك (قوله فاذا ظرف) أى للحدث المستقبل وقد تجىء للماضى نحو واذا رأوا تجارة الآية على ما ذكره جماعة وللحال فى القسم نحو والليل اذا يغشى على ما ذكره جماعة لان اذا متعلق بفعل القسم وهو انشاء والانشاء حال أو بكائنا حالا من الليل لان عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والاصل فى الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الاقسام فى وقت غشيان الليل قال الرضى وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم اذ لا يقسم بشئ الا لعظمته والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى اه (قوله على المشهور) مقابله أن العامل تاليه لا جوابه لاقتران جوابه بالفاء واذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما وأجيب بان الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبان قولهم بعاملية الجواب اذا لم يمنع منها مانع والا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا الاضافة لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف كما نقله عنهم فى المغنى وأن يفرقوا بين اذا واذ وحيث بان اذا ترابط بكونها شرطا كما فى أين وأنى وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل ربط يس بزيادة (قوله اذا باهلى الخ) نسبة الى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما فى القاموس وشيخ الاسلام والتصريح وغيرها فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه وقيل بالدال المهملة أى المتأهل للبس الدرع (قوله الشانية) لا حاجة اليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلى اسمها والجملة بعدها خبرها (قوله كما أضمرت الخ) أى لان أداة التحضيض لا يليها الا الفعل (قوله وأجاز الاخفش) أى تبعا للكوفيين كما أجاز دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية وفصل ابن أبى الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها اذا أخبر عنه بفعل ومنعه اذا أخبر عنه باسم (قوله لكان يجب الخ) وقول بعضهم انه على اضمار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف الا فى ضرورة أو نادر من الكلام وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك اذا التى بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى فيلزم تعليق القسم الانشائى وهو ممتنع اه مغنى وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فانه جوز فى الآيتين كون هم تأكيدا للواو فى غضبوا وللضمير المنصوب فى أصابهم وكون جواب اذا جملة اسمية بغير فاء قال لعدم عراقة اذا فى الشرطية اه وقوله تعسف أى لان المقام لا يقتضى تأكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم (قوله لما الظرفية) جرى على القول بانها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى اذ واستحسنه فى المغنى لاختصاصها بالماضى وذهب سيبويه الى أنها حرف وجود لوجود (قوله وتلزم الاضافة الى الفعلية) أى الماضوية كما فى التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو اذا الفجائية نحو فلما نجاكم الى البر أعرضتم فلما

الى * جمل الافعال) خاصة نظرا الى ما تضمنته من معنى الشرط غالبا (كهن اذا اعتلى) اذا جاء نصر الله فاذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو اذا السماء انشقت فمثل وان أحد من المشركين استجارك وقوله

اذا باهلى تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع

فعلى اضمار كان الشانية كما أضمرت هى واسمها ضمير الشان فى قوله

فهلا نفس ليلى شفيعها

هذا مذهب سيبويه وأجاز الاخفش اضافتها الى الجمل الاسمية تمسكا بظاهر ما سبق واختاره فى شرح التسهيل والاحتراز بقولى غالبا عن نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا أصابهم البغى هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولا شرطية فيها والا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء (تنبيه) مثل اذا هذه لما الظرفية ولا تضاف الى جملة اسمية وتلزم الاضافة الى الفعلية نحو ولما جاءهم كتاب من عند الله وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فشل وان أحد من المشركين استجارك لان وها فى البيت فعل بمعنى سقط وشم أمر من قولك شمته اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا) أى مما يلزم الاضافة كلا وكلتا ولا يضافان الالما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين فى اجازتهم اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك قائمان وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أى تاركة للغزل * الثانى الدلالة على اثنين امابالنص نحو كلاهما وكلتا الجنتين أو بالاشتراك كقوله * كلا ناغنى عن أخيه حياته * فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك أى وكلا ماذكر وبين ماذكر * الثالث أن يكون كلمة واحدة كما أشار اليه بقوله بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد وعمرو وأما قوله كلا أخى وخليلى واجدى عضدا فى النائبات والمام الملمات وقوله كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل * لدى المنى والامن فى العسر واليسر ففى الضرورات النادرة (ولا تضف لمفرد معرف * أيا) المفردة لا يقال مطلقا الا انها بمعنى بعض (وان كررتها) بالعطف (فاضف) اليه كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن * أيى وأيك فارس الاحزاب وقوله ألا تسألون الناس أيى وأيكم * غداة التقينا كان خيرا وأكرما لان المعنى حينئذ أينا (أوتنو) بالمفرد المعرف

ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وخالف كثير فى الثانى والثالث وجعلوا الجواب فى الآيتين محذوفا أى أقبل يجادلنا وانقسموا قسمين فمنهم الخ وتبع الشارح فى كون لما الظرفية مضافة الى الجملة بعدها ابن هشام فى شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح فى المغنى فى اذا بانها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت (قوله أقول لعبد الله الخ) قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحينئذ يكتب وهى بالالف لاجل الالغاز وان كان حقه أن يكتب بالياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وان تقديره قلت الخ وهذا ما صرح به فى المغنى قال الدمامينى انما يحتاج اليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لان الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اه وقد يمنع ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لمفهم اثنين) متعلق بأضيف والمراد شيئين ليشمل المذكرين والمؤنثين والالقال أو اثنتين قاله يس (قوله أى مما يلزم الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف أضيف أى لزوما بدليل أن الكلام فى واجب الاضافة (قوله الى النكرة المختصة) قال السيوطى بناء على جواز توكيدها وهو رأى الكوفيين وعليه مشى الناظم فى التوكيد حيث قال * وان يفد توكيد منكور قبل * فاشتراط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره قاله سم (قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى فى الاول المعنى فثنى الخبر وفى الثانى اللفظ فأفرده (قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح (قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما فى الجمع المراد به اثنان نحو كلا رؤس الكبشين والمفرد المراد به اثنان نحو * وكلا ذلك وجه وقبل * والى هذا القسم أشار بقوله وانما صح الخ (قوله وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحتين الجهة أى وكلا ذلك ذو جهة يصرف اليها (قوله لان ذا مثناة فى المعنى) لان العرب اتسعت فى اسم الاشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا شاطبى (قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو) لان كلا موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب (قوله الضيفن المشنوء) أى الطفيلى المبغوض (قوله المفردة) أى غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينو به الاجزاء أخذا مما بعده أيضا (قوله مطلقا) أى سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتا أو حالا (قوله لانها بمعنى بعض) أى حيث أضيفت للمعرف أى والمفرد المعرف شئ واحد ليس له أبعاض بخلاف ما اذا أضيفت للمنكر فانها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم (قوله وان كررتها) أى سواء كان المجرور بها أولا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافتها أولا الى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع الى أى لا بالعموم السابق لان التكرار لا يجىء فى الوصفية والحالية (قوله بالعطف) أى بالواو كما فى التسهيل (قوله فأضف) أى أجز اضافتها الى ماذكر (قوله لان المعنى حينئذ أينا الخ) أشار به الى أن أيا الثانية مؤكدة للاولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد (قوله أوتنو الاجزا) عطف على كررتها ولهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لانه شرط وهو لا يكون الا مستقبلا لتحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأضف لانه جواب الشرط فليس بأجنبى

الجمع بان تنوى (الاجزا) نحو أى زيد أحسن يعنى أى أجزائه أحسن (واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا) أيا مفعول باخصص
و بالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أى مقدم عليها أى تختص أى الموصولة بانها لا تضاف الا الى معرفة
غير ماسبق منعه وهو المفرد نحو امرر باى الرجلين هو أكرم وأى الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور (وبالعكس) من الموصولة (الصفة) وهى المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف الا الى نكرة كمررت بفارس أى فارس وبزيد أى فتى ومنه قوله
فلله عينا حبتر أيما فتى *
(وان تكن) أى (شرطا أو استفهاما * فطلقا كمل بها الكلاما) أى تضاف الى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ماسبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو أى رجل يأتنى فله درهم أيما الاجلين قضيت أيكم يأتينى بعرشها فبأى حديث فظهر أن لاى ثلاثة أحوال ﴿تنبيه﴾ اذا كانت أى نعتا أو حالا وهى المراد بالصفة فى كلامه فهى ملازمة للاضافة لفظا ومعنى وان كانت موصولة أو شرطا أو استفهاما فهى ملازمة لها معنى لا لفظا وهو ظاهر (وألزموا اضافة لدن فجر) مابعده بالاضافة لفظا ان كان معربا ومحلا ان كان مبنيا أو جملة فالاول نحو من لدن حكيم عليم وقوله
تنتهض الرعدة فى ظهيرى * من لدن الظهر الى العصيرى
* والثانى نحو وعلمناه من لدنا علما لينذر بأسا شديدا من لدنه * والثالث كقوله وتذكر نعماه لدن أنت يافع * وقوله صريع غوان
راقهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سود الذوائب ولم يضف من ظروف المكان الى الجملة الا لدن وحيث وقال ابن برهان حيث

لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لانا نقول يغتفر كثيرا فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل قاله يس (قوله الجمع) أى أو الجنس نحو أى الدينار دينارك أو يعطف عليه بالواو نحو أى زيد وعمرو قام صرح به الدمامينى وعليه لا يشترط تكرير أى كما قاله المصنف بل يكفى تكرير المفرد (قوله بالمعرفه) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله فى نظيره الآتى مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى منه المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة الصفه) أى فى المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الاولى أن يقول وبالضد الصفة لان العكس لغة جعل آخر الشئ أوله وليس مرادا هنا قاله الشاطبى (قوله فلا تضاف الا الى نكرة) لان القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه ويشترط فى النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى رجل وبرجل أى انسان ولا يجوز برجل أى عالم وعكسه قاله الدمامينى وغيره (قوله فطلقا) أى تكميلا مطلقا الخ أو مطلقا حال من ضمير بها وتذكير الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لان فاء الجواب لا تدخل على أجنبى منه وقضيته جواز اضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوى به الاجزاء نحو أى زيد أعجبك أعجبنى وهو ما صرح به الدمامينى بل قول المصنف أو تنو الاجزا يدل على الجواز فى الشرطية والاستفهامية لان كلامه هناك فى أى مطلقا أى غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك فى أى مطلقا جواز اضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية الى المفرد المعرف اذا كررت أو نوى به الاجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف اليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة مامر اذا لم تكرر أو تنو الاجزاء فتأمل (قوله الى النكرة والمعرفة) بيان للاطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضعين قبله وقول الشارح مطلقا أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفردا أو مثنى أو مجموعا بدليل قوله سوى ماسبق الخ (قوله ثلاثة أحوال) الاول الاضافة الى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية الثانى لزوم الاضافة الى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة الى المعرفة وذلك فى الموصولة (قوله اذا كانت أى الخ) بقى قسم ثالث لا تجوز اضافته وهو أى المجعولة وصلة لنداء مافيه ال نحو ياأيها الانسان ولم يذكره لان المقام مقام مايضاف (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن كجير ولدن كخفن فعل أمر الاناث من الخوف ولدن كقلت ماضى المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول ولد كعل ولد كهل ولد كقم ويقال فيها غير ذلك أيضا كما فى الهمع والقاموس وفى باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف لساكن وليها وشذ كسرها فى قوله من لدن الظهر الى العصير (قوله فجر) فائدته بعد قوله اضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من هذا وقوله فى اعمال المصدر
* وبعد جره الذى أضيف له * قاله سم وتبعه غيره أقول ومن قوله فى اعمال اسم الفاعل وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض ومن قوله فى الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفع بها وانصب وجر مع أل فاحفظه (قوله وتذكر نعماه) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد واحتمال أنها فى البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة اليه واليافع الشاب (قوله صريع غوان) أى مصروعهن راقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبنه وفى العينى تفسير رقنه باصبنه لا حراك به أى لا حركة به (قوله الا لدن وحيث) مقتضاه ان لدن عند اضافتها الى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها دائما

فقط هذا هو الاصل الشائع في لسان العرب (ونصب غدوة بها عنهم ندر) كما في قوله فمازال مهري مزجر الكلب
منهم • لدن غدوة حتى
دنت لغروب • فلدن حينئذ
منقطعة عن الاضافة
لفظا ومعنى وغدوة بعدها
نصب على التمييز أو على
التشبيه بالمفعول لشبه
لدن باسم الفاعل في ثبوت
نونها تارة وحذفها أخرى
لكن يضعفه سماع
النصب بها محذوفة النون
، وخبرا لكان محذوفة مع
اسمها أي لدن كانت
الساعة غدوة ويجوز جر
غدوة بالاضافة على الاصل
فلو عطفت على غدوة
المنصوبة جاز جر المعطوف
مراعاة للاصل وجاز نصبه
مراعاة للفظ ذكر ذلك
الاخفش واستبعد الناظم
نصب المعطوف وقال انه
بعيد عن القياس وحكى
الكوفيون رفع غدوة بعد
لدن فقيل هو بكان تامة
محذوفة والتقدير لدن كانت
غدوة وقيل خبر لمبتدا
محذوف والتقدير لدن
وقت هو غدوة وقيل على
التشبيه بالفاعل قال
سيبويه ولا ينتصب بعد
لدن من الاسماء غير
غدوة (تنبيه) لدن بمعنى
عند الا أنها تختص بستة
أمور • أحدها أنها
ملازمة لمبدا الغايات ومن
ثم يتعاقبان في نحو جئت
من عنده ومن لدنه وفي
التنزيل آتيناه رحمة من
عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا • ثانيها أن الغالب التسهيل
استعمالها مجرورة بمن • ثالثها أنها مبنية الا في لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه • رابعها أنه يجوز اضافتها الى الجمل كما سبق • خامسها

ظرف مكان ويمنع الامر بن تصريح الرضى بان لدن اسم لمبدا غاية زمان أو مكان وعند اضافتها الى
الجملة مطلقا تمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا هو الاصل) الاشارة
الى قول الناظم وألزموا الخ فهو دخول على قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدوة بها) هذا شامل
للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فان جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب باضمار
فعل أيضا سم (قوله مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كمزجورا
كان نصبه على الظرفية قياسيا والا ككائنا كان سماعيا كما مر في محله (قوله نصب على التمييز) أي
للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لاول زمان مبهم ففسر بغدوة قاله الدماميني (قوله
لكن يضعفه) أي الشبه سماع الخ وذلك لانه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف
نون لدن لان اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيدا والضارب عمرا والضاربو
بكرا لان أل كالعوض من التنوين في الاول والنون في الاخيرين (قوله أو خبرا) عطف على قوله على
التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة الى الجملة وعلى الاولين لا اضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه
لما فيه من ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة (قوله مراعاة للاصل) أي الغالب في تالي لدن من
الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا
في مكان اسم مجرور غالبا الا كونه في محل جر حتى يرد اعتراض أبي حيان على من أجاز الجر بأن غدوة
عند نصبه ليس في محل جر حتى يراعى هذا المحل (قوله وجاز نصبه) لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد
لدن والنصب لم يحفظ الا فيها لانا نقول يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله واستبعد
الناظم الخ) أي للزوم نصب غير غدوة بعد لدن (قوله بعيد عن القياس) لان القياس جر ما بعد لدن
كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن
القياس (قوله لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة الى مفرد منوى
وهذا هو الظاهر وان استظهر البعض هنا قطعها عن الاضافة في هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما
قلناه أما على الوجه الاول الذي قبله فمضافة الى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتي فغير مضافة
أصلا (قوله على التشبيه بالفاعل) قال في التصريح ظاهره أنها مرفوعة بلدن أي لشبهها باسم
الفاعل فيما مر (قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضمها كما في الهمع وهي للمكان كثيرا وللزمان
قليلا ومنه كما في الدماميني عن المصنف انما الصبر عند الصدمة الاولى ولا تخرج عن الظرفية الا
الى الجر بمن (قوله لمبدا الغايات) أي لاول المسافات فسماها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا
فارقت من فانها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسما أفاده سم (قوله ومن ثم) أي
من أجل أن لدن ملازمة لمبدا الغايات وعند تكون لمبدا الغايات وذلك اذا دخل عليها من
الابتدائية يتعاقبان في نحو الخ أي يعقب كل منهما الآخر أي يخلفه (قوله وعلمناه) أي الخضر
(قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست في مكان قريب منه (قوله أن الغالب) ومن غير
الغالب لدن شب ولدن أنت يافع (قوله انها مبنية) أي على السكون في بعض لغاتها على ما علم مما مر
وانما بنيت لشبهها بالحرف في الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل لان بعض لغاتها على وضع
الحرف وأجرى البقية مجراه (قوله الا في لغة قيس) قال المصرح أي فانها معربة عندهم تشبيها بعند
اه وخص في التسهيل والهمع اعرابها عندهم بلغتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون (قوله وبلغتهم قرئ من لدنه) قال المصرح أي باسكان الدال مع اشمامها الضم وكسر
النون وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وحكى ابن الشجري عن الفارسي أن الكسرة في هذه القراءة
ليست اعرابا وانما هي للتخلص من التقاء الساكنين اه وفيه منافاة لما في القولة السابقة عن

جواز افرادها قبل غدوة على مامر * سادسها أنها لا تقع الا فضلة تقول السفر (١٩٣) من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة

وأما لدى فهي مثل عند مطلقا الا أن جرها ممتنع بخلاف جر عند وأيضا عند أمكن منها من وجهين * الاول أنها تكون ظرفا للاعيان والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم به ويمتنع ذلك في لدى قاله ابن الشجري في أماليه * الثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا عنك ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى (و) ألزموا اضافة أيضا (مع) وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته والمشهور فيها فتح العين وهو فتح اعراب و(مع) بالبناء على السكون (فيها قليل) كقوله

فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هي لغة ربيعة وغنم فانها مبنية عندهم على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها اذا اتصل بها متحرك (ونقل) فيها (فتح وكسر لسكون يتصل) بها نحو مع القوم فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل في التقاء الساكنين * تنبيه * تفرد مع مردودة اللام فتخرج

الصبان: التسهيل والهمع الا أن يقال اسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها كما يرشد اليه اشمامها الضم في هذه القراءة تنبيها على أصلها ثم رأيت في الهمع التصريح بما ذكر من أن الاصل على هذه القراءة ضم الدال (قوله جواز افرادها) أي قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله على مامر) أي على التفصيل الذي مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبرا لكان أو مرفوعة خبرا المبتدا المحذوف أو فاعلا لفعل محذوف (قوله لا تقع الا فضلة) أي بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء ما سد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى العمدية (قوله فهي مثل عند مطلقا) يقتضي أنها معربة وبه صرح في المغني لكن في شيخ الاسلام أن المصرح به خلافه وفي شرح المغني للدماميني حكاية القول ببنائها عن ابن الحاجب (قوله الا أن جرها) أي جر الحرف اياها (قوله تقول هذا القول الخ) اقتصر على التمثيل للمعاني لانها محل الافتراق (قوله ويمتنع ذلك في لدى) استظهر البعض أنه نادر لا ممتنع وقد يوجه بأنهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى ما يبدل القول لدي (قوله أنه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد لا فرق بينهما في كلا الوجهين السابقين أو في الثاني فقط الاقرب الاول فتأمل (قوله وألزموا اضافة أيضا مع) أشار بذلك الى أن مع معطوفة على لدن ليكون في كلام المصنف تصريح بلزومها الاضافة فجملة الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافي اللزوم قوله الآتي تفرد مع الخ لان محل اللزوم اذا كانت ظرفا وهي في الأفراد حال على ما سيتضح (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما في ان مع العسر يسرا (قوله وهو فتح اعراب) لشبهها بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالا على حضور نحو جئني ومن معي أو على قرب نحو ان مع العسر يسرا نقله سم عن المصنف (قوله فريشي منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال لماما بكسر اللام أي وقتا بعد وقت (قوله وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون (قوله فانها مبنية عندهم) قيل لجمودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف وان لم يوضع لها حرف كالاشارة (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أي لان المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل (قوله هذا) أي بناء مع الساكنة العين على السكون أي ظهور بنائها على السكون والا فبناؤها على السكون ثابت لها في حال اتصالها بساكن أيضا غاية الامر أنه حينئذ مقدر لا ظاهر فالضمائر في كلام الشارح راجعة الى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل في التقاء الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف في الساكنة العين وهو أقرب الى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة الا أن يدعي بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم في نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة الخ ما نصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين اه وهو ظاهر في جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الاشارة في قول الشارح هذا راجعا الى ما قدمه المصنف من فتح عين مع في لغة وسكونها في لغة وتكون الضمائر في كلام الشارح راجعة الى مع من حيث هي ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقى فتح العين هذا ايضاح المقام (قوله تفرد مع) أي عن الاضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الاضافة جبرا لما فاتها من الاضافة فأصل مع من قولك جاء الزيدون معا معى ففعل به ما فعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والاعراب مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك وذهب الخليل الى أن الفتحة فتحة اعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو

(٢٥ - صبان ثاني)

عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعا نحو جاء الزيدان معا وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين كقوله
وأفنى رجالي فبادوا معا
وقوله * اذا حنت الاولى
سجعن لها معا * وقد
ترادف عند فتجر بمن حكى
سيبويه ذهبت من معه
ومنه قراءة بعضهم هذا
ذكر من معى (واضمم
بناء غيرا ان عدمت ماله
أضيف) لفظا (ناويا
ما عدما) معنى أى من
الكلمات الملازمة للاضافة
غير وهى اسم دال على
مخالفة ماقبله لحقيقة ما
بعده واذا وقع بعد ليس
وعلم المضاف اليه كقبضت
عشرة ليس غيرها جاز
حذفه لفظا فيضم غير بغير
تنوين ثم اختلف حينئذ
فقال المبرد ضمة بناء لانها
كقبل فى الابهام فهى اسم
أو خبر وهذا ما اختاره
الناظم على ما أفهمه كلامه
وقال الاخفش اعراب
لانها اسم ككل وبعض لا
ظرف كقبل وبعد فهى
اسم لا خبر وجوزهما ابن
خروف ويجوز قليلا الفتح
مع تنوين ودونه فهى خبر
والحركة اعراب باتفاق
كالضم مع التنوين
(تنبيهان) الاول يجوز
أيضا على قلة الفتح بلا
تنوين على نية ثبوت لفظ
المضاف اليه قال فى التوضيح
فهى خبر والحركة اعراب
باتفاق وفيما قاله نظر لان
المضافة لفظا تضم وتفتح
فان ضمت تعينت للاسمية
وان فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء

حيان فعلى الاول تكون ناقصة فى الاضافة تامة فى الافراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيهما
وغالب الاسماء تامة فيهما فالاقسام أربعة واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما
يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترض بأن
معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدمامينى (قوله وتنصب على الحال) أى دائما
وقيل كثيرا وقد تكون ظرفا مخبرا به (قوله بمعنى جميعا) كذا قال المصنف ومال اليه فى المغنى
وفرق ثعلب بينهما بان جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا (قوله
وأفنى) أى الدهر أو الموت كما قاله الشمنى وقوله فبادوا أى هلكوا (قوله الاولى) أى الحمامة
الاولى وسجعن هدرن شمنى (قوله وقد ترادف) أى مع اللازمة للاضافة (قوله واضمم الخ) هذا اشارة
الى أول الاحوال الاربعة فى غير كقبل وبعد وسيذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه (قوله ماله
أضيف الخ) أى الاسم الذى أضيف اليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هى له لامن اللبس (قوله
معنى) تمييز محول عن ما (قوله أى من الكلمات الخ) أخذ الشارح ذلك من كون الكلام فى واجب
الاضافة نعم لو قال المصنف * وغير واضمم اذا عدمت ما * لكان أصرح لاستفادة لزوم اضافتها
صريحا من عطف غير على لدن (قوله الملازمة للاضافة) أى غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها لفظا ومعنى
كما سيأتى (قوله على مخالفة ماقبله لحقيقة ما بعده) أى معناه اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو
بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به وابانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى بها قبل
ما الاولى أيضا أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف اليه
على البناء والتخفيف على الاعراب (قوله ثم اختلف حينئذ) أى حين اذ ضم لفظ غير من غير تنوين
(قوله ضمة بناء) خبر مبتدا محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم (قوله لانها كقبل فى
الابهام) أى لان معناها غير مختص اذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات
دون أخرى كما أن معانى الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على
الضم لعلة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف
ولعله آثر ما علل به لانه أخصر (قوله فهى اسم) أى لليس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا
وقوله أو خبر أى لها فى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها (قوله على ما أفهمه كلامه) أى
حيث قال بناء (قوله وقال الاخفش اعراب) أى ضمة اعراب ليلائم ماقبله وحذف التنوين حينئذ
قيل للتخفيف وقال المصرح للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت فى التقدير اه ويرد عليه كما فى
المغنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا فى نحو قطع الله يد
ورجل من قالها (قوله لانها اسم) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف (قوله ككل وبعض)
أى فى جواز القطع عن الاضافة وان كان المنظر غير منون والمنظر به منونا (قوله وجوزهما) أى
الاعراب والبناء (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى
لنية لفظ المضاف اليه وفى نسخ اسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز
أيضا على قلة الفتح بلا تنوين (قوله والحركة اعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتى عن السيوطى
أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء أى لاضافته تقديرا الى المبنى قال وعلى هذا فدعوى الاتفاق
ممنوعة اه وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لان التنوين اما للتمكين أو التعويض عن مفرد وكلاهما
خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكترث به الشارح على أنه يحتمل أنه قائل بما سننقله عن شرح الاوضح
له أو أن مراده اتفاق المبرد والاخفش المختلفين فى الحركة عند الضم (قوله كالضم مع التنوين) أى
فى كون الحركة اعرابا والا فغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها (قوله لان المضافة لفظا تضم)
أى ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج اليه فى

توجيه

توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لان المضافة لفظا حيث فتحت لا تتعين الخ (قوله لاضافتها الى المبنى) قال الشارح على الاوضح اللهم الا أن تكون الاضافة الى المبنى انما تؤثر البناء اذا كان المضاف اليه ملفوظا به أى لا محذوفا فالضعف سبب البناء بالحذف (قوله لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة فى لا غير) أى اذا نطق بها مفتوحة فلا ينافى جواز ضمها لنية معنى المضاف اليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف واضمم بناء غيرا الخ (قوله كالفتحة فى لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هى مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير اذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف اليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام فى القطر بالشعر لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حينئذ اعراب اذا نونت وقطعت عن الاضافة بالكلية أو لم تنون ونوى لفظ المضاف اليه وبناء اذا لم تنون ونوى معنى المضاف اليه ولا جواز كونها عاطفة فى نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف اليه أو بتنوين للقطع عن الاضافة أو بالضم لنية معناه ونحو جاءنى عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف (قوله وبناء مصدر الخ) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا أولى لان حالية المصدر سماعية (قوله قبل كغير الخ) يجوز فى قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد ارادة اللفظ و يتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع فى كلام البعض تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا خطأ (قوله وحسب) أى المشربة معنى لا غير لانها التى تقطع عن الاضافة لفظا كما سيأتى (قوله وأول) الصحيح أن أصله أوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وأدغمت فيها الواو الاولى وقيل ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وانما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أو لا قال فى الهمع الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعده شيأ وقد لا وقيل يستلزم فلو قال ان كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثانى اه و يستعمل اسما بمعنى مبدأ الشئ نحو ماله أول ولا آخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاما أولا فيصرف وقد تلحقه تاء التأنيث ووصفا بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جاريا مجراه على الخلاف وظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذى اذا قطع عن الاضافة بنى على الضم قاله يس وغيره (قوله ودون) هو اسم للمكان الادنى من مكان المضاف اليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله فى الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم توسع فيه باستعماله فى مطلق تجاوز شئ الى شئ كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله والجهات) أى أسماؤها وهى فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما فى الهمع وغيره وخالف الرضى فلم يجوز قطعهما عن الاضافة لفظا مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين (قوله وعل) بمعنى فوق على ما سيأتى ومثلها علو كما فى الرضى وقوله فى أنها ملازمة للاضافة أى غالبا فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا تجوز اضافته لفظا على الصحيح وهو عل كما سيأتى لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للاضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لانا نقول قد علمت سابقا أنها تؤخذ من سياقه (قوله لفظا دون معنى) أى فينوى معنى المضاف اليه والذى يظهر لى أن معنى نية المضاف

لاضافتها الى المبنى * الثانى قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير ليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون قال فى القاموس وقولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير مسموع فى قول الشاعر

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

* وقد احتج ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت وكأن قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافى الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اه كلامه وقد سمع انتهى كلام صاحب القاموس والفتحة فى لا غير فتحة بناء كالفتحة فى لا رجل نقله فى شرح اللباب عن الكوفيين وبناء مصدر نصب على الحال أى بانيا وغيرا مفعول باضمم (قبل كغير) و (بعد) و (حسب) و (أول * ودون والجهات) الست (أيضا وعل) فى أنها ملازمة للاضافة وتقطع عنها لفظا دون معنى

لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة الجماعة ونحو قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك وحكى أبو على الفارسى ابدأ بذا من أول بالضم ومنه قوله

على أينا تعدو المنية أول

وتقول سرت مع القوم ودون أى ودونهم وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أى خلفهم أو أمامهم ومنه قوله

لعن الاله تعلة بن مسافر * لعنا يشن عليه من قدام

وقوله

أقب من تحت عريض من عل

أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه فانها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

أى ومن قبل ذلك وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده وحكى أبو على ابدأ بذا من أول بالجر من غير تنوين أيضا فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى أى لم ينو لفظ المضاف اليه ولا معناه أعربت منونة ونصبت مالم يدخل عليها جار كما أشار اليه بقوله (وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا) كقوله

فساغ لى الشراب وكنت قبلا
أكاد أغص بالماء الفرات

وكقوله فما شربوا بعدا على لذة خمرا وكقوله

اليه أن يلاحظ معنى المضاف اليه ومسماه معبرا عنه بأى عبارة كانت وأى لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية لفظ المضاف اليه وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه (قوله فتبنى على الضم) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة وقوله أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه اشارة الى ثانيها وقوله كما لو تلفظ به اشارة الى ثالثها وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها (قوله لشبهها الخ) علة لاصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقة فى الاعراب وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات وليخالف حركة بنائها حركة اعرابها (قوله بحروف الجواب) كنعم وجير وبلى واى (قوله فى الجمود) أى لزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر فى يمين وشمال لتصرفهما كثيرا وتثنيتهما وجمعهما بل فى الهمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط فتدبر (قوله والافتقار) أى الى المضاف اليه فان قلت الافتقار المقتضى للبناء هو الافتقار الى الجملة كما مر قلت ذاك فى المقتضى للبناء الاصلى أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لى ولما كان وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظا معارضا بظهور ما لم يؤثر البناء حالتها وانما بنيت حيث واذ حال اضافتهما لفظا لان الاضافة الى الجمل كلا اضافة لانها فى الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما أبدل التنوين فى كل وبعض عن المضاف اليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وانما اختاروا فى هذه الظروف البناء دون التعويض لانها غير متصرفة فناسبها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابى قاله الرضى (قوله فى قراءة الجماعة) أى السبعة (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفى قول الشارح فحسبى ذلك اشارة الى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لان حسب بمعنى اسم الفاعل أى كاف فلا يتعرف بالاضافة كما سيذكره الشارح فالاولى جعله خبرا عن المعرفة وانما جوزنا كونه مبتدأ لتخصيصه بالاضافة أفاده المصرح (قوله من أول) أى من أول الامر (قوله تعدو) بالعين المهملة أى تسطو وروى بالمعجمة أى تصبح (قوله تعلة بن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام (قوله يشن) أى يصب (قوله أقب من تحت) خبر لمحذوف كما يفيده كلام العينى أى هو أى الفرس على ما فى المغنى وشواهد العينى لكن نقل السيوطى عن الزمخشرى أن البيت فى وصف بعير أقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما فى القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العينى وقوله عريض من عل أى واسع الظهر وما جرى عليه الشارح من ضم عل فى البيت تبع فيه المغنى وقد قال السيوطى انه مجرور لان قوافى الارجوزة مجرورة كما علمت من الابيات التى ذكرناها منها (قوله كل مولى) أى ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف اليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر (قوله نصبا) أى أو جرا بمن واقتصر على النصب لانه الاصل فى الظروف (قوله اذا ما نكرا) ما زائدة وضمير نكرا عائد الى قبل وما ذكره بعده لانه وان تأخر لفظا متقدم رتبة لانه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا (قوله وما من بعده قد ذكرا) اعترض بان هذا يخرج غير الاربع التى لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم وأجيب بان المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كله وان أقره شيخنا والبعض انما يتم على أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه ولك أن تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل فى قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب على الظرفية ومع هذا فالاولى حمل كلام المصنف على المجموع لينـدفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعل كما سيتضح (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء فى لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصصته كذا فى المصباح فعلى الثانى

كجلمود صخر حطه السيل من عل ﻫ وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وحكى أبو علي ابدأ بذا من أول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف ﴿تنبيهات﴾ الاول اقتضى كلامه أن حسب مع الاضافة أي لفظا أو نوى معناها أو لفظها معرفة ونكرة اذا قطعت عن الاضافة أي لفظا ومعنى اذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل مرادا به الحال فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتا النكرة كمررت برجل حسبك من رجل وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال وتقطع عن الاضافة فيتجدد لها اشرابها معنى دالا على النفي ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول رأيت رجلا حسب ورأيت زيدا حسب قال الجوهري كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون اﻫ وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك • الثاني اقتضى كلامه أيضا أن عل تجوز اضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية وتوافق فوق في معناها وتخالفها في أمرين أنها لا تستعمل الا مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال

نضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب و يروى الحيم أي البارد من أسماء الاضداد (قوله كجلمود صخر) الجلمود بالضم كما في العيني وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد في من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشي وعندي فيه نظر لان قوله من عل آخر البيت فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الاضافة لفظا ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لاجل وقف الروي فالحق أنه محتمل لان يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف اليه وأن يكون لاجل وقف الروي فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده (قوله بالنصب) ينبغي بالفتح لانه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا في أول التي هي ظرف بمعنى قبل فتدبر (قوله تنبيهات الخ) اعترض الشارح على المصنف في التنبيه الاول اعتراضين وفي الثاني اعتراضين (قوله اقتضى كلامه) أي منطوقا ومفهوما فان كلامه يقتضي بمنطوقه تنكير حسب في حال قطعها عن الاضافة رأسا أي كقبل و بعد و بمفهومه تعريفها في غير هذه الحالة كقبل و بعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير اليه الشارح (قوله أن حسب الخ) لم يمنع الشارح التعريف في غير حالة القطع الا بالنسبة الى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها في غير حالة القطع مسلم وهو كذلك (قوله أو نوى معناها) لو قال أو نيه لمعناها أو لفظها لكان حسنا (قوله اذ هي بمعنى كافيك) تعليل لمحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسلما اذ هي الخ وكان ينبغي التصريح به (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أي نظرا الى كونها بمعنى كاف والاستعمال الثاني نظرا الى لفظها الجامد (قوله من رجل) من باب جر التمييز بمن (قوله وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة) فتقع مبتدأ أو خبرا حالا أو قبل دخول الناسخ بقرينة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الاولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الاسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر و يتعين في بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم قاله المصرح (قوله وهذا) أي ما ذكر من المثالين الاخيرين وكذا الاول ان جعل حسبهم خبرا الا ان جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظي عليه حينئذ و يصح رجوع اسم الاشارة الى ما يعم مثالي استعمال حسب استعمال الصفات (قوله فان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) أي باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الاصح من أقوال تأتي في بابها (قوله وتقطع عن الاضافة) اي مع استعمالها استعمال الصفات في الوصفية والحالية واستعمال الاسماء الجامدة في الابتداء (قوله اشرابها معنى دالا على النفي) يعني معنى لا غير ولو قال معنى النفي لكان أخصر وأحسن (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أي وملازمتها للبناء على الضم فلا تنصب مقطوعة عن الاضافة رأسا خلافا لما يقتضيه كلام الناظم (قوله كأنك قلت حسبي أو حسبك) أي فيجوز تقدير المضاف اليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب (قوله فأضمرت ذلك) أي حذفته ونويت معناه (قوله اقتضى كلامه أيضا) أي منطوقا ومفهوما فاقتضاؤه الامر الاول بقوله قبل كغير والثاني بقوله واعربوا نصبا الخ (قوله على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضي الا النصب وأما كونه على احدى هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا استئناف وقبله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحا قال شيخنا والذي في النسخ الصحيحة التي منها نسخة الشيخ أبي بكر الشنواني التي بهامشها خطه تنبيه قال في شرح الكافية الخ وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على النحرير اﻫ (قوله وأنها لا تستعمل مضافة) أي لفظا بل انما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف اليه أو منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وقدم الاستشهاد في الشرح على هذين

الوجهين فحصر البعض هنا استعمالها فى البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضا سابقا وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف اليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر * كجلمود صخر حطه السيل من عل * كما أسلفناه (قوله من علوه) بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفل (قوله لا أظلله) أى لا أظلل فيه أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضا كفرح يفرح فرحا أى أصابه حر الرمضاء وهى الحجارة الحامية من حر الشمس وأضحى من عله أى يصيبنى حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضى يرضى وسعى يسعى أى برز للشمس فاصابه حرها (قوله لو كان مضافا) لان الاضافة من خواص الاسماء تقتضى الاعراب لا البناء لا يقال الاضافة الى المبنى مما يجوز البناء لانا نقول البناء الجائز بالاضافة الى المبنى هو البناء على الفتح والكلام فى البناء على الضم (قوله معرفة بنية الاضافة) أى نية معنى المضاف اليه بدليل الاعتذار عن اعرابها بقوله الا أنه أعرب الخ وهذا القول مقابل لما فى النظم الا أن يراد بالتنكير فيه التنكير بحسب اللفظ فقط (قوله وهذا القول عندى حسن) لاقتضاء القياس على النظير المذكور اياه (قوله وهو المضاف اليه) أى الصالح لاعراب المضاف فلو كان المضاف اليه جملة لم يجز حذف المضاف لانها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا اذا كان محلى بال والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أى يا مثل الخليفة والمراد المضاف اليه ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنان كما يأتى فى التنبيه الثانى على أن الاصح أن الحذف تدريجى كما يأتى وحينئذ لا حاجة الى هذه الغاية (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده (قوله اذا ما حذفا) اعلم أن المضاف اذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا اليه ويعلم هذا بعود الضمير اليه وقد اجتمعا فى قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فارجع الضمير أولا الى القرية طرحا للمضاف وثانيا الى المضاف التفاتا اليه قاله يس ولا تناقض لاختلاف الوقت (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فان لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه فى نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وان اعترض بذلك الدمامينى لان باب التوهم واسع لا يقتضى جواز ارتكاب المتوهم كما قاله سم ولان عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت عليه (قوله نحو وجاء ربك الخ) ونحو الحج أشهر معلومات ولكن البر من اتقى أى حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الاول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لان الحذف أليق بالاواخر ولان التقدير مع الآخر فى وقت الحاجة اليه (قوله كما قام المضاف اليه الخ) قال سم وانما اقتصر المصنف على الاعراب لانه المقصود بالذات فى هذا الفن وقال يس لم يتعرض لغير الاعراب لانه مبنى على مراعاة المحذوف وهو خلاف الاكثر (قوله من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم واد وبردى بفتحات نهر بدمشق وألفه للتأنيث كما فى الهمع والرحيق الخمر والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض ويصفق حال من بردى وقوله بالرحيق السلسل تشبيه بليغ أى بماء كالرحيق السلسل فى اللذة (قوله لكنه أراد ماء بردى) أى فحذف المضاف وأقام اليه مقامه (قوله خولة) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة والاردان جمع ردن بالضم وهو اصل الكم كما فى القاموس نافحة بالحاء المهملة أى فائحة (قوله وفى حكمه) أى الحكم عليه بشئ كالحرمة فى المثال الاول والهلاك فى المثال الثانى (قوله أى أهل القرى) كان الاحسن أى أهل تلك القرى لان المضاف اليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك اشارة الى القرى تسمح فى التعبير قال فى المغنى وأما وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا فقدر النحويون الاهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشرى فى الاولين لان القرية تهلك ووافقهم فى جاء لاجل أو هم قائلون اه هذا وذهب كثير الى أنه لا حذف فيما ذكر فقيل لان القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل

من علوه ومن فوقه وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك وأما قوله يارب يوم لى لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافا انتهى * الثالث قال فى شرح الكافية وقد ذهب بعض العلماء الى أن قبلا فى قوله وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة الا أنه أعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف اليه بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن (وما يلى المضاف) وهو المضاف اليه (يأتى خلفا عنه فى الاعراب) غالبا (اذا ما حذفا) لقيام قرينة تدل عليه نحو وجاء ربك أى أمر ربك واسأل القرية أى أهل القرية * تنبيهان * الاول كما قام المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب يقوم مقامه فى التذكير كقوله

يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل

بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالتاء لكنه أراد ماء بردى وفى التأنيث كقوله

مرت بنا فى نسوة خولة * والمسك من أردانها نافحه

أى رائحة المسك وفى حكمه نحو ان هذين حرام على ذكور أمتى أى استعمال هذين وتلك القرى أهلكناهم أى أهل القرى

اسم

وفى الحالية نحو تفرقوا أيادى سبا أى مثل أيادى سبا لان الحال لا تكون معرفة * الثانى قد يكون الاول مضافا الى مضاف فيحذف الاول والثانى ويقام الثالث مقام الاول فى الاعراب نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم وندور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت ومنه قوله

فادرك ارقال العرادة ظلعها * وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا أى ذا مسافة (١٩٩) اصبع (وربما جروا الذى أبقوا) وهو المضاف اليه (كما * قد كان قبل حذف ما تقدما) وهو المضاف (لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله

أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

أى وكل نار وقوله

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى * ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

أى ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين بأن تجعل قوله نار بالجر معطوفا على امرئ والعامل فيه كل ونارا الثانى معطوفا على امرأ والعامل فيه تحسبين ﴿تنبيه﴾ الجر والحالة هذه مقيس وليس ذلك مشروطا بتقديم نفى أو استفهام كما ظن بعضهم والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه كالجر بدون عطف فى قوله رأيت التيمى تيم عدى أى أحد تيم عدى ومع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جماز تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة أى عرض الآخرة كذا قدره الناظم وجماعة وقيل التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للايضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا لما عليه قد عطف بل مقابلا له انتهى (ويحذف الثانى) وهو المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه (فيبقى الاول) وهو المضاف (كحاله اذا به يتصل) فلا ينون ولا ترد اليه النون ان كان مثنى أو مجموعا لكن لا يكون ذلك فى الغالب الا (بشرط عطف

اسم القرية مشترك بين المكان وأهله (قوله وفى الحالية) مثلها الصفة نحو مررت بقوم أيادى سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما فى التسهيل لشملهما ويؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة تجامع التعريف فقوله لان الحال لا تكون معرفة أى الحال بالاصالة (قوله أيادى سبا) أى أبناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الابناء بالايادى بجامع المعاونة (قوله قد يكون الاول الخ) وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو فكان قاب قوسين أى فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشرى وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج فى الخبر الى تقدير مضاف ثان أى مثل قدر قاب وعليه قيل فى الآية قلب والاصل قابى قوس (قوله فيحذف الاول والثانى) أى تدريجا على الراجح كما فى الدمامينى وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الاول يميل الى أنه دفعى (قوله فادرك ارقال الخ) الارقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول مقدم (٣) والعرادة بكسر العين المهملة اسم فرس الشاعر وظلعها بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهملة غمزها فى مشيها وهو فاعل مؤخر وجملة وقد جعلتنى الخ حال من العرادة وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى اسم رجل أغار على ابل الشاعر والمعنى أنه لما تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما الا قدر مسافة اصبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته حزيمة (قوله وربما جروا) أى استداموا جر (قوله كما قد كان) أى كالجر الذى قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان الخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أى ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله مماثلا) أى لفظا ومعنى (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هى له (قوله توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله مثل الخير) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان (قوله لئلا يلزم الخ) علة لمحذوف أى وانما جعل المجرور مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على امرئ أو الخير لئلا الخ (قوله العطف على معمولى الخ) أى وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان فى البيت الثانى أر ومثل والمعمولان الخير وجملة يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر وعلى يتركه الفتى يأتيه امرؤ (قوله من الشروط) أى العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال الا بلا وبه يعلم أن الاضافة فى قول المصنف بشرط الخ للجنس (قوله كالجر بدون عطف) قاسه الكوفيون (قوله أى أحد تيم عدى) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التيمى نفس القبيلة اذ هو واحد منهم (قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مقيس عند الاكثرين (قوله كقراءة ابن جماز) قال فى التوضيح هى مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف (قوله أى عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة الى الآخرة ما عرض وحدث وان كان باقيا وايثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف (قوله فيبقى الاول) أى حال الاول وقوله كحاله فى المغايرة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف (قوله اذا به يتصل) أى اذا يتصل الاول بالثانى أو العكس (قوله بشرط عطف) أى على

٣ (قوله والعرادة) بكسر العين أى وبالدال المهملة أيضا فى القاموس أنه كسحابة اهـ

ورجل من قالها الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف اليه رجل عليه وكقوله

يامن رأى عارضا أسربه * بين ذراعى وجبهة الاسد

أى بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد وقوله

* سقى الارضين الغيث سهل وحزنها *

أى سهلها وحزنها وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر ونحو قوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة * وقد قرئ شذوذا فلا خوف عليهم أى فلا خوف شئ عليهم (تنبيهان) الاول ماذكره الناظم هو مذهب المبرد وذهب سيبويه الى أن الاصل فى قطع الله يد ورجل من قالها قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم رجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف اليه الذى هو من قالها قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء الاسمان مضافان الى من قالها ولا حذف فى الكلام * الثانى قد يفعل ماذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبى برزة الاسلمى رضى الله تعالى عنه غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثمانى بفتح الياء دون تنوين والاصل وثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى

ذلك الاول ولو بغير الواو وسنعرف وجها آخر (قوله واضافة) أى اضافة المعطوف ومثل الاضافة عمل المعطوف فى مثل ما أضيف اليه الاول كقوله بمثل أو أحسن من شمس الضحى (قوله الى مثل) أى لفظا ومعنى (قوله لان بذلك) اسم ان ضمير الشان (قوله يامن رأى) المنادى محذوف أى ياقوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف اهـ دمامينى وقوله عارضا أى سحابا معترضا وقوله أسربه أى لو ثوقى بمطره وقوله بين ذراعى صفة ثانية لعارضا والاسد مجموع كواكب على صورة الاسد والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضا القمر قال السيوطى قال ابن يعيش يصف الشاعر سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الاسد وأنواؤه أحد الانواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما فى الاسد وفى التسمية كقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من أحدهما اهـ ونقل الدمامينى عن بعض شراح أبيات المفصل أن قصده وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسدا وقلبه بالسماحة حيث سماه سحابا (قوله وحزنها) ضد السهل (قوله من قبل) أى من قبل ذلك وقيل الاصل ومن قبلى فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلا عليها وعليه فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم المضاف اليها جائز كثير بدون الشروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أى بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيها شاهد أيضا أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل ان (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فاعمل الثانى لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة فهى جائزة قياسا اهـ وقد ينافيه قول الشارح سابقا الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها اذ جعلها من باب التنازع يقتضى ان الاصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط فى عاملى التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر (قوله وذهب سيبويه الخ) لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالثوانى لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر

بنو وبنا تنا كرام فن نوى * مصاهرة فلينا ان لم يكن كفأ

وقول الآخر * بمثل أو أحسن من شمس الضحى * اذ لا يفصل بين المتضايفين اذا كان الثانى ضميرا ولان مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف اليه كذا فى الدمامينى وأما تضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلم الحصر فى الثلاثة ولك أن تجعل كلام المصنف صالحا لمذهب سيبويه أيضا بأن تجعل معنى قوله واضافة الى مثل الخ أى الى مضاف اليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد أو الى مضاف اليه محذوف مماثل لمذكور أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الاول (قوله ثم أقحم الخ) قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب اهـ مغنى وانما احتيج الى ذلك لان تمام الاسم الذى ليس بأل بالتنوين أو الاضافة ولعدم المحوج الى الاعتراض بين المبتدا والخبر فى نحو زيد وعمرو قائم جعله سيبويه من باب الحذف من الاول اذ لو كان قائم خبرا عنه لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخيره لعدم القبح فى زيد قائم وعمرو (قوله وعند الفراء الاسمان الخ) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف وقبل وبعد لانهما كالشئ الواحد فكان المضاف العامل فى المضاف اليه شئ واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام (قوله وهو عكس الاول) أى على مذهب

المبرد

(فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا اوظرفا أجز) فصل مفعول باجز مقدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته فى موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولا اوظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولا أو ظرفا والاشارة بذلك الى أن من الفصل بين المتضايفين ماهو جائز فى السعة خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا (٢٠١) فالجائز فى السعة ثلاث مسائل * الاولى أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم وقول الشاعر

فسقناهم سوق البغاث الاجادل *

وقوله فداسهم دوس الحصيد الدائس * وقوله فزججتها بمزجة

* زج القلوص أبي مزاده *

واما ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها الثانية أن يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقول الشاعر

وسواك مانع فضله المحتاج

أو ظرفه كقوله عليه السلام هل أنتم تاركو لى صاحبي وقوله

كناحت يوما صخرة بعسيل

وقد شمل كلامه فى البيت جميع ذلك * الثالثة أن يكون الفاصل القسم وقد أشار اليه بقوله (ولم يعب فصل يمين) نحو هذا غلام والله زيد حكى ذلك الكسائى

المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيبويه (قوله فصل مضاف) أى من المضاف اليه بشرط أن لا يكون ضميرا اه يس (قوله شبه فعل) أى مصدرا واسم فاعل (قوله ما نصب) خرج المرفوع فان الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لانه متمكن فى موضعه بخلاف المنصوب فانه فى نية التأخير فالفصل به كلا فصل (قوله مفعولا الخ) أى غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد للطول قال سم انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التى جاز الفصل بكل منها قال البعض القياس على ما تقدم فى قوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع الآن بفرق وانا أقول مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز والفرق بين ماهنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشئ الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه (قوله فى موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان أولى لان الموضع للموصول فقط (قوله خلافا للبصريين الخ) ولما تبع الزمخشري مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر (قوله مطلقا) أى سواء كان ذلك بالامور الثلاثة أو بغيرها (قوله مصدرا) أى مقدرا بأن والفعل شاطبى (قوله والمضاف اليه فاعله) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه و بين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه ترك يوما نفسك وهواها أى تركك يوما نفسك وجعله الشارح من المفصول بينه و بين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها (قوله قتل أولادهم شركائهم) أى برفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به (قوله سوق البغاث) بتثليث الموحدة وغين معجمة وثاء مثلثة طائر ضعيف يصاد ولا يصيد والاجادل جمع أجدل وهو الصقر (قوله فزججتها) أى طعنتها والمزجة بكسر الميم رمح قصير والقلوص الناقة الشابة (قوله وصفا) أى اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول (قوله اما مفعوله الاول) الصواب تأخيرا ما بعد قوله الفاصل لان التنويع انما هو فى الفاصل (قوله هل أنتم تاركو لى صاحبي) قال الدماميني يحتمل عدم الاضافة بأن تكون النون محذوفة تخفيفا فى قراءة الحسن وماهم بضارى به من أحد (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التى يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون (قوله هما) أى الخطتان المعلومتان من السياق والخطة بالضم الخصلة والاسار بالكسر الاسر وعدا الاسر والمنة بعده بالاطلاق خطة واحدة لتلازمهما فى الجملة (قوله بأجنبى) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أى وجد المضاف مفصولا بأجنبى ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبى به على رأى من أجاز اعمال ضمير المصدر لان ضميره الذى أجيز اعماله على هذا الرأى بارز وهذا مستتر أفاده الشاطبى (قوله معمول غير المضاف) يدخل فى الاجنبى على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار اليه بقوله فاعلا كان الخ سم (قوله فاعلا) أى لغير المضاف اذ فاعل المضاف ليس أجنبيا وان كان الفصل به أيضا ضرورة كما سيذكره الشارح (قوله أنجب أيام والداه به) أى ولد أولدا نجيبا ونجلاه ولداه والفصل فى هذا البيت بالفاعل و بالجار والمجرور أيضا لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالاشرف و يؤخذ منه جواز الفصل باثنين من

 وحكى أبو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ﴿تنبيه﴾ زاد فى الكافية الفصل باما كقوله هما خطتا اما اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر اه وما سوى ذلك مختص بالشعر وقد أشار الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واضطرارا وجدا) أى الفصل والالف للاطلاق (بأجنبى أو بنعت أو ندا) أى الاولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبى والمراد به معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا أى أنجب والداه به أيام اذ نجلاه أو مفعولا

كقوله تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها * أى تسقى ندى ريقتها المسواك أو ظرفا كقوله كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله ولئن حلفت على يديك لأحلفن * بيمين أصدق من يمينك مقسم أى بيمين مقسم أصدق من يمينك وقوله من ابن أبى شيخ الاباطح طالب أى من ابن أبى طالب شيخ الاباطح * الثالثة الفصل بالنداء كقوله كأن برذون أبا عصام * زيد حمار دق باللجام أى كأن برذون زيد يا أبا عصام وقوله * وفاق كعب بجير منقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا أى وفاق (٢٠٢) بجير يا كعب ﴿تنبيه﴾ من المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف كقوله نرى أسهما للموت تصمى ولا تنمى * ولا نرعوى عن نقض أهواؤنا العزم * وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهر وجد صب والامر فى هذا أسهل منه فى الفاصل الاجنبى كما فى قوله * أنجب أيام والده به البيت ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله فان نكاحها مطر حرام بدليل أنه يروى أيضا بنصب مطر ورفعه والتقدير فان نكاح مطر اياها أوهى ومنه الفصل بالفعل الملغى كقوله بأى تراهم الارضين حلوا أى بأى الارضين زاده فى التسهيل وزاد غيره الفصل بالمفعول لاجله كقوله معاود جرأة وقت الهوادى أشم كأنه رجل عبوس أراد معاود وقت الهوادى جرأة وحكى ابن الانبارى هذا غلام ان شاء الله أخيك ففصل بان شاء الله اه ﴿خاتمة﴾ قال فى شرح الكافية المضاف الى الشئ يتكمل بما أضيف اليه تكمل الموصول بصلته والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله فلا تقدمه يجوز فى نحو أنا مثل ضارب زيدا أن يتقدم زيدا على مثل وان كان المضاف غيرا وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه كما يتقدم معمول المنفى بلا فاجاز وأنا زيدا غير ضارب كما يقال أنا زيدا لا ضارب ومنه قوله * ان امرأ خصنى عمدا مودته * على التنائى لعندى غير مكفور فقدم عندى وهو معمول مكفور مع اضافة غير اليه لانها دالة على نفى فكانه قال لعندى لا يكفر

المعمولات الاجنبية فى الضرورة (قوله تسقى امتياحا) أى وقت امتياح أو ممتاحة والامتياح الاستياك (قوله كما خط) ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أى يباعد بينها والجملة صفة ليهودى كما فى العينى والتصريح فالضمير فى الفعلين له وقول البعض الضمير فيهما للخط خط أو خص اليهودى لانه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب (قوله من ابن الخ) صدره نجوت وقد بل المرادى سيفه * قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبى طالب رضى الله عنه فسلم الأولان وقتل على قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادى بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة قاله يس ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الاول جعل النعت له (قوله كأن برذون الخ) قال ابن هشام يحتمل أن أبا مضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب بجير الخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه كعب وصار يدعوه الى الاسلام الى أن أسلم وكعب منادى حذف منه حرف النداء (قوله نرى) بالنون كما قاله الدمامينى تصمى من أصميته اذا رميته فقتلته بحيث تراه ولا تنمى من أنميته اذا رميته فغاب عنك ثم مات والمعنى نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطئ والارعواء الكف عن القبيح (قوله فان نكاحها مطر حرام) أى فى رواية خفض مطر باضافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى الفاعلية يكون من انابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وان لم تعهد النيابة الا فى الضمائر المنفصلة وبهذا التقرير يعرف ما فى كلام البعض ويعرف أيضا أن الهاء ليست فى موضع جر بالاضافة حتى يتوجه استشكال صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بان المضاف لا يضاف لشيئين ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك وصدر البيت لئن كان النكاح أحل شئ (قوله بالفعل الملغى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملغى بالمعنى المصطلح لان نرى فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشرى (قوله معاود جرأة وقت الهوادى) فى شواهد العينى أن صدره أشم كأنه رجل عبوس * وكذا فى الهمع وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزا والاشم من الشمم وهو التكبر يصف الشاعر رجلا بانه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هاد أى أعناق الخيل لاجل جرأته فى الحرب والجرأة بضم الجيم (قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل الخ) أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم اذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا أفاده الدمامينى (قوله وقصد بها النفى) بان صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ومخفوضها (قوله معمول ما أضيفت اليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا مذهب السيرافى والزمخشرى وابن مالك وقال ابن السراج يمتنع

قوله المرادى بفتح الميم مخالف لقول القاموس ومراد كغراب أبو قبيلة لانه تمرد وكسحاب وكتاب العنق اه

ومنه قوله تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغير نفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه فلا يجوز في قولك قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيدا غير ضارب لعدم قصد النفي بغير هذا كلامه والله أعلم ﴿المضاف الى ياء المتكلم﴾ انما أفرده بالذكر لان فيه أحكاما ليست في الباب الذي قبله أشار الى ذلك بقوله * (آخر ما أضيف لليا اكسر) أي وجوبا (اذا * لم يك معتلا) منقوصا أو مقصورا (كرام وقذى * أو يك) مثنى أو مجموعا على حده (كابنين وزيدين فذى) (٢٠٣) الاربعة (جميعها) آخرها واجب السكون و (اليا بعد) أي بعدها (فتحها احتذى) أي اتبع (وتدغم اليا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده في حالتي جرهما ونصبهما (فيه) أي في الياء المذكورة يعني ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه فتقول هذا رامي ورأيت رامي ومررت رامي ورأيت ابني وزيدي ومررت بابني وزيدي وهؤلاء زيدي والاصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ابنين لي وزيدين لي فحذفت النون واللام للاضافة ثم أدغمت الياء في الياء والاصل في الجمع المرفوع زيدوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أومخرجي هم وقول الشاعر

أودى بني وأعقبوني حسرة * عند الرقاد وعبرة لا تقلع

هذا اذا كان ما قبل الواو مضموما كما رأيت واليه أشار بقوله (وان * ما قبل واو ضم فاكسره يهن) فان لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفي (وألفا سلم) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداي أو للمحمول على التثنية نحو ثنتاي بالاتفاق أو آخر المقصور نحو عصاي على المشهور (وفي المقصور عن * هذيل انقلابها ياء حسن) نحو عصي ومنه قوله

سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم * فتخرموا ولكل جنب مصرع

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش وقرأ الحسن يا بشري ﴿تنبيهان﴾ الاول يستثني مما تقدم ألف لدى

تقدمه مطلقا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جارا ومجرورا قاله الدماميني (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أي على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد (قوله غير ضارب زيدا) أي الا شخصا ضرب زيدا (قوله لعدم قصد النفي بغير) أي لانه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا غير ضاربين زيدا جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور اذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حالا

﴿المضاف الى ياء المتكلم﴾

(قوله لان فيه أحكاما الخ) وذلك ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن معتلا ولا مثنى ولا جمعا على حده (قوله أشار الى ذلك) أي الى أن فيه أحكاما ليست في الباب الذي قبله (قوله اذا لم يك معتلا) أي بالاصطلاح النحوي وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو دلو وظبي كما أشار اليه الشارح بقوله منقوصا أو مقصورا (قوله أو يك) أي ولم يك (قوله فذى) مبتدأ وجميعها تأكيد واليا مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدا الثالث وقوله بعد أي بعدها أي الاربعة حال من الياء متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيا (قوله آخرها واجب السكون) انما أتى الشارح به لانه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولا في آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم اليا فيه والواو وقوله وألفا سلم لاستلزم ذلك تسكين الآخر (قوله وكذا الواو الخ) أي بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وان ما قبل واو الخ (قوله فتقول هذا رامي) فرامي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لاجل الادغام لا الاستثقال كما هو حكمه في غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون في هذه الحالة باقوى من الاستثقال وهو الادغام (قوله فحذفت النون واللام للاضافة) هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر أن اللام انما حذفت للتخفيف خلافا لمن جعل في كلام الشارح مسامحة كالبعض (قوله والاصل في الجمع) أي بعد الاضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح في أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جني العكس (قوله لتصح الياء) أي المنقلبة اليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب (قوله أودى بني) أي هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع (قوله هذا) أي قلب الضمة كسرة (قوله يهن) بضم الهاء أي يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبي (قوله انقلابها ياء) أي عوضا عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة في غير أبواب الاعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين نقله يس عن ابن هشام (قوله سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعا في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق أعني أودى بني الخ وقوله وأعنقوا لهواهم أي تبع بعضهم بعضا في الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنيا للمجهول أي اخترمتهم المنية كذا في العيني فمراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى مما تقدم) أي من اطلاق قوله وألفا سلم

وعلى الاسمية فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو لديه وعليه ولدينا وعلينا * الثاني يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ماسوى الاربع المستثنيات وذلك أربعة أشياء المفرد الصحيح نحو غلامي وفرسي والمعتل الجاري مجراه نحو ظبيي ودلوي وجمع التكسير نحو رجالي وهنودي وجمع السلامة لمؤنث نحو مسلماتي واختلف في الاصل منهما فقيل الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بأن الاسكان أصل أول اذهو الاصل (٣٠٤)

في كل مبني والفتح أصل ثان اذهو الاصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها وقد يفتح ماوليته فتنقلب ألفا وربما حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها فالاول كقوله * خليل أملك مني للذي كسبت * يدي ومالي فيما يقتني طمع * والثاني كقوله * أطوف ماأطوف ثم آوي * الى أما ويرويني النقيع * أراد الى أمي والثالث كقوله * ولست بمدرك مافات مني * بلهف ولا بليت ولا لواني * وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب وبها قرأ حمزة ماأنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي وكسر ياء عصاي الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد (خاتمة) * في المضاف الى ياء المتكلم أربعة مذاهب * أحدها أنه معرب بحركات مقدرة في الاحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور

لاقتضائه سلامتها عند الجميع في غير المقصور حتى في هذه الامور وليس كذلك (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء والا فالحرفية أيضا تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية الى الاسمية على ماقاله أبو حيان سم (قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظر فيه المصرح بان بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادي في شرح التسهيل (قوله وهو ماسوى الاربع المستثنيات) لا يرد عليه نحو في وأبي وأخي على لغة رد اللام وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم واعرابها بحركة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للادغام لان الثلاثة صارت في هذه الحالة من المنقوص الذي هو أحد الاربع المذكورة وقول البعض تبعا لسم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المقلبة ياء ينافيه كون شرط اعرابها بالحروف اضافتها لغير ياء المتكلم ودفع سم المنافاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة فيه أن هذا الحمل لاداعي اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان (قوله والمعل الجاري الخ) كذا في بعض النسخ ومراده بالمعل ماآخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذي في أكثر النسخ والمعتل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الياء) أي ان لم تكن الاضافة للتخفيف كاضافة الوصف الحالي أو الاستقبالي والافلا حذف ولا قلب لانها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به (قوله فتنقلب ألفا) أي لتحركها وانفتاح ماقبلها قال سم الظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم فهي مضاف اليه في موضع جر بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الامر أن صفتها تغيرت (قوله بلهف) أي بقولي يالهف الخ فالاصل يالهفا (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره (قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء اذا سكن ماقبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبي (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة في عصاي تالية للالف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخي تالية للياء وهي تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) أي خلفت كسرة المناسبة ورد بأن الاصل بقاء ما كان قاله الدماميني (قوله مبني) رد بأنه لامقتضى للبناء والاضافة للمبني انما تجوز البناء اذا توغل المضاف في الابهام قاله يس (قوله لامعرب ولا مبني) وعلى هذا اذا قلت غلامي حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع اذ ليس الاعراب المحلي مخصوصا بالمبني هذا هو الظاهر وان توقف فيه البهوتي وسكت عليه البعض

﴿اعمال المصدر﴾

(قوله بفعله المصدر ألحق في العمل) اعترض بأنه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لانه أصل الفعل كما صرح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالالحاق لكون الاصل في العمل للفعل فهو من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه لا من الحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدماميني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ) هذه العبارة تقتضي أن بعض الافعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم بحدث وعرض ورده شيخ الاسلام بأنه يقال

حدث * والثاني أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل والثالث أنه مبني واليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب * والرابع أنه لامعرب ولا مبني واليه ذهب ابن جني وكلا هذين المذهبين بين الضعف والله أعلم ﴿اعمال المصدر﴾ (بفعله المصدر ألحق في العمل) تعديا ولزوما فان كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم وان كان متعديا فهو متعد الى مايتعدى اليه بنفسه أو بحرف جر * (تنبيه) * يخالف المصدر فعله في أمرين * الاول

أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافا ومذهب المبرد بين جوازه واليه ذهب في التسهيل * الثاني ان فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل واذا حذف لا يتحمل ضميره خلافا لبعضهم واعلم أنه لا فرق في (٢٠٥) اعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مضافا او مجردا أو مع أل) لكن اعمال الاول أكثر نحو ولولا دفع الله الناس والثاني أقيس نحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وقوله

بضرب بالسيوف رؤس قوم

واعمال الثالث قليل كقوله

ضعيف النكاية أعداءه

وقوله

لقد علمت أولى المغيرة أنني ‍‍‍‍‍‍ كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

وقوله

فانك والتأبين عروة بعدما ‍ دعاك وأيدينا اليه شوارع

وقد أشار الى ذلك في النظم بالترتيب (تنبيه) لا خلاف في اعمال المضاف وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيون فان وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر وأما الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين (ان كان فعل مع ان أو ما يحل محله) أي المصدر انما يعمل في موضعين الاول ان يكون بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وقوله

* فندلا زريق المال ندل الثعالب * وقوله يا قابل التوب غفرانا مآثم قد * أسلفتها أنا منها خائف وجل * فزيدا والمال وما ثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الاصح والثاني أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدري بأن يكون مقدرا بأن والفعل أو بما والفعل وهو المراد هنا فيقدر بأن اذا أريد المضي أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا

حدث لفلان وعرض له كذا فالاولى التمثيل بنحو ظرف وشرف ورد أيضا بانه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضي أيضا أن المتعدي بحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع أن المتعدي بالاطلاق انما ينصرف الى المتعدي بنفسه فلا يشمل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه (قوله أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافا) وجه المنع وهو مذهب الاخفش والشلوبين وغيرهما ما فيه من الالباس لانك اذا قلت مثلا عجبت من ضرب عمرو تبادر الى الذهن المبني للفاعل وقال أبو حيان يجوز اذا كان فعله ملازما للبناء للمجهول كركم لعدم الالباس حينئذ فيجوز أعجبني زكام زيد فالاقوال ثلاثة حكاها في الهمع زاد الدماميني قولا رابعا عن ابن خروف وهو الجواز اذا لم يقع لبس نحو أعجبني قراءة في الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء ويضاف المصدر اليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه في قولهم عجبت من ايقاع أنيابه بعضها فوق بعض ان التقدير من أن أوقعت أنيابه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أي فانه لا يجوز حذفه الا في مسائل مرت في باب الفاعل (قوله واذا حذف الخ) استئناف مسئلة لا أنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لان الفعل أيضا اذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لان ضمير الفاعل الذي يتحمله الفعل مستتر لا محذوف (قوله لا يتحمل ضميره) أي في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضربا زيدا فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتي (قوله أو مجردا) أي من أل والاضافة (قوله أقيس) أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لانه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو الاضافة وأل اللتان هما من خصائص الاسماء (قوله ذي مسغبة) أي مجاعة (قوله بضرب الخ) تمامه كما في بعض النسخ * أزلنا هامهن عن المقيل * والهام جمع هامة وهي الرأس فاضافته الى ضمير الرؤس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة الجزء الى الكل وأراد بالمقيل العنق لانها مقيل الرأس أي مستقره (قوله أولى المغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة أي ركابها أنكل أي أعجز بتثليث الكاف وماضيه بفتحها أو كسرها ومصدره النكول كذا في القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل (قوله فانك والتأبين) هو في نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحتية فنون وفسره البعض تبعا لبعض نسخ شواهد العيني بالمراقبة وعليه في القاموس من معانيه أن تعيب الانسان في وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة وفي بعض نسخ شواهد العيني رسمه بالنون بعد الهمزة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر قال البعض وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبران في البيت اللاحق وروى البيت فانك والتأنيب عروة بعدما الخ وروى وعالك بالواو أي حفظك بدل دعاك وشوارع ممتدة (قوله وقد أشار الى ذلك) أي الى كون الاول أكثر والثاني كثيرا والثالث قليلا لا الى ذلك مع كون الثاني أقيس حتى يرد اعتراض البعض بان كلام المصنف لا يشير الى الاقيسية (قوله أي المصدر انما يعمل الخ) لا يخفى أن الاول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها (قوله في موضعين) أي لا في غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الامثلة لان المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيدا ضرب عمرو بكرا (قوله بدلا من اللفظ بفعله) اختلف فيه فقيل لا ينقاس عمله وقيل ينقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو حمدا لله والوعد نحو * قالت نعم وبلوغا بغية ومنى * والتوبيخ نحو * وفاقا بني الاهواء والغي والهوى * (قوله وجل) أي خائف فهو توكيد لما قبله (قوله نصب بالمصدر) واختلف في ناصب المصدر ففي الايضاح أنه

أمس أو غدا او التقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضربه غدا و يقدر بما اذا أريد الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن أى مما تضربه ﴿تنبيهات﴾ الاول ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو علمت ضربك زيدا فالتقدير علمت أن قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية ٭ الثانى ظاهر قوله ان كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله فى التسهيل غالبا وقال فى شرحه وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا فى عمله ولكن الغالب أن يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب سمع أذنى أخاك يقول ذلك ٭ الثالث لاعمال المصدر شروط ذكرها فى غير هذا الكتاب أحدها أن يكون مظهرا فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين وأجاز ابن جنى فى الخصائص والرمانى اعماله فى المجرور وقياسه فى الظرف ثانيها أن يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل ثالثها أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل ٭ وأما قوله يحابى به الجلد الذى هو حازم ٭ بضربة كفيه الملا نفس راكب فشاذ ٭ رابعها أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبنى ضربك المبرح زيدا لان معمول المصدر بمنزلة الصلة

مفعول به عند سيبويه أى الزم ضربا أو غيره يراه منصوبا باضرب اهـ دمامينى ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلا من اللفظ بفعله انما يظهر على مذهب غير سيبويه (قوله و يقدر بما الخ) انما خص تقديرها بارادة الحال مع صحة تقديرها عند ارادة الماضى والاستقبال أيضا ايثارا للادل على المضى مع الماضى وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لانها مع الماضى للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فانها صالحة للازمنة الثلاثة مطلقا كما أفاده شارح الجامع فاندفع اعتراض الدمامينى وتبعه البعض بان مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضى والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة (قوله أن المخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذى دعاه فى التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقديرها سائغ بعد أفعال العلم (قوله نحو علمت ضربك زيدا) اما أن تكون علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد واما أن تكون المتعدية الى مفعولين فيكون الثانى محذوفا تقديره حاصلا مثلا أو يقال المصدر المقدر بان المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أى لانها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه اهـ سم (قوله وقد جعله فى التسهيل غالبا) عبارته فيه والغالب ان لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها اهـ (قوله وليس تقديره الخ) أى بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك فى نحو ضربى زيدا قائما وان اكرامك زيدا احسن وكان تعظيمك زيدا حسنا ولا اعراض عن أحد الآن يقال التقدير سائغ فى الاصل وان امتنع لعارض ووقوعه فى هذه المواضع التى التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لانهم كما قاله الدمامينى لا يقولون أن أضرب زيدا قائما ولا يوقعون أن وصلتها بعد ان الا مفصولة بالخبر ونحوه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى ومثل ان كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذى يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدمامينى وشارح الجامع (قوله سمع أذنى أخاك يقول ذلك) حال كالحال فى ضربى العبد مسيأ فالتقدير سمع أذنى أخاك حاصل اذ كان أو اذا كان فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الاخ وان زعمه البعض وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن المخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شئ ولم يوجد وانما لم يكن مقدرا بأن المصدرية لان المراد الاخبار بان سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لانها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض وفيه نظر اذ تقدير أن والماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل فتدبر (قوله فلو أضمر لم يعمل) لضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الاصح مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح وتوقف البهوتى هل هذا الخلاف فى ضمير اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيدا عالم وهو بكرا جاهل أو يعمل اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا وقول الدمامينى لم أر أحدا حكى اجازة اعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال الثانى و يضعف الاول و يقوى الثالث (قوله فلو صغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التى هى أصل الفعل وقيل يعمل مصغرا ويوافقه رويدا زيدا (قوله غير محدود) أى دال على المرة (قوله فلو حد بالتاء) أى تاء الوحدة لم يعمل لان صيغته حينئذ ليست الصيغة التى هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبى لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدودا (قوله يحابى) أى يحبى به أى بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب والشاهد فى نصبه بضربة ونفس مفعول يحابى يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا (قوله أن يكون غير منعوت الخ) أى لان النعت من خصائص الاسماء المبعدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل (قوله قبل تمام عمله) أى بذكر سائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة

من الموصول فلا يفصل بينهما فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر فلو نعت بعد تمامه لم يمنع والاولى أن
يقال غير متبوع بدل غير منعوت لان حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك ٭ خامسها ان يكون مفردا واما قوله ٭ قد
حربوه فما زادت تجاربهم
أبا قدامة الا المجد والفنعا
فشاذ وليس من الشروط
كونه بمعنى الحال
أو الاستقبال لانه يعمل
لا لشبهه بالفعل بل لانه
أصل الفعل بخلاف
اسم الفاعل فانه يعمل
لشبهه بالمضارع فاشترط
كونه حالا أو مستقبلا
لانهما مدلولا المضارع
(ولاسم مصدر عمل) واسم
المصدر وهو ما ساوى
المصدر في الدلالة على
معناه وخالفه بخلوه لفظا
وتقديرا دون عوض من
بعض ما في فعله كذا عرفه
في التسهيل لخرج نحو قتال
فانه خلا من ألف قاتل لفظا
لا تقديرا ولذلك نطق بها في
بعض المواضع نحو قاتل
قيتالا وضارب ضيرابا
لكنها انقلبت ياء لانكسار
ما قبلها ونحو عدة فانه خلا
من واو وعد لفظا وتقديرا
ولكن عوض منها التاء
فهما مصدران لا اسما
مصدر بخلاف الوضوء
والكلام من قولك توضأ
وضوأ وتكلم كلاما فانهما
اسما مصدر لا مصدران
لخلوهما لفظا وتقديرا من
بعض ما في فعلهما وحق
المصدر أن يتضمن حروف
فعله بمساواة نحو توضأ
توضؤا أو بزيادة نحو أعلم
اعلاما ثم اعلم ان اسم المصدر على ثلاثة أنواع علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقا وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة
كالمضرب والمحمدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله ٭ أظلوم ان مصابكم رجلا ٭

(قوله من الموصول) انما قال بمنزلة نظرا الى حال التصريح بالمصدر لان المعمول في حال التصريح به ليس
صلة ولا جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من
التكلف نعم كان الاولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا يفصل بينهما)
أي بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالاولى الاجنبي ولهذا لا يصح
أن يكون يوم في قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمولا لرجع للفصل بالخبر كما
سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله أن يكون مفردا) أي لان تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته
الاصلية التي هي أصل الفعل وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم وبقي من
الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبني زيدا ضرب عمرو نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله
اذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا أو كان المعمول ظرفا وهو الراجح وبقي منها
أيضا ذكره فلا يعمل محذوفا على الاصح كما في الهمع وغيره (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة
والفنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء (قوله ولاسم مصدر
عمل) أي مضافا أو مجردا أو مع أل كما أفاده سم (قوله في الدلالة على معناه) أي معنى المصدر وهو
الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والكحل بضم أولهما فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفعل لم
يدل على الحدث بل على ذات ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذي يدل
عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوب بعضهم أن موضوعه المصدر
نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلوه (قوله ما في فعله) أي من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ
مما بعده (قوله ونحو عدة الخ) أي ونحو تعلما وتسليما فان التاء عوض عن احدى اللامين وأما المدة
التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام
والاستخراج فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرا وقد يكون أولا (قوله لخلوهما لفظا وتقديرا)
أي من غير عوض كما يفهم مما قدمه (قوله من بعض ما في فعلهما) أي وهو التاء وأحد حرفي التضعيف
والمدة فيهما ليست عوضا لما علمت (قوله بمساواة الخ) فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص أو
قدر فيه فمصدر والا فاسم مصدر كما علم (قوله علم) قال في الهمع اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل
أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياع ولا يوصف (قوله نحو يسار وفجار وبرة) الاول علم لليسر
مقابل العسر والثاني علم للفجور والثالث علم للبر واعترض البعض جعل الاخيرين اسم مصدر
بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو انما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه
قولهم بمعنى الفجور والبر أما اذا كان فعلهما أفجره وأبره أي صيره ذا فجور وذا بر فلا (قوله وهذا
لا يعمل اتفاقا) أي وان كان ظاهر اطلاق المتن عمله الا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به
المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك ويشكل عليه ان
مصابكم رجلا لان ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدري والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في
الاصل وان عرض منعه بوقوع المصدر اسم ان أو ان اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به
كما مر بيانه (قوله وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح والذي في كلام غيرهم
كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتي في كلامه أيضا في آخر أبنية المصادر
أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا مما يقتضيه التعريف السابق
(قوله والمحمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصرح وسيأتي في آخر أبنية المصادر أن
في الميم الثانية الفتح وأنه القياس (قوله أظلوم) الهمزة للنداء مصابكم مصدر ميمي بمعنى اصابتكم

أهدى السلام تحية ظلم والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربه من قولك ضاربه مضاربة فانها مصدر وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون والبغداديون ومنه قوله أكفرا بعد رد الموت عنى و بعد عطائك المائة الرتاعا وقوله بعشرتك الكرام تعد منهم وقوله قالوا كلامك هندا وهى مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا وقوله لان ثواب الله كل موحد جنانا من الفردوس فيها يخلد وقول عائشة رضى الله عنها من قبلة الرجل زوجته الوضوء ﴿تنبيه﴾ اعمال اسم المصدر قليل وقال الصيمرى اعماله شاذ وقد أشار الناظم الى قلته بتنكير عمل * (وبعد جره الذى أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله) اعلم ان للمصدر المضاف خمسة أحوال * الاول أن يضاف الى فاعله ثم يأتى مفعوله نحو ولولا دفع الله الناس * الثانى عكسه نحو أعجبنى شرب العسل زيد ومنه قوله قرع القواقيز أفواه الاباريق وقوله * نفى الدراهيم تنقاد الصياريف * وليس مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم فنى الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا أى وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل * الثالث أن يضاف الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم ربنا وتقبل دعائى * الرابع عكسه نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير * الخامس أن يضاف الى الظرف فيرفع و ينصب كالمنون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمرا ﴿تنبيه﴾ قوله كمل بنصب الى آخره يعنى ان أردت لما عرفت من أنه غير لازم (وجر ما يتبع ما جر) مراعاة للفظه وهو الاحسن (ومن * راعى فى الاتباع المحل مانع

مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت له وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبران (قوله وغير هذين) أى العلم وذى الميم المزيدة لغير مفاعلة (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل اذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراده فتدبر (قوله المائة الرتاعا) بكسر الراء أى الراتعة من الابل (قوله جنانا) مفعول ثان لثواب (قوله قليل) أى وان كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة (قوله كمل بنصب أو برفع عمله) أى ان أردت التكميل كما سيذكره الشارح فالامر للاباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب فى باب ظن اذ لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف فى باب ظن

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا وأو مانعة خلو فتجوز الجمع فتدخل صورة اضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معا (قوله خمسة أحوال) هذه الاحوال التى ذكرها ظاهرة فى مصدر المتعدى لواحد أما مصدر المتعدى لاثنين أو ثلاثة فتجوز اضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه وأما مصدر اللازم فتجوز اضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة (قوله قرع القواقيز الخ) صدره * أفنى تلادى وما جمعت من نشب * التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو والتليد كامير المال القديم وضده الطارف والطريف والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار والقواقيز بقافين وزاى معجمة جمع قاقوزة وهى القدح التى يشرب فيها الخمر وأفواه بالرفع فاعل قرع (قوله نفى الدراهيم) صدره * تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة * الضمير للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر وذلك منتصف النهار ونفى مفعول مطلق والدراهيم جمع درهام لغة فى الدرهم فالياء ليست للاشباع بل هى منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصياريف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفى (قوله ففى الحديث الخ) عدل عن الاستدلال بآية ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أى من استطاع منهم وان أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعليه أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لان المعنى حينئذ ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا وأجيب عنه بأن الفساد مبنى على كون أل فى الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكرى لان حج مبتدأ ورتبة المبتدا مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين من المغنى والدمامينى عليه (قوله وما كان استغفار ابراهيم) أى ربه (قوله ربنا وتقبل دعائى) أى اياك (قوله فيرفع وينصب) أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما (قوله لما عرفت) أى من بيان الاحوال الخمسة اذ فى بعضها حذف المفعول وفى بعضها حذف الفاعل قال الدمامينى لناصوزة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهى ما اذا كان اسما للكون ونحوه من مصادر الافعال الناقصة لان عدم ذكره يفضى الى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبنى كون قائم بحذف المرفوع اه (قوله وجر ما يتبع ما جر) أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف اليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه

مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل ❊

الفضل اللابسة ثوب الخلوة وهو نعت للهلوك على الموضع لانها فاعل المشى وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله

قد كنت داينت بها حسانا ❊ مخافة الافلاس والليانا

ولو قلت واللحم بالرفع جاز على معنى من أن أكل الخبز واللحم ﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة الى أنه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل أبو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر ﴿ خاتمة ﴾ قد تقدمت الاشارة الى أن المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل مع معموله كالموصول مع صلته فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شئ من الصلة

مانع كما في التسهيل قال الدماميني كما في أعجبني اكرامك وزيد فان جر التابع يؤدي الى العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض وهو ممنوع اه ولا يخفى أنه انما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الخافض (قوله فحسن) أي فهو يعني ماذكر من مراعاة المحل حسن أوفرأيه حسن أو نحو ذلك (قوله حتى تهجر الخ) حتى غائية وتهجر سار في الهاجرة وضميره للحمار الوحشي والرواح ما بين الزوال والليل وهاجها أثارها في طلب الماء والضمير لاتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشي وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب في الامر اذا طلبه مجدا و-قه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لان في بيت قبله والثغرة بضم المثلثة وسكون الغين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على اضافة السالك واليقظان نعت سببي للثغرة ففيه أيضا الوجهان ومشى الهلوك مفعول مطلق لمحذوف أي يمشي مشى الهلوك كما قاله العيني وتبعه البعض ولك أن تجعل عامله السالك على حد قعدت جلوسا والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة وجملة عليها الخيعل حال والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قيص لا كم له وقيل قيص قصير والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على مافي الشرح نعت للهلوك على محله وفي شرح الهذليات انه الخيعل ليس تحته ازار قال العيني وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد (قوله قد كنت داينت بها الخ) الضمير للقينة أي أخذتها في دين لي على حسان والليان بفتح اللام أكثر من كسرها المطل (قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أي اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعا أو نصبا الا اذا كان محلى بأل أو منونا أو مضافا الى غير تلك الكلمة وغير متبوعها قاله الشمني (قوله فأجاز في العطف والبدل الخ) لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام اعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما (قوله والتأويل) أي بجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب مفعولا لمحذوف خلاف الظاهر لان الاصل عدم الحذف (قوله المقدر بالحرف المصدري والفعل) سيأتي مقابله في قوله آخر الباب أما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضي أنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشئ حكمه حكم ما قدر به اه ومما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقا بمحذوف حال من المصدر (قوله بأجنبي) هو ما ليس متعلقا بالمصدر ولا متمما له كالمبتدا والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الاجنبي ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربي حسن زيدا في الدار ويجوز ضربي زيدا في الدار حسن وكغير الاجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم أجروها مجرى غير الاجنبي (قوله نظير ما في نحو الخ) أي نظير التقدير الكائن في نحو الخ اذ التقدير كامر وكانوا زاهدين فيه (قوله انه) أي الخالق المفهوم من خلق اذ من المعلوم أن لا خالق سواه

على الموصول ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته وأنه ان ورد ما يوهم ذلك أول فما يوهم التقدم قوله ❊ وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان ❊ فليست اللام من قوله للذلة متعلقة باذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور والتقدير وبعض الحلم عند الجهل اذعان للذلة اذعان وهذا التقدير نظير ما في نحو وكانوا فيه من الزاهدين ومما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعالى انه

على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فليس يوم منصوبا برجعه كما زعم الزمخشري والالزم الفصل باجنبي بين مصدر ومعموله والاخبار عن موصول قبل تمام صلته والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه يوم تبلى السرائر ومنه أيضا قوله

المن للذم داع بالعطاء فلا
تمنن فتلفى بلا حمد ولا مال

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمن ليكون التقدير المن بالعطاء داع للذم وان كان المعنى عليه لفساد الاعراب لانه يستلزم المحذورين المذكورين فالخلاص من ذلك تعلق الباء بمحذوف كانه قيل المن للذم داع المن بالعطاء فالمن الثاني بدل من المن الاول فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلا عليه أما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله فالاصح أنه مساو لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه لانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته والله أعلم

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

(كفعله اسم فاعل في العمل) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي كذا عرفه في التسهيل فالصفة جنس والدالة على فاعل لاخراج اسم المفعول وما بمعناه وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لاخراج الجارية على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وفي التذكير والتأنيث لاخراج نحو أهيف فانه لا يجرى على المضارع الا في التذكير ولمعناه أو معنى الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم (ان كان عن مضيه بمعزل)

(قوله على رجعه) في الهاء وجهان أحدهما انه ضمير الانسان أي على بعثه بعد موته والثاني أنه ضمير الماء أي رجع المني في الاحليل أو الصلب اه شمني (قوله الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله) أجاب بعضهم كابن الحاجب بأن الفصل مغتفر اذا كان المعمول ظرفا كالآية لاتساعهم فيه (قوله والاخبار عن موصول الخ) المراد الاخبار معنى لا لفظا فان المعنى ان رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول أي عن متضمن موصول وهو المصدر لانه في تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أي بالظرف (قوله يرجعه) بفتح الياء لمناسبة المصدر من رجع المتعدى كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم (قوله لفساد الاعراب) علة لقوله فليست الخ والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالاجنبي والاخبار عن الموصول قبل تمام صلته (قوله في تحمل الضمير) أي على القول بأن العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بأن العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر (قوله وجواز الخ) اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه في المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملا أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فيمتنع التقديم قال الدماميني لان ضربا حينئذ بمعنى أن تضرب

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

(قوله في العمل) أي عمل التعدى ان كان فعله متعديا وعمل اللزوم ان كان فعله لازما وانما قال في العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز اضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفي أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبرا عن مثنى أو وصفا له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو هذان ضارب زيدا ومكرمه وجاء رجلان ضارب زيدا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر (قوله على فاعل) أي فاعل حدث تلك الصفة (قوله جارية) أي في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الاصل كما في يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أي في حالتيهما (قوله لمعناه) أي مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجددي كما تقدم في باب الاضافة (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب الامير أي مضروبه والحكم على هذا بالخروج الذي هو فرع عن الدخول لانه صفة تأويلا فيكون داخلا في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أي مضحوك عليه فان فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أي ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة قال الكرماني في شرحه على البخاري وهذه قاعدة كلية (قوله وغير الجارية) أي على شيء من الافعال (قوله نحو كريم) أي ونحو ضراب وضروب ومضراب (قوله الا في التذكير) أي لان مؤنثه هيفاء (قوله لاخراج نحو ضامر الكشح الخ) أي لان الصفة المشبهة للاستمرار الدوامي (قوله من الصفة المشبهة) أي الجارية على المضارع في الحركات والسكنات والافرح وكريم وأهيف أيضا صفات مشبهة ولا تنافي بين ما هنا من اخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لان ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سيأتي باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا (قوله ان كان عن مضيه) أي مضى حدثه بمعزل أي في مكان عزل أي ابعاد والمكان هنا مجازي بمعنى التركيب وعن مضيه متعلق بمعزل لانه وان كان اسم مكان

بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع وهو كذلك (وولى) ما يقربه من الفعلية بأن ولى (استفهاما) ملفوظا به نحو أضارب زيد عمرا وقوله

* أمنجز أنتم وعدا وثقت به *

أو مقدرا نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه (أو حرف ندا) نحو يا طالعا جبلا والصواب أن النداء ليس من ذلك والمسوغ انما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلا طالعا جبلا (أو نفيا) نحو ما ضارب زيد عمرا (أو جا صفة) اما لمذكور نحو مررت برجل قائد بعيرا ومنه الحال نحو جاء زيد راكبا فرسا أو محذوف وسيأتي (أو مسندا) لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو زيد مكرم عمرا وان زيدا مكرم عمرا فان تخلف الشرط من هذين لم يعمل بأن كان بمعنى الماضي خلافا للكسائي ولا حجة له في وكلبهم باسط ذراعيه فانه على حكاية الحال والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافا للكوفيين والاخفش فلا يجوز ضارب زيدا أمس * تنبيهان * الاول هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة الى المفعول به وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم الى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين وذهب قوم الى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد * الثاني من شروط اعمال اسم الفاعل

يصح تعلق الظرف به لانه يكتفى بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك رأيت مدخلك الى الدار فبطل منع البعض تبعا لـيس صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه (قوله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ما اذا كان بمعنى الاستمرار التجددي كما تقدم وكلام الناظم شامل له (قوله وهو) أي المضارع كذلك أي بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله نحو مهين) أي أمهين بدليل أم وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر ونصها استفهاما نحو أضارب زيد عمرا وقوله

* أمنجز أنتم وعدا وثقت به * أو حرف ندا اه وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتي قبيل قول المصنف وان يكن صلة أل الخ (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أي من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وأجيب بأن المصنف لم يدع أنه مسوغ بل أن الوصف اذا ولي حرف النداء عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما صرح بذلك حينئذ مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل اذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله أو نفيا) أي أداة نفي ولو تأويلا نحو انما قائم الزيدان أي ما قائم الا الزيدان سم (قوله ومنه الحال) أي لانه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاعم (قوله بأن كان بمعنى الماضي) فلا تقول أنا ضارب زيدا أمس اذ لا يقال أنا أضرب زيدا أمس حتى قال بعضهم لا شيء على من قال أنا قاتل زيدا أمس لانه لا ينصب ماضيا اه فارضي ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل ماضيا في نحو كان زيد آكلا طعامك لان الاصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن اياز اه وقوله قصد حكاية التركيب السابق أي فدخلت كان بعد العمل (قوله على حكاية الحال) في حكاية الحال الماضية طريقتان الاولى وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعا في زمن التكلم الثانية وهي طريقة الاندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا وفي كلامهم ما يؤيده * (تنبيه) * في النكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم (قوله بدليل ما قبله) وبدليل ان الواو في وكلبهم حالية اذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك (قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس) أي لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فان تخلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى عدم العمل اذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ اسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعني قوله أو لم يعتمد على شيء مما سبق وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الاولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اه لانه مبني على أن قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس تفريع على قوله أو لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الامر ليس كذلك فتفطن وعبارة الهمع ضارب زيدا عندنا (قوله هذا الخلاف) أي الذي بين الجمهور والكسائي (قوله دون أل) حال من الماضي أما الماضي المقرون بأل فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم (قوله الى أنه يرفعه) قال السيوطي وهو الاصح لكن بشرط اعتماده على نفي أو استفهام أو موصوف أو مسندا اليه وحينئذ فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع وقول المغني ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم مجموع الامرين والا فالاعتماد شرط عند الجمهور للعمل في المرفوع أيضا كذا قال الدماميني والشمني اه (قوله وأما المضمر) أي البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح (قوله

المجرد) أي من أل أما المقرون بها فليس ماذكر شرطا فيه (قوله ولا موصوفا) أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيذكر الشارح قولين آخرين والصحيح كما في المغني التفصيل (قوله خلافا للكسائي فيهما) محل الخلاف انما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كميت عصيرها لانه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كميت اسم فاعل مصغرا نظرا ظاهرا فاعرفه ونسب في الهمع اعمال المصغر الى الكوفيين الا الفراء وعبارته وقال الكوفيون الا الفراء ووافقهم النحاس بعمل مصغرا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه الفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك في التحفة وهو قوي بدليل اعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى لا الصورة وقاسه النحاس على التكسير اهـ (قوله لانهما يختصان بالاسم) عورض بان التثنية والجمع من خصائص الاسماء مع انهما لا يمنعان العمل وما اجيب به من انهما جاآ بعد استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والنعت تحكم محض (قوله يكتفي برائحة الفعل) أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه (قوله ترقرق في الايدي الخ) صدره * فما طعم راح في الزجاج مدامة * الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق أي تتلألأ في الايدي صفة مدامة وكميت بالجر صفة راح وروي بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لان كميت حينئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكميت الذي يخالط حمرته سواد قاله العيني مع زيادة و يلزم على جعله كميت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقته بين الصفتين تحكم وترقرق بفتح التاء مضارع ترقرق الشئ أي تلألأ ولمع حذف منه احدى التاءين هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد ما مر (قوله اذا فاقد الخ) فاقد فاعل لمحذوف يفسره المذكور أي اذا رجعت فاقد أي امرأة فاقد خطباء بالمد أي بينة الخطب أي الكرب فرخين أي ولدين مفعول لفاقد فصل بينهما بالنعت ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون والخليط المخالط والمزايل المباين (قوله اذ فرخين) علة للنفي في قوله ولا حجة (قوله لان فاقد ليس جاريا على فعله في التأنيث) علة لمحذوف تقديره لا بفاقد لانه الخ قال شيخنا في شرح الجامع للعلوي في باب الصفة المشبهة ان المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة في عدة الحروف والسكنات والحركات والالماصح نفيه عن نحو فاقد ومرضع وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم الى أن الصفة المشبهة لا تكون الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقول الشارح في التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اهـ فعلم ما في كلام البعض وقوله فلا يعمل اشارة الى نتيجة القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريا على فعله في التأنيث وما ليس جاريا على فعله في التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار اليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ كان عليه أن يجعله نظيرا بأن يقول كما لا يقال الخ لا استدلالا على عدم عمل فاقد بما أشار اليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في كلام البعض وقوله لانه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال الخ أي لان مرضعا بمعنى النسب أي ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أي ذات فقد وذات حيض وذات طفل وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيث عدم موافقته اياه في لحوق تاء التأنيث لانه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التانيث على ما قاله الشاطبي وعلله بانه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنث بالتاء وليس بعلاجي كنائفة وجميلة ثم يظهر

المجرد أيضا أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائي فيهما لانهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا لان فرسخا ظرف يكتفي برائحة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله * ترقرق في الايدي كميت عصيرها * حيث رفع عصيرها بكميت ولا حجة له أيضا على اعمال الموصوف في قوله اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمى في الخليط المزايل * اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين لان فاقد ليس جاريا على فعله في التأنيث فلا يعمل اذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لانه بمعنى النسب قال في شرح التسهيل و وافق بعض أصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف

قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعدها الا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائى وباقى الكوفيين اجازة ذلك مطلقا (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف (٢١٣) فيستحق العمل الذى وصف) مع المنعوت الملفوظ به نحو مختلف ألوانه أى صنف مختلف ألوانه وقوله * كناطح صخرة يوما ليوهنها * أى كوعل ناطح ومنه يا طالعا جبلا أى يا رجلا طالعا جبلا

﴿تنبيه﴾ الاستفهام المقدر أيضا كالملفوظ نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أى أمهين (وان يكن) اسم الفاعل (صلة أل ففى المضى * وغيره اعماله قد ارتضى) قال فى شرح الكافية بلا خلاف وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصا بالمضى خلافا للمازنى ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل (فعال أو مفعال أو فعول * فى كثرة عن فاعل بديل) أى كثيرا ما يحول اسم الفاعل الى هذه الامثلة لقصد المبالغة والتكثير (فيستحق ما كان (له من عمل) قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله أخا الحرب لباسا اليها جلالها * وحكى سيبويه أما العسل فأنا شراب وكقول بعض العرب انه لمنحار بوائكها حكاه أيضا سيبويه وكقوله * ضروب بنصل السيف سوق سمانها * وكقوله عشية سعدى لو تراءت لراهب * بدومة تجر دونه وحجيج * قلى دينه واهتاج للشوق انها

ان فاقدا أو مرضعا يستعملان أيضا الا للنسب بل للاتصاف بالفقد والارضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان فتامل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذى أراده الشارح فى تعريف اسم الفاعل الذى هو الموافقة فى الحركات والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أى قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدا عاقل ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر فى المصدر وشمل اطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معا نحو هذا زيدا ضارب أى ضارب والذى فى الهمع أن المخالف فى منعه الكسائى وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الاصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أى بقرينة مقالية أو حالية (قوله أى كوعل ناطح) بقرينة تمام البيت أعنى * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل * وهو ككتف وذهب التيس الجبلى (قوله اعماله قد ارتضى) أى من غير اشتراط اعتماد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطى فى ألفيته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بأل) أى لا بقيد كونه ماضيا كما يفيده ما بعده فالاقوال الاربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافا للمازنى ومن وافقه) أى حيث خصوا النصب بالمضى أخذا بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذى فعل كذا وأجيب بان عدم تعرض سيبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجردا فيعمل مع أل بالاولى (قوله خلافا للاخفش) أى حيث ذهب الى ما ذكر قال الدمامينى واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية (قوله فى كثرة) أى فى التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفا كما يؤخذ مما يأتى أما فاعل فيحتمل للقلة والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أى كثيرا ما يحول الخ) أخذ الكثرة من قوله بديل لانه صيغة مبالغة كما قاله البهوتى وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله * وفى فعيل قل ذا وفعل * وفى كلامه اشارة الى أن الابدال بمعنى التحويل وأن فى بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل الا حيث يمكن التكثير ولا يقال موات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس وعطف التكثير على المبالغة تفسيرى بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية (قوله فيستحق ما له من عمل) يفيد أن جميع الامثلة الخمسة تعمل قياسا وهو الاصح اه شاطبى وفى التصريح اعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم فى ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شئ منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب اه وقوله ولمعناه أى لافادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا فى الهمع وانظر هل هى مستوية فى المعنى أو متفاوتة بان تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلا أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلا لم أر فى ذلك نقلا وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول وفعيل وأبلغية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أى فى اسم الفاعل (قوله أخا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب والى بمعنى اللام وأراد بجلالها دروعها والاضافة لادنى ملابسة (قوله بوائكها) جمع بائكة وهى الناقة الحسنة (قوله بنصل السيف) أى شفرته سوق سمانها الضمير للابل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لاضعاف قوة الابل ثم يذبحونها (قوله عشية)

منصوب على الظرفية مضاف الى الجملة بعده و بدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب والذى فى شواهد العينى عنده بدل دونه وحجيج جمع حاج قلى أى أبغض جواب الشرط واهتاج أى ثار ونصب اخوان العزاء أى الصبر على المفعولية لهيوج قاله العينى وماذكره من أن تجرا وحجيجا جمعا تاجر وحاج وان تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لان الصحيح أن فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجمع وهيوج مبالغة هائج من هاج المتعدى يقال هاج الشئ وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله فى المصباح (قوله وفى فعيل قل ذا) أى الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه فى فعيل وفعل المحولين لا فى نحو خبير و بصير ونحو فرح وأشر مما وضع من أول الامر على فعيل وفعل ولم يكن محولا عن شئ فانه من الصفة المشبهة ﴿تنبيه﴾ فى الفارضى مانصه زاد ابن خروف اعمال فعيل كزيد شريب الخمر بالنصب وأجازه أيضا ابن ولاد حكاه أبو حيان وشريب من المبالغة سماعا ومثله كار وعجاب بمعنى عجيب وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التى هى على صيغة المبالغة مجاز لان المبالغة تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك وفى الكشاف المبالغة فى التواب على كثرة من يتوب عليه والجمهور ان الرحمن أبلغ من الرحيم قال السهيلى لانه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وابن الانبارى ان الرحيم أبلغ لانه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب الى أنهما سواء اﻫ بحروفه وقد أشبعنا الكلام على الرحمن والرحيم فى رسالة البسملة الكبرى (قوله أما منهما) أى واحدة منهما (قوله وآمن ماليس منجيه) لعل المعنى وآمن أمنا ليس منجيه من الاقدار بل موقعه له فى مصائبها كما هو شأن المفرط (قوله والقدح فيه من وضع الحاسدين) قال العينى زعم أبو يحيى اللاحقى أن سيبويه ساله هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين قال فوضعت له هذا البيت ونسبته الى العرب وأثبته سيبويه فى كتابه اﻫ (قوله أومسحل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشى شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون و بالجيم أى منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضادة قال فى المصباح العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب اﻫ والمراد بها هنا الجانب سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أى أتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر بسراته بفتح السين المهملة أى ظهره ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهى كما فى القاموس أثر الجرح الباقى على الجلد قال والجمع ندب وأنداب وندوب اﻫ وكلوم جمع كلم وهو الجرح (قوله لا تبنى من غير الثلاثى) لان اسم فاعل غير الثلاثى لا يكون على فاعل سم (قوله الا ماندر) منه شبيهة فى البيت السابق لانه من أشبه (قوله وهو المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد واعمالم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لانه أقرب الى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فانه لا يدل على الزمان الا لزوما كذا قيل وفيه نظر ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان أيضا لزومية كما صرحوا به فى تعريفهم مطلق الاسم بانه كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن وضعا بزمان وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة فى المتلبس بالحدث بالفعل و يلزم ذلك الحال (قوله والشاتمى عرضى الخ) أراد بهما حصينا ومرة ابنى ضمضم كانا يشتمانه و ينذران على أنفسهما قتله اذا لقياه يقولان ذلك فى الخلاء فاذا لقياه أمسكا عن ذلك هيبة له وشتم من بابى ضرب ونصر ودمى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أى سفك دمى (قوله غفر) بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور أى غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أى كاذبين والاضافة فى ذنبهم لادنى ملابسة (قوله من ورق الحمى) الورق جمع

على الشوق اخوان العزاء هيوج * (وفى فعيل قل ذا وفعل) كقوله

فتاتان أما منهما فشبيهة * هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا * وكقوله * أتانى أنهم مزقون عرضى * وقوله حذر أمورا لا تضير وآمن * ماليس منجيه من الاقدار أنشده سيبويه والقدح فيه من وضع الحاسدين ومما استدل به سيبويه أيضا على اعمال فعل قول لبيد

أومسحل شنج عضادة سمحج * بسراته ندب لها وكلوم ﴿تنبيه﴾ أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الامثلة لا تبنى من غير الثلاثى وهو كذلك الا ما ندر قال فى التسهيل وربما بنى فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل يشير الى قولهم دراك وسآر من أدرك وأسأر اذا أبقى فى الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وسميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهق اﻫ (وماسوى المفرد) وهو المثنى والمجموع (مثله جعل) أى جعل مثل المفرد (فى الحكم والشروط حيثما عمل) فمن اعمال المثنى قوله والشاتمى عرضى ولم أشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمى ومن اعمال المجموع قوله * ثم زادوا أنهم فى قومهم * غفر ذنبهم غير فخر * وقوله أو الفا مكة من ورق الحمى

وقوله ممن حملن به وهن عواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل * ومنه والذاكرين الله كثيرا هل هن كاشفات ضره (وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض) بالاضافة وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره (وهو لنصب ماسواه) أى ماسوى التلو (مقتضى) نحو وجاعل الليل سكنا على تقدير حكاية الحال انى جاعل فى الارض خليفة وهذا معطى زيد درهما ومعلم بكر عمرا قائما ﴿تنبيهات﴾ الأول يتعين فى تلو غير العامل الجر بالاضافة كما أفهمه كلامه وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا نحو هذا معطى زيد أمس درهما ومعلم بكر أمس خالدا قائما والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر وأجاز السيرافى النصب باسم الفاعل لانه اكتسب بالاضافة الى الاول شبها بمصحوب الالف واللام وبالمنون ويقوى ماذهب اليه قولهم هو ظان زيد أمس قائما فقائما يتعين نصبه بظان لان ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظان وذلك ممتنع اذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولى ظن وأيضا فهو مقتض له فلا بد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لان الاضافة الى الاول منعت الاضافة الى الثانى فتعين النصب للضرورة * الثانى ماذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر أما المضمر

ورقاء وهى التى يضرب بياض لونها الى سواد والحمى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة ثم قلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أى هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وان لم يتقدم ذكرهن وضمن حمل معنى علق فعداه بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها وحبك النطاق أطرافه جمع حباك جمع حبيكة والنطاق كما فى المصباح شبه ازار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الاعلى على الاسفل والمهبل بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم اذا كثر عليه يعنى أن الممدوح حملت به أمه وهى غير مستعدة للوطء بل مكرهة عليه والعرب تزعم أن المرأة اذا وطئت مكرهة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم اذا أردت أن تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيبا فأغضبها عند الجماع وكأن السر فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لابيه فيكون للولد تمام الرجولية اه دمامينى مع بعض زيادة من العينى ﴿فائدة﴾ يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب الا ان جر بمضاف أو حرف غير زائد فيمتنع نحو هذا زيدا غلام قاتل ومررت زيدا بضارب دون ليس زيد عمرا بضارب ومنع بعضهم الأخير واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الاضافة ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيدا هذا ضارب كذا فى الهمع (قوله وانصب بذى الاعمال) أى بالوصف ذى عمل النصب ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وانما يضاف للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (قوله واخفض) أى بذى الاعمال تلوا فحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله بالاضافة) أى بسببها ليجرى على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أى فى السبع (قوله وهو لنصب ماسواه مقتضى) أى ان لم يكن فاعلا والا وجب رفعه كهذا ضارب زيدا أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايفين والا جاز خفض ماسوى التلو كهذا معطى درهما زيد ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (قوله ماسواه) أى وان لم يكن التلو مضافا اليه ولهذا مثل الشارح بانى جاعل فى الارض خليفة (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفى التصريح مايؤيده (قوله الجر بالاضافة) أى ان لم يكن فاعلا والا وجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال بذى الاعمال (قوله وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين فى تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل فالمعنى وأما غير تلو غير العامل وحينئذ فالمراد بالاطلاق عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحدا أو أكثر بقرينة التمثيل أيضا (قوله فعل مضمر) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لانه بمعنى المذكور وهو غير عامل (قوله شبها بمصحوب الالف واللام) أى من حيث امتناع التنوين فى كل أى ومصحوب الالف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضى وقوله وبالمنون أى من حيث انه لا يضاف وكان الصواب اسقاط هذا لان اسم الفاعل المنون اذا كان بمعنى المضى لا ينصب المفعول بل تجب ازالة التنوين منه واضافته الى مابعده فمشابهته لا تؤثر عمل النصب (قوله أول مفعوليه) أى مفعولى الناصب المضمر (قوله اذ لا يجوز الاقتصار الخ) اعترض بأن الحذف هنا اختصارى لا اقتصارى لدلالة المذكور من مفعولى كل من الناصب المضمر وظان على المحذوف من مفعولى الآخر على أن ابن هشام صرح فى نحو زيدا ظننته قائما بانه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر (قوله وأيضا فهو مقتض له) أى طالب له فى المعنى وضعف بأن الاقتضاء لا يكفى الامع المشابهة القوية بالفعل الذى هو الاصل فى العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله

المتصل فيتعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى أنه فى محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه فى باب الاضافة * الثالث فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لانه الاصل وقال الكسائى هما سواء وقيل الاضافة أولى للخفة (واجرر أو انصب تابع الذى انخفض) باضافة الوصف العامل اليه (كمبتغى جاه ومالا) ومال (من نهض) فالجر مراعاة للفظ جاه والنصب مراعاة لمحله ومنه قوله * هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخراق فعبد نصب عطفا على محل دينار وهو اسم رجل قال الناظم ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وان كان التقدير قول سيبويه وعلى قوله فهل يقدر فعل لانه الاصل فى العمل أو وصف منون لاجل المطابقة قولان ولو جر عبد رب لجاز فان كان الوصف غير عامل تعين اضمار فعل للمنصوب نحو وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اذ المراد حكاية الحال أى وجعل الشمس والقمر حسبانا (وكل ماقرر لاسم فاعل) من الشروط (يعطى اسم مفعول) وهو مادل على الحدث ومفعوله (بلا تفاضل) فان كان بأل عمل مطلقا والا اشترط الاعتماد وأن يكون للحال أو الاستقبال فاذا استوفى ذلك (فهو كفعل صيغ للمفعول فى * معناه) وعمله فان كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة وان كان متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا بالنيابة ونصب ماسواه فالاول نحو زيد مضروب أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع بالنيابة والثانى (كالمعطى المعنى

ذكريا قال سم ولك دفعه بأنه انما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضا من الجر لا بالاصالة (قوله فيتعين جره) أى كونه فى محل جر باضافة الوصف اليه وان كان فى محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولا فى المعنى والمراد بتعين الجر كونه ليس فى محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين أو النون من الوصف (قوله كالهاء من نحو الخ) يفرق بان الهاء فى المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يتأت الجر بخلاف الكاف فى نحو مكرمك (قوله واجرر أو انصب الخ) أى فى غير نحو الضارب الرجل وزيدا فيتعين فى نحو هذا نصب التابع لعدم صحة اضافة الوصف المحلى بال اليه كما سبق هذا ما مشى عليه فى التسهيل ومذهب سيبويه الجواز وأيد بانه قد يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع كرب شاة وسخلتها وخرج بتابع الذى انخفض تابع المنصوب فلا يجوز جره خلافا للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل أن يكون بالاصالة والاصل فى الوصف المستوفى شروط العمل اعماله لا اضافته لالحاقه بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر الى أرجحيته (قوله مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدر فى نحو مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل وما قاله البعض لا يستقيم فانظره (قوله وان كان التقدير قول سيبويه) لان شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم الفاعل انما يعمل النصب حيث كان منونا أو بأل أو مضافا الى أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب فى قولك ضارب زيد وعمرا ليس طالبا النصب زيد بل لجره (قوله لاجل المطابقة) أى مطابقة المحذوف للملفوظ ولان حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة (قوله قولان) أرجحهما الثانى كما قاله يس لما علمت (قوله لجاز) بل هو الارجح (قوله اذ المراد حكاية الحال) فان أريدت جاز النصب بالعطف على محل المجرور لان الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى اضمار ناصب الا على قول سيبويه المتقدم (قوله أى وجعل الشمس الخ) انما سكت عن نصب سكنا لعلمه من قوله سابقا وأما غير التالو فلا بد من نصبه الخ ولك أن تقول تقدير ناصب سكنا يغنى عن تقدير ناصب ما بعد سكنا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكنا المقدر والعامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه (قوله وكل ماقرر الخ) أى كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز فى قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثانى أى يعطاه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط ويرجح الاول أن النائب عليه المفعول الاول ويرجح الثانى عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الاول سهو ظاهر (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى وأفاد به أنه لا يشترط فى عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله وكل الخ فليس توكيدا له كما زعم (قوله والا اشترط الاعتماد الخ) اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف فى اسم الفاعل والا فيشترط أيضا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل (قوله فهو كفعل الخ) لا يظهر كون الفاء تفريعية على الكلية السابقة لانها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المصوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه الا أن يقال المفرع مطلق العمل وفيه ما فيه والاولى أنها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير الى ذلك قول الشارح فاذا استوفى ذلك الخ والفاء فى قول الشارح فاذا استوفى ذلك فصيحة أيضا عن شرط مقدر أى اذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله فى معناه) ليس المراد

[illegible] المعنى [illegible] او الاخير [illegible]

[illegible] على [illegible] من كلامه [illegible] المعنى التضمني [illegible]

[illegible] الحسن من [illegible] العمل لان المعنى [illegible] الناظم [illegible]

[illegible] الناظم عليه بان عمل اسم المفعول عمل فعله [illegible] كونه

[illegible] المفعول [illegible] مضاف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرجع الى ذلك التعريف [illegible]

[illegible] من معناه المعنى التضمني لا الذات بل التوصل الى ارادة العمل [illegible] (قوله

[illegible]) [illegible] ما كف عن الناس واغنى من الرزق كما في القاموس (قوله وقد يضاف الخ) أى اذا جرى مجرى الصفة المشبهة واغنا خص الاضافة بالذكر مع أن الجارى مجرى الصفة

المشبهة من اسم المفعول يصح فيه جوازه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز

[illegible] الاب أو أبا وعند أقائم الاب أو أبا لانها أكثر أو لكونها مسلازمين بخلاف جواز

[illegible] الاخير قاله الشاطبي قال في التصريح اذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة

[illegible] كان منصوبا على المفعولية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة

عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ثم نقضه فقال هلا قيل بان الرفع فى

[illegible] اسم المفعول اه ويجاب بان حال اسم المفعول اغا يراعى اذا أريد به معنى

[illegible] اذا أريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول

[illegible] على التمييز ان كان نكرة ويجره بالاضافة اه ملخصا (قوله معنى) أى من جهة

المعنى [illegible] قبل الاضافة (قوله بعد تحويل الاسناد عنه الخ) أى لان الوصف

[illegible] فى المعنى فلو أضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشئ الى نفسه وهى غير صحيحة ولا

[illegible] الاستغناء عنه فلا طريق الى اضافته الا تحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود الى

الموصوف [illegible] فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح

[illegible] المتعدى لو أجرى مجرى وصف المتعدى لانه لم يذكره المصرح (تنبيه) قال الفارضى

تحويل الاسناد مجاز أى عقلى لانه أسند الشئ الى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعل كله محمودا

[illegible] (قوله وفى ذلك) أى فيما اقتضاه كلامه من الافراد المذكور تفصيل

[illegible] وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول فى جواز الاضافة

[illegible] اسم الفاعل المتعدى لا كثيرا واحد ليس كاسم المفعول فى ذلك اتفاقا وفى اسم

الفاعل المتعدى لواحد خلاف (قوله وقصد ثبوت معناه) أى لا حدوثه (قوله عومل معاملة

الصفة المشبهة) اعترض بان مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما فى التوضيح

[illegible] الرابعة عومل معاملة الصفة المشبهة التى ليست على وزن اسم الفاعل (قوله

[illegible]) أى بعد تحويل الاسناد كما مر (قوله فكذلك) أى يقصد ثبوت معناه ويعامل

[illegible] (قوله بشرط أمن اللبس) أى التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز

[illegible] الاضافة [illegible] ان كان

[illegible] الاضافة للفاعل والا لم يجز [illegible]

[illegible] التفصيل [illegible] الاضافة الى المرفوع [illegible] كان يقال

[illegible] الصفة المشبهة لا [illegible]

[illegible] أو كلاهما [illegible]

[illegible] الاضافة [illegible] (قوله [illegible]) لانه

المتصل ويسعين قوله ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما وان كان متعديا لاكثر لم يجز الحاقه بالصفة سبق بيانه في بعضهم بلا خلاف الثاني اختصاص (٣١٨) ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدي لواحد كما أشار اليه

هو أسوغ به في غير هذا أو في المتعدي ما سبق أن الفاعل المتعدي

فائدة ﴿ انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة اذا كان على وزنه الاصلي وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مفعول ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول فان حول عن ذلك الى فعيل ونحوه مما سيأتي بيانه لم يجز فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج الى السماع والله أعلم

﴿ أبنية المصادر ﴾

(فعل) بفتح الفاء واسكان العين (قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثه) سواء كان مفتوح العين (كرد ردا) وأكل أكلا وضرب ضربا أو مكسورها كفهم فهما وأمن أمنا وشرب شربا ولقم لقما والمراد بالقياس هنا أنه اذا ورد شئ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش ﴿ تنبيه ﴾ اشترط في التسهيل لكون فعل قياسا في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملا بالفم كالمثالين الاخيرين ولم يشترط ذلك سيبويه والاخفش بل أطلقا كما هنا (وفعل) المكسور العين (اللازم بابه فعل) بفتح الفاء والعين قياسا سواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا (كفرح وكجوى وكشلل) مصادر فرح زيد وجوى عمرو وشلت يده والاصل شللت ويستثنى من ذلك مادل على لون فان الغالب على مصدره الفعلة نحو سمر سمرة وشهب شهبة وكهب كهبة والكهبة البهوتي

يصير بذلك كاللازم (قوله والسماع يوافقه) مقتضى كون الضمير يرجع الى أقرب مذكور رجوع الضمير الى تفصيل قوم بين الحذف اقتصارا وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالاولى رجوعه الى الجواز على القولين (قوله لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة) أي لبعد المشابهة حينئذ لان منصوبها لا يزيد على واحد كما مر (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتي يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضا خلافا (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر الخ) ويتضح من ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به الا ثبوت الوصف لانه اذا لم يطلب مفعولا لزم ان لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبي ثم قال فان قلت فانت تقول على مذهبه أي المصنف هذا معطى الاب ومكسو الاخ وهما مما يتعدى الى اثنين وكذلك معلم الاب وهو مما يتعدى الى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لان المتعدي الى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدي لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصرا عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملا في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذي أشار اليه فهو المحترز عنه اه وقوله تناسي العلاج عبارة الهمع وغيره تناسي الحدوث فلعله المراد من العلاج (قوله انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ) أي قياسه عليها فيما تقدم وفيه ما مر في قوله عومل معاملة الصفة المشبهة اعتراضا وجوابا (قوله لم يجز) أي لكراهة كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه) أي يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لان اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كما سيأتي

﴿ أبنية المصادر ﴾

(قوله فعل) أي موازن فعل (قوله المعدى) أي الفعل المعدى وقوله من ذى ثلاثة أي من فعل ذى ثلاثة حال من الضمير في المعدى ومن تبعيضية أي حال كونه بعض الافعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقا من مصدر فعل ذى ثلاثة قال شيخنا والبعض نقلا عن سم يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا اه أي فان مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتي وفي كونه صناعة نظر والمثال الواضح حاك حيا كة وخاط خياطة وحجم حجامة (قوله سواء كان مفتوح العين الخ) أي وسواء كان مفتوح العين منه صحيحا كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفا كرد أو مهموزا كأكل (قوله أو مكسورها) أي وسواء كان مكسورها صحيحا كأمثلة الشارح أو معتل الفاء كوطئ أو العين كخاف أو اللام كفنى بفتح الفاء وكسر النون أي لزم خباءه أو مضاعفا كمس أو مهموزا كأمن وفي التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدي وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمومها فلا يكون الا لازما كما سيأتي (قوله قال ذلك سيبويه والاخفش) وذهب الفراء الى أنه يجوز القياس عليه وان سمع غيره اه دماميني وحكى في الهمع عن بعضهم انه قال لا تدرك مصادر الافعال الثلاثية الا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع (قوله بابه فعل) أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياسا (قوله أو معتلا) أي بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمى (قوله وكجوى) هو الحرقة من عشق أو حزن (قوله فان الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتعبير بالغالب الى أن الغلبة أمارة القياس كما أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن

لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح مادل على حرفة أو ولاية قال فقياسه الفعالة ومثل للثاني ففعال كولي عليهم ولاية ولم يمثل للاول وفيما قاله نظر فان ذلك انما هو معروف في فعل المفتوح العين، أما ولي عليهم ولاية فنادر (وفعل) المفتوح العين

(اللازم مثل قعدا) له فعول باطراد) مثلا كان (كغدا) غدوا وسما سموا أو صحيحا كقعد قعودا وجلس جلوسا (مالم يكن مستوجبا فعالا) بكسر الفاء (أو فعلانا) بفتح الفاء والعين (فادر أو فعالا) بضم الفاء أو فعيلا (فاول) من هذه الاربعة وهو فعال بكسر الفاء (لذى امتناع) أي مقيس فيما دل على امتناع (كأبى) اباء ونفر نفارا وجمح جماحا وشرد شرادا وأبق اباقا (والثان) منها وهو فعلان بتحريك العين (للذى اقتضا تقلبا) نحو جال جولانا وطاف طوفانا وغلت القدر غليانا (للدا فعال أو لصوت) أي يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء في نوعين الاول مادل على داء أي مرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ومشى بطنه مشاء والثاني مادل على صوت نحو صرخ صراخا ونبح نباحا وعوى عواء (وشمل سيرا وصوتا) الوزن الرابع وهو (الفعيل كصهل) صهيلا ونهق نهيقا ورحل رحيلا وذمل ذميلا ﴿تنبيهان﴾ الاول قد يجتمع فعيل وفعال نحو نعب الغراب نعيبا ونعابا ونعق الراعي نعيقا ونعاقا وأزت القدر أزيزا وأزازا وقد ينفرد فعيل نحو صهل الفرس صهيلا وصخد الصرد صخيدا وقد ينفرد فعال نحو بغم الظبي بغاما وضبح الثعلب ضباحا كما انفرد الاول في السير والثاني في الداء ﴿الثاني

البهوتي وأقره (قوله لون بين الزرقة والحمرة) فسرها في القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهي السواد وبالغبرة المشوبة بسواد والغبرة لون الغبار ولم يذكر ماذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل ان صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب اذ لم يذكره فيه (قوله واستثنى في التوضيح الخ) واستثنى ابن الحاجب أيضا مافيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم (قوله فقياسه الفعالة) أي بكسر الفاء (قوله كولي عليهم ولاية) عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدي بنفسه نحو ولي أمرهم فليس مما نحن فيه لان الكلام في القاصر لافي المتعدي قاله المصرح (قوله ولم يمثل للاول) أي لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فان الولايات في معنى الحرف (قوله فان ذلك) أي كون المصدر القياسي فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة وقوله في فعل أي اللازم أو المتعدي بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فان الاولين متعديان والاخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معاني النقيب عريف القوم مانصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا معطوف عليه باسقاط العاطف لاوجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به الى أنه لافرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير في معتل العين الفعل أو الفعالة أو الفعال بكسر الفاء في الاخيرين كصام صوما وصياما وقام قياما وناح نياحة وقل الفعول كغابت الشمس غيوبا بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا أو المضاعف كمر وقوله باطراد حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أي مستحقا (قوله أو فعيلا) أخذه من قول الناظم وشمل سيرا وصوتا الفعيل (قوله كأبى) أي اللازم وهو الذي بمعنى امتنع لا المتعدي وهو الذي بمعنى كره لان الكلام في اللازم وان جاء مصدر المتعدي أيضا على فعال في القاموس أبى الشئ يأباه ويأبيه اباء واباءة بكسرهما كرهه اه (قوله وجمح) أي شرد (قوله للذي اقتضى تقلبا) أي دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لامطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل يفيد أن مادل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فاذا ورد الفعل دالا على صوت كان كل منهما مصدرا قياسيا له وان ورد أحدهما اقتصر عليه على ماذهب اليه سيبويه والاخفش وان لم يرد واحد منهما كنت مخيرا في مصدره بينهما فأيهما نطقت به جاز ولا يعتد في ذلك بل هو قياس الباب فاندفع مانقله البعض عن سم وأقره (قوله وزكم) هو من الافعال الملازمة للبناء المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر الى أصله المقدر قاله زكريا ولا يرد أن أصله متعد والا لصح بناؤه للمفعول لان المبني للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه أفاده سم أو يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان في حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حملا على النظائر وايثارا للاخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالاصل حيث قال زكم كعني وزكمه وأزكمه فهو مزكوم اه وحينئذ لايتم ماذكره (قوله ومشى) بفتح الميم وكسرها والفتح هنا أنسب بصهيل (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كما في القاموس (قوله وذمل ذميلا) أي سار سيرا لينا (قوله قد يجتمع فعيل وفعال) أي فيما دل على صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صراخا وصريخا خلافا لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط (قوله وصخد الصرد) هو طائر ضخم الرأس كما في القاموس وصخد كدعى

يستثنى أيضا منه مادل على حرفة أو ولاية فان الغالب فى مصدره فعالة نحو تجر تجارة وخاط خياطة وسفر بينهم سفارة وأمر امارة
وذكر ابن عصفور أنه مقيس فى الولايات (٣٢٠) والصنائع (فعولة فعالة لفعلا) بضم العين قياسا (كسهل الامر) سهولة وعذب
الشئ عذوبة وملح ملوحة
(وزيد جزلا) جزالة وفصح
فصاحة وظرف ظرافة
(وما أتى) من أبنية مصادر
الثلاثى (مخالفا لما مضى
فبابه النقل) لا القياس
(كسخط ورضا) بضم
السين وكسر الراء وحزن
وبخل بضم أولهما مما
قياسه فعل بفتحتين وجحود
وشكور وركوب بضمتين
مما قياسه فعل بفتح الفاء
وسكون العين وكوت
وفوز ومشى بفتح الفاء
وسكون العين مما قياسه
فعول بضمتين وكعظم
وكبر مما قياسه فعولة
وكحسن وقبح مما قياسه
فعالة (تنبيه) ذكر الزجاج
وابن عصفور أن الفعل
كالحسن قياس فى مصدر
فعل بضم العين كحسن
وهو خلاف ماقاله سيبويه
(وغير ذى ثلاثة مقيس
مصدره) أى لابد لكل
فعل غير ثلاثى من مصدر
مقيس فقياس فعل
بالتشديد اذا كان صحيح
اللام التفعيل (كقدس
التقديس) وتحذف ياؤه
ويعوض عنها التاء فيصير
وزنه تفعلة قليلا فى نحو
جرب تجربة وغالبا فيما
لامه همزة نحو جزأ تجزئة
ووطأ توطئة ونبأ تنبئة
وجاء أيضا على الاصل
ووجوبا فى المعتل نحو غطه تغطية (وزكه تزكية) وهى تنزى دلوها تنزية وأما قوله باتت تنزى دلوها تنزيا الآخر
فضرورة وأشار بقوله (وأجملا اجمال من تجملا تجملا واستعذ استعاذة ثم أقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وما يلى الآخر مد

قبله وبعده بمعنى صوت (قوله يستثنى أيضا منه) أى من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان ينبغى اسقاط خاط خياطة لانه متعد والكلام فى اللازم ويمكن ارجاع ضمير منه الى فعل المفتوح العين الاعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ماقدمناه عن الهمع (قوله وسفر) أى أصلح (قوله وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمارة القياس (قوله فعولة فعالة لفعلا) أى كل منهما مصدر قياسى لفعل مضموم العين فاذا ورد افذاك أو أحدهما اقتصر عليه أو لم يردا حدهما خير بينهما ولا بعد فى ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضا قال المصرح ولا يكون فعل مضموم العين الا لازما ولا يتعدى الا بتضمين أو تحويل (قوله وزيد جزلا) أى عظم (قوله لما مضى) أى من المصادر القياسية للفعل الثلاثى متعديا أو لازما فليس هذا فى اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقراه من استشكال سم تمثيل المصنف بسخط ورضا حيث قال ما نصه انظر كيف عدهما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع باسقاط الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه اه على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافى اللزوم كما أسلفه الشارح (قوله فبابه النقل) أى طريقه النقل عن العرب (قوله مما قياسه فعول بضمتين) ظاهر فى غير مشى اذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل (قوله وكبر) أى مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل فى غير كبر السن من الكبر الحسى والكبر المعنوى وأما مكسورها فيستعمل فى كبر السن فقط تقول كبر زيد بالضم أى ضخم جسمه أو عظم أمره وكبر بالكسر أى طعن فى السن (قوله مما قياسه فعولة) أى أو فعالة وقوله مما قياسه فعالة أى أو فعولة ففى كلامه احتباك كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ما قدمه المصنف من قوله فعولة فعالة لفعلا واندفع توقف البعض (قوله وغير ذى ثلاثة) أى وكل غير فعل ذى ثلاثة وغيره مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير (قوله كقدس التقديس) من انابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل (قوله قليلا) أى فى قليل من الاستعمال أو حذفا قليلا (قوله وغالبا الخ) أى ومن غير الغالب تخطيأ وتهنيأ وتجزيأ وتنبيأ (قوله ووجوبا فى المعتل) أى معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصله التفعيل وهذا لا يناسب تقييده آنفا بقوله اذا كان صحيح اللام فكان الاولى ترك التقييد وايراد التفعيل ولو بحسب الاصل أو جعل المعتل مقابلا لصحيح اللام بأن يقال فان كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم قال سم نقلا عن ابن الحاجب الاولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الامر لا أنه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف بلا ضرورة اه وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم الى تفعيل عند الضرورة (قوله باتت تنزى) بنون مفتوحة فزاى مشددة أى تحرك (قوله من تجملا) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربع الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر (قوله وغالبا ذا) أى نحو اقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال فى الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو اقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالبا ذا التا لزم ثم ذكر أن نحو استعاذة يفعل به ما يفعل بنحو اقامة ولم يذكر أنه أيضا مشار اليه بقوله وغالبا الخ والاولى ارجاع اسم الاشارة الى المذكور من استعاذة واقامة ونحوهما ويكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعاذة غالبا نكتة ذكر نحو استعاذة مع أنه مما يدخل فى قوله وما يلى الآخر الخ كما سيشير اليه الشارح (قوله التالزم) أى صحب واندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافى الغلبة وأما الجواب الذى نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه فلا يخفى ما فيه على متأمليه (قوله وما يلى الآخر) برفع الآخر على انه فاعل يلى أى والحرف الذى يليه

وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا * بهمز وصل كاصطفى) الى أن قياس أفعل اذا كان صحيح العين الافعال نحو أجمل اجمالا وأكرم اكراما وأحسن احسانا وان كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها الى الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف الالف الثانية ويعوض عنها التاء كما فى أقام اقامة وأعان اعانة وأبان ابانة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف نحو وأقام الصلاة ومنه ما حكاه الاخفش من قولهم أراه اراء وأجاب اجابا وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه أى ثالثه وأن يمد مفتوحا ما يليه الآخر أى ماقبل آخره كما أشار اليه بقوله وما يلى الآخر الخ أى وما يليه الآخر نحو اصطفى اصطفاء وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا فان كان استفعل معتل العين فعل به مافعل بمصدر أفعل المعتل العين نحو استعاذ استعاذة واستقام استقامة ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو اطاير واطير أصلهما تطاير وتطير فان مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد قبل آخره ألف وقياس ما كان على تفعل التفعل نحو تجمل تجملا وتعلم تعلما وتكرم تكرما (وضم ما يربع) أى يقع رابعا (فى أمثال قد تلملما) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها سواء كان من باب تفعل كما مر أو من باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلا وتخاصم تخاصما أو من باب تفعلل نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا أو ملحقا به نحو تبيطر تبيطرا وتجلبب تجلببا فان لم يكن صحيح اللام وجب ابدال الضمة كسرة اذا كانت اللام ياء نحو تدلى تدليا وتدانى تدانيا

الآخر كما بينه الشارح (قوله وافتحا) ذكر الفتح ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء (قوله الى أن قياس أفعل) أى قياس مصدره (قوله فكذلك) أى قياس مصدره الافعال وقوله حركتها أى العين وقوله فتقلب هى أى العين ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن وقوله ثم تحذف الالف الثانية أى لالتقائها مع الالف المنقلبة العين اليها وكلامه صريح فى أن قلب العين ألفا سابق على حذف الالف وهو مافى التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قلبها ألفا تحرك التالى وأجاب سم بأن هذا الشرط فى غير افعال واستفعال مما يستحق ذلك الاعلال لذاته والاعلال فى افعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح كلام ابن الناظم أن حذف الالف سابق على اعلال العين وهو أيضا صحيح فان قلت هلا قيل انهم لما نقلوا حذفوا الالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو الخ قلت ما زعمته تكلفا لابد منه فى الفعل ولا يمكن فيه ماقلته وأيضا ان الراجح أن المحذوف الزائد وهو الالف الثانية لكونه زائدا ولقربه من الطرف وعلى قول انما حذف الاصل (قوله وقد تحذف) أى شذوذا كما صرح به المصنف آخر الكتاب (قوله أراه اراء) أصله ارآيا على وزن افعال نقلت حركة عينه الى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتى فى قول الناظم * وأبدل الهمزة من واو ويا * آخرا اثر ألف زيد وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبنى على القول بان الهمزة من حروف العلة لكنه وان جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر فى تصريفه وتصريف اقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر (قوله وقياس) عطف على قياس السابق (قوله فان كان) أى ما أوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل (قوله فعل به مافعل الخ) أى من النقل والقلب والحذف والتعويض وقد جاء بالتصحيح تنبيها على الاصل نحو استحوذ استحواذا وأغيمت السماء اغياما (قوله ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل الخ) قد يقال مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل اصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء قاله الدمامينى (قوله أصلهما تطاير وتطير) أى فأدغمت التاء فى الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن (قوله لا يكسر ثالثه الخ) أى بل يضم ما يليه الآخر نظرا الى الاصل فيقال اطاير اطايرا واطير اطيرا كما فى التصريح فهو داخل فى قوله وضم ما يربع الخ (قوله ما يربع) من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع (قوله فى أمثال قد تلملما) أى فى أمثال مصدر قد تلملم أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر فى الامثلة وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة تفعل وتفاعل وتفعلل وتفيعل وتفعلى كتدلى وبقى تفعل كتمسكن وتفوعل كتجورب وتفعنل كتقلنس وتفعول كترهوك وتفعلت كتعفرت (قوله صحيح اللام) حال من أمثال على معنى الجنس أو من ما يربع على معنى صحيحا لامه أى اللام بعده فافهم (قوله وشبهها) كالتاء فى نحو تكبر تكبرا وتجاهل تجاهلا (قوله سواء كان من باب تفعل كما مر) فيه اشارة الى ماقاله الشاطبى من أن قول المصنف تجملا تجملا حشو لدخوله تحت الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضم ما يربع الخ وأجاب سم بان المصنف لم يقصد بقوله تجملا تجملا بيان مصدر تفعل وانما ذكره تتميما للمعنى أجملا اجمالا وأجاب يس بان ذكره هنا من ذكر الخاص قبل العام (قوله أو ملحقا به) أى بتفعلل (قوله نحو تبيطر) من بيطر الدابة عالج داءها بالدواء (قوله وتجلبب) أى لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله وجب ابدال الضمة كسرة) أى لمناسبة الياء (قوله اذا كانت اللام) أى الثانية ياء أى أصلية كما فى

الفاء فقط فان كسرت عين مضارعه ولو بحسب الاصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو وعد يعد ووثق يثق ونحو وهب يهب ووطئ يطأ فان فتحت عين مضارعه فتحا أصليا نحو وجل يوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند غير طيئ وأما طيئ فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق هذا كله في الثلاثي وأما غيره فالمصدر والزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متأمله ومما ذكراه في هذا المقام أن معتل الفاء اذا فتحت عين مضارعه أي ونقلت فتحتها الى فائه التي هي الواو كودّ يود وجب فتح عين مفعل منه كالمودة ويرده ما في القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك (قوله يصاغ من الثلاثي مفعل) أي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعل أي ان كان متصرفا وقد تلحق مفعلا هاء التأنيث كالمودة (قوله ان اعتل لامه مطلقا) أي سواء كسرت عين مضارعه أولا فهو في مقابلة التقييد اللاحق (قوله نحو مرمى ومغزى وموقى) بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذي في خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالاشارة بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كمرمى وما لامه واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين ومعتلها كموقى وفي أكثر النسخ ومرقى براء بعد الميم وعليه فالاشارة بالتعداد الى أنه لا فرق بين ما لامه ياء أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة والنسخة الاولى أولى من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتفطن (قوله ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا امثل بمثالين (قوله فان كسرت الخ) ومنه ما عين مضارعه ياء مكسورة في الاصل فيقال مبات في المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت في الزمان والمكان وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال في معاش معيش ولا في محيض محاض قال في التسهيل وهو الاولى (قوله وتكسر مطلقا) أي سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله عند غير طيئ) وأما طيئ فيجرونه مجرى ما فاؤه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر (قوله فيما صحت لامه وفاؤه واو) أي ولم تفتح عين مضارعه اصالة فان فتحت كيوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره كما علمت (قوله وموئل) الموئل الملجأ (قوله وشذ من جميع ذلك) أي جميع الاقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل مما شذ من معتل اللام في المصدر من عصى وحمى أي أنف وأوى له أي رق ورزاه أي أصابه معصية ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط في الجميع وفي المكان مأوى الابل بكسر الواو فقط كما صرح به في لامية الافعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس وأما مأوى غير الابل فبالفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذي ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر وفتح الثاني الجاريين على القياس وفي المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد قال الدماميني وهو البيت المبني للعبادة سجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اه ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط في الجميع ومما شذ من الصحيح الذي فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذي كسرت عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من زل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس ومما شذ من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووقع موحل وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة أي مفازة ومقدرة ومأربة أي حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف أي موضع

صاغ من الثلاثي مفعل تفتح عينه مرادا به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعتلت لامه مطلقا نحو مرمى ومغزى وموقى أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت في المراد به المصدر نحو مضرب وكسرت في المراد به الزمان أو المكان نحو مضرب وتكسر مطلقا عند غير طيئ فيما صحت لامه وفاؤه واو نحو مورد وموقف وموئل وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل ويعامل غير الثلاثي معاملة الثلاثي

القعود

في ذلك فمن أراد ذلك بني منه اسم مفعول وجعله بازاء ما يقصده من المصدر كاسم أو الزمان أو المكان ومنه بسم الله مجراها ومرساها ومن قرأها بضم الميم وقوله الحمد لله ممسانا ومصبحنا

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون (كغذا) الوادي بمجتين مفتوح العين بمعنى سال ويقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب

(قوله وغسل الذي في القاموس غسل اه)

(قوله وأورق الشجر الخ) لم يسمع مورق في كلام العرب كثيرا وإنما وارق فهو من ورق كضرب كما في القاموس اه

(قوله للبيان) يحتمل أنها من إضافة المسمى الى الاسم هذا ان أريد بالأبنية المواد وأما ان أريد بها الأوزان دون المواد فهي على معنى اللام

القعود في الشمس ومزرعة ولم يجئ مفعل بضم العين الا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمز أي رسالة وميسر قرئ في الشواذ فنظرة الى ميسره بالضم والاضافة وقد صاغوا مفعلة من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها للسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة أي سبب لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل وللمحل الكثرة مأسدة ومسبعة ومقثأة ومفعاة أي محل لكثرة الأسد والسبع والقثاء والأفعى وقد أوردت مسألة مفعل برسالة فمن أراد اتساع الكلام فيه فعليه بها (قوله في ذلك) أي في صوغ مفعلة منه تصلح مصدرا واسم زمان واسم مكان ولما كان اسم الاشارة غير موف بذلك لايهامه الرجوع الى التفصيل المتقدم في مفعل مع أنه ليس مرادا عقبه بقوله فمن أراد الخ (قوله كاسم) أي في قوله * وعلمت ساقي المرء عند الحرب * وقوله * أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا * على ماقيه وقوله * أظلوم ان مصابكم رجلا * (قوله ومنه) أي من بناء اسم المفعول وجعله بازاء المقصود من الثلاثة مجراها ومرساها يحتمله الا أن الثلاثة كما في البيضاوي وان تضمنهما البعض على احتمال الزمان والمكان وتوزيعهما مصدرا وممسانا ومصبحنا اسمي زمان ﴿فائدة﴾ اطرد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة كمقدح لما يقدح به والسوق أي يلف وكمكنسة ومصباح وشذ ضمهما كمنخل ومسعط ومدهن بضم الأول والثالث في الثلاثة وجاء المسعط على القياس أيضا وبقي فتح الميم كمنخل كما في القاموس وكمشط بتثليث الميم ونون كتف وعنق وجدول وجاء مشط على القياس قال في الهمع وكان آلة تأنيث الارى أي اصطراه بها وما يرده أي يحرزه اه وفي القاموس أن الاراث ككتاب النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها وأن المرات الحرث والاسم كالسم اه وهو أيضا ككتب

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

اضافة أبنية الى أسماء للبيان أي أبنية هي أسماء الفاعلين أسماء المفعولين [illegible] وأما الصفات فهي أعم [illegible] الموصوفات [illegible] وقوله بها أي بأسماء الفاعلين كطاهر القلب وشبهها المفعولين كمحمود [illegible] رجح الى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام الموضح [illegible] الصفة المشبهة باسم الفاعل [illegible] الى أسماء الفاعلين [illegible] (قوله فاعل صغ اسم فاعل) أي [illegible] كون اسما فاعل فاعل [illegible] اسم [illegible] من فاعل [illegible] العلامة يافع وأورق الشجر فهو وارق اه بزيادة لا منه من الله [illegible] (قوله من ذي ثلاثة) أي من مصدر فعل ذي ثلاثة جرى على الصحيح ولما كان [illegible] يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجيء اسم فاعلهما على فاعل مع أنه [illegible] كذلك دفع هذا الايهام بقوله وهو قليل الخ (قوله مفتوح العين) أي عين الكلمة واحترز به عن غذي كرضي بمعنى [illegible] وكلام المصنف وان لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلا غير مفتوح العين وفيه فائدة فحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة اليه على أنه ساقط في بعض النسخ (قوله ويقال غذا الماء الخ) اعلم أنه وقع هنا اختلاف في النسخ فبعض النسخ هكذا لازما كان كغذا الوادي بمجتين أي سال فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب اه ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعديا نحو غذا الصبي باللبن أي رباه فهو غاذ وضرب الخ لكان فيه اشارة الى أن قول المصنف كغذا مثال صالح للحمل على المتعدي واللازم فيكون رمزا من المصنف الى التعميم وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادي بمجتين مفتوح العين بمعنى سال ويقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد الخ ويرد على

(وهو قليل في فعلت) بضم العين كطهر فهو طاهر ونعم فهو ناعم وفره فهو فاره (و) في (فعل) بكسرها (غير معدى) نحو سلم فهو سالم (في قياسه) أي قياس فعل اللازم المكسور العين (فعل) بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض (وأفعل في الالوان والخلق و) (فعلان) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (نحو أشر) فهو أشر وفرح (ونحو صديان) وريان وعطشان (ونحو الأجهر) والاحمر ومما شذ فيه مريض وكهل (وفعل) بفتح الفاء وسكون العين (أولى وفعل بفعل) مضموم العين (كالضخم) والشهم (والجميل) والظريف (وافعل) فيه قليل وشهم (...) (وأفعل فيه قليل وفعل) بفتحتين وفعال بالفتح وفعال بالضم وفعل بضمتين وفعل بكسر الفاء أو فتحها وفعال وفعول وفعل بكسر تين كحرش فهو أحرش وحطب فهو أحطب اذا احمر الى الكدرة ونحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن ونحو حدث فهو حدثان وشجع فهو شجاع ونحو جنب فهو جنب ونحو عفر فهو عفر أي شجاع ماكر ونحو غمر فهو غمر أي لم يجرب الامور ونحو وضؤ فهو وضاء أي وضيء ونحو حصر فهو حصور أي ضاق تجري لمهاوى وحشر فهو وحشر (تنبيه) جميع هذه الصفات

هذه النسخة أنه لا حاجة الى قوله مفتوح العين كما مر من الاعتذار عنه ولا الى قوله فيقال غذا الماء وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ومتعديا بمعنى ربي فيقال غذا ابنه فلانا بالالبن فهو غاذ وهو قليل الخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية وكتب البعض على هذه النسخة واعترضها بأنه كان الاحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازما بمعنى كذا ومتعديا بمعنى كذا ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعديا وجعل الواو بمعنى أو فتدبر (قوله وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الراء فراهة وفروهة وفراهية بالفتح فهو فاره أي نشيط وخف ورجل فاره أي حاذق وجارية فرهاء أي حسناء (قوله وهو) أي نحو فاعل قليل أي شاذ (قوله أي قياس فعل) أي قياس الوصف من فعل (قوله في الاعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها كفرح الالوان والخلق (قوله والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة والمراد بها الحال الظاهري في البدن كالعور والحول والجهر (قوله وحرارة الباطن) الواو بمعنى أو (قوله نحو أشر وبطر وفرح) ... لانها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان والاشر والبطر معناهما ... لا يحمد النعمة والصديان العطشان والاجهر الذي لا يبصر في الشمس وأعاد نحو في قوله ونحو صديان وقوله ونحو والاجهر لاختلاف النوع فصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء ... ريان من باب الري امتصاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير ... الا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكما (قوله ومما شذ فيه) أي في فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس مرض وكهل لانهما من الاعراض (قوله أولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه ... والشاذ ... المصنف يرى أن فعيلا قياس دون فعل (قوله والشهم) هو ذكي الفؤاد (قوله والفعل جمل) ... من جملت الشيء بالفتح أي أذبته فعل هو بالبناء للمجهول أي أذيب فهو مجمول وجميل لان فعيلا بمعنى مفعول مما ليس مما نحن فيه فانه الشاطبي وأقر ... واذا كان ... أن كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله وفعل أولى وفعيل بفعل حيث ... الكلام في فعل بالضم ... أن ... شارح الصحيح والشهم والظريف يكون فعلها ... طرف ... هذا يحتمل أن الواو في قوله والفعل الخ ... لا حالية فلا يكون ... ان الواو ... (قوله الفتح) أي فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله الضم (قوله وفعال) أي بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعول أي بفتح الفاء وتخفيف العين (قوله كحرش) بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة أي خشن وتمثيله من النشر على ترتيب اللف (قوله وحطب) بالحاء والطاء المعجمتين على ما ذكره المصرح وتبعه غيره والذي في القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته في مادة حطب الخاء المعجمة والطاء المهملة الحطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة في صفرة أو غبرة ترهقها خضرة حطب كفرح فهو أحطب ولم أجد مادة خظب بالخاء والظاء المعجمتين لا في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح (قوله الى الكدرة) أي مائلا الى الكدرة (قوله ونحو عفر) بالعين المهملة والفاء (قوله ونحو غمر) بالغين المعجمة والميم (قوله ونحو حصرت) مهملات مبنيا للمجهول لزوما فالتمثيل به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبني للمجهول متعد والمضموم العين الذي الكلام فيه لازم لما مر من أن المبني للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين (قوله فهو خشن) بكسرتين وفي القاموس أنه ككتف فلعل فيه اللغتين (قوله جميع هذه الصفات الخ) دفع لما قد يقال ان المصنف ترجم لابنية الصفات المشبهة

ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال انه ذكرها في الباب الآتي لان المذكور فيه أحكامها لا أبنيتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لان ذكره هنا يوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد واسم المفعول من الثلاثي أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان صفتين مشبهتين اذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا الى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثي المجرد (قوله صفات مشبهة) أي ان قصد بها الثبوت والدوام وان لم تضف الى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسقاطي وغيره أنها اذا قصد بها النص على الحدوث حولت الى فاعل وفي التصريح عن الشاطبي وغيره أنه اذا أريد حدوث الحسن مثلا قيل حاسن لا حسن وقوله الا اذا أضيف الى مرفوعه أي أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة الا اذا قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه أو نصبه على ما ذكر والفرق بين فاعل وغيره من بقية الصفات أن الاصل في فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر الا فيما دل على خروجه عن الاصل واستعماله في الثبوت من الاضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل فمنزل و الاصل بين الحدوث والثبوت فاكتفى في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت (قوله فادل على الثبوت) أي الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لانه لا يختص بالصفة المشبهة (قوله و سوى الفاعل قد يغني فعل) يعني ان اسم الفاعل مما زاد على ثلاثة قد يستغنى عنه في الاستعمال بفعيل كما أشار اليه الشارح بقوله أي قد يستغنى باسم المفعول ولم يأت بمعنى يستعمل في الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل (قوله ورتبة) أي موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذي الثلاث أي من مصدر فعل غير ذي الثلاث نعت لاسم فاعل (قوله مع كسر متلو الاخير) أي ما يتلوه الحرف الاخير والمراد بالكسر ولو تقديرا كمختل ومختار اسمي فاعل وأما نحو منتن بضم التاء اتباعا فشاذ وشذ فتح ما قبل الآخر كألد كاسم فاعل من أحصن وأسهب بمعنى أطال أي تكلم بالقبيح وان كان بمعنى تكلم كثيرا فهو مسهب بكسر الهاء على القياس وأسمح بالحاء المهملة أي أعطى كثيرا وأحرأت الابل نبت ورقها ونحوه وشبهه مشددة أي متوسطة ضأنها ونحو فاعل وفاعل كاورس الشجر اذا اخضر ورقه فهو وارس ونحو أيفع الغلام وأمحل البلد اذا أقحط فهو ماحل (قوله وضم ميم زائد) وأما نحو متكبر الميم اتباعا فشاذ (قوله وان ... الخ) أي بلو ... كمقتل ومختار اسمي مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم فانه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع أن افعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية يقال حزنه الله وأحزنه وزكمه الله وأزكمه الله وحم الرجل من الحمى وأحمه الله وحم الشيء وأحم قدر قاله الدماميني في اسم المفعول من الثلاثة رتبة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعل اه دماميني ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفي موضع آخر من التسهيل انه قد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضا ومثله الدماميني بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق قال فان قلت فقد قالوا أرق العبد قلت انما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى أرق اه وقد يجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو انه كان وعده مأتيا أي مرضية وآتيا وقيل الاول مجاز عقلي أي راض صاحبها والثاني من قولهم أتيت الامر أي فعلته (قوله الا انها غيرت) أي عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع ومقوول ومرموي فقلت حركة ياء الاول الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ونقلت حركة واو الثاني الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة

صفات مشبهة الا فاعلا كضارب وقائم فانه اسم فاعل الا اذا أضيف الى مرفوعه وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار أي بعيدها فهو صفة مشبهة أيضا (و سوى الفاعل قد يغني فعل) أي ورد فعيل بمعنى فاعل من فعل الشيء كقدر الشيخ وأثاب وطاب وخف (وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا) أي يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بشرط الابدال حرف المضارعة ميما مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخير مطلقا أي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (وان فتحت منه) أي من هذا (ما كان انكسر) وهو ما قبل الاخير (صار اسم مفعول كمثل المنتظر) والمستخرج (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد) فمقصود فانه مقصود وآت من ضرب مضروب ومن مر ممرور به ومنه مبيع ومقول ومرمي الا انها غيرت

(قوله والفج الخ هو بالجيم لا بالمهملة كما في القاموس والصحاح اه)

زاد عمت الياء في الياء (قوله مراده بالثلاثي) أي في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي وكذا قوله فيما مر اذا من ذي ثلاثة يكون وان تبادر من الشرح قصد الاول فقط (قوله المتصرف) خرج الجامد نحو عسى وليس ونعم وبئس ولا يأتي منه اسم فاعل ولا اسم مفعول (قوله نقلا) أي لا قياسا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو (قوله أي عن مفعول) وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين نحو أعله المرض فهو عليل أي معل وأعقدت العسل فهو عقيد أي معقد كذا في التسهيل وشرحه (قوله ذو فعيل) أي صاحب هذا الوزن أي موازنه (قوله في الدلالة لا العمل) قال الدماميني ولا يقال مررت برجل ذبيح كبشه وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول اه كلام ابن عصفور فعليه يصح مررت برجل قتيل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لاطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه ولقائل أن يقول شروط العمل انما هي للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر اه وفي الهمع ما نصه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبح وقنص وقتيل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه خلافا لابن عصفور حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في منع ذلك أو اجازته الى نقل صحيح عن العرب اه اذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل في المرفوع نظاهر الى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل (قوله فعل) أي بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعي وطرح بمعنى مفعول (قوله وفعل) أي بفتحتين كما في الدماميني كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أي وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال أي وقبض وعد وخبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني ولان اطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازا كثير مطرد (قوله وفعلة) أي بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة (قوله لم يقس عليه) فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيل الذي نقله الشارح (قوله وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له الخ) أي لانه لا لبس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل (قوله نحو قدر ورحم) تمثيل للمنفي وأما ما ليس له ذلك وكفتيل وجريح وقوله لقولهم الخ تعليل لمحذوف أي وانما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم الخ

﴿تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

﴿تنبيه﴾ مراده بالثلاثي المتصرف (وناب نقلا عنه) أي عن مفعول (ذو فعيل) مستويا فيه المذكر والمؤنث (نحو فتاة أو فتى كحيل) أو جريح أو قتيل ﴿تنبيه﴾ مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط قال في التسهيل وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبح وفعل كقنص وفعلة كغرفة وبكثرة فعيل اه ﴿خاتمة﴾ قال الشارح ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ومع كثرته لم يقس عليه باجماع وفي التسهيل ليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو قدير ورحيم لقولهم قدير ورحيم والله أعلم

(قوله ولقائل) انظر على أي شيء يرد وسبق ان اسم المفعول ليس له شروط زائدة على شروط اسم الفاعل ثم ظهر أنه جواب عن قوله والمصنف الخ ويلزمه مو المصنف لاس تأمل